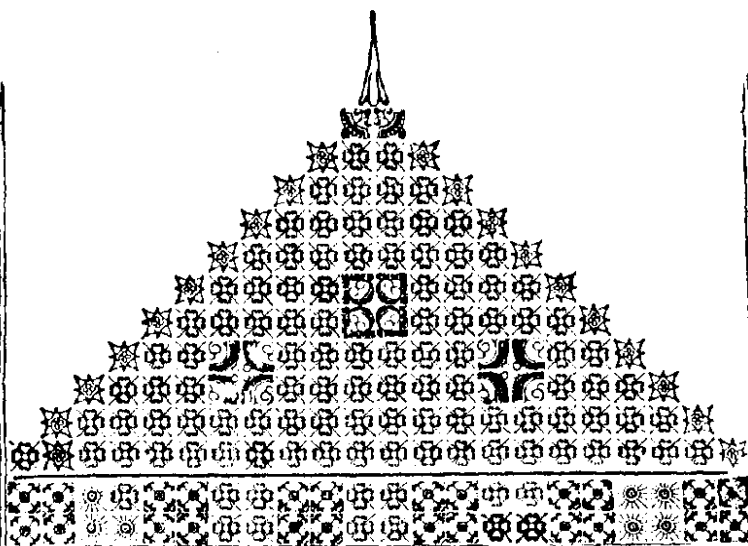


* فهرسة الجزء الثاني من التجريد على مختصر السعد على متن التلخيص *

صفحة	
١٢	الانشاء
٧	مبحث الاستفهام
٣٠	مبحث الامر
٣٦	مبحث النهي
٤٤	الفصل والوصل
١١١	الايجاز والاطناب والمساواة
١٤٦	(الفن الثاني علم البيان)
١٦١	التشبيه
٢٢٠	(خاتمة) في تقسيم التشبيه بحسب القوة والضعف الخ
٢٢٣	الحقيقة والمجاز
٢٧١	مبحث المجاز المركب
٢٧٤	(فصل) في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
٢٧٩	(فصل) في مباحث من الحقيقة والمجاز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية
٢٩٥	(فصل في شرائط حسن الاستعارة
٢٩٨	(فصل) في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز على سبيل الاشتراك والتشابه
٣٠٠	الكناية
٣١٢	فصل أطبق البلغاء على أن المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح
٣١٤	(الفن الثالث علم البديع)
٣١٦	مبحث الجناس المعنوي
٣٦٤	مبحث الجناس اللفظي
٣٩٣	(خاتمة للفن الثالث) في السرقات الشعرية وما يتصل بهما وغير ذلك
٤٢٤	(فصل) من الخاتمة في حسن الابداء والتخلص والانتها

(تمت)

الجزء الثاني من تجريد العلامة البناني على
مختصر السعد التقنازاني على متن
التلخيص في علم المعاني تقدمدهما
الله برحمته وأسكنهما
فسيح جنته



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(قوله الانشاء) أى هذا باب الانشاء وقوله ان كان ابتداء الكلام كما لا يخفى أطول وكتب
 أيضا قوله الانشاء ترجمة فالمقصود به المعنى وقول الشارح قد يطلق أى الانشاء أى هذا
 اللفظ أعنى لفظ الانشاء فى كلام الشارح استخدام (قوله تطابقه اولاً تطابقه) أى قصد
 مطابقته أولاً مطابقته وهذا محط النقي والافهول نسبته خارج (قوله مثل) زائدة وكان
 الاوضح أن بسقطها كما فى المطول اء (قوله كذلك) أى يطلق على الكلام وعلى فعل
 المتكلم فترى (قوله والظاهر أن المراد ههنا هو الثانى) فيه اشارة الى صحة ارادة الاول
 أى نفس الكلام على ارتكاب الاستخدام فى قوله ان كان طلباً أو تنقيحاً بالمضاف
 أى ان كان مدلوله مثلاً ويبحث الفترى فى دعوى الشارح أظهر به ارادة الثانى بأنه قد
 عد سابقاً لانشاء من الابواب الثمانية المحصور فيها هذا الفن وقد جعل هناك عبارة عن
 نفس الكلام فالمناسب أن يراد به هنا أيضاً نفس الكلام وكذا بأقامه التى هى التنى
 وغيره ويؤول فى ضمير قوله واللفظ الموضوع له قال سم لا يخفى أن المراد بالانشاء بالمعنى
 الاول الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى وان المراد بالانشاء الذى جعل أحد
 الابواب الالفاظ المبنيّة لحكم الكلام المخصوص لانها هى التى تكون جزءاً من الكتاب
 فكيف يكون من الابواب اذا حمل على الكلام المخصوص كلفظ الامر والنهى مع
 ظهور ان هذا الكلام المخصوص ليس أحد الابواب فلا وجه لهذا البحث (قوله والمراد
 بها) أى بالتنى والاستفهام وغيرهما وكتب أيضاً قوله والمراد بها الخ هذا فى معنى العلة
 أى لأن المراد بها الخ أى انما كان ذلك التقسيم قرينة دالة على ما ذكر لان المراد الخ أى

(الانشاء)
 قد يطلق على نفس الكلام الذى
 ليس لنسبته خارج تطابقه
 أو لا تطابقه وقد يقال على ما هو
 فعل المتكلم أعنى القام مثل هذا
 الكلام كما أن الاخبار كذلك
 والظاهر أن المراد ههنا هو الثانى
 بقرينة تقسيمه الى الطلب وغير
 الطلب وتقسيم الطلب الى التنى
 والاستفهام وغيرهما والمراد بها
 معانيها المصدرية

وإذا كانت هذه الأقسام بمعانيها المصدرية كان المقسم كذلك لئلا يكون بين المقسم
 والأقسام تباين وسياقه يقتضي أن التقي بالمعنى المصدرى القاء عبارة التقي والاستفهام
 كذلك القاء عبارة الاستفهام وهكذا فيكون التقي والاستفهام وغيرهما تطلق على
 القاء آت التراكيب المخصوصة كما تطلق على الأحوال القلبية ولا مانع من ذلك ~~لكن~~
 الأولى أن يراد بالإنشاء في الترجمة نفس الكلام وبضميره المستتر في قول المتن أن كان طلبا
 المعنى القلبي المتعلق بالنسبة التي إذا ذكر معها اللفظ المشعر بذلك المعنى صارت النسبة
 إنشاء على الاستخدام وإنما كان هذا أولى لما ستعرفه من احتياج كلام الشارح إلى
 تكلف ومن الضعف وكتب على قوله ولا مانع من ذلك مانعه قال في الأطول التقي مثلا
 لم يأت بمعنى القاء الكلام المقيد للتقي مشلا حتى يجعل الإنشاء بهذا المعنى منقسما إليها
 ومادعا للشارح إليه من تصحيح مثل قوله واللفظ الموضوع له أيت لم يدعه لحق فإن القاء
 كلام التقي ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك (قوله لا الكلام المشتمل
 عليها) أي على أدواتها (قوله بقرينة قوله الخ) لا يصلح ذلك لأن يكون قرينة إلا أن
 حملت اللام في قول المصنف واللفظ الموضوع له على الغاية والتعليل لظهور أن أيت
 ليست موضوعة لاقاء الكلام المخصوص وإنما هي موضوعة للطلب القلبي أو الحالة
 يلزمها الطلب على ما فيه يس وقد يقال لا يصلح قرينة على ما ذكره حتى مع حمل اللام على
 التي للتعليل أذ مع حملها على التعليل يصح أن يراد من الإنشاء نفس الكلام وكذا من
 أقسامه أي واللفظ الموضوع لاجل هذا الكلام أي لاجل تحصيله كما ذكره صاحب
 الأطول (قوله لمعنى التقي) أي في معنى التقي الذي هو بالمعنى المصدرى أعنى القاء نحو
 ليت زيدا قائم هذا ما يقتضيه سياقه وهو غير مسلم فإن ليت لم توضع لفعل المتكلم الذي
 هو القاء هذا الكلام وإنما وضعت لنفس التقي الذي هو الحالة القلبية ولذلك يقال إن
 ليت تضمن معنى أتي فإن تأول كلام الشارح على معنى أن لفظ ليت موضوع لاجل
 أن يلقي أي يوجد ويحقق به الكلام الإنشائي فتكون اللام للعللة الغائية صح كلامه لكن
 فيه تكلف (قوله لا لقولنا ليت الخ) أي لا في قولنا أي مقولنا (قوله فالإنشاء) أي
 القاء الكلام الإنشائي يس (قوله إن لم يكن طلبا) أشار إلى أن قسم قول المصنف إن كان
 طلبا محذوف لعدم البحث عنه ههنا (قوله كأفعال المقاربة) أي كالقاء أفعال المقاربة
 وكتب أيضا قوله كأفعال المقاربة ظاهر فيما يدل منها على الترجيح كعسى وجرى واختلوق
 لا ما لا يدل منها عليه تأمل (قوله ونحو ذلك) مثل فعلى التهجى وكى التجربة على ما في المطول
 قال السيد ولا ينافي ذلك أي كون رب وكى للإنشاء كون ما دخل عليه كلاما محتملا للصدق
 والكذب بحسب نسبة الظرف إلى الرجال في كم رجال عندي ورب رجل عندي مثلا
 وإنما باعتبار استكثارك إياهم فلا يحتمل ما لا نك استكثرهم ولم يخبر عن كثرتهم أه وفي
 العروس بعد نقل نحو هـ ذاعن ابن الحاجب مانعه هذا الكلام ضعيف والذي نقطع به

لا الكلام المشتمل عليها بقرينة قوله
 واللفظ الموضوع له كذا وكذا
 لظهور أن لفظ ليت مشلا يستعمل
 لمعنى التقي لا لقولنا ليت زيدا
 قائم فافهم فالإنشاء إن لم يكن طلبا
 كأفعال المقاربة وأفعال المدح
 والذم وصيغ العقود والقسم
 ورب ونحو ذلك فلا يبحث عنها ههنا

أن هذا خبر لأن التكثير ليس المعنى به جعل القليل كثيرا حتى يكون انشاء بل معناه
اعتقاد الكثرة الواقع في النفس والتعبير عن ذلك بكم أخبار عن هذا الاعتقاد فقولنا
كم رجال عندي من جهة التكثير أخبار عن اعتقاد الكثرة كقولك اعتقدت هذا كثيرا
فليس من الانشاء في شيء وتعليل ابن الحاجب كونه انشاء من جهة التكثير بأن المتكلم عبر
عما في باطنه من التكثير يستلزم أن يكون نحو أبغضت زيداً وعزمت على كذا انشاء ولا
قائل به وقوله عقب ذلك والتكثير معنى ثابت في النفس لا وجود له من خارج صحيح لكن
لا يتفقه (قوله البيانية) أطلق البيان على ما يعم المعاني (قوله ان كان طالبا) المراد
بالطلب معناه الاصطلاحي أعني القاء الكلام المخصوص لا الغوى الذي هو فعل القلب
فترى (قوله غير حاصل وقت الطلب) فان قلت ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم
العلم بحصوله فاصح أن يقال استدعى مطلوباً غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت المراد
استدعاء جهة الطلب لاستدعائه نفسه أو المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فاذا لم يوجد
شرط الطلب أو صحته حمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب أطول (قوله
لا متناع طلب الحاصل) ليس المراد من امتناعه استحالة فانه غير مستحيل بل هو عبث
فقط والحال تحصيل الحاصل بل المراد بامتناعه أنه لا يأمى (قوله فلواسم عمل صيغ
الطلب) كما في قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا آمنوا (قوله لمطلوب) أي لطلب مطلوب
(قوله ما يناسب المقام) أي كطلب المداومة (قوله وهو طلب الخ) مخالف لما اقتضاه
سياقه السابق وموافق لما حققناه سابقاً من أن المراد بالطلب القلبي اللهم الآن يعمل
الطلب في التعريف على القاء كلام يدل على حصول شيء الخ (قوله حصول شيء) ولوعلى
وجه التثنية (قوله على سبيل المحبة) أي على طريق يفهم منه المحبة فتخرج البواقي من
أنواع الطلب وقيل ينبغي أن تقيد المحبة بالجزءة عن الطمع احترازاً عن الأمر والنهي
ونحوهما التي وجدت المحبة فيها وقيل قيد الحينة المرادة يكفي في اندفاع النقض وقيل
هو تعريف بالاعم وقد أجازه المتقدمون كذا في بس (قوله امكان المتنى) أي عدم
استحالة فالمراد الامكان العام الذي هو سلب الضرورة عن الجانب المخالف للنسبة
أوجواز الوجود والعدم فالمراد الامكان الخاص الذي هو سلب الضرورة عن الجانبين
ولا يرد على كلا الاحتمالين أنه يصدق بالواجب مع أنه لا يتنى لغير وجه بقوله قبل غير حاصل
وقت الطلب وكتب أيضاً قوله امكان المتنى ولا امتناعه وخص الامكان بالتثنية لانه يتبادر
الوهم الى اشتراط امكانه لما ذكرناه لا يصح طلب الحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على
وجه التثنية وطلب لا على هذا الوجه أطول (قوله بخلاف التبرجى) يقتضى أن بين التثنية
والتبرجى منازعة في مطلق الطلب وأن لا فارق بينهما الا اشتراط امكان التبرجى
دون اشتراط امكان المتنى وليس كذلك اذ التبرجى ليس من أقسام الطلب بل هو تركب
الحصول وكتب أيضاً قوله بخلاف التبرجى وأما الأمر والنهي والاستفهام والنداء فقال

لقلة المباحث البيانية الانشائية
المتعلقة بها ولأن أكثرها
في الاصل أخبار نقلت الى معنى
الانشاء (ان كان طالبا استدعى
مطلوباً غير حاصل وقت الطلب)
لا متناع طلب الحاصل فلواسم عمل
صيغ الطلب لمطلوب حاصل امتنع
اجراؤه على معانيها الحقيقية
ويؤلف منها بحسب القرائن
ما يناسب المقام (وأنواعه) أي
الطلب (كثيرة منها التثنية) وهو
طلب حصول شيء على سبيل المحبة
(واللفظ الموضوع له ابت ولا
يستلزم امكان المتنى) بخلاف
التبرجى

بعضهم لا تستعمل الا فيما كان ممكنا ولعل مراده أن الأصل ذلك والا فلا امر بالهال بل
 التكليف به واقع اه يس وقوله الا فيما كان ممكنا أي ولو بحسب الزعم كما في الاطول
 (قوله تقول ليت الشبَاب يعود) مع أن عوده محال عادة بناء على أن المراد به عود قوة
 الشبوبة بالنفس أو النوع لا عودها بالشخص ولا عود السن المعين فان ذلك محال
 عقلا يس (قوله لكن اذا كان المتنى الخ) لاحاجة لهذا الان التبرجى ليس طلبا كما ينبغي
 في المطول فيما يأتي فلا يشبهه بالمتنى الذى هو طلب حتى يحتاج للتمييز بينهما بما ذكرنا
 سم (قوله ان لا يكون لك توقع وطماعية) يؤخذ من كلامه التباين بين التنى والتبرجى
 وعلى ما في المطول من أن التبرجى ليس بطلب فالتباين أظهر يس (قوله توقع) التوقع
 أبلغ من الطماعية يس (قوله وطماعية) هو تخفيف الياء على وزن كراهية مصدر
 يقال طمع فيه طمعا وطماعية فهو طمع وطمع بكسر الميم وضمة هاء فتوى (قوله لصار
 ترجيا) فيؤتى فيه بلعل في التوقع ويعسى في الطماعية وفي العبارة ادخال اللام في جواب
 ان يس (قوله وقد تنى بهل) قال في المطول وما ذكرناه هو موضوع للتنى أشار الى
 ما يستعمل في التنى مجازا فقال وقد تنى بهل الخ اه وبه يدفع ما قيل المناسب ايراده
 في المعاني المجازية للاستفهام وكتب أيضا قوله وقد تنى بهل أى على سبيل الاستعارة
 التبعية أو المجاز المرسل بمرتين بأن يتجاوز به الى مطلق الطلب ثم الى طلب حصول شئ
 على سبيل المحبة وكتب أيضا قوله بهل مثلها الهمزة كما في قوله

الأسيل الى خرفا شربها * الأسيل الى نصر بن حجاج

أطول (قوله حيث يعلم الخ) هذا العلم قرينة المجاز (قوله في صورة الممكن) فيه ان ليت
 لا تنافي أن يكون ممكنا فانها تستعمل في الممكن أيضا فكيف يكون ذلك نكتة للعدول عنها
 ويحاجب بأن المراد في صورة الممكن نص لان المستفهم عنه لا بد أن يكون ممكنا لا جزم
 باتفاقه بخلاف المتنى فانه قد يكون مجزوما باتفاقه تامل (قوله وقد تنى بلو) لم يذكر
 الشارح نكتة العدول عن التنى بليت الى التنى بلو كما ذكر في هل وبظهره أن نكتة الاشعار
 بعزة متمناه حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد لان لو بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع
 (قوله لو تأتني فتحدثني) أى ليت آتيا نا في حديثا فتوى (قوله بالنصب) فلورفع فان
 كانت ههنا قرينة تدل على التنى عمل بها والا فلا وما استفيد من كلام المصنف من نصب
 المضارع في جواب التنى بلو نقل السبوطى في نكتة عن ابن هشام عن السفاقسى خلافة
 كذا في يس وكتب أيضا قوله بالنصب قال الفخرى ولا يحتاج لو حينئذ الى الجزاء
 لخروجه عن معنى التعليق اه وهو مبنى على أن لواتى للتنى قسم برأسه والذي يدل عليه
 كلام المصنف أنها لو الشرطية أشربت معنى التنى فلا بد لها من جواب لكنه التزم حذفه
 والخلاف مبسوط في كتب النحو يس وقيل لو مصدرية بتقدير أو لواتى تنى كما في الاطول
 (قوله بعد الاشياء الستة) بادخال العرض في التخصيص والدعاء في الامر والنهى

(تقول ليت الشبَاب يعود) ولا
 تقول له يعود لكن اذا كان
 المتنى ممكنا يجب أن لا يكون لك
 توقع وطماعية في وقوعه والا لصار
 ترجيا (وقد تنى بهل نحو هل
 من شفيع حيث يعلم أن لا شفيع)
 لانه حيث لا يمنع حمله على حقيقة
 الاستفهام لحصول الجزم باتفاقه
 والنكتة في التنى بهل والعدول
 عن ليت هو ابراز المتنى لكمال
 العناية به في صورة الممكن الذى
 لا جزم باتفاقه (وقد تنى بلو)
 نحو لو تأتني فتحدثني بالنصب
 على تقدير فان تحدثني فان النصب
 قرينة على أن لو ليست على أصلها
 اذ لا نصب المضارع بعدها الا باضمار
 أن وأن انما تضرع بعد الاشياء
 الستة والمناسب ههنا هو التنى

واسقاط التبرجى كما يأتى (قوله كان حروف) لو قال أحرف لكان أحسن (قوله
التقديم) أى جعل المخاطب نادما وهذا مع الماضى وقوله والتخصيص أى حث المخاطب
وهذا فى المستقبل (قوله وهى هـ الخ) ذكر من حروف التخصيص أربعة وبقي اثنان
لو وألا بالتخفيف لأن لهما خصوصية بأنهما الطلب لا توبيخ فيه أبدا بخلاف الأربعة يس
(قوله حال كونهما مركبتين) فى العبارة تسامح لا يحنى لأن ظاهرها أن هـ لامثلا
أخذت من هل فى حال تركيبها مع لا وهـ فى حال تركيبها مع لا هى نفس هـ لا فقد أخذ
الشيء من نفسه وهكذا البواقي ولكن المراد أن هـ لا مثلا ركبت من هل ولا وتركيبتها
هو أخذ هـ بالفاعل فإذ أخذ هـ هل ولو لا وما فى حال أفرادها وتركيبتها هو نفس
الأخذ هـ عى ويمكن دفع التسامح بجعل الحال مقدرة والمعنى أنهم أخذوا من هل
ولو حال كونهم مامقترى التركيب مع ما ولا المزيدتين قاله الفنى وأجاب سم بأن هـ لا
المجعولة إلا ن كلمة واحدة معنى واحد أخذوا من هل ولا غير المجعولتين كلمة واحدة معنى
واحد فاختلاف المأخوذ والمأخوذ منه بالاعتبار هـ وحاصل الجواب الأول أن المأخوذ
محقق التركيب بالفعل والمأخوذ منه مقدر التركيب وحاصل الثانى أن المأخوذ مركب
تركيبا جعل الكلمتين كلمة واحدة معنى واحد والمأخوذ منه مركب تركيبا ليس به هذه
الثابتة بل هو ضم إحدى الكلمتين إلى الأخرى تأمل (قوله لتضمينهما معنى التنى) فيه
أنهما قبل تركيبهما مع لا وما للتنى فامعنى كون تركيبهما لأجل أن يضمنا معنى التنى
ويجيب بأنهما قبل التركيب للتنى جوازاً واحقلاً وبعده للتنى وجوباً ونصاً فكأنه قال
لتضمينهما معنى التنى على التخصيص وال لزوم من عى (قوله والتضمين الخ) عبارة عى
لأجل تضمينهما أى جعلهما متضمنتين أى دالتين على معنى التنى فالمراد بالتضمين هنا جعل
الشيء مدلولاً للفظ لا جعله جزءاً من المدلول الذى هو التضمن اصطلاحاً ونظيره قولك ضمنت
هذا الكتاب كذا باباً فليس المراد أنى جعلت الأبواب جزءاً من أجزاء الكتاب بل جعلت
الأبواب نفس أجزاء الكتاب لأمع زائد هـ (قوله متضمنتين) أى مستلزمتين (قوله ليس
افادة التنى) فالتنى ليس مقصوداً بالذات بل ليتوصل به إلى التقديم أو التخصيص (قوله
بل أن يتولد منه الخ) ولم يجعل تركيبهما لنفس التقديم والتخصيص من أول وهلة بل بتوسط
التنى لأن التقديم متعلق بالماضى والتخصيص بالمستقبل فكانهما مختلفان فارة كى
معنى التنى واسطة لأنه طلب فى المعنى ليكون كالجس لهما فم يكون فى الحروف شبه
تواطؤاً شبه اشتراك لأن التواطؤ أقرب من الاشتراك وإنما قلنا شبه لأن التواطؤ
الحقيقى إنما يتصور فى غير الحروف عى وقوله لأن التواطؤ الحقيقى الخ إنما يظهر على
القول بأن الحروف موضوعة لمعان جزئية لا على أنها موضوعة لمعان كلية لكن إنما
تستعمل فى جزئية كما عليه السعد والجمهور وكتب أيضاً ما نصه وجه التولد أن التنى
مرغوب فيه ومطلوب فيندم على فواته ويبحث على فعله قال فى الأطول فان قلت التنى

قال (السكاكى) كان حروف
التقديم والتخصيص وهى هـ لا
وألقلب الهاء همزة ولولا ولوما
مأخوذة منهما) خبر كان أى
كانها مأخوذة من هل ولو اللتين
للتنى حال كونهما (مركبتين مع
لا وما المزيدتين لتضمينهما) علة
لقوله مركبتين والتضمين جعل
الشيء فى ضمن الشيء تقول ضمنت
الكتاب كذا باباً إذا جعلته متضمناً
لذلك الأبواب يعنى أن الغرض
المطلوب من هذا التركيب والتزامه
هو جعل هل ولو متضمنتين (معنى
التنى ليتولد) علة لتضمينهما يعنى
أن الغرض من تضمينهما معنى
التنى ليس افادة التنى بل أن يتولد
(منه) أى من معنى التنى المتضمنين
هما باباه (فى الماضى التقديم نحو هـ لا
أكرمت زيدا) ولو ما أكرمته
على معنى ابتك أكرمته قصداً إلى
إدنا ما على ترك الأكرام

طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا توجب ندامة المخاطب على تركه
أو حرمه على فعله فكيف يتوصل به إلى التضيض والتنديم قلت التني لأنفسه بل
للسفقة على المخاطب فيوجب ذلك بالاخفاء (قوله وفي المضارع) أي في الاستقبال
لأن مطلق صيغة المضارع فانه قد تكون للمضى المفيد للتنديم ع (قوله ووقع الخ)
وعليه فالضمين عليه حامله على التركيب بعد وجودها لا مترتبة فيكون التقدير أن
التركيب جل عليه كون معناهما التني ع أي وقوله ليتولاه على مترتبة (قوله وهو
لا يوافق الخ) لأن ما في بعض النسخ يفيد أنه أمر أصلي والقصد أنه طارئ بفعل الضاعل
(قوله لعدم القطع بذلك) لأن أكثر النحويين على أن الحروف وضعت كذلك في أصلها
ولا تصرف فيها فيحتمل أن تكون غير مأخوذة مما ذكر ع (قوله وينصب في جوابه
المضارع الخ) تفريع النصب على كونه التني واعطاء أحكام لميت ظاهر على مذهب
البصريين الذين لا ينصبون المضارع في جواب التبرجى أما على مذهب الكوفيين فلا
لأنهم ينصبون المضارع بعد التبرجى (قوله بالنصب) ذهب الكوفيون إلى النصب
في جواب لعل بدليل قوله تعالى لعل أبلغ الأسباب السموات فاطلع بالنصب
ومذهب البصريين أن التبرجى ليس له جواب وتأولوا النصب في الآية بأن لعل اشربت
معنى التني وفي الارتشاف وسماع الجزم بعد التبرجى يدل على صحة مذهب الفراء ومن
وافقه من الكوفيين ومن أحسن ما أجيب به عن النصب أنه في جواب الطلب في قوله
ابن أبي صرحاويه يندفع الإراد المشهور أن التبرجى انما يكون في الممكن وإطلاع فرعون
إلى الهيوسى وبلوغه أسباب السموات غير ممكن اه ملخصا من يس ويندفع أيضا
بالجواب الأول الذي هو تأويل البصريين اه (قوله لبعده المرجو) أي لبعدها من شأنه
أن يتبرجى لا المرجو بالفعل كما يتبادر واللام تكن لعل مستعملة في التني بل في التبرجى
وقال السيدان المراد المرجو لعل ومعنى التني به جعل التبرجى به في حكم التني ولا يخفى
أنه بعيد والاقرب أنه تمني بلعل لقرب التمني من الحصول فكأنه قريب من الرجاء
أطول وفي القنرى ما يوافق كلام السيد حيث جعل المقام مقام التبرجى (قوله يشبه) أي
المرجو (قوله في تولد منه) أي من البعد أو من لعل (قوله طلب حصول الخ) نقض بنحو
على أمر أو يمكن دفعه بأن المراد طلب ذلك بأدوات مخصوصة (قوله طلب حصول صورة)
أي حصول صورة الشيء المستفهم عنه في ذهن المستفهم وكتب أيضا قوله حصول أي
إدراك (قوله فان كانت وقوع نسبة) أي في الخارج وقوله فصولها أي لعل سبيل مجرد
التصور بل المراد بمحصل الوقوع إدراكه محقق خارجا وليس محققا إذ مجرد تصور
الوقوع ليس تصديقا بل هو تصور (قوله فصولها) أي إدراكها (قوله الهمزة وهل
الخ) لم يذكر أم المنقطعة نحو أم اتخذوا من دونه أولياء وهي لطلب التصديق كما يأتي
(قوله وأيان) بنسخ الهمزة وبالكسر قليلا في لغة سليم يس (قوله لطلب التصديق) قدم

(وفي المضارع التضيض نحو هلا
تقوم) ولو ما تقوم على معنى ليتك
تقوم قصدا إلى حمله على القيام
والمدكور في الكتاب ليس عبارة
السكاكي لكنه حاصل كلامه وقوله
لتضمينهما مصدر مضاف إلى المفعول
الأول ومعنى التني مفعوله الثاني
ووقع في بعض النسخ لتضمينهما على لفظ
التفعل وهو لا يوافق معنى كلام
المفتاح وانما ذكر هذا بلفظ كان
لعدم القطع بذلك (وقد تمني بلعل
فيعطى له حكم ليت) وينصب
في جوابه المضارع على ضمائر أن
(نحو لعل أيج فأزورك بالنصب
لبعد المرجو عن الحصول) وبهذا
يشبه الحالات والممكنات التي
لا طمأنينة في وقوعها فيستولد منه
معنى التني (ومنها) أي ومن أنواع
الطلب (الاستفهام) وهو طلب
حصول صورة الشيء في ذهن
فان كانت وقوع نسبة بين أمرين
أولا وقوعها فصولها هو التصديق
والا فهو التصور (والا لفاظ
الموضوع له الهمزة وهل وما ومن
وأي وكيف وأين وأنى ومتى
وابان فالهمزة لطلب التصديق)

طلبه لانه لا طلب في التحقيق الا للتصديق واما طلب التصور فكلام ظاهري ~~مكما~~
 ستعرفه كذا في الاطول (قوله واذعانه) عطف بنفسير والمراد بالاذعان ضد أهل
 المنطق الادراك فالتصديق ادراك وقوع تلك النسبة أو لا وقوعها وادراك ما سوى ذلك
 من موضوع ومحمول ونسبة هي مورد الايجاب والسلب تصور كما في ع (قوله تامة)
 فادراك وقوع النسبة الناقصة تصور (قوله أقام زيد) فقد نصورت القيام وزيدا
 والنسبة بينهما وسألت عن وقوع تلك النسبة خارجا فإذا قيل قام حصل ذلك التصديق
 ع (قوله في الجملة الفعلية) وقدمها لان الاستفهام أحق بها أطول (قوله أو
 التصور) لا ينبغي أن التصديق موقوف على التصور فانتفاؤه يستلزم انتفاء التصديق
 لكن لما كان التصديق بغير المعين حاصل والمقصود حصوله بالمعين والتفاوت بينهما ليس
 الا في تعيين المسند اليه مثلا توسعا وافتقارا الهمزة لطلب التصور دون التصديق والا
 فالهمزة في التحقيق لطلب التصديق المعين سواء دخلت على المسند اليه أو المسند
 أو المفعول أو نحوها من سائر قيود الفعل من السيرامي (قوله أي ادراك غير النسبة)
 آل للعهد والمعهود النسبة المتقدمة التي هي التامة وكتب أيضا قوله أي ادراك غير
 النسبة أي غير وقوعها فدخل فيه ادراك ذاتها قال ابن يعقوب فطلب التصور ثلاثة
 أقسام طلب تصور النسبة بين الطرفين من غير طلب وقوعها أم لا وهذا القسم لم يثقل له
 لان طلب تصور الطرفين يغني عنه وطلب تصور المسند اليه وطلب تصور المسند ^{اه}
 (قوله أدبس) هو شراب حلو يتخذ من التمر أو العنب ع (قوله أيضا قوله أدبس
 الخ) فهذا الكلام يدل على انك عالم بوقوع النسبة وهي الحصول في الاناء وجهلت الحاصل
 الذي هو المسند اليه لانه هو المتصف بـ ~~بكونه~~ حاصله فسألت عنه فإذا قيل مثلا غسل
 نصورت المسند اليه بخصوصه وانه غسل (وههنا نكتتان) ينبغي التنبيه لهما احدهما
 أن ظاهرا ههنا تأخر التصور عن التصديق والمعهود العكس وجوابه أن التصور المتأخر
 تصور خاص كما أشرنا اليه وأمام مطلق التصور أعني تصور المسند اليه فهو متقدم لانك
 تعلم أن ثم شيئا حاصلًا اثرًا بين العسل واللبس والآخرى أن المسؤل عنه في الحقيقة
 ولو كان الذي يتبادر هو التصور فقط انما هو التصور مع التصديق فان نفس حقيقة
 اللبس أو العسل المحاب بأحدهما معلومة قبل الجواب والمستفاد من الجواب كون
 الواقع في الاناء خصوص العسل مثلا لاحقيقة العسل فالسؤال في الحقيقة عن حصول
 مخصوص ويتبين بيان خصوص الحاصل فالسؤال عن التصديق الخاص بالكائن بالتصور
 الخاص لا عن مطلق التصور لكن لما حصل معه تعيين المسند اليه أو المسند سموه تصورا
 توسعا ع (قوله أي الخالية الخ) فيه النكتتان السابقتان فههنا أيضا تصور سابق
 هو الموقوف عليه التصديق وهو كون الحصول فيه أحدهذين وتصور خاص متأخر هو
 المسؤل عنه وهو كونه نفس الخالية بخصوصها أو الرق بخصوصه ثم الظرفان متصوران

أي انقياد الذهن واذعانه لوقوع
 نسبة تامة بين الشئين (كقولك
 أقام زيد) في الجملة الفعلية (وأزيد
 قائم) في الجملة الاسمية (أو) لطلب
 (التصور) أي ادراك غير النسبة
 (كقولك) في طلب تصور المسند
 اليه (أدبس في الاناء أم غسل)
 عالما بحصول شيء في الاناء طالبا
 لتعيينه (و) في طلب تصور المسند
 (أي الخالية دبسك أم في الرق)
 عالما بكون اللبس في واحد من
 الخالية والرق طالبا لتعيين ذلك

لذا تم ما أيضا وانما سئل عنهما من حيث الحصول فيهما بالخصوص ففي هذا التصور تصديق
 كما في المسند اليه لان التصديق المعلول مطلق الحصول في احدهما ثم سئل عن حصول
 خاص يتبين بذكر الحصول فيه الخاص ولكن قبح الامثلة وعدمه مع هل اغتابوا علالها
 على ما يقدر من افادة التصور فيما ذكر على ما يأتي تأمل ع ق (قوله وذلك) أي القبح
 في صورة هل دون صورة الهمزة (قوله لان التقديم يستدعي الخ) لان التقديم يفيد
 الاختصاص فقاد أعمر اعرفت مثلا السؤال عن خصوص المفعول أي الذي اختص
 بالمعرفة دون غيره بمعنى أنه يستل عن الذي يصدق عليه انه هو المعروف فقط دون غيره بعد
 العلم بوقوع المعرفة على عمر وأوغره فأصل التصديق بوقوع الفعل على مفعول ما حاصل
 وانما يستل عن المفعول الذي اختص بوقوع الفعل عليه فالسؤال اطلب التصور ع ق
 وكتب أيضا قوله لان التقديم الخ هذا التعليق يفيد المنع لا القبح كما ذكر وقد يجاب عنه
 بأنه لا يتعين التخصيص فلذلك لم يمنع أصل التركيب ع ق (قوله حصول التصديق) أي
 وجوده من المتكلم (قوله لطلب حصول الحاصل) أي وطلب حصول الحاصل عبث
 ولا يصح أن تجعل لطلب تصور المفعول لانها لا تحيى لطلب التصور (قوله وهذا) أي
 الفرق المذكور (قوله وهذا ظاهر في أعمر اعرفت) لان تقديم المنصوب يفيد
 الاختصاص ما لم تقم قرينة على خلافه فالغالب فيه الاختصاص وقوله لاني أزيد قام أي
 لان تقديم المرفوع ليس في الغالب للاختصاص وانما قال فليست لاني لان تقديم المنصوب
 يكون أيضا غير الاختصاص كالاهتمام فيساوي تقديم المرفوع من حيث ان كلا قد
 يكون للاختصاص وغيره ويجاب عنه بأن النظر للغالب كما مر تأمل (قوله والمسؤل الخ)
 قال ع ق ولما كانت الهمزة للتصديق والتصور ناسب أن يذكر ما يعلم به أنه أريد بها السؤال
 عن كل متصور خاص من المسند أو المسند اليه أو شيء من متعلقاتهم ما أشار الى ذلك
 بقوله والمسؤل الخ (قوله بها) أي بالهمزة ومثلها غيرها كما ذكره الطيبي في التبيين
 يس (قوله هو ما يليها) قال الدماميني وفي كتاب سيبويه ان التقديم في نحو أزيد القيت
 أم عمر أحسن وانك لو أخرت نقلة ألفت زيدا أم عمر المستكان جازا أحسن ونحوه
 في مقرب ابن عصفور أفاده يس وكتب أيضا قوله هو ما يليها هذا انما يظهر اذا كان
 المطلوب بها تصور بعض طرفي الجملة أو فضلاتها لا التصديق بوقوع نسبتهما اذ ليس له
 لفظ واحد يلى الهمزة بل دائريين المسند والمسند اليه فليس أحدهما اولى بالايلا من
 الآخر قال في العروس الآن يقال المعترف به هو الفعل وقال ع ق والمسؤل عنه أي
 بالهمزة عند قصد السؤال عن اجزاء الجملة تصو ما يليها من تلك الاجزاء وذلك كالفعل
 في قول القائل أضربت زيدا فان هذا الكلام بقوله السائل في وقوع ضرب منك على زيد
 بمعنى أنه يشك هل وقع منه ضرب على زيد أو لم يقع أصلا كذا قيل ولكن على هذا تكون
 للتصديق في أصل الفعل فلا يكون بعض اجزاء الجملة اولى بالايلا من بعض اه ولا يخفى

(ولهذا) أي ولجئ الهمزة لطلب
 التصور (لم يفتح) في طلب تصور
 الفاعل (أزيد قام) كما قبح
 هل زيد قام (و) لم يفتح في طلب
 تصور المفعول (أعمر اعرفت)
 كما قبح هل أعمر اعرفت وذلك لان
 التقديم يستدعي حصول
 التصديق بنفس الفعل فتكون
 هل لطلب حصول الحاصل وهذا
 ظاهر في أعمر اعرفت لاني أزيد
 قام فليست لاني أزيد
 أي بالهمزة (هو ما يليها) كالفعل
 في أضربت زيدا

ان الجواب المتقدم لا يأتي في الجملة الاسمية نحو أزيد قائم وبالجملة كان ينبغي للشارح حمل
كلام المصنف على ما اذا كان المطلوب بالهمزة التصور وحمل مثال المصنف على الاحتمال
الثاني فيكون معناه أضربت زيد أم أكرمته أي ما الواقع منك منهم ما فيكون تقديم الفعل
جريا على الاصل ولهذا قال في الاطول كالفعل في أضربت زيد أم أكرمته وما يجزئ
أضربت زيدا فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة اذ ليس تقديم الفعل
لتعلق الاستفهام بدبل على ما هو الاصل فيه واصل الحامل للشارح على حله مثال المصنف
على طلب التصديق وجعله كونه لطلب التصور واحتمالا لأن ذلك هو المتبادر من عدم ذكر
المعادل (قوله اذا كان الشك في نفس الفعل) من غير أن يكون لك علم بحصول فعل
منه لكن لم يتعين عندك فأردت تعيينه (قوله ويحتمل أن يكون الخ) بقى احتمال أن
يكون لطلب تصور المسند اليه وقد صرح بذلك في عروس الافراح وعبارته هذا كله أي
التفصيل في الامثلة مع أم اذا ذكرت أم فان لم تذكر فقلت أقام زيد احتمل أن يكون لطلب
التصديق وان يكون لطلب تصور المسند وان يكون لطلب تصور المسند اليه لأن ذلك قد
يصدر من متردد في وقوع قيام زيد ومن جازم بوقوع قيام وشك في المسند اليه ومن جازم
بوقوع فعل من زيد وشك في انه القيام أو لا فالعنى على الاول أقام زيدا ولا وعلى الثاني أقام
زيدا عمرو وعلى الثالث أقام زيدا أم قعد وكذلك أزيد قائم غير أن الظاهر ان الاستفهام
عن التصديق لأن النسبة هي الجديدة بالاستفهام ولذلك كان ابتلاء الفعل لهمزة الاستفهام
وتأخير الاسم أولى من العكس اهـ يس (قوله والفاعل) عطف على قوله كالفعل وينبغي
أن يحمل الفاعل هنا على المعنوي لا الصناعي اذ هو لا يجوز تقديمه على فعله نوبى (قوله
اذا كان الشك في المضروب) ولا يذهب عندك ما تبيننا عليه أنفاه من أن الاستفهام
الذي ذكرناه أنه يراد به التصور هنا لا يتخلو عن مراعاة التصديق المخصوص ولهذا صح
اطلاق الشك فيما هو وسؤال عن تصور الفاعل والمفعول مع أن الشك انما يتعلق بالنسبة
لا بالفاعل أو بالمفعول من حيث ذاتهم ما فافهم ع (قوله سائر المتعلقات) نحو أفي الدار
صلبت وأيوم الجمعة سرت وأتأديا ضربته وأرا بكاجئت ونحو ذلك مطول (قوله لطلب
التصديق) أي الايجابي قال الرضى هل لا تدخل على الثاني أطول (قوله فحسب) أي اذا عرفت انه
لانه في الاصل بمعنى قد وقد لا تدخل على الثاني أطول (قوله فحسب) أي اذا عرفت انه
لطلب التصديق فحسبك هي أي هذه المعرفة فحسب مبتدأ لكن ضمه ليس رفعا لانه يبنى
بعد حذف المضاف اليه على الضم وما له القصر على طلب التصديق وان كان ليس من
طرقه أطول (قوله امتنع هل زيد قام أم عمرو) قد سبق منأى أوائل أبحاث الاسناد
الخبري أن ابن مالك رحمه الله استشهد بقوله عليه الصلاة والسلام هل تزوجت بكرا أم
ثيبا على أنه تقع هل موقع الهمزة فيؤتى لها بمعادل وأشرنا هناك الى الجواب بجواز كون
أم في هذا الحديث النبوي منقطعة والمعنى بل تزوجت ثيبا وكتب أيضا ما نضاهى حيث

اذا كان الشك في نفس الفعل
أعنى الضرب الصادر من
المخاطب الواقع على زيد وأردت
بالاستفهام أن تعلم وجوده
فيكون لطلب التصديق
ويحتمل أن يكون لطلب تصور
المسند بأن تعلم أنه قد تعلق فعل
من المخاطب بزيد لكن لا تعرف
انه ضرب أو أكرم (والفاعل
في أنت ضربت) اذا كان الشك
في الضارب (والمفعول في أزيدا
ضربت) اذا كان الشك
في المضروب وكذا قياس سائر
المتعلقات (وهل لطلب التصديق
فحسب) وتدخل على الجملتين
(نحو هل قام زيد وهل عمرو قاعد)
اذا كان المطلوب حصول
التصديق بثبوت القيام لزيد
والقعود لعمرو (ولهذا) أي
ولاختصاصها بطلب التصديق
(امتنع هل زيد قام أم عمرو)

لان وقوع المفرد ههنا دليل على أن أم متصلة وهى اطلب تعين أحد الامرين ١١ مع العلم بثبوت أصل الحكم وهل انما تكون

اطلب الحكم ولو قلت هل زيد قام بدون أم عمرو يقيح ولا يمتنع لماسبي (و) لهذا أيضا (قيح هل زيد اضربت

لان التقديم يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل) فتكون

هل اطلب حصول الحاصل وهو محال وانما يمتنع لاحتمال أن

يكون زيد مفعول فعل محذوف أو يكون التقديم لمجرد الاهتمام

لالتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر (دون هل زيد) (ضربته)

فانه لا يقيح (لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى هل ضربت زيدا

ضربته (وجعل السكاكى قبح هل رجل عرف لذلك) أى لان التقديم

يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل لماسبق من مذهبه من أن

الاصل عرف رجل على أن رجل بدل من الضمير فى عرف فقدم

للتخصيص (ويلزمه) أى السكاكى (أن لا يقيح هل زيد عرف) لان تقديم

الظاهر المعرفة ليس للتخصيص عنده حتى يستدعى حصول التصديق

بنفس الفعل مع انه قبيح باجماع النحاة وفيه نظر لان ما ذكره من

اللزوم ممنوع لجواز أن يقيح لعله أخرى (وعلى غيره) أى غير السكاكى

(قبحهما) أى قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف (بأن هل بمعنى

قد فى الاصل) وأصلها هل قوله هل رجل عرف والصواب زيد

لم تقدر أم منقطعة اذ هى قجاء مع هل بل لا تقع بعد هل الامنقطعة لانه يشترط فى اتصالها أن يكون قبلها استفهام بالهمزة أو لفظ سواء يس (قوله لان وقوع المفرد ههنا دليل الخ) لان أم المنقطعة لا يليها الاجله وان وقع بعدها مرفد فهو خير لمبتدأ محذوف نحو وانما لا بل أم شاء وهى بمعنى بل فعلم أن أم مطلقا لاتعادل هل (قوله وهل انما تكون اطلب الحكم) بمعنى التصديق وكتب أيضا قوله وهل انما تكون اطلب الحكم أى فتقتضى الجهول بد وهو مناف لما اقتضته أم من العلم به اذا حقت هذا علمت رد ما قبل ما المانع من طلب كل من التعمين وأصل الحكم وحيد يذوب مع الجمع بينهما (قوله لماسبي) أى فى قوله ولهذا أيضا قبح الخ (قوله لان التقديم يستدعى) أى غالبا (قوله وهو محال) أى حصول الحاصل لا طلبه اذ هو عيب لا محال يس وحصول الحاصل المحال هو حصوله عن عدم (قوله لاحتمال أن يكون الخ) لا يخفى ان زيد اضربت على هذا ليس متعينا للقيح بل هو دائرين أن يكون قبيحا أو متنعيا لأن يقال الدائر بين الامتناع والقيح متعين للقيح أطول (قوله فعل محذوف) يفسره الظاهر أى ضربت زيدا اضربت لكنه يقيح لعدم اشتغال الضمير بالمفسر مطول يعنى ان فى جعله منه ولا محذوف بعد لان فيه حذف عامل المفعول الاول وحذف مفعول الثانى بخلاف صورة الاشتغال ففيه الحذف الاول فقط وكتب على قول المطول لعدم الخ بانه أى ففيه التهمة والقطع سم (قوله لكن ذلك خلاف الظاهر) راجع للاحتمالين فان قامت قرينة على ان التقديم للاهتمام لم يقيح وكذا اذا قامت قرينة على انه مفعول محذوف (قوله لجواز تقدير المفسر قبل زيد) أى جواز ذلك جوازا راجحا لا اعتضاده بكون الاصل تقديم العامل فاندفع ما يقال كما يجوز ذلك يجوز تقديره مؤخرافه لا قلتم بالتوقف الى تبين أحدهما (قوله أى لان التقديم الخ) يقال عليه مقتضى ذلك الامتناع لا القبح لان مذهبه ان رجل عرف يفيد التخصيص قطعاً (قوله لماسبق الخ) فيه بحث لان اعتبار التقديم والتأخير فى رجل عرف لانه لا سبب سواه ليكون المبتدأ منكراً وهو متف مع حرف الاستفهام لانه يصح وقوع منكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صريح به الرضى اه أطول (قوله وفيه نظر) أى فى كلام المصنف واعتراضه على السكاكى قال فى الاطول ويمكن دفعه بأن مراد المصنف أنه يلزم السكاكى ان لا يقيح هل رجل عرف ٢ لهذا الوجه يعنى يلزمه أن لا يكون وجهه جاريا فى جميع مواد القبح والمقصود ترجيح وجه الغير باطراده لا ابطال وجهه أو ابطال حكم ينسب اليه بمقتضى وجهه (قوله لان ما ذكره) أى المصنف (قوله لعله أخرى) هى كون هل فى الاصل بمعنى قد وقد يقال يفهم من كلام المصنف ان السكاكى حصر القبح فى العله السابقة فان كان الامر كذلك فاعتراض المصنف وارد (قوله بمعنى قد) قيل المراد بمعناها المذكور التقريب وقيل التحقيق وقيل التوقع كما بسطه يس (قوله وأصله) أى أصل هل معنى قد أهل مع الهمزة ملقوطة أو مة مة والاسفهام مستفاد من الهمزة

(وترك الهمزة قبلها الكثرة وقوعها)

في الاستفهام) فأقيمت هي مقام الهمزة وتطفت عليها في الاستفهام وقدم من خواص الأفعال فكذا ما هي بمعناها وانما لم يفتح هل زيد قائم لأنها اذا لم تر الفعل في خبرها ذهلت عنه وتسلت بخلاف ما اذا رآته قائم تذكرت العهد وحنّت الى الألف المألوف فلم ترض باقتران الاسم بينهما (وهي) أي هل (تخصص المضارع بالاستقبال) بحكم الوضع كالسين وسوف (فلا يصح هل تضرب زيدا) في أن يكون الضرب واقعا في الحال على ما يفهم عرفا من قوله (وهو أخوك) كما يصح أن تضرب زيدا وهو أخوك) قصدا الى انكار الفعل الواقع في الحال بمعنى انه لا ينبغي أن يكون ذلك لأن هل تخصص المضارع بالاستقبال فلا تصلح لانكار الفعل الواقع في الحال بخلاف الهمزة وقولنا في أن يكون الضرب واقعا في الحال ليعلم أن هذا الامتناع جار في كل ما يوجد فيه قرينة على أن المراد انكار الفعل الواقع في الحال سواء عمل ذلك المضارع في جملة حالية كقولك أنضرب زيدا وهو أخوك أو لا كقوله تعالى أقولون على الله ما لا تعلمون وقولك أنؤذي أباك وأنشتم الأمير ولا يصح وقوع هل في هذه المواضع ومن المجائب ما وقع لبعضهم في شرح هذا الموضع من أن هذا الامتناع بسبب أن الفعل المستقبل لا يجوز تقييده بالحال وانما له فيها وامرئ أن هذه

ع س سم وقد سمع هذا الأصل كما في الأطول (قوله الكثرة وقوعها في الاستفهام) وقد تقع في الخبر كقوله تعالى هل أتى على الإنسان أي قد أتى أطول (قوله فكذا ما هي بمعناها) ولما كان الفرع لا يعطى حكم الأصل من كل وجه جاز دخول هل على غير الفعل بفتح اذا كان في الجملة فعل واتى القبح في نحو هل زيد قائم لما ذكره الشارح (قوله وانما لم يفتح هل زيد قائم) أي مع أن قضية ما ذكره أن يفتح ذلك (قوله في خبرها) أي في قرب خبرها والا فخيرها مشغول بها (قوله ذهلت عنه) وبكسر الهاء يقال ذهله وذهل عنه نسيمه وغفل عنه كذا في يس (قوله قائم اذ كرت) المناسب قائم اذ كرت العهد وحنّت الى الألف المألوف ولا ترضى الخ لان اذا للاستقبال فالترتب على فعلها المستقبل مستقبل (قوله وحنّت) بالتخفيف بمعنى مالت وبالتشديد بمعنى اشتاقت سم (قوله المألوف) تأ كبد (قوله باقتران الاسم بينهما) أي توسطه وفي نسخة بافتراق وهي غير ظاهرة اذ لا يقال افترق زيد بين بكر وخالد بل فرق بينهما أو افترق بينهما (قوله وهي أي هل) أي الاستفهامية فلا ينشأ في صحة دخول التي بمعنى قد على الحال كما في سم (قوله تخصص المضارع) دون الماضي واستظهر بعضهم ان الجملة الاسمية كالمضارع وتوقف الصنوى كما في يس (قوله في أن يكون الخ) أي في مقام أن يكون الخ أي في مقام انكار الضرب الواقع في الحال بدليل التقييد بقوله وهو أخوك على ما يستضح (قوله على ما يفهم عرفا الخ) أي وهو ههنا كذلك على ما يفهم الخ وكتب أيضا مانصه أي لأن المتبادر أن الأخوة حالية فكذا الضرب لأن الحال قيد في عاملها والأصل اتحاد زمن القيد والمقيد (قوله قصدا الى انكار الفعل) أي لا الى الاستفهام عن وقوع الضرب اذ لا معنى للاستفهام عن الضرب المقارن لكونه أخا قاله السيد (قوله بمعنى انه لا ينبغي أي وليس معنى انكاره زعم أنه لم يوجد ولم يحصل بل المراد بالانكار التوبيخ (قوله لأن هل) تعليل للصحة في الثاني وعدمها في الاول وقوله وقولنا مبدأ وقوله ليه لم خبر (قوله في كل ما يوجد فيه قرينة) بل في كل ما أريد به الحال وان لم تكن قرينة غاية الامر أنا لانطلع على البطلان بدون القرينة لأن في نفسه غير صحيح لا يسوغ للاستعمال وكلامه يوهم انحصار الامتناع في القرينة سم (قوله الواقع في الحال) المتأني لمقتضى هل من الاستقبال (قوله كقوله تعالى الخ) قرينة الامثلة الثلاثة حالية كما في المطول (قوله أتقولون الخ) في كون المراد هنا انكار الفعل الواقع في الحال به اذا القول وقع فيما مضى قبل التكلم الآن يقال لما كان الكلام عقب هذا القول كان كالحال أو انه حال من حيث المداومة عليه أي الاصرار عليه وعدم العزم على تركه (قوله ما وقع لبعضهم) هو القطب وقوله في شرح هذا الموضع أي من المتنازع (قوله لا يجوز تقييده بالحال) لعدم المقارنة (قوله ولعمري) أي حياي (قوله قرينة) أي كذبة وكتب أيضا قوله قرينة في تسمية ذلك قرينة تسمي فان الافتراء نعمد الكذب وهو غير موجود ههنا (قوله

مرية) أى شك (قوله سأغسل الخ) القضاء أصله الحتم والایجاب ثم يستعمل في كمال الصنع والذراع من الشئ وقضاء يروى بالرفع والنصب فإذا رفته يكون فاعلا يجلبها ومفعوله ما كان جالبا ويكون القضاء بمعنى الحكم والتقدير والمعنى سأغسل العار عن نفسه باستعمال السيف في الاعداء في حال جلب حكم الله على الشئ الذى يجلبه وإذا نصبت يكون مفعولا يجلبها وفاعله ما كان جالبا ويكون المراد بالقضاء الموت المحتم والقدر المقدور والمعنى جالب الموت جالبه اه فترى والمقصود بالمبالغة في أن لا يترك دفع العار في حال من الاحوال (قوله أكثر من أن تحصى) أى من ذى أن تحصى (قوله وأعجب من هذا انه الخ) انما كان أعجب لأن هذا استدلال على تلك القرية وهو متضمن لها فنية القرية وزيادة تقويتها وقال الحفيد انما كان أعجب لأن دلائل فساده يظهر مما جعله دليلا على دعواه أعنى قول النحاة فان ذلك في الجملة الحالية لا في عاملها (قوله بحسب الظاهر) وأما في نفس الامر فلا منافاة إذ المراد الحال الخفية وهى لا تنافي الاستقبال بل يكون زمنها ماضيا وحالا ومستقبلا لأن الواجب انما هو مقارنتها لعاملها فزمنها زمن عاملها أيا كان وكتب أيضا مانعه واعتبار اللفظ (قوله على ماسد كره) أى في بحث الحال من الفصل والوصل (قوله وأورد هذا المقال) أى قول النحاة بحسب تجريد صدر الخ كما نصح به عبارة المطول وفي نسخة هذا المثال والاولى أحسن (قوله في صدر هذا المقال) أى قولهم تجريد صدر الجملة الحالية وفي نسخة هذا المثال وهى واضحة كذلك فان صدر المثال أعنى يأتى زيد سيركب مجرد عن علم الاستقبال وانما هو في الجملة الحالية وصدر قول النحاة المذكور انما يدل على وجوب تجريد الجملة الحالية لاعاملها (قوله ولا اختصاص الخ) علة تقدمت على المعلول (قوله أى ليكون هل مقصورة) فالباء داخل على المقصور (قوله بالاستقبال) الباء داخل على المقصور عليه (قوله مزيد اختصاص) أى اختصاص زائد والمراد بالاختصاص التعلق والافقيةته لا تقبل التفاوت على انها تدخل على الاسم كما سبق أى أن تعلقها بالفعل ودخولها عليه أزيد وأكثر من دخولها على الاسم أو المراد به الاستدعاء أى أن استدعاءها بالفعل أزيد وأشد من استدعاء غيرها له والكاف في كانه فعل استقصائية ولم يعبر بالفعل من أول وهلة إشارة الى أن زيادة اختصاصها به من حيث أظهرية زمانيتها ويحتمل انها تشيلية باعتبار الافراد العقلية لما كونه زمانيا أظهر فان مفهومه أعم من الفعل وان انحصر في الخارج فيه وكونه إشارة الى اسم الفعل بناء على أنه يدل على الحدث والزمان لا على لفظ الفعل يتوقف على ثبوت دخول هل على اسم الفعل وإن لها مزيد اختصاص به دون بقية الجمل الاممية اه ملخصا من سم مع زيادة وكتب أيضا قوله مزيد انما قال مزيد لأن للاستفهام مطلقا نوع اختصاص بالله هل سم وفترى (قوله وما موصولة) ويجوز أن تكون موصوفة والجملة صفة فترى (قوله الذى زمانيته أظهر) أى من

ما فيها مربية اذ لم ينقل عن أحد من النحاة امتناع مثل سيجي زيد راكبا وسأضرب زيد او هو بين يدي الامر كيف وقد قال الله تعالى سيدخلون جهنم داخرين وانما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار مهطعين وفي الحاشية سأغسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله ما كان جالبا وأمثال هذه أكثر من أن تحصى وأعجب من هذا انه لما سمع قول النحاة انه يجب تجريد صدر الجملة الحالية عن علم الاستقبال لتنافي الحال والاستقبال بحسب الظاهر على ماسد كره حتى لا يجوز يأتى زيد سيركب أولن يركب فهم منه انه يجب تجريد الفعل العامل في الحال عن علامة الاستقبال حتى لا يصح تقييد مثل هل تضرب وستضرب ولن تضرب بالحال واورد هذا المقال دليلا على ما ادعاه ولم ينظر في صدر هذا المقال حتى يعرف أنه ليس امتناع بتقدير الجملة الحالية بعلم الاستقبال (ولا اختصاص التصديق بها) أى ليكون هل مقصورة على طلب التصديق وعدم مجيئها الغير التصديق كما ذكر فيما سبق (وتخصيصها المضارع بالاستقبال) كان لها مزيد اختصاص بما كونه زمانيا أظهر وما موصولة وكونه مبتدأ خبره أظهر وزمانيا خبر الكون أى بالشيء الذى زمانيته أظهر

زمانية غيره (قوله بعروضه) أى الزمان له أى للاسم وعروضه للاسم من جهة عروضه
 لمدلوله فالعروض فى الحقيقة للمدلول (قوله لمزيد اختصاصها) اللام للثبوتية متعلقة
 باقتضاء لانها ليست زائدة محضة حتى لاتعلق بشئ (قوله فظاهر) أى لان تأثيرها فى
 المضارع دليل على ان لها مزيد تعلق بجنس الفعل واللام أثرت فى بعض انواعه فاندفع
 ما فى سم (قوله بالثبوت) أى بوقوع الثبوت أو وقوع الانتفاء والثبوت والانتفاء هما
 نفس النسبة والمراد بالحكم الادراك وفى حواشى الحفيد لسم مانصه يحتمل ان يريد
 بالثبوت والانتفاء الوقوع واللا وقوع للنسبة الحكمية ويحتمل ان يريد به ما نفس
 النسبة الحكمية بناء على أنها فى السلب سلبية فيكون على حذف مضاف أى بوقوع
 الثبوت الخ أولا حاجة لذلك لان المتعلق بالمتعلق متعلق (قوله والنفي والاثبات)
 الاولى أن يقول والثبوت والانتفاء لان الاصح عندهم ان النفي والاثبات ادراك
 الانتفاء وادراك الثبوت اللذان هما نفس الحكم وتوجه ادراكهما الى المعانى
 والاحداث انما هو بواسطة توجههما اليها ويحتمل أن المراد بهما الانتفاء والثبوت تأمل
 (قوله والاحداث) عطف تفسير ومراده بالحدث ما يشمل الصفة الشائعة كما فى حسن
 (قوله التى هى مدلولات الافعال) أى بطريق الاصلالة وأما فى الاسماء المشتقات
 فبالعارض والتبع فلا يرد أنه يلزم ان لاتدخل هل على الجملة الاسمية كذا فى الحفيد
 وعبرة المطول والنفي والاثبات انما توجهان الى الصفات التى هى مدلولات الافعال
 الخ فقال السيد المراد بالذوات ما يستقل بالمفهومية وبالصفات مقابلها وهى النسب
 الحكمية والافعال تتضمن هذه النسب الحكمية الصالحة لان يتوارد عليها النفي
 والاثبات بخلاف المشتقات فان نسبها تقييدية لاتصلح لذلك وبحيث فيه بأن توجهه الاثبات
 والنفي الى النسب الحكمية الصالحة لذلك انما يدل على مزيد اختصاص بالفعل بالنظر
 للمشتقات لابلنظر الى الجملة الاسمية المشتهة على تلك النسب وأجيب بأن النسبة لاتحقق
 الا بين الطرفين فاذا دخلت هل على الجملة الاسمية لزم الفصل بينها وبين مطلوبها فى الجملة
 لان مطلوبها الطرفان لتعلق النسبة بهما فالطرف الثانى مطلوبها والاوّل فاصل بينها وبينه
 ودخولها على الفعل لا يلزم فيه فصل بينها وبين مطلوبها بل تدخل عليه حقيقة لان جزء
 مفهوم الفعل (قوله أدل على طاب الشكر) أى طلب حصوله فى الخارج لانه المراد
 دون حقيقة الاستفهام لامتناعها من علام الغيوب فنرى فهل هنا مستعملة فى معنى
 مجازى قال فى الاطول عقب قول المصنف أدل على طاب الشكر مانصه علم منه أن
 الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقاً أنه يكون بمعنى التثنية فلما علمنا لم يتعرض لهما فيما
 سيجي من بيان المعانى المجازية (قوله وفهل أنتم تشكرون مع أنه مؤكّد الخ) لا يقال
 قد سبق فى أوائل أحوال المسند أن بروز قوله تعالى لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربى
 فى صورة الجملة الاسمية أفاد الاختصاص كما تفيد الجملة الاسمية حقيقة فلم لا يكون بروز

(كما الفعل) فان الزمان جزء
 من مفهومه بخلاف الاسم فانه
 انما يدل عليه حيث يدل بعروضه له
 اما اقتضاء تخصيصها المضارع
 بالاستقبال لمزيد اختصاصها
 بالفعل فظاهر وأما اقتضاء كونها
 لطلب التصديق فقط لذلك فلا
 التصديق هو الحكم بالثبوت
 أو الانتفاء والنفي والاثبات انما
 توجهان الى المعانى والاحداث
 التى هى مدلولات الافعال لا الى
 الذوات التى هى مدلولات الاسماء
 (ولهذا) أى ولان لها مزيد
 اختصاص بالفعل (كان فهل
 أنتم شاكرون أدل على طلب
 الشكر من فهل تشكرون وفهل
 أنتم تشكرون) مع أنه مؤكّد
 بالشكر اذا أنتم فاعل فعل
 محذوف

فهل أنتم تشكرون في تلك الصورة وان لم يكن اياها حقيقة مفيدة ابراز ما يستجدد
 في معرض الثابت لانا نقول حقيقة الجملة الاسمية فيما نحن فيه أعني فهل أنتم تشكرون
 لاتفيد الثبوت بل التجدد ليكون خبرا فعلية فكذلك ما هو في صورتها فظهر الفرق
 بقي هنا بحث آخر وهو أن هل أنتم تشكرون يفيد الاستمرار التجددى اما البروز في صورة
 المبتدأ والخبر أو لكونه اياهما في الحقيقة على رأى والاستمرار التجددى أمس بالمقام من
 الاستمرار الثبوتى لدالته على طلب استمرار الشكر على سبيل التجدد الاثبات على النفس
 المستدعى لزيادة الثواب كما مرت اليه الاشارة في قوله تعالى الله يستهزئ بهم فواجه
 العدول الى ما يفيد الاستمرار الثبوتى ولك ان تقول ما ذكر في النظم أدل على كمال عنايته
 تعالى بعباده حيث رضى منهم بما هو أهون عليهم والله أعلم فترى (قوله مع أنه) أى فهل
 أنتم تشكرون (قوله ما يستجدد) هو هنا الشكر قال في الاطول لم يقل ابراز التجدد
 لان ما يستجدد زمانيته أظهر (قوله في معرض الثابت) أى في صورة الثابت (قوله
 من ابقائه) أى ابقاء ما يستجدد وقوله على أصله أى الذى هو ابراز في صورة التجدد وهى
 الجملة الفعلية أو الاسمية التى خبرها فعل (قوله لكونها داخله على الفعل الخ) أى
 فليس معها ابراز التجدد في صورة الثابت (قوله أدل على ذلك) أى من تركه مع
 الهمزة اه أطول وكتب أيضا مانصه لان العدول عن الاصل يستدعى نكتة وهى
 الاشارة الى قوة طلب الشكر (قوله لا يحسن هل زيد منطلق الامن البليغ) يدل على
 انه لا يحسن من غيره وان قصد النكتة وأرادها لانه لا اعتداده من مثله لاتفاء بلاغته
 فهو كما يجرى على سبيل الموافقة هكذا قرره الاستاذ وعلى هذا فتقوله لانه الذى يقصد الخ
 أى الذى شأنه ذلك سم والاظهر حسن ذلك من غير البليغ عند قصده النكتة ثم رأيت
 في الاطول التظير في كلام المصنف بما يؤيد ما قلنا ثم قال بناء على كلام المصنف مانصه وكان
 ينبغي ان يقول لا يحسن الامن البليغ مع البليغ اذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من
 البليغ مع غير البليغ وكما لا يحسن هل زيد منطلق الامن لا يحسن أزيد منطلق الامن لانه
 يدعو الى الفعل وان كانت دعوته دون دعوة هل الا أن نقصان الحسن معها أقل فكانه
 للتعبية على هذا خص الحكم بهل والاحسن بيان المفتاح حيث قال وانطرب مع الهمزة
 في أزيد منطلق أهون (قوله وهى قسمان) لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص هل لان الهمزة
 الطالبة للتصديق أيضا قسمان الا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا
 خص بها التقسيم واعتمد على ان الطالب بعد معرفة هل مستغن في الهمزة عن التعليم
 أطول (قوله بسيطة) باعتبار المتعلق (قوله وهى التى يطلب بها وجود الشئ) يخرج
 عنه نحو قولك هل النسبة واقعة هل العمى ثابت أطول أى مع ان هل في مثل ذلك
 بسيطة ويخرج أيضا عنه هل الشريك معدوم (قوله وجود الشئ) أى التصديق بوقوع
 وجود الشئ ليوافق ما مر من أن هل لطلب التصديق (قوله ومركبة) باعتبار المتعلق

(لان ابراز ما يستجدد في معرض
 الثابت أدل على كمال العناية
 بحصوله) من ابقائه على أصله كما
 في هل تشكرون وهل أنتم
 تشكرون لان هل في هل تشكرون
 وهل أنتم تشكرون على أصلها
 لكونها داخله على الفعل تحققة
 في الاول وتقديره في الثانى
 وفهل أنتم شاكرون أدل على طلب
 الشكر (من أفأنتم شاكرون)
 أيضا (وان كان للثبوت) باعتبار
 كون الجملة اسمية (لان هل أدعى
 للفعل من الهمزة فتركه معها)
 أى ترك الفعل مع هل (أدل على
 ذلك) أى على كمال العناية بحصول
 ما يستجدد (ولهذا) أى ولان هل
 أدعى للفعل من الهمزة (لا يحسن
 هل زيد منطلق الامن البليغ)
 لانه الذى يقصده الدلالة على
 الثبوت و ابراز ما يستجدد
 في معرض الوجود (وهى) أى
 هل (قسمان بسيطة وهى التى
 يطلب بها وجود الشئ) أولا
 وجوده (كقولنا هل الحركة
 موجودة) أولا موجودة (ومركبة
 وهى التى يطلب بها

(قوله وجود شيء) هو المحمول اشئ هو الموضوع وكتب أيضا قوله وجود شيء المراد بالوجود هنا الثبوت الذي هو النسبة بخلافه في الأول فإن المراد به التحقق في الخارج والمراد بوجود شيء غير الوجود فخرجت البسيطة والقرينة على ذلك المقابلة والافعال المطلوب بالبسيطة أيضا وجود شيء هو الوجود لشيء كما ذكره النووي اه أي فان نظر الى غير الوجود في الامرين ففي أولهما شيء واحد وهو الحركة وفي ثانيهما شيان هما الحركة ودوامها وان اعتبر الوجود مع ذلك في الأول شيان وفي الثاني ثلاثة وعلى كل حال فالاعتبار الأول فيه بساطة بالنسبة الى الثاني بمعنى قلة المعبر وكثرته فافهم ع ق أقول فيه بحث لانه اذا اعتبر الوجود في الامرين كان في الأول ثلاثة أيضا الحركة والوجود بمعنى التحقق خارجا والوجود بمعنى الثبوت الذي هو النسبة تأمل ثم ذكرت ذلك لشيخنا ص فقال لي بعد المراجعة ان هذا البحث مذكور وانه أجيب عنه بجوابين أحدهما انه في الأول لما اتحد الوجودان لفظا عدا شيئا واحدا ثانيهما أن الوجود عين الموجود على ما فيه فالوجود بمعنى التحقق في الخارج هو عين الحركة على ما فيه تأمل ثم رأيت البحث والجوابين في سم (قوله أولاد دائمة) في الاطول التصريح بجمع أن يستلزم بل عن النسب السلبية وعليه فحق قولك هل زيد لا قائم أو ما قائم تركيب فاسد لانهم لم يلقوا به وحينئذ فنقول الشارح أولاد دائمة غير سيدي وقد صرح ابن السبكي في جمع الجوامع بالمسئلة في بحث الحروف فراجع مع شرحه للمعالي وحواشيه وحرراه حفاوى ويمكن ان يقال ليس مراد الشارح انه يفرد هذا السلب في السؤال بل قصده بيان اعتبار مقابل المذكور في السؤال على أنه يمكن اعتبار النية غير سلبية يجعل القضية معدولة المنحولة تأمل (قوله شيان) هما الحركة والدوام كافي سم (قوله غير الوجود) أي النسبة التي هي ثبوت الدوام (قوله شيء واحد) هو الحركة وفيه ان اعتبار المحمول هناك شيئا ثانيًا وعدم اعتباره في الأولى تحكم الآن يتكلف بما مر وكتب أيضا قوله شيء واحد أي غير الوجود سم أي غير الوجود بمعنى النسبة وغير الوجود بمعنى التحقق خارجا (قوله فكانت مركبة بالنسبة الى الأولى الخ) أشار الى أن البسيطة هنا بمعنى ما كان أقل أجزاء من مقابله والمركب بمعنى ما كان أكثر أجزاء من مقابله لاجبى الجوهر الفرد والجسم المركب (قوله والباقية) هي تسعة وكما اسماء (قوله من الفاظ الاستفهام) أي السابقة فلا يرد أن أم المنقطعة لا تكون الاللتصديق كما بين في محله بس (قوله تصوري شيء آخر) أي غير المطلوب بغيره بمعنى ولو بالاطلاق والتقييد كما في متى وأيان فانهم ما يشتركان في مطلق الزمان الا أن الأول لمطلقه والثاني للمستقبل (قوله فيطلب بما شرح الاسم) أو ماهية المسمى ويتعين المراد بالقرينة (قوله شرح الاسم) أي شرح مفهومه وأنه لا معنى وضع وكتب أيضا قوله شرح الاسم أي تبين معناه في اللغة أو في الاصطلاح وكان الأولى أن يقول الكلمة ليم الفعل والحرف لكن ذكر الاسم لمشاكنه للمسمى من عروس الافراح

(وجود شيء لشيء) أولا وجوده له
(كقولنا هل الحركة دائمة) أولا
دائمة فان المطلوب وجود الدوام
للحركة أولا وجوده لها وقد اعتبر في
هذا شيان غير الوجود وفي الأولى
شي واحد فكانت مركبة بالنسبة
الى الأولى وهي بسيطة بالنسبة
اليها (والباقية) من الفاظ
الاستفهام تشترك في أن (الطلب
التصوري فقط) وتختلف من جهة
أن المطلوب بكل منها تصوري شيء
آخر (قيل فيطلب بما شرح الاسم

أويقال المراد الاسم اللغوي (قوله ما العنقاء) حكى الزمخشري في ربيع الأبرار ما حاصله
 أن العنقاء كانت طائرا وكان فيها من كل شيء وكانت في زمن أصحاب الرس تأتي إلى
 أطفالهم وصغارهم فتخطفهم وتغرب بهم نحو الجبل فشكوا ذلك إلى نبيهم عليه الصلاة
 والسلام فدعا الله عليها فأهلكها وقطع نسلها وعقبها فسميت عنقاء مغرب لذلك يس
 (قوله طالبا) أي كل منا أو أن نالوا أحد المعظم نفسه وهذا وإن صح به أفراد الحال
 لكن الأنسب طالبين (قوله ويبين مفهومه) أي الاجمالي الذي لا يعرف منه
 الماهية هذا هو المناسب لقول الشارح فيجيب بإيراد لفظ أشهر وإن كان قد يطلب بما
 الشارحة تفصيل المعنى كما يأتي (قوله بإيراد لفظ أشهر) كأن يقال طائرا وطائرا
 عجيب وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر أي لفظ مرادف له أشهر منه كقوله ما الإنسان
 فيقال بشر لن يعرف معنى البشر دون الإنسان فليس المطلوب الإتيان بالمفهوم بأن تلاحظ
 ذاتياته لأعلى التفصيل على طريقة الحد ولهذا إذا لم يوجد لفظ أشهر يؤتى بما يدل على
 التفصيل من غير أن يقصد التفصيل سم وكتب أيضا قوله بإيراد لفظ أشهر وهذا هو
 التعريف اللفظي والمتصور منه تميز المعنى الحاصل عنه عن غيره بأنه الموضوع له
 اللفظ وأنه المعنى الذي يريد فالمعنى حاصل غير ملتفت إليه وكان المعروف بقول للطالب
 المعنى الذي تريده هو هذا المعنى الحاصل عندك ولهذا استشكلوا كونه يفيد التصور
 فإن التصور حاصل كما قد علم والحاصل لا يحصل فالذي يفيد هو التصديق بأن هذا الاسم
 موضوع لهذا المعنى وأقول يمكن الجواب بأن مرادهم بكونه يفيد التصور أنه يفيد على
 وجه أن المعنى المتصور يفهم لفظ كذا أي أنه يلتفت النفس ويوجهها إلى تصوره على
 هذا الوجه وهذا غير حاصل قبل (قوله أي حقيقة الخ) تفيد للماهية وفيه تنبيه
 على ما هو المختار عنده من أن الحقيقة والماهية شيء واحد هو ما به الشيء وهو وقد يفرق
 بأن ما به الشيء هو هو باعتبار حقيقة وباعتبار تشخصه هوية ومع قطع النظر عن
 ذلك ماهية سم وفي الفري قوله أي حقيقة التي هو بها هو أشار إلى أن المراد بالماهية
 هنا الحقيقة أي ما به الشيء هو هو باعتبار التحقق لا المعنى المشهور الذي لم يعتبر برفقه
 التحقق بقرينة **ح** كما تقدم مطلب هل البسيطة عليه اه وكذا في سم عن عس
 (قوله التي هو) أي المسمى بها أي بالحقيقة أي بسميها هو أي ذلك المسمى فالنوع
 المخصوص من الحيوان مثلا إنسان بسبب الحيوانية والناطقة فالمسمى ملاحظا لاجالا
 والحقيقة ملاحظة تفصيلا فاختلف السبب والمسبب باعتبار الاجال والتفصيل وأما
 اختلاف المبتدأ والخبر فبإطلاق المبتدأ وتقييد الخبر بالسبب أو بملاحظة المبتدأ نوعا
 مخصوصا مع قطع النظر عن العنونة عنه بكذا والخبر نوعا مخصوصا معنونا عنه بكذا (قوله
 بإيراد ذاتياته) الجنس والفصل وقد تذكروا الرسوم مقام الحد ودوتوها يس وكتب أيضا
 قوله بإيراد ذاتياته وهي الكون الأول في الخبر الثاني والسكون عكسها أو الحركة كونان

كقولنا ما العنقاء طالباً أن
 يشرح هذا الاسم ويبين مفهومه
 فيجيب بإيراد لفظ أشهر (أوماهية
 المسمى) أي حقيقة التي هو بها هو
 (كقولنا ما الحركة) أي ما حقيقة
 مسمى هذا اللفظ فيجيب بإيراد
 ذاتياته

في مكانين في زمانين والسكون كونان في زمانين في مكان واحد (قوله وتقع هل) أي يقع
السؤال بهل بين السؤال بما التي هي لشرح الاسم وبين التي لطلب الماهية وكتب أيضا
قوله وتقع هل البسيطة الخ في هذا الكلام بحث من وجهين ولذلك حكاه بصيغة التبريض
أحدهما أن ما ذكر من استحالة طلب الوجود قبل الوقوف على المفهوم في الجملة لا يسلم
بل قد يظاب بناء على أن الأصل في اللفظ وضعه لمفهوم قائم على تقدير تسليمه فانما ذلك إذا
لم يعرف أن له مفهوما أصلا كما قررنا وأما أن عرف أن له مفهوما ولولم يوقف على ما يعينه
في الجملة فلا مانع من السؤال عن وجوده وثانيه ما أن شرح الاسم لا يعين أن يكون
بالاجمال حتى تتوسط هل البسيطة بينه وبين التفصيل الحقيقي لجواز أن يستل عن تفصيل
مفهوم اللفظ ثم يستل عن وجوده فلا يحتاج بعد إلى سؤال آخر الابهل المركبة التي يستل
بها عن أحوال الشيء الزائدة على حقيقة وهي التي تقع في الرتبة الرابعة بناء على ما ذكره
المصنف اللهم إلا أن يكون شرح الاسم مخصوصا اصطلاحا بالسؤال عن مدلول الاسم في
الجملة وأنه لا يستل اصطلاحا عن التفصيل الا عند تحقق الوجود من ع ق وقوله لجواز
أن يستل عن تفصيل مفهوم اللفظ أي مع قطع النظر عن كون هذا المفهوم حقيقة
وماهية أولا فإذا استل ثانيا عن وجوده وأجيب بالوجود عرف أنه حقيقة وماهية أمانع
ملاحظة أنه حقيقة وماهية فلا يكون الأبعد العلم بالوجود لاختصاص الحقيقة والماهية
بالموجودات فلا يكون البحث الثاني متجهاتدبر وفي سم عن ع س الجواب عن البحث
الأول بما لمخصه أن المراد أن يستحسن السؤال أولا عن المفهوم اجمالا ثم السؤال ثانيا
عن وجوده بهل البسيطة وان تعبر الشارح بالاستحالة في قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ
استحال الخ تسم قد دبر (قوله في الترتيب) أي في حال الترتيب أي ترتيب الطاب (قوله
الطبيعي) هو توقف الثاني على الأول لا على سبيل العلية وكتب أيضا قوله الطبيعي أي
العقل نسبة للطبع بمعنى العقل اذهو المراعى للمناسبات ح ف وفي ع ق ما يدل عليه
(قوله ثم وجود المفهوم في نفسه) أي بهل البسيطة (قوله ثم ماهية وحقيقته) وترتبه
الرابع وهو السؤال عن حال بهل المركبة بعد السؤال عن ماهية وحقيقته والحاصل أنك
تقول مثلاما البشر فتجاب بانسان ثم تقول هل هو موجود أو لا فتجاب بوجود ثم تقول
ما ماهية وحقيقته فتجاب بحيوان ناطق ثم تقول هل يمشي على أربع أو رجلين ونحو ذلك
من الأحوال المعارضة له (قوله لأن من لا يعرف مفهوم اللفظ) أي الاجمالي علة
للترتيب (قوله ولا ماهية له) لأن الماهية المرادة هنا ماهية الشيء بالمعنى المتعارف أعني
الموجود هو هو والمعدوم لا وجود له فلا ماهية أيضا بالمعنى المراد هنا فترى (قوله والفرق
الخ) لما كان الحد والمحدود متعدين ذاتا مختلفين من جهة الاجمال والتفصيل فرعا
يتوهم متوهم عدم الفائدة في التحديد سواء كان حقيقيا أو اسميا دفعه بقوله والفرق الخ
اه سبرامى (قوله بين المفهوم) أي للعالم باللغة كما يأتي وقوله بالجملة أي الاجمال

(وتقع البسيطة هل في الترتيب بينهم ما)
أي بين ما التي لشرح الاسم والتي
لطلب الماهية يعني أن مقتضى
الترتيب الطبيعي أن يطلب أولا
شرح الاسم ثم وجود المفهوم
في نفسه ثم ماهيته وحقيقته لأن
من لا يعرف مفهوم اللفظ استحال
منه أن يطلب وجود ذلك المفهوم
ومن لا يعرف أنه موجود استحال
منه أن يطلب حقيقته وماهية
اذ لا حقيقة للمعدوم ولا ماهية له
والفرق بين المفهوم من الاسم
بالجملة وبين الماهية التي تفهم من
الحد بالتفصيل

والباء للملازمة (قوله غير قليل) أى حقير بل هو عظيم أو المراد بالقليل الخفاء (قوله فهم) أى الماشية سم (قوله ووقف الخ) أى اجالا فيعلم ان سمع لفظ انسان أنه موضوع لنوع مخصوص من الحيوان (قوله المتراض بصناعة المنطق) فيه ان الذاتيات انما تعرف بالعقل أو محض فرض العقل على الاصح فالاراض في صناعة المنطق لا يفيد معرفة ذاتيات الاشياء وقد يقال المتراض بصناعة المنطق يستخرج للحقيقة أجزاءها الذاتية من الجذر والفصل عند عدم النقل تأدل (قوله فالموجودات) مرتبط بقوله سابقا ومن لا يعرف انه موجود الخ وكتب أيضا قوله فالموجودات أى في نفس الامر وقوله لها حدود حقيقة أى ان علم وجودها واسمها ان لم يعلم (قوله لها حقائق) وهى الماهيات المركبة من الذاتيات مأخوذة باعتبار التحقق والوجود سم (قوله ومنهومات) أى صور في العقل مدركة من المنطق بواسطة توضيح كتب اللغة سواء كانت مع الوجود أولا (قوله فلها حدود حقيقة) أى تدل على الحقائق وقوله واسمها أى لفظية تدل على المفهومات (قوله وأما المعدومات) أى أسماء المعدومات (قوله بحسب الذات) أى الحقيقة (قوله حتى الخ) تفرع على قوله لا يكون الا بعد أن يعرف الخ (قوله في أول التعاليم) هى بمنزلة الابواب (قوله انما هى حدود اسمية) فى المفيد ما لم يوضح مع الايضاح انه كان عليه أن يعترض فيما سبق لبيان انه قد يطلب بما الشارحة للاسم تفصيل ما دل عليه الاسم اجالا أى تفصيل الموضوع له وأن جوابا حينئذ حذله بحسب الاسم ليتضح بذلك ما ذكره هنا من أن الحدود الاسمية تصير حدودا حقيقية فان هذا لا يتضح بما تعرض له سابقا من انه يطلب بما الشارحة ببيان مجمل المعنى فيجانبها يراد لفظ اشهر اذا لا بد من التفصيل فى الحد الاسمى اه (قوله وأثبت وجودها) أى الخارجى (قوله صارت الخ) هذا كليا غير مسلم لان الحد الاسمى عبارة عن جميع ما اعتبره الواضع فى مفهوم اللفظ وما اعتبره قد يكون عارضا للأفراد لاذاتيا فلا يمكن بعد اثبات الوجود أن يكون حدا حقيقة بالان الحد الحقيقى عبارة عن جميع ذاتيات الشئ الموجود فلا بد من تأويل كلاه بأن المراد أنه بعد اثبات الوجود يمكن أن يصير حدا حقيقة بآب أن يكون ما اعتبره الواضع جميع ذاتيات الافراد ع سم (قوله تلك الحدود) أى التعاريف وقوله حدودا حقيقية أى بحسب الحقيقة فانقلب الاسمى حقيقيا (قوله وعن المعارض الشخص لذى العلم) قال فى الاطول الاظهر ان المطلوب بمن الشخص من ذى العلم كقولنا من فى الدار فيجيب بزيد فاذا لم يكن الجواب بالشخص يعدل الى مفهوم كلى منحصر فى الشخص وفى المقام بحث لان السائل يعرف شخص زيدا ويرد الكون فى الدارين وبين غيره وانما يطلب تصديقا خاصا فهو كالمهزة وأم فى سؤال متردد بين الاشخاص فى الكون فى الدار اه لمخصا والجواب عنه انه ليس مطلوب السائل تصور شخص زيدا باعتبار خصوصه حتى يعترض بأنه

(قوله) بالعقل صوابه بالنقل اه
من هاهنا

غير قليل فان كل من خوطب باسم فهم فهم ما تأمر ووقف على الشئ الذى يدل عليه الاسم اذا كان عالما باللغة وأما الحد فلا يقف عليه الا المتراض بصناعة المنطق فالموجودات لها حقائق ومنهومات فلها حدود حقيقة واسمها وأما المعدومات فليس لها الا المفهومات فلا حدود لها الا بحسب الاسم لان الحد بحسب الذات لا يكون الا بعد أن يعرف ان الذات موجودة حتى ان ما يوضع فى أول التعاليم من حدود الاشياء التى يبرهن عليها فى انشاء التعاليم انما هى حدود اسمية ثم اذا برهن عليها وأثبت وجودها صارت تلك الحدود بعينها حدودا حقيقية جميع ذلك مذكور فى الشفاء (و) يطلب (بمن المعارض الشخص ص) أى الامر الذى يعرض

متصور له بل تصور شخص من في الدار زيد أو غيره وهو مجهول شخص من في الدار
 باعتبار هذا العنوان ولما كان التصديق بثبوت شيء لصاحب هذا الشخص بخصوصه
 تابعاً للتصور المشخص حكموا بأن هذه الكلمات اطلب التصور فقط تدبر (قوله
 العارض) سواء كان ذلك العارض علماً أو غيره كوصف عرق فالمراد بالعارض الامر
 المتعلق به كما في الحنيد (قوله المشخص) خرج العارض العام كالضاحك والكاظم
 (قوله لذي العلم) عبر بالعلم دون العقل ليتناول الباري جل اسمه نحو فن ربك يا موسى
 (قوله وتعيينه) عطف تفسير (قوله فيجاب بزيد) ولا شك ان زيدا عارض للذات (قوله
 ونحوه مما يفيد تشخصه) كقولك الرجل الطويل الذي اقبلته بالامس فصحة الجواب
 به من جهة أن المخاطب يفهم منه الشخص بسبب انحصار مجموع الاوصاف
 في شخص وان كانت تلك الاوصاف بالنظر الى مفهوماتها كلمات كذا في الاطول (قوله
 وقال السكاكي) أي في الفرق بين ما ومن وهو متقابل للتبديل السابق وهل هو قائل بما
 سبق ويزيد عليه شذاً أولاً حرر رسم وعبارة الاطول عتب قوله تقول ما عندك الخ مانصه
 وهذا سؤال عن الجنس اجمالاً وقد يستل عنه تفصيلاً فيقال ما الكلمة فيجاب بلنظ وضع
 لمعنى مفرداً وهذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن انه مسمى الاسم وقد يستل عنه
 من حيث هو كذلك كما سمعت وحيث يقال ما الانسان فيقال بشر فلم يزد المصنف بما ذكره
 على ما ذكره السكاكي الا تفصيلاً لما اندرج في بيانه اه فقابله لما قبله بالنسبة الى من
 فقط (قوله أي أي اجناس) فيه تسميح لان ما للجنس وأي لمميزه لكن لما كان مـيز
 الجنس يستشعر منه الجنس فسر ما عندك بأي جنس عندك تسميحاً لانه لا يلزم جوابه ما والا
 فالجواب به عن أي هو أن يقال شيء مكتوب أو شيء عاتل أو شيء ملبوس ونحوه مما فيه ذكر
 المميز للجنس الموجود فافهم اه من عرق أي والجناب به عن ما كتاب ونحوه كفرس
 وانسان (قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية) عبارة السكاكي وأما ما في السؤال
 عن الجنس تقول ما عندك الى أن قال وكذلك ما الكلمة وما الاسم وما الفعل وما الحرف
 وما الكلام فقد فصل بين قوله تقول ما الكلمة وبين ما قبله بقوله كذلك ولا بد لذلك من
 نكتة والذي يلوح من الشارح أنها للتبعية على أن ما بعده سؤال عن الماهية والحقيقة
 تفصيلاً بالحد ومقابلته سؤال عنها اجمالاً كذا في السيد فاشار الشارح بقوله ويدخل الخ الى
 أن المراد بالسؤال بما عن الجنس ما يشمل السؤال عنه اجمالاً والسؤال عنه تفصيلاً وكتب
 أيضاً قوله ويدخل فيه السؤال عن الماهية أي تفصيلاً بالحد اذ ليس المراد بالجنس الجنس
 المنطقي حتى لا يشمل النوع بل اللغوي وهو ما دل على متعدّد (قوله أي أي اجناس
 الالفاظ هي) أي أي جنس من اجناس الالفاظ أي أي نوع من أنواع الالفاظ هي
 (قوله عن الجنس من ذوى العلم) أو غيرهم كما في الاطول وكتب أيضاً مانصه أراد بالجنس
 الجنس اللغوي الشامل للنوع لا المنطقي فقط (قوله وفيه) أي في كلام السكاكي بالنظر

(لذي العلم) فيفيد تشخصه
 وتعيينه (كقولنا من في الدار)
 فيجاب بزيد ونحوه مما يفيد
 تشخصه (وقال السكاكي يستل
 بما عن الجنس تقول ما عندك أي
 أي اجناس الاشياء) عندك
 (وجوابه كتاب ونحوه) ويدخل
 فيه السؤال عن الماهية والحقيقة
 فهو ما الكلمة أي أي اجناس
 الالفاظ هي وجوابه لفظ مفرد
 موضوع (او عن الوصف تقول
 ما زيد وجوابه الكريم ونحوه)
 يستل (من عن الجنس من ذوى
 العلم تقول من جبريل أي ابشر
 هوام ملك ام جنى وفيه نظر) اذ
 لانسم انه للسؤال عن الجنس وانه
 يصح في جواب من جبريل أن
 يقال ملك

الى من فقط فان المنقول انه يسئل عن العارض المشخص كما مر وأرجع بعضهم النظر الى قوله أو عن الوصف فان المنطقيين قالوا لا يسئل عما عن الصفات المصيرة بل بأي وأجاب بأن مراد السكاكي انها قد تخرج عن حقيقتها فيستندهم بها عن الصفات من يس (قوله بل جوابه الخ) ولا يرد قوله

أنا ان رأيت فقلت منون أنتم * فقالوا الجن قلت عواظ لاما

لان السائل اعتقد أنهم من جنس البشر وسأل عما يميزهم ككونهم من أي قبيلة فأجابوا بالجنس اشارة الى ان الاعتقاد خطأ وانه لا ينبغي السؤال عن قال في الاطول وهناك نظر أقوى وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لم يصح لمن قال لا جاءني انسان من هو مع شيوعه واصلح السؤال عن جهل جنسه وهو محض ترك من هو اه (قوله عما يميز) يظهر ان المراد عن موصوف ما يميز أي موصوف وصف يميز الخ لقوله بعد أي أفهم ام اصحاب محمد الخ فالمسؤل عنه بأي الاشخاص الموصوفون بالكون كافرين أو الكون اصحاب محمد فقول الشارح بعد وسألوا عما يميز أي موصوف ما يميز وقوله مثل الكون تمثيل لما يميز تأتل (قوله المتشاركين) الاقتصار على الاثنين لئلا يغل وأخذ به والافهمي يميز أحد المتشاركين أيضا سم بل واحد المتشاركين والمتشاركات (قوله يعمهما) تأكيد للاشتراك اذ لا امر المتشارك فيه لا يكون الا كذلك هكذا في الفري وغيره وقال في الاطول احتراز به عن المتشاركين في مال أو دار فانه لا يسئل بأي عما يميزه ما لم يجعل تحت ما يعمهما ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ولم يتنبه له السيد فقال في شرح المفتاح هولنا كيد التشارك ولا بد في معرفة ما يعم في بعض المواضع من فطانه فني قولك جاء في زيد وعمر ولا أدري أيهما تقدم الامر الاعم الجاني أي لأدري أي الجانبين تقدم اه (قوله أي الفريقين الخ) هو حكاية كلام المشركين ليهود وقد أجابهم اليهود بقوله انتم كذبا واقتراء (قوله وسألوا) أي الكافرون وكتب أيضا قوله وسألوا عما يميز عبارة ع ق فسألوا عما يميز الفريق الذي ثبت له الخيرية (قوله فاثبتنا لهذا القول) حال من الكافرين ولا حاجة اليه بل الاوضح حذفه راجع ع ق (قوله عن العدد) أي العدد المعين كما في الرضى فلا يصح أن يجاب عن قولك كم رجلا في البلد بألوف كذا في الاطول (قوله فحوسل بن اسرائيل الخ) الآية ليست على حقيقة الاستفهام فلا ينبغي التمثيل بها لان المقام مقام بيان المعاني الحقيقية كما لا ينبغي أطول وأقول قول الشارح فكهم ههنا للسؤال الخ صريح في بقاءكم على حقيقتهم من الاستفهام وأن الغرض منه التوبيخ فهو وسيلة اليه من حيث دلالة الجواب على كثرة الآيات فضمه توبيخهم بعدم انفعالهم مع كثرة الآيات فلا يرد اعتراض الاطول (قوله فني آية ميمركم) وكهم مفعول آيناهم الثاني (قوله بزيادة من) أنكر الرضى زيادة من في محكم الاستفهامية وقال لم أجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ومن اطائف المشايخ أنه قال

بل جوابه ملك يأتي بالوحى كذا
وكذا مما يقيده تشخيصه
(و) يسئل (بأي عما يميز أحد
المتشاركين في أمر يعمهما)
وهو مضمون ما أضيف اليه أي
(نحو أي الفريقين خير مقاما
أي أفهم أم اصحاب محمد)
صلى الله عليه وسلم فالؤمنون
والكافرون قد اشتركا في الفريقية
وسألوا عما يميز أحدهما عن الآخر
مثل الكون كافرين فاثبتنا لهذا
القول ومثل الكون اصحاب
محمد صلى الله عليه وسلم (و) يسئل
(بكم عن العدد فحوسل بن
اسرائيل كم آيناهم من آية بينة)
أي كم آية آيناهم أعشرين أم
ثلاثين فن آية ميمركم بزيادة من

في مقابله وأقول سل بن إسرائيل كما اتبناهم من آية بينة ويندفع كلام السارح بأنه
 تحتل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري فلا يتم نسكاعليه ونحن نقول يجوز أن
 تكون من زائدة في المفعول وتكون كم مصدرية أي كم مرة اتبناهم آية بينة اه أطول وأجاب
 القنري بأن مراد الرضى عدم العنور على جرته عن إذا لم يفصل بينه وبين كم بفعل متعد
 كإدله عليه سياق كلامه وكتب أيضا قوله بزيادة من ظاهر في القول بأن من هذه زائدة
 ويحتمل أن المراد أنه أتى بها لغرض الفصل وهي لبيان أو التبعيض كما قيل به ما أيضا كذا
 في بس (قوله لما وقع من الفصل الخ) فلم ترد من لا تبس بميز كم بفعل القول المتعدي
 (قوله كما ذكرنا في الخبرية) الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية أن كم الاستفهامية
 لعدد مبهم عند المتكلم معلوم عند المخاطب في ظن المتكلم وكم الخبرية لعدد مبهم عند
 المخاطب ربما يعرفه المتكلم وأما المعدود فهو مجهول في كليهما فلذا احتج إلى المميز
 المبين للمعدود ولا يحذف الدليل وأن الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب
 بخلافه مع الاستفهامية وأن المتكلم مع الخبرية لا يستدعي من مخاطبه جوابا لأنه مخبر
 والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستخبر وغير ذلك مما هو مذكور في معنى اللبيب
 وغيره اه قنري (قوله ولكن الفرض الخ) يجوز أن يراد به الاستفهام على حقيقته من
 غير استعماله لأن المقصود أمر النبي صلى الله عليه وسلم بالسؤال وسؤاله لا يستعمل سم
 (قوله عن الحال) أي عن الصفة فهو أبدأ أسأل عن المسند أو عن الحال مثال الأول
 كيف زيد ومثال الثاني كيف يقوم زيد أطول وكتب أيضا قوله عن الحال قال السيد
 والصفوى وحفظى أن السيد الجرجاني قيده بالحال الثابتة دون المتغيرة سم (قوله
 وبأين عن المكان) فاما أن يسئل به عن المسند نحو أين زيد واما عن الطرف نحو أين
 يسكن أطول وكذا في متى نحو متى القتال ومتى يقدم زيد وكذا أيا وأنى (قوله ماضيا
 كان أو مستقبلا) أي أحوالا وان أو هم اقتصار المصنف خلافة (قوله وبأين عن الزمان
 المستقبل) قبل أصل أيا أي أو وان حذف إحدى الباءين من أي والهمزة من أو وان
 فصار أيا وان فقلبت الواو ياء وأدغمت الباء في الباء فصارا يان ورد بأن كسر الهمزة فيه لغة
 مستعملة وهو يأتي أن يكون أصله ذلك لأنه تنقيل في مقام التخفيف اللهم إلا أن يقال
 الكسر عوض عن الباء المحذوفة والحق أن كون الاسم غير مفعول كمن يأتي التصرف
 المذكور قنري (قوله قبل وقد تستعمل الخ) يحتمل أن يكون المراد منه أنها لا تستعمل إلا في
 مواضع التفخيم كما قيل ويحتمل أن المراد أنها تستعمل للتفخيم كما تستعمل في غيره وهو ظاهر
 كلام الصويين اه ع في (قوله أيا يوم القيامة) ولا يضرا لأخبار بأين عن يوم القيامة لأن
 المراد السؤال عن زمان وقوعه أذ الكلام على تقدير المضاف أي أيا يوم وقوع يوم القيامة
 فليس أخبارا بالزمان عن اليوم الذي هو كالجثة هنا وكذا الاشكال في السؤال عن زمان
 وقوع اليوم الذي هو من أسماء الزمان لأنه يجوز أن يعتبر الوقت بوقوع مخصوص كما يقال

لما وقع من الفصل بفعل متعد
 كم وميزة كما ذكرنا في الخبرية فكم
 ههنا السؤال عن العدد ولكن
 الفرض من هذا السؤال هو
 التبريع والتوبيخ (و) يستعمل
 (ب) كيف عن الحال وبأين عن
 المكان وبعنى عن الزمان ماضيا
 كان أو مستقبلا (و) بأين عن
 الزمان المستقبل قبل وقد تستعمل
 في مواضع التفخيم مثل يسأل أيا
 يوم القيامة

متى يوم لقائي بفلان لأن المراد ما يقع فيه وأيضا يجوز أن يعبر بالاختصاص ظرفا للالاء
 والعكس والتفخيم هنا ولو كان هذا الكلام مكتوبة عن الكافر الذي لا يعتقد وجود يوم
 القيامة فضلا عن تفخيمه انما يتحقق لأن هذا السؤال يقول ببناء على اعتقاد المخاطب
 استهزاء وانكارا اه ع ق وقوله استهزاء أى بالمخاطب (قوله وأنى تستعمل الخ) يحتمل
 أن تكون حقيقة في الاستعمالين فتكون من قبيل المشترك وأن تكون مجازا في أحدهما
 ع ق وسأق في الشارح (قوله تارة) أى مرة بعد مرة على ما في الصحاح فالتقييد بتارة
 كالتقييد بكثير أطول (قوله بمعنى كيف الخ) ونجى بمعنى متى أيضا وهو كما جاء بمعنى
 كيف قال الرضى وفسر الآية بالمعاني الثلاثة أطول (قوله نخوفأنا حرثكم أنى شتم)
 كان الاحسن التمثيل بقوله تعالى أنى يحيى هذه الله بعد موتها للتظهير صاحب العروس
 في تمثيل المصنف بأن انى فيه لو كانت استفهامية لاستكتفت بما بعد هذا لان من شرط
 الاستفهامية ان تكتفى بما بعدها قال والذي اختاره شيخنا أبو حيان أنها في هذه الآية
 شرطية وأقيمت فيها الاحوال مقام الظروف والمكانية وجوابها محذوف وفي كونها
 استفهامية أو شرطية اشكال لأن كلامنا من الاستفهامية والشرطية لها الصدارة فلا يعمل
 فيها ما قبلها من يس وكتب أيضا مانعه سبب نزولها أنهم كانوا يقولون من جامع امرأته
 من جهة دبرها في قبلها كان الولد أجول سم (قوله على أى حال) أى من الاستلقاء وغيره
 (قوله بعد أن يكون الخ) لأن في تعليق الامر بالآتيان بالحرث المناسب لمشر وعينه ما يشعر
 بعلمية له فيقتضى ان تعمم حال الآتيان انما هو بعد ان يكون المأقى موضع الحرث
 فيقتضى عدم الاذن في آتيان الادبار اذ ليست محل للحرث الذي هو طلب النسل ويؤيد ذلك
 أن الله تعالى قال في الآية الاخرى فأتوهن من حيث أمركم الله اذ يفهم أن ثم موضعا
 لم يؤمر بالآتيان منه وغير الدبر مأور به اجاعا فلم يبق محل لم يؤذن فيه الا الدبر اه ع ق
 وكتب أيضا قوله بعد أن يكون المأقى موضع الحرث أى وهو الفرج دون الدبر في ذكر
 الحرث اشارة الى ذلك والمنع من الدبر خلافا للشبهة حيث أجازوا الآتيان في دبرها سم
 (قوله المأقى) بفتح التاء وبكسرها وتشديد الباء (قوله موضع الحرث) فيه اشارة الى ان
 في الآية حذف مضاف أى موضع حرثكم شبه الفرج بالارض التي تحرث والجماع بالحرث
 والمنى بالبذر والولد بالزرع (قوله ولم يجئ أنى زيد الخ) محترز قوله ويجب أن يكون
 بعدها فعل (قوله وقوله تستعمل) أى دون أن يقول وضعت (قوله ويحتمل أن يكون
 الخ) هذا يتعلق بقوله وأخرى الخ فقط سم وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه الخ
 عطف على يحتمل الاولى اى واشارة الى أنه يحتمل أن يكون معناه الخ كما يؤخذ من المطول
 وكتب أيضا قوله ويحتمل أن يكون معناه أين أى لاجموع من أين كما هو ظاهر كلام المتن
 وصار الاطول عقب قوله بمعنى من أين نخوفأنا لك هذا ذهب جماعة الى أنها في معنى من
 أين وآخرون الى أنها في معنى أين ومن مقدرة فلذا قال بمعنى من أين ليكن تطبيقه على أى

وأنى تستعمل تارة بمعنى كيف
 ويجب أن يكون بعد ما فعل
 (نخوفأنا حرثكم أنى شتم)
 أى على أى حال ومن أى شق
 أردتم بعد أن يكون المأقى
 موضع الحرث ولم يجئ أنى زيد
 بمعنى كيف (وأخرى بمعنى
 من أين نخوفأنا لك هذا) أى من
 أين لك هذا الرزق الآتى كل يوم
 وقوله تستعمل اشارة الى أنه يحتمل
 أن يكون مشتركا بين المعنيين وأن
 يحتمل في أحدهما حقيقة
 وفي الآخر مجازا ويحتمل أن
 يكون معناه أين الا أنه
 في الاستعمال يكون مع من ظاهرة
 كما في قوله

مذهب يراد عن قال الباء بمعنى في فقد خرج عن المصلحة ويؤيد كونها بمعنى أين مجي من أنى
 كما في قوله * من أين عشرون لنا من أنى * وههنا بحث شريف خفي عن البصائر لانه لطيف
 وهو أنه ليس شيء مما ذكر ويذكر من مباحث الاستفهام محاية علق بنن المعاني فان حقائقه
 وظائف لغوية ومجازاته من مباحث البيان وفروع قواعد المجاز نعم انه يتفرع على حقائقه
 من ايات ووقف معرفتها على معرفة الحقائق ~~التي~~ ~~التي~~ لم يذكر شيئا منها وينبغي أن يقول وأما
 الاستفهام فلا اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل وقد بين ذلك
 في النحو كما قاله في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط اذ الفرق بين ما تحكم اه وقوله
 فلذا قال بمعنى من أين لم يكن الخ أى فقول المصنف انه يستعمل بمعنى من أين أى سواء كان
 ذلك من جهة اضممار من قبل أى أو من جهة ان معنى أى من أين بجملة (قوله من أين)
 خبر مقدم وعشرون مبتدأ مؤخر ولنا صفة عشرون وقوله من أنى الظاهر أنه خبر حذف
 مبتدؤه وصفته بدليل ما قبله أى من انى عشرون لنا وهل يحتمل أن يكون تأكيذا
 بالمراد لمن أين مع وجود الفصل من يس (قوله على ما ذكره الخ) متعلق بقوله أن يكون
 معناه الخ وفي عرق ما ملخصه ان أنى التي ليست بمعنى كيف تكون بمعنى من أين كما في الآية
 فتتضمن الظرفية والابتدائية وتكون بمعنى أين فقط كما في البيت فتتضمن الظرفية دون
 الابتدائية ويحتمل أن أنى تكون بمعنى أين فقط دائما لأنهم اتارة بصريح معهما كما
 في البيت وتارة تقدر كما في الآية على ما ذكره بعض النحاة (قوله تستعمل) أى على
 سبيل المجاز المرسل (قوله بحسب الخ) متعلق يستعمل أو يحذف أى ويتعين ذلك
 الغير بحسب الخ (قوله كالاستبطاء) فالاستفهام مسبب عن الجهل وهو عن كثرة الدعوة
 اذ يعد جهل القليل وهي عن الاستبطاء فاطلق المسبب وأراد السبب ولو بسايط وقوله
 والتعجب فالتعجب يستلزم الجهل وهو يستلزم الاستفهام (قوله نحوكم دعوتكم) مثل
 في الايضاح بقوله تعالى متى نصر الله (قوله في عدم ابصاره اياه) من ظرفية المطلق في
 المقيد اذ المراد في وقت عدم الخ وعلى كل فالتعجب منه عدم ابصاره اياه وفيه أن التعجب
 منه يستدعى خفاء سببه فيصح الاستفهام عنه فلا يحل لقوله ولا يخفى الخ لان ذلك
 في حال لا يخفى وكأنه مبني على ان المستفهم عنه عدم ابصاره وليس كذلك اذ معنى العبارة
 أى شئ ثبت لي في حال كوني لا أرى الهدهد أى أى حالة حصلت لي منعتني الرؤية
 (قوله عن حال نفسه) كان المراد في مثل هذا المقام والافتقار لا يخفى على الشخص حال
 نفسه فيسأل عنه كالمريض يسأل الطبيب ع س سم وكتب أيضا قوله عن حال نفسه أى
 التي هو أدري بها كاتقيام فلا يرد أن المريض يسأل الطبيب عن حاله وكتب أيضا قوله عن
 حال نفسه هي هنا الحالة التي قامت به وقت عدم رؤيته الهدهد مع حضوره بحسب
 ظنه أولا فكانت سببا لعدم الرؤية هل هي غفلة بصره أو ستر شيء له عن بصره أو نحو ذلك
 كما يشير اليه قول الكشف على معنى أنه لا يراه وهو حاضر الخ كما سيأتي بيانه تأمل (قوله

* من أين عشرون لنا من أنى *
 أو مقسدة كقوله تعالى أنى لك
 هذا أى من أنى من أين على
 ما ذكره بعض النحاة (ثم ان هذه
 الكلمات) الاستفهامية (كثيرا
 ما تستعمل في غير الاستفهام) مما
 يناسب المقام بحسب معونة القرائن
 (كالاستبطاء نحوكم دعوتكم
 والتعجب نحو ما لي لأرى الهدهد)
 لانه كان لا يغيب عن سليمان عليه
 السلام الا بآذنه فلما لم يبصره في
 مكانه تعجب من حال نفسه في عدم
 ابصاره اياه ولا يخفى أنه لا معنى
 لاستفهام العاقل عن حال نفسه

(قوله) اذ المراد صوابه أو كما هو
 بهامش عن الشيخ البولاق اه

(وقول) مبتدأ خبره قوله يدل الخ (قوله على معنى الخ) حاصله انه جازم بعدم رؤيته مع حضوره متردد في سبب عدم رؤيته مع حضوره (قوله وهو حاضر) اظنه حضوره (قوله أو غير ذلك) ككونه خلفه (قوله ثم لاح له أنه غائب) أى لا على وجه القطع بدليل قوله بعد كأنه يسأل عن صحة ملاح له سم (قوله فأضرب عن ذلك) شبه على أن أم منقطعة (قوله يدل) في بعض النسخ لا يدل والمراد عليها لا يدل قطعه الاحتمال حله على معنى التعجب سم (قوله على ان الاستفهام على حقيقته) لا يخفى أنه ان كان الاستفهام من نفسه فهو مجاز ويمكن أن يحمل عليه نسخة لا يدل وان كان من الحاضرين لبيمنوا سبب عدم رؤيته اياه فهو حقيقة كما هو الظاهر وكتب أيضا مانعه أى وقوله لم لا معنى لاستفهام العاقل عن حال نفسه غير مطرد لان ذلك في حال لا تخفى على صاحبها دون حال تخفى ولا يعد خفاء الحال التي قامت بسيدنا سليمان فكانت سببا لعدم الرؤية على أن الاصول كما في سم تقرير الكشف بأن المسؤول عنه وجود حائل منع الرؤية أو غيبته وذلك ليس حال نفسه فأمكن السؤال عنه (قوله والتنبيه الخ) أى لان الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه وتوجيه ذهنه اليه فاذا سلك طريقا واضحا ضلالا بزعم المتكلم كان هذا غفلة من المخاطب عن الالتفات الى ذلك الطريق فاذا نبه عليه وجه ذهنه اليه كان تنبيهه على ضلاله فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه اليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا قاله السيد (قوله فأين تذهبون) اذ ليس القصد منه استعلام مذهبهم بل التنبيه على ضلالهم وانه لا مذهب لهم - من ينجون به وكتب ما يؤكده هذا الاستعمال بالتصريح بالضلال فيقال لمن ضل عن طريق التصديا هذا الى أين تذهب قد ضللت فارجع وبهذا يعلم أن التنبيه على الضلال لا يخلو من الانكار والنفي ع ق وكتب أيضا قوله فأين تذهبون في استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان احدهما أن كونه ضلالا أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات اليه والثانية ايها أن المخاطب اعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج الى السؤال عنه أطول (قوله والوعيد) أى لان الاستفهام ينهيه على جزاء اساءة الادب وهو يستلزم وعيده لانصافه بها وقوله والتقرير أى لان الاستفهام يلزمه الحل على الاقرار بالمستفهم عنه المعلوم للمخاطب أو يقال الاستفهام طلب الاقرار بالمستفهم عنه مع سبق الجهل من المتكلم فاستعمل في مطلق الطلب ثم في الطلب مع العلم وهو نفس التقرير (قوله الم أو ذب فلانا) في العدول عن الاستفهام عن الاثبات بأن يقول أذبت فلانا الى الاستفهام عن النفي ايها ان المخاطب اعترفني التأديب فلذلك أقدم على الاساءة وفيه من المبالغة ما لا يخفى أطول (قوله اذاعلم المخاطب ذلك) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك أطول (قوله فلا يجمله) أى الاستفهام على السؤال أى الحقيقي وكتب أيضا مانعه فعلم المخاطب بذلك قرينة على ما أريد بالاستفهام صارفة عن الحقيقة اه (قوله أى حل الخ) أى وليس

وقول صاحب الكشف نظر سليمان الى مكان الهدى فلم يصبر فقال مالي لأراه على معنى انه لا يراه وهو حاضر لسائرته أو غير ذلك ثم لاح له أنه غائب فأضرب عن ذلك وأخذ يقول أهو غائب كأنه يسأل عن صحة ملاح له يدل على أن الاستفهام على حقيقته (والتنبيه على الضلال فهو فأين تذهبون والوعيد كقولك لمن بسى الادب الم أو ذب فلانا اذاعلم) المخاطب (ذلك) وهو أنك أذبت فلانا فيهم معنى الوعيد والتخويف فلا يجمله على السؤال (والتقرير) أى حل المخاطب على الاقرار

التقرير هنا بمعنى التحقيق والتثبت كما هو الاستعمال المشهور بدليل قول المصنف المقرر به وإن صح كون الاستفهام للتقرير بهذا المعنى كما سيذكره الشارح إذ يصح أن يكون الاستفهام أيتقرر وبثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهن المخاطب لأن الاستفهام يستدعي توجهه إليه واحضاره والجواب به (قوله بما يعرفه) فيه إشارة لما يأتي في أنت قلت للناس وأليس الله بكاف عبده (قوله ما حل) أي اللفظ وقوله على الإقرار به أي بدلوله (قوله في تقريره) أي المخاطب (قوله وعلى هذا القياس) أي قياس بقية المتعاقبات نحو أراك جئت في التقرير بالحال والانكار له وهكذا (قوله وقد يقال الخ) أي ولكن المراد أن قول بدليل قوله المقرر به (قوله بمعنى التحقيق) أي للنسبة وقوله والتثبت عطف تفسير (قوله بمعنى الخ) ينبغي أن يكون المراد أنه إن كان ضرب المخاطب مجهولاً لنفسه فالمقصود أخباره به على وجه التثبت أو معلوماً فالمقصود تثبت أعلامه بكونه معلوماً كأنه يقول هذا معلوم قطعاً فلا تطمع في انكاره تأمل سم (قوله والانكار) قال في الأطول العلاقة بين الاستفهام والانكار بمعنى نفي الالباقية أن ما لا ينبغي مما لا يصدق بوقوعه في الماضي أو المستقبل بل يشك فيه والشك يستدعي الاستفهام فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي وكذا بين الاستفهام والانكار بمعنى التكذيب فإن الخبر الكاذب وإن ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الأمر الشك فيه فأفاد المستفهم أن غاية الأمر فيه الشك دون الدعوى وقال السيد السند انكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة وادعائه أنه مما لا ينبغي أن يقع يستلزم عدم توجه ذهن إليه المستدعي للجهل به المقضي إلى الاستفهام عنه أو نقول الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه ذهن إليه المناسب لكرهته والنفرة عنه وادعائه أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعاً وقس على هذا حال الانكار بمعنى التكذيب (قوله كذلك) حال من الانكار واسم الإشارة راجع للتقرير (قوله أغبر الله تدعون) فالدعاء مسلم والمنكر كون المدعو غير الله (قوله أي بإيلاء الخ) بيان للمراد من التشبيه (قوله في قوله) أي امرئ القيس وقامه * ومنه زرق كإنياب أغوال * المشرق سيف قال أبو عبيدة نسب إلى مشارف وهي قرى من أرض العرب تدنو من الريف يقال سيف مشرف ولا يقال مشارف لأن الجمع لا ينسب إليه إذا كان على هذا الوزن كذا في الصحاح وقيل المشرق منسوب إلى مشرف وهو قين كان يعمل السيوف كذا في ضرام السقط والمنسوبة المحدودة وصفها بالزرق دلالة على صفاتها وكونها مجلوة فترى (قوله والفاعل) أي التقوى (قوله أغبر الله اتخذوليا) فالمنكر كون المتخذ غير الله وأما أصل اتخاذ فلا يتعلق به انكار (قوله وأما غير الهمزة الخ) جواب عما يقال ما الحكمة في تقييد المصنف بالهمزة (قوله لكن لا تجرى الخ) أي لكونه انما يستعمل في شيء مخصوص مثل لاهل انما هي لطلب التصديق فإذا استعملت للانكار والتقرير فانما هي لانكار النسبة

بما يعرفه وإيلائه إليه (بإيلاء المقرر به الهمزة) أي بشرط أن يذكر بعد الهمزة ما حل المخاطب على الإقرار به (كما مر) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسؤل عنه الهمزة تقول أضربت زيداً في تقريره بالفعل وأنت ضربت في تقريره بالفاعل وأزيد أضربت في تقريره بالمتعول وعلى هذا القياس وقد يقال التقرير بمعنى التحقيق والتثبت فيقال أضربت زيداً بمعنى أنك ضربه البتة (والانكار كذلك نحو غير الله تدعون) أي بإيلاء المنكر الهمزة كأن فعل في قوله

أيقناني والمشرق في مضاجعي *
والفاعل في قوله تعالى أهدم
يقسمون رحمة ربك والمنعول
في قوله تعالى أغبر الله اتخذوليا
وأما غير الهمزة فيجب للتقرير
والانكار لكن لا تجرى فيه

أو التقرير به ولا تكون لانكاره والفاعل أو التقرير به لكونه الاستعمل في التصور
 كما سبق (قوله هذه التفاصيل) أي كون المقربة أو المنكر الفعل أو الفاعل الخ (قوله
 ومنه الخ) فصله عما قبله بن أطول الكلام عليه بهض طول (قوله أي الله كاف) قال في
 المغنى ولهذا عطف ووضعنا هـ لم نشرح لما كان معناه شرحنا ومثله لم يجدك فيما
 فآوى اه أي ولو كان الاستفهام على حقيقته لم يصح العطف لزوم عطف الخبر على
 الانشاء (قوله لانكار الثاني نفي) هذه صغرى للكبرى التي ذكرها المصنف بقوله ونفي
 الخ (قوله للتقرير بما دخله النفي) قال الحفيد وهذا لا ينافي ما سبق من أن المقتر به يجب أن
 يلزم الهمزة لان معناه اذا أريد تقرير الفعل مثل لا يلزم الهمزة الفعل لا الفاعل أو المفعول
 وقس على ذلك تقرير غيره اه واذا حل وجوب ايلاء المقتر به الهمزة على هذا المعنى كان
 كافيا فلا حاجة الى كونه غير كلى كما فعل سم (قوله فالتقرير لا يجب الخ) أي وقول المصنف
 سابقا والتقرير بابلاء المقتر به الهمزة ليس كليا وكذا قوله والانكار كذلك كما سيجيء سم
 (قوله من ذلك الحكم) أي الحكم الداخلة عليه الهمزة أي بما يتعلق به اثباتا كما في
 الآية السابقة أو نفي كما في الآية (قوله اثباتا أو نفي) راجع لقوله بما يعرفه (قوله
 وعلمه) أي على التقرير بما يعرفه المخاطب نفي (قوله أي بما يعرفه عيسى) هو أنه لم يقل
 اتخذوني الخ (قوله لا بأنه قد قال ذلك) ظاهره أنه لو كان التقرير على ظاهره كان بالفعل
 مع أن الذي ولي الهمزة الفاعل فعلى مقتضاه كان الظاهر أن يقول لا بأنه قد قال ذلك
 دون غيره بس (قوله صورة أخرى) ضابطه أن يليها معمول الفعل المنكر ثم به طاف عليه
 بأم أو غيرها (قوله فهو أزيد الخ) هذا المثل فيه المتقدم المفعول ومثله الفاعل المعنوي
 فهو أزيد ضربك أم عمرو وكذا غيرها ما نحو في الليل كان هذا أم في النهار والمدار على
 انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدا أو متعددا مر ددا كذا في الاطول
 (قوله لمن يرد الخ) أي مقولا لمن الخ (قوله من غير أن نعتقد) على صيغة الخطاب دون
 الغيبة والالكان لغواله لازم التردد بالهمزة وأم واقفات شرط اعتقاد المتكلم الجهر
 أيضا مع أنه لا بد منه اذا يلزم من انكار المفعولية انكار الفعل بدونه أطول وكتب أيضا
 ما نصه المراد أنه يعتقد عدم تعلقه بغيرهما (قوله فاذا أنكرت تعلقه بهما) فيه إشارة الى
 ان المنكر ابتداء هو المفعولان من حيث كونهما متعلق الفعل وأن انكارهما من هذه
 الحينية يستلزم انكار الفعل لانهما محله ونفي المحل يستلزم نفي الحال فانكارهما من هذه
 الحينية للتوصل الى المقصود بالذات وهو انكار الفعل كذا في سم (قوله لانه لا بد له من
 محل يتعلق به) أي وقد انحصرت في زيد وعمرو وقد نصيته عنهما فلزم نفي الفعل من أصله وبهذا
 الاعتبار صار انكار المتعلق كناية عن انكار أصل الفعل فالهمزة استعمالها هنا استعمال
 الكنايات وعلى هذا قوله تعالى قل آلذكرين حرمت أم الا شيعين أم ما اشملت عليه ارحام
 الانبيين فان الغرض انكار أصل الصريح لما في بطون الانعام وليس فيما يهبطون الإنعام

هذه التفاصيل ولا تكثر كثرة الهمزة
 فلهذا لم يبحث عنه (ومنه) أي من
 محيى الهمزة لانكار (أليس
 الله بكاف عبده أي الله كاف) لان
 انكار الثاني نفي له (ونفي النفي
 اثبات وهذا) المعنى (مراد من
 قال ان الهمزة فيه للتقرير) أي للمحل
 الخطاب على الاقرار (بما دخله
 النفي) وهو الله كاف (لأبالي نفي)
 وهو ليس الله بكاف فالتقرير
 لا يجب أن يكون بالحكم الذي
 دخلت عليه الهمزة بل بما يعرفه
 الخطاب من ذلك الحكم اثباتا
 أو نفيًا وعليه قوله تعالى أنت قلت
 للناس اتخذوني وأتى الهين من
 دون الله فان الهمزة فيه للتقرير
 بما يعرفه عيسى عليه السلام من
 هذا الحكم لا بأنه قد قال ذلك فافهم
 وقوله والانكار كذلك دل على أن
 صورة انكار الفعل أن يلزم الفعل
 الهمزة ولما كان له صورة أخرى
 لا يلزم فيها الفعل الهمزة أشار إليها
 بقوله (ولانكار الفعل صورة
 أخرى وهي نحو أزيد اضربت أم
 عمرا لمن يرد الضرب بينهما) من
 غير أن نعتقد تعلقه بغيرهما فاذا
 أنكرت تعلقه بهما فقد نصيته عن
 أصله لانه لا بد له من محل يتعلق به

محال ومحرم كإليه الكفرة من ع ق و راجعه (قوله والانكار ما للتوبيخ) ظاهره أن
الانكار لا يخرج عن هذه الاقسام فتكون الامثلة السابقة داخله في هذه الاقسام كقوله
أغبر الله تدعون فيجوز أن يكون للتوبيخ أى لا ينبغي أن يكون ونحو قوله أيقظني الخ
للتكذيب في المستقبل أى لا يكون هذا وهكذا سم (قوله أى ما كان ينبغي) هذا في
الماضي (قوله فان العصيان واقع) أى فلا يكون الانكار فيه للتكذيب (قوله فعناء
التحقيق) أى تحقيق ما يعرفه المخاطب من الحكم في هذه الجملة سم وكتب أيضا مانصه
لمسبق من أن التقرير يطلق بهذا المعنى وكتب أيضا قوله فعناء التحقيق والتبنيث أقول
ما المانع من أن يقصد به التقرير بمعنى الحمل على الاقرار اذا اقتضى المقام اعتراف
المخاطب واقراءه بالعصيان لغرض من الاغراض (قوله أولا ينبغي أن يكون) أى هذا
الامر الذى أنت أم المخاطب بصدده وقصد ابقاءه ع ق وكتب أيضا مانصه هذا في
الحال والمستقبل والتوبيخ على المستقبل من حيث التصميم عليه وان كان ليس واقعا
وأما في الحال والماضي فظاهر (قوله أن يكون) يشهد الحال والمستقبل لأن أن اذا
دخلت على ناسخ لا تخصه بالاستقبال (قوله أول التكذيب الخ) قال ابن يعقوب بعد
توضيحه المقام وقد تبين بما تقرران التوبيخ بشاركة التكذيب في النفي ويختلفان في أن
النفي في التوبيخ متوجه لغيره مدخول الهمزة وهو الانبعاث ومدخولها واقع أو كالأواقع
وفي التكذيب متوجه لنفسه مدخولها قد خولها غير واقع فافهم اه وكتب أيضا قوله
أول التكذيب أى تكذيب مدعى النفي المنكر وقولنا مدعى أى ولو على سبيل القرض
والتزويل كافى ع ق (قوله أفأصفاكم) أى خصصكم (قوله أى لم يفعل ذلك) أى
لم يخصصكم بالبين ويتخذ من الملائكة بنات كما هو مقتضىكم لتعالية عن الولد مطلقا ع ق
(قوله أو في المستقبل) أى والحال كافى الأطول وكأنه سكت عنه لأنه أجزاء من الماضى
والمستقبل (قوله أنلزمكموها) بضم ميم الجمع مشبعة لاتصالها بضمير متصل وهل ضمها
حينئذ واجب أو راجع مع جواز السكون الأصح الثانى وعليه سيبويه ويونس وقرئ
أنلزمكموها بالسكون أفاده بس (قوله على قبولها) أى قبول الهداية بانسباع الشرع أو
قبول الهداية بالعمل بالشرع التى دلت عليه فالكفرة ادعوا أنهم يلزمون ما يكرهون أو زلوا
منزلة من ادعى ذلك لنفسه ثم للرسول حرصا لا ينبغي في زعمهم من ع ق (قوله ونفسركم) من
باب ضرب مرادف لنكره (قوله والحال الخ) الظاهر أنهم اموكدة لما استلزمه العامل اعنى
أنلزمكم المقصر بأنكرهكم اذا الازام على الشئ يقتضى كراهته (قوله بمعنى لا يكون هذا
الازام) لأن هذا احكامية عن نوح عليه السلام وهو لم يؤمر بقتال قومه وعبارة ع ق بمعنى
أما معشر الرسل لا يقع من ذلك الازام وانما علينا البلاغ لا الاكراه اذا كراه في الدين
وهذا يناسب عدم الامر بالجهد فالمرادنى الازام بالجهد لاننى التكليف بالقبول
اذا التكليف به واقع فلا يصح نفيه اه ملخصا لكونه واقعا لا يصح نفيه قال الشارح

(والانكار ما للتوبيخ أى ما كان
ينبغي أن يكون) ذلك الامر الذى
كان (نحو أعصت ربك) فان
العصيان واقع لكنه منكسر
وما يقال انه للتقرير فعناء التحقيق
والتبنيث (أولا ينبغي أن يكون)
أى ان يحدث ويتحقق مضمون
ما دخلت عليه الهمزة وذلك
في المستقبل (نحو أنعصى ربك)
بمعنى لا ينبغي أن يتحقق العصيان
(أول التكذيب) في الماضى (أى
لم يكن فهو أفأصفاكم بركم بالبين)
أى لم يفعل ذلك (أو) في المستقبل
أى (لا يكون فهو أنلزمكموها)
أى أنلزمكم تلك الهداية أو الهدية
بمعنى أنكرهكم على قبولها ونفسركم
على الاسلام والحال أنكم لها
كلهون بمعنى لا يكون هذا الازام

بمعنى أنكركم الخ وكتب أيضا قوله بمعنى لا يكون الخ وفي هذا تأليف لهم (قوله والتهمكم)
وهو الاستهزاء والسخرية ع في وكتب أيضا قوله والتهمكم اذا الاستهزاء يتسبب عن
الجهل والجهل بالشئ قد يتسبب عنه التهمك والسخرية (قوله اختلفوا الخ) التحقيق
من الخلاف انه ان كان العطف مجرّف مرتب كتم والقاء وحتى فعطف كل على ما قبله
وان كان مجرّف غير مرتب كالواو او واو أم فعطف الجميع على الاول وكتب ايضا مانصه
قال شيخنا شيخنا السيد علي الخنفي الضرير وفائدة الخلاف تظهر في نحو زيد مرتبه
وبعمر و خالد فان جعلت خالدا عطفا على ضمير الخفض وجب اعادة الجار عند غير ابن
مالك وان جعلته عطفا على عمرو لم يجب اعادة الجار اتفاقا (قوله اصلواك تأمرك) ففي
هذا التركيب مجاز لغوي في الهمزة وعقل في اسناد تأمرك الى ضمير صلواتك ع في
(قوله ان تترك ما يعبد آباؤنا) وبقيّة الآية أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء وهو عطف
على ما يعبد لا على ان تترك لانه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون نعم من قرأ تفعل
وتشاء بالتاء فالعطف على ان تترك من يس (قوله الهز والسخرية) أي بشعب
أو بالصلاة كذا في الاطول وكتب ايضا مانصه فكأنهم يقولون لا قربة لك فوجب
اختصاصك بأمرنا ونهينا لا هذه الصلاة التي تلازمها وليست هي ولا أنت بشئ ع في
(قوله والتحقيق) لأن الاستهزاء يقتضى الجهل والجهل بالشئ ربما يتسبب عنه تحقيره
والتحقير جعل الشئ حقيرا والاستهزاء عدم المبالاة به وان كان كبيرا وربما يتسبب
محلها وان اختلفا فهو ما لا يبين ما من الارتباط في الجملة لعمدة نشأة أحدهما من
الآخر كما في ع في (قوله مع أنك تعرفه) أي تعرف هذا المشار اليه (قوله والتهويل) أي
التفطيع والتفخيم لشأن المستفهم عنه لينشأ عنه غرض من الاغراض ع في وكتب
أيضا قوله والتهويل قالوا لان التهويل يقتضى العظمة وشأن العظيم المبالاة عدم ادراكه
ويلزمه أن يجهل بالفعل ويتسبب عنه الاستفهام (قوله بل المراد الخ) عبارة ع في
وانما المراد تفطيع أمر فرعون والتهويل بشأنه وهو مناسب هنا لانه لما وصف عذابه
بالشدّة زيادة في الامتنان على بني اسرائيل بالاخفاء منه هول بشأن فرعون وبين فظاعة
أمره ليعلم بذلك ان العذاب المنجي منه غاية في الشدة حيث صدر عن هوشديد الشكينة
عظيم العقوبة كما أنه يقول نجيناهم من عذاب من هو غاية في الشدة والعنوة والفساد ونجيناهم
بعذاب من هو مثله ولما كان الغرض من التهويل بشأن فرعون هو غاية تأييد شدّة
العذاب الذي نجما منه بني اسرائيل أكدا أمره زيادة في تعريف حاله وتهويل عذابه بقوله
تعالى انه كان الخ اه (قوله وصف الله) أي في قوله ولقد نجينا بني اسرائيل من العذاب
المهين لدلالة ذلك على شدته وفظاعته (قوله العذاب) أي عذاب فرعون (قوله زادهم)
أي المخططين (قوله أي هل تعرفون من هو) أي هل تعرفون الذي هو في ذلك غاية
نخبر هو محذوف فليس المقصد حقيقة الاستفهام وقوله في فرط عتوه أي في حال اتصافه

(والتهمكم) عطف على الاستهزاء
أو على الانكار وذلك أنهم اختلفوا
في انه اذا ذكره عطوفات كثيرة
ان الجميع معطوف على الاول
أو كل واحد عطف على ما قبله
(نحو اصلواك تأمرك أن تترك
ما يعبد آباؤنا) وذلك ان شعيبا
عليه السلام كان كثير الصلاة وكان
قومه اذا رأوه يصلي تضاحكوا
فقدوا بقوله هم اصلواك
تأمرك الهز والسخرية لا حقيقة
الاستهزاء (والتحقيق) والتحقيق نحو من
هذا استفهارة بشأنه مع أنك
تعرفه (والتهيل كقراءة ابن
عباس رضى الله عنه واقد فيجيبنا
اسرائيل من العذاب المهين من
فرعون بلنطق الاستفهام) أي من
بفتح الميم (ودفع فرعون) على أنه
مبتدأ ومن الاستفهام خبره
أو بالعكس على اختلاف الرايين
فانه لا معنى لحقيقة الاستفهام فيها
وهو ظاهر بل المراد أنه لما وصف الله
العذاب بالشدّة والفظاعة زادهم
تهويل بقوله من فرعون أي هل
تعرفون من هو في فرط عتوه

بفرط العتو والشكيمة جلد يجعل على أنف القرم وهو كناية عن شدة ظلمه وتكبره وتجبره
 (قوله فما ظنكم بعذاب الخ) هو أخوف وأشد وقد فحيتكم منه فلتشكروا وكتب
 أيضا مانصه لأنه اكتسب الفطاعة من أفعاله من العذاب ونحوه فباللحم بالعذاب نفسه
 (قوله ولهذا) أي للتحويل (قوله من المسرفين) في عتوه فكيف حال العذاب الذي
 يصدر من مثله ع ق (قوله زيادة الخ) تعليل للقول المذكور بعد تعليله بقوله ولهذا فالعلة
 الأولى علة له مطلقا والعلة الثانية علة له مقيدا بالعلة الأولى (قوله وتهويل عذابه) أشار به
 إلى أن تعريف حاله من حيث تهويله (قوله والاستبعاد) أي عدا الشيء بعيدا ع ق وكتب
 أيضا مانصه إذا لم يقتض الجهل وهو يقتضى الاستفهام وكتب أيضا مانصه الفرق
 بينه وبين الاستبطاء أن الاستبعاد متعلقه غير متوقع والاستبطاء متعلقه متوقع غاية أنه
 بطيء في زمن انتظاره اه ولا تنحصر معاني الاستفهام المجازية فيما ذكره المصنف فان
 منها ما لم يذكره كالامر بخوفه بل أنتم مسلون أي أسلموا والزجر نحو أنفعل كذا أي انزجر
 والعرض نحو ألا تنزل كافي سم (قوله بقرينة قوله وقد جاءهم الخ) إذا جملة الحالية
 تنافي الجمل على الاستفهام الحقيقي ع ق (قوله أي كيف يذكرون الخ) كيف هنا ليست
 مستفهم ما به عن الحال حتى يرد أن مقتضاه أن أي هنا بمعنى كيف مع أنه يابها فعل
 حينئذ ولم يابها هنا فعل بل هي بمعنى من أين ولو قاله لكان أوضح وقد عبر ع ق بذلك فقال
 كأنه قيل من أين لهم التذكر والرجوع إلى الحق والحال أنه جاءهم رسول يعلمون
 أماته فتولوا وأعرضوا عنه بمعنى أن الذكرى بعيدة عن حالهم اه ثم تكلم على تفسير
 الشارح بأنه تفسير معنوي أي بيان لحامل المعنى وأقول بصح أن يكون ولها فعل
 تقدير أي كيف يكون لهم الذكرى فلا اعتراض (قوله من كشف الدخان) الذي هو
 من علامات القيامة وكتب أيضا مانصه روى أن حذيفة قال يا رسول الله ما الدخان فقال
 عيلا ما بين المشرق والمغرب عكث أربعين يوما ولبسه أما المؤمن فيصيبه كهشة
 الزكام وأما الكافر فهو كالسكران يخرج من منخريه وأذنه ووبره اه قترى (قوله
 الامر) هو بالمعنى المراد هنا يجمع على أوامر ومعنى الفعل اللغوي على أمور وكتب
 أيضا قوله الامر المناسب هنا أن يراد بالامر الامر اللفظي لأن الكلام في الإنشاء انشاء
 وهو لفظي لا الامر النفسي على ما عند الأصوليين والتعريف المذكور للفظي
 لا النفسي إذ لا يحتاج عليه إلى زيادة قوله غير كف لأن الطلب النفسي للفعل هو الامر
 اصطلاحا ولودل عليه لا تندع الفعل ونحوه وطلب الترتيب ولودل عليه كف وارتك
 ونحوه وزيادة من زاد بناء على إرادة النفس مدلول عليه بغير كف اصطلاح منه غير مسلم
 من ع ق (قوله طلب) جنس خرج عنه الخبر والإنشاء غير الطلب وقوله فعل خرج به انتهى
 بناء على أنه طلب ترك وقيل هو طلب الكف فزاد غير كف ليخرجه وقوله على جهة الاستعلاء
 خرج به المدح والالتفات والمراد غير كف عن الفعل المأخوذة منه الصيغة فدخل نحو

وشدة شكيمته فما ظنكم بعذاب يكون
 المذهب به مثله (ولهذا قال أنه
 كان عالما من المسرفين) زيادة
 لتعريف حاله وتهويل عذابه
 والاستبعاد نحو أني لهم الذكرى فانه
 لا يجوز جملة على حقيقة الاستفهام
 وهو ظاهر بل المراد استبعاد أن
 يكون لهم الذكرى بقرينة قوله
 (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه)
 أي كيف يذكرون ويتعظون ويفنون
 بما وعدوه من الإيمان عند كشف
 العذاب عنهم وقد جاءهم ما هو
 أعظم وأدخل في وجوب الإذكار
 من كشف الدخان وهو ما ظهر على
 يد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من الآيات البينات من الكتاب
 المجزوع وغيره فلم تذكره وأعرضوا
 عنه (ومنها) أي من أنواع
 الطلب (الامر) وهو طلب فعل
 غير كف

(قوله) الذي هو من علامات القيامة
 الخ فيه أن الدخان المذكور هنا ليس
 المراد به الذي هو من علامات
 الساعة بل هو الدخان الذي وقع
 لقريش حين دعاهم صلى الله عليه
 وسلم بالهدى

كف عن القتل لانه كف عن غير الفعل المأخوذة منه الصيغة وكذا نحو كف عن الكف
عن القتل لانه غيره متعلقا بقدر راجع ع ق وقوله لانه غيره متعلقا في م عن ع
توجيه المغايرة بأن الكف الذي اشتقت منه الصيغة مطلوب حصوله وهذا الكف الثاني
مطلوب عدمه فيكون غير الاول وان أشبهه في جنس الكفية فيصدق أن الكف اطلب
فعل غير كف عن الفعل الذي اشتقت منه صيغة الاقتضاء اه ولو قيدوا بالخراج انتهى
طلب الفعل بكونه بغير لا يدل التقييد بكون الفعل غير كف بأن قالوا اطلب فعل بغير لا يرد
ما ورد على قواهم غير كف وكتب أيضا قوله طلب فعل الخ لا يرد عليه التحضيض اذا وقع
على جهة الاستعلاء لعدم شرطه فيه وان صحبه (قوله على جهة) أى طريق
الاستعلاء أى عتقه عالم اسواء كان عاليا حقيقة أولا والتقييد ليكون التعريف
للأمر بلانزاع والافا لختار عند الاشعري وأتباعه عدم اشتراط الاستعلاء والعلو وبه
قال أكثر الشافعية وان كان الجمهور على اعتبار الاستعلاء في حقيقة الأمر كما في يس
(قوله واختلفوا في حقيقة الخ) هل هي الطلب الجازم أو مطلق الطلب وغير ذلك انظر
ع ق (قوله اختلافا كثيرا) فقل للوجوب وقيل للندب وقيل لهما ما وقيل للقدر المشترك
بينهما وقيل بالتوقف وقيل لكل منهما ما ولا باحة وقيل للاذن المشترك بين الثلاثة
والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب كذا في المطول والأطول (قوله قال المصنف الخ)
أى ولم يجزم بشئ وأشار الى ما هو أظهر عند العقل اقوة امارته (قوله أن صيغته) أى
الأمر والاضافة بيانية أى الصيغة التي هي الأمر لان الكلام في الصيغة كما تقدم
لا في الكلام النفسى على ما عند الأصوليين اذ لا يناسب هنا ع ق (قوله من المقترنة
باللام) قضيته ان الصيغة الفعل لا اللام وعليه فقوله لم الأمر أى اللام المقترنة بصيغة
الأمر فالاضافة لادنى ملازمة قال ع ق ويحتمل أن يكون المجموع من اللام والفعل هو
المدال (قوله رويدي بـ كرا) رويدي هنا اسم فعل مبني على الفتح بمعنى أمهل ويكون
مصدرا منه وبانصب المصادر المأمور به ما صغر انصغر الترخيم والاصل ارودا مصدر
أرود فيقال رويدي أى أروده أى أمهله وقد يكون صفة نحو ساروا سيرارويديا وقد
يكون حالا نحو سار القوم رويديا واذا اتصل به الكاف نحو رويديك عرافه واسم فعل
بمعنى أمهل لا غير فأداه القنري (قوله مادل الخ) أى لا خصوص فعل الأمر والمضارع
المقرون بالام الأمر على ما اشتهر (قوله اسما) كرويدي وكالمصدر في نحو ضربا زيدا كذا
في يس (قوله موضوعه لطلب الفعل) ظاهره ولوندا مع أن الجمهور على أنه حقيقة
في الوجوب ويؤيد كون مراد المصنف هذا الظاهر عدم عتده الندب من الاعتبارات
الآتية مع أنه أحق بالعدم من غيره فيكون الاظهر عند المصنف كون الصيغة موضوعه
للقدر المشترك بين الوجوب والندب كذا في القنري (قوله استعلاء) قال ع ق
فيما سألني وأورد على اشتراط الاستعلاء في مسمى الأمر قوله تعالى حكايته عن فرعون

على جهة الاستعلاء وصيغته
تستعمل في معان كثيرة فاختلجوا
في حقيقة الموضوع هي له
اختلافا كثيرا ولما لم تكن الدلائل
مفيدة لا قطع بشئ قال المصنف
(والاظهر أن صيغته من المقترنة
باللام نحو ايجز زيدا وغيرها نحو
أكرم عـ را ورويدي بـ كرا) فالمراد
بصيغته مادل على طلب فعل غير
كف استعلاء سواء كان اسما أو
فعلا (موضوعه لطلب الفعل
استعلاء)

ماذا تأمر ونفقد استعمال الامر في طلب ليس فيه استعمال لان فرعون لا يرى استعماله
 في الطلب المتعلق به من غيره لادعائه الالوهية (قوله أي على طريق طلب العلو) كان
 فيه اشارة الى نصب استعماله بنزع الخافض مع تقدير مضاف ويحتمل أنه مفعول مطلق على
 حذف مضاف أي طلب استعماله (قوله طلب العلو) هذا على أن السين والتاء للطلب
 وقوله وعد الخ اشارة الى أنهم المألوف كما تقول استحسن هذا الامر أي عددته حسنا ففي
 كلامه اشارة الى صحة الوجهين وكان الاوضح في هذه الاشارة العطف بأوتدبر ثم رأيت
 في الاطول عبر بأو وهو يؤيدنا (قوله لتبادر الفهم) يرده عليه أن المجاز الراجح يتبادر
 ولا يدل ذلك على كونه حقيقة لان التبادر أصله كثرة الاستعمال ويجاب بأن التبادر
 في المجاز ان افتقر فيه الى قرينة مصاحبة فلا يراد لان التبادر في الحقيقة لا يقتضي
 القرينة وان لم يقتضيه الى ذلك فهو حقيقة عرفية عرق وكتب أيضا قوله لتبادر الفهم
 الخ لا يقال تبادر الفهم يتوقف على معرفة الوضع ففي الاستدلال به على الوضع دور لانا
 نقول هو لا يتوقف الاعلى معرفة مطلق الوضع لاعلى خصوص الوضع الذي ينضم
 الفرق بين الحقيقة والمجاز ولا نسلم أن معرفة مطلق الوضع تفيد معرفة الحقيقة لعمدة أن
 تدرك أن هذا اللفظ موضوع لكذا ولولم تعلم كون الوضع بالقرينة أولا فالتبادر بكثرة
 الاستعمال يدل على أن هذا الوضع مثلا حقيقة دون ذات تأمله من عرق (قوله وقد
 تستعمل لغيره) لعلاقة بينه وبين معنى الامر بحسب القرائن فان قامت قرينة على منع
 ارادة معنى الامر فجازوا الافكائية ولا يخفى عليك أن مباحث الامر كالاستفهام ليس
 من فن المعاني وليس منه الانكاث العدول من الحقيقة الى التجوز بالامر ولا أثره فيما
 ذكره أطول (قوله كالأباحة) وتضارف الخبر الذي له نحو هذا التركيب بأن لا يجوز
 الجمع بين الامر في التخيير دون الاباحة وظاهر كلامه أن مفيد الاباحة هو الصيغة
 لاسرف او وكأنه على هذا قرينة وعند النحويين أن مفيد الاباحة أو التحقيق أن
 المستفاد من الصيغة مطلق الاذن والمستفاد من أو الاذن في أحد الشينين مثلا وما وراء
 ذلك من جواز الجمع بينهما وتركهما في القرائن تأمله والعلاقة بين الطلب والاباحة
 الموجبة لاستعمال لفظه فيها مطلق الاذن العام فهو من استعمال الاخص في الاعم
 مجازا مرسل وهذه العلاقة ولو كانت عامة تقوى اعتبارها في المباح بالقرائن اه عرق
 (قوله جالس الحسن أو ابن سيرين) قد اشتهر هذا المثال في الاباحة ومرة غير ظاهر
 لانه بالنسبة أشبه اذ لا يتوهم منع مجاز استعماله فيحتاج الى الاباحة أطول (قوله
 والتهديد) العلاقة بين الطلب والتهديد ما بينهما من نسبة التضاد ولهذا يقال التهديد
 لا يصدق الامع المحرم والمكروه عرق (قوله وهو أعم) أي بحسب الوجود مع تباين
 الحقيقةين على تفسيره بالابلاغ وبحسب الحقيقةين على كلام الصحاح تأمل وكتب أيضا
 قوله وهو أعم من الانذار انما نص على الانذار لان جماعة جعلوه قسما آخر وثاله قل

أي على طريق طلب العلو وعدت
 الامر نفسه عاليا سواء كان عاليا
 في نفسه أم لا (لتبادر الفهم عند
 سماعها) أي سماع الصيغة (الى
 ذلك المعنى) أعنى الطلب استعماله
 والتبادر الى الفهم من أقوى
 امارات الحقيقة (وقد تستعمل)
 صيغة الامر (لغيره) أي غير طلب
 الفعل استعماله (كالاباحة نحو
 جالس الحسن أو ابن سيرين)
 فيجوز أن يجالس أحدهما أو
 كليهما وان لا يجالس أحدا أصلا
 (والتهديد) أي التخويف وهو أعم
 من الانذار لانه ابلاغ مع
 التخويف

تمتعوا فان مصيركم الى النار فوله تعالى ذلك أمر بالبلاغ هذا الكلام المخوف الذي عبر
 عنه بالأمر وهو مقتنع فيكون أمراً بالإنذار من يس (قوله وفي الصحاح الخ) الذي
 في الصحاح في باب الرأى الإنذار هو الإبلاغ ولا يكون الا في التخويف هذا كلامه وعبارة
 بعضهم الإنذار بالبلاغ التخويف تأمل من يس وعبارة المصباح أنذرت الرجل الشئ
 أبلفته اي بهتته الى مفعولين وأكثر ما يكون في التخويف كقوله تعالى وأنذرهم يوم
 الآزفة ثم قال وأنذرت به بكذا فأنذرت به مثل أعلمته بفعله ولم وزنا ومعنى فالصلة فارقة بين
 الفعلين اه وفي القاموس أنذره بالأمر أعلمه وحذره وخوفه في إبلاغه اه وفي المحلى
 على جمع الجوامع بعد التمثيل للإنذار بقوله تعالى قل تمتعوا فان مصيركم الى النار مانصه
 ويقارن التهديد بذكر الوعيد اه قال شيخ الاسلام أى لوجوب ذكرهم مع الإنذار
 وقرئ أيضاً بأن التهديد التخويف والإنذار بالبلاغ المخوف منه وبعضهم لم يفرق بينهما اه
 (قوله مع دعوة) أى صريحة والا فالتهديد يتضمن الدعوة الى ما يهدد عن المخالفة فيه
 (قوله اعملوا ما شئتم) أى فسترون منا ما أمركم فهو يتضمن وعيداً مجملًا ع (قوله
 والتعجيز) أى اظهار العجز والعلاقة بين الطلب والتعجيز ما بينهما من نسبة التضاد في
 متعلقهما فان التعجيز في المستحيلات والطلب في الممكنات ع (قوله بسورة)
 صادق بأقل سورة وأقل سورة الكوثر فهي أقل ما وقع به التحدى وهي ثلاث آيات
 فيكون أقل ما يقع به التحدى ثلاث آيات هكذا نصوا قال استاذنا وهو لا يجي على مذهب
 الشافعي القائل ان البسملة من السورة فعليه يكون أقل التحدى به أربع آيات لا ثلاثة
 لان سورة الكوثر حينئذ أربع آيات لا ثلاثة وقد يقال لعل العلماء حتى من يقول ان
 البسملة من السورة ثبت عندهم ان أقل ما تحدى به أقصر سورة بدون بسملتها سم (قوله
 كونه محالاً) انظر مع جواز التكليف بالحال وهو جائز وأوقع لانا قول القرائن
 من التكليف وغايته أن يكون من التكليف بالحال وهو جائز وأوقع لانا قول القرائن
 هنا تعين ارادة التعجيز لا قامة الحجة عليهم في ترك الإيمان اه (قوله متعلق بفأقوا)
 فيكون ظرفاً لفأقوا (قوله والضمير لعبدنا) أى مثل عبدنا في كونه امياً لا بقراً ولا يكتب
 ومن على هذا ابتدائية وقوله أو وصفة لسورة فيكون مستقراً وقوله والضمير لما نزلنا
 ومن عليه تبعضية مشوبة ببيان وقوله أولعبدنا ومن عليه ابتدائية من ع (قوله
 أولعبدنا) ولكن يراد على هذا عمل عبدنا مثله في مطلق البشرية أى من غير شرط
 الاتية لهجز الكل انظر ع (قوله يقتضى الخ) فلهذا يتعين على هذا التقدير الاول
 أن يكون الضمير عائداً لعبدنا ولا يخفى ان هذا انما يتناء على أن يحجاز القرآن لكونه
 خارجاً عن طوق البشر واما ان ينسأ على أنه في طوقهم وصرفوا عنه لم يقتض لهذا ع (قوله
 ثبوت مثل القرآن الخ) لان معنى العبارة على هذا التفسير اتوا من مثل القرآن
 بسورة (قوله بشهادة الذوق) أى واستعمال البلغاء واعتباراتهم (قوله اذ التعجيز)

وفي الصحاح الإنذار تخويف
 مع دعوة (فأقوا ما شئتم)
 لظهور ان ليس المراد الأمر بكل
 عمل شأوا (والتعجيز نحو فأقوا
 بسورة من مثله) اذ ليس المراد
 طلب اتيانهم بسورة من مثله
 لكونه محالاً والظرف أعنى قوله
 من مثله متعلق بفأقوا والضمير
 لعبدنا أو وصفة لسورة والضمير لما
 نزلنا وأبعدنا فان قلت لم لا يجوز
 على الاول أن يكون الضمير لما نزلنا
 قلت لانه يقتضى ثبوت مثل القرآن
 في البلاغة وعلو الطبقة بشهادة
 الذوق اذ التعجيز

أى على هذا الاحتمال وقوله عن المأتى به هو السورة أى عن الاثبات بها أى مع وجود
 المأتى به والمأتى منه أيضاً على ما يقتضيه هذا الاحتمال (قوله باعتبار انتفاء الوصف)
 هو كونها من المثل أى انتفاء ذلك الوصف في الواقع لا انتفاء المثل فالمعنى أنهم عاجزون
 عن الاثبات بسورة متصفة بكونها من مثله لا يكون هذا الوصف غير ثابت لسورة متأني
 الواقع وليس ذلك الا انتفاء المثل من أصله اذ لو ثبت لثبت الوصف لسورة منه تأمل
 واعلم ان جعل المجز عن السورة باعتبار انتفاء الوصف لانه الواقع والا فالعجز عن الشيء
 الموصوف صادق مع انتفاء كل من الشيء والوصف ومع انتفاء أحدهما (قوله فليكن)
 أى عند جعله متعلقاً بفأقوا وترجيح الضمير لما نزلنا (قوله فليكن التعجيز باعتبار
 انتفاء المأتى منه) كما تقول اثنى رجل أو جناح من العنقاء على معنى أن العنقاء لم توجد
 فلا يوجد درجتها ولا جناحها من عرق بخلاف قولك اثنى من العنقاء بـرجل فانه
 يقتضى بحسب الاستعمال وجود العنقاء وكتب أيضاً مانصه أى فلا يقتضى ثبوت المثل
 (قوله احتمال عقلي لا يسبق الى الفهم الخ) أى بخلاف كون التعجيز باعتبار انتفاء الوصف
 فانه سائغ كثير بل القيد محط القصد كما سبق وعبارة عرق لأن المجز عنه حينئذ
 أى حين اذ جعل الجار والمجرور وصفاً للسورة هو السورة الموصوفة بصفة هي
 كونها من مثل المنزل أو من مثل عبدنا وما علم ان الذى يفهم من مثل هذا الكلام
 عند امتناع الاثبات بالمأمور أن الامتناع لعدم القدرة على الموصوف مع وجوده
 بوصفه كما يقال اثنى بشوب ملبوس لا مبرق ملبوس الامير وجوده وامتنعت القدرة عليه
 أو لعدم القدرة على الموصوف لا انتفاء وصفه فليزمت امتناع الاثبات به بذلك القيد
 كما يقال اثنى بشوب فيه أربعة ذراعا والقرن أن لا ثوب موصوف بهذا الوصف
 بخلاف ما تقدم يعنى تعليق الجار والمجرور بفأقوا وارجاع الضمير لما نزلنا فيتعين أن
 يكون لعدم القدرة عليه مع وجود كليهما (قوله والتسخير) فيه أيضاً اهانة لكن
 لما كان المقصود فيه حصول الفعل لا الاهانة يعنى بالتسخير دون الاهانة أفاده سم
 وكتب أيضاً مانصه التسخير نقل الله الشيء من حالة الى حالة أخرى فيها مهانة ومذلة وقد
 كان موجوداً والتكوين ابرازه من العدم الى الوجود ويحتمل أن يكون التكوين أعم
 بأن يراد به مطلق التبديل الى حالة لم تكن ويراد بالتسخير ما تقدم أى التبديل من حالة الى
 أخرى فيها مهانة وذلك عرق (قوله خاسئين) أى مطرودين (قوله والاهانة) العلاقة
 بين الامر والتسخير والاهانة مطلق الا لزام فان الوجوب الزام المأمور به والتسخير
 والاهانة الزام الذل والهوان والصيغة فيه ما يحتمل أن تكون انشاء أى اظهارا لهما
 أو اخباراً بالحقارة والمذلة فكانت قبل على هذا هم بحيث يقال فيهم انهم اذ لا محققون
 محسوخون وكونها للاخبار في الاهانة أظهر منه في المسح فقامت له عرق (قوله اذ ليس
 الغرض الخ) تعديل لمحذوف أى ليس الامر في الاثبات على حقيقته اذ ليس الخ (قوله

انما يكون عن المأتى به فكان
 مثل القرآن ثابت لكنهم مجزوا
 من أن يأتوا منه بسورة بخلاف
 ما اذا كان وصفاً للسورة فان
 المجز عنه هو السورة الموصوفة
 باعتبار انتفاء الوصف فان قلت
 فليكن التعجيز باعتبار انتفاء المأتى
 منه قلت احتمال عقلي لا يسبق
 الى الفهم ولا يوجد له ما يغنى
 اعتبارات البقاء واستعمالاتهم
 فلا اعتماد له ولا بعضهم هنا كلام
 طويل لا طائل تحته (والتسخير
 نحو كونوا قردة خاسئين والاهانة
 نحو كونوا حجارة أو حديد) اذ
 نحو كونوا حجارة أن بطاب منهم
 ليس الغرض أن يأتوا منهم
 قردة أو حجارة لعدم
 قدرتهم على ذلك

لكن في التسخير الخ) استدراك على قوله لعدم قدرتهم فانه يفهم منه الاشتراك فرعا
 يتوهم الاشتراك من كل وجه (قوله اذا المقصود قلة المبالاة بهم) أي لا حصول الفعل
 (قوله في الاباحة) التي تقدم ان الامر يستعمل فيها أيضا قال ع ق والاقرب ان
 الصيغة في التسوية اخبار دون الاباحة وتحتل انشاء التسوية واخبارا بالاباحة على
 بعد والعلاقة بينهما وبين الامر نسبة المضادة لان التسوية بين الفعل والترك واباحة كل
 منهما ما تضاد ايجاب أحدهما وتزيدا لابياحة بعلاقة مطلق الاذن وكتب أيضا قوله
 في الاباحة شروع في الفرق بين التسوية والاباحة كان سائلا سألته وقال له أحدهما
 لازم للاخر فافرق (قوله والتنى) العلاقة فيه وفيما بعده مطلق الطلب (قوله
 الانجلي) المراد بالانجلاء الان كشاف وبالأصباح ظهور وضوء الصباح ع ق
 وكتب أيضا قوله الانجلي لا يبعد أن يقال الباء رد لما هو أصل اذا الضرورة تزداد الكلمة
 الى أصلها ولا يصح أن يكون اشباع الكسرة كما أمثل لانه لا تكتب الباء الحاصلة من
 الاشباع أطول (قوله بأمثل) أي أفضل لان الهجاء ثم لا ونهارا (قوله اذ ليس
 الغرض طلب الانجلاء من الليل الخ) لا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعر عراه يجعل
 الليل بمنزلة انسان متعصب يجري على البخل بالنفع للشاعر فلا ينبغي لاعتقاده ان
 الانجلاء أنففع له فيقول له انجل بصبح فانك أخطأت وليس الاصبح أي الصبح منك
 بأمثل أي أفضل فلا تتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ أطول (قوله من تباريح)
 بالحاء المهملة أي شدائد والجوى هو الحرقه وشدة الوجد من حزن أو عشق (قوله
 ولا استطائته تلك الليلة) أي عذبه تلك الليلة طويلا جدا (قوله على سبيل التضرع)
 المراد به الخضوع والافه والطلب بخضوع فيحصل تكرار (قوله والالتماس)
 ويسمى بالسؤال أيضا يس (قوله لمن يساويك) هل المراد في نفس الامر أو ولو بحسب
 زعم المتكلم وهل المرجع العرف يس أي على أن المراد في نفس الامر (قوله قد سبق
 ان الاستعلاء الخ) أي عند قول المصنف موضوعا لطلب الفعل استعلاء (قوله
 من المساوي) أي في نفس الامر (قوله بل من الادنى أيضا) قال ع ق وظاهر
 ما تقرران مناط الامرية في الطلب هو الاستعلاء ولو من الادنى ومناط الدعاء فيه
 التضرع والخضوع ولو من الاعلى كالمسجد مع عبده ولا يكاد يتصور على حقيقة
 ومناط الالتماس فيه التساوي مع نفي التضرع والاستعلاء لكن ذكر في المطول ان
 الالتماس يكون معه تضرع وتخضع لا يبلغ الى حده في الدعاء وعلى ما تقررا اذا صدر
 الطلب من الاعلى الى الادنى كالسيد مع عبده من غير استعلاء ولا تخضع لم يسم بواحد
 منها وهو بعيد اه وقوله من الاعلى الى الادنى مثله العكس كالعبد مع سيده (قوله
 حنسه الفور) المراد من الفور وجوب تعجيل المأمور به في أول أوقات الامكان ومن
 التراخي جواز تأخيره عنه لا وجوبه حتى لو أتى به فيه لا يعتد به اذا تأخر به فالتقابل

لكن في التسخير يحصل الفعل أعني
 صبروتهم قردة وفي الاهانة
 لا يحصل اذا المقصود قلة المبالاة
 بهم (والتسوية نحو اصبروا أولا
 تصبروا) ففي الاباحة كان
 مخاطب توهم ان الفعل
 محظور عليه فأذن له في الفعل
 مع عدم الحرج في الترك وفي
 التسوية كأنه توهم ان أحد
 الطرفين من الفعل والترك انفع
 له وأرجح بالنسبة اليه فرفع ذلك
 وسوى بينهما (والتنى نحو
 الآيه الليل الطويل الانجلي)
 بصبح وما الاصبح منك بأمثل *
 اذ ليس الغرض طلب الانجلاء من
 الليل اذ ليس ذلك في وسعه لكنه
 يتننى ذلك تخلفا عما عرض له
 في الليل من تباريح الجوى
 ولا استطائته تلك الليلة كأنه
 لا طامعية له في انجلائها فلهذا
 يحتمل على التنى دون الترجي
 (والدعاء) أي الطلب على سبيل
 التضرع (نحو رب اغفر لي
 والالتماس كقولك لمن يساويك
 رتبة افعل بدون الاستعلاء)
 والتضرع فان قيل أي حاجة الى
 قوله بدون الاستعلاء مع قوله لمن
 يساويك قلت قد سبق أن الاستعلاء
 لا يستلزم العلو فيجوز أن يتحقق
 من المساوي بل من الادنى أيضا
 (ثم الامر قال السكاكي حقه
 الفور لانه الظاهر من الطلب)

باعتبار القيد بن جميعا فترى وكتب أيضا ما نصه صرح السكاكي بذلك في النهي فيكون
كذلك الدعاء والالتماس كذا في الاطول ولم ينقل المصنف عنه ذلك في النهي لأن
الفورية فيه مسلمة (قوله عند الانصاف) لا عند الحجة والجدال (قوله كافي الاستفهام
والنداء) فإن حقه ما باتفاق الفور في الاستفهام انما يراد الجواب بالمستفهم عنه
فورا وفي النداء انما يراد اقبال المنادى كذلك وهذا مقول لا مثبت اذ اللغة انما تثبت
بالنقل لا بالقياس (قوله ولتبادر الفهم الخ) هذا على اطلاقه لا يصح لانه اذا كان
بالعطف يتبادر الفهم الى الجمع والتراخي كأن يقال قم واقعد أو ثم واقعد أو فاقعد ويحتمل
أن يكون داخلا في قوله وفيه نظر أطول (قوله بعد الامر بخلافه) أي وقبل فعل
خلافه (قوله بخلافه) أي بضده كما يظهر من التمثيل ع ق (قوله الى تغيير الامر
الاول) أي تغيير المتكلم الامر الاول بالثاني ع ق (قوله دون الجمع واردة التراخي)
أي من غير أن يتبادر أن المتكلم أراد الجمع بين الفعلين المأمور بهما ومن غير أن يتبادر
أن المتكلم أراد جواز التراخي في أحد الامرين حتى يمكن الجمع بينهما وما بهذا يعلم أن
الجمع والتراخي متقاربان لانه متى جاز التراخي أمكن الجمع فأحد الامرين أو كلاهما على
التراخي ويلزم تغيير الاول كونه على الفور حيث غيره بما يعقبه فيثبت به المطلوب من
كونه على الفور ع ق ثم قال بعد وانما قدرنا جواز التراخي لأن القول المقابل
للفور جواز التراخي بارادة مطلق الطلب لأن حقه الدلالة على التراخي فالذي يقول به
المقابل هو أنه لمطلق الطلب الصادق بالفور والتراخي اه وبعبارة غيره قوله واردة
التراخي أي ودون جواز ارادة التراخي (قوله واردة التراخي) أي تراخي أحد
الامرین اللازم للجمع (قوله فان المولى الخ) علة اتبادر الفهم الى التغيير (قوله حتى
المساء) أي الى المساء فهي غاية والغاية لا بد لها من مبدأ والمناصب هنا ان مبدأها عتب
ورود الصبغة (قوله وفيه نظر) أي في قوله حقه النور والنظر فيه راجع الى النظر
في دليله أو في كل من دليله نظر أطول (قوله لانسلم ذلك) أي الظهور والتبادر
(قوله عند خلوا المقام عن القرائن) واما المثال المذكور ففيه قرينة على الفورية
وهي قوله حتى المساء المقتضى مبدأ وهو عقب ورود الصبغة أعني قول السيد اضطلع
(قوله النهي) الاصل فيه الفورية والدوام الاقربنة ونازع السكاكي في الدوام
(قوله طلب الكف عن الفعل) لم يقل أو تركه مراعاة للقول الثاني الا في اشارة
الى ضعفه بقطع النظر عنه هنا ثم ان التعريف شامل للكف مع انه أمر فلا بد من
زيادة مدلول عليه بغير لفظ فهو كلف أو مراعاة الحيثية في التعريف راجع ع ق
(قوله وله حرف واحد) نبيه بتقديم الظرف على حصر الجازمة في النهي أطول
وكتب أيضا قوله وله حرف واحد الاولى وله صبغة واحدة ليعلم ان ليس له صبغة
أخرى كما انه ليس له حرف آخر أطول (قوله وهو الجازمة) فيه اشارة الى رده من قال

عند الانصاف كافي الاستفهام
والنداء (ولتبادر الفهم عند
الامر بشئ بعد الامر بخلافه
الى تغيير الامر) الاول (دون
الجمع) بين الامرين (وارادة
التراخي) فان المولى اذا قال لعلبه
قم ثم قال له قبل أن يقوم اضطلع
حتى المساء يتبادر الفهم الى انه
غير الامر بالقيام الى الامر
بالاضطجاع ولم ير بالجمع بين القيام
والاضطجاع مع تراخي أحدهما
(وفيه نظر) لانا لانسلم ذلك عند
خلو المقام عن القرائن (ومنها)
أي من أنواع الطلب (النهي)
وهو طلب الكف عن الفعل
استعلاء (وله حرف واحد وهو
الجازمة في نحو لا تفعل وهو
كلام في الاستعلاء) لانه
المتبادر الى الفهم

(موجب النهي)

ان لا النافسة تجزم اذا صلح قبلها كي فحوجته لا يكن له على حجة واليه ذهب ابن مالك
 للسمع من العرب قال ابنه تقول العرب ربطت الفرس لا ينقمت وأوثقت العبد لا يفر
 حكي القراء أن العرب ترفع هذا وتجزمه قال وانما جزم لان تأويله ان لم أربطه فترجزم
 على التأويل قال أبو حيان وما ادعياه خالف فيه الخليل وسيبويه وسائر البصريين يس
 (قوله الجازمة) أي لفظاً أو محلاً نحو لا تنعلن يا زيد لا تنضر بن ياهندات (قوله في غير
 طلب الكف) الاضافة للعهد أي لغير الطلب استعماله بأن يكون لا طلب أصلاً أو طلب
 بدون استعماله وكلامه يقتضي ان النهي حقيقة في الطلب المذكور الاعم من التحريم
 والكراهة كما يقتضي كلامه سابقاً ان الامر حقيقة فيما يعم الايجاب والندب والجمهور
 على أن النهي حقيقة في التحريم والامر حقيقة في الايجاب (قوله أو الترك) أي عدم
 الفعل بناء على انه يكلف بعدم الفعل بناء على القدرة عليه بسبب القدرة على التلبس بضد
 النهي لان العدم متحقق حينئذ ولا يستدعي تقدم الشعور بخلاف الاول فانه يستدعي
 تقدم الشعور بالكفوف عنه فلا يفعل مقتضى النهي الامن استشعر المنهي فتركه
 فلا يمثل النهي من لم يفعل المنهي ذاهلاً عنه وحينئذ فيلزم ان لا يقال الامتنال شرط
 للثواب وأما انتفاء الاثم فيكفي فيه عدم الفعل وعلى الثاني وهو ان المكلف به عدم الفعل
 يكون من لم يفعل المنهي آتياً بمقتضى النهي ولكن لا بد في الثواب من النية المستلزمة
 للشعور ثم قولهم ان كفد داعي النفس يحصل بشغلها بالاضطيق من لاداعية له كالانبياء
 وأيضاً حاصل كف الدواعي عدم العمل بمقتضاها بسبب التلبس بالضد وذلك هو حاصل
 القول الآخر فقد عدا الامر الى أن القدرة في النهي بسبب التلبس بالضد مطلقة والاثم
 ساقط بعدم التلبس بالفعل المنهي ولو بلا شعور والثواب لا بد فيه من النية على كلا
 القولين ولذلك قيل ان القول الاول قريب من الثاني وان الخلف بينهما لا يظهر له ثمرة بينة
 تأمله من ع ق وقوله أي عدم الفعل أي وما يشعر به الترك من القصد غير مراد لكن
 في العروس عن الاصوليين ان الترك فعل هو الكف فينبغي التعبير بغير الترك وقوله ثم
 قولهم ان كف الخ وارد أيضاً على من قال كالشارح كف النفس عن الفعل
 بالاشتغال بأحد اضداده تأمل وكتب أيضاً مانعه فيحصل الامتنال بالترك غافلاً على
 الثاني دون الاول وينبغي على الاول أن لا يكون الغافل مخالفاً للنهي بل واسطة ولا اثم
 أو هو مخالف والاثم لا يحصل على المخالفة مطلقاً بل بشرط أقاده سم (قوله وهو نفس أن
 لا تفعل) أي عدم الفعل يقدح فيه ما قدمناه عن العروس (قوله كالتهديد) أي
 التخويف (قوله وكالدعاء والالتماس) أو رد عليه انه لا يصح التمثيل بهما للاستعمال
 صيغة النهي في غير طلب الكف أو الترك لان في كل منهما طلب الكف أو الترك
 الا انه ليس على وجه الاستعلاء وأجيب بأن الاضافة في قول المصنف طلب الكف
 أو الترك للعهد أي الطلب الذي مع الاستعلاء وغيره صادق بما لا طلب فيه كتمثال المصنف

(وقد يستعمل في غير طلب الكف)
 عن الفعل كما هو مذهب البعض
 (أو طلب الترك) كما هو مذهب
 البعض فانهم قد اختلفوا في أن
 مقتضى النهي كف النفس عن
 الفعل بالاشتغال بأحد اضداده
 أو ترك الفعل وهو نفس أن لا
 تفعل (كالتهديد كقولك اعبد
 لا تمتثل أمرك لا تمتثل أمرى)
 وكالدعاء والالتماس وهو ظاهر

وما فيه طلب لاستعلامه كثال الشارح كذا في سم والعلاقة بين النهي والدعاء
والالتماس مطلق الطلب (قوله وهذه الاربعة) أي ما صدقنا الامه وهو ما تم
(قوله يجوز تقدير الشرط بعدها) فيه بحث لانه ان أريد به جواز تقدير الشرط
بعدها باعتبار معانيها الحقيقية دخل الدعاء والالتماس في قوله ويجوز في غيرها القرينة
مع أنهم ما في سلك الامر لان النجاة جعلوا التقدير في جواب الامر والنهي وهما يشملان ما
عندهم وان أريد أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل
أطول وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها بأن يقصد السببية فيعين
الجزم فان لم يقصد وجب الرفع على الصفة أو الحال أو الاستئناف على حسب ما يليق
كذا في يس وكتب أيضا مانصه انما قال يجوز لانه يجوز أن يرفع ما بعدها على
الاستئناف ولو صح كونه جوابا ثم الشرط المقدرا ما نفس مضمون المذكور
واما لازمه وقدم مثل لما قدر فيه اللازم في التثنية بقوله كقولك لبت لي الخ عى وكتب
أيضا قوله تقدير الشرط بعدها أي مع ادائه ولا بد من ذكر هذا التقيد لان تقدير
الشرط قد يتقيد عن تقدير ادائه نحو الناس مجزون بأعمالهم ان خيرا ولو قال
تقدير حرف الشرط لكان مستلزما لتقدير الشرط اذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون
تقدير الشرط واعلم ان هذه الاربعة قرائن للحذف فاطلاق جواز التقدير معها وتقييده
مع غيرها بوجود القرينة في قوله بعد وفي غيرها القرينة ليس للاستغناء معها عن القرينة
بل لان الحذف معها لا ينقل عن القرينة لانها نفس ما قرائن ولا يذهب عليك ان حذف
الشرط من مباحث الايجاز وليس له تعلق بهذا المقام والبحث عنه هنا من فضول الكلام
أطول ملخصا وكتب أيضا قوله يجوز تقدير الشرط بعدها أي ان وقع بعدها ما يصلح جزاء
لذلك الشرط المقدركا يؤخذ من الامثلة (قوله بان المضمرة) وقيل الجواب مجزوم
بنفس التثنية والاستفهام والامر والنهي من غير حاجة لتقدير شرط أصلا لان كلامها
في معنى الشرط وقيل مجزوم به لثباتها عن ذلك الشرط وهما متقاربان من عى وقوله
وقيل الجواب مجزوم بنفس التثنية الخ هذا القول هو ما صرح به في العروس وعزاه لابن
مالك ونسبه للخليل وسيبويه يس (قوله أي ان أرزقه) الاولى أي ان يكن لي لانه
المفهوم من الطلب وقوله أي ان تعرفني لا يظهر أي أن أعرف لان السبب هو المعرفة
سواء كان تعريف المخاطب أو بدونه لا يقال هذا التقدير لا يعم كل استفهام فانه لا يجري
في قولك أنت كرمي أكرمك فانه لا يصح أن التقدير ان تعرفني أو أن أعرف أكرمك
أكرمك بل ان تكرمني أكرمك لانا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب في الاستفهام
الفهم فلو لم تفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقتدر الشرط وان تفرع على
المفهوم أطول وقوله لانه المفهوم من الطلب أي الجملة الطلبية اذ معناها لبت مالا

(وهذه الاربعة) يعني التثنية
والاستفهام والامر والنهي
يجوز تقدير الشرط بعدها
وايراد الجزاء عقبها مجزوما بان
المضمرة مع الشرط (كقولك) في
التثنية (لبت لي مالا) أنفقته أي ان
أرزقه (و) في الاستفهام
(أين بيتك أزرلك أي ان تعرفني)
أزرلك (و) في الامر (أكرمني)
أكرمك أي ان تكرمني (أكرمك
(و) في النهي

كان في (قوله لا تشتمني) من باب ضرب ونصر كما في القاموس (قوله وذلك) أي
التقدير (قوله على الكلام الطلبي) بخلاف الكلام الخبري فان الحامل عليه افادة
المخاطب مضمونه أو لازم مضمونه (قوله مقصود للمتكلم لذاته) أي وهذا نادر وقوله
أو لغيره أي وهذا هو الغالب من ع ق فان قيد بجواب نحو أكرمك كان
مقصود الغير فإكرام المخاطب للمتكلم مقصود لاجل إكرام المتكلم للمخاطب وان عرى
عن القيد احتمل واحتمل (قوله لتوقف) علة لقوله أو لغيره أي أو مقصود للمتكلم
لغيره لتوقف الخ (قوله وهذا معنى الشرط) أي لازم له اذ الشرط هو التعاقب ويلزمه
التوقف والتعلق (قوله الطلب) أي الكلام الطلبي قوله ما يصلح توقفه على المطلوب
بخلاف قولك أين يتكأ أضرب زيداً في السوق فان ضرب زيد في السوق لا يصلح أن
يتوقف على معرفة البيت اللهم إلا أن يكون المراد أضرب زيداً في السوق امام يتكأ
(قوله المذكور) أي بعد الطلب (قوله فيكون اذن) أي اذ ذكرت وغلب الخ
(قوله ظاهراً) أي فذا سب تقدير الشرط وقد يقال الكلام حينئذ مستغن عن تقديره
لتضمن الكلام الطلبي الشرط تأمل (قوله خمسة) بل أكثر فان عبارتهم -م تشعل
الدعاء والالتماس وهما خارجان عن الخمسة على تعريف المصنف الامر وتشمل التخصيص
وقد يشمله تعريف المصنف الامر والترجي وقد سمع الجزم بعده كما حكاه أبو حيان
وصرحوا بالجزم بعده الخبر بمعنى الطلب فنحو اني الله امر وفعل خير ايئب عليه اه سم
وقوله على تعريف المصنف الامر أي ضمننا في قوله والاظهار ان صيغته موضوع الخ والا
فهو لم يعرفه صريحاً (قوله الى ذلك) أي الى جواب الاعتراض على كلامه بذلك بقوله
(قوله وأما العرض الخ) يعني وكذا التخصيص وهو طلب الشيء مع حث وتأكيده
والعرض طلبه بلا حث وتأكيده ع ق وكتب أيضاً قوله وأما العرض الخ وكان ينبغي له
أن يذكر أن الترجي اذا جزم الجواب بعده فلا لحاقه بالثني كما تقدم فهو داخل في الثني حكماً
ع ق (قوله فلو لم يكن الاستفهام) لانه لا يكون الامع آلة الاستفهام فهو داخل
في الاستفهام ع ق (قوله لان الهمزة الخ) عبارة ع ق وانما قلنا ان العرض داخل
في الاستفهام لانك اذا قلت لا تنزل نصب خيراً مثلاً فالهمزة فيه للاستفهام في الاصل
ومنع في الحال من ارادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوماً
بقريضة من القرائن أو نزل منزلة المعلوم أو كون السؤال عنه لا يعلق به الغرض
والاستفهام انما يكون عن المجهول حالاً أو استقبالا مع تعلق الغرض به ولما تعذر
الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلق الغرض حل على الانكارى بقريضة اظهار محبة
ضد مدخولها ومعلوم ان انكار الثني يتولد منه طلب ضده ومحبة فنضمن الكلام طلب
النزول وعرضه على المخاطب ولكن يرد على هذا ان الطلب الذي هو العرض لم يتولد من
الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصددده وانما تولد من مجازيه الذي لم يذكر أن الجواب

(لا تشتمني) يكن خبراً لك أي ان
(لا تشتمني) يكن خبراً لك وذلك لان
الحامل للمتكلم على الكلام الطلبي
كون المطلوب مقصود للمتكلم
امالذاته أو لغيره لتوقف ذلك الغير
على حصوله وهذا معنى الشرط
فاذا ذكرت الطلب وذكرت بعده
ما يصلح توقفه على المطلوب
غاب على ظن المخاطب كون
المطلوب مقصوداً لذلك المذكور
لأن نفسه فيكون اذن معنى الشرط
في الطلب مع ذلك الشئ
ظاهراً ولما جعل النجاة الاشياء
التي يضر الشرط بعدها خمسة أشار
المصنف الى ذلك بقوله (وأما
العرض كقولك لا تنزل نصب
خيراً) أي ان تنزل نصب خيراً
(قوله من الاستفهام) وليس شيئاً
آخر برأسه لان الهمزة فيه
للاستفهام دخلت على فعل منفي
امتنع جملها على حقيقة
الاستفهام

يجزم بعده تأمله ١٥ ويجاب بأنه يصدق بأن العرض تولد من الاستفهام الحقيقي
 بالواسطة تدبر (قوله للعلم) مراده به ما يشمل الظن (قوله وتولد عنه الخ) أى بواسطة
 الحل على الانكار كما بينه ع (قوله قرينة الحال) هى العلم بعدم النزول والاضافة للبيان
 (قوله فى غيرها) أى بعد غيرها وقوله نحو أم اتخذوا الخ لأن الاستفهام الحقيقي
 لا يصح هنا وانما المراد به الانكار بمعنى لا ينبغي أن يتخذوا غير الله وليا ولاجل أن هذا
 معنى الكلام قبل لم لا يصح أن يترتب فالله هو الولي على هذا المعنى فتكون الفاء للتعليل
 والسبب ع أى فلا حاجة لتقدير الشرط (قوله فى غيرها القرينة) قلت وكذا معهما
 اقريئة لولم يتقدم من جنس المذكور من الجملة أطول (قوله اقريئة) وهى فى الآية
 وجود الفاء الجوابية فى الجملة مع دلالة الاستفهام فى الجملة قبلها على انكار اتخاذ سواه
 وليا (قوله أى ان أرادوا أولياء بحق) الاظهر ان الشرط المقدر ان أرادوا وليا لان
 قوله هو الولي للعصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا يحصر الولي بحق والظاهر أنه قصر قلب
 بدليل أم اتخذوا من دونه أى متجاوزين الله فانه ظاهر فى ترك الله واتخاذ غيره وليا لكن
 الشارح جعله قصرا فراد أطول أى كما يؤخذ من قوله وحده وضعف دليل العصام على
 ما استظهره بأن دون تستعمل فى الافراد أيضا كفى يس على أن المتبادر من قولهم
 ما نعبدهم الا ليقربونا الى الله زلفى انهم يتخذون الله وليا أيضا (قوله فالله هو الولي)
 هذه الجملة دليل الجواب أى فليتخذوا الله وليا لانه هو الولي أى لانفس الجواب اذا لولاية
 وجوبهم ام وجودهم مطلقا أرادوا أولا (قوله وقيل لاشك الخ) حاصله منع وجود
 القرينة فى المثال المذكور لاصحة تفرع فالله هو الولي على ما قبله لأن الاستفهام المستفاد
 من قوله أم اتخذوا والانكار فيؤول الى النفي أى لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليا فالله
 هو الولي (قوله وحينئذ يترتب عليه الخ) أى ترتب العلة على المعلول (قوله اذ ليس
 كل ما) أى لفظ كالمزلة وقوله معنى الشئ كالتنفي فى لا (قوله والطبع) أى العقل وكتب
 أيضا مانصه الغاشي ذوقه من تتبع الاستعمال وتراكيب البلغاء (قوله على صحة قولنا
 لا تضرب زيدا الخ) نوقش هذا التنظير بأن تضرب زيدا انكار لنفس الضرب وقولك
 لا تضرب زيدا بمعنى لا ينبغي أن تضرب زيدا لانك لا تبغاه وهما مختلفان فلم يتحقق كونهما
 بمعنى حتى يتحقق بذلك أن الكلامين قد يكونان بمعنى ويختلفان فى اللوازم والاستدلال
 حيث بطل فيه هذا التنظير يعود دعوى من ع فى فى الاطول مناقشة أيضا بأن
 النفي المذكور غير محقق لان ما فيه معنى الشئ حكمه الذى يقتضيه المعنى حكم ذلك
 الشئ بلا شبهة وبأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشئ
 حكم ذلك الشئ لا محالة بل يكفيه جواز أن يكون كذلك ١٦ أقول فى كون تضرب
 زيدا انكار نفس الضرب مجال للمناقشة اذ لا مانع من أن يكون لانكار الانبغاء كما فعل
 ذلك فى الاستفهام فى قوله تعالى ام اتخذوا من دونه أولياء قدبر وكتب أيضا قوله

لا علم بعدم النزول مثلا وتولد عنه
 :قرينة قرينة الحال عرض النزول
 على المخاطب وطلبه منه (ويجوز)
 تقدير الشرط (فى غيرها) أى
 فى غير هذه المواضع (لقرينة) تدل
 عليه (نحو) أم اتخذوا من دونه
 أولياء (فالله هو الولي) أى ان
 أرادوا أولياء بحق) فالله هو الذى
 يجب أن يتولى وحده ويعتقد
 أنه المولى والسيد وقيل لاشك
 ان قوله أم اتخذوا انكار وتوحيج
 بمعنى أنه لا ينبغي أن يتخذوا من
 دونه أولياء وحينئذ يترتب عليه قوله
 تعالى فالله هو الولي من غير تقدير
 شرط كما يقال لا ينبغي أن يعبد غير
 الله فالله هو المستحق للعبادة وفيه
 نظر اذ ليس كل ما فيه معنى
 الشئ حكمه حكم ذلك الشئ
 والطبع المستقيم شاهد صدق على
 صحة قولنا لا تضرب زيدا فهو
 أخوك بالفاء

لا تضرب زيد بصيغة النفي على معنى لا ينبغي أن تضربه والقائه في التركيبين للتعليل
للا عطف كما قيل لعدم مناسبة في تنظير التركيبين السابقين بهذين التركيبين ولا أنها
لو كانت للعطف لكان الحكم في صحة لا تضرب زيد فهو أخوك دون أن تضرب زيد فهو
أخوك النفي لا يجزئ الطبع لأن في الأول عطف جملة خبرية على جملة خبرية وهو صحيح
في الثاني عطف جملة خبرية على انشائية وهو غير صحيح (قوله فانه لا يصح الابلواو
الحالية) وأما قول أبي تمام

أحاول ارشادي فعقلي مرشدي * ام اشتقت تأديبي فدهري مؤدبي

فقدירה ان أردت ان تعلم مرشدي فعقلي مرشدي وكذا ما بعده حفظاوى وعبرة
الفري بعد اراد النقص بالبيت مانصه وجوابه ان مراد الشارح عدم حسن مثل قولنا
أنضرب زيد فهو أخوك على أن تكون الفاء تعليل لا نفي الضمى فلا نقض لذلك بقول
أبي تمام لجواز أن تكون الفاء فيه تعليل لا مقتدرأى لا حاجة لى الى ارشادك لأن عقلى
مرشدى اه وكتب أيضا قوله فانه لا يصح عبارة المطول فانه لا يحسن اه (قوله
النداء) بكسر النون ويجوز ضمها بس (قوله وهو طلب الاقبال) أى طلب المتكلم
اقبال المخاطب وقوله بحرف الباء لآلة وقوله لفظا نحو يا الله أو تقدير ان نحو يوسف أعرض
عن هذا (قوله وقد تستعمل الخ) بيان حقيقة النداء وظيفة لغوية ومجازاته بيانية
ونكات اختيار الحقيقة أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم وقد خلا عنه هذا البحث
أطول وكتب أيضا مانصه أى مجازا (قوله وهو طلب الاقبال) أى الطلب المتقدم
فالاضافة للعهد (قوله كالاعراء) العلاقة بين النداء والاعراء المستعمل هو فيه ان
الاعراء ملزوم للاقبال اذ لا معنى لاعراء غير المقبل يعنى بأن يكون بحيث لا يسمع ع
(قوله يتظلم) أى يشتكى من ظلم أحده (قوله وحته الخ) عطف تفسير (قوله على
زيادة التظلم) عبر بالزيادة لأن أصل التظلم حاصل منه وقوله لأن الاقبال الخ علة لهذوف
أى حقيقة النداء غير مرادة لأن الخ (قوله والاختصاص الخ) ظاهره اننا استعملنا
صيغته في الاختصاص وليس كذلك كما هو ظاهر اذا الاختصاص كنداء دون بالفظا
وتقدرا (قوله أصله تخصيص الخ) أى الأصل فيه أن يستعمل في مقام تخصيص الخ
(قوله تخصيص المنادى الخ) ولو كان هو المتكلم عند قصد تجريد منادى من نفسه
مبالغة كما هو الأصل في هذا المثال (قوله ثم جعل الخ) أى بنقله لطلق التخصيص كما قال
ونقل الخ وحيد فاذا العلاقة بين النداء والاختصاص الاطلاق والتقييد حفظاوى وكتب
أبضا قوله ثم جعل مجردا الخ فهو خبر مستعمل بصورة النداء توسعا كما استعمل الخبر بصورة
الامر نحو أحسن بزيدا والامر بصورة الخبر نحو والوالدات يرضعن (قوله بما نسب اليه)
هو الفعل المذكور قبل النداء (قوله ووصفه) هو الرجل بمعنى الكامل المختص
(قوله بل ما دل الخ) غراد المتكلم بالرجل نفسه (قوله فأياها) أى أى من أيها وكتب

بخلاف أنضرب زيد فهو أخوك
استفهام ان كان فانه لا يصح
الابلواو الحالية (ومنها) أى من
أنواع الطلب (النداء) وهو
طلب الاقبال بحرف نائب مناب
ادعولفظا أو تقديرا (وقد تستعمل
صيغته) أى صيغة النداء (في غير
معناه) وهو طلب الاقبال
(كالاعراء في قولك لمن أقبل عليك
يتظلم يا مظلوم) قصد الى اغراءه
وحته على زيادة التظلم وبث التكموى
لأن الاقبال حاصل (والاختصاص
في قولهم انا أفعل كذا أى
الرجل) فقوله أى الرجل أصله
تخصيص المنادى بطلب اقباله
عليك ثم جعل مجردا عن طلب
الاقبال ونقل الى تخصيص مدلوله
من بين امثاله بما نسب اليه اذ
ليس المراد بأى ووصفه المخاطب
بل ما دل عليه ضمير المتكلم فأياها

أيضا قوله غايها الخ عبارة ع ق ولما نقل من النداء التزم فيها حكم المنقول عنه من بناء
 أى على الضم كالمذكورة المقصودة واتباع المحلى بأل اياها بالرفع على أنه صيغة من جهة
 المعنى فهذا مما يتبع فيه الرفع البناء ولو كان محله في الحالة الراهنة النصب على المفعولية
 بتقدير فعل هو أخص على أن الجملة حالية ولما كان اسم الاختصاص في محل النصب
 على المفعولية وعامله جملة حالية صح أن يفسر معنى تلك الجملة مع معمولها بقوله أفع
 متخصصا الخ (قوله مضموم) أى مبنى على الضم نظرا لكونه منادى في الاصل أو هو
 منقول بحاله في النداء منه الى الاختصاص فلا يقال لامقتضى لاءه هنا وفي شرح
 التوضيح للشيخ خالد الثالث عشر من الفروق بين النداء والاختصاص أن اياها اختلف
 ضمها هل هي اعراب أو بناء وفي النداء بناء بخلاف اه فانظر على القول بأنهم اعراب
 هل هو مبنى على مذهب السيراني من أنه مبتدأ أو خبر إذا لا يظهر الرفع على رأى الجمهور
 يس (قوله والرجل مرفوع) صفة لاى اعتبار اللفظ وكتب أيضا قوله مرفوع أى
 اتفاقا كما في الارتشاف بخلاف النداء فان بعضهم أجاز نصبه يس والمراد بالرفع الضم
 لارفع اعراب نعم على قول السيراني أن أى مبتدأ أو خبر يكون رفع اعراب ولا يخفى أن
 هذا الضم ضم اتباع لبناء (قوله والمجموع في محل نصب على أنه حال) نظره في أن الحال
 انما هي جملة الاختصاص لا أيها الرجل إذا أيها في محل نصب بفعل محذوف وجوبه بتقديره
 أخص أيها الرجل كما يشير الى ذلك قوله ولهذا قال الخ واعتذر عنه بأن العامل لما كان
 واجب الحذف ومعناه ظاهر في منة الله حكم على متعلقه بأنه في محل نصب على الحال هذا
 وكون الجملة في محل نصب على الحال ليس بلازم فقد تكون اعتراضية كما في نحن العرب
 أقرى الناس للضيف أفاده يس (قوله ولهذا قال متخصصا الخ) أى منسرا المراد من
 الجملة الواقعة حالا (قوله في الاستغناء الخ) والعلاقة مشابهة النداء في مطلق التوجه
 أو هو من استعمل مالا لاعم في الاخص حيث استعمل مطلق طلب الاقبال الذي هو
 النداء في طلب الاقبال بخصوص الاغائة والعلاقة في التعجب مشابهة المتعجب منه
 المنادى في أنه ينبغي الاقبال على كل منهما والعلاقة فيما بعد كون ما بعده ياقبه ينبغي
 الاقبال عليه بالخطاب كالمندى للاهتمام بها وامتلاء القلب بشأنها من ع ق (قوله
 باللماء) عند شهود كثرة أظهور وحلاوته (قوله كما في نداء الخ) أمثلة للتحسر ولا يظهر
 كل الظهور أن شيئا منها مثال للتوجه وإن أو هم صيغة خلافه ولذلك عبر ابن يعقوب بما
 فيه ومنها التحسر والتعجب كما في نداء الاطلاع والمنازل والمطايا ونحو ذلك كنداء المتوجه
 منه والمتعجب عليه اه ومنال التوجه بامرئى ياسقى تأمل (قوله وما يشبه ذلك)
 كالمتعجب فهو معطوف على الاستغناء ومنال التبعيض بالابى (قوله قد يقع) أى مجازا
 (قوله الحرص في وقوعه) عداه بنى دون على لتضمنه معنى الرغبة (قوله كما ترى بحث
 الشرط الخ) ينباد من عبارة الشارح حل الكاف على التعليل وقال في الاطول كما ترى

مضموم والرجل مرفوع والمجموع
 في محل نصب على أنه حال ولهذا
 قال المصنف (أى متخصصا من
 بين الرجال) وقد استعمل
 صيغة النداء في الاستغناء
 نحو يا الله من ألم القراق والتعجب
 نحو يا الماء والتعسر والتوجه كما
 في نداء الاطلاع والمنازل والمطايا
 وما يشبه ذلك (ثم الخبر قد يقع
 موقع الانشاء املا لتأول) بالنظر
 الماضى دلالة على أنه كأنه وقع
 نحو وقل الله للتقوى (أولاظها ر
 الحرص في وقوعه كما ترى) في بحث
 الشرط من أن الطالب اذا عظمت

من قوله ان ظهرت بحسن العاقبة فهو المرام فهو تنظير (قوله حاصل) أى فى الزمن
 الماضى ومستتر حتى الآن وانما قلنا ذلك ليناسب قوله نحو رزقنى الله لقاءك (قوله من
 البليغ) المراد به من يراعى ما ذكر بأن كان له قوة عليه ولولم تكن له قوة فى سائر الابواب
 بناء على تجزى البلاغة كالاكتفاء ع فى فمكفى لا اعتبارا لتسكين معرفتهم ما وقصده ما
 ولا يلزم أن يكون لقاصدهما ملكة يقتدر بهما على كل كلام بليغ كما فى يس (قوله
 يحقهما) أى يحتمل كلامهما على حدته أو معا (قوله عن هذه الاعتبارات) المناسب
 عن هذين الاعتبارين لأن يقال أراد أن غير البليغ ذاهل عن هذين الاعتبارين
 وغيرهما من كل ما يلاحظه البليغ (قوله أولا) احتراز عن صورة الامر (الاولى
 أولا) احتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهى أيضا وفيه ان الدعاء
 بصيغة الماضى يحتمل أيضا فلم خص الاحتمال بما سبق ولك ان تجيب بأن صيغة الماضى
 لا مدخل لها فى الاحتراز عن صورة الامر وللعود بمجال اذ النكتة لا يجب ان ترجع الشئ
 على جميع الاغيار ولك ان تقول يكفى هذا القدر من الترقى نكتة لتخصيص الاحتمال
 بالسابقين تأمل أطول (قوله لانه فى صورة الامر) المقضى للاستعلاء فيكون فيه اساءة
 أدب بحسب الصورة (قوله أو الشناعة) أى شناعة العبد لنفسه عند سيده وكتب
 أيضا قوله أو الشناعة لا يظهر بالنسبة الى ذلك القاصد فرق بين الدعاء والشناعة فان كلا
 منهما بالنسبة اليه طلب من الادنى الى الاعلى مع خضوع فلم يتغير بالنسبة اليه حتى
 يقال انه قصد هذا وهذا ولعل الترقى باعتبار ان الشناعة لا يلاحظ فيها الخضوع والدعاء
 يلاحظ فيه الخضوع تأمل (قوله من حيث الظاهر) لافى نفس الامر لان كلامك
 فى المعنى انشاء فلا يتصف بصدق ولا بكذب (قوله تنبيه الخ) ان قلت هذا التنبيه هو الذى
 يتعلق بعلم المعانى لانه هو الذى أشير فيه الى الاحوال التى تراعى لمطابقة الكلام للمقتضى
 الحال وأما جميع ما بسط فى هذا الباب مما سوى ذلك وكذا فى باب التصرف رجعه الى بيان
 أصل المعنى فى البابين والى بيان أصل الاستعمال وخلاف ذلك الاصل وذلك وصف
 للنحو أو اللغة قلت قد تقدم مثل هذا البحث مرارا وجوابه ان معرفة اصل الاستعمال
 المعبر تتعلق بعلم المعانى من جهة أن ذلك هو الملتزم ولا يخرج عنه لعدم الموجب وذلك هو
 فائدة ما ذكر وهو ظاهر ولم يذكره لوضوحه وعلمه من غيره وهذا القدر من علم المعانى اه
 ع وفيه جواب آخر فانظره (قوله فى كثير) انما قال فى كثير لان بعض ما تقدم
 لا يجرى فى باب الانشاء ككون التأكيذ اظن خلاف الحكم أو الانكار فى القنرى وسم
 من غير الكثير ان المسند الخبرى يكون مفردا ويكون جملة والمسند الانشائى لا يكون
 الامفردا اه قال ع وفيه نظرا لجهة أن يقال هل زيد أبوه قائم فان قيل هو فى تأويل
 هل قام أبو زيد قلنا وكذا فى الخبر وعبرة الاطول بعد قول المصنف فى كثير الخ
 لافى الجميع فان التأكيذ فى الانشاء ليس للشك والانكار من المخاطب ولا تزل

رغبته فى شئ يكثر انصوره اياه
 فرعما يحيل اليه حاصلان نحو رزقنى
 الله تعالى لقاءك (والدعاء بصيغة
 الماضى) من البليغ (قوله رجه
 الله يحتملها) أى التفاؤل واطهار
 الحرس وأما غير البليغ فهو ذاهل
 عن هذه الاعتبارات (أولا) احتراز
 عن صورة الامر (قوله العبد
 للمولى ينظر للمولى الى ساعة دون
 انظر ساعة لانه فى صورة الامر وان
 قصده الدعاء أو الشناعة) أو لجل
 المخاطب على المطلوب) بان يكون
 المخاطب (عن لا يجب أن يكذب
 الطالب) أى ينسب اليه الكذب
 كقولك لصاحبك الذى لا يجب
 تكذيبك تأتيني غدا مقام اثنى
 تحمله بالطف وجه على الاثبات
 لانه ان لم يأتك غدا صرت كاذبا
 من حيث الظاهر ان يكون كلامك
 فى صورة الخبر * (تنبيه الانشاء
 كالخبر فى كثير مما ذكر فى الابواب
 الخمسة السابقة) يعنى أحوال
 الاسناد والمسند اليه والمسند
 ومتعلقات الفعل والقصر

التأكيدهم من الإيقاع والانتزاع بل لانه بعيد عن الامتثال أو قريب منه (قوله أى ذلك الكثير) عبارة الاطول فليعتبره أى فليقتس الناظر الانشاء على الخبر وجعل الشارح ضمير فليعتبره الى الكثير أى فليعتبر وايراع ذلك الكثير الناظر فى الانشاء (قوله اما مؤكدا) كاضرب اضرب (قوله محذوف) كأن يقال فى السؤال عن زيد بعد ذكره هل قائم (قوله الى غير ذلك) من كونه مقدما أو مؤخرام عرفاً أو منكراً وكذا المسند اسم أو فعل مطلق أو مقيد بفعل وقس على ذلك

*** (الفصل والوصل) ***

(قوله بدأ بذكر الفصل الخ) وفى الاطول أورد قوله الفصل والوصل على طبق ما ذكره فى تفصيل الابواب الثمانية وقدم تعريف الوصل على خلاف المفتاح لانه وجودى سابق على العدوى فى المعرفة (قوله بمنزلة الملكية) هى ما يقوم بالشئ مما شأنه قيامه به باعتبار الجنس كالبصر لافراد الحيوان أو باعتبار الشخص فلهما فردان ولاشك ان الجملتين شأنهما الوصل جنسا وقد لا يكون شأنهما الوصل شخصاً بأن كان بينهما كمال الانقطاع فبالنظر الى السرد الثانى زاد لفظه بمنزلة وبالنظر الى الاول استقطه فى المطول لكن هذا التاميم اذا كان المراد بما سن شأنه ان اللائق به ذلك لكن المتبادر من كلامهم ان المراد امكان ذلك فتكون اللتان بينهما كمال الانقطاع من شأنهما الوصل شخصاً أى يمكن فيهما ذلك وان لم يجز بلاغة فلا معنى لزيادة منزلة ولذا حذفها فى المطول الا أن يقال أشار به الى ان الملكية فى الامور الموجودة خارجاً لا فى الاعتبارية كالوصل فتأمل كذا فى سم وأقول قد لا يمكن فى الجملتين الوصل لفساد المعنى به كما فى آية انام معكم اى فلا يكون الوصل ملكة لهما باعتبار شخصهما فتكون زيادة الشارح هنا لفظ منزلة نظراً الى شخص الجملتين فى بعض الصور فاحفظه (قوله بمنزلة العدم) اى عدم الملكية (قوله انما تعرف بملكاتها) اى بعد معرفة ملكاتها (قوله بدأ فى التعريف الخ) مع ما فيه من اللف والنشر المشوش وهو أولى من المرتب (قوله عطف بعض الجمل على بعض) لم يقل عطف جملة على جملة ليشمل عطف جملتين على جملتين فانه ربما لا تناسب جمل أربع مترتبة بحيث يعطف كل على ما قبلها بل تناسب الاوليان والاخرى ان يعطف فى كل اثنتين أو لا ويعطف الاخرى ان على الاوليين لان مجموع الاخرى يناسب مجموع الاوليين ونظيره فى المفردات هو الاول والاخر والظاهر والباطن فانه عطف أو لا الآخر على الاول والباطن على الظاهر يجامع التضاد ثم عطف مجموع الظاهر والباطن على مجموع الاول والاخر لتناسب بين المجموعين باعتبار اجزائهم ما أطول وكتب أيضاً قوله عطف بعض الجمل أى جنس الجمل فيشمل العطف الواقع بين جملة من فتن وبين جمل وقوله والفصل تركه أى ترك عطف بعض الجمل على بعض وهذا يفهم منه عرفاً وجود ما يمكن أن يعطف ويعطف عليه فتركه فيه العطف فلا يرد أن يقال يصدق الترك فى جملة واحدة ثم قد تقدم أن الترك مشعر بالقصد وهو

(فليعتبره) أى ذلك الكثير الذى يشار له فيه الانشاء الخبر (الناظر) بنور البصيرة فى اطراف الكلام مثلاً الكلام الانشائي أيضاً ما مؤكداً وغير مؤكداً والمسند اليه فيه اما محذوف أو مذكور الى غير ذلك

*** (الفصل والوصل) ***

بدأ بذكر الفصل لانه الاصل والوصل طارئ عليه عارض حاصل بزيادة حرف ~~ال~~ كان لما كان الوصل بمنزلة الملكية والفصل بمنزلة العدم والاعدام انما تعرف بملكاتها بدأ فى التعريف بذكر الوصل فتعال (الوصل عطف بعض الجمل على بعض والفصل تركه) أى ترك عطفه عليه

ما ذكره النحاة في نحو هذين المثالين من جواز العطف وعدمه وذلك لأن التشريك مفهوم بدون العطف فتأمل ثم رأيت في ابن يعقوب وعبارته وجب عطفه عليه في الاستعمال الأغلب والمواقع الكثيرة وإنما قلنا في الاستعمال الأغلب لأنهم جوزوا ترك العطف في الأخبار وكذا في الصفات المتعددة مطلقا بل هو الأحسن فيها ما لم يكن فيها إيهام التضاد فالقسم الأول كقوله تعالى الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن العزيز الجبار المتكبر والثاني كقوله تعالى هو الأول والآخر والظاهر والباطن وإنما استحسن العطف عند إيهام التضاد كما في المثال الثاني ليفهم الجمع ونفي التناقض (قوله فشرط) دخل عليه ع ق بقوله ثم أشار إلى شرط قبول العطف بعد قصد إعطاء الحكم الثانية فقال إن أردت شرطا قبول العطف فشرط الخ اه وقال في الأطول ولما كان عطف المفرد على المفرد يشترط في قبوله الجهة الجامعة ففرع على التشبيه قوله فشرط الخ (قوله أي كون عطف الثانية) أي المأخوذ من عطفت (قوله مقبولا) أي في باب البلاغة ع ق (قوله جهة جامعة) أي وصف خاص يجمعهما ويقرب أحدهما من الآخر ولا يكفي مطلق ما يجتمعان فيه لأن كل شيئين لا بد أن يجتمعا في شيء حتى الضب والنون فانهما يجتمعان في الحيوانية وعدم الطائرية مثلا ولا يكفي في قبول عطفهما حتى يراعى ما هو أخص كالضدية بينهما ويأتي تحقيق ذلك إن شاء الله ع ق (قوله نحو زيد يكتب) أي ينثر وقوله ويشعر أي يقول الشعر وهو يضم العين في المضارع وضمتها في الماضي كما في القاموس وكتب أيضا قوله نحو زيد يكتب الخ ونحو قولك في المفرد جاء زيد وابنه وتكلم عمرو وأبوه بخلاف جاء في زيد وحملاً أو زيد وعمرو حيث لا صداقة بينهما ولا عداوة فلا يقبل ع ق (قوله من التناسب الظاهر) أي الناشئ عن حصول الجهة الجامعة وكتب أيضا مانعه إذ كل منهما تأليف كلام (قوله من التضاد) أي الموجب للتلزام خطورا بالبال إذ ضد الشيء أقرب خطورا بالبال عند خطوره فهمامتناسبان وعبارة ع ق فالعطاء والمنع بينهما جهة جامعة إلهما في القوة المنع كرهى ما بينهما من التضاد الموجب للتلزام العادي بينهما (قوله وذلك) أي الاشتراط المذكور (قوله كالجمع بين الضب والنون) أي في عدم التناسب (قوله وحتى) أي على القول بأنها تعطف الجمل أيضا كما في قولك فعلت معه كل ما أقدر عليه حتى خدمته بنفسى (قوله حشو مفسد) الآن يقال المراد بالنحو ما نسلخ من حروف العطف عن معناه واستعمل في مجزء الجمع والتشريك مجازا كما والى بمعنى الواو على أنه يكفي فرض وجود حرف كذلك وإن لم يوجد ولا حاجة إلى ما تكلفه السيد من جعل نحو منصوب عطف على مقبولا والمراد بنحو المقبول المستحسن والقريب من الطبع أو مجرورا عطف على الضمير في كونه من غير إعادة الجار على حد ما فيها غيره وفرسه ويراد بنحو عطف المفردات فان حكمه حكم عطف الجمل في أن شرط قبوله وجود الجهة الجامعة كما في ع ق وسأق في الشارح (قوله لأن هذا الحكم) أي الشرط (قوله معنى محصلا) هو الترتيب مع التعقيب

(فشرط كونه) أي كون عطف الثانية على الأولى (مقبولا بالواو) ونحوه أن يكون بينهما أي بين الجملتين (جهة جامعة نحو زيد يكتب ويشعر) لما بين الكتابة والشعر من التناسب الظاهر (أو يعطى ويمنع) لما بين الإعطاء والمنع من التضاد بخلاف نحو زيد يكتب ويمنع أو يعطى ويشعر وذلك لتلايكون الجمع بينهما كالجمع بين الضب والنون وقوله ونحوه أراد به ما يدل على التشريك كالفاء وشم وحتى وذكره حشو مفسد لأن هذا الحكم مختص بالواو لأن لكل من الفاء وشم وحتى معنى محصلا

في الفاء والترتيب مع التراخي في ثم وترتيب الاجزاء ذهنا في حتى (قوله غير التشريك)
 أي زائد عليه وقوله والجمعية عطف على مرادف (قوله فان تحقق هذا المعنى) أي
 وقصد التشريك (قوله عيب على أبي تمام قوله) أي نسب العيب الى أبي تمام في قوله
 ع (قوله والذي هو عالم الخ) جواب هذا القسم البيت الذي بعده وهو قوله
 ما زلت عن سنن الوداد ولا غدت * نفسي على الف سوالك تحوم

(قوله صبر) بكسر الباء هو الدواء المتر المعروف ولا تسكن الباء الا في ضرورة الشعر اه
 فنرى نقل هذا في الاطول عن الصحاح ثم قال وفيه نظرا ذغبات كتف لا تخص الشعر
 (قوله اذلا مناسبة الخ) علة لقوله عيب وكتب أيضا قوله اذلا مناسبة قد يمنع بأنه لما
 كان الكرم الموصوف به أبو الحسين حلوا ويدفع بسببه ألم احتياج السائل والصبر مزا
 ويدفع به بعض الالام كان هناك مناسبة التضاد وجهة جامعة هي دفع الالم في كل
 تأمل وقد يقال المراد لا مناسبة ظاهرة وما ذكر بعيد فلم يعتبر وتكلف في الاطول الجواب
 عن أبي تمام بأن مراده ان مرارة النوى وكرم أبي الحسين مما لا يعلمه الا الله كما يتبادر الى
 العرف من حواله علم النبي الى الله وفيه كمال المبالغة في عظمة الشيء بحيث لا تدركه
 العقول فالجامع بينهما انهما مما لا يحيط به علم أحد وقال الفري الاقرب أن يقال الجهة
 الجامعة بينهما يجوز أن تكون خيالية بأن يستكون أبو تمام من كان في خياله هذان
 الامران (قوله كما هو الظاهر) لأن أن تقول مع مدخولها منفرد ع (قوله وقوعه
 موقع مفعولي عالم) وسدس مستهما والمفعولان أصلهما المبتدأ والخبر وعلى هذا يكون
 في تأويل عطف الجملة على الجملة باعتبار الاصل ع (قوله لان وجود الخ) علة
 للتعميم (قوله بدلالة البيت السابق) هو قوله

زعت هو ال عفا الغداة كما عفا * عنها طلال باللوى ورسوم

والضمير في زعت للحيية والخطاب في هو ال للنفس ومعنى عفا اندرس وعنها أي الديار
 حال مقدمة والطلال الآثار واللوى اسم موضع والرسوم الآثار أيضا وكتب على قوله
 الغداة مانصه أي غداة الهجر أطول (قوله والافصا الثانية عنها الخ) حاصله أن
 الجملة التي لها محل من الاعراب ان لم يقصد تشريك النائية الاولى في حكم اعرابها وجب
 ترك العطف في الواو وفيما يشبهها وان قصد ان وجد الجامع عطف والاوجب الترك
 أيضا في باب البلاغة فآل الامر الى أن المعتبر في باب البلاغة في الحقيقة هو وجود الجامع
 فلو جعله محل التقسيم كان أنسب لأن منع العطف لعدم قصد التشريك تكفل به النحو
 فافهم ع (وكتب أيضا مانصه تحصل من المتن والشارح على الاول أعني كون الاولى
 لها محل من الاعراب خمس صور لانه اما أن يقصد التشريك أولا وان قصد التشريك
 فاما أن يكون هناك جهة جامعة أولا وفي كل اما أن يكون العطف بالواو وبغيرها
 فان قصد التشريك ووجدت جهة جامعة صح العطف بالواو وبغيرها وان لم توجد صح بغير

غير التشريك والجمعية فان تحقق
 هذا المعنى حسن العطف
 وان لم توجد جهة جامعة بخلاف
 الواو (ولهذا) أي ولانه لا بد في
 الواو من جهة جامعة (عيب
 على أبي تمام قوله
 لا والذي هو عالم ان النوى

صبر وان ابا الحسين كرم
 اذلا مناسبة بين كرم أبي الحسين
 ومرارة النوى فهذا العطف غير
 مقبول سواء جعل عطف مفرد
 على مفرد كما هو الظاهر أو عطف
 جملة على جملة باعتبار وقوعه
 موقع مفعولي عالم لان وجود
 الجامع شرط في الصورتين وقوله
 لانني لما أدعته الحبيبة عليه من
 اندراس هوام بدلالة البيت السابق
 (والا) أي وان لم يقصد تشريك

الواو وجميعها وان لم يقصد الفصل (قوله الثانية للاولى) يعنى اللاحقة للسابقة
 (قوله فصلت) المراد بالفصل ترك العطف لترك الحرف الذى يكون عاطفا والافلا مانع
 من الاتيان بالواو على أنهم الاستئناف فانها تكون له ع س سم وكتب أيضا قوله
 فصلت الاولى أن يقابل فصلت بوصلت أو عطفت بل تعطف أطول (قوله الذى ليس
 بمقصود) اذا قصد الاستئناف (قوله نحو واذا خلوا الى شياطينهم) ضمنه معنى
 الافضاء فعسداه بالى (قوله الله يستهزئ بهم) من باب المشاكلة والمراد يطردهم عن
 رحمة (قوله على انامعكم) مقتضى كلامه أن انامعكم له محل من الاعراب وهو مبنى
 على أن جزء المقول له محل اذا كان مقبدا وهو ضعيف (قوله لانه ليس من مقولهم)
 أى حتى يعطف على مقولهم (قوله وليس كذلك) أى ليس الواقع ككونه مقولا
 لقولهم ويظهر أن الكاف زائدة تأمل ويصح أيضا أن الضمير للكون واسم الإشارة
 راجع للواقع ونفس الامر (قوله على انامعكم) أى ولم يقل على انما نحن مستهزئون ويحتمل
 أن المراد أى ولم يقل على انامعكم انما نحن مستهزئون فقوله بعد حكمه يحتمل
 أن المراد فالعطف على الاول يعنى ولا يقال هلا عكس لاننا نقول المتبوع أولى ويحتمل
 أن المراد فالعطف على الاول بمثابة العطف على المجموع باعتبار الاحتمالين السابقين
 وكذلك قوله بعد هو الاصل يحتمل دون التابع أو دون المجموع وفى بعض النسخ وانما قال
 على انامعكم دون انما نحن مستهزئون وظاهر هذه النسخة يؤيد الاحتمال الاول (قوله
 بيان الخ) أى بالمعنى اللغوى أى اوضح امالانه تأكيده من حيث ان الاستهزاء مستلزم
 لكونهم باقين معهم على الكفر أو استئناف بيانى جواب عما يقال كيف تقولون انكم
 معنما مع انكم تجتمعون بحمدوا وصحابه وتعظمون دينهم وطريقتهم أو بدل اشتمال لأن
 الاستهزاء بالاسلام تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم وكل من المذكورات فيه بيان
 كما بينه ع ق وعبارته وتبعية انما نحن مستهزئون لانامعكم اما على التأكيده نظرا الى أن
 الاستهزاء بالاسلام نفي له ونفي الاسلام يقتضى الثبات على الضد الذى هو الكفر وهو معنى
 انامعكم واما على البدلية الاشتمالية لأن من استهزأ بالاسلام فقد حقره وتحقير الاسلام
 تعظيم للكفر وهو مقتضى انامعكم ويحتمل أن تكون الجملة استئنافية الى أن قال وقد علم
 ان التأكيده فيه دفع توهم التجوز أو السهوا وغير ذلك والبدل فيه بيان المشتمل عليه
 بالصراحة والاستئناف فيه بيان المسؤل عنه فى السؤال المقدر فان أراد من قال
 انها بيان ان فيها مطلق البيان اللغوى فذلك وان أراد عطف البيان الاصطلاحى فليس
 بظاهر لتوقفه على وجود الابهام الواضح فى الجملة الاولى ولم يوجد فيها ظاهرا تأمله اه
 أى ولا أثر لوجوده فيها خفيما الذى بسببه كانت الجملة الثانية بيانا للغوى للاولى قال القرئى
 فان قلت البيان يجب أن يكون أوضح من المبين وهذا انما يكون بعد الابهام ولا ايهام
 فى انامعكم قلت فيه اوضح بالنسبة الى الابهام التقديرى بناء على احتمال أن يتوهم أن

الثانية للاولى فى حكم اعرابها
 (فصلت) الثانية (عنها) لتلا يلزم
 من العطف التشريك الذى ليس
 بمقصود (نحو واذا خلوا الى
 شياطينهم قالوا انامعكم انما نحن
 مستهزئون الله يستهزئ بهم لم
 يعطف الله يستهزئ بهم على انا
 معكم لانه ليس من مقولهم) فلو
 عطف عليه لزم تشريكه له فى
 كونه مقول قالوا فيلزم أن
 يكون مقول قول المنافقين وليس
 كذلك وانما قال على انامعكم
 دون انما نحن مستهزئون لان قوله
 انما نحن مستهزئون بيان لقوله انا
 معكم حكمه حكمه

معناه انامعكم ظاهرا (قوله وايضا) وجه آخر في الاعتذار بس (قوله وعلى الثاني الخ) حاصله انه اذا لم يكن للاولى محل من الاعراب جاز غير الواو وعند تحقق معناه وادارته مطلقا واما الواو فتجوز عند كمال الانقطاع مع الابهام وعند التوسط بين كمال الانقطاع وكمال الاتصال وتنع فيما عد ذلك من بقية الاقسام الالمانية فتأمل فانه في غاية الظهور من كلام الشارح سم (قوله على معنى عاطف سوى الواو الخ) في عروس الافراح ليت شعري هلا فصل بين الواو وغيرها فيما اذا كان للاولى محل وأي فرق ثم قال والصواب ان غير الواو يقرب الجامع من الذهن سواء كان للاولى محل أم لا وأن غير الواو في التي لها محل تكفي الواو في التي لا محل لها مع بعض حذف (قوله سوى الواو) واما الواو فان كان للاولى حكم فان قصد التشريك فيه فصل في الاربع الاول من الست الالمانية ووصل في الاليتين الاخيرتين وكذا ان لم يكن لها حكم أصلا وان كان ولم يقصد فصل في الست فهذه ثمانية عشر (قوله عطفت) سواء كان للاولى حكم أو لا في الست صور الالمانية فهذه اثنا عشرة (قوله اذا قصد التعقيب أو الملهة) لو قال اذا قصد الترتيب بلامهله أو الترتيب بهله لكان أحسن (قوله وذلك) أي عدم اشتراط أمر آخر في العطف بغير الواو (قوله بخلاف الواو) فانه لا يشهد الاجتزاد الاشتراك عبارة الاطول بخلاف الواو فانه لا يفيد الاشتراك الجملتين في حكم الاعراب ان كان له محل من الاعراب فان لم يكن له محل لم تقدر الواو الاشتراكهما في التحقق ولا توجه للنفس الى اشتراكهما في التحقق بعد معرفة تحققهما لانه ليس معنى يحب النفس وانما يحبها ويجعلها طالبة له بشرائط لا تيسر معرفتها الا لا وحدي فلهذا حصر بعضهم البلاغة فيه مباغعة في كونه مدارا لها لا يقال لولم تعطف الجملتان لاؤهم ان الجملة الثانية رجوع عن الاولى لانا نقول لا كلام في صحة العطف في مقام التوهم وهو عطف لرفع الابهام وسيأتي نظيره ~~مكن~~ لا يغني عن الشرائط في مقام لا مجال فيه لالابهام لوضوح الامر اه بتصرف (قوله وهذا انما يظهر الخ) أي افادة الواو مجتزاد الاشتراك بس والظاهر رجوعه الى مجتزاد الاشتراك وكتب أيضا مانصه عبارة ع ق فتقرر بهذا أن العطف بغير الواو موجب لحصول فائدة تغني عن طلب خصوصية جامعة بين المتعاطفين وتلك الفائدة هي حصول معاني تلك الحروف بخلاف العطف بالواو فليس فيه الاجتزاد الاشتراك فان كان للجملة الاولى محل من الاعراب ظهر المشترك فيه وهو الحكم كافي المقدرات فيقتدر للعطف بها فائدة وان لم يكن لها محل لم يظهر المشترك فيه فاحتج الى جامع مخصوص يكون مشتركا بين الجملتين جامعة لهما وانما قلنا مخصوص لانه لا يكتفي مطابق الجامع والاصح العطف في كل شيء وذلك الجامع يتوقف على معرفة كمال الانقطاع وكمال الاتصال وشبه كل منهما واتوسطا والتفريق بين هذين من أخفى الامور ولذلك قيل ان باب الفصل والوصل هو مرجع

وايضا العطف على المتبوع هو الاصل (وعلى الثاني) أي على تقدير أن لا يكون للاولى محل من الاعراب (ان قصد ربطها بها) أي ربط الثانية بالاولى (على معنى عاطف سوى الواو عطفت) الثانية على الاولى (به) أي بذلك العاطف من غير اشتراط أمر آخر (نحو دخل زيد فخرج عمرا) ثم خرج عمرو اذا قصد التعقيب أو الملهة وذلك لان ما سوى الواو من حروف العطف يفيد مع الاشتراك معاني محصلة مفصلة في علم النحو فاذا عطفت الثانية على الاولى بذلك العاطف ظهرت الفائدة أعني حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد الاجتزاد الاشتراك وهذا انما يظهر فيما لا حكم اعرابي وأما في غيره

البلاغة بمعنى ان في قوة مدركه الصلاحية لادراك ما سواه واصهبه قيل ان فيه تسكب
 العبرات ولكن هذا الكلام مشتمل على ما يقتضي كون الجملة التي لها محل من الاعراب
 غير مفتقرة الى جامع وقد تقدم ما يخالف ذلك وقد يجاب بأن مقتضاء عدم الافتقار الى
 الجامع الذي يحتاج فيه الى معرفة كمال الانقطاع وكال الاتصال ونحوهما كما أشرنا اليه
 في التقرير وهو صحيح لأن الجملة التي لها محل بمنزلة المفرد فلا يحتاج فيها الا الى جامع واحد
 كالمفرد بخلاف التي لا محل لها فتمت برنسبتها وما يتعلق بها من المفردات ويراعى في تلك
 النسبة ما ذكر من كمال الانقطاع والاتصال وغيرهما ولهذا خصصوا التخصيص بالآتي
 بالجلتين اللتين لا محل لهما مانلو كان ذلك التخصيص جاريا في القسمين لم يكن وجه لتخصيصه
 بما لا محل له فافهم اه (قوله فبـ خفاء واشكال) أي دقة من حيث توقفه على
 الجهة الجامعة المتوقفة على النظر بين الجلتين بما يأتي من الاحوال الستة وماله حكم
 اعرابي وان توقف على الجهة الجامعة أيضا فليس فيه الخفاء والاشكال لان الجامع فيه
 لا يحتاج فيه الى معرفة ما يأتي كما وضحه ع (قوله حتى حصر بعضهم علم البلاغة الخ)
 مراده التنبيه على دقة هذا الباب لاحقيقة الحصر (قوله والا) شروع في جواز
 الواو وامتناعه سم (قوله أي وان لم يقصد الخ) بأن لم يقصد ربط أصلا وحكمه
 الفصل في اثني عشر في الستة الآتية كان لها حكم أولاً وقصد ربط بالواو وعبرة ع
 وذلك صادق بصورتين أن لا يقصد ربط أصلا وذلك بأن لا يراد اجتماعهما في الحصول
 الخارج كما اذا أخبر بجملة ثم تركت في زاوية الاهمال وأخبر بأخرى وهذه الصورة
 أمرها ظاهر فلم يتعرض لها في الجواب والاخرى أن يقصد الربط بينهما بأن يقصد
 اجتماع حصول مضمونهما خارجا كما يمكن على معنى عاطف هو الواو ثم قال والاشترط
 وجوابه الشرط الثاني مع جوابه اه (قوله فان كان للاولى الخ) قال في العروس
 ليت شعري هلا فصل هذا التخصيص اذا كان للاولى محل ولا شك أنه يجري فيه قطعاً
 لو قلت زيدان قام فأكرمه وهو آتيك عطفاً على الجواب لم يجز وقال أيضاً ينبغي أن
 يقول اذا كان لا حدى للجملتين لانه اذا كان في الجملة الثانية قيد كان الامر كذلك نحو
 أكرم المسلمين وأهن الكافرين ان رأيتم فالشرط يعود الى الجملتين على الاصح عند
 التعوين والاصولين والفقهاء وجهه ان شرط عائد الى الأخيرة فقط
 امتنع العطف بس (قوله حكم) أي زائد على مفهوم الجملة كما تبصر به الشارح
 كالاختصاص والتقييد بحال أو ظرف أو شرط (قوله فالفصل واجب) في الستة
 الآتية (قوله نحو واذا خلوا الخ) هذه الآية قد تقدم ذكرها لبيان وجه امتناع عطف
 جملة الله يستمزيهم على جملة انامعكم وذرت ههنا لبيان وجه امتناع عطفه على جملة
 قالوا المناسبة المحل اذا المحل ههنا بالنسبة لما لا محل له وهو قالوا وههنا لما له محل وهو انا
 معكم اذ هو معمول لقالوا كما تقدم ع (قوله فان قيل الخ) عبارة ع (قوله) وأورد أنه

ففيه خفاء واشكال وهو السبب
 في صعوبة باب الفصل والوصل
 حتى حصر بعضهم علم البلاغة على
 معرفة الفصل والوصل (والا) أي
 وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى
 على معنى عاطف سوى الواو
 (فان كان للاولى حكم لم يقصد
 اعطاؤه للثانية فالفصل واجب)
 لا يلزم من الوصل التشريك
 في ذلك الحكم (نحو واذا خلوا)
 الآية (لم يعطف الله يستمزيهم
 على قالوا لئلا ينسارهم)
 في الاختصاص بالطرف لما مر
 من أن تقديم المفعول ونحوه من
 الطرف وغيره يفيد الاختصاص
 فيلزم أن يكون استمزياء الله بهم
 محتصا بمجال خلقهم الى شياطينهم
 وليس كذلك فان قيل اذا

انما يكون الاختصاص المذكور في الكلام اذا كانت ظرفا فيلزم من تقديمها على
العامل وجود الاختصاص كتقديم سائر المعمولات وأما اذا كانت شرطا فتقدمها
لاقتضائه الصورية فلا يتحقق الاختصاص فالعطف لا يوجب خلاف المراد لصحة الدوام
في الاولى أيضا وقد أجيب بجوابين ما لهما واحد أحدهما أن اذا الشرطية هي الظرفية
في الاصل وانما توسع فيها باستعمالها شرطية نظرا للاصل وحاصله التزام كون التقديم فيها
للاختصاص ولو كانت شرطية نظرا لاصلها وثانيهما انما بعد أن نسلم شرطيتها وعدم
كون الظرفية أصلا لها نقول انما ولو كانت شرطية هي اسم فصلة تحتاج الى عامل وهو
هنا قالوا واذا كان معمولا له وقد تقدم عليه لشرطية أفاده فهو أنه أن القول ليس الا
في وقت الخلوة فيلزم من العطف على قالوا كون المعطوف مقبدا بحكم المعطوف عليه
بشهادة الذوق والاستعمال فانك اذا قلت يوم الجمعة سرت وضربت زيدا على ان ضربت
معطوف على سرت أفاد اختصاص الفعلين بالظرف بخلاف ما اذا أخر المعمول وقبل
سرت يوم الجمعة وضربت زيدا فلا يدل على اشتراك الفعلين في الظرف فضلا عن
اختصاصهما به ولكن لا ينبغي أن الجواب الثاني تحقيق لكون تقديم الشرط يقيد
الاختصاص نظرا الى أنه معمول كالظروف فآكل أمره الى اعتبار ظرفيته فهو قريب من
الاول وانما يشتركان في رعاية اصاله الظرفية فيه ثم نقل واستعمل شرطا على الاول
أو وضعه شرطا ولكن وقع فيه العمل كالظرف وهذا التفریق لا تظهر له ثمة اهـ ببعض
تصرف التعريف في النسخة وقوله معمول كالظرف أي لانه وان قلنا شرط وضعه اسم
معناه الوقت وقوله الى اعتبار ظرفيته أي اعتبار ما فيه من معنى الوقت المحتاج الى
العامل قال في العروس لا نسلم أن المعمول السابق اذا كان وضعه سبق عامله يؤذن
بالاختصاص وانما يتأني ما ذكره في اذا المجردة عن الشرط اهـ فهذا يعبر على ما مر
(قوله شرطية) أي فتقدمها لا يفيد الاختصاص لانها ليست كالفعل ونحوه اهـ (قوله
لانه اسم معناه الوقت) فيه انه حينئذ ظرف مع أن هذا جواب بتسليم منع كونه ظرفا
فكان الاولى أن يقول لانه اسم فصلة ويدفع بأن المراد ولو سلم انما شرطية وضعه وعدم
كون الظرفية أصلا لها فلا ينافي ما ذكرنا لانه اسم معناه الوقت لا بد له من عامل فالظرفية
لازمة له ولو قلنا انه وضع شرط ولم يوضع في الاصل ظرفا ثم استعمل شرطية فقدمه
يفيد على كل حال الاختصاص وهذا غير الجواب الاول وان كان قريبا منه كما بينه
عق (قوله وهو قالوا) أي الذي هو الجزء قال الفري المشهور أن اذا الشرطية مضافة
الى شرطها فالعامل فيها هو الجزء وجوز بعضهم كابن الحجاب عدم اضافتها كتي
فبصح أن يعمل شرطها فيها كما عمل في متى اتفاقا والتي هي ظرفية مجزئة مضافة الى ما بعدها
معمولة غيره وتفيد هذه بتقديمها الحصر واستفادته من الشرطية بالتعليق ويجوز أن
يعتبر تقديمها عونا للتعليق في افادة الحصر بناء على أن المعمولة للجزء باعتبار انما معمولة له

شرطية لا ظرفية قلنا اذا الشرطية
هي الظرفية استعملت استعمال
الشرط ولو سلم فلا ينافي ما ذكرنا
لانه اسم معناه الوقت لا بد له من
عامل وهو قالوا انما معكم

وحق المعمول التأخير وهذا لا ينافي التزامهم بتقديم النكحة أخرى كذا في القنرى ويرد
 عليه ان التعليق ليس من طرق القصر فتدبر (قوله بدلالة المعنى) وهو ان قواهم مقيد
 بوقت الخلوة لانهم من منافقون وليس العامل خلوا لعدم صحة المعنى (قوله اختصاص
 الفعلين) أى لأحدهما فقط لكن هذا ليس بقطعي كما بينه في المطول وقد استفيد من كلام
 الشارح ان القيد اذا تقدم على المعطوف عليه وجب بحسب الاستعمال اعتباره في
 المعطوف أيضا وهل اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب أن يعتد به في المعطوف صرح
 الشارح في حاشية المسالك في عطف المفردات بأن القيد اذا تقدم المعطوف عليه
 وجب بحسب الاستعمال اعتباره في المعطوف نحو جاءني يوم الجمعة أورا بكأ ونحو ذلك
 زيد وعرو ولا يجوز في الاستعمال خلافه بخلاف ما اذا تأخر عن المعطوف عليه لا يجب
 أن يكون معتبرا في المعطوف فهل عطف الجمل الذي الكلام فيه كذلك محل تردد من سم
 مع زيادة وفي الاطول ما نصه العطف على المقيده انما يفيد المشاركة في القيد المتقدم دون
 المتوسط والمتأخر يدل عليه كلام الشارح المحقق اه وهذا يخالف ما نقلناه عن عروس
 الافراح (قوله وذلك بأن لا يكون الخ) اسم الاشارة راجع للنفي المذكور (قوله أيضا)
 أى كما قصد اعطاؤه للاولى (قوله والافان كان بينهما كمال الانقطاع) اعترض بانه دخل في
 كمال الانقطاع ما اذا كان للاولى حكم قصد اعطاؤه للثانية نظيره وجوب القطع كقولك
 جاء زيد وقت الصلاة مره بها وعليه ينشئ معه المقصود من اعطاء الحكم قبل ويجمع بينهما
 بأن يصرح بالحكم في الثانية فيقال في المثال المذكور مره بها فيه أى في الوقت ولك أن
 تقول يدخل هذا القسم في كمال الاتصال وفي الشبهين أيضا كقولك في كمال الاتصال
 ارحل الساعة لا تقم فيها فيجمع بين القطع وذكر الحكم كما قيل في كمال الانقطاع تأمل
 عني واعترض أيضا بأن العطف التفسيري سائق شائع مع أن فيه كمال الاتصال الا أن
 يقال الواو في العطف التفسيري غير مستعملة في معنى العطف بل هي مجرد معنى حرف
 التفسير مجازاع س سم (قوله بلا إيهام) انظر ما حكمه تركه في كمال الاتصال وفي الشبه
 مع ان الإيهام يوجد في كل منهما كما يأتي والحكم الوصل عند الإيهام نحو لا مدحت لمن
 قال ما مدحت رد للنفي الذي قاله فانه يحتمل الدعاء عليه فيتعين العطف فتقول لا ومدحت
 وعدمه عند عدمه وكتب على قوله انظر الخ ما نصه قال بعضهم تعرض له مع كمال الانقطاع
 أكثر منه فيه عن كمال الاتصال والشبه (قوله فكذلك) أى بالنظر للبلاء أما في الصور
 ففيه خلاف والتحقيق جوازه نقل عن سيديويه جواز زيد ومن عمرو وكلاما فيما
 لا يحمل له من الاعراب اما ان كان لها محل فيجوز العطف نحو وهو حسي ونم الوكيل
 وكتب أيضا قوله فكذلك يتعين الفصل فيه انه مع شبه كمال الانقطاع لا يتعين الفصل بل
 الفصل أولى للاحتياط على ما سمعت مما نقلناه من المفتاح الا أن يقال فرق بين المتعين
 والواجب والاولى أيضا متعين عند البليغ أطول (قوله مغايرة) أى وهي لا تناسب

بدلالة المعنى واذا قدم متعلق
 الفعل وعطف فعل آخر عليه يفهم
 اختصاص الفعلين به كقولنا يوم
 الجمعة سمرت وضربت زيدا بدلالة
 الفجوى والذوق (والا) عطف
 على قوله فان كان للاولى حكم أى
 وان لم يكن للاولى حكم لم يقصد
 اعطاؤه للثانية وذلك بأن لا يكون
 له احكم زائد على مفهوم الجملة
 أو يكون ولكن قصد اعطاؤه للثانية
 أيضا (فان كان بينهما) أى بين
 الجملتين كمال الانقطاع بلا إيهام
 أى بدون أن يكون في الفصل إيهام
 خلاف المقصود (أو كمال الاتصال
 أو شبه أحدهما) أى أحد
 الكلمتين (فكذلك) يتعين الفصل
 لان الوصل يقتضى مغايرة

ومناسبة (والا) أي وان لم يكن بينهما كمال الانقطاع بلا إيهام ٥٣ ولا كمال الاتصال ولا شبه أحدهما (فالوصل)

متعين لوجود الداعي وعدم المانع
فالحاصل أن للجمتين اللتين لا محل
إيهام من الأعراب ولم يكن للأولى
حكم لم يقصد إعطاؤه للثانية ستة
أحوال كمال الانقطاع بلا إيهام
كمال الاتصال شبه كمال الانقطاع
شبه كمال الاتصال كمال الانقطاع
مع الإيهام التوسط بين الكمالين
فحكم الآخرين الوصل وحكم
الأربعة السابقة الفصل فأخذ
المصنف في تحقيق الأحوال الستة
فقال (أما كمال الانقطاع) بين
الجمتين (فلاختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى) بأن تكون
أحدهما خبرا لفظا ومعنى
والأخرى انشاء لفظا ومعنى (فمخو
وقال رائداهم) هو الذي يتقدم
القوم لطلب الماء والكلاب
(أرسوا) أي أقيموا من أرسيت
السفينة حبستها بالمرساة (نزاولها)
أي نحاول تلك الحروب ونعابجها
فكل حثف أمره يجزى بمقدار
أي أقيموا نقاتل فان موت كل نفس
يجزى بقدر الله تعالى لا الجبن
ينجي ولا الأقدام يرديه لم يعطف
نزاولها على أرسوا لانه خبر لفظا
ومعنى وأرسوا انشاء لفظا ومعنى
وهذا مثال لكمال الانقطاع
بين الجمتين باختلافهما خبرا
وانشاء لفظا ومعنى مع قطع النظر
عن كون الجمتين مما ليس له محل
من الأعراب

كمال الاتصال ولا شبهه وقوله ومناسبة أي وهي لاتناسب كمال الانقطاع ولا شبهه فهي
علة موزعة (قوله أي وان لم يكن الخ) بأن يكون بينهما كمال الانقطاع مع الإيهام
في الفصل أو التوسط بين الكمالين (قوله لوجود الداعي) حودفع الإيهام
في كمال الانقطاع مع الإيهام وقصد التشريك في التوسط والمانع أحد الأربعة السابقة
فلا توزيع (قوله فأخذ المصنف) أي إذا أردت تحقيقه فاقول أخذ الخ (قوله
في تحقيق الأحوال الستة) أي اثباتها على الوجه الحق (قوله فلاختلافهما خبرا
وانشاء) لو اكتفى بقوله خبرا أو انشاء لكفاه لأن اختلاف الجمتين في الخبرية أن تكون
أحدهما خبرا دون الأخرى والجملة إذا لم تكن خبرا فلا محالة تكون انشاء وكذا
الانشائية أطول (قوله خبرا وانشاء لفظا ومعنى) هذه منصوبات على التمييز والآخران
ينزع الجفاف (قوله بأن تكون أحدهما الخ) فيه قصور لأن كلام المصنف صادق
بأربع صور الأولى أن تكون الأولى خبرية لفظا ومعنى والثانية انشائية لفظا ومعنى
الثانية عكسه الثالثة أن تكون الأولى خبرية لفظا انشائية ومعنى والثانية انشائية لفظا
خبرية معنى الرابعة عكسه إذ يصدق على الجميع الاختلاف في اللفظ والمعنى قال ع
بعد كلام قرره فتحصل مما تقر بأن منع العطف بين الانشاء والخبر لثلاثة شروط أن يكون
بالواو وان يكون فيما لا محل له من الأعراب من الجمل وأن لا يتوهم خلاف المراداه وفي يس
أن الأحوال الستة المذكورة مفروضة فيما لا محل له وأن العطف فيما فيه الوصل انما هو
بها والفصل فيما فيه الفصل انما هو بترسكها كما أن الفصل مع كمال الانقطاع انما هو
حيث لا إيهام فتنبه لذلك كله فقد يقع فيه الغلط اه (قوله فمخو وقال رائداهم الخ) بحث
في التمثيل به بأن نزاولها ما تعليل لما قبله فهو جواب لسؤال مقدر فليس الفصل لكمال
الانقطاع بل لشبه كمال الاتصال وأما حال أي أقيموا في حال من أوله الحرب فكذلك ليس
الفصل لكمال الانقطاع بل لأن الحال لا تعطف على الجملة المقيدة به وأجيب بأنه لا تراحم
بين كمال الانقطاع وشبه كمال الاتصال ولا بين كمال الانقطاع وكون الحال لا تعطف على
الجملة المقيدة به فيجوز أن يكون الفصل للآخرين (قوله لطلب الماء والكلاب) للتزول
عليه (قوله حبستها بالمرساة) فتفسير الأرساء بالأقامة تفسير باللائم لأن الأقامة لازمة
للعبس (قوله بالمرساة) هي حديدة تعلق في الماء متصلة بالسفينة فتقف والمرساة بفتح الميم
البقعة التي رست فيها السفينة من ع (قوله نزاولها) بالرفع ولم يجزئه في جواب
الأمر لأنه لم يقصد الجزاء (قوله فان موت الخ) أشار به إلى أن في البيت قلبا وكل
داخله على أمرى لأعلى الحثف لأنها لاتضاف للمتعدد والحق أن الموت شيء واحد
والمتعدد هو أمر ذو ويمكن جعل الموت متعددا باعتبار المتعلق أو السبب فلا حاجة للقلب
بل اعتبار الأسباب هو المناسب لمقام الحرب حيث يكون فيه أسباب مختلفة من السيف
والرمح ونحوهما تأمل (قوله وهذا مثال لكمال الخ) جواب عن سؤال نشأ من التمثيل

حاصله ان كلامنا الآن فيما لا محل له من الاعراب والمثال عماله محل (قوله والا فالجملتان في محل النصب الخ) مبنى على ان جزء المقول له محل اذا كان مفيداً وقديماً للمصنف في قوله انا معكم الآية والحق خلافه فاعل الشارح قال ذلك الزاماً للمصنف لانه فيما سبق جعل جزء المقول مقولاً فيه يكون جزء المقول هنام مقولاً فيه يكون له محل من الاعراب ومبنى أيضاً على الاستشهاد به بما باعتبار حال وقوعهما من الحاكى للكلام اما اذا كان الاستشهاد به بما باعتبار حال وقوعهما من الرائد فالجملتان لا محل لهما قطعاً واختلف في المحكي بالقول هل هو في محل المفعول المطلق أو المفعول به ويرجح بعض المحققين الثاني (قوله بأن تكون احدهما الخ) أى الاولى أو الثانية فهاتان صورتان تضربان في الصورتين المنهومتين من قوله وان كاتبا الخ فالصور أربع (قوله وان كاتبا الخ) (الواو للجمال وان وصلية لأغائية والا كان هذا القسم أعم من الاول فلا تباين الاقسام) (قوله وان كاتبا جميعاً خبرتين لفظاً) ولم يغل للانشاءتين لفظاً لهما معنى لفظاً وجوده وذلك كقولك عند ذكر من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم ايتبوا مقعده من النار قل له أيها صاحب من عرق (قوله على اختلافهما) في نسخة على اختلافهما وهى الصواب وفي الاولى تسميهم (قوله لانه لا جامع بينهما) بمعنى مع كونهما لم يختلفا في معنى الخبرية والانشائية بل هما خبريتان معاً معنى وانشاءيتان معاً وانما قلنا ذلك لئلا يدخل القسم الاول في هذا أيضاً كما تقدم فيما قبل ثم ما لا يصلح فيه العطف لاتقاء الجامع اما لاتقاءه عن المسند اليهما فقط كقولك زيد طويل وعروة قصر حيث لا جامع بين زيد وعروة من صداقة وغيرها ولو كان بين الطول والقصر جامع التضاد كما يأتي واماعن المسندين فقط كقولك زيد طويل وعروة عالم حيث كان بين زيد وعروة جامع واماعن المسند اليهما والمسندين كهذا المثال حيث لا جامع بينهما من عرق (قوله فليكون الثانية مؤكدة للاولى) قال عرق في آخر بحث كمال الاتصال مانصه ثم ان ظاهر اول كلام المصنف في كل مما ذكر من التوابع ان الجملة الثانية هى من جنس ذلك التسابع حقيقة وظاهر قوله في كل منها فوزانه وزان كذا انه ليست توابع حقيقة بل ما يفاد منها يفيد ذلك التسابع من جهة القصد فالحق بذلك التسابع في عدم صحة العطف وهو الاقرب وذلك لان التسابع اصطلاحاً يستدعى اعراباً يقع فيه التبعية مع أن بعض تلك التوابع مخصوص بالفاظ معلومة وقد أشرنا الى هذا فيما تقدم في التأكيده وقال القنري بعد أن ذكر نحو ما مر والحق ان كون التسابع ما ينل السابق في أحوال آخره على الاكثر فالتمييز بذلك بناء على الغالب صرح به في اللب وشرحه للسيد ويؤيده ان الدمامني صرح في شرح المغني بأن قوله تعالى أمدم بانعام وبنين يدل اصطلاحاً من قوله تعالى أمدم كما تعلمون مع أنه لا محل له من الاعراب كما سنحققه (قوله تأكيدها معنوية) بان يختلف مفهومهما ولكن يلزم من تقرير معنى احدهما تقرير معنى الاخرى وسبأ في مقابله وهو التأكيده اللفظي والقسمان تأكيده

والا فالجملتان في محل النصب
مفعول قال (أو) لاختلافهما
خبراً وانشاء (معنى فقط) بأن
تكون احدهما خبراً
معنى والاخرى انشاء معنى وان
كاتبا خبريتين وانشاءيتين لفظاً
(نحو مات فلان رحمه الله) لم يعطف
رحمه الله على مات لانه انشاء معنى
ومات خبر معنى وان كاتبا جميعاً
خبرتين لفظاً (أولاً) عطف على
اختلافهما والضمير للشان
(لا جامع بينهما كما سبأني) بيان
الجامع فلا يصح العطف في مثل
زيد طويل وعروة ناثم (واما كمال
الاتصال) بين الجملتين (فليكون
الثانية مؤكدة للاولى) تأكيدها
معنوية

بالمعنى اللغوى وأما التأكيد الاصطلاحي فلا يأتى هنا لأن المعنوى منه بالفاظ معلومة
وليس ما يأتى منها واللفظى منه تكرر اللفظ وسمى التأكيد المعنوى فى الجمل بالمعنوى
لأنه بمنزلة المعنوى الاصطلاحي الذى هو فى المفردات والتأكيد اللفظى فى الجمل باللفظى
لأنه بمنزلة اللفظى الاصطلاحي الذى هو فى المفردات اهـ ملخصاً من عرق مع زيادة
(قوله أو غلط) اعترضه السيد بأن التأكيد المعنوى كما فى نحو جاء زيد نفسه لا يكون
لدفع النسيان والغلط فكذلك ما هو بمنزلة من حيث هو بمنزلة نحو لا ريب فيه وأجاب
الاستاذ عس بأن التأكيد المعنوى يقيد بدفع الغلط بالنسبة للاختلاف أفراداً وغيره
وان لم يقيد بالنسبة للاحاد مثلاً جاء زيد نفسه يقيد بدفع الغلط بالنسبة لمن توهم ان الحائى
الزيد ان لا بالنسبة لمن توهم انه عمرو وهم كذا تأمل سم ولذا جعل العلامة ابن
يعقوب قول المصنف لدفع توهم تجوز للتأكيد المعنوى وقوله أو غلط لللفظى مخالفاً
لصنيع الشارح فى جعلها ماله معنوى واللفظى الموجب للاشكال المذكور وتكلف
الجواب عنه وعبارته على قول المصنف لدفع توهم تجوز أو غلط أى لاجل أن يدفع به
المتكلم توهم السامع التجوز فى الاولى فتتزل الثانية منزلة التأكيد المعنوى فى المفردات
لانه انما يأتى به لدفع التجوز أو توهم السامع فى الاولى الغلط فتتزل الثانية منزلة التأكيد
اللفظى فى المفردات فانه انما يأتى به لدفع توهم السهو والغلط اهـ ثم قال بعد ذلك بورقين
أولاً كثيراً يمكن على بعد أن يكون كل منهما الدفع الغلط أو التجوز فى الاول يرد دفع
التجوز فى ذكر زيد أن الحائى رسول زيد مثلاً أو الغلط فى ذكر زيد لإعنى رسوله المقصود
وفى الثانى دفع التجوز فى ذكر زيد دون رسوله أو الغلط بذكره دون عمرو اهـ (قوله بالنسبة
الى ذلك الكتاب) أى حالة يكون لا ريب فيه منسوباً الى ذلك الكتاب (قوله اذا
جعلت الخ) واما ان جعل لم مبتدأ وذلك الكتاب خبراً بناء على انه اسم للقرآن أو طائفة
من الحروف أو جملة مستقلة وذلك الكتاب مبتدأ ولا ريب فيه خبر فلا يناسب كلام المتن
(قوله طائفة من الحروف) فلا يقدر اهـ مبتدأ ولا خبر لأن القصد على هذا مجرد تعدد
الحروف وعليه ففيل هى مما اختص الله بعلمه وقيل الهمزة مقطعة من الله واللام من
جبريل والميم من محمد وكأنه قيل الله نزل جبريل على محمد بالقرآن وقيل المراد الاشارة
الى أن الكتاب المتحدى به مركب من جنس هذه الحروف (قوله أو جملة مستقلة) يجعل
المبتدأ خبره هذه مقدراً أو العكس وهذا بناء على انه اسم للسورة فان بنيته على انه اسم
للقرآن قدرت هذا ويجوز أن يكون تقدير الخبر الم مؤلف من جنس هذه الحروف (قوله
فانه) الضمير لشأن (قوله يجعل الخ) المبالغة بمجموع العمل والتعريف لا يمكن محطها
بالتعريف اذ جعل المبتدأ ذلك ليس فيه أزيد من الوصف يبلغ الدرجة القصوى حتى
يكون بذلك العمل مبالغة فى هذا الوصف فافهم (قوله الدال) صفة لجعل أو ذلك وهو
أقرب وعليه يدل كلام عرق لكن الاول أليق بقول الشارح والتوسل وكتب أيضاً قوله

(لدفع توهم تجوز أو غلط نحو
لا ريب فيه) بالنسبة الى ذلك
الكتاب اذ جعلت الم طائفة من
الحروف أو جملة مستقلة وذلك
الكتاب جملة ثانية ولا ريب فيه
ثالثة (فانه لما بولغ فى وصفه)
أى وصف الكتاب (بيلوغه)
متعلق بوصفه أى فى أن وصف
بانه يبلغ (الدرجة القصوى
فى السكال) وبقوله بولغ تتعلق
الباء من قوله (بجعل المبتدأ ذلك)
الدال على كمال العناية بتميزه

الدال على كمال العناية بتمييزه أي باعتبار اسم الإشارة وقوله والتوسل الخ أي باعتبار اللام
 (قوله والتوسل ببعده الخ) لوقال وعلى البعد المتوسل به إلى التعظيم لكان أولى وأوضح
 ثم ظهر أن هذا التماس على جعل الدال صفة لذلك لا على جعله صفة لجعل (قوله الدال على
 الانحصار) لأن تعريف الجزأين في الجملة الخبرية يدل على الانحصار ع (قوله حاتم
 الجواد) أي لاجواد الاحتمال إذ جود غير بالنسبة إلى جوده كالعدم ع (قوله فمضى
 ذلك الخ) أي المراد منه أنه الخ اذ عنده حقيقة أنه الكتاب لا سوا لكنه غير مراد لانه
 محال (قوله الكامل) أي في الهداية كما يأتي (قوله يستأهل) في الصحاح يقال فلان
 أهل لكذا ولا يقال مستأهل والعامية تقول له لكن العلامة الزمخشري قد صحح هذه العبارة
 في الأساس فترى (قوله في مقابلته) ولو كان كتابا كاملا في نفسه وقوله ناقص في ظاهره
 سوء أدب في حق بقية الكتب السماوية ولوقال ليس بكامل لكان أولى لعدم التصريح
 بالنقصان كما عبر ابن يعقوب (قوله بل ليس بكتاب) كما عظميه بمعنى ذلك الكتاب حقيقة وما
 قيل بل بيان لمعناه المجازي المراد غير ظاهر (قوله جاز أن توهم الخ) فيه شيء لأن توهم
 كون الكلام مما يرمي به جزافا غير متصور مع العلم بأنه كلام الله ويمكن أن يجاب بأن
 المراد أن هذا الكلام لو كان من غيره لتوهم ما ذكرنا تسع بالرب فيه دفعا لذلك التوهم
 على قاعدة ما يجب مراعاته في البلاغة العرفية باعتبار الخلق لأن القرآن ولو كان كلام الله
 جار على القاعدة العرفية الجارية من الخلق تأمل من ع (قوله قبل التأمل) أي
 في كلمات الكتاب أطول (قوله مما) أي من المدح الذي يرمي به أي يفوقه جزافا
 وكتب أيضا قوله مما أي من الكلام الذي يرمي به جزافا أي على وجه المجازفة بمعنى
 أنه مما يؤتى به من غير ملاحظة مقتضياته ومراعاة لوازمه وفادأجزائه بروية وبصيرة
 فإن المجازفة في الشيء عدم الاحاطة بأحواله وإنما كانت المبالغة المذكورة مما يجوز معه
 توهم المجازفة لما جرت به العادة غالباً من أن المبالغ في مدحه لا يكون مدحه على ظاهره بل
 يخرج على خلاف مقتضى ظاهره إذا تجاوز المبالغة غالباً من تجوز ونسأل ع (قوله وكتب
 أيضا قوله مما يرمي به جزافاً) من مثله بمعنى ما يقال بل تأمل ولا يخفى أنه كناية عن كونه غلطاً
 لأن القول بل تأمل في عرضة الغلط دون التجوز وجعله بمنزلة جاء في زيد نفسه يستدعي أن
 لا يدفع به الغلط على ما ذهب إليه الشارح المحقق والسيد السند كن خالفناهما وشهدنا
 صحة دفع الغلط به في بحث التأكد وأيضاً الكلام المؤكده مجاز عن الكمال حقيقة
 في نفي غيره من الكتب والتأكد كيد المعنوي يدفع التجوز فلا يصح اتساعه المجاز لتلايوجب
 كونه حقيقة على خلاف المقصود ودفع الجزاف إنما يتحقق لو أريد بالرب فيه نفي
 الرب في الكمال أم لو أريد نفي الرب في كونه من عند الله كما هو المشهور والمتبادر فلا
 يندفع به الجزاف لأن غيره من الكتب يشاركه في ذلك النسبي أه أطول وأقول يمكن
 جعله لدفع توهم تجوز آخر غير التجوز المراد من ذلك الكتاب فلا يرد ما ذكره بقوله وإيضاً

والتوسل ببعده إلى التعظيم وتلوه
 الدرسية (وتعريف الخبر باللام)
 الدال على الانحصار مثل حاتم
 الجواد فمضى ذلك الكتاب أنه
 الكتاب الكامل الذي يستأهل
 أن يسمى كتاباً كان ما عداه من
 الكتب في مقابلته ناقص بل
 ليس بكتاب (جاز) جواب لما أي
 جاز بسبب هذه المبالغة المذكورة
 (أن توهم السامع قبل التأمل أنه)
 أعني قوله ذلك الكتاب (مما يرمي به
 جزافاً)

الكلام الخ وأما قوله ودفع الجزاف الخ فيندفع بما قرره ع ق وكتبتاه عنه في قول المصنف
فأتبعه نفسا لذلك التوهم تدبر (قوله من غير الخ) على تقدير أي (قوله وبصيرة) عطف
تفسير (قوله فأتبعه نفسا لذلك التوهم) وذلك لأن كمال الكتاب كما تقدم باعتبار ظهوره
في الاهتمام وذلك بظهور حقيقته وهو مقتضى الجملة الاولى ونفي الريب أي نفي كونه
مظنة الريب بمعنى انه بعيد عن الحالة التي توجب الريب في حقيقته لازم لكماله في ظهور
حقيقته ولو اختلف مفهومهما ولازم معنى الثانية معنى الاولى فكانت الثانية بمنزلة
التأكيد المعنوي لا اللفظي اه ع ق وبهذا يندفع قول الاطول ودفع الجزاف انما
يتحقق لو أريد الخ ما كتبتاه وبعلم ان قول ع س كما في سم معنى لا ريب فيه على هذا أي
على جعله تابعاً لذلك الكتاب لا ريب في أنه بلغ الدرجة القصوى في الكمال غير متعين (قوله
فوزانه) قال للفنري الوزان مصدر قولك وازن الشيء أي ساواه في الوزن وقد يطلق
على النظر باعتبار كون المصدر بمعنى اسم الفاعل وقد يطلق على مرتبة الشيء اذا كان
مساوياً للشيء آخر في أمر من الأمور وهو المراد ههنا (قوله فظهر) أي من جعل وزان
بمعنى مرتبة كما يؤخذ من قوله مع ذلك الكتاب وقوله مع زيد وأنه ليس بمعنى موازن حتى
يحكم بزيادة وزان في قوله وزان نفسه اه ولما كان الموازن للشيء في مرتبة ذلك الشيء
أطلق المصدر على مطلق المرتبة مجازاً من مراسلاً أو حقيقة عرفية ع ق (قوله أوتأ كيدا
لفظياً) بأن يكون مضمون الثانية هو مضمون الاولى ع ق (قوله ونحو هدى للمتقين)
وأما التأ كيد بنس تكرار اللفظ فلا يتعارض له ألا يتوهم فيه صحة العطف ع ق (قوله
أي هو هدى) إشارة الى ان هدى خبر مبتدأ محذوف وانما يجعله مبتدأ محذوف الخبر
على تقدير فيه هدى لقوات المبالغة المطلوبة اه فنرى وقال في الاطول ولك ان تجعل هدى
للمتقين في تقدير فيه هدى للمتقين مريداً به حصر الهداية في كونها فيه فيكون كذلك
الكتاب في حصر الهداية وتكون المماثلة أتم والتأ كيد اللفظي أقرب اه وهذا توجيه
آخر غير توجيه المصنف وما شئى عليه الشارح من انه خبر مبتدأ محذوف هو المناسب
لتوجيه المصنف (قوله الضالين الصائرين الى التقوى) به يندفع اشكال وهو أن
المتقين مهتدون فبمعنى هدايتهم وحاصل هذا الجواب ان المراد المتقون بالقوة أي
المشرفون على التقوى وأجيب أيضاً بأن المراد زيادة هدى فالمتقون على ظاهره وأجاب
الاستاذ ع س بأن المراد المتقون في علم الله تعالى سم (قوله الصائرين الى التقوى)
ففيه مجاز الاول (قوله في الهداية) متعلق بما بعده أطول (قوله أي غايتها) لم يعمل
الكنه على الحقيقة لعدم ملاءمته قوله حتى كأنه هداية محضة كذا في سم (قوله لما
في تكبير الخ) هذا غير مناسب لما يفهم من قول المتن حتى كأنه الخ فإنه يفهم منه أن البلوغ
بسبب الجمل أعني جل الهدى على القرآن والتعبير بالهدى بدلاً عن الهدى فهو مركب يعدل
(قوله والتفخيم) عطف مدلول على دال (قوله حتى كأنه) الاولى حتى انه اذ في جل الشيء

من غير صدور عن روية وبصيرة
(فأتبعه) على لفظ المبني للمفعول
والمرفوع المستتر عائداً الى لا ريب
فيه والمنصوب البارز الى ذلك
الكتاب أي جعل لا ريب فيه
تابعاً لذلك الكتاب (نفساً لذلك)
التوهم (فوزانه) أي فوزان
لا ريب فيه مع ذلك الكتاب
(وزان نفسه) مع زيد (في جاني
زيد نفسه) فظهر أن لفظ وزان
في قوله وزان نفسه ليس بزان
كما توهم أوتأ كيدا لفظياً
كما أشار اليه بقوله (ونحو
هدى) أي هو هدى (للمتقين)
أي الضالين الصائرين الى التقوى
(فان معناه أنه) أي الكتاب
(في الهداية بالغ درجة لا يدرك
كنهها) أي غايتها لما في تكبير
هدى من الابهام والتفخيم (حتى
كأنه هداية محضة) حيث قبل
هدى ولم يقل هاد

على الشيء في مقام المبالغة دعوى الاتحاد من غير شائبة تردد والاولى هداية عظيمة محضنة
لأن تنوين هدى للتعظيم فالمبالغة في جعل الهدى المنون خبرا له أطول (قوله وهذا) أى
أنه في الهداية بالغ الخ (قوله معنى ذلك الكتاب) بناء على أنه جملة مستقلة ع (قوله
لأن الكتب السماوية الخ) أى المعبرة في مقابلة تحديق الحصر المستفاد من ذلك
الكتاب لأنهم التي من جنسه (قوله في درجات الكمال) لا يحلون اطناب كبير قريب
من الحشو لأن المراد كما تقدم الكمال في الهداية فكانه قال انما تتفاوت بحسب الهداية
في درجات الكمال في الهداية لأن يراد به مطلق الكمال والشرف في العقول تأمل ع (قوله
لا بحسب غيرها) أى فتقدم على الجار والمجرور للحصر مبالغة في الاعتناء بشأن
هذا التفاوت فلا يرد منع الحصر سندا أنه قد تتفاوت بحسب الزمان والنظم وبلاغته كالقرآن
فانه فاق الكتب بايجازه والشارح دفع المنع بان هذا التفاوت أيضا داخل في الهداية لانه
ارشاد الى التصديق ودليل عليه وانما يندفع به لو كان السند مساويا أطول وفي سم قوله
لا بحسب غيرها إشارة الى أنه لا بد من اثبات الحصر في ثبوت المطلوب اذ لو أمكن أن يكون
الكمال بحسب غير الهداية لم يتعين أن يكون كماله في الهداية فلا يكون قوله لا ريب فيه
تأكيدا ع (قوله لأن المقصود الاصل) أى الذى يقبى عليه كل غرض دينوى
أو أخرى (قوله فوزانه وزان زيد الثاني) اعترض بأن الانسب حينئذ عطف هدى
للمتقين على لا ريب فيه لا شرا كهما فى التأكيده لذلك الكتاب قال فى الاطول وهو غفلة
عن انه لا يعطف تأكيد على تأكيد فلا يقال جاء القوم كلهم وأجمعون على أنه يكفى
فى فصل التأكيده عن التأكيده ايهام العطف على المؤكده فى اسباب الفصل ما غفلوا
عنه وهو كون الجملتين المتواليين تأكيدين لشيء (قوله مع اتفاقهما فى المعنى)
عبارة ع (قوله ولما كان مدلول ذلك الكتاب أنه الكتاب لا غيره وظاهر محال بل الغرض
وضفه بالكمال فى الهداية ومدلول هو هدى أنه نفس الهدى وهو محال أيضا وانما
الغرض كونه كاملا فى افادة الهداية اتحدا فى عدم ارادة الظاهر وفى ارادة الكمال
فى الهداية فلذا صار هو هدى كالتأكيد اللفظى اه وقوله كالتأكيد اللفظى أى
الذى فى المفردات (قوله فانه يخالفه معنى) وان كان معنى ذلك الكتاب مستلزما لى
الريب عنه فكان من التأكيده المعنوى (قوله أو لكون الجملة الخ) فقوله لا يعطوف
على قوله مؤكده للاولى فكونها بدلا من موجبات كمال الاتصال ثم البدل الذى يتحقق به
الاتصال ثلاثة أقسام القسم الاول بدل الكل من الكل ولم يعتبره فى الجمل التى لا محل لها
من الاعراب لانه لا يفارق الجملة التأكيده اى باعتبار قصد نقل النسبة الى مضمون
الثانية فى البدلية دون التأكيده وهذا المعنى لا يتحقق فى الجمل التى لا محل لها من
الاعراب اذ النسبة تنقل وبعضهم اعتبره ونزل قصد استئناف اثنائها منزلة نقل النسبة
فأدخله فى كمال الاتصال ومثله بقول القائل قنعنا بالاسودين قنعنا بالتمر والماء

(وهذا معنى ذلك الكتاب لأن
معناه كالحصر الكتاب الكامل والمراد
بكماله كماله فى الهداية لأن الكتب
السماوية بحسبها) أى بقدر
الهداية واعتبارها (تفاوت
فى درجات الكمال) لا بحسب
غيرها لأنها المقصود الاصل من
الانزال (فوزانه) أى وزان هدى
للمتقين (وزان زيد الثانى فى جاء
زيد زيد) لكونه مقسرا لذلك
الكتاب مع اتفاقهما فى المعنى
بجلاف لا ريب فيه فانه يخالفه
معنى (أو) لكون الجملة الثانية
(بدلا منها) أى من الاولى

القسم الثاني بدل البعض من الكل القسم الثالث بدل الاشتمال وقد اشترك هذان
 الاخيران في كون المبدل منه غير وافي بالمراد حتى في البدل الافرادى فانك اذا قلت
 أعجبتني زيد لم يتبين الامر الذي منه أعجبتك واذا قلت وجهه تبين وهو بعض زيد فكان بدل
 البعض واذا قلت أعجبتني الدار حسنها فكذلك والحسن ليس بعضا فكان بدل اشتمال على
 ما تقرروا به فاعلم ان البدل الانصالي لا يخلو من بيان ووفاء ولم يقتصر على البدل في جميع
 الاقسام دون المبدل منه مع أن الوفاء بالبدل لان مقام البدل يقتضى الاعتناء بشأن
 النسبة وقد عايننا من أن وكذا لا يقال اذا كان في البدل بيان التباس بعطف البيان لانا
 نقول البيان في البدل لم يقصد بالذات بل المقصود تقرير النسبة وعطف البيان المعنى به
 فيه هو التفسير والايضاح لا تقرير النسبة من عرق وفيه جواب آخر فيه تحريف في
 النسخة فراجع وحزره واختاره في الاطول ان اسقاط بدل الكل لا غناء البيان عنه لان
 التباس البيان بالبدل مشتهر ولهذا تصدى النحاة لنصب علامة للتمييز بينهما دون البدل
 والتأكيد (قوله غير وافية بتمام المراد) كما في بدل البعض والاشتمال فان المراد في الجمل
 الاخبار بالبدل أو بالمشتمل عليه والاجمال والعموم الاقول لا يفي بالمراد وقد تقدم وجه
 عدم الاقتصار على البدل دون المبدل منه كما أن المراد فيه ما في المفردات تحقيق النسبة الى
 البعض أو الى المشتمل عليه والاول غير وافي به على الخصوص وقوله أو كغير الوافية
 كما في بدل الكل فان الغرض منه في المفردات تحقيق النسبة لمدلول اللفظ الثاني
 ونفويت ذلك بالنسبة للاول لغرض من الاعراض ولما كان المقصود بالذات هو الثاني
 صار الاول كغير الوافي وتخصيصنا ما هو كغير الوافي بالمفرد يشهد أن قوله أو كغير الوافية
 مستدركة لان الكلام في الجمل وبدل الكل لا يجري فيها كما شئ عليه المصنف وقد يجاب
 بأن قوله أو كغير الوافية حيث اختص ببدل الكل كما أشيرنا اليه من التكميل لاقسام الشئ
 استطراد بالنسبة الى غير مذهبه وأما اذا بينا على أنه يجري في الجمل كما تقدم فنقول
 الغرض منه في الجمل الاخبار بالتفصيل ونفويته بالاجمال عرق وهذا خلاف ما يأتي
 للشارح كما ستعرفه (قوله أو كغير الوافية) والمثالان الايمان لهذا الثاني كما يقتضيه
 كلام الشارح ولم يمثل لغير الوافية وفي ابن يعقوب خلاف ذلك فانظر ما كتبناه هنا وفيما
 يأتي (قوله حيث يكون في الوفاء قصورا وخفاء) راجع لقوله كغير الوافية وكان
 الاولى أن يقول بسبب خفاء ويمكن جعله من عطف السبب لان القصور فيما كغير
 الوافية باعتبار الخفاء وبدل على ذلك كلام الشارح قبيل قول المتن أول كون الثانية بيانا
 الخ فتأمل وكتب أيضا ما نضاه عبارة الاطول لكونها مجملة أو خفية الدلالة (قوله والمقام
 الخ) قال عرق ولما كان هنا مظنة سؤال وهو أن يقال هب ان الاولى غير وافية كل الوفاء
 بالمراد والثانية وافية به كل الوفاء فلم يقتصر عليها وأشار الى أن البدل انما يؤتى به في مقام
 يقتضى الاعتناء بشأنه فتعقد النسبة مرتين في الجمل والمنسوب اليه من حيث النسبة

(لانها) أى الاولى (غير وافية بتعلم
 المراد أو كغير الوافية) حيث
 يكون في الوفاء قصورا وخفاء
 (بخلاف الثانية) فانها وافية كمال
 الوفاء (والمقام يقتضى اعتناء
 بشأنه) أى بشأن المراد

مرتين في المفردات وبهذا يعلم أن مقام البدل لابد أن يشتمل على ما يقتضي الاعتناء كما أشرنا
اليه فيما تقدم فقال والمقام الخ والمراد بالمقام هنا حال المراد ولذلك قال وانما يقتضي حال
المراد الاعتناء بشأنه لنكتة فيه وتلك النكتة ككونه مطلوباً في نفسه في الحقيقة المراد
بالمقام الذي يقتضي الاعتناء هو تلك النكتة ولكن تساهل في بطل العبارة (قوله لنكتة)
الاولى حذفه اذ النكتة نفس المقام كما في الاطول وعق (قوله ككونه مطلوباً
الخ) سيأتي مثاله في كلام المصنف في قوله تعالى أمدمكم الخ وقوله أو فظيعاً مثاله قولك
لامرأة تزنني وتتصدق لا تجمعي بين الامرين لا تزنني وتتصدق ولا ينجني فظاعته ولكن
هذا المثال بناء على وروده في الجمل في بدل الكل وقوله أو عجيبة مثاله قال زيد قولاً قال
أنا هزم الجند وحدي وهو مثال لبدل الكل بناء على ما تقدم (قوله في نفسه) الاول
تركه فانه يكفي كونه مطلوباً سواء كان مطلوباً في نفسه أو ذريعة الى غيره أطول (قوله
أولطيفاً) أي ظريفاً مستحسناً ع (قوله بدل البعض) أي في المفرد والافهسي
بدل حقيقة وكذا قوله أو الاشتغال وفيه ما تقدم (قوله فمأمدمكم بما تعلمون الخ) هذه
الجملة صلة الذي في قوله تعالى واتقوا الذي أمدمكم بما تعلمون ولا محل لمجرد الصلة من
الاعراب بل للموصول دون الصلة على ما قاله ابن هشام ولجميع الصلة والموصول على
ما قاله السيد كذا في سم (قوله لكونه مطلوباً في نفسه) لانه تذ كيرلنم تشه كرو وقوله
وذريعة الى غيره كالإيمان والعمل بالطاعة ع (قوله والثاني أوفى الخ) ههنا شئ لابد
من التنبيه عليه وهو أن قوله أمدمكم بأنعام وبنين وجنات وعمون ان كان هو المراد فقط من
الجملة الاولى كانت الثانية بدل بعض ولكن يفوت التنبيه على جميع النعم المعلومه لهم
وان أريد ما هو أعم لم تكن الثانية بدل بعض بل من ذكر الخاص بعد العام فلا تكون أوفى
لان الاولى أوفى من جهة افادة العموم والثانية أوفى من جهة التفصيل تأمل ع (قوله
بالتفصيل) حيث سميت بنوعها ع (قوله من غير حالة على علم الخطابين) أي من غير أن
يحال تفصيلها على علم الخطابين المعاندين اذ ربما نسبوا تلك النعم الى تدرتهم جهلاً منهم
وانما ينسجون نعماً أخرى من المله تعالى كالأحياء والتصوير ع (قوله يشمل
الانعام وغيرها) كان الاولى أن يقول يشمل المذكورات في الآية وغيرها كالسمع
والبصر والعافية (قوله فان المراد به الخ) معلوم أنه ليس المراد أن ارحل موضوع لكل
اظهار كمال الكراهة وانما وضع لطلب الرحيل لكن لما كان طاب الشئ عرفاً يقتضي
غالباً محبة ومحبته الذي تستلزم كراهة ضده وهو هنا الإقامة فهم منه كراهة الإقامة والدليل
على أن الامر أجري على مقتضى هذا الغالب ولم يرد به مجرد الطلب الصادق بعدم كراهة
الضد وقوله والافكن في السر الخ فانه يدل على كراهة اقامته لشره لانه أمور بالرحيل
مع عدم المبالاة باقامته وعدم كراهته بل لصلحته فيه مثلاً ولما كان اظهار الكراهة
يحصل بغير اللفظ كالاشارة وعدل الى اللفظ الاقوى دل ذلك على كماله وهذا كان ارحل

وافياً

(لنكتة ككونه) أي المراد
(مطلوباً) في نفسه (أو فظيعاً أو
عجيباً أو لطيفاً) فتتزل الثانية من
الاولى منزلة بدل البعض أو الاشتغال
قالا قول (فمأمدمكم بما تعلمون
أمدمكم بأنعام وبنين وجنات وعمون
فان المراد التنبيه على نعم الله تعالى)
والمقام يقتضي اعتناء بشأنه
لكونه مطلوباً في نفسه وذريعة
الى غيره (والثاني) أعنى قوله أمدمكم
بأنعام الى آخره (أوفى بتأديته) أي
تأدية المراد الذي هو التنبيه
(لدلالته) أي الثاني (عليها) أي
على نعم الله تعالى (بالتفصيل من
غير حالة على علم الخطابين المعاندين
فوزانه وزان وجهه في أعجبي زيد
وجهه لدخول الثاني في الاول)
لان ما تعلمون يشمل الانعام وغيرها
(و) الثاني أعنى المنزل منزلة بدل
الاشتغال (فمأمدمكم بما تعلمون
لا تقيمت عندنا ولا فكن في السر
والجهر مسلماً فان الترتيب) أي
بقوله ارحل

وافيانا المراد وان لم يكن أوفى ولما كانت هذه الكراهة مدلوله لقوله ارجل التزاما كان
 لا تقين أوفى دلالة عليها الا دلالة عليه بالمطابقة القصدية العرفية مع ما فيه من التأكيد
 بالنون وانما زدنا القصدية العرفية لما أشرنا اليه في قوله ارجل من أنه لم يوضع لذلك
 فكذلك لا تقين فانه انما وضع للنهي لكن يكون مع قصد الكراهة دأما باعتبار الاستعمال
 العرفي ويدل على السكال في الكراهة التأكيد بالنون فانك انما تقول لا تقين عندي
 اذا أردت ارجاله وبعده على وجه الكراهة الشديدة لا على وجه مطلق النهي الصادق
 بعدم المبالاة بالاقامة والحاصل ان الغرض من قوله ارجل ولا تقين اظهار الكراهة
 على وجه السكال لا مطلق كفه عن الاقامة الصادق بعدم الكراهة بل الكراهة هي
 المقصودة بالذات سواء وجد معها ارجاله أو لم يوجد اعارض كما اذا منع منه مانع والدليل
 على ذلك في ارجل الاستعمال الغالب مع قوله والا فكن الخ وفي لا تقين الاستعمال
 العرفي دأما مع زيادة نون التوكيد وقوله والا فكن الخ ولما كانت دلالة لا تقين على هذا
 المقصود أوفى لما ذكر وهو مع ذلك ليس بعض مدلول ارجل ولا نفسه بل هو ملائمه
 للملازمة بينهما ما صار يدل اشتغال منه فوزانه وزان حسنها في أعجبتني الدار حسنها
 من عرق وكتب أيضا قوله فان المراد به أي الغرض من استعماله فالمراد بعنى الغرض
 لا ما استعمل فيه اللفظ أطول (قوله اظهار الكراهة) أي اظهار كمال الكراهة
 قاله عرق وهكذا في الاطول حيث قال أي كمال اظهار كمال الكراهة (قوله أوفى
 بتأديته) أي تأدية الغرض من الاستعمال (قوله لدلالتة عليه) أي على الكراهة
 وتذكير الضمير لعدم الاعتداد بتأنيث المصدر وبما قررنا لم يلزم كون اظهار الكراهة
 ما استعمل فيه اللفظ مع ظهوره بطلانه كإلزام على من جعل ضمير عليه لـ كمال اظهار
 الكراهة أطول وفيه تعريض بالشارح وله هذا بحث عس بأن مدلول لا تقين الكراهة
 وكما لا كمال اظهار ذلك بل هذا انما استفيد من ذكر اللفظ الدال على الكراهة وكما لها
 في العبارة نسمي (قوله باعتبار الوضع العرفي) أي لا باعتبار الوضع الاصلى ولو كان نسميتها
 بالبدل الاشتغال باعتبار أن مدلولها الاصلى ليس بعارض ولا كالا كما قرر المصنف (قوله حيث
 يقال الخ) للتعليل (قوله ولا يقصد كفه عن الاقامة) أي سواء كان مع كراهية ام لا (قوله
 بل مجرد اظهار كراهية حضوره) والتأكيدي بالنون دال على كمال هذا المعنى مطول وكتب
 أيضا قوله بل مجرد اظهار كراهية حضوره أي سواء وجد معها ارجاله أو لم يوجد مانع عرق
 (قوله فلا يكون تأكيديا) ولا ينافي أطول وكتب أيضا قوله فلا يكون تأكيديا يقال
 المغايرة لا تنافي التأكيدي المعنوي كما سبق في ذلك الكتاب لاربيب فيه ألا أن يقال المغايرة
 المسترطفتها هي ما لا يؤل المعنيان فيها المعنى واحد وان تلازما كما هنا وأما مغايرة يؤل
 المعنيان فيها الشيء واحد فلا يضر وهو ما سبق في ذلك الكتاب سم وجوابه مبني على ما قدمه
 من ان معنى لاربيب فيه على جعله تأكيديا ذلك الكتاب لاربيب في بلوغه الدرجة التصوي

(سكال اظهار الكراهة
 لا قامته) أي الخطاب (وقوله
 لا تقين عندنا وفي بناء دلتة دلالتة)
 أي دلالة لا تقين (عليه) أي على
 كمال اظهار الكراهة (بالمطابقة
 مع التأكيد) الحاصل من النون
 وكونه مطابقة باعتبار الوضع
 العرفي حيث يقال لا تقم عندي
 ولا يقصد كفه عن الاقامة بل مجرد
 اظهار كراهية حضوره (فوزانه)
 أي وزان لا تقين عندنا (وزان
 حسنها في أعجبتني الدار حسنها لان
 عدم الاقامة مغاير للارجحان)
 فلا يكون تأكيديا

في الكمال في الهداية وتقدم ما فيه (قوله وغير داخل فيه) أي عدم اللاحقة غير داخل
 في مفهوم الارتحال مطول وكتب أيضا قوله وغير داخل فيه هو ظاهر بناء على أن الأمر
 بالشيء لا يتضمن النهي عن الضد وهو الأقرب والافضيه بحث ع ق وأقول لا بحث لأن
 الدخول المنفي الدخول بالبعضية لا باللزوم المراد من قال الأمر يتضمن الخ وفي الفسري
 أنه على هذا القول في حكم بدل البعض من الكل (قوله ولم يعتد الخ) بحث فيه بأن
 هذا البيان يجري في عطف البيان مع أنهم ذكروه ولم يهملوه وأجيب بأن هذه تكتة فلا
 يلزم إيرادها لأنها توجب ما وقع على خلاف الأصل وما ذكره الشارح أخذه من
 الإيضاح وإنما وسط هذا الكلام ولم يقدّمه عند قوله منزلة بدل البعض والاشتمال ولم
 يؤخره عن بقية التوجيه لانه من تنمة التوجيه اذ لا بد من نفسه أيضا حيث نفي التأكيد
 وبدل البعض من يس وكتب أيضا قوله ولم يعتد الخ وترك بدل الغلط لانه لا يقع في
 النصيح إلا أن بدل الغلط قسمان أحدهما أن يكون غلط حقيقة والثاني أن لا يكون غلط
 حقيقة لكنه يغلط بأن يفعل فعل الغلط اغرض من الاغراض والذي لا يقع في النصيح
 هو الأول دون الثاني وكأنه لكونه نادرا لم يعترض لذكره سم (قوله بغيرية اللفظين)
 أي دائما في البدل والتوكيد ليس كذلك لانه تارة مغايرة وتارة لا (قوله وهذا) أي التمييز
 المذكور لا يتحقق الخ اذ المغايرة موجودة فيهما في الجمل ولا يتأتى قصد النسبة بالبدل
 الجملة وكلامه سريح في أنه لا يتحقق في الجمل التي لها محل من الاعراب كون المقصود
 الذاتي هو الجملة الثانية وفيه نظرا اذ لا مانع منها فيها كقولك قلت لها جعت بين الامرين
 ترتين وتتصدقين على أن المقصود الذاتي بايقاع القول الجملة الثانية ولهذا خصص ابن
 يعقوب عدم تحقق ذلك بالجمل التي لا محل لها كما يعلم براجعة فتأمل منصفانم رأيت في
 كلام سم ما يؤيد ما قلنا حيث قال في حواشيه على الحفيد متعبا قول الحفيد ما لا محل له
 لا يتصور فيه القصد بالنسبة مانصه هذا الكلام انما يمنع التمييز عن التأكيد في الجمل التي
 لا محل لها على انه قد يبحث في هذا فانه يمكن أن يراد بالنسبة ما يشمل الاخبار بضمون الجملة
 وهذا يمكن فيما لا محل لها بأن يكون المقصود بالذات الاخبار بالثانية والاخبار بالاولى
 لجرد التوطئة له ولا يمنع التمييز فيما له محل فلم يعتد ببدل الكل فيما له محل الا أن يقال لما كان
 الكلام فيما لا محل له ولم يتميز به بدل الكل لم يلتفت اليه اه ويمكن تقرير الشارح على
 وجه لا يرد عليه نظيرنا السابق بان يكون المراد وهذا أي التمييز بالامر من معال لا يتحقق الخ
 فلا ينافي وجود الامر الثاني فيما له محل فتقوله لاسيما التي الخ أي فأنتم لم يوجد فيها الامر ان
 معا ولا أحدهما وكتب أيضا قوله وهذا لا يتحقق في الجمل الخ لان التأكيد المعبر
 في الجمل لا بد أن يكون لفظه غير لفظ المتبوع اذ ليس المراد بتأكيد الجمل تكريرها
 وحينئذ لا يتميز أحدهما عن الآخر بهذا القيد ثم الجمل التي ليس لها محل من الاعراب
 لا يتصور فيها القصد بالنسبة كذا في الحفيد قال صاحب العروس ومن الغريب ان

(وغير داخل فيه) فلا يكون بدل
 البعض ولم يعتد ببدل الكل لانه
 انما يميز عن التأكيد بغيرية اللفظين
 وكون المقصود هو الثاني وهذا
 لا يتحقق في الجمل

اهل هذا الفن لم يذكر وامن أقسام كمال الاتصال أن تكون الثانية صريحة في تأكيده
 الاولى باعادتها بلفظها مثل قام زيد قام زيد مع أنها أجدر بأن يحكم عليها بكمال الاتصال
 مما هو فرع عنها ولحقها ولعلهم اغتاروا بذلك لأن المؤكد الصريح هو نفس المؤكد
 فكانهم ما جملة واحدة فلا تعدد اه وفي قول الحفيد ثم الجمل الخ كلام لاسم قدمناه
 فانظره (قوله لاسم التي ليس لها محل من الاعراب) فانه لا يتصور فيها أن تكون الثانية
 هي المقصودة بالنسبة اذ لا نسبة هناك بين الاولى وشئ آخر حتى تجعل الثانية بدلا عين
 الاولى في ذلك (قوله أي بين عدم الإقامة) أي الذي هو مدلول الثانية وقوله
 والارتحال أي الذي هو مدلول الاولى (قوله والكلام الخ) جواب عن سؤاله قدتر
 وقد تقدم بيانه مع ما فيه عند قوله أرسوا نزارا لها فرأى جمعهم وكتب أيضا قوله والكلام
 في أن الجملة الأولى الخ قال شيخنا الكلام هنا ليس كالكلام في قوله أرسوا لأن الجملة
 الثانية بدل وقد تقرر أن البديل على نية تكرار العامل فالعامل حينئذ في الجملة الثانية
 وهي قولنا لا تقيمن عندنا مقدر تقديره أقول له لا تقيمن عندنا فالجملة وهي القول ومقوله
 بدل من جملة أقول له ارجل لامن مقولها كما ذكره وكل منهما على ما قررناه لا محل له
 فهو مما نحن فيه والعجب كل العجب من غفلتهم عن هذا وجوابهم عن المصنف بأنه
 بالنظر الى الجملتين قبل الحكاية اه يس (قوله وانما قال في المثالين ان الثانية أوفى
 الخ) عبارة عني وفهم من قوله أوفى أن الاولى في القسمين أعني بدل البعض وبدل
 الاشتمال وافية أيضا لكن الثانية أوفى أما القسم الاول فظاهر لأن الاولى دللت على
 المذكور بالعموم وانما فاتتها الثانية بالخصوص وأما في القسم الثاني فلما أشرنا اليه من
 أن افهام الكراهية يكون بغير اللفظ كالإشارة فإفادة ذلك باللفظ وافية لكن الثانية وهي
 لا تقيمن أوفى وهذا يقتضي أن المصنف لم يعمل لغير الوافية والاولى حل الكلام على
 ما قررنا أولا من أن غير الوافية هي التي أعقبت ببديل البعض والاشتمال لانه لا يفهم
 المراد الا بالبدل اذ لا اشعار للاعم بالاختصاص ولا للمعجل بالمبين وأن التي هي كغير الوافية
 هي التي أتبع تبدل الكل بناء على اعتباره في الجمل لأن مدلول الاولى هو مدلول الثانية
 مصدوقا ولو اختلف المفهوم وذلك لأن المصدق أكثر رعاية من المفهوم وعليه يكون
 قوله أوفى تفضيلا باعتبار مطلق المشاركة لا باعتبار الوفاء المقصود في الحالة الراهنة وانما
 قلنا حل الكلام على هذا أولى لأن غير الوافية هي التي صدر بها فينصرف التمثيل لها
 وتكون التي هي كغير الوافية كالاستطراد باعتبار ما لم يذكره هو وذكره الغير وأيضا
 لو كان التفضيل عامًا لبدل البعض والاشتمال على أن التمثيل ليس لغير الوافية بل للوافية
 التي كغير الوافية لا يقتضي أن يبدل الاشتمال والبعض منهما ما الاولى فيه لا وفاء فيها أصلا
 ولا يكاد يوجد ذلك فيهما لأن الوفاء بالعموم والاجال لازم لهما تأمل ثم قد علم مما تقدم
 ان وجه منع العطف في التأكيده كون التأكيده مع المؤكد كالشيء الواحد وبمثله علل

لا سيما التي ليس لها محل من
 الاعراب (مع ما بينهما) أي بين
 عدم الإقامة والارتحال (من
 الملازمة) للزومية فيكون
 بدل اشتمال والكلام في أن
 جملة الاولى أعني ارجل ذات محل
 من الاعراب مثل ما مر في أرسوا
 نزارا وانما قال في المثالين ان
 الثانية أوفى لأن الاولى وافية مع
 ضرب من القصور

المنع في بدل البعض والاشتمال والاولى كما قيل أن المنع فيهما يكون المبدل منه في نية
 الطرح عن القصد الذاتي فصار لوعطف عليه كاعطف على ما يذكر وأما التعديل
 بالاشتمال فلا يتم مع كون المبدل منه كالمعدوم إذ لا يتحد به هو بمنزلة المعدوم بالموجود مع
 أن البعض من حيث هو المشتل عليه من حيث هو لا اتحاد بينهما وبين ما قبله ولكن على
 هذا لا يكون هذا ما يحقق بينهما كمال الاتصال كما هو فرض المسئلة تأمل عى وقوله
 في صدر العبارة فافادة ذلك باللفظ واف أى فافادة ذلك الافهام والاظهار أى افادة
 كمال ذلك من حيث العدول الى اللفظ الاقوى مع حصوله بغيره كالاشارة تأمل (قوله
 باعتبار الاجال) أى فى الآية وقوله وعدم مطابقة الدلالة أى فى البيت (قوله
 خلفائهما) أى مع اقتضاء المقام ازالته مطول وكتب أيضا قوله خلفائهما والفرق بين
 البديل والبيان مع وجود الخفاء فى كل من المبدل منه والمبين أن المقصود فى البديل هو
 الثانى لا الاول والمقصود فى البيان هو الاول والثانى توضيح له فالايضاح حامل فى البديل
 غير مقصود منه بالذات وحاصل مقصود من البيان (قوله أى الاولى) من غير أن يقصد
 استئناف الاخبار بنسبتها كما فى البديل وانما المقصود بيان الاولى لما فيها من الخفاء عى
 (قوله نحو فوسوس اليه) ضمن وسوس معنى ألقى فعدى بالى فكأنه قيل ألقى اليه
 الشيطان وسوسه عى وكتب أيضا قوله نحو فوسوس اليه الشيطان الخ نظرقه بأن
 الظاهر أن له محملا وهو الخبر فانه معطوف على قلنا الذى أضيف اليه اذ كذا فى يس
 وقال صاحب الاطول كون الجملة الثانية بيانا للاولى أعم من أن تكون بتمامها بيانا لتمام
 الاول أو تكون بتمامها بيانا لجزء الاول أو يكون جزء منها بيانا لجزء الاول ثم قال وما قاله
 المشرح المحقق من أنه لو لم يبق بقوله قال بالشيطان لم يصلح نفسه بقوله وسوس لانها
 القول الخفى لا ضلال وقال أعم فلا بد من تقييده بالفاعل حتى يصلح نفسه يراد به
 بالتقييد بالشيطان يفهم كونه للاضلال وكونه خفيا لا يتم لان البيان يكفى فيه كونه
 يميز الوضوح مع أنه يزيد عليه المبين بوضوح فيحصل من اجتماعهما مزيد ايضاح
 كما تقرر فى النحو وكذا ما قاله السيد السند حيث قال بل نقول لا بد فى الثانى من ملاحظة
 التعلق بالمفعول أيضا حتى يصلح بيانا للاولى ولا شبهة ان القول المقيدهم هذا الفاعل
 والمفعول ليس بيانا لمطلق الوسوسة ولا الوسوسة الشيطان بل لوسوسته لآدم عليه السلام
 فالنسبة بالبيان بين الجملةين دون مجرد الفاعل فيه ضعف لانه يصح بيان المطلق
 بالمخصوص فيصح أن يكون القول المقيدهم بالمفعول بيانا للوسوسة المطلقة والقول المقيدهم
 بالمفعول ليس جملة فلا يلزم أن تكون النسبة بين الجملةين بالبيان اه ولا يخفى أن
 الاظهر ما لالمشرح والسيد ولم يعتبر التمتع فى الجمل التى لا محل لها لان المنعوت يستدعى
 كونه متصورا محققا وحده بحيث يصح الحكم عليه بالنعوت والجمتان من حيث انهما
 جملتان بأن لا يتقلا الى باب التصور ولا يصح الاخبار باحدهما عن الاخرى لان الخبر به

باعتبار الاجال وعدم مطابقة
 الدلالة فصارت كغير الواقية (أو)
 لتكون الثانية (بيانا لها) أى
 لاولى (خلفائهما) أى الاولى (نحو)
 فوسوس اليه الشيطان

لا يستعمل بالافادة وكل جملة تستعمل بالافادة ع ق وقال في الاطول بعد أن نقل مثل ذلك
عن الشارح والسيد مانصه ونحن نقول ليس التنزيل أى تنزيل الجملة الثانية منزلة النعت
مثلا الامتصاص النوع مناسبة ولا يقتضى رعاية خصوصية صاحب المنزلة في المنزل والا
لم يصح التنزيل منزلة البديل لأن البديل مقصود بالنسبة والجملة من حيث هى جملة لا تصلح
لذلك على أن الجملة ربما تنزل على حال جملة كان نقول زيد قائم علمت فتفصل علمت عن زيد
قائم لانه يدل على انه معلوم فيكون بمنزلة النعت اه وأطال الفترى أيضا في رد ما مر عن
الشارح والسيد فراجعهم (قوله على شجرة الخلد) اضاف الشجرة الى الخلد لادعائه
أن الاكل منها سبب للخلود الا كل (قوله لا يبلى) أى لا يتطرق اليه نقصان فضلا عن
الزوال (قوله فان وزانه) الملازم لما سبق فوزانه أطول (قوله من نقب) هو ضعف
أسفل الخف في الابل والحافر في غيرها من خشونة الارض والدمر معلوم ع ق وهو
أعنى الدبر جرح في ظهر البعير (قوله وظاهران ليس لفظ قال بيانا الخ) اذ القول أعم
من الوسوسة كما بين (قوله وأما كونها كالمنطقة عنها) فيجب نصبها عنها وكان
المناسب لما سبق وأما شبهه كمال الانقطاع الخ (قوله موه ما الخ) أى مع المغيرة
الكلمة فلا يرد كمال الاتصال وكذا يقال في قول الشارح باعتبار اشتماله على مانع من
العطف أى مع المغيرة الكلية فلا يرد أن ما ذكره من وجه الشبه مشترك بين كمال الاتصال
وكمال الانقطاع أفاده الفترى (قوله مما ليس بمقصود) أى مما ليس بمقصود العطف عليه
وعبارة المطول مما يؤدى الى فساد المعنى أى مما يؤدى العطف عليه الى فساد المعنى ومثل
ما في المطول في الاطول ثم قال لو كان مطلق ايها غير المقصود مردود الماصح الفصل لدفع
ايها غير المقصود مع أنه مع الفصل يحتمل الاستئناف فقيه ايها الاستئناف الغير المقصود
والمراد بالايها اما الدلالة الضعيفة فيمنته ذنبا دار العطف على الغير والشك فيه يكون
معلوما بطريق الاولى واما التعبير بالايها لمكون المدلول ضعيفا فاسدا وحينئذ يشمل الكل
اه وعلى الثاني يراد بالايها الايقاع في الوهم معنى الذهن (قوله وشبه) أى المصنف
هذا أى كون عطفها على السابقة موه ما تشبها ضعيفا ما أخوذ من جعله على تشبيهه الجملة
بالمقطعة وقوله باعتبار اشتماله على مانع هو الايها فعمل أنه يقتضى الفصل باعتبار ما اشتمل
عليه لا باعتبار ذاته (قوله الا انه لما كان) أى المانع وقوله خارجا أى عن هذا لانه
قيد له (قوله ويسمى الفصل) أى ترك العطف لاجل ذلك قطعا امام تخصيص
الخاص باسم العام اصطلاحا لأن كل فصل قطع واما لان فيه قطع توهم خلاف المراد
ع ق وقال في الاطول ويسمى الفصل لذلك قطعا لان الجملتين كاتمتصلتين لوجود
التناسب والجسم مع فقطع لما منع فالفصل فيه كأنه قطع متصل (قوله أراها) على صيغة
المجهول شاع في الظن أى أظنها وانما جعل ضلالها مظنونا مع أن المناسب دعوى
التيقن تجر زاعن دعوى التيقن في ضلالها واشعارا بأن غاية الجراءة دعوى الظن أطول

قال يا آدم هل أدلك على شجرة
الخلد ومالك لا يبلى فان وزانه أى
وزان قال يا آدم (وزان عمرى قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر)
مامسها من نقب ولادبر
حيث جعل الثماني بيانا وتوضيحا
للاقول وظاهران ليس لفظ قال
بيانا وتفسير اللفظ وسوس حتى
يكون هذا من باب بيان الفعل
دون الجملة بل المبين هو مجموع
الجملة (وأما كونها) أى الجملة
الثانية (كالمنطقة عنها) أى عن
الاولى (فلكون عطفها عليها)
أى الثانية على الاولى (موه ما
لعطفها على غيرها) مما ليس
بمقصود وشبه هذا بكمال الانقطاع
باعتبار اشتماله على مانع من
العطف الا انه لما كان خارجا
يمكن دفعه بنصب قرينة لم يجعل
هذا من كمال الانقطاع (ويسمى
الفصل لذلك قطعا مثاله
(وتظن سلى اننى أبغى بها
بدلا أراها في الضلال تم بها)

(قوله فيين الجلتين مناسبة ظاهرة) رعايا في قوله في الاحوال الستة لان الوصل يقتضى مغايرة ومناسبة أى والمناسبة لا تناسب كمال الانقطاع ولا شبهه وأجيب بأن المناسبة التى لا تناسبه هى المصححة للعطف بخلاف التى معها الایهام المنافى للعطف فيصح وجودها فيه (قوله لان معنى أراها أظنها) هكذا اشاع فى الاستعمال والافعهنا الاصلى أ جعل رايها ايها أى ظانا ايها فأرى المجهول بمعنى أظن المعلوم من استعماله الشئ فى لازم معناه أفاده القنرى (قوله وكون المسند اليه فى الاولى محبوب بالخ) فيبينهما تضاد أو تقارن فى الخيال أطول (قوله لثلاثيه وهم الخ) لا يقال لمناسبة بين مسند ابغى وأراها وكفى بذلك فى نفي التوهم لاننا نقول كفى للمناسبة كونه متعلق الظن وفيه ان اختيار الفصل على العطف لذلك انما يتمشى لو لم يكن فى الفصل أيضا إيهام خلاف المقصود ولا خفاء فى احتمال كون أراها حالاً من فاعل أبغى وخبر ابعده خبر لان الأنا يقال الاصل فى الجملة أن لا يخرج عن الاستقلال والاصل هو الفصل فاذا منع المانع من العارض الذى هو العطف يختار الاصل على حى الصلة وان لم يخل عن مانع كان مع العطف فليست اقل وفى المفتح ولا يصح جعل الفصل لرعاية الوزن لانه ليس هناك أى ليس فى مرتبة الداعى المعنوى مع وجوده لا يستند صنيع البليغ الى الامر اللغوى وبعلم منه ان من نكات الفصل رعاية الوزن أطول (قوله ويحتمل الاستئناف) فيكون من شبه كمال الاتصال وكتب أيضاً قوله ويحتمل الخ يدخل عليه ع ق بقوله ثم أشار الى وجه آخر مانع من العطف فى قوله أراها فى الضلال تهم بقوله ويحتمل الاستئناف يعنى ان قوله أراها يحتمل أن يكون غير استئناف بأن يقصد الاخبار به كما قبله من غير تقدير سؤال يكون جواباً عنه فيكون المانع من العطف هو الإيهام السابق ويحتمل أن يكون استئنافاً بأن يتقدر سؤال ويكون جواباً عنه فيكونه قيل وكيف تراها فى ذلك الظن فقال أراها مخطئة تعبر فى أودية الضلال والغلط فيكون المانع ككون الجملة كالمصلة بما قبلها لاقتضائه السؤال أو تنزله منزلة السؤال والجواب يفصل عن السؤال كما قال وأما كونها كالمصلة الخ (قوله كالمصلة) أى كمال الاتصال (قوله اقتضته الاولى) لكونها مجملة فى نفسها باعتبار الصحة وعدمها أو بحمل السبب أو غير ذلك مما يقتضى السؤال ع ق (قوله ومقتضية له) عطف تفسير (قوله فتفصل الثانية عنها الخ) وقد ورد على منع العطف على الجملة التى هى كالسؤال قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لآبيه بعد قوله ما كان للنبي والذين آمنوا الخ اذ هو فى تقدير ولم استغفر إبراهيم لآيه وقد عطف الجواب بعد تقديره وأجيب بأن الواو لا استئنافاً للعطف وبغير ذلك تأمله ع ق (قوله لما بينهم من الاتصال) أى الاتصال الشبيه فكأن الجملة الاولى فى الاقسام الثلاثة من كمال الاتصال مستتبعة للثانية ولم توجد الثانية بدون الاولى كذلك السؤال مستتبع للجواب والجواب لا يوجد بدون السؤال فكلا صورة الجواب والسؤال

فبين الجلتين مناسبة ظاهرة لا يحاد
المسندين لان معنى أراها أظنها
وكون المسند اليه فى الاولى محبوباً
وفى الثانية محباً لكنه ترك العطف
لثلاثيه هم انه عطف على أبغى
فيمكون من مظنونات سلمى
(ويحتمل الاستئناف) كانه قيل
كيف تراها فى هذا الظن فقال
أراها تعبر فى أودية الضلال
(وأما كونها) أى الثانية
(كالمصلة بها) أى بالاولى
(فليكونها) أى الثانية (جواباً
لسؤال اقتضته الاولى فتدزل
الاولى منزلته) أى السؤال
لكونها مشتملة عليه ومقتضية له
(فتفصل الثانية عنها) أى عن
الاولى (كما يفصل الجواب عن
السؤال) لما بينهم من الاتصال

والاستئناف من شبه كمال الاتصال وهو الظاهر من التشبيه اه عبد الحكم وفي الاطول
بعد تقرير قول المصنف كما ينصل الجواب عن السؤال مانصه وهذا يشعر بان من
موجبات كمال الاتصال كون الجملتين سؤالاً وجواباً وانما لم يعد ذلك في تنصيل كمال
الاتصال لان الجواب والسؤال لا يحتاج الفصل فيهما الى اعتباره لانهم ما يكونان في كلام
متكلمين فالجواب أبداً ابتداء كلام غير مسبوق بما يعطف عليه فلم يحتج الى اعتبار اتصاله
بالسؤال ولك أن تقول اتصال الجواب والسؤال داخل في قولهم أو بياناً لها لان الجواب
بيان مبهم السؤال اه وكتب أيضاً قوله لما بينهما من الاتصال وبعضهم يجعل منع
العطف بين الجواب والسؤال لما بينهما من كمال الانقطاع اذا السؤال انشاء والجواب
اخبار ع ق (قوله قال السكاكي) الحاصل ان المصنف ينزل الاولى منزلة السؤال
فالثانية جوابها والسكاكي يقدر السؤال واقعا فالثانية جوابه قاله في العروس من يس
وكتب أيضاً قوله قال السكاكي الخ قال ع ق وهذا أي كلام السكاكي يقتضي ان
موجب المنع كونه جواباً بالسؤال مقدر وماتقيداً يتم يقتضي أن الموجب هو تنزيل
الاولى منزلة السؤال ويمكن أن يحمل الكلام على معنى أن السؤال بقدر كمال الواقع
للتسكت المذكورة بعده واما الفصل فلتنزيل الاولى منزلة السؤال وان كان كلامه ما
يصلح سبباً للقطع اه وبقوله ويمكن الخ عرفت أن قول المصنف قال السكاكي الخ
فائدة مستقلة وسبب أن شاء الله تعالى زيادة تحقيق لهذا (قوله بالفحوى) أي
بقوة الكلام باعتبار قرائن الاحوال ع ق (قوله وبطلب الخ) أي يقصد ولو قال
ويجعل الكلام الثاني جواباً له لكان أخصر وأوضح وبه عبران يعقوب تأمل (قوله
لذلك) أي التنزيل وعبرة ع ق فحينئذ يقطع عن الكلام الاول اذ لا يعطف جواب
سؤال على كلام آخر (قوله كاغناء السامع عن أن يسأل) تعظيماً له أو شفقة عليه ع ق
(قوله أو مثل) أشار به الى انه عطف على اغناء لا على أن يسأل وانما قد رمل لا الكاف
لانهم احرف واحد يستكره من جهة من الشارح بالتمن يس لكن مثل في كلام المصنف
معطوف على كاغناء (قوله كلامك) ايها المتكلم وقوله بكلامه أي السامع (قوله
بتقابل اللفظ) الباء بمعنى مع (قوله وهو تقدير الخ) فيه تسميح اذ التقدير وعدم
التصريح سبب للتقابل لانفسه اه (قوله أو غير ذلك) كالتبعية على فطانة السامع وان
المقدر عنده كالمذكور وكتب أيضاً مانصه عطف على اغناء (قوله وليس في كلام
السكاكي الخ) أي كافي كلام المصنف وكتب أيضاً قول وليس في كلام الخ قصده
التبعية على أنه ليس في كلام السكاكي وأنه من زيادات المصنف ريان وجه هذه الزيادة
فتأمل (قوله وكان المصنف نظراً الخ) عبارة ع ق وكان المصنف رأى أن قطع الثانية
عن الاولى لما كان كقطع الجواب عن السؤال لزم كون الاولى منزلة بمنزلة السؤال لان
الحاق القطع بالقطع يقتضي الحاق المقطوع عنه الذي هو الاولى بالمقطوع عنه الذي هو

قال (السكاكي فينزل) ذلك
السؤال الذي تقتضيه الاولى
وتدل عليه بالفحوى (منزلة)
السؤال (الواقع) وبطلب
بالكلام الثاني وقوعه جواباً
له فيقطع عن الكلام الاول لذلك
وتنزيله منزلة الواقع انما يكون
لمسكتة (كاغناء السامع عن أن
يسأل أو) مثل (ان لا يسمع منه)
أي من السامع (شيئ) تحقير له
وكراهة لكلامه أو مثل أن لا ينقطع
كلامك بكلامه أو مثل القصد الى
تكميل المعنى بتقليل اللفظ وهو
تقدير السؤال وترك العاطف
أو غير ذلك وليس في كلام السكاكي
دلالة على أن الاولى تنزل منزلة
السؤال وكان المصنف نظراً الى
أن قطع الثانية عن الاولى

السؤال والا كان القطع لامن جهة الاتصال المنسوب للجواب والسؤال بل من جهة
 أخرى وفيه بحث لأن تشبيه القطع بالقطع لا يقتضي تشبيه المقطوع عنه بالمقطوع عنه
 لصحة أن يكون القطع من وجود ربط يشبه ذلك الربط مع كون المقطوع عنه في أحد
 الربطين سببا والآخر سبب السبب مثلا ولا ينزل أحدهما منزلة الآخر الا في مجرد الربط
 وهو مستشعر من تشبيه القطع بالقطع من غير حاجة لتشبيه أحد المقطوع عنه ما بالآخر
 ولهذا يصح هنا أن تجعل لكون الجملة الاولى منشأ السؤال الذي هو سبب الجواب كافيا
 في القطع لانها سبب السبب من غير حاجة لزيادة تنزيلها منزلة السؤال وتشبيهها به كما أشار
 اليه صاحب الكشف لا يقال الاكتفاء بمجرد كونه منشأ السؤال فصار سبب السبب
 ينافي جعل السؤال كالمذكور على ما قاله السكاكي لانا نقول تقدم أن جعل السؤال
 كالمذكور ليس للقطع بل لئلا يكتفى بغيره فقلت ذلك أن نقول تنزيل الاولى منزلة
 السؤال للقطع أو كونها منشأ للسؤال للقطع أو تقدير السؤال كالمذكور للقطع ما أها
 واحد والاختلاف في الاعتبار والتعبير والتلازم حاصل في الكل فأى فائدة لهذا
 الاختلاف تأمل في هذا المقام اه (قوله مثل قطع الخ) حال من قطع وقوله انما يكون
 خبران (قوله لا حاجة الى ذلك) أى التنزيل المذكور وهو تنزيل الاولى منزلة السؤال
 وقوله كاف في ذلك أى في القطع وأما تنزيل السؤال المتدر منزلة السؤال الواقع فللنكت
 المتقدمة كما ذكره ابن يعقوب فراجع (قوله الفصل) أى ترك العطف لذلك أى لاجل
 ذلك (قوله تسمى استئنافا) تسمية لللازم باسم الملزم (قوله لان السؤال الخ) أى لان
 المنهم على السامع اما سبب الحكم الكائن في الجملة الاولى على الاطلاق بمعنى انه جهل
 السبب من اصله واما سبب خاص بمعنى انه تصورني جميع الاسباب الاسباب خاص تردد
 في حصوله ونفيه واما غير السبب بأن ينهم عليه شئ مما يتعلق بالجملة الاولى ع (قوله
 الحكم) المراد به هنا الحكموم به (قوله مطلقا) أى عن الالتفات والنظر الى سبب خاص
 متردد فيه لجهله بصورة السبب أصلا فالجواب أى سبب كان (قوله عليل) أى أنا عليل
 ولا شاع في هذا لانه جواب لسؤال ملفوظ بل في قوله سهر دأى الخ أى سبب عللى سهر
 الخ (قوله أى ما بال الخ) أى ما حالك عللا والسؤال عن حال العليل بعد العلم بعلمته
 يوجب كون المعنى ما سبب عللك اذ لا يبقى ما يسئل عنه بعد العلم بها الاسمها فيقدر هذا
 السؤال المتيد لهذا المعنى أو يفسد ما سبب عللك اه ع (قوله بالتسوية في العبارة
 اذ معنى التركيب الاول يرجع الى معنى الثاني (قوله بقرينة العرف والعادة الخ) أى
 وانما كان السؤال عن السبب المطلق لا الخاص بقرينة الخ وكتب أيضا ما نصه
 وبقرينة عدم التأكد في الجواب ولا يقال ان اسمية الجملة من المؤكدات لانها واحدة
 لا تنكفي في مقام التردد (قوله فأنما يسأل) أى فأنما يسأل سماع هذا القول عن
 مرضه وكتب أيضا قوله فأنما يسأل الخ فيؤتى بالجواب خالبا عن التأكد وقوله حتى

مثل قطع الجواب عن السؤال انما
 يكون على تقدير تنزيل الاولى منزلة
 السؤال وتشبيهها به والظاهر انه
 لا حاجة الى ذلك بل مجرد كون
 الاولى منشأ السؤال كاف في ذلك
 أمبراليه في الكشف (ويسمى
 الفصل لذلك) أى لكونه جوابا
 لسؤال اقتضيه الاولى (استئنافا
 وكذا) الجملة (الثانية) نفسها تسمى
 استئنافا ومستأنفة (وهو) أى
 الاستئناف (ثلاثة أشرب لان
 السؤال) الذى تضمنته الاولى
 (اماعن سبب الحكم مطاقا نحو
 قال لي كيف أنت قلت عليل
 سهر دأى وحرز طويل
 أى ما بالك عللا وما سبب عللك)
 بقرينة العرف والعادة لانه اذا قيل
 فلان مريض فأنما يسأل

يكون السؤال الخ فيؤتى بالجواب مؤ كذا قال ع ق نعم اذا وقع المرض في جهة غلب
 فيه سبب خاص فيمكن أن يتردد في ثبوته فيقال فيه هل سبب مرضه أ كل الفاكهة
 الثلاثة أو لا مثلاً فيكون الجواب هو أن يقال مثلاً أن سببه أ كل تلك الفاكهة (قوله
 عن مرضه) أي سبب مرضه فتقوله وسببه تفسيره المراد من المعطوف عليه ولو اقتصر على
 قوله عن سبب مرضه لكان أوضح كذا قيل واستشبهه بعبارة المطول وهي لأن العادة
 اذا قيل فلان عليل أن يستل عن سبب علته وموجب مرضه اه ويستدل أن يكون المعنى
 عن نوع مرضه وسببه لأنه بعد العلم بطلاق المرض يستل عن خصوص نوعه وسببه أي
 والسؤال عن خصوص النوع منتف في البيت غير محتمل لأن الجواب بالسبب لا بالنوع
 ولا شاهد في عبارة المطول لعدم الحصر فيها بخلاف عبارة المختصر (قوله لان يقال
 هل سبب علته كذا وكذا) أي على وجه التردد في ثبوت سبب خاص (قوله لاسيما السهر
 والحزن) لانهم ما أبعد الاسباب في احداث المرض فهم ما جديران بأن لا يتردد في ثبوتها
 ويستدل عن حصولها من ع ق (قوله حتى يكون الخ) تفريع على المنفى (قوله واما عن
 سبب خاص لهذا الحكم) فيكون المقام مقام أن يتردد في ثبوته ع ق ولهذا يؤتى بالجواب
 مؤ كذا (قوله لهذا الحكم) أي الكائن في الجملة الاولى (قوله كأنه قيل الخ) لأن
 الحكم ينفي تنزيه النفس من طهارتها وتباعدتها عن شهواتها ولذا تم ايتبار منه أن ذلك
 لا ينطباعها في أصلها على طلب ما لا ينبغي وأمرها به فكان المقام مقام أن يتردد في ثبوت
 أمرها بالسوء بعد تصوره فكانه قبل هل لأن النفس أماره بالسوء ع ق ومنه يعلم أن قوله
 هل النفس أماره بالسوء معناه هل لأن النفس الخ أي هل سبب عدم التبرئة ان النفس
 الخ لأن القرض ان السؤال عن سبب خاص (قوله بقريضة التأكيد) أي تقدير
 السؤال بهل الدالة على طلب التصديق بثبوت السبب الخاص بقريضة الخ وكتب
 أيضا قوله بقريضة التأكيد أي لأنه انما يحسن اذا كان المخاطب مترددا ولا يكون
 كذلك الا عند السؤال عن السبب الخاص لأنه يستل هل هو السبب فهو متردد
 وفي المطول قالتا كيد دليل على أن السؤال عن السبب الخاص فان السؤال عن مطلق
 السبب لا يؤكده قال القنري هذا أيضا مبني على سوق الكلام مساق مقتضى الظاهر
 المتبادر والافلتا كيد معان غير دفع الشك ورد الانكار كما سبق وايست فائدة منه منحصرة
 فيها حتى يقال لو كان السؤال عن السبب المطلق لكان سؤالا عن تصوره الذي لا يتصور
 فيه شك وتردد حتى يؤكده في الجواب اه سم (قوله يقتضي تأ كيد الحكم) أي الجواب
 لأنه تردد في السنة بعد تصور الطرفين ع ق وقد قيل في هذا الباب حيث دات الجملة
 الاولى على سؤال تصديقي تأتي الثانية مؤكدة والافلاتا كيد لا يكون الا للنسبة
 للاحد الطرفين كذا في يس (قوله كما مر) الكاف للتعليل (قوله من ان المخاطب الخ)
 لو قال من أن غير السائل ينزل منزلة السائل اذا قدم ما يلوح له بالخبر فيستشرف استشراف

عن مرضه وسببه لأن يقال هل
 سبب علته كذا وكذا لاسيما السهر
 والحزن حتى يكون السؤال
 عن السبب الخاص (واما عن
 سبب خاص) لهذا الحكم (نحو
 وما أبرئ نفسي ان النفس لامارة
 بالسوء كأنه قيل هل النفس اماره
 بالسوء) بقريضة التأكيد (وهذا
 الضرب يقتضي تأ كيد الحكم)
 الذي هو في الجملة الثانية أعني
 الجواب لأن السائل متردد في هذا
 السبب الخاص هل هو سبب الحكم
 أم لا (كما مر) في أحوال الاسناد
 الخبري من أن المخاطب اذا كان
 طالبا مترددا حسن تقوية الحكم

المرتد الطالب لكان أولى لأن مخاطب غير مرتد في الحكم طالب له بل هو منزل منزلة المرتد
فتأمل سم (قوله يؤكد) انما أتى بنا كيداً مع أن المرتد يكفيه واحد لا تبعاد كون
نفوس الانبياء أمانة بالسوء يس (قوله ولا يخفى أن المراد الخ) بدليل أن المذكور
فيما مر الحسن لا الوجوب (قوله بمنزلة الواجب) أتى في طلب مراعاته والاتباع
به وكتب أيضاً ما نصه أي فساغ التعبير بالافتضاء سم (قوله واما عن غيرهما)
أما مطلقاً فلا يقتضي تأكيداً واما عن غير خاص فيقتضي التأكيد على ما مر وكأنه
اكتفى بالنسبة إلى الدهن من تقسيم السبب اليه ومع ذلك أشار إلى القسمين بالمثالين لأنه
أورد من الخاص مثالاً لا يقتضي التأكيد وكان ينبغي أن يأتي بمثال يقتضي التأكيد
وسم عرف حقيقة الحال في المثال الثاني أنه أطول وعبارة المطول ومثل المصنف بمثالين
لأن السؤال عن غير السبب أيضاً اما أن يكون على إطلاقه كما في المثال الأول واما أن
يشتمل على خصوصية كما في المثال الثاني فإن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب
وانما السؤال عن تعيينه (قوله نحو قالوا اسلاماً قال سلام) يحتمل أن يكون تساو لهم
بلغة يعتبر فيها مثل ما يعتبر في اللغة العربية ويحتمل أن يكون بينهم كالنحو كما قبل عالمين
باللغة العربية نعم شيع هذه اللغة العربية انما كان من اسمعيل فترى (قوله قالوا
سلاماً) أي نسلم سلاماً مطول (قوله قال سلام) أي عليكم سلام أو سلام عليكم
(قوله أحسن لكونه بالجملة الخ) قد يقال الفعلية تدل على الحدوث والاستمرار
التجديدي فهي توازن الاسم فلا أحسنية (قوله زعم) أكثر استعماله في الاعتقاد
الباطل وقد يستعمل في الحق على ما في القاموس ومنه ما هنا بدليل صدقوا (قوله
بمعنى جماعة عاذلة) ولم يجعله جمع عاذلة واحدة من المؤنث لقوله صدقوا بضمير المذكور
ولم يجعله جمع عاذل لأن فاعلاً لا يطرده جمعه على فواعل بل هو مسوع وانظر ما المانع من
جمعه من جملة ما سمع وقولنا لأن فاعلاً لا يطرده جمعه على فواعل أي إذا كان صفة لمذكر
عاقل بخلاف ما إذا كان جامداً كعائق وعوائق أو صفة لمؤنث كطالق وطوائق ولمذكر
غير عاقل كعامل وعوامل فانه يطرده عبارة الأطول العواذل أي الجماعات العواذل أما
الرجال كما هو ظاهر صدقوا والرجال والنساء فصدقوا تغيب اه قال الثوري والقول
بأنه جمع عاذلة على أن التاء للمبالغة مما لا يثبت اليه لأنه ليس بقياس اه (قوله بخلاف
أكثر الخ) إشارة إلى توجيه الاستدراك وحاصله انه لما كان يتوهم أن غمرة مما
ستكشف كما هو شأن أكثر الغمرات والشدة استدرك بقوله ولكن الخ (قوله
كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا) لأن الزعم مطية الكذب فيفهم ان ما زعموه يحتمل
الصدق والكذب فكأنه قيل الخ ولقائل أن يقول اذا تصوّر من الكلام الأول
الصدق فيما زعموا وتردد هل واقع ذلك الصدق أم لا وكان المقام مقام التردد يجب
التأكيد بأن يقال انهم لصادقون مثلاً وقد يجاب بأن السؤال لما كان فعلاً أتى

بؤكد ولا يخفى أن المراد بالافتضاء
استحساناً لا وجوباً والمستحسن
في باب البلاغة بمنزلة الواجب
(واما عن غيرهما) أي غير السبب
المطلق والخاص (نحو قالوا اسلاماً
قال سلام) أي فماذا قال ابراهيم
في جواب سلامهم فقيل قال سلام
أي حياهم تحية أحسن لكونها
بالجملة الاسموية الدالة على الدوام
والتبوت (وقوله زعم العواذل)
جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة (أنى
في غمرة) وشدة (صدقوا) أي
الجماعات العواذل في زعمهم أنى
في غمرة (ولكن غمر في لا تنجلي)
ولا تنكشف بخلاف أكثر
الغمرات والشدة كأنه قيل
صدقوا أم كذبوا فتقبل صدقوا

بالجواب مطابقا والتأكيده تقديرى بمنزل القسم أى صدقوا والله مثلا من عرق وفيه جواب آخر نظره فراجعه وكتب أيضا قوله كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا قال في المطول السؤال ههنا يشتمل على خصوصيته لأن العلم حاصل بواحد من الصدق والكذب وإنما السؤال عن تعيينه اه وقضيته كما في بس أن السؤال عن التصديق لا عن التصور وحينئذ فكان مقتضى الظاهر التأكيده على حدان النفس الخ وقال في الاطول كأنه قيل أصدقوا أم كذبوا هكذا في المفتاح حينئذ وبه عدم التأكيده أن السؤال عن التصور والتصور لا يطلب التأكيده ونازع السيد السند في كون الهمزة وأم سؤالا عن التصور فكان مقتضى الظاهر التأكيده بعد ترقيقه لما ذكره السيد قال بناء على أن المطلوب التصديق اذا دار الكلام بين النفي والاثبات لا معنى للسؤال بالهمزة وأم اذ لا معنى لظاهر حصول التصديق بأحدهما لانه مفروغ عنه معرفة كل أحد ألا ترى انه لا يقال أريد قام أم لم يقيم والمتعارف في مثله السؤال عن جانب يهتم به فيقال أصدقوا وحينئذ يجب التأكيده للتردد فيه ويكون ترك التأكيده لأن ظهور حاله يدفع التردد والشك والوجه أن المراد زعم العواذل أنني في غمرة تشكك فالزعم حينئذ في معناه المضمور ولما كان زعمهم مركبا سأل أنهم هل صدقوا فأجاب بأنهم صدقوا في البعض وكذبوا في البعض فقوله صدقوا إشارة الى صدقهم في كونه في الغمرة وقوله ولكن غمركم لا تنجلي إشارة الى كذبهم في اعتقاد الانجلاء أطول (قوله وأيضا) قال عرق ونعود أيضا الى تقسيم آخر في الاستئناف باعتبار إعادة اسم ما استأنف عنه الحديث والاثبات بوصفه المشعر بالعلمية وان كان الاستئناف في ذلك لا يخلو أيضا من كونه جوابا عن السؤال عن السبب أو عن غيره الذي هو حاصل التقسيم السابق فنقول منه الخ (قوله بإعادة اسم الخ) الباء للملابسة أو بمعنى مع والمراد بالاسم ما قابل الصفة (قوله أى أوقع عنه الاستئناف) أى لاجله (قوله وأصل الكلام استئناف الخ) أى بعد بناءه للمفعول (قوله فحذف المفعول) أى في الاصل الاول الذي هو نائب فاعل في هذا الاصل الثاني وهو لفظ الحديث وقوله وزل الفعل منزلة اللازم أى فأنيب بالجرور أو المصدر المفهوم من استأنف لتأويله بأوقع عنه الاستئناف وهذا هو المشار اليه بقول الشارح أى أوقع الخ كذا يؤخذ من عرق فيكون من قبيل حيل بين العبر والتزوان قال في الاطول ولاداعي الى ذلك بل نقول مفعوله الاول ضمير مستتر راجع الى ما رجع اليه ضمير منه أى ما استأنف الاستئناف عنه اذ مفعوله الاول يكون الحديث لان الاستئناف حديث اه ومنه يعلم أن الاستئناف الراجع اليه ضمير منه بمعنى الحديث (قوله نحو أحسنت أنت) ضبط أحسنت ببناء الخطاب مع أنه يصح هنا أن تكون التاء للمتكلم ليتناسب مع أحسنت في المثال الثاني لانه يتعين فيه أن تكون التاء للخطاب والاقوال

(وأيضا منه) أى من الاستئناف
وهذا إشارة الى تقسيم آخر له
(ما يأتي بإعادة اسم ما استأنف
عنه) أى أوقع عنه الاستئناف
وأصل الكلام استئناف منه
الحديث فحذف المفعول وزل
الفعل منزلة اللازم (نحو أحسنت)
أنت (الى زيد زيد تحقيق بالاحسان)
بإعادة اسم زيد

صديق القديم الخ (قوله ومنه ما بيني) لم يعبر بالاعادة لان الصفة لم تذكر اولا حتى
تعداد (قوله لترتب الحديث عليه) أي الصفة وذكر باعتبار أنها وصف (قوله لماذا
أحسن اليه) بصيغة الماضي وهذا راجع الى المثال الاول ويقدر السائل فيه غير
المخاطب من السامعين كما علم من ضبطه بصيغة الماضي لعدم اشتمال الجواب فيه على
خطاب وليس بصيغة المضارع ويقدر السائل المخاطب لانه لا معنى لسؤال الشخص عن
سبب فعله الا أن يقال السؤال لتقرير الحكم لا للاستعلام وقوله وهل هو الخ راجع
الى المثال الثاني وتقدير السؤال فيه من المخاطب لاشتمال الجواب فيه على الخطاب ففي
كلام الشارح اشارة الى أنه لا يعمين تقدير السؤال من المخاطب كما في المثال الاول ففي
كلام الشارح توزيع على طريق الف والشر المرتب على ما في الفري لكن لا يخفى صحة
تقدير هل هو الخ في المثال الاول أيضا وكتب أيضا قوله لماذا أحسن اليه سؤال عن
السبب المطابق فناسب عدم التأكيدي في الجواب وعدم ما يغني عنه وهل هو حقيق
بالاحسان سؤال عن السبب الخاص فناسب ذكر ما يغني عن التأكيدي في الجواب وهو
موجب الاستحقاق بس (قوله لاشتماله على بيان السبب الموجب للحكم) الحكم هنا
هو الاحسان وقد يقال في الاول أيضا بيان السبب وهو كونه حقيقة بالاحسان كما يدل
عليه كونه جوابا عن السؤال المقدر عن السبب نعم في الثاني زيادة بيان سبب السبب فهو
أبلغ من هذه الجهة وهذا حاصل البحث الآتي وجوابه وقال في الاطول أي لاشتماله
على بيان سبب الحكم الذي في الجواب وفرق بين بيان سبب الحكم الذي في الجواب
وبيان سبب الحكم المتضمن للسؤال فان قولنا زيد حقيق بالاحسان بيان لسبب
الاحسان الى زيد مع أنه لا يشتمل على سبب استحقاقه للاحسان وهذا ظاهر ضعف ما قاله
الشارح انه ان كان السؤال في الاستئناف عن السبب فالجواب لا محالة يشتمل على بيانه
فلا يترجح جواب على جواب بالاشتمال عليه اذ الكل يشتمل عليه وان كان عن غيره فلا
معنى لاشتماله على بيان السبب ثم ناقش فيما أجاب به الشارح فراجع (قوله انه) أي
الوصف وهو بدل من ما (قوله وهنا بحث) أي في قوله أبلغ لاشتماله الخ (قوله
ان كان عن السبب) أي كما في المثالين المذكورين (قوله فالجواب) أي سواء بنى
على الاسم أو الصفة يشتمل على بيانه لا محالة فكيف يخص بما بنى على الصفة دون الاسم
سم (قوله على بيانه) أي السبب لا محالة أي سواء كان الجواب بالاسم أو الصفة فما
بالهم خصوه بالصفة وقوله والا أي والا يكن السؤال عن السبب فلا وجه لاشتماله عليه
وصفا أو اسما وقوله كما في قوله الخ تشبيهه في عدم الاشتمال وقوله مذكور في الشرح
قال فيه وجهه أنه اذا ثبت اني حكم ثم قدر السؤال عن سببه وأريد أن يجاب بأن سبب
ذلك انه مستحق لهذا الحكم فهذا الجواب يكون نارة باعادة اسم ذلك الشيء فيفيد
ان سبب هذا الحكم كونه حقيقا ونارة باعادة صفة فيفيد ان سبب استحقاقه لهذا

(ومنه ما بيني على صفته) أي صفة
ما استوقف عنه دون اسمه والمراد
صفة تصلح لترتيب الحديث عليه
(نحو) أحسن الى زيد (صديقك
القديم اهل لذلك) والسؤال
المقدر فيه ما لماذا أحسن اليه
وهل هو حقيق بالاحسان (وهذا)
الاستئناف المبني على الصفة
(أبلغ) لاشتماله على بيان السبب
الموجب للحكم كالمصادقة
القديمة في المثال المذكور لما
يسبق الى الفهم من ترتيب الحكم
على الوصف الصالح للعلة انه علة
له * وهنا بحث وهو أن السؤال
ان كان عن السبب فالجواب يشتمل
على بيانه لا محالة والا فلا وجه
لاشتماله عليه كما في قوله
تعالى قالوا سلاما قال سلام
وقوله زعم العواذل اتني ووجه
التفصي عن ذلك مذکور
في الشرح

(وقد يحذف صدر الاستئناف)

فَعَلَا كَانَ أَوْاسِمَا (نَحْوِ سَجَلَةٍ)

ففيها بالغدو والاصال رجال

فَمِنْ قَرَأَهَا مَفْتُوحَةً الْبَاءُ كَانَتْ

فوله الايهام كما يدفع الفصل الخ
المناسب العكس لان الفصل هو
الدافع للايهام اه

فهذه جملة اخبارية وأيدك الله
جملة انشائية دعائية فيبينها كمال
الانقطاع ~~هـ~~ عطف عليها
لان ترك العطف يوهم انه دعاء
على المخاطب بعدم التأيد
مع ان المقصود الدعاء بالتأيد
فأينما وقع هذا الكلام فالمعطوف
عليه هو مضمون قولهم لا وبعضهم
لما لم يقف على المعطوف عليه
في هذا الكلام نقل عن
الشماعى حكاية مشتملة على قوله
قلت لا وأيدك الله وزعم ان قوله
وأيدك الله عطف على قوله قلت
لم يعرف أنه لو كان كذلك لم يدخل
الدعاء تحت القول وأنه لو لم يحك
الحكاية فحين ما قال للمخاطب
لا وأيدك الله فلا بد له من معطوف
عليه (وأما للتوسط) عطف على
قوله أما الوصل لدفع الايهام أى
أما الوصل لتوسط الجملة بين كمال
لانقطاع وكمال الاتصال وقد ضعف
بعضهم أما يكسر الهاء فتركب

أى عند عدم ارادة السكوت على لا والابتداء بما بعده والالكان السكوت دافعا للايهام
قال في الاطول لا يقال لا الداخلة على الماضى يلزمها التكرير فلا يهام مع عدم التكرير
لانا نقول ذلك اذا لم تدخل في الدعاء كما تقر في محله (قوله فهذه) أى ليس الامر كذلك
التي تضمنها (قوله فيبينها كمال الانقطاع) قال في العروس ولك أن تقول الايهام
كما يدفع الفصل بين الجملةين اللتين بينهما كمال الانقطاع يدفعه بين اللتين بينهما كمال
الاتصال وكذا غيره من الاقسام السابقة واللاحقة فليعتبر الناظر والا يهام مشروط بأن
لا يعارضه ايهام آخر كما سبق اه (قوله لكن عطف الخ) صريح في أن الواو عاطفة
وقد نازع في العروس في كونها عاطفة وادعى زيادتها الدفع الوهم فأجاب في القرآن
كذلك ونقله عن الكوفيين وابن مالك وأطال بما لا يحل عن نظر واضع باب يس وقال في
الاطول ثم الواو في مثل هذا التركيب هل للعطف حتى يكون فيه الوصل أو زائدا قد دفع
الوهم كما زيد في رساؤك الحمد في رواية على ما في الصحاح مع انه لا يهام أو واو اعتراضية
والجملة الدعائية معترضة كما في قوله * ان الثمانين وبلغتها * لى فيه تردد وفي ثبوت
الوصل لدفع الايهام توقف فتأمل (قوله فأينما وقع) تفريع على قوله لكن عطف عليها
(قوله هذا الكلام) أى وما يشبهه نحو لا وهذا الله (قوله هو مضمون قوله سم لا)
أى ما تضمنه لامن الجملة وعبارة ع ق فالمعطوف عليه هو الكلام المنفي مضمونه بلا اه
(قوله وبعضهم) هو الزوزنى (قوله مشتملة على قوله الخ) من اشتمال الكل على الجزء
(قوله وزعم) أى ذلك البعض (قوله ولم يعرف انه) أى وأيدك الله لو كان كذلك أى
معطوفا على قلت وألفه في انه وكان للعال والشان (قوله لم يدخل الدعاء الخ) اظهار
في محل الاضمار أى مع ان المقصود انه من جملة المقول (قوله لم يحك الحكاية) المراد
بالحكاية قلت أى لولم يأت بها وضمير يحك للشماعى وقوله فحين جواب لو وما مصدرية وضمير
قال للشماعى والفاء في فلا بد زائدة أو الجواب فلا بد والفاء في فحين زائدة والوجه الاول
أولى وكتب أيضا قوله وأنه لو لم يحك الخ يعنى ان العطف في مثل هذا الكلام واجب
ولولم يتقدم قلت ولا قدر أصلا لانتفاء تعلق الغرض بالعدم مناسبتها للمقام فلا بد من
معطوف عليه وهو مضمون لا فلو كان كما زعم هذا الزاعم اختص العطف بما فيه جملة وهو
باطل من ع ق وعبارة سم قوله وأنه لو لم يحك الحكاية الخ رد آخر على هذا التائل حاصله
ان هذا الذى قاله انما يفيد بالنظر للحكاية هذه الحكاية وأما اذ لم يحك وقيل لا وأيدك الله
احتيج للمعطوف عليه ولم ينبه عليه هذا القائل اه (قوله فلا بد له من معطوف عليه)
أى وابن هوفتعي ما قلنا (قوله وأما للتوسط) أى لاجل التوسط (قوله وقد ضعف
بعضهم اما الخ) هو الزوزنى (قوله فركب الخ) لانه ارتكب تكلفات ساقطة ونعسفات
ساقلة ويبان ذلك انه أحوج به الامر الى تقدير معطوف عليه قبلها فصار تقدير
الكلام هكذا وأما الوصل فاما لدفع الايهام وأما للتوسط فثبت النساء في قوله فكذلك واهم

وفي قوله فاذا اتفقتا ضائعة وبقيت اذا بلا جواب ان كانت شرطية أو بلام متعلق ظاهر ان
 كانت مجرد الطرفية فأحتاج الى جعل الفاء في قوله فكقوله مؤخره عن تقديم وأن
 المعطوف عليه المحذوف زحلت عنه الفاء فأدخلت على كقولهم والى تقدير الجواب أو
 متعلق الطرف وفي ذلك من التعسف والخطب لما فيه من الحذف الغير المعهود مع العجرفة
 ما لا يخفى عى وقوله مؤخره من تقديم أى وانما إذا دخل على أما المحذوفة الداخلة على
 لدفع (قوله متنى عياء) أى ظهر ناقة عياء وقوله وخطب بابه ضرب وقوله عشواء تأنيث
 الاعشى أى ناقة لا تبصر بالليل (قوله فاذا اتفقتا الخ) أى فكان إذا الخ (قوله
 لفظا ومعنى) راجعان لكل من خبرا وانشاء وكذا قوله أو معنى فقط (قوله والمتفقتان
 معنى فقط ستة أقسام) فيه ان القسم الاول والرابع متفقان معنى واللفظا فيكون
 التقسيم من باب تقسيم الشئ الى أنواعه والى ما هو خارج عنه والجواب ان فى العبارة
 حذف لالة ما قبله عليه والاصل والمتفقتان خبرا وانشاء معنى فقط فقوله معنى فقط من ربط
 بالمحذوف لا بقوله المتفقتان فتنبه لذلك فقد غفل عنه الناظرون (قوله أو رد للقسمين
 الاولين) أى الجملتين المتفقتين خبر اللفظا ومعنى والجملتين المتفقتين انشاء كذلك سم (قوله
 كقوله تعالى يخادعون الله الخ) أو رد عليه ان هذه آية سورة النساء فالجمله لها محل من
 الاعراب لانها خبر ان من قوله تعالى ان المنافقين يخادعون الله الخ وايست آية البقرة
 لانه ليس فيها وهو خادعهم والى الكلام الآن فيما لا محل له وقد علمت الجواب عن ذلك من
 كلام الشارح فيما سبق من نظيره وحاصله هنا ان القصد بيان التوسط بقطع النظر عن
 كون الجملة لها محل أولا وكتب أيضا قوله كقوله تعالى الخ والجامع فيها اظاهرا لان
 المسندين متناسبان من حيث ان كلامهما من المخادعة والمسند اليهما كذلك لان المسند
 اليه فى الاولى مخادع باعتبار الاولى مخادع باعتبار الثانية والمسند اليه فى الثانية مخادع
 باعتبار الثانية مخادع باعتبار الاولى تدبر (قوله وقوله تعالى ان الابرار الخ) الجامع
 فيها التضاد فى الطرفين المسند اليه والمسند (قوله وقوله تعالى كوا الخ) الجامع بين
 هذه الجمل الثلاث الانشائية اتحادها فى المسند اليه مع ما بين الاكل والشرب والاسراف
 من المناسبة يس (قوله للاتفاق معنى فقط) انظره مع انه يصح كونه مثالا لالامتافقتين لفظا
 ومعنى وبأن يكونا خبريتين لفظا انشائيتين معنى كما صرح به الشارح بعد غير مرة وسيأتى
 فى المتن ويمكن أن يجاب بأن المراد الاتفاق التحقيقى لا الاحتمالى والتحقيقى هو الاتفاق
 معنى فقط كذا أجابى بعض المحققين حين أوردت عليه ذلك ثم ظهر لى ان المراد للاتفاق
 انشاء معنى فقط فقوله معنى فقط مرتبط بانشاء المحذوف لا بالاتفاق على وزان ما أسلفناه
 فلا يراد (قوله اشارة) الاظهر من جهة المعنى أن يكون حالا بتأويله بشيرا (قوله يمكن
 تطبيقه على قسمين الخ) أحدهما الانشائيتان معنى واللفظان الاول خبر والثانى انشاء
 وثانيهما الانشائيتان معنى واللفظان خبران فتأمل يس (قوله وكقوله تعالى واذا

متنى عياء وخطب خطب عشواء (فاذا
 اتفقتا) أى الجملتان (خبرا وانشاء
 لفظا ومعنى أو معنى فقط بجامع)
 أى مع تحقق جامع (بينهما) بدلالة
 ما سبق من انه اذا لم يكن جامع فيبينهما
 كمال الانقطاع ثم الجملتان المتفقتان
 خبرا أو انشاء لفظا ومعنى قسمان
 لانهما اما انشائيتان أو خبريتان
 والمتفقتان معنى فقط ستة أقسام
 لانهم ان كانوا انشائيتين معنى
 فاللفظان اما خبران أو الاولى خبر
 والثانية انشاء أو بالعكس وان
 كانوا خبريتين معنى فاللفظان
 اما انشائان أو الاولى انشاء والثانية
 خبر أو بالعكس فالجموع ثمانية
 أقسام والمصنف أو رد للقسمين
 الاولين مثالهما (كقوله تعالى
 يخادعون الله وهو خادعهم
 وقوله تعالى ان الابرار لى نعمين
 وان الفجار لى عظيم) فى الخبريتين
 لفظا ومعنى الا أنهم فى المثال
 الثانى متناسبان فى الاسمية
 بخلاف الاول (وقوله تعالى كوا
 واشربوا ولا تسرفوا) فى الانشائيتين
 لفظا ومعنى وأورد للاتفاق معنى
 فقط مثالا واحدا اشارة الى انه
 يمكن تطبيقه على قسمين من أقسامه
 الستة الباقية وأعاد فيه لفظ الكاف
 تنبيها على انه مثال للاتفاق معنى
 فقط فقال (وكقوله تعالى واذا

أخذنا ميثاق بني إسرائيل الخ) الجامع بين هذه الجمل أما باعتبار المسند إليه فواضح
لاتحاده فيها وأما باعتبار المسندات فلان تخصيص الله تعالى بالعبادة والاحسان للوالدين
ومن معهما وقول الحسن للناس اتحدت في الأمرين وأخذ الميثاق عليها ع ق (قوله
لا تعبدون) أي قائلين لا تعبدون أو أن أخذ الميثاق كالقسم وهذا جواب قيل في لا تعبدون
التفات وفيه نظر وكتب على قوله أي قائلين لا تعبدون ما نصه فيه أن الكلام
في الجمل التي لا محل لها وتقدم ما يؤخذ منه الجواب (قوله أي وتحسنون الخ) قوة كلام
المتن حيث قدم هذا الاحتمال والشارح حيث بينه أتم بيان يعطى رجحانه لما فيه من
المبالغة وإن كان الظاهر الاحتمال الثاني (قوله فتكون الجملتان) أي لا تعبدون
وتحسنون (قوله وفائدة الخ) أي ظاهرة لفظا ومعنى أما لفظ الخ (قوله فهو يخبر عنه)
أي عن المأمور به المفهوم من الاتمال (قوله تريد الأمر) ولكن عبرت بهذه
إظهارا لكمال الرغبة حيث عد الذهاب كالواقع المتسارع إليه أو كالموجود بوقوعه وذلك
أن المرغوب يتخيل واقعا أو سيقع وفي ذلك من المبالغة في طلب وقوع الذهاب ما ليس
في قولك اذهب إلى فلان من ع ق (قوله أو يقدر الخ) يجوز أن يعطى قولوا على الفعل
المقدر أي تحسنون أو أحسنوا فيكون المعطوفان على الاحتمال الأول متفقين
في الانشائية معنى ومختلفين خبرا وإنشاء وعلى الثاني متفقين في الانشائية لفظا ومعنى
أهم وهو مبني على أحد قولين وهو أن المعطوفات إذا تكررت يكون كل منها على
ما يليه والصحيح خلافه في غير الحرف المرتب على أن صاحب العروس قال في الكلام على
الجامع العقلي كما نقله يس ما نصه قلت قد اتفقوا على أن قولوا للناس حسنا معطوف
على لا تعبدون إلا الله لا على قوله وبالوالدين أحسنا (قوله على ما هو الظاهر) لأن الأصل
في الطلب أن يكون بصيغة الصريحة لا يقال وبقرينة وقولوا لانا نقول بعارضهم قرينة
لا تعبدون (قوله فتكونان) أي لا تعبدون واحسنوا وكتب أيضا قوله فتكونان الصواب
فتكونا لأنه منصوب عطفا على يقدر المنصوب عطفا على يقدر السابق ونصب ما هو من
الافعال الخمسة بحذف النون ويمكن جعله مستأنفا أي إذا تقرر ذلك فتكونان الخ وإن كان
فيه تمكك فتدبر وكتب أيضا قوله فتكونان انشائيتين الخ ولتمثل للأقسام الأربعة الباقية
ولم تكن الأمثلة كلها من شواهد العرب تكمة لافائدة المقصد الله ورفأ ما مثال
الجلتين مع كونهما انشائيتين معنى والاولى انشائية لفظا دون الثانية فكقولت قم
الليل وأنت تصوم النهار ومثاله ما مع كونها خبريتين معنى والاولى انشائية لفظا دون
الثانية فكقوله تعالى ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق ورسوا
ما فيه فإن درسا معطوف على ألم يؤخذ وهو ولو كان انشاء لوجود الاستفهام في تأويل
أخذ إذا الاستفهام للانكسار والجامع بين المسندين اتحادهما إذ معنى أخذ ميثاق
الكتاب اعلامهم بما فيه مع التزامهم إياه وذلك مرجع الدرس ويحتمل أن يكون الجامع

ميثاق بني إسرائيل لا تعبدون
إلا الله وبالوالدين أحسنا وذى
القربى واليتامى والمساكين
وقولوا للناس حسنا) فعطف
قولوا على لا تعبدون مع اختلافهما
لفظا لكونهما انشائيتين معنى
لأن قوله لا تعبدون إلا الله خار
في معنى الانشاء (أي لا تعبدوا)
وقوله وبالوالدين أحسنا لا يلة
من فعل فاما أن يقدر خبرا في معنى
الطلب أي (وتحسنون بمعنى
أحسنوا) فتكون الجملتان خبرا
لفظا انشاء معنى وفائدة تقدير الخبر
ثم جعله بمعنى الانشاء أما لفظا فاللامية
مع قوله لا تعبدون وأما معنى
فالمبالغة باعتبار أن المخاطب كأنه
سارع إلى الامتثال فهو يخبر عنه
كما تقول تذهب إلى فلان تقول له
كذا تريد الأمر أي اذهب إلى
فلان فقل له كذا وهو أبلغ من
الصريح (أو) يقدر من أول
الأمر صريح الطلب على ما هو
الظاهر أي (وأحسنوا) بالوالدين
أحسانا فتكونان انشائيتين معنى
مع أن لفظ الأولى اخبار ولفظ
الثانية انشاء (والجامع بينهما)

التلازم بين الاخذ والدرس كتلازم المتضايفين واما المسند اليهما فظاهر اتحادهما
ومثالهما مع كونهما انشائيين لنظائريتين معنى قولك ألم امرك بالتقوى ولم امرك
بترك الظلم ومثالهما مع كونهما خبريتين معنى والاولى خبرية لفظا فقط أمرتك بالتقوى
ولم امرك بترك الظلم ع ق وقوله وأما المسند اليهما فظاهر اتحادهما انظر ما وجهه
(قوله أي بين الجملتين) سواء كان لهما محل أول أو كتب أيضا قوله أي بين الجملتين قال
شيخنا رحمه الله تعالى ظاهره عدم اشتراط الجامع بين المفرد والجمله مثلا اذا قلت زيد
كاتب أبوه والشاعر عمرو في داره يصح وان لم يكن بين الاب وعمر ومناسبة ونحو زيد
شاعر أخوه وعمرو جالس في داره كذلك والظاهر انهم لا يسمعون بذلك لما يعطيه قوة
كلامهم فليجرب بالنقل فاني ما رأيت يس (قوله يجب أن يكون باعتبار المسند اليهما الخ)
ظاهره أنه لا يجب الجامع بين المتعلقات ولعله كذلك ان لم يكن القصد مقصود بالذات
في الجملتين فانظره ع ق وفي الاطول لا يخفى ان رعاية المناسبة بين الفضلات أيضا مما لا بد
منها وأطال في ذلك (قوله اليهما) الضمير راجع لآل الموصولة باعتبار المعنى أي
الذين اسند اليهما في الجملتين (قوله جميعا) أي لا باعتبار المسند اليهما فقط أو المسندين
فقط كما وقع في عبارة السكاكي في بعض المواضع يس (قوله للمناسبة) أي مع اتحاد
المسند اليهما (قوله أصحاهما) أي لا مطلقا (قوله لتضاد الاعطاء والمنع) نظريته
يس بأنهم ما ليس بينهما تضاد وانما بينهما تقابل العدم والملازمة وكأنه مبني على
أن المنع عدم الاعطاء والظاهر انه كف النفس عن الاعطاء فهو أمر شئوي فالتضاد
ظاهر (قوله هذا) أي ما سبق من المنالين المذكورين (قوله عند اتحاد المسند
اليهما) أي والاتحاد مناسبة بل اسم المناسبة (قوله فلا بد من تناسبهما) أي أن يكون
بينهما مناسبة وعلاقة (قوله مناسبة بينهما) أي خاصة معتبرة في المقام (قوله أو نحو
ذلك) كاشتراكهما في اماراة أو تجارة يس (قوله وبالجمله) أي ونقول قولنا ملقبسا
بالاجمال (قوله بسبب من الآخر) أي يتعلق من سم والباء للملابسة ومن بمعنى الباء
وفي نسخة اسقاطه وعلى اثباته ينبغي أن يكون قوله وملابس اعطنا على بسبب ولعله
تفسيري فتأمل وكتب أيضا ما نصه ينبغي ان يتناسب المسند اليه في احدهما مع المسند
في الأخرى مثل الايمان حسن والقبیح الكفر فالجامع هنا انما هو بين المسند اليه والمسند
في الاولى والمسند اليه والمسند في الثانية ولم يذكره المصنف ولا السكاكي قال في العروس
وهو وارد عليهم أجمعين يس (قوله ملابسة لها نوع اختصاص) فلا يكفي الاشتراك
في النوعية كالانسانية (قوله فانه) أي هذا التركيب أي نحو هذا التركيب لاجل
قوله وان اتحد الخ وقوله وان اتحد غاية والمراد وان اتحد في غير خصوص هذا التركيب
كافي فنحو خاتمي ضيق وخفي ضيق ويمكن جعل الكلام على تقدير بل أي هذا ان لم يتحدا
كافي المثال بل وان اتحد الخ (قوله ولهذا) أي لعدم المناسبة بين المسند اليهما (قوله

أي بين الجملتين (يجب أن يكون
باعتبار المسند اليهما والمسندين
جميعا) أي باعتبار المسند اليه في
الجمله الاولى والمسند اليه في الجمله
الثانية وكذا المسند في الاولى
والمسند في الثانية (نحو يشعر زيد
ويكتب) للمناسبة الظاهرة بين
الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال
أصحابهما (ويعطى) زيد (ويمنع)
لتضاد الاعطاء والمنع هذا عند
اتحاد المسند اليهما وأما عند
تفاريهما فلابد من تناسبهما
كما أشار اليه بقوله (وزيد شاعر وعمرو
كاتب وزيد طويل وعمرو قصير
لمناسبة بينهما) أي بين زيد وعمرو
كالأخوة أو الصداقة أو العداوة
ونحو ذلك وبالجمله يجب أن يكون
أحدهما بسبب من الآخر
وملابس له ملابسة لها نوع
اختصاص (بخلاف زيد شاعر
وعمرو كاتب بدونها) أي بدون
المناسبة بين زيد وعمرو فانه لا يصح
وان اتحد المسندان ولهذا

حكموا بامتناع الخ) لانه لا مناسبة خاصة بين الخف والخاتم ولا عبرة بمناسبة كونهما
معاً لموسمين لبعدها ما لم يوجد بينهما تقارن في الخيال لذلك أو لغيره أو بقصد ذكر
الاشياء المتفقة في الضيق من حيث هي اشياء ضيقة فيجوز العطف لان المعنى
حينئذ هذا الامر ضيق وذلك الامر ضيق فقد عاد الامر الى الاتحاد في الركنين
وبهم هذا الاعتبار صرح الجمع بالاتحاد في المسند أو في المتعلق حيث يكون القصد
بالذات الى الاتحاد في ذلك المسند وذلك المتعلق لعوده لما ذكر كقولك ضرب زيد
عمر او كنه خالد وقد مدد معه بكر لان المعنى حينئذ هؤلاء الاشخاص استووا في تعلق
فعلهم بعمر وفعاد ذلك الى الاتحاد في الاركان وبه يفهم قول من قال يكفي الجامع الذي
هو المسند أو المتعلق تأمله عى وقوله أو بقصد ذكر الاشياء الخ مثله ما اذا قصد
ذكر الاشياء المتفاوتة فانه يقبل منك قولك الشجر طويل والنملة قصيرة والسماء
متعالية وماء البحر كد فجرد الشبيهة يكفي هنا جاءه المسند اليهما ومجرد الكون
مفيد للتفاوت يكفي جامعاً للمسندين كذا في الاطول (قوله عند القوة المنكرة)
الاخذة من غيرها ما تنصرف فيه بالحل والتر كيب كما سيأتى (قوله من جهة العقل)
أى بواسطة حكم العقل ومثله يقال فيما بعد وكتب أيضاً قوله من جهة العقل أى بأن
يقضى بسببية جمعها في المفكرة أخذاً من قوله الآتى اما عقل وهو امر الخ وقوله
أو من جهة الوهم أى بأن يحتمل الوهم بسببه في اجتماعهما في المفكرة أخذاً من قوله
الآتى أو وهمى وهو امر الخ وقوله أو من جهة الخيال أى بأن يقضى الخيال بسببه
اجتماعهما في المفكرة أخذاً من قوله الآتى أو خيالى وهو امر الخ وهذا هو المناسب
لكلامه سم وكتب على قوله أى بأن يحتمل الوهم الخ مانصه بأن يبرزه في نظر العقل
في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل (قوله وهو الجامع العقلي) أى ما يجمعهم من
جهة العقل في المفكرة وعبارة الاطول المراد بالجامع العقلي ما هو سبب لاقتضاء العقل
اجتماع الجملتين عند المفكرة وبالوهمى ما لا يكون سبباً للاحتمال الوهمى وباراه له
في نظر العقل في صورة ما هو سبب لاقتضاء العقل وبالخيالى ما يكون سبباً بسبب تقارن
أمر في الخيال حتى لو خلى العقل ونفسه عاقلان هذا التقارن لم يستحسن جمع الجملتين
بني الجمع بين أمرين بسببه التقارن في الحافظة التى هي خزانة الوهم والتقارن في خزانة
العقل وهو المبدأ القياض على ما زعموا الالف وعادة فان الالف والعادة كما يكون سبباً
للجمع في الخيالات يكون سبباً للجمع بين الصور العقلية والوهمية فاحتمال السند المسند
بجمل الخيال على مطلق الخزانة وقال ولما كان الخيال أصلاً في الاجتماع اذ تجتمع فيه
الصور التى منها تنزع المعانى الجزئية والكليات أطلق الخيال على الخزانة مطلقاً والاقرب
أن يجعل التقارن في غير الخيال ملحقاً بالخيال متروكاً بالمقايضة اذ جعل متستعصلاً بالمعنى
مبنياً على التقارن هو الخيالى فاقصر على بيانه وان أردت القصير فالجامع اما التقارن

حكموا بامتناع نحو خفى ضيق
ونخفى ضيق (و) بخلاف (زيد
شاعر وعمر وطويل مطلقاً) أى
سواء كان بين زيد وعمر مناسبة
أو لم تكن لعدم تناسب الشعر
وطول القامة (السكاكى) ذكر
أنه يجب أن يكون بين الجملتين
ما يجمعهما عند القوة المنكرة
جماعاً من جهة العقل وهو الجامع
العقلي أو من جهة الوهم

في الخزانة مطاقا فهو الخيال والمحقق به أولا وهذا اما أن يكون سبب أمر يناسب الجمع
ويقتضيه بحسب نفس الأمر فهو العقل والافه والوهمي اه وقوله بقى الخسب في أول
مبحث الخيال ما يرد هذا ويقيد أن المدار في الجوامع انما هو على المدرك وانما عدلوا
في الخيال عن الحس المشترك الى الخيال مع أنه خزانة لثبات تأني ثم (قوله وهو
الجامع الوهمي) أي ما يجمعهم من جهة الوهم في المفكرة (قوله أو من جهة الخيال)
هو خزانة الحس المشترك كما يأتي والمدرك هو الحس المشترك فكذا العقل والوهم
مدركان فأنت تراهم لم يجعلوا الجمع من جهة المدرك دائما ولا من جهة الخزانة دائما فهل
لذلك من سر انظره وفي تذكرة داود أن الحس المشترك خزانة للخيال وعليه فالقوم انما
جعلوا الجمع من جهة المدرك دائما فلا يرد السؤال وهذا يناسب أن المتصرفه تنظر فيما
يلها وتركب وتحمّل فالذي يلزم ينبغي أن يكون المدركين أو الخزانتين لا مدرك وخزانة
أفاده يس ويؤخذ منه أن مرادهم بأول التجويف الذي في مؤخر الدماغ أوله من جهة
وسط الرأس لا من جهة الفنا فتكون أوائل التجاويف مما يلي الجهة (قوله وهو)
أي ما يجمعهم من جهة الخيال الجامع الخيالي (قوله والمراد بالعقل الخ) قال السيد
في حاشية المطول المفهوم اما كلي واما جزئي والجزئي اما صور وهي المحسوسة باحدى
الحواس الخمس الظاهرة واما معان وهي الامور الجزئية المنترزة من الصور المحسوسة
واكل واحد من الاقسام الثلاثة مدرك وحافظ فذلك الكلّي وما في حكمه من الجزئيات
المجردة عن العوارض المادية هو العقل وحافظه على ما زعموا هو المبدأ الفياض ومدرك
الصور هو الحس المشترك وحافظها الخيال ومدرك المعاني هو الوهم وحافظها الذاكرة
ولا بد من قوة أخرى متصرفه وتسمى مفكرة ومختلة وبهذه الامور السبعة تنظم
أحوال الادراكات كلها (قوله المدركة) أي بالذات وكذا يقال في بقية تعاريف
القوى قال شيخنا الملوي في شرح الفقيه وانما قلنا بالذات في التعاريف لان كل اثنين
الذكورات يدرك غيرهما بالواسطة كالعقل مثلا فانه يدرك الجزئي بواسطة الالات
الحسية كالحكم بأن زيد انسان والحاكم يجب أن يدرك الطرفين اه وكادراك الواهمة
عداوة الذئب فان العداوة امراضا في يتوقف ادراكه على ادراك المضاف اليه وهو
الذئب وهو صورة فلا يتأذى الا بالحس المشترك وحاصل الجواب أن ادراكها لا عداوة
بذاتها وادراكها للذئب بواسطة الحس المشترك ويجب أيضا بأن التحقيق أن المدرك
حقيقة هو النفس وهذه كلها حتى العقل آلات للادراك فلا اشكال تأمل وكتب أيضا
مانصبه ايضاح هذا المقام أن تقول زعم الحكماء أن القوى الباطنية المدركة أربعة القوة
العاقلة والقوة الوهمية وقوة الحس المشترك والقوة المفكرة فاما القوة العاقلة
فزعوا أنها قائمة بالنفس أو بالقلب تدرك الكلمات والجزئيات المجردة عن عوارض
المادة المعروضة للصورة والابعاد كالطول والعرض والعمق لانها مجردة ولا يقوم بها الا

وهو الجامع الوهمي أو من جهة
الخيال وهو الجامع الخيالي والمراد
بالعقل القوة العاقلة المدركة
لل كلمات وبالوهم القوة المدركة
للمعاني الجزئية

المجرد وزعموا ان لها خزانة هي العقل الفياض الذي هو فلاك القمر واما الوهمية فهي
 القوة المدركة للمعاني الجزئية الموجودة في المحسوسات بشرط أن تكون تلك المدركات
 الجزئية لا تتأدى الى مدركاتها من طرق الحواس وذلك كادرالك الصداقة والعداوة
 وكادرالك الشاة معنى هو الايذاء في الذنب مثلا ولهذا يقال ان البهايم لها وهم تدرك فيه
 كما أن لها حسا وتحكم تلك القوة بأحكام كاذبة ثم تلك القوة أعني الوهمية قائمة بأول
 التجويف الآخر من الدماغ وذلك أن للدماغ تجاويف أي بطونا واحدها في مقدم
 الدماغ وآخر في مؤخره وآخر في وسطه فزعموا أن الوهم قائم بأول التجويف الآخر وله
 خزانة تسمى الذاكرة والحافظة قائمة بمؤخر تجويف الوهم وأما الحس المشترك وهو الذي
 تتأدى اليه الصور المحسوسة الجزئية من الحواس الظاهرة فهو قوة قائمة بأول التجويف
 الاول من الدماغ وتحكم بين تلك الصور المتأدية اليها كالحكم بأن هذا الاصفر هو نفس
 هذا الخمر مثلا ويعنون بالصور ما يمكن ادراكه ببعض الحواس الظاهرة ولو كان مسموعا
 ويعنون بالمعاني الجزئية المدركة للوهم ما لا يمكن ادراكه بها وخزانته الخيال وهو قوة
 قائمة بآخر ذلك التجويف أعني تجويف الحس المشترك تبقى فيه تلك الصور بعد غيبتها
 عن الحس المشترك وأما المفكرة فهي قوة تنصرف في الصور الخيالية وفي المعاني الجزئية
 الوهمية وهي دائما لا تسكن نقطة ولا مناما واذا حكمت بين تلك الصور وتلك المعاني
 فان كان حكمها بواسطة العقل كان صوابا والوهم أو الخيال كان غالبا كاذبا كالحكم
 بأن رأس الحمار ثابت على جمجمة الانسان والعكس ولا ينظم تصرفها بل تنصرف بها
 النفس كيف اتفق وهي انما تسمى مفكرة في الحقيقة ان تنصرف بواسطة العقل وحده
 أو مع الوهم وان تنصرف بواسطة الوهم وحده أو بالخيال وحده أو بهما خصت باسم
 المتخيلة أو المتوهمة ولم يذكر والها خزانة بل خزانة خزان القوي الاخر وقد تقرر بهذا
 ان هناك في الباطن سبعة أمور القوة العاقلة وخزانتها والوهمية وخزانتها والحس
 المشترك وخزانتها والمفكرة وبهذه السبعة ينظم أمر الادراك وقد صرح بعض
 الحذاق من المحققين أن النفس هي المدركة بواسطة هذه القوى وأن نسبة الادراك اليها
 كنسبة القطع الى السكين في يد صاحبها وهذا كله عند الحكماء وأما أهل السنة
 فيجوزون هذا التفصيل والاعتداع على وجه العادة والجعل من الله تعالى ويجوز عندهم
 أن يكون المدرك هي القوة الواحدة وتسمى بهذه الأسماء باعتبار تعلقها بتلك المدركات
 وحكمها بتلك الأحكام فهي من حيث حكمها بالأحكام الكاذبة وادرالك المعاني
 الجزئية وهم ومن حيث ادراك الصور الظاهرية من الحواس حس مشترك وخيال
 ومن حيث التصرف الصادق متمثلة ومن حيث التصرف الكاذب متخيلة ومتوهمة
 اه ع ق وقوله فيجوزون هذا التفصيل أي ما عدا العقل الفياض الذي جعلوه خزانة
 القوة العاقلة لانه عندهم عبارة عن العقل العاشر المفيض على الكائنات ما قبله

وقوله وقد تقرّب من هذا ان هناك في الباطن الخ غير ظاهر بالنسبة الى خزائن القوة العاقلة
 وقوله العقل الضابط الذي هو فلك القمر أى عقل فلك القمر اذا افلاك عندهم حجة
 دراصكة لها نفوس وعقول (قوله الموجودة في المحسوسات) أى الاشياء
 المحسوسات باحدى الحواس الظاهرة (قوله ان تتأدى) أى تصل (قوله كادراك
 الشاة الخ) مثال للمعاني أى كالدرك فى ادراك الخ (قوله وبالخيال الخ) وليس من
 المدركات بل هو خزنة الحس المشترك (قوله عن الحس المشترك) أى المدرك لها فى
 التفت اليها الحس المشترك وجدها حاصله فى الخيال وكتب أيضا ما نصه وهو من
 المدركات بواسطة التأدية من طرق الحواس (قوله وهو القوة التى تتأدى اليها صور
 المحسوسات) أى تدرك بها صور الخ قال فى المطول وهى الحاكمة بين المحسوسات الظاهرة
 كالحكم بأن هذا الاصفر هو هذا الخ لواه قال القزنى فيه بحث لأن النسبة التى بين
 الطرفين فى المثال المذكور معنى جزئى مدرك بالقوة الوهمية عند المثبتين للقوى الباطنة
 والطرفان محسوسان مدركان بالحس المشترك والحاكم عندهم لا بد أن يدرك الطرفين
 والنسبة حتى يتمكن من الحكم وبهذا اثبتوا الحس المشترك فلا يجوز أن يكون الحكم
 فى المثال المذكور للحس المشترك فان قلت الحاكم هو النفس لكن يتشع ارتسام صور
 المحسوسات فيه فوجب أن يكون هناك قوة يرسم فيها صورها كلها فالحس المشترك
 فى المثال المذكور لا تنفص فى الحكم باعتبار الطرفين والوهم آله لها باعتبار النسبة
 فإز نسبة الحكم الى كل من القوتين مجاز باعتبار كونها آله للحكم قلت فالحضور عند
 الحاكم لا يجب أن يكون بالاجتماع فى قوة واحدة بل ربما يكفيه الارتسام فى آلات
 متعددة كالحواس الظاهرة فلا يثبت الحس المشترك بالدليل المشار اليه على أن الأقرب
 ان الحكم فى المثال المذكور لاوهم لا للحس المشترك لأن القوى الباطنة عند مثبتها
 كالمرايا المتقابلة ينعكس الى كل منها ما ارتسم فى الأخرى والوهمية هى سلطان تلك
 القوى فلها تصرف فى مدركاتها بل لها تسلطات على مدركات العاقلة فتنازعها فيها وتحكم
 عليها بخلاف أحكامها وقوله فلا يجوز أن يكون الحكم فى المثال المذكور للحس
 المشترك أى كإذكره فى المطول لأنه لا يدرك النسبة لأن من المعاني الجزئية التى تدرك
 بالوهم ولا يدرك المحمول أيضا لوجوب كونه الكلّى لا يدركه إلا العقل وبهذا يعرف
 ما فى قوله والطرفان محسوسان ويرد على جعل الحاكم الوهم كما فى المواقف أنه لا يدرك
 المحمول لما مرّ كذا فى سم وفيه نظر اذا المحمول فى المثال جزئى محسوس بناء على مذهب
 الشارح من جواز جعل الجزئى الحقيقى فتأمل وكتب أيضا قوله وهو القوة الخ فهو
 كحوض يصب فيه من أنابيب خمسة هى الحواس الظاهرة (قوله التفصيل) أى
 التحليل والتفكيك كحكمها بأن زيدا منقسم نصفين أو بالأرأس والتركيب كحكمها بأن
 زيدا برأسين أو ان رأس الفيل مثلا متصل به (قوله بين الصور) أى بعضها مع بعض

الموجودة فى المحسوسات من غير
 أن تتأدى اليها من طرق الحواس
 كادراك الشاة معنى فى الذنب
 وبالخيال القوة التى تجتمع فيها
 صور المحسوسات وتبقى فيها بعد
 غيبتها عن الحس المشترك وهو القوة
 التى تتأدى اليها صور المحسوسات
 من طرق الحواس الظاهرة
 وبالمفكرة القوة التى من شأنها
 التفصيل والتركيب بين الصور
 المأخوذة عن الحس المشترك

ففيه حذف من الاول لدلالة الثاني عليه أعني قوله الآتي بعضهم مع بعض ويحتمل ان
قوله بعضهم مع بعض أى بعض المذكورات مع بعض فيصدق بالصور مع بعضها ومع
المعاني وبالمعاني مع بعضها فالاول كان تصور زيدا رأسين في التركيب أو أنه بلا رأس
في التفصيل والثاني كان تصور أن زيد عالما في التركيب أو أنه بلا علم في التفصيل
والثالث كان تصور أن للعلم علما أو عداوة في التركيب أو أنه لا علم له في التفصيل (قوله
المدركة بالوهم) الظاهر أن قوله هنا المدركة بالوهم وقوله قبل المأخوذة عن الحس
المشترك تفنن (قوله وبالمعاني ما لا يمكن) فيدخل في المعاني الكلمات المدركة بالعقل اه
حفيد انظر هذا مع أن المعاني المدركة بالوهم التي كلامه فيها لا تكون الاجزئية ومع ان
المعاني التي شأن المفكرة التفصيل والتركيب بينهما هي المدركة بالوهم وهي جزئية سم
(قوله في تصور ما) أى متصور ما كما سيذكره (قوله مثل الاتحاد الخ) يفهم منه
ان الاتحاد في واحد من الخبر عنه أو به أو قيد من قيوده ما كاف للجمع بين الجملتين
وفساده واضح وهذا حاصل الاعتراض المشار اليه بقول الشارح ولما كان الخ وسيجيب
عنه الشارح بعد بأن كلامه هنا في بيان الجامع في الجملة لا في بيان القدر الكافي بين
الجملتين لانه ذكره في موضع آخر وسيأتى البحث فيه وفي ع أقوبة أخرى (قوله
في الخبر عنه) نحو زيد قائم زيد قاعد وقوله أو في الخبر نحو زيد قائم عمر قائم وقوله أو
في قيد من قيوده ما مثاله في قيد المسند اليه زيد الراكب قائم عمر والراكب قائم ومثاله
في قيد المسند زيد كل راكب عمر وضرب راكبا وكتب أيضا قوله في الخبر عنه أو في الخبر
الاولى في المسند اليه أو المسند لظنه وذلك في كل من الخبر والانشاء (قوله وهذا ظاهر
الخ) اذ كل من الخبر ومما معه أمور متصورة لاتصورات (قوله غير) حيث أبدل الجملتين
بالشئيين الشاملين للركنين وغير بالتصور معهما اذ منه الادراك لا المتصور وكتب
أيضا قوله غير المصنف أى لاجل الاصلاح على ما زعمه المصنف قال سم لعل وجه
كون هذا التغيير اصلا حان الشئيين عام لكل شئيين مثل المسندين والمسند اليهما
وبقضى أنه لا بد من الجامع بين كل من المسندين والمسند اليهما في تصور كل منهما
بخلاف الجملتين مع تنكير تصور فانه يقتضى الاكتفاء بتصور واحد يتعلق بهما وكتب
أيضا قوله غير المصنف الخ عدل المصنف عن الجملتين الى الشئيين لان الجامع يجب
في المفردات أيضا فنبه على أن ما ذكره لا يخص الجملتين وعن تصور الى التصور لان
المتبادر منه كفاية الاتحاد في متصور واحد فعدل الى المعرف ليفيد أن الجامع الاتحاد
في جنس المتصور فلا يفيد كفاية متصور واحد اه أطول وهذا التوجيه غير
توجيه الشارح وكتب أيضا قوله غير الخ وفي هذا التغيير من الفساد والخلل ما سيذكره
الشارح عقب بحث الخيالي (قوله الجامع بين الشئيين) أى كل شئيين من الجملتين قال
للاستغراق فيستفاد منه اشتراط وجود الجامع بين كل ركنين وكتب أيضا ما نصه

والمعاني المدركة بالوهم بعضهم مع
بعض ونعني بالصور ما يمكن ادراكه
بأحدى الحواس الظاهرة وبالمعاني
ما لا يمكن فقال السكاكي الجامع
بين الجملتين اما عقلي وهو ان يكون
بين الجملتين اتحاد في تصور ما مثل
الاتحاد في الخبر عنه أو في الخبر
أوفي قيد من قيوده ما وهذا
ظاهر في أن المراد بالتصور الاعم
المتصور ولما كان مقتررا أنه
لا يمكن في عطف الجملتين وجود
الجامع بين مفردين من مفرداتهما
باعتراف السكاكي أيضا غير
المصنف عبارة السكاكي (و) قال
(الجامع بين الشئيين اما عقلي)

يقال الجامع ان كان هو الاقتران في الخيال فهو خيالي لان أصل التقارن كثرة ورود
 الصور على الحس المشترك والا فان طابق ما في نفس الامر بأن كان الجمع فيه حقيقة فهو
 عقلي والافهروهمى عى (قوله في المفكرة) التى هى المتصرفه الاخذة كما تقدم من
 غيرها ما تصرف فيه بالتركيب والحل على وجه العجدة أو البطلان عى (قوله بأن يكون)
 أى يصور بأن كابدل عليه كلام عى فى نظيره لا تى وسبأى ما فيه ثم وأن الوجه تقدير
 يحصل من باب حصول اللازم بالملزوم فالجامع هو الاتحاد وهو لازم للكون بينهما اتحاد
 وكتب أيضا قوله بأن يكون الخ قدموا الاتحاد فى المسند اليه بقولك زيد يضع
 ويرفع وهو صحيح والاتحاد فى المسند بقوله زيد كاتب وعمرو كاتب وهو فاسد لان كتابة زيد
 وكتابة عمرو ليستا متحدتين بالشخص حقيقة فى التصور بل اتحادهما بمعنى التماثل فهو من
 القسم الآتى يس (قوله فى التصور) أى عند تصور العقل لهما (قوله أو تماثل) أى فى
 الحقيقة والماهية على ما بأتى وكتب أيضا قوله أو تماثل أى بأن يتحد فى الحقيقة ويختلفا
 فى العوارض كزيد وعمرو فى تماثل المسند اليهما وكلا بقوة العمر والابوة لخالف فى تماثل
 المسندين فى قولك زيد أب لعمر ووبكر أب لخالد (قوله فان العقل الخ) راجع لقوله
 أو تماثل أشار به الى وجه كون التماثل جامعا عقليا وكتب أيضا قوله فان العقل الخ أشار
 به الى أن العقل شأنه ادراك الكليات وانما يتحقق كون المعنى كليا بتجريد عن
 الشخصات الخارجية وذلك لان العقل على زعم الحكماء مجرد عن المادة أعنى العناصر
 الاربعة ولواحقها فلا يرسم فيه الا الكلى المجرد عن الامور الخارجية أو الجزئى المجرد
 كما تقدم فهو بذاته لا يدرك الجزئى الجسمانى لانه معروض بعوارض تنافى التجريد فلا
 تناسب العقل المجرد بخلاف الكلى والجزئى المجرد وانما يدرك الجزئى الجسمانى بواسطة
 آلة الحس أو الوهم وانما قلنا يدركه بواسطة الآلة لانه يحكم على الجزئيات بالكليات
 والحكم فرع التصور وعند أهل السنة أن العقل يدرك كل شئ بواسطة وبعبارة عى
 واندفع بقوله يدركه بواسطة الآلة ما يقال ان التجريد فرع الادراك والعقل لا يدرك
 الجزئى على انه تقدم ان التحقيق ان المدرك حقيقة هو النفس والقوى آلات فهى تدرك
 الجزئى بواسطة الحس ثم تجرده فتدركه كليا بواسطة العقل تأمل وكتب أيضا قوله
 فان العقل تجريده المثلى الخ هذا انما يبنى بيان الجامع بين قولنا زيد قائم وعمرو قائم
 أى ما فى بيان الجامع بين قولنا الرومى أبيض والحشى أسود فلا فان العقل لا يطلب اتحاد
 الرومى والحشى بالتجريد عن الشخص بل عن وصف الرومية والحشية اللتين هما
 كليات والجواب انه كلام على وجه التمثيل وتصور اللمعة صود فيما هو أكثر تدولا بين
 البلقاء ومن هذا القبيل تقييد الشخص بالخارجى لما قال الشارح المحقق والسيد
 المسند ان ذلك لان تجريد العقل للعاصل فيه عن الشخص العقلى غير ممكن لان معنى
 التجريد عدم ملاحظة الشخص ونسبته الى الذهن كمنسبته الى الخارجى اه أطول وفيه

وهو أمر بسببه يقتضى العقل
 اجتماعهما فى المفكرة وذلك
 (بأن يكون بينهما اتحاد فى التصور
 أو تماثل فان العقل

تجريد المثلين عن الشخص
في الخارج برفع التعدد بينهما
فبصران متحدين وذلك لان العقل
يجزئ الجزئي الحقيقي عن عوارضه
الشخصية الخارجية ويتزعم منه
المعنى الكلي فيدركه على ما تقرّر
في موضعه وانما قال في الخارج
لانه لا يجزئه عن الشخصيات
العقائدية لان كل ما هو موجود
في العقل فلا بد له من شخص
فيه به يمتاز عن سائر المعقولات
وهنا بحث وهو ان التماثل هو
الاتحاد في النوع مثل اتحاد زيد
وعمر ومثلا في الانسانية واذا كان
التماثل جامعا لم يتوقف صحة قوائمه
زيد كاتب وعمر شاعر على اخوة
زيد وعمر وأصداقهما أو نحو ذلك
لانهما امتثالان لكونهما من
افراد الانسان والجواب ان المراد
بالتماثل ههنا اشتراكهما
في وصف له نوع اختصاص بهما
على ما يستتبع في باب التشبيه
(أو تضاييف) وهو كون الشئين
بحيث لا يمكن تعقل كل منهما
الا بالقياس الى تعقل الآخر (كما
بين العلة والمعلول) فان كل أمر
يصدر عنه أمر آخر بالاستقلال
أو بواسطة انضمام الغير اليه فهو
علة والآخر معلول (أو الاقل

أيضا مانصه ولا يخفى عليك ان جعل الامرين المعتبرين في مقام العطف واحدا بهذا
الاعتبار تصوير من الوهم للثنين في صورة الواحد وبرا زله في معرضه ويلحق بأن يجعل
من الوهمى (قوله تجريده) الباء سببية متعلقة بقوله بعد برفع (قوله عن الشخص) يعنى
عن الشخصيات له ما في الخارج مثل اللون المخصوص والمكان المخصوص والمقدار
المخصوص (قوله يرفع) خبر ان أى فان العقل يرفع التعدد بينهما بسبب تجريد هما عن
شخصياتهما خارجا أى فيقتضي بصران شأ واحد عند المفكرة كالتحدين وانما بصران
متحدين ان كان المجرد مشتركا وأما ان تزعم من هذا كلى ومن هذا آخر لم يرتفع
التعدد عن ق وراجع وحاصله ان رفع العقل للتعدد بالتجريد عن الشخص اذا كان
التعدد عنده من قبل الشخص لا اذا كان بعوارض كناية مثل ان يعلم من زيد انه رجل
أحر فاضل ومن عمر وانه رجل اسود جاهل (قوله وذلك) أى التجريد المذكور حاصل
لان الخ (قوله ويتزعم الخ) في مثل زيد ككاتب وعمر وشاعر يجزئ زيد وعمر عن
شخصياتهما خارجا ويتزعم منهما معنى كناية كانه قبل الانسان كاتب والانسان شاعر
(قوله على ما تقرّر في موضعه) أى في كتب الحكمة والظاهر انه متعلق بتجريد (قوله وانما
قال في الخارج) أى ولم يطلق الشخص (قوله عن الشخصيات العقلية) كالناطقية
والناهيية (قوله وههنا بحث) أى في جعل التماثل جهة جامعة (قوله مثلا) تأكيد
لمثل (قوله والجواب ان المراد بالتماثل الخ) قال السيد فيه بحث لان ما ذكره السكاكي من
أن العقل تجريده المثلين عن الشخص في الخارج برفع التعدد عن الشئين انما يناسب
التماثل بمعنى الاتحاد في الحقيقة لا بمعنى الاشتراك في وصف له نوع اختصاص بهما اللهم
الا أن يجعل ذلك الوصف بمنزلة الحقيقة وما عدا بمنزلة الوصف الشخص لها اه (قوله
ههنا) أى في كلام المصنف (قوله اشتراكهما في وصف) أى مع اشتراكهما في الحقيقة
وكتب أيضا مانصه اى لا يجزئ الاشتراك في النوع كما هو عند المناطقة (قوله أو تضاييف)
نحو ابو زيد يشعر وابنه يكتب وزيد أبو عمر وعمر وابنه (قوله كابين العلة والمعلول) أى
كالتضاييف الذى بين الخ ثم التضاييف في العلة والمعلول انما هو بين مفهوميهما لا بين ذاتيهما
الا أن تعتبر الذات بالنسبة الى كونها علة والآخر معلول فيجوز أن تعطف جملة العلة
على جملة المعلول فيقال مثلا العلة أصل والمعلول فرع أو يقال هذه العلة موجودة وذلك
المعلول موجود عنهما عى وفيه جواب آخر راجعه وعبارة الحفيد كابين العلة والمعلول
أى بين هذين المفهومين أو الذاتين لكن مع حيثية الوصفين اه (قوله فان كل أمر)
لعل الفناء واقعة في جواب شرط مقدراى اذا أردت ان تعرف الفرق بين العلة والمعلول
فنعقول لك ان كل الخ وكذا ما بعده تأمل (قوله بالاستقلال أو بواسطة الخ) الاولى العلة
التامة كحركة الاصبع لحركة الخاتم والثانية الناقصة كالتجار للسري وجزء العلة المركبة
(قوله انضمام الغير) جزأ كافي المركبة او شرطا كافي غير التامة يس (قوله أو الاقل

والاكثر فيجوز أن يقال هذا العدد الاقل زيد وذلك الاكثر اصاحبه وانما يسمى جميع الاتحاد والتماثل والتضاييف عقليا لان العقل يدرك الامور على حقائقها ويثبتها على مقتضاها والجمع بهذه محقق في نفس الامر لا يبطله التأمل فنسب الى العقل بخلاف الجمع بالامر الوهمي ع (قوله أو وهمي) بأن يكون بين تصورهم ما شبه تماثل قال الفاضل المحمدي في شرح المفتاح لما كان العقل يعزيب الاشياء الملتبسة وتنسب اليه الامور الصحيحة المطابقة للواقع وكان كل واحد من الاتحاد والتماثل والتضاييف سببا في نفسه للاجتماع نسب الجمع بها الى العقل ولما كان الوهم مما يشبه عليه الامر مما يناسبه وكان شبه التماثل والتضاد وشبهه مناسبة لتلك الاسباب المقتضية في نفسها للاجتماع نسب الجمع بها الى الوهم ولما كان الخيال محلا لتقارن صور المحسوسات التي منها تنزع صور الموهومات والمعقولات نسب الجمع بسبب تقارن الصور كما كانت أوجز نسبة موهومة أو محسوسة الى الخيال والضابط في الجامع ان الجمع ما بسبب التقارن في خزانة الصور أولا فلا قول هو الخيال والثاني اما أن يكون بواسطة أمر يناسب الجمع ويتضمنه بحسب نفس الامر فهو العقل والا فالوهمي اه فتري (قوله بأن يكون) أي يصور بأن الخ كايديل عليه قول ع ق والمراد أن كون المتصورين بينهما شبه التماثل هو نفس الجامع اه او المعنى وذلك يحصل بأن الخ كما قدر ع ق وقال لحصول الجامع بهذا الكون لحصول الجنس بالنوع اه لكن مقتضى قول الشارح فيما يأتي فظهر ان ليس المراد بالجامع العقلي الخ وقوله ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن الخ بديل على ان الجامع في المواضع الثلاثة هو اسم يكون فيقدر يحصل على انه لحصول اللازم بالمزوم تأمل (قوله بين تصوريهما) سيبأني الاعتراض على هذه العبارة في الشرح والصواب بأن يكون بينهما (قوله شبه تماثل) الظاهر ان المراد بالتماثل الاتحاد في النوع لافي وصف له نوع اختصاص (قوله كاوفي بياض وصفرة) عد البياض والصفرة من غير المتضادين بناء على اعتبار قيد أن يكون بينهما غاية الخلاف فان كان كذلك فلم اسقط المختصر هذا القيد مع ان الموافق لتمثيل المصنف بهذا المثال لغير المتضادين وعدم جعل الاول والثاني من المتضادين كما سيبأني قريبا يناسبه اعتبار القيد المذكور كما اعتبره في المطول اه سم وكتب أيضا مانصه فيجوز أن يقال هذا الاصفر حسن وذلك الايض أحسن منه لوجود الجامع الوهمي فان قيل فهل يمتنع العطف عند الملاحظة العقلية أو يجوز تغايبا للملاحظة الوهمية طلقا قلت الاقرب الجواز عند الغفلة العقلية والمنع عند عدمها كدخول اللام على العلم بلح الاصل ومنعها عند عدمه فانظره ع ق (قوله فان الوهم) تعليل للتمثيل أو توجيه لكون هذا القسم وهما أطول (قوله في معرض المثليين) أي في صفة وفي حال المثليين (قوله زيد في أحدهما عارض) ان جعل الصفرة عارض الكدرة وان جعل البياض فالعارض الإشراف والصفاء (قوله ولذلك) أي للجامع الوهمي أو للابراز المذكور أطول (قوله

والاكثر) فان كل عدد يصير عند
العطفانيا قبل عددا آخر فهو أقل
من الآخر والآخر أكثر منه
(أو وهمي) وهو أمر بسببه
يتمثل الوهم في اجتماعهما عند
المفكرة بخلاف العقل فانه اذا
خلى ونفسه لم يحكم بذلك وذلك
(بأن يكون بين تصوريهما شبه
تماثل كاوفي بياض وصفرة فان
الوهم يبرزهما في معرض المثليين
من جهة انه يسبق الى الوهم انهما
نوع واحد زيد في أحدهما عارض
بخلاف العقل فانه يعرف انهما
نوعان متباينان داخلان تحت
جنس هو اللون (ولذلك) أي
ولأن الوهم يبرزهما في معرض
المثليين (حسن الجمع بين الثلاثة

ثلاثة) خبر مقدم وكتب أيضا مانصه وهذا المثال ولو كان من عطف المقررات يصح
 الاستشهاد به لانه يشترط الجامع فيها أيضا والجامع الوهمي موجود فيها ويصح أن يكون
 الجامع بين الشمس والقمر خياليا ع (قوله وابواسحق) المعتمد بالله (قوله من نوع
 واحد) لا شتر كما في الاهتداهم وعموم النفع به في زعم الشاعر وعبارة القنري بسبب
 اشتراكها في اشتراق الدنيا اشتراكا حسيما بالاول والثالث وعقليا بالثاني لافاضته أنواع
 العدل والاحسان اه (قوله وهو التقابل بين أمرين وجوديين الخ) خرج بقوله
 وجوديين تقابل السلب والایجاب وتقابل العدم والملكة ودخل بقوله على محل واحد
 المتضادين الجوهر أعني الصور النوعية للعناصر ومن لم يثبت التضاد بينها اعتبر
 الموضوع بدل المحل وبما ذكرنا ظهر ان المراد بالتعاقب على المحل التعاقب باعتبار الحلول
 لا باعتبار الصدق وقوله بينهم ما غاية الخلاف تخصيص للتعريف بالتضاد الحقيقي فعلى هذا
 يكون التقابل بين السواد والحرة مثلا قسما خامسا من مطلق التقابل مسمى بالتعاقد وقد
 لا يعتبر هذا القيد فيشمل التضاد تقابل السواد والحرة ويسمى تضادا مشهورا ويخصر
 التقابل في الاربعة اه فنرى وقوله اعتبر الموضوع بدل المحل أى والمحل أعم من الموضوع
 والموضوع مختص بالأعراض والمحل لا يختص وكتب أيضا قوله وجوديين المراد
 بالوجودى هنا ما ليس العدم داخلا في مفهومه فيشمل الامر الاعتبارى وحينئذ يدخل
 المتضادان فلا بد من زيادة مع عدم توقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر ليخرجا ومما
 يدل على ان المراد بالوجودى ما يشمل الاعتبارى ما بأتى للشارح في لفظ الاول والثاني
 (قوله كالسواد والبياض الخ) فيجوز أن يقال السواد قبيح والبياض محبوب والايان
 محبوب والكفر قبيح (قوله ان بينهما تقابل العدم والملكة) أى فالمناسب جعل ذلك
 في شبه التضاد أفاده في الاطول (قوله والاذعان له) عطف مرادف (قوله عند
 المحققين) كقطب الدين الشيرازى وقيل المراد به الادراك (قوله مع الاقرار به باللسان)
 أى ولومرة في العمر (قوله والكفر عدم الايمان الخ) فالشاك والجاهل ونحوهما من
 الكفار (قوله عما من شأنه الايمان) خرج الجمادات والحيوانات العجم (قوله
 وقد يقال) هذا مقابل قوله والحق ان بينهما الى آخره وأهل قد للتحقيق ويصح كونهم للتفليل
 لان هذا القول قليل ويرد على هذا ثبوت الواسطة فن لم ينكر ايسر مؤمن ولا كافر كالشاك
 والجاهل قال ع (قوله ويجاب بأن من لم تبلغه الدعوة ليس كلامنا فيه ومن بلغته فان دعى
 للاعتقاد فان جحد فلا اشكال وان شك فهو جاحد للجزم اى لوجوبه اذ كانه يقول لا أجزم
 أى لا يجب الجزم فلا واسطة على هذا ولوعلى القول بأن الكفر بحدود وكن على هذا يلزم
 دخول الاعتراف بوجوب الجزم في حقيقة الايمان تأمله اه والذي قرره بعضهم ان المراد
 الانكار حقيقة أو حكما ومن دعى وشك منكر حكما وكتب أيضا قوله وقد يقال الخ
 مما يترتب على الخلاف ان كلاما من الايمان والكفر مخلوق على القول بأنهم ما وجوديان

في قوله
 ثلاثة تشرق الدنيا بهجتها
 شمس الضحى وابواسحق والقمر
 فان الوهم يتوهم ان الثلاثة من
 نوع واحد وانما اختلفت بالعوارض
 والعقل يعرف انها أمور متبانية
 (أو) يكون بين تصورهما (تضاد)
 وهو التقابل بين أمرين وجوديين
 يتعاقبان على محل واحد
 (كالسواد والبياض) في
 المحسوسات (والايمان والكفر)
 في المعقولات والحق أن بينهما
 تقابل العدم والملكة لان الايمان
 هو نصديق النبي صلى الله عليه
 وسلم في جميع ما علم بحجبه به
 الضرورة أعني قبول النفس
 لذلك والاذعان له على ما هو متفسر
 التصديق في المنطق عند المحققين
 مع الاقرار به باللسان والكفر
 عدم الايمان عما من شأنه الايمان
 وقد يقال الكفر انكار شئ من
 ذلك

فيكون وجوديا فيكونان

متضادين (وما يصف بها) أي
بالمذكورات كالاسود والابيض
والمؤمن والكافر وأمثال ذلك
يعد من المتضادين باعتبار الاشتمال
على الوصفين المتضادين (أو شبهه)

تضاد كالسماء والارض في
المحسوسات فانهما وجوديان
أحدهما في غاية الارتفاع والآخر
في غاية الانخفاض وهذا معنى شبه
التضاد وليس متضادين لعدم
تواردهما على المحل لكونهما من
الاجسام دون الاعراض ولا من
قبيل الاسود والابيض لان
الوصفين المتضادين ههنا ليسا
بداخلين في مفهومى السماء

والارض (والاول والثاني)
فما يعم المحسوسات والمعقولات
فان الاول هو الذي يكون سابقا
على الغير ولا يكون مسبوقا بالغير
والثاني هو الذي يكون مسبوقا
بواحد فقط فأشبهها المتضادين
باعتبار اشتغالهما على وصفين
لا يمكن اجتماعهما ولم يجعلا
متضادين كالاسود والابيض لانه
قد يشترط في المتضادين أن يكون
بينهما غاية الخلاف ولا يخفى أن
مخالفة الثالث والرابع وغيرهما
للاول أكثر من مخالفة الثاني له مع
أن عدم معتبر في مفهوم الاول
فلا يكون وجوديا (فانه) أي انما
جعل التضاد وشبهه جامعا وهما
لان الوهم (ينزلهما منزلة التضايف)
في انه لا يحضره أحد المتضايفين
او الشبهين بهما الا ويحضره الآخر

وان الايمان فقط دون الكفر مخلوق على القول بأن الوجودى هو الايمان والكفر عدوى
لان الخلق كالارادة لا يتعلق بالاامور الوجودية كذا في بس (قوله فيكون وجوديا الخ)
أي وكلام المصنف مبنى على هذا القول (قوله كالاسود والابيض الخ) فيصح الاسود
ذهب والابيض جاء والمؤمن حضر والكافر غاب (قوله بعد) خبر لمخدوف أي وما ذكر
بعد وفي بعض النسخ فانه بعد (قوله باعتبار الاشتمال الخ) أي اشتمالا على وجه الدخول
في المفهوم لما يأتي وكتب أيضا مانصه لا باعتبار ذاتيهما لعدم تواردهما على المحل
لكونهما من الاجسام لا الاعراض ولعدم انعناد بينهما بتقطع النظر عن وصفيهما (قوله
أو شبه تضاد) وذلك بأن لا يكون أحدهما ضد الآخر ولا موصوفا بضد ما وصف به الآخر
ولكن يشتمل ويستلزم كل منهما معنى ينافي ما يستلزمه ويشتمل عليه الآخر ع (قوله
في غاية الارتفاع الخ) لعل المراد بالغاية في كلامه الشدة اذ فوق السموات أشياء كالعرش
والكرسى وتحت الارضين أشياء كالماء والحوت تأمل (قوله وهذا) أي المذكور من
كون أحدهما في غاية الارتفاع وكون أحدهما في غاية الانخفاض وقوله معنى شبه التضاد
أي الذي بين السماء والارض ووجه ذلك ان بينهما بعدا كثيرا كما بين المتضادين (قوله
لعدم تواردهما على المحل لكونهما من الاجسام دون الاعراض) ظاهر هذا الكلام يدل
على ان التوارد على المحل انما هو في الاعراض وفيه نظر لما عرفت من أن المحل أعسم من
الموضوع والمختص بالاعراض هو الثاني لا الاول فنرى (قوله ولا من قبيل الخ) اندفع به
ما قد يقال لم نجعلهما كالاسود والابيض المتضادين باعتبار وصفيهما لا باعتبار ذاتيهما
(قوله ليسا بداخلين الخ) فان السماء جرم مخصوص تنوبى فيه معنى السمو والارض
جرم مخصوص فلم يشعرا أحدهما بوصف اشعر الآخر بضده كالاسود والابيض فان قلنا
ان السماء لا اشعار فيها بالسمو فلا اشكال وان اعتبرنا الاشعار فالارض لا تشعر بالمقابل ع
وكتب أيضا قوله ليسا بداخلين الخ يعلم من هذا انه كان الاولى أن يقول وما يشتمل منها
مكان قوله وما يصف بها كافي الاطول (قوله والاقل والثاني) أي معنى لفظ الاول
ومعنى لفظ الثاني (قوله قد يشترط الخ) أشار بقوله الى قلة هذا الاشتراط لقلة القائلين به
والى ضعف القول به وكتب أيضا مانصه لقائل أن يقول هذا القيد ان يكون معتبرا ههنا
أو فان كان الاول وجب زيادته في تعريف التضاد السابق مع أنه قد أسقطه منه وان كان
الثاني لم يتجه عدم جعلهما متضادين ملاحظة للاشتراط فلي تأمل كذا في سم وقال في الاطول
الفرق بينهما وبين الاسود والابيض بأن السلب جزم مفهومي وصفيهما دون الاسود
والابيض فان عدم المسبوقية جزم مفهومي الاول وعدم المسبوقية بغير الواحد جزم مفهومي
الثاني اه (قوله مع ان عدم الخ) أي فهما خارجان عن الضدين حتى على عدم الاشتراط
السابق (قوله انما جعل التضاد) أي والانصاف بالمتضادين (قوله ينزلهما) أي التضاد
وشبهه وقوله منزلة التضايف أي عند العقل ع (قوله الا ويحضره الآخر) كما ان العقل

لا يخطر عنده أحد المتضايقين الا وخطر الآخر وبذلك الارتباط جمعهما عند المفكرة
 ع ق وكتب أيضا قوله الا ويحضره الآخر أى غالباً بسبب أن خطوراً أحدهما عنده
 يستلزم غالباً خطور الآخر حكمه باجتماعهما عند المفكرة تنزيلاً لغالبة الخطور مع الآخر
 منزلة عدم الانفكاك كالتضايقين ع ق وعلله بهما بذات يدفع بحت صاحب الاطول حيث
 قال بعد قول الشارح الا ويحضره الآخر فيه أنه اذا كان الامر كذلك كان التضاد وشبهه
 جامعاً من غير حاجة الى تنزيل الوهم اياه منزلة المتضايقين اه (قوله ولذلك) الارتباط
 الوهمي ع ق واسم الاشارة راجع للتنزيل (قوله بالبال) أى الوهم بهما بدليل ما بعد عيس
 (قوله من المتغيرات الغير المتضادة) أى بعضهم مع بعض ع ق وقوله يعنى الخ تفسير لقوله
 ولذلك وقوله ان ذلك أى اقربية خطور الضد مع ضده وقال عبد الحكيم يعنى ان ذلك أى
 كون التضاد وشبهه جامعاً (قوله على حكم الوهم) أى ادراكه ونصوره لا نساؤه
 ومجازفته فيلحق الضدين بالمتضايقين (قوله أو خيالى) قد عرفت فيما تقدم ان الحسن
 المشترك هو القوة المدركة للصور الحسية وان الخيال خزائنه فكان المناسب حيث جعل
 القوة التى جمعت بين الشئتين عند المفكرة هى القوة المدركة فى العقل والوهمى ان يجعلها
 كذلك فى الخيالى فيسمى حسياً لكن تساهل فجعلها هى الخيال التى هى الخزانة للحس
 اشارة الى أن هذه القوى يمكن أن ينسب حكم المدركة منها الى خزائنها والعكس من جهة
 ان هذه القوى كما قبل منزلة المرآة لبعضها ببعض فهى يرسم فى كل منهما ما ارتسم فى الآخر
 اه ع ق ومن هنا علم أن قول الشارح يقتضى الخيال فيه مساححة أى يقتضى الحس
 المشترك الذى خزائنه الخيال تأمل ويمكن أن يقال لم ينسب الى الحس المشترك لان النسبة
 الى الخيال أخف من النسبة الى المشترك ان نسب الى الصفة ولم ينسب الى الموصوف
 ويقل حسى مخافة اللبس بالنسبة الى احدى الحواس الخمس الظاهرة تأمل (قوله بين
 تصوريهما) سبأنى الاعتراض على هذه العبارة فى الشرح والصواب بأن يكون بينهما
 (قوله فى الخيال) أى خيال المخاطب على ما فى الاطول وهو مبنى على الغالب من مراعاة
 حال المخاطب (قوله سابق على العطف) اذ لا يكتفى مطلق التقارن والافال عطف لا ينفك
 عن التقارن وليس التقارن بأن يكون ثابتين فى الخيال اذ الصور المتقاربة والمتباعدة
 كلها ثابتة فى الخيال معاً والخيال خزائنها بل المراد تقارنهما عند التذكر والاحضار أطول
 (قوله لاسباب الخ) متعلق بتقارن (قوله واسبابه مختلفة) لانها وان كانت راجعة الى
 مخالطة ذوات تلك الصور الحسية المقترنة فى الخيال تختلف أسباب تلك المخالطة بينها
 فيلزم صحة وجودها الشخص دون آخر مثلاً اذا تعلقت همة انسان بصناعة الصياغة أوجب
 لذلك مخالطة أمور هامة من سبائك الذهب والفضة والآتيا ع ق وفى بس قوله وأسبابه الخ
 فمن أسباب تجمع بين صومعة وقنديل وقرآن ومن أسباب تجمع بين حانوت وبريق (قوله
 مختلفة) أى باختلاف الاشخاص والازمان والامكنة ع ق (قوله الثابتة) أى التى من

(ولذلك نجد الضد أقرب خطورا
 بال مع الضد) من المتغيرات الغير
 المتضادة يعنى أن ذلك مبنى على
 كم الوهم والافال عقل يتعقل كلا
 هما ذاهل عن الآخر (أو خيالى)
 وهو أمر بسببه يقتضى الخيال
 اجتماعهما فى المفكرة وذلك (بان
 يكون بين تصوريهما تقارن فى
 الخيال سابق) على العطف لاسباب
 مؤدية الى ذلك (واسبابه) أى
 واسباب التقارن فى الخيال
 مختلفة ولذلك اختلفت الصور
 الثابتة فى الخيالات

شأنها ان تثبت في الخيال ع (قوله ترتيبا ووضوحا) تميزان محمولان عن الفاعل وكذب
 أيضا قوله ترتيبا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالترتيب الاجتماع على وجه التلازم وقوله
 ووضوحا أي فتارة تحصل وتارة لا والمراد بالوضوح عدم الغيبوبة يدل على ذلك كله كلام
 الشارح فقوله بعد فكم من صور الخ راجع لحصول الترتيب وقوله وهي في خيال آخر الخ
 راجع لعدم حصول الترتيب وقوله وكمن صور الخ راجع لحصول الوضوح وقوله وهي
 في خيال آخر راجع لعدم حصول الوضوح ففي كلامه لف ونشر مرتب قاله بعض المحققين
 وفسر ع في الترتيب والوضوح بغير ما مر واعترض على تفسيرهما بما مر فراجعهم وكتب
 أيضا قوله ترتيبا ووضوحا اعترض على تفسير الترتيب بالتلازم والوضوح بعدم الغيبوبة
 كما أشار إليه الشارح بأنهم ما حينئذ متلازمان فأحدهما يغني عن الآخر وقد ينفع بأن
 المراد بالترتيب والتلازم أنه يلزم من حصول إحدى الصورتين في الخيال الأخرى ولا يلزم
 من هذا عدم غيبوبتهما معا عن الخيال تأمل (قوله فكم من صور الخ) كالدواة والقلم
 عند الكاتب وقوله لا انفكاك بينهما في خيال أي لكثرة الف هذا الخيال أياها وقوله
 وهي في خيال آخر مما لا يجتمع أي لعدم الله أياها (قوله ولصاحب الخ) قال في الأطول
 ولا يليق بك أن تظن أنه كان اللائق ولطالبا علم المعاني فتقع في الاعتذار بأن العدول
 إلى صاحب التناؤل للطالب لأن المراد بالجامع جزئياته الواقعة في التراكم في مقام
 رعاية الفصل والوصل (قوله لأن معظم الخ) فيه وقفة فالأولى لكثرة وقوع الفصل
 والوصل اه حفيد وفي ع توجيهه وعبارته وذلك لأن علم المعاني معياره باب الفصل
 والوصل بمعنى أن من أدركه كما ينبغي لم يصعب عليه شيء من سائر الأبواب بخلاف العكس
 ولذلك يقال فيه على وجه المبالغة هو معظم أبواب علم المعاني اه أو المراد بالمعظم الأصعب
 كما قرره بعضهم (قوله لاسميا الخ) أي لا مثل الجامع الخيالي في التأكد بمعنى أنه أوكد
 أنواع الجامع ع (قوله فان جمعه) أي الجمع بسببه وقوله على مجرى الخ أي انما يأتي
 ويدرك على مجرى ع (قوله على مجرى الالف والعادة) أي على جريان الشيء المألوف
 والمعناد ومعنى الجريان وقوع ذلك المألوف من الصور والمعناد منها وقوعه مكررا في
 الخيالات والنفوس فبذلك يحصل الاقتران الذي هو الجامع وقد تقدم أن ذلك الوقوع
 حاصل بالخطاطة وان لها أسبابا وأن الأسباب تختلف باختلاف الأشخاص والاعراض
 والازمنة والامكنة فلا تنضبط ولا تنحصر تلك الأسباب اه من ع قب ثم قال كلاما يتعلق
 بقول المتن ولذلك اختلفت الصور الخ ونصه فالصور التي من شأنها حصولها في الخيال
 اختلف حضورها في الخيال بمعنى أنها وجدت في خيال دون آخر فإذا عطف باعتبار
 من لم يوجد عنده اقترانها كان العطف فاسدا لأنه يبقى النظر هنا في الاعتبار خياله هل
 المتكلم أو السامع أو هما معا والاقرب أن الاعتبار السامع لأنه هو الذي يراعى حاله في غالب
 الخطاب اه وكتب أيضا قوله على مجرى الالف أي الصور المألوفة الجارية فمجري مصدر

ترتبا ووضوحا) فكم من صور
 لا انفكاك بينهما في خيال وهي في خيال
 آخر مما لا يجتمع أصلا وكم من صور
 لا تغيب عن خيال وهي في خيال آخر
 مما لا يقع قط (ولصاحب علم المعاني
 فضل احتساح إلى معرفة الجامع)
 لأن معظم أبوابه النصل والوصل
 وهو مبني على الجامع (لاسميا)
 الجامع (الخيالي فان جمعه على مجرى
 الالف والعادة)

يعنى اسم الفاعل من اضافة الصفة الى الموصوف وكتب ايضا قوله على مجرى الالف
والعادة أى المؤلف والمعتقد أى مبنى على وجود شئ مؤلف معتاد وقوله بحسب انعقاد
الاسباب تفسير مجرى الالف والعادة فالمراد بالانعقاد الجريان والوجود وبالاسباب تلك
المألوفات والمعتقدات اللتان عبر عنهما بالالف والعادة سم أقول هذا التقرير يعارضه
قول الشارح فى اثبات الصور اذا صور هي تلك المؤلفات والمعتقدات فيصير المعنى بحسب
انعقاد المؤلفات فى المؤلفات والذي يظهر أن بحسب متعلق بمجرى وأن الاسباب على
ظاهرها وليس المراد بها تلك المؤلفات والمعنى ان وجود تلك الصور المؤلفات بحسب وجود
اسباب اثبات تلك الصور فى الخيال (قوله الاسباب) أى اسباب الاقتران كصناعة الكتابة
فانما سبب فى اقتران القلم والدواة (قوله فى خزانه الخيال) الاضافة للبيان (قوله وتبين
الاسباب) من اضافة الصفة للموصوف أى والاسباب المتبانية وكتب ايضا قوله وتبين
الاسباب الخ أى واذا كانت اسبابه متبانية لا تنحصر كان هو أكثر الجوامع وقوعا
فلا احتياج اليه أشد وهو المراد (قوله مما يفوته الحصر) أى يتجاوز ولا يتسلط عليه
وكتب ايضا مانصه الاوضح مما يفوت الحصر سم أى باسناد الفوت الى التبيان (قوله
فظهر أن ليس المراد الخ) أى من تعريفنا لاقسام الجامع وكتب ايضا قوله فظهر أن ليس
المراد الخ بل المراد بالجوامع فى هذه القوى ما تتوصل به كل قوة الى جمع عند المفكرة
لا ما يدرك تلك بالخصوص وهو ظاهر غير أنه يرد عليه أن يقال التوصل الى الجمع انما يكون
بادراك المتوصل به وكيف تتوصل قوة من تلك القوى الى جمع المتعاطفات بشئ لا يدرك بها
والجواب أن هذه القوى لا يختص ادراكها بما اختصت به بل تدرك غيره لكن بعد أن
تأخذ عن السابق اليه وهو قوته المختصة بادراكه أولا ولذلك يحكم العقل على الجزئيات
ويحكم الوهم على الكلليات أو الحسبات ويحكم الخيال على المعانى بعد تصوير الوهم اياها
بصور المحسوسات والحكم على الشئ فرع تصوره فالجامع العقلي على هذا ما يقتضى بسببه
العقل الجمع ولو سبق اليه الوهم لكونه مدركا بالخصوص أولا فأخذ منه العقل
والجامع الوهمى ما يحتمل بسببه الوهم ولو سبق اليه الخيال لكونه مخصوصا بادراكه أولا
أوسبق اليه العقل لكونه كذلك بالنسبة اليه ثم أخذ الوهم من أحدهما والجامع
الخيالى هو ما يتعلق بالصور الخيالية ولو كان عقليا أو وهميا فى أصله ولا يخفى ان هذا
الجواب يخالف ظاهر ما قرأنا من الحكماء فى مدركات تلك القوى اه ع ق (قوله ما يدرك
بالعقل) أى خصوص ما يدرك بالعقل وهكذا بل المراد بالعقل أمر بسببه يقتضى العقل
الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وبالوهمى أمر بسببه يقتضى
الوهم الاجتماع فى المفكرة سواء كان من مدركاته بنفسه أولا وكذا الخيالى (قوله لأن
التضاد الخ) لم يلتفت فى التعاليل الى الجامع العقلي لصحة ادراك العقل ما ذكره المصنف
فيه من الاتحاد والتماثل والتضاد وان كان الجامع العقلي قد يكون مدركا للوهم كما

بحسب انعقاد الاسباب فى اثبات
الصور فى خزانه الخيال وتبين
الاسباب مما يفوته الحصر فظهر
أن ليس المراد بالجامع العقلي ما يدرك
بالعقل وبالوهمى ما يدرك بالوهم
وبالخيالى ما يدرك بالخيال لأن
التضاد وشبهه ليسا من المعانى
التي يدركها الوهم وكذا التقارن
فى الخيال

ليس من الصور التي تجتمع في الخيال بل جميع ذلك معان معقولة وقد خفي هذا على كثير من الناس فاعترضوا بان السواد والبياض
مثلا من المحسوسات دون الوهميات وأجابوا بأن الجامع كون كل منهما مضافا (٩١) لا خروفا معني جزئي لا يدركه الا ألوههم

وفيه نظرا لانه ممنوع وان أرادوا أن
تضاد هذا السواد لهذا البياض
معني جزئي فتمائل هذا مع ذلك
وتضادفه معه أيضا معني جزئي فلا
تفاوت بين التماثل والتضاد
وشبههما في أنها ان أضيق الى
الكليات كانت كليات وان
أضيق الى الجزئيات كانت
جزئيات فكيف يصح جعل بعضها
على الاطلاق عقليا وبعضها
وهما ثم ان الجامع الخيالي هو تقارن
الصور في الخيال وظاهر أنه ليس
بصورة ترسم في الخيال بل هو من
المعاني فان قلت كلام صاحب
المنهاج يشعر بأنه يكفي لصحة العطف
وجود الجامع بين الجملتين باعتبار
مفرد من مفرداتهما وهو نفسه
معتبر بفساد ذلك حيث منع صحة
نحو خفي ضيق وخاتمي ضيق ونحو
الشمس ومراة الارنب والف
بازنجانه محدثة قلت كلامه هنا
ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين
وأما أن أي قدر من الجامع يجب
لصحة العطف فقوض الى موضع
آخر وقد صرح فيه باشتراط المناسبة
بين المسندين والمسند اليهما جميعا
والمصنف لما اعتقد ان كلامه
في بيان الجامع سهو منه وأراد
اصلاحه غيره الى ما ترى فذكر
مكان الجملتين الشيتين ومكان قوله
اتحاد في تصور ما اتحاد في التصور
فوقع الخلل في قوله الوهمي أن

في عي وغيره (قوله ليس من الصور) بل هو وصف للصور (قوله بل جميع ذلك معان
معقولة) انما حكمه بكون التماثل جامعا عقليا والتضاد وهميا مع كونهما معقولين
لان التماثل في نفسه صالح للجمع بلا احتيال فاذا التفت العقل وجد الجمع بينهما
بخلاف التضاد فانه في نفسه غير صالح لذلك يحتاج الى احتيال فنسب الى الوهم الذي
من شأنه الخيلة اه حفيد (قوله معقولة) أي مدركة للعقل (قوله فاعترضوا الخ)
وهذا الاعتراض عند التأمل ضعيف لان الجامع ليس هو نفس الضدين كالا يخفى حتى
يصح هذا الاعتراض من عي (قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لانه ممنوع)
اذ لا نسلم ان هذا معني جزئي بل هو كلي لان التضاد المأخوذ مضافا الى كلي كلي (قوله وان
أرادوا أن تضاد الخ) ينبغي أن يعلم أن التضاد المضاف الى الجزئي ليس بجزئي كما ذكرنا
أن امكان زيد كلي وان كان هذا الامكان جزئيا اه حفيد وقوله ليس بجزئي أي فالاولى
رد ذلك بالمنع لا بما ذكره الشارح المفيد أنه جزئي وأجيب بأنه مبني على تسليم جزئيته
جدلا وقوله ان امكان زيد كلي أي لانه يتعدى بتعدد الازمنة والامكنة (قوله فتمائل)
أي فتم قول تماثل هذا الخ أي فالأخذ بهذا المراد يؤدي الى فساد كلام المصنف والى التحكم
(قوله ثم ان الجامع) من جملة ما يبطل به فهم المعارضين السابق ذكرهم (قوله وظاهر أنه
ليس بصورة) أي بل وصف لها (قوله فان قلت الخ) اعتراض على السكاكي (قوله
يشعر بأنه يكفي) أي لان تصور بمعنى متصور وتنوينه يدل على الافراد (قوله محدثة)
خبر بعد حذف من الاوائل فهو عطف جل تقديرا (قوله فان قلت الخ) أورد على الجواب
أنه اذا قيل الجامع بين الجملتين انما يفهم منه عرفا ما يصح عطف احدهما على الاخرى ولا
يفهم منه بعض الجامع بين الجملتين الذي هو حاصل الجواب فالاولى أن يجاب كما تقدم بأن
الاتحاد فيما ذكر مثلا يكفي في الجمع ان تعلق الغرض والقصد الذاتي بالاتحاد فيه فاذا
قلت خفي ضيق وخاتمي ضيق وكان القصد ذكر الاشياء الموصوفة بالضيق من حيث هي
أشياء ضيقة كفي الاتحاد المذكور اذا حصل المعنى هذا الشيء وهذا الشيء ضيقان وأما ان
كان القصد الى الجملة الاولى برأسها ثم عرض ارادة عطف الاخرى عليها فلا بد من الجامع
في الركنين اه عي (قوله ليس الا في بيان الجامع بين الجملتين) أي بيان حقيقة من
حيث هو سم (قوله أي قدر) مبتدأ ويجب خبره والجملة خبر أن واسمها ضمير الشأن
(قوله هو) خبر أن وقوله منه أي السكاكي (قوله فوقع الخلل في قوله الخ أي ولزم أيضا
استدراك قول المصنف في الجامع العقلي في التصور لانه يكفي أن يقال بأن يكون بين
الشيتين اتحاد ولا حاجة الى أن يراد في التصور كما فعل من عي (قوله أعنى العلم بهما)
اذ التصور في عبارة المصنف بمعنى العلم اذ لو اراد به المتصور كان المعنى بين المفردين اتحاد
في المفردين وهو بعيد بخلاف قول السكاكي بين الجملتين اتحاد في التصور فانه لو حمل على
المتصور لم يعد لان المتصور غير الجملتين بل جزء منهما وجزء الشيء غيره كذا في سم

يكون بين تصور بهما شبه تماثل وتضاد أو شبه تضاد وفي قوله والخيالي أن يكون بين تصور بهما تقارن في الخيال لان التضاد مثلا
انما هو بين نفس السواد والبياض لا بين تصور بهما أعنى العلم بهما وكذا التقارن في الخيال انما هو

(قوله بين نفس الصور) والمفاهيم لابن التصورات وهذا انما يظهر على التغير بين العلم والمعلوم والتحقيق أنهم ما متحدان بالذات وانما يختلفان بمجرد الاعتبار كما تقرر في محله كذا في يس (قوله فلا بد من تأويل كلام المصنف) بأن يراد بتصويرهم ما تصوراهما وتكون الاضافة يائسة والمعنى بين متصورين هما هما أى نفس الشئيين المتقدمين على أن التصور عند المناطقة هو صورة الشئ الذهنية أى الحاصلة في الذهن فتحمل عبارة المصنف على اصطلاحهم ويستقيم كلامه قاله بعضهم وكتب على قوله فتحمل عبارة المصنف الخ مانصه هذا التأويل لا يجري في الوهمى اذ لا تضاد بين التصويرين في الذهن كما لا تضاد بين حصولهما فيه انما التضاد بين الشئيين أنفسهم ما فاللائق هو التأويل الاول ليكون لكلامه وجه صحة في الوهمى والخمالي معا كذا في السيد وانما قال وجه صحة لأن عبارة المصنف توهم خلاف المقصود وايضا ذكر التصور يستغنى عنه اذ يكفيه أن يقول في الوهمى بأن يكون بينهما شبه تماثل الخ وفي الخيالي بأن يكون بينهما تقارن الخ كذا في سم (قوله وبالتصور مفرد الخ) أي بعد تأويله بالتصور (قوله غلط) لأن المصنف قصد القرار من عبارة السكاكي وقصد بتغييره لغيره الاصلاح وصرح بالبحث في عبارة السكاكي وجعلها على السهول والمطول وعق (قوله ومن محسنات الخ) قضيته صحة عطف الاسمية على الفعلية والعكس وفي المسئلة أقوال ثلثها الجواز في الواو فقط وأضعفها المنع مطلقا كما في المغنى يس وكتب أيضا مانصه ومنها الاتفاق في الاطلاق والقيود والاتفاق في طريق ذلك القيد بأن يكون فيها جملة أو مفردا من عق (قوله بعد وجود المصحح) قال في الاطول قلت الظاهر أنه من المحسنات بالحسن الذاتي الداخلة في البلاغة حيث ذكر في المعاني درن البديع فهو أيضا من المجوزات التي لا بد للبليغ منها اه (قوله تناسب الجملتين الخ) قال عق ويتبين لك مكان التناسب وعدمه بأن تعلم أن النسبة بين المسندين على ثلاثة أوجه أحدها أن يكون المقصود تجريدها عن الخصوصية ثانياً أن يكون المقصود خصوص الدوام والثبوت أو خصوص التجدد ثالثاً أن يكون المقصود نفس النسبة في ضمن أى خصوصية فيتعين في الاول الاسمية في جملتها فيقال زيد قائم ومصدق جالس لأن الاسمية لا تدل الاعلى مطلق الحصول بناء على أنها لا تنفك الدوام الا بالقرائن وتتبع الفعلية فيها بناء على أن الفعلية لا تدل على أكثر من مطلق الثبوت فيقال قام زيد وقعد صاحبه فهذا الوجه لا محل للاستحسان فيه وفي الثاني ان قصد التجدد فيه مامعاً تعينت الفعلية فيه ما أو الدوام فيه مامعاً تعينت الاسمية أو التجدد في الاولى والدوام في الثانية تعينت الفعلية في الاولى والاسمية في الثانية أو العكس كما نعين العكس وهذا أيضا لا محل للاستحسان فيه فهذان القسمان فيه ما مانع من مراعاة التناسب المستحسن لانه تارة يجب التوافق وتارة يجب التخالف فلا استحسان وأما الثالث وهو الذي

بين نفس الصور فلا بد من تأويل
كلام المصنف وحمله على ما ذكره
السكاكي بأن يراد بالشئيين الجملة
وبالتصور مفرد من مفردات الجملة
غلط مع أن ظاهر عبارته يأبى ذلك
ولبحث الجامع زيادة تفصيل
وتحقيق أوردناها في الشرح
وأنه من المباحث التي ما وجدنا
أحد احام حول تحقيقها (ومن
محسنات الوصول) بعد وجود
المصحح (تناسب الجملتين

يقصد فيه النسبة في ضمن أى خصوصية فهو الذى يتصور فيه الاستحسان
فتقول زيد قائم وصاحبه قاعد أو قام زيد وقعد صاحبه اه ملخصا وراجع (قوله في
الاسمية والفعلية) أى في كونهما اسميتين أو فعليتين مطول (قوله والفعليتين الخ) قال
في الاطول والمضارعيتين في الحالية والاستقبالية (قوله في المضى والمضارعة) قال عقبه
في المطول وماشا كل ذلك ككونهما مشترطيتين اه وكان ينبغي ذكره في هذا الشرح
ليكون توطئة لقوله الآتى أو يراد فى احدهما الاطلاق الخ يس (قوله من غير تعرض
الخ) أى تعرض لخصوص كل فلا ينافى أنه قصد أحدهما لا بعينه أما ان قصد التجريد عن
كل منهما فالناسب واجب كما وضحه ع ق وكذب أيضا قوله من غير تعرض للتجديد أى مثلا
بدليل قوله في نفسه بـ المانع أو يراد فى احدهما الاطلاق الخ سم (قوله للتجديد فى
احدهما الخ) أى ومن غير تعرض للتجديد فيه ما أو الثبات فيهما والواجب التخالف
في الصورة المفهومة من الشرح والتوافق في هاتين (قوله قلت قام زيد وقعد عمرو
الخ) بحث في المثال الاول بأن فيه تعرضا للتجديد وفي الثانى بأن فيه تعرضا للثبوت
وأجيب بأن المراد التعرض في القصد والارادة لا مجرد دلالة اللفظ على انه قد يمنع البحث
في الثانى بأن المسند فيه اسم فاعل وقد قال ابن الحاسب انه موضوع للعدوث كذا فى سم
(قوله الامناع) هو اختلاف القصد بالمعطوف والمعطوف عليه أطول (قوله أو يراد
فى احدهما الاطلاق الخ) يؤخذ منه ان التوافق فى الاطلاق والتقييد من المحسنات
وهو كذلك كما يرشد اليه من التبعيضية فى المتن (قوله التقييد بالشرط) أى فعل الشرط
أى مثلا (قوله كقوله تعالى وقالوا لولا أنزل الآية فان جملة ولو أنزلنا ملكا لقضى الامر
معطوفة بشرطها وجزائها على جملة قالوا بجملة لها ولا يخفى الجامع بينهما لان الاولى تضمنت
ان نزول الملك فيما يقولون يكون على تقدير وجوده بسبب نجاتهم وایمانهم وتضمنت الثانية
ان نزوله بسبب هلاكهم وعدم ایمانهم وسوق الجملتين لافادة غرض واحد وهو بيان
ما يكون نزول الملك سببا له فقد اشتركا فى هذا المعنى وان كان الصحيح ما أفادته الثانية
فى نفس الامر من ع ق (قوله ومنه قوله تعالى) وهذه بعكس تلك الآية السابقة من
ع ق (قوله فعندى) الفاء تعليلية (قوله عطف على الشرطية قبلها) وافادة التقديم
الاشترالى فى القيد انما هى عند عدم القرينة على التخصيص (قوله لاعلى الجزاء) وقيل
انه معطوف عليه وانه مقيد بالشرط والغرض تأكيده عدم الاستحجار عند الاجل حيث
سوى بينه وبين المعلوم وهو عدم التقدم ع ق أى فكما يستحيل التقدم بعد مجئ الاجل
يستحيل التأخر حينئذ وقيل انه استئناف (قوله اذلا معنى لقولنا الخ) لانه لا يتصور
التقدم بعد مجئ الاجل فلا فائدة فى نفيه فقوله اذلا معنى له أى معناه فى اللغة يصح
الاخبار به فيها فلا ينافى أنه صادق

فى الاسمية والفعلية و) تناسب
(الفعليتين فى المضى والمضارعة)
فاذا أردت مجرد الاخبار من غير
تعرض للتجديد فى احدهما
والثبوت فى الاخرى قلت قام زيد
وقعد عمرو وكذا زيد قائم وعمرو
قاعد (الامناع) مثل أن يراد فى
احدهما التجديد وفى الاخرى
الثبوت فتقول قام زيد وعمرو
قاعد أو يراد فى احدهما المضى
وفى الاخرى المضارعة فيقال قام
زيد وعمرو يقعد أو يراد فى
احدهما الاطلاق وفى الاخرى
التقييد بالشرط كقوله تعالى
وقالوا لولا أنزل عليه ملك ولو
أنزلنا ملكا لقضى الامر ومنه قوله
تعالى فاذا جاء أجلهم لا يستأخرون
ساعة ولا يستقدمون فعندى
أن قوله ولا يستقدمون عطف
على الشرطية قبلها لاعلى
الجزاء أعنى قوله لا يستأخرون
اذلا معنى لقولنا اذا جاء أجلهم
لا يستقدمون

* (نذيب) *

هو جعل الشيء ذنابة للشيء شبيه به
ذكر بحث الجمله الحالية وكونها
لوا وتارة وبدونها أخرى عقيب بحث
الفصل والوصل لمكان التناسب
أصل الحال المنقلة) أى الكثير
راجع فيها كما يقال الأصل في الكلام
هو الحقيقة (أن تكون بغير واو)
واحترز بالمنقلة عن المؤكدة
المقررة لمضمون الجمله فانها يجب
أن تكون بغير واو والبتة لشدة
ارتباطها بما قبلها وانما كان
الأصل في المنقلة الخلق عن الواو
(لانها في المعنى حكم على صاحبها
كالخبر) بالنسبة الى المبتدأ فان
قولك جاء زيد راكباً اثبات الركوب
يد كما في زيد راكب لأنه في الحال
على سبيل التبعية وانما المقصود
اثبات الجحى ووجبت بالحال لتزيد
في الاخبار عن الجحى هذا المعنى
(ووصفله) أى ولانها في المعنى
وصف لصاحبها (كالنعت)
النسبة الى المنعوت لأن المقصود
في الحال كون صاحبها على هذا
الوصف حال مباشرة الفعل فهى
قيد للفعل وبيان لكيفية وقوعه
بخلاف النعت فانه لا يتصدد به
ذلك بل مجرد انصاف المنعوت به
واذا كانت الحال مثل الخبر
والنعت فكما أنهم ما يكونان بدون
الواو فكذلك الحال وأما ما أورده
بعض النحويين من الاخبار
بالنعت المصدرية بالواو كالخبر
في باب كان

(قوله ذنابة) بضم الذال وكسرها وهى مؤخر الشيء ومنه الذنب وهو ذيل الحيوان ع
(قوله ذكر بحث الجمله) أى ثم أطلق وأريد منه متعلقه أعنى المذكور لانه اسم من
أسماء التراجم فيجرب فيه ما فيها والادح أنه اسم لاننا ناطا مخصوصة الدالة على المعانى
المخصوصة (قوله لمكان التناسب) أى وانما ذكره عقيب بحث الفصل والوصل لمكان
التناسب أى لوجوده اذا اقتران الحالية بالواو وشييه بالوصل وعدمه شييه بالانفصال (قوله
أى الكثير الراجح) وليس المراد بالأصل القاعدة أو الدليل أو غير ذلك مما يراد به في
غير هذا الموضع راجع ع (قوله عن المؤكدة المقررة) الانسب التعبير باللازمة لانها
هى التى تقابل المنقلة وأما المؤكدة فتقابل المؤسسة وباللازمة عبر ع (ثم قال ولو
قال أى المصنف غير المؤكدة يخرج نحو لانت في الارض مقسدا مما تكون مؤكدة
ولولم تكن لازمة كان أحسن لان هذه أيضا الظهور رتبة باطها بالمؤ كد لا يحتاج فيها الى
ربط بالواو فلا يبحث عنها هنا ومن هذا يؤخذ الجواب عن عدول الشارح الى التعبير
بالمؤكدة وهو الاشارة الى أن المراد بالمنقلة مقابل المؤكدة الشامل لللازمة ويشير اليه
كلام المطول أيضا (قوله لمضمون الجمله) نحو زيد أبوك عطوفا فانه يلزم من الابوة
العطف وخلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها (قوله اثبات الركوب) أى
ذوا اثبات وفي نسخة فان في قولك الخ وهى واضحة (قوله الا أنه في الحال على سبيل
التبعية وانما المقصود الخ) فيه محالة لما تقرر أن الكلام اذا اشتمل على قيد زائد على مجرد
الاثبات أو النفي كان ذلك القيد هو الغرض الأصلي والمقصود بالذات من الكلام ويمكن
أن يقال الحكم عليه هنا بأنه على سبيل التبعية وأنه غير مقصود بالذات من حيث انه
فضله يستقيم الكلام بدونه والمسند هو المقصود بالذات من حيث انه مسند وركن
لا يستقيم الكلام الا به وذلك لا ينافي أن المقصود بالذات من التركيب للبلغ هو القيد
تدبر (قوله هذا المعنى) أى اثبات الركوب (قوله أى ولانها في المعنى وصف لصاحبها)
فالحال ذات جهتين لها شبه بالخبر في أنها تنفيدها حكما رعا لا يعمله الخطاب قبل سماعها ولها
شبه بالنعت في دلالتها على معنى في صاحب وكونها بحيث لو اسقطت لم يختل الكلام
(قوله وبيان) أى مبين (قوله فانه لا يقصده ذلك) وان لم يقصده اه مم وعندى
في هذا الزوم نظرا ذ كثيرا لا يبين النعت كيفية وقوع الفعل من المنعوت والهيئة التى
كان عليها حين مباشرة بأن يحدث معنى النعت بعد وقوع الفعل كما في قولك جاءنى أمس
زيد العالم الآن فتأمل (قوله المصدرية بالواو) صفة للاخبار والنعوت (قوله كالخبر في
باب كان) كقول الحماسى فأمسى وهو عريان وقوله والجمله الخ كقوله تعالى أو كالذى مر على
قرية وهى خاوية على عروشها وكقوله تعالى ويقولون سبعة وثامنهم كلبهم وفى ع جواب
آخر غير ما أجاب به الشارح وهو ان يقال فى نحو أمسى انها تأمة بمعنى دخل فى المساء
والجمله بعدها حال وفى جملة وهى خاوية وجملة وثامنهم كلبهم انها حاليتان بناء على ورود

الحال من النكرة مطلقا وهو ضعيف أو بتقدير مسوق فلا يراد ما ذكره لكن في القنري
 رد كون جملة ونامتهم كلهم حالا وقال الحق انه صفة سبعة كما يشهد به أخواه أعني ثلاثة
 رابعهم كلهم وخمسة سادسهم كلهم اذ لو حمل على الحال لخرج النظم عن الانتظام (قوله التي
 تسمى واوتأ كيد الخ) أي الواو المزيدة لما كيد الخ كما يؤخذ من المعنى (قوله فعلى سبيل
 التشبيه الخ) لو رويها بعد ما قد يستقل كالنقل والفاعل والمبتدأ والخبر فلم يخرج عن
 الاصل لذاتها عى أي فلا ترد نقضا (قوله فانهم من حيث الخ) تعليل للخالفه والخبيثة
 للتقيد وقوله مستقلة خبران (قوله من حيث هي جملة) وهذه الجملة هي الاصل في تلك
 الجملة الحالية وجهة كونها حالا عارضة من عى (قوله من غير أن تتوقف الخ) تفسير
 للاستقلال (قوله فتحتاج الى ما يربطها بصاحبها) أي فهي من هذه الجهة أي جهة
 كونها جملة تحتاج الخ وروعت هذه الحالة المحوكة الى الربط لانها ألزم وجهة كونها
 حالا عارضة عى (قوله وكل من الضمير والواو الخ) واختلف في أيهما أقوى في الربط
 فقيل الواو لانها موضوعة لذلك اذ هي في أصلها للجمع كما قيل ان أصل هذه الواو الحالية
 هي العاطفة وقيل الضمير لادامته على المربوط به واليه أشار بقوله والاصل الخ عى
 (قوله والاصل) أي اليكثير عى (قوله الى زيادة ارتباط) فيعدل عنه حينئذ الى الواو
 لانها وضعت لذلك وقد يقال كون الواو تدل على مزيد الارتباط ربما يدافعه كون الضمير
 هو الاصل والاكثر مواقع اللهم الا أن يلتزم أن كثرة المواقع لا تدل على تأكيد الربط على
 أنا نقول ان كان معنى الحاجة الى مزيد ارتباط ان الجملة الحالية قد يكون ارتباطها
 بما هي قيد له مظنة الانكار فتستعمل الواو لافادة تأكيد الربط لوضعها لذلك عمت صحة
 وجودها بجميع الجمل فيشكل الامر حينئذ بالنسبة الى الجمل التي يجب فيها الواو والتي يجب
 فيها الضمير لان الصواب حينئذ اسقاط الوجوب في موضع مخصوص بأن يقال ان احتيج
 الى تأكيد الربط جىء بالواو مطلقا والافلام مطلقا وهم لا يقولون ذلك وأيضا قد يحتاج الى
 مزيد ارتباط فيما فيه الضمير فلم يعدل الى الواو وحدها لغرض وجود الضمير وهذا قد يجاب
 عنه بأن المراد لا يعدل عن الاقتصار على الضمير الى الواو وحدها أو مع الضمير الا للحاجة
 الى مزيد الربط وان كان معنى الحاجة المذكورة أن بعض الجمل يتأكد الربط فيها دون
 بعض لذاتها فعلوم ان التي فيها الضمير أدنى من التي لا ضمير فيها فتتبع لهذه الحاجة فيثبت
 يكون صواب العبارة أن يقال ان وجد الضمير فذاك والاعدل الى الواو ويرد عليه أن
 يقال ما من جملة الا ويمكن تقدير الضمير فيها ولا فرق عندهم بين وجود الضمير وتقديره فلا
 محل للواو على هذا وأيضا يطل هذا المعنى في الجمل التي يجتمع فيها الواو والضمير تأمل في
 هذا المقام اه عى وقوله فتتبع لهذه الحاجة لعل المراد فتتبع التي لا ضمير فيها أن تكون
 محلا لهذه الحاجة تأمل ودخل عى على قول المصنف فالجملة الخ بقوله ثم أشار
 الى تفصيل محل انفراد الواو والضمير ومحل اجتماعهما وقد تقدم أن ذلك

والجملة الوصفية المستدرة بالواو
 التي تسمى واوتأ كيد
 لصوق الصفة بالموصوف فعلى
 سبيل التشبيه والاحتاق بالحال
 (لكن خولف) هذا الاصل (اذا
 كانت) الحال (جملة فانها) أي الجملة
 الواقعة حالا (من حيث هي جملة
 مستقلة بالافادة) من غير أن
 تتوقف على التعليق بما قبلها وانما
 قال من حيث هي جملة لانهم من
 حيث هي حال غير مستقلة بل
 متوقفة على التعليق بكلام سابق
 قصد تقييدها (فتحتاج) الجملة
 الواقعة حالا (الى ما يربطها
 بصاحبها) الذي جعلت حالا عنه
 (وكل من الضمير والواو صالح
 للربط والاصل) الذي لا يعدل عنه
 ما لم تكن حاجة الى زيادة ارتباط

يعكر على تعليل كون وجود الواو لمزيد الارتباط فقال فالجمله الخ اه وسبأني عند قول المصنف لان الاصل الخ كلام يتعلق بذلك أيضا عن ع ق وعبارة بعضهم قوله لا يعدل عنه الخ لعل ذلك بلاغة لا مطلقا والا فيصح الربط بالواو وحدها بدون مساس حاجة اه وفي سم نحو ذلك وفي يس مانصه قوله ما لم تمس حاجة الخ بشكل بمواضع وجوب الواو اذ يلزم أنها ابدت مس الحاجة فيها الى الزيادة بمواضع وجوب الضمير اذ يلزم انها ابدت مس الحاجة فيها الى الزيادة وثابت ذلك فيها ما شكل اه وفي سم أيضا ذلك (قوله في الحال المفردة) ظاهره ان الحال المفردة مربوطة بالضمير وقيل لا تقتصر الى ربط لانها دالة على صاحبها بالوضع فالضمير فيها أدى اليه الاشتقاق الموجب لتحمل الضمير ع ق (قوله والخبر والنعت) أي وان كانا جملتين (قوله فالجمله ان خلت الخ) أي النظا وتقديرا ع ق (قوله وجب فيها الواو) أي لفظا وتقديرا كما في قول الشاعر يصف غائضا يطلب اللواؤا تصف النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما حاله نص النهار الماء غامرة * ورفيقه بالغيب ما يدري

قالوا ومقدرة أي والماء غامرة لكن قال الدماميني الربط يحصل بالواو وبالضمير بحيث لا واو ولا ضمير يتدرا أحدهما فلم قدرت الواو هنا على الخصوص مع انه يمكن تقدير الضمير بل هو الاولى لانه الاصل في الربط فيقال التقدير الماء غامرة فيه اه ولا يخفى أن كون الضمير هو الاصل هنا ليس متناقضا عليه لان الجمله في البيت اسمية وسبب عن عبد القاهر أنه لا يجوز تجزئتها عن الواو الا بضمير من التأويل فروى مذهبه وهل يصح أن يورد نظير هذا على تقدير خصوص الضمير في نحو مرت بالبرق فيزبد رهم أي قفزة منه أفاده يس (قوله أن أي جمله الخ) عبارة المطول أن أي جمله يجوز أن تقع حالا بالواو اه ومنها يعلم مرجع اسم الإشارة هنا وكتب أيضا قوله ان أي في بعض النسخ حذف أن وهي أوضح والمعنى جواب هذا الاسم تفهام تدبر (قوله وكل جمله) لما بين وجوب الواو في الخالية عن الضمير اذا كانت حالا وليست كل جمله خالية عن الضمير تقع حالا فيجب الواو فيها بل من الجمله الخالية عن الضمير ما يصح أن تقع حالا ومنها ما لا يصح أشار الى بيان ذلك فقال وكل الخ اه ع ق ثم قال وكان يكتبه عن هذا التطويل والتعقيد أي بقوله وكل الخ أن يقول وورد الجمله حالا بالواو وحده جائزا لا في كذا وكذا ع ق (قوله بأن يكون فاعلا) كقولك جاء زيد فزيد اسم يصح أن تنجي منه الحال فاذا أتت بجمله خلت عن ضميره كقولك عمر ويتكلم جاز أن تقع هذه الجمله حالا بالواو عن هذا الاسم وهو زبد أي جاء حال كون عمر ويتكلم (قوله أو مفعولا) ولو بواسطة حرف الجز وكتب أيضا قوله أو مفعولا حقيقة نحو رأيت زيدا أو تقديرا نحو هذا زيد اذ هو في تقدير أعني زيدا بالإشارة فزيد اسم يصح أن تنجي منه الحال اه ع ق ومنه هذا على شيئا (قوله لا تنكرة محضة الخ) خرج بقوله يجوز أن ينتصب الخ

(هو الضمير بدليل) الاقتصار عليه في الحال (المفردة والخبر والنعت فالجمله) التي تقع حالا (ان خلت عن ضمير صاحبها) الذي تقع هي حالا عنه وجب الواو ليحصل الارتباط فلا يجوز خرجت زيد قائم ولما ذكر أن كل جمله خلت عن الضمير (وجب) فيها (الواو) أراد أن يبين أن أي جمله يجوز ذلك فيها وأي جمله لا يجوز فقال (وكل جمله خالية عن ضمير ما) أي الاسم الذي يجوز أن ينتصب عنه حال) وذلك بان يكون فاعلا أو مفعولا معرفا أو مفعولا متكررا مخصوصا لا تنكرة محضة ولا مبتدأ أو خبرا فانه لا يجوز أن ينتصب عنه حال على الأصح

وكتب أيضا قوله لانكزة محضة ذهب ابن مالك تبع السيوي به الى أن صاحب الحال يقع
 نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة يضا وليس يضا تميزا لأن تميز المائة لا يكون جمعا
 وكتب أيضا قوله لانكزة محضة ينبغي أن يقيد بعدم تقدم الحال أذيجوز وقوع النكرة
 المحضة ذالحال اذا تقدم عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل على ما هو المشهور اللهم الآن
 يقال الجملة الحالية الخالية عن الضمير الحالية بالواو لا يجوز تقدمها على ذمها رعاية لاصل
 الواو الذي هو العطف لكن نص ابن اصبغ على جوازها عند الجمهور وروان منعه المغاربة
 نقله الدم تأمل اه فترى أقول الاولى أن يراد بالنكرة المخصوص في عبارة الشارح المنكر
 المصوب بمسوغ لتدخل النكرة العامة الواقعة في النفي ونحوه لخصوص المنكر
 المخصوص باضافة أو وصف لما فيه من القصور كما عرفت وحينئذ يدخل المنكر المتأخر
 عن الحال فلا احتياج الى تقييد قوله لانكزة محضة اه (قوله وانما لم يقل عن ضمير
 الخ) أي مع أنه أخصر ع ق (قوله لان قوله الخ) أي فلا يخبر في هذا التركيب انما هو
 بالصحة التي لا تستلزم الوقوع وما دام وقوعها حال لا يصح لاسمي صاحب حال
 الامحازا اه ع ق ولذا قال الشارح ومالم الخ وكتب أيضا قوله لان قوله الخ قال
 في الاطول وانما لم يقل عن ضمير صاحبها لانه ربما يتبع أن يصير صاحبها بامتناع
 جعلها حالا كما في المصدرية بالمضارع المثبت وما وجهه به الشارح المحقق شاعدا على غفاته
 فانه يشعر بأنه يصح صاحب الحال مجازا والمصنف اجتنبه تحسرا عن التجوز وقد
 عرفت أنه لا يصح تجوزا أيضا في نحو جاء زيد ويتكلم عـ ر و اه ملخصا (قوله يصح
 أن تقع الخ) لا يقال هذا من الاخبار معلوم لان جواز ان تصاب الحال عن الاسم هو
 جواز وقوع الحال الذي هو الجملة المذكورة عن ذلك الاسم لاننا نقول جواز ورود الحال
 عن الاسم في الجملة أعظم من جواز وقوع الجملة الحالية عن الضمير حال عن ذلك الاسم
 بالواو فهو مفيد فائدة خاصة اه ع ق وقوله أعظم الخ أي لصدقه بما اذا كانت جملة الحال
 مشتقة على الضمير وبما اذا كانت خالية عنه بخلاف الخبر فانه خاص بالشأن (قوله
 بالواو) أي مع الواو كما في المطول (قوله ومالم يثبت هذا الحكم له الخ) من تمة العلة
 (قوله أعني الخ) لما كان المتبادر عود الاشارة الى صحة وقوعها حالا مع أنه ليس مرادا
 قال أعني الخ (قوله لم يصح اطلاق اسم صاحب الحال عليه) أي وهذا لم يثبت له ذلك
 الحكم اذ لا يلزم من الصحة الوقوع (قوله الامحازا) باعتبار ما يؤول (قوله لا يدخل فيه)
 أي في ذلك القول أعني قوله وكل جملة الخ بخلاف ما لو قال يجوز أن تقع تلك الجملة حالا
 عنه فانه لا يدخل فيه ما ذكره اهدم جواز وقوعه حالا (قوله فيصح استثناءها) أي
 استثناء متصلا (قوله الا المصدرية بالمضارع الخ) قال في الاطول يجب أن يستثنى المصدرية
 بالماضى الخالي عن قدلة نظا وتقدير أيضا اه أقول سيأتى عند بحث اقتران الماضى
 بقـد جواز انفراد الواو فيما ذكر على قلة (قوله ربط مثلها) أي في كونها مضارعية

وانما لم يقل عن ضمير صاحب الحال
 لان قوله كل جملة مبتدأ خبره قوله
 (يصح أن تقع تلك الجملة حالا عنه)
 أي عما يجوز أن يتصب عنه حال
 (بالواو) ومالم يثبت له هذا الحكم أعني
 وقوع الحال عنه لم يصح اطلاق
 اسم صاحب الحال عليه الامحازا
 وانما قال يتصب عنه حال ولم يقل
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالا عنه
 ليدخل في فيه الجملة الخالية عن
 الضمير المصدرية بالمضارع المثبت
 لان ذلك الاسم مما لا يجوز أن تقع
 تلك الجملة حالا عنه لكنه مما يجوز
 أن يتصب عنه حال في الجملة
 وحينئذ يكون قوله كل جملة خالية
 عن ضمير ما يجوز أن يتصب عنه
 حال متناولا للمصدرية بالمضارع
 الخالية عن الضمير المذكور فيصح
 استثناءها بقوله (الا المصدرية
 بالمضارع المثبت) نحو وجاء زيد
 ويتكلم عـ ر و (قوله فانه لا يجوز
 أن يجعل ويتكلم عـ ر و حالا عن
 زيد) (المسبوق) من أن ربط مثلها
 يجب أن يكون بالضمير فقط ولا يخفى
 ان المراد بقوله كل جملة الجملة
 الصالحة للصحة

مثبتة لافي الخلق عن الضمير لان ما يأتي انما هو في المضارع المحتمل للضمير لكن التعليل
 الآتي يقتضي امتناع ربط المضارع المثبت مطلقا بالواو تأمل من عرق بزيادة (قوله في
 الجملة) زادها لادخال الجملة المصدرية بالمضارع المثبت فانما تصلح للعالية في حال اشتغالها
 على الضمير فان قلت الجملة في قوله وكل جملة مقيدة بالحق عن الضمير فكيف تدخل
 المصدرية بالمضارع المثبت مع أن صلاحيتها عند اشتغالها على الضمير قلت المراد انما اذا
 جعلت غير خالية عنه بل مشتقة عليه صلحت لذلك فتأمل وبهذا يعلم انه لو قال فيما سبق
 يجوز أن تقع تلك الجملة حالاً عنه لاصح اذا المراد تقع في الجملة فلا يندفع السؤال السابق
 فتأمل وكان المناسب أن يقول ولو في الجملة أي بعض الاحوال كالحال الارتباط بالضمير
 في المضارعية المثبتة (قوله فانما لا تقع حالاً الخ) أي لا يتقدير القول لان الحال كالتفت
 وهو لا يكون انشاء فان قلت هو كالخبر أيضا والخبر يكون انشاء على الاصح قلت غلب شبهه
 بالفت لانه قيد والقيود ثابتة باقية مع ما قيد بها والانشاء ليس كذلك بل يوجد باللفظ
 ويزول بزواله أفاده يس (قوله أي وان لم تخل الخ) بأن اشتملت على ذلك فهي حينئذ
 اما أن تكون اسمية أو فعلية أو فعلية اما ماضوية أو مضارعية والمضارعية اما مصدرية
 بالمضارع المثبت أو بالمضارع المنق وبعض هذه الاقسامية عين في الواو مع ذلك الضمير
 وبعضها يجب فيها الضمير فقط وبعضها يستوي فيه وجود الواو وانتفاؤها وبعضها
 يترجح فيه أحدها فإشارتي الى تفصيل ذلك والى بيان سببه فقال فان كانت الخ اه عرق
 (قوله والفعل مضارع) لفظا ومعنى كما هو واضح وقال سم ظاهره وان كان ماضيا في المعنى
 فخرقت واصل وجهه قال شيخنا يرده هذا الظاهر قوله في المتن في التعليل وأما المقارنة الخ
 تأمل اه يس (قوله تستكثر) أي على قراءة الرفع وأما على قراءته بالجرزم على أنه بدل اشتغال
 من تمن فليس مما نحن فيه من يس ولا يصح أن الجرزم لكونه جوا باللهي لان شرط الجرزم
 في جوابه صحة تقدير الشرطية قبل لا على الرابع وهذا الشرط مفقود هنا (قوله
 لان الاصل الخ) قال عرق بعد فراغه من الكلام على هذه العلة مانسه ثم اذا نظرنا الى
 التعليل المشار اليه فيما تقدم لربط بالواو وهو انه انما يعدل عن الضمير اليه عند وجود
 الحاجة الى مزيد الربط لم ينطبق مع هذا الكلام الا اذا فسرت الحاجة الى مزيد الربط
 بعدم مشابهة الحال المفردة وفسر عدم الحاجة بالمشابهة والتفصيل الآتي يمكن جملة
 على ما يساعد ذلك وقد تقدم البحث في مقتضى ذلك التعليل فليراجع وانما قلنا لم ينطبق
 مع هذا الكلام الخ لان مقتضى ما تقدم ان الواو يوثق بهامع الحاجة الى الربط سواء
 شابهت تلك الجملة المفردا ولا اذا تثنى في الحاجة مشابهة المفرد ومقتضى هذا الكلام
 سقوط الواو عند المشابهة كانت الحاجة الى الربط أولا فلم يطابق ما تقدم هذا الا أن
 يرد الى ما ذكر بأن تنسب الحاجة بعدم المشابهة وعدم الحاجة بالمشابهة اه وبتفسير
 الحاجة وعدمها بما ذكر اندفع أيضا ما ذكره سم بقوله قوله امتنع دخولها قد يقال ان

في الجملة بخلاف الانشائيات
 فانما لا تقع حالا البتة لامع
 الواو ولا بدونها (والا) عطف
 على قوله ان خلت أي وان لم
 تخل الجملة الحالية عن ضمير
 صاحبها (فان كانت فعلية والفعل
 مضارع مثبت امتنع دخولها)
 أي الواو (تحو) قوله تعالى (ولا تخن
 تستكثر) أي ولا تعط حال كونك
 نعتا مانع طبع كثيرا

كانت هذه الصورة لا تمس الحاجة فيها الى زيادة الربط أبداً فيحتاج ذلك الى بيان وتوجيه
وان كانت قد يحتاج فيها الى ذلك فينبغي جواز الواصل فيها حينئذ ومشابهتها المفردة
معارضة بالاحتياج الى الزيادة اهـ (قوله لان الاصل المفردة) قال ع ق واصله المفردة
اما معنى كثرة ورودها دون الجملة واما معنى ان الحال فضله وكونه افضله يقتضى اعرابها
بالنصب والاعراب يقتضى الافراد لمرافقة المفرد أى تأصله في الاعراب اهـ (قوله
امرافقة المفرد) أى تأصله في الاعراب وانما تعرب الجملة لمحال لتطفله على المفرد بوقوعها
موقعه ع ق ثم قال وانما تأصل المفرد في الاعراب لانه هو المحتاج اليه للتمييز كما تنظر في محله
اهـ (قوله وهى تدل الخ) أى فى أصل وضعها ع ق (قوله لانها البيان الهيئته) قال السيد
فينبغي أن تكون على صيغة الاثبات فيقال جاءنى زيد راكباً لا غير ما شأى لعدم دلالة
على الهيئته الا التزاماً وبذلك أى بكونها على صيغة الاثبات يظهر أنها تدل على حصول
صفة اهـ وأورد على قوله فينبغي أن تكون الخ اعرابهم غير حالاً في نحو جاء القوم غير
زيد الآن يفرق بامكان الاثبات هنا لاهناك وقال بعضهم المنفى قد لا يدل على الهيئته
كما في هذا المثال وقد يدل كما في المتقابلين اللذين ليس بينهما واسطة كالزوج والفرد لكن
دلالة في ذلك ليست بحسب الوضع فلا عبرة بها والاولى أن يتمسك فيه باستقراء
الاستعمالات وقد يشوق في موافقة الحاجة على المنع فيما ذكر وعليه فيفرق بينه وبين
الجملة المنفية بامكان العدول منها الى المشتق الدال اهـ سم مع حذف (قوله التى عليها
الفاعل) أى حال التلبس بالفعل (قوله أو المفعول) ولو بواسطة حرف الجر فدخل
المجرور (قوله غير ثابتة) بأن تنفذ عن صاحبها (قوله وهذا معنى المقارنة) أى
اللازم اذ معناها المطابق تشارك وقوعي المضمونين في زمان واحد (قوله كما في المفردة)
لا يقال هذا قياس في اللغة وقد منعه كثير من المحققين لانا نقول هو من قبيل الحمل على
النظر لاقباس فقهي فهو مقبول اذ قد صرحوا بأن مثل هذه التعليقات لبيان المناسبة
والافصل الدليل الاستعمال اهـ يس (قوله على التجدد) كان الاولى حذفه اذ لا دخل
له في كون المضارع كالمفرد في دلالة على حصول صفة الخ ويمكن أن وجهه الاتيان به
الاشارة الى أن سبب الدلالة على عدم الثبوت الدلالة على التجدد على ما فيه ويؤيد ذلك
قول ع ق فن جهة كون المضارع مثبتاً في حصول المضمونه ووقوعه لانتفى ذلك
المضمون لعدم النافي ومن جهة كونه فعلاً في عدم ثبوت ذلك الحصول وعدم دوامه
وذلك لان الفعل في أصل وضعه يدل على التجدد المقضى لعدم اهـ ثم ناقش في كون
التجدد يقتضى عدم وكون الفعل يدل على عدم الثبوت بما سذكره فتأمل وكتب أيضاً
قوله على التجدد أى الوجود بعد عدم التجدد وفتافوت لان ذلك ليس أصلاً
في الفعل بل الدلالة عليه بالقرائن اهـ ع ق وقوله لا التجدد الخ أى تعاقب الامثال ويعبر
عنه بالاستمرار التجددى اهـ يس (قوله وعدم الثبوت) فيه أنه لا يدل على ذلك من

(لان الاصل) في الحال هي الحال
(المفردة) امرافقة المفرد في الاعراب
وتطفل الجملة عليه بوقوعها موقعه
(وهى) أى المفردة (تدل على حصول
صفة) أى معنى قائم بالغير لانها
بيان الهيئته التى عليها الفاعل
أو المفعول والهيئته معنى قائم
بالغير (غير ثابتة) لان الكلام
في الحال المتحركة (مقارن) ذلك
الحصول (لما جعلت) أى الحال
(قدالة) يعنى العامل لان الغرض
من الحال تخصيص وقوع مضمون
عاملها بوقت حصول مضمون
الحال وهذا معنى المقارنة (وهو)
أى المضارع المثبت (كذلك) أى
دال على حصول صفة غير ثابتة
مقارن لما جعلت قدالة كالمفردة
فتشع الواو فيه كما في المفردة
(أما الحصول) أى أما دلالة المضارع
المثبت على حصول صفة غير ثابتة
(فلمكونه فعلاً) فيدل على التجدد
وعدم الثبوت (منبتاً) فيدل على
الحصول (وأما المقارنة فلمكونه
مضارعاً)

نصلح الحال كما يصلح للاستقبال وفيه نظر (١٠٠) لان الحال التي يدل عليها المضارع هو زمان التكلم وحقيقته أجزاء متعاقبة

من أواخر الماضي وأوائل المستقبل والحال التي نحن بصدد ما يجب أن يكون مقارنا لزمان مضمون الفعل المقيد بالحال ماضيا كان أو حالا أو استقبالا فلا دخل للمضارعة في المقارنة فالأولى أن يعمل امتناع الواو في المضارع المثبت بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى (واما ما جاء من نحو) قول بعض العرب (قت واصك وجهه) وقوله فلما خشيت اظافيرهم*) أي أسلحتهم (فنجوت وارهنهم ما لك) فقليل انما جاءت الواو في المضارع المثبت الواقع حالا (على) اعتبار (حذف المبتدأ) لتسكون الجملة اسمية (أي وأنا واصك وأنا أرهنهم) كافي قوله تعالى لم تؤذوني وقد تعلمون أنني رسول الله اليكم أي وأنتم قد تعلمون (وقيل الأول) أي قت واصك وجهه (شاذ والثاني) أي نجوت وارهنهم (ضرورة) وقال عبد القاهر (أي الواو) (فيهما للعطف) لا للحال اذ ليس المعنى قت صا كوجهه ونجوت راهنا مال كابل المضارع بمعنى الماضي (والاصل) قت (وصدكت) ونجوت (ورهنه عدل) عن لفظ الماضي (الى لفظ المضارع حكاية للحال) الماضية ومعناها أن يفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان

جهة كونه فعلا لان التجدد الذي يدل عليه الفعل وضع انما هو الوجود بعد العدم والمطلوب انما هو الانتفاء بعد الوجود والفعل لا يدل على ذلك وقد يجاب بأنه يدل على ذلك بمعنى ان شأن المتجدد والغالب عليه عدم الثبوت فبني الامر على ذلك من ع (قوله) فيصلح الحال كما يصلح للاستقبال) فيه انه حينئذ لا يقيد المقارنة على التعمين بل يحتملها كما يحتمل التأخر ولو قال بعد قول المصنف مضارعا هو حقيقة في الحال لكان أولى (قوله وفيه) أي في هذا التعليل نظر وما أجيب به عن هذا النظر من أن الحال في الجملة يستروح منه معنى المقارنة لا يقيد لان التعليل بصير وهميا لا حقيقيا فلا تثبت به مشابهة المضارع المثبت للحال الذي علا شأنه امتناع الواو فيه (قوله من أواخر الخ) أي مع الآن الحاضر أفاده سم (قوله المقيد بالحال) اظهر في محمل الاضمار للاجرام (قوله بأنه على وزن اسم الفاعل لفظا) لانه كعدد حروف اسم الفاعل والساكن فيه في مقابلة الساكن فيه والمتحرك كذلك أي فيمتنع فيه الواو مثله وقد يقال هذه العلة أيضا موجودة في المنفى مع أن الواو تجوز فيه الآن يقال هو تعليل بعد الوقوع فهو في معنى الحكمة وهي لا يلزم اطرادها تأمل (قوله وبتقديره معنى) لان كلامه ما يصح أن يستعمل مكان الآخر مضيا وحالا واستقبالا ولو كان قديما في أحدهما أنه في ذلك المعنى مجازا (قوله فلما خشيت اظافيرهم) البيت الاظافير جمع الاظفار وهي جمع ظفر ويراد به الشوك والقوة وقيل المراد بالاظافير الاسلحة ومالك اسم رجل قال لعلي الرواة كلهم على ان أرهنهم ماض على أن أرهنه بمعنى رهنه الا الصمعي فانه رواه وأرهنهم على أنه مضارع وحاصل معنى البيت فلما خشيت منهم هربت وخلفت وجعلت ما لك امر هو ناعندهم ومقابلهم (قوله لتسكون الجملة اسمية) فيندفع اليراد لكن يرد أن الجملة الاسمية اذا وقعت حالا خرجت عن الثبوت وصارت للتجدد فاذا كفي تعليل المضارع جار فيها (قوله كافي قوله تعالى الخ) وقيل الآية ليست على تقديره بناء على أن الواو يجب دخولها على المضارع المدخول لقسمة فلا يحتاج للتقدير (قوله وقيل) أي في الجواب عن ذلك وكتب أيضا قوله وقيل الأول شاذ يرد عليه قوله تعالى قالوا تؤمن بما انزل علينا ويكفرون بما وراءه أي قالوا ذلك والحال انهم كفرون بما وراءه وقوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله أي كفروا حال كونهم صادقين عن سبيل الله فيتعين الجواب بتقدير المبتدأ أو يجعل الفعلين بمعنى المضى على أن الواو عاطفة كما يأتي في الجواب الثالث (قوله) وقال عبد الحكيم قوله شاذ أي واقع على خلاف قياس التصو فلا ينافي الفصاحة ولا الوقوع في كلام الله تعالى كما ترى تعريف الفصاحة (قوله) وقال عبد القاهر أي في الجواب عن ذلك (قوله عدل عن لفظ الماضي) اعذر عن عطف المضارع على الماضي (قوله ومعناها أن يفرض الخ) وانما يفعل هذا في الماضي

المستغرب حصوله كأنه يحضره للخطاب ويصوره ليتجرب منه ثم ان قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع بالنظر الى المثال الذي الكلام فيه والافتقار يعبر عنه باسم الفاعل كما صرح حوايه في قوله تعالى وكلهم بمباسط ذراعيه بالوصيد ولهذا عمل باسط في المفعول مع أنه يشترط في عمل اسم الفاعل كونه بمعنى الحال أو الاستقبال وبالجملة فكناية الحال الماضية تسكون بالمضارع وباسم الفاعل هذا وما ذكره الشارح في معنى كناية الحال الماضية مأخوذ من كلام صاحب الكشاف واستحسنه الفاضل الرضى وذكر الاندلسي أن معناها أن تقد ونفسك كأنك موجود في ذلك الزمان أو تقد ذلك الزمان كأنه موجود الآن كذا في الفنري (قوله فيعبر عنه بلفظ المضارع) الدال على الحضور لانه يدل في الاصل على أن المعنى موجود حال التكلم اه ع ق وهو موافق للقول بأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو الذي اختاره السيوطي في جمع الجوامع له في النحو (قوله مننبا) أى بما أو بلا لابلن لانهم اتخلص الفعل للاستقبال والجملة الحالية يجب مجريدها عن علم الاستقبال لحرف التنقيص ولن لا يحصل تنافي بحسب الظاهر بين كونها الحالية وبين علم الاستقبال وان كان في الحقيقة لاتنافي راجع ع ق وحاصل هذا التوجيه انهم استبشعوا تصدير الحال بعلم الاستقبال لما بينهما من التنافي بحسب الظاهر واعتبار اللفظ قال الفنري وقد يوجه بأن عامل الحال قد يكون مقترنا بزمان التكلم فيجب التجريد هناك عن سرف الاستقبال وفيما عدا طرد الباب اه وقول ع ق بما أو بلا قال أبو حيان القياس كون ان بمنزلة ما النافية وصرح ابن هشام في التوضيح بامتناع الواو في المضارع المنفي بما أو لا اه يس (قوله فالامر ان جائزان) أى على السواء وبعضهم يرجح الترك اه ع ق (قوله بالتخفيف) والمعنى فاستقيما غير متبعين (قوله دون النهى لشبوت النون) قال أبو البقاء في القراءة بالتخفيف وجهان أحدهما أنه نهي أيضا وحذفت النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم تحذف الثانية لانها لو حذفت حذفت متحركة فاحتج الى تحريك الساكنة تحذف الساكنة أقل تغييرا الثاني أن الفعل معرب مرفوع وفيه وجهان أحدهما أنه خبر في معنى النهى كقوله تعالى لاتعبدون الا الله والثاني أن يكون في موضع الحال هذا ويجوز أن تتبعان لحقته نون التوكيد المطففة وكسرت لالتقاء الساكنين على ما ذهب اليه يونس ويكون انشاء ويصح العطف فالآية مثال لاشهاد اه كذا في الفنري (قوله فلا يصح عطفه الخ) لعدم صحة عطف الخبر على الانشاء (قوله قراءة العامة) أى عامة القراء أى جميعهم أى ما عدا ابن ذكوان (قوله فانه نهي مؤكد) ولا يجوز أن يكون نفيًا ونون الرفع حذفت لتوالي الامثال لان المنفى لا يؤكد (قوله أى شئ) ثبت لنا هو العامل في لنا المقتدرو صاحب الحال هو الضمير المجرور اه ع ق وهو معمول محلا للعامل في الحال فهو على القاعدة من أن العامل في الحال هو العامل في صاحبها (قوله

فيعبر عنه بلفظ المضارع (وان كان) الفعل مضارعا (مننبا) فالامر ان جائزان الواو وتركه (كقراءة ابن ذكوان فاستقيما) ولا تتبعان بالتخفيف (أى بتخفيف النون فتكون لا للنفي دون النهى لشبوت النون التي هي علامة الرفع فلا يصح عطفه على الامر قبله فتكون الواو للعالم بخلاف قراءة العامة ولا تتبعان بالتشديد فانه نهي مؤكد معطوف على الامر قبله (ونحو وما لنا) أى أى شئ ثبت لنا (لانؤمن بالله) أى حال كونهما غير مؤمنين فالنهي المنفى حال بدون الواو وانما جاز فيه الامر ان

لدلالته على المقارنة) أي فكان فيه طرف من مشابهة المفرد لجازا الترك وقوله دون
الحصول أي فكان فيه طرف من عدمها لجازا لا ثبات فان نظرا الى المشابهة سقطت
الحاجة الى مزيد الربط فسقطت الواو وان نظرا الى عدمها جاءت الحاجة لحيات الواو
وهذا هو المنظور اليه فيما يأتي من التفصيل ولما تكافأت الجهتان جازا لامر ان على
السواء على أن الذي ينبغي على هذا أن لا تخير بل يرتكب أحدا الوجهين باعتبار النظر
ولكن لم يراع ذلك لان المقصد تعليل ما وجد بما يضببطه لا التعليل الموجب للايجاد اه
ع ق (قوله لكونه مضارعا) انظر لم جعل السبب هنا في المقارنة كونه مضارعا فيما يأتي
في الماضي المنفي استمر والنفي مع أن الفعل في الموضعين منفي ومع أن المقارن في الحقيقة
المنفي لا الفعل في الموضعين اه سم قال يس ويمكن أن يجاب عنه بأن لم ولما كانا كالجزء
من الفعل وقلبا معناه كان المجموع كأنه صيغة ماض اه (قوله انما يدل مطابقة) وان
كان نفي الشيء يدل التزاما على حصول ضده لان المعتبر في التعليل المطابقة التي هي الاصل
اه ع ق (قوله وكذا) أي بجواز الامرين في المضارع المنفي (قوله ماضيا لفظا) يشمل
المثبت كضرب والمنفي نحو ما ضرب اه سم وشمل نحو ليس اه يس (قوله أي يكون لي
غلام) أي يوجد والسؤال ليس على وجه الشك في المقدور بل سؤال فرح ونجيب اه ع ق
(قوله وقد بلغني الكبير) فالحال بلوغ الكبير وقد لا يحصل وقد لا يحصل وان كان بعد حصوله
لازما فصح كونه منتقلا وقال حسن جابي البلوغ المذكور كما يتحقق يضمحل (قوله
حصرت صدورهم) أي ضاقت عن قتالكم مع قومهم أو قتال قومهم معكم اه ع ق
(قوله المنفي بلم ولما) وأما المنفي بغيرهما فان كان ذلك النافي يخلص المضارع للاستقبال
كان لم تقع الجملة حالا وان كان مأولا فيجوز الامر ان كما تقدم وعند ابن هشام يجب ترك
الواو اه يس (قوله على مثال) أي مما يستشهد به اه ع ق فلا يقال المثال لا يشترط
حتمه وكتب أيضا مانصه وقد استشهد به بقوله

فقال له العيان سمعا وطاعة * وحدرتنا كالدرد لما يشقب

اه ع ق أي دموعا كالدرد قبل تنقيبه (قوله ولم يمسسني بشر) فان قلت لم ينتقل عدم
مساس البشر اياه فكيف عدم الاحوال المنتقلة قلت ليس في اللفظ دلالة على عدم
انتقاله بخلاف قولك زيد أبولعطو فاهذا القدر يكفي في عدمه من الاحوال المنتقلة اه
فقرى وكتب أيضا قوله ولم يمسسني بشر أي والحال اني أعلم حينئذ اني لم يمسسني بشر
فيما مضى وبهذا التقدير يعلم أن العامل في الحال ان قيد بحال يعلم مضيا أي سبقها
ذلك العامل وجب تاويله بما يفيد المقارنة اه ع ق (قوله أما المثلث) أي أما الماضي
المثبت وقضية عدم جواز الوجهين في المنفي نحو جازا زيد وماركب لكن تقدم عن سم
أن المنفي كالمثبت ويوافقه قول بعضهم ترك الشارح في المطول التفصيل في الماضي بين
كونه مثبتا أو منفي لان حاله لا يختلف بالاثبات والنفي كذا في يس وكتب أيضا قوله أما

(لدلالته على المقارنة لكونه
مضارعا دون الحصول لكونه
منفيا) والمنفي انما يدل مطابقة
على عدم الحصول (وكذا) يجوز
الواو وتركه (ان كان) الفعل
(ماضيا لفظا ومعنى كقوله تعالى)
اخبارا عن زكريا (أنى يكون لي
غلام وقد بلغني الكبير) بالواو
(وقوله تعالى أوجزكم حصرت
صدورهم) بدون الواو وهذا
في الماضي لفظا وأما الماضي معنى
فالمراد به المضارع المنفي بلم ولما
فانهما يقبلان معنى المضارع
الى الماضي فأوردناه مني بلم مثالين
أحدهما مع الواو والآخر
بدونه واقتصر في المنفي بلما على
ما هو بالواو فكأنه لم يطلع
هنا على مثال ترك الواو الا انه
مقتضى القياس فقال (وقوله
تعالى أنى يكون لي غلام ولم
يمسسني بشر) وقوله فانقلبوا بنعمة
من الله وفضل لم يمسسهم سوء
وقوله تعالى أم حسبكم أن تدخلوا
الجنة ولما يأتكم مثل الذين خلوا
من قبلكم أم المثلث) أي أما
جواز الامرين في الماضي المثلث

المثبت الخ خاص بالماضى لفظا ولا يعد أن يدخل فيه الماضى المستعمل فى موضع
 المضارع لنكتة كالمبالغة فى نحو اتى أمر الله وانظر لو استعمل الماضى فى الاستقبال
 مجازا اه سم وفيه أن الصورة التى أمر بنظرها هى الصورة التى لم يستبعد ما فاعل صواب
 العبارة الثانية وانظر لو استعمل المضارع فى الماضى مجازا (قوله فلدى لالتى على
 الحصول) أى فى شبه الحال المفردة وبهذا جازت لك الواو وقوله دون المقارنة أى فلم
 يشبهها فيها وبهذا جازا لالتى بها (قوله يعنى حصول الخ) فاللام للعهد (قوله لكونه
 فعلا مثبتا) فن كونه ثابتا لا منقبا يفيد الحصول ومن كونه فعلا والفعل يقتضى التجدد
 المستلزم لعدم يفيد عدم الثبوت اه ع ق وفيه ما تقدم (قوله تقرب الماضى من الحال)
 المقترضة للمقارنة وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة بالنون لا المقاربة بالباء والاصح
 ذلك فى الماضى المجرد عن دلالة انما يدل على التقدم عن الحال لاعلى البعد منها نعم وجود
 قد آ كفى تلك المقاربة بالباء لكن التأكيدي لا يدل على الوجوب ويشترط فى الماضى
 الموالى لقد أن لا يكون مواليا لالا ولا متلويا بأو فلا يقال ما جاء الا قد ضحك ولا لا ضربته
 قد ذهب أو مكث من ع ق وقال يس بعد كلام قرره فالخاصل أن الواو وقد يتنعان
 فى الماضى التالى لالا والمتلويا بأو ويجبان عند فقد الضمير نحو جاء زيد وقد طلعت الشمس
 ويجوز مجيئهم ما وتر كهما وانفراد كل منهما ما فى الباقى واجتماعهم ما خير من تركهم ما
 وتر كهما خير من انفراد الواو وهذا خير من انفراد قد وذ كر الرضى أن الواو وقد قد
 يحتمل بعد الان نحو ما لقيه الا وقد أكرمى ومذهب سيبويه عدم جواز حذف قد وتأول
 حصرت بأنه صفة موصوف محذوف أى جاء كم قوم حصرت صدورهم وجلها بعضهم
 على الدعاء اه ملخصا وقوله ويجوز مجيئهم ما وتر كهما نقل قبل ذلك أن البصريين الا
 الاخفش قائلون بأن الماضى انظرا لا يقع حالا الا ومعه قد ظاهرة أو مقدرة فجواز تركهما
 مبنى على مذهب غيرهم وكتب على قول ع ق وفيه أن المطلوب فى الحال المقارنة
 بالنون الخ مانصه دفعه بعضهم بأن المقاربة بمنزلة المقارنة فان القريب من الشئ فى حكمه
 ولذا أطلق الآن على الزمان القريب من الحال قال الفنى ولا يخلو عن شوب لأن الظاهر
 أن المعبر فى الحال حقيقة المقارنة لا ما هو فى حكمها ولذا قال القاضى المحشى اذا قلت
 جاءنى زيد ركب كان المفهوم كون الركوب ماضيا بالنسبة الى الجى متقدما عليه فلا
 تحصل مقارنة الحال لعاملها واذا دخلت عليه قد قربته من الجى وتقدم المقارنة بينهما
 فكان ابتداء الركوب كان متقدما على الجى لكن قارنه أى قارن الركوب لا ابتداءه
 الجى (قوله وهو أن الحال التى نحن بصدددها) وهى الحال النحوية المقارن وقوعها
 وقوع العامل (قوله فتجوز المقارنة الخ) تفريع على مغايرة الحالين (قوله اذا كان الحال
 والعامل ماضيين) أى فتقولكم فلا يقارن الحال غير مناسب (قوله كما فى قولك الخ) فان
 مجيئته فى السنة الماضية فى حال الركوب يتأخيه قرب الركوب من زمن التكلم الذى هو

(فلدى لالتى على الحصول) يعنى
 حصول صفة غير ثابتة (لكونه
 فعلا مثبتا دون المقارنة لكونه
 ماضيا) فلا يقارن الحال (ولهذا)
 أى ولم يدم دلالة على المقارنة
 (شرط أن يكون مع قد ظاهرة)
 كما فى قوله تعالى وقد بلغنى الكبر
 (أو مقدرة) كما فى قوله تعالى
 حصرت صدورهم لأن قد تقرب
 الماضى من الحال والاشكال
 المذكور وارده هنا وهو أن الحال
 التى نحن بصدددها غير الحال التى
 تقابل الماضى وتقرب قد الماضى
 منها فتجوز المقارنة اذا كان الحال
 والعامل ماضيين ولفظ قد انما
 يقرب الماضى من الحال التى هى
 زمان التكلم وربما بعد عن
 الحال التى نحن بصدددها كما
 فى قولك جاءنى زيد فى السنة
 الماضية وقد ركب فرسه

مقاديد اه ع ق (قوله والاعتذار الخ) قال فيه وغاية ما يمكن أن يقال في هذا المقام ان
حالية الماضي وان كانت بالنظر الى عامه ولفظة قد انما تقربه من حال التكلم فقط
والحالان متباينان لكنهم استنبشوا اللفظ الماضي والحالية لتساوي الماضي والحال في
الجملة فأثروا بلفظ قد اظاها الحالية وقالوا جاء زيد في السبحة الماضية وقدر كقوله
نصير الماضي مثبت بلفظ قد تجرد الاستحسان اللفظي اه وحاصله أن المراد أن الماضي
والحال في الجملة متساويان فأثري بقدر المقربة للحال في الجملة وفيه أنه يصير التعليل حينئذ
وهو مما محض كما قاله ع ق قال والاولى الجواب بأن الماضي باعتبار العامل في الحال
والقريب بقدر باعتبار وقته تقدم أن فيه أيضا خفاء اه فاذا قلت جاءني زيد ركب رعايتهم
منه أن الركوب ماض بالنسبة للمجيء فيؤثر بقدر تقربه منه تأمل (قوله في الماضي)
أي لفظا ومعنى أعني المضارع المنفي بل أولا (قوله دون الحصول) وبهذا خالف المفردة
(قوله أي لامتداد النفي) فلا يجوز أن يقال لما يقدم زيد بالامس وقدم الآن اه ع ق
(قوله من حين الانتفاء الى زمان التكلم) قال سم قد يكون زمان العامل مستقبلا فلا
يكون امتداد النفي لزمان التكلم مفيدا للمقارنة فليتأمل اه وسأني الاعتذار عنه في
كلام ع ق فتنبه وكتب أيضا قوله من حين الانتفاء اظها في محل الاضمار وقوله الى زمان
التكلم بادخال الغاية بدليل ما بعده فاندفع ما أوردهنا (قوله وغيرها الخ) قال في الاطول
الفرق بين لم ولما كما بين لالنفي الجنس ولا بمعنى ليس في أن الاول نص في الاستغراق فلا يمكن
تخصيصه فلا يقال لارجل بل رجلان والثاني ظاهر فيه ويجامع الاثبات في البعض فلذا
لا يصح لما يضرب زيد امس بل ضرب الآن ويصح لم يضرب امس بل ضرب الآن اه
(قوله وما) فيه انها لنفي الحال كليس فالاولى حذفها كذا قرر بعضهم وأقول مراد
الشارح مامع الماضي بدليل تخصيصه فيما مر المضارع المنفي لم ولما وليست مامع الماضي انفي
الحال بل مع المضارع تأمل (قوله لا انتفاء متقدم) بالتسوين وبلاضافة (قوله مع أن الاصل
استمراره) أي الكثير الرابع (قوله أي استمرار ذلك الانتفاء) قال في الاطول أي استمرار
الانتفاء لا استمرار الانتفاء المتقدم كما يستفاد من الشرح لان تحقيقه يؤدي الى أن الاصل
استمرار النفي مطلقا اه (قوله لما سيجي) أي في التحقيق الاثني (قوله حتى تظهر الخ)
عبارة ع ق هذا اذ لم يظهر مغيرا ما اذا ظهر فلا يقال الاصل بقاؤه كما اذا شوهد انتفاء ذلك
النفي فلا يدل على المقارنة وبعلل حينئذ جواز الامر من بعلة اخرى ولا جمل صحة وجود
المغير في غير لما لا يكون قولك مثلا فيما اذ لم يضرب زيد بالامس وعلم ضربه الآن لم يضرب
زيد بالامس لكنه ضرب اليوم تناقضا بل يكون تخصيصه بذلك الاصل اه (قوله فيحصل
الخ) قال ع ق وانما حصلت المقارنة بالاستمرار الى زمان التكلم لا بانينا على أن الدلالة
على حال التكلم كما في المضارع تدل على المقارنة وقد علمت ما فيه فاذا قلت جاء لم يتكلم أقاد
المقارنة للنفي بسبب كون الاصل استمراره اه (قوله أي بالنفي) الموصوف بأن الاصل

والاعتذار عن ذلك مذكور في
الشرح (وأما المنفي) أي وأما
جواز الامر في الماضي المنفي
فلما دلالة على المقارنة دون الحصول
أما الاول أي دلالة على المقارنة
(فلان لما لا استغراق) أي لا امتداد
النفي من حين الانتفاء الى زمان
التكلم (وغیرها) أي غير لما مثل وما
(لا انتفاء متقدم) على زمان التكلم
(مع أن الاصل استمراره) أي
استمرار ذلك الانتفاء لما سيجي
حتى تظهر قرينة على الانقطاع
كما في قولنا لم يضرب زيد امس
لكنه ضرب اليوم (فيحصل به)
أي بالنفي أو بأن الاصل فيه
الاستمرار (الدلالة عليها) أي
على المقارنة (عند الاطلاق) وترك
التقييد بما يدل على انقطاع ذلك
الانتفاء

بقاؤه اه ع ق وكتب أيضا قوله أي بالنفي أي الانتفاء ولو عبر به لكان أوضح لانه الذي
 تقدم ذكره صريحا (قوله بخلاف المثبت) فلا يفيد الاستقرار المقننى للمقارنة لاوضعا
 ولا استحبابا اه ع ق (قوله على افادة التجدد) أي مطلق الثبوت بعد الانتفاء (قوله من
 غير أن يكون الاصل الخ) لما سيأتى في التحقيق وكتب أيضا قوله من غير أن يكون الاصل
 الخ انظر مع قولهم الاصل في كل ثابت دواهم حتى انه وجه افادة الاسمية الدوام بذلك
 (قوله واذا قلت ماضرب الخ) هذا يدل على استمرار النفي في جميع أجزاء الماضي ولا يدل
 على بقاءه في الحال لتحصل المقارنة فالوجه أن يقال في بيان المقارنة أن الاصل استمرار النفي
 اه سم (قوله استغراق النفي لجميع) أي النفي للحدث في جميع الخ اما بمرعاة الاصل
 كما تقدم واما لان الفعل حينئذ كالذكر في سياق النفي اه ع ق (قوله وذلك) أي كون
 النفي يفيد الاستقرار والاثبات لا يفيد ثم ان هذا لا يتم الا بكلام المتن في التحقيق والا
 فالساقض يتأتى بالعكس (قوله في طرفي نقيض) المراد بالنقيض الجنس الشامل للمتعبد
 والمراد طرفان هما نقيضان أو المراد بالنقيض التناقض وفي على كل زائدة تأمل (قوله
 ولا يخفى أن الاثبات في الجملة) أي في زمن ما فلا يكذب الاثبات في بعض الأزمنة الا اذا
 صدق النفي في جميعها (قوله انما ينافيه النفي دائما) اذ لو كان النفي كالاثبات مقيدا بجزء
 من أجزاء الزمان لم يتحقق التناقض لجواز تغير الجزأين فاكتفوا في الاثبات بوقوعه
 مطلقا ولمرة وقصدوا في النفي الاستغراق كذا في المطول قال السيد ظاهر هذا الكلام
 يشعر بأن نحو لم يضرب زيد يدل على استغراق النفي للزمان الماضي وضعا وما تقدم يدل
 على أن الاستغراق انما يستفاد من خارج بناء على أن الاصل استمراره وهذا هو المفهوم
 منه بحسب أصل الوضع وما ذكره ههنا انما يفهم منه اذا قبل الاثبات بالنفي وقبل في رد
 من قال ضرب زيد انه لم يضرب اه (قوله أي تحقيق هذا الكلام) عبارة الاطول أي
 تحقيق أن الاصل استمرار النفي (قوله لا يفتر إلى سبب) أي إلى وجود سبب ادسيبه عدم
 السبب والا فلا بد له من سبب سوا فيه وجوده وعدمه اذ لا يفتر عدمه إلى سبب
 هو الممتنع لذاته اه أطول واليه أشار المشرح بقوله في شرح كلام المصنف إلى سبب
 موجود وقوله إلى وجود سبب (قوله يحتاج إلى سبب موجود لانه وجود عقيب وجود
 الخ) مبني على أن الوجود غير الموجود وأنه من الاحوال التي هي من الاعراض التي
 هي من متعلقات القدرة وعلى أن العرض لا يمتد في زمانين أما على القول بأن الوجود
 عين الموجود والقول بأن العرض يمتد في زمانين فليس هناك وجود عقيب وجود ولا
 للوجود الحادث احتياج إلى سبب حتى يحتاج بقاء الحادث إلى سبب لانه على ما ذكر
 لا تتعلق القدرة بالذوات الاحال ايجادها هي بعد ذلك في قبضة القدرة ان شاء المولى
 أبهاها وان شاء أعدها وابقاها على هذا بقاء العرض الاول (قوله ولا بد للوجود
 الحادث من السبب) هو اعداد الذات بالاعراض المقتضية استمرار وجودها (قوله

(بخلاف المثبت فان وضع الفعل
 على افادة التجدد) من غير أن
 يكون الاصل استمراره فاذا قلت
 ضرب مثلا كفي في صدقه
 وقوع الضرب في جزء من أجزاء
 الماضي واذا قلت ماضرب أفاد
 استغراق النفي لجميع أجزاء الزمان
 الماضي لكن لا قطعاً بخلاف لما
 وذلك لانهم قصدوا أن يكون
 الاثبات والنفي في طرفي نقيض
 ولا يخفى أن الاثبات في الجملة انما
 ينافيه النفي دائما (وتحقيقه)
 أي تحقيق هذا الكلام (ان
 استمرار عدم لا يفتر إلى سبب
 بخلاف استمرار الوجود) يعني
 ان بقاء الحادث وهو استمرار
 وجوده يحتاج إلى سبب موجود
 لانه وجود عقيب وجود ولا بد
 للوجود الحادث من السبب
 بخلاف استمرار عدم فانه عدم
 فلا يحتاج إلى وجود سبب بل يكفيه
 مجرد انتفاء سبب الوجود والاصل
 في الحوادث عدم حتى توجد
 عللها في الجملة لما كان الاصل
 في النفي الاستمرار

حصل من اطلاقه) أى عماديل على انقطاع ذلك الانتفاء (قوله حصل من اطلاقه)
 الدلالة على المقارنة قال فى المطول وقد عرفت ما فيه اه أى من أن المطلوب فى الحال
 مقارنة حصول مضمون الحصول مضمون العامل ولو كان فى الاستقبال لالزمان التكلم
 واللازم من الاستمرار المذكور هو المقارنة لزمان التكلم فأين هذا من ذلك
 فترى اه سم (قوله هذا) أى ما ذكر من التفصيل (قوله فالمشهور) أى عند
 علماء العربية اه ع ق (قوله جواز تركها) أى والاثبات بها وانما نص
 على جواز الترك لانه هو المختلف فيه وأما الاثبات فلم يقل أحدا باستنائه ع ق (قوله
 لعكس الخ) بين المصنف أن على الجواز تخلف أحد الأمرين المعامل به - ما منع الواو
 فى المضارع مثبت فتقول الشارح لدلالة الاسمى على المقارنة ناظر لجواز الترك وقوله لا على
 حصول الخ ناظر لجواز الدخول (قوله أى لدلالة الخ) أورد على التعليل ان نحو جاءنى
 زيد وعمرو يتكلم مما أخبر فيها بالمضارع مثبت يدل كما تقدم على الحصول والمقارنة
 معا فينتقض ما ذكر فى الجملة الاسمى وقد يجاب بأن التعليل ناظر الى أصل الجملة الاسمى
 وذلك كاف لان هذه الأمور بيان لعل ما وقع لمجرد الضبط بالمناسبة لبيان الأمور المبينة
 للأحكام والافكل ما ذكر المصنف محتمل عند التحقيق كما تقدم وورد أيضا أن كون الجملة
 الاسمى للدوام والنبوت يقتضى خروج الكلام عما نحن بصدده لان الكلام فى الحال
 المنقلة وأما غيرها فقد تقدم امتناع الوار فيها مطلقا وقد يجاب أيضا بما أشير اليه من أن
 ذلك منظور فيه الى الأصل واكتفى بذلك على وجه التوسع والافكونها منتقلة يمنع ذلك
 الأصل اه ع ق (قوله لكونها مستمرة) حتى فى زمن التكلم وقد بينا على أن المقارنة
 يقتضيهما الحصول زمن التكلم على ما فيه من البحث السابق بيانه ع ق (قوله نحو كونه
 فوه الى فى) أى ويجوز أن يقال وفوه الى فى وأما وجوب سقوطها فى الاسمى المعطوفة
 على المفردة كقوله تعالى فجاءها بأسماءياتا أو هم قائلون فلعروض كراهية الجمع بين واو
 الحال التى أصلها العطف اذهى للربط الذى هو كالعطف وحرف العطف الذى هو أو اه
 ع ق وكتب أيضا قوله فوه الى فى ويرى فاه الى فى وفى تخريج أقوال منها أنه على
 تقدير جاءلا انظر بس (قوله بمعنى مشافها) فيه إشارة الى أنها حال من التاء ولذا قال
 ع ق مشافهاه (قوله على عدم النبوت) بل دلالتها على النبوت قال السيرامى فى هذا
 التعليل نظر لان الدلالة على النبوت المقتضى للمقارنة يقتضى ترك الواو كما تقدم أى فى
 قوله لعكس ما مر فى الماضى مثبت اه ومنه فى الاطول حيث قال لعدم دلالتها على
 عدم النبوت هذا على جواز الترك ومدار الاولوية على قوله مع ظهور الاستئناف فيها
 فالأولى الاستئناف اه وقال الفري يريده أنه اذا انتفت الدلالة على عدم النبوت
 بل دلت على النبوت لم تكن دالة على حصول صفة غير ثابتة بل على حصول صفة ثابتة
 فكانت مخالفة للحال المفردة من هذه الحيثية مع ظهور الاستئناف فكان دخول الواو

حصل من اطلاقه الدلالة على
 المقارنة (وأما الثانى) أى عدم
 دلالة على الحصول (فلكونه
 منسيا) هذا اذا كانت الجملة
 فعلية (وان كانت اسمية
 فالمتشهور جواز تركها) أى
 الواو (لعكس ما مر فى الماضى
 مثبت) أى لدلالة الاسمى على
 المقارنة لكونها مسقرة لا على
 حصول صفة غير ثابتة لدلالتها
 على الدوام والنبات (نحو كونه
 فوه الى فى) بمعنى مشافها
 (و) أيضا المشهور (أن دخولها)
 أى الواو (أولى) من تركها (لعدم
 دلالتها) أى الجملة الاسمى (على
 عدم النبوت)

أولى ١٥ وحاصل البحث تعارض التعليين وحاصل الجواب اختلافهما بالحقيقة (قوله مع ظهور الخ) فالعلة مجموع الامرين وكتب أيضا قوله مع ظهور الاستئناف فيها دون الفعلية لان الاسمية قد يكون جزأها جامدين فلا يكون فيها ما في المفردة من الاشتقاق فبعدت عن المفردة بخلاف الفعلية فانها دائماً مشقة فقررت منها فلا يظهر فيها استئناف كما يظهر في الاسمية والحاصل أنها بعدت عن المفردة من دلالتها على الثبوت ومن ظهور الاستئناف (قوله أي وأنتم من أهل العلم) أي ومن شأن العالم التمييز بين الاشياء فلا يدعى مساواة الحق للباطل ١٥ ع ق وكتب أيضا قوله وأنتم من أهل العلم والمعرفة أي فيكون الفعل بمنزلة اللازم وقوله أو وأنتم تعلمون ما بينهما الخ أي فيكون مفعوله مقدرًا (قوله ما بينهما) أي الله والانداد (قوله وقال عبد القاهر) هذا مقابل المشهور لان المشهور معمم وهذا مفصل (قوله سواء كان خبره فعلا) ظاهره أنه لا فرق بين الماضي وغيره وانظر اذا كان خبره ظرفا اه يس (قوله لان الجملة) أي الجمالية أطول (قوله حتى تدخل الخ) غاية في النقي وقوله في صلة العامل أي فيما ينصل بالعمل أي يتعلق به بأن تكون قيدان قيوده ويكون ذلك ظاهرا بدون الواو وكتب أيضا قوله حتى تدخل في صلة العامل قال الفري المراد من الدخول في صلة العامل أن تجعل قيدان قيوده تابعه في الاثبات وعدم جعله اثباتا مستقلا والمراد بالاستئناف النعوى الذي ذكره عكسه اه قال سم فعله أنه ليس المراد بالدخول في صلة العامل مطلق كونه قيداً له بل كونه قيداً على الوجه المذكور فلا ينافي في عدم الدخول في صلة العامل بهذا المعنى كونه قيداً في الجملة كما هو صريح كلام الشيخ في نحو جاءني زيد وهو يسرع الخ فانه اعترف بأن هذه الجملة حال كما نقله عنه المصنف واعترف بأنه يمنع دخولها في صلة العامل فيكون الحاصل أن الحال تارة تتبع العامل في الاثبات بأن تثبت لذى الحال ابتداءً لا بواسطة اثبات الحال بضميره المنفصل أو صريح اسمه وتارة تستقل الحال بالاثبات بأن تثبت بضمير ذي الحال المنفصل أو صريح اسمه كما في يسرع ومسرع في مثال المصنف فالاولى تكون بدون الواو والثانية لا تكون الا بالواو اه وكتب أيضا على قوله في صلة العامل ما نصه أي عامل الحال اه أطول (قوله وتنضم اليه الخ) عطف لازم أو تقصير مراد (قوله وتقدر تقدير المفرد) فاذا قلت جاء زيد ركب فالمثبت هو الجحى حال الركوب لا الجحى مقيد باثبات مستأنف فهو في تقدير جاء زيد ركبا (قوله وهذا) أي ما ذكر من الدخول في صلة العامل والانضمام اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد مما يمنع الخ أي وهذا المذكور المتقضى للترك منع فالترك يمنع فالاثبات بها واجب وهو المطلوب (قوله والا) بأن أعذنه بدون قصد الاستئناف وعبارة ع ق ولولم نقصد الاستئناف لوجب ان نقول مسرعا أو يسرع لان المضارع كالوصف في أول وهله فيكون داخل في ثبوت العامل ولوقصدت هذا المعنى أعني ضمها اليه ضم المفردة لكن قد تركت المبتدأ الخ (قوله بضميمة)

مع ظهور الاستئناف فيها
 نفس من زيادة رابط نحو قوله
 تعالى (فلا تجعلوا الله أندادا وأنتم تعلمون) أي وأنتم من أهل العلم
 والمعرفة أو وأنتم تعلمون ما بينهما
 من التناوت (وقال عبد القاهر
 أن كان المبتدأ) في الجملة الاسمية
 الحالية (ضمير ذي الحال وجبت
 الواو) سواء كان خبره فعلا
 (نحو وجاء زيد وهو يسرع أو)
 اسمها نحو جاء زيد (وهو مسرع)
 وذلك لان الجملة لا يترك فيها الواو
 حتى تدخل في صلة العامل وتنضم
 اليه في الاثبات وتقديره تقدير المفرد
 في أن لا يستأنف لها الاثبات وهذا
 مما يمنع في نحو جاء زيد وهو يسرع
 أو وهو مسرع لانك اذا أعدت ذكر
 زيد وجئت بضميره المنفصل المرفوع
 كان بمنزلة إعادة اسمه صريحا
 في أنك لا تجد سبيلا الى أن تدخل
 يسرع في صلة الجحى وتنضم اليه
 في الاثبات لان إعادة ذكره
 لا تكون حتى تقصد استئناف
 الخبر عنه بأنه يسرع والا لكانت
 تركت المبتدأ بضميمة

بكسر الضاد كما في الحفيد أى مكان الضباع (قوله وجعلته لغوا في البين) أى ملغوا عن
 الاعتبار وزيد في البين وهو نفس لبقوله تركت الخ وكتب أيضا ما نصه لحصول الفائدة
 بدون الضمير فالأتيان به يشعر بقصد الاستئناف المنافي للاتصال فلا يلبس متعل بافادة الربط
 فتجب الواو (قوله في البين) أى فيما بين الحال وعاملها لان القصد حينئذ الى نفس تلك
 الحال المفردة التي ليس لها في صيغة التركيب اثبات زائد على اثبات عاملها اه ع ق
 (قوله ويجرى) معطوف على قوله كنت وضمير جري يرجع الى المبتدأ أى ويجرى ذلك
 المبتدأ مجرى عرو في أن تقول الخ أو الى قولك جاء زيد وزيد يسرع (قوله ثم تزم الخ) أى
 وهذا لا يصدر من العقلاء (قوله ولم يتبدى للسرعة) فيه إشارة الى ان الحال في الحقيقة
 يسرع ويسرع في المثالين اه سم (قوله لا تجي الجملة الاسمية الخ) شامل لكل جملة
 اسمية فلا تنقيد بما المبتدأ فيها ضمير في الحال كما هو ظاهر كلام المصنف ويبدل على ذلك
 تنقيده لما خرج عن القياس والاصل بخوفه الى في اه سم (قوله بضرب من
 التأويل) كما في قوله تعالى انا أو هم قائلون بترك الواو فيها تأويل ان الواو كحرف العطف
 فلا تجتمع مع حرف عطف آخر أو بضرب من التشبيه بالمراد كما في قولك كلمته فوه الى في
 لانه يتبادر منه أن المعنى مشافها وكذلك قوله تعالى قلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو
 أى متعادين وهذا التأويل لا يحسن في نحو جاء زيد وهو يسرع ولذلك قيل ان اسقاط
 الواو فيه خبيث لان التأويل فيه ليس باستخراج معنى من الجملة يعبر عنه بالمفرد قدباح به
 السياق فعديل عنه لمعنى في الجملة كالتصريح بعدا وبعضهم بعضا المفيد للتقريب على
 التعادى من الابعاض مع شمول الجنس لهم بخلاف قولنا متعادين فليس صريحا في ذلك
 ولو اقتضاء وانما التأويل باسقاط الضمير اه ع ق وقد علم بهذا وجه العدول عن المفرد
 الى الجملة مع أنها في موضع الحال المفردة راجع ع ق (قوله وهو مشعر الخ) اعتراض
 على المصنف وكتب أيضا قوله وهو مشعر الخ وافته السيد على ذلك ولله صام معها كلام
 انظره في أطوله (قوله وجاء زيد وعرو يسرع الخ) بل جاء زيد وعرو الخ أولى وأولى
 (قوله بالطريق الاولى) أى وظاهر كلام المصنف خلافه اه ع ق ووجه الاولوية أنه
 جعله امشهاهم - ما حيث قال أولا كان بمنزلة الخ وقال ثانيا جري مجرى الخ ولا ريب
 أن المشبه به أقوى وعمل بعضهم الاولوية بأن الاستئناف هنا أظهر لان الضمير أقرب الى
 الاسم من الظاهر أو من الاجنبى (قوله نحو على كتفه سيف) مما تقدم فيه الطرف
 أو المحرور على اسم مرفوع (قوله اذا أنكرتني بلدة الخ) على حذف مضاف أى أهل بلدة
 أو على الاسناد المجازى وأنكر ونكر بكسر العين واستنكر كما به معنى واحد يقال أنكرت
 الرجل نكرا ونكورا اذا استنكرته والبازي بسكون الياء طائر معروف وجمعه بزاة
 والبازغة في البازي وجمعه أبراز ويزان اه قنرى (تنبيه) بقى من الاقسام الجملة
 الشرطية والنهائية على منع وقوعها حالا فلا يقال جاءني زيد ان يسأل يعط وزعموا أنه اذا

وجعلته لغوا في البين ويجرى مجرى
 أن تقول جاءني زيد وعرو يسرع
 أمامه ثم تزم - أم أنك لم تستأنف
 كلاما ولم تتبدى للسرعة اثباتا
 وعلى هذا فالاصل والقياس أن
 لا تجي الجملة الاسمية الامع الواو
 وما جاء بدونه فسيبيل الشئ
 الخارج عن قياسه وأصله
 بضرب من التأويل ونوع من
 التشبيه هذا كلامه في دلائل
 الاعجاز وهو مشعر بوجوب الواو
 في نحو جاء زيد وزيد يسرع أو
 يسرع وجاء زيد وعرو يسرع
 أو يسرع أمامه بالطريق الاولى
 ثم قال الشيخ (وان جعل نحو على
 كتفه سيف حالا كثر فيها) أى
 في تلك الحال (تركها) أى ترك
 الواو (نحو) قول بشار
 * اذا أنكرتني بلدة أنكرتها *
 (خرجت مع البازي على سواد)
 أى بقية من الليل يعنى اذا لم يعرف
 قدرى أهل بلدة أو لم أعرفهم
 خرجت منهم مصاحبا للبازي الذي
 هو أبكر الطيور مشتملا على ثنى
 من ظلة الليل غير منتظر لاسفار
 الصبح فقوله على سواد حال ترك
 فيها الواو

أريد ذلك لزم أن تجعل الشرطية خبراً عن ضمير ذي الحال نحو جاءني زيد وهو أن يسأل يعط
 فيكون الواقع موقع الحال الاسمية لا الشرطية كذا في المطول والاطول وصاحب
 الاطول معهم مناقشة فراجعه وفي يس أن أبا حيان جواز وقوعها حالاً وأنها إذا وقعت
 حالاً لزم الواء خلافاً لابن جني وأن صاحب العروس قال ينبغي تقييد الجملة الشرطية
 الواقعة حالاً بما إذا كان جوابها خبراً فانها حينئذ تكون خبرية وأما إذا كان جوابها
 انشاء فان الشرطية تكون انشائية والانشاء لا يقع حالاً ثم قال في المطول وأما الواو
 الداخلة على الشرط المدلول على جوابه بما قبله وذلك إذا كان ضد الشرط المذكور أو
 بالزوم لما قبل الشرط المذكور الذي هو كالعوض عن الجزاء كقولك أكرمته وإن يشتمني
 وأطلبوا العلم ولو بالصين فذهب صاحب الكشف إلى أنها للحال والعامل فيها ما تقدمه
 من الكلام وعليه الجمهور وقيل للعطف على محذوف هو ضد الشرط المذكور أي أكرمته
 إن لم يشتمني وإن شتمني وأطلبوا العلم ولو لم يكن بالصين ولو كان بالصين وقيل اعتراضية والجملة
 معترضة اه وعلى كونها للحال خرج الشرط عن طلب الجزاء فلا جواب له كما في الاطول
 والدمامي وعلى كونها اعتراضية يكون من الاعتراض القليل وهو ما يجيء بعد مقام
 الكلام ومثله في المطول بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر (قوله
 أن يكون الاسم) كسواد (قوله فاعلاً للظرف) لاستلزام هذا الوجه في تقديم ما أصله
 التأخير ع ق (قوله لاعتماد على ذي الحال) أي صاحبها كالتاء في خرجت (قوله
 ههنا) أي في مقام الحالية خصوصاً أي بالخصوص أي لا الخبرية والوصفية (قوله أن
 الظرف) نائب فاعل يتقدر (قوله في تقدير اسم الفاعل) أي فهو في تأويل المفرد فكثر
 الترك فيه وقوله الآن يتقدر فعل ماض أي لأن الترك كثير فيه أيضاً ولا يقدره ضارعا
 لأن الواو يجب تركها معه (قوله وفيه بحث) وجهه أنه إن كان سبب قوله خصوصاً كون
 الأصل في الحال الأفراد فيقال كذلك الخبر والوصف وإن كان غيره فلم يبينه ويرد عليه
 أيضاً أن تجوز تقدير المضارع لا يمنع وجود الواو لانه عند وجود الواو يتقدر بالماضى
 لا بالمضارع وعند اتقائه يتقدر بالمضارع إن شئنا ولو كان تجوز تقدير ما يمنع معه الواو
 ما منع من الواو لمنع تجوز تقدير اسم الفاعل لأن الواو بمنعته مع وجوده بالآخرى وقد
 تبين بما ذكر أن لا مانع من تقدير المضارع في نحو على كتفه سيف إن جعل الاسم مرفوعاً
 على أنه فاعل اه ع ق وقوله إن كان سبب قوله الخ عبارة سم إن كان سبب تقدير اسم الفاعل
 ههنا خصوصاً الخ وقوله وإن كان غيره فلم يبينه قال الفري إذا جعل قوله خصوصاً احترازاً
 عن الظرف الواقع صلة للموصول لم يرد الخبر والنعت (قوله والظاهر الخ) لا يخفى
 عليك أن هذا ليس بتوجيه لكلام الشيخ فانه لم يبين من هذا وجه اختيار الأفراد في الحال
 على الخصوص بل هو بيان للمقام بوجه لا يرد عليه شيء اه فترى ويوافقه قول بعضهم
 إن قول الشارح والظاهر أي في توجيه كثرة ترك الواو (قوله في تقدير المفرد) وهذا

ثم قال الشيخ الوجه أن يكون
 الاسم في مثل هذا فاعلاً للظرف
 لاعتماده على ذي الحال لا مبتدأ
 وينبغي أن يتقدر ههنا خصوصاً
 أن الظرف في تقدير اسم الفاعل
 دونه الفعل اللهم الآن يتقدر فعل
 ماض هذا كلامه وفيه بحث
 والظاهر أن مثل على كتفه سيف
 يحتمل أن يكون في تقدير المفرد
 وأن يكون جملة اسمية قدم خبرها
 وأن يكون فعلية مقدرة بالماضى
 أو المضارع فعلى تقديرين تمنع الواو
 وعلى تقديرين لا تجب الواو

أولى النزوعه الى الاصل ع ق (قوله فن أجل هذا) أى امتناع الواو على تقديرين
وعدم وجوبه على تقديرين كترتركها وترجى لانه جار فى الاربعة وجوباً وأجوازاً (قوله
وقال الشيخ الخ) هذا يخص ما تقدم فى الشرح وهو قوله لا يجوز ترك الواو من الجملة
الاسمية الا بضرب من التأويل فتأمل سم (قوله ويحسن الترك الخ) قال فى الاطول ولقد
أعجب حيث ختم بحث التذنيب بحسن الترك كما ختم بحث الاصل بحسن الوصل (قوله
لدخول حرف) أى غير الواو قال فى العروس ويدخل فيه غير كائن من الحروف مثل ان
كقوله تعالى وما أرسلنا قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام ولا التبرئة كقوله تعالى
والله يحكمكم لامعقب لحكمه اه وانظر بقية الحروف أمالت ولعل فهم من قبيل
الانشاء فلا يقعان حالا كذا فى بس (قوله يحصل بذلك الخ) فيه اشارة الى أن العلة
فى حسن الترك فى ذلك ان دخول الحرف يحصل بنوع من الارتباط وقيل لكرهه
اجتماع حرفين فى الجملة الحالية ورجحه ع ق وعبارته وانما يحسن ترك الواو فيها
حينئذ لكرهه اجتماع حرفين فيها وقيل لان دخول الحرف يحصل بنوع من الارتباط
فان عني أن بعض الاحرف فى أصلها يفيد معنى الارتباط كتشبيه ما قبلها بما بعده ففى
كأن مثلاً وتعدل ما قبلها بما بعده فلهذا لا يعم الحرف لورود حسن الترك فيما ليس فيه
ذلك كالتبرئة كما فى قوله تعالى والله يحكمكم لامعقب لحكمه على أن هذا المعنى منتف
عن هذه الاحرف حال كون جملها أحوالاً لا يخفى أن الجملة الحالية لا يشبه بهما وان عني
أنها استدت مسدداً الواو الرابطة فكأنها ربطت فقد عاد ذلك فى التحقيق الى الاكتفاء
بالحرف عن الواو كراهية لاجتماعهما فالتعليل الاول أقرب اه (قوله كقوله) أى
الفرزدق ع ق (قوله الحوارد) جمع حاد راه ع ق (قوله من حرد) بكسر الراء حردا
بتسكين الراء وتحرى بكذا فهو حارد وحردان والجمع حوارد مثل صاهل وصواهل وطالع
وطوالع لان فاعلاً اذا كان صفة غير عاقل كان جمعه على فواعل قياسياً (قوله وجوابي)
تفسير (قوله لما فى حرف التشبيه الخ) أى والعامل فيه كما تشابه الخ وقوله لم الحال
لأننى من المبتدأ محله اذ لم يكن هناك عامل غير الابتداء كما يرشده تعابلهم ذلك بقولهم
لان العامل فيها هو العامل فى صاحبها والابتداء ضعيف لا يعمل عملين اه ولا يعترض
بمخافة عامل الحال لعامل صاحبها الجواز عند بعض المحققين أو يقال بكنى طلب حرف
التشبيه فى المعنى لصاحب الحال وان أهمل عنه (قوله من معنى الفعل) اذ هو معنى
أشبهه (قوله برداك) أى ملبوسك وثناء باعتبار انطق التجميل والتعظيم المخبر به ما عنه
مبالغة ولو كان معناهما واحدا واستعارة لفظ الملبوس للوصف معروف للظاهر فى كل
منهما اه ع ق (قوله حال) امان الاحوال المترادفة بأن تكون الاحوال صاحبها
واحدا كالكاف فى يقيقك أو المنداخله بأن يكون صاحب الحال المتأخرة الاسم الذى
تشتمل عليه الحال السابقة مثل أن يجعل برداك تجميل وتعظيم حالاً من ضمير سالما

فن أجل هذا كترتركها وقال
الشيخ أيضاً (ويحسن الترك) أى
ترك الواو فى الجملة الاسمية (تارة)
لدخول حرف على المبتدأ يحصل
بذلك الحرف نوع من الارتباط
(قوله فقلت عسى أن تبصرني
كأنما * بنى حوالى الاسود
الحوارد) من حرد اذا غضب فقوله
بنى الاسود جملة اسمية وقعت حالا
من مفعول تبصرني ولولا دخول
كأنما عليها لم يحسن الكلام الا
ما لو وقوله حوالى أى فى أى كفى
وجوابي حال من بنى لما فى حرف
التشبيه من معنى الفعل (و) يحسن
الترك تارة (أخرى لوقع الجملة)
الاسمية الواقعة حالا (بمعقب مفرد)
حال (قوله والله يقيقك لنا سالما
برداك تجميل وتعظيم) فقوله
برداك تجميل حال

كذا في المطول ~~مكن~~ الاستشهاد بالبيت على المقصود انما يأتي على الاحتمال الاول
كافي المطول فليس البيت نصا في المقصود اقيام الاحتمال الثاني وأيضا يحتمل أن يكون
برد الفاعلا سالما ويكون تبيلا بدلا من بردك واذا سلم تبيلا الرجل وتعظيمه فقد سلم
الرجل كافي الاطول (قوله) ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن الخ) فترك الواو
في الجملة لمناسبة ما قبلها أعني الحال المفردة من ع

(الايجاز والاطناب والمساواة)

الثلاثة مقولة بالتشكيك قال الفنرى قدم الايجاز تنبيها على أنه يناسبه التقديم في
الكلام وأردفه بالاطناب لكونه مقابلا له (قوله قال السكاكي) أي في الاعتذار
عن ترك تعريف الايجاز والاطناب من هذه الثلاثة تعريفها بعين القدر لكل منهما بحيث
لا يزيد ولا ينقص اه ع ق (قوله أما الايجاز والاطناب الخ) لم يذكر أن المساواة
من الامور النسبية والا قرب أنها منها اذا لا تعرف الا بالنسبة الى نقي الاطناب والايجاز
اه ع ق وقال الفنرى لم يتعرض للمساواة مع أنها نسبية أيضا لانه لا فضيلة للكلام
الواسط فابصدر عن البليغ مساويا له لا يكون فيه نكتة بعينها كذا في شرح
الشريف للمفتاح وفيه بحث لان عدم الاعتماد اذا نجا يكون اذا كان قصد البليغ التجريد
عن النكت وليس بمعين لجواز أن يكون في المقام مقتضيات وخصوصيات لا يراعيها
غير البليغ وأما البليغ فن حقه أن يراعيها ويشير اليها مع كون لفظيه عام متطابقين
ويؤيده ما أشار اليه من جواز كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للعارف
الواسط مع بدايته اللهم الآن يقال مراده انه ليس بليغا من حيث انه مساو للعارفهم
ان قلت فكذا في الايجاز والاطناب اذ ليس بلاغة الموجز مثلا من حيث انه أقل من
معارف الواسط بل من حيث اشتماله على خواص قلت كونه أقل من معارفهم يشعر
بوجود خواص بخلاف المساواة اه (قوله فلا كونهما نسبين) علة لقوله الآتي
لا يتيسر الخ قدمت عليه أي والمنسوب اليه مختلف القدر لا بد من هذا حتى ينتج عدم
امكان التعيين من ع ق والمنسوب اليه هو كل منهما بالنظر الى الآخر فكل منهما منسوب
ومنسوب اليه تأمل (قوله بالقياس) أي بالنسبة (قوله الى كلام أزيد منه) يشير الى
أنه لا يقدح في كون الكلام موجزا كونه زائدا على كلام آخر وكذا الكلام في كونه
أفقص وقد يجعلان من قبيل الشفاء أبر من الصيف والعسل أحلى من الخلل اه فترى
(قوله لا يتيسر الكلام فيهما) أي تعريفهما (قوله لا يترك التحقيق) لم يقتصر على
قوله الا بالبناء على أمر عرني لعدم التصريح فيه بترك التحقيق فقد يكون الأمر العرني
على وفقه اه سم (قوله والتعيين) أي تعيين القدر المخصوص لكل منهما في التعريف
وهذا تفسير من الشارح للتحقيق الواقع في كلام السكاكي غير ما فهمه المصنف وأورد
عليه النظر الآتي كما سيظهر لك أن نظره مبني على تفسيره بتحقيق معناه ما وتعرفهما

ولولم يتقدمها قوله سالما لم يحسن
فيما ترك الواو

*(الباب الثامن)

الايجاز والاطناب والمساواة)*

قال (السكاكي) أما الايجاز

والاطناب فليكونهما نسبين

أي من الامور النسبية التي يكون

نعقلها بالقياس الى تعقل شيء

آخر فان الموجز انما يكون موجزا

بالنسبة الى كلام أزيد منه وكذا

الاطناب انما يكون مطنبا بالنسبة

الى ما هو أنقص منه (لا يتيسر

الكلام فيهما الا بترك التحقيق)

والتعيين

(قوله أى لا يمكن الخ) أشار به الى أن المراد بعدم التيسر عدم الامكان لأنه ممكن بعسر
 (قوله على أن هذا المقدار من الكلام ايجاز) ظاهره اطلاق لفظ ايجاز على نفس
 الالفاظ وهو يخالف ما سمي أى فى قوله قريبا فالإيجاز أداء المعنى بأقل الخ فان كان يطلق
 عليهما كما فى لفظ الخبر والانشاء فالامر واضح وان كان لا يطلق الا على أحدهما فقط فيقول
 أحد الموضوعين ليرجع الى الآخر اهـ يس (قوله أذرب) للتكثير وقرب بعض المحققين
 أنها هنا للتحقيق (قوله والبناء على أمر عرفى) لانه لا بد من تعيين منسوب اليه لتمييز
 الاقسام وتنضبط وكلام الاوساط أولى بذلك (قوله على أمر عرفى) أى متعارف بين
 أهل العرف فى أداء المقاصد من غير رعاية بلاغة ومزية اهـ أطول وكتب أيضا قوله على
 أمر عرفى وهو متعارف الاوساط أى فيكون المنسوب اليه الذى هو ذلك الامر العرفى
 مضبوطا فى الجملة لان أفراده وان تفاوتت متقاربة فيكون المنسوب أيضا الذى هو
 ايجاز والاطناب مضبوطا فى الجملة (قوله وهو متعارف الاوساط) قيل قد يختلف
 متعارفهم بأن يتعارفوا عبارتين عن معنى واحد احداهما أزيد من الاخرى من غير زيادة
 فى المعنى فما المعبر منه ما وان اعتبر الم تمايز الاقسام فليست اتمل فان ذلك قد يدفع بقوله
 الا أن لا يقدر فى تأدية المعنى على اختلاف العبارات الخ كذا فى سم (قوله ولا
 فى غاية الفهامة) أى العجز (قوله أى كلامهم الخ) وربما يشتمل كلامهم على الحذف
 ومع ذلك لا يسمى اختصارا وإيجازا لانه متعارفهم فان عرفهم فى طلب الاقبال يازيد وهو
 مشتمل على الحذف وفى التحذير اياك والاسد اهـ أطول (قوله فى مجرى عرفهم)
 الظاهر أن يقال ان كان مجرى مضموم الميم اسم مفعول فالإضافة من إضافة الصفة الى
 الموصوف وان كان مفتوحا مصدر اسم فاعل أى اسم الفاعل والإضافة كما فى القول
 أيضا وقال ع ق أى عند جريانهم على عاداتهم اهـ (قوله والمحاورات) أى المخاطبات
 فهو أعم مما قبله (قوله لا يحمد من الاوساط) قال فى الاطول ولا يحمد أيضا من
 البليغ معهم لانه لا يقصد معهم بكلامه مزية سوى التجريد عن المزايا اهـ وكتب أيضا
 مانصه ويحمد من البلغاء ان وقع منهم لانهم لا يأتون به الا لتكتمه ولكن حينئذ لا يكون
 متعارف الاوساط الذى يقاس به ايجاز والاطناب اهـ ع ق (قوله ولا يذم أيضا
 منهم) قال فى الاطول ولا من البليغ معهم وأما التكميم متعارفهم اذا عرى عن المزية فلا
 يحمد ولا يذم من البليغ معهم ويذم منهم مع البليغ واذا شتم على المزايا التى هم غافلون
 عنها كما فى اياك والاسد دفعهم لا يحمد من البليغ ولا يذم ومع البليغ يحمد لان البليغ
 يقصد به مزايا تتعلق بالايجازات التى فيها اهـ وكتب أيضا قوله ولا يذم أيضا منهم وان
 كان يذم من البلغاء اذا لم يقتضه الحال من ع ق ثم قال فعلم أن الكلام انما يختص
 فى الممدوح والمذموم بالنسبة الى صدوره من غير أهل العرف الذين ليسوا من البلغاء اهـ
 (قوله عن حكم النعيق) النعيق تصويت الراعى فى غنمه وصوت الغراب والمراد به هنا

أى لا يمكن التنصيص على أن هذا
 المقدار من الكلام ايجاز وذلك
 اطناب اذرب كلام موجز يكون
 مطنبا بالنسبة الى كلام آخر وبالعكس
 (والبناء على أمر عرفى) أى والا
 بالبناء على أمر يعرفه أهل العرف
 (وهو متعارف الاوساط) الذين
 ليسوا فى مرتبة البلاغة ولا
 فى غاية الفهامة (أى كلامهم
 فى مجرى عرفهم فى تأدية المعانى)
 عند المعاملات والمحاورات
 (وهو) أى هذا الكلام
 (لا يحمد) من الاوساط (فى باب
 البلاغة) لعدم رعاية مقتضيات
 الاحوال (ولا يذم) أيضا منهم لان
 غرضهم تأدية أصل المعنى بدلالات
 وضعية والالفاظ كيف كانت ومجرد
 تأليف يجرها عن حكم النعيق

أصوات الحيوانات والمراد بحكمه عدم دلالاته (قوله من عبارة المتعارف) العبارة بمعنى
 المعبر به والاضافة بيانية (قوله والاطناب الخ) الاطناب على اصطلاح السكاكي يع
 المساواة كما سيجي وهذا التفسير لا يلائمهم الا أن يقال هذا اصطلاح آخر اه فترى
 وكتب أيضا مانصه والمساواة أدأؤه بقدر المتعارف (قوله الاختصار) وهو الايجاز
 وعبر به تفننا لانه لا فرق بينهما عند السكاكي كما في يس (قوله يرجع فيه تارة الى ماسبق)
 من رجوع المنسوب الى وصف المنسوب اليه أي ينظر فيه الى ذلك (قوله سبق) أي لروما
 وضمنا اذ كون عبارة المتعارف أكثر لم يسبق صريحا ولم يقل الشارح أي الى كونه أقل
 من عبارة المتعارف لانه نفسه فلما معنى لرجوعه له وليناسب قول المصنف بعد وأخرى
 الى كون المقام الخ حيث اعتبر فيه الكون المتعلق بالغير وهو المقام وفسر ع ق ماسبق
 بمتعارف الاوساط وعبارته يرجع في تعريفه تارة أي في بعض الاحيان الى اعتبار ماسبق
 وهو متعارف الاوساط فيقال كما تقدم الايجاز أن يؤتى بالكلام لمعنى هو أي ذلك
 الكلام أقل من المتعارف في ذلك المعنى ويرجع في تعريفه تارة الى اعتبار كون المقام
 الذي أورد فيه الكلام الموجز خليقا أي حقيقة واجد يرايجب الظاهر بكلام أبسط مما
 ذكر اه (قوله أي من الكلام الذي ذكره المتكلم) أي سواء كان الذي ذكره المتكلم نفس
 عبارة المتعارف أو أقل أو أكثر (قوله وهو غلط لا يخفى الخ) لأن المعنى عليه أن الموجز
 ما كان أقل من مقتضى المقام الأبسط من المتعارف وهذا صادق بما اذا كان فوق
 المتعارف ودون مقتضى المقام أو مساويا للمتعارف ودون مقتضى المقام أو أقل منهما
 ولا يشمل ما اذا كان المقتضى مساويا للمتعارف أو ناقص فيه قصور عبارة ع ق ويلزم
 عليه ان ما كان أقل من المتعارف أي أو مساويا له وقد اقتضاه المقام لا يكون
 موجزا ولم يعرف له قائل اذ هو محكم محض فالتفسير الاول متعين اه بتصرف (قوله
 على من كان له قلب) أي عقل أو ألقى السمع أي أصغى وأمال وهو شبه يد أي حاضر
 وفي كلامه اقتباس (قوله ظاهرا) وان كان باطن المقام يقتضى الاختصار على ما ذكر
 لينتزع لطلب المقصود اه ع ق (قوله فينبغي أن يبسط فيه الكلام الخ) أي بناء على
 الظاهر كأن يقال وهن أعظم اليد والرجل وضعت جراحة العين الى غير ذلك اه ع ق
 (قوله فلا يجاز معنيان) عبارة الاطول فلا يختصار معنيان كونه أقل من عبارة
 المتعارف وكونه أقل مما يقتضيه ظاهر المقام وهل الايجاز كذلك لم يعلم من كلام المفتاح
 صريحانهم يفهم من قوله في ذكر أمثله الايجاز ومن أمثله الاختصار أنه لا يفرق بينهما بل
 المتبادر من قوله ثم الاختصار لكونه من الامور النسبية في مقام تحقيق الايجاز أنه
 لا يفرق بين العبارتين اه وفي المطول بعد كلام قتره ثم لوقيل الايجاز أخص في اصطلاحه
 من الاختصار لانه لم يطلقه على ما هو بالنسبة الى مقتضى المقام لم يبعد عن الصواب اه
 فقول الشارح فلا يجاز معنيان مبني على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي من أنه لا فرق

(فلا يجاز أدأؤه المقصود بأقل
 من عبارة المتعارف والاطناب
 أدأؤه أكثر منها ثم قال الاختصار
 لكونه نسبيا يرجع فيه تارة الى
 ماسبق) أي الى كون عبارة
 المتعارف أكثر منه (و يرجع
 تارة) أخرى الى كون المقام
 خليقا بأبسط مما ذكر
 أي من الكلام الذي ذكره المتكلم
 وتوهم بعضهم أن المراد بما ذكر
 متعارف الاوساط وهو غلط لا يخفى
 على من كان له قلب أو ألقى السمع وهو
 شهيد يعني كما أن الكلام يوصف
 بالايجاز لكونه أقل من المتعارف
 كذلك يوصف به لكونه أقل مما
 يقتضيه المقام بحسب الظاهر
 وانما قلنا بحسب الظاهر لانه
 لو كان أقل مما يقتضيه المقام
 ظاهرا وتحقيقا لم يكن في شيء من
 البلاغة مشأله قوله تعالى رب اني
 وهن العظم مني الآية فانه
 اطناب بالنسبة الى المتعارف
 أعنى قوله يا رب شفت وايجاز
 بالنسبة الى مقتضى المقام ظاهرا
 لانه مقام بيان انقراض الشباب
 والمقام المشيب فينبغي أن يبسط فيه
 الكلام غاية البسط فلا يجاز
 معنيان

بينهما عنده وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان هذا مبني على مذكوره الرندي وغيره من أنه
لا فرق بين الإيجاز والاختصار عند السكاكي فهو يستعمل الإيجاز تارة والاختصار
أخرى وقوله أي الشارح في المطول نعم لو قيل الإيجاز أخص الخ بيان لما مال إليه الشارح
نفسه اه فترى وكتب أيضا قوله فلا يجاز معنيان ويلزمه أن لا طنباب معنيين (قوله
بينهما عموم من وجه) يجتمعان فيما لو قيل رب شئت فإنه أقل من مقتضى الحال لاقتضائه
أبسط منه لكونه مقام التشكي من المام الشيب وانقراض الشبَاب وأقل من عبارة
المعارف أيضا وهو يارب شئت بزيادة حرف النداء وياه الاضافة وينفرد الثاني وهو كونه
أقل مما يقتضى المقام في الآية المذكورة مثلا اذ يقتضى المقام كما تقدم أكثر منه
والمعارف أقل منه كما لا يخفى وينفرد الاول وهو كونه أقل من المعارف بنحو قول
الصياد غزال عند خوف فوات العرصة فإنه أقل من المعارف وهو هذا غزال وليس أقل
مما يقتضى المقام لانه يقتضى هذا الاختصار كما تقدم أول الكتاب ولا يخفى عليك اجراء هذه
النسبة أعني نسبة العموم من وجه على التفسيرين في الاطنابين أيضا اه ع (قوله وفيه
نظر) أي في كلام السكاكي أقولا وآخر ابدل ما بعده وكتب أيضا قوله وفيه نظر قد قصر
نظرا لمصنف وفات عنه أمران ظاهران أحدهما أنهم جعلوا نحو نعم الرجل زيد من
الاطناب ولا عبارة لادوساط غيره وثانيهما أنه لم يحد تعريف الإيجاز عن دخول
الاختلال وتعريف الاطناب عن الحشو والتطويل اه أطول (قوله والجواب الخ) عبارة
المطول وجوابه ان المراد بعدم تبسّر تحقيقه أنه لا يمكن أن يحقق ويعين أن هـ ذا
القدر من الكلام إيجاز وذلك اطناب على ما مر وبينهما تفاوت لانه اعتبر في المختصر
تبسّر التحقيق وفي المطول عدم امكانه وفي التنزي ما منه نوقش فيه أي في الجواب بأن
قول السكاكي لكونه ما نسبين لا تبسّر الكلام فيه ما يدل على أنه يستدل على مدعاه بطلاق
النسبة ولا شك أن طلاق النسبة لا يقتضى ذلك كما ذكره اه وحاصل المناقشة أن مقصود
المتن أن مطلق الكون نسبيا لا يقتضى عدم التبسّر المذكور كما يعطيه تعليل السكاكي به
وهذا الاشكال بحاله على ما ذكره الشارح أيضا لان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى عدم
امكان تعيين المقدار أيضا قال سم وقد يدفع هـ ذا عن عبارة المختصر لانه لم يعتبر عدم
الامكان إلا أن يقال ان مجرد كونه نسبيا لا يقتضى العسر أيضا تأمل اه (قوله لان ما ذكره
بيان لمعناهما) فبيان لمعناهما بما ذكره دليل على عدم هذه الارادة وبحيث في ذلك بأنه لا يدل
اذا يلزم من تبسّر المعنى عدم بيانه وكثيرا ما يبينون المعاني التي هي في غاية الاشكال
الا أن يجاب بأنه لاحظ في الاستدلال بما ذكره سباق السكاكي فإنه ساق عدم التبسّر
للاعتذار عن ترك التحقيق فلو أراد عدم التحقيق في معناهما التركة تأمل سم (قوله بل
أراد تبسّر التحقيق الخ) عبارة ع ق بل مراده تبسّر التعريف المقتضى تعيين المقدار
بحيث لا يزداد عليه ولا ينقص لتوقف ذلك كما تقدم على اتحاد المنسوب اليه اه وكتب

بينهما عموم من وجه (وفيه
نظر لان ككون الشيء نسبيا
لا يقتضى تبسّر تحقيق معناه)
اذ كثيرا ما تحقق معاني الامور
النسبة وتعرف بتعريفات تليق
بها كالأبوة والاختوة وغيرهما
والجواب أنه لم يرد تبسّر بيان
معناهما لان ما ذكره بيان لمعناهما
بل أراد تبسّر التحقيق والتعيين
في ان هـ ذا القدر ايجاز وذلك
اطناب

أيضا ما نصه وقد علمت ان مجرد الكون نسبيا لا يقتضى هذا التعبير بل مع كون المنسوب اليه مختلفا (قوله والبسط) أى ذى البسط أى الكلام صاحب البسط الموصوف اذ الموصوف انما هو الكلام لا البسط فالموصوف صفة للمضاف المقدر لا للبسط اذ ح ف وقال بعضهم المراد بالبسط المبسوط (قوله الموصوف) بكونه أزيد من الكلام المذكور (قوله بأن يقال الایجاز الخ) تصوير للبناء وبأن يقال فى الاطناب ان بنى على المتعارف هو أداء المقصود بأكثر من عبارة المتعارف وان بنى على البسط هو أداء المقصود بأكثر مما يقتضيه المقام (قوله أو مما يليق بالمقام الخ) أى فى البناء على البسط (قوله ردا الى الجهالة) أى والمطلوب من التعاريف الاخراج من الجهالة لا الرذالىها ع (قوله وكيفيتها) أى المتعارف وأنت لاكتساب التأنيث من المضاف اليه أو باعتبار الكلمات وكتب أيضا قوله وكيفيتها أى من تقديم وتأخير وغير ذلك فيرداد بذلك الجهل ولو كان الكيف لا يتعلق به الغرض ههنا إلا أن الجهل به يرداد به جهل الشيء فيكون التعريف المذكور فيه لفظ المتعارف مجهولا من ع ق أو المراد بالكيفية طول الكلمات وقصرها (قوله أى مقدار) مفعول يقتضى قدم عليه (قوله والجواب الخ) قال فى الاطول فيه بحث لان متعارف أوساط العرب لا تيسر للعجم فالتعريف لا ينفع الا تتبع لغة العرب والتصنيف عام لكل محصل فهو ردا الى الجهالة لكثير من المخاطبين وان البليغ لا يحتاج الى علم المعاني فتعريفات الفن لطالبي البلاغة لا للبلغاء فالتعريف بما يخص معرفته بالبلغاء ردا الى الجهالة نعم انما ينفع التعريف لأن ما سبق فى الابواب السابقة تكفى من معرفة المقامات ما يكفى فى معرفة البسط اللائق بالمقام اه وقوله لان متعارف الخ قدح فى ردا الشارح جهالة متعارف الاوساط وقوله وان البليغ الخ قدح فى رده جهالة البسط الموصوف تدبر (قوله قوال المعاني) أى فهمى على قدرها فى عرف الوضع عرف أى معنى يفرغ فى هذا القالب من اللفظ للعلم بأن المعنى الذى يكون على قدر اللفظ هو ما وضع له مطابقة وذلك سهل مدرك لمدرك الوضع وان كان عاميا فان ادراك هذا المقدار شأن كل أحدي يتعلق بالمحاورات لانه لا دقة فيه اه ع ق وكتب أيضا قوله قوال المعاني لانها مفهومة من الالفاظ وعكس بعضهم نظرا الى ان المعنى يستحضر أو لا ثم يوثق باللفظ على طبقه وجمع بأن الاقول باعتبار السامع والثاني باعتبار المتكلم (قوله والاقرب الخ) يقتضى ان مقاله السكاكى قريب الى الصواب مع أن غرض المصنف انه ليس بصواب لانه نظريه ولم يجب عنه وعدل الى غيره ويقتضى أيضا ان هذا ليس بصواب بل أقرب اليه وأجيب بأن افعال التفضيل ليس على بابيه وأن المراد بالاقرب الى الصواب التمكن منه وكثيرا ما يعبر بالاقرب من الشيء عن كونه اياه كقوله تعالى اعدلوا هو أقرب للتقوى فان العادل داخل فى التقوى (قوله المقبول) أى المعتبر من طرق التعبير عن المعنى المراد ثلاثة المساواة والایجاز والاطناب كما أن غير المعتبر ثلاثة الاخلال والتطويل والحشو اه

(ثم البناء على المتعارف والبسط الموصوف) بأن يقال الایجاز هو الاداء بأقل من المتعارف أو مما يليق بالمقام من كلام أبسط من الكلام المذكور (ردا الى الجهالة) اذ لا تعرف كمية متعارف الاوساط وكيفيتها لا اختلاف طبقاتهم ولا يعرف أن كل مقام أى مقدار يقتضى من البسط حتى يقاس عليه ويرجع اليه والجواب ان الالفاظ قوال المعاني والاوساط الذين لا يتقدرون فى تأدية المعاني على اختلاف العبارات والتصرف فى لطائف الاعتبارات لهم حد معلوم من الكلام يجرى بينهم فى المحاورات والمعاملات وهذا معلوم للبلغاء وغيرهم فالبناء على المتعارف واضح بالنسبة اليهم ما جعلا أو اما البناء على البسط الموصوف فانما هو للبلغاء العارفين بقتضيات الاحوال بقدر ما يمكن لهم فلا يجهل عندهم ما يقتضيه كل مقام من مقدار البسط (والاقرب) الى الصواب (أن يقال المقبول من طرق التعبير عن المراد

يس (قوله تأدية أصله) أى أصل المراد وأصل مقع أى تأديته وقال بعضهم اضافته
 بيانية على مذهب من يجوزها فى الضمير اه حفى وبه يجاب عما قاله فى الاطول الاولى
 تأديته لان المراد بالمراد أصله بل الاولى المقبول من طرق التعبير عن أصل المراد تأديته اه
 (قوله بلفظ مساو له) بأن يؤدى بما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق وكتب أيضا مانصه
 اعتمد فى معرفة أن الاول مساواة والثانى ايجاز والثالث اطناب على اشعار المنهومات
 بذلك كما لا يخفى اه أطول وكتب أيضا مانصه لقائل ان يقول ما أنكره المصنف على
 السكاكى يرجع اليه كلامه لان التأدية بلفظ مساوية عين أن يكون المراد بمساواته
 المساواة الوضعية وهى انما تعرف بالعرف اللغوى الذى يعمل به الاوساط لانهم انما
 يتجاوزون بمقدار ما يقبده الوضع فقد عاد الامر الى الاحالة على العرف وقد يجاب بأن
 معرفة الوضع لا تتوقف على العرف فانظره ع ق وقال فى الاطول وههنا البحت الاول أنه
 ان اراد بالمقبول المقبول مطلقا سواء كان من البليغ أو من الاوساط فالزائد والناقص
 غير مقبولين من الاوساط لانهم ما خرج عن طريقهم للداع وان اراد بالمقبول من البليغ
 فليس المساوى والناقص الوافى مقبولين مطلقا بل اذا كانا لداع والثانى ان قولنا جاءنى
 انسان وقولنا جاءنى حيوان ناطق كلاهما تأدية أصل المراد بلفظ مساو فينبغى أن
 لا يكون أحدهما اطنابا والاخر ايجازا وبالجملة لا يشمل تعريف الايجاز ايجازا لقصر
 والثالث ان قولنا جدد لك ونظائرهما مساواة بتعريف السكاكى ايجازا بتعريفه فتزاع مع
 السكاكى فى نقل اصطلاح القوم ومثله لا يسمع منه بدون سند قوى ولوقيل المراد المساوى
 بحسب عرف الاوساط فتعريفه يؤل الى ما ذكره السكاكى ويرد عليه ما أورده عليه
 الرابع أن الايجاز والاطناب والمساواة مختصة بالكلام البليغ كما علم من تقسيم الفن
 الى الابواب الثمانية فلا يتم تعريف الايجاز والاطناب ما لم يقيد بالبلاغة لحوار أن يكون
 الناقص الوافى غير فصيح وكذا الزائد لفائدة اه وقوله فى البحت الاول فليس المساوى
 والناقص الوافى الخ يقتضى أن الاطناب مقبول من البليغ مطلقا وليس كذلك ويمكن
 الجواب عن أصل البحت الاول باختبار الشق الثانى وان المصنف اتكل فى عدم التقييد
 بالداعى على العلم به من كون الكلام فى أساليب البلاغة التى هى مطابقة الكلام لمقتضى
 الحال وعن الثانى بأننا لنسلم ان جاءنى حيوان ناطق تأدية بلفظ مساو وعن الثالث بأننا
 لنسلم ان جدد لك ايجازا لان التقدير فيه لرعاية أمر لفظى واللفظ المساوى لأصل المراد هو
 متعارف الاوساط لكن لما لم يأخذ المصنف بعنوان متعارف الاوساط لم يرد عليه ما أورده
 على السكاكى الذى أخذه بهذا العنوان وعن الرابع بأنه اتكل فى عدم التقييد على
 ما تقدم بر (قوله أو بلفظ ناقص) بأن يؤدى بأقل مما وضع لاجزائه وقوله أو بلفظ زائد
 بأن يكون بأكثر مما وضع لاجزائه مطابقة اه ع ق (قوله فالمساواة أن يكون الخ)
 المتبادر من هذا التقرير أن قول المتن لفائدة قيد فى الاطناب فقط وهو صريح الاحتراز

تأدية أصله بلفظ مساو له) أى لأصل
 المراد (أو) بلفظ (ناقص عنه) واف
 (و) بلفظ (زائد عليه) لفائدة (فالمساواة
 أن يكون اللفظ جتدار أصل المراد
 والايجاز أن يكون ناقصا عنه
 وافيابه والاطناب أن يكون زائدا
 عليه لفائدة

الآتي في المتن أيضا وقد نظر في ذلك في العروس بأنه يقتضي أن المساواة مقبولة مطلقا
وان كان المقام يقتضي الإيجاز والأطناب قال والذي يظهر ان قوله لفائدة يتعلق بالثلاثة
من جهة المعنى وان كانت عبارته تقتضي ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي
به من اقتضاء عبارته ان لفائدة يتعلق بالناقص والزائد غير مسلم بدليل أخذ محترزه فيما يأتي
قد بر (قوله غير وافي به) بحيث يحتاج في دلالة على المراد الى تكافؤ وتعريف فلا يرد
أن يقال اذا وجدت قرائن الدلالة اعتبرت فتكون مقبولة وان لم توجد فلا دلالة أصلا حتى
تكون مقبولة أولا والجواب أن القرائن لا يثبت منها لكن قد يكون الفهم منها تعسفا وتكلفا
لخفاها وبعد الاخذ منها كما يشهد صادق الذوق بذلك في شاهد الاخلال المشار اليه بقوله
والعيش الخ اه ع (قوله كقوله) من مجزؤ الكامل (قوله خير) أي لان الجاهل
اللاحق يتعمم بما وجد ولا يضيق على نفسه بشئ والثاني يتأمل في العواقب والآفات
وخوف العناء فلا يجد للعيش لذة (قوله في ظلال) حال من ضمير خير (قوله النول)
بالضم والفتح الحق اه أطول (قوله والجهالة) عطف تفسير (قوله من عاش) أي من
عاش من عاش مطول (قوله أي مكدودا) جعل كذا مصدرا بمعنى اسم المفعول حالا ويحتمل
انه مفعول مطلق على تقدير مضاف أي عيش كد (قوله أي الناعم الخ) بيان لما أخل به
وكتب أيضا قوله الناعم تقييد للعيش المذكور وقوله في ظلال العقل تقييد لمن عاش (قوله
وفي ظلال العقل) قال في الأطول لا يخفى انه لا يلائم تقييد العيش الشاق بكونه في ظلال
العقل وينبغي أن يقول في شدة احراق اشراق العقل وكأنه أوقعه في التعبير بظلال
العقل المشاكاة اه (قوله فيكون محلا) قال في المطول وفيه نظر لانه قد اشتهر في العرف
ان العيش المعتد به أعني العيش الناعم انما هو عيش الجهالة الحق دون العقلاء المتأملين
في عواقب الامور فجعل مطلق العيش في ظلال النول كناية عن العيش الناعم والعيش
الشاق كناية عن عيش العقلاء المتحررين في أمورهم وأشار بألفاظ وجهه الى ان العيش
في ظلال الجهل والحماقة لا يكون الانعام وأن العيش الشاق لا يكون الاعيش العاقل
حتى انه لو ذكر الناعم وفي ظلال العقل لكان كالسكرار وبنه على ذلك لفظ الظلال اه أي
فينهم من البيت على هذا أن العيش الناعم اللازم للجهل والحماقة خير من عيش العاقل
المستلزم للكدر والحسرة وهذا مقصود الشاعر أو بمعنى مقصوده وقال الجلال السيوطي
في شرح منظومته انه لا اخلال في البيت بل فيه النوع البديعي المسمى بالاحتباك (قوله
الاديم) أي الجلد أي جلد الذراعين وقوله راهشيه أي انتهى التقديد الى راهشيه فاللام
بمعنى الى التي لغاية تأمل (قوله ومينا) في رواية مبينا فلا شاهد فيه (قوله واحد) فلا
فائدة في الجمع بينهما ما مطول لا يقال لفائدة التأكيذ لان التأكيذ انما يكون فائدة اذا
قصدا لاقتضاء المقام ايا وليس مقام هذا الكلام مقتضيا لذلك لان المراد منه الاخبار
بمضمون القصة ولا يقال تعيين المين للزيادة فلا يكون من التطويل لان الاول جاء في محله

(واحتترز وافي عن الاخلال)
وهو أن يكون اللفظ ناقصا
عن أصل المراد غير وافي به
(كقوله والعيش خير في ظلال
النول) أي الحق والجهالة (من
عاش كذا) أي مكدودا متعوبا
(أي الناعم وفي ظلال العقل) يعني
أن أصل المراد ان العيش الناعم
في ظلال النول خير من العيش
الشاق في ظلال العقل وانظره
غير وافي بذلك فيكون محلا فلا
يكون مقبولا (و) احتترز (بفائدة عن
التطويل) وهو أن يزيد اللفظ على
أصل المراد لفائدة ولا يكون اللفظ
الزائد متعينا (نحو) قوله
وقد دت الاديم راهشيه
(والتي) أي وجد (قوله كذا ومينا)
والكذب والمين واحد فقوله
قد دت أي قطعت

والثاني معطوف لان المراد بعدم التعيين كما تقدم ان أيهما استعمل في موضع الآخر
في ذلك التركيب كفي من جهة المعنى ولا عبرة بالتقديم والتأخير والالم يوجد تطويل أصلا
ولا يحتاج اليه للقافية والوزن وانما العبرة بأصل المعنى في التركيب وهو يصح بكل منهما
اه ع ق (قوله العرفان في باطن الذراعين) يتدفق الدم منهما عند القطع ع ق (قوله
الجذعية) قرر بعضهم انه باء كبير لا غيرة وضبطه بعضهم به وبالتصغير وفي الاطول جذعية
بالجيم والذال ككريمة اه (قوله الابرش) البرش في الاصل نقط تخالف لون شعر الفرس
ثم نقل للابرش وسمى به ذلك الرجل واهله لذلك اه ع ق وفي الفنرى الابرش اسم رجل
كان به برص فكنوا به عنه اه (قوله والبيت في قصة قتل الزبالخ) ملخصها ان جذعية
الابرش قتل أباه فسكرت حتى تقوى ملكها فبعثت اليه بأن ملك النساء لا يحلومن
ضعف فأردت رجلا أضيف اليه ملكي وأترقيه فلم أجد كفوا غيرك فاقدم الى ذلك فقدم
مصدقا لها غير مستعد للحرب وقد أعدت لاختذه فرسانا فلما حضر أطاوا به فأدخلته بيتها
وأمرت بشد عضديه كما يفعل بالنصود فقطعت راحتيه وأمرت بأحضار طشت يسيل فيه
الدم فاسترسل به الدم حتى مات وغرضها في موته بهذا الوجه التمكن من اشفاء الغيط فيه
باللوم وهو في سبيل الموت اه ع ق (قوله كالندي) ورد هنا أن الندي ليس زيادة لفظ لمعنى
مدلول غيره حتى يكون حشوا بل اتيان باللفظ لمعناه الا انه فاسد في المقام والحشوم
القبيل الاول كالتطويل لما تقدم من أنه لا يفرق بينهما الا بالتعيين وعدمه وقد يجب
بأن المراد بالزيادة بالنسبة للعشوان يؤتى بما لا يحتاج اليه سواء كان ذلك المأق به مدلول
على معناه بغيره أم لا اه ع ق وكذلك الاطناب لا يجب أن يكون مستفادا مما قبله بل اذا
أتى بالشئ المعناه وفيه دققة في المقام مناسبة لا يأتي به لاجلها الاوساط من الناس وانما
يتنظرون له البلاغ وأهل النطنة وقصد الايمان بذلك كان اطنابا ولو أوجبنا في الاطناب أن
يكون معناه مدلول لما قبله خرج كثير مما أوردوه في هذا الباب عن معنى الاطناب وبهذا
يجاب عن كل ما أورد في هذا الباب من هذا النمط فيما يذكره المصنف بعد قوله أيضا ع ق
فيما سبأق (قوله في قوله) أي المتنبى (قوله لولا لقاء شعوب) أي لولا تيقن لقاء المنية
لم يكن للأموال المذكورة فضل (قوله هي علم) أي علم جنس (قوله للمنية)
سميت بذلك لتفريقها الاجتماع (قوله صرفها للضرورة) عبارة الاطول كسرت
للضرورة وهل انصرفت كما قال الشارح فيه تردد لان الجر بالكسر يحصل لجميع باب
مالا ينصرف باللام والاضافة مع أن البعض غير منصرف بالاتفاق فجرد الكسر بلا
تنوين لا يدل على الانصراف اه وفيه نظر (قوله وعدم الفضيلة على تقدير الخ) أي
الذي هو مفهوم البيت المعبر فيه بلولا وأما منطوقه فهو ثبوت الفضيلة على تقدير وجود
الموت لان لولا حرف امتناع لوجود أي حرف يدل على امتناع جوابها لوجود شرطها
وقوله لا فضل فيها هو الجواب أي دليله وهو منفي ونفي النفي اثبات فيصير منطوق الكلام

والراشيان العرفان في باطن
الذراعين والضمير في راحتيه وفي
ألقى الجذعية الابرش وفي قدردت
وفي قواها الزبالخ والبيت في قصة قتل
الزبالخ جذعية الابرش وهي معروفة
(و) احتراز أيضا بقائده (عن الحشو)
وهو زيادة متعينة لا لقائده (المفسد)
للمعنى (كالندي في قوله ولا فضل
فيها) أي في الدنيا (الشجاعة والندى
ومصبر الفتى لولا لقاء شعوب) هي
علم للمنية صرفها للضرورة وعدم
الفضيلة على تقدير عدم الموت انما
يظهر في الشجاعة والصبر

ثبوت الفضل على تقدير وجود الموت (قوله لتيقن الشجاع بعدم الهلاك) أى فلا يكون له فضل اذا قدم على المعركة (قوله وتيقن الصابر بزوال المكروه) وعدم الهلاك بتلك الشدة فلا فضل له لان الناس كلهم اذا تيقنوا ذلك صبروا حرصا على الفضيلة اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اعلم بعدم موته بتلك الشدة وكتب أيضا قوله وتيقن الصابر لا يقال ذلك التيقن على تقدير الموت وعدم الخلود أشد لاننا نقول هذا مسلم لكن بدون التلذذ من منافع الدنيا بخلاف تقدير الخلود اه حفيد (قوله فان بذله حينئذ أفضل) لان الخلود يزيد الحاجة الى المال (قوله وغاية اعتذاره الخ) أى الاعتذار عنه بحيث يخرج من الفساد قال الحفيد ليس بشئ فانه على تقدير الخلود خوف الابتلاء بالشدة والاحتياج أكثر وعلاقة القلب بحبة المال أشد وأما رجاء البذل المالى ينتقل الاحوال ففي غاية الضعف بخلاف تقدير الموت وعدم الخلود ولذا كان ترك الشاب للمال أفضل من ترك الشيخ القانى اياه تأمل (قوله علم) مفعول مطلق مبين للنوع أو مفعول به معناه المعلوم (قوله فلنقطه قلبه حشو) لان القلبية مفهومة وقد تعين للزيادة اذ لا يصح عطفه على اليوم كما عطف الامس فيكون التثدير وأعلم علم قلبه بالاضافة الى التبعيض اه ع ق وقال فى الاطول ان تقول اللام للاستعراق أى كل أمس ووصفه بالقلبية من قبيل وصف الجنس بما يعي كل فرد تبيننا العمومه وتنصيصا عليه كما ذكر فى قوله تعالى وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه (قوله وهذا بخلاف الخ) دفع لما قد يقال هلا جعل قبله بمنزلة بعينى فى قوله أبصرته بعينى مثلافه يكون تأكيذا وایضاح الجواب أن التأكيذا لا يكون الا عند خوف الانكار أو وجوده أو تجويز الغفلة أو نحو ذلك ولا يصح شئ من ذلك هنا فزيادته ليست اقصد التأكيذا بل قصد التأكيذا كما انما يكون فائدة عند اقتضاء المقام له والا كان حشوا وكتب أيضا قوله وهذا بخلاف الخ فليس من الحشو (قوله الى التأكيذ) أى لدفع المجاز لانه يحتمل أبصرته بقلبي وسمعته بقلبي وأمرت بكتابه (قوله قدمها) أى فى التمثيل (قوله لانها الاصل) أى أصل يقاس عليه الايجاز والاطناب لان تصورهما من حيث ذاتهما لا يتوقف على شئ بمعنى ان ادراك ان هذا دال على مجموع ما وضع له فقط من غير تعرض لاكثر من هذا لا يتوقف على شئ ومن هذا الوجه يقاس عليها فلا يشافى أنها نسبية أيضا يتوقف تعقلها على تعقل غيرها لان ذلك من حيث وصفها بالمساواة المتعبرة اصطلاحا وهى أنها لفظ ليس فيها ايجاز أى نقصان عن الاصل ولا اطناب أى زيادة عليه ولا يقاس عليها من هذا الوجه فتأمل اه ع ق وكتب أيضا قوله قدمها لانها الاصل المقيس عليه قبل الاولى أن يذكر وجه تقديمها فى الضبط الاجالى السابق أعنى قوله والا قرب أن يقال الخ فانه المقضى لبيان فائدة العدول عن أسلوب قوله الباب الثامن الايجاز والاطناب والمساواة وأما التقديم فيما نحن فيه فنقرع التقديم فى الضبط الاجالى وقد يجاب بأن التفصيل هو المقصود والاجال

لتيقن الشجاع بعدم الهلاك
وتيقن الصابر بزوال المكروه
بخلاف البذل ماله اذا تيقن
بالخلود وعرف احتياجه الى
المال دائما فان بذله حينئذ أفضل
عما اذا تيقن بالموت وتخليف المال
وغاية اعتذاره ما ذكره الامام
ابن جنى وهو أن فى الخلود وتنقل
الاحوال فيه من عسر الى يسر
ومن شدة الى رخاء ما يمكن
النفوس وبسهل البوس فلا يظهر
لبذل المال كثير فضل (و) عن
الحشو (غير المفيد) للمعنى
(كقوله)

وأعلم علم اليوم والامس قبله
والمعنى عن علم ما فى غد عدم
فلنقطه قبله حشو غير مفيد وهذا
بخلاف ما يقال أبصرته بعينى
وسمعت باذنى وكتبه بيدي فى مقام
يقعقر الى التأكيذ
(المساواة)

قدمها لانها الاصل

توطئة له فلهذا ذكر وجه التقديم في التفصيل اه وقال في الاطول قدمها مع تأخرها
عن الایجاز والاطناب في مقام التصوير لقله مباحثها وأما في مقام التصوير فراجعى علو
شأنها في باب البلاغة وقال الشارح قدمها لانها الاصل والمقيس عليه وفيه أن المقيس
عليه للمساواة والایجاز والاطناب هو المعنى على ما اختاره المصنف (قوله المقيس عليه)
أى المنسوب اليه (قوله ولا يبحى) أى ينزل (قوله المكر السيئ) هو من جانب الحق
أن يفعل بالعبء ما يملكه قيل في الآية اطناب بذكر السيئ بعد المكر فان المكر لا يكون
الاسيئ اه وفي القنرى ولا يبحى المكر السيئ الا بأهله حاق به الشئ أى أحاط به ووصف
المكر بالسيئ ايماء الى أن بعض المكر ليس سيئاً كما في قوله تعالى ومكروا ومكر الله لان
مكر الله جزاء السيئ وجزاء السيئ ليس سيئاً (قوله الا بأهله) أى بمسحقته (قوله
وقوله) أى النابغة يخاطب أبا قابوس النعمان بن المنذر (قوله المنتأى) اسم مكان
من انتأى عنه أى بعد (قوله أى موضع البعد عنك) فيه إشارة الى أن عنك متعلق
بالمنتأى وهو مبنى على أن اسم المكان يعمل في الظرف والمنه ورأه لا يعمل فيه ولا
في غيره وعليه فالجار والمجرور متعلق بوسع على معنى البعد من سم ويس (قوله شبهه
بالليل) أى في عمومها الا ما كن وبلغه كل موطن لسعة ملكه وبسطة يده فلا يقات منه
أحد (قوله حذف المستثنى منه) تقديره بأحد (قوله وفي البيت حذف جواب الشرط)
زاد في الاطول وحذف المعطوف عليه الشرط ثم قال بعد ذكر الجواب الذى في الشرح
على أنه قد صرح كثير من النحاة بأن مثل هذا الشرط أعنى الشرط الواقع حالاً لا يحتاج
الى الجزاء هذا ولا يبحى عليك أن ذكر المستثنى منه اذا لم يكن لفائدة يكون حشواً وأنه
يشكل كون البيت مثلاً للمساواة باعتبار حذف متعلق الخبر انظر أيضاً الا أن يقال
التحقيق أنه لا حذف والتقدير الامر لفظى حتى ان ذكر متعلق خبر الظرف يكون حشواً
حذفه الوجوب حذفه اذا افساد أعظم من أن يكون افساد القاعدة اللفظ اولاً معنى فما
ذكره الشارح من أنه لو ذكر ان كان تطويلاً لا وثوق عليه اه مع بعض حذف وقوله فما
ذكره الشارح أى في الكلام على ولكم في القصاص حياء وكتب أيضاً قوله حذف
جواب الشرط بناء على مذهب البصريين أن الجواب لا يتقدم اه يس (قوله الامر
لفظى) المراد بالامر اللفظى ما لا يتوقف افادة المعنى عليه في الاستعمال وانما جزأ الى
تقديره مراعاة التواعد النحوية الموضوعة لاصل تركيب الكلام وتسماء أمر اللفظيا
لعدم توقف تبادر المقصود على تقديره والحاصل أن ما جرى عرف الاستعمال بالاستغناء
عنه بلا قرينة خارجة عن ذلك الكلام المأثى به يكون تقديره مراعاة للقواعد المتعلقة
باللفظ فلا يكون حذفه ايجازاً والمستثنى منه والجواب مستغنى عنهم فى ذلك التركيب
غير محتاج اليهم ما فى الافادة فلا يكون حذفهما ايجازاً وما جرى العرف بذكره بحيث
لا يستغنى عنه فى نفس التركيب الا قرينة خارجية فيكون حذفه ايجازاً للحاجة اليه

المقيس عليه (نحو ولا يبحى المكر
السيئ الا بأهله وقوله
فانك كالليل الذى هو مدركى
وان خلت أن المنتأى عنك واسع)
أى موضع البعد عنك ذو سعة شبهه
في حال بخطه وهو بالليل قبل في
الآية حذف المستثنى منه وفي البيت
حذف جواب الشرط فيكون كل
منهما ايجازاً للمساواة وفيه نظر
لان اعتبار هذا الحذف رعاية
لامر لفظى لا يقتقر اليه تأدية
أصل المراد

في المعنى اه ع ق وكتب أيضا قوله رعاية لامر لفظي الخ ان قلت لو سلم ذلك في الآية فلا يـ لم في البيت اذا الشرط يقتضي الجزاء البتة فاذا لم يذكر وجب تقديره والاختلاف أصل المعنى فليس تقديره لامر لفظي بل لتأدية أصل المراد قلت معنى الجزاء يفهم من المصراع الاول بلا احتياج الى تقديره بحسب تأدية أصل المراد كذا في الفري (قوله بل تطويلا) بل حشوا كما في الاطول وغيره لتعين الزائد وقد يجاب بأن المراد التطويل اللغوي الشامل للعشو (قوله ايجازا القصص الخ) الفرق بين ايجاز الحذف الآتي والمساواة ظاهر وكذا الفرق بين مقاميهما كما تقدم وأما الفرق بين ايجازا القصص والمساواة وبين مقاميهما فهو أن المساواة ما جرى به عرف الاوساط الذين لا يتنبهون لادماج المعاني الكثيرة في لفظ يسير والايجاز بالعكس ومقام المساواة كثير مثل أن يكون الخطاب بمن لا يفهم بالايجاز أو لا يتعلق غرضه بادماج المعاني الكثيرة ومقام الايجاز يتعلق الغرض بالمعاني الكثيرة ويكون الخطاب مع من يتنبه انهم هما ولا يحتاج معه الى بسط من ع ق (قوله وهو ما ليس بحذف) أي ملتبس بحذف (قوله ما ليس بحذف نحو قوله تعالى الخ) هو ان أريد بالقصاص الحكم به مجازا واما ان أريد ولكم في مشروعية القصاص حياة وهو المتبادر فهو مما فيه ايجاز الحذف اه ع ق (قوله لان معناه الخ) أي ما يقصد أن يفعله ولو بالالتزام (قوله اذا علم الخ) يؤخذ منه أن المراد ولكم في علم القصاص أي العلم به فيكون من ايجاز الحذف فتدبر ثم رأيته في الاطول قال بعد قول المصنف ولا حذف فيه مانسه أو ردع له أن ما ذكره المصنف في بيان كثرة معناه يفيد أن الحياة في شرع القصاص أو العلم به ففيه الحذف ويدفعه أن معنى القظم أن القصاص منشأ الحياة غاية ان من شقيقته مبينة بأن العلم به أو شرعه يوجب الحياة اه وقوله ما ذكره المصنف أي في الايضاح والذي ذكره فيه هو ما ذكره الشارح بقوله لان معناه الخ (قوله واعتبار الفعل الخ) جواب اشكال والمراد بالفعل الفعل اللغوي على حذف مضاف أي دال الفعل أي الحدث فيشمل الاسم كذا في سم (قوله الظرف) أل للجنس اذهنا طرفان لكم وفي القصاص (قوله كان تطويلا) الاحسن ان يقول حشوا لان الزائد متعين فترى اه سم وانما قال الاحسن لامكان الجواب بما قاله بعضهم من المراد التطويل اللغوي الشامل للعشو (قوله ولكم) لم يسقط لكم مع انها ليست من المناظر ليستقيم قول المصنف ما يناظر منه (قوله عندهم) أي في اعتقادهم ولعل نكتة التقييم به انه ليس كذلك في الواقع ولعل أوجز شئ في هذا المعنى في الواقع القصاص حياة (قوله أوجز كلام في هذا المعنى) ليس في كلامه ما يدل على أن قولهم المذكور من ايجاز القصص فلا ينافي ما يأتي من احتياج قولهم الى تقدير محذوف (قوله بقلة حروف الخ) خبر فضله (قوله يناظره قولهم) كذا في نسخ وعليه فالضمير المستتر في يناظره يرجع الى قولهم القتل أننى للقتل والبارز فيه يرجع الى ما الواقعة على في القصاص حياة

حتى لو صرح به لكان اطنابا بل تطويلا وبالجملة لان لم أن لفظ الآية والبيت ناقص عن أصل المراد (والايجاز ضربان ايجاز القصص وهو ما ليس بحذف نحو ولكم في القصاص حياة فان معناه كثير وانظروا يسير) وذلك لان معناه أن الانسان اذا علم أنه متى قتل قتل كان ذلك داعيا الى أن لا يقدم على القتل فارفع بالقتل الذي هو القصاص كثير من قتل الناس بعضهم لم لبعض فكان في ارتفاع القتل حياة لهم (ولا حذف فيه) أي ليس فيه حذف شئ مما يؤدى به أصل المراد واعتبار الفعل الذي يتعلق به الظرف رعاية لامر لفظي حتى لو ذكر كان تطويلا (وفضله) أي رجحان قوله ولكم في القصاص حياة (على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى وهو قولهم القتل أننى للقتل بقلة حروف ما يناظره) أي اللفظ الذي يناظره قولهم القتل أننى للقتل (منه) أي من قوله وانكم في القصاص حياة وما يناظره منه هو قوله في القصاص حياة لان قوله لكم زائد على معنى قولهم القتل أننى للقتل لحروف في القصاص حياة

وفي نسخ بناظر قولهم باسقاط الهاء قال يس قال بعض أهل الحواشي هذا الذي تلقينه
عن الأستاذ سلمه الله اه وعليه فالضمير المستتر يرجع الى ما وكل صحيح من جهة المعنى لأن
المنافرة مفاعلة من الجانبين (قوله مع التنوين) وقد لا يعتبر التنوين لحذفه في الوقف
(قوله لا بالكسبة) والالكات حروف الالية اثني عشر بحذف التنوين وإثبات يا
في وهمزة أل (قوله والنص الخ) يعارضه كون سألوه طريقة البرهان فنا من البلاغة
فترى سم ويمكن دفعه بأن ذلك اذا لم يقتض المقام التصريح والتخصيص لغرض في ذلك
والمقام هنا يقتضي التصريح والتخصيص ليرغب العام والخاص في تلك الحياة ويحافظ
الجميع عليها (قوله والنص على المطلوب) بخلاف قولهم فانه انما يدل على المطلوب
باللزام من جهة أن نفي القتل يستلزم ثبوت الحياة المنفية بوجوده (قوله يعني الحياة)
اذا انتفاء القتل ليس مطلوباً لذاته بل لطالب الحياة والنص على المطلوب أعون على القبول
اه أطول (قوله لمنعه) علة لعظم الحياة الحاصلة في القصاص (قوله بواحد) أي
بسبب قتل مقتول واحد قاتل واحد (قوله فحصل لهم الخ) قال في الاطول ولأن
تريد تعظيم الحياة الحياة مع سلامة الاعضاء اذا اقتصاص بعم العضو والنفس اه (قوله
في هذا الجنس) في سببية وقوله من الحكم بيان للجنس (قوله أو النوعية) عطف على
التعظيم وكتب أيضاً قوله من النوعية حينئذ النوعية غير حينئذ التعظيم وان كانت
الحياة العظيمة نوعاً ولذا ذكره ما فترى اه سم (قوله وهي الحياة الحاصلة الخ) قال
في الاطول لا وجه لتخصيص النوعية بهذا الوجه والتعظيم بالوجه الاقل بل كل من
الوجهين يصلح أن يكون وجهاً لكل منهما اه ويمكن دفعه بأن يجعل في كلامه احتياطاً
(قوله أي الذي يقصد قتله) أي لا المقتول بالنعل لانه لا حياة له (قوله بخلاف القتل
الخ) هذا بحسب ظاهر اطلاق عبارتهم وان كان المراد بالقتل القصاص لكن يكفي
لرجحان الالية عدم اطراد قولهم بحسب ظاهر اطلاقه بخلاف الالية الكريمة (قوله
وخلوه عن التكرار) عورض بأن فيه نوعاً من الحسنات وهورد العجز على الصدر وأجيب
بأن الحسن ليس من جهة التكرار بل من جهة رد العجز على الصدر ولهذا قالوا الاحسن
في رد العجز على الصدر أن لا يؤدي الى التكرار بأن لا يكون كل من اللانطين بمعنى الآخر
فقولهم وان اشتمل على جهة حسن مشتمل على جهة مرجوحية ويكفي لرجحان الالية أن
ليس فيها جهة مرجوحية أفاده في المطول وهو يشعر بأن المعنى هنا متحد وهو كذلك
من جهة أن كلا معني ازهاق الروح وان كان الاقل على وجه القصاص والشأن على وجه
الظلم وكتب أيضاً قوله عن التكرار أي في الجملة اه يس والافاقتل الاقل أريد به القتل
قصاصاً والقتل الثاني أريد به القتل ظاهراً لما كان كل ازهاق الروح كان هنالك تكرار
(قوله فان تقديره الخ) اعترضه الحفيد بأن الظاهر أن الاحتياج الى تقدير محذوف انما
هو لامر لفظي كما في قوله تعالى ولا ينجي المكر السيئ الا بأهله وأجاب عنه سم فقال

مع التنوين احدى عشر وحروف
القتل أننى للقتل أربعة عشر أعنى
الحروف المملوطة اذ بالعبارة يتعلق
الايجاز لا بالكسبة (والنص) أي
وبالنص (على المطلوب) يعني الحياة
(وما يفيد تنكير حياة من التعظيم
لمنعه) أي منع القصاص ايها
(عما كانوا عليه من قتل جماعة
بواحد) فحصل لهم في هذا الجنس
من الحكم أعنى القصاص حياة
عظيمة (أو) من (النوعية) أي
لحكم في القصاص نوع من الحياة
وهي الحياة (الحاصلة لامة مقتول)
أي الذي يقصد قتله (والقاتل) أي
الذي يقصد القتل (بالارتداع)
عن القتل لما كان العلم بالقصاص
(واط- راده) أي وبكون قوله
والحكم في القصاص حياة مطرداً
اذا لاقتصاص مطلقاً سبب للعبارة
بخلاف القتل فانه قد يكون أننى
للقتل كالذي على وجه القصاص
وقد يكون أدعى له كالقتل ظاهراً
(وخلوه عن التكرار) بخلاف
قولهم فانه يشتمل على تكرار القتل
ولا ينجي ان الحالى عن التكرار
أفضل من المشتمل عليه وان لم يكن
مختلاً بالصراحة (واستغنائه عن
تقدير محذوف) بخلاف قولهم فان
تقديره القتل أننى للقتل

أقول قد يمنع ما قاله بأن تنفصيل القتل على تركه لا على غيره كالضرب والجرح لا ينهم من
غير هذا المحذوف فليس لمحض أمر صناعي اه وحاصله أن هذا الاعتراض إنما يتجه لو كان
المقتدر من غيره لا من تركه وأجاب بعضهم بأن المحذوف هنا لم يستثنى مسته اه (قوله
من تركه) لا ينبغي أن الترك لا يثنى القتل حتى يصلح لأن يكون مفضلاً عليه فالمراد أنني من
كل زاجر اه أطول (قوله والمطابقة) فيه أن القتل ونفيه أيضاً متضادان اه أطول
(قوله في الجملة) المعنى على لو أي ولو في الجملة وكتب أيضاً قوله في الجملة أي سواء كان
التقابل على وجه التضاد أو السلب والایجاب أو غير ذلك كما سيأتي في محله فانه سم وقال
يس أي سواء كان التقابل بحسب الذات أم لا كالتصاخص والحياة فإن التصاخص إنما
كان مقابل الحياة ومضاداً لها باعتبار أن فيه قتلاً والقتل يقابل الحياة بفعل
ما يشتمل عليه مقابل في الجملة اه والظاهر أن مقابل القتل للحياة ليست أيضاً ذاتية
بل باعتبار اشتغالها على الموت المقابل للحياة فتكون مقابلته التصاخص للحياة بواسطة
اشتغاله على القتل المشتمل على الموت المقابل للحياة وإن شئت قلت مقابلته التصاخص للحياة
باعتبار اشتغاله على الموت (قوله وإيجاز الحذف) من إضافة المسبب إلى السبب (قوله
أما جز جلة) المراد بجزء الجملة ما ليس مستقلاً كالشرط وكجوابه وبالجمله المستقل وأشار
الشارح بقوله عمدة كان أو فضله إلى أنه ليس المراد بالجزء هنا أحد ركني الجملة بل ما يشمل
الفضلات على أن تكون حقيقة الكلام الذي ترادفه الجملة على قول هي المسند إليه
والمسند وما عداه ما خارج عن حقيقة مذهب ابن الحاجب وذهب البعض إلى أن
حقيقة الكلام ما اشتمل عليه من عمدة وفضله تدبر (قوله بدل من جز جلة) بدل كل وإنما
لم يجعله نعتاً لأنه عطف عليه ما يصلح نعتاً وذلك قوله صفة أو شرط لعدم اشتقاقهما من الجعل
الكل بدلاً ليصح الأعراب فيهما ما جعلا لأن المعطوف على البديل بدل وعلى النعت نعت
(قوله نحو وأسأل القرية) بناء على أنه لم يرد بالقرية أهلها إيجازاً من سلا والافلا حذف
وكذا على القول بأنهم على حقيقة أو السؤال على وجه الإيجاز كما قاله التاج السبكي
قال لا يقال الأصل عدم هذا الاحتمال لأنه قول هذا معارض بأن الأصل عدم الإيجاز
وقال العضد أنه ضعيف ونقل داود الظاهري أن اسم القرية مشتق من ترك بين المكان وأهله
كذا في يس (قوله متى أضع العمامة تعرفوني) يحتمل أن المعنى متى أضع عمامة الحرب
وهي البيضاء أو المغفر على رأسي تعرفوني وشجاعتى ويحتمل أن المعنى متى أضع العمامة
عن وجهي الساتر له تعرفوني ولا تجهلوا وجهي لشهري من عى (قوله أي ركاب
لصعاب الأمور) الظاهر أنه معنى مجازي وأن المعنى الحقيقي معاد العقبات (قوله
وقعت صفة لمحذوف) بناء على جواز حذف الموصوف بالجملة من غير اشتراط كون
الموصوف بعض اسم متقدم مجرورين أو في أقوالك ما منهم تكلم أو ما فيهم نجا (قوله أي
انكشف أمره) فيكون جلاً لازماً (قوله أو كشف الأمور) فيكون جلاً متعدياً (قوله

من تركه (والمطابقة) أي وباشتماله
على صفة المطابقة وهي الجمع بين
معنيين متقابلين في الجملة كالتصاخص
والحياة (وإيجاز الحذف) عطف
على إيجاز القصص (والمحذوف) أما
جز جلة (مضاف) بدل من جز جلة نحو
وأسأل القرية أي أهل القرية
(أو موصوف نحو
أنا ابن جلا) وطلاع الثنايا
متى أضع العمامة تعرفوني
الثناء العقبة وفلان طلاع الثنايا
أي ركاب لصعاب الأمور وقوله
جلا جملة وقعت صفة لمحذوف
أي أنا ابن (رجل جلا) أي
انكشف أمره أو كشف الأمور

وقيل جلاهناعلم) ولا شاهد عليه (قوله مع الضمير) أي المستتر (قوله لاعن الفعل وحده) والالكان مصر وفا لان هذا الوزن لا يختص بالفعل (قوله وكان وراهم) أي امامهم على بعض التأويل (قوله أو شرط كما مر) نحو قوله تعالى فالتة هو الولي أي ان أرادوا وليا فالتة هو الولي (قوله في آخرباب الانشاء) في قوله وهذه الاربعة يجوز تقدير الشرط بعدها الخ اه ع ق (قوله أو جواب شرط) لا يخفى أنه لو كان الحكم في جزاء الشرط وكان الشرط قيداً كما دل عليه كلام المصنف في أول بحث أحوال المسند وشرطه الشارح المحقق ووافقه السيد السند في أنه مذهب المفتاح والمصنف لكان حذف جزاء الشرط من حذف الجملة وإبقاء قيدها كما في قوله تعالى ليحق الحق فانه لا فرق بينهما في حذف أصل الجملة وإبقاء متعلقه اه أطول وكتب أيضاً ما نصه الفرق بين حذف الجواب هنا وحذفه في قوله وان خلت الخ حيث جعل ذلك من المساواة وهذا من الإيجاز أنه هناك تقدم ما يدل عليه فكانه ذكر بخلافه هنا فانه تأخر أي فضعفت الدلالة وكأنه لم يذكر اه ع ق وقوله فكانه ذكر بل قيل ان المتقدم هو الجواب (قوله اما المجزأ الاختصار الخ) انظر حكمة ذكر النكت في هذا دون غيره وما حكمة الاختصار على هذه النكت مع أنها قد تكون غيرها كاختبار مقدار تنبيه السامع اه وفي يس نقلا عن سم في حواشي المطول خص هذا النوع بذكر نكت الحذف دون غيره مما قبله للاهتمام به لان فيه حذف كلام برأسه واقصر على ما ذكره من النكت للاعتناء بما ذكره من هاتين النكتين لكثرة قصد الحذف لهما حتى كأنه لا يكون الا لهما ولذا أوردهما بالعبارة المشعرة بالخصر (قوله نحو واذ قبل الآية) ناقش فيه في العروس فقال يمكن أن يكون ذلك من القسم الثاني بأن يكون حذف إشارة الى أنهم اذ قبل لهم ذلك فعلا وشياً لا يحيط به الوصف واما المقصد أن تذهب نفس السامع كل مذهب يمكن اه (قوله لا يحيط به الوصف) وذلك عند قصد المبالغة لكونه أمراً هوياً أو مرغوباً في مقام الوعيد أو الوعد والقرائن تدل على هذا المعنى ويلزم من كونه بهذه الصفة فيما يظهره المتكلم ذهاب نفس السامع ان تصدى لتقديره كل مذهب فاما من شيء يتقدره فيه الا ويحتمل أن يكون ثم أعظم من ذلك وهذان المعنيان أعني كونه لا يحيط به الوصف وكون نفس السامع تذهب فيه كل مذهب فتتغير مفهومهما مختلف ومصدقهما متحد فقد يقصد ههما البليغ معا وقد يحظر له أحدهما فقط ولتباينهما مفهوماً عطف الثاني بأول فقال أولتذهب نفس السامع في تقديره كل مذهب فيحصل الغرض من كمال الترغيب أو الترغيب اه ع ق (قوله كل مذهب) أي كل ذهاب فهو مفعول مطلق أو في كل مذهب فهو مفعول فيه (قوله مثالهما ولو ترى) أي المثال الصالح للاحظة كل منهما على البديل أو معا (قوله ولو ترى الخ) قال في الأطول فان قلت هل يتقدر في النظم جزاء لاقرينة فيكون عبثاً لعدم فهم السامع فهو بمنزلة التكلم بما لا يفهم أو لا يقر فيكون القاء الشرط القاء ما لا يصح

وقيل جلاهناعلم وحذف
التنوين باعتبار أنه منقول عن
الجملة أعني الفعل مع الضمير
لاعن الفعل وحده (أو صفة نحو
قوله تعالى وكان وراهم ملك
بأخذ كل سفينة فضبا أي كل
سفينة) (صحيفة أو نحوها) كسليمة
أو غير معينة (بدليل ما قبله) وهو
قوله فأردت أن أعصم الدلالة على
أن الملك كان لا يأخذ المعيبة (أو
شرط كما مر) في آخرباب الانشاء
(أو جواب شرط) وحذفه يكون
(اما المجزأ الاختصار نحو واذ قبل
لهم انقوا الآية) فهذا شرط حذف
جوابه (أي أعرضوا بديل
مابعده) وهو قوله تعالى وماتنا بهم
من آية من آيات رحمتهم الا كانوا
عنهم معرضين (أو للدلالة على أنه)
أي جواب الشرط شيء لا يحيط به
الوصف أولتذهب نفس السامع
كل مذهب يمكن مثالهما ولو
ترى اذوقوا على النار

قوله افعل شيئاً الخ هذا لا يناسب
تركيب الآية والمناسب له
ما سبذ كره عن ع

نحذف جواب الشرط للدلالة على
أنه لا يحيط به الوصف أو لذهب
نفس السامع كل مذهب ممكن
(أو غير ذلك) المذكور كالمستند اليه
ولمستند والمفعول كما مر في الابواب
السابقة وكل المعطوف مع حرف
العطف (نحو قوله تعالى لا يستوي

منكم من أنفق من قبل الفتح وقائل
أى ومن أنفق من بعده وقائل بدليل
مابعد) يعنى قوله تعالى أولئك
أعظم درجة من الذين أنفقوا من
بعده وقائلوا (وأما جله) عطف
على اما جزء جله فان قلت ماذا
أراد بالجملة ههنا حيث لم يعد الشرط
والجزء اجملة قلت أراد الكلام
المستقل الذى لا يكون جزءاً من
كلام آخر (مسببة عن) سبب
(مذ كور نحو ليحق الحق ويطل

الباطل) فهذا سبب مذ كور وحذف
مسببه (أى فعل ما فعل أو سبب
مذ كور نحو) قوله تعالى فقلنا
اضرب بعصا الحجر (فانفجرت
ان قد ضرب بهما) فيكون قوله
فضر بهما جملة محذوفة هي سبب
لقوله فانفجرت (ويجوز ان يقدر
فان ضربت بهما

السكوت عليه قلت هذا الشكل قوى وأظن أنه اذا لم تنصب قرينة على الخصوص بقدر
مبهم فالتقدير افعل شيئاً هو الغاية في ذلك وحذف مثل هذا الجزء لذهب النفس كل
مذهب ممكن بخصوصه أو للاشارة الى أنه لا يحيط به الوصف اه (قوله) نحذف جواب
الشرط) وتقديره لا أتيت أمراً اقضي عاملاً وهو محتمل أن يكون مثلاً لا على البدلية
أو مثلاً لا اجتماعاً حيث تقصد افادتهم ما عانم تقدير الجواب بما ذكر فيه شئ وهو أن
عظمة الجواب وظفائعه موجودة ولومع التصريح وقد يجاب بأن الجواب شئ
مخصوص حذف لظهور قطاعته والتهويل على السامع وأما ما ذكر فهو تقدير معنوى
فان السبب اذا قال لبعده والله انى قت يا فاجر وسكت عظم عليه الامر وذهبت نفسه كل
مذهب في التقدير ومعلوم أن الجواب الذى يقدره السبب عذاب مخصوص حذف لما
ذكر اه ع ق وانظره مع كلام الاطول الذى نقلناه عنه (قوله أو غير ذلك) معطوف على
مضاف وقوله في المطول عطف على جواب الشرط لا يجرى على التول الصحيح من أنه اذا
تعددت المعطوفات كان العطف في الجميع على الاول وقديقال مقصوده مجرد الاحتراز
عن كونه عطفاً على مجرد الاختصار كذا في سم وقوله اذا تعددت المعطوفات أى وكانت
غير حرف مرتب كما هنا فان أو غير مرتب (قوله والمفعول أى غير المضاف) اذ هو قد سبق
في عموم المضاف المذكور سابقاً (قوله نحو قوله تعالى لا يستوي منكم) الآية قال في
الاطول وتحتمل الآية والله أعلم أن لا يكون فيه حذف وبفسر بأنه لا يستوي منكم
جماعة أنفقوا من قبل الفتح فهم مع اشتراكهم في الانفاق قبل الفتح متفاوتون لتفاوتهم
في الانفاق والاختلاف فيه ويكون قوله أولئك أعظم درجة بيان أنهم مع تفاوت
درجاتهم أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعده وقائلوا (قوله حيث لم يعد الشرط والجزء
جملة) أى مع أن كلامهم اجملة (قوله قلت أراد الخ) أى هنا وان كان الذى سبق له أن
الكلام المقصود هو الجزء والشرط قبله (قوله مسببة) بدل من جملة لانعت لعطف مالا
يصلح للنعبة عليه على ما مر في قول المصنف مضاف الخ (قوله ليحق الخ) ومنه قول أبى
الطيب أئى الزمان ينوه في شيبته * فسرهم وابتناء على الهرم

أى فسأنا اه أطول وكتب أيضاً قوله ليحق الخ وقيل قوله ليحق متعلق بيقطع أى في قوله
قبل يريد الله أن يحق الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين وعلى هذا لا تكون الآية بما
نحى فيه ويصح أن يقال في مثله أيضاً انها جملة سبب لمذ كور لان الفعل سبب لحقيقة الحق
وبطلان الباطل وكل علة غائية يصح أن يقال عليها اسم السبب واسم المسبب لانها علة
في الاذهان معلولة في الاعيان كذا في عروس الافراح اه يس (قوله أى فعل ما فعل)
من تقوية المؤمنين ونصرتهم وتضعيف الكافرين وخذلانهم لهذا السبب وهذه الغاية
التي هي احقاق الحق أى اثبات الحق الذى هو دين الاسلام وابطال الباطل وازالته
الذى هو دين الكفر اه ع ق (قوله فضر بهما) فالحذف للعاطف والمعطوف عليه

(قوله فقد انفجرت) تقدير قد لاجل الفاء الداخلة على الماضي اذ الماضي الواقع جوابا لا يتنزل بالفاء الامع قد (قوله فيكون المحذوف جزء جـ له الخ) ولكن كون الجواب ماضيا ينافي استقبال الشرط الذي هو الاصل فاما أن يؤول على معنى المضارع أو يؤول على تقدير الحكم كما قال ابن الحاجب ترتب الجواب على الشرط اما باعتبار معناه كان قام زيد يقيم عمرو واما باعتبار الحكم كان تعتد على باكر امك الآن فقد اكرمتك بالامس أي فاحكم الآن باكر امك امس أي فانت اكرامى لك معتدابه ولهـ ذاقوا لوفيا لتحقيق مضيه كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق أخ له من قبل انه على تأويل فهو مساو داخله من قبل أي فيحكم عساواة أخيه في السرقة الكائنة منه قبل اه ع ق وقوله فاما أن يؤول على معنى المضارع أي وفائدة قد التحق قيمة تحقق ترتب الانفجار على الضرب وقوله أو يؤول على تقدير الحكم أي والحكم التخيبي متأخر عن الضرب (قوله جزء جـ له وهو الشرط) قال في الاطول وجزء من الجزاء أيضا هو كلمة قد اه (قوله وهو الشرط) ظاهره اطلاق الشرط على مجموع أداة الشرط ومدخولها كذا في ينس (قوله ومثل هذه الفاء) أي مما يقتضي الترتب (قوله تسمى فاء فصحية) سميت فصيحة لانفصاحها عن المحذوف أو لانها لا تنفصيح عن معناها في الاكثر لا لتفصيح أو لانها لا ترد الامن الفصح لعدم معرفة غير عوردها اه سم وكتب أيضا قوله فصيحة لانفصاحها بما يقدر قبلها قيل يجب ان سميت فصيحة أن تكون عاطفة على محذوف كما في التأويل الاول وقيل انما تسمى فصيحة على تقدير الشرط لانفصاحها أي دلالتها على الشرط وقيل تسمى بذلك على التقديرين أي تقدير الشرط وتقدير المعطوف عليه اه ع ق وهو ايضاح لما في الشارح فنقول الشارح قيل الخ راجع لقوله تسمى الخ (قوله وقيل على التقديرين) هذا هو الذي رجحه السيد في شرح المفتاح (قوله في بحث الاستئناف) من باب الفصل والوصل (قوله على حذف المبتدأ والخبر) أي هم نحن (قوله على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف) أي أو مبتدأ والخبر محذوف وأما على قول من يجعل المخصوص مبتدأ والجملة قبله خبرا فالكلام محذوف فيه جزء الجملة اه ع ق وقوله أو مبتدأ والخبر محذوف انما ترك هذا القول لما في معنى اللبيب من رده بأن الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا استثنى مسده كما في يس (قوله عطف على اما جملة) الاولى على اما جزء جملة لان المعطوفات اذا تكررت بالواو كانت على الاول (قوله أي فارسلون الى يوسف الخ) فالمحذوف من النظم أربع جمل متعلقاتها ومتعلق أرسلون وحرف النداء التثنية مقام جملة لكن قال في الاطول ومما ينهك عليه البصيرة الواقعة أن المراد بالاكثرتين جملة جملتان أو أكثر لاجلة وبعضها أيضا كما يوهم ما ذكره في بيان تقدير الآية لان الجملة وبعض الجملة من اجتماع القسمين فالنقص ودبال قيل حذف ففعلوا فانه فقال له ولا يخفى أن التقدير أكثر مما ذكره اذ التقدير أرسلون الى يوسف لاستعجبه الرؤيا وأخبركم بتعبيره ففعلوا الخ اه (قوله

فقد انفجرت) فيكون المحذوف جزء جـ له وهو الشرط ومثل هذه الفاء تسمى فاء فصيحة قيل على التقدير الاول وقيل على الثاني وقيل على التقديرين (أو غيرهما) أي غير المسبب والسبب (فحو قسم الماهدون على مامر) في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف (واما ما ذكر) عطف على اما جملة أي أكثر من جملة واحدة (نحو قوله تعالى أنا أنبئكم بتأويله) فأرسلون يوسف أي) فأرسلون الى يوسف

لاستعبره الرؤيا) أى لا طلب منه تعبيرها (قوله على وجهين) أى يأتى على وجهين أى أنه
تارة يكون مع عدم قيام شئ مقامه وتارة يكون مع قيام شئ مقامه (قوله أن لا يقام)
أى ذو أن لا يقام (قوله كما مر) يشعر كلامه بأن ما مر من الامثلة كلها محال يقم فيه شئ مقام
المحذوف وليس كذلك فإن المحذوف فى قوله واسأل القرية مما قام فيه القرية مقام
المحذوف فثال القسمين متركب من مثال القسم الثانى مر على المصنف اه أطول أى غفل
المصنف عنه (قوله وان يقام) أى وذو أن يقام (قوله لان تكذيب الرسل الخ) قال فى
الاطول ونحن نقول اذا تقدم زمان الجلة الحالية على زمان عاملها تجعل القصة حالاً ولا
يخفى أنه جار فى هذا المقام اه (بل هو سبب لمضمون الجواب) هو ترك الحزن والصبر وكان
سبباً له لان المكروه اذا عم طاب وهان (قوله لمضمون الجواب المحذوف) اعترض بأن
الجواب لا يحذف اذا كان فعل الشرط مضارعاً وأجيب بأن هذا مذهب البصريين
والنصارى وأجاز ذلك قياساً بقية الكوفيين على أن الشئى قال رداعلى الدمامى محل هذا
الاستطراد ما لم يقم مقام الجزاء شئى والا كما هنالم يكن المحذف ضرورة اه كذا فى يس
(قوله أى فلا تحزن واصبر) قال فى الاطول الاظهر أن التقدير فلا يقدح فى رسالتك
فانه قد كذبت الخ (قوله وأدلتك كثيرة) هذا بالنسبة الى القسم الاقل وهو أن لا يقام شئ
مقام المحذوف وكتب أيضاً قوله وأدلة كثيرة أعلم أن الدليل فى الحقيقة على أصل المحذف
شئ واحد وهو العقل والتعبد انما هو فى دليل التعمين أى تعيين المحذوف كما ستقف عليه
(قوله والمقصود الاظهر على تعيين الخ) أى ويدل المقصود الخ وفيه أن المحذوف هو نفس
المقصود الاظهر فيتحد الدليل والمدلول الآن يقال المراد وأظهر به قصد على تعيين الخ
فاختلفا ثم الدلالة على خصوص المحذوف وبذلك الدلالة يحسم التعمين ويمكن جعل
تعيين معنى معين والاضافة من اضافة الصفة الى الموصوف به على هاتين المسامحتين
صاحب الاطول وكتب أيضاً قوله على تعيين الخ فيه ان الدلالة على تعيين المحذوف
تتضمن الدلالة على المحذف فالدليل على التعمين دليل على المحذف والمدرك لذلك هو العقل
ويدفع بأن المراد ان العقل قديبل وحده على المحذف ويستقر فى الدلالة على التعمين الى
شئ آخر وقد يستقل فى الامرين على ما فيه كما سأتى انظر ع ق (قوله فاعقل دل الخ)
جعل الدليل العقل ولا يبعد أن العقل مستدل لدليل وان الدليل عدم تصور تعلق الحرمة
بالاعيان اذ الحرمة عبارة عن طلب الترك ولا معنى لطلب ترك الاعيان بدون ملاحظة
تناولها ونحوه فتأملهم (قوله انما تعلق بالافعال) أى على الحق اذ لا معنى لتعلق
التكليف بالذوات لعدم القدرة عليها وقوله دون الاعيان أى كما يقول الحنفية من ع ق
وقال الفترى المسئلة أصولية مذكورة فى كتب الاصول وما ذكره الشارح مذهب المعتزلة
والعراقيين من أهل السنة وأما على مذهب جمهور أهل السنة فتعلقها بالاعيان حقيقة
يراد به تحريم العين كالحجر والخزير ونحوهما اه وفى الاشباه والنظائر للتاج السبكى اتفق

لاستعبره الرؤيا فاعملوا فانا فقال
له يا يوسف والحذف على وجهين
أحدهما أن لا يقام شئ مقام
المحذوف بل يكتبنى بالقرينة
(كما مر) فى الامثلة السابقة (وان
يقام نحو قوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك) فنزوله
فقد كذبت ليس جزاء الشرط لان
تكذيب الرسل مقدم على
تكذيبه بل هو سبب لمضمون
الجواب المحذوف أقوم مقامه
(أى فلا تحزن واصبر) ثم المحذف
لابد له من دليل (وأدلتك كثيرة
منها ان يدل العقل عليه) أى على
المحذف

أئتمنهم طوائف أهل السنة على أن الحل والحرمه وسائر الاحكام الشرعية ليست من صفات الاعيان وذهب من ينقي الى أبي حنيفة رحمه الله تعالى من علماء الكلام الى أنها صفات للمعامل قال وينبغي على المسئلة ان حرمت عليكم أمهاتكم ونحوه هل هو مجمل فمن قال بالثاني نفي الاجمال ويلزمه الوقوع فيه لان الذات اذا كانت محرمة فينبغي أن يضاف التحريم الى كل ما لا فاهام من الافعال حتى يحرم النظر الى الام وغير ذلك مما لم يقل به أحد ومن قال بالاول أثبت الاجمال غير أنه يدعى في اللفظ عرفا عاما يقتضي بأن المراد الفعل المقصود من الذات لانفسها وعندنا أن المعقود عليه في النكاح منفعة البضع ولا نقول انما في حكم الاجزاء وقال أبو حنيفة عين المرأة يوصف بالحل فالحلوة لا تفرق المهر عندنا لعدم استيفاء المنفعة والحلوة لا تقتضيها والحل لا يدخل تحت اليد وهم لما قالوا المعقود عليه عينهم اجعلوا تسليها لنفسها من التمكن بالحلوة كفايا اهـ ملخصا فظهر أن الخلاف معنوي لا لفظي كذا في يس (قوله والمقصود الاظهر الخ) وانما كان أظهر لانه المفهوم من هذا الكلام بحسب العرف والاستعمال انظر ع ق (قوله من هذه) لو أسقط من هذه لكان أوضح اذ لم يتقدم التنصيص على شيء منها (قوله المذكور في الآية) أي التي يمكن تقديرها في الآية كالاكل والانتفاع به او قربانها (قوله وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح) وكذا في قوله بعد ومنها أن يدل الخ (قوله أدنى تسامح) وهو جعل الدلالة من الأدلة وإضافة أدنى تسامح من إضافة الصفة الى الموصوف أي تسامح أدنى أي قريب (قوله فكأنه على حذف مضاف) والتقدير منها ذو وأن يدل والمراد من ذو العقل نفسه أو من دلالتها أن يدل الخ ولم يجزم الشارح لاحتمال العبارة أن يكون قوله ان يدل مقعوم والاصل منها العقل وان يجعل المصدر المتسبب من أن يدل بمعنى الفاعل فكأنه يقول منها دليل العقل فتكون الإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف ولا يخفى ما فيه من التعسف اهـ من ع ق ببعض زيادة (قوله أي أمره) الشامل للعذاب وكتب أيضا قوله أمره أي ما أمر به وقوله أو عذابه أي ما عذب به فلا يرد أن الأمر والعذاب أمران معنويان لا محجى لهما كذا في الاطول (قوله أو عذابه) لانه هو الموجب للتحويل والتخويف المقصود من الآية اهـ ع ق (قوله هو أحد الامرين) في هذا الكلام شيء من وجهين أحدهما أن ادراك العقل يكون المقدر أحدهذين لانه متقل فيه دلالة بيل تحتاج الى قرائن كون هذا يوم القيامة الذي لا يناسبه الا ما ذكره هذا مما دل فيه غير العقل لما تقدم لنا ان المدرك هو العقل في الكل لكن ان كانت دلالاته لانه متقل نسبت الدلالة لذلك الشيء المستعان به ولا يخفى عدم استقلال العقل هنا والآخر انما ان جواز تقدير الاخص مع صحة تقدير الاعم لم ينحصر المقدر في ما ذكره اهـ أن يقدر وجاء جندريك القائم بتعذيب العاصي أو عبيده القاطعون بذلك كالملائكة وأيضا تقدير الامر أولى وأظهر لشمله كافي آية حرمت عليكم الميتة ع ق (قوله عليه) أي على الحذف

(والمقصود الاظهر على تعيين المحذوف نحو حرمت عليكم الميتة) فالعقل دل على أن هذا حذف اذا لاحكام الشرعية انما تتعلق بالافعال دون الاعيان والمقصود الاظهر من هذه الاشياء المذكورة في الآية تناولها الشامل للاكل وشرب الالبان فدل على تعيين المحذوف وفي قوله منها أن يدل أدنى تسامح فكأنه على حذف مضاف (ومنها أن يدل العقل علم - ما) أي على الحذف وتعيين المحذوف (نحو وجاء ربك) فالعقل يدل على امتناع محجى الرب تعالى وتقدس وبديل على تعيين المراد أيضا (أي أمره أو عذابه) فالامر المعين الذي دل عليه العقل هو أحد الامرين لأحدهما على التعيين (ومنها أن يدل العقل عليه والعادة على التعيين نحو فذلكن الذي لمنني فيه) فان العقل يدل على أن فيه حذف

(قوله اذ لامعنى اللوم على ذات الشخص) اذ لا يلام الشخص الاعلى أفعاله ولم يقل في ذات الشخص مع أنه المطابق لقوله فيه اشارة الى أن في بمعنى على (قوله حبا) تمييز محمول عن الفاعل أى قد شغفها حبه أى أصاب شغفها وهو غلاف القلب أو وسطه وعبرة الاطول أى خرق شغاف قلبها (قوله والعادة) أى المتقررة عند المحبين ع ق ثم قال وانما يلام عليه عند غير المحبين غفلة عن كونه ليس بنقص فان لام عليه المحبوب فلا وازمه وأمان كف عن لوازمه الرديئة فلا لوم عليه (قوله لكونه شاملا له) يؤخذ منه ما صرح به في الاطول من انه اذا جعلت الاضافة في شأنه عهدية بأن أريد به المراودة فقط صح تقدير شأنه (قوله ويتعين) المناسب للتفريع وفي بعض النسخ فيتعين (قوله بمعنى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف ع ق (قوله لامن أدلة الحذف) أى كما هو ظاهر كلام المصنف حيث كان سابقا في بيان أدلة الحذف اه سم ولهذا أتى بالعناية وقد يتخلص عن هذا بما قاله في الاطول ان قول المصنف وأدلتها أى أدلة لا بد للحذف منها اما التتبعية على أصل الحذف واما التتبعية على خصوص المحذوف اه (قوله لان دليل الحذف ههنا هو ان الجار الخ) عبارة ع ق فان الجار يدل بالعدل بعد ادراكه وصحته انه لا بد له من متعلق اه فقول الشارح هو ان الجار الخ فيه حذف أى هو المعتل بسبب ادراكه ان الجار الخ (قوله هو ان الجار والمجرور الخ) فيه ان الخطاب كثيرا ما يكون غير نحوى فلا يعرف ذلك فينبغي أن يجعل الدليل طلب معنى حرف الجر له بقضى الفعل المشروع فيه فانه في الاطول ويمكن تطبيق ما ذكره الشارح على ما ذكره تأمل (قوله دل على أنه ذلك الفعل) أى دال ذلك الفعل (قوله فيقدر ما جعلت) أى دال ما جعلت الخ (قوله ففى القراءة بقدر بسم الله اقرأ) وتقديره خصوص لفظ ما جعلت التسمية مبدأه هو الاقرب للقراءة وينسب الى البيانين وقيل يجوز تقديره ابتدئ في الكل وينسب الى التحوين اه ع ق (قوله ومنها الاقتران) قال ع ق لا ينبغي أن المقارنة أعم من جعل البسملة مبدأ الشيء فلما اقتصر على المقارنة وجعل مسألة البسملة من أمثلتها كان أوضح اه وقال في الاطول ومنها الاقتران أى الاقتران بعد وجود الفعل حتى يصح جعله مقابلا للشروع والا فالشروع أيضا اقتران اه (قوله اى من أدلة تعيين المحذوف) بعد دلالة العقل على أصل الحذف اه ع ق ولم يبين دليل الحذف هنا لان دليله هنا عين دليله في سابقه (قوله الاقتران) أى مقارنة الكلام الذى وقع فيه الحذف لحال من الاحوال ع ق (قوله كقولهم للعرس) أى المتزوج اه ع ق وكتب أيضا قوله كقولهم للعرس بالرفاء والبنين هذا دعاء الجاهلية حيث يحتزون بالبنين عن البنات وقد ورد النهى عنه اه فترى (قوله أو مقارنة الخطاب الخ) الحاصل أن في معنى الاقتران وجهين لانه اما بين الكلام وحال الخطاب أو بين الخطاب وحاله وفى نسخة اى مقارنة وهى لاتناسب (قوله والرفاء هو الاتمام والاتفاق) والمراد به الدعاء والباء للملابسة (والاطناب

اذ لامعنى اللوم على ذات الشخص
وأما تعيين المحذوف (فانه يحتمل)
أن يقدر (فى حبه لقوله قد شغفها
حبا وفى مرادوته انه قوله تراود فتاها
عن نفسه وفى شأنه حتى يشملهما)
أى الحب والمراودة (والعادة دلت
على الشائى) أى مرادوته (لأن
الحب المقرط لا يلام صاحبه عليه
فى العادة اقهره) أى الحب المقرط
(ايه) أى صاحبه فلا يجوز أن
يقدر فى حبه ولا فى شأنه لكونه
شاملا له فيتعين أن يقدر فى
مرادوته نظرا الى العادة (ومنها
الشروع فى الفعل) يعنى من
أدلة تعيين المحذوف لامن أدلة
الحذف لان دليل الحذف ههنا
هو ان الجار والمجرور ولا بد أن
يتعلق بشئ والشروع فى الفعل
دل على أنه ذلك الفعل الذى شرع
فيه (نحو بسم الله فيقدر ما جعلت
التسمية مبدأه) ففى القراءة يقدر
بسم الله اقرأ وعلى هذا القياس
(ومنها) أى من أدلة تعيين
المحذوف (الاقتران كقولهم
للمعرس بالرفاء والبنين) فان مقارنة
هذا الكلام لاعراس الخطاب
دل على تعيين المحذوف (أى
اعرست) اذ مقارنة الخطاب
بالاعراس وتلبسه به دل على ذلك
والرفاء هو الاتمام والاتفاق
والباء للملابسة (والاطناب

أى جعلك الله مع زوجك ملتصقا والداك اللينين ع ق (قوله اما بالايضاح) سيما في مقابله
 في قوله واما بذكر الخاص الخيس والحاصل أن الاطناب يحصل بأمر ذكر المصنف منها
 ثمانية بالصريح وأحال على الباقي بقوله بعدها واما بغير ذلك كما ستراه وكتب أيضا قوله
 اما بالايضاح بعد الابهام فاتهم ذكر عكس ذلك ونسبهم اجالا بعد التفصيل لابهام ما بعد
 الايضاح اذ لا يصير ما يعقب الايضاح مبهما كقوله تعالى فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة
 اذا رجعتم تلك عشرة كاملة اه أطول (قوله ليرى المعنى) أى يدرك ع ق وكتب أيضا
 قوله ليرى المعنى في صورتين مختلفتين عند كون المقام مقام ادراك الشئ على حقيقته
 والاحاطة بجوانبه كقوام الافتخار بالعلم أو مقام التعلم والتعليم بحيث لا يقع فيه جهل
 بوجه ما ولا خطأ من المتكلم أو السامع فيناشيه تعاقب علمين به ان قلنا ان ههنا علمين من
 جهتين أو ابهام علمين ان قلنا بخلاف ذلك وليس ههنا من باب التمكن ولا من باب كمال
 اللذة الاتيين على ما يتبين اه ع ق وكتب أيضا ما نصه فهو كعرض الحسناء في لباسين
 (قوله وعلمان خير من علم واحد) أى لا باعتبار التمكن في النفس ولا تكمل اللذة
 والارجع ههنا الوجه الى الوجهين الاتيين بل العلمان في نفس ههنا مع قطع النظر عن
 الاعتبارين المذكورين خير من العلم الواحد لزيادة العلم عليه وزيادة العلم مستحسنة
 في نفسها فليست أمثل اه سم (قوله أوليته يمكن في النفس) أى نفس السامع فضل تمكن
 وذلك عند اقتضاء المقام ذلك التمكن لكون المعنى ينبغي أن يلائم القلب لرغبة
 أوله هبة أو أن يحفظ التعظيم وعدم استهزاء أو عمل به أو نحو ذلك ع ق (قوله كان أوقع
 عندها) لأن الاشعار به اجالا يقتضى التشوق له والشئ اذا جاء بعد التشوق يقع
 في النفس فضل وقوعه وتمكن أى تمكن ع ق (قوله أوليته يمكن في النفس) أى
 للسامع (قوله بعد الشوق) أى الحاصل من اشعار الاجمال بالشئ والفرق بين التمكن
 واللذة في العلم بحسب مفهومهما واضح ولو كان الشوق بالاجمال سبب كل منهما ومقام
 الاول كما تقدم ومقام الثانى كاملا نفس السامع الى ما يليق به المتكلم حيث يأتي به بهذا
 الطريق فيكون حديث المتكلم مما يراود ويرغب لا مما يكره وينقر عنه فقامل ههنا فان
 المقام سهل ممتنع اه ع ق (قوله فخور بالخ) تمثيل للايضاح بعد الابهام بما يحتمل
 المعاني الثلاثة المتقدمة اه ع ق وكتب أيضا قوله فخور ب اشرح الى صدرى
 في التمثيل به شئ لأن المخاطب بهذا الكلام هو الرب تعالى وتقدس ولا يناسب أن يخاطب
 بعلمين على أنهم ما بالنسبة اليه كما تقدم خيرا من علم واحد ولان الخطاب بما فيه التمكن
 في قلب السامع ولا بما فيه كمال لذة العلم للمخاطب ولا يقال المراد أن الكلام لو خاطب
 به غير الرب تعالى أمكن فيه تذكرا لأن الاصل في الكلام أن يؤتى به لما أراد المتكلم به
 والالم يؤتى بخلاف الكلام لا مكان تحويله الى مقصود آخر بل الجواب ان المراد ههنا لازم
 المتقدم لعدم امكان ظاهره فان من لازم سوق الكلام لامين الاهتمام به فان طلب الزم

اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى
 في صورتين مختلفتين (احدهما
 مبهمه والاخرى موضحة وعلمان
 خير من علم واحد) أوليته ~~كان~~
 في النفس فضل تمكن (لما جبل الله
 النفوس عليه من أن الشئ اذا
 ذكر مبهما ثم بين كان أوقع عندها
 أوليته تكمل لذة العلم به) أى بالمعنى
 لما لا يخفى من أن قيل الشئ بعد
 الشوق والطلب الذي (فخور ب
 اشرح الى صدرى

التأكيد في السؤال وكمال الرغبة في الاجابة وكذا اسوقه للتمكن واللذة كان من لازمه
 الاهتمام المستلزم لكمال الرغبة في الاجابة وكمال الرغبة والتأكد في السؤال مناسبان
 في المقام ١٥ ع ق وقوله ولا يقال الخ أجاب بذلك غير واحد كالقنري ومثله (قوله
 فان اشرح لي يفيد الخ) قال في الاطول فان اشرح لي يفيد طلب شرح شئ ماله لالاتي
 صفة نكرة مقدرة أي اشرح شئ بألي وصدرى بدل منه لانه خلاف ما يتبادر من النظم بل
 لانه يفهم من قوله لي أي لاجلي أن المطلوب شرح شئ ماله من غير تقدير فالإبهام أعم من
 الإبهام المقترن والمذموم فان قلت في فهم شئ ماله نظرياً وان يقال اشرح لاجلي صدر
 معلى قلت لاختفاء في تبادر ما ذكره وان كان ما ذكرته محتملاً فان قلت يكفي في فهم المبهـم
 الفعل ولا حاجة الى قوله لي لان اشرح يدل على طلب شرح شئ مما قلت لاعتداد بما يفهم
 من الفعل والالكان كل فعل مع منعوله المتأخر ايهاماً وتفسيراً ثم نقول لا اطناب في ذكر
 الطرف فان اللام للنفذ فهو تقييد للشرح احترازاً عن الشرح بما يضره ١٥ (قوله أي
 من الايضاح بعد الإبهام) لم يقل أي من الاطناب للايضاح بعد الإبهام مع أنه الانب
 للسماق اختصاراً ١٥ قري (قوله باب نم) يشمل ما هو للمدح كنم الرجل زيد وما هو
 للذم كبئس الرجل أبو جهل لان الباب صادق عليهم ١٥ ع ق وكتب أيضاً قوله باب نم
 لا يخفى ان عتق باب نم منه على ما هو الاغلب والافتقار يقدم المخصوص ١٥ أطول (قوله
 خبر مبتدا محذوف) والجملة مستأنفة للبيان وكتب أيضاً قوله خبر مبتدا محذوف أي
 أو مبتدا أخبره محذوف لا على قول من يجعله مبتداً أقدم عليه خبره فلا يكون على هذا من
 الايضاح بعد الإبهام لان زيد الذي هو المخصوص يكون مقدماً في التقدير تأمل (قوله
 اذ لو أريد الاختصار كفي نم زيد) فيه بحثان أحدهما أنه لا يصح نم زيد اذ فيه ضعف
 التأليف لما ثبت في النحوان فاعله معرف باللام أو مضاف اليه أو مظهر بميزنكرة منصوبة
 أو بما وثانيهما أنه لو قيل نم زيد لكان اخلا لالاتي نعم للمدح العام في جنس من الاجناس
 لا مطلقاً فمضى نم الرجل زيدان زيد اجيد في جميع ما يتعلق بالرجولية لا مطلقاً حتى يكون
 ممدوحاً بجميع ما يتعلق بالعالمية أيضاً ويمكن دفعهما بأن المقصود بنم مدح زيد مثلاً
 في جنس وقد أمكن فيه الاختصار بأن يقال نم زيد في الرجولية ويقدر قولنا في الرجولية
 بقرينة الآية التزم فيه الاطناب لالتزام الايضاح بعد الإبهام لانه يناسب غرض الباب
 وهو المبالغة في المدح فامتنع الاختصار وقد أشار الى هذا الامتناع بقوله لو أريد
 الاختصار فمن وجوه حسنة سوى ما ذكره اتباع الاستعمال الواجب وبهذا ظهر أن
 المراد بقوله الاختصار ما يقابل الاطناب والمساواة دون ما يشمل المساواة بناء على ان نم
 زيد من المساواة كما ظنه الشارح المحقق وصوبه السيد السند وفقاً لافيه اشعار باطلاق
 الاختصار على ما يعم المساواة موافقاً لاصطلاح السكاكي على أن في اثبات الاصطلاح
 للسكاكي صعوبة وماتسك به فيه غيرنا هـ بني أن نم الرجل زيد مدح عام لزيد

فان اشرح لي يفيد طلب شرح
 شئ ماله أي للطالب (وصدرى
 يفيد تفسيره) أي تفسير ذلك الشئ
 (ومنه) أي من الايضاح بعد
 الإبهام (باب نم على احد القولين)
 أي قول من يجعل المخصوص
 خبر مبتدا محذوف (اذ لو أريد
 الاختصار)

في الرجولية فلا بد من ذكر الرجل وزيد فلا اطناب في الكلام يذكرا كذا في الاطول
 (قوله أي ترك الاطناب) الصادق ذلك الترك بالمساواة (قوله وفي هذا) أي قوله اذلوأريد
 الخ (قوله قد يطلق على ما يشمل المساواة أيضا) اذلا يجوز في نعم زيد بل هو مساواة وكتب
 أيضا مانصه وهو موافق لاصطلاح السكاكي اه مطول ووافقه السيد وللعصام معهما
 كلام انظره في أطوله (قوله ووجه حسن) الاضافة للعموم فصح الاستثناء بسوى
 (قوله أي حسن باب نعم) أي حسن الاطناب فيه اه يس (قوله من الايضاح بعد
 الابهام) الذي له العلل الثلاثة المتقدمة (قوله في معرض الاعتدال) أي ذى الاعتدال
 أي الكلام المعتدل اه حنفى (قوله من جهة الاطناب الخ) فليس فيه إيجاز محض
 وقوله والايجاز يحذف المبتدأ فليس فيه اطناب محض (قوله الايجاز والاطناب) ولأن
 تدخل في المتنافيين الانشاء والاخبار كما في الاطول وهذا الوجهان أعنى بروز الكلام
 في معرض الاعتدال وابهام الجمع بين المتنافيين مفهومهما مختلف متلازمان صدقا اه
 ع ق (قوله وقيل الاجمال الخ) وجه ضعفه ان هذا الوجه أعنى إيهام الجمع على هذا
 التفسير يكون عين ما ذكر من الايضاح بعد الابهام لا سواد فينا في قول المصنف ووجه
 حسنه سوى ما ذكر ولأن أن تقول المراد سوى ما ذكر من الايضاح بعد الابهام للامور
 الثلاثة والايضاح بعد الابهام باعتبار ما فيه من فوائد أخرى غير باعتبار الامور الثلاثة
 ولأن تقول هو على هذا القيل أيضا غير ما تقدم لأن إيهام الجمع بين الاجمال والتفصيل
 غير نفس الاجمال والتفصيل كذا في سم (قوله من الامور المستغربة الخ) اذ الجمع بين
 متنافيين كإيقاع المحال فهو مما يستغرب والاعتدال مما يستحسن فان قيل فهم ما حذفت
 من البديع أو المعاني قلت يمكن الامر ان بمناسبة المقام بأن يقتضى المنام مزيد التأكيد
 في امالة قلب السامع أو بقصد مجزء الطرافة والحسن اه ع ق (قوله على شئ واحد في
 زمان واحد من جهة واحدة) والجهة هنا ليست كذلك اه يس لأن الايجاز يحذف المبتدأ
 والاطناب يذكرك الخبر بعد ذكر ما يعمه فقد انفكت الجهة اه ع ق (قوله وهو في اللغة
 لف القطن المندوف) ووجه المناسبة ان في الاصطلاح لفتا ونفا أي تفرقة وتفصيلا
 وان كان فيه الف سابقا على المندف عكس اللغوى (قوله أن يؤتى) ظاهره أن مسماه
 نفس الاتيان وعلمه فقوله نحو ويشيب الخ على المسامحة أي نحو الاتيان في يشيب الخ اه
 سم قال الشيخ يس والاقرب أن التوشيع يطلق على المعنى المصدرى وعلى الكلام وانما
 حله الشيخ على المعنى المصدرى لأن المصنف جعله من الايضاح بعد الابهام والايضاح
 مصدر اه (قوله في عجز الكلام) قال ع ق وينبغي أن يراود في أوله أو في وسطه
 اذ لم يظهروا تخصيص التوشيع بالعجز وجه وكان التقيد به لأنه أكثر ما يقع به التوشيع
 في التركيب (قوله عني) أو جمع اه ع ق نحو ان في فلان ثلاث خصال جميلة الكرم
 والشجاعة والحلم (قوله ثانياهما معطوف الخ) والزائد على الأقل في الجمع اه ع ق وكتب

أي ترك الاطناب (كني نعم زيد)
 وفي هذا اشعار بأن الاختصار
 قد يطلق على ما يشمل المساواة
 أيضا (ووجه حسنه) أي حسن
 باب نعم (سوى ما ذكر) من الايضاح
 بعد الابهام (ابراز الكلام في
 معرض الاعتدال) من جهة
 الاطناب بالايضاح بعد الابهام
 والايجاز يحذف المبتدأ
 (وايهام الجمع بين المتنافيين)
 الايجاز والاطناب وقيل الاجمال
 والتفصيل ولأن ان إيهام الجمع
 بين المتنافيين من الامور المستغربة
 التي تستلذها النفس وانما قال
 إيهام لأن حقيقة جمع المتنافيين
 أن يصدق على ذات واحدة
 وصفان يمنع اجتماعهما على شئ
 واحد في زمان واحد من جهة
 واحدة وهو محال (ومنه) أي
 ومن الايضاح بعد الابهام
 (التوشيع وهو) في اللغة لف
 القطن المندوف وفي الاصطلاح
 (ان يؤتى في عجز الكلام عني)
 مفسر بانه من ثانياهما معطوف
 على الاول

أبضا قوله ثانيهما معطوف الخ يخرج به عن التوشيع مثل قولنا يشيب ابن آدم ويشب فيه خصماتان أحدهما الحرص والآخرى طول الأمل مع أن اللائق جعله منه تأمل اه أطول (قوله نحو يشيب الخ) وكقوله

سقتني في ليل شبيه بشعرها * شبيهة خست بها بغير رقيب
فما زلت في ليلين شعر وظلمة * وشمس من خرووجه حبيب

اه أطول وكتب أيضا قوله نحو يشيب الخ لم يقل نحو قوله صلى الله عليه وسلم يشيب الخ لانه نقل الحديث بالمعنى فان متن الحديث يهرم ابن آدم ويشب معه اثنتان الحرص على المال والحرص على العمر وعبارة السيوطي كقوله صلى الله عليه وسلم يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان الحرص وطول الأمل رواه البخاري من حديث أنس اه حنفى قال الفري وفي رواية يكبر ابن آدم ويكبر معه اثنتان حب المال وطول العمر اه (قوله ويشب) أى ينو وهو بالكسر على ما في الصحاح (قوله بذكر الخاص بعد العام) انظر عكسه فانه يتجه انه اطناب والظاهر أنه ليس المراد بالعام هنا ما اصطلى عليه أهل الأصول بل المراد به ما يشمل الخاص أى يصح أن يندرج فيه كما هو مصطلح أهل النحو فيشمل نحو جاءني رجال وزيد اه يس (قوله والمراد بالذكر الخ) أى ليغايير ما تقدم في الايضاح بعد الابهام لانه ليس في الذكر طريق العطف ايضاح بعد الابهام اه يس (قوله على سبيل العطف) لا على سبيل الوصف أو الابتدال ولو قال بعطف الخاص على العام كان أوضح اه مطول قال في الأطول وفيه نظر لان قوله تعالى من كان عدوا لله وملائكته ورسله وجبريل وميكال من قبيل ذكر الخاص بعد العام بلا شبهة مع أن جبريل وميكال عطفان على الله على ما هو الاصح فلا يصح أن يقال واما بعطف الخاص على العام اه (قوله للتبيين على فضله) جعل الله التبيين على الفضل ويصح أن تكون نفس المضل (قوله يعنى الخ) تفسير لقوله تنزيلا للتغاير الخ (قوله من الاوصاف الشريفة) أى أو الخسيسة والتقييد بالشريفة نظرا للمثال أو الغالب من يس (قوله ولا يعرف حكمه منه) وبذلك صح ذكره على سبيل العطف المقضي للتغاير اه ع ق (قوله نحو حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى) قال ع ق هذا اذا ذكر عام ثم ذكر فرد منه كما في المثال وأما اذا ذكر ما يتناول المعطوف بالبدلية كان يقال جاءني رجل وزيد أو رجال وزيد وعمر ووخالد فهل يكون من هذا الباب أو لا فيه نظر (قوله وهي صلاة العصر عند الأكثر) اختلف السلف فيها فذهب الى كل صلاة سوى صلاة العشاء طائفة منهم ولم ينقل عن أحد من السلف ان صلاة العشاء وذكره بعض المتأخرين لانها بين صلاتين لا يقصران وقال بعضهم هي إحدى صلاة الخمس لابعينها أبهمها الله تحريضا للعبادة على المحافظة على أداء جميعها كما قيل في ليلة القدر وساعة الجمعة اه فترى في القاموس الصلاة الوسطى المذكورة في التنزيل الصبح أو الظهر أو العصر أو المغرب أو العشاء أو الوتر أو الفطر أو الاضحية أو النحر أو الجماعة

نحو يشيب ابن آدم ويشب فيه
خصماتان الحرص وطول الأمل
وأما بذكر الخاص بعد العام
عطف على قوله اما بالايضاح بعد
الابهام والمراد بالذكر على سبيل
العطف (للتبيين على فضله) أى
مزية الخاص (حتى) أى العام
ليس من جنسه
(تنزيلا للتغاير في الوصف منزلة
التغاير في الذات) يعنى انه لما
امتاز عن سائر أفراد العام بما له
من الاوصاف الشريفة جعل
كأنه شئ آخر مغاير للعام لا يشمله
العام ولا يعرف حكمه منه (نحو
حفظوا على الصلوات والصلاة
الوسطى) أى الوسطى من
الصلوات أو الفضلى من قوالهم
للافضل الاوسط وهي صلاة
العصر عند الأكثر

أوجع الصلوات المفروضة أو الصبح والعصر معاً أو صلاة غير معينة أو العشاء والصبح معاً أو صلاة الخوف أو صلاة الجمعة في يومها وفي سائر الأيام الظهور أو المتوسطة بين الطول والقصر أو كل من الخمس لأن قبلها صلاتين وبعدها صلاتين قال ابن سيده من قال هي غير صلاة الجمعة فقد أخطأ انظر الاطول (قوله وأما التكرير لنكتة) قال ع ق ولظهور التطويل في عدم النكتة في التكرار رتبته عليها فيه والافلاية ما ح بعد الاجام وذكر الخاص بعد العام لا بد في كل منهما من نكتة ككل اطناب (قوله ليكون اطناباً لا تطويلاً) ولهذا قيد كل ما ذكر اطناباً بنكات الا أنه أجل هنا النكتة لانه عرف سابقاً نكات التأكيد الا أنه قد تكون النكتة فيه غير ما سبق كالتمنيـه على نفي التهمة في تكرار يا قوم في قوله تعالى وقال الذي آمن يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع كذا في الاطول (قوله كذا كيد الخ) قال ع ق ومن نكت التكرار زيادة تأكيد ما تقتضي به التهمة في النصح كقوله تعالى حكاية عن صاحب قوم فرعون يا قوم اتبعوني أهدكم سبيل الرشاد يا قوم انما هذه الحياة الدنيا متاع فتكرار يا قوم لما كانت فيه اضافة لاء النفس أفاد بعد القائل عن التهمة في النصح حيث كانوا قومهم وهو منهم فلا يريد لهم الامار بذنفسه فتضمن تكراره زيادة تأكيد بدني التهمة ومن نكتته أن يكون معنى متعلق بالفعل المذكور ومختلفا واللفظ الدال على ذلك المتعلق واحداً لان في تكرار افادة تنبيه على كل معنى بخصوصه والمقام يقتضيه كقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان فانه كثر رثا ذكر النعم في السورة والنعم المذكورة مختلفة والمقام يقتضى التنبه على كل نعمة ليقام بشكرها بخصوصها وأما ذكره بعد ذكر جهنم وارسال الشواظ من النار فبالنظر الى انه مما انما ذكر الزجر عن المعصية فعاد انعمه من حيث الانزجار بهم ولذلك عقب بقوله تعالى فبأى آلاء ربكما تكذبان كسائر النعم اه وكتب أيضاً قوله كذا كيد الانذار بل والردع كما يفهمه كلام الشارح اه سم (قوله للردع) زيادة على ما في المتن صريحاً وان كانت الكاف تدخله اه يس (قوله وفي ثم الخ) قال في الاطول ولما استعمر أن يستبعد كون الكلام تكريراً لان العاطف يستدعي كون المراد بالشأنى غير الاول قال في دفعه وفي ثم الخ فان قلت اذا كان الانذار الشأنى أبلغ لم يكن تكريراً قلت كونه أبلغ باعتبار زيادة اهتمام المنذره لانه زاد في المفهوم شيء اه (قوله تنزيلاً بعد المرتبة الخ) الظاهر أنه علة لقوله وفي ثم دلالة الخ أى انما كان فيها دلالة للتنزيل والاستعمال المذكورين لانه اذا نزل بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعملت فيه كان فيها دلالة على أن ما بعدها أبلغ وأعلى كذا في سم (قوله منزلة بعد الزمان) أى الذى هو الاصل في ثم فاستعبرت هنا بعد المرتبة (قوله في مجرد التدرج) أى في التدرج المجرد عن اعتبار التراخي والبعدين تلك الدرج في الزمان وعن اعتبار كون نالها أى نال ثم بعد متلوها في الزمان وكتب أيضاً قوله في مجرد التدرج أى عن اعتبار

(وأما بالتكرير لنكتة) ليكون اطناباً لا تطويلاً وتلك النكتة (كذا كيد الانذار في كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون) فقوله كلا ردع عن الانهمالك في الدنيا وتنبيه وسوف تعلمون انذار وتخويف أى سوف تعلمون الخطأ فيما أنتم عليه اذا عاينتم ما قد امكم من هول المحشر وفي تكريره تأكيد كيد للردع والانذار (وفي ثم دلالة على أن الانذار الشأنى أبلغ) من الاول تنزيلاً بعد المرتبة منزلة بعد الزمان واستعمالاً للفظ ثم في مجرد التدرج في درج الارتقاء (وأما بالايغال) من أوغل في البلاد

التراخي والبعد بين تلك الدرج وعن كون الثاني بعد الأول في الزمان كما أفصح بذلك في
المطول لا يقال فقوله واستعمال اللفظ ثم في مجرد الخ بئنا في ما قبله لانا نقول لا ينافيه
لان الظاهر بعد المرتبة بعدها مسافة وقد را لازمانا باعتبار التراخي والبعد المعنى في
المطول التراخي والبعد زمانا اه سم (قوله اذا بعد فيها) أى قطع كبيرها (قوله فقبل
هو ختم البيت الخ) صريح في أن مسما المعنى المصدرى لا اللفظ المختوم به وقوله الآتى
في التذييل وهو تعقيب الخ صريح في أن التذييل مسما المعنى المصدرى أيضا ~~ال~~ ~~كن~~
قوله هناك وهو ضربان أنسب بكون مسما الكلام المذيل به ولعله يطلق عندهم على كل
من المعنى المصدرى والكلام فان كان أراد هذا المعنى الأول في قوله وهو ضربان
مساوحة وان كان أراد الثاني في قوله تعقيب الكلام مساوحة وعلى ارادة المعنى الثاني
يشكل قول الشارح هناك فهو أعم من الإيغال بناء على ما ذلت عليه عبارته هنا من أن
الإيغال مسما المعنى المصدرى اذ قضية ذلك ان بينهما المباينة الا أن يتسمح في هذا
الكلام وكذا يقال في التكميل والتتميم والاعتراض فان ظاهرا تفاسيرها ان مسماها
المعنى المصدرية وظاهرا تعيّلها ان مسماها الكلام والظاهر أنها انطلق على كل فلا بد من
المساوحة اما في التفسير واما في التتميل اه سم وكتب أيضا قوله هو ختم البيت الخ يشمل
التعريف ذكر الخاص بعد العام والتكثير اذا كان ختم البيت بل سائر أقسام الاطناب
اذا كانت كذلك اه أطول (قوله يتم المعنى) أى أصل المعنى وانما قال يتم الخ اشارة
الى أن النكتة في الجملة لا تختص بما يتم المعنى بدونه بل يجوز أن يتوقف عليها كما يتوقف
أحيانا على بعض الفضلات وهذا التعريف يدل على أن الإيغال اسم للمعنى المصدرى
لا للفظ المختوم به وقد يطلق عليه ولذا يقال هذا اللفظ أو هذه الجملة إيغال اه ع ق (قوله
زيادة المبالغة) أى زيادة المبالغة في التشبيه ثم اضافة زيادة الى المبالغة اما على أصلها
فتكون المبالغة حاصله من تشبيه بالجبل المرتفع الذي هو أظهر المحسوسات في الاهتداء
به والزيادة من وصف العلم بقولها في رأسه نار فتجتر المبالغة الى المشبه واما أن تكون
بيانية أى ~~ك~~ زيادة هي المبالغة بناء على أن التشبيه لا مبالغة فيه اذ هو حقيقة لا مجاز
والخطب في مثل هذا سهل فالمبالغة في التشبيه ترجع الى الاتيان بشئ يفيد كون المشبه
به غاية في كمال وجه الشبه الكائن فيه فينجز ذلك الكمال الى المشبه الممدوح بوجه
الشبه واما تحقيق التشبيه الآتى فبرجع الى زيادة ما يحقق التساوى بين المشبه
والمشبه به حق كأنهم ما شئ واحد لظهور الوجه فيه ما يتم به بسبب ذلك المزيد
فصار من ظهوره فيه ما كأنه حقيقة ما وما سواه عوارض من غير اشعار بكون
المشبه غاية في الوجه لعدم قصد تعظيم الوجه في المشبه به ليجر ذلك الى عظمتة في المشبه
من ع ق (قوله الهداة) أى الذين يهدون الناس الى المرشد والمعالي فكيف
بالمهتدين اه ع ق (قوله أى خيامنا) فالمراد بالخيام جفاس الخيام الصادق بالكثير

اذا ابعدها واختلاف في تفسيره
(فتدليل هو ختم البيت بما يفيد
نكتة يتم المعنى بدونها
كزيادة المبالغة في قولها) أى
قول الخفاء في سرية أخيه اخبر
(وان خبر التأم) أى تفتدى
(الهداة به * كانه علم) أى جبل
مرتفع (في رأسه نار) فقولها كانه
علم واف بالمقصود أعنى التشبيه
بما يهدى به الآن في قولها في
رأسه نار زيادة مبالغة (وتحقيق)
أى وتحقيق (التشبيه في قوله
كان عبون الوحش حول خيامنا *)
أى خيامنا (وارحلنا الجزع الذي
لم ينقب)

الجزع بالفتح الحز الزلماي الذي فيه سواد ١٢٦ وبيض شبه عيون الوحش وأتى بقوله لم يتقرب تحقيقا للتشبيه لانه اذا

كان غير منقوب كان أشبه بالعين قال
الاصمعي الظبي والبقرة اذا كانا
حين في عيونهما كاهما سوادا فما اذا
ما تابدا بياضها وانما شبهها بالجزع
وفيه سواد وبيض بعد ما موت
والمراد كثرة الصبديعني مما أكلنا
كثرت العيون عندنا كذا في
شرح ديوان امرئ القيس فعلى
هذا التفسير يختص الایغال بالشعر
(وقيل لا يختص بالشعر) بل هو
ختم الكلام بما يفيد نكتة يتم
المعنى بدونها (ومثل) لذلك في غير
الشعر (بقوله تعالى قال يا قوم
اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا
يسألکم أبراوهم مهتدون)
فقوله وهم مهتدون مما يعم المعنى
بدونه لان الرسول مهتد لا محالة
الا أن فيه زيادة حث على الاتباع
وترغيب في الرسل (واما بالتذيل
وهو تعقيب الجملة بجملة أخرى
تستعمل على معناها) أى معنى
الجملة الاولى (للتاكيد) فهو أعم
من الایغال من جهة أنه يكون
في ختم الكلام وغيره وأخص
منه من جهة الایغال قد
يكون بغير الجملة ولغير التوكيد
(وهو) أى التذيل (ضربان
ضرب لم يخرج مخرج المثل) بأن لم
يستعمل باقاة المراد بل يتوقف على
ما قبله (نحو ذلك جزيناهم بما
كفروا وهل يجازى الا الكفور على
وجه) وهو أنه يراد وهل يجازى
ذلك الجزاء

بدليل قوله وأرحلنا فهو من عطف التفسير اه ع ق (قوله بالفتح) أى للجيم وسكون
الزاي (قوله الحز الزلماي) وهو عقيق فيه دوائر البياض والسواد ع ق (قوله
وأتى بقوله الخ) أى لما كان الجزع المنقوب بخالف العيون مخالفة ما في الشكل زاد
قوله الذي لم يتقرب لتحقيق التشابه في الشكل بقامه فهذه الزيادة لتحقيق التشبيه أى
التساوى في وجه التشبيه وليس هذا من المبالغة السابقة كما يتوهم اذ لم يقصد علو
المشبه به في وجه التشبيه ليعلو بذلك المشبه الملقى به فقد ظهر الفرق بينهما كما تقدم اه
ع ق (قوله كان أشبه بالعين) لو قال كان أشبه به العين لكان أوفى (قوله كاهما سواد)
أى بحسب الظاهر وهي لا تخفى في نفس الامر من بياض اه ع ق (قوله بياضها)
أى الذي كان غطى بالسواد من حياتهما اه ع ق وكتب أيضا قوله بياضها فاشبهت
الجزع حينئذ (قوله موت) أى كثر موتها (قوله بمعنى مما أكلنا الخ) لانهم كثيرا ما
يأكلون الوحوش ويتركون أعينها حول أخبيتهم (قوله كذا في شرح الخ) وبه يتبين
بطلان ما قيل ان المراد قد طالت مسيرتهم في المفاز وحتى ألفت الوحوش رحالهم
وأخبيتهم اه مطول قال الفري وجه التبيين أن عيون الظبا محال حياتها سواد فلا تشبه
الحز الزلماي الذي فيه سواد وبيض اه (قوله مما يعم المعنى بدون) أى بدون ذكره
(قوله مهتد لا محالة) قد يقال وغير سائل الاجر لا محالة اه سم أى فيبقى أن يجعل المثال
مجموع اتبعوا من لا يسألکم أبراوهم مهتدون ولهذا قال في الاطول بعد ذكره كلام الشارح
قلت المثال اتبعوا من لا يسألکم أبراوهم مهتدون بكسبه لان الرسول لا يكون
الا كذلك وفيه مزيد الحث فتأمل (قوله الا أن فيه زيادة حث) أما أصل الحث والترغيب
لخا صل بقوله اتبعوا الخ الدال على اعتدائهم اه سم (قوله وهو تعقيب الجملة الخ)
لا يرد عليه التكرير نحو كلا سوف نعلمون ثم كلا سوف نعلمون لان قوله تعقيب الجملة الخ
يشعر بتغاير الجملتين بحسب الذات كذا في بس نقلا عن شارح الايضاح وقال في الاطول
ولا يخفى أنه يشمل الجملة المؤكدة نحو ان زيدا قائم ان زيدا قائم وجاء زيدا جاء زيدا فبينه
وبين التكرير عموم من وجه اه وكتب أيضا ما نصه انظر تعقيب الجار والمجرور بجملة
أو مثله اه بس (قوله بجملة) أى لا محال لها من الاعراب كما سيأتى في الشرح (قوله
تستعمل على معناها) ولومع الزيادة كما في ان الباطل كان زهوقا اه بس (قوله للتاكيد)
عند اقتضاء المقام التاكيد (قوله فهو أعم من الایغال الخ) حاصله انه مما يجتمعان فيما
هو بجملة للتاكيد في ختم الكلام وينفرد الایغال فيما هو بالمفرد وفيما هو لغير التاكيد
سواء كان بجملة أو مفرد وينفرد التذيل فيما هو في غير ختم الكلام (قوله وهو أى
التذيل) بمعنى الكلام المذيل به لا بما في المصدرى المتقدم (قوله بأن لم يستعمل الخ) أى
فلم يخرج مخرج المثل لان المثل وضعه الاستقلال لانه كلام تام نقل عن أصل الاستعمال
لكل ما يشبه حال الاستعمال الاول كما يأتي في الاستعارة التمثيلية كقولهم الصيف

ضعت اللبن فانه مستعمل في افادة المراد وهو مثل يضرب لمن فترط في الشيء أو انه وطلبه في غير أو انه ع ق وكتب أيضا قوله بأن لم يستعمل بافادة المراد بل توقف على ما قبله لا بدقيه من قبود آخر نظر الى ما قد مر به الخارج مخرج المثل وهو ما يكون حكم كلبا من منصلا عما قبله جاريا مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال فهذه الضرب المقابل له ينبغي أن يتحقق بأن لا يستعمل أو يكون حكما جزئيا أو كلبا لم يفش استعماله وكان حسن الترتيب أن يقدم الضرب الثاني لانه ثبوتى الا أن يقال انضرب الاول أشد ارتباطا بالمقصود من الثاني فلذا قدم اه أطول واذا جعلت الباء في كلام الشارح بمعنى الكفاي اندفع عنه القصور (قوله الجزء المخصوص) وهو ارسل سبيل العرم وتبديل الجنتين المذكورتين بقوله قبل فأرسلنا عليهم سبيل العرم الخ (قوله فيعلق بما قبله) وهو قوله فأرسلنا عليهم الخ وكتب أيضا قوله فيعلق بما قبله أى فلا يجرى مجرى المثل في الاستقلال (قوله وهو أن يراد وهل يعاقب) أى مطلق العقاب الا الكفور فيه أنه يلزم عليه أن مطلق المعاقبة عن غير الكفور أى المبالغ في الكفر مع أنه يكفي في مطلق المعاقبة مطلق الكفور الا أن يقال الحصر ادعائى أفاده في الاطول وكتب أيضا قوله وهل يعاقب الا الكفور قيل تخصيص الجزء بالعقاب انما يفهم من قوله جزئيا هم الذى هو بمعنى عاقبتناهم فعلى هذا التقدير أيضا ليس مستقلا بافادة المراد والحق أن كونه قرينة على المطلوب لا ينشأ في الاستقلال بافادة على أن ذلك ينهم من الكفور أيضا اه سم (قوله بناء على أن المجازاة الخ) فيه أمران الاول أن التعميم المذكور أعنى قوله المكافأة أن خيرا الخ لا تعم ارادة فيما نحن فيه لان المكافأة هنا في مقابلة الكفر فالمراد بخصوص المكافأة بالشر قطعا الثاني أن كلامه يقتضى أن الوجه الاول مبنى على أن الجزاء يراد به العقوبة فقط وأنه لا يأتى على أن المراد به المكافأة وأن الوجه الثاني لا يأتى على أن المراد بالجزاء العقاب وكل هذا ليس بصحيح بل كل من الوجهين يأتى على كل من التفسيرين اذا المدا على خصوص الجزاء واطلاقه فيصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء العقاب وهل يعاقب ذلك العقاب المتقدم فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يعاقب مطلق العقاب فيكون من الثاني ويصح أن يكون المعنى على أن المراد بالجزاء المكافأة في الجملة وهل يكافأ بتلك المكافأة المخصوصة المتقدمة فيكون من الاول وأن يكون المعنى وهل يكافأ بالشر مطلقا فيكون من الثاني وغايته أن المكافأة على الثاني تتقدم بالشر لدلالة المقابلة بالكفر عليه ولا محذور في ذلك أصلا اه ملخصا من ع ق (قوله تنبيه الخ) وجه التنبيه أن معنى أيضا رجوع الى التقسيم وهو مع اتحاد المقسم فيما أتم وان أمكن أنه تقسيم لثاني ومعنى أيضا كما انقسم التبذيل المطلق (قوله لتأ كبد منطوق) والمراد بالمنطوق هنا أن تشترك ألفاظ الجملتين في مادة واحدة ولو كانت احدهما اسمية مؤكدة والاخرى فعلية من ع ق (قوله كقوله) أى النابغة (قوله لانه) من باب رد يد كفى

المخصوص الا الكفور فينتعاق بما قبله وأما على الوجه الآخر وهو أنه يراد وهل يعاقب الا الكفور بناء على أن المجازاة هى المكافأة ان خير الخ غير وان شرافته فهو من الضرب الثاني (ونضرب الخ مخرج المثل) بأنه يقصد بالجملة الثانية حكم كل منفصل عما قبله جار مجرى الامثال في الاستقلال وفشو الاستعمال (نحو قول جاء الحق وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا وهو أيضا) أى التبذيل ينقسم قسمه اخرى وأتى بالفظ أيضا تنبيه على أن هذا التقسيم للتبذيل مطلقا للضرب الثاني منه (اما ان يكون لتأ كبد منطوق كهذه الآية) فان زهوق الباطل منطوق في قوله وزهق الباطل (واما تأ كبد مفهوم كقوله واست) على لفظ الخطاب (بمستحق أخا لانه)

الختار (قوله اعمومه) أى فعمومه سوغ مجيء الحال منه وان كان نكرة (قوله أوعن ضمير المخاطب في لست) اقتصر عليه ع ق ثم ذكر أن دلالة هذا الكلام ففهومه على نفي الكامل المذهب وانما يتضح على هذا الاعراب ولا يأتي على غيره الا بعد وعدم وضوح قال لاننا لو جعلنا هاتين الاخيرين وحالا منه كان المعنى حينئذ كل أخ موصوف بأنه على شعث أو كان على حال ونه على شعث لا يتقيد بنفسه لانه لم يلقه على شعثه ولا شك أن هذا المعنى لا يقتضى أن لا مذهب وانما يقتضى أن غير المذهب لا يذم مع من الصبر وأما غيره فلا يحتاج معه الى الصبر فيصح ولولم يبق غير المذهب أن يبقى المذهب وانما قلنا ولا يأتي على غيره الا بعد وعدم وضوح لانه قد يدعى أنه مفهوم باعتبار ما جرت به العادة في حال الرجال فتكون العادة قرينة على افادة اللفظ هذا المفهوم اه (قوله في لست) قبل لوجه لتخصيص الضمير في لست بل وازا الحالية عن الضمير في مستقب وأجيب بأن وجهه أن الفعل أقوى في العمل من الاسم كذا في يس (قوله على شعث) هو في الاصل انتشار الشعر لادم تعاهده بالاصلاح والدين فتكثر أوساخه واستعبر هذا الاوساخ المعنوية وهى الاوصاف الذميمة اه ع ق وقوله واستعبر الخ أى بعد نقله الى اللازم الذى هو الاوساخ الحسية على طريق المجاز المرسل فيكون فيه مجاز عن تبيين هذا ما يظهر (قوله وذميم خصال) عطف تفسير المراد من تفرق (قوله على نفي الكامل من الرجال) لانه لو وجد لم يصدق انه ان صان بهذا الوصف لم يبق لنفسه أخا (قوله لان فيه اتوق الخ) وأما تسميته بالتكميل فلتكميله المعنى بدفع خلاف المقصود عنه اه ع ق (قوله في كلام) قال في الاطول ان أريد بكلمة في الجزئية بشكل يتكامل لا يكون جزء الكلام ويكون جملة مستقلة وان أريد الظرفية لا يشمل ما في آخر الكلام فتأمل اه أقول اذا جعلت في معنى مع انحل الاشكال (قوله بما يدفعه) لافرق فيه بين الجملة والمفرد فان قلت التذييل أيضا لدفع الوهم لانه للتأكيدهما الفرق قلت التذييل بالجملة وفي الآخر لدفع الوهم في النسبة والتكميل لا يختص بشئ منها اه سيرامى (قوله قد يكون في وسط الكلام الخ) فيبينه وبين الايغال عموم من وجه اه ع ق وانظره (قوله أى نزول المطر الخ) فالمراد بالصوب نزول المطر وبالربيع الزمن والاضافة لادنى ملازمة (قوله ووقوعه) عطف تفسير (قوله ودعية) هى المطر المسترسل وأقله مقدار ثلث يوم وأكثره ثمانية أيام (قوله قد يقول الى خراب الديار) أى فر بما يقع في الوهم أن ذلك دعاء بالخراب ومعظم الايهام من قوله ودعية تهيمى وتقديره ديار دون زرعك منه لا يقال غير مفدها متقدم على ودعية تهيمى لا فانتول هو وخرعته تقديره اه (قوله دفعا لذلك) أى ايهام خلاف المقصود (قوله نحو أذلة على المؤمنين الخ) في مدح فريق من المؤمنين وهم قوم أبى موسى الاشعرى كما ورد في الحديث اه ع ق (قوله فانه لما كان مما يوهم الخ) قال في الاطول ونحن نقول الآية تستنيرهم عن الرجوع عن الايمان والمقصود أنكم لو ترجعون

حال عن احوال عمومته أوعن ضمير المخاطب في لست (على شعث) أى تفرق وذميم خصال فهذا الكلام دل بنفسه ووجه على نفي الكامل من الرجال وقد أكد به قوله (أى الرجال المذهب) استفهام انكار أى ليس في الرجال منقح الفعل مرضى الخصال (واما بالتكميل ويسمى الاحتراس أيضا) لان فيه اتوق والاحتراس عن توهم خلاف المقصود (وهو أن يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بما يدعيه) أى يدفع خلاف المقصود وذلك الدافع قد يكون في وسط الكلام وقد يكون في آخره فالأول (كقوله فسقى ديارك غير مفدها) نصب على الحال من فاعل سقى وهو (صوب الربيع) أى نزول المطر ووقوعه في الربيع (ودعية تهيمى) أى تسبيل فلما كان المطر قد بول الى خراب الديار وفسادها أتى بقوله غير مفدها دفعا لذلك (والثاني) نحو أذلة على المؤمنين فانه لما كان مما يوهم أن يكون ذلك لضعفهم دفعه بقوله (اعز على الكافرين) تنبيها على أن ذلك تواضع منهم للمؤمنين

عن الايمان سيأتى الله بقوم أدلة على المؤمنين أعزة على الكافرين فينقلب حالكم
من كون هؤلاء القوم متواضعين لكم الى كونكم أدلة عليهم ولا بد في افادة هذا المعنى
من ذكر قوله أعزة على الكافرين فهو داخل في أصل المقصود وايستلزم الاطناب في شيء
والله تعالى أعلم اهـ (قوله ولهذا عدى الذل بعلى) أولمساكاة ما بعده (قوله لتضمنه معنى
العطف) فالتوسع بتضمن الذل معنى العطف وعلى بابها وقوله ويجوز الخ أى فالفعل
لانتزاع فيه وعلى بمعنى اللام فالتوسع باستعمال حرف موضع آخر ونكتة العدول الى
على الإشارة الى شرفهم وفضلهم على المؤمنين كذا يؤخذ من عرق (قوله ويجوز أن يقصد
الخ) كان وجهه أن على لما كانت تدل على الاستعلاء مجازاً أن يشار بها الى استعلائهم
عليهم في الشرف اهـ مسم (قوله واما بالتميم) تسمية هذا بالتميم وما قبله بالتكميل
محترز اصطلاح اذ هما شيئ واحد لغة وقال في عروس الافراح يمكن أن يفرق بينهما لغة
بأن التكميل استيعاب الاجزاء التى لا توجد الماهية المركبة الا بها والتميم قد يكون بما
وراء الاجزاء من زيادات يتأكد بها ذلك الشيء الكامل ثم قال فان تم هذا ظهر وجه
تسمية الاول بالتكميل لانه يدفع ايها المراءى ذلك كالجزء من المراءى (قوله وهو
أن يؤتى في كلام الخ) يتناول بعض صور الابهال وكتب أيضاً قوله وهو أن يؤتى في كلام
الخ يخرج عنه تميم ذكر في كلام يوهى خلاف المقصود فان الفرق بين التميم والتكميل
بأن النكتة في التميم غير دفع وهم خلاف المقصود لا بأنه لا يكون في كلام يوهى خلاف
المقصود اذ لا مانع من اجتماع التميم والتكميل اهـ أطول (قوله في كلام) في الآخر وفى
الاشياء (قوله أو نحو ذلك) لا حاجة اليه (قوله مما ليس بجملة مستقلة) بأن كان مفرداً
أو جملة غير مستقلة بجملة الحال والصفة لتأوها بالمفرد (قوله ما يتم أصل المعنى بدونه)
حتى تدخل الجملة الزائدة على أصل المراءى كما قيل اهـ عرق (قوله كلام المصنف
في الايضاح) حيث مثل له بما يحبون في قوله تعالى ان تنالوا البر حتى تنفقوا مما يحبون
مع انه لا يتم المعنى الابيه وفيه بحث لانه اذا لم يجعل مما يحبون مما يتم أصل المعنى بدونه
لم يكن اطناباً أصلاً فيكون التثنية به فاسداً من أصله فلا يستشهد به فيجب حيث جعل
اطناباً أن يدعى ان أصل المعنى حتى تنفقوا أى يقع منكم اتفاق وزيادة مما يحبون ولو كان
باعتبار القصد محتاجاً اليه لا تكون المساواة لانها زيادة على أصل المراءى لاجل نكتة
لا يدركها الاوساط وقد تقدم ان ذلك هو مناط الاطناب وانما قلنا ان المقصود به أمر
لا يدركه ويراعيه الا البلاغ لان فيه الإشارة الى أن نيل البر لا يكون الا بغلبة النفس
وتحميلها المشاق بالاتفاق من المحبوب المشتهى بخلاف مطلق الاتفاق ولو كان فيه أجر
لا يبلغ لهذا المعنى وبه يعلم ان كون الشيء مقصوداً في الكلام لا يتم المراءى من حيث انه
مراءى المتكلم الابيه لا ينافى كونه اطناباً فليفهم اهـ عرق (قوله وأنه لا تخصيص لذلك
بالتميم) يعنى أن كون الشيء مما يتم أصل المعنى بدونه ونعنى بالمعنى متعارف الاوساط

ولهذا عدى الذل بعلى لتضمنه
معنى العطف ويجوز أن يقصد
بالتعمية بعلى الدلالة على انهم مع
شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على
المؤمنين خافضون لهم أجنتهم
(واما بالتميم وهو أن يؤتى في كلام
لا يوهى خلاف المتصور بفضله)
مثل مفعول أو حال أو نحو ذلك
مما ليس بجملة مستقلة ولا ركن
كلام ومن زعم أنه أراد بالفضلة
ما يتم أصل المعنى بدونه فقد كذب
كلام المصنف في الايضاح وأنه
لا تخصيص لذلك بالتميم

لا يختص اشتراطه بالتتميم فحقى كان هو المراد بالفضلة كانت مستدركة لأن كلام الاطناب
كله أتى فيه بفضلة على هذا التفسير من عرق وكتب أيضا قوله وأنه لا يختص بالخ فيه
أن المصنف غير متحاش عن ذكر ما لا يختص بتسم في قسم يشهد له قوله في تعريف الالبغال
بما يشهد بذكره بتم المعنى بدونها اه أطول ويشهد له أيضا قوله هنا لنسكتة (قوله لنسكتة)
زيادة بيان فان النسكتة شرط في كل ما حصل به الاطناب من عرق (قوله وهو أن يكون
الضمير الخ) اذ المتصور حقيقته مدحهم على السخاء بالطعام وهو متحقق مع حسم
واحتياجهم للطعام وبدونهم ما لكتنه معهم ما بلغ اه سم (قوله فهو تأدية أصل المراد)
لأن المعنى حينئذ يطعمون لاجل الله وهذا نفس المراد فلا يمكن أن يكون الطعام لاجله
محمودا يستحق الثناء عليه لم يمكن أن يجعل زائدا على أصل المراد لنسكتة المبالغة (قوله
سوى دفع الابهام) جعل صاحب المغنى من فوائده التقوية والتشديد والمتبادر من تقرير
الكشاف في آخر سورة الزمر أنه للتأكيده ولولا أنه يكون للتأكيده ما صح قول الشارح
الآتى لكنه يشمل بعض صور التذليل لأن التذليل اعتبر فيه أن يكون للتأكيده كذا
في سم وسيأتى في كلام سم أن التأكيده غير دفع الابهام فجعل الاعتراض يكون للتأكيده
لا ينافى كلام المصنف بل التأكيده داخل في سوى دفع الابهام وكتب أيضا ما نصه قال
في الاطول ينقص التعريف بعطوف لا محال له من الاعراب بين المعطوف والمعطوف
عليه نحو قوله تعالى الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمدهم ويؤمنون به
وبسبحهم ومن للذين آمنوا فان قوله ويؤمنون به جله لا محال له من الاعراب وقعت بين
جنتين متصلتين معنى مع أنها لا تسمى اعتراضا كما لا ريب فيه اه (قوله لم يرد بالكلام)
أى في قوله إنشاء الكلام اه يس (قوله مجموع المسند اليه والمسند فقط) أى والالم يشمل
المثال الآتى (قوله يبالا لاول) فنيته أن عطف البيان يكون في الجمل ويوافقه ما مر
في المنسل والوصل وفي المغنى في الباب الرابع فيما افترق فيه عطف البيان والبدل أنه
لا يكون جله بخلاف البدل اه يس (قوله أو بدلا) أو معطوفا اه من عرق وكذا في
الاطول ومثل له بقوله تعالى انى وضعته انى والله أعلم بما وضعت وليس انى كالكافى وانى
سميتها امرىم قال فان ما بين قوله انى وضعته انى وقوله وانى سميتها امرىم اعتراض كما اعترف
به الشارح ثم قال والظاهر أن الصفة المقطوعة مما تنسل معنى بالجمله السابقة وكذا جواب
سؤال نشأ من الجمله السابقة اه (قوله لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف الخ) فهم ما
معمولان للجعل كالمعطوف عليهم لا ىلزم أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين
لشيء واحد وهو ممنوع في غير أفعال القلوب لانا نقول هو جائز في المفعول بواسطة نحو
وهزى اليك على أنه انما يرد اذا جعل الطرف لغوا متعلقا بالجعل بمعنى الاختيار فان جعل
مستقرا والجعل بمعنى التصدير أى يصيرون البنات مستحققة لله وما يشتهون من البنين
مستحقا لهم فلا لأن الامتناع اذا كان الضميران معمولين لفعل واحد لا اذا كان أحدهما

(لنسكتة كالمبالغة نحو ويطعمون
الطعام على حبه في وجهه) وهو أن
يكون الضمير في حبه للطعام (أى)
يطعمونه (مع حبه) والاحتياج
اليه وان جعل الضمير لله تعالى
أى يطعمونه على حب الله تعالى
فهو تأدية أصل المراد (واما
بالاعتراض وهو أن يؤتى في أثناء
الكلام أو بين كلامين متصلين
معنى جملة أو أكثر لا محال لها من
الاعراب لنسكتة سوى دفع
الابهام) لم يرد بالكلام مجموع
المسند اليه والمسند فقط بل مع
جميع ما يتعلق به من النضلات
والتوابيع والمراد باتصال
الكلامين أن يكون الثانى بيانا
للاول أو تأكيده أو بدلا (كالتنزيه
في قوله تعالى ويجعلون لله البنات
سبحانه ولهم ما يشتهون) فقوله
سبحانه جله لأنه مصدر بتقدير
الفعل وقعت في إنشاء الكلام
لأن قوله ولهم ما يشتهون عطف
على قوله لله البنات (والدعاء

معمولا المعمول وكذا اذا كان الجمل بمعنى الاعتقاد لان الفعل حينئذ قلبي تأمل (قوله
 في قوله) أى في قول عوف الشيباني يشك وضعه اه ع ق (قوله ترجان) بفتح التاء
 ونسب الجيم أو ضم التاء مع ضم الجيم أو فتح التاء مع فتح الجيم اه مختار ويجمع على تراجم
 كتران وزعفران ع ق (قوله لقصد الدعاء بطول العمر) قيل ليحقق ما ادعى الشاعر
 من نقل السمع لانه اذا بلغها المخاطب صدقه في ذلك تصديقا حسيما واعتراض بأنهم موهم
 للدعاء عليه بالصبر ورة الى ضعف سمعه والاحتياج الى ترجان اه فترى وكتب أيضا قوله
 لقصد الدعاء لا يقال في هذا الدعاء دعاء بالضعف فلا يناسب ما سبق لاجله من ادخال
 السرور على المخاطب لانا نقول ان الغبطة في طول العمر يترقح معها ذلك الضعف
 لعدم امكانه الابد اه ع ق (قوله ولا حالية) اعلم ان الواو الاعتراضية قد تلبس بالحالية
 فلا يميز احدهما الا بالقصد فان قصد كون الجملة قيدا للعاقل فهي حالية والافاء اعتراضية
 فيجتمعا اه قوله تعالى ثم اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون ثم عدونا عنكم فان قدر أن
 المعنى حال كونكم ظالمين بوضع العبادة في غير محلها كانت الواو حالية وان قدر وأنتم قوم
 عادتكم الظلم فيكون تأكيد الظلمهم بأمر مستعمل لم يقصد ربطه بالعامل فلا كونه في وقته
 كانت اعتراضية فالفرق بينهما دقيق كما لا يخفى من ع ق (قوله هذا اعتراض) يستفاد
 من ذلك ان الاعتراض يكون مع الفاء كما يكون مع الواو وبدونهما قال في المطول والفاء
 اعتراضية وفيها شبهة من السببية كذا في يس (قوله ونسب الشأن محذوف) هذا على
 مذهب الجهور ويجوز أن يكون المحذوف نسب مخاطب هو المأمور بالعلم أى أنك سوف
 يأتيك كل ما قدر كما جوزه سيدويه وجماعة في قوله تعالى أن يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا اه
 فترى (قوله يعنى أن المقدور الخ) تفسير لحاصل المعنى (قوله وفي هذا) أى في قوله واعلم
 الخ (قوله وتسهيل للامر) يعنى الصبر والتفويض وترادف المنازعة الاقدار كما يؤخذ من ع ق
 (قوله فالاعتراض ببيان التتميم الخ) انظر بقيمة النسب بين الاقسام في يس (قوله والفضلة
 لابلها من اعراب) والاعتراض لا محل له فهذه اقسام في اللوازم وهو يؤذن بالتباين
 في المزمومات اه ع ق وكذا يقال فيما بعد (قوله لانه انما يقع لدفع الخ) والاعتراض
 لا يكون لذلك الدفع (قوله لانه لا يكون الا في آخر الكلام) والاعتراض لا يكون
 الا في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين ومن هنا علم أن الكلام الذي يحتمل الایغال
 لا بد أن لا يرتبط بما بعده ارتباطا كلاميا الاعتراض اه ع ق (قوله لكنه يشمل الخ)
 قد يتوهم اشكال ذلك بناء على توهم أن دفع الایهام توكيد وقد اشترط في الاعتراض ان
 لا يكون لدفع الایهام وفي التذليل ان يكون للتأكيد ولا اشكال لان التأكيد غير دفع
 الایهام لان التأكيد يقتضى كون الجملة النائية متضمنة للمعنى الاولى ولا كذلك دفع
 الایهام على أن التأكيد أعم من دفع الایهام لحصوله مع غيره وكفى هذا في صحة الاعمى
 اذ لا يلزم من نفي دفع الایهام نفي التأكيد مطلقا اه سم (قوله وقعت بين جملتين) أى

في قوله ان التمانين وبلغتها قد
 أحوجت سمعى الى ترجان) أى
 منسروم كثر فتقوله وبلغتها
 اعتراض في أثناء الكلام لقصد الدعاء
 والواو في مثله تسمى واو اعتراضية
 ليست بعاطفة ولا حالية (والنفسية
 في قوله واعلم فاعلم المراد بنفعه) هذا
 اعتراض بين اعلم ومنعوله وهو
 (أن سوف يأتي كل ما قدرا) أن
 هى المحذوفة من التتميم ونسب
 الشأن محذوف يعنى أن المقدرات
 البتة وان وقع فيه تأخير ما
 وفي هذا تسهيلة وتسهيل للامر
 فالاعتراض ببيان التتميم لانه انما
 يكون بفضلة والفضلة لا بد لها
 من اعراب وبيان التكميل
 لانه انما يقع لدفع الایهام خلاف
 المقصود وبيان الایغال لانه
 لا يكون الا في آخر الكلام لكنه
 يشمل بعض صور التذليل وهو
 ما يكون بجملة لا محل لها من
 الاعراب وقعت بين جملتين
 متصلتين معنى لانه كما

لاجل التاكيد (قوله لم يشترط أن لا يكون بين كلامين) متصليين فبين الاعتراض والتذييل عموم وخصوص من وجه اه ع ق ثم قال وبينه أى الاعتراض وبين الايضاح والتكرير عموم من وجه أيضا راجعه (قوله حتى يظهر لك فساد ما قبل الخ) أى لأن عدم اشتراط الشيء ليس هو اشتراط العدمه فقولنا التذييل لا يشترط كونه بين كلام أو كلامين ليس شرط الكونه ليس بين كلام أو كلامين (قوله بناء على أنه لم يشترط فيه ان يكون الخ) أى واشترط ذلك في الاعتراض (قوله ومن الاعتراض) أى لا بالمعنى السابق بل هو بمعنى المعارض فصح قوله وهو أكثر من جملة (قوله وهو أكثر من جملة أيضا) فقيه تمثيلان تمثيل ما جاء بين كلامين وتمثيل ما هو أكثر من جملة اه أطول (قوله هو بينه) أبرز لجريان الصلة على غير من هي له فضمير جولا الاعتراض وضمير بينه لال الموضلة (قوله فهذا) أى قوله ان الله الخ وكتب أيضا قوله فهذا اعتراض أكثر من جملة قال في الاطول لا خفاء في أن الاعتراض هنا جملة واحدة خبره جاتان وليس أكثر من جملة لا محل له من الاعراب والمثال الواضح قالت ربي اني وضعتها اثني والله أعلم بما وضعت وليس الذكر كالانثى واني سميتها مريم اه قال الفسري ولك أن تقول عطف الثانية على خبر ان ليس بتعين لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف والجملة عطف على الجملة الاولى المستأنفة فيحتمل أن يكون التمثيل وقع على هذا الوجه المحتمل والاية مثال لادليل اه قال سم قوله لجواز كونها خبر مبتدأ محذوف أقول لا حاجة اليه بل يجوز كونها جملة فعلمة مستقلة معطوفة على الجملة الاسمية وكون مرجع فاعلها في تلك الاسمية لا ينافي ذلك فليست أم اه وفي يس قال شيخنا الغنبي الذي في المتن أن الاعتراض بأكثر من جملة ولا شك في صدقه على هذه الآية لأن الجملة هي المسند والمُسند اليه وهي متحققة بقوله ان الله يحب التوابين وقوله ويجب المتطهرين زائد عليها فيكون المجموع أكثر من جملة وان كان قديما بجملة واحدة وهذا كاطلاق الكلام على نحو ضربت زيدا وعلى ضربت فقط والامر سهل اه أقول المتبادر أن المراد بأكثر من جملة جملتان فأكثر لا محل لهما من الاعراب لا ما زاد على مجرد المسند والمُسند اليه كما يؤخذ من كلام العصام وغيره في جواب الغنبي لا يلاقى الاعتراض (قوله بيان لقوله الخ) لان مكان الاتيان فيه مبهم فبين أنه موضع الحرث وكتب أيضا قوله بيان الخ لانه يفهم منه أن الموضع الذي يطلب الاتيان منه هو موضع الحرث الذي هو الفرج فكانه قال فأتوهن من مكان الحرث وكتب أيضا قوله بيان لقوله الخ أى فهو متصل به معنى وهو حينئذ اما ان يجعل عطف بيان له حقيقة بناء على جواز وروده في الجمل التي لا محل لهما من الاعراب أو يجعل مثله في افادته ما يشهد به تقدمه في باب الفصل والوصل اه ع ق (قوله وهو) أى حيث أمركم الله (قوله فان الغرض الاصل) أى فلأتأتوهن الا من حيث يتأتى هذا الغرض اه سم (قوله لا قضاء الشهوة) بل خلق الشهوة لذلك اه أطول (قوله الترغيب الخ) لان الاخبار

لم يشترط في التذييل أن يكون بين كلامين لم يشترط أن لا يكون بين كلامين قنأمل حتى يظهر لك فساد ما قبل انه يبين التذييل بناء على ما قبل انه لم يشترط فيه أن يكون بين كلام أو بين كلامين متصليين معنى (ومما جاء) أى ومن الاعتراض الذي وقع (بين كلامين وهو أكثر من جملة أيضا) أى كما ان الواقع هو بينه أكثر من جملة (قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله ان الله يحب التوابين ويجب المتطهرين) فهذا اعتراض أكثر من جملة لانه كلام يشتمل على جملتين وقع بين كلامين أولهما قوله تعالى فأتوهن من حيث أمركم الله وثانيهما قوله (نساؤكم حرث لكم) والكلامان متصلان معنى (فان قوله نساؤكم حرث لكم بيان لقوله فأتوهن من حيث أمركم الله) وهو مكان الحرث فان الغرض الاصل من الاتيان طلب النسل لا قضاء الشهوة والتكثيرة في هذا الاعتراض الترغيب فيما أمر به

والتفسير عما نوه عنه (وقال قوم قد تكون النكتة فيه) أي في الاعتراض (غير ما ذكر) مما سوى دفع الابهام حتى انه قد يكون لدفع الابهام خلاف المقصود (ثم) القائلون بأن النكتة فيه قد تكون لدفع الابهام افرقوا (١٤٣) فرقتين (جوز بعضهم وقوعه)

أي الاعتراض (أخر جملته لا تليها

جملة متصلة بها) وذلك بان لا تلي

الجملة جملة أخرى أصلاً فمكون

الاعتراض في آخر الكلام أو تليها

جملة أخرى غير متصلة بها معنى

وهذا الاصطلاح مذكور في

مواضع من الكشاف فالاعتراض

عنده هؤلاء أن يؤتى في أثناء الكلام

أو في آخره أو بين كلامين

متصلين أو غير متصلين بجملة

أو أكثر لا محل لها من الأعراب

لنكتة سواء كانت دفع الابهام

أو غيره (فيشمل) الاعتراض بهذا

التفسير (التذييل) مطلقاً لانه

يجب أن يكون بجملة لا محل لها

من الأعراب وان لم يذكره المصنف

(وبعض صور التكميل) وهو

ما يكون بجملة لا محل لها من

الأعراب فان التكميل قد يكون

بجملة وقد يكون بغيرها والجملة

التكميلية قد تكون ذات أعراب

وقد لا تكون لكنها تليها

التميم لان الفضلة لا بد لها من

أعراب وقيل لانه لا يشترط

في التميم أن يكون جملة كما يشترط

في الاعتراض وهو غلط كما يقال

ان الانسان يابن الحيوان لانه

لم يشترط في الحيوان النطق فانهم

(وبعضهم) أي وجوز بعضهم

القائلين بأن نكتة الاعتراض قد

تكون لدفع الابهام (كونه) أي

الاعتراض (غير جملة) فالاعتراض

بجملة الله للتائب عما نوه عنه إلى ما أمر به والمطهر من أدران الاتباس بالمهسي بسبب

التدلس بالتوبة إلى المأمور بما يؤكد الرغبة في الأوامر وترك النواهي اه ع في ثم قال

ومن نكت الاعتراض الاستعطاف والمطابقة كما في قول أبي الطيب

وخنوق قلبى لو رأيت لهيبه * يا جنبي رأيت فيه جهنما

فان يا جنبي اعتراض بين الشرط والجواب للمطابقة بين الجنة وجهنم والاستعطاف

محبوبه بالإضافة اليه وتسميته جنة ليرق له فينجيه من جهنم التي في فؤاده بالوصال (قوله

الترغيب فيما أمر به) الذي من جملة اتيسا من مكان الحرث وقوله والتفسير عما نوه

عنه الذي من جملة اتيسا من غير ذلك المحل (قوله غير ما ذكر) الاوضح دفع الابهام اه

أطول (قوله مما سوى دفع الابهام) بيان لما ذكر (قوله حتى انه) أي الاعتراض وحتى

للتفريع (قوله عنده هؤلاء ان يؤتى الخ) قال في المطول لانهم لم يخالفوا الاولين الا في

جواز كون النكتة دفع الابهام وجواز أن لا يليها جملة متصلة بها فيبقى اشتراط أن

لا يكون لها محل من الأعراب بحاله (قوله لنكتة) زادها للتصوير والتصریح بالتعميم

للاخراج لان الاطناب كله لنكتة من ع (قوله فيشمل التذييل وبعض صور التكميل)

كان عليه أن يقول وبعض صور الابدال وهو ما يكون بجملة لا محل لها من الأعراب

لا يقال استغنى عنه بذكر التذييل والتكميل لاننا نقول يشمل الاعتراض بهذا التفسير صوراً

من الابدال لا يجمع التذييل ولا التكميل وهي ما كانت نكتتها غير التاكيد وغير دفع

الابهام تدبر (قوله مطابقاً) أي بجمع صور (قوله وان لم يذكره) أي يذكر وجوب

أن يكون بجملة لا محل لها من الأعراب لانه لم يمتد في تعريفه الجملة بكونها لا محل لها من

أشار إلى اشتراطه بالامثلة لان جملة التذييل فيها لا محل لها فنقول الشارح وان لم يذكره أي

سراحة كما في ع (قوله وهو) أي البعض (قوله فان التكميل قد يكون بجملة الخ)

فيكون بين الاعتراض على هذا وبين التكميل عموم من وجه بحيثان فيما يكون بجملة

لا محل لها ويخفد الاعتراض فيما يكون غير دفع الابهام من الجملة والتكميل بغير الجمل

وجمالها محل وأما القسمة على هذا بينه وبين التميم فالتباین وبينه وبين الابدال فالعموم من

وجه وكذلك بينه وبين الايضاح والتكرار كما يؤخذ ذلك من النظر في تعاريفها

السابقة من ع (قوله لكنه) أي الاعتراض وفي نسخ لكنها أي جملة الاعتراض يدل على

ذلك عبارة المطول ونصها والاعتراض بهذا التفسير يابن التميم لانه انما يكون بفضلة

والفضلة لا بد لها من الأعراب افاده سم (قوله وهو غلط) فان عدم الاشتراط لا يستلزم

اشتراط العدم وغاية أمره أنه يوجب التغاير في المفهوم وهو لا يمنع التصادق في الأفراد

الذي هو المراد اه سم (قوله كما يقال) أي تقول ان الانسان الخفاء صدريه ووجه

الشبه ان كلا غلط (قوله غير جملة) لو قال غير الجملة بلام العهد أي غير الجملة التي لا محل

لها من الأعراب لكان أحسن ليشمل جملة لها محل من الأعراب افاده في الاطول (قوله

عندهم ان يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها لنكتة ما

فيشمل بعض صور التقييم لا يقال فيه بحث لأن التقييم لا يكون إلا بفضله ومن لازمه
أن يكون لها محل من الأعراب والاعتراض لا يكون إلا بما لا محل له كما تقر أولاً وهذا
البعض إنما خالف في كونه قد يكون غير جله فيبقى اشتراط أن لا يكون له محل من الأعراب
بجمله لا نقول الظاهر أن هذا البعض يخالف في هذا الاشتراط أيضاً ويؤيد ذلك أمور
منها قوله وبعضهم كونه غير جله فإن غير الجمله شامل للمفرد ومن شأنه أن يكون له محل
من الأعراب ومنها تقييد الشارح الجمله على قول البعض الأول **بـ** ونها لا محل لها
من الأعراب حيث قال فلا اعتراض عند هؤلاء أن قال بجمله أو أكثر لا محل لها
من الأعراب وعدم التقييم بذلك على قول هذا البعض حيث قال فلا اعتراض عندهم
إلى أن قال بجمله أو غيرها النكتة فلم يقيّد بل تفريع المصنف المذكور **كـ** كاف
في الاستدلال على عدم التقييم على هذا القول ثم رأيت في المطول في شرح قوله فيشمل
بعض صور التقييم والتكميل ذكر ما يصرح بأن الاعتراض على قول هذا البعض لا يشترط
أن لا يكون له محل كذا بخطهم وفي حواشيه ما ملخصه أن الاعتراض إذا وقع غير جله
على هذا القول يكون معمولاً للنسبة من الكلام المعترض به فيه وأن ذلك لا ينافي كونه
اعتراضاً اه وفيه بعد لا يخفى وكتب أيضاً قوله فيشمل بعض صور التقييم والتكميل
وكذلك بعض صور التذليل لكن لما كان أصل تفسير الاعتراض على مذهب الجمهور
شاملاً وكان الغرض هنا ذكر ما يخص تفسير البعض دون تفسير الجمهور ولم يتعرض
له اه فترى مع إيضاح (قوله وهو) أي البعض بقسميه (قوله ما يكون واقعا في إنشاء
الكلام الخ) حيث قد يكون بينه وبين ما عوم من وجه لاجتماعه معهما في ما ذكرناه
عنهما بما يكون لغير دفع الإيهام وهو غير فضلة وانفرادهما عنه بما يكون آخراً وهو جله
لدفع الإيهام بالنسبة للتكميل أو فضلة بالنسبة للتقييم وأما النسبة بينه على هذا التفسير
وبين الإفعال فالتباين وما بينه وبين التذليل فعموم من وجه وكذا بينه وبين الإيضاح
والتكرار كما يؤخذ من تفاسيرها اه من ع ق ثم قال ولم أعترض فيما تقدم ذكره الخاص بعد
العام لظهور أمره بالنسبة إلى سائر ما وذلك لظهور مخالفتها غير التقييم والإفعال
والاعتراض وملاقاة هذه الثلاثة في بعض السور اه (قوله واما بكذا وكذا) لا حاجة
إليه (قوله بحمد ربهم) أي متلبسين بحمد ربهم (قوله لم يذكر ويؤمنون به) فلو لم يذكر
كان مساواة اه ع ق (قوله لأن إيمانهم لا ينكره من يشبههم) وأيضاً تسبيحهم وحمدهم
يدلان على إيمانهم به اه فترى وكتب أيضاً قوله لأن إيمانهم لا ينكره من يشبههم لا يقال
كما لا مجال لانكار إيمانهم لا مجال لانكار تسبيحهم وحمدهم فهو أيضاً أطناب لاظهار
شرف التسبيح والحمد لا نقول يجوز أن لا تكون عبادتهم التسبيح والحمد اه أطول
(قوله أي لا يجهل) لما كان في الإنكار لا يستلزم العلم المراد فسر بما يستلزمه وهو نفي
الجهل اه سم (قوله وكون هذا الاطناب بغير ما ذكر الخ) اما أنه ليس من الإيضاح بمـ

(فيشمل) الاعتراض بهذا التفسير
(بعض صور التقييم و) بعض
صور (التكميل) وهو ما يكون
واقعا في إنشاء الكلام أو بين
الكلامين المتصلين (واما بغير
ذلك) عطف على قوله اما بالايضاح
بعد الإيهام واما بكذا وكذا (كقوله
تعالى الذين يحملون العرش
ومن حوله يسبحون بحمدهم سم
ويؤمنون به فانه لو اختصر) أي ترك
الاطناب فان الاختصار قد يطاق
على ما يعم الإيجاز والمساواة
كما مر (لم يذكر ويؤمنون به لأن
إيمانهم لا ينكره) أي لا يجهل (من
يشبههم) فلا حاجة إلى الإخبار به
لكونه معلوماً (وحسن ذكره) أي
ذكر قوله ويؤمنون به (أظهار
شرف الإيمان ترغيباً فيه) وكون
هذا الاطناب بغير ما ذكر من
الحمد السابقة ظاهراً بالتأمل فيها

الايهام ولا من التكرار فواضح وامانه ليس من الایغال فلانه ليس ختم الشهور
ولا الكلام اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض معطوف على ما قبله وامانه ليس من
التذيل فلعدم اشتمال جملة وهو يؤمنون به على معنى ما قبلها بل معناها لازم لما قبلها
ومقتضاه ان ذكر اللازم بعد الملزوم من الاطناب ولك ان تلتزمه حيث يكون اللازم ظاهر
التمكينة كما في هذا المثال وامانه ليس من التكميل فانه ليس لدفع الایهام وامانه ليس
من التسميم فلانه ليس فضله كما هو ظاهر وامانه ليس من الاعتراض فتشكل اذا ابتغنا على
ما تقر من ان من جملة الاتصال بين الكلامين ان يكون الثاني معطوفا على الاول
ولاشك ان جملة يستغفرون لمن في الارض معطوفة على جملة يسبحون فيكون ما بينهما
اعتراضا والانفصال عن ذلك بأن الواو للعطف لا يتم الابتعین كونها كذلك وليس بتعين
لاحتمال أن تكون اعتراضية نعم المتبادر كونها للعطف فيخرج عن الاعتراض على هذا
فافهم اه ع ق وقوله اذ قوله ويستغفرون لمن في الارض الخ التلاوة ويستغفرون للذين
آمنوا (قوله قد يوصف الكلام) في اصطلاح القوم اه ع ق (قوله بالايجاز الخ) قال في
الاطول هذا الايجاز قد يكون ايجازا بالتفسير السابق وقد يكون اطنابا وقد يكون مساواة
وكذا هذا الاطناب اه وكتب أيضا قوله بالايجاز والاطناب ولا يوصف بالمساواة
بهذا الاعتبار اذ ليست المساواة بهذا الاعتبار عمدا واليه المقام بخلاف الايجاز
والاطناب اه أطول (قوله باعتبار الخ) الباء سببية (قوله بالنسبة الخ) راجع للكثرة
والقلة (قوله في أصل المعنى) انما قيد المعنى بالأصل لعدم امكان المساواة في تمام المراد فان
للإيجاز مقاما ليس للاطناب وبالعكس اه أطول (قوله وللاقل انه موجز) وان تساويا
في أصل المعنى (قوله يصعد عن الدنيا الخ) هذا البيت فيه ايجاز بنصفه الاول واطناب
بنصفه الثاني كما في بس (قوله اذ اعن سودد) قال في الاطول ولا يخفى ان السيادة أيضا
من الدنيا فالمراد من الدنيا غير السودد الا أن يراد سيادة الآخرة والاقل أظهر اه (قوله
بنظار) المبالغة راجعة الى النفي دون المنق (قوله يعنى أن السيادة الخ) أتى بالعناية لانه
حمل الغنى على مسببه وهو الراحة والفقير على مسببه وهو التعب وهذا خلاف المتبادر قال
في الاطول ولا ضرورة الى العدول عن الظاهر ثم قال والمساواة انما تتحقق اذا حمل قوله
ولست الخ على المبالغة في نفي النظر لا على نفي المبالغة في النظر كما يفيد أول النظر اه (قوله
فهذا البيت اطناب بالنسبة الى المصراع السابق) أى يصعد عن الدنيا اذ اعن سودد
وفي تساويهما في أصل المعنى وقفة اذ المصراع السابق يفهم الصدد عن الدنيا اذ أظهر
سودد ولو في جانب الغنى بأن يكون منظوره السودد دون ما صاحبه من الغنى اذ لم يقيد
فيه ظهور السودد بجانب الفقر بخلاف البيت الآن يقال المراد بتساويهما في أصل
المعنى تساويهما في الصدد عن الدنيا عند ظهور السودد تأمل (قوله أى من هذا القبيل)
أى الايجاز والاطناب بالاعتبار المذكور (قوله قولهم) أى كل قول لهم كما يقتضيه

(واعلم انه قد يوصف الكلام بالايجاز

والاطناب باعتبار كثرة حروفه

وقلتها بالنسبة الى كلام آخر

(مسأله) أى لذلك الكلام (في).

أصل المعنى) فيقال لذلك أكثر حروفا

انه مطناب وللاقل انه موجز

(كقوله يصد) أى يعرض (عن الدنيا

اذا عن) أى ظهر (سودد) أى

سيادة* ولو برزت في زى عذراء

ناهضة الزى الهيئة والعذراء البكر

والنهود ارتشاع الثدي (وقوله

ولست) بانضم على أنه فعل المتكلم

بدليل ما قبله وهو قوله وانى اصبار

على ما يئوى* وحسبك ان الله أتى

على الصبر) بنظار الى جانب الغنى*

اذا كانت العلياء في جانب

الفقر) يصفه بالميل الى المعالي

يعنى ان السيادة مع التعب أحب

اليه من الراحة مع الخمول فهذا

البيت اطناب بالنسبة الى المصراع

السابق (ويقرب منه) أى من

هذا القبيل (قوله تعالى لا يستل

عمائة عمل وهم يستلون وقول الحماسي

وتذكر ان شئنا على الناس قولهم

ولا تذكر قول حين نقول)

يصف رياستهم ونفاذ حكمهم أى

نحن نغير ما تريد من قول غيرنا

واحد لا يجسر على الاعتراض علينا

فالآية ايجاز بالنسبة الى البيت

وانما قال يقرب

المقام وقوله ولا يشكرون القول أى بحسنه الصادق بالواحد هـ ذاهو الموافق للمقام قال
 فى الاطول لا يخفى ما فى ختم المعانى بمـ ذا البيت من الغرابة والابتداع حيث اعترض
 المصنف على السكاكى وغيره اهـ (قوله لان ما فى الآية) أى لان الذى فى الآية يشمل كل
 فعل لان ما فى الآية مصدرية أى لا يسئل عن فعله أى عن فعله الباعثة له عليه وان كان
 قد يسئل عن الحكمة والمصلحة المترتبة عليه ويحتمل ان ما فى كلام الشارح مرادهم اللفظ
 ما الواقعة فى الآية أى لان لفظ ما فى الآية يشمل كل فعل قد يكون ما فى الآية موصولة
 والعائد محذوف أى لا يسئل عن الذى يفعله أى عن مفعوله الذى هو الحاصل بالمصدر
 كما ان الاعيان منه قوله أيضا وتطير ذلك ما صرح به الشارح فى شرح العقائد فى قوله تعالى
 والله خلقكم وما تعملون فانه رد على من عيى فى ما ان تكون مصدرية ليم الدليل وقال ان
 الدليل فى الآية تام على كونها موصولة أى معمولاكم فى شمل الافعال بمعنى الحاصل
 بالمصدر اذ هى المخلوقة على ما سرره هناك كذا فى يس (قوله وكيف لا والله أعلم) أى وكيف
 لا يكون أجل وأعلى والله أعلم بكل شئ ومن شأن العالم الحكيم ان لا يصدر عنه الا ما هو
 الامر المتقن الفائق على غيره وتامل لطف تعبير الشارح بقوله والله أعلم حيث أتى به فى
 ختم الفن ففيه شبهة تورية اهـ يس وفيه أيضا براعة اختتام والمجد لله على توفيقه المعانى
 للاخوان والصلاة والسلام الاتقان الاكملان على سيدنا محمد الذى أسس بنيان الشريعة
 على تقوى من الله ورضوان وعلى آله وصحبه والتابعين لهم باحسان قال المجرد قد تم الجزء
 الاول من هذه الحاشية على يد مجردها الفقير القانى مصطفى بن محمد البنانى يوم الثلاثاء
 المبارك السادس والعشرين من شهر ربيع الآخر من شهر ر سنة تسع وتسعين وثمان
 وألف من هجرة من له العزة والشرف وأحسن الله تعالى باقيا وبارك لنا فى غيرها وما يليها
 بالقاهرة المعزية المباركة المرضية سماها الله وجعلها دارا سلام الى يوم الزحام بحياه سيدنا
 محمد عليه وعلى آله الصلاة والسلام

(بسم الله الرحمن الرحيم) وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

(الفن الثانى علم البيان)

ان جعل الفن عبارة عن الالفاظ كما هو مقتضى ظاهر قول المصنف أول الكتاب ورتبته على
 مقدمة الخ نوع علم البيان عبارة عن المسائل احتج الى تقدير مضاف أى مدلول الفن الثانى
 علم البيان أو الفن الثانى دال علم البيان وان جعل علم البيان عبارة عن المذكرة أو الادراك
 احتج الى تقدير مضاف آخر وهو متعلق وكتب أيضا قوله علم البيان اعلم أن الكلام
 موضوع لعلم المعانى من حيث المطابقة لمقتضى الحال واعلم البيان من حيث انه مختلف فى
 وضوح دلالة على المراد وقد توهم أن موضوعه الدلالات من حيث انها مختلفة فى
 مراتب الوضوح حذر من اشتراك العالين فى موضوع واحد وهو باطل لما تقر بأن علوم
 الادب باحثة عن أحوال اللفظ العربى ولان علم البيان يبحث عن أحوال المجاز والسكابة

لان ما فى الآية يشمل كل فعل والبيت
 مختص بالقول فالكلادمان لا يتساويان
 فى أصل المعنى بل كلام الله
 تعالى أجل وأعلى وكيف لا والله
 أعلم تم الفن الاول بعون الله وتوفيقه
 وإياه أسأل فى انعام الفنين الآخرين
 هداية طريقه
 (الفن الثانى علم البيان)

وهما من قبيل اللفاظ والاختلاف بالجمعية كما ينشأ في تمام الموضوعات انتهى سرياً
 (قوله قدمه على البديع الخ) وتقدم في أول الفن الأول وجه تقديمه على البيان (قوله
 للاحتياج اليه الخ) يريد أنه يحتاج اليه في نفس البلاغة في الجملة لأنه لا تتم بلاغة كلام
 بدون أعمال علم البيان إذا الكلام المركب من الدلالات المطابقة لا يحتاج في تحصيل
 بلاغته إلا إلى علم المعاني إذا حاجة إلى البيان للدلالات المطابقة كما ستعرف وبهذا
 التصديق ظهر وجه آخر لتقدم علم المعاني إذا لا بد منه في بلاغة الكلام أصلاً بخلاف البيان
 أنه أطول وكتب أيضاً قوله للاحتياج اليه الخ لأنه يفيد الاحتراز عن التعقيد المعنوي
 وهو شرط في الفصاحة وهي شرط في البلاغة (قوله أي ملكة) جو زارادة هذين
 المعنيين من معاني العلم الثلاثة وظاهر تركه للدراك عدم جواز إرادته هنا وليس كذلك
 ولهذا قال في الأطول وهو علم أي مسائل معلومة عن الأول أو تصديقات بها حاصله عن
 الأدلة أو ملكة هذه التصديقات أعني كيفية راضية يتمكن بها من التصديق بمسئلة
 مسئلة تفصيلاً من غير حاجة إلى تجزئتها كسب جديد وانما قيدنا معاني العلم بالحصول عن
 الدليل وأن أطاقها الناظرون في هذا المقام لما حقت من أن من جمع مسائل العلم
 بالتقليد لا يسمى عالماً وتصديقاته بالانسي علم واستعمال لفظ العلم في التعريف محل
 لما عرفت من اشتراكه وما يدفع به هذا الخلل من أن استعمال اللفظ المشترك في مقام
 بصر أي معنى يراد مما لا يعاب خلوه عن ضرر الاشتراك وهو فهم غير المقصود محتمل لأنه وإن
 خلا عن هذا الخلل لم يخل عن تحير السامع أنه ماذا أريد أه وقيل تركه المعنى الثالث
 لاحتياجه إلى تقدير المتعلق من غير ضرورة داعية إلى التقدير قال الفري ولك أن تلتزم
 هذا التقدير بناء على أن الإدراك هو المعنى الأصلي للعلم وهو في المعاني الأخروا حقيقة
 عرفية أو اصطلاحية أو مجاز مشهور أه وقد تبين مما تقدم عن الأطول أن علم الأعراب
 الخاص بالاراد المذكور ليس من علم البيان فهو خارج عن قوله في التعريف
 علم تدبر (قوله يقتدر به الخ) البيان به نظر إلى شأن الملكة في ذاتها وإن كان متروكاً في
 الملكة في التعريف لا يلزم التكرار مع قوله يعرف به الخ (قوله يعرف الخ) شاع استعمال
 المعرفة في إدراك الجزئيات تصوراً كان أو تصديقاً واستعمال العلم في إدراك الكلّيات
 كذلك فالمعنى علم يعرف به إراد كل معنى واحد يدخل في قصد المتكلم على أن اللام
 في المعنى الواحد للاستغراق العرفي والمراد بقوله يعرف به يعرف برعايته إذ لو لم يراع
 ولم يعرض عليه المعنى الواحد الوارد على قصد المتكلم لم يعرف إرادته وهذا هو المتعارف
 في وصف العلوم بمعرفة الجزئيات بها أه أطول وكتب أيضاً قوله يعرف به إراد الخ الغرض
 من معرفة هذا الإراد أن يحتز المتكلم عن الخطأ في كيفية إراد الكلام حتى لا يورد من
 الكلام ما يدل على مقصوده دلالة خفية بمنسب اقتضاء المقام دلالة واضحة أو واضحة عند
 اقتضائه دلالة خفية أه (قوله إراد المعنى الواحد) قصد المعنى الواحد للدلالة على أنه
 لو أورد معاني متعددة بطرق مختلفة لم يكن ذلك من البيان في شيء (قوله أي المدلول عليه

قدمه على البديع للاحتياج اليه
 في نفس البلاغة وتعلق البديع
 بالتواضع (وهو علم) أي ملكة
 يقتدر بها على إدراك جزئية أو
 أصول وقواعد معلومة (يعرف به
 إراد المعنى الواحد) أي المدلول
 عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال

الوضع في المطابقة أعم من الشخصي والنوعي هذا المحصل كلام الشارح في المطول
 وشرح الشمسية وهو المتجه وان اعترضه السيد في حاشية المطول بما أجاب عنه الفري
 وبين أن هناك دلتين على كل من الجزء واللازم أحدهما مطابقة وهي فهمه من
 اللفظ قصد بواسطة القرينة لأنه بهذا الاعتبار ليس في ضمن فهم الكل ولا في ضمن فهم
 المزموم والآخر تضمنية في الاقل والتزامية في الثاني وهي فهم الجزء في ضمن فهم الكل
 المفهوم عند سماع اللفظ وان لم يكن مراد منه للقرينة وفهم اللازم في ضمن فهم المزموم
 المفهوم عند سماع اللفظ كذلك كذا في سم (قوله) كون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له أي في فهمه عند فهمه (قوله) كلفظ الشمس لا يصدق عليه أنه مشترك
 بين الكل وجزئه ولازمه إذا لكل المجموع والشعاع غير لازم له بل للجرم وجوابه أنه إذا كان
 لازما للجرم كان لازما للمجموع فطعا تأمل اه سم قال يس وفيه تأمل وأقول مبني
 الاشكال على رجوع ضمير لازم إلى المجموع وهو غير متعين بل يصح رجوعه إلى الجزء
 وعليه فلا اشكال وعبرة الأطول ولو فرضت لفظا مشتركا بين اللازم والمزموم وبين
 المجموع دخل في تعريف كل من الدلالات الثلاث الاخرى ان اه وهي أوفق بما قلنا
 (قوله) والشعاع التزاما أي لا باعتبار هذا الوضع أعني الوضع للمجموع اذ هو
 باعتباره جزءا لازما بل باعتبار وضع آخر وهو وضع الشمس للجرم فقط ولو قال بعد
 قوله على الجرم تضمنا وأطلق على الجرم مطابقة واعتبر دلالة على الشعاع التزاما
 أو بعد قوله على المجموع أو الجرم وجعل كلامه بعد ذلك على التوزيع لكان واضحا ويمكن
 تقدير هذا في عبارته فافهم (قوله) على تمام الموضوع له أي فيكون تعريف المطابقة
 غير مانع (قوله) على جزء الموضوع له أو لازمه أي فيكون تعريفه بالتضمن والالتزام غير
 مانع (قوله) وحينئذ ينتقض الخ) امام معرفة انتقاض تعريف المطابقة بالتضمن
 والالتزام مما مر ومعرفة انتقاض تعريف التضمن والالتزام بالمطابقة مما مر فواضح
 وأمام معرفة انتقاض تعريف التضمن بالالتزام وتعريف الالتزام بالتضمن فلانه علم مما مر
 أن دلالة لفظ الشمس على الشعاع تكون مطابقة وتضمنا والتزاما من أجل كونها تكون
 تضمنا والتزاما ينتقض تعريف كل منهما بالآخر (قوله) تعريف كل الخ) أي الحاصل
 من التقسيم (قوله) بالآخرين أي بالدلتين الآخرين لا بتعريفيهما كما قد يتوهم
 (قوله) ان قيد الحينية مأخوذ الخ) قال في الأطول فيه ان قيد الحينية المعبرة في الامور
 الاضافية الحينية التقييدية التي توجب الفرق بالاعتبار والحينية المعبرة في مفهوم
 الدلالات للتأويل وتوجب التمييز بين افراد الاقسام بالذات وفيه أيضا أن اعتبار قيد
 الحينية وان دفع به خلال التعريف لا يمكن محتمل به ما اشترأ أن تقسيم الدلالة اللفظية
 الوضعية إلى الدلالات الثلاث عقلي حاصر لان دلالة اللفظ الموضوع للموضوع المتضامين
 على أحدهما بواسطة انه لازم الاخر ليست دلالة على الجزء من حيث انه جزء بل من حيث

ان يكون الجزء في ضمن المعنى
 الموضوع له (والشأنية بالالتزام)
 ان يكون الخارج لازما للموضوع
 له فان قيل اذا فرضنا لفظا مشترك
 بين الكل وجزئه ولازمه كلفظ
 الشمس المشترك مثلا بين الجرم
 والشعاع ومجموعهما فاذا أطلق
 على المجموع مطابقة واعتبر دلالة
 على الجرم تضمنا والشعاع التزاما
 فقد صدق على هذا التضمن
 والالتزام انما دلالة اللفظ على تمام
 الموضوع له واذا أطلق على الجرم
 أو الشعاع مطابقة صدق
 عليها انما دلالة اللفظ على جزء
 الموضوع له أو لازمه وحينئذ
 ينتقض تعريف كل من الدلالات
 الثلاث بالآخرين فالجواب أن
 قيد الحينية مأخوذ في تعريف
 الامور التي تختلف باعتبار
 الاضافات حتى ان المطابقة هي
 الدلالة على تمام ما وضع له من
 حيث انه تمام ما وضع له
 والتضمن الدلالة على جزء ما وضع
 له من حيث انه جزء ما وضع له
 والالتزام الدلالة على لازمه من
 حيث انه لازم ما وضع له وكثيرا
 ما يتركون هذا القيد اعتمادا على
 شهرة ذلك وانسباق ذهن اليه

انه لازم جزء آخر فلا يكون تضمنا ولا التزاما لانه ليس بخارج ثم قال هذا ونحن نقول دلالة
 اللفظ باعتبار ~~كل~~ وضع للفظ على انفراده اما على تمام ما وضع له أو على جزئه أو على
 الخارج عنه اذ المعنى الوضعى باعتبار الوضع الواحد لا يكون الا أحدهما والحصر عقلى
 والتعريفات ثمانية اه ملخصا اذ المطابقة دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع الذى
 اعتبر لاجل تلك الدلالة والتضمن دلالة على جزء ما وضع له بذلك الوضع والالتزام دلالة
 على خارج ما وضع له بذلك الوضع واذا أخذنا المقسم باعتبار الوضع الذى هو سبب تلك
 الدلالة ينساق الذهن الى تلك التعريفات التسعة فالدلالة على الجزء مطلقا تضمينية سواء
 كان لازم جزء آخر أو لا اذ لم تتقيد الدلالة على الجزء بكونه الاجل أنه جزء بل بكونها على
 جزء الموضوع له بذلك الوضع كذا بخط صاحب الاطول وقوله فيه ان قيد الحيفية المعتبرة
 في الامور الاضافة الحيفية التقيدية قد يمنع اختصاص ذلك بالتقيدية أو يجعل الحيفية
 هنا للتعديل (قوله أى كون المعنى الخارجى) نسبة الى الخارج عن معنى اللفظ من
 نسبة الجزئى الى الكلى لا الى الخارج بمعنى الواقع لان اللازم قد لا يكون خارجا بهذا
 المعنى اه سم (قوله المعتبر) أى فى دلالة الالتزام وكتب أيضا قوله المعتبر عند
 المنطقيين هو اللزوم البين بالمعنى الاخص المفسر بما ذكره بقوله عدم الخ فتوهم عبارة
 أنه لو أريد فى الاشتراط اللزوم البين بالمعنى الاعتم لم يخرج كثير من معانى المجازات وليس
 كذلك بل يخرج كثير منها على ارادة هذا ايضا فكان الاولى أن يقول وليس المراد باللزوم
 اللزوم البين عند المنطقيين سواء كان بالمعنى الاعتم أو بالمعنى الاخص واللزوم البين بالمعنى
 الاعتم هو ما يكتفى نصورا لللازم والمزوم فى حزم العقل باللزوم والبين هو ما لا يحتاج فى فهم
 اللزوم الى دليل وغير البين ما يحتاج كزوم الحدوث للعالم (قوله من معانى المجازات
 والكليات عن أن يكون مدلولات التزامية) يقتضى أن دلالة المجاز على معناه بالالتزام
 وهو مخالف لما صوبه فى شرح التسمية من أن دلالة المجاز على معناه المجازى بالمطابقة
 وأن المراد بالوضع فى تعريف الدلالات اعتم من الشخصى والنوعى حتى تدخل
 المجازات والمركبات اه يس أقول يمكن دفعه بأن المراد عن أن تكون مدلولات التزامية
 بحسب الوضع الاصلى فلا ينافى انما بحسب الوضع المجازى مدلولات مطابقة (قوله
 ولما تأنى الاختلاف الخ) لانه اذا كان معنى اللزوم عدم الاتفاق كالفعل لازم به هذا
 المعنى لا ينفك عن المزوم فيكون كل واحد من لوازم الشيء مساويا للآخر فى الوضوح
 والخفاء لان كل واحد من اللوازم لا ينفك عن المزوم بهذا المعنى اه سم وكتب أيضا قوله
 ولما تأنى الاختلاف الخ اعترضه السيد بأن لازم لازم الشيء وان كان لازما لذلك الشيء
 امكن دلالة اللفظ على لازمه أظهر من دلالة على لازم لازمه وبحسب فى هذا الاعتراض
 الفنى بأنه انما يمت اذا كان لازم لازم الشيء لازما له كما صرح به وليس بلازم سواء كان
 اللزوم بينا بالمعنى الاعتم أو الاخص ثم احتج على ذلك فراجعته قال الحفيد والجواب عن

وشرطه) أى الالتزام (اللازم
 (الذهنى) أى كون المعنى الخارجى
 بحيث يلزم من حصول المعنى
 الموضوع له فى الذهن حصوله فيه
 اما على الفور أو بعد التأمل
 فى القرائن والامارات وليس
 المراد باللزوم عدم انفصال
 تعقل المدلول الالتزامى عن تعقل
 المسمى فى الذهن أصلا أعنى اللزوم
 البين المعتبر عند المنطقيين والا
 يخرج كثير من معانى المجازات
 والكليات عن أن يكون مدلولات
 التزامية ولما تأنى الاختلاف
 بالوضوح فى دلالة الالتزام أيضا

الاعتراض أن المراد عدم التفاوت في دلالة الالتزام على الإطلاق وإن كان بغير واسطة كما هو الواقع المعبر عنه بالقوم أو أن المراد باختلاف الوضوح التفاوت في الانتقال بحسب الزمان لا بالذات والتفاوت بين دلالة اللفظ على لازمه وبين دلالة اللفظ على لازم لازمه من قبيل الثاني فلا عتد ادعاء هذا التفاوت كما لا يخفى نعم بقي النقض حيث بدأ اعتبار التفاوت لا بحسب الدلالات التضمنية اه قال سم قوله نعم بقي النقض أي نقض الملازمة التي في قوله ولما تأتى الاختلاف بالوضوح في دلالة الالتزام أيضاً ووجه ذلك النقض أن اللازم في دلالة التضمن معنى عدم الانفصال المذكور ضرورة امتناع تخلف تعقل الجزء عن تعقل الكل مع اختلافها بالوضوح كما اعترف به الشارح فيما سيأتى هكذا يظهر في مراده من هذا الكلام اه (قوله إشارة الخ) يعني أن التقييد لغرض الإشارة ولو أطلق فلا إشارة إلى ما ذكرنا كان المفهوم عند الإطلاق وهو مطلق اللازم الأعم من الذهني والخارجي صحيحا كذا في سم وفيه نظر بعلم من قول الأطول بشرطه اللازم الذهني لا الأعم الشامل للخارجي إذ اللازم الخارجي لا يوجب انتقال ذهن من المسمى إلى اللازم حتى يترجح به من بين سائر الامور الخارجية للدلالة عليه اه (قوله فكانه أراد باللازم) أي الذي لم يقل باشتراطه (قوله بعرف) أي بأمر معروف فيما بين الجمهور كما بين الأسد والبحرارة اه بس (قوله اذهو المفهوم الخ) تمثيل لجل العرف في كلام المصنف على العرف العام وهو ما لم يتعين فيه الشاغل فليس المباعث للشارح على الحمل المذكور أنه لولا هذا الحمل لم يكن اتوله أو غيره فائدة لدخول العام والخاص في قوله بعرف حتى يعترض بأنه لو عم في العرف لكان قوله أو غيره إشارة إلى دلالة المقام والتأمل في القرينة ومن هنا يظهر أن المناسب أن يقرأ قول الشارح وغير ذلك بالنصب عدتها على العرف الخاص ويراد بغير ذلك دلالة المقام والتأمل في القرينة فافهم (قوله كالشرع) كما إذا قبل بلغ الماء قلتين لأنه يستلزم أن لا يحمل الخبث وقوله واصطلاحات الخ كما بين التسلسل والبطان عند المتكلمين اه بس (قوله لا يتأتى بالوضعية) اندرج فيها سائر المجازات لأنها دلالة اللفظ على تمام ما وضع له بالوضع النوعي بناء على أن المراد بالوضع في تعريف المطابقة ما يعم الشخص والنوع كما صرح به الشارح في شرح الشمسية وإذا كان جميع المجازات دلالتها وضعية مطابقة أشكل بأن مدار هذا الفن عليهم فكيف يتأتى حيث قد قولهم أن الإرادة المذكور لا يتأتى بالوضعية ويتأتى بالعقلية إلا أن يقال إن أهل هذا الفن ينعون أن دلالتها وضعية أو يراد بالوضعية والمطابقة ما كان بطريق الحقيقة فقط فلستأمل كذا في سم اتماع على مافي السيراحي وغيره من أن الوضع المعبر سواه كان شخصياً ونوعياً تعين اللفظ بنفسه بلا واسطة القرينة بأزاء المعنى لا تعينه مطابقتها وبه صرح الشارح في التلويح وهذا الوضع منتف في المجاز فدلالته تضمنية أو التزامية تنظر إلى تحقيق القوم ضمناً فتكون عقلية فلا اشكال وكتب أيضاً قوله

ونقيدهم باللازم بالذهني إشارة إلى أنه لا يشترط اللازم الخارجي كالعلمي فإنه يدل على البصر التزاماً لانه عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيراً مع التناهي بينهما في الخارج ومن نازع في اشتراط اللازم الذهني فكانه أراد باللازم اللازم البين بمعنى عدم انفصال تعقله عن تعقل المسمى والمصنف أشار إلى أنه ليس المراد باللازم الذهني اللازم البين المعبر عنه بالمنطقيين بقوله (ولولا اعتقاد المخاطب بعرف) أي ولو كان ذلك اللازم محايثاً بنبه اعتقاد المخاطب بسبب عرف عام اذهو المفهوم من إطلاق العرف (أو غيره) يعني العرف الخاص كالشرع واصطلاحات أرباب الصناعات وغير ذلك (والإيراد المذكور) أي إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضع (لا يتأتى بالوضعية)

لا يتأتى بالوضعية فان قلت التفسير أوضح دلالة على المقصود من المفسر مع اشتراكهما
 في الدلالة الوضعية قلت التفسير والمفسر انما يختلفان بكون أحدهما دالاً على الماهية
 التفصيلية والاخر على الاجمالية فلا اختلاف فيهما راجع الى نفس المدلول لا الى
 الدلالة اه قترى أى فلا يكون محال الكلام فيه لان الكلام في اختلاف نفس الدلالة مع
 اتحاد المدلول (قوله أى بالدلالات) عبر بالجمع لان الاختلاف انما يتحقق فيه اه سم
 (قوله لان السامع الخ) هذا الدليل انما يفيد عدم تأنيب بين الدلالات المطابقة لا بينها
 وبين غيرها وقضية كلام القوم أن المطابقة غير معتبرة مطلقاً واعلم أنهم اختلفوا
 في الكفاية فقبل انما حقيقة وقبل انما مجاز وقبل لا حقيقة ولا مجاز وعلى الاول
 والاخير يشكل قولهم والاراد المذكور لا يتأتى بالوضعية فليستأمل اه بس (قوله
 لذلك المعنى) الواحد للكلام الذى روى فيه المطابقة لمقتضى الحال اه أطول (قوله
 لم يكن بعضها أوضح) لاستواء الجميع في الدلالة (قوله بوضع الالفاظ) أى بوضع
 جميع الالفاظ سواء كان عالماً بوضع البعض أولاً كما سيذكره (قوله لم يكن كل واحد
 دالاً عليه) فيه بحث من وجهين أحدهما ان عدم العلم بالوضع لا يستلزم عدم الدلالة لان
 الدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى عند العلم بوضعه وهذا المعنى لازم للكامة
 الموضوعية علم الوضع أولاً وثانيهما ان عدم كون البعض أوضح لازم لشيء التردد فانه اذا
 لم يكن كل واحد دالاً لم يكن بعضها أوضح لان كون الشيء أوضح في الدلالة فرع دلالة
 الاوضح والواضح فلا وجه لتخصيص اللازم بالاول ويمكن دفع الاول بأن المراد بالدلالة
 هناك فهم المعنى ومدار ووضح الدلالة على سرعة الفهم وبطائه والثاني بأنه نسبته بما
 ذكره على مفترق الزوم عدم كون البعض أوضح على التقدير الثاني وهو اتقاء الدلالة
 فكانه قال والالم يكن كل واحد دالاً فلا يكون بعضها أوضح فان قلت العلم بوضع جميع
 الالفاظ لا يكتفى في العلم بالمعنى اذ لابد من العلم بوضع الهيئته أيضاً فالعرض لوضع
 الالفاظ لا يكتفى في اثبات أن الاراد المذكور لا يتأتى في الوضعية بل حواز أن يتأتى
 دلالة الهيئته قلت العلم بوضع الالفاظ على ما ينتمى لا يكون بدون العلم بالهيئته اذ الهيئته
 جزء من اللفظ فتأمل اه أطول (قوله لتوقف الفهم الخ) أورد أنه يلزم الدور لان
 العلم بالوضع متوقف على فهم المعنى لان الوضع نسبة بين اللفظ والمعنى والعلم بالنسبة
 يتوقف على فهم المعنيين وأجاب عنه الشيخ في الشفاء بأن فهم المعنى في الحال يتوقف
 على العلم بالوضع سابقاً وبعض المتأخرين بأن فهم المعنى من اللفظ يتوقف على فهم المعنى
 في الجلة قال الشارح هذا قريب من الاول وبأن فهم المعنى من هذا اللفظ يتوقف على
 فهم المعنى لامن هذا اللفظ وبأن فهم المعنى بالوضع يتوقف على فهم المعنى لا بالوضع اه
 أطول مع اسقاط التنظير في جواب الشيخ في الشفاء فراجع (قوله أن يكون) أى
 يوجد قال السيرامي يعلم من هذا أن دلالة الالفاظ على الخواص المستفادة بالذوق عقلية

أى بالدلالات المطابقة (لان السامع
 ان كان عالماً بوضع الالفاظ)
 لذلك المعنى (لم يكن بعضها
 أوضح) دلالة عليه من بعض (والا)
 أى وان لم يكن عالماً بوضع الالفاظ
 (لم يكن كل واحد من
 الالفاظ دالاً عليه) لتوقف الفهم
 على العلم بالوضع مثلاً اذا قلنا خذ
 يشبه الورد فالسامع ان كان عالماً
 بوضع المفردات والهيئته التركيبية
 امتنع أن يكون كلام يوقى
 هذا المعنى بطريق المطابقة دلالة
 أوضح أو أخفى لانه اذا أقيم مقام
 كل لفظ ما يرادفه فالسامع ان علم
 الوضع فلا تفاوت في الفهم والالم
 يتحقق الفهم وانما قال لم يكن كل
 واحد لان قولنا هو عالم بوضع
 الالفاظ معناه أنه عالم بوضع كل لفظ

لا طبيعية وهو ظاهر ولا وضعية والأدركها عالم الوضع وإن لم يكن له ذوق ولم يدركها جاهله وأن كان له ذوق واللازمان منتقبان اتفاقا فان قلت من الخواص التأكيد وقد وضع بازائه أن قلت ما هو من الخواص انما هو التأكيد الذي روى فيه المطابقة لمقتضى الحال وهو أمر يدرك بالذوق والتأمل في القرائن وما وضع بازائه أن مطلق التأكيد وهو ليس من الخواص فقيس على سائر الخواص اه ملخصا (قوله يكون سلبي جزئيا) وهو أعم من السلب الكلي لصدمه ومع الإيجاب الجزئي (قوله بعض الافاظ) أي كلفظ أسد وقوله بخلاف البعض كغضنفر (قوله والجواب الخ) حاصله أن المراد بالاختلاف في الوضوح والخفاء أن يكون ذلك بالنظر الى نفس الدلالة ودلالة الالتزام كذلك لانهم من حيث انهم ادلالة التزام قد تكون واضحة كما في اللوازم القريبة وقد تكون خفية كما في اللوازم البعيدة بخلاف المطابقة فان فهم المعنى المطابق واجب قطعا عند العلم بالوضع والتفاوت في سرعة الحضور وبطئه انما هو من جهة سرعة تذكر السامع للوضع وبطئه ولهذا يختلف باختلاف الاشخاص والافوات وفيه بحث لان الانتقال من المسمى الى الخارج من شرائط الدلالة الالتزامية وتذكر الوضع من شرائط الدلالة المطابقة وجعل الاختلاف لتفاوت الانتقال سرعة وبطئا اختلافا لذات الدلالة دون الاختلاف لتفاوت التذكر كذلك ~~تتبعكم~~ على أنه يقتضي أن لا يعتبر اختلاف الطرق في الوضوح والخفاء باعتبار الدلالات الالتزامية بسبب لزوم حاصل من التأمل في القرائن فانه اختلاف لذات الدلالة بل من جهة سرعة التنبه للقرينة وبطئه لا اختلاف القرائن وضوحا وخفاء ولذا تختلف تلك الدلالات باختلاف الاشخاص فالوجه أن يقال ولا يتأتى الاختلاف المذكور في الدلالات الوضعية لان المراد اختلاف بالنسبة الى البلغاء والاختلاف في المعاني الوضعية بسرعة التذكر وبطئه يستوي فيه العاقبة والخاصة اه أطول (قوله وبعد تحقق العلم بالوضع) أي تحقق حضور الوضع في الذهن وحصوله فيه بالفعل فالفهم ضروري فلا تفاوت فيه حيث قال الحفيد وفيه ان العلم بالمدلول الالتزامي لازم به حصول العلم بالعلاقة فالاولى أن يقال المراد الاختلاف في الوضوح بالنظر الى نفس الدلالة بأن يكون بعض المدلولات واضح العلاقة قليل الواسطة والبعض الآخر بالعكس اه أي أو بعضها واضح القرينة والبعض الآخر خفيها (قوله بالعقلية) أي السابقة في كلام المصنف فالحديث احتراز عن العقلية غير اللفظية أفاده سم (قوله ومراتب لزوم اللوازم) أي التي هي المدلول الالتزامي لأن دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ على الخارج اللازم كما تقدم لكن بشكل عليه قوله الاتي فيمكن تأدية الملزوم الخ لاقتضائه ان المدلول هو الملزوم مع أنه لا يكون كذلك في دلالة الالتزام وجوابه انه أراد بالملزوم هنا المنبوع وباللزام التابع معتبرا في كل منه ما اللازمية فوافق كلام الشارح هنا ما مر من ان

فقد مضى المشار اليه بقوله والابكون سلبي جزئيا أي لم يكن عالما بوضع كل لفظ فيكون اللازم عدم دلالة كل لفظ ويحتمل أن يكون البعض منها ادالا احتمال أن يكون عالما بوضع البعض واقائل أن يقول لان لم عدم التفاوت في الفهم على تقدير العلم بالوضع بل يجوز أن يحضر في العقل معاني بعض الافاظ المخزونة في الخيال بأدنى التفات ~~الممارسة~~ والموانسة وقرب العهد بها بخلاف البعض فانه يحتاج الى التفات أكثر ومراجعة أطول مع كون الافاظ مترادفة والسامع عالما بالوضع وهذا مما فاجده من أنفسنا والجواب أن التوقف انما هو من جهة تذكر الوضع وبعد تحقق العلم بالوضع وحصوله بالفعل فالفهم ضروري (وبتأني) الاراد المذكور (بالعقلية) من الدلالات (بلوازم) أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح أي مراتب لزوم الاجزاء للكل في التضمن ومراتب لزوم اللوازم للملزوم في الالتزام

دلالة الالتزام دلالة اللفظ على اللازم وفي الفترى مانصه قوله فيمكن تأدية ذلك المعنى الملزوم
بالانفاظ الموضوع الخ فيه مناقشة وهي ان دلالة الالتزام هي دلالة اللفظ الموضوع
للملزوم على اللازم ولا دلالة لللازم من حيث هو لازم على الملزوم فتأدية الملزوم بالانفاظ
موضوعه تلك اللوازم المختلفة المراتب ليست بطريق الدلالة الالتزامية اللهم الا ان يراد
باللزوم التبعية وبالملزوم المستتبع وباللازم التابع ويلاحظ في كل منهما الملزومية
بالمعنى المعترف في دلالة الالتزام عند أهل هذا الفن فتأمل قال يس وأجاب بعضهم بأن هذا
الكلام من الشارح اشارة الى ان الكتابة على رأى السكاكي فيها الانتقال من اللازم
الى الملزوم بعكس الجواز واعترض عليه المصنف بان اللازم من حيث هو لازم لا يدل على
ملزومه وأجاب عنه الشارح بأن مراد السكاكي باللازم هو التابع والرديف مثلاً طول
النجاد تابع لطول القامة دون العكس واذا حصل اللازم والملزوم في كلام الشارح على
هذا الاصطلاح لم يتوجه ما ذكر فتأمل (قوله وهذا في الالتزام الخ) أى اختلاف مراتب
اللزوم (قوله انقله الوسائط) المراد بالقله ما يشمل العدم وكتب أيضاً قوله قلله الوسائط
أو يكون ذلك البعض لازماً بذاته والبعض الآخر بسبب عرف أو اصطلاح أو قرينة
واضحة أو خفية كما في الاطول (قوله فيمكن تأدية الملزوم) أى المعنى الملزوم كالسكرم وقوله
لهذه اللوازم ككثرة الضيافات ثم كثرة احراق الخطب ثم كثرة الرماد اه يس وكتب
أيضاً قوله فيمكن تأدية الملزوم الخ يرد عليه ان اللازم ما لم يكن ملزوماً لا ينتقل منه الى
اللازم المراد كما صرح به المصنف في غير هذا الموضع أفاده في الاطول وجوابه ما سبق
(قوله وأما في التضمن) أى فيحتاج الى بيان فقول لانه الخ فظهرت معادلاته لقوله
وهذا في الالتزام ظاهر وكتب أيضاً قوله وأما في التضمن فلانه يجوز الخ لا يخفى عليك ان
الدلالة على الجزء من حيث هو مراد انما هو بالقرينة فاختلفت الدلالة التضمنية وضوحاً
وخفاءً لا يقتصر على ما ذكره من الدلالة على الجزء والدلالة على جزء الجزء بل ربما يكون
بتساوت القرائن وضوحاً وخفاءً اه أطول (قوله فدلالة الشيء) أى دلالة دال الشيء
(قوله ودلالة الجدار على التراب أوضح الخ) أى لكونها بغير واسطة (قوله فان قلت
الخ) حاصل الاعتراض أنه ينبغي أن يكون الامر بالعكس لان فهم الجزء سابق على فهم
الكل فالمنهوم من الانسان أولاً والجسم ثم الحيوان ثم الانسان فتساوى الانسان
والحيوان في الدلالة على الجسم لان المفهوم منهما أولاً والجسم وليس لك أن تجعل
الاعتراض انه ينبغي أن تكون دلالة الانسان على الجسم أوضح من دلالة الحيوان عليه
لان دلالة الحيوان عليه أوضح من دلالاته المطابقة ودلالة الانسان عليه أوضح من
الواضح من دلالاته المطابقة والواضح من الواضح من الشيء أوضح من ذلك الشيء
لانا نقول الواضح من الواضح من الدلالة المطابقة لشيء أوضح من الدلالة المطابقة له
لان الدلالة المطابقة لشيء آخر فتأمل على ان كون الامر بالعكس أيضاً مما ثبت المطلوب

وهذا في الالتزام ظاهر فانه يجوز أن
يكون للشيء لوازم متعددة بعضها
أقرب اليه من بعض وأسرع
انتقالاً منه اليه اقله الوسائط
فيمكن تأدية الملزوم بالانفاظ
الموضوعه لهذه اللوازم المختلفة
الدالة عليه وضوحاً وخفاءً وكذا
يجوز أن يكون لللازم ملزومات
لزومه لبعضها أوضح منه لبعض
الاخر فيمكن تأدية اللازم بالانفاظ
الموضوعه للملزومات المختلفة
وضوحاً وخفاءً وأما في التضمن
فلانه يجوز أن يكون المعنى جزءاً
من شيء وجزءاً لجزء من شيء آخر
فدلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء
منه على ذلك المعنى أوضح من دلالة
الشيء الذي ذلك المعنى جزء من
جزءه مثلاً دلالة الحيوان على
الجسم أوضح من دلالة الانسان
عليه ودلالة الجدار على التراب
أوضح من دلالة البيت عليه فان قلت

ولا يضرب فلا طائل بحتمه ولا اختصاص للاشكال ببيان التضمن لانه لا يطرده القول بأن
 فهم لازم اللازم بعد فهم اللازم لجواز أن يكون فهم اللازم موقوفا على فهم لازم اللازم
 اه أطول (قوله بل الامر بالعكس) وهو ان دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء من جزئه
 على ذلك المعنى أوضح من دلالة الشيء الذي ذلك المعنى جزء منه عليه اه سم (قوله فان
 فهم الجزء سابق الخ) فالفهوم من الانسان أولا هو الجسم ثم الحيوان ثم الانسان وحاصل
 السؤال اعتبار حال التركيب والجواب اعتبار حال التحليل فانه عند التركيب يفهم
 جزء الجزء ثم الجزء ثم الكل وعند التحليل على العكس اه سم وكتب أيضا قوله فان فهم
 الجزء سابق على فهم الكل قال السيد فيكون فهم جزء الجزء سابقا عليه بمرتين فتكون
 دلالة لفظ الكل عليه أوضح من دلالة على الجزء اه ويصح أن يراد بالجزء ما يشمل جزء
 الجزء وبالكل ما يشمل الجزء بالنسبة الى جزء الجزء لانه كل بالنسبة اليه (قوله نعم) أي
 فهم الجزء سابق على فهم الكل (قوله ولكن المراد) أي بالتضمن وقوله ههنا أي
 في مقام بيان تأني الإيراد المذكور بالدلالة العقلية وكتب أيضا قوله ولكن المراد ههنا
 انتقال الذهن والدليل على ذلك ما في المفتاح من ان إيراد المعنى على صور مختلفة لا يتأني
 الا في الدلالات العقلية وهي الانتقال من معنى الى معنى بسبب علاقة بينهما ويوافقه ما في
 شرح القسطاس لكن شارح المطالع رد هذا القول لأنه من أهل الميزان اه حفيد
 وبما أشير اليه من مخالفة اصطلاح أهل هذا الفن لاصطلاح أهل الميزان يدفع
 ما عترض به السيد على جواب الشارح وقد ناقش صاحب الأطول السيد في ذلك من
 ثلاثة أوجه فراجع (قوله انتقال الذهن الى الجزء) أي المراد من اللفظ اذا اعتبر عند
 أهل هذا الفن اغما هو فهم المراد الا أنهم مطلقا كما في خط سم (قوله بعد فهم الكل) أي
 لا على انه مقصود من اللفظ (قوله وكثير الخ) دفع لما يرد على الجواب من انه لا يمكن فهم
 الجزء ولا لحظته بعد فهم الكل بل فهم الجزء ولا لحظته أبدا سابق اه سم (قوله ان يحظر
 النوع بالبال) أي على طريق الاجمال لا التفصيل اذ خطوره بالبال من صلاب دون خطوط
 الجنس محال كما في التنزي (قوله ثم اللفظ المراد به الخ) أشار بكلمة ثم الى الانتقال من
 بحث الى آخر فانه انتقل من تعريف البيان وتحقيق التعريف الى تعيين ما يبحث عنه
 في الفن وفاته قد ان لا بد منه ما وبدون ما يحتل تعريف كل من المجاز والكناية أحدهما
 قيد اصطلاح الخطاب حتى لا يتعوض تعريف الكناية بلفظ استعمال فيما وضع له في
 اصطلاح الخطاب وهو غير ما وضع له في اصطلاح آخر فانه لا ينصب ههنا قرينة على عدم
 ارادة ذلك الموضوع له وتعريف المجاز بلفظ مشترك بين لازم ولازم فانه يصدق عليه
 اذا استعمل في أحد معنييه انه اللفظ المراد به لازم ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة
 ما وضع له ويمكن أن يدفع بأن المراد اللفظ المراد به لازم ما وضع له من حيث انه لازم ما وضع له
 وثانيه ما قيد على وجه يصح لتلايدخل في تعريفهما ذكر الاب واردة الابن فانه لا يصح مع

بل الامر بالعكس ~~فان فهم~~
 الجزء سابق على فهم الكل قلت
 نعم ولكن المراد ههنا انتقال الذهن
 الى الجزء ولا لحظته بعد فهم
 الكل وكثيرا ما يفهم الكل من
 غير التفات الى الاجزاء كما ذكره
 الشيخ الرئيس في الشفاء انه يجوز
 أن يحظر النوع بالبال ولا يلتفت
 الذهن الى الجنس (ثم اللفظ المراد
 به لازم ما

اللزوم بينهما فهو غلط واللفظ المراد به لازم ما وضع له لعلاقة لم يعتبر نوعها واللفظ المراد به لازم ما وضع له اذا جرى على اللسان سهوا واللفظ المراد به المشبه مع عدم ادعاء دخوله في جنس المشبه به فان ذلك غلط لا يعتمد من المجاز ولا من الكتابة اه أطول وكتب أيضا قوله ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له فيه ان اللفظ المراد به ذلك اما مجازا واما كتابة كما سيأتي وقد حقق الشارح في شرح الشمسية وغيره ان دلالة المجاز على معناه المجازي مطابقة فينا في قولهم السابق ان المراد هنا الدلالة العقلية لانها مختلفة وضوحا وخفاء وقد أسلفنا الكلام في ذلك وأن الفئري حقق ان هذا الدلالة بين احدهما ما فهمم الجزء واللازم وان لم يكونا مرادين في ضمن فهم الكل واللزوم عند سماع اللفظ فقد تحققت في المجاز والكتابة الدلالة العقلية وان لم يكن الكلام عليهما في هذا الفن من جهتها فراجع ما قدمناه وفي سبب ما نصه قوله المراد به لازم ما وضع له من هذا مع ما يأتي من قوله فأنحصر في الثلاثة يعلم ان المعنى في هذا الفن ليس الا المعنى المرادون غيره وان افاده اللفظ فالجزء واللازم اذا لم يكونا هما المراد من اللفظ غير معتبرين وان افادهما اللفظ ومعلوم ان دلالة التضمن والالتزام تتحقق وان لم يكن الجزء واللازم مرادا وحيداً لانهما لا يكون معتبرين فليس تقسيم الدلالة فيما سبق لاعتبار دلالة التضمن والالتزام مطلقا لما علم انهما اعتبار متجزئين يكون المراد هو الجزء واللازم وانما ذلك التقسيم لتوطئة البيان ما هو المعتبر وذلك بأن يكون الجزء واللازم هو المراد لكن الدلالة عليهما ما حينئذ ليست تضمنية ولا التزامية بل مطابقة كما قرره الشارح وحينئذ يشكل الحال جذا في التقسيم المذكور اذ لم يظهر له فائدة فليستأمل اه وما ذكره بعد ذلك من ان لما يقتضيه ما قبله من كون الدلالة حين ارادة الجزء واللازم تضمنية أو التزامية وموافق لما أسلفه عن الفئري من عدم كونها حينئذ تضمنية أو التزامية ففعل قصده بقوله لكن الخ الاضراب عما قبله ليوافق ما أسلفه عن الفئري تأمل وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي بأن استعمل فيه بقرينة جعل المجاز من أقسامه والمجاز قطعاً مستعمل في اللازم وان كانت الكتابة قد تطلق أيضا على اللفظ المستعمل في معناه الحقيقي لينقل منه الى اللازم فليستأمل اه سم في حواشي المطول قال بس قال شيخنا ولك أن تحمل المراد في المتن على أعم من أن يكون مستعملاً فيه كما في المجاز أو غير مستعمل فيه كما في الكتابة بالاطلاق الثاني لكن مذهب المصنف ان الكتابة لاحقيقة ولا مجاز كما نقله السيوطي في الاتقان اه ملخصا وكتب أيضا قوله المراد به لازم ما وضع له أي ارادة صحيحة جارية على قانون اللغة كما سيأتي والا فكل لازم يراد باللفظ اذ لا يصح اطلاق لفظ الاب على الابن والعكس كذا في بس (قوله وضع له) صله أو صفة جرت على غير ما هي له لعدم اللبس (قوله سواء كان اللازم الخ) فالمراد باللازم ما لا ينقل عما وضع له في الجملة اه أطول (قوله ان قامت قرينة) لم يقل ان أقامت قرينة ليخرج ما قامت فيه قرينة من غير قصد المتكلم لان قصد المتكلم عما لا يطالع عليه فجعل القرينة دليل

مع له) سواء كان اللازم
داخلاً كما في التضمن
أو خارجاً كما في الالتزام (ان قامت
قرينة على عدم ارادته) أي ارادة
ما وضع له (فمجاز ولا انكائية)

الاقامة اه أطول ولا يخفى انه يفيد اشتراط قصد القرينة (قوله فعند المصنف الخ)
وعند السكاكي الانتقال في الكناية من اللازم الى الملزوم وسأبقى بيانه (قوله اذلا دلالة
للازم) لجواز كونه أعم وفيه رد على السكاكي اه سم وهو تعليل لمحذوف أي لامن اللازم
الى الملزوم اذلا دلالة الخ (قوله من حيث) اشارة الى ان دلالة فيه اذا كان مساويا لكونه
ملزوما لانه مع التساوي يكون كل لازما وملزوما اه سم (قوله الا ان ارادة الموضوع
الخ) أي بالتبع لا بالذات (قوله وقدم المجاز عليها) أي في البحث فيما يأتي وفي التقسيم
المتقدم وقال في الاطول المتصور وجه التقديم في البحث لا في التقسيم فالتقديم
في التقسيم لتقدمه في البحث على ان مفهومه وجودي ومفهوماه عدي اه أي
والوجودي أشرف (قوله مقدم على الكل طبعاً) أي يحتاج اليه الكل في الوجود مع
انه ليس بعلة الكل اه مطول (قوله فان معنى الكناية) أي معناها الذي لا بد من ارادته
منها فلا تأتي بين هذا وبين قوله سابقا ومعنى الكناية يجوز الخ وكتب أيضا قوله فان معنى
الكناية الخ ولان معنى المجاز من حيث هو مدلول المجاز ليس جزء مدلول الكناية من حيث
هو مدلول الكناية ومن وجوه تقديم المجاز انه أهـم لكثرة مباحثه ومن يزيد دقائقه وكثرة
مباحث ما يتوقف عليه وينبئ عليه وانه أبعد عن الحقيقة اه أطول (قوله التي كان
أصلها التشبيه) فذكر المشبهة وأريد به المشبهة فصارت استعارة اه مطول قال في الاطول
فجعل أي الشارح معنى الانشاء على التشبيه أن حقيقة التشبيه ولك ان تجعل معناه ان
علاقته التشبيه اه وكتب أيضا مانصه احتراز عن التخييلية والمكنية على مذهب المصنف
(قوله فتعين التعرض له) يقتضي ان التعرض للتشبيه لا لذاته بل لانبناء الاستعارة عليه
فمنافي ما سبأ أي من جعله مقصدا برأسه لاشتماله على مباحث كثيرة وقوائد جمة لانه
يقتضي ان التعرض له لذاته وقد تمنع المفاد ويجعل التعرض له لذاته من حيث اشتماله على
ما ذكر وغيره من حيث توقفه عليه تدبر (قوله أيضا) أي كالتعرض للمجاز والكناية
(قوله قبل التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه الاستعارة) يعني أن تقديم التشبيه على
جميع أقسام المجاز لتوقف بعضها عليه ولم يقدم على ذلك البعض فقط دون البعض الآخر
الذي هو المجاز المرسل لان اتصال المجاز المرسل بالاستعارة جعلها بابا واحدا ووجه تقديم
التشبيه على الكناية ان المجاز من مقدم عليها أفاده في الاطول (قوله ولما كان الخ) جواب
عما يقال قضية ما تقر بأن يكون مقدمة فلم جعل مقصدا اه سم (قوله بل جعل مقصدا
برأسه) قال السيد الحق ان التشبيه أصل برأسه من أصول هذا الفن وفيه من النكت
واللطائف البانية ما لا يحصى وله مراتب مختلفة في الوضوح والخفاء لكن لا اشكال
في اختلافه في ذلك ان قلنا ان دلالات التشبيهات عقلية وانه ليس المقصود به ما عاينها
الوضعية فان قولك مثلا وجهه كالبدن لا تريد به ما هو مفهومه وضعا بل تريد أن ذلك الوجه

فعند المصنف الانتقال في المجاز
والكناية كليهما من الملزوم الى
اللازم اذلا دلالة لللازم من حيث
انه لازم على الملزوم الا ان ارادة
الموضوع له جائزة في الكناية دون
المجاز (وقدم) المجاز (عليها) أي
على الكناية (لان معناه) أي المجاز
(بجزء معناه) أي الكناية لان
معنى المجاز هو اللازم فقط ومعنى
الكناية يجوز أن يكون هو اللازم
والملزوم جميعا والجزء مقدم على
الكل طبعاً فليقدم بحث المجاز
على بحث الكناية وضعا وانما قال
بجزء معناه الظهور أنه ليس جزء
معناها حقيقة فان معنى الكناية
ليس هو مجموع اللازم والملزوم بل
هو اللازم مع جواز ارادة الملزوم
(ثم منه) أي من المجاز (ما ينبغي
على التشبيه) وهي الاستعارة
التي كان أصلها التشبيه (فتعين
التعرض له) أي للتشبيه أيضا قبل
التعرض للمجاز الذي أحد أقسامه
الاستعارة المبينة على التشبيه
ولما كان في التشبيه مباحث كثيرة
وقوائد جمة لم يجعل مقدمة لبحث
الاستعارة بل جعل مقصدا برأسه

في غاية الحسن وبهاية اللطافة لكن ارادة هذا المعنى لا تنافي ارادة المفهوم الوضعي كما في
الكتابة وهذا ما ارتضاه السيد في شرح المفتاح اما ان قلنا ان دلالات التشبيهات وضعية
وان المقصود بها معانيها الوضعية كما اختاره الشارح في شرح المفتاح وصدر به السيد
في حواشيه على المطول فالامر مشكل لما تقدم من ان الاختلاف في الوضوح والخفاء
انما يتأتى بالدلالات العقلية لا الوضعية اه ملخصا من الفري وغيره (قوله فانحصر
في الثلاثة) أو ورد على انحصار الاستعارة بالكتابة على مذهب المصنف لانها ليست مما
يدخل في المراد بالتشبيه ههنا ولا يجازا ولا كتابة اه أطول وفي بس نقلا عن بعض
المحققين ممن كتب على المطول أنهم اذا دخل في التشبيه وأن افرادها عنه للاختلاف
في حقيقةها واشتمالها على لطائف ودقائق اه وأقول يرده قول المصنف فيما يأتي والمراد
ههنا الخ فتأمل

(التشبيه)

(قوله المبني عليه الاستعارة) فيه أن المبني عليه الاستعارة ما يكون وجه الشبه في المشبه
به أقوى والتشبيه الاصطلاحي المتكلم عليه في هذا الباب لا يخص ذلك كذا في الاطول
ويمكن الجواب عنه بأن المراد المبني عليه في الجملة فافهم (قوله أي مطلق التشبيه) وهو
التشبيه بالمعنى اللغوي كما يفيد كلام المطول وكما يفيد قوله الاتي يعني ان التشبيه في اللغة
اه سم قال في الاطول وانما عرّف مطلق التشبيه لانه جنس التشبيه الاصطلاحي
لان كلمة ما في تعريف التشبيه الاصطلاحي عبارة عن التشبيه ويتضمن ظهور وجه
المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللغوي (قوله أن يكون على وجه الاستعارة)
في السيرامي على المطول قوله على وجه الاستعارة مثل رأيت أسدا يرمى وقوله
أو على وجه تنبني عليه الاستعارة مثل زيد كالاسد وقوله أو غير ذلك مثل شبت زيد بالاسد
اه وفي الحقيقة قوله أو غير ذلك الظاهر ان المراد به التجريد مثل قوله تعالى لهم فيها دار
الخلد فانه ليس بتشبيه مصطلح ولا استعارة عند المصنف ولا مما تنبني عليه الاستعارة ولذلك
ذكره المصنف في البديع وذلك التشبيه ليس بمقصود في الآية اه فعلى هذا يكون نحو
شبت زيد بالاسد دخلا في قوله أو على وجه تنبني عليه الاستعارة ولعل هذا أقرب اه
(قوله أو على وجه الخ) وهو المقصود اه سم (قوله انما يعود الى التشبيه الخ) أي
كما هو الظاهر المتبادر وعوده الى المطلق الذي في ضمن المقيد خلاف الظاهر والجل على
الاستخدام أيضا خلاف الظاهر (قوله الذي هو أخص) فاللام في التشبيه الاقول للعهد
وفي الثاني للجنس اه مطول وقوله للعهد يعني ان مدخولها نوع من جنس التشبيه اللغوي
معهود متعارف بين القوم وكونه للعهد بهذا المعنى لا ينافي أنها للجنس بمعنى النوع
(قوله اذا أعيدت معرفة) أي بلفظها الاقول قال بس وانظر هل الاعادة بالمرادف كذلك
(قوله فليس على اطلاقه) وكذا ما يقال ان النكرة اذا أعيدت نكرة كانت غير الاولى

(فانحصر) المقصود من علم البيان
(في الثلاثة التشبيه والجواز
والكتابة)
(التشبيه)

أي هذا باب التشبيه الاصطلاحي
المبني عليه الاستعارة (التشبيه)
أي مطلق التشبيه أعني من أن
يكون على وجه الاستعارة
أو على وجه تنبني عليه الاستعارة
أو غير ذلك فلم يأت بالضمير لئلا
يعود الى التشبيه المذكور الذي
هو أخص وما يقال ان المعرفة اذا
أعيدت معرفة كانت عن الاول
فليس على اطلاقه يعني أن معنى
التشبيه في اللغة (الدلالة)

ألا ترى قولي تعالى وهو الذي في السماء له وفي الأرض له مع امتناع المغايرة ههنا اه
سم (قوله هو مصدرا) لا يقال تعريف الدلالة بالهداية تعريف بالمدح لانهم
عرفوا الهداية بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب لانا نقول ليس المقصود تعريف الدلالة بل
التشبيه على أن المراد به ليس الدلالة التي هي صفة اللفظ كما يتبادر في هذا المقام فان قلت
لم يتم - مل الدلالة على ما هو صفة اللفظ واللفظ أيضا يدل على مشاركة أمر لا مراكمة المتكلم
قلت في عرف القوم لا يسمى اللفظ بالمشبه على صيغة اسم الفاعل وانما يسمى به المتكلم اه
أطول وكتب أيضا قوله هو مصدرا قولك الخ انما قال ذلك لتكون الدلالة صفة المتكلم
كما أن التشبيه كذلك وان كانت بالمعنى المشهور الذي هو كون اللفظ الخ صفة للفظ (قوله
اذا هديته) ظرف لقولك وفي نسخ أي (قوله على مشاركة أمر) هو المشبه وقوله لا مراكمة هو
المشبه به وقوله في معنى هو ووجه الشبه وأما الدال والمشبه فهو المتكلم (قوله وهذا
شامل الخ) أي التعريف المذكور للتشبيه اللغوي وكتب أيضا قوله وهذا شامل للمثل قائل
الخ قيل ليس مراده الاعتراض على تعريف التشبيه اللغوي بشموله الامثلة المذكورة
كما يدل عليه ظاهر كلام الفاضل المحشي اذ دخوله في تعريف التشبيه اللغوي ليس
بمذكور بل مستلزم وانما مراده التوطئة للاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي
الذي استفيد من كلام المصنف كما يشير اليه بقوله أي في المطول وينبغي أن يرا فيه قولنا
بالكاف ونحوه لفظا أو قد ير الخرج عنه نحو قائل زيد عمرا وجاه في زيد وعمرو ثم ورود
الاعتراض على تعريف التشبيه الاصطلاحي يتوقف على أن هذه الامثلة ليست منه وان
قصد به المشاركة التي هي لازم معناها وقد يمنع ذلك بناء على أنهم عدوا قوله تعالى اتخذ
الله هوا من قبيل التشبيه وكذا قول أبي الطيب

فان تفق الانام وأنت منهم * فان المسك بعض دم الغزال

وهو أمثالهما تشبيهاً ظاهراً منه أن مثل قائل زيد عمرا اذا قصد به التشبيه من
قبيل التشبيه الاصطلاحي الضمني اه فترى قال يس فهو اذا لم يقصد به اللزوم لا يراد على
الاصطلاح حتى يحتاج الى اخراجه عنه لاعتبار القصد فيه وان قصد به اللزوم
فلان لم حينئذ أنه ليس من التشبيه الاصطلاحي حتى يخرج عنه اه وقد أطال الحفيد
الكلام هنا ثم قال في آخره ثم ان قولنا جاء زيد وعمرو وقائل زيد عمرا لا يصير تشبيهاً
واصطلاحاً إلا بان يجعل مستعملاً في المشاركة وأما مجرد القصد بالتبعية كافي الاسرار
القرآنية المفهومة تبعا فلا اه (قوله أي الدلالة الخ) أقرب ما ظهر لي في تقريره أنه
تفسير لما وأن قوله بحيث لا تكون تفسير لقوله لم تكن وكأنه محل ما على أنه موصولة
وأن تقدير عبارته أي الدلالة على مشاركة أمر لا مراكمة في معنى التي بحيث لا تكون الا أنه
أسقط التي فتأمل ولو قال أي تشبيه لم تكن كافي الاطول لكان أخصراً وحسن (قوله
على وجه الاستعارة الحقيقية الخ) لا اهمال في التعريف بترك التقييد بان لا تكون على

هو مصدرا قولك دللت فلانا على كذا
اذا هديته اليه (على مشاركة أمر
لا مراكمة في معنى) وهذا شامل للمثل
قائل زيد عمرا وجاه في زيد وعمرو
(والمراد) بالتشبيه الاصطلاح عليه
(ههنا) أي في علم البيان (مالم تكن)
أي الدلالة على مشاركة أمر لا مراكمة
في معنى بحيث لا يكون (على وجه
الاستعارة الحقيقية)

وجه التمثيل لان الاستعارة التمثيلية داخله في الحقيقة و ان يؤهم قول المصنف فيما بعد
وحسن كل من الاستعارة الحقيقية والتمثيل برعاية جهات حسن التشبيه ان التمثيل
يقابل الحقيقة اه أطول (قوله نحو رأيت أسدا) ان كان مثلا للاستعارة الحقيقية
فالمعنى نحو أسد ان رأيت الخ وان كان مثلا للتشبيه فالمعنى نحو التشبيه المدلول عليه
بقولك رأيت الخ وكذا يقال فيما بعد (قوله ولا على وجه التجريد) قيد به ليخرج تشبيهه
يتضمنه التجريد فيما اذا لم يكن تجريدا شئ عن نفسه لانه حينئذ لا تشبيه نحو لهم فيه اذار
الخلد فانه لا تنزاع دار الخلد من جهنم وهي عين دار الخلد لا شبهة بها بخلاف نحو لقيت
بزيد أسدا فانه لتجريد أسد من زيد وأسده شبه به لزيد لا عينه فقيه تشبيه مضمرة في النفس
فمن احتزبه عن نحو لهم فيه اذار الخلد فلم يجز دعه عن غواشي الوهم وكأنه توهم أن في
كل تجريد تشبها اه أطول (قوله لا يسمى تشبها اصطلاحا) قال في المطول خلافا
لصاحب المفتاح في التجريد فانه صرح بأن نحو رأيت بفلان أسدا ولقيني منه أسد من قبيل
التشبيه اه (قوله وانما قيد الخ) الاخصر والاحسن أن يقول وانما ترك التخييلية اه
يس (قوله ليس في شئ من الدلالة الخ) أي فهي غير داخله في المراد بما حتى يحتاج الى أن
يقول ولا على وجه الاستعارة التخييلية ومقتضى الظاهر ليست بالتأنيث الا أنه ذكر نظرا
الى معنى الاستعارة التخييلية الذي هو إثبات لازم المشبه به للمشبه والطرفية من ظرفية
المقيد في المطلق على حذف مضاف أي ليس في شئ من ملابس الدلالة أو ليس في ملابس
شئ من الدلالة ولو قال ليس فيها شئ من الدلالة لكان أوضح وعبرة المطول ليس فيه دلالة
الخ وهي توكيد ما قلنا (قوله اذا المراد بالاطفار الخ) مجزؤه غير تام لا تنقاضه بالاستعارة
بالكتابة اه حفيد أي فانها كائنية مستعملة في معناها الحقيقية وأجيب بأن المنية مثلا
تدل على التشبيه بسبب قرينتها كذا في يس والذي يظهر ان الانتقاض به لا يتجه
على مذهب الجمهور لانهم اعتمد لفظ المستعار منه المطوى وهو لم يرد منه معناه الحقيقي
ولا على مذهب السكاكي لانها عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه به فهو مجاز نعم قد
يتجه على مذهب المصنف لانها عنده كالتخييلية في أن كذا فعل فيقال كما أريد بالاطفار
في التخييلية معناها الحقيقي أريد بالمنية في الممكنة معناها الحقيقي (قوله على ما سيجي)
أي من الخلاف بين السكاكي وغيره (قوله فالتشبيه الاصطلاحي الخ) اعاده لاجل
توضيح ربط قوله فدخل الخ بما قبله وكان يكفيه أن يقول فالتشبيه الاصطلاحي مما مر
(قوله فدخل فيه نحو قولنا زيدا أسدا) مما حذف فيه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا
أو ما في حكمه لمشبه مذكور ونحو قوله تعالى صم بكم عي مما جعل المشبه به مع حذف
الأداة خبر المشبه محذوف أو جارا مجزئ الخبر من الحال والمنعول الثاني من باب علمت
والصفة والمضاف اليه نحو ماء العين أي ماء هو العين ولا يذهب عليك أنه يجوز أن يجعل
المشبه به مبتدأ نحو الاسد زيد لان المبالغة في التشبيه تدور على دعوى الاتحاد وجعل

نحو رأيت أسدا في الحمام (و)
لا على وجه (الاستعارة بالكتابة)
نحو أنشبت المنية أظفارها (و)
لا على وجه (التجريد) الذي
يدكر في علم البدع نحو
لقيت بزيد أسدا ولقيني منه
أسد فان في هذه الثلاثة دلالة
على مشاركة أمر لا مر في معنى
مع أن شيئا منها لا يسمى تشبها
اصطلاحا وانما قيد الاستعارة
بالحقيقة والكناية لان
الاستعارة التخييلية كائيات
الاطفار للمنية في المثال المذكور
ليس في شئ من الدلالة على
مشاركة أمر لا مر على رأي
المصنف اذا المراد بالاطفار
معناها الحقيقية على ما سيجي فالتشبيه
الاصطلاحي هو الدلالة على
مشاركة أمر لا مر في معنى لا على
وجه الاستعارة الحقيقية
والاستعارة بالكتابة والتجريد
(فدخل فيه نحو قولنا زيدا أسدا)
بجذف أداة التشبيه (و) نحو
(قوله تعالى صم بكم عي) بجذف
الأداة والمشبه جميعا أي هم
صم فان المحققين

المشبه به مبتدأ وجعله خبر سيمان في ذلك ويقرب منه لجن الماء فانه في معنى لجن هو
 الماء فغده ولا تعرض عن الحق وأن غفل عنه كثيرون اه أطول (قوله على انه) أي ما
 ذكر من نحو زيد أسد ونحو صم بكم عى كافي بس (قوله لا استعارة) لكن الشارح جوز
 أن يكون من الاستعارة كما سيأتي (قوله حيث يطوى ذكر المستعارة) هو المشبه وهذا
 في الاستعارة التصريحية اذهى التي يطوى فيها ذكر المشبه بخلاف التكنية كما يأتي
 في محله فانه فيها لا يطوى الا ذكر المشبه به وأما المشبه فيذكر فيها وانما اقتصر هنا على ذلك
 لان ما في الآية بتقدير كونه استعارة انما يكون استعارة تصريحية لامكنية اه سم
 وكتب ايضا مانصه أي على وجه ينهي عن التشبيه لا مطلقا اه قنرى (قوله بالتكنية) أي
 لفظا وتقديرا (قوله ويجعل الكلام خلوا عنه) رهنما ليس كذلك لان المستعارة مراد
 ههنا لان قوله صم الخ لا بد له من مبتدأ تقديره هم صم الخ وهو ضمير المستعارة اه سم
 (قوله صالحا لان يراد به المنقول عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال أو نحوى الكلام)
 أراد بدلالة الحال القرينة الحالية وينعوى الكلام القرينة المقابلة ثم الكلام مبنى
 على ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به حتى كأنه من افراده يصلح له لفظه كما يصلح لافراد
 الحقيقة واشترطنا في القرينة انما هو واضحة ارادة المعنى الحقيقي فلا يرد أن كون اللفظ
 صالحا لارادة المنقول اليه وهو المعنى المجازى على تقدير انتفاء القرينة غير مستقيم اذ
 المجاز مشروط بالقرينة المانعة وقد يجاب بأن عدم القرينة يوجب عدم الارادة لا عدم
 احتمال الارادة وصلاحيته اذ قد تقرر ان كل حقيقة تحتل المجاز وان كان احتمالا
 مرجوحا غير ناشئ عن دلائل وهذا لا ينافى افادة الحقيقة القطع بحسب الظاهر كما في
 الاصول اه قنرى وقوله وينعوى الكلام القرينة المقابلة تسمية القرينة المقابلة
 بنعوى الكلام على خلاف ما نُسب به الاصوليون الفعوى من أنها مفهوم الموافقة أي
 المفهوم الموافق حكمه حكم المنطوق ويظهر تسميته بذلك على تفسيرها لغة في القاموس
 فنوى الكلام معناه ومذهبه اه اذ القرينة المقابلة معنى لفظ ذكر مع اللفظ المجازى يمنع
 عن ارادة الموضوع له فاحفظه والعبارة المذكورة في الشرح عبارة الكشف ولو قدم
 فيها المنقول اليه على المنقول عنه لكان أولى ليصل كل شرط بمشروطه ويانه أن خلوا
 الكلام عن المستعارة أي المنقول اليه صحيح لأن يراد بالمستعارة منه المعنى المجازى أي
 المستعارة وعدم القرينة صحيح لان يراد المعنى الاصل أي المستعارة منه فيكون مجموع
 الخلو وعدم المذكورين متعلقا بصلاحيه المعنيين على التوزيع كذا في الحفيد وكتب
 أيضا قوله المنقول عنه وهو المستعارة منه والمنقول اليه وهو المستعارة له (قوله أي البحث في
 هذا المقصود الخ) أقول فيه تنبيه على أن التشبيه الذي هو من مقاصد الفن لم يجعل نفسه
 موضوع مسأله بل أحد أركانه والمقصود معرفته لانه مبنى الاستعارة لأركانه وبهذا
 علم أن البحث عن الشيء قد يكون بالحمل على أجزائه الخارجية ليحصل منه ملكة استنباط

على أنه تشبيه بليغ لا استعارة
 لان الاستعارة انما تطلق
 حيث يطوى ذكر المستعارة
 له بالتكنية ويجعل الكلام خلوا
 عنه صالحا لان يراد به المنقول
 عنه والمنقول اليه لولا دلالة الحال
 أو نحوى الكلام (والنظر) ههنا
 (في أركانه) أي البحث في هذا
 المقصود عن أركان التشبيه
 المصطلح عليه

أحوال محمولة عليه اه أطول (قوله وأداته) المراد بها ما معنى الكاف ونحوه فيلزم
المقصود بطرفيه ووجهه وأما نفس اللفظ الدال تنزيلا للدال منزلة المدلول اه أطول
(قوله وإطلاق الاركان على الاربعة) أى مع أن التشبيه الدلالة المخصوصة وليس
واحد من الاربعة جزءا داخلها فكيف تكون أركانها كذا في الأطول (قوله باعتبار
أنها مأخوذة في تعريفه) قال سم في حواشى المطول وهذا يشبهه عد الفقهاء العاقلين
والمعقود عليه والصيغة أركان البيع لأنها ليست جزءا من حقيقة البيع لأن البيع نقل
الملك وهذه الأشياء ليست داخله في حقيقة النقل لكنها أجزاء لتعريف البيع لأن البيع
نقل البائع المبيع إلى ذلك المشتري بعوض بإيجاب وقبول فدخلت في حقيقة التعريف
وان لم تدخل في حقيقة المعرف وكتب أيضا قوله باعتبار أنها مأخوذة في تعريفه لا يقال
أخذها في تعريفه يقتضى أنها أجزاء له لأن التعريف نفس المعرف بحسب الذات لأنها
نقول لم تؤخذ في التعريف على أنها جزء محمول على المعرف بل المحمول شئ آخر لكن باعتبار
القياس إليها وتعلقه بها كذا في سم على أن التعريف قد يكون بالأمور الخارجية
(قوله أعنى الدلالة) يقال عليه هلاعد الدلالة نفسها من الأركان بل كانت أولى اه يس
وبدفعه أنها نفس الشئ ذى الأركان فكيف تعد منها (قوله بالكاف ونحوه) أى لفظا
أو تقديرًا وكتب أيضا قوله بالكاف ونحوه مبنى على ادعائه مراد في التعريف اه حفيد
أى مراد في تعريف التشبيه الاصطلاحي لأخراج نحو قاتل زيد عمرا وتقدم ما في ذلك
(قوله أن التشبيه) أى لفظ التشبيه اه يس (قوله بطلق) أى مجازا اه يس (قوله
على الكلام الدال الخ) وهو يشتمل على ما يدل على الأركان الاربعة فنقول سم قضية
هذا الوجه أن يكون الركن لفظ المشبه به والمشبه غير ظاهر تأمل وكتب أيضا
ما نصه فنزل الدال منزلة المدلول والدال على التشبيه وأن ليس الا واحد منها لكنه كثيرا
ما يكون حرفا لا يؤدى معناه إلا بمعونة الطرفين والوجه كما هو شأن الحروف فعمل
دال المجموع المشتمل على الاربعة وإياك وأن تجعل ضمير أركانه إلى التشبيه بمعنى الكلام
المذكور بطريق الاستخدام أو إلى تعريف التشبيه وضمير الغرض منه وأقسامه إلى
التشبيه بمعنى الدلالة المذكورة فانه بعيد عن مقام التفهيم اه أطول (قوله ولما كان
الطرفان هما الاصل الخ) قال في الأطول ونحن نقول قدم البحث عن طرفيه لأن
البحث عن التشبيه لانه مبنى الاستعارة التي هي أحد طرفي التشبيه فاهتمام صاحب البيان
بالطرف في الطرف الأعلى وهذا هو الوجه الاجلى وان خفي إلى الآن ولا يبعد أن
يقال قدم ليكون البحث عن الطرف في طرف فتأمل (قوله طرفاه أما حسيان) وأما
نفس التشبيه فلا يمكن أن يكون حسيًا لانه تصديق على الصحيح خلافا لمن قال هو انشاء
وليس شئ من التصديقات حسيًا كذا في يس (قوله كأنه والورد) أى الجزئين
إذا الكليان غير حسيين فاذا جعل التشبيه من تشبيه الكلى بالكلى كان في جميع

(وهى) أربعة (طرفاه) أى
المشبه والمشبه به (ووجهه)
وأداته وفي الغرض منه وفي
أقسامه وإطلاق الأركان على
الاربعة المذكورة أما باعتبار أنها
مأخوذة في تعريفه أعنى الدلالة على
مشاركة أمر لا مرفى معنى بالكاف
ونحوه وأما باعتبار أن التشبيه في
الاصطلاح كثيرا ما يطلق على الكلام
الدال على المشاركة المذكورة
كقوله نازيد كالاسد في الشجاعة ولما
كان الطرفان هما الاصل والعمدة
في التشبيه لتكون الوجه معنى
قائمًا بهما والاداة آلة في ذلك قدم
بجهم ما يقال (طرفاه) أى المشبه
والمشبه به (أما حسيان كأنه
والورد) في المبصرات (والصوت
الضعيف والهمس) أى الصوت
الذى أخفى حتى كأنه لا يخرج
عن فضاء القسم في المسامعات
(والنكحة) وهى ربح القسم
(والغنى) فى المشهورات

ما ذكر تسامح لا في أكثره فقط وكتب أيضا ما نصه في القيام وس ورد كل شجر نوره وغلب
على الخوجم يريد الورد الاحمر اه أطول (قوله والريق) أي ماء الفم وكتب أيضا قوله
والريق والخمر قال في المنتاح كالريق اذا شبهه بالخمر على زعم القوم قال السيد في شرحه
يريد القوم المولعين بشربها وفيه دفع لما يقال من أن طعم الخمر مكروه فليس لها لذة طعم
والاشبهه انه أراد زعم علماء البيان حيث جعلوا التشبيه في لذة الطعم وأشار الى ان الاشبه
أن تشبيه الريق بالخمر ليس في الطعم بل في التذاذر وحاشي اه أطول (قوله وفي أكثر ذلك
تسامح) إشارة الى أن بعضها لا تسامح فيه كالصوت الضعيف والهوس فانهم مسموعان
حقيقة وكذلك كنهه فانهم مسموم حقيقة اه سم ويمكن دفع هذا التسامح باعتباره تقدير
المضاف أي لون الخلد ولون الورد ورانحة العنبر وطعم الريق وطعم الخمر وملاسة الخلد
المناعم وملاسة الحرير واذا جعل التشبيه بين لون الخلد ولون الورد كان وجه الشبه بينهما
استمالة الانفس لهما وعلى هذا القياس في بقية الامثلة (قوله انما هو لون الخلد) مبنى
على مذهب الحكماء والمتكلمون على أن المرقي هو الجسم وادعى بعضهم الضرورة في ذلك
بل الشارح نفسه في شرح العقائد من ادعى الضرورة كذا في بس (قوله لكن اشهر
في العرف الخ) أي فكلام المصنف مبنى على العرف فلا تسامح وبحسب فيه الفنرى بأنه ليس
المراد تشبيه النكهة التي هي رائحة الفم بنفس العنبر الذي هو مشهور عرفا بل برائحته
فلا يكتفى بالتشبه بالعرف في دفع التسامح بالنكهة عن هذا المثال قال سم ولما قيل أن يقول
ليس مقصودا الشارح دفع التسامح بناء على العرف بل الاعتذار عن ارتكاب هذا التسامح
بان العرف جرى به اه وأنت خير بأن التسامح المقصود دفعه بالبناء على العرف انما هو
التسامح في جعل العنبر محسوسا بحاسة الشم ولا يخفى أنه من دفع البناء على العرف
لا التسامح في جعل العنبر مشبه به فان هذا شيء آخر لم يتعرض له الشارح أصلا لا بإثبات
ولا بدفع فتبين أن بحث الفنرى من دفع فتدبر (قوله وشممت العنبر) بالكسر أشم بالفتح
ويقال شممت بالفتح أشم بالضم كذا في الفنرى والاول أفصح (قوله جهتي ادراك)
أي طريقي ادراك وان كان العلم بمعنى الملكة سببا والحياة شرطه كما في المطول (قوله
لانفس الادراك) اذ لا يقال في الادراك انه جهة ادراك لان المراد به مطلق الادراك
لا الادراك الذي هو العلوم المخصوصة فكل ادراك مندرج تحته فليس هناك ادراك
لا يندرج تحته ليكون هذا سببا له اه سم قال في الاطول لا يخفى أن الملكة كما أنها سبب
لادراكات مسببة عن ادراكات فان الادراكات اذا تكررت وترسخت تصير ملكة
والملكة تصير سببا لاسترجاع تلك الادراكات بلا تجشم كسب جديد فالادراك اول سبب
لحصول الملكة والملكة سبب لحصول الادراك ثانيا فالادراك أيضا سبب للادراك فلا
صحة لنفي ارادة نفس الادراك اه ملخصا ثم قال والوجه ان وجه الشبه كونهم ما
سببي انتفاع بالموافق فانه لا انتفاع بدون العلم كما انه لا انتفاع بدون الحياة اه (قوله

قال المجد والوجه الورد الاحمر
الجمع حوجم اه

(والريق والخمر) في المذوقات (والجلد
الناعم والحرير) في الملموسات
وفي أكثر ذلك تسامح لان المدرك
بالبصر مثلا انما هو لون الخلد
والورد وبالشم رائحة العنبر
وبالذوق طعم الريق والخمر وباللمس
ملاسة الخلد الناعم والحرير
ولينهما لانفس هذه الاجسام لكن
اشتهر في العرف أن يقال
أبصرت الورد وشممت العنبر
وذقت الخمر ولمست الحرير (أو عقليان
كالعلم والحياة) ووجه التشبه
بينهما كونهما جهتي ادراك كذا
في المفتاح والايضاح فالمراد بالعلم
ههنا الملكة التي يقتدر بها على
الادراكات الجزئية لانفس
الادراك

وطريق) عطف تفسير (قوله على ما هو شرط في وجه الشبه) فان شرطه أن يكون مشتركا بين الطرفين اه سم (قوله بل ليس في ذلك كبير فائدة) أي بل لو فرض قصده لم يكن فيه كبير فائدة (قوله بأن يكون المشبه عقليا الخ) في تقديم هذا القسم تنبيه على أنه أكثر (قوله والسبع) بفتح الباء وضمة هاء وسكونها المقترس من الحيوان اه أطول (قوله عما من شأنه) قال السيد وقيل عدم الحياة عن اتصف بها وهو الاظهر اه وكان وجهه صدق الاول بالنطفة ولا تتصف بالموت تأمل اه سم وفي السير أي قوله عما من شأنه منقوض بالجنين فالاولى أن يقال عن اتصف بها اه وفي القنرى انما يقل عدم الحياة عن اتصف بها مع أنه الظاهر والمذكور في عامة الكتب لا تتقاضه بقوله تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم والاصل الحقيقة وأما انتقاض التفسيرين بقوله تعالى لنحيي به بلدة ميتا فتجوابه المصير الى الجواز باتفاق أهل اللغة (قوله والطر الخ) قال في العروس وقد يعترض عليه بأمرين أحدهما أن العطر نفس الطيب لا رائحته الثاني أن هذا من قلب التشبيه فانه انما يشبه خلق الكريم بالعطر اه وسيدفع الشارح الثاني بقوله والوجه الخ (قوله وخلق كريم) اما باضافة الخلق الى الكريم أي خلق شخص كريم واما بالوصف فيكون من قبيل عيشة راضية أطول (قوله تصدر عنها الافعال) أي الحميدة وقوله بسهولة أي برفق (قوله والوجه الخ) جواب سؤال أشار اليه بقوله الآتي والافعال محسوس أصل للمعقول (قوله والافعال محسوس أصل للمعقول) قال الحفيد اصالة المحسوس باعتبار العلم والادراك لا مطلقا كما يشعر به تعليله والتشبيه لا يقتضي الاصلية المشبه به في وجه التشبيه لا مطلقا فيمكن تشبيه المحسوس بالمعقول بلا اعتبار المبالغة وتقدير المعقول محسوسا نعم تشبيه العطر بانطلق هنا ان اعتبر في الرائحة الملازمة للشامة فالمشبه أصل وفي الكلام مبالغة واحتياج الى التقدير ولكن ان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير فالمشبه به أصل كما هو المأمور فلا حاجة الى التكلف اه (قوله مستفادة من الحواس) ولذلك قيل من فقد حسا فقد علمه يعني المستفادة من ذلك الحس اه أطول ومطول وكتب أيضا قوله مستفادة من الحواس لأن النفس في مبدأ الفطرة خالية من العلوم لكن لها آلات بها تدرك الامور المحسوسة وهي الحواس الخمس فاذا أحست بها انتهت لامور مشتركة بينهما ولا موز يخالف بعضها بعضا وهي أمور كلية والعلم بها عقلي فأدراك العقل متأخر عن الحس مستفاد منه وللنفس قوة بها يحدث ما ينفع النفس وهي القوة العقلية وقوة بها يحدث ما ينفع البدن وهي الشهوة وقوة يدفع بها ما يضر البدن وهي العصب اه سيراي (قوله ومنتهية اليها) لان العلوم ترجع الى الاوليات انما لا يلزم التسلسل والمحسوسات أصل الاوليات اه سم (قوله وذلك لا يجوز) أي بدون الطريق السابق (قوله ما لا يدرك بالقوة العاقلة) فيه ميل الى مذهب الحكماء والافلا مدرك عند المتكلمين سوى القوة العاقلة والحواس الظاهرة وليست الحواس الباطنة بمنتهية عند المتكلمين

ولا يخفى أنها هنا جهة وطريق الى الادراك كالحياة وقبل وجه الشبه بينهما الادراك اذا العلم نوع من الادراك والحياة مقتضية للحس الذي هو نوع من الادراك وفساده ظاهرا لان كون الحياة مقتضية للحس لا يوجب اشتراكهما في الادراك على ما هو شرط في وجه الشبه وأيضا لا يخفى أن ليس المقصود من قولنا العلم كالحياة والجهل كالموت أن العلم ادراك كما أن الحياة معها ادراك بل ليس في ذلك كبير فائدة كما في قولنا العلم كالحس في كونهما ادراكا (او مختلفان) بأن يكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا (كلمنية والسبع) فان المنية أي الموت عقلي لانه عدم الحياة عما من شأنه الحياة والسبع حسى أو بالعكس (و) ذلك مثل (العطر) الذي هو محسوس مشعوم (وخلق كريم) وهو عقلي لانه كيفية نفسانية تصدر عنها الافعال بسهولة والوجه في تشبيه المحسوس بالمعقول أن يقدرا المعقول محسوسا ويجعل كالاصل لذلك المحسوس على طريق المبالغة والافعال محسوس أصل للمعقول لان العلوم العقلية مستفادة من الحواس ومنتهية اليها فتشبه بالمعقول يكون جعلها للفرع أصلا والاصل فرعا وذلك لا يجوز ولما كان من المشبه والمشبه به ما لا يدرك بالقوة العاقلة

اه حفيد (قوله مثل الخيالات) ليس المراد هنا بالخيالات ما اصططح عليه الحكماء وتقدم في بحث الوصل والفصل من الصور المحفوظة في الخيال المدركة بالحس المشترك المتأدية اليه من الحواس الظاهرة فان الاعلام بالاقضية التي جعلها أهل هذا الفن من الخيالات ليست من الصور المحسوسة المدركة بالحس المشترك اذ لم يتعلق بها احساس قط بل المراد بها ما سياتي في قول الشارح وهو المعلوم الخ وكذا ليس المراد بالوهميات هنا ما اصططح عليه الحكماء وتقدم في بحث الفصل والوصل من المعاني الجزئية المدركة بالوهم كصدقة زيد المخصوصة لان اتياب الاغوال ورؤس الشياطين ليست من المعاني الجزئية بل هي صور لانها ليست مما لا يمكن أن يدرك بالحواس الظاهرة بل اذا وجدت لم تدرك الا بها وليست أيضا مما لا تحقق كصدقة زيد بل المراد بالوهميات ما سياتي من قول المصنف قد دخل فيه الوهمي أي ما هو الخ لا يمكن في جعل الخيالات مما لا تدرك بالقوة العاقلة نظرا لا يخفى فان الخيال يدركها أو ما مادته قدرك بالحواس على ما سيجي اه ملخصا من يس وغيره (قوله والوجدانيات) أي المدركة بالوجدان أي القوى الباطنة كالالم والجوع واللذة اه يس (قوله تسهيلات المضبط الخ) قد يقال هذا الغرض حاصل على تقدير تفسير الحسي بمعناه المشهور أي المدرك بأحدى الحواس وتفسير العقلي بماعداه قد دخل فيه الخيالي مع أن هذا أولى من حيث أن فيه تجوزا في تفسير العقلي فقط بخلاف ما سلكه فان فيه تجوزا في تفسير كل منهما ما وكان الحمل له على ما ذكر أن ادخال الخيالي في الحسي أنسب لقربه منه من حيث أنه يدرك من حيث مادته بالحس وقد يقال ادخاله في الحسي نظرا للحيثية المذكورة ليس أولى من ادخاله في العقلي من حيث نفسه فان العقل يدرك نفس الخيالي اه سم وفي القنرى انما جعلوا الخيالات من قبيل الحسيات لانها ما يشتركان في ادراك الصور غير أن الحس يدركها بحضور المادة والخيال بدونها (قوله وهو المعلوم الذي فرض حجة ما الخ) انما سمي هذا النوع بالخيالي لاجتماعه من صور محفوظة في الخيال الذي هو خزانة الحس المشترك الذي أدى اليه جميع المدركات الحسية اه قنرى (قوله كما في قوله) أي كشيء به في قوله (قوله الشقيق) هو شقائق النعمان بضم النون أضيفت الى النعمان بمعنى الدم أو الى النعمان بن المنذر لانه انتهى الى أرض فيهما من الشقائق ما أعجبه فقال ما أحسن هذه الشقائق أجوها وكان أول من جأها الى نعمان بالفتح وهو واد في طريق الطائف يقال له نعمان الاراك وكانه رد الشاعر الشقائق الى المفرد لضرورة الشعر اذ لم يوجد الشقيق بمعنى الشقائق بل الشقائق للواحد والجمع اه اطول (قوله من باب جرد قطيفة) أي من اضافة الصفة الى الموصوف وقال سم في حواشي المطول أي من اضافة الاعم الى الاخص لان محمرا وجردا أعم من شقيق ومن قطيفة وهي التي يسميها بعضهم بيانية اه (قوله اذا نصوب أو تصعد) قيد المشبه بهذا القيد لان أوراق الشقائق ليست على هيئة العلم من غير ميل

ولا بالحس أعني الحس الظاهر
مثل الخيالات والوهميات
والوجدانيات أو اد أن يجعل
الحسي والعقلي بحيث يشبهانها
تسهيلات للمضبط قليل الاقسام فقال
(والمراد بالحسي المدرك هو أو
مادته بأحدى الحواس الخمس
الظاهرة) أعني البصر والسمع
والشم والذوق واللمس (قد دخل
فيه) أي في الحسي بسبب زيادة
قولنا ومادته (الخيالي) وهو
المعروف الذي فرض مجتمعا من
أشياء وكل واحد منها مما يدرك
بالحس (كما في قوله وكان محمرا
الشقيق) هو من باب جرد
قطيفة والشقيق وردا محمرا في وسطه
سواد يثبت بالخيال (اذا نصوب)
مال الى السفلى (أو تصعد) مال
الى العلو

الى السفلى والعلو اه أطول (قوله اعلام) جمع علم وهو ما يشد فوق الرمح اه أطول
(قوله لكن المركب الخ) قال في الاطول ويمكن تفسير الشعر بما يخرج المشبه به عن
كونه خياليا بأن يجعل اعلام ياقوت بمعنى اعلام كالياقوت في الحرة فيكون تشبيها
بليغا ويراد بالزبرجد خشب مخضر كالزبرجد فيكون استعارة (قوله ولا مادته) أى
تتمها سواء أدرك بعض مادته بالحس أولا كذا في الاطول (قوله لا يكون للحس
مدخل فيه) بأن لا يدرك هو ولا مادته بالحس (قوله ولكنه بحيث لو أدرك لكان مدركا بها)
اعترض عليه مولانا حيدر رحمه الله تعالى بأن المراد بالادراك المذكور في الشرط ان
كان مطلق الادراك فاللازمة غير مسلمة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون
الحواس وان كان المراد الادراك في الخارج اتحاد الشرط والجزء وجوابه أن المراد منه
الادراك حال كونه موجودا أو الادراك بنفسه لا بصورة فلا غبار اه فنرى وقوله فلا
غبار أى لا يرد عليه أن المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس لان المحسوس
المدرك على هذا الوجه لا وجود له بل هو أمر يتوهمه العقل وليس المدرك بالعقل نفسه
بل صورته ولا يرد عليه اتحاد الشرط والجزء وفيه شئ إلا أن يكفى باختلاف العنوان
أفاده يس وكتب أيضا قوله لو أدرك الخ أى لو أدرك على الوجه الجزئى فلا ينافيه كون
أنياب الاغوال متصورة اذ ما لا يتصور لم يتصور جعله مشبه به وبهذا القيد يتميز عما يدرك
بالوجدان ويصح قوله وما يدرك بالوجدان عدبلا له قال الشارح وبهذا القيد يتميز عن
العقل يعنى به تميز الخاص عن العام واللام يصح الحكم بدخوله فيه ويرى يقال أراد التميز
عن العقلى الصرف وما ذكرنا أحسن اه أطول (قوله كافي قوله) أى كشيء به في قول
امرئ القيس اه أطول (قوله أيقننى) يريد الرجل الذى أوعده في حب سلمى اه
مطول (قوله والمشرقى) صفة لمحذوف أى والسيف المشرقى كإيشير اليه الشارح
(قوله مضاجعى) أى ملازى كما في المطول فجعل المضاجعة كناية عن الملازمة قال
في الاطول ولا يبعد أن يراد بالمضاجع حقيقة ويكون فيه اشعار بان قصداً أحد قتلى لا يمكن
الافى حال اضطرار ونوى (قوله كأياب أغوال) الأنياب جمع ناب وهو السن خلف
الرباعية والاغوال جمع غول وهى ساحرة الجن والمنية وشيطان يأكل الناس أودابه
رأى العرب وعرفتها وقتلها تأبطشرا اه أطول (قوله والحال أن مضاجعى الخ) جعل
مضاجعى مبتدأ والمشرقى خبراً ولا بأس بتقديم الخبر مع كونه معرفة كالمبتدأ لأنه يجوز
فيما لا التباس فيه على ما هو التحقيق ولا التباس هنا لأنه يعلم من استبعاد القتل أن له ملازماً
يمنع القتل فاللائق تعيينه بالمشرقى لا تعيين المشرقى به ومن الناس من توهم أن الشارح
جعل الكلام قلباً وابتلى ببيان نكتة القلب ولم يأت بما يفيد اه أطول (قوله الى
مشارف اليمن) هى قرى وجعل في القاموس مشارف من الشام وانما رد المشارف الى
المشرقى لان الجمع لا ينسب اليه ما لم يرد الى المفرد اه أطول (قوله وسهام الخ) أشار

(أعلام ياقوت نشره على رماح من
زبرجد) فان كلام من العلم والياقوت
والرمح والزبرجد محسوس لكن
المركب الذى هذه الامور مادته
ليس محسوس لانه ليس بوجود
والحس لا يدرك الا ما هو موجود
في المادة حاضر عند المدرك على
هيئة مخصوصة (و) المراد (بالعقل
مأد ذلك) أى ما لا يكون هو
ولا مادته مدركا بأحدى الحواس
الحس الظاهرة (فدخل فيه
الوهمى) أى الذى لا يكون
للحس مدخل فيه (أى ما هو
غير مدركا بها) أى بأحدى
الحواس المذكورة (و) لكنه
بحيث (لو أدرك لكان مدركا بها)
وبهذا القيد يتميز عن العقلى
(كافى قوله) أيقننى والمشرقى
مضاجعى (ومسنونة زرق كأياب
اغوالى) أى أيقننى ذلك الرجل
الذى توعدنى والحال أن مضاجعى
سيف منسوب الى مشارف اليمن
وسهام محددة النصال صافية مجلوة

الى أن مسنونة صفة لسهام محذوفة وان معنى مسنونة محذوفة النصال والا فالسنة
في الحقيقة وصف لصلها وان معنى زرق صافية مجلوة والانصب بقوله كآنياب أغوال ان
المراد رماح مسنونة الاسنة لان الاسنة هي الاشبه بآنياب الاغوال لانها أعظم من
النصال والانصب بقوله زرق تفسير السن بالتحديد والصقل على ما في القاموس أفاده
في الاطول وأقول يلزم على تفسير السن بالتحديد والصقل أن لا يكون لقوله زرق كبير فائدة
لاستفادة الصفاء والجلال على هذا من مسنونة فاصنع الشارح أولى تأمل (قوله وآنياب
الاغوال مما لا يدركها الحس) أي ولا يدرك مادتها قال في الاطول وفي كون آنياب الاغوال
مما لا تدرك مادته بالحس نظر لان مادته العظم وكأنه مبني على توهم آنياب لا من جنس العظم
لانها تفعل ما لا يمكن للعظم بل لا يعلم أن مادته أي شيء لانه لا مناسبة لها بشيء من القواطع
ولا تختزع على صورة الناب المتعارف بخصوصه بل على صورة مهيئة له مناسبة في الجملة
لصورة الناب اه أقول مادة المشبهة بالآنياب والاغوال فعلى تسليم أن الآنياب موجودة
وهو الظاهر ليست الاغوال موجودة فلا يخرج بوجوده من مادته عن أن يكون وهميا
وانما قلنا وهو الظاهر لان الآنياب عند التحليل انما تعتبر غير متقدمة بالاضافة الى الاغوال
كما فعل في أعلام يا قوت والآنياب لا بقيد تلك الاضافة موجودة فاحفظه (قوله أن من
قوى الادراك) أي القوى التي يتم بها أمر الادراك فلا يقال هذا يقتضي أن المفكرة
مدركة والمتحركة خلافة ثم هذا توطنه لقوله والمراد بالخيل الخنزير كرمع أنه مفهوم مما
تقدم لان معه زيادة تحقيق (قوله ما يسمى متخيلة ومفكرة) أي قوة واحدة تسمى
متخيلة اذا استعملتها النفس بعبوة الوهم ومفكرة اذا استعملتها بعبوة العقل ولومع
الوهم وفي الحقيقة هنا كلام غير ظاهر (قوله ومن شأنها تركيب الصور) أي المدركة
بالحس المشترك وقوله والمعاني أي المدرجة بالواهمة (قوله والتصرف فيها) أي
بالتركيب والتفصيل فهو عطف لازم وكذا ما بعده (قوله واختراع أشياء لاحتقيقة لها)
كانسان له جناحان أو رأسان أو لأرأس له (قوله ما اخترعته المتخيلة) أي على صورة
الحسوس فهو بحيث لو وجد كان مدركا بالحس الظاهر (قوله ما يدرك بالقوى الباطنة)
قال في الاطول فسروا الوجداني بما يدرك بالقوى الباطنة ومدركاتهم لا يخرج عن
الصور والمعاني الجزئية المتعلقة بالحسوس فان المدرك من القوى الباطنة اما الحس
المشترك وهو لا يدرك الا الصور واما الواهمة وهي لا تدرك الا المعاني الجزئية المتعلقة
بالحسوس فليس ما يدرك بالوجدان بعد الخيال والوهمي السابقين للمعاني الجزئية
المتعلقة بالحسوس لكن في كون كل ما يدرك بالقوى الباطنة وجدانيا خفاء اذا المشهور
في الوجداني ما يجده كل أحد من نفسه عقليا صرفا كان كاحوال نفسه أو مدركا بواسطة
قوة باطنية فتخصيص الداخل بالوجداني من بين سائر مدركات القوى تخصيص بلا
مخصص اه وهذا يفيد أن المراد بالقوى الباطنية الحواس الخمس الباطنة وكذا كلام

قوله الناب المتعارف في القاموس
الناب مؤنثة اه

والناب الاغوال مما لا يدركها الحس
لعدم تحققة هاهنا أنهم لو أدركت
لم تدرك الاجس البصر وما يجب
أن يعلم في هذا المقام ان من قوى
الادراك ما يسمى متخيلة ومفكرة
ومن شأنها تركيب الصور
والمعاني وتفصيلها والتصرف
فيها واختراع أشياء لاحتقيقة لها
والمراد بالخيل إلى المعدوم الذي
ركبته المتخيلة من الامور التي
أدرجت بالحواس الظاهرة
وبالوهمي ما اخترعته المتخيلة
من عند نفسها كما اذا سمع أن
القول شيء يهلك الناس كالسبع
فأخذت المتخيلة في تصويرها
بصورة السبع واختراع ناب لها
كما للسبع (وما يدرك بالوجدان)
أي دخل أيضا في العقلي ما يدرك
بالقوى الباطنة ويسمى وجدانيا
كاللذة وهو ادراك

المطول والحفيد وقوله ما يجده كل أحد من نفسه أي دون ما يدركه من غيره كما يقتضيه
عموم تفسيره بما يدرك بالقوى الباطنة وقوله عتلبا صر فالخ أي وتفسير الوجداني
بما ذكره يخرج هذا العقلي الصريح فتحصل أن تفسيره بذلك غير جامع وغير مانع وسبب أن
عن الحفيد الاعتراض بأن اللذة والالم المجهولين من الوجدانيات غير مدركين بالقوى
الباطنة ويمكن دفع ذلك كله بأن المراد بالقوى الباطنة في التفسير ما هو أعم من الحواس
الخمس الباطنة وبالأدراك فيه ادراك الشخص من نفسه وكأنه قبل الوجدانيات هي
ما يدركه الشخص من نفسه بأحدى قواه الباطنية الشاملة للحواس الخمس وغيرها وهذا
ما يتبين في بيان هذا المقام فتأمل وفي ابن يعقوب ما نصه القوى الباطنة مثل القوة التي
يدرك بها الشبع والتي يدرك بها الجوع والتي يدرك بها الغضب والتي يدرك بها النعم والتي
يدرك بها الفرح والتي يدرك بها الخوف ونحو ذلك فهذه الأشياء تدرك بقوى باطنة بسبب
تسكين تلك القوى بها فتدركها النفس بها وتسمى تلك القوى وجدانا سميت عقلية
لخفاها وعدم ادراكها بالحواس وليست من العقليات الصرفة لأنها جزئيات موجودة
في الخارج لا كلية تدرك بالعقل كالعالم والحياة فإن اعتبرت من حيث أنها كلية تتصور
بالعقل خرجت عن معنى كونها وجدانية لكن تسمى بذلك باعتبار أصل ادراكها اه
(قوله ويل) انه ناد النبل بمعنى الوجدان لان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل لابد
معه من وصول اللذيذ الى المستلذ اه حفيد ولم يكتب بالنبل عن الادراك لان مجرد النبل
من غير احساس وشعور بالمدرك لا يكون التذاد اه ع ق (قوله لما هو الخ) أي لا امر
لا تيق بالمدرك كالتسكين بالحلاوة للذائق اه حفيد (قوله عند المدرك) انما قيد بذلك لان
المعتبر كاليته وخبريته بالقياس الى المدرك لا في نفس الامر لانه قد يعتد الكالية والخبرية
في شيء فليته وان لم يكونا فيه وقد لا يعتد بهما فيما يتحققا فيه فلا يلهيه اه حفيد على
المطول (قوله من حيث هو كذلك) أي كمال وخبر وانما قال ذلك لان الشيء كالمستلذ قد
يكون كمالا وخبر من وجه دون وجه والالتذاذ به انما يكون من ذلك الوجه (قوله وليس
أيضا من العقليات) أي حتى يدخل في العتلى (قوله الصرفة) أي التي لا يتعلق بها
احساس أصلا (قوله لكونها من الجزئيات) اذ الكلام في لذة هذا الشيء المخصوص
وفي ألم هذا الشيء المخصوص اه سم (قوله المستندة الى الحواس) أي الباطنة اه يس
(قوله بل من الوجدانيات الخ) لا يخفى أن اللذة ليست من المحسوسات الظاهرة ولا من
المعاني المتعلقة بها فلا تكون من مدركات القوى الباطنة فالاولى أن يجعل الوجدان قوة
أخرى غير القوى المشهورة كما أشار اليه قدس سره في بحث القوى من شرح المقاصد اه
حفيد على المطول (قوله والمراد ههنا اللذة والالم الحسيان) أي الناشئان عن الحس قال
الغزالي يحصل الفرق بين اللذة العقلية والحسية أن الحسية ما يكون المدرك بالكسر
من الحواس والمدرك مما يتعلق بالحواس وأما العقلية فهي ما يكون المدرك في العقل

ونيل لما هو عند المدرك كمال وخبر
من حيث هو كذلك (والالم) وهو
ادراك ونيل لما هو عند المدرك آفة
وشر من حيث هو كذلك ولا يخفى
أن ادراك هذين المعنيين ليس
بشيء من الحواس الظاهرة وليس
أيضا من العقليات الصرفة
لكونها من الجزئيات المستندة
الى الحواس بل من الوجدانيات
المدركة بالقوى الباطنة كالشبع
والجوع والفرح والنم والغضب
والخوف وما شاكل ذلك والمراد
ههنا اللذة والالم الحسيان والا
فاللذة والالم العقليان

والمدرك من العقلات كالادراك وقس على هذا الفرق بين الالمين وكتب أيضا قوله اللذة
والآلم الخ اعلم أن حد كل من اللذة والآلم يشمل عقلي كل منهما وهو ما يكون ادراكه
بمجرد العقل والمدرك عقلي محض كاللذة التي هي ادراك الانسان شرف علمه المحض والآلم
الذي هو ادراكه نقصان جهله الخالص لكن المقصود اللذة والآلم الحسيان لانهما هما
المحتاج لادخالهما في العقلي وذلك كاللذة والآلم الحاصلين للنفس بفيل الذاتية لذوقها
الحلو والمر وبنيل الباصرة لمبصرها الجميل أو الخبيث وبنيل اللامسة للموسمها اللين أو
الخشن وبنيل السامعة لمسموعها المطرب أو المنكر وبنيل الشامعة لمشموعها الطيب
أو المنفر وفهم من قولنا كاللذة الحاصلة للنفس وجه كونها باطنية ولو كانت أسبابها
حسية فالذوق مثلا لا غايدرك به حلاوة الحلوى ليست الحلاوة نفس اللذة بل هي معنى
حصل عن ادراك الحلاوة في قوة باطنية نفسانية وقد تكون اللذة وهمية كما يوجد من
استطابة صورة المرجو وعند توهم الاتصاف به وعلى هذا لا يقال اللذة حسية كسائر
المحسوسات فاعني كونها وجدانية باطنية لا ناقول معناها قائم بالنفس ولو كان سببه
الحس اه ع ق (قوله من العقلات الصرفة) كالعلم والحياة قال في المطول فاللذة
العقلية ليست من الوجدانيات المدركة بالحواس الباطنة اه (قوله أي المعنى الذي الخ)
وهو في زيد كالاسد الجراءة كما سيأتي لا الشجاعة لا تتقائما في الاسد اذ هي الاقدام عن
روية وذلك يختص بالنفس العاقلة اه سم وكتب أيضا قوله أي المعنى الخ قال في العروس
وما حيت وقعت في الحدود نكرة موصوفة بمعنى شيء لكن في هذا المحل ليست بمعنى شيء
لانه عند أهل السنة الموجود ووجه الشبه قد يكون عدميا اه (قوله أي المعنى الذي قصد
اشترك الطرفين فيه) أي زيادة اختصاص لهما كما في المطول وغيره (قوله وذلك) أي
هذا التفسير المراد فيه القصد اه سم (قوله مع أن شأنا ليس وجه الشبه) أي فلا بد
من زيادة القصد في تفسير وجه الشبه لتخرج هذه المذكورات وكتب أيضا قوله مع أن
شأنا ليس وجه الشبه اللهم إلا أن تعرض فائدة لقصد المتكلم كالتعرض عن
لا يشبه المشابهة في وجه من الوجوه (قوله وذلك الاشتراك يكون الخ) يؤخذ منه أن
تحقيقا وتخييلا منصوبان على التجربة لكون المحذوفة مع اسمها وليس ذلك بعد ان ولو
ويبعد كما في العروس أن يكونا منصوبين على المفعول من أجله لانهما لم يشتركا من أجل
ذلك ولا حالان مجي الحال مصدر لا ينقاس على الصحيح ولا يتميز إلا بالاشتراك ليس
من جهة تحقيق ولا تخييل ولا يظهر أنهما مصدران مؤكدان اه يس والظاهر أنهما
مبينان للنوع (قوله الأعلى سبيل التخييل) أي التوهم بأن يشبه الوهم ويقرر بتأويل
غير المحقق محققا كعادة الوهم في أحكامه الغير الواقعة في نفس الامر وذلك كاف في هذا
الباب وفي كلام سم تفسير التخييل بالقرض والتقدير كما سيأتي وكتب أيضا قوله الأعلى
سبيل التخييل لوسمى تخيلا لكان احسن لان المشبه متخيل لا تخيل لكنه سمي تخيلا

من العقلات الصرفة (ووجهه)
أي وجه الشبه (ما يشترك فيه)
أي المعنى الذي قصد اشتراك الطرفين
فيه وذلك ان زيدا والاسد
يشتركان في كثير من الذاتيات
وغيرها كالحوانية والجسمية
والوجود وغير ذلك مع أن شأنا
ليس وجه الشبه وذلك الاشتراك
يكون (تحقيقا وتخيلا والمراد
بالتخييل) أن لا يوجد ذلك المعنى
في احد الطرفين أو كليهما
الأعلى سبيل التخييل

باعتبار تخيله لغيره كذا في بس (قوله والتأويل) العطف تفسيرى اه سم (قوله نحو ما)
 أى وجه الشبه في قوله الخ (قوله جمع دجبة) كغرفة وغرف (قوله والضمير لليل) أى في
 قوله رب إيل قطعته بصددود * وفراق ما كان فيه وداع
 موحش كالثقل تقضى به العيش وتأتى حديثه لاسماع
 اه فترى (قوله والضمير للنجوم) وإضافة الدجى إليها للملابسة اه سم (قوله فان
 وجه الشبه الخ) قال في العروس وتحرير العبارة أنه شبه النجوم بالسنن والجامع حصول
 النور وهو خيالى فى السنن وشبه الدجى بالابتداع وهو خيالى فى الابتداع وجعل فى ضمن
 ذلك تشبيه الهيئته بالهيئة اه بس (قوله فى جوانب شئ مظلم) المناسب أن يقول بين
 الظلمة اه حسد وقال فى الاطول فى جوانب شئ مظلم هى الظلمات وقصد يجعل الظلمة مظلمة
 أنهم امظلمة بذاتها كما أن الضوء مضى بذاته اه ملخصا ومثله يقال فى أسود (قوله أعنى
 السنن بين الابتداع) أشار الى أن فى البيت قلبا وسيصرح به (قوله الاعلى طريق التخييل)
 أى الاعلى طريق الفرض والتقدير لان البياض والاشراق والظلمة من أوصاف
 الاجسام ولا توصف السنة والبدعة بهما لكونهما من المعانى اه سم (قوله أنه) أى لانه
 اه أطول (قوله لما كانت البدعة الخ) قال فى العروس كونه جعل التشبيه أقول بين
 الابتداع والظلمة وأنه لزم عنه تشبيه الهدى بالنور فيه نظرا والاولى العكس كما هو نفس
 البيت فان الذى دخلت عليه أداة التشبيه هو الاجدر بأن يجعل المقصود وغيره لازم عنه
 لأن يكون لا يحفظ فى ذلك تقدم الظلمة فى الخلق على النور أو لقوله تعالى يخرجهم من
 الظلمات الى النور اه وقال فى الاطول ووجه جعل تشبيه السنة بالنور فرع تشبيه
 البدعة بالظلمة دون العكس ان العلم قد يكون مع الضلال كما فى العالم الغير العامل والجهل
 لا ينقل عن الضلال أو ان التنفير عن البدعة متقدم على الترغيب فى السنة فالتشبيه فى
 البدعة أسبق أو ان ظلمة الكفر كانت سابقة قد ارتفعت بالسنة فتشبيه الجهل والبدعة
 يستحق أن يكون سابقا على تشبيه العلم والسنة وجعل السكاكى كلامه مامسة قلا اه
 (قوله وكل ما هو جهل) أى وكل فعل ارتكابه جهل ليكون من جنس البدعة التى عطف
 عليها لان البدعة ناشئة عن الجهل لانه جهل بنفسها ويعلم من هذا ان نفس الجهل يجعل
 صاحبه فى ظلمة بالاولى ومثل هذا يقال فى قوله السنة وكل ما هو علم أى كل فعل ارتكابه علم
 أى ناشئ عن العلم (قوله ولا يأمن من أن ينال مكروها) أى من الوقوع فى مهلكة
 أو العثور على داهية مهلكة (قوله شبهت) جواب لما (قوله ولزم بطريق العكس الخ)
 فانه اذا شبه البدعة بالظلمة لزم تشبيه ما يقابلها وهو السنة بالنور اه سم وكتب أيضا
 قوله ولزم بطريق العكس أى المقابلة فيه نظرا لانه لا يلزم من تشبيه أحد الضدين بشئ تشبيه
 الضد الاخر بضد ذلك الشئ اذا ما ثبت لاحد الضدين لا يلزم أن يثبت ضده للآخر قال
 فى العروس ولعله يريد ان يجرد الذهن من تشبيه البدعة بالظلمة الى تشبيه السنة بالنور اه

والتأويل (نحو ما فى قوله وكان
 النجوم بين دجاء) جمع دجبة وهى
 الظلمة والضمير لليل وروى دجاءها
 والضمير للنجوم (سنن لاح ينهن ابتداع
 فان وجه الشبه فيه) أى فى هذا
 التشبيه (هو الهيئة الحاصلة من
 حصول أشياء مشرقة ببعض فى
 جوانب شئ مظلم أسود فهى) أى
 تلك الهيئة (غير موجودة
 فى التشبيه به) أعنى السنن بين
 الابتداع (الاعلى طريق التخييل
 وذلك) أى وجودها فى التشبيه
 على طريق التخييل (انه) الضمير
 للشأن (لما كانت البدعة وكل
 ما هو جهل تجعل صاحبها كمن
 يعنى فى الظلمة فلا يهتدى للطريق
 ولا يأمن من أن ينال مكروها شبهت
 البدعة بها) أى بالظلمة (ولزم
 بطريق العكس) اذا أريد التشبيه

يس (قوله ان تشبه السنة الخ) لانها تجعل صاحبها كمن يشي في النور فبه تدي للطريق
ويأمن المكروه ولم يقل ذلك اكتفاء بفهمه من المقابلة (قوله وشاع ذلك) أي على السنة
الناس وتداولوه في الاستعمال حتى تخيل له الوهم (قوله ان الثاني) قدم الثاني على
خلاف ترتيب الوجود والذكر السابق لقوة شاهده وشرفه اه أطول (قوله واشراق)
أي اضاءة (قوله بالخيفية) أي بالماله الخيفية المنسوبة الى الخفيف أي الثابت على
الاسلام اه أطول (قوله البياض) يصح كون اطلاق البياض على الشريعة حقيقة
بلا تشبيه بناء على ان الاطلاق لتوهم وجود البياض كما أشار اليه المصنف ويصح
أن يكون تشبيهاً بليغا أي كالذات البياض ويصح أن يكون استعارية على مذهب من
جوزها في زيد أسد وعلى هذين فلا تخيل ومثله يقال في قوله شاهدت سواد الكثر الا أنه
على احتمال التشبيه يكون من باب لحن الماء وكتب أيضا قوله البياض هذا لا يدل الاعلى
ثبوت البياض دون الاشراق كما هو المدعى ولو أريد بالبياض الشمس وجعل صفة للخيفية
بتأويلها بالمشقة كقولك مررت بزيد الاسد أي الجري لم يدل الاعلى تخيل الاشراق
اه أطول (قوله من جبين فلان) الجبين ما بين العين والاذن الى جهة الرأس ولكل
انسان جبينان يكتنفان الجبهة وخص بالذكر لانه أول ما يدع عند الالتفات حيث يقصد
تتبع الشخص ليظهر وجهه (قوله فصارت تشبيه النجوم الخ) هذا هو الموافق لفظ
الميت وامكنه ليس موافقا لما سبق من قوله شبهت البدعة بالظلمة الخ فان تفرع ذلك
ان يقال فصارت تشبيه الهدى بين الابتداء بالنجوم بين الظلام ولعل الجمع بين كلاميه انه
أراد ألا التشبيه الاصل ثم أراد هنا التشبيه المقلوب اه يس (قوله كتشبيها) أي
أما ذلك التشبيه بواسطة الوجه التخيلي صحيحا كما أن تشبيها صحيحا بواسطة وجه محقق
كما في تشبيه النجوم بين الدجى ببياض الشيب الخ (قوله أي النجوم) أي بين الدجى
(قوله ببياض الشيب) أي بالشعر الابيض الكائن في وقت الشيب في سواد الشباب أي
الكائن بين الشعر الاسود الكائن في وقت الشباب الباقي على سواده ضرورة أن النجوم
لم تشبه بنفس البياض في السواد بل بالابيض في الاسود ولذلك قال الشارح أي ابيضه
في أسوده (قوله أو بالانوار) جمع نور يشع النون وسكون الواو وقد اشترك تشبيها
ببياض الشيب وتشبيها بالانوار الخ في كون الوجه فيه مما حقه في الطرفين لكن
وجه الشبهة في التشبيه بالشيب الخ الهيئة الحاصلة من حصول أشياء بيضاء في جنب شيء
أسود والوجه في الثاني الهيئة الحاصلة من حصول أشياء لونها مخالف للون ما حصلت
في جانبه اذا الانوار لا تتبدل بوصف البياض (قوله أي لامة) ولولم تكن بياضا فقد يحصل
اللمعان في غير الابيض (قوله بين النبات الشديد الخضرة) الذي يرى أسود فنبه به على
أن المحقق أعظم من المحقق في الواقع أو في المرأى وبإدى النظر اه أطول (قوله ولا يخفى)
أي من قولنا السابق أعني السنن بين الابتداء وقولنا ظاهر اشتراك النجوم الخ (قوله

أن تشبه السنة وكل ما هو علم
بانور) لان السنة والعلم يقابل
البدعة والجهل كما ان النور
يقابل الظلمة (وشاع ذلك) أي
كون السنة والعلم كالنور والبدعة
والجهل كالظلمة (حتى تخيل
ان الثاني) أي السنة وكل ما هو
علم بماله بياض واشراق نحو
أنت كنتم بالخيفية البياض والاول
على خلاف ذلك) أي وتخيل
ان البدعة وهي كل ما هو جهل بماله
سواد وظلام (كقولك شاهدت
سواد الكفر من جبين فلان
فصار) بسبب تخيل ان الثاني بماله
بياض واشراق والاول بماله
سواد وظلام (تشبيه النجوم بين
الدجى بالسنن بين الابتداء
كتشبيها) أي النجوم (ببياض
الشيب في سواد الشباب) أي
أبيضه في أسوده (أو بالانوار) أي
الازهار (مؤنقصة) بالناف أي
لامعة (بين النبات الشديد
الخضرة) حتى يضرب الى السواد
فهذا التأويل أعنى تخيل ما ليس
بمألون متلونا ظاهرا اشتراك
النجوم بين الدجى والسنن بين
الابتداء في كون كل منهما شيئا ذا
بياض بين شيء ذي سواد ولا يخفى
ان قوله لاح ينهن ابتداء

من باب القلب) لانه جعل في جانب المشبه النجوم التي هي نظير السنن في جانب المشبه به
 بين الدجى فليجعل السنن في جانب المشبه به بين الابتداء امتوافق الجانبان قال في المطول
 وكان اللطيفة في القلب بيان كثرة السنن حتى كان البدعة هي التي تلغ من بينها ونظر
 صاحب العروس في القلب بأنه لا ينقاس لغة وهذا الشاعر ليس من يحجج بقوله اه يس
 (قوله لان المشبه أعنى النحوال) يفيد ان المشبه به أعنى الملح ثابت له هذا المعنى وهو
 ظاهر ان أريد بالقليل القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد على ذلك وهذا غير مناسب لقوله
 الا في فانه يحتمل القلة والكثرة بأن يجعل في الطعام القدر الصالح منه أو أقل أو أكثر
 والمناسب له أن يراد بالقليل بل بالمزيد على القدر الصالح منه وبالكثير ما زاد فيكون قوله
 القدر الصالح منه أو أقل راجعا الى قوله يحتمل القلة وقوله أو أكثر راجعا الى قوله
 والكثرة فان قلت الأقل من القدر الصالح كيف يجعل من القليل المحكوم بكونه مصححا
 قلت الاصلاح بالنسبة اليه بمعنى تخفيف الفساد هذا ما ظهر لي هنا قد بره (قوله لا يحتمل
 القلة والكثرة) أي لا يحتمل شيئا منهما لانه ليس مراد بينهما ويتعين فيه أحدهما اه
 أطول (قوله رعاية قواعد) أي بتمامها وقوله واستعمال أحكامه أي جميعها (قوله
 وهذه ان وجدت في الكلام الخ) ولو سلم أنه برعايته في بعض أجزاء الكلام يحصل النحور
 فالفساد بقلته لغوته في البعض لا بكثرته اه أطول (قوله اما غير خارج عن حقيقةهما)
 أي حقيقة شئ من الطرفين وقوله أو خارج أي عن حقيقة واحد منهما أو المراد غير خارج
 عن حقيقة كلا الطرفين أو خارج عن حقيقة كليهما ولا يخفى ان قوله غير خارج يشمل
 نفس الحقيقة ولذا اختاره على الداخل وانما قدمه على القسم الثاني مع كونه سابقا له وغير
 عريق في اطراف التشبيه بل لا يجري فيه الحاق الناقص بالكمال الذي هو العمد في باب
 التشبيه اذ هو مبني الاستعارة وكيف وقد تقررت انه لا تتفاوت الاشياء في الذاتيات وهي
 في الامور المتشابهة فيها سواء التقسيم الثاني وتذييله بتفصيل فلو قدم لا فني الفصل قسم
 عن آخر بفصل طويل ولا يذهب عليك ان دخول بعض المفهومات الكلية في حقائق
 الاشخاص وخروج بعضها من تدقيقات الفلاسفة وهم معترفون مع طول باعهم بالعجز
 عن تمييز أجزاء الحقيقة عن غيرها التعسير تمييز الجنس عن العرض العام وتعسير تمييز الخاصة
 عن المفصل اما أهل العرف واللسان فالداخل عندهم في الانسان مثلاما كان مثل الرأس
 واليد والرجل والخارج ما لم يكن مثل ذلك وهم برآء عن التشبيه في مفهوم داخل
 في الحقيقة وليس التشبيه عندهم الا في المعاني القائمة بالطرفين وليس الجنس والنوع
 عندهم الا الاخص والاعم فالماشي نوع المتحرك عندهم والمتحرك جنسه فأمثال هذا
 التقسيم من تفلسف السكاكي كذا في الاطول وكتب أيضا مانصه فان قلت قد تقدم في وجه
 الشبه أن المراد به المعنى الذي له زيادة اختصاص بهم ما قصد بيان اشتراكهم فيه حتى
 جعل الشارح فيما سبق أن الاشتراك في كثير من الذاتيات ليس من وجه الشبه في شئ فهل

من باب القلب أي سنن لاحت بين
 الابتداء (فعل) من وجوب اشتراك
 الطرفين في وجه الشبه (فساد
 جعله) أي وجه الشبه (في قول
 القائل النحور في الكلام كالمخ
 في الطعام كون القليل مصححا
 والكثير مفسدا) لان المشبه
 أعنى النحور لا يشترك في هذا
 المعنى (لان النحور لا يحتمل القلة
 والكثرة) اذ لا يخفى ان المراد به
 ههنا رعاية قواعد واستعمال
 أحكامه مثل رفع الناعل ونصب
 المفعول وهذه ان وجدت
 في الكلام بكاملها صار صالحا
 لفهم المراد وان لم توجد بقي فاسدا
 ولم يتففع به (بخلاف الملح) فانه يحتمل
 القلة والكثرة بأن يجعل
 في الطعام القدر الصالح منه
 أو أقل أو أكثر بل وجه الشبه
 هو الصلاح باعمالهما والفساد
 باعمالهما (وهو) أي وجه
 الشبه (اما غير خارج عن
 حقيقةهما) أي حقيقة الطرفين

ذلك بشكل على قوله هنا ما غير خارج عن حقيقة ما قلت قال الفسري نقلا عن الشارح
 ان هذا اذا كان وجه الشبه امر خارجا أما اذا كان داخلا أو تمام ماهية الشيء فلا ينبغي
 أن يشترط هذا القيد أعني زيادة الاختصاص اهـ وقد قدمنا ذلك عن الاطول ان أهل
 اللسان لا يشبهون في المفهوم الداخل وان التقسيم المذكور من تفضل السكاكي وقيل
 معنى الخصوصية السابقة كونه في قصد المتكلم مما ينبغي أن يشبه فيه لافادته ولو باعتبار
 ما يعرض في الاستعمال من نحو تعريض كما تقرر فلا تنافي بين ما هنا وما سبق اهـ (قوله
 بأن يكون تمام ماهيتهما) وهو النوع (قوله أو جزأ منهما) جنسا أو فصلا (قوله تشبيه
 ثوب بأخر في نوعهما أو جنسهما أو فصلهما كما يقال الخ) لم منه أنه ليس المراد بالنوع
 والجنس والفصل ما تفصله المناطقة بكل منها بل ما يقصد عرفا (قوله أو جنسهما
 أو فصلهما) أي أوفى الجنس والفصل معافا وهذه مانعة خلو (قوله في كونهما كائنا) أي
 ثوبيا كانا ليكون من التشبيه في النوع وقوله أو ثوبا تمثيل للتشبيه في الجنس وقوله أو من
 القطن تمثيل للتشبيه في الفصل الذي هو الجار والمجرور ولا يخفى صحة اعتبار الشارح
 ثوب الكتان نوعا والكتان من القطن فصلا وان كان اعتبار ثوب القطن نوعا والكتان
 من الكتان فصلا صحيحا أيضا كما هو شأن الأمور التي يكفي فيها جعل الجاعل واعتبار المعبر
 (قوله أي معنى قائم بهما الخ) قال في الاطول أي الخارج لا بد أن يكون معنى
 قائما بالطرفين والخارج الذي ليس كذلك غير صالح لكونه وجه شبيه اهـ (قوله أما
 حقيقة) أي متحققة في الموصوف على حيالها بمعنى انها موجودة به استقلالا
 أي لا بالقياس الى شيء آخر (قوله ممكنة في الذات) أي بحيث تستقل الذات
 في الانصاف بها وقوله متفترزة فيها تفسير لما قبله (قوله باحدى الحواس) أي الظاهرة
 (قوله كالكيفيات) الكيفية نسبة الى الكيف كالثانية الى الماء والكمية الى كم وضعت
 لما يجاب به عن السؤال بكي وبخصها المتكلمون ببعض الاحوال وكيفية فكيف من
 مصنوعاتهم صرح به أهل اللغة وليس المقدار والحركة منهم كما يعلم من فقههم فلذا قال
 الشارح وفي جعل الخ وقيل أراد بالكييفيات مطلق الصفات ولو جعل قوله كالكيفيات
 الجمعية مثلا للصفة الحسية وقوله مما يدرك بيانها وإشارة الى تعيينها لم يرد شي كذا
 في الاطول (قوله أي المختصة بالاجسام) فيه تنبيه على أن نسبتها الى الجسم بسبب
 اختصاصها به (قوله وهي قوة مرتبة الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حاسة
 العين ونفسها كذلك في الاطول وكتب أيضا قوله وهو قوة مرتبة الخ فيه نظر لانه
 لا يصدق على بصر بعض الحول فان الحول قد يكون يتقاطع العصبين الى العينين وقد
 يكون بعدم تلاقيهما فلا يصدق التعريف على بصر من لم يتلاق عصبناه ولا يخفى أنه يدرك
 بالبصر غاية أنه لا يدرك مطابقا اذ لم يكن حوله فطر يابل يكون عارضا ويرى الواحد
 اثنين ويصدق على قوى أخرى مودعة فيهما كذا في الاطول وقوله لانه لا يصدق على بصر

بأن يكون تمام ماهيتهما أو جزأ
 منهما (كما في تشبيه ثوب بأخر في
 نوعهما أو جنسهما) أو فصلهما كما
 يقال هذا القمص مثل ذلك
 في كونهما كائنا أو ثوبا أو من
 القطن (أو خارج) عن حقيقة
 الطرفين (صفة) أي معنى قائم بهما
 ضرورة اشتراكهما فيه وذلك
 الصفة (أما حقيقة) أي هيئة
 ممكنة في الذات متفترزة فيها
 (وأما حمية) أي مدركة باحدى
 الحواس (كالكيفيات الجمعية)
 أي المختصة بالاجسام (مما يدركه
 بالبصر) وهي قوة مرتبة

بعض الحول الخ بل لا يصدق على بصر الاعور وقوله ويصدق على قوى أخرى الخ كاللحم
وقد يدفع الثاني بأن هذا قيد اذ قد اظهره أي ندرلها المبصرات (قوله مرتبة)
أي مقتررة مثبتة (قوله في العصبين المجوقين الخ) وذلك انه قام من جهة طرف الدماغ
اليسرى عصبه مجوفة كالنصبية الصغيرة ومن اليمنى عصبه كذلك فذهبت اليسارية الى
العين اليمنى واليمينية الى العين اليسرى فتلاقى العصبان قبل الوصول الى العينين على
التقاطع فصارتا على هيئة الصليب وقام معنى البصر بالعصبين وهذا رأى الحكيم وقبل
البصر معنى قائم بالحدة يعلق بالالوان والا كوان التي هي الحركة والسكون والاجتماع
والافتراق اه ع ق وكتب أيضا قوله في العصبين ظاهره أن البصر لا يخص بما اتصل
منهما بالعينين ولا بما اتصل بالدماغ ولا بوجه ما بل هو مبشور في الجميع وليس في ذلك قيام
المعنى بمحلين ثم ذلك محمول على أن في كل محل مثل ما في الآخر ويحتمل اختصاص البصر
بمحل مخصوص ولكن جرت العادة بأن العصبه اذا أصابها آفة في موضع منها ذهب البصر
من جميعها اه ع ق (قوله اللتين تلاقيان) أي في مقدم الدماغ (قوله من الالوان)
لوزاد الاضواء لكان أحسن لانها مبصرة بالذات كالالوان وكأنه أدخلها في الالوان كما
زعم بعضهم وذكر الاشكال والمقادير والحركات على ترتيب قريب في الابصار من المبصر
بالذات اه حفيد على المطول (قوله والاشكال) هي كالشكول جمع شكل وهو في اللغة
الصورة المحسوسة والمتوهمة وفي عرف الحكمة هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم أو
السطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف الكرة ونصف الدائرة أو أكثر مما يليق
تنص به بالمقام وما في عبارة الشارح من أن الشكل هيئة احاطة بنهاية واحدة بالجسم
كالدائرة ونهايتين كنصف الدائرة يجب تأويله بأن قوله بالجسم صفة هيئة لاصلة احاطة
ذكر تنبيه على أن الشكل مطلقا كيفية جسمانية كانه قال هيئة احاطة بنهاية واحدة
متعاقبة بالجسم ونبيه على ذلك بالتشديد بالدائرة ونصفها فليس كلامه دائريين السهو
والاقتصار على تعريف شكل الجسم وجعل كالدائرة تنظيرا كما ظنه السيد اه من الاطول
وزيادة من خط صاحب الاطول وأصل الاعتراض أنه كان الظاهر أن يقول بدل قوله
بالجسم باللفظ دائريتناول اشكال المجسمات وأشكال المسطحات فتكون الدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات أو يقول بالجسم أو السطح كالكرة والدائرة ونهايتين كشكل نصف
الكرة أو نصف الدائرة فتكون الكرة ونصفها مثالا للمجسمات والدائرة ونصفها
مثالا للمسطحات وجواب الاطول هو معنى ما قيل ان قوله كالدائرة تشديد ولا خطأ أصلا
فقد صرح في شرح التجريد وغيره بأن الجسم يتصف بالشكل بعد انصاف المقدار به
وعبارة بعضهم بعد ان قز ان الشكل من المكيفيات المختصة بالمقادير مانصه ولا شك انها
تعرض على المقادير أولا وبالذات وتعرض بسبب المقدار على الجسم بخلاف اللون فانه
يعرض للجسم أولا اه فقد استفدنا منه أن الشكل مطلقا من عوارض الاجسام وان

في العصبين المجوقين اللتين
تتلاقيان فتتفرقان الى العينين
(من الالوان والاشكال)

كان عرض المسطح للجسم ثانياً وبالعرض فصيح أن يكون مثلاً في كلام الشارح ولا خطأ
بل يكون كلامه من الحسن يمكن لما فيه من الإشارة إلى هذا التحقيق التام وهذا الجواب
أيضاً يعني ما ذكره الحفيد بقوله ويمكن أن يقال الإحاطة في كلام الشارح أعم من أن
تكون بالذات والحقيقة أو بالعرض والمدخلية في الجملة فتدخل أشكال المسطحات أيضاً
واختيار الجسم لظهور كون الشكل من الصفات الجسمية اه وقوله من الصفات
الجسمية أي ولو ثانياً وبالعرض فلا ينافي ما مر (قوله نهاية واحدة الخ) المراد بالنهاية الخط
المحيط في المسطحات كالدائرة ونصفها والسطح المحيط في الجسمات كالكرة ونصفها (قوله
كالدائرة) أي كشكل الدائرة مثال الذي النهاية الواحدة والدائرة سطح مستو محيط به خط
واحد يفرض في وسطه نقطة كل الخطوط المستقيمة الخارجة منها إلى مستوية وقوله
ونصف الدائرة مثال الذي النهايتين بقوله والمثلث مثال الذي الثلاثة وهكذا (قوله وهو كم
متصل الخ) أي في عرف الحكمة وأما في اللغة فعناه بلغ الشيء كذا في الأطول قال في
المطول ونعني بالكم عرضاً يشبه التجزئ لذاته وبالاتصال أن يكون لأجزائه حتم متترك
تتلاقى عنده وبه احتراز عن العدد وبكونه فالذات أن تكون أجزاؤه المفروضة
ثابتة وبه احتراز عن الزمان والمتنفس الجسم تعليمي أن قبل القسمة في الطول والعرض
والعمق وسطح أن قبلها بالطول والعرض فقط وخط أن قبلها في الطول فقط اه وقوله
أن يكون لأجزائه الخ يعني أن كل جزء فرض فيه تكون نهايته متحدة مع مبدأ الآخر
بخلاف العدد فإن الأربعة إذا قسمت إلى نصفين مثلاً لم تكن نهايته نصفين منها مبدأ نصف
آخر وهذا الاتصال الذاتي الذي هو فصل للكم المتصل بخلاف الاتصال العرضي
كانصال خط بخط فانه متصل بالقبس إلى الغير لا في حد ذاته وبهذا يدفع أنه لانهاية
لسطح الكرة فلا يكون كما متصلاً لأن الحد هو الحد العرضي اللازم به لفرض القسمة
لأنهاية الموجودة اه أطول وقول المطول ثابتة أي في أن واحد وكتب على قوله
متصل ما نصه خرج العدد فانه كم منفصل الأجزاء إذا لا تجماع الوحدة الاثنيتة مثلاً وخرج
بقار الذات الزمان فان أجزاءه سبالة أي لا تجماع في الوجود وكون المقدار حسب انما هو
باعتبار ما قام به من الجسم الذي فرض متصفاً به ورأى غير الحكيم أن المقدار كون أجزاء
الشيء على كثرة مخصوصة أو قلة مخصوصة متصلة أو منفصلة وكونه على هذا حسباً واضح
(قوله والسطح) أي والجسم التعليمي (قوله هي الخروج الخ) هذا عند الحكماء وأما عند
المستكلمين فهي حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر أعني مجموع الحصولين
وهذا يختص بالحركة الاثنية كذا في المطول قال بعضهم يعني لا تطلق الحركة على غير
الاثنية عند المستكلمين وهي المتبادرة في استعلاء الأهل للغة قال بعضهم والمناسب لما
يذكر بعد من حركة السهم والدولاب والرحى تفسيراً للحركة برأى المستكلمين ونقول على رأي
الحكماء كان الإنسان في حركته من شبابه إلى الهرم الزرع الأخضر في حركته من الخضرة

والشكل هيئة الإحاطة بنهاية واحدة
أو أكثر الجسم كالدائرة ونصف
الدائرة والمثلث والمربع وغير
ذلك (والمقادير) جمع مقدار وهو
كم متصل فالذات كالخط
والسطح (والحركات) والحركة
هي الخروج من القوة إلى الفعل
على سبيل التدرج

الى اليبوسة وفي الحنفية داننا لم يعترفها بتعريف المتكلمين لان اثبات المقادير بلا ثم رأى
الحكماء اه وكتب أيضا قوله الخروج الخ كخروج الخضرة وقتنا وقتنا الى اليبوسة التي
كانت الخضرة في قوتها أي قابله لان قول اليها وخرج بقوله على سبيل التدريج الخروج
دفعه كتبدل صورة النار بصورة الهواء فانه لا يسمى حركة بل كونا وفسادا اه (قوله
تسامح) لان المقادير من مقولة الحكم والحركات من مقولة الابدان نعم هي عند بعضهم من
مقولة الكيف وهذا كاف في التمثيل بل يكفي فيه فرض أن المقادير والحركات من
الكيفيات (قوله وما يتصل بها) أي يحصل من اجتماع بعض منها ببعض آخر (قوله التي
هي مجموع الشكل واللون) أي هيئة حاصلة من مجموع ذلك وكتب أيضا قوله التي هي
مجموع الشكل واللون قال في شرح التجريد واعلم أن كلامهم متردد في أن الخلقة مجموع
الشكل واللون أو الشكل المنضم الى اللون أو كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا
أقرب الى جعلها نوعا على حدة اه (قوله عطف على قوله بالبصر) ينبغي أن يعلم أن قوله
من الالوان وقوله من الاصوات ونظائرهما بيان لما يدرك لكن كل واحد على تقدير قد
ولذا ذكرت منتهى متصلا كل منها بقيد للاشارة الى المقصود أي التوزيع فلا يلزم أن
يكون ما يدرك بالبصر متصلا بالاصوات ولا حاجة الى تقدير موصول آخر في المقطوف كذا
في الحنفية (قوله والعصع قوة الخ) أي عند الحكماء وفي اللغة حاسة الاذن وعند المتكلمين
صفة قائمة بباطن الصماخ تدرك بها الاصوات بمحض خلق الله (قوله قوة ترتب) أي أثبت
وكتب أيضا قوله ترتب الخ فيه نظر لانه لا يصدق على قوة ترتب في العصب المقروش على
سطح باطن صماخ واحد أفاده في الاطول (قوله الصماخين) تثنية صماخ وهو ثقب
الاذن (قوله من الاصوات القوية الخ) انما وصف الاصوات بتبسيها على أن أنواعها أمور
اعتبارية لا تميز بينها الا باعتبار أوصاف متفاوتة بالاضافة بخلاف الالوان واخواتها
والطعوم والروائح وفي كون الاصوات باعتبار القوة والضعف والتوسط من الصفات
الحقيقية نظرا لانها تختلف باختلاف المضاف اليها ولا يذهب عليه ذلك أن للاصوات أيضا
أمورا متصلة بها تدرك بالسمع كحركاتها وقبحها والكيفيات الخاصة له من الاعتماد على
مخارج الحروف وكونها موزونة ومنشورة وكذا الطعوم والروائح فتخصيص مدركات
البصر ومدركات اللمس بقوله وما يتصل بها اتفاقا لا موجب له اه أطول وقوله وفي كون
الخ قد يدفع بأن محط البيان الموصوف دون الصفة (قوله من التمجج) أي تجوج الهواء
أي مصادمة بعضه لبعض ومدافعة بعضه لبعض والتجوج المذكور يشتمل على سكون بعد
سكون لان أحد المصطدمين انتقل عن سكون كان قبل الصدم ثم عراه سكون بعد الصدم
وكتب أيضا مانصه لانه اذا تجوج الهواء لا يزال التجوج الى أن يصل الى الهواء الراكد في
الصماخ فيقرع هذا الهواء الجلدة فيدرك السمع الصوت وعلى هذا فالصوت قائم بالهواء
اذ لو قام بالفراع والمقروع لزم كونه نسيما (قوله الذي هو تفريق عفيف) أي لتصلين

وفي جعل المقادير والحركات من
الكيفيات تسامح (وما يتصل بها)
أي بالمذكوران كالحسن والقبح
المتصف بهما الشخص باعتبار
الخلقة التي هي مجموع الشكل
واللون وكذا الضحك والبكاء
الحاصلين باعتبار الشكل
والحركة (أو بالسمع) عطف على
قوله بالبصر والعصع قوة ترتب في
العصب المقروش على سطح باطن
الصماخين يدرك بها الاصوات
(من الاصوات القوية والضعيفة
والتي بين بين) والصوت يحصل
من التمجج الملعول للقرع الذي
هو اساس عفيف والتلع الذي
هو تفريق عفيف بشرط مقاومة
المقروع للفراع

اصالة كقطع خشبة أو عروضا كذب غائص في الطين ونحوه (قوله والمقلوع) أى
المقلوع منه (قوله أو بالذوق) هو في اللغة مصدر ذاق بمعنى اختبر الطعم (قوله وهو قوة
منبئة الخ) فيه أنه يخرج عنه القوى المودعة في أبعاض هذا العصب وتدخل فيه قوى غير
مدركة للطعوم مودعة فيه كاللأسنة وأجيب عن الاول بأن المراد تعريف كل القوة
فلا تنتز عن الثاني بأن هنا قيد حذف لظهوره وهو يدركها الطعوم (قوله على جرم
اللسان) اختيار الجرم هنا والسطح في سابقه للتفني (قوله وغير ذلك) كالعنوصة
والقبض والدسومة والحلاوة والتفاهة وهذه التسعة هي أصول الطعوم قاله في المطول
قال الحفيد في حواشيه على المطول واعلم أن التفاهة المعدودة في الطعوم هي مثل ما في
اللحم والخبز وقد يقال التفاهة لما لا طعم له أصلا كالبساتط ولما لا يحس بطعمه كالحديد اه
وقال أيضا والفرق بين العنوصة والقبض أن العنوصة تؤثر في ظاهره وباطنه أى اللسان
والقبض يقبض ظاهره فقط اه وفي التنزي على قول المطول وأصولها تسعة الخ مانصه
الطعم لا يتله من فاعل وهو الحرارة والبرودة والكيفية المتوسطة بينهما ومن قابل وهو
اللطيف أو الكثيف أو المتوسط بينهما وإذا شرب أقسام الناعل في أقسام القابل حصل
أقسام تسعة تنقسم الطعوم بحسبها فالحرارة ان فعلت في اللطيف حدثت الحرافة وفي
الكثيف حدثت المارة وفي المعتدل حدثت الملوحة والبرودة ان فعلت في اللطيف
حدثت الخوضة وفي الكثيف حدثت العنوصة وفي المعتدل حدثت القبض والكيفية
المتوسطة بين الحرارة والبرودة ان فعلت في اللطيف حدثت الدسومة وفي الكثيف
حدثت الحلاوة وفي المعتدل حدثت التفاهة هذا خلاصة ما ذكره والحق أن مباحث
الطعوم دعاوى خالية عن الدلائل كيف والافيون متر بارود والعسل حلوحار والزيت دسم
حار ولوجوه أخرى لا يحتمل المقام ذكرها وقوله كالعنوصة والقبض الفرق بينهما أن
الناقص يقبض ظاهر اللسان وحده والعفص يقبض ظاهره وباطنه فالاختلاف بينهما
بالشدّة والضعف ولهذا اعترض بأن الاختلاف بينهما ان اقتضى الاختلاف النوعي
فالأنواع غير منحصرة في التسعة وان لم يقتض فلأمعنى لعدة ما نوعين وقوله والتفاهة
قد يقال التفاهة لعدم الطعم وتسمى حقيقة وقد يقال لكون الجسم بحيث لا يحس
طعمه لكثافة أجزائه فلا يتخلل منها ما يتخالطه الرطوبة اللعابية فإذا احتيل في
تحليله أحس معه بطعم والمعدود من الطعوم من الثاني على ما هو المختار اه وقوله
والمعدود من الطعوم الخ مخالف لما مر عن الحفيد على المطول (قوله وهو قوة في زائدني
الخ) أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو حس الانف كذا في الاطول (قوله
الشبهتين بجملي الثدي) فهما بالنسبة لمجموع الدماغ بخريطته كالحامين بالنسبة للثدي
فالقوة الشبيهة قائمة بهما وكل واحدة منهما تقابل ثقبه من ثقبتي الانف وعلى هذا فلا
ادراك في الانف بدليل أنه اذا انسدت من داخل انقطع الشم ولو سلم الانف من الإافة

والمقلوع للقاع ويختلف الصوت
قوة وضعها بحسب قوة المقاومة
وضعهما (أو بالذوق) وهي قوة
منبئة في العصب المفرش على جرم
اللسان (من الطعوم) كالحرافة
والمرارة والملوحة والخوضة وغير
ذلك (أو بالنسبة) وهو قوة في زائدني
متسدة الدماغ الشبهتين بجملي
الثدي (من الروائح)

(قوله أو باللمس) لم يراع في ذكر الخواص الترتيب الذي راعوه اذ قدموا اللامسة لانها يحتاج اليها الحيوان أشد حاجة ولهذا ثبت في جميع الاعضاء ولم يخل عنه حيوان حتى الحراطين الفاقد للاربعة لان التشبيه أكثر ما يقع في المبصرات فلما قدم البصر جمع معه ماسوى اللامسة بجماع الاختصاص بعضو الرأس الا أنه ينبغي أن تؤخر الذائقة عن الثلاثة لتصل باللامسة لشدة المناسبة بينهما ولذا قال الامام الرازي لولا كثرة مباحث المبصرات لقد مرنا المذوقات لتكون ذريعة للموسسات اه أطول (قوله وهي قوة سارية الخ) أى في عرف الحكمة وأما في اللغة فهو المس باليد كذا في الاطول ولم يثقل منبهة كسابقه تفننا (قوله سارية في البدن) أى كاه إلا الكبد والرئة والطحال والعظم فان حاسة اللمس لم تخلق في هذه الاربعة فصالح التعريف وقيل المراد في ظاهر البدن كما في بعض كتب الحكمة فلا ترد الاربعة وفيه قصور وأورد أنه لا يصدق على لامسة عضو عضو وأجيب بأن المقصود تعريف كل القوة فلا ضرر في عدم صدقه على لامسة كل عضو عضو ويعلم منه لامسة كل عضو وأورد أنه اذا أريد بالموسسات في التعريف الموسسات باليد كما عليه اللغة كان قاصرا أو المدرك باللامسة لزم الدور اه أقول يمكن أن يجاب عن هذا اليراد باختبار الشق الاول على أن المراد ما يمكن أن يس باليد لا خصوص الممسوس باليد باليد فلاقصورتأمل (قوله الحرارة) هي قوة شأنها تشريق المختلفات وجمع المؤنثات ولهذا اذا أوقد حطب ذهب الجزء الهوائي وهو المتكيف بصورة الدخان صاعدا لاصلة الهواء والجزء الترابي وهو المتكيف بصورة الرماد مبترا كما الى الارض وانعزل المباني والنارى وكل ذلك بالمعيارية وقوله البرودة هي قوة شأنها جمع المؤنثات وغيرها ولذلك اذا برد المعدن المذاب التصق خبثه بصافيه ولاجل كونها ما يؤثران ما ذكر من التفريق والجمع سميتا فعليتين وقوله الرطوبة هي كيفية تقتضى سهولة التشكل والاتصاق والتفريق في الجسم القائمة هي به وقوله اليبوسة هي بعكس الرطوبة ولاجل اقتضاءهما قاتر موصوفيهما سميتا انفعاليتين اه وقوله الحرارة قوة شأنها تشريق المختلفات قال السراجي ليس على اطلاقه بل في المركب الذي يكون شديد الالتحام وأما في البسيط فبعبكس الامر كلما فانه بالحرارة تنفصل عنه اجزاء مانعة تتصاعد فتختلط بالهواء اه (قوله أوائل الموسسات) لانها تدرك أولا وبالذات بقوة اللمس بخلاف غيرها ما يأتي فانه يدرك بتوسطها وما قيل من أن الخشونة والملاسة لموسسات بلا توسط فتدريج عنه بأنهم ما من الوضع عند بعضهم كذا في شرح التجريد اه يس واعلم أن الخشونة والملاسة مبصران أيضا ومنه يعلم أن الكيفية قد تدرك بحسنيين (قوله فعليتان) قال السيد لما كان الفعل في الاولين أظهر من الانفعال والانفعال في الاخرين أظهر من الفعل سميت الاوليان فعليتين والاخرى انفعاليتين مع ثبوت الفعل والانفعال في كل يدل عليه تفاعل الاجسام العنصرية وانكسار

أو باللمس) وهي قوة سارية في
البدن يدرك بها الموسسات (من)
الحرارة والبرودة والرطوبة
واليبوسة) هذه الاربعة هي
أوائل الموسسات والاويلان منها
فعلتان والاخرى انفعاليتان

سورة كيميائيات الاربع في حدود المزاج وتولد المركبات منها اه وقوله يدل عليه تفاعل
 الاجسام العنصرية أى العناصر الاربعة فهو من نسبة الجزئيات للكل وقوله كيميائيات
 الاربع يعنى الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة والمراد انكسار سورة بعضها ببعض
 وتأثر بعضها ببعض وقوله في حدود المزاج هو هيئة اتحاد في الاجسام المركبة من
 العناصر سميت مزاجا لحصولها عن مزاج الاجزاء البسيطة أعنى العناصر ومما يدل
 أيضا على أن للحرارة والبرودة انفعالا أنك اذا كبيت الماء الحار على الماء البارد انفعلف
 كيفية كل منهما بالآخرى فافهم وكتب أيضا مانصه في شرح التجربة يدل للاصفهاني الكيفية
 الملوسة اما فعلية تفعل الصورة بواسطة في المادة واما انفعالية تجعل المادة مستعدة
 لان تفعل عن الغير والحرارة والبرودة فعليتان والرطوبة واليبوسة انفعاليتان
 والبواقى مثل اللطافة والكثافة والهشاشة واللزوجة والبله والجناف والخفة والثقيل
 تابعة لهذه الاربعة اه (قوله ويكون للشيء الخ) احتريزه عن الماء (قوله والصلابة)
 قال في المطول وكون هذه الاربعة يعنى الخشونة والثلاثة بعدها من الملوسات مذهب
 بعض الحكماء اه وقال في الاطول في المواقف الملاسة عند المتكلمين استواء وضع الاجزاء
 في ظاهر الجسم والخشونة عدمه فها على هذا القول من باب الوضع وعند الحكماء هما
 كفتان ملوستان قائمتان بالجسم وفي شرحه وقيل قائمتان بسطح الجسم ثم قال في
 المواقف ان اللين عدم الصلابة عما من شأنه فهو عدم مله وقيل بل كيفية بها يطبع الجسم
 للغا من وفي شرحه قال الامام الرازى هما أى الصلابة واللين من الكيفيات الاستعدادية
 دون الكيفيات المستوية اه وفي الفترى أن الصلابة هي الاستعداد الشديد نحو الانفعال
 على هذا المذهب (قوله وهي تقابل اللين) أى تقابل التضاد فتكون الصلابة كيفية
 تقتضى عدم قبول الغمز هذا هو الاقرب الى سياقه (قوله والخفة والثقيل) قال في المطول
 وكل منهما أى من الخفة والثقيل مبدأ مدافعة محسوسة توجد مع عدم الحركة كما يجده
 الانسان من الحجر اذا أسكنه في الجوقسرافانه يجد فيه مدافعة هابطة ولا حركة فيه وكما
 يجد من الرق المنفوخ فيه اذا حبسه يسه تحت الماء فانه يجد فيه مدافعة صاعدة
 ولا حركة فيه اه قال الخفيد في حواشيه على المطول أى ليست الخفة والثقيل من
 الملوسات في التحقيق وان عدهما منها بعض الحكماء فان المحققين على أنهم مبدء المدافعة
 الصاعدة والهابطة اه (قوله الى صوب المحيط) أى الفلك المحيط بالعالم وهو الفلك
 التاسع المسمى بالاطلس قالوا وهو العرش بلسان الشرع كما ان الثامن الذى هو فلك
 الثوابت الكروية بلسان الشرع وأراد بصورته جهته وهي جهة العلو (قوله كالبله) هي
 هنا كيفية تقتضى سهولة الالتصاق وتطلق على الرطوبة الجارية على سطح الجسم المبطل
 وهو بهذا المعنى جوهر لا كيفية وكالبله الرطوبة فانها تطلق على معنى البله كما تطلق على
 احدى الكيفيات الاربع أو اثل الملوسات والجناف يقابل البله واللزوجة من الزوج

(والخشونة) وهي كيفية حاصلة
 من كون بعض الاجزاء اخفض
 وبعضها ارفع (والملاسة) وهي
 كيفية حاصلة من استواء وضع
 الاجزاء (واللين) وهي كيفية
 تقتضى قبول الغمز الى الباطن
 ويكون للشيء اقوام غير
 سبال (والصلابة) وهي تقابل
 اللين (والخفة) وهي كيفية بها
 يقتضى الجسم أن يهتز الى
 صوب المحيط لول يعقه عائق
 (والثقل) وهي كيفية بها يقتضى
 الجسم أن يهتز الى صوب المركز
 لول يعقه عائق (وما يتصل بها) أى
 بالمذكورات كالبله والجناف
 واللزوجة والهشاشة واللطافة
 والكثافة

أى اللزوم وهى كيفية تقتضى الامتداد وسهولة الاتصال وعسر التفرق كما فى البيان
 الموضوع والهشاشة تقابلها كما فى الخبر المجنون بالسمن اذا ليس واللاطافة تطلق بالاشتراك
 على معان أربعة رقة القوام كما فى الماء وسرعة الانقسام الى أجزاء صغيرة كما فى النقد
 وسرعة الانفعال من الملاقى كما فى اللورد والشفافية كما فى الهواء والفلك والكثافة
 نطاق على مقابلات هذه المعانى والمشهور أن اللطافة التى تعد من الملوّسات بمعنى رقة
 القوام والكثافة التى تعد منها ما يقابل المعنى المذكور وقال بعضهم اللطافة بهذا المعنى
 عين الرطوبة وكذا الكثافة عين السيولة اه لمخص من الفنى ويس وغيرهما (قوله
 وغير ذلك) كالذبح الذى هو كيفية سارية فى الاجزاء يحس بها غمدمس اللذع اه ع
 (قوله أو عقلية) تقسيم الخارج من وجه التشبيه الى الحسى والعقلى لمزيد اهتمام به والا
 فغير الخارج منه أيضا قد يكون حسيا وقد يكون عقليا اذا المراد بالحسى ما تكون افراد
 مدركة بالحس لكن لما لم يكن التشبيه فيه كشيء راد ور عليه الاستعارة لم يتعلق به اهتمام
 يدعوا الى تقسيمه وتفصيله وأيضاً تقسيمه الى الحسى والعقلى عائد الى حسية الطرف
 وعقلية بخلاف تقسيم الخارج فلم يستغن عنه بتقسيم الطرفين اه أطول (قوله أى
 المختصة بذوات الانفس) الاختصاص بالنظر الى النبات والجماد فلا يرد أن بعضها كالعلم
 ثابت لبعض المجردات كالواجب تعالى على رأيهم على أن القائلين بنبوت العلم للواجب
 لا يجمعونه من جنس الاعراض كذا فى الحفيد على المطول وقال فى الاطول
 كالكيفيات النفسانية نسبة الى النفس على غير قياس النسبة كالجسمانى فى النسبة الى
 الجسم والكيفية النفسانية ما تختص بذوات الانفس الحيوانية وقيل ما تختص بذوات
 الانفس حيوانية كانت أو نباتية كذا يستفاد من المواقف (قوله وهى شدة قوة للنفس)
 قال الحفيد الاولى بالعرف تفسيرها بأن تكون للنفس ملكة تحصل المطالب بسرعة وقوله
 معذرة بكسر العين على صيغة اسم الفاعل أى مهينة النفس لاكتساب الآراء ويصح فتح
 عين معذرة على انه اسم مفعول أى هياها الله سبباً لاكتساب النفس الآراء وهى مرفوعة
 صفة لشدة كما يؤخذ من الاطول (قوله معذرة لاكتساب الآراء) أى العلوم أورد عليه
 ان الذكاء بجمع اكتساب الرأى فكيف يكون معذراً والمعذرة عندهم لا يجمع المعذلة
 وأجيب بأن المراد بالمعذرة هنا المهية لا معناه الاصطلاحي المقضى ما رأى قوة تهى النفس
 لا اكتساب الآراء او راد به المعذرة اصطلاحاً ولا نسلم ان شدة القوة بجمع اكتساب الرأى
 بل حين حصول الاكتساب تفتر القوة على أن السؤال انما يرد على جعل معذرة على صيغة
 اسم الفاعل أفاده فى الاطول (قوله المفسر بحصول صورة الشئ الخ) هذا تفسير الحكماء
 وقضية أن العلم من مقولة الاضافة والاولى أن يقال الصورة الحاصلة من الشئ عند
 العقل لأن المذهب المنصور أن العلم من مقولة التكيف وأن الفرق بينه وبين المعلوم
 بالاعتبار الصورة باعتبار وجودها فى الذهن علم وفى الخارج معلوم وصورة الشئ

وغير ذلك (أو عقلية) عطف على
 حسية (كالكيفيات النفسانية)
 أى المختصة بذوات الانفس (من
 الذكاء) وهى شدة قوة للنفس
 معذرة لاكتساب الآراء (والعلم)
 وهو الادراك المفسر بحصول
 صورة الشئ عند العقل

ما يؤخذ منه بعد حذف شخصياته ولأن المتبادر من عبارته كون الصورة مطابقة للواقع بخلاف قولنا من الشيء فيشمل ما لو رأى شيئا أنظره انسانا وهو فرس وقوله عند العقل أولى من في العقل لتناوله ادراك الجزئيات على القول بالارتسام في الآلات اه يس (قوله وقد يقال على معان أخر) هي الاعتقاد الجازم المطابق للثابت وادراك الكلّي أو المركب في مقابلة المعرفة بمعنى ادراك الجزئي أو البسيط والملكية وهذه الثلاثة أيضا يصح ارادتها هنا لأنها كصفات نفسانية وكان تخصيصها الادراك بالذكر لانه اشهر والاصول والقواعد وهذه لا يصح ارادتها هنا لانها ليست كيفية نفسانية (قوله وهي حركة للنفس) قد يشكك تفسيره بالحركة فإن الشارح قد تقدم له الاعتراض على المتن في هذه الحركات من الكيفيات وقد عرّفه في العروس بأنه كيفية نفسانية تقتضي ارادة الانتقام اه يس وما في العروس يقتضي تسبب ارادة الانتقام عن الغضب ~~عكس~~ ما يقتضيه كلام الشارح وما في العروس أظهر وكتب أيضا قوله وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام هذا بظاهره لا بباطنه قوله في تفسير الحلم لا يحترکہا الغضب فانه يدل على أن الغضب محترکہ للنفس لانفس حركتها فاما ان يبنى تفسير الغضب على التسامح والمراد أنه حالة توجب حركة النفس مبدأ تلك الحالة ارادة الانتقام أو يراد بقوله لا يحترکہا الغضب لا يحترکہا أسباب الغضب وقد يقال على تقدير كون الغضب نفس الحركة المراد أن الحلم اطمنئنان للنفس بحيث اذا حصلت فيها حركة هي الغضب لا تنجعلها محترکہ بحركة أخرى اه فترى (قوله مبدؤها) أي سببها وعلتها (قوله وهي ان تكون الخ) وعرفه بعضهم بأنه كيفية نفسانية تقتضي العنوع الذنب مع القدرة وبعضهم بأنها اطمنائية النفس عند صدور الغضب (قوله ولا تضطرب الخ) أي بسهولة والعطف لازم (قوله جمع غريزة) قيل الفرق بين الغريزة والخلق ان الغريزة صفة طبيعية جبلت النفس عليها والخلق ملكة نفسانية حصلت بسبب العادة (قوله صفات ذاتية) لم يزل كغيره أفعال ذاتية لابد دخل نحو البلادة التي يصدر عنها عدم الادراك وكتب أيضا قوله صفات ذاتية قال الحفيد كانه أراد بالذاتية ما تقوم بصاحبها بالغير وان تعاقب ذلك الغير تعلقا كتعلق الاضافيات اه بايضاح (قوله مثل الكرم) مثال للملكة والصفة الذاتية الناشئة عن ايثار الغير بالخير اه حفيد (قوله بل تكون معنى) كالأبوة والبنوة فانه ليس شيء منهما متصورا في ذات بقطع النظر عن الغير بل بالقياس الى الغير وكالازالة فانها انما تصور متعلقة بشيئين هما الحجاب والشمس أو الحجاب والحجة لكن لم يظهر الفرق بين الازالة والايثار الذي هو أثر ملكة الكرم حيث جعل صفة ذاتية قائما بصاحبه دون الازالة مع أن كلاً نسبة بين شيئين اه حفيد مع زيادة وايضاح وكتب أيضا مانصه والوهي على هذا ليس داخلا في القسمين لانه ليس باضافي بهذا المعنى ولا بحقيقي كذا في الحفيد على المطول (قوله كازالة الحجاب الخ) قيل وجه الشبه هنا في الحقيقة الظهور والآنهم تسامحوا وجعلوا

وقد يقال على معان أخر (والغضب) وهي حركة للنفس مبدؤها ارادة الانتقام (والحلم) وهو أن تكون النفس مطمئنة بحيث لا يحترکہها الغضب بسهولة ولا تضطرب عند اصابة المكروه (وسائر الغرائز) جمع غريزة وهي الطبيعة أعني ملكة تصدر عنها صفات ذاتية مثل الكرم والقدرة والشجاعة وغير ذلك (واما اضافية) عطف على قوله اما حقيقة ونعني بالاضافية ما لا تكون هيئة متغيرة في الذات بل تكون معنى متعلقا بشيئين (كازالة الحجاب في تشبيه الحجة بالنفس)

لازمه وهو إزالة الجباب وجه الشبهة والجباب بالنسبة الى الحجمة هو الشبهة الحائلة بين
 البصيرة وبين ما ينبغي لها الاطلاع عليه وبالنسبة الى الشمس انظمة الحائلة بين البصر
 وبين مدركه (قوله فانها) أى الأزالة (قوله ولا فى ذات الجباب) غير محتاج اليه لأن
 الكلام فى الطرفين وهو ليس منه ما حتى لو فرض أنها هيئة متقررة فيه لم يضر وكأنه أراد
 المبالغة فى كونها أمراً اعتبارياً (قوله وقد يقال الخ) عبارة الاطول وأما اضافية عطف
 على قوله أما حقيقية وكشف عن المراد فان الحقيقي له معنيان الصفة الثابتة للشيء مع قطع
 النظر عن غيره موجودة كانت أو معدومة ويقابله الاضافى بمعنى الامر النسبى الثابت
 للشيء بالقياس الى غيره وثانيهما الموجود ويقابله الاعتبارى الذى لا يتحقق له سواء كان
 معقولاً بالقياس الى غيره أو مع قطع النظر عن الاغيار وقد نبه على ضعف عبارة المفتاح
 حيث جعل الحقيقي مقابل لما هو اعتبارى ونسبى لان الحقيقي ليس له معنى يقابل
 الاعتبارى والنسبى بمعنى ما لا يكون اعتبارياً ولا نسبياً اهـ (قوله على ما يقابل
 الاعتبارى الخ) فيكون الحقيقي بهذا المعنى أعم منه بالمعنى الاول لشموله معنى ليس هيئة
 متقررة فى الذات لكنه لا يتوقف تحققه على اعتبار العقل اهـ يس وهو لا يناسب
 استدلال الشارح كلام المفتاح كما ستطلع عليه لان مقتضاه دخول الاضافى فى مقابل
 الحقيقي وهو الاعتبارى والذى يناسبه ان الحقيقي على هذا ماسا وللحقيقى بالمعنى السابق
 وان تبادر من كلامه خلاف ذلك وانما الاختلاف فى المقابلة فتارة يقابل بالاضافى فلا
 يكون الوهمى المحض داخلاً فيما يقابل به الحقيقي كالم يدخل فى الحقيقي وتارة يقابل
 بالاعتبارى فيدخل فيما يقابل به الحقيقي فالمصنف سلك المسلك الاول والمفتاح سلك
 المسلك الثانى فلوقال الشارح وقد يقابل الحقيقي بالاعتبارى الذى لا يتحقق له الا بحسب
 اعتبار العقل كما صنع فى المفتاح حيث قال الخ لكان أوضح فتدبر (قوله الذى لا يتحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل) ومنه الاضافى اذ لا وجود له عند المتكلمين (قوله وفى المفتاح
 الخ) المفهوم من كلامه أنه محل الاعتبارى الواقع فى عبارة المفتاح على الاعتبارى المحض
 والنسبى على الاعتبارى النسبى فيكون تقدير قوله وبين اعتبارى ونسبى وبين اعتبارى
 محض واعتبارى نسبى اهـ فترى وكتب أيضاً قوله وفى المفتاح اشارة الخ اعلم أن المفهوم
 من عبارة المفتاح تقسيم الوصف العقلى الى ثلاثة أقسام حقيقى واعتبارى ونسبى
 وقضية ذلك أن الحقيقي ما ليس باعتبارى ولا نسبى فلا يشمل النسبى وهذا خلاف المفهوم
 من قوله وقد يقال الحقيقي الخ اذ قضيته تناوله النسبى اهـ سم وأجيب بأن استدلاله
 بكلام المفتاح مبنى على رأى المتكلمين أن الامور الاضافية لا وجود لها فى الخارج
 وأنها اعتبارية أى موجودة بحسب اعتبار العقل فيكون قوله اعتبارى
 ونسبى من عطف الخاص على العام ويكون قوله قبل الاعتبارى الذى الخ شاملاً
 للاضافى والوهمى وانما قال وفى المفتاح اشارة اليه لأن قوله ونسبى يحتمل أن يكون

فانها ليست هيئة متقررة فى
 ذات الحجمة والشمس ولا فى ذات
 الجباب وقد يقال الحقيقي على
 ما يقابل الاعتبارى الذى لا يتحقق
 له الا بحسب اعتبار العقل وفى
 المفتاح اشارة الى أنه من ادعاهنا
 حيث قال الوصف العقلى مفهوماً
 بين حقيقى كالكيانات النفسانية
 وبين اعتبارى ونسبى

معطوفا على اعتباري أي وبين اعتباري غير نسبي ونسبي اعتباري أيضا فيكون الوصف
العقلي قسمين فقط ويحتمل أن يكون قوله ونسبي عطفا على حقيق فتكون الأقسام ثلاثة
وحينئذ فلا دليل فيه كما قاله سم (قوله كاتصاف الشيء بكونه مطلوب الوجود أو العدم)
مثال للنسبي فإن مطلوبية المطلوب ليست وصفه فترافى ذات المطلوب بل هو وصف
اعتبره العقل بالنسبة إلى الطلب القائم بالنفس اه فترى أي ولهذا كان اعتبارا نسبيا
يعنى أن كون الشيء مطلوباً أمر نسبي لا يتعلل إلا بين مطلوب ومطالب (قوله أو كاتصافه
بشيء تصوري وهمي محض) مثال للاعتباري المحض وفي هذا التمثيل تنبيه على أن العقل
في وجه التشبيه يتناول الوهم كما يتناول في الطرفين اه فترى (قوله وهمي) كخائب النية
(قوله وأيضاً أما واحد الخ) لا يخفى أن هذا المألة سيم يجرى في الطرفين أيضاً فإن التشبيه
أو التشبيه به قد يكون واحداً وقد يكون بمنزلة الواحد وقد يكون متعدداً والقول بأن
تعدد الطرف يوجب تعدد التشبيه عرفادون تعدد وجه التشبيه لو تم لهم وجه الخصيص
اه أطول (قوله أما واحد) ليس المراد بالواحد في باب التشبيه ما ليس له جزء أصلاً بل
ما بعد واحد في معارف اللغة سواء كانت حقيقة لا جزءاً لها أصلاً كالجوهر أو لها جزء
لكن اعتبر مجموع الأجزاء من حيث هو ووضع بازائه مفرد كالإنسان أو كان وصفاً
لاجزأه كالوحددة أو له جزء لكن اعتبر المجموع ووضع بازائه مفرد كالجمرة فإنها مركبة
من الجفس والفصل فالمركب على هذه الهيئة منتزعة من عدة حقائق أو أوصاف لم يوضع
بأزائها مفرد اه سبرامى (قوله بأن يكون) أي ذلك المركب وكتب أيضاً قوله بأن يكون
حقيقة الخ كحقيقة الإنسان قوله بأن يكون هيئة الخ كاهيئة المنتزعة في قول الشاعر
كأن مشار النقع الخ قال في المقول وبهذا أي شمول ما هو بمنزلة الواحد للحقيقة
الملتزمة من أمور مختلفة يشعر لفظ المتشاح وفيه نظر يستعرفه اه وحاصله أن الحقيقة
الملتزمة كالإنسانية من قبيل الواحد دون المنزل منزلته (قوله من أمور مختلفة) صار
مجموعها حقيقة واحدة (قوله من عدة أمور) وذلك الأمور لم يصبر مجموعها حقيقة
واحدة بخلاف أمور التركيب الحقيقي (قوله عطف على قوله أما واحد الخ) يتبادر منه
أن العطف على مجموع المتعاطفين الأقاين وليس قولاً من القولين المشهورين في المعاطيف
المتكررة ويمكن أن تجعل الواو في قوله وأما الخ بمعنى أو التي للتخيير ففيه إشارة إلى
القواين (قوله بل في الهيئة المنتزعة) أي في التركيب الاعتباري وقوله أو في الحقيقة
الملتزمة منها في التركيب الحقيقي (قوله كذلك) خبراً لبدء المحذوف أي وهو كذلك أي
مثل المذكور من الواحد وما بمنزلة في التقسيم إلى حسي وعقلي هذا هو الانسب بما
قبله وجعله في الأطول صفة متعدداً (قوله أو مختلف) اقتضى كلامه أن الاختلاف
لا يتأتى في القسمين السابقين وأورد عليه أنه قد يتأتى في الثاني باعتبار الأجزاء المنتزعة
منها الهيئة وأجيب بأنه لا نظريه إلى الأجزاء كالنظر إليها في المركب انما المنظور إليه

كاتصاف الشيء بكونه مطلوب
الوجود أو العدم عند النفس
أو كاتصافه بشيء تصوري وهمي
محض (وأيضاً) لوجه التشبيه
تقسيم آخر هو أنه (أما واحد وأما
بمنزلة الواحد لكونه مركباً من
متعدد) تركيباً حقيقياً بأن
يكون حقيقة ملتزمة من أمور
مختلفة أو اعتبارياً بأن يكون هيئة
انتزعتها العقل من عدة أمور (وكل
منهما) أي من الواحد وما هو
بمنزلة (حسي أو عقلي وأما
متعدد) عطف على قوله أما واحد
وأما بمنزلة الواحد والمراد بالمتعدد
أن ينظر إلى عدة أمور ويقصد
استتراك الطرفين في كل منها ليكون
كل منها وجه التشبيه بخلاف
المركب المنزل بمنزلة الواحد فإنه
لم يقصد استتراك الطرفين في كل
من تلك الأمور بل في الهيئة
المنتزعة أو في الحقيقة الملتزمة منها
(كذلك) أي المتعدد أيضاً حسي
أو عقلي (أو مختلف) بعضه حسي
وبعضه عقلي (والحسي) من وجه
التشبيه سواء كان بتمامه حسباً

في الثاني الهيئة الاجتماعية وهي اما حسية فقط أو عقلية فقط كذا في العروس وأيضا المركب من الحسى والعقلى عقلى كما حقه الشارح والسيد وان نازعهما صاحب الاطول فراجعهم (قوله أو بعبه) بأن كان متعديا محتلفا في كلامه فبعبه على أن الحسى هنا مأخوذ بالمعنى الاعم من الحسى فيما قبل لانه فيما قبل يقابل المختلف بخلافه هنا (قوله طرفاء حسيان) لا بد أن يراد بحسية الطرفين أعم من الحسية حقيقة أو تنزيلا يشمل نحو قوله وكان النجوم نحو دجاها * سنن لاح ينهن ابتداء

فان وجه الشبه حسى مع أن السنن والابتداء ليست حسية لكنهم انزلت منزلة الحسى اه أطول (قوله أن يدرك) نعم يدرك معنى يوجد فعدمه من وقوله من غير الحسى أى من الطرف غير الحسى وقوله شئ هو وجه الشبه (قوله والموجود) أى ومن وجه الشبه وقوله في العقلى أى الطرف العقلى (قوله الاجسام) وهو الجوهر المركب وظاهر أن الجوهر الفرد لا يدرك بالحس وقوله أوقائما بالحس يعنى من نحو السواد والبياض ~~وصلا~~ كلامه يحتمل أن المقصود افادته أن الجسم يحس وما قام به من الالوان ونحوها يحس ويحتمل أن المقصود افادة الخلاف بين الحكماء القائلين بأن المرنى لون الجسم لاهو والمتكلمين القائلين بأنه الجسم فتكون أولتوزيع الخلاف (قوله أعم) أى أوسع مجالا وأكثر افرادا وليس المراد الاعمى الامتلاحة لعدم صحتها اذ لا يتصور تصادق الحسى والعقلى لتباينهما ويحتمل أن الكلام على حذف مضاف أى طرفا العقلى أعم من طرفى الحسى (قوله لجواز أن يدرك الخ) بل قد حقق في غير هذا العلم أن النفس في مبدأ النطرة خالية من العلوم كلها ويحصل لها المحسوس باستعمال الحواس والمعقول بالاتزاع من المحسوس اه أطول (قوله بعنى يجوز الخ) تنبيه لا عمية (قوله اذلا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس) قيام العلم بزيد (قوله ولذلك يقال) أى ليكون الوجه العقلى أعم (قوله بالوجه العقلى) أى كائنا بالوجه العقلى وقوله بالوجه الحسى أى كائنا بالوجه الحسى (قوله بعنى أن كل ما) أى طرف بصبغ الخ وليس المراد العموم والخصوص بالمعنى المنطقي وكتب أيضا قوله بعنى أن كل الخ يعنى أنه أعم تحققا اذ كل طرفين يتحقق فيه ما التشبيه بوجه حسى يتحقق فيه ما بوجه عقلى ولا عكس ويحتمل كلام المصنف تقدير المضاف أى طرفا التشبيه بالوجه العقلى أعم من طرفى التشبيه بالوجه الحسى اذ كل ما يصلح طرفا للثاني يصلح طرفا للاول دون العكس وفي الكلام نظر اذ ما صح فيه التشبيه بالوجه الحسى يحتمل أن لا يكون فيه أمر عقلى له مزيد اختصاص بأحد الطرفين فيوجد التشبيه بالوجه الحسى دون العقلى كذا في الاطول (قوله فان قيل الخ) وارد على أن الوجه قد يكون حسيا وكتب أيضا قوله فان قيل الخ حاصله قياس من الشكل الاول هكذا وجه الشبه مشترك وكل مشترك كلى يفتج وجهه الشبه كل فتؤخذ النتيجة صغرى اقوله والحسى ليس بكل ف يكون قياسا من الشكل الثانى هكذا وجه الشبه كل ولا شئ من الحسى بكل ثم نعكس الكبرى ليرتد الى

أو بعبه (طرفاء حسيان لا غير) أى لا يجوز أن يكون كلاهما أو أحدهما عقليا (لا امتناع أن يدرك بالحس من غير الحسى شئ) فان وجه التشبيه أمر مأخوذ من الطرفين موجود فيهما والموجود في العقلى انما يدرك بالعقل دون الحس اذ المدرك بالحس لا يكون الاجساما أوقائما بالحس (والعقلى) من وجه التشبيه (أعم) من الحسى (الجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شئ) يعنى يجوز أن يكون طرفاء حسيين أو عقليين أو أحدهما حسيا والاخر عقليا اذ لا امتناع في قيام المعقول بالمحسوس وادراك العقل من المحسوس شيئا (ولذلك يقال التشبيه بالوجه العقلى أعم) من التشبيه بالوجه الحسى بعنى أن كل ما بصبغ فيه التشبيه بالوجه الحسى يصبغ بالوجه العقل من غير عكس (فان قيل هو) أى وجهه التشبيه (مشترك فيه) ضرورة اشتراك الطرفين فيه

(فهو كلى) ضرورة أن الجزئى يمنع وقوع ١٨٨ الشبهة فيه (والحسى ليس بكلى) قطعاً ضرورة أن كل حسى فهو

موجود فى المادة حاضر عند المدرك ومثل هذا لا يكون الجزئى ضرورة فوجه الشبهة لا يكون حسيًا قطعاً (قلنا المراد) بكون وجه الشبهة حسيًا (أن أفراده) أى جزئياته (مدركة بالحس) كالحركة التى تدرك بالبصر جزئياتها الحاصلة فى المواد فالجواب أن وجه الشبهة إنما واحد أو مركب أو متعدد وكل من الأولين إما حسى أو عقلى والآخر إما حسى أو عقلى أو مختلف قصير سبعة والثلاثة العقليّة طرفاها إما حسيان أو عقليان أو المشبه حسى والمشبه به عقلى أو بالعكس فصارت ستة عشر قسمًا (الواحد الحسى كالحركة) من المبصرات (والخفاء) يعنى خفاء الصوت من السموعات (وطيب الرائحة) من المشهورات (والذة الطعم) من المذوقات (والنّمس) من المماسات (فيما مر) أى فى تشبيه الخشب بالورد والصوت الضعيف بالهمس والنكهة بالانبر والريق بالبخور والجار الذاعم بالحريرونى كون الخفاء من السموعات والطيب من المشهورات والذة من المذوقات تسامع (و) الواحد (العقلى) كالعراة عن النائدة والجراة على وزن الجرعة أى الشجاعة وقد يقال جراءة بالمد (والهداية) أى الدلالة الى طريق يوصل الى المطلوب

الشكل الاول فيصير وجه الشبهة كلى ولا شئ من الكلى بحسى ينتج وجه الشبهة لا يكون حسيًا اه سم هذا هو الانسب بعبارة المتن وان شئت جعلت السؤال قياساً من الشكل الثانى هكذا وجه الشبهة مشترك ولا شئ من الحسى مشترك ينتج لا شئ من وجه الشبهة بحسى (قوله فهو كلى والحسى ليس بكلى) فيه تطويل ويكفى هو مشترك فيه والمشارك فيه ليس بحسى بل منافاة المشترك فيه للحسية أظهر من منافاة ما يجوز العقل فيه الاشتراك بالنظر الى مجرد منهومه اه أطول (قوله فهو موجود فى المادة) أى الجسم (قوله قلنا) أى على وجه التسامع (قوله المراد) يعنى المراد المصطلح عليه فى لفظ الحسى اه أطول (قوله جزئياتها الحاصلة فى المواد) كالحركة الجزئية الحاصلة فى خذ زيد وأما الحركة الكلية فغير مدركة بالحس لأن الماهية من حيث هى أمر معقول كلى لا مدخل للحس فيه وإنما يدرك العقل (قوله أو مركب) هو المعبر عنه فيما مر بالمترى من نزهة الواحد (قوله أما حسى أو عقلى) فهذه أربعة (قوله والثلاثة العقلية) أى الواحد العقلى والمركب العقلى والمتعدد العقلى والمراد العقلية الصرفة والافوجه الشبهة المركب من أشياء بعضها عقلى وبعضها حسى عقلى لأن مجموع الحسى والعقلى من حيث هو مجموع لا يكون الامدرك كالعقل ومع ذلك يجب أن يكون طرفاه حسيين كما مرّح بذلك الفترى نعم لا يرد وجه الشبهة المتعدد الذى بعضه حسى وبعضه عقلى لادراج الشارح له فى الحسى فى قول المصنف والحسى طرفاه حسيان لا غير وان كان غير حسى بجميعة وغير عقلى بجميعة وبهذا التكرير يعلم ما فى كلام يس هنا من التغليب فافهم وكتب أيضاً قوله والثلاثة العقلية أمّا الثلاثة الحسية والمختلفة فطرفا كل من الاربعة لا يكونان الاحسيين وكذا وجه الشبهة المركب من حسى وعقلى الذى هو أحد صور ما هو منزلة الواحد فدقته عقلى وواجب حسيه طرفيه كما فى الفترى (قوله الواحد الحسى الخ) شروع فى تمثيل الاقسام الستة عشر بعد التحصيل بالتقسيم اه أطول (قوله فيما مر) أى فى تشبيهات مرّت (قوله تسامع) وجهه ان الخفاء ليس بمسّموع بل المسّموع هو الصوت الحسى والطيب ليس بمشهور بل المشهور الرائحة والذة ليست مذوقة بل المذوق الطعم فالوجه أن يجعل الخفاء بمعنى الخفى وان يجعل اضافة الطيب الى الرائحة والذة الى الطعم من اضافة الصفة الى الموصوف على أن الحق أنه لا تسامع بالنسبة الى الخفاء لأن المراد به هنا ما يقابل الجهر فيكون مسّموعاً مثله كذا فى الفترى ونظر سم فى قوله على أن الحق الخ بأن الظاهر أن الجهر أيضاً صفة للصوت غير مسّموعة وإنما المسّموع هو الصوت فيكون الخفاء مثله (قوله على وزن الجرعة) وقد ترك همرته فيقال جرعة مثلكة كما قالوا للمرأة مرة فترى ويقال فيها الجراءة كالكرهية والجراثة كالكرهية والجراية بالياء على وزن الكراهية شاذ (قوله أى الشجاعة) لا فرق بين الشجاعة والجراة فى اللغة والفرق بينهما بأعمية الجراة لاختصاص الشجاعة بما صدر عن روية فتختص بالعقلاء وإنما عرفت الحكمة كذا فى الاطول (قوله أى الدلالة الخ)

وقالت المعتزلة هي الدلالة الموصلة (قوله واسطة طابة النفس) من الاضافة الى الفاعل يقال استطاب الشيء وجده طيبا اه أطول (قوله في تشبيه وجود الشيء) هذا الطرف متعلق بالطرف المنقذ الواقع خبر عن الواحد العقلي اه أطول (قوله العديم) فاعيل بمعنى منعد من عدمه كعلمه أي فقدته أو بمعنى الفاعل من عدم ككرم بمعنى انعدم والانعدام لحن في اللغة من المتكلمين ولم يثبت في اللغة انعدم وانما تكلم به المتكلمون والعديم تعارف في اللغة في الاحق والمنفع فاعل العديم أو نائبه اه أطول (قوله فيما طرفاه عقليان) هذا وما يأتي في الامثلة من نظائره اشارة لتكثرة تعداد الامثلة (قوله والرجل الشجاع) نبيه على معنى الجراءة فلذا لم يقل والرجل الجري كما هو الظاهر اه أطول (قوله ويفصل) أي عيز (قوله بخلق شخص كريم) حل المشرح التركيب على الاضافي مع احتمال الوصف لعدم احتياجه الى التجوز بخلاف جملة على الوصفي لانه حينئذ من باب عيشة راضية (قوله كالعراء عن الفائدة مثلا) أي واسطة طابة النفس لما فيه من شائبة التركيب اه مطول وفي دعوى التسامح مع قوله الاتي ان التقيد لا ينافي الافراد نظر قال السيرامي ولان المراد بالواحد ما لم يكن هيئة منتزعة من عدة أمور ولم يكن أمورا كل منها وجه الشبه لا ما ليس فيه تركيب أصلا اه سم (قوله والمركب الحسي الخ) المركب الحسي من وجه الشبه لا يكون طرفاه الاحسين فلا يتقسم باعتبار حسية الطرفين وعقليتهما واختلاف فهم الكن يتقسم باعتبار افراد الطرفين وتركه ولم يشر الى تقسيم الطرفين الى المركب والمفرد والمختلف لانه يحصل في ضمن تقسيم الوجه باعتبار وجهه ولم يكتف بذلك في تقسيم الطرفين الى الحسي والعقلي والمختلف تشبيها على أن الطرفين أيضا مقصود بالبحث كالوجه وليس أحدهما متعالا لآخر وفي الشرح انما قسم وجه الشبه المركب هذا التقسيم أي التقسيم باعتبار افراد التركيب دون وجه الشبه الواحد لان معنى تركيب وجه الشبه أن يكون هيئة منتزعة من أشياء يشترك في تلك الهيئة هيئتان منتزعتان كذلك بأن يعهدهما تلك الهيئة وهما الطرفان المركبان فلا يمكن تشبيه المركبين الا بالاشتراك في مركب يعهدهما فلا يمكن أن يكون طرفا وجه الشبه الواحد مركبين أو مختلفين هذا تنقيح كلامه ولا بد من بيان أنه لا يجري هذا التقسيم في وجه الشبه المنعقد حتى يتم وجه التخصيص على أنه يمكن أن يكون تشبيه الهيئتين المنتزعتين في غير الهيئة من كونهما معجبتين أو مرغوبتين أو مكروهتين الى غير ذلك فيصح أن يكون الواحد من وجه الشبه طرفاه مفردان ومركبان ومختلفان اه أطول ملخصا (قوله ههنا) أي في الطرفين اذا كان وجه الشبه مركبا اه يس (قوله ان تقصد الخ) أي فالمراد به هنا أحد قسمي ما هو بمنزلة المفرد وهو الذي تركيبه اعتباري (قوله ههنا) أي في الطرفين والوجه اه يس (قوله في الانسانية) انظر ما لو عبر عن معنى الانسانية بلفظين كأن يقال زيد كعمرو في الحيوانية والناطقة وبقصد اشتراكهما في

طرفاه عقليان اذا الوجود والعدم من الامور العقلية (و) تشبيه (الرجل الشجاع بالاسد) فيما طرفاه حسيان (و) تشبيه (العلم بالنور) فيما المشبه عقلي والمشبّه به حسي فيما العلم يوصل الى المطلوب ويفرق بين الحق والباطل كما أن بالنور يدرك المطلوب ويفصل بين الاشياء فوجه التشبيه بينهما الهداية (و) تشبيه (الطير بخلق) شخص (كريم) فيما المشبه حسي والمشبّه به عقلي ولا يخفى ما في هذا الكلام من اللبس والظن وما في وحدة بعض الامثلة من التسامح كالعراء عن الفائدة مثلا (والمركب الحسي) من وجه الشبه طرفاه اما مفردان أو مركبان أو أحدهما مفرد والآخر مركب ومعنى التركيب ههنا أن تقصد الى عدة أشياء مختلفة منتزعة منها هيئة وتجعلها مشبها أو مشبها به ولهذا صرح صاحب المفتاح في تشبيه المركب بالمركب بان كلاما من المشبه والمشبّه به هيئة منتزعة وكذا المراد بتركيب وجه الشبه أن تعد الى عدة أوصاف شيء واحد فتتزع منها هيئة وليس المراد بالمركب ههنا ما يكون حقيقة مركبة من أجزاء مختلفة بدليل أنهم يجعلون المشبه والمشبّه به في قولنا زيد كالاسد مفردين لا مركبين ووجه الشبه في قولنا زيد كعمرو في الانسانية واحدا لا منظر لا منزلة الواحد فالمركب الحسي (فيما) أي في التشبيه الذي (طرفاه مفردان كما في قوله

المجموع هل يكون الوجه من المركب المنزل منزلة الواحد أو من الواحد الاظهر الثاني
(قوله لاح) هو كما لاح بمعنى بدا والصبح ضوء الصباح وهو حرة الشمس في سواد الليل
والثريانص غير ثروى مؤنث ثروان كسكرى مؤنث سكران للمرأة المتقولة تسمى بتصغيرها
النجم الكثرة كواكب مع ضيق المحل اه أطول (قوله كما ترى) الكاف في مثله ليست
للتشبيه بل لجزء التقييد والمراد أن اتصاف الثريا بمشابهة العنقود أمر جلي لا خفاء فيه ولو
كان قوله كما ترى متأخرا عن قوله كعنقود ملاحية لكان أظهر في افادة المعنى وفي اعراب
كما ترى وجوه اقرب منه أنه في موضع المصدر أى ظهر ظهورا مثل ما تراه اه فترى وفي الحفيد
أن الكاف بمعنى على والطرف صفة أو حال من الثريا بمعنى أن مشابهة الثريا بالعنقود
لي تقدير الحالة المرتبة وباعتبارها لانها في نفس الامر كواكب كبار فلا تنبت المناسبة
بين ما الأعلى ما ذكرنا (قوله كعنقود ملاحية) الاضافة للبيان (قوله من تقارن)
ابتدائية (قوله الصور البيض الخ) هي النجوم المتعددة في الثريا وأفراد النور المتعددة في
العنقود (قوله المستدرة) انظر هل الواقع استدارة صور النور (قوله في المرأى) أخذه
من قول الشاعر كما ترى وهو قوله للتقارن لانه لا تقارن في الحقيقة والبياض لانه لا لون في
النلكيات أو لا علم بغيرها والصغر ادخلى في الواقع كإرفاقه بغيره قول الشارح وان كانت
كبارا في الواقع من تعلقه بالصغار تخصيصا لا تخصيص كذا في الأطول (قوله أى لا مجمعة
الخ) بمباراة الأطول على الكيفية المخصوصة من كون البياض على نسبة معينة واحدة
بين الأجزاء وكذا الاستدارة والصغر والتقارن ثم قال وجعل الكيفية المخصوصة تنفيا
للتلاصق والتضام ولشدة الافتراق كما ذكره الشارح نقلا عن الشيخ وتبعه المحقق الشريف
في شرح المنتاح مشتمل على لغواذ لا تنطوي شدة الافتراق تحت التقارن عرفا اه (قوله
منضمة الى المقدار المخصوص) فيه اشعار بأن قوله الى المقدار المخصوص حال من الكيفية
ولا يلزم الحال من الحال لان الكيفية في الجملة الظرفية مفعول بالواسطة فيصح نصب
الحال عنه ويصح جعله حالا من التقارن كذا في الأطول قال بس وما اقتضاه كلامه من أن
الحال لا تأتي من الحال صحيح كما هو مقتضى معنى الكافية وكذا الاتاق من التميز ولا من
المفعول المطلق نعم تأتي من المفعول معه كما في المتوسط اه (قوله في حال اخراج النور)
قل في الأطول أقول بعد تحقيق المركب دخول حين النور في المشبه به أيضا
لا يوجب التركيب اذ لا معنى للتركيب الا انتزاع الهيئة من عدة أمور (قوله والتقييد
لا ينافي الافراد) أى لكن لما كانت تلك المقيدات لها موضع مخصوص ولون مخصوص
ومتعدد مخصوص وكل منها كالمستعمل عن الآخر تأتي اعتبار هيئة مأخوذة من تلك
الاجرام (قوله أى والمركب الحسى) أى الوجه المركب الخ (قوله كان) ان - هل كان
للتشبيه لم يكن المحذوف من أركان التشبيه ألا الوجه وان جعل للظن كان أداة التشبيه
أيضا محذوفة ويكون كقولك أظن زيدا أسدا فيكون أبلغ وهكذا بكل تشبيه مشتمل على

وقد لاح في الصبح الثريا كما ترى *
كعنقود ملاحية) بضم الميم
وتشديد اللام عنب أى في حبه
طول وتخفيف اللام أكثر
(حين نورا*) أى تفتح نوره (من
الهيئة) بيان لما في قوله كما في
قوله (الحاصلة من تقارن الصور
البيض المستدرة الصغار المقادير
في المرأى) وان كانت كبارا في
الواقع حال كونها على الكيفية
المخصوصة) أى لا مجمعة اجتماع
التضام والتلاصق ولا شديدة
الاقتراق منضمة الى المقدار
المخصوص) من الطول والعرض
فتد نظر الى عدة أشياء وقصد الى
هيئة حاصلتها والظرفان مفردان
لان المشبه هو الثريا والمشبه به هو
العنقود مقيد بكونه عنقود
الملاحية في حال اخراج النور
والتقييد لا ينافي الافراد كما سيحى
ان شاء الله تعالى (وفيماء) أى
والمركب الحسى في التشبيه الذى
(طرفه مركبان كما في قول بشار كان

منار النقع) من أنار الغبار أي هيجه

(فوق رؤسنا وأسيافنا ليل تهوى
كواكب) أي يتساقط بعضها اثر
بعض والاصل تهوى حذفت
احدى التامين (من الهيئة
الحاصلة من هوى) بفتح الهاء
ستوط (اجرام مشرقة مستطيلة
مناسبة المقدار متفرقة في
جوانب نبي مظلم) فوجه التشبيه
مركب كما ترى وكذا الطرفان لانه
لم يقصد تشبيه الليل بالنقع
والكواكب بالسيوف بل عمد الى
تشبيه هيئة السيوف وقد سلت
من انغامها وهي تعلو وترسب
وتجى وتذهب ونضطرب اضطرابا
شديدا وتتحرك بسرعة الى جهات
مختلفة وعلى أحوال تنقسم بين
الاعوجاج والاستقامة والارتفاع
والانخفاض مع التلاقي
والتداخل والتصادم والتلاصق
وكذا في جانب المشبه به فان
للكواكب في تهائها واقعا
وتدخلا واستطالا لشكالاتها (و)
المركب الحسى (فيما طر فاه مختلفان)
أي أحدهما مفرد والآخر
مركب (كما ترى تشبيه الشقيق)
باعتلام ياقوت نشرن على رماح
من زبرجد من الهيئة الحاصلة
من نشر اجرام حمر مبسوطة على
رؤس اجرام خضر مستطيلة
فالمشبه مفرد وهو الشقيق
والمشبه به مركب وهو ظاهر
وعكسه تشبيهه بمارمشس
شابه زهر الربا ليل مقمر

كان اه أطول (قوله منار النقع) اسم مفعول والاضافة من اضافة الصفة الى
الموصوف وجعلها في الاطول بيانية (قوله واسيافنا) بالنصب عطف على المنار بواو
المقارنة كما في كل رجل وضعته وهذا معنى قول الشيخ ان أسيافنا في حكم الصلة لمنار
لثلايقع في التشبيه تفرق يعنى أنه متصل بالمنار ومنضم معه ومن تته وليس مستقلة في
الملاحظة وذلك الاتصال نشأ من المقارنة المستفادة من العاطف اه أطول (قوله تهوى
كواكب) أي طائفة بعد طائفة لا واحد بعد واحد كما في الاطول (قوله والاصل تهوى)
وجه له ما مضى لم يؤت لجواز ترك تأنيث المسند الى ظاهر الجمع الغير السالم يحل باطائف
كاستحضار الصورة العجيبة المستفادة من جعل المائى في معرض الحال وكالاتمرار
التجديدى قال في الاطول وأيضا صيغة المائى تفيد وصف الليل بالخلو عن الكواكب
فيلزم تشبيه منار النقع والسيوف بالليل الخالى عن الكواكب بخلاف ليل تهوى فانه
ينمى وصفه بكونه ذا كواكب تسقط بالتدريج المنطبق على وجود الليل كما يحكم بذلك
الذوق الصائب (قوله حذفت احدى التامين) وهل المحذوفة الاولى أو الثانية
خلاف (قوله بفتح الهاء) أي وكسر الواو وتشديد الباء قال الزمى وأما بضم الهاء
فهو بمعنى الصعود وفي الاطول ما يخالف ذلك فراجع (قوله مستطيلة) حقيقة في
السيوف وتخيل في النجوم فانه يتخيل فيها الاستطالة عند هويها (قوله في جوانب
الخ) فالسيوف في ظلمة الغبار والكواكب في ظلمة الليل (قوله تشبيه الليل الخ) فيه قلب
وحقه أن يقول تشبيه النقع بالليل والسيوف بالكواكب (قوله بل عمد الى تشبيه
هيئة السيوف الخ) كلامه يعنى أن التشبيه بين هيئة السيوف وهيئة الكواكب من غير
اعتبار النقع والليل وصريح البيت خلافه ويمكن دفع المناقاة بأن المراد تشبيه الهيئة
المشكلة على السيوف الخ وقوله وكذا في جانب المشبه به فان للكواكب أى التى اشتملت
عليها هيئة المشبه به (قوله وترسب) أي تسفل (قوله وعلى أحوال) الى قوله والانخفاض
لم يظهر له كبير فائدة بعد قوله وهي تعلو وترسب الى قوله مختلفة فتأمل (قوله تنقسم
بين) أى أقساما دائرية بين الاعوجاج والاستقامة ولعل المراد بالاعوجاج الذهاب بينة
ويسرة وخبنا وبالاستقامة الذهاب أماما (قوله والارتفاع والانخفاض) هما الدخولهما
في حيز التحرك بسرعة يفيدان ما لا يفيد قوله تعلو وترسب اه سم (قوله وكذا في جانب
المشبه به) أي مثل ما ذكر يقال في جانب المشبه به في الجملة فلا يردان مما ذكر ما لا يجى في
جانبه كالارتفاع (قوله مبسوطة الخ) المراد ما في أجزائه اتساع فهو غير المنشور مع عدم
الاتساع كالخيط فلذا ذكر مبسوطة مع قوله نشر أجرام اه يس (قوله فالمشبه مفرد) قال
في الاطول وهما بجيت وهو أنه يظهر ان المقصود بالتشبيه الشقيق لا الهيئة الحاصلة من
نشر اوراق الشقيق المحرزة على ساقاته الخضر بل الظاهر من قوله اذا تصوب أو تصعدان
النظر في المشبه والمشبه به الى الحركات أيضا اه قال يس ويمكن أن يقال ان ذلك النظر

حاصل مع كونه من تشبيه المفرد المقيد فتأمل اه (قوله على ما ينبغي) أى فى تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين (قوله ما ينبغي فى الهيات) من مجى العام فى الخاص كما يقال الحيوان ينجى فى الانسان فلا يثنى أن وجه الشبه نفس الهيئة كما صرح به الشارح ودل عليه بيان المصنف الموصول فى الموضوعين بالهيئة كذا فى بس (قوله التى تقع عليها الحركة) أى هيئة الجسم عند حركته وحاصله أن وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة للجسم بسبب حركته وهى قسمان هيئة حاصلة بسبب الحركة فقط كما فى حركة المصحف فانه لم يعتبر معها شئ من صفات المصحف وهيئة حاصلة بسبب الحركة وما قرن بهما من صفات الجسم كالشكل واللون كما فى المرأة فى يدل الاشل فتقول الشارح من الاستدارة والاستقامة بيان للهيئة فى القسم الثانى وقد جعله المصنف من أوصاف الجسم فالأولى حذفه ليعم القسمين سيرا على اسم وكتب أيضا قوله التى تقع عليها الحركة أى توجد معها أعم من أن تكون هيئة مجردة الحركات أروهيئة الحركات وغيرها فيشمل القسمين اه سم ومنهم من جعل فى العبارة قلبا والأصل التى تقع على الحركة فهى العارضة للحركة مع غيرها فى الوجه الاول وللحركة وحدها فى الثانى والبس أشار فى الاطول (قوله من الاستدارة الى آخره) بيان للهيئة (قوله ويعتبر فيها تركيب) أى من الحركة وأوصاف الجسم كما فى الوجه الاول أو من الحركات مختلفة كما فى الثانى اه بس (قوله أحدهما أن يقرن الخ) لا بد أن يقرن المصدر الغير الصريح المتولد من أن المصدرية باسم الفاعل ليصح جملة على المبتدأ الذى هو عبارة عن وجه الشبه وهذا التقدير لازم فى عبارة الشيخ أيضا لكن لزومه فى الموضوعين انما هو اذا جعلنا قوله على وجهين بمعنى على نوعين وأن كلامهم ما قسم من الهيئة نفسها أما اذا كان بمعنى أنه مشتمل على صنفين فلا لزوم لأن كلام الاقتران والتجرد صفة للهيات اه فنرى (قوله أن يقرن) أى يوصل والمراد أن يقرن فى اعتبار العقل وتركيبه اه أطول (قوله والاضح الخ) وجهه الاوضحية أن المجموع وجه الشبه هو الهيئة وتنقسم الى الهيئة المأقرونة بالحركة وبغيرها والى هيئة الحركة المجردة وعبارة أسرار البلاغة أظهر فى ذلك من عبارة المصنف كذا فى الحفيد على المطول ويسن وغيرهما وعبارة الاطول عقب نقله عبارة الاسرار فجعل الشيخ الهيات ظرف التشبيه لا وجه الشبه المركب وجعل الهيئة المقصودة بالتشبيه على وجهين لا ما ينجى فى الهيات التى تقع عليها الحركة فبرى كلامه عن شائبة اضطراب ولم يحتج الى تكلف اه (قوله مما يزداد) أى من الاحوال التى يزداد الخ وليست ما عبارة عن وجه الشبه حتى يلزم فيه ما لزم فى عبارة المصنف اه فنرى (قوله والهيئة المقصودة) أى المقترنة بوجه الشبه وكتب أيضا ما نصه أى الهيئة الحركية ولومع غيرها (قوله كما فى قوله) أى كوجه الشبه فى قوله (قوله فى كف الاشل) أى الرجل الاشل والشلل اليس فى البدأ وذهابها والمراد ههنا المرقعش لأن عديم اليد أو يابسها لا يكون فى كفه مرآة وقد صرح به السيد فى شرحه للمفتاح اه أطول ولأن

على ما ينبغي ان شاء الله تعالى
(ومن بديع المركب الحسى ما) أى
وجه الشبه الذى (ينجى فى الهيات
التي تقع عليها الحركة) أى يكون
وجه الشبه الهيئة التى تقع عليها
الحركة من الاستدارة والاستقامة
وغيرهما ويعتبر فيها تركيب
(ويكون) ما ينجى فى تلك الهيات
(على وجهين أحدهما أن يقرن
بالحركة غيرها من أوصاف الجسم
كالشكل واللون) والواضح
عبارة أسرار البلاغة حيث قال
اعلم أن مما يزداد به التشبيه دقة
وسحر أن ينجى فى الهيات التى
تقع عليها الحركة والهيئة
المقصودة فى التشبيه على وجهين
أحدهما أن تقرر بغيرهما من
الاصناف والثانى أن تجرد هيئة
الحركة حتى لا يبراد غيرها فالأول
(كما فى قوله) والشخص كلما رأى فى كف
الاشل من الهيئة) بيان لما فى كما
فى قوله (الحاصلة من الاستدارة

مع الاشراق والحركة السريعة
 المتصلة مع تنوع الاشراق حتى
 يرى الشعاع كأنه يهيم أن ينسط
 حتى يفيض من جوانب الدائرة
 ثم يسدوله) يقال بداله اذا ندم
 والمعنى ظهر له رأى غير الاول
 (فيرجع) من الانبساط الذي
 بداله (الى الانقباض) كأنه يرجع
 من الجوانب الى الوسط فان
 الشمس اذا أخذ الانسان النظر
 اليها ليتبين جرمها وجد هامؤدية
 لهذه الهيئة وكذلك المرأة في كف
 الاشلال (و الوجه) (الثاني أن
 يتحرك) الحركة (عن غيرها) من
 الاوصاف (فهناك أيضا) يعني كما
 لا بد في الاول من أن يقترب بالحركة
 غيرها من الاوصاف فكذا في
 الثاني (لا بد من اختلاط حركات)
 كثيرة للجسم (الى جهات مختلفة)
 له كأن يتحرك بعضه الى اليمين
 وبعضه الى الشمال وبعضه الى
 العلو وبعضه الى السفلى ليتحقق
 التركيب والالكان وجه الشبه
 مفردا وهو الحركة (مفردة الرحي
 والسهم لا تركيب فيها) لا اتحادها
 بخلاف حركة المصحف في قوله وكان
 البرق مصحف قار) بحذف الهمزة أى
 قارى (فانطبقا قامة وانفتاحا) أى
 فينطبق انطباقا قامة وينفتح انفتاحا
 أخرى فان فيه تركيبا لان
 المصحف يتحرك في حالتي الانطباق
 والانفتاح الى جهتين

المرآة انما تؤدى الهيئة المقصودة في كف المرئى اه فنرى (قوله مع الاشراق) الظاهر
 أن يضم اليه تنوجه فيقول وتنوجه الا أنه أخره عن قوله والحركة السريعة المتصلة لانه
 مسبب عنها اه أطول (قوله مع تنوجه الاشراق) التنويع اضطراب موج البحر وأراد به
 الاضطراب مجازا وفي كلامه وضع الظاهر موضع المضمير والظرف حال من الحركة أى
 كائنة زمن تنوجه اه من الاطول والفنرى (قوله حتى يرى الشعاع) بالضم الذى تراه
 من الشمس كالخيال مقبلا عليك اذا نظرت اليها أو الذى تراه ممتدا كالرمح بعيد الطلوع
 وما أشبهه اه أطول (قوله كأنه يهيم) كيم وقوله أن ينسط أى يربد الانبساط (قوله حتى
 يفيض) يفتح الباء أى يسيل ويضمها أى يخرج كما في فاذا أفضت من عرفات (قوله يقال
 بداله اذا ندم) ومصدره محمودة يقال بداله بدو وقوله والمعنى ظهر له رأى غير الاول اشارة الى
 أن فاعل بداهم يرجع الى الرائي المعلوم بدلالة المقام اه فنرى (قوله فان الشمس الخ)
 تعليل للمعنى الكلام أى شبه الشمس بالمرآة فيما ذكر من الهيئة لان الشمس الخ اه فنرى
 (قوله ليتبين) أى يعلم (قوله وجدها الخ) أى لانه يجدها شديدة الاضطراب والتحرك
 وشكلها استدارة وشعاعها كأنه يفيض الى جوانب الدائرة حتى اذا كاد أن يتعدى تلك
 الجوانب رجع الى وسط الدائرة وجوعا وذهابا بآخيا لابل وذلك الاضطراب والتحرك خيالى
 أيضا لان حركة الشمس ليست على الاضطراب اه قال في الاطول وهذه الهيئة انما تظهر
 في الشمس بعد تحديد النظر اليها ليتبين جرمها بخلاف المرأة قائم ابوتها بآدى النظر اليها
 فلذا جعلت مشبهها بالشمس (قوله وبعضه الى أسفل) قال في الاطول أو يتحرك تارة
 الى اليمين وتارة الى الشمال مثلاه (قوله ليتحقق التركيب) قضيته توقف التركيب على
 جميع تلك الحركات وفيه نظرفانه يتحقق بمطلق تعدد كذا في بس (قوله وهو الحركة) أى
 بدون اختلاط واختلاف جهات (قوله بحذف الهمزة) أى بعد قلبها الانكسار ما قبلها
 كما قلب في بادى النظر لذلك كما ذكر في التفسير اه أطول (قوله فانطبقا قامة الخ) وذلك عند
 جمع طرفيه لقلب الورقة المقروء احدى صفحتيها اليقرأ ما في الصفحة الاخرى مع التى يليها
 وينفتح انفتاحا قامة أخرى وذلك عند قراءة ما في الصفحة الاخرى من تلك الورقة بعد قلبها
 وكثيرا ما تكون هذه الهيئة اذا كان المصحف خفيا يسهل جمع طرفيه وتفريقهما وأما
 ان كان ثقيل فالغالب أنه ليس فيه الانفتاح أولا وانطبقا آخر وانما يوجد في أثناء القراءة
 قلبه، والورقات والمقصود في التشبيه هو الاول لان تكرر ما يعنى بالانطباق والانفتاح
 في البرق هو الموجود وفيه كثيرا وكتب أيضا قوله فانطبقا قامة وانفتاحا الفاء للسببية
 كأنه جواب للسائل عن وجه الشبه بين المصحف والبرق اه فنرى قال في العروس ولت
 أن تقول الوجه هنا واحد وهو اختلاف الحركة لا مجموع الحركات المتعددة (قوله لان
 المصحف يتحرك) أى طرفاه في حالتي الانطباق الخ ووجه الشبه هيئة هذه الحركات مع
 تكررها وهى في المصحف حسية حقيقة وفى البرق تخيلية وذلك لان الواقع فيه ظهور
 بالوجود وخفاء بالانعدام فاذا وجد تخيل أن اشراقه لاقتحاح أظهر باطنه واذا انعدم تخيل

ان ثم باطنا خفي الانطباق كما في المصنف (قوله في كل حالة الى جهة) ففي حالة الانطباق الى جهة العلوي وفي حالة الانفتاح الى جهة السفلى لكن يتحرك في كل من الحالتين باعتبار اليمين واليسار الى جهتين ففي حالة الانطباق الطرف الايمن الى جهة اليسار والطرف الايسر الى جهة اليمين وفي حالة الانفتاح الطرف الايمن الى اليمين واليسار الى الشمال فمن جعل في كل حالة جهة واحدة كالشارح اعتبر العلوي والسفلي ومن جعل في كل حالة جهتين اعتبر اليمين والشمال (قوله وقد يقع التركيب) أي التركيب في الطرف كان أو في الوجه والاشبه أن تجعل الالام للعهدة اشارة الى التركيب البديع ويؤيده كلام الايضاح قاله في الاطول وقال في العروس يعني أن الوجه قد يكون حسب امر كما من هيئة السكون ثم قال بقي أنه يقال كون الاقعا هيئة سكون فيه نظر لان الحركة تكون في الحيز بعد السكون في غيره والجلوس كذلك نعم دوام سكون اه (قوله في هيئة السكون) أي وحده كما في البيت أو مع اعتبار غير السكون معه على قياس ما تقدم في الحركة كما في قوله في صفة مصلوب

كانه عاشق قد مدت صفحته * يوم الوداع الى توديع مرتحل

فقد اعتبر هيئة سكون عنقه وصفحته في حال امتدادها واعتبر مع ذلك السكون صفة اصرار الوجه بالمولوت لان تلك الهيئة موجودة في العاشق الماد عنقه وصفحته لوداع المعشوق اه ع ق (قوله كما في قوله) أي كتركيب في قوله وهذا هو الموجود دون قول الشارح كما أي كوجه الشبه الذي في قوله بشاهد سوق التركيب وبيان المصنف لكلمة ما فانه ذكر في بيانه تركيب المشبه لا وجه الشبه اذ الاقعا والهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من الكلب في اقعائه هي المشبه والهيئة الحاصلة من جلوس البدوي المصطل على وموقع كل عضو منه في جلوسه المشبه به اه أطول ثم قال من الهيئة أي من تركيب الهيئة الخ ثم قال أي ومن تركيب الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو من البدوي المصطل في جلوسه ومن تركيب القدر المشترك بين الهميتين (قوله جلوس البدوي) منصوب يقعي كقعدت جلوسا أو جمع مذوف أي يجلس جلوسا اه يس (قوله البدوي) خصه بالذكر لكثر ذلك منه (قوله من اصطل بالثار) أي استدل قأبها (قوله من موقع) أي وقوع اه أطول (قوله وكذلك صورة جلوس الخ) أي التي هي المشبه به (قوله كحرمان الانتفاع) من اضافة المصدر الى مفعوله وكتب أيضا قوله كحرمان الانتفاع مصدر حرمة الشيء كعلمه وضربه منعه الشيء فاضافته الى الانتفاع من اضافة المصدر الى مفعوله الثاني اه أطول (قوله مثل الذين الخ) المثل القصة العجيبة (قوله ثم لم يحملوها) أي لم يعملوا بما فيها فعبير عن عدم العمل بعدم الحمل لان حملهم كالحمل (قوله فانه) أي وجه الشبه الذي هو حرمان الانتفاع امر عقلي الخ (قوله اوعية العلوم) أي وهي شئ مخصوص أيضا (قوله وأن الجار جاهل بما فيها) أراد يجعل الجار عدم انتفاعه

في كل حالة الى جهة (وقد يقع التركيب في هيئة السكون كما في قوله في صفة كلب يقعي) أي يجلس على ألبنيه (جلوس البدوي المصطل) من اصطل بالثار (من الهيئة الحاصلة من موقع كل عضو منه) أي الكلب (في اقعائه) فانه يمسكون لكل عضو منه في الاقعا وموقع خاص وللمجموع صورة خاصة مؤلفة من تلك المواقع وكذلك صورة جلوس البدوي عند الاصطلاح بالثار الموقدة على الارض والتركيب (العقلي) من وجه الشبه (كحرمان الانتفاع) بابلغ نافع مع تحمل التعب في استعداده في قوله تعالى مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الجار يحمل أسفارا) جمع سفر بكسر السين وهو الكتاب فانه امر عقلي متزع من عدة أمور لانه روعي من الجار فعل مخصوص هو الحمل وأن يكون المحمول اوعية العلوم وأن الجار جاهل بما فيها

لأن الجهل يستلزم عدم الانتفاع فذكر المزموم وأراد الالزام وهو المعنى في جانب المشبه
 أيضا وبهذا يندفع ما يقال أن الذين حملوا التوراة على ما فيها فكيف يستقيم قوله وكذا
 الخ اه فترى وقوله أراد بجهل الجاهل عدم انتفاعه أى لأن الجهل عدم العلم عما من شأنه أن
 يعلم فلا يصف به الجاهل ونحوه (قوله وكذا في جانب المشبه) الذى هو اليهود فإنه روى
 منهم فعل مخصوص هو الجهل وأن يكون المحمول أوعية العلم وانهم جاهلون بما فيها أى غير
 عالمين به علما نافعا ومن المعلوم أن الطرفين مركبان لأن المنسل ما بمعنى القصة أو الصفة
 والمراد هنا تشبيه القصة أو الصفة المركبة بأخرى منطوية في التركيب ومن البين أن الطرفين
 إذا كان فيهما تركيب جاء وجه الشبه مركبا ما مر عما فيه ما يشير إلى ما اعتبر في الطرفين
 فأخذ من الطرفين ما يجمع بينهما ما وتحمّل اليهود لما كان معنويا واعتبر في حمل الجاهل
 الحمل الفعلي وجب أن يكون وجه الشبه معنويا جامع للطرفين فأخذ من الانتفاع
 الذى اشتركت فيه الطرفان لاقتضاء عدم العلم بوجوده فيهما وكون ما حرم الانتفاع به أبلغ
 نافع لاقتضاء وجوده فيهما ما كون المحمول فيهما أوعية العلم وكون من حرم الانتفاع تحمّل
 التعب في استصحاب ما حرم الانتفاع به لاقتضاء وجوده فيهما ما كون المحمول غير خفيف
 ويجب أن يؤخذ التعب عقليا بمعنى مطلق المشقة فالطرفان أن اعتبر كونهما صفتين
 أو صفتين لم يخل عن اعتبار العقلية فيهما ويمكن أن يراد بالطرفين الجاهل واليهود موصوفا
 كل بصفة مخصوصة فيمدعى حسية الطرفين فذكر المثل للتأكيّد ولا يخجل من بعد اه ع ق
 (قوله واعلم الخ) أشار به إلى أن وجه الشبه قد يقضى غمام التشبيه أو حسنه انتزاعه من
 مجموع أشياء بحيث يكون هيئة منتزعة روى فيها جميع تلك الأشياء فيقع الخطأ بانتزاعها
 من أقل من مجموع تلك الأشياء وكتب أيضا قوله واعلم أنه قد ينتزع من متعدّد أى يجعل
 المتعدّد منتزعا منه سواء كان المنتزع طرفا أو وجه شبه فلا ضمير في ينتزع وجعل الشارح
 فيه ضمير وجه الشبه ويؤيده الضمير في قوله فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من أكثر ونحن
 نجعل الضمير المنتزع المفهوم من الفعل هذا والمقصود الفرق بين وجه التشبيه المركب
 والمتعدّد بأنه في الأول لا يمكن إسقاط شئ من متعدّد بخلاف الثاني فإنه لا يخل بالتشبيه
 الاكتفاء ببعض منه وهذا أنسب مما يستفاد من الإيضاح أن المقصود الفرق بين التشبيه
 المركب والتشبيهات المجتمعة بأنه يمكن الإسقاط في الثاني دون الأول فإنه لو حذف شئ من
 التشبيهات المجتمعة لم يتطرق خلل بالتشبيهات الباقية وإن اختلف الغرض من الكلام كما
 في زيد كالماء يصفو ويكدر فإنه لو حذف يكدر كان تشبيه زيد بالماء الصافي بحاله وإن اختلف
 الغرض من الكلام وهو وصف زيد بالتغير بخلاف التشبيه المركب فإنه لو حذف شئ مما
 يؤخذ منه المركب لم يبق التشبيه بحاله كذا في الأطول وما يستفاد من الإيضاح هو ما يأتي
 في قول الشارح وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة الخ وكتب أيضا قوله قد ينتزع أى ينتزعه
 المتكلم أو السامع وقوله من متعدّد أى والحال أنه لا يمكن انتزاعه من ذلك المتعدّد فقط في

وكذا في جانب المشبه (واعلم أنه
 قد ينتزع) وجه الشبه (من متعدّد
 فيقع الخطأ لوجوب انتزاعه من
 أكثر) من ذلك المتعدّد
 (كما إذا انتزع) وجه الشبه
 من الشطر الأول من قوله

كما أبرقت قوما عطاشا في الاساس ١٩٦ أبرقت في فلانة اذا حشفت لك وتعزضت فالكلام ههنا على حذف الجار واوصال

الفعل أى أبرقت لقوم عطاش جمع عطشان (نغمة فلما رأوها أقشعت وتجت) أى تفرقت وانكشفت فانتراع وجه الشبه من مجرد قوله كما أبرقت قوما عطاشا نغمة خطأ (لوجوب انتزاعه من الجميع) أعني جميع البيت (فان المراد التشبيه) أى تشبيه الحالة المذكورة في الآيات السابقة بحالة ظهور نغمة للقوم العطاش ثم تفرقها وانكشافها وبقاتهم متحيرين (باتصال) أى باعتبار اتصال فالباء ههنا مثلها في قولهم التشبيه بالوجه العقلي اذا الامر المشترك فيه هو اتصال (ابتداء مطمع بانتهام مؤيس) وهذا بخلاف التشبيهات المجتمعة كما في قولنا زيد كالاسد والسيف والبحر فان القصد فيها الى التشبيه بكل واحد من الامور على حدة حتى لو حذف ذكر البعض لم يتغير حال الباقي في افادة معناه بخلاف المركب فان المقصود منه بمختل باسقاط بعض الامور (والمعتد الحسي كاللون والطعم والرائحة في تشبيه فاكهة بأخرى) (والمعتد العقلي كحدة النظر وكمال الحذر واخفاء السقاة) أى نزوال الذكر على الاثني (في تشبيه طائر بالغراب) (والمعتد المختلف) الذي بعضه حسي وبعضه عقلي

حصول الغرض الذي ينبغي أن يراد ان كان المقصود المتكلم أو الذي أريد ان كان السامع لاعتماده الانتزاع من الاقل (قوله كما) مصدرية (قوله أبرقت في فلانة الخ) ويقال أيضا أبرقت السماء أى صارت ذابرق ففعله في الاطول (قوله وتعزضت) أى ظهرت (قوله فالكلام ههنا الخ) جعل في الاطول نصب قوما للتضمين معنى الاطعام ثم قال وأما ما ذكره الشارح أن في الاساس أبرقت في فلانة الخ ففعله ان الحذف والايصال سماعى لا يتجه بناء الكلام عليه ما لم يثبت السماع وان أبرقت في التضمين الابرار معنى التعرض كما يفيد منه قوله وتعزضت واكتفاء الصحاح والقاموس في تفسير أبرقت بتزيت ولا يصح الحذف والايصال فيما يحتاج للتضمين لان الجار قرينة التضمين وحذفه اخلال بالقرينة فتأمل (قوله واصل الفعل) أى بنفسه الى المفعول (قوله فلما رأوها) لا بد ههنا من تجريد لما عن معنى السمية وجعله مجرد الظرفية اه أطول (قوله أقشعت) الفعل لازم وهمزته للصيرورة أى صارت منكشعة والفعل المعتدى قشع يقال قشعت الريح السحاب فهو تطير كبه فأكتب (قوله أى تفرقت وانكشفت) فيه لف ونشر مرتب (قوله فانتراع وجه الشبه الخ) وكذا جعل المشبه به مجرد ذلك اه أطول (قوله الحالة المذكورة) وهى كون الشاعر أودن هو في وصفه ظهر له شئ وهو في غاية الحاجة الى ما فيه وبفس ظهر ذلك الشئ انعدم وذهب ذهبا أو جب الياض مما رجا منه اه ع (قوله فالباء ههنا مثلها الخ) أى في الدخول على وجه التشبيه وهى دلالة وبصح أن تكون بمعنى في كما في الاطول وكتب أيضا مانصه أى وليست صلة التشبيه (قوله بالوجه العقلي) أى بسبب اعتبار الوجه العقلي (قوله ابتداء مطمع) بالتركيب الوصفي فالابتداء ظهور الغمامة والانتها تفرقها وانكشافها أو بالتركيب الاضافي فيراد بالمطمع ظهور الغمامة وبإندائه أوله وبالمؤيس تفرقها وبانتهايه تمام ذلك واتصال الابتداء بالانتها اشارة الى السرعة وقصر ما بينهما اه يس (قوله وهذا) أى التشبيه المركب المذكور (قوله بخلاف المركب) أى التشبيه المركب واعاده لاجل قوله فان المقصود الخ (قوله في تشبيه فاكهة بأخرى) كتشبيه التفاح الحامض بالسفرجل في اللون والطعم والرائحة وكتب أيضا قوله فاكهة هى الثمر كله على الاصح ومنهم من أخرج منها الثمر والعنب والرمان مستدلا بقوله تعالى فيهما فاكهة ونخل ورمان ودليله لا يثبت تمام دعواه مع أنه جعل علماء التفسير عطف النخل والرمان من قبيل عطف جبريل على الملائكة اه أطول (قوله في تشبيه طائر بالغراب) انما قال طائر لان الانسان اخنى منه سفادا كذا قيل وفيه بعد لان الانسان قد يرى في تلك الحالة والغراب قبل انه لم ير عليها قط حتى قيل انه لا سفاد له معتاد وانما له ادخال منقره في منقر الاثني وأما حدة نظر الغراب فانه يرى تحت لآى طرف من الانسان ولو كان بغاية السرعة وكما حذره مشهور حتى يقال ان الغراب قال لابنه اذا رأيت انسانا أهوى الى الارض فطراذله يأخذ حجرا فيضربك به فقال له ابني بل أطير اذا رأيت مقبلا اذ رجعا يكون

(حسن الطلعة) الذي هو حسي (وبهاية الشأن) أي شرفه واشتهاره الذي هو عقلي (في تشبيهه انسان بالشمس) ففي المتعدد يقصد اشتراك الطرفين في كل من الامور المذكورة ولا يعمد الى انتزاع هيئة منها مشتركى فيها (واعلم أنه) ١٩٧ الضمير للشان (قديمتز

الشبه) أي التماثل يقال بينهما شبه بالتحريك أي تشابه والمراد ههنا ما به التشابه أعني وجه الشبه

(من نفس التضاد لا اشتراك الضدين فيه) أي في التضاد لا يكون كل منهما

مضادا للآخر (ثم ينزل) التضاد

(منزلة تناسب بواسطة تلخيص) أي

اثبات بما فيه ملاحظة ونظرافة يقال

ملح الشاعر أذ أتى بشئ مليح وقال

الامام المرزوقي في قول الحماسي

أنا من أبي أنس وعيد

فسل اغيظه الضمير الجسمي

ان قائل هذه الايات قد قصد بها

الهز والتلحيز وأما الإشارة الى قصة

أومثل او شعر فانما هو التلحيز بتقديم

اللام على الميم وسبب ذكره في الخاتمة

والنسوية بينهما انما وقعت من جهة

العلامة الشرازية رحمه الله تعالى

وهو سبو (أو تهكم) أي سخرية

واسهزاء (فيقال للبيان ما أشبه

بالاسد والبخل هو حاتم) كل من

المثالبين صالح للتلحيز والتهكم وانما

يفرق بينهما بحسب المقام فان كان

القصد الى ملاحظة ونظرافة دون

استهزاء وسخرية باحد فتلحيز والا

فتهكم وقد سبق الى بعض الاوهام

نظرا الى ظاهر اللفظ ان وجهه

الشبه في قولنا للبيان هو أسد

وللبخل هو حاتم هو التضاد المشترك

أق بالجر معه وهذا من مباغلة الناس في وصفه بالخذر اه ع ق (قوله بحسن الطلعة) أي الوجه اه أطول وتقدم ان الحسن مأخوذ من مجموع الشكل واللون وهما حسيان (قوله وبهاية الشأن) مصدرية مثلثة رواه ابن طريف اه أطول (قوله أي شرفه واشتهاره) مجموعهما تفسير بهاية على ما استوجهه سم (قوله يقال بينهما شبه بالتحريك الخ) وأما الشبه كالم فهو الشبه أي المثل ومقتضاه ان الشبه بالتحريك لا يكون بمعنى الشبه وهو خلاف نصريح القاموس والصحاح كذا في الاطول (قوله من نفس التضاد) أي يجعل التضاد وسيلة لجعل الشئ وجه شبه لأنه يعتبر ما يتعلق بالتضاد كما تعتبر الهيئة المنتزعة من أشياء فيما تقدم فانه لا يصح وكتب أيضا قوله من نفس التضاد أي التناهي سواء كان تضادا أو تناقضا أو شبه تضاد اه أطول (قوله لا اشتراك الضدين فيه) أي فاعتبر الاشتراك في التضاد الذي لم يقصد جعله وجه شبه كالا اشتراك المقتضى للتشبيه في غير الضدين (قوله ثم ينزل الخ) ثم للترتيب المذكور والافالتنزيل قبل الانتزاع الا أن يقال المعنى قد يقصد الانتزاع ثم ينزل أي وبعد التنزيل ينتزع بالفعل (قوله بواسطة تلخيص) يعني انما أعان على صحة ما ذكر وأوجب قبوله قصد التلخيص أو التكم (قوله وقال الامام المرزوقي) في نقل كلام المرزوقي الذي هو قدوة فيما يفهم من أساليب كلام العرب استدلال على ان قصد التلخيص واقع في كلامهم حيث بينه المرزوقي في كلام الحماسي بقوله هذا البيت قصد قائله الهز بأبي أنس والتلحيز أي الاثبات بشئ مليح يستظرفه السامعون ومعنى سل ذاب والمراد بالضلال أبو أنس وعبر به دون الضمير بيانا لكن المستزى به تحقير الهز وقيل الضلال اسم ملك سماه به زيادة في التكم لتضمنه تشبيها به على وجه الهز فكانه قال سل جسدي اغيظ هذا الذي هو كالمالك الغلاني ولا يخفى ما فيه من الهز (قوله فسل) مجهول أي ذاب أو ابتلى بالسل وهو مرض مخصوص وفي بعض النسخ فسل تغير وعليه سل على زنة المعلوم اه من الفري وغيره (قوله قصد بها الهز والتلحيز الخ) حيث أتى بالسخرية في قالب ضده من التعظيم وكتب أيضا قوله قصد بها الهز والتلحيز منه يعلم ان أوفي قول المصنف أو تهكم مانعة خلو فتجوز الجمع ولهذا قال في الاطول وقد يجتمعان ثم استشهد بهما في البيت (قوله صالح للتلحيز والتهكم) أي لكل منهما بل ولهما معا كما مر فقول الشارح فان كان القصد الى ملاحظة الخ محل نظر والقسمه الصيغة ثلاثية كذا في الاطول (قوله والا) بان قصد الاستهزاء والسخرية دون الملاحظة والنظرافة وان كانا حاصلين أو قصد الجميع هذا هو ظاهر عبارته والاولى قصره على الصورة الاولى فقط ليتأني ما تقدم من صحة الجمع بين التلحيز والتهكم قد دبر (قوله نظرا الى ظاهر اللفظ) يعني قول المصنف لا اشتراك الضدين فيه كما يصح به كلام المطول (قوله باعتبار الوصفين) أي لا باعتبار حقيقتي الموصوفين (قوله لا يكون هذا الخ) ولا حاجة حينئذ

بين الطرفين باعتبار الوصفين المتضادين وفيه نظر لانا اذا قلنا للبيان كالا أسد في التضاد أي في

مضادا للآخر لا يكون هذا من التلحيز والتهكم في شئ

الى قوله ثم ينزل منزلة التناسب بل لا معنى له أصلاً وأيضاً وجه التشبيه حينئذ نفس التضاد
لا ما يتزعم منه كذا في الاطول وكتب أيضاً ما نصه قال في الاطول وأعل المقصود في امثال
هو حاتم البخل انه في جانب الضئيلة كما أن حاتم اية في الجانب الآخر والتمليح في أنه كال
بخله في صورة كمال الكرم والتهكم في أنه مبالغ في كمال بخله مع ارادة أنه مبالغ في كرمه
(قوله كما اذا قلنا الخ) تنظير (قوله ومعلوم الخ) وجه آخر في رد ما سبق إلى بعض الاوهام
حاصله أن وجه التشبيه يصح التصريح به والتضاد لا يصح التصريح به في قولك تملحها
أو تهكمها للجبان هو الاسد اذ لوقات في التباديل خرجت عن مقام التلميح والتهكم وانما تقول
في مقامهم ما في الشجاعة وقوله لكن الحاصل الخ دفع لما يرد من أن وجه التشبيه ما يشترك
فيه الطرفان والجبان ليس بشجاع فلا اشتراك فكيف صح جعل الشجاعة وجه التشبيه
وحاصل الدفع اننا لننا تضادهما منزلة تناسبهما وجعلنا الجبان بمنزلة الشجاعة فالجبان شجاع
تنزيلاً لغيره الا شئنا فاحفظه (قوله وأدانه) أي آتاه والاداة في اللغة الآلة تسمى بها
ما يتوسل به الى التشبيه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً وقد بعد كل البعد من قال اطلاق أداة
التشبيه من خلط العربية بالفلسفة ومن فروغهم تسميتهم الحرف أداة على عكس تسمية
المنطقيين أداة السلب بحرف السلب اه أطول (قوله الكاف) حرفاً كانت أو اسماً
والثاني يكون في الضرورة والسعة عند الاخفش والجزولي ويخصه سيبويه بالضرورة وتلزم
الكاف اذا دخلت على ان المفتوحة كلمة ما فيقال كما ان زيد قائم ولا يقال كان زيداً
قائم لئلا يلتبس بكلمة كان اه أطول (قوله وكان) جمعها مع الكاف متابعة لمذهب غير
الخليل من ان كان كلمة موضوعة للتشبيه لان ما في مذهبه من ان كان زيد اسدي في الاصل
ان زيداً كاسدي غيرت صورة الجملة والمعنى على ما كان والكاف من دواخل الخبر معنى وان
المفتوحة رعاية لدخول الكاف عليها صورة كسوره معنى تكانات عنها مندوحة
اه أطول (قوله مما يشتمق من المماثلة والمشابهة) اسماً أو فعلاً ولا يرد أن الفعل ليس
في معنى مثل الذي هو اسم لان المراد ما في معناه في الجملة أي ولو بطريق التضمن وكتب
أيضاً قوله مما يشتمق الخ فيه قصور لانه لا يشمل نحو وشبه هذا ان عطف قوله وما يؤدى
على المماثلة وهو الاقرب فان عطف على ما يشتمق فلا قصور وقال في الاطول وما في معناه
نحو شبه واشبه ونحو وادراج ما يشتمق من المماثلة والمشابهة والمضاهاة وما يؤدى معناها
فيه يحتاج الى جعل ما في معناه أعظم مما في معناه باعتبار المعنى المطابق والتضمني والا فلا
يشمل شبه ونحوه اه (قوله وما يؤدى هذا المعنى) كالمضاهاة والمماثلة (قوله في نحو
الكاف) المراد بنحو الكاف ما لا يدخل الاعلى أحد أركان التشبيه وهو ما يكون الداخل
عليه مجرور والغير واسترزيه عن نحو كان ويشبه ويشابه بل عن مماثل فان قولنا زيد
مماثل عمرو لم يل المماثل المشبه به بل المشبه وهو الضمير المستتر فيه ولذا قيلنا المجرور
بقولنا لا غير اذ عمرو في المثال المذكور يجوز نصبه وقال الشارح أراد بنحو الكاف

كما اذا قلنا السواد كالبياض
في اللونية أو في التقابل ومعلوم اننا
اذا أردنا التصريح بوجه التشبيه
في قولنا للجبان هو أسد تملحها
أو تهكمها لم يتأت لنا الا أن نقول في
الشجاعة لكن الحاصل في الجبان
انما هو ضد الشجاعة فنزلنا
تضادهما منزلة التناسب وجعلنا
الجبان بمنزلة الشجاعة على سبيل
التمليح والهمز (وأدانه) أي أداة
التشبيه (الكاف وكان)
وقد تستعمل عند الظن بثبوت
الخبر من غير قصد الى التشبيه
سواء كان الخبر جامداً أو مشتقاً
نحو كان زيداً أخوك وكأنه قدم
(ومثل وما في معناه) مما يشتمق من
المماثلة والمشابهة وما يؤدى هذا
المعنى (والاصل في نحو الكاف)

ما يدخل على المفرد بخلاف كان ويمائل ويشابه وفيه أن يماثل ويشابه لا يدخل على الجملة بل على المفرد الكاف ومثل الآن يتكاف بأنه أراد بالمفرد الواحد ويمائل ويشابه ونحوهما تدخل على المتعداه أطول (قوله أي في الكاف ونحوها) يريدان الكلام على طريق الكتابة كما تقر في قولك مثلك لا يدخل لأن في الكلام مقدرا اه فترى (قوله بخلاف كان الخ) الأصل في كان أن يليه المشبه ويكون المشبه به الخبر وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون خبرها المشبه نحو كان الأسد زيدا في الأفعال وأشباهاها أن يليها المشبه ويكون مفعولا لها المشبه به وقد يخالف ذلك فيليها المشبه به ويكون مفعولا لها المشبه به نحو يشابه الأسد زيدا (قوله أو كصيب) فيعمل من صاب يصوب أي نزل ويطلق على المطر وعلى السحاب أيضا اه فترى (قوله أو كصيب) تقدير ذوى لاقتضاء الضمائر في يجعلون أصابعهم في آذانهم مرجعا وتقدير مثل ليناسب المعطوف عليه أعنى كمثل الذي استوقد ناراً (قوله وقديله غيره) مما يكون له مدخل في المشبه به وذلك إذا كان المشبه به هيئة منتزعة وذكر بعد الكاف بعض ما تنزع منه الهيئة ولا خفاء في كثرة القليل باعتبار الإضافة اه أطول (قوله واضرب) أي بين لهم وصف اه فترى وقوله مثل أي حال (قوله كاه) أعربه ابن عطية خبر مبتدأ محذوف أي هي ماء واختار أبو حيان أنه في موضع المفعول الثاني لا ضرب أي صير لهم صفة الحياة الدنيا شبه ماء بناء على أن اضرب مع المثل تهدي لثنين والتخفيف أنها تهدي لواحد اه يس (قوله ولا يفرد آخر) كالنبات (قوله وجهجتها) عطف تقدير (قوله ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء) أي حتى يكون المشبه به والمبالاة الكاف تقدير أو عبارته توهم أن هذا التقدير جائز وإن كان مستغنى عنه وقد يقال يلزم عليه أن يكون المشبه به حال الماء فيخالف قوله سابقا بحال النبات وأجيب بأن حال الماء الموصوف بما ذكر يؤل إلى حال النبات فلا إشكال من يس وكتب أيضا قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ عبارة الأطول لا يخفى أنه يمكن رعاية الأصل في جميع ما هو من هذا القليل بتقدير المثل والحال والشأن لكنهم رأوهم مستغنيين عن الحذف لو أنهم رأوا رعاية هذا الأصل فأهملوه ورأوا أصلا آخر أهملوه وعدم الحذف وتقديره أنه إذا كان لا بد في المقام من حذف شيء لأنه بعد الوقوع في الحذف لضرورة فيكون ارتكابه غير تركب لا بدني داع ومنه قوله تعالى أو كصيب الآية لأن حذف ذوى ضروري لرجوع الضمائر وحذف المثل لأنه أنسب يجعل المشبه المثل وأشد ملازمة له ولهذا العذر لا يقدمون على التقدير فيما لا تقديري فيه ضروريا اه مع بعض حذف (قوله ولا حاجة إلى تقدير الخ) فهذا كان سهواً والكنة اغماضاً ان وافق هذا الزاعم على تعميم قول المصنف أن يليه المشبه به بما يشمل المقدور ولم يخصه بالمفروق اه يس (قوله واعتبارها الخ) أي لفهمها من ذلك المضمون (قوله وأن هذا مما يلي الكاف الخ) به هذا غير قوله ومن زعم الخ (قوله فعل ينبي منه) الأولى وقديذ كرم ما ينبي عنه ليتناولنا عالم أن زيد أسد وزيد أسد حقاً وبلا شبهة

أي في الكاف ونحوها كلفظ نحو ومثل وشبه بخلاف كان وتماثل وتشابه (أن يليه المشبه به) لفظاً نحو زيد كالأسد وتقدير انحر قوله تعالى أو كصيب من السماء على تقدير أو كمثل ذوى صيب (وقديله) أي نحو الكاف (غيره) أي غير المشبه به (نحو واضرب لهم مثل الحياة الدنيا كاه) أزلناه الآية أذ ليس المراد تشبيه حال الدنيا بالماء ولا يفرد آخر يتعمل تقديره بل المراد تشبيه حالها في نضارتها وجهجتها وما يتعقبها من الهلاك بحال النبات الحاصل من الماء يكون أخضر ناضراً ثم يبس فتطير الرياح كان لم يكن ولا حاجة إلى تقدير كمثل ماء لأن الاعتبار في الكيفية الحاصلة من مضمون الكلام المذكور بعد الكاف واعتبارها مستغن عن هذا التقدير ومن زعم أن التقدير كمثل ماء وأن هذا مما يلي الكاف غير المشبه به بناء على أنه محذوف فقد سهواً وإنما لأن المشبه به الذي يلي الكاف قد يكون ملفوظاً به وقد يكون محذوفاً على ما صرح به في الإيضاح (وقديذ كرم فعل ينبي عنه) أي عن التشبيه (كما في قولهم علمت زيداً أسداً ان قرب التشبيه

وكان زيدا أسدا إذا كانت كلان لظن اه أطول وكتب أيضا قوله بنى عنه الظاهر بنى به
 أو بنى آياه في القاموس أنباء آياه وبه فكامة عن متعلقة بالكشف المضمّن للانباء اه
 أطول أقول في شرح الشذوذ لابن هشام ان الأفعال الخمسة حدث وانبأ ونبأ وأخبر
 وخبر عند تعديها الى مفعولين الثاني بواسطة تتعدى بالباء وعن ومثل لتعديته بنى بقوله
 تعالى ونبئهم عن ضيف ابراهيم وهو يعكز على ما في الاطول (قوله وادعى كمال المشابهة)
 عطف تفسير والمراد ادعى على وجه التيقن (قوله من معنى التحقيق) أى التيقن (قوله
 والتيقن) عطف تفسير (قوله نوع خفاء) اذ دلالة للعلم والحسبان على التشبيه بل الدال
 عليه عدم صحة الحل فان العقل يحكم بأنه لا يمكن هذا الحل بحقيقة وان لم يكن فعل (قوله
 والظاهر ان الفعل الخ) قال في الاطول هذا هو المراد كما هو المتبادر من قولنا أنباء فلان عن
 فلان اذ المتبادر منه انه أظهر رجالا من أحواله لأنه افادته صوره لاسيما مع قوله ان قرب وقوله
 ان بعد (قوله في الاغلب) انما قال ذلك للمساواة من أنه قد يعود الى المشبه به فان قلت
 فيما سماه ما يدل على أنه قليل وقوله في الاغلب يدل على أنه غائب قلت القلة بالاضافة
 لا تنافي الغلبة اه أطول (قوله بيان امكانه) أو وجوده أو امتناعه أو وقوعه فلا قصار
 على بيان الامكان من ضيق البيان اه أطول (قوله وذلك) أى الغرض المذكور وقوله
 اذا كان أى المشبه (قوله كافي قوله) أى كبيان امكان المشبه في قوله (قوله وأنت منهم)
 أى بحسب الاصل فلا ينافي دعوى صيرورته جنسا برأسه (قوله فان المسك الخ) ليس هو
 جواب الشرط بل عله الجواب المحذوف المقامة هي مقامه تقديره فلا استبعاد فيه وكتب
 أيضا مانعه وقد فاقه في ذلك كمال المسك (قوله فانه) أى الشاعر (قوله في الظاهر) أى
 بادئ الرأي قبل النظر في الأدلة والاتفات الى النظائر وقوله كالمشع الظاهر أنه يغني عن
 الكاف قوله في الظاهر (قوله احتج لهذه الدعوى) أى لهذا المدعى بدليل قوله وبين
 امكانهما (قوله وبين امكانهما) قال في الاطول الانسب بمقام المدح الاحتجاج للمايين
 الوقوع اذا الامكان كثيرا ما يعرى عن الوقوع (قوله بأن شبه هذه الحال الخ) فهو تشبيه
 مركب بركب (قوله وهذا التشبيه ضمني) اذ هو مدلول عليه باللازم وقوله ومكنى عنه
 لانه ذكر لازم التشبيه وهو وجه الشبه أى التفوق على الامثال فذكر التشبيه صريحا
 بل كناية بذكر لازمه اه سيرامى وقوله أى التفوق أى المأخوذ من قوله فان تفق الانام
 وقوله فان المسك بعض دم الغزال أى وقد فاقه (قوله كافي تشبيه الخ) أى كبيان الحال
 في تشبيه الخ قال في الاطول ويتجه أنه هل يبلغ يختار التشبيه على الاخبار عنه بالسواد
 فان هذا أسود أوضع وأخضر من هذا كهذا في السواد ويمكن ان يقال في التشبيه
 نستفاد خصوصية السواد ولا تستفاد في الاخبار ولا يدخل به في بيان المقدار لان بيان
 المقدار مسبوق بعرفة الحال وبيان اللون من أول الامر مثلا وان كان على وجه يتضمن
 معرفة المقدار لا بعد من بيان المقدار وفي كلام السيد السند في شرحه للمفتاح اشعار

وادعى كمال المشابهة لما في علمت
 من معنى التحقيق (وحسبت)
 زيدا أسدا (ان بعد) التشبيه لما
 في الحسبان من الاشعار بعدم
 التحقيق والتيقن وفي كون مثل
 هذه الأفعال منبثا عن التشبيه
 نوع خفاء والظاهر أن الفعل بنى
 عن حال التشبيه في القرب والبعد
 (والغرض منه) أى من التشبيه
 (في الاغلب يعود الى المشبه
 وهو) أى الغرض العائد الى المشبه
 (بيان امكانه) أى المشبه يعنى أن
 المشبه أمر ممكن الوجود وذلك
 اذا كان أمرا غير يابى يمكن أن يخالف
 فيه ويدعى امتناعه (كافي قوله
 فان تفق الانام وأنت منهم)
 فان المسك بعض دم الغزال
 فانه لما ادعى ان الممدوح فاق
 الناس حتى صار أصلا برأسه
 وجنسا بنفسه وكان هذا في الظاهر
 كالمشع احتج لهذه الدعوى وبين
 امكانه بأن شبه هذه الحال بحال
 المسك الذى هو من الدماء ثم انه
 لا يعد من الدماء لمافيه من
 الاوصاف الشريفة التي لا توجد
 في الدم وهذا التشبيه ضمني
 ومكنى عنه لاصريح (أحواله)
 عطف على امكانه أى بيان حال
 المشبه بأنه على أى وصف من
 الاوصاف (كافي تشبيه ثوب باخر
 في السواد) اذ اهل السامع لون
 المشبه دون المشبه (أو مقداره)

بذلك اه (قوله أى بيان مقدار الخ) أى مرتبة في القوة الخ (قوله أى تقرير حال الخ)
قال في الاطول لا يخفى أنه يصح أن يكون لتقرير الامكان أو تقرير مقدار الحال فالأقدم
أن يجعل ضمير تقريرها الى المذكورات ويفسر قوله أو تقريرها بتقرير شئ منها اه (قوله
وتقوية شأنه) عطف تفسير (قوله على طائل) أى فائدة من الطول بالغنى وهو الفضل
وعلى زائدة وطائل فاعل يحصل أو ليست زائدة ويحصل مضمين مع فى يطلع والفاعل ضمير
يعود على من كذا فى الفترى وقوله وعلى زائدة كما فى قوله

ان الكريم وأبيك بعقل * ان لم يجد يوماً على من ينسكل

(قوله عن رقم على الماء) هو قيد المفتاح الرقم بكونه فى حضور المخاطب اذ التقرير فيه أقوى
لأعانة المشاهدة فى ذلك كما لا يخفى والآن أن تستعيد من صيغة الحال فى عبارة المصنف اه
أطول (قوله تجد) أى تعلم (قوله من تقرير عدم الفائدة) ربما يفيد أن الوجه هنا عدم
الفائدة وليس كذلك بدليل ما يأتي عند قوله أو مقيدان بل الوجه هو التسوية بين الفعل
وعدمه فى عدم الفائدة فغياها تارة مع تأمل (قوله لان الفكر الخ) أى الجزم اه يسر
قال فى الاطول وفيه ان هـ هذا المثال لا يختص بتقرير حال غير الحسى بل يشمل تقرير بعض
حسبات لا تقرير عدم نفعها كتقرير عدم نفع الرقم على الماء اه (قوله اتم منه بالعقلية) لانه
أى فالتشبيه بالحسبات فيه من تقرير المطلوب ما ليس فى غيره (قوله لتقدم الحسبات
الخ) لان النفس فى مبدأ الفطرة خالية عن العلوم ثم بعد احساسها للجزئيات بواسطة
آلات وتنبيهها لباينها من المشاركات والمباينات اجمالا يحصل لها علوم كلية هى
العقلية اه فترى (قوله وهذه الاغراض الاربعة) وكذلك غرض الحاق الناقص
بالكامل فتدقات المصنف فى ضبط الاغراض وفى بيان مقتضاها وفى ادراجها فى تقرير
الحال لان الحاق الناقص بالكامل يستلزم تكلف ومخالفة لما فى المفتاح حيث جعله
مقابله اه أطول (قوله وهو به أشهر) أى عند السامع وان لم يكن أشهر فى الواقع
وكتب أيضاً قوله أشهر الشهرة وضوح الامر فتعلم الناس به وهذه الاغراض
لا تطلب إلا أن يكون المخاطب أعلم بحال المشبه به بل بيان الامكان والحال والمقدار
لا يقتضى علم المخاطب بوجه الشبه فى المشبه حتى يصح صيغة التفضيل بل يجب فى بيان
الحال أن يكون المخاطب جاهلاً بالمشبه وكذا فى بيان الامكان والمقدار اه أطول
(قوله أى وأن يكون المشبه به الخ) فيه اشارة الى أن وهو عطف على اسم يكون
وأشهر عطف على خبرها (قوله وأعرف) تفسير لا شهر (قوله ظاهر هذه العبارة الخ)
قال السيد أى ظاهرها يقتضى ذلك ولكن المقصود منها ان مجموعها يقتضى ذلك على
التفصيل المذكور فى الشرح (قوله أن يكون المشبه به على حد الخ) أى وأن يكون
أشهر ولو صرح به لكان أحسن ليتضح قوله ليشعير مقدار المشبه كل الانصاح وليوافق
صنيعه هنا صنيع ما قبله وصنيع ما بعده فانهم (قوله وأما تقرير الحال فيقتضى

أى بيان مقدار حال المشبه فى القوة
والضعف والزيادة والنقصان) كما فى

تشبيهه) أى تشبيه الثوب الاسود

(بالغراب فى شدته) أى شدة

السواد (أو تقريرها) مرفوع.

عطف على بيان امكانه أى تقرير

حال المشبه فى نفس السامع

وتقوية شأنه (كما فى تشبيهه من

لا يحصل من سعيه على طائل من

يرقم على الماء) فانك تجد فيه من

تقرير عدم الفائدة وتقوية شأنه

مالاتجده فى غيره لان النكر

بالحسبات اتم منه بالعقلية لتقدم

الحسبات وقرط الف النفس بها

(وهذه) الاغراض (الاربعة) تقتضى

أن يكون وجه الشبه فى المشبه به

أتم (وهو به أشهر) أى وان يكون

المشبه به بوجه الشبه أشهر

وأعرف ظاهره هذه العبارة ان

كلام من الاربعة يقتضى الانية

والاشهرية لكن التحقيق ان

بيان الامكان وبيان الحال

لا يقتضى بيان الاشهرية ليهج

القياس ويتم الاحتجاج فى الأول

ويعلم الحال فى الثانى وكذا بيان

المقدار لا يقتضى الانية بل

يقتضى أن يكون المشبه به على حد

مقدار المشبه لأزيد ولا أنقص

ليتهين مقدار المشبه على ما هو

عليه وأما تقرير الحال فيقتضى

الامرين جميعا) قال في الاطول في اقتضاء التقرير الامرين نظر اذ في تشبيه الماهية
بالحمى وس تقرير حال المعقول لان الف النفس بالحمى وس ~~أشكروا~~ لم يكن المحسوس
أتم في وجهه الشبه وقد بالغ فيه سابقا كل المباعدة الا أن براديا لاقتضاء اقتضاء أولوية
وفي عبارته ارشاد اليه اه (قوله لان النفس) الى قوله أجد ريدل على عدم توقف
التقرير على الانية والاشهرية خلاف ما يدل عليه قوله وأما تقرير الحال فيقتضى الامرين
جميعا من توقفه عليهم ما لا لهم الا أن يتساح في ذكر الاقتضاء أو بصرف التفضيل عن ظاهره
فليتأمل (قوله بقوله الظبي) أى التى سوادها مستحسن طبعها وكتب أيضا قوله
بقوله الظبي المقلد لخصمة العين التى تجمع السواد والبياض أو هي السواد والبياض
أو الخلدقة والمراد هنا المعنى الاول وصحة التشبيه مبنية على ما نقله الشارح عن الادبى
في بحث الاطناب في شرح قوله كان عيون الوحش حول خبائثها ان عين الظبي والبقر
الوحشين انما يظهر فيه البياض والسواد بعد الموت وأما حال الحياة فيعومن سودكها
اه أطول (قوله بلحمة) أى عذرة وقوله جامدة أى لا طراوة فيها (قوله أو استطرفه)
بالطاء المهمله (قوله حديثا بديعا) تفسير طريف بالاطاء المهمله (قوله كافي تشبيه فحم الخ)
وجه الشبه هو الهيئة الحاصلة من وجود شئ مضطرب مائل للعمرة في وسط شئ أسود
مضطرب ومما ازداد به استطراف المشبه هنا كونه شئاً نافعاً محترقا أظهر في صورة شئ
رفيع لا تصل اليه الاثمان (قوله جرم موقد) في القاموس الجرة النار المتقدة فلا حاجة
الى قوله موقد اه أطول (قوله أى انما استطرف الخ) جعل قوله لابراره متعلقا بمحذوف
(قوله لا يراز المشبه في صورة الممتنع الخ) أى مع كونه مبتذلا وكتب أيضا
مانصه أى في وصفه حيث ألحقه به قال في الاطول ولا يخفى أنه فات النوم من وجوه
الاستطراف ابراز الشئ في صورة الممتنع عقلا وكأنهم لم يلفقوا اليه لعدم وقوعه
في كلام البلغاء اه (قوله وان كان ممكنا عقلا) لا مكان ذوبان المسك مع كثرة جداحتى
بعد جحرا (قوله ولا استطراف) أى المطلق لا خصوص الاستطراف في المثال المذكور
ولهذا المبدأ بالضمير لتبادر الذهن منه الى الاستطراف في المثال اه أطول (قوله اما
مطلقا) أى عند حضور المشبه في الذهن أو عند عدمه (قوله كما تر في تشبيه فحم الخ) منه
يعلم أن الاستطراف في هذا التشبيه له جهتان ابراز في صورة الممتنع وابرار في صورة
التادرا الحضور اذ لا منافاة بين الجهتين كما لا يخفى اه يس (قوله واما عند حضور المشبه)
أى لا مطلقا لكون المشبه به مشاهدا معتادا لا مستعاضا ولكن موطنه غير موطن المشبه
لكون كل منهما من واد غير واد الا آخر فبمعده حضور أحدهما عند حضور الآخر (قوله
ولا زوردية) كسر الزاى هو الظاهر الثابت في نسخ رواية الممتنع كذا ذكره السيد
السند في شرحه اه أطول وفي الحفيد حكاية الشيخ بقبيل وكتب أيضا مانصه أى رب
ازهار من البنفسج لازوردية تشبها لى الحجر المعروف لكونه بالونه (قوله بزرقها)

الامرين جميعا لان النفس الى الاتم
والاشهر أميل فالتشبيه بزيادة
التقرير والتقوية أجد ر (أوتز بينه)
مرفوع عطف على بيان امكانه
أى تر بين المشبه في عين السامع
(كما في تشبيه وجه أسود
بقوله الظبي أو تشبيهه) أى
تقبيحه (كافي تشبيه وجهه
بجودر بلحمة جامدة قد نقرتها
الديكة) جمع ديك (أو استطرفه)
أى عند المشبه طريف حاد بديعا
(كافي تشبيه فحم جرم موقد
بجر من المسك موجه الذهب
لا يراز) أى انما استطرف المشبه
في هذا التشبيه لابرار المشبه (في
صورة الممتنع عادة) وان كان ممكنا
عقلا ولا يخفى ان الممتنع عادة
مستطرف غريب (والاستطراف
وجه آخر) غير ابراز في صورة
الممتنع عادة (وهو أن يكون المشبه
به نادر الحضور في الذهن امام مطلقا
كما تر) في تشبيه فحم جرم موقد
(واما عند حضور المشبه كافي قوله
ولا زوردية) يعنى البنفسج (ترهو)
قال الجوهرى في الصحاح زهى
الرجل فهو من هو اذا تكبر وفيه
اغة أخرى حكاه ابن دريد زهى
يزهو زهو (بزرقها)

بين الرياض على حرا البواقيت) يعنى الازهار والشقائق الحمر (كانها فوق قامات ضعفن بها) * (٢٠٣) أوائل النار في اطراف كبريت
 فان صورة اتصال النار باطراف
 الكبريت لا يندر حضورها في الذهن
 ندرة بحرم المسك موجه الذهب
 لكن يندر حضورها عند حضور
 صورة البنفسج فيستطرف بمشاهدة
 عناق بين صورتين متباعتين (وقد
 يعود) الغرض من التشبيه (الى
 المشبه به وهو ضربان أحدهما
 ايهام أنه أتم من المشبه) في وجه
 الشبه (وذلك في التشبيه المقلوب)
 الذي يجعل فيه الناقص مشبه به
 قصدا الى ادعاء أنه أكمل (كقوله
 وبدا الصبح كان غرته) هي
 يياض في جهة الفرس فوق الدرهم
 استعيرت لياض الصبح (وجه
 الخليفة حين يتمدح) فانه قصد
 ايهام أن وجه الخليفة أتم من
 الصباح في الوضوح والضياء
 وفي قوله حين يتمدح دلالة على
 انصاف المدوح بعرفه حتى المادح
 وتعظيم شأنه عند الحاضرين
 بالاصغاء اليه والارتياح له وعلى
 كماله في الكرم حيث يصف بالبشر
 والطلاقة عند استماع المديح
 (و) الضرب (الثاني) من الغرض
 العائد الى المشبه به (بيان
 الاهتمام به) أي بالمشبه به (كشبهه
 الجائع فجهما كالبدور في الاشرار
 والاستدارة بالرغيف ويسمى
 هذا) أي التشبيه المشتغل على
 هذا النوع من الغرض (اظهار
 المطلوب هذا) الذي ذكر من جعل
 حد الشئين مشبهين والآخر مشبه به انما يكون (إذا أريد الحاق الناقص) في وجه الشبه (حقيقة) كما في الغرض العائد الى المشبه

اذا كانت الزرقه راجحة على الحمر عند القائل وفي التعبير عن البنفسج بلا زوردية نوع
 اشعار اليه كان الباء في قوله بزرقته السميكية واذا كانت مر جوحة فالباية بمعنى مع وكان
 البيت تعجبا من تكبرها اه أطول (قوله بين الرياض) حال من فاعل زهر وكتب أيضا
 قوله بين الرياض لا يعد أن يقصده بمعنى علانية يعنى زهر علانية لا على وجه الخفاء اه
 أطول (قوله على حرا البواقيت) أي الازهار الحمر التي كاللبواقيت (قوله والشقائق)
 عطف خاص على عام والحجرت للازهار والشقيق (قوله ضف من بها) أي بسيم النملها
 وطول مكنتها فوقها نزل العظم المعنوى منزلة الجسامة الحسية أفاده في الاطول (قوله
 أوائل) انما أقيد بأوائل لأن النار متى طال مقامها الحترت وزال عنها الزرقه وله ذاقيد
 بقوله في اطراف أيضا ولم يقل في كبريت لان أوائل النار الواقعة في أواسط الكبريت
 لازرقه فيها اه يس (قوله لكن يندر حضورها عند حضور الخ) أي لان البنفسج حرم
 ندى ونور رياضي فلا يخطر معه الاما حرم من جنسه دون النار لاسيما في اطراف الكبريت
 فانما حرم حرا يابس ديارى فيبين ما غاية البعد (قوله عناق) أي معانقة أي ضم (قوله
 الى المشبه به) أي للفظ وان كان مشبه به معنى (قوله وهو ضربان) أي الغرض العائد الى
 المشبه به (قوله أحدهما) وهو الكثير الشائع اه أطول (قوله ايهام) أي ابتاع
 المتكلم في وهم السامع أن المشبه به أتم مع انه ليس كذلك في الواقع اه يس (قوله وذلك
 في التشبيه المقلوب) قال في العبر ومع واپس منه أي التشبيه المقلوب قوله تعالى مثل نوره
 كشكاة وان كان نوره أتم من المشكاة (قوله الذي يجعل فيه الناقص الخ) لا يخفى أنه
 يجوز أن يكون التشبيه المقلوب مبنيا على تسليم أنه أتم من المشبه به اذا كان بينك وبين
 مخاطبك نزاع في ذلك وأنت جارى معه وأنه يصح التشبيه المقلوب في تشبيه التزيين
 والتشويه والاستعارة لادعاء ان الزينة في المشبه به أتم وألطف أكثر وادعاء ان
 المشبه به أندر وأخفى ولا يظهر اختصاصه بصورة الحاق الناقص بالأكمل اه أطول
 (قوله كقوله وبدا الخ) قال في الاطول يجوز أن يكون الشبه تشبيها غير مقلوب بأن
 يكون تشبيه غرة الصباح بوجه الخليفة في سرعة انتشارها ولا يخفى أن سرعة انتشار
 الطلاقة في وجه الخليفة أتم منها بالنسبة الى انتشار ضوء الصبح اه (قوله كان غرته) أي
 غرة هي هوان أريد بالصباح الضياء التام عند الاسفار ويحتمل أن المراد به طلق الضياء
 فتكون اضافة الغرة التي هي الضياء التام من اضافة الخاص الى العام وهذا كله ان حل
 الصباح على الضوء وعليه فوجه على حذف مضاف أي ضوء وجه ليناسب المشبه فان حل
 على أول النهار كما هو أحد معنييه كما في الاطول فالاضافة من اضافة الصفة المبنية على
 المبالغة الى الموصوف كما يقال عدل رجل (قوله بالرغيف) في الاستدارة واستلذاذ
 النفس به (قوله اظهار المطلوب) فلا يحسن الا في مقام الطمع في شئ كما قاله السكاكي (قوله
 اذا أريد الحاق الناقص الخ) قال في الاطول قال المشرح وهذا الكلام محل نظر لان

ما تقدم كله ليس مما يقصد فيه الحاق الناقص في وجه الشبهه بالزائد على ما قررنا فيما سبق
 هذا ويمكن دفعه بأن المراد أن هذا الذي ذكر من جعل أحد الطرفين مشبها والاخر مشبها
 به ليكون أحد الطرفين أتم حقيقة أو ادعاء إذا أريد الخ اه وقوله لأن ما تقدم كله ليس مما
 يقصد الخ أى بل به ضمه لما تقدم من أن التحقيق أن الأغراض الثلاثة الأولى لا تستدعي أتمية
 المشبه به في وجه الشبهه وقال الفري رهايت كان ويقال المراد بالناقص الناقص في الجملة
 ولو في الاعرفية أو الأتمية لا الناقص في وجه الشبهه فقط ثم يرد أن يقال بيان الاهتمام غرض
 عائد الى المشبه به ولا حاجة فيه الى ادعاء الكمال قطعها ولا يلزم الكمال حقيقة وهو ظاهر اه
 (قوله بالزائد) حقيقة أو ادعاء (قوله الى الحكم بالتشابه) أى ذهبا الى الحكم أى الى
 افادة التشابه ولو بغير لفظ التشابه كالتمائل والتشاكل والتساوى والتضارع عمالا
 مفعول له بخلاف شابه ومائل ونحوهما فان فيه الحاق الناقص بالزائد (قوله ليكون الخ)
 علة للحكم بالتشابه وكتب أيضا قوله ليكون كل من الشينين مشبها ومشبه به يعلم من
 هذا ان التشابه أخص من التشبيه المعروف فيدخل في تعريفه وان المراد بقوله ترك
 التشبيه ترك التشبيه الذي هو غير التشابه وهو ما يكون أحد الشينين مشبها وليس غير
 والاخر مشبها به كذلك وهو والتشابه قسمان لتشبيه المعرف اه سم (قوله احترازا
 الخ) علة للاحسنية (قوله من ترجيح) أى من إيهام ترجيح أحدا المتساويين والالوجب
 ترك التشبيه فيخيل قوله فالاحسن ويطل تجويز التشبيه ولك أن تجعل وجه ترجيح
 التشابه حفظ السامع عن توهم زيادة المشبه به وتوحي البيان عن الالتباس لأن ظاهر
 العبارة الالتحاق لا التشارك اه أطول (قوله المتساويين) أى بحسب القصود وان لم
 يتساويا في الواقع (قوله اذ جرى) أى في كل وقت جرى ففائدة الطرف التعميم يؤيده
 صيغة تسكب المفيدة للاستمرار اه أطول (قوله وأسبلت السماء) أى بالمطر وأسبلت
 الجفون بالدمع فهو اذا تعدي يتعدى بالباء (قوله وأسبلت برائحة) أى والفعل متعد
 بنفسه لكن في القاموس أسبل الدمع أرسله وعليه فالباء زائدة فعل الزيادة وهما
 مطلقا وهم لا يقال زيادة الباء في غير النفي والاستعقها وفي غير خبر المبتدأ سماع ولا يثبت
 السماع بالبيت مع احتمال بقاء التعدية لا ما نقول بقاء التعدية أيضا علة على أن من
 جعله زائدة لعله سمع الزيادة فلا يتم الحكم بكونه وهما ما لم يتف السماع والاحاطة بالنفي
 متعذرة اه أطول (قوله أم من عبرتي) هي متصلة لوقوعها بعد همزة التسوية كما قرر
 في قول الشاعر

ولست أبالي بعد فقدي مالكا • أموتى نا أم هو الآن واقع

(قوله ويجوز) الجواز مستفاد من قوله فالاحسن وكأنه تعرض له ليوضحه بالتفصيل
 ولا يخفى أن البيت كما اشتمل على تمثيل الاحسن الذي هو التشابه اشتمل على تمثيل الجائر
 الذي هو التشبيه حيث اشتمل على قوله فمن مثل ما في الكاس عني تسكب • وكأنه أراد

(أو ادعاء) كما في الغرض العائد
 الى المشبه به (بالزائد) في وجه
 الشبهه (فان أريد الجمع بين شينين
 في أمر) من الأمور من غير قصد
 الى كون أحدهما ناقصا
 والاخر زائدا سواء وجدت
 الزيادة والنقصان أم لم توجد
 (فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
 بالتشابه) ليكون كل من الشينين
 مشبها ومشبه به (احترازا من
 ترجيح أحدا المتساويين) في وجه
 الشبهه (لقوله تشابه دمهى اذ جرى
 ومدا مئى • فمن مثل ما في الكاس
 عني تسكب فوالله ما أدري
 بالجور أسبلت • جفوني) يقال أسبل
 الدمع والمطر اذا هطل وأسبلت
 السماء قالبا في قوله أنا لجور للتعدية
 وليست برائحة على ما توهمه بعضهم
 (أم من عبرتي كنت أشرب) لما
 اعتقد التساوى بين الدمع والجور
 ترك التشبيه الى التشابه (ويجوز)
 عند ارادة الجمع بين شينين في أمر
 (التشبيه أيضا)

لانهما وان تساوي في وجه الشبه بحسب قصد المتكلم الا انه يجوز له ان يجعل أحدهما مشبها والاخر مشبها لغرض من
الاغراض وسبب من الاسباب مثل زيادة الاهتمام وكون الكلام فيه (٢٠٥) (كشبه غرة الفرس بالصبح وعكسه)
أي تشبيه الصبح بغرة الفرس

(متى أريد ظهوره متى يرفى مظلم
أكثر منه) أي من ذلك المنير من غير
ان يقصد إلى المبالغة في وصف غرة
الفرس بالضاء والانبساط وفرط
التلاؤ أو نحو ذلك اذ لو قصد ذلك
لوجب جعل الغرة مشبها بالصبح
مشبها به (وهو) أي التشبيه
(باعتبار الطرفين) المشبه والمشبّه
به أربعة أقسام لانه (أما تشبيه
مفرد بمفرد وهما) أي المفردان
(غير مقيدين) تشبيه الخلد بالورد
أو مقيدان كقوله (لمن لا يحصل
من سعيه على طائل) (هو كالأرقم
على الماء) فالمشبّه هو الساعي
المقيد بأن لا يحصل من سعيه على
شيء والمشبّه به هو الأرقم المقيد
بكون رقبته على الماء لأن وجه الشبه
هو التسوية بين الفعل وعدمه وهو
موقوف على اعتبار هذين القيدين
(أو مختلفان) أي أحدهما
مقيد والاخر غير مقيد (كقوله
والشمس كالمرآة في كف الأشل)
فالمشبّه به أعني المرآة مقيد بكونه
في كف الأشل بخلاف المشبّه
أعني الشمس (وعكسه) أي تشبيه
المرآة في كف الأشل بالشمس
فالمشبّه مقيد دون المشبّه به (وأما
تشبيه مركب بمركب) بأن يكون
كل من الطرفين كيفية حاصلة من
مجموع أشياء غير متضامّة وتلاصقت
حتى عادت شأ واحد

التشبيه بما أحد الطرفين أكل مع انه لم يقصد الا الحاق بل التشابه بعد التمثيل له
بما لا مزية لأحد الطرفين على الآخر فتأمل اه أطول وفي القدرى فان قلت قوله في مثل
يدل على التشبيه وقوله تشابه على التشابه فيمتنا قضان قلت لم يقصد بقوله في مثل التشبيه
كما لا يخفى على المتأمل ولو سلم فقد صرح بجواز التشبيه عند ارادة الجمع بين الشئتين في امر
فأول الكلام أسلوب والثاني أسلوب آخر فلا محذور اه وجعل بعضهم في الكلام حذفاً
والاصل في مثل ما في الكائنات تسكب عيني ومن مثل ما تسكب عيني أشرب فيكون ذلك
بياناً لقوله تشابه الخ (قوله لانها الخ) وقال في الاطول لأن أداة التشبيه قد تستعمل
لغير قصد التشريك (قوله متى أريد الخ) يرجع لكل من تشبيه غرة الفرس بالصبح
وعكسه (قوله اذ لو قصد ذلك) أي ما ذكره من المبالغة في وصف الغرة لوجب جعل الغرة
مشبها بالصبح مشبها به أي لوجب الحكم بذلك تحقيقاً لا مجرد جعل الغرة والصبح كذلك
في العبارة لوجود هذا عند عدم القصد أيضاً بأن أريد مجرد ظهوره متى يرفى مظلم أكثر منه
والمراد وجب ذلك اذ الميرد قلب التشبيه أي ووجب عكس ذلك اذا أريد ولو صرح
بذلك لكان أوضح فتأمل (قوله وهو الخ) شروع في أقسام التشبيه بعد الفراغ من
الاركان والغرض منه (قوله باعتبار الطرفين) أي افراد او تركيبات وتقدم تقسيمه
باعتبارها محسبة وعقلية (قوله أربعة أقسام) أولها اقسامه المصنف الى أربعة
أقسام والثالث والرابع ككل منهما قسمان يعلم انقسامهما اليهما من بيان
تقسيم الاول الى الاقسام الاربعة فاكتفى به ولم يذكر تقسيمهما وأما الثاني فيحتمل
القسمه الى الاربعة عتلاً وكأنه لم يوجد هذه الاقسام ولعدم وجوده سقط قسمان
من القسم الثالث وقسمان من القسم الرابع فالاقسام العقلية ستة عشر حاصلة
من ضرب أربع في أربع والواقعية تسعة ومن البين أن تقسيم الطرفين يستلزم
تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين وبالعكس وهكذا الحال في الوجه والأداة والغرض
فالمصنف يقسم نارة الطرفين مثلاً ويترك تقسيم التشبيه باعتبارها وتارة يعكس اعمالاً
للطرفين وتجديد السلوك وتفنننا في البيان وأما تقسيم التشبيه باعتبار الطرفين هنا مع
أنه علم من تقسيم الوجه المركب باعتبار الطرفين فلزيد الاهتمام بالتشبيه الذي وجهه
مركب فانه ما به التفاضل بين البلغاء والتفاضل بين الخطباء وللتشبيه على الفرق بين
المركب والمفرد المقيد فانه أحوج شئ الى التأمل واعمال الذكاء كذا في الاطول (قوله
أو مقيدان) قال في الاطول ولا نعني بالمقيد ما ذكره قيد بل المقيد مدخل في التشبيه
الأتري أنه جعل من غير المقيد قوله تعالى هن لباس لكم وأنتم لباس لهن مع أن اللباس
موصوف لانه لا يدخل في وجه الشبه لهذا الوصف فانه في الاطول ثم جواز أن يكون
الطرف في الآية من المفرد المقيد فراجع (قوله هو التسوية الخ) الاوضح هو استواء
للفعل وعدمه (قوله بخلاف المشبه) فان قلت المشبه هو الشمس لا مطلقاً بل حال

(كافي بيت بشار) كأن مشار
النقع على ما سبق تحقيقه (واما

تشبيه مفرد بركب ~~ك~~ما متر
من تشبيه الشقيق) وهو مفرد
بإعلام ياقوت نشرن على رماح من
زبرجد وهو مركب من عدة
أمور والفرق بين المركب والمفرد
المقيد أحوج شئ إلى التأمل
فكثيرا ما يقع الالتباس (واما

تشبيه مركب بمفرد ~~ك~~قوله
يا صبا حبي تقصيا نظريكا) في
الاساس تنصيته بلغت أقصاه أي
اجتهدا في النظر والبلغا أقصى
نظريكا (تربا وجوه الارض كيف
تصور) أي تصور خذف التاء يقال
صوره الله صورة حسنة فتصور
(تربا من ارامشها) أي ذاتهم
لم يستره غيم (فدشابه) أي خالطه
(زهر الربا) خصها لانها أنضر
وأشد خضرة ولانها المقصود
بالنظر (فكانها هو) أي ذلك النهار
المشمس الموصوف (مقمر) أي
ليل ذوقر لان الأزهار باخضرارها
قد نقصت من ضوء الشمس حتى
صار يضرب الى السواد فاشبه
مركب والمشبه به مفرد وهو المتمر
(وايضا) تقسيم آخر للتشبيه
باعتبار الطرفين

مركب فيكون مقيدا لقلت الحركة انما تلاحظ في وجه التشبيه فلا تعتبر قيد التشبيه فتدبر
اه فتري وفيه نظر لان ملاحظة الحركة في وجه التشبيه تستدعي ملاحظة الطرفين
والاحسن الجواب بأن الحركة لما كانت لازمة للشمس غير منفكة عنها أبدا كانت كأنها
جزء من مفهومها وليست بقيد خارج تأمل (قوله بيت بشار) الاضافة للعهد (قوله
والفرق) أي التمييز بين المفرد والمركب في التركيب المخصوص أي بيان أن ما فيه مفرد
مقيد أو مركب وليس المراد الفرق من حيث التصور سهو لانه كذا في سم وكتب أيضا
قوله والفرق بين المركب الخ اذ يلتبس التقيد بالتركيب فان كان هناك أمر واحد هو
الاصل فيما يقصد من المشبه أو المشبه به وكان ما عداه تمة وتعاله في الاعتبار كان مفردا
مقيدا والا كان مركبا اه حفيد (قوله كيف تصور) أي قائلين تجب كيف تصور
مضارع التصوير مجهول يقال صورته فتصوره والشارح جعله مضارعا محذوف التاء اه
أطول (قوله أي تصور) أي تشككل (قوله تربا من ارامشها) بدل من تربا وجوه
الارض بدل مفصل من مجمل أو عطف بيان كذا في يس (قوله زهر) كعم جمع زهرة ككثرة
وبركة اه أطول والظاهر من قوله لان الأزهار باخضرارها أنه جل الزهر على النبات مجازا
مرسلا أو استعارة قاله الفزري (قوله الربا) جمع ربوة بالضم وجاءت كرجة اه أطول
وفي الحفيد الربوة بفتح الراء وبالكسر التل فتلخص أن راءها مثلثة (قوله خصها) أي زهر
الربا (قوله لانها أنضر الخ) قال في الاطول ويمكن أن يقال خصها لانها اتخاطها الشمس
في أول طلوعها وتشبه أول النهار بالليل المتمر أظهر لان نور الشمس فيه أضعف (قوله
ولانها المقصود بالنظر) أي في قول الشاعر * تقصيا نظريكا * تربا وجوه الارض
هـ هذا مراده فيما يظهر ~~ك~~كذا انحط شيخنا البرلسي اه سم وكتب أيضا قوله ولانها
المقصود بالنظر لان الشخص يبدأ بالنظر العالي (قوله أي ليل ذوقر) لا يقال هذا
يستلزم أن المشبه به مركب فني جعله مفردا ناسخ كما قال في المطول لانا نقول
الوصف أو الاضافة لا تمنع الافراد لما سبق أن المراد بالتركيب هو الهيئته
الحاصلة من عدة أشياء والمشبه به ههنا ليس كذلك أفاده الفزري (قوله قد نقصت
من ضوء الشمس) من زائدة في المفعول أو التقدير نقصت شيئا من ضوء الشمس (قوله
يضرب) أي يميل (قوله فالمشبه مركب) وهو النهار الموصوف بماتر (قوله وأيضا
الخ) لم يعد تشبيه المتعدد بالمتعدد قسمين الاقسام السابقة في قوله وهو باعتبار الطرفين
اما تشبيه مفرد بمفرد الخ بأن يقال واما تشبيه متعدد بمتعدد لانه كتشبيه المفرد بالمفرد
حقيقة فلامعنى جعله قسما له اه فتري حال سم لان نقول الظاهر أن الواحد
في المتعدد قد يكون مفردا مقيدا وغير مقيد ومركبا فالا قال لانه لا يخرج عن الاقسام
السابقة لانه كتشبيه مفرد بمفرد حقيقة أو كتشبيه مركب بمركب حقيقة أو كتشبيه
مختلفين وكتب أيضا ما نصه هذا التقسيم لا يناسب التقسيمات الاخر لانها كانت

وهو انه (ان تعدد طرفاه فاما
ملفوف) وهو أن يؤتى أولا
بالمشبهات على طريق العطف
أو غيره ثم بالمشبه به كذلك
(كقوله) في صفة العقاب بكثرة
اصطياد الطيور (كان قلوب الطائر
رطبا) بعضها (ويابس) بعضها (لدى
وكرها العناب والحشف) هو أردأ
القر (البالي) شبه الرطب الطري
من قلوب الطير بالعناب واليابس
العتيق منها بالحشف البالي أذ ليس
لاجتماعهما هيئة مخصوصة يعتد
بها ويقصد تشبيهها لأنه ذكر
أولا المشبهين ثم المشبه بهما على
الترتيب (أو مفروق) وهو أن يؤتى
عشبه ومشبه به ثم آخر وآخر (كقوله
النشر) أي الطيب والرائحة
(مسك والوجوه دنا) ويرى أطراف
الأكف (وروى أطراف البنان
(عنم) هو شجر أحمر لين) وان تعدد
طرفه الأول (يعني المشبه دون
الثاني) فتشبيه التسوية كقوله
صدع الحبيب وحالي * كلاهما
كاللبيالي وان تعدد طرفه الثاني
يعني المشبه به دون الأول (فتشبيه
الجمع كقوله)
بات تدعى إلى حتى الصباح
أغيد مجدول مكان الوشاح
(كأنما ييسم) ذلك الأغيد أي
الناعم البدن (عن لؤلؤ منضد) أي
منظم (أو برد) هو حب الغمام
(أو أفاح) جمع الخوان

تقسمات للتشبيه الواحد وهذا تقسيم للتشبيهات المتعددة اذ لا تعدد طرفا تشبيه واحد
وأيضا ليس من وظائف البيان بل هو من أفراد اللف والنشر الذي هو من الصنائع
البدعية وكان وجه التعرض له أن الملفوف ربما يلتبس بتشبيهه مركب بمركب وبشبهته
يتعرض للمفروق وأن لا التباس فيه ولا يخفى أن الملفوف والمفروق لا يختصان بالطرف
بل يجريان في الوجه أيضا اه أطول (قوله) وهو أن يؤتى أولا بالمشبهات الخ) تبع فيه
الشارح المصنف ويجب أن يقال أو بالعكس لئلا يخرج نحو كالغناب والحشف البالي
قلوب الطير رطبا ويابس وقوله أو غيره كأنه أراد به مثل قولنا كالقمر من زيد وعمر
اذا اريد تشبيه أحدهما بالشمس والآخر بالقمر بقرينة اه أطول (قوله) في صفة
العقاب) أي وصفه وهو مؤنث (قوله) رطبا بعضها ويابس بعضها) لا يخفى أن رطبا
ويابس أحال من قلوب الطير والعامل معنى التشبيه المستفاد من كأن فأنه أن الحال
يجب أن تكون مطابقة لأصاحبها في التذكير والتأنيث وقد اندمجت ههنا حيث لم يقل
رطبة ويابس فإشار الشارح بقوله رطبا بعضها ويابس بعضها إلى دفعه لكن ظاهره
بقتضى حذف الفاعل وبقائه رافعه ولا يميزه البصريون وبعض الكوفيين اللهم الا
أن يريد أن تفصيل الحال لفظا يستدعي تفصيل صاحبها معنى وهو يجوز ترك ثانيتهما فان
الرطوبة بالنسبة إلى بعض واليبوسة بالنسبة إلى آخر والاظهر أن يقال التقدير قسم
رطبا وقسم يابسا اه فترى وقد يحسم من صنيع الشارح على بيان المعنى فلا ينافي هذا
الاظهر (قوله وكرها) هو عش الطائر وان لم يكن فيه اه أطول (قوله) أذ ليس الخ)
تعليل لمحذوف أي وليس هذا من المركب أذ ليس الخ (قوله) لأنه الخ) الأقرب انه
راجع إلى قوله شبه الرطب الخ (قوله النشر) أي نشر تلك النساء (قوله) أي الطيب) أي
طيب الرائحة وذكاؤها وقوله والرائحة أي الذكية الطبية (قوله) مسك) أي نشر مسك
اه أطول أو المراد نفس المسك فيكون فيه مبالغة حيث جعل الرائحة ذات رائحة
كالسك (قوله) أطراف البنان) فالأضافة بيانية اه أطول (قوله) فتشبيه التسوية)
للتسوية فيه بين مشبهات (قوله) وحالي) كأنه أراد أحوالي فصيح أن حاله والصدغ
كاللبيالي اه أطول (قوله) فتشبيه الجمع) للجمع فيه بين مشبهات (قوله) مجدول مكان
الوشاح) أي ضامر الخاضعتين والبطن لأن ذلك موضع الوشاح وهو جلد يرصع بالجواهر
ونحوها يشد في الوسط كذا في عرق (قوله) الوشاح) بالضم والكسر كما في القاموس
ويقال اشاح واشاح (قوله) كأنما ييسم) بسم ييسم كضرب يضرب وابتسم وتبسم وهو
أقل الضحك وأحسنه اه أطول وضمن ييسم معنى يكشف فعداه يعن (قوله) أي
الناعم البدن) الانسب ذكر هذا التفسير بعد قوله أغيد (قوله) أو أفاح) بفتح الهمزة
أصله أفاحي مجذوف الالف والنون وقد لا تشدد اليا جمع الخوان بالضم ويقال خوان
وهو البابونج كذا في الاطول وكان حذف الباء وقفا جاز على ترك تشديد اليا فيكون

كالوقوف على قاض (قوله وهو ورد له نور) اعلم ان الثغرة ما تقدم من الاسنان كما
 في الصحاح والاقحوان نبت طيب الريح حواله ورق ابيض ووسطه أصفر كما في الصحاح
 فتشبيه الاسنان بالاقحوان باعتبار لون ماحواله من الورق وحسن انتظامه مع قطع
 النظر عما في الوسط من الاصفر هذا هو الاقرب (قوله شبه نغره) أي أسنانه بثلاثة
 أشياء الا أنه أورد كلمة أو تنبيه على أن كلامه شبه به على حدة وكلمة أو للتسوية لاللابهام
 حتى يرد أنه ينبغي الواز في وجهه بأن أو بمعنى الواو وكيف تجعل بمعنى الواو وهي أحسن
 من الواو والمخو عن وصمة ابهام جعل المجموع مشبه به وتطرق في كونه من باب التشبيه بأن
 المشبه أعني الثغرة غير مذكور انظروا لا تقدرا وأجيب بأن تشبيهه بثلاثة أشياء بمعنى
 لان تشبيه التيسم بالتيسم عن أحد الثلاثة يستلزم تشبيه الثغرة بأحدها كذا في الاطول
 (قوله وباعتبار وجهه) يعني باعتبار وجهه له ثلاثة تقسيمات أقليات الاول هو تمثيل
 وغير تمثيل والثاني هو مجمل ومفصل والثالث هو قريب وبعيد (قوله اما تمثيل واما غير
 تمثيل) لا يرد أنه تقسيم للشيء الى نفسه وغيره لان التمثيل يرادف التشبيه بشهد لذلك
 كلام الكشف حيث يستعمل استعمال التشبيه لانه مشترك بين مطلق التشبيه وأخص
 منه وما هو نفس المقسم المعنى الاعم والقسم ما هو أخص فلا إشكال وبهذا اندفع
 أيضا أن تعريفه بقوله وهو ما وجهه منتزع من متعدد غير منعكس لخروج بعض أفراد
 التمثيل عنه اه اطول (قوله منتزع من متعدد) لا يخفى أن الانتزاع من المتعدد
 لا يقتضي كون التعدد في طرف التشبيه ولو سلم فلا يستلزم التعدد التركيب فلا يرد على
 الشارح شيء في غيبه التمثيل بما طرفاه غير مركبين كتشبيه الثريا بالعنقود اذ يجوز أن
 يكون وجه الشبه الهيئة الحاصلة من متعدد هو أجزاءه وبذلك ذلك ما ذكره بعضهم أن
 الخلقة الهيئة الحاصلة باجتماع الشكل واللون وأما قول المصنف ان التمثيل يستلزم
 التركيب فلا يضرنا لان مراده الاستعارة التمثيلية المفسرة بالمركب الذي شبهه معناه
 المقصود بالاصلي على ما صرح به المصنف في الايضاح نعم الفرق بينه وبين التشبيه التمثيلي
 بدون الاستعارة خفي والظاهر الموافقة بينهما في أفراد الطرفين وتركيبهما اه ملخصا من
 حواشي الحفص على المطول والمختصر وفي الاطول ما نصه وتعيينه مثال التمثيل على
 كلام السكاكي حيث قال كما في تشبيه مثل اليهود واطلاقه على كلام الجهم ورجب
 قال كما ترجمه الشارح المحقق على أن جعل ما مر عبارة عن جميع أمثلة ذكرت لوجه
 الشبه المركب بأقسامها من مركب الطرفين ومفردهما ومختلفهما وخالفه السيد السند
 بدعوى أن التمثيل مخصوص بما طرفاه مركبان وادعى أن تعريفه بما وجهه منتزع من
 متعدد يتبادر منه المنتزع من متعدد في طرفي التشبيه لا المركب من متعدد هو أجزاءه
 والاقوال مركبان من متعدد فخرج منه ما ليس طرفاه مركبين فلم يتناول ما مر الا ما تركب
 طرفاه ونوره بأن المصنف رد على السكاكي جعل التمثيل على سبيل الاستعارة من

وهو ورد له نور شبه نغره بثلاثة أشياء
 (وباعتبار وجهه) عطف على قوله
 باعتبار الطرفين (اما تمثيل وهو ما
 أي التشبيه الذي (وجهه) وصف
 (منتزع من متعدد)

الاستعارة الحقيقية بأن التمثيل يستلزم التركيب المناسب لا ندراجه تحت الاستعارة الحقيقية المدرجة تحت المجاز المفرد ومباني المخالفة غير سديدة أما حديث التبادر فمنوع وإنما اختير الانتزاع على التركيب ليعلم أن المذار على التركيب الاعتباري والهيمته الانتزاعية لا على التركيب الحقيقي ولينقل المركب من متعدد هو أجزاءه ومن متعدد في الطرف وكذا سندرد المصنف على السكاكي ضعيف لأنه ردة كون التمثيل على سبيل الاستعارة كذلك وقد وجد في كلام السكاكي تخصيص الاستعارة التمثيلية بالمركب ولا يلزم منه تخصيص التمثيل بمعنى التشبيه بالوجه المركب بما طرفاه مركبان نعم جعل الشارح في تعريف المجاز المركب باللفظ المستعمل فيما يشبهه معناه الأصلي تشبيه التمثيل قوله تشبيه التمثيل احترازا عن الاستعارة في المفرد فلم يخص التمثيل بما طرفاه مركبان كيف يحتزبه عنها فيبين كلامه تنافرا لكن لا يوجب ذلك فساد كلامه هنا بل ينبغي أن يحمل ما سيأتي على أن الانتزاع بارادة تشبيه تمثيل خاص اذ لا بد اما من تقييد اللفظ المستعمل بالمركب او تقييد تشبيه التمثيل بتقيد الفصل بالتخصيص أولى من الجنس ثم نقول لو كان التمثيل مخصوصا بما طرفاه مركبان لانتقض تعريف المجاز المركب بالاستعارة لفظ مركب لمعنى مفرد شبهه معناه بمعنى المركب بوجه شبه مركب اذ قد سبق أن التشبيه بهذا الوجه يحى للمركب اهـ (قوله أمرين أو أمور) فيه اشارة الى نكتة اختيار متعدد على أمور (قوله وقبده الخ) الحاصل أن التمثيل عند الجمهور هو التشبيه الذي يكون وجه الشبه فيه مركبا سواء كان حسيما أو عقليا أو اعتباريا وهما وقد تقدمت أمثله منفصلة وذهب الشيخ الى أنه يشترط فيه أن لا يكون الوجه المركب حسيما والسكاكي الى أنه يشترط فيه أن لا يكون حسيما ولا عقليا فيحصر التمثيل عنده في المركب الاعتباري الوهمي اهـ سراجي وفي اثبات المخالفة بين الشيخ والجمهور كلام صاحب الاطول فراجعهم وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ولما استشعر المصنف الاشكال على تعريفه بأنه غير مطرد لانه يدخل فيه التشبيه في الوصف المنتزع الحقيقي مع أنه ليس بتمثيل أشار الى دفعه بقوله وقبده الخ ووجه الدفع ان هذا التمثيل لم يثبت في غير كلام السكاكي فخرينا في التعريف على وفق الجمهور اهـ (قوله أي المنتزع من متعدد) كذا فسر الشارح الضمير ونحن نفسره بالوجه أي قيد الوجه بكونه غير حقيقي كما قبله بكونه منتزعا من متعدد لانه قال السكاكي التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل فتقيد الوجه بتقيدين ولم يقيد المنتزع من متعدد اهـ أطول (قوله غير حقيقي) بأن يكون اعتباريا وهما أفرادا وهذا بالحقيقي ما يقابل الاعتباري الوهمي والمراد بالاعتباري الوهمي ما يشبه التسميات لعدم وجودها عند المتكلمين وكتب أيضا قوله غير حقيقي هل المراد غير حقيقي في كل من الطرفين أو يكفي أن يكون كذلك في أحد الطرفين هذا مما يتضح ان كان التبادر الاول

أمرين أو أمور (كأمر) من تشبيه الثريا وتشبيه مناد النقع مع الاسياق وتشبيه الشمس بالمرآة في كف الاشل وغير ذلك (وقبده) أي المنتزع من متعدد (السكاكي) بكونه غير حقيقي (حيث قال التشبيه متى كان وجهه وصفا غير حقيقي وكان منتزعا من عدة أمور خص باسم التمثيل) كما في تشبيه مثل اليهود بمثل الجار (فان وجه الشبه هو حرمان الانتفاع بأبلغ نافع مع الكد والتعب في استصحابه فهو وصف مركب من متعدد وليس بحقيقي

لأنه الفرد الكامل اه أطول (قوله عائذ الى التوهم) أى الاعتبار اه سم (قوله
يعنى مالا يكون الخ) يحتمل صنفين الشارح حل قوله وهو بخلافه على بيان غير التمثيل
عند الجمهور خاصة ويعلم منه غير التمثيل على مذهب السكاكي وعلى هذا الجمل درج
صاحب الاطول وقال انه أولى ويحتمل حله على بيان غير التمثيل على المذهبين وهذا
أقرب الى عبارة الشارح كما أفاده صاحب الاطول فتأمل (قوله واعتباريا) عطف
تفسيرى اه سم (قوله بل يكون حقيقيا) قال فى الاطول المراد بالوصف الحقيقى
ما يكون ما انتزع عنه أوصافه حقيقة والافاقية الانتزاعية أمرا اعتباريا لوجوده
(قوله تمثيل عند الجمهور) اهدم اشتراطهم أن لا يكون الوجه حقيقيا (قوله اما مجمل
وهو ما لم يذكر وجهه) ولا ما يستتبعه ولما كان للمجمل تقسيمان عقبه به ما وفصل بينه
وبين نفسه والانساب مقام التعليم تقديم الفصل لانه وجودى ولانه يندفع طول الفصل
بين القسمين بتدبيره وكأنه نظر الى أن المجمل أجل اه أطول (قوله ما لم يذكر وجهه)
أى ذكر اصريحا فلا يمنع الاجاز ذكر ما يشعر به نحو هوهم كالحلقة المفرغة لا يدرى أين
طرفاها فان قوله المفرغة الخ يشعر بالوجه كإسأنى (قوله ظاهر وجهه) حل معنى أشار
به الى تقدير مضاف فى المتز لاحتل اعراب فلا يقال يلزم حذف الفاعل وهو لا يجوز
(قوله بينهما) أى يفهم وجهه اه أطول (قوله خفى) لا يخفى أن المراد الخفى
فى حذفه فلا يخرج من الخفاء عروضا ما يوجب ظهوره كفى هذا الكلام فان
وصف الحلقة أظهر وجه الشبهة فلا اختصاص لهذا التقسيم بالمجمل بل يجرى فى الفصل
أيضا اه أطول ولعل تخصيصه بظهور الخفاء فيه بحذف وجه الشبهة تأمل (قوله
لا يدركه) أى لا يدرك وجهه اه أطول (قوله الا الخاصة) سواء أذكر كره بالبداهة
أو بالتأمل فالقسيم للتشبيه وتسميته بالظاهر والخفى تسمية له بحال الوجه وجوز الشارح
كونه تفصيلا للوجه بارجاع الضمير الى الوجه وبأياه كون قوله وأيضا أنه تقسيم للتشبيه
قطعا اه أطول وقد يوجه التجويز بأن تقسيم الوجه يستلزم تقسيم التشبيه باعتبار
الوجه (قوله قول من وصف الخ) أى لما سأله عنهم الججاج أيهم انجداى أنشجع
(قوله وذكر جارا لله) لاتفاقى بين ما ذكره وما ذكره الشيخ بل هما يجتمعان على الصدق
نواردا أو بطريق أخذ المتأخر عن المتقدم اه أطول (قوله عن نبيا) هم ربيع الكامل
وعمارة الوهاب وقيس الحفاظ وأنس الفوارس فهم أربعة ومنه تعلم أنه كان على
الشارح أن يزيد لابل فلان مرة ثالثة (قوله نكلتهم) أى فقدتهم (قوله ان كنت
أعلم أيهم أفضل) أى استفهامية فالمعنى ان كنت أعلم جواب هذا الاستفهام أو موصولة
مبنية على الضم لوجود الاضافة وحذف صدر الصلة لكن الاول هو المناسب لايهم
التى فى السؤال (قوله المفرغة) قال فى القاموس حلقة مفرغة مصمتة وقال فيه
المصمت الذى لا جوف له اه وقال بعضهم المفرغة أى المصبوبة فى قالب بعدان

بل هو عائذ الى التوهم (واما غير
تمثيل وهو بخلافه) أى بخلاف
التمثيل يعنى مالا يكون
وجهه منتزعا من متعدد وعند
السكاكي مالا يكون منتزعا من
متعدد ولا يكون وهميا واعتباريا
بل يكون حقيقة اقتضية الثريا
بالعقود المنتزعة عند الجمهور
دون السكاكي (وأیضا) تقسيم
آخر للتشبيه باعتبار وجهه وهو
أنه (اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فنه) أى من المجمل ما هو (ظاهر)
وجهه أو فن الوجه الغير المذكور
ما هو ظاهر (بينهم كل واحد)
من له مدخل فى ذلك (نحو زيد
كلاسد ومنه خفى لا يدركه الا
الخاصة كقول بعضهم) ذكر الشيخ
عبد القاهر أنه قول من وصف بنى
المهلب للعجاج لما سأله عنهم وذكر
جار الله انه قول الانبارية فاطمة بنت
الخرش وذلك انه سألته عن
فيها أيهم أفضل فقالت عمارة لابل
فلان لابل فلان ثم قالت نكلتهم
ان كنت أعلم أيهم أفضل (هم)
كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها أي هم متناسبون في الشرف) يتمتع تعيين بعضهم فاضلا (٢١١) وبعضهم أفضل منه (كما أنها) أي الحلقة

المفرغة (متناسبة الاجزاء

في الصورة) يتمتع تعيين بعضها

طرفا وبعضها وسطا لكونها مفرغة

مصمتة الجوانب كالدايرة (وأيا

منه) أي من الجمل وقوله منه دون

أن يقول وأيضا ما كذا واما

كذا اشعار بأن هذا من تقسيمات

الجمل لامن تقسيمات مطلق

التشبيه أي ومن الجمل (ما لم يذكر

فيه وصف أحد الطرفين) يعني

الوصف الذي يكون فيه ايماء الى

وجه الشبه (فحور زيدا أسد ومنه)

أي الجمل (ما ذكر فيه وصف المشبه به

وحده) أي الوصف المشعر بوجه

الشبه كقولها هم كالحلقة المفرغة

لا يدري أين طرفاها (ومنه ما ذكر

فيه وصفهما) أي المشبه والمشبه به

كأيهما (كقوله صدقت عنه) أي

أعرضت (ولم تصدق مواهبه *

عنى وعاوده ظني فلم يخب كالغيث ان

جثته وافاك) أي أنك (ريقه)

يقال فعله في روق شبايه وريقه أي

أوله وأصابه ريق المطر وريق كل

شيء أفضله (وان ترجمت عنه ليج

في الطلب) وصف المشبه أعنى

المدح بأن عطايه فائضة عليه

أعرض أو لم يعرض وكذا وصف

المشبه به أعنى الغيث بأنه يصيبك

جثته أو ترجمت عنه والوصف ان

مشعر ان بوجه الشبه أعنى

الافاضة حالى الطلب وعنده

أذيب ما هي منه وفي سم قوله المفرغة أي الممزوجة وكأنه عبر بالافراغ الذي هو صب أصل الحلقة المذاب في قالب لأن ما هو كذلك يكون ممزجا لا خليا بين أجزائه ولا انفراج (قوله طرفاها) المراد طرفها الأعلى والأسفل الملائمان للأفضل والأدنى وإذا لم يعلم الأعلى والأدنى لم يعلم الوسط اه أطول وكتب أيضا قوله طرفاها قال في العروس ويرد عليه أن الحلقة المفرغة ليس لها طرفان وجوابه أن السالبة المهمة لا تستلزم وجود موضوعها اه يس (قوله مصمتة الجوانب) أي والجوف وهو نفس قوله مفرغة قال سم وعلل التقييد بالجوانب لدفع توهم أن يراد بالمصمتة مصمتة الجوف فقط فان ذلك صادق مع وجود انفصال في بعض جوانبها فيبين بهذا القيد أن الاتصال شامل لجميع أجزائها فلا يبين لها طرف لأنها إذا لم تكن مصمتة الجوانب كان موضع الانتراج منها طرفا ومقابله وسطا اه وقوله ولعل التقييد بالجوانب أي حيث قال مصمتة الجوانب ولم يقل مصمتة بدون ذكر مضاف اليه (قوله وأيضا) قال في الأطول أيضا جلة معترضة بين المعطوف والمعطوف تقديره أض تقسيم للعجمل أيضا أي عاد عودا وقائده التقييد على أنه استئناف تقسيم للعجمل وليس تقسيما للخي ومنه يعلم أن المعترضة قد تدخل بين العاطف والمعطوف وأما ما قال الشارح ان اختيار منه ومنه دون اها واما للشعار بأنه من تقسيمات الجمل دون مطلق التشبيه فليس مما يعتد به لانه لا مجال لتوهم أنه تقسيم مطلق التشبيه اذ لا معنى لتوسط تقسيم بين قسمي تقسيم بل الوجه أن لا يحصر فيما ذكره اذ يمكن قسم آخر هو ما ذكر فيه وصف المشبه فقط فلذا لم يأت بادا الحصر ولم يجعل التقسيم رباعيا لعدم الظفر به في كلامهم ولا يخفى جريان هذا التقسيم في المنفصل وكأنه لم يعترض له لانه لم يوجد اذ لا معنى ليراد ما يشعر بوجه التشبه مع ذكره اه (قوله لامن تقسيمات مطلق التشبيه) أي فلفظ منه يدفع ما يوهمه لفظ أيضا المأق به في صدر تقسيمات مطلق التشبيه من أن هذا تقسيم لمطلق التشبيه (قوله ما لم يذكر الخ) انما قدم العدمي على ما هو وجودي في الجملة وقدم ما هو وجودي في الجملة على الوجودي الصريح مع أن حق التعليم يقتضي العكس حفظا للاقسام عن وقوع فاصل بينها ولو بالمثال اه أطول (قوله يعني الوصف الخ) كما يومئ اليه اضافة الوصف الى أحد الطرفين لاشعارها بأن المراد وصف يذكر له من حيث انه طرف أشار الى ذلك في الأطول وخرج بما ذكر زيد العالم أسد اذ لا ايماء في العالم الى الجراة (قوله نحو زيد أسد) تمثيل لما لم يذكر الخ (قوله كقولها هم كالحلقة الخ) فان قولها المفرغة لا يدري أين طرفاها مشعر بالوجه كما بينه سم (قوله ولم تصدق) من حذرتب اه أطول (قوله مواهبه) بفتح الباء وضمها مفعولا أو فاعلا لقوله لم تصدق فانه جاء متعديا ولا زما كذا في بس لكن النصب انما يأتي على قراءة يصدق بالتحية (قوله ريقه) أصله ريق (قوله وريق كل شيء أفضله) والاحسن هنا ارادة هذا المعنى أعنى الأفضل (قوله وهو ما ذكر

وحاق الاقبال عليه والاعراض عنه (واما مفصل) عطف على قوله اما مجمل (وهو ما ذكر

وجهه) قال في الاطول لما كان في هذا التعريف تسامح يجعل ما ذكر مما يستتبع وجهه
مكان الوجه داخل في ما ذكر وجهه وكان ذلك التسامح مبنيا على تسامح آخر به على هذا
للتسامح وعلى منشاؤه اخرج التعريف عن الابهام فقال وقد يتسامح الخ والشارح
جعل اشارة الى التقسيم بعد التعريف بمعنى المفصل قسمان ما ذكر فيه وجه الشبه حقيقة
وما ذكر فيه وجه الشبه تسامحا (قوله وأدمي) وصف أدمعه بالصفاء مني عن كثرة
بكانه لاشعاره بانفسال المنبع وزوال ما يكدر الدمع منه بسبب كثرة ما ينزل من المدامع
وبهذا الدفع أنه لا كبير مدحة في وصف الدمع بالصفاء (قوله وقد يتسامح) أي يتجاوز
أما على طريق مجاز الحذف أو المجاز المرسل اه لكن قال في الاطول ان ارتكاب طريق
المجاز ليس تسامحا (قوله بذكر ما) أي ملزوم (قوله مكانه) أي في مكانه بأن يؤتى به على
طريقته من ادخال في عليه ليخرج بذلك ذكر الوصف المشعر بالوجه (قوله للكلام) أي
في شأنه (قوله لا الحلاوة) قال في الاطول ولا يبعد أن يجعل وجه الشبه نفس الحلاوة
ويجعل ثبوته في المشبه على سبيل التخيل كما في تشبيه السنة بالنجم والبدعة بالظلمة (قوله
مبتذل) تفسير لقريب وكذا قوله الاتي غريب نفسا لبعيد كما هو صريح الايضاح على
ما في يس وكتب أيضا قوله مبتذل الابتذال الامتهان وهو يقتضي كثرة الاستعمال
فيقيدانه لو كان الانتقال فيه من غير تدقيق نظر لكن اتفق انه لم يكثر استعماله ليس منه
وأنس مراد بديل تعريفه فالحق ان القريب المبتذل شامل لصورتين ما كثر استعماله
وما لم يكثر يقيدان يسهل الانتقال في كل منهما من المشبه الى المشبه به فذكر الابتذال
ليس للاخراج بل نظر للغالب اذ يغلب في القريب الابتذال اه وفي الاطول تفسير
الابتذال بعدم الصيانة بأن يناله كل أحد بجزء توجهه اليه فلا يمنع منه احتياج الى
تدقيق نظر وهو بهذا التفسير لا يقتضي كثرة الاستعمال فلا يرد ما ذكر (قوله وهو ما ينتقل
فيه) والمستقل هو المتكلم الذي هو مراد التشبيه ويلزم قرب انتقاله قرب فهم السامع
(قوله لظهور وجهه) فيه بحث لانه ان أريد بظهور الوجه ظهوره في نفسه يرد عليه ان
ذلك لا يستلزم ظهور الانتقال من المشبه الى المشبه به فانه يجوز أن يكون ثبوته للطرفين
غير ظاهر وان أريد بظهور ثبوته للطرفين ففيه أن كونه جليلا لا يستلزم ذلك ويمكن أن يقال
قوله اظهور وجهه تعليل على وجه التقيد أي التشبيه المبتذل ما ينتقل الذهن فيه من
المشبه الى المشبه به بشرط أن يكون الانتقال بظهور الوجه وانما يكون كذلك اذا كان
الوجه الظاهر ظاهر الثبوت للطرفين أيضا كذا في الحنفية على المطول والمختصر وعبرة
الاطول قوله اظهور وجهه قيد للتعريف وتحقيقه أن يكون المشبه بحيث اذا نظر العقل
فيه ظهر المفهوم الكلي الذي هو مشترك بينه وبين المشبه به من غير تدقيق نظر والتفتت
النفس الى المشبه به من غير توقف ولم يكتف بما ظهر وجهه في بادئ الرأي لانه يتبادر منه
الظهور بعد التشبيه واحضار الطرفين وهو لا يكفي في الابتذال بل لابد أن يكون

وجهه كقوله وثغره في صفاء *
وأدمي كالآلي * وقد يتسامح بذكر
ما يستتبعه مكانه) أي بأن يذكر
مكان وجه الشبه ما يستلزمه أي
يكون وجه الشبه تابعا له لازما في
الجملة (كقولهم للكلام القصيح
هو كالعسل في الحلاوة فان الجامع
فيه لازمه) أي وجهه الشبه
في هذا التشبيه لازم الحلاوة (وهو
ميل الطبع) لانه المشترك بين
العسل والكلام لا الحلاوة فتشبه
التي هي من خواص المطعومات
(وأيضا) تقسيم ثالث للتشبيه
باعتبار وجهه وهو أنه (ما قريب
مبتذل وهو ما ينتقل فيه من
المشبه الى المشبه به من غير تدقيق
نظر لظهور وجهه

في بادئ الرأي) أي في ظاهره إذا جعلته من بدا الأمر وبدوا ظهوره وان جعلته مهموزا من بدا فعنه في أول الرأي وظهور وجهه في بادئ الرأي يكون لامرين اما (لكونه أمرا جليا) لا تفصيل فيه (فإن الجملة أسبق إلى النفس) من التفصيل لا ترى ان ادراك الانسان من حيث انه شيء أو جسم أو حيوان أسهل وأقدم من ادراكه من حيث انه جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق (أو) ليكون وجه الشبه (قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه في الذهن اما عند حضور المشبه اقرب المناسبة) بين المشبه والمشبّه اذ لا يخفى ان الشيء مع ما يناسبه أسهل حضورا منه مع ما لا يناسبه (كشبيهه الجرة الصغيرة بالكوز في المقدار والشكل) فانه قد اعتبر في وجه الشبه تفصيل ما أعني المقدار والشكل الا أن الكوز غالب الحضور عند حضور الجرة (أو مطلقا) عطف على قوله عند حضور المشبه ثم غلبة حضور المشبه في الذهن مطلقا تكون (التكرره) أي المشبه به (على الحس) فان التكرره على الحس كصورة القمر غير المنخفض أسهل حضورا مما لا يتكرر على الحس كصورة القمر منخفضا (كالتكرره

انتقال من المشبه الى المشبه به لظهور وجهه بمجرد ملاحظة المشبه ثم قال ولا ينتقض التعريف بتشبيه يكون المشبه به لازما ذهنيًا للمشبه مع خفاء وجهه لانه ليس انتقالا لظهور وجهه في بادئ الرأي اه (قوله في بادئ الرأي) جعل القاضى تقديره في آية هو في وقت حدوث بادئ الرأي على حذف مضافين ولك أن تجعله ظرفا تنزيلة فيستغنى عن حذف المضاف اه أطول (قوله مهموزا) أي في الحال أو بحسب الأصل بأن تكون الهمزة قلبت ياء لانكسار ما قبلها كذا في الاطول (قوله جليا) أي عاما (قوله فإن الجملة) أي المجل اه يس وكتب أيضا قوله فان الجملة الخ قال الحفيدة هذا يتم بالنظر الى المفصل الذي ذلك المجل جزء منه تأمل قال سم وكأنه اشارة الى منع أن الجملة أسبق كلها اذ رب مفصل يكون أكثر تكرارا على النفس من مجل فيكون أسبق اليها وجوابه ان المراد المفصل لذلك المجل بأن يكون جزءا منه والجزء أسبق فلي تأمل (قوله من التفصيل) أي المنفصل اه يس (قوله من حيث انه شيء الخ) هذه الثلاثة كلها بجملة لكنهما متفاوتة الرتب في الاجال (قوله أسهل وأقدم الخ) أما كونه أسهل فلانه ادراك من وجه واحد بخلاف ذلك وأما كونه أقدم فلان التفصيل بتحليل أمر مجمل أو يجمع أمور مجتمعة وأيا كان فالجملة أسبق (قوله حساس) أي مدرك بالحواس وقوله ناطق أي مدرك للكليات (قوله مع غلبة حضور الخ) فيه نوع مصادرة لان الغلبة هو الانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر فجعل الغلبة جزءا له للظهور الذي هو علة الانتقال من المشبه الى المشبه به مصادرة والجواب ان حضور الطرفين في الازمنة السابقة على التشبيه وهو المراد بغلبة حضور المشبه به مستلزم للانتقال من المشبه الى المشبه به عند التشبيه (قوله عند حضور المشبه) لا يخفى ان غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه يجامع غلبة حضور المشبه به مطلقا فلا تقابل بينهما وبين قوله مطلقا الا أن تقيد الغلبة عند حضور المشبه به فقط لكن لا يساعده المثال أو يجعل التردد يمنع الخلو اه أطول (قوله اقرب المناسبة) أي مثلا اذ قد تكون غلبة الحضور اتفاقا اه أطول (قوله اذ لا يخفى أن الشيء الخ) قيل يشكل على ذلك قولهم الضد أقرب خطورا بالبال من غيره قلنا لا اشكال اه يس ولعل وجه عدم اشكاله ان التضاد من وجوه المناسبة (قوله أسهل حضور الخ) أي فيسهل الانتقال من أحد المتناسبين الى الآخر لا قترانها في الخيال (قوله كشبيهه الجرة الصغيرة بالكوز) أو رد عليه أن الكوز أيضا كثير الحضور مطلقا في الذهن فلا وجه لجعله مما غالب حضوره عند حضور المشبه لا مما غالب مطلقا والجواب ان كلام الكوز والجرة مما يغاب حضوره عند حضور المشبه ومما يغاب حضوره مطلقا فصع التمثيل للسمعين بأيام ما شئت فتمثيل كل قسم باحدهما خاصة على سبيل الاتفاق وهذا هو الاضنة فيه كذا في الاطول (قوله لتكرره) أو لكونه لازما لا يتكرر على الحس أو نحو ذلك (قوله أسهل حضور الخ) أي عند سماع لفظ

أي كشبيهة الشمس (بالمرآة المجلوة في الاستدارة والاستنارة) فان في وجه الشبه تفصيلا لما لکن المشبه به أعني المرآة

غالب الحضور في الذهن مطلقا ٢١٤ (لمعارضة كل من القرب والتكرار التفصيل) أي وإنما كان قلة التفصيل في وجه الشبه مع غلبة

حضور المشبه به بسبب قرب المناسبة أو التكرار على الحس سببا لظهور المؤدى الى الابتدال مع ان التفصيل من أسباب الغرابة لان قرب المناسبة في الصورة الاولى والتكرار على الحس في الثانية يعارض كل منهما ما التفصيل بواسطة اقتضائهما سرعة الانتقال من المشبه الى المشبه به فيصير وجه الشبه كأنه امر جلي لا تفصيل فيه فيصير سببا لالابتدال (واما بعيد غريب) عطف على اما قريب مبتدل (وهو بخلافه) أي مالا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد فكر وتدقيق نظر (لعدم الظهور) أي لخفاء وجهه في بادئ الرأي وذلك أعنى عدم الظهور (اما لكثرة التفصيل كقوله والشمس كالمرآة) في كف الاشل فان وجه الشبه فيه من التفصيل ما قد سبق ولذا لا يقع في نفس الرائي للمرآة الدائمة الاضطراب الا بعد ان يستأنف تأملا ويكون في نظره متتهلا (أوندور) أي أولندور (حضور المشبه به اما عند حضور المشبه بعد المناسبة كما مر) في تشبيه البنفسج بنار الكبريت (واما مطلقا) عطف على اما عند حضور المشبه أي وندور حضور المشبه به مطلقا يكون (لكونه مميا) كإنياب الاغوال (أو)

قر لان النفس انما تنقل بسرعة لما ألوف المعتاد مع أن انقضاء قراسم لذلك الجرم في حالتيه (قوله غالب الحضور في الذهن) أي لكثرة مشاهدتها فلزم ابتدال التشبيه بالسرعة الانتقال اليها وظهر وجه الشبه فيها وهو الاستدارة والاستنارة (قوله لمعارضة كل ألخ) الاخصر والواضح لمعارضة غلبة الحضور التفصيل اه أطول (قوله التفصيل) أي في مقتضاه (قوله أي وإنما كان الخ) فيه إشارة الى ان قوله لمعارضة متعلق بمحذوف (قوله بسبب قرب المناسبة) أي في الصورة الاولى وقوله أو التكرار على الحس أي في الصورة الثانية (قوله في الصورة الاولى) هي غلبة حضور المشبه به في الذهن عند حضور المشبه (قوله في الثانية) هي غلبة حضور المشبه به مطلقا (قوله وهو بخلافه) أي يعرف بخلافه (قوله الى المشبه به) أي من حيث انه مشبه به فلا يشاق ذلك ان تحصل الغرابة في تشبيه المزوم باللازم البين حيث يحتاج في استخراج الوجه بينهما الى دقة نظر وان كان الانتقال الى اللازم من حيث انه لازم بسرعة على ان هذا خارج بقوله لعدم الظهور لاعتباره قيدا كما مر في نظيره (قوله لكثرة التفصيل) أي في اجراء وجه الشبه وظاهره ولو مع الغلبة اه يس (قوله ما قد سبق) وهي الهيئة المشتملة على كثرة التفصيل (قوله ولذا) أي لكثرة التفصيل في وجه تشبيه الشمس بالمرآة وقوله لا يقع أي الوجه (قوله الدائمة الاضطراب) انما قيد بالدائمة لبعضي زمان يتركب فيه من التأمل والتمهل أي الثاني اه سم (قوله الا بعد ان يستأنف) أي يحدث ولو قال الا بعد ان يتأمل لكان اخصر وأوضح وكتب أيضا مانصه أي لا يجرد نظره اليها (قوله أوندور حضور المشبه به) لا يقال ادراك الوجه في المشبه بل غرابته لا نأقول لا يزيلها من حيث تعلق الوجه بالمشبه به الذي هو مناط الانتقال فهو غريب من تلك الهيئة وكتب أيضا مانصه أي واذا اندر حضور المشبه به ندر حضور الوجه من حيث انصاف المشبه به بذلك الوجه (قوله اما عند حضور المشبه) قد عرفت وجه التردد بينه وبين الندور مطلقا فتذكر اه أطول (قوله لبعده المناسبة) فلا يحصل الانتقال بسرعة (قوله لكونه وهميا) أي فلا يدركه ليشبه به الا المتسع في المدارك فيستحضره في بعض الاحيان فيكون ادراكه متعلق وجه الشبه نادرا غير مألوف وكذا القول في المركب الخيالي وكتب أيضا قوله لكونه وهميا أو مركبا خياليا أو عقليا أي ولو كان جليا لا تفصيل فيه وبه يعلم ان قوله فيما سبق لكونه جليا أكثرى لا كلفي (قوله أو عقليا) عطف على قوله خياليا لا على قوله مركبا خياليا والا لا كلفي به ولم يذكر وهميا فتدبر فانه دقيق والظاهر أن المركب العقلي اذا كان قليل التفصيل ليس نادرا الحضور اه أطول (قوله كمثل الجار الخ) فان المراد تشبيه القصة بالقصة والقصة اعتبر فيها كما سبق كون الجار حاملا لشيء وكون المحمول أبلغ نافع وكونه محروم الانتفاع به وكون الحل عسقة وهذه الاعتبارات المدلولة للقصة عقلية وان كان متعلقها حسيا ويحتمل أن يكون سميا مركبا عقليا باعتبار الوجه كما سلف وانما ندر حضور المركب مطلقا

لان

تأخليا) كإعلام باقوت نثرن على رماح من زبرجد (أو) مركبا (عقليا) كمثل الجار يحما أسفارا

لأن الاعتبارات المشار إليها فيه لا يكاد يستحضرها مجموعة الا لحواص فلا يحصل سرعة الانتقال الا نادرا فيكون غريبا (قوله كما مر) متعلق بقوله مطلقا وتنبه له بجميع أقسامه السابقة ولا يخفى أن كلامه هنا يدل على أن ندور حضور المشبه به مطلقا بموجب لخصاء الوجه سواء كان الوجه جليسا أو لا وكلامه ساقط على أن كونه جليسا مطلقا موجب لظهور وجهه فينبه ما تناف والتحقق أن التشبيه القريب المتبدل ما يكون وجهه ظاهرا لكونه جليسا أو قليل التفصيل مع غلبة حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا والبعيد الغريب ما يكون وجهه خفيا الكثرة تفصيله أو لتفصيل ما مع ندور حضور المشبه به عند حضور المشبه أو مطلقا اه أطول (قوله أوله) تنكره على الحسن أو عدم تنكره عليه أو عدم تعلق الاحساس به كالعرش والكبرى ودار الثواب والعقاب واستغنى بذلك عن التنكر عنه لانها أولى بعلمية الندور مطلقا ولك أن تجعل قلة التنكر كتابية عن عدم كثرته وتعمل التقي شامل للجميع اه أطول (قوله سببا لعدم ظهور وجه الشبه) أي مع أنه يجوز أن يكون وجه الشبه أعم من المشبه به الغريب بأن يوجد مع غيره كما يوجد معه فلا تلزم غرابته لعدم ندرته وحاصل الجواب أن فرض الكلام فيما إذا كان وجه الشبه مختصا بالمشبه به الغريب دون غيره مما قد يطلب التشبيه به أو لم يكن مختصا به لكن انما يوجد فيه أو في مثله في الغرابية وأما أن وجد فيما لا يندر حضوره وان كان يوجد أيضا في نادرا لم حضور كان العدول الى نادرا لم حضور مع ابتدال الوجه ووجوده في غيره عدم الفائدة فلا يكون مستحسنا ولا يدخل في جملة الغريب فانك لو قلت والشمس كالمراة في كف الاشل في كونها بحر ما لم يكن من الغريب لوجود الجريمة في الجبل مثلا فلا يندر حضورها ولا يكون من الغريب فتدبراه ع وقوله وحاصل الجواب الخ الظاهر أن هذا جواب آخر وما حاصل جواب الشارح فهو أن وجه الشبه بين الطرفين من حيث أنه وجه بينهما فرع عنهما لا يعقل الابعاد تعقلها ما وان كان من حيث ذاته قد يوجد مع غيرهما فلا يتوقف تعقله على تعقل المشبه به حتى تكون ندرة المشبه به سببا لخصاء وجه الشبه لأن ذلك لا من حيث أنه وجه شبه جامع بين هذين الطرفين (قوله لانه فرع الطرفين الخ) فإن قلت فلم يعلموا عدم ظهور وجه الشبه بندور حضور المشبه به كعلموا بندور حضور المشبه به قلت لان المشبه به عمدة التشبيه الحاصل بين الطرفين فظهور وجه الشبه وعدمه انما يستداليه اه فترى (قوله انما يطلب بعد حضور الطرفين الخ) فتعقله بعد تعقلهما فان قلت ما سبق من أن ظهور الوجه في بادئ الرأي سبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من غير تدقيق نظر يستدعي أن يكون تعقل الوجه قبل تعقل المشبه به فينا في هذا البيان قلت تعقل الوجه موقوف على ذات الطرفين وسبب للانتقال من المشبه الى المشبه به من حيث هو مشبه به فلا تنافي اه أطول (قوله فاذا ندر حضورهما) أي حضور مجموعهما لان النادر حضوره هو المشبه به وقوله ندر التفات الاذهن الخ أي من حيث تعلق الوجه الجامع بالمشبه به (قوله والمراد بالتفصيل)

وقوله (كما مر) إشارة الى الامثلة التي ذكرناها آنفا (أولاه تنكره) أي المشبه به (على الحسن كنوله والشمس كالمراة) في كف الاشل فان الرجل ربما ينقض عمره ولا يتفنى له أن يرى مراة في يد الاشل (فالغرابية فيه) أي في تشبيه الشمس بالمراة في كف الاشل (من وجهين) أحدهما كثرة التفصيل في وجه الشبه والثاني قلة التكرار على الحسن فان قلت كيف يكون ندرة حضور المشبه به سببا لعدم ظهور وجه الشبه قلت لانه فرع الطرفين والجامع المشترك بينهما انما يطلب بعد حضور الطرفين فاذا ندر حضورهما ندر التفات الاذهن الى ما يجتمعهما ويصلح سببا للتشبيه بينهما (والمراد بالتفصيل)

أى فى وجه الشبهه (قوله أن ينظر) أى يتأمل (قوله لشي واحد) أى فى تشبيهه مفرد
بفرد وقوله أو أكثر أى فى غير تشبيهه المفرد بالفرد وكتب أيضا قوله لشي واحد أى كالوجه
فى تشبيهه الثريا بالعنقود فإنه أشياء اعتبر تضامها من شكل أجرامها ولونها ومقدار
مجموعها والموصوف شي واحد وقوله أو أكثر أى اثنين كما فى الوجه فى تشبيهه منار النقع مع
السيوف فقد اعتبر فيه أوصاف تضامت والتأمت من لون الغبار والسيوف وحركات
السيوف المختلفة وشكلها من استقامة واعوجاج والموصوف بذلك المجموع اثنان واما
أكثر من اثنين كما فى آية كما أنزلناه من السماء الآية فان الوجه متعلق بأكثر من اثنين
(قوله بمعنى أن يعتبر الخ) بنفسه لقوله أن ينظر الخ (قوله وجودها) أى جميعا وقوله
أو عدمها أى جميعا وكتب أيضا قوله وجودها أى كما فى الوجه فى تشبيهه الثريا بالعنقود
الملاحية والوجه فى بيت بشار كأن منار النقع الخ وقوله أو عدمها أى كما فى تشبيهه
وجود عديم النقع بالعدم فى نبي كل وصف نافع وقوله أو وجود البعض الخ أى كما
فى تشبيهه سنان الرمح بسنابل اه ع ق (قوله كل من ذلك) أى المذكور من
الاعتبارات الثلاثة (قوله على وجوه) أى اثني عشر حاصلة من ضرب الاعتبارات
الثلاثة فى أحوال الموصوف الأربعة الواحد والاثنين والثلاثة والاكثر اه يس وكتب
أيضا قوله على وجوه كثيرة أى فى الوجود اما أن يعتبر أوصاف مختلفة من غير رعاية شئ
آخر كما فى تشبيهه الثريا بالعنقود وفى بيت بشار واما باعتبار جنس فأكثر مع اعتبار
خصوصية فى جنس منها كما فى تشبيهه عين الديك بشرو النار فى المقدار والشكل والحركة
فانك لا تريد جنس الحرة بل تعتبر فيها خصوصية بها احسن التشبيه أو جنسين مع خصوصيتين
كما فى تشبيهه الشمس بالمرأة فى الاستدارة والاستدارة فالتريد استدارة واستدارة
مخصوصتين بكونهما فى المرأة وأما العدم فاما عدم كل وصف كما فى تشبيهه وجود عديم
النقع بالعدم فى نبي كل وصف نافع واما عدم وصفين مخصوصين كتشبيهه زيد وعروة فى عدم
الاعطاء وعدم النصح أو عدم وصف واحد وكذا اعتبار البعض عدما والبعض وجودا
اما أن يكون العدم عدم وصف واحد أو عدم وصفين اما مع مطلق وجود الوصف أو مع
وجوده ووجود خصوصية الى غير هذا مما تقر فى التفصيل اه ع ق (قوله أعرفها)
أى أحسنها وأشدّها قبولا عند أولى المعرفة وجهان ولم يتعرض لغير الاعرف كاعتبار نبي
الجميع ولم يتعرض لاعرف هذين الوجهين ويحتمل انه الاول ولذا بدأ به كذا فى يس
(قوله أى تعتبر وجود بعضها وعدم بعضها) أى وليس معنى ان تدع بعضها ان تسقطه
وتعرض عنه بالكلمة والافلاحيكون المعتبر فى التشبيهه الا البعض المأخوذ فان كان
واحدا كان وجه شبه واحد الاتفصيل فيه وان كان متعددا كان وجه الشبه أمور انظر
فيها واعتبر الجميع وتكون ملاحظة ما تركته كالعدم فى باب التشبيه اه أطول وكتب
أيضا قوله وعدم بعضها فان قلت فاذا كان المشبه به محالينعدم فيه ذلك الوصف فكيف

أن ينظر فى أكثر من وصف واحد
لشي واحد أو أكثر بمعنى أن يعتبر
فى الأوصاف وجودها أو عدمها
أو وجود البعض وعدم البعض
كل من ذلك فى أمر واحد
أو أمرين أو ثلاثة أو أكثر فلذا
قال (ويقع) أى التفصيل (على
وجوه) كثيرة (أعرفها أن تأخذ
بعضا) من الأوصاف (وتدع بعضا)
أى تعتبر وجود بعضها وعدم
بعضها (كما فى قوله جلت ردينيا)

يشبه به في الهيئة الملتزمة من الوجود والعدم قلت المشبه به انما يشبه به بعد التجريد عن الوصف وبعد اعتبار اتصافه بعدمه فالمشبه به حينئذ امر وهمي فان قلت فيكون وجه الشبه امر انظر فيه في أكثر من وصف واعتبر الجميع فليس هناك الا قسم واحد قلت نعم كذلك عند التحقيق الا انه قسم نظرا الى بادئ الرأي وبميز بين القسمين لان في القسم الاول مزيد دقة وفضيلة اعمال ولذا قدمه اه أطول (قوله رديئة) امرأة كانت تحسن صنع الرماح وهي امرأة السهم ركان أيضا يحسن ذلك (قوله سنالهب) أي لهب له سنا فهو من اضافة الصفة للموصوف ليصح التشبيه وقوله لم يتصل بدخان انما ترك الاتصال بالدخان منقاه لانه لا يتم معه التشبيه وظاهر كلامه انه متى اعتبر في الوجه عدم بعض الاوصاف ووجود بعضها كان أعرف حتى انه اذا قيل زيد كعمرو في مجموع الجنب وعدم الكرم كان من الاعرف وليس كذلك بل انما يكون أعرف اذا كان فيه دقة تحتاج لمزيد تنبيه وحينئذ يكون معنى الكلام ان التفصيل يزداد حسنا عند تدقيق النظر في اسقاط بعض الاوصاف وذلك لان الاقرب اجتماع وجودات لا اجتماع وجود وعدم اه ع ق وكتب أيضا ما نصه اللهب شعله نار يعلوها دخان كذا في حواشي السيد (قوله فاعتبر في اللهب) يشغربان المشبه به اللهب وان قوله سنالهب بمعنى لهب ذو سنا فهو من اضافة الصفة الى الموصوف كذا في سم (قوله ونفاه) عطف تفسير أي اعتبر عدمه (قوله وان تعتبر الجميع) أي ان تعتبر وجود جميع الاوصاف وهذا أيضا انما يكون أعرف ان اعتبر اجتماع هيئة تحتاج الى تنبيه وتدقيق نظر كافي تشبيه الثريا بعنقود الملاحة قال الفري فان قلت جميع اوصاف الشئ ظاهرة وباطنة لا يطلع عليها أحد حتى يتأق أن تعتبرها في التشبيه قلت ليس المراد باعتبار جميع الاوصاف اعتبار جميع الاوصاف الموجودة في المشبه به بحيث لا يشذ منها شئ بل المراد اعتبار جميع الاوصاف الملحوظة في وجه الشبه من حيث الوجود والاثبات اه (قوله وكلما كان التركيب) أي في وجه الشبه ولو قال وكلما كان التفصيل أكثر كان أوضح وأخصر اه أطول ومما صدرية ظرفية (قوله من أمور) خبر كان (قوله ابعد) أي عن الابتدال لبعده تناوله لمطلق الناس بل انما يتناوله حينئذ الاذكاء وذلك بشرط كون التفصيل فيه دقة وغرابة كافي قوله تعالى كما أنزلناه الى قوله بالاس فان الوجه يؤخذ من هذه الجمل كلها فيحتاج الى مزيد دقة فكون هيئته تركيبية غاية في اللطافة والغرابة (قوله والتشبيه البليغ) المراد بالبليغ هنا الذي يتخاطب به أذكاء البلغاء أو البليغ بمعنى الواصل الى درجة القبول من البلوغ بمعنى الوصول وليس المراد به المطابق لمقتضى الحال فان المبتذل قد يطابق لسوء فهم السامع فاندفع ما يقال البلاغة لا يوصف بها الا الكلام والمعلم والتشبيه ليس شيئا منهم فكيف وصف بها ولو حمل على الكلام الذي فيه التشبيه فالبلاغة باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا باعتبار كون التشبيه غريبا أو قريبا فربما كان

يعنى ومما منسوب الى رديئة
(كان سنانا سنالهب لم يتصل
بدخان) فاعتبر في اللهب الشكل
واللون واللحم وان ترك الاتصال
بالدخان ونفاه (وان تعتبر الجميع
كأمر في تشبيه الثريا) بعنقود
الملاحة المذكورة باعتبار اللون
والشكل وغير ذلك (وكلما كان
التركيب) خياليا كان أرفع قلبا
(من أمور) أكثر كان التشبيه
أبعد (الكون تفاصيله أكثر
والتشبيه البليغ) ما كان

المخاطب مع مخاطب يستدعي تشبيه اقربيا فلا يكون الغريب بليغا كذا في الاطول اه
(قوله من هذا الضرب) لم يقل منه لان الظاهر حينئذ عوده الى ما كان تركيبه من
أمورا كثر (قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه الذ) أي والغريب المذكور لا ينال الا بعد
التأمل والطلب وكتب أيضا قوله ولان قيل الشئ بعد طلبه الذ ولا تنافي بينه وبين
ما يستعملونه من ان حصول نفعه غير ترقية الذ فان الطلب لا ينال في الحصول الغريب
المتربف فانه يمكن حصول المطلوب قبل وقت ترقبه أو من غير موضع يطلب منه ويتربف
منه فاذا اجتمع الطلب وعدم الترفق فقد باع الدرجة العليا من اللذة اه أطول (قوله
اذا كان سببه لطف المعنى) أي لا خلا في النظم أو في الانتقال فانه اذا كان سببه ذلك
كان التعقيد المعنوي المخجل بالفصاحة فقوله وانما يكون الخ ذنعا لاعتراض (قوله
أوترتيب) أي كما في آية انعام مثل الحياة الدنيا الآية وقوله وبناء ثان على أول تفسير أي
لان المعاني الشريفة يقوى بعضها ببعض وبلائم أولها آخرها فاذا كان سبب الحاجة الى
التأمل رذالا آخر لما قبله وعرضه عليه ليقوى به ويتم بها المعنى ويدرك حسن الهيئة
الاجتماعية ونسر النفس بعد ظفرها بالمعنى كان غاية في الحسن (قوله وردتال الى
سابق) أي من حيث بناءؤه عليه فهو اوضح لما قبله (قوله بما يجعله غريبا) فيكون هذا
التصرف مانعا من سببية ظهور الوجه لا مبتذل (قوله هذا الوجه) مفعول مقدم
وقوله شمس نه ارنا فاعل مؤخر هذا هو المتبادر ولو جعل هذا الوجه قاعلا كناية عن
الشمس وشمس نه ارنا مفعولا كناية عن المدح لكان غاية في اللطف حيث عزل الشمس
عن كونها شمس النهار وجعل كون المحبوب شمس النهار أمرا مقروا (قوله الابوجه)
استثناء مفرغ من الحال تقديره لم تلق هذا الوجه شمس نه ارنا متباعدة بشئ الامتناع
بوجه ليس فيه حياة اه فترى (قوله فتشبيه الوجه الخ) أي الذي تضمنه جعل الوجه
أعظم من الشمس لدلالته على المشاركة في أصل الحسن وهذا الجعل تضمنه الحكم بعدم
حياتها حيث اقيته ولم تستمر منه فالتشبيه المذكور مدلول عليه بطريق الكناية
الاصطلاحية والذي منع من التصريح به شدة زيادة الوجه في الحسن عن الشمس بحيث
لو كان عندها حياة استرت وجهها منه اذا بدا فكانه يقول هذا الوجه كالشمس في أصل
الحسن فقط وهذا كما على الاحتمال الاول في لم تلق (قوله الا أن حديث الحياء) أي نفى
الحياء عن الشمس في اقيها وجهه المحبوب (قوله أخرجه الى القرابة) لان ادراك وجهه
على وجه زيادته في وجهه المحبوب وبلوغه النهاية فيه غريب (قوله غير مصرح) تفسير
الكنى (قوله وعارضته) تفسير (قوله فهو قول يني عن التشبيه) أي فيكون التشبيه
مصرحا اه أطول وغيره (قوله عزمانه) جمع عزمة للمرة من العزم وهو ارادة الفعل مع
القطع عليه وقوله نواقب من ثقبه يعني خرقة أي نوافذ في الامور كالنجم الذي يخرق الظلمة
ويتقدفها وقال الشارح أي لو اما وكونه جعله من ثقب النار أي انقذت اه أطول

من هذا الضرب) أي من
البعيد الغريب دون الغريب
المبتذل (لغرابته) أي لكون
هذا الضرب غريبا غير مبتذل
(ولان قيل الشئ بعد طلبه الذ)
وموقعه في النفس أطف وانما
يكون البعيد الغريب بليغا
حسنا اذا كان سببه لطف المعنى
ودقته وترتيب بعض المعاني على
بعض وبناء ثان على أول ورد
نال الى سابق فيحتاج الى نظرو تأمل
وقد تصرف في التشبيه
(القريب) المبتذل (بما يجعله
غريبا) ويخرجه عن الابتذال
(كقوله)

لم تلق هذا الوجه شمس نه ارنا

الابوجه ليس فيه حياة)
فتشبيه الوجه بالشمس مبتذل
الا أن حديث الحياء وما فيه من
الدقة والخفاء أخرجه الى القرابة
وقوله لم تلق ان كان من اقيته
بمعنى أبصرته فالتشبيه مكفى غير
مصرح وان كان من اقيته بمعنى
قابلته وعارضته فهو فعل يني عن
التشبيه أي لم تقابلته في الحسن
والبهاء الابوجه ليس فيه حياة
(وقوله عزمانه من النجوم)

حتى ذهب بعضهم الى أن اللجين
نما هو بفتح اللام وكسر الجيم
بني الورق الذي يسقط من الشجر
وتدشبه بوجه الماء وبعضهم
الى أن الاصيل هو الشجر الذي له
أصل وعروق وذنب وزرقة الذي
اصنرت بيد الخريف وسقط منه على
وجه الماء وفساد هذين الوجهين
بني عن البيان (أو مرسل) عطف
الى اماموك (وهو بخلافه) أى
ما ذكر اداته فصار مرسلان
لتأكد المسند من حذف
لاداة المشعر بحسب الظاهر بأن
لمشبه عين المشبه به (كما مر) من
الامثلة المذكورة فيها أداة
تشبيه (و) التشبيه (باعتبار
الغرض امامة قبول وهو الواقي
افادته) أى افادة الغرض (كان
يكون المشبه به أعرف شئ بوجه
تشبيهه في بيان الحال أو) كأن
يكون المشبه به (أتم شئ فيه) أى
وجه التشبيه (في الحاق الناقص
الكامل أو) كان يكون المشبه به
مسلم الحكم فيه) أى في وجه
تشبيهه (معروفه عند المخاطب
بيان الامكان أو مردود) عطف
الى مقبول (وهو بخلافه) أى
ما يكون قاصرا عن افادة الغرض
بأن لا يكون على شرط المقبول
اسبق ذكره

* (خاتمة) *

لتقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف في المبالغة باعتبار

ذكر الاركان وتركيها

الى المشبه (قوله حتى ذهب بعضهم) هو الخلقالى ومخالفته في اللجين وقوله وبعضهم
هو الزورنى ومخالفته في الاصيل وذنبه (قوله وفساد هذين الوجهين الخ) أما
الاول فلانه لا معنى لتشبيه وجه الماء بطلق الورق الساقط من الشجر وأما الثانى فلانه
لا اختصاص للورق المصفر بيد الخريف بالشجر الذى له أصل وعروق فلا وجه لاضافة
الذهب الى الاصيل حيث نذوا ما ذكره الشارح فعنى اطيع مشتمل على صفة مراعاة
النظم أى الجمع بين الذهب والنضة كذا في القنرى (قوله أى ما ذكر اداته)
أى انظروا وتقدير افان قلت ان زيدا كالاسد مشتمل على تأكيد التشبيه فكيف يجعل
مرسلا قلت اعتبر في المؤكد والمرسل التأكيد بالنظر الى نفس أركان التشبيه مع قطع
النظر عما هو خارج عما يفيد التشبيه اه أطول وفي كلام الشارح ما يدفع السؤال
(قوله المشعر) انظر أى اشعار فيما اذا افئيف المشبه به الى المشبه ألا أن يكون براعاة
الاصل اه سم وتقدم جواب آخر (قوله امامة قبول) التسمية بالمقبول والمردود باعتبار
وجه الشبه فقط مجرد اصطلاح والافئى التنى شرط من شرائط التشبيه باعتبار الوجه أو
الطرف فهو مردود كذا في الاطول (قوله كان يكون المشبه به أعرف شئ) قال
في الاطول الاولى أعرف الطرفين اه يعنى فالشرط الاعرفية بالنسبة الى المشبه فقط
(قوله في بيان الحال) أى حال المشبه أى فيما اذا كان الغرض بيان الحال وكتب
أيضا مانصة طرف مسندة تر حال من المشبه به وقال سم يظهر أنه متعلق بكون أو محذوف
أى هذاني بيان الحال وكذا يقال فيما بعده (قوله أو أتم شئ) الاولى أو أتم الطرفين
والظاهر أو أتم دبراه أطول (قوله في الحاق الخ) وفي التفسير أيضا اه أطول
(قوله معروفه) تفسيره سلم الحكم فيه اه سم (قوله عند المخاطب) ينبغى
تقييد قسميه أيضا به كما لا يخفى فلو أخر عن قوله في بيان الامكان لا يمكن تعلقه بالاقسام
الثلاثة من غير بعد اه أطول (قوله في بيان الامكان) وكذا في التزيين والتشويه انظر
الاطول (قوله بان لا يكون على شرط المقبول) بأن لا يكون أعرف ولا أتم ولا مسلم الحكم
فيه (قوله كما سبق ذكره) يحتمل أن يريد ما قدمه عند قوله كما أبرقت قوماعا شامخة
من أنه لا يجوز انتزاع وجه الشبه من هذا الشطر الاول فقط لعدم وفاء انتزاعه منه فقط
بالمقصود كذا في سم (قوله خاتمة في تقسيم الخ) جعل تقسيم التشبيه بحسب القوة
والضعف منفردا عن سائر التقسيمات بحيث لا يعمض الطرف ولا الوجه ولا الاداة بل
باعتبار كل من الطرف والوجه والاداة والمجموع ولم يقدمه على التقسيم بحسب الغرض
مع أنه لا مدخل للغرض فيه لان شدة مناسبة للاستعارة في تضمنه المبالغة في التشبيه
دعت الى أن لا يوصل بينه وبين الاستعارة من ما أمكن اه أطول (قوله باعتبار ذكر
الاركان) المراد بذكر الوجه والاداة هنا ما يشمل التقدير ويجذفها ماز كما هو النفاذ وتقدير
فان مدار المبالغة في زيدا أسد في الشجاعة على دعوى الاتحاد وهو لا يجامع التقدير في

النظم ومدارها في زيد كالاسد على ادعاء عموم وجه الشبه وعولاً لجامع التقدير في النظم
وبذلك المشبه الاتيان به لفظاً ومجذفة تركه لفظاً قاله في الاطول وكتب أيضاً قوله باعتبار
ذكر الاركان لا يخفى ان ما ذكر فيه جميع الاركان لا مبالغة فيه فضلاً عن ضعف المبالغة
اه أطول (قوله باعتبار ذكر الاركان) أى كلها وقوله وتركها أى ترك بعضها (قوله
والمشبه به مذكور قطعاً) أورد عليه جواز حذفه في جواب من يشبه الاسد حيث يجب
بقوله ازيد وحينئذ تزد المراتب على الثمانية وأجاب عنه الشارح والسيد في شرحهما
للمفتاح بنوع كونه تشبيهاً بل هو تعيين المشبه وبعد تناسيه يمنع وقوعه في كلام البلغاء
ولا يخفى ضعفه لذلوم يكن هذا تشبيهاً بل يكره زيد في جواب من قام اخباراً بل تعييناً للعلم
ولامعنى لمنع الوقوع في كلام البلغاء لانه حذف قياسى لا يوقف وقوع مثله في كلام البلغاء
على السماع بل الجواب أنه نادر بالقياس الى سائر المراتب فلذلك يلتفت اليه أو ان الجواب
في حكم السؤال ومطابق له فحكمه ظاهر من بيان المراتب الثمانية ولو أردت بوجوب ذكر
المشبه به ما يشمل التقدير فانه المقابل لحذف الاداة والوجه بمعنى حقيق لكان جواباً صواباً
اه أطول (قوله تصير ثمانية) ولك في ضبط المراتب الثمانية أن تقول ان الوجه
والاداة اما مذكوران معاً أو محذوفان معاً والمذكور الوجه فقط أو الاداة فقط
وعلى التقادير الاربعة اما أن يذكر المشبه أولاً (قوله باعتبار ذكر اركان) من البين أنه
لا مبالغة باعتبار ذكر جميع الاركان فضلاً عن قوة المبالغة وان جعل الكلام ايماء الى ان
أعلى مراتب التشبيه في قوة المبالغة باعتبار أحد المذكورين كذا وكذا وإذا لا يتوقف
على أن يكون لكل من المذكور مدخل في ذلك فليكن ذكر جميع الاركان مما لا مدخل
له في هذا الحكم تكلف جداً وان حذف أحدهما من مراتب قوة التشبيه لا من أعلى
مراتبها لانه لا قوة لما دونه من المراتب كما حكم به بل ليس من مراتب قوة المبالغة أيضاً
لانه ليس فيما دونه مبالغة حتى يعد من مراتب قوة المبالغة بل من مراتب المبالغة فليس
حذفه ما أيضاً أعلى المراتب في قوة المبالغة بل أعلى المراتب في المبالغة ولو قال وأعلى
مراتب التشبيه في المبالغة لم يتجه هذا اه أطول (قوله فتقوله) تفرع على قوله اذا كان
الخ (قوله متعلق بالاختلاف الخ) لعل مراده بيان تحصيل المعنى لا التقدير في نظم
الكلام والافلاش أن قوله باعتبار ظرف مستقر حال من المراتب والمعنى وأعلى المراتب
كأنه بهذا الاعتبار فلاحاجة الى اعتبار تعلقه بالاختلاف الدال عليه سوق الكلام
كذا في الفري وقوله لعل مراده الخ أو يقال مراده الرد على من زعم تعلقه بقوة المبالغة
كما يؤخذ من قوله بعد وقد توهم بعضهم الخ وكتب أيضاً ما نصه وقال في الاطول قوله
باعتبار متعلق بمعنى الفعل المستفاد من إضافة المراتب الى التشبيه فانه في معنى مراتب
ثبت للتشبيه وهو أقرب مسافة مما ذكره الشارح اه (قوله باختلاف المشبه به) أى قوة
وضعه (قوله وكان زيد الاسد) فيه مبالغة ليست في الكاف لايهام كان لظن الاتحاد

وقد سبق أن الاركان اربعة والمشبه
به مذكور قطعاً فالمشبه اما
مذكوراً ومحذوفاً وعلى
التقديرين فوجه الشبه اما
مذكوراً ومحذوفاً وعلى التقادير
فالاداة اما مذكورة أو محذوفة
تصير ثمانية (وأعلى مراتب التشبيه
في قوة المبالغة) اذا كان اختلاف
المراتب وتعددها (باعتبار ذكر
أركان) أى اركان التشبيه (أو
بعضها) أى بعض الاركان فقوله
باعتبار متعلق بالاختلاف الدال
عليه سوق الكلام لأن أعلى
المراتب انما يكون بالنظر الى عدة
مراتب مختلفة وانما قيد بذلك
لأن اختلاف المراتب قد يكون
باختلاف المشبه به نحو زيد كالاسد
وزيد كالذئب في الشجاعة وقد
يكون باختلاف الاداة نحو زيد
كالاسد وكان زيد الاسد

بين زيد والاسد أو الشك فيه فالقول بأن في لفظ كأن افادة الشك الموهن أمر التشبيه
 وهم اه فترى وأيضا هو بمنزلة ان زيد كالاسد ولهذا يرى بعض النحاة ان كأن مركبة من
 كاف التشبيه وان المكسورة وان أصل كأن زيد أسدان زيداً كأنه كذا كما تقدم بيانه
 كذا في الاطول (قوله وقد يكون باعتبار الخ) وقد يكون باعتبار اختلاف وجه الشبه
 نحو زيد كالاسد في كمال الشجاعة فانه أقوى من قولنا في الشجاعة ولم يتعرض المصنف
 لهذه الاختلافات الثلاثة لاستواء العامة والخاصة فيها والخروج اللغة والنحو عن عهدتنا
 انما المتعلق بقننا الاختلاف بالذكر والحذف افاده في الاطول (قوله بأنه ان ذكر) الباء
 حسيمة متعلقة سيكون بعد تقييده بقوله باعتبار اوبدل من باعتبار (قوله والا) أي والا
 يحذف الوجه والاداة معا بأن حذف أحدهما فالنفي راجع الى حذف الوجه والاداة معا
 فقط لا للجميع ماسبق من ذكر الجميع وحذف الوجه والاداة والقريضة على ذلك ماسبق في فلا
 يقال يصدق هذا النفي على قولنا كالاسد في الشجاعة مع أنه سيذكر أنه محال لقوة أصلا
 وكتب على قوله يصدق هذا النفي الخ مانعه أي كما يصدق على صورتين من المتوسط زيد
 كالاسد زيد أسد في الشجاعة (قوله فاعترض الخ) فيه أن هذا الاعتراض غير ممدفع بما
 سلكه الشارح بل هو وارد على المتن مطلقا لان كلامه في مراتب التشبيه في قوة المبالغة
 فلا اختلاف باعتبار ذكر الاركان أو بعضها في كلامه انما هو في تلك المراتب تدبر (قوله
 حذف وجهه وأداته فقط أو مع حذف المشبه) هاتان صورتان متباينتان كما في المطول
 وكتب أيضا قوله أو مع حذف المشبه أي مع اعتباره في نظم الكلام اذ لو عرض عنه وتركه
 بالكلمة لترقى من التشبيه الى الاستعارة اه أطول (قوله ثم الاعلى بعد هذه المرتبة) فثم
 للتراخي في الرتبة وكون التقدير ذلك هو المتبادر وقد عرفت ما فيه ولك أن تفسره بأن بعد
 هذه المرتبة العليا حذف الخ بقريضة قوله ولا قوة لغيرهما فلا يرد عليه ما عرفت من لزوم
 كونها أعلى بعد المرتبة الاولى فينا فيه قوله ولا قوة لغيرهما كذا في الاطول وقال الفري
 ينبغي أن يتجرد الاعلى أي في عبارة الشارح هذه عن معنى التفضيل ويراد به العالي اذ لا علو
 فيما بعد هذه المراتب الاربع اه أي لا علو في قوة المبالغة كما هو فرض الكلام بل ولا
 في المبالغة (قوله لغيرهما) أي غير حذف الوجه والاداة معا بصوريته وحذف أحدهما
 فقط بصورة الاربع وفي بعض النسخ لغيرها أي غير الصور الست اه والاصل أن
 المراتب الثمانية منها اثنتان فيها ما يزيد بالغة في التشبيه هما ما حذف وجهه وأداته مع
 حذف المشبه وبدونه وأربع فيها مبالغة في التشبيه هي ما حذف وجهه وأداته مع حذف
 المشبه أو ذكره وبقى الشارح بين حذف الوجه والاداة في شرح المفتاح بأن المبالغة
 في الاول أقوى وجه له من مقتضيات كلام المفتاح وفي الشرح بأن الثاني أقوى واختاره
 السيد السند وأكرر كون الاول من مقتضيات كلام المفتاح وجهه ان في حذف الاداة
 جعل المشبه عين المشبه به بخلاف حذف الوجه فقط اذ ليس فيه الاعبوم وجه التشبه

وقد يكون باعتبار ذكر
 الاركان كلها أو بعضها بأنه ان
 ذكر الجميع فهو أدنى المراتب
 وان حذف الوجه والاداة
 فأعلاها والافتوسط وقد توهم
 بعضهم ان قوله باعتبار متعلق بقوله
 بقوة المبالغة فاعترض بأنه لا قوة
 للمبالغة عند ذكر جميع الاركان
 فالاعلى (حذف وجهه وأداته
 فقط) أي بدون حذف المشبه نحو
 زيد أسد (أو مع حذف المشبه)
 نحو أسد في مقام الاخبار عن زيد
 (ثم) الاعلى بعد هذه المرتبة (حذف
 أحدهما) أي وجهه وأداته
 (كذلك) أي فقط (أو مع حذف
 المشبه) نحو زيد كالاسد ونحو
 كالاسد عند الاخبار عن زيد ونحو
 زيد أسد في الشجاعة ونحو أسد
 في الشجاعة عند الاخبار عن زيد
 (ولا قوة لغيرهما) وهما الاثنان
 الباقيان أعنى ذكر الاداة والوجه
 جميعا أو مع ذكر المشبه أو بدونه
 نحو زيد كالاسد في الشجاعة أو
 كالاسد في الشجاعة خبرا عند زيد

وفيه نظر لان الشبهة في جميع الامور ايضا تنفي المغايرة وتوجب الاتحاد لا يقال ذكر الاداة
يوجب المغايرة لاننا نقول صحة الحمل ايضا توجب المغايرة ويمكن أن يقال تكفي المغايرة
بحسب التعقل في صحة الحمل دون التشبيه فعموم الوجه يتخصص بما يجامع الاثنية اه
أطول (قوله وبيان ذلك) أي ان الاعلى حذف الوجه والاداة ثم حذف أحدهما
وانه لا قوة لغيرهما اه سم (قوله اما به وموجه الشبه) أي وذلك حاصل عند حذفه
اذ عند حذف الوجه تذهب النفس الى كمال الشبه بين الطرفين براسي اه سم (قوله
ظاهرا) أي في ظاهر الحال واما في نفس الامر فالوجه الصفة المخصوصة التي قصد اشتراك
الطرفين فيها (قوله أو يحمل المشبه به على المشبه) أي ظاهر أو أمان في الحقيقة فلا حمل في
كلامه حذف من الثاني دلالة الاقل وقوله بأنه الخ تصوير للعمل وقوله هو هو هو الاول
ضمير فصل والثاني خبر ان

(الحقيقة والمجاز)

(قوله أي هذا الخ) اشارة الى توجيه التركيب بأنه حذف فيه المبتدأ والمضاف الى
الخبر وقيم المضاف اليه مقامه اه فنرى (قوله كالاصل للمجاز) المناسب لقوله فرع
الاستعمال أن يقول لما كانت أصلا باسقاط الكاف أو يقول كافرغ بزيادة الكاف
ويمكن توجيه زيادة الكاف في كالاصل بأنه قد يوجد المجاز بدون الحقيقة فلم يكن
المجاز لازم لابتداء على الحقيقة فلا تكون أصلا على الحقيقة بل بمنزلة لان الغالب
ابتناؤه عليها وعدم زيادتها بعد لان قوله فرع الاستعمال معناه فرع صحة الاستعمال
أو يقال المراد الاستعمال بالفعل حقيقة والكلام على تقدير الكاف أو المراد فرعه
غالبا (قوله فرع الاستعمال فيما وضع له) ظاهره يدل على أنه يشترط في المجاز استعماله
في الموضوع له أولا وليس كذلك فينبغي أن يحمل على القرعية بحسب صحة الاستعمال أو
على الاعم الاغلب اه حفيد وقوله بحسب صحة الخ أي فيكون المعنى فرع صحة الاستعمال
وكتب أيضا مانصه وقال في الاطول ذكر الحقيقة تنبيه على أن بحث المجاز يستتبع
التعرض للحقيقة لانها ضد له والاشياء انما تبين باضدادها وقدمها لان مدار الحقيقة
وهو الموضوع له أصل لما هو مدار المجاز أعني لازم الموضوع له اه (قوله لثلاثي توهم أنه)
أي القيد وانما قال بثلاثي لان في التحقيق لا يقابلها اذ المراد باللغوى ما للغة فيه مدخل
وهما كذلك لا يقال الاطلاق بثلاثي اذ لا بد من تقيدهما بما بالعقل (قوله مقابل للشرعي والعرفي)
الاطلاق لا يتناولهما اذ لا بد من تقيدهما بما بالعقل (قوله مقابل للشرعي والعرفي)
فيخرجان بالتقييد مع أن القصد ادخالهما (قوله الحقيقة) أثرها على الضمير تنبيه على
اختلاف المراد فان الاول من جملة اسم المبحث اه أطول (قوله من حق) بابه ضرب
ونصر (قوله والتاء فيها للنقل الخ) معنى كون التاء للنقل من الوصفية الى الاسمية أن
اللفظ اذا صار بنفسه اسما الغلبة الاستعمال بعدما كان وصفا كانت اسمية فرعا

وبيان ذلك ان القوة اما به وم
وجه الشبه ظاهرا أو يحمل
المشبه به على المشبه بأنه هو هو
فيما اشتمل على الوجهين جميعا
فهو في غاية القوة وما خلا عنهما
فلا قوة له وما اشتمل على أحدهما
فقط فهو متوسط والله أعلم

(الحقيقة والمجاز)

هذا هو المقصد الثاني من مقاصد
علم البيان أي هذا بحث الحقيقة
والمجاز والمقصد الاصل بالنظر الى علم
البيان هو المجاز اذ به يتأني اختلاف
الطريق دون الحقيقة الا انهما
كانت كلاهما للعجز اذا الاستعمال
في غير ما وضع له فرع الاستعمال
فيما وضع له جرت العادة بالبحث
عن الحقيقة أولا (وقد بقي بيان
باللغويين) ليميزا عن الحقيقة
والمجاز العقليين اللذين هما
في الاسناد والاكثر ترك هذا التقييد
لثلاثي توهم أنه مقابل للشرعي
والعرفي (الحقيقة) في الاصل
فعل بمعنى فاعل من حق الشيء
ثبت أو بمعنى مفعول من حقه
أي ثبته نقل الى الكلمة الثانية أو
المتبقة في مكانها الاصل والتاء فيها
لنقل من الوصفية الى الاسمية

لوصفيه كما أن المؤنث فرع المذكر فتجعل التاء علامة للفرعية كما جعلت علامة في رجل
 علامة لكثرة العلم بناء على أن كثرة الشيء فرع تحقق أصله اه فترى وكتب أيضا قوله للنقل
 الخ هذا ما عليه الجمهور وقيل للتأنيث أما على كونها بمعنى فاعل فواضح لأن فاعلا بمعنى
 فاعل يذكروني وث سوا جري على موصوفه أولا وأما على كونها بمعنى مفعول فمقتدر
 منقولة من الوصف المؤنث المحذوف موصوفه لأن استواء المذكر والمؤنث فيه إذا ذكر
 موصوفه لا إذا حذف (قوله الكلمة) لا يشمل التعريف الحقيقية المركبة كقام زيد
 الآن تقول الكلمة بأن يراد بها ما يشبه الكلمة حكما ولو قسم الحقيقة الى مفردة ومركبة
 وعرف المفردة بما ذكره كما فعل في الجواز لكان أحسن وقال في المطول لما كان تعريف
 الحقيقة غير مقصود في هذا الفن لم يتعرض الالما هو الاصل أعني الحقيقة المفردة
 (قوله في اصطلاح الخطاب) أي في مصطلحاته وفي بعض النسخ في اصطلاح به الخطاب
 وكتب عليها الاطول مانصه في تقديم الظرف يعني قوله به اشارة لطيفة الى أن الخطاب
 لا يكون باصطلاحين وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ثم استعمال اصطلاح يوجب
 اخلاص التعريف اذ لا يطاق في الاصطلاح على الشرع والعرف واللغة بل هو العرف
 الخاص فالاولى في وضع به الخطاب وأما ما يقال ان هذا التعريف لا يصح على مذهب
 القائل بأن الواضع هو الله تعالى وكذا عند من توقف فليس بشيء لأن وحدة الواضع
 في جميع اللغات لا تنلزم وحدة الاصطلاح بل يتفاوت مع ذلك اصطلاح الخطاب وقوله
 فالاولى الخ فيه اشارة الى امكان تصحيح التعريف بأن يراد بالاصطلاح مطلق العرف
 المتناول للغة والشرع والعرف العام لا المختص بطائفة فقط وهو العرف الخاص وقوله
 وأما ما يقال الخ قال الحفيد بعد ذكره الاراد والجواب أن المراد بوضع كل طائفة
 واصطلاحهم أعم من أن يكون صادر عنهم بنفستهم أو ينسب اليهم باعتبار ظهوره عليهم
 بواسطة الوحي أو العلم الضروري وهم متمسكون به ومختاطبون به في محاوراتهم اه
 وقوله لا يصح على مذهب الخ أي لان ظاهر قولنا وضعت في اصطلاح الخطاب ان
 الواضع أهله (قوله الخطاب بالكلام الخ) عدول عن المتبادر من غير فاسر اذ المتبادر
 الخطاب بان الكلمة بل عدول مع الزاجر وهو أنه يلزم أن لا تدخل في الحقيقة الخلقائق
 الموردة من غير تركيب وكلام ولا يدخل مثل قولنا أريد توضيح الكلمة فان الكلمة فيه
 حقيقة وليس باصطلاح به تخاطب هذا الكلام بل تخاطب هذه الكلمة اه أطول
 (قوله مما لا معنى له) أي صحيح لان الاستعمال اذا عدى بني يتبادر أن مجرور في هو معنى
 اللفظ المستعمل فيه فيلزم أن يكون الاصطلاح هو معنى الحقيقة وهو فاسد اه سم وقد
 يقال بدفع هذا التبادر (قوله فيما) أي معنى وضعت له وكتب أيضا قوله مما لا معنى له صححه
 في الاطول حيث قال متعلق بوضعت أو بالمستعملة بعد التقييد بقوله فيما وضعت له ومعنى
 الظرفية اعتبار الاصطلاح أي المستعملة فيما وضعت له باعتبار اصطلاح به الخطاب

وهي في الاصطلاح (الكلمة
 المستعملة فيما) أي في معنى
 (وضعت) تلك الكلمة (له في
 اصطلاح الخطاب) أي وضعت له
 في اصطلاح به يقع الخطاب
 بالكلام المشتمل على تلك الكلمة
 فالظرف أعني في اصطلاح متعلق
 بقوله وضعت وتعلقه بالمستعملة
 على ما توهمه البعض مما لا معنى له
 فاحترز بالمستعملة عن الكلمة
 قبل الاستعمال فانها لا تسمى
 حقيقة ولا مجازا وبقوله فيما
 وضعت له عن الغلط

ونظرا اليه فعمل الشارح تعلقه بالمستعملة تعلقا معنويا له غير معتمد اه (قوله نحو خذ هذا
 القرس الخ) فان لفظ القرس هنا قد استعمل في غير ما وضع له وليس بحقيقة كما أنه ليس
 مجاز ولا يخفى أن اللفظ المستعمل فيما وضع له غلطاً أيضاً ينبغي أن يخرج عن التعريف
كان يتلفظ بالانسان موضع البشر غلطاً فانه ليس حقيقة اذ لا اعتداد بالاستعمال
 من غير شعور فينبغي أن يراد بالاستعملة المستعملة قصداً كما هو المتبادر من الافعال
 الاختيارية فتخرج الغلط مطلقاً من قيد المستعملة قبل ذكر قوله فيما وضعت له اه
 أطول وهو مندفع بجمل الحفيد الغلط في كلام الشارح على الخطأ على سبيل القصد
 لا السهو بأن يزعم أنه على قانون الوضع من القوم بلا ثبات وضع من عنده اه فيكون
 الغلط على سبيل السهو وخارجاً بالمستعملة وعلى سبيل القصد خارجاً بقوله فيما وضعت له
 فغاية الامر ان الشارح لم يتعرض لخروج الغلط على سبيل السهو وبقيت المستعملة هذا
 وكلام الحفيد يدل على أن اللفظ المستعمل قصد في غير ما وضع له وهو ما وضع له في زعم
 المستعمل غير حقيقة وسياً في عن سم في تعريف المجاز خلافه وان الذي ليس بحقيقة
 هو الخطأ قصد الذي لم يبين على اعتقاد فاسد ويمكن حل كلام الحفيد عليه بأن يراد بقوله
 بأن يزعم أنه الخ أي بأن يظهر أنه الخ تأمل (قوله وعن المجاز) قال بعضهم ان الكتابة
 يجب أن تخرج عن حد الحقيقة وتخرج بما يخرج به المجاز ولم يتعرض الشارح له فكأنه
 أراد بالمجاز ما يتناول الكتابة ولا علم أنه اختلف فيها فقبل حقيقة وعليه فيجب ادخالها
 في التعريف وقيل مجاز فيجب خروجها او قيل واسطة فيجب خروجها عن تعريفها
 (قوله لان الاستعارة وان كانت موضوعية بالتأويل) وذلك التأويل كما سيأتي ادعاء
 دخول المشبهة في جنس المشبهة وكونه فرداً من افراده بأن تجعل أفراد الاستعارة مثلاً
 قسمين متعارفاً وهو الذي له غاية الجرامة في ذلك الهيكل اه فتري وكتب أيضاً قوله لان الاستعارة الخ
 الذي له تلك الجرامة لكن لا في ذلك الهيكل اه فتري وكتب أيضاً قوله لان الاستعارة الخ
 لا يخفى أن التعليل أخص من المدعى الآن يراد بالاستعارة مطلق المجاز (قوله واحتترز
 بقوله في اصطلاح الخطاب) قال الحفيد أقول يجوز أن يكون لفظ موضوعاً للمعنيين
 في اصطلاح الخطاب وقد استعمل في أحدهما الامن جهة أنه موضوع له بل من جهة
 العلاقة بالمعنى الآخر كما يشعر به تحقيق المحققين في شرح الكشاف حيث جوزوا الاستعارة
 العمى لعمى البصيرة من عى البصر مع أنه حقيقة فيهم ما كما يستفاد من الاسام وانما
 اعتبروا الاستعارة للمبالغة في أن ذلك الامر المعقول بمنزلة المحسوس فلا حترار عن
 ذلك المجاز بقيد الحينية فيلغوقيد في اصطلاح الخطاب كما لا يخفى تأمل اه وقوله بقيد
 الحينية أي قولنا من حيث انها وضعت له وقوله فيلغوقيد في اصطلاح الخطاب أي
 لخروج ما احترز به عنه بقيد الحينية (قوله والوضع الخ) عرف الوضع لتوقف معرفة
 الحقيقة والمجاز على معرفته لا خذ في تعريفهما ولا يخفى أنه فوت المصنف مصلحة التعليم

نحو خذ هذا القرس مشيراً الى
 كتاب وعن المجاز المستعمل فيما
 لم يوضع له في اصطلاح الخطاب
 ولا في غيره كالاستدراك في الرجل
 الشجاع لان الاستعارة وان كانت
 موضوعية بالتأويل الا أن المفهوم
 من اطلاق الوضع انما هو الوضع
 بالتحقيق واحتترز بقوله في اصطلاح
 الخطاب عن المجاز المستعمل
 فيما يوضع له في اصطلاح آخر غير
 الاصطلاح الذي به الخطاب
 كالصلاة اذا استعملها الخطاب
 بعرف الشرع في الدعاء فانها
 تكون مجازاً لاستعماله في غير
 ما وضع له في الشرع أعني الاركان
 المخصوصة وان كانت مستعملة
 فيما يوضع له في اللغة (والوضع)

والتعلم حيث آخر تعريف الوضع الى هذا المقام وأول ما يحتاج اليه في هذا الفن تقسيم
 الدلالة الوضعية فليت شعري لماذا أخره اه أطول (قوله أى وضع اللفظ) أى لا مطلقا
 والا كان تعريفه تعريفا بالاختصاص لان الوضع المطلق تعيين الشئ للدلالة على المعنى بنفسه
 لفظا كان أو غيره كالخط والعقد والاشارة والنصب والهيآت ولا وضع الكلمة كما
 يستدعيه تعريف الحقيقة والالكان تعريفها بالاعم وحمل اللفظ في التعريف على الكلمة
 يجعل اللام للعهد بصلته لكن يمنع منه رعاية مصلحة معرفة الجاز الذي هو المقصد هنا
 اه أطول (قوله اللفظ) ولو بالقوة لتدخل الضمائر المستثناة اه يس (قوله
 للدلالة على معنى بنفسه) لا يتناول الاولى للدلالة على شئ لان المعنى انما يصبر معنى به هذا
 التعيين فطرفا الوضع اللفظ والشئ لا اللفظ والمعنى لانا نتول نم لكن طرفا الدلالة المترتبة
 على الوضع اللفظ والمعنى لكن الاخصر والاوى تعيين اللفظ لشئ بنفسه أما كونه
 أخصر فظاهر وأما كونه أوى فلان الوضع اضافة بين اللفظ والشئ والاضافة
 انما تنضم حق الاتصاح بتعيين طرفيها واللاس متغنا حينئذ في معرفة الوضع عن تعريف
 الدلالة وكان صاحب التعريف أراد ابداع العلل الاربع فان التعيين لا بد له من معين
 فيدل عليه بالالتزام واللفظ والمعنى بمنزلة العلة المادية للوضع وارتباط اللفظ بالمعنى بمنزلة
 العلة الصورية للوضع والدلالة على المعنى بنفسه هي العلة القائية كذا في الاطول
 (قوله على معنى) أى ولولا نظر كدلول الكلمة (قوله أى ليدل بنفسه) اشارة الى أن
 قوله بنفسه متعلق بالدلالة لا بالتعيين والاقدمه على قوله للدلالة دفعا للبس ويدل على
 ما أشار اليه قول المصنف في الجاز لان دلالة بقرينة كذا في الفترى (قوله بل يحتاج
 الى الغير) أما على انها كليات وضعا فلان معنى الحرف من حيث هو معناه معتبر ومملووظ
 على وجه تعلقه بالغير وارتباطه به وأما على انها جزئيات وضعا فظاهر (قوله والفعل)
 فيه نظر ظاهر فان الفعل يحتاج الى الفاعل اه يس (قوله عن من يجعل الخ) فقوله لم
 في غيره على هذا بمعنى بغيره والجار والمجرور متعلق بديل وأما على الاول ففي على بابها
 والجار والمجرور صفة لمعنى أى كائن ذلك المعنى في غيره فال مثلادات على التعريف بنفسها
 لكن التعريف واقع على مدخول ال هـ ذ على الاول وأما على الثاني أعنى
 مذهب من يجعل معنى قولهم الخ فال لا تبدل على التعريف بالشرط ذكر مدخولها
 (قوله انه مشروط الخ) حاصل الامر ان المتوقف على ذكر المتعلق على هذا أصل الدلالة
 وعلى الاول الدلالة على المعنى التام فهو بدون ذكر المتعلق بديل على المعنى اجمالا لكنه
 لا يتم ولا يتعين الا بذكر المتعلق اه سم (قوله على معناه الا فرادى) قيد المعنى بالافرادى
 لان اشتراط الغير في الدلالة على المعنى التركيبي مشترك بين الحرف والاسم فان دلالة زيد
 في قولك جاءني زيد على الفاعلية بواسطة جاءني اه فترى والمعنى التركيبي هو الذى يدل
 عليه اللفظ بسبب التركيب (قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعا) ويحتمل أن المراد

أى وضع اللفظ (تعيين اللفظ
 للدلالة على معنى بنفسه) أى ليدل
 بنفسه لا بقرينة تنضم اليه ومعنى
 الدلالة بنفسه أن يكون العلم
 بالتعيين كافيا في فهم المعنى عند
 اطلاق اللفظ وهذا شامل للعرف
 أيضا لانا نفهم معاني الحروف
 عند اطلاقها بعد علمنا بأوضاعها
 الا ان معانيها ليست تامة في
 أنفسها بل تحتاج الى الغير
 بخلاف الاسم والفعل ثم
 يكون هذا شاملا لوضع الحرف
 عن من يجعل معنى قوله م
 الحرف مادل على معنى في غيره
 نه مشروط في دلالة على معناه
 لا فرادى ذكر متعلقه (فخرج
 المجاز) عن أن يكون موضوعا

فخرج تعين المجاز عن أن يكون وضعاً ويحتمل أيضاً أن المراد فخرج المجاز عن تعريف الحقيقة وكتب أيضاً قوله فخرج المجاز فيه نظراً لأن المعنى المجازي إذا كان جراً أو لازماً ينال انتفاء الدلالة عليه عن الدلالة على الموضوع له فلا يدل الدليل على خروج المجاز مطلقاً ويندفع هذا بأن المراد بالدلالة الدلالة المعتمدة وهي ما معها إرادة المبدول وكتب أيضاً قوله فخرج المجاز عن أن يكون موضوعاً أي بالوجه المذكور وهو اعتبار قيد بنفسه وأما إذا لم يعتبر قيد في المجاز فوضع نوعي لثبوت قاعدة من الواضع دالة على أن كل لفظ معين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة الممانعة عن إرادة ذلك المعنى معين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقاً مخصوصاً مودال عليه بمعنى أنه مفهوم منه بواسطة القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو لم يثبت من الواضع استعمال اللفظ في المعنى المجازي لكانت دلالة عليه وفهمه منه عند قيام القرينة بحالهما والوضع النوعي بهذا المعنى ليس هو المعتبر في كون اللفظ حقيقة بل المعتبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة دالة على أن كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى مخصوص يفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بأن كل لفظ يكون على وزن فاعل فهو ذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق الوضع على كل من المعنيين اهـ فنرى (قوله بالنسبة إلى معناه المجازي) أما بالنسبة إلى معناه الحقيقي فلم يخرج (قوله بقرينة) أي بواسطة قرينة فالدال هو اللفظ بواسطة (قوله دون المشترك) خال من المجاز (قوله فانه لم يخرج) فهو حقيقة ولو استعمل في معنييه كما هو المنقول عن الامام الشافعي نعم نقل بعضهم عن كثيرين أنه في هذه الحالة مجاز فان كان المصنف يقول بذلك حمل قوله دون المشترك على ما اذا استعمل في أحدهما (قوله للدلالة على كل من المعنيين بنفسه) أي لفهمهما منه بدون القرينة وقوله وعدم الخ يعني غاية ما في المشترك أن أحدهما ليس بتعين الإرادة لعارض الاشتراك وعدم تعين المراد مما لا مدخل له في تحقق الدلالة بالنفس وعدم تحققها قطعاً لأن الإرادة أمر آخر فالقرينة المحتاج إليها في المشترك إنما هي لتعيين المراد وفهمه بخصوصه بخلاف قرينة المجاز فهي محتاج إليها في نفس الدلالة على المعنى المجازي (قوله أحد المعنيين) أي على أنه مراد وقوله بالتعيين أي ملتبساً بذلك الواحد بالتعيين (قوله فالقبره) بفتح القاف وضمة الواو الفتح أفصح اهـ فنرى (قوله أي من غير قرينة الخ) المناسب إسقاط أي (قوله أخذ الموضوع) أي اللازم من كون المراد قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له وكتب أيضاً قوله أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد أي لانه يوجب الدور لكن يقال إذا فسر قوله بنفسه بقولنا أي من غير قرينة مانعة عن إرادة المعنى الأصلي أو من غير قرينة مانعة عن إرادة باعين له فلا دور على أن لك أن تدفع الدور ولو صرح بالموضوع في التعريف فضلاً عن كونه مضمراً فيه بأن يراد به ذات الموضوع لا مع الوصف بالوضع نظير ما قالوه في تعريف العلم بأنه معرفة المعلوم الخ وكتب على قوله لانه

بالنسبة إلى معناه المجازي (لأن دلالة) على ذلك المعنى إنما تكون (بقرينة) لانبثاقه (دون المشترك) فانه لم يخرج لانه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه وعدم فهم أحد المعنيين بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك فالقرينة لا عين مرة للدلالة على الطهر بنفسه ومرة أخرى للدلالة على الحبض بنفسه فيكون موضوعاً وفي كثير من النسخ يدل قوله دون المشترك دون الكتابة وهو سهو لانه ان أريد أن الكتابة بالنسبة إلى معناها الأصلي موضوعاً فكذا المجاز ضرورة أن الاسدي قولنا رأيت أسداً يرمي موضوع للحيوان المقترس وان لم يستعمل فيه وان أريد أن موضوعاً بالنسبة إلى معنى الكتابة أعني لأنهم المعنى الأصلي ففساده ظاهر لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة لا يقال معنى قوله بنفسه أي من غير قرينة مانعة عن إرادة الموضوع له أو من غير قرينة لفظية فعلى هذا يخرج عن الوضع المجاز دون الكتابة لانا نقول أخذ الموضوع في تعريف الوضع فاسد للزوم الدور

يوجب الدور مانصه ويمكن تعيين المعنى الأصلي بما لا يحتاج فهمه من اللفظ الى قرينة
فلا يرد أنه لا يمكن تعيين المعنى الأصلي بالاموضوع له في دفع الدور كما ذكره السيد (قوله
وكذا احصر القرينة في اللفظي) أي الذي هو مقتضى قولكم من غير قرينة انظية لاخراج
المجاز دون الكتابة فانه يقتضى أن قرينة المجاز انما اللفظية وهو باطل بل يقتضى أيضا
أن قرينة الكتابة دائمة معنوية وهو أيضا باطل كما في الفري (قوله فانها أيضا حقيقة)
لاستعمالها في الموضوع له (قوله لان الكتابة) أي عند المصنف (قوله والقول الخ) فانه
عباد الصميري ومن تبعه في جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحل مانصه لا يشترط مناسبة
اللفظ للمعنى خلافا لعباد الصميري حيث أثبتا بين كل لفظ ومعناه قال والافلم اختص به
فقبل بمعنى أنها حاملة على الوضع على وقتها فيحتاج اليه وقيل بل بمعنى أنها كافية
في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع بذلك من خصه الله تعالى به كما في القافية
ويعرفه غيره منه قال التراقي حكى أن بعضهم يدعى أن يعلم المسميات من الاسماء فقبل له
ما سمى آذاع وهو من لغة البربر فقال أجد فيه يسا شديدا وأراه اسم الحجر وهو كذلك
قال الاصفهاني والثاني هو الصحيح عن عباد اه فأنت ترأه كيف نقل عن الاصفهاني
تصحیح القول الثاني عن عباد وهو يعارض تأويل السكاكي الآتي وكتب أيضا قوله
والقول الخ قال في الاطول للماعرف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه واقتضى
ذلك اثبات الوضع وينافيه ما ذهب اليه البعض من أن دلالة اللفظ على المعنى لذاته لانه
يلغو الوضع بل في تعريفه بتعيين اللفظ للدلالة تحصيل الحاصل عقبه بقوله والقول الخ
فقول شارح أي في المطول هذا البتة راجح ليس بذلك اه (قوله لذاته) أي
لأولئك اذ لا وضع (قوله كدلالته على اللافت) جعل دلالة اللفظ على الالفاظ لذاته محل
بحث لانه اعلaque عقلية الا أنه لوضوحها لا تنفك عنه الدلالة وكأنه أراد بالدلالة لذاته أن
نفس الالفاظ بسلم العلاقة ولا ينفك عنها ولا تكون دائرة على اعتبار معتبر اه أطول
(قوله لوجب أن تختلف اللغات باختلاف الامم وأن يفهم الخ) عبارة المطول ولوجب
أن يفهم الخ قال الفري الظاهر أن كلامهم ما وجه مستعمل في الوجه الاول بحث
لانه ان أراد أن دلالة الالفاظ لما كانت ذاتية لم يبق وجه في كون بعض اللغات لغة العرب
وبعضها لغة العجم اذ ليس واضح بعضها العرب وواضح بعضها العجم فلا وجه لتخصيص
النسبة بممنوع لجواز أن يكون تخصيص النسبة باعتبار المستعمل الاول وان أراد به
لا يجوز أن تعدد اللغات حينئذ بل يجب أن يتحد الدال على المعنى الواحد فهو أيضا ممنوع
لجواز أن تعدد اسمان بحسب الذات على معنى واحد وان أراد معنى ثالثا فلا بد من
تصوره اه قال سم يمكن أن يصور بأن المراد عدم اختلاف اللغات بحيث يختص أهل
كل لغة بمعرفة تها ويشارك ما بعده بأنه بالنسبة للغة الواحدة وكأنه ترق عن هذا وكأنه قال
لوجب أن لا يختص أهل كل لغة بمعرفة تها بل ولوجب أن يعرف كل أحد جميع الالفاظ

وكذا احصر القرينة في اللفظي
لان المجاز قد تكون قرينته
معنوية لا يقال معنى الكلام انه
خرج عن تعريف الحقيقة المجاز
دون الكتابة فانها أيضا حقيقة
على ما صرح به صاحب المنهاج
لانا نقول هذا فاسد على رأى
المصنف لان الكتابة لم تستعمل
فيما رضع له بل انما استعملت في
لازم الموضوع له مع جواز ارادة
المزوم وسيجيء لهذا زيادة تحقيق
(والقول بدلالة اللفظ لذاته ظاهرة
فاسد) بمعنى ذهب بعضهم الى أن
دلالة الالفاظ على معانيها لا تحتاج
الى الوضع بل بين الالفاظ والمعنى
مناسبة طبيعية تقتضى دلالة كل
لفظ على معناه لذاته فذهب
المصنف وجميع المحققين الى أن
هذا القول فاسد مادام يجوز على
ما يفهم منه ظاهر الان دلالة اللفظ
على المعنى لو كانت لذاته كدلالته
على الالفاظ لوجب أن لا تختلف
اللغات باختلاف الامم

لغته مع أنه ليس كذلك فليستأمل اه وعدم إعادة اللام هنا في قوله وأن يفهم الخ دون بقية
 المعطوفات يشعر بأن قوله وأن يفهم الخ من تنمة ما قبله فهو تفسير له فلا اعتراض أصلا
 (قوله وأن يفهم الخ) كما أن كل واحد يفهم من كل لفظ أن له لفظا اه مطول وكتب
 أيضا قوله وأن يفهم الخ قد يقال عدم فهم من لم يفهم لعدم تنبيهه للمناسبة كما لا يفهم من لم يعلم
 بالوضع على التوليه (قوله ولا يمنع أن يجعل الخ) هذا كلام ذكره السكاكي وفيه بحث
 لأن الدلالة الناشئة من ذات اللفظ عند القائل بذلك هي فهم المعنى منه لا يفهم كونه مرادا
 للمتكلم وفيهم المعنى الحقيقي ضروري في كل مجاز ولذلك قالوا ينتقل في المجاز من المزموم
 بوجه ما إلى اللازم المراد فلا تلم إمكان جعل اللفظ بواسطة القرينة على المعنى المجازي
 بحيث لا يدل على المعنى الحقيقي أصلا فان قلت منطاط الاستدلال دلالة اللفظ بواسطة
 القرينة على المعنى المجازي لا لعدم دلالة على المعنى الحقيقي ومعنى قول الشارح دون
 الحقيقي متجاوزا عن المعنى الحقيقي لا يعني عدم الدلالة عليه كما هو المتبادر بل يعني الدلالة
 على المعنى المجازي أيضا قلت هذا أيضا لا يتم لأن مدعى القائل بذاتية دلالة اللفظ ذاتية
 دلالة على المعنى الحقيقي لا مطلق دلالة فليستأمل اه فترى (قوله بحيث لا يفهم منه الخ)
 كما في الاعلام المنقولة (قوله وقد تأوله السكاكي) ذكر في الاطول لهذا القول تأويلات
 أخر منها أنه أراد بجعل الدلالة لذات اللفظ نفس توقف الدلالة على ارادة المعنى به (قوله
 على ما عليه أئمة على الاشتقاق والتصرف) هذا يدل على أن كلامهم ما علم مستقل وهو
 الحق لا يميز موضوع كل منهم ما عن موضوع الآخر بالحقيقة المعبرة في موضوعات
 العلوم فعلم التصريف يبحث عن مفردات اللفاظ من حيث صورها وهياتها وعلم
 الاشتقاق يبحث عنها من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالاصالة والقرينة كذا في شرح
 المفتاح للسيد وفيه بحث ذكره الفري في حواشيه على المطول فراجع (قوله كالجهرا الخ)
 النفس الخارج الذي هو بكيفية حرف ان تكيف كاه بكيفية الصوت حتى يحصل صوت
 قوى كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت يجري معه كان مهموسا والشدة ان
 ينصهر صوت الحرف عند اسكانه في مخرجه انحصارا تاما فلا يجري والرخاوة أن يجري
 الصوت جريانا تاما والتوسط بينهما أن لا يتم الانحصار والجرى اه فترى (قوله اذا أخذ في
 تعيين الخ) قال في الاطول بعد فراعهم من سوق تأول السكاكي مانصه ولا يخفى أن ما أول به
 كلام عباديخرجه عن أن يكون من المخالفين في اختصاص بعض الكلام ببعض المعاني
 للوضع وأن يكون مدعيان الاختصاص لذات اللفظ كادل عليه أول كلام السكاكي على
 طبق ما في كتب الاصول وكان السكاكي يجعل القول بكونه من المخالفين وهم من الناس
 من ظاهر كلامه اه ببعض ايضاح (قوله لا يهتمل التعارض بينهما) لا يخفى عليك أن اعتبار
 التناسب بين اللفظ والمعنى بحسب خواص الحروف والتركيبات في بعض الكلمات كما
 ذكره وأما اعتباره في جميع كلمات لغة واحدة فالظاهر أنه متعذر فاطن باعتباره في

وأن يفهم كل واحد معنى كل لفظ
 لعدم انفصال المدلول عن الدليل
 ولا يمنع أن يجعل اللفظ بواسطة
 القرينة بحيث يدل على المعنى
 المجازي دون الحقيقي لأن ما بالذات
 لا يزول بالغير ولا يمنع نقله من معنى
 إلى معنى آخر بحيث لا يفهم منه
 عند الاطلاق إلا المعنى الثاني
 (وقد تأوله) أي القول بدلالة
 اللفظ لذاته (السكاكي) أي صرفه
 عن ظاهره وقال انه تنبيه على
 ما عليه أئمة على الاشتقاق
 والتصريف من أن للحروف في
 أنفسها خواص بها تختلف
 كالجهر والهمس والشدة والرخاوة
 والتوسط بينهما وغير ذلك وتلك
 الخواص تقتضي أن يكون العالم
 بها اذا أخذ في تعيين شيء مركب
 منها المعنى لا يهتمل التناسب بينهما
 قضا للحق بالحكمة كالنقصم بالناء
 الذي هو حرف رخول كسر الشئ

كلمات جميع اللغات اه فترى (قوله من غير أن يبين) أى ينفصل ذلك الشيء (قوله كالنزون) هو ضرب الفاعل والحمدى صفة مشبهة من جاد أى مال يقال جادى أى مائل عن ظله لنشاطه ومثلهما الحيوان والخفقان والجولان اه فترى (قوله وكذا باب فعل بالضم) قوة الضم فى فعل تناسب أن يوضع لأفعال الطبائع اللازمة كذا فى شرح المفتاح الشريف وقيل الضم يحتاج الى انضمام الشفتين فناسب أن يكون مدلوله مضموم مع الشخص أى لازماله اه حفيد على المطول (قوله والجواز) أصله يجوز قلبت وواه النابعد نقل حركتها الى الجيم لأن المشتقات تتبع الماشى المجزئ فى الصحة والاعلال (قوله نقل الى الكلمة الجائزة) ليس المراد أن هذا المفهوم هو المنقول اليه اللفظ بل أراد بذلك بيان المناسبة فقد برأه سم فيك أنه قال نقل الى الكلمة المستعملة الخ لانها جائزة مكانها الاصل (قوله الجائزة) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم الفاعل (قوله أو الجوزية) فهو مصدر ميمي بمعنى اسم المفعول وكتب أيضا قوله أو الجوزية فافيه تكلف تقدير حرف الجر مع الاستغناء عنه بالا احتمال الاول وكان الحامل للشيخ على الالتفات الى هذا الاحتمال أن يكون المجاز نظيرا للحقيقة فى كونها بمعنى الفاعل أو المفعول كذا فى الاطول (قوله وذكر المصنف الخ) أشار الشارح فى المطول الى ضعفه حيث سماه زعما ووجهه أنه لا يلائم ما ذكر فى الحقيقة سنوات التقابل (قوله أن الظاهر) لعل وجه الظهور ان استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل أو اسم المفعول مجاز بخلاف ما اذا كان اسم مكان فلا مجاز فيه (قوله سلكه) أى لا معنى تعدها وان كان السلوك ملزوما للتجاوز (قوله وهما مختلفان) أى حقيقة كل منهما ما تخالف حقيقة الآخر فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد فلهذا عرفتوا كلا على حدة كذا فى المطول قال فى الاطول وهذا انما يصح لو لم يكن لهما حقيقة مشتركة وكان المجاز مشتركا لفظيا بين مفهوم المجاز المفرد ومفهوم المجاز المركب ويكون تقسيمه الى المجاز المفرد والمركب من قبيل تقسيم اللفظ المشترك والظاهر خلافه وما قدمه من تقسيم اللفظ المستعمل فى غير ما وضع له الى المجاز والكتابة دال على أن المجاز هو اللفظ المستعمل فى لازم ما وضع له مع قرينة عدم ارادة الموضوع له اه ملخصا وفى الفترى ما يعتد به عن الشارح حيث قال قوله فلا يمكن جمعهما فى تعريف واحد أى بحيث يحصل معرفة حقيقة كل منهما ما بخصوصها والا فيجوز جمع الانسان والفرس فى تعريف الحيوان بأنه الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة اه (قوله فى غير ما وضعت له) ان أريد الوضع الشخصى خرج عن المجاز ما كان الوضع لمعناه الاصلى نوعيا كالمشتقات وان أريد النوعى خرج عنه ما كان الوضع لمعناه الاصلى شخصا كالاسد وان أريد الاعم من الشخصى والنوعى لم يشمل شيئا من افراد المجاز ثم انه يشمل اللفظ المستعمل فى حقيقة ومجاز معا فانه مجاز أو حقيقة ومجاز باعتبارين على الخلاف فى ذلك كما يعلم من جمع الجوامع وشرحه للمعنى المحلى كذا فى يس (قوله مر تبلا كان أو منقولا) المذكور

من غير أن يبين والقسم بالقاف الذى هو حرف شديد لكسر الشئ حتى يبين وأن له سيات تر كسب الحروف أيضا خواص كانه إعلان والنف على بالتحريك لما فيه حركة كالنزون والحمدى وكذا باب فعل بالضم مثل شرف وكرم للأفعال الطبيعية اللازمة (والجواز) فى الاصل مفعول من جاز لمكان يجوز اذ انعاده نقل الى الكلمة الجائزة أى المتعدية مكانها الاصل أو الجوزية على معنى اسم جاز واهها وعدوها مكانها الاصل كذا فى أسرار البلاغة وذكر المصنف ان الظاهر أنه من قولهم جعلت كذا مجازا الى حاجتى أى طريقا لها على أن معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق الى تصوره عنه فالجواز (مفرد ومركب) وهما مختلفان فعرفتوا كلا على حدة (أما المفرد فهو الكلمة المستعملة) احتزبها عن الكلمة قبل الاستعمال فانها ليست بمجاز ولا حقيقة (فى غير ما وضعت له) احتزبها عن الحقيقة مرتبلا كان أو منقولا

في شروح المنهاج وشرح المطالع للمحقق الرازي أن المرتجل ما نقل الى المعنى الثاني بلا مناسبة للمعنى الاول كحرف علم بعد وضعه للنهر والمنقول ما نقل لمناسبة والمشارك ما وضع لمعان متعددة بلا ملاحظة لوضع في وضع آخر في زمان أو ازمة مع مناسبة أو لا وقال العلامة الا بهري ان المرتجل في المشهور ما يكون وضعه ابتداء من غير سبق وضع وصرح بعضهم بدخول المرتجل تحت المشترك كذا في الحنفية على المطول ومن هذا يعلم أن في اخراج المنقول بل والمرتجل على القول الاول والمشارك الداخل في قوله أو غيرهما مجتمعا لانه يصدق على كل أنه مستعمل في غير ما وضع له وهو المعنى الآخر والجواب أن يعنى ما أى في غير كل ما وضع له (قوله كان) أى الحقيقة وذكر لانها الفظ (قوله أو غيرهما) أى غير المرتجل والمنقول كالمشارك والمستثقات فانها حقائق ولا يقال فيها امر تجله ولا منقولة اهـ يس (قوله متعلق بقوله وضعت) ليس المراد من تعلقه به أن يعتبر حدوث الوضع في ذلك الاصطلاح والالزام أن لا يكون لفظ الاسد الذي وضع في اللغة وقدر عليه في الاصطلاح والعرف عندما استعمله النحوي أو غيره من أهل الاصطلاحات الخاصة بحقيقة بل المراد بذلك كونه موضوعا له في ذلك الاصطلاح سواء حدث الوضع في ذلك أولا اهـ فترى وكتب أيضا قوله متعلق بقوله وضعت قال في الاطول أو بالغير لاشتماله على معنى المغيرة أو بالمستعملة بمعد تقييده بقوله في غير ما وضعت له على ما تر اهـ (قوله ليدخل الخ) قال في الاطول كذا جعله المصنف لادخال ما ذكره من جاء بعده وفيه نظر لانه داخل في الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له كما انه داخل في الكلمة المستعملة فيما وضعت له اهـ وقد يلزم مثل ذلك في ارجاعه بهذا القيد الحقيقة التي لها معنى آخر باصطلاح آخر كما سيجعل الشارح فانها أيضا داخل في الامرين باعتبارين فالمتجه المختص من جميع ذلك أن يجعل معنى قولهم ليدخل ويخرج أى نضافا كانه قيل للتصريح على الدخول والخروج فتدبر (قوله فليس يستعمل الخ) يعنى فيكون مجازا شرعيا ولو وقع الاستعمال من لغوى جرى على اصطلاح الشرع فهو شرعى على الظاهر أفاده يس (قوله وليخرج) فاعله ما لا تية وقوله من الحقيقة حال ما بعدها اهـ سم (قوله مع قرينة الخ) هذا عند من لم يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز أما من جوزه كالاصوليين فلم يشترط في القرينة أن تكون مانعة عن ارادة المعنى الحقيقي كما صرح بذلك المحقق المحلى في شرحه على جمع الجوامع اهـ يس قال ع ق فخرج الكتابة وبقاء الحديث المأجوز بناء على عدم جواز الجمع وعلى جوازه يخرج المجاز أيضا الذي هو المدد وعدم منع قرينته على هذا ولو أسقطنا القيد المذكور لادخال المدد ودخلت معه الكتابة أيضا اهـ ملخصا (قوله فلا بد من العلاقة) لابد من ملاحظة العلاقة أيضا حتى لو كانت علاقة ولم يلاحظها المستعمل لم يكن مجازا بل غلطاً وقيد الشارح العلاقة بالمعتبر نوعها ولا يعد أن يقال العلاقة في الاصطلاح ليست الا بالمعتبر نوعها والعلاقة بالمفتح والكسر في الاصل الحب

أو غيرهما وقوله (في اصطلاح الخطاب) متعلق بقوله وضعت قيد بدلالة المدخل المجاز المستعمل فيما وضع له في اصطلاح آخر كلفظ الصلاة اذا استعمله الخطاب يعرف الشرع في الدعاء مجازا فانه وان كان مستعملا فيما وضع له في الجملة فليس يستعمل فيما وضع له في الاصطلاح الذي به وقع الخطاب أعنى الشرع وليخرج من الحقيقة ما يكون له معنى آخر باصطلاح آخر كلفظ الصلاة المستعمل بحسب الشرع في الاركان الخصوصية فانه يصدق عليه أنه كلمة مستعملة في غير ما وضعت له لكن بحسب اصطلاح آخر وهو اللغة لا بحسب اصطلاح الخطاب وهو الشرع (على وجه يصح) متعلق بالمستعملة (مع قرينة عدم ارادته) أى ارادة الموضوع له (فلا بد) للمعجاز (من العلاقة) ليدقق الاستعمال على وجه يصح وانما قيد بكونه على وجه يصح

اللازم للقلب أو بالفتح في المحبة ونحوها وبالكسر في السوط ونحوه كذا يستفاد من
القاموس اه أطول وفي سم هي بكسر العين وفيها سوا كانت في المعاني كـ ما هنا
أو المحسوسات كـ علاقة الحبل كما قاله بعضهم ومنهم من فرق بينهما وكتب أيضا قوله من
العلاقة هي علاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي وبها الانتقال من الأول
لثاني فإن قيل الانتقال في المرسل قديدي ظهره لان فيه الانتقال من ملابس للباسه
وليس ذلك في الاستعارة فافك اذا استعملت الاسد في الرجل الشجاع لم ينتقل اليه من
حيث انه رجل شجاع اذ ليس لازما للاسد ولا ملابس له وانما ينتقل منه الى وصف
الشجاع ولم يقصد ذلك ولو قصد لكان من المجاز المرسل قلت الانتقال من الاسد الى لازمه
وعارضه الذي هو نفس الشجاع ولما كان عارضا للرجل أيضا انتقل منه الى الرجل
الموصوف فصار وجه الشبهة كالآلة للانتقال (قوله واشترط العلاقة) تفسير لقوله
قيد الخ بين به ان معنى قولهم على وجه يصح أنه لا بد من العلاقة فيكون فيه دفع لبحث
أورده في الأطول وعبارته وههنا بحث وهو أنه أي قيد على وجه يصح كما يخرج الغلط
يخرج مجازا لم تنصب معه قرينة فإن استعمله على هذا الوجه لا يصح إلا أن يدعى
أن عرفهم خصص قولهم على وجه يصح في تعريف المجاز عما تحقق فيه العلاقة اه (قوله
ليخرج الغلط) ينبغي أن يراد به الخطأ قصدا كما قاله شيخ الإسلام فيما سبق وذلك لان الخطأ
باعتبار فساد الاعتقاد ينبغي أن لا يخرج عن الحقيقة ولا عن المجاز لانه انما يستعمل
في الموضوع له أو في غير الموضوع له على وجه صحيح في اعتقاده من أشار الى كتاب بهذا
الفرس لاعتقاده أنه فرس انما يستعمل الفرس في معناه لا في غيره وان أخطأ في اعتقاده
أن المشار اليه فرس في الواقع ومن أشار الى كتاب بهذا الأسد لاعتقاده أنه رجل شجاع فانما
استعمله في معناه المجازي مع وجود العلاقة فيكون مجازا وان أخطأ في اعتقاده وأما
الخطأ باعتبار اللسان بأن يسبق لسانه فلا حكم لهذا ولا اعتداده كذا في سم أو يقال الغلط
باعتبار اللسان خارج بقيد المستعمل كما مر وقوله الخطأ قصدا أي بقصد استعمال اللفظ في
غير ما وضع له مع علمه انه مخطئ (قوله لتخرج السكابة) يعني بناء على انها واسطة لاحتمية
لاستعمالها في غير ما وضعت له ولا مجازا لعدم منع قرينتها عن ارادة المعنى الحقيقي كذا في
يس (قوله أي من الحقيقة والمجاز) قال في الأطول أي من الحقيقة والمجاز المقتضى على
ما يقتضيه السوق وصرح به المصنف في الايضاح فتفسر الشارح اياه بالحقيقة والمجاز
خلاف الايضاح اه (قوله وعرفني خاص) الخاص صفة العرف والمقتضود النسبة الى
العرف الخاص وتوجيه العبارة ان الخاص وصف للعرف في مجال العرف وقس عليه قوله
أو عرفني عام ولا حاجة الى تقييد العرفي بالعام كـ احتياجه الى التقييد بالخاص لانه
اذا أطلق العرف والعرفي انصرفا الى العام اه أطول (قوله يتعين ناقله) المراد بتعينه أن
يكون غير خارج عن طائفة مخصوصة كطائفة النخاعة وليس شرطه أن يعلم الشخص الناقل

واشترط العلاقة (ليخرج الغلط)
من تعريف المجاز كقولنا خذ هذا
الفرس مشيرا الى كتاب لان هذا
الاستعمال ليس على وجه يصح
(و) انما قيد بقوله مع قرينة عدم
ارادته لتخرج (السكابة) لانها
مستعملة في غير ما وضعت له مع
جواز ارادة ما وضعت له (وكل
منهما) أي من الحقيقة والمجاز
(لعرفي وشرعي وعرفني خاص)
يتعين ناقله كالتصوي والعرفي
وغير ذلك (أو) عرفني عام

وبعد لم نعلم أنه لا يختص بطائفة مخصوصة كطائفة النحاة وكتب أيضا قوله يتعين ناقله
 أي عن المعنى اللغوي ومن أدلة النقل كثرة الاستعمال وكتب أيضا قوله يتعين ناقله ينبغي
 أن يقيد بغير الشرع بقريضة المقابلة اه حنيد وكتب أيضا قوله ناقله أي الذي نقله
 عن معناه الأول إلى معناه الثاني وهذا موجود في كل منهما الذي المجاز نقل المناسبة اه سم
 (قوله لا يتعين ناقله) قال الحنفية لا يخفى أنه لا يمكن أن يكون لفظ موضوعا يتعين الناس
 جميعا بل يكون عرف طائفة فيكون مما يتعين ناقله وكلهم أرادوا بذلك أنه لا يختص
 النقل فيه بجماعة مخصوصة كالنحويين والصرفيين والشرعيين بل يكون الناقل من الجميع
 (قوله وهذه النسبة) أي في لغوي وشرعي وعرفي وكتب أيضا قوله وهذه النسبة الخ
 أفاد في الأطول أنه يصح أن تكون النسبة في الحقيقة أيضا باعتبار اصطلاح الخطاب
 صكما أنه يجوز أن تكون في المجاز باعتبار الواضع فإن الوضعية معتبر في مفهوم المجاز
 باعتبار غير ما وضعت له واعتبار العلاقة بين المعنى المجازي وما وضعت له واعتبار قريضة
 مانعة عن إرادتها وضعت له اه فأسد السبع المخصوص حقيقة لغوية أي أن الواضع لها
 اللغة إذا حفظنا في النسبة الواضع أو أن الخطاب به باصطلاح اللغة إذا حفظنا فيه
 اصطلاح الخطاب وأسد للرجل الشجاع مجاز لغوي أي أن مجازيته باعتبار اصطلاح
 اللغة إذا حفظنا الاصطلاح أو أن الواضع لمعناها الحقيقية أهل اللغة إذا حفظنا الواضع
 (قوله كأسد) تكرر اللفظ وعرف المعنى لأن المعنى متعين واللفظ مبهم دائر بين المعنيين
 فتدبر اه أطول وقوله تكرر اللفظ أي أتى به في صورة التكرار والافتك كل كلمة أريد لفظها
 فهي معرفة بالعلية لكونها موضوعات لالفاظ معينة عند الشارح كذا في التنزي وفي
 الحنفية على المطول أن تكثير اللفظ لعدم وجوب التعريف وأما تعريف المعنى فبالنظر إلى
 كون المعنى معلوما من جميع اللفظ لا شتر في ضمن اللفظ اه (قوله للسبع) قال في الأطول
 أي الحيوان بصيد (قوله وفعل لفظ والحدث) الفعل بالفتح مصدر فعل يفعل وبالكسر
 اسم بمعنى الأمر والشأن في اللغة فنقل في النحول الكلمة المخصوصة لاشتغالها عليه فإذا
 استعمل الفعل بالكسر في جزء معناه أعني الحدث كان مجازا نحويا وليس حقيقة لغوية
 في الحدث كما يتوهم من حال سائر الأمثلة كذا في الحنفية على المطول والمختصر (قوله لذى
 الأربع) أي باعتبار خصوص كونه ذا أربع والأفلاستعملوها في ذي الأربع باعتبار
 أنها من أفراد ما يدب كان حقيقة لغوية كما يظهر من كلامهم بقائها في الاستعمال على
 موضوعها كذا في سم وكتب أيضا قوله لذى الأربع أي المعهود أي الجار والبغل والخليل
 اه أطول (قوله والمجاز) مطلقا سواء كان مفردا أو مركبا اه أطول ثم قال ويتجه
 عليه أي على المصنف أنه لا وجه لتوسط المجازين قسمي التقسيم الأول اه ومراده
 بالتقسيم الأول للمجاز تقسيمه إلى مفرد ومركب (قوله مرسل) لأنه غير مقيد بعلاقة
 واحدة هي المشابهة بل أرسل وورد بين علاقات وقيل مرسل ومطلق عن المبالغة بخلاف

لا يتعين ناقله وهذه النسبة في الحقيقة
 بالقياس إلى الواضع فإن كان
 واضعها واضع اللغة فلفظ لغوية
 وإن كان الشارع فشرعية وعلى
 هذا القياس وفي المجاز باعتبار
 الاصطلاح الذي وقع الاستعمال
 في غير ما وضعت له في ذلك الاصطلاح
 فإن كان هو اصطلاح اللغة
 فالمجاز لغوي وإن كان اصطلاح
 الشرع فشرعي والافع في عام
 أو خاص (كأسد السبع)
 المخصوص (والرجل الشجاع)
 فانه حقيقة لغوية في السبع مجاز
 لغوي في الشجاع (وصلاة للعبادة)
 المخصوصة (والدعاء) فانه حقيقة
 شرعية في العبادة ومجازي شرعي
 في الدعاء (وفعل لفظ) المخصوص
 أعني ما دل على معنى في نفسه
 مقترن بأحد الأربعة الثلاثة
 (والحدث) فانه حقيقة عرفية
 خاصة أعني نحوية في اللفظ مجاز
 نحوي في الحدث (ودابة لذى
 الأربع والإنسان) فانه حقيقة
 عرفية عامة في الأول مجاز عرفي
 عام في الثاني (والمجاز مرسل

ان كانت العلاقة (المصحة
 (غير المشابهة) بين المعنى
 المجازي والمعنى الحقيقي
 (والافاستعارة) فعلى هذا
 الاستعارة هي اللفظ المستعمل
 فيما شبه به معناه الاصل لعلاقة
 المشابهة **ك**أشد في قولنا
 رأيت أسدا يرمي (وكثيرا ما يطلق
 الاستعارة) على فعل التكلم أعني
 (على استعمال اسم المشبه به في
 المشبه) فعلى هذا يكون معنى
 المصدر ويصح منه الاشتقاق
 (فهما) أي المشبه به والمشبه
 (مستعار منه ومستعار له واللفظ)
 أي اللفظ المشبه به (مستعار) لانه
 بمنزلة اللباس الذي استعير من
 أحد فأنس غيره (والمرسل) وهو
 ما كانت العلاقة غير المشابهة
 (كالبد) الموضوع للجراحة
 الخصوصية اذا استعملت في النعمة
 فيها الكون بمنزلة العلة الفاعلية
 للنعمة لان النعمة منها تصدر
 وتصل الى المقصود بها (و) كالبد
 (في القدرة) لان أكثر ما يظهر
 سلطان القدرة يكون في البدو بها
 تكون الافعال الدالة على القدرة
 من البطش والضرب والقطع
 والاخذ وغير ذلك (والراوية)
 التي هي في الاصل اسم للبعير
 الذي يحمل المزايدة اذا استعملت
 في المزايدة) أي المزود الذي يجعل
 فيه الزاد أي الطعام المتخذ للسفر

الاستعارة وفيه أنهم قالوا المجاز مطلقا بلوغ من الحقيقة لكونه كالدعوى مع البيئة اه
 أطول ويمكن دفعه بحمل المبالغة على الكماله (قوله ان كانت العلاقة) أي علاقته
 المقصودة أخذها بما يأتي (قوله والافاستعارة) الاصوليون يطلعون الاستعارة على كل
 مجاز فلا تغفل عن تخالف الاصطلاحين لثلاث تقع في الغت اذا رأيت مجازا مرسلأ أطلق
 عليه الاستعارة اه فتري (قوله وكثيرا ما) أي في نفسه لا بالقياس الى المعنى السابق حتى
 يكون المعنى السابق أقل وقوله تطابق الاستعارة لم يضم رنايب فاعل بطاق مع سبق ذكره
 لانه سبق مراد به معناه والمراد هنا نفس اللفظ اه أطول قوله اسم المشبه به) أي لفظه كما
 اشار اليه بقوله بعد واللفظ مستعار ليشمل استعارة الفعل والحرف فراه بالاسم ما قابل
 المعنى لا مقابل الفعل والحرف (قوله فعلى هذا) أي اطلاقا بمعنى المصدر دون اطلاقها
 بمعنى اللفظ (قوله ويصح منه الاشتقاق) أي اشتقاق المستعار منه والمستعار له
 والمستعار والمستعير (قوله كالبد في النعمة والقدرة) قال في الاطول بعد كلام قرر
 والخاص ل ان البد بمنزلة العلة الفاعلية للنعمة وبمنزلة العلة المادية والصورية بقدرة
 فيه هذا علم أن علاقة السببية والمسببية أعم من الحقيقة والتزلية ولوجعت البد
 آلة لهما لم يعد اه وكتب أيضا قوله كالبد في النعمة في المطول يشترط أن يكون في الكلام
 إشارة الى المنعم يقال اتيت ابدا فلان عندي ولا يقال اتيت اليه في البلد كما يقال
 اتيت النعمة فيها قال في الاطول وينبغي أن يكون هذا الاشتراط مبنيا على عرف
 في استعمال اليد في النعمة لا على تخلف كونه مجازا عليه والالانتهض نعرف المجاز باصدق
 على يد مستعملة في النعمة من غير إشارة الى المنعم بها اه وفي التنزي أن اشترط ذلك لثلاث
 يحل بانه قال الذهن من الملزوم الى اللازم فيكون الكلام موصوفا بالتعقيد المعنوي الخلق
 بالنصاحة هذا وقد ذكرنا فيما سبق ان الابداء حقيقة عرفية في النعم فيظهر منه أنه
 لا احتياج الى ذكر المنعم اه وفي عني ان هذا الاشتراط يرد بصفة أن يقال عندي الابداء
 التي لا يقسم لها بالشكر اه (قوله لكونها بمنزلة العلة الفاعلية) وليست فاعلية حقيقة
 لان الفاعلية حقيقة هي الشخص اه سم قال في المطول وأيضا يظهر النعمة فهي
 بمنزلة العلة الصورية لهما وكتب أيضا قوله لكونها بمنزلة الخ أي في مدخلية الوجود (قوله
 الى المقصود) هو المنعم عليه (قوله لان أكثر ما يظهر الخ) فالبد بمنزلة العلة الصورية
 للقدرة فان المركب انما يظهر بالصورة لانها الجزء الاخير منه وكتب أيضا ما نصه
 ما مضى درية (قوله سلطان القدرة) أي سلاطتها وتأثيرها وقوله يكون في البدأ بالبد
 (قوله وبها تكون الافعال) أي غالب بدليل قوله السابق أكثر اه سم (قوله اسم للبعير
 الذي يحمله المزايدة) عبارة غير اسم للبعير أو البغل أو الحمار الذي يستق عليه (قوله أي
 المزود الخ) موافق لنفسه مراد به المذهب والاساس وغيره ما قاله الحكم على الشارح
 بالسهر في هذا التفسير وان الصواب تفسير المزايدة بطرف الماء الذي يستق به على الدابة

غير مبطل نعم اطلاق الراوية عليه بشرط ظرفية الماء دون العلم كما في الحفيد والسيد
فالمناسب هنا نسبة المزايدة بظرف الماء وتوقف م في عدم اطلاق الراوية على المزود من
حيث انه ظرف الزاد مع وجود المجاورة للراوية التي هي الحيوان فان كانوا لا يكتبون هنا
بطلاق المجاورة بل يقولون لا بد أن يكون المعنى المجازي من شأنه أن يجاور بأن يكون
الحيوان معدا للجدلة اقتضى ان الحيوان لو كان معدا لنقل الزاد وحله مع حينئذ ان يتجاوز
بالراوية الى وعاء الزاد فليحذر (قوله والعلاقة كون البعير حاملا لها) أي فالعلاقة المجاورة
اسم وعبرة الاطول والعلاقة كون البعير حاملا لها فكأنه علة فاعلم ان لا يربطه اتصال المزايدة
الى المستقي اه (قوله وبمنزلة العلة المادية) يحتمل أنه تأكيد في بيان العلاقة ويحتمل أنه
إشارة الى علاقة أخرى هي السببية في الجملة والعلة المادية الاجزاء التي معها الشيء بالقوة
كالخشب بالنسبة الى السرير وما كان لبعير به تحصل المزايدة فكانت ماله به بالقوة كان
بمنزلة العلة المادية فاما ليست علة مادية حقيقة اذ ليس البعير جزءا من المزايدة اه سم
يتصرف (قوله ولما أشار بالمنال) الى جنسية (قوله أخذ في التصريح بالبعير
الآخر) فيه ان مما ينبغي صريح السببية وقد تقدمت الإشارة اليها لتفصيل باليد في التسمية
والقدرة ويمكن دفعه بأن المتقدمة السببية الترتيبية والآتي السببية الحقيقية أفاده
في الاطول (قوله نوع من التسمية) لان المجاز هو اللفظ المسمى به لا التسمية كما هو ظاهر
عبارة لكنه لما كانت التسمية سببا لكونه مجازا معتبرا تجوز في جعل التسمية من المجاز
(قوله والمعنى الخ) يمكن أن يوجه أيضا بجذف المضاف أي من وجوه المجاز المرسل
وطرقه وهذا هو الظاهر من الايضاح (قوله كالعين في الريشة) قال ابن كمال باشا
مقتضى البلاغة أن يكون هذا من المجاز المعنوي وأيد بقول البيضاوي في تفسير قوله تعالى
ويقولون هو أذن سمي بالمجازة لانه من قبل فرط سماعه صار جملة آلة السماع كما سمي
الجاسوس عينا لذلك قال فهذا صريح في أنه نظير قوله هي اقبال وادبار ومن لم يتنبه
لهذا قال انه مجاز مرسل اه يس (قوله في الريشة) من ربأت القوم اذا كنت طليعة لهم
في مكان عال اه أطول والتاء للمباغاة اه فترى (قوله ويجب أن يكون الخ) ذكر في
المطول قبيل قول المصنف والاستعارة قد تقيد بالتحقيقية أنه يشترط في اطلاق الجزء على
الجزء استلزام الجزء لكل كالرقة والرأس مثلا فان الانسان لا يوجد بدون ما يخلاف
اليدها فانها لا يجوز اطلاقها على الانسان وأما اطلاق العين على الريشة فليس من حيث انه
انسان بل من حيث انه رقيب وهذا المعنى مما لا يتحقق بدون العين اه وقوله فان الانسان
لا يوجد بدونها ان كانت هذا يدل على استلزام الكل للجزء والمدعى عكسه قلت المراد
بالاستلزام الاستبعاد لان عدم وجود الانسان بدون ما يدل على ان كلا منهما لازم وأصل
يفتقر اليه الانسان ويتبعه في وجوده هذا خلاصة ما ذكره السيد وقوله فانها لا يجوز
اطلاقها على الانسان أي من حيث انه انسان وأما اطلاقها عليه من حيث صدوره وعظم

والعلاقة كون البعير حاملا لها
وبمنزلة العلة المادية ولما أشار بالمنال
الى بعض أنواع العلاقات أخذ في
التصريح بالبعير الآخر من
أنواع العلاقات فقال (ومنه)
أي من المرسل (تسمية الشيء
باسم جزئه) في هذه العبارة نوع من
التسامح والمعنى ان في هذه التسمية
مجازا مرسل وهو اللفظ الموضوع
لجزء الشيء عند اطلاقه على نفس
ذلك الشيء (كالعين) وهي المجازة
الخصوصية (في الريشة) وهي
الشخص الرقيب والعين جزء منه
ويجب أن يكون الجزء الذي
يطلق على الكل

الافعال منه في موضع مناسب هذا الاعتبار فهو جائز كاطلاق الرية على العين
ولذا يجوز الزحزح في قوله تعالى تب يد الي لهاب ان يراد باليد النفس اه فترى وفي
الاطول فان قلت اذا اكتفى بالعلاقة واللزوم في الجملة فما وجه اشتراطهم في الجزء ان يكون
ملزوما لكل كالرقبة والرأس حتى لم يجوزوا اطلاق اليد على الانسان قلت العلاقة
الجزئية بهذا الوجه لا مطلقا لكن ينبغي ان يعلم ان مرادهم بكون الجزء ملزوما ليس كونه
ملزوما بالمعنى المعتبر عند المصنف في المجاز بل كونه متبوعا لكل حتى لا يوجد الكل بدونه
فهذا هو معنى اللزوم عند علماء البيان فان قلت فاما من جهة الاوشاش ان الكل لا يوجد بدونه
قلت هذا مشكل وان اجابوا عنه بأن مبنى هذا على العرف فان بعض الاجزاء مما لا يمنع
فوقه اطلاق اسم الكل عرفا كاليد فانهم مع انتفاء اسمي الشخص اذ انا بخلاف الرأس
لان العرف جعل الكل المسمى بالانسان مالم يعتبر فيه اليد مثلا لانه مع اعتبار جزءه جواز
وجود الانسان بدونه واطلاق الانسان اه مع بعض حذف وبحت الفترى في كون اللزوم
بمعنى المتبوع بأنه يستلزم أن يكون الانتقال في جميع أنواع المجاز من المتبوع الى التابع
كما ادعا السكاكي ولا يخفى ان ادعاءه على تقدير صحته تعسف محض لا يقول به المحققون
(قوله مما يكون له من بين الخ) كالعين هنا وذلك لان العين هي المقصودة في كون الرجل
رية لان غيرها من الاعضاء لا يغني شيئا بدونها اه سم (قوله كالاصابع) جمع اصبع بلغاتها
التسع الحاصلة من ضرب حركات الهـ مزة في حركات الياء من لغاتها أصبوع وجمعها
أصابع كذا في القاموس اه أطول (قوله في الانامل) جمع انملة بلغاتها التسع الحاصلة
من ضرب حركات الهـ مزة في حركات الميم وهي من الاصبع ما فيه الظن كذا في القاموس
(قوله يجمعون أصابعهم في آذانهم) اذ ما يجعل في الاذن انملة السبابة هذا اذا أريد
بأصابعهم تقسيم الجمع على الجمع كما هو المشهور أما لو أريد جعل كل منهم أصابعه في آذنه
ففيه ذكر الاصابع الخمس وارادة انملة وفيه مزيد بالغة كأنه جعل جميع الاصابع في
الاذن لا يسمع من الصواعق شيئا اه أطول وكتب أيضا مانصه قال بعض الافاضل لا يجاز
هنا لان نسبة بعض الافعال الى ذى أجزاء قد سمى بكنى فيه فعلقه ببعض أجزائه كما يقال
دخلت بالدفلان ودخلت املة فلان وصحمت بالتمديد وغير ذلك فلا تجوز في ايقاع الجمع
على الاصابع اه يسر (قوله أو مسبه) لم يقل وعكسه فتننا ولذا ذكر الواو في الاقسام تارة
وذكرنا وأخرى اه أطول (قوله وهو سهو) غاية ما وجهه ان المقصود بالتمثيل الاكل
الذي هو مجاز عن سبه أعنى الاخذ ورد عليه ان الاولى حينئذ التعرض لبيان ذلك لان
هذا السبب غير متعين وتركه لتعرض اقوله أى الدية المسببة عن الدم فانه لا فائدة في ذكره
حينئذ كذا في الحفيد وقال في الاطول يمكن توجيه كلامه بأنه جعل الدية داعية الى القتل
حتى لو لم يكن رجاء النجاة بالدية لم يقدّم القاتل على القتل ولا تنافي بينه وبين تفسيره لان
المعلول من وجه قد يكون علة من وجه ألا ترى أن الغاية مسببة عن ذى الغاية فأشار الى

مما يكون له من بين الاجزاء مزيد
اختصاص بالمعنى الذى قصد
بالكل مشددا لا يجوز اطلاق اليد
أو الاصبع على الرية (وعكسه)
أى ومنه عكس المذكور يعنى تسمية
الشيء باسم كـ (كالاصابع)
المستعملة (في الانامل) التى هى
أجزاء من الاصابع فى قوله تعالى
يجمعون أصابعهم فى آذانهم - م
(وتسميته) أى ومنه تسمية الشيء
(باسم سبه نحو عينها الغيث)
أى النباتات الذى سبه الغيث
(أو) تسمية الشيء باسم (مسبه)
نحو أمطرت السماء نباتا) أى
غنىما لكون النبات مسببا عنه وأورد
فى الايضاح فى أمثلة تسمية
السبب باسم المسبب قولهم فلان
أكل الدم أى الدية المسببة عن الدم
وهو سهو بل هو من تسمية المسبب
باسم السبب

بيان مسببة الدية عن الدم بمعنى أنها مسببة عنه لانه سببها في الخارج (قوله ما كان عليه)
 أي عند الجمهور وخلافه لمن جعل وجود المعنى كافيا في كون الاطلاق حقيقيا اه
 ع ق (قوله الذي كان هو عليه) أي على صفته أو على معنى من (قوله وآتوا البتاي)
 اليتيم في الانسان من لأب له ما لم يبلغ الحلم وفي البهائم ما فقد الام قبل استغنائها عنها اه
 أطول وفي القنري يقال يتم الصبي بالكسر يتم بما و يتم بالفتح والضم مع التسكين فيهما
 (قوله أي الذين كانوا يتاي قبل ذلك) اذ لا يؤتون أم والهم الابعاد البلوغ (قوله أو تسمية
 الشيء باسم ما يؤل ذلك الشيء اليه) أي بقينا أو ظنا لا احتمالا وكتب أيضا مانصه زاد بعضهم
 في أنواع العلاقات اطلاق ما بالفعل على ما بالقوة ورعا عبر عنه بمجاز الاستعداد كاطلاق
 الخمر على العصر في الدن قبل أن يتخمر واطلاق كاتب على العارف بالكتابة حال تركها وهي
 غير علاقة ما يؤل على التحقيق لان المستعد للشي قد لا يؤل اليه بأن يكون مستعدا له ولغيره
 فالعصر قد لا يؤل الى الخمرية وان كان مستعدا لها لكن هذا يعكس على من شرط في مجاز
 الابلولة القطع أو الغلبة لا مطلق الاحتمال غاية انه عند مطلق الاحتمال لا يسمى مجاز
 الابلولة ويسمى مجازا لقابلية فان أريد ذلك فالسمية اصطلاح ولا أثر له مع وجود أصل
 التجوز قاله البرماوى كذا في يس (قوله نخواني أرانى أعصر خرا) وقيل لا مجاز في الآية
 لأن أهل اللغة قالوا الخمر بلغة أهل عمان اسم للعنب اه يس (قوله أي عصير يؤل الى الخمر)
 كان عليه أن يقول أي عنب يؤل الى الخمر لا حواج ما ذكره الى تكلف في نسبة العصر الى
 العصر كنسبة القتل الى القتل فانه لا يصح الاستكفاف التزام أن الفعل يتعارف به الفعل قبل وصفه
 المفعل بعول بما يشق منه كلف عول المطلق والحق ان المفعل عول يتعارف به الفعل قبل وصفه
 بالمشق ويترتب عليه صحة الاشتقاق وكتب أيضا مانصه وقال في الاطول أي عنب يؤل الى
 الخمر اذ المعصور ليس خرا هذا هو التفسير الظاهر الموافق لما ذكره جار الله والبيضاوى
 وقال الشارح أي عصير يؤل الى الخمر وفيه خفاء اذا العصر لا يتعلق بالعصر كما لا يتعلق بالخمر
 الا أن يؤول العصر بالاستخراج بالعصر ولا داعي اليه اه فالمعنى على هذا التأويل استخرج
 بالعصر خرا أي عصير يؤل خرا كذا في السيد (قوله أو محله نخو فليدع ناديه) ويحتمل
 أن تكون الآية من قبيل المجاز بالنقصان على حذف المضاف واعطاء اعرابه للمضاف اليه
 كما قبل في قوله تعالى واسأل القرية لانه لا يضر بالتمثيل اه فنرى (قوله أي أهل ناديه)
 أي لينصروه مع أنهم لا ينصرونه في ذلك اليوم (قوله والنادى المجلس) قال في الاطول
 النادى مجلس القوم نهارا أو المجلس مادام وافيته وفي التعبير عن أهل النادى به المبالغة
 في عجزهم عن الجواب كالنادى (قوله أي في الجنة) وفي التعبير عن الجنة بالرحمة دلالة على
 كثرة الرحمة فيها حتى كأنها الرحمة نفسها اه أطول (قوله التي تحمل فيها الرحمة) المراد بها
 الاحسان والانعام وهو أمر اعتبارى اذ هو تعلق القدرة بإيجاد النعم وليس حالا في الجنة
 وإنما الحال فيها أثره في الرحمة تجوز على تجوز (قوله وآلته) فرق بين الآلة والسبب

(أو ما كان عليه) أي تسمية الشيء
 باسم الشيء الذي كان هو عليه في
 الزمان الماضي لكنه ليس عليه
 الآن (فخو قوله تعالى وآتوا البتاي
 أم والهم) أي الذين كانوا
 يتاي قبل ذلك اذ لا يتم بعد
 البلوغ (أو) تسمية الشيء باسم
 ما يؤل ذلك الشيء (اليه) في الزمان
 المستقبل (نخواني أرانى أعصر
 خرا) أي عصير يؤل الى الخمر (أو)
 تسمية الشيء باسم (محله نخو فليدع
 ناديه) أي أهل ناديه الحال فيه
 والنادى المجلس (أو) تسمية الشيء
 باسم (حاله) أي باسم ما يحمل فيه ذلك
 الشيء (نخو وأما الذين ابضت
 وجوههم ففي رحمة الله أي في الجنة)
 التي تحمل فيها الرحمة (أو) تسمية
 الشيء باسم (آلته نخو واجعل لي
 له ان صدق في الآخرة)

بأن الآلة هي الوساطة بين الفاعل وفعله والسبب ما به وجود الشيء فاللسان آلة الذكر
 لاسببه وكتب أيضا مانصه قال في الاطول ولا يذهب عليه ان العلاقة بتفصيلها معتبرة
 في الكتابة أيضا اذ لا فرق بين الكتابة والمجاز عند المصنف الا بامتناع المعنى الحقيقي في المجاز
 دون الكتابة (قوله أي ذكر احسننا) والتعبير عنه باللسان للدلالة على طاب ذكر لا تنقطع
 دلالة على خيره كما لا تنقطع كلمات اللسان فان قلت لم لا يجعل اللسان على حقيقتها فيكون
 المعنى واجعل لى لسان صدق في الآخرين نافع الى ونفع اللسان بعده لانه هو بأن تذكروا
 محاسنه قلت لان نسبة اللسان الى الآخرين تكون باللام لا باني بخلاف الذكر فان نسبته
 شاعت باني ويحتمل أن يكون المراد واجعل لى كلاما صادقا باقيا في الآخرين أي اجعل
 لسانى متكاملا بكلمات صادقة باقية في الآخرين بأن لا تنسى ولا تنقطع ولا تحذف اه
 أطول (قوله في الآخرين) أي في مجازية المشايخ الآخرين (قوله مريح به) أي بزيله
 (قوله فان قيل الخ) لاجابة للسؤال والجواب مع قوله في المقدمة وتولا عتقاد المخاطب
 بعرف أو غيره اه حفيد وكان قد تذكروا كبر لما سبق (قوله بل أكثرها لا يفيد لزوم) أي فهما
 لانه لا يتحقق الا في نحو الكل مع جزئه والمزوم مع لازمه الذهني (قوله بل تلاصق) أي
 تعلق وقوله واتصال أي ارتباط (قوله وفي بعض الاحيان) تفسير (قوله أي قصدان
 الاطراق الخ) اشارة الى أنه لا يمكن وجود المشابهة في الواقع بدون أن يقصدان الاطلاق
 بهما بأن يكون بسبب علاقة أخرى غيرهما مع حقيقة ما أيضا اه سم (قوله وان أريد أنه
 الخ) وينبغي على ذلك ما ذكره في الاطول حيث قال ولا ينبغي انك اذا قلت رأيت مشفر زيد
 وقصدت الاستعارة وليس مشفره غلظا فهو حكم كاذب بخلاف ما اذا كان مجازا مرسل
 (قوله من اطلاق المقيد) وهو المشتري الذي هو في الاصل اسم لشفة البعير (قوله على
 المطلق) أي شفة الانسان لا بقيد كونه شفة الانسان بل من حيث كونه مطلقا شفة
 وأما لو قصد المقيد بشفة الانسان كان المنقول اليه مقيدا فيعتبر ابتداء مجازا على مجاز
 (قوله كاطلاق المرسل) بفتح الميم مع كسر السين وفتحها وورعها بوجه كلامه ان اطلاق
 المرسل على الأنف يتعين أن يكون من المجاز المرسل وليس كذلك بل يجوز أن يكون
 استعارة فالمرسل والمشتري يجوز فيهما الامران بالاعتبارين اه يسر (قوله على الأنف)
 أي أنف الانسان مثلا لا بقيد كونه أنف الانسان بل من حيث كونه من مطلق أنف وكتب
 أيضا مانصه سواء كان موضع رين أولا (قوله فاللفظ الواحد الخ) يعني ان اللفظ الواحد
 اذا أطلق على شيء واحد يجوز أن يكون ذلك الاطلاق باريق الاستعارة وأن يكون بطريق
 المجاز المرسل فلا يرد أن يقال المشتري مجاز مرسل بالنسبة الى مطلق مفهوم الشفة واستعارة
 بالنسبة الى خصوصية شفة الانسان ولا شك في تغير المعنيين وتعدد هما اه فترى (قوله
 الى المعنى الواحد) هو ههنا شفة الانسان وله اعتباران أحدهما خصوص كونه شفة
 الانسان والاخر عموم كونه شفة فالاستعارة بالاعتبار الاول والمجاز المرسل بالاعتبار

أي ذكر احسننا) واللسان اسم لآلة
 الذكر وما كان في الآخرين نوع
 خفاء مريح به في الكتاب فان قيل
 قد ذكر في مقدمة هذا الفن أن معنى
 المجاز على الاتقال من المزوم الى
 اللازم وبعض أنواع العلاقة بل
 أكثرها لا يفيد لزوم قلنا ليس
 معنى المزوم ههنا امتناع التماثل
 في الذهن أو الخارج بل تلاصق
 واتصال ينتقل بسببه من أحدهما
 الى الآخر في الجملة وفي بعض
 الاحيان وهذا متحقق في كل
 أمرين بينهما علاقة وارتباط
 (والاستعارة) وهي مجاز تكون
 علاقته المشابهة أي قصدان
 الاطلاق بسبب المشابهة فاذا
 أطلق المشتري على شفة الانسان
 فان قصد تشبيهها بمشفر الابل في
 الغلظ فهو استعارة وان أريد أنه من
 اطلاق المقيد على المطلق كاطلاق
 المرسل على الأنف من غير قصد
 الى التشبيه فمجاز مرسل فاللفظ
 الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد
 قد يكون استعارة وقد يكون
 مرسل والاستعارة (قد تقيد
 بالتحقيقية)

الثاني اهـ يس (قوله لتتميز عن التخيلية والممكن عنها) لان معنى التحقيقية محققة المعنى
فتخرج التخيلية لانها عند المصنف ليست لفظا فلا تكون محققة المعنى وكذا الاستعارة
بالكتابة عنده نفس التشبيه المضمرة في النفس فلا تكون محققة المعنى اهـ أطول وقوله لانها
عند المصنف أي كالسلف وأما السكاكي فانها عنده وان كانت لفظا الا أنها غير محققة المعنى
لان معناها عنده أمر وهي ثم قال في الأطول والاستعارة بالكتابة داخل في الاستعارة
التحقيقية عند السلف لانها اللفظ المستعار المضمرة في النفس وهو محقق المعنى (قوله حسا)
بأن يكون مدركا بأحدى الحواس أو عقلا بأن لا يكون مدركا به بالبال بالعقل بحيث لا يصح
للعقل تقيمه في نفس الامر والحكم به طلاله فخرجت الامور الوهمية فان العقل يقيها (قوله
وبشار اليه الخ) تفسيري (قوله كقوله) أي قول زهير بن أبي سلى بضم السين وليس
في العرب غيره أي بضم السين اهـ فترى وكتب أيضا قوله كقوله لدى أسد الخ * تمامه له ليد
أظفاره * بقلم * قال في الأطول اللبد كعنب جمع لبد وهو الشعر المتراكب بين كتفي الأسد
ويقال للأسد ذو لبد وفي المثل هو ممنوع من لبد الأسد والتقليم مبالغة القلم بمعنى القطع
والمناسب ان يجعل المبالغة راجعة الى النقي ولا يجعل النقي داخل على المبالغة وتظهر
قوله تعالى وما نأبظلام للعبيد وتقام الظنركانية عن الضعف في حواشي الكشاف فلان
معلوم الاظفار أي ضعف وفي المصراع مبالغات جعل ذال لبد فكانه أسدا فلا تكون للأسد
الالبد وحصر اللبد فيه كما يقيد بتقديم الظرف والمبالغة في نقي الضعف اهـ (قوله شاكي)
مقلوب شائن وقد تحذف الهمزة بالكتابة فيقال شاك السلاح بضم الكاف (قوله أي تام
السلاح) في القاموس شاك السلاح بتشديد الكاف وشائك وشوكه وشاكبه حديد
وفي الصنح شاك السلاح اللابس السلاح التام وشائك السلاح وشاكبه حديد وقول
الشارح شاكي السلاح أي تام السلاح لا يوافق شيئا منهما اهـ أطول (قوله قذف باللحم)
المناسب للتفريع بعده أن تكون الباء للتعدي به أي التي اللحم فيه أي زيد في لحمه أي زاد الله
أجزاء لحمه فكثرت كذا في حواشي سم على الحفيد اعتراضا على استظهار الحفيد ان الباء
سببية أي رمى الى الوقائع بسبب كثرة لحمه (قوله جسامه) أي بمن (قوله ونباله) أي
عظم وخطامة وغلظ (قوله وهو له الاسلام) من اضافة الاعم الى الاخص (قوله قال
المصنف) أي في الايضاح (قوله فالاستعارة) أي مطلقا لا التحقيقية فقط (قوله ماتضمن
الخ) أي ما أفاد ذلك بواسطة القرينة وكتب أيضا قوله ماتضمن الخ أخذ منه أنه لا يصح
تشبيه معناها بمعنى مجازي لانه ليس ما وضع له وهو ظاهر ان لم يصح حقيقة عرفية بالشهرة
اهـ ع ق وهذا أولى من قول الأطول وقد أفاد هذا التعريف ان اللفظ لا يستعار من المعنى
المجازي وان كان مشهورا فيه اهـ (قوله فعلى هذا الخ) هذا تفريع على التعريف وإشارة الى
ابطال قول من قال الاستعارة اجراء المشبه به على المشبه اطلاقا وحلا بجذف الاداة
لا على قوله والمراد بمعناه ما عني من اللفظ حتى يتوهم ركابه لاداته على انه لولا ارادة ذلك

لتتميز عن التخيلية والممكن عنها
(تحقق معناها) أي ما عني بها
واستعملت هي فيه (حسا)
أو عقلا) بأن يكون اللفظ قد نقل
الى أمر معلوم يمكن أن
ينص عليه ويشار اليه إشارة
حسية أو عقلية فالحسي (قوله
لدى أسد شاكي السلاح) أي تام
السلاح (مقذف) أي قذف به
كثيرا الى الوقائع وقيل قذف
باللحم رمى به فصار له جسامه ونباله
فالأسد هنام استعار الرجل
الشجاع وهو أمر متحقق حسا
(وقوله) أي والعقل كقوله (تعالى
اهـ دنا الصراط المستقيم أي
الدين الحق) وهو له الاسلام
وهذا أمر متحقق عقلا قال المصنف
فالاستعارة ماتضمن تشبيهه بمعناه
بما وضع له والمراد بمعناه ما عني
باللفظ واستعمل اللفظ فيه فعلى هذا

المراد لم يخرج ما ذكر مع خروجه قطعاً على كل حال كذا في الفري (قوله يخرج من تفسير الخ) ويخرج أيضاً نحو رأيت به أسداً فإنه ليس استعارة ولا تشبيه بل هو تجريد وسما في الكلام عليه اهـ (قوله وان تضمن تشبيه شيء به) أي لكن ذلك الشيء ليس معناه (قوله وذلك) أي خروج ما ذكر (قوله لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه) قال في الاطول فيه نظر لانه لا يتم في اللفظ المشترك لانه لو تضمن تشبيه معناه بما وضع له لا يجب فيه أن يكون معناه غير الموضوع له للزوم تشبيه الشيء بنفسه لانه لا يلزم فيه ذلك لتعدد ما وضع له اهـ قال يس ويمكن أن يجاب عن النظر بأن المشترك موضوعاً بأوضاع متعددة فهو من حيث وضعه شيء يكون ما عدا ما وضع له من حيث ذلك الوضع وان كان موضوعاً له بوضع آخر (قوله على ان ما الخ) ترقى أي فهو خارج عن المقسم فلا يحتاج في اخراج ما ذكر الى كون التشبيه يقتضي المغايرة بين المعنى المراد وما وضع له (قوله وفيه بحث) أي فيما قاله المصنف في الايضاح وقد ضعف السيد هذا البحث باتكفل برده أرباب الخواشي فالوجه مع الشارح (قوله أنه مستعمل) أي وجوباً كما يزعم القوم وقوله بل في معنى الشجاع أي بل يحتمل ويرجح أنه مستعمل في معنى الرجل الشجاع فالشارح لا يمنع جواز أن يكون مستعملاً فيما وضع له وأن يكون التركيب من باب التشبيه البالغ بأن يكون سوق الكلام لاثبات شبه زيد بالاسد (قوله بل في معنى الشجاع فيكون مجازاً) فان قلت المجاز مشروط بوجود القرينة المانعة عن ارادة الحقيقة ولا قرينة ههنا قلت بل الخ لانه لا يقال لادلالة في الحال على ذلك لجواز أن يراد الموضوع له وقد ترا الاداة لانا نقول بل يكفي في القرينة ما هو الظاهر ونسج الكلام بالتمسك بالادلة التي علم انه ليس المراد بمعنى الشجاع صورته الذهبية من حيث وجودها وحصولها في الذهن اذ لا يصلح تشبيهه بالاسد قطعاً مع أنه معتبر في الاستعارة بل الذات المبهمة المشبهة بالاسد وتعلق الجار بالاسد على هذا باعتبار انه انما يطلق على تلك الذات مأخوذة مع ذلك الوصف فيكون الوصف جزء مفهوماً من المجازي بقى الكلام في ان قولك زيد أسد مسوق لاثبات شبه زيد بالاسد ولا ثبات أن زيد هو تلك الذات المشبهة بالاسد فان كان الاول فهو تشبيه قطعاً ولا مجازي في الاسد وان كان الثاني فهو استعارة على ما حققه الشارح ولا فرق بين قولك زيد أسد وأسد زيد وان ادعاه السيد اهـ فترى (قوله فيكون مجازاً) لاستعماله في غير ما وضع له وقوله واستعارة لان علاقته المشابهة وكتب أيضاً قوله فيكون مجازاً الخ ولا يقال فيه جمع بين الطرفين والمجاز يجب فيه جحد المشبه لانا نقول المشبه به رجل شجاع ولم يذكر وقد ذكر لفظ المشبه به مكانه وأخبر بمعناه عن زيد وأما زيد فليس مشبهاً الا من حيث كونه من افراد الرجل الشجاع وبذلك الحقيقة أخبر عنه وأما من حيث كونه شخصاً عين بهذا العلم فليس مشبهاً فالقول له الاسد رجل شجاع أي ذات معروضة للشجاعة قال في المطول وتحقيق ذلك انا اذا قلنا في نحو رأيت أسداً يرعى ان اسداً استعارة فلا معنى

يخرج من تفسير الاستعارة نحو زيد أسد ورأيت زيدا أسداً ومررت بزيد أسد فليكون اللفظ مستعملاً فيما وضع له وان تضمن تشبيه شيء به وذلك لانه اذا كان معناه عين المعنى الموضوع له لم يصح تشبيه معناه بالمعنى الموضوع له لاستحالة تشبيه الشيء بنفسه على أن ما في قولنا ما تضمن عبارة عن المجاز بقريضة تقسيم المجاز الى استعارة وغيرها وأسد في الامثلة المذكورة ليس بمجازاً لكونه مستعملاً فيما وضع له وفيه بحث لانا لان لم أنه مستعمل فيما وضع له بل في معنى الشجاع فيكون مجازاً واستعارة كما في رأيت أسداً يرعى بقريضة حمله على زيد ولا دليل لهم على أن هذا على حذف أداة التشبيه وان التقدير زيد كاسد واستدلواهم على ذلك بأنه قد وقع الاسد على زيد وهو معلوم ان الانسان لا يكون أسداً فوجب المصير الى التشبيه بحذف أداته قصد الى المبالغة فاسد لان المصير الى ذلك انما يجب اذا كان أسد مستعملاً في معناه الحقيقي وأما اذا كان مجازاً عن الرجل الشجاع فحمله على زيد صحيح

انه استعارة عن زيد اذ ملازمة بين ما ولا دلالة عليه وانما عني أنه استعارة عن شخص. وموصوف بالشجاعة فهو انما زيد اسداً اصله زيد رجل شجاع كالاسد فخذفنا المشبه واستعملنا المشبه به في معناه فيكون استعارة (قوله ويدل على ما ذكرنا الخ) اعترضه السيد بأنه كما يجوز اتعاق بالاسد المستعمل في معناه المجازي باعتبار وصفه أعني الشجاعة يجوز اتعاقه بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار لازمه المشهور أعني الشجاعة والجواب من وجهين الأول انه وان صح أن يجعل الاسد المستعمل في معناه الحقيقي عاملاً باعتبار ملا حظته معني الشجاعة معه كما ان عمل الاسد المستعمل في معناه المجازي بهذا الاعتبار الا ان الانسب الثاني لما يلزم على الأول من كون المعنى ولات كالجبار والمجرور في البيت قيوداً للمتشبه به يسمع أنه ليست قيوداً للبل المشبه به الثاني ان معنى الشجاعة الذي اتعاق باعتبار قيد المشبه به دون المشبه به وهذا يرجح كون اللفظ مستعملاً في معناه المجازي حتى يكون استعارة دون المعنى الأصلي حتى يكون تشبيهاً لان اتعاق بشئ باعتبار قيد أقوى منه باعتبار ما ليس قيداً له اذا انتز ذلك فقول الشارح كثير ما يتعاق به الجار والمجرور رأى الذي هو في المعنى من قيود المشبه به دون المشبه به فالتناسب أن يكون مستعملاً في معناه المجازي لا يكون القيد متعلقاً بقيد في المعنى والمراد كثير ما يتعاق به الجار والمجرور باعتبار معني الشجاعة الذي هو قيد المشبه به دون المشبه به فقصود الشارح ان اتعاق على هذا الوجه أولى والأولية كافية له فلا ينافي أنه يمكن اتعاق بالاسد المستعمل في معناه الحقيقي باعتبار معني الشجاعة التابع للمعنى الحقيقي (قوله وفي الحروب نعامة) أي خال عن الشجاعة اهـ سم * ونعامة فقضاء تفرد من صغير الصافر والفقاء المسترخية الجناحين والمراد من قوله تفرد من صغير الصافر أنه ينزع من مجزء الصدا اهـ فترى (قوله والطير أغربة عليه) بعض من بيت وهو

والطير أغربة عليه بأسرها * فتح السررات وسا كانت اصاف

الفتح بالضم جمع فقاء وهو اللين يقال عقاب فقاء لانها اذا انحطت كسرت جناحها وهذا لا يكون الامن اللين والسررات بفتح السين المهملة جبال بالين يكون فيها هذا بل وغيره وبضم المشين المجهمة جبال بالشأم واصاف جبل طى والمعنى ان كل الطيور من ايازن على المرنى مثل الاغربة الباكبة عليه اهـ فترى (قوله أي باكبة) اما من بكى الغراب فظهر الدابة جرحه أو من بكى صاحب لان الاغربة اذا سقط واحد منهم اجتمعت على شجرة تصيح عليه اهـ سم (قوله مجاز لغوى) أي غير عقلى سواء كان عرفياً أو شرعياً ولغوياً اهـ فبعد (قوله وهذا) أي كونه ليس موضوعاً للرجل ولا للمعنى الاعم منه ومن السبع (قوله وفي هذا الكلام دلالة الخ) حيث قال ولا لاعم منهم اهـ سم وكتب أيضاً ما نصه قال في الاطول وانما احتاج الى نفي كونه أعم منهم في اثبات كونه مجازاً لغوياً لانه لو كان موضوعاً لاعم لصح استفادة المشبه عنه بطريق الحقيقة بأن يطلق العام به مومه ويقع

ويدل على ما ذكرنا ان المشبه به في مثل هذا المقام كثير ما يتعاق به الجار والمجرور كقوله * أسد على وفي الحروب نعامة * أي مجترئ صائل على وكقوله * والطير أغربة عليه * أي باكبة وقد استوفينا ذلك في الشرح واعلم أنهم قد اختلفوا في أن الاستعارة مجاز لغوى أو عقلى فالجهمور على أن المجاز لغوى بمعنى أن اللفظ استعمل في غير ما وضع له لعلاقة المشابهة (ودليل أن) أي الاستعارة (مجاز لغوى) كونها موضوعاً للمشبه به لا للمشبه ولا لاعم منهم سم) أي من المشبه والمشبه به فأستد في قولنا رأيت أسداً يرى موضوعاً للسبع المخصوص لا للرجل الشجاع ولا للمعنى أعم من السبع والرجل كالجبار الحيوان المجترئ مثلاً لا يكون اطلاقاً عليه ما حقيقة كاطلاق الحيوان على الاسد والرجل وهذا معلوم بالنقل عن أئمة اللغة فقام اطلاقه على الرجل الشجاع اطلاقاً على غير ما وضع له مع قرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فيكون مجازاً لغوياً وفي هذا الكلام دلالة على أن لفظ العام اذا أطلق على الخاص

على الخاص بعمونة القرينة من غير أن يستعمل في الخاص كما اذا قلت رأيت إنسانا
فما اذا أردت زيدا ولم ترد بالإنسان المفهوم به فان العام حينئذ يستعمل فيما وضع له
لكنه قد وقع على الخاص من غير استعمال فيه ومن اشتباه عليه اطلاق العام على الخاص
لا بخصوصه بالاستعمال فيه بخصوصه ظن أنه مجاز واعترض عليه بأنه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه على أن اعتراضه عما يتعجب منه لان الدلالة المعتمدة
في المجاز تشمل الدلالة بعمونة القرينة وفيه بحث لانه اذا جوز أن لا يكون نعم ما فعلت
مجازا في مقابلة من قال أكرم زيدا بأن يكون فعلت واقعا باعتبار الخارج على الاكرام
بالقرينة وتكون القرينة مقيدة للعام المستعمل بعمومه لزم أن لا يوجد من قسم المجاز
ما يكون عاما مستعملا في الخاص اذا لا يوجد في عام قرينة صارفة عن الموضوع له اذ كل
ما نظنه قرينة صارفة يحتمل أن يكون قرينة لوقوع العام على الخاص ويكون العام معها
مستعملا على عومه فلا يكون قرينة صارفة اه (قوله لا باعتبار خصوصه) يفيد أنه
اذا أطلق على الخاص باعتبار خصوصه مجاز وهو كذلك اه سم ونظير العام أي الكل
اذا أطلق على الخاص أي الجزئي من حيث خصوصه العام الذي أريد به الخصوص فهو
مجاز مرسل نحو الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم أرشد بالإنسان الاول نعيم
ابن مسعود الاشجعي والثاني أبو سفيان وأصحابه (قوله بل باعتبار عومه) أي القدر
الذي فيه بعمومه وغيره وهل ذلك شرط حين الاطلاق أو الشرط انما هو اطلاقه من غير
ملاحظة خصوص اه يس (قوله مجاز عقلي) لاجتماع اسناد القول أو معناه الى
علا بس له غير ما هو له بتأويل بل يعني ان التصرف في أمر عقلي لا لغوي وهذا الذي أي
لا لغوي مدار النزاع والا فلا ينكر من يجعله مجازا لغويا وهذا الادعاء وله هذا تردد قول
الشيخ عبد القاهر بن كونه مجازا لغويا وكونه مجازا عقليا فتارة أطلق عليه المجاز
اللغوي وتارة المجاز العقلي لا لالتباس حقيقة الامر عليه فانه مما لا يتوهم في شأنه ذلك بل
للتنبية على أنها ليست بمجرد نقل اسم بل فيه احتمال عقلي اه أطول وقال بعضهم الخلف
انقل لان الادعاء الذي بنى عليه أنه مجاز عقلي لا ينكره من يقول انه لغوي وكون
اللفظ مستعملا في الغير في نفس الامر لا ينكره من يجعلها مجازا عقليا وانما النزاع
في أنها هل تسمى عقليا نظرا للاول أو لغويا نظرا للثاني فالخلف في اللفظ اه وما في الأطول
هو الاظهر فتأمل (قوله يعني أن التصرف في أمر عقلي) أشار بهذا البيان الى أن المراد
بالمجاز العقلي ههنا غير ما هو المراد فيما سبق من المجاز الحكمي وهو ظاهر فان المراد بالمجاز
ههنا هو الكلمة وفيما سبق هو الاسناد أو الكلام اه فترى (قوله ان التصرف) أي
وهو الادعاء المذكور اه سم (قوله في أمر عقلي) وهو جعل الرجل الشجاع فردا من
افراد الاسد حقيقة اه يس (قوله بأن جعل) الباء سببية اه سم (قوله استعمالا) هل
الشارح كان على المناقصة لكن الاقرب الى القواعد النحوية تقدير متعلق خبرها بالمجاز

لا باعتبار خصوصه بل باعتبار
عمومه فهو ليس من المجاز في شيء
كما اذا قلت زيدا فقلت لقيت رجلا
أو إنسانا أو حيوانا بل هو حقيقة
اذ لم يستعمل اللفظ الا في معناه
الموضوع له (وقيل انها) أي
الاستعارة (مجاز عقلي بمعنى
أن التصرف في أمر عقلي
لا لغوي لانها لم تطلق على
المشبهه الا بعد ادعاء دخوله
أي دخول المشبهه (في جنس المشبهه
به) بأن جعل الرجل الشجاع فردا
من افراد الاسد) كان استعمالها
أي الاستعارة في المشبهه استعمالا
(فما وضعت له) وانما قلنا انها
لم تطلق على المشبهه الا بعد ادعاء
دخوله في جنس المشبهه به

لأنها لو لم تكن كذلك لما كانت استعارة لان مجرد نقل الاسم لو كان استعارة لكانت الاعلام المنقولة استعارة ولما كانت الاستعارة
أبلغ من الحقيقة اذ لا مبالغة في اطلاق الاسم المجرد عارياً عن معناه ولما صح أن يقال لمن قال رأيت أسداً أو أراد زيدا أنه جعله أسداً
كما لا يقال لمن سمى ولده أسداً انه جعله أسداً اذ لا يقال جعله أميراً الا وقد أثبت فيه صفة الامارة واذا كان نقل اسم المشبه به
الى المشبه به انقل معناه اليه بمعنى أنه أثبت له معنى الاسد الحقيقي ادعاء ثم أطلق عليه اسم الاسد كان الاسد مستعملاً فيما وضع له
فلا يكون مجازاً لغوياً بل عقلياً بمعنى ان العقل جعل الرجل الشجاع من جنس (٢٤٣) الاسد وجعل ما ليس في الواقع واقعا

مجازاً عقلياً (ولهذا) أي ولان
اطلاق اسم المشبه به على المشبه
انما يكون بعد ادعاء دخوله في
جنس المشبه به (ضح التجب في
قوله قامت تطلاني) أي توقع الظل
على (من الشمس) نفس أعز على

من نفسي قامت تطلاني ومن عجب
شمس) أي غلام كالشمس في الحسن

والبهاء (تطلاني من الشمس) فنولا

انه ادعى لذلك الغلام معنى الشمس

الحقيقي وجعله شمساً على الحقيقة

لما كان لهذا التجب معنى

اذ لا تجب في أن يظل انسان

حسن الوجه انساناً آخر (والنهي

عنه) أي وله هذا صريح النهي عن

التجب (في قوله لا تجبوا من

بلى غلاته) هي شعار بليس تحت

الثوب وتحت الدرع أيضاً (قد زرت

ازراره على القمر) تقول زرت

القمر يص عليه أزره اذا شدت

ازراره عليه فنولا أنه جعله قمر

حقيقاً لما كان للنهي عن التجب

معنى لأن الدكان انما يسرع اليه

البلى بسبب ملازمة القمر الحقيقي

لا ملازمة انسان كالقمر في الحسن

لا يقال القمر في البيت ليس

باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وازراره لاننا نقول لانسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في

قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه

في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بأن أسداً في قولنا رأيت

أسداً يرعى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس

المشبه به مبنى على أنه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة

والمجروح كائناً ونحوه ويصح أن تكون تامة فالطرف لغو متعلق بقول المصنف
استعمالها (قوله كذلك) أي مطابقة على المشبه بعد الادعاء المذكور (قوله لان
مجرد نقل الاسم) أي بدون الادعاء المذكور وكتب أيضاً قوله لان مجرد نقل الاسم لو كان
استعارة الخ فيه ان عديم الادعاء المذكور لا يستلزم ان اللفظ لم يبق فيه الا مجرد النقل حتى
يلزم كون الاعلام المنقولة استعارة وذلك لان نقل الاسم في الاستعارة بواسطة المشابهة
وان لم يوجد ادعاء ولا كذلك الاعلام المنقولة قال الفري نعم يلزم أن تكون معاني المجازات
كها استعارة والفرق بالعلاقة حينئذ يكون مجرد اصطلاح لا راعياً لمعنى الاستعارة اه
(قوله لكنت الاعلام الخ) قد يفرق بأن لا وضع في الاستعارة بخلاف الاعلام المنقولة
(قوله ولما كانت الاستعارة أبلغ من الحقيقة) فيه ان أبلغها مجرد ادعاء أنها بمنزلة دعوى
الشيء بئينة كما في سائر المجازات على ما سبقت وأتى وللادعاء دليل آخر وهو أنه لو لا ما امتنع
استعارة العلم اه أطول (قوله المجرد) أي عن الادعاء (قوله عارياً عن معناه) أي
الاصلي (قوله أنه جعله أسداً) لان معنى جعله أسداً صيره أسداً وأثبت فيه صفة
الاسدية (قوله في قوله) أي قول أبي الفضل بن العميد في غلام قام على رأسه يظله
اه مطول (قوله تطلاني) جلة حالية وقوله نفس فاعل قامت (قوله من نفسي) بالاضافة
الى يا المنكلم أو بتذكير نفس واشباع كسرة أي من كل نفس وهو أبلغ اه أطول وثبت
الياء خطأ يمنع الثاني (قوله ومن عجب) خبر مقدم وقوله شمس مبتدأ مؤخر وقوله تطلاني
صفة شمس (قوله لما كان لهذا التجب معنى الخ) فيه نظر لانه يجوز أن يكون التجب
من استخدامه من بلغ في الحسن درجة الشمس أو من اتقياده وخدمته اه أطول
(قوله لا تجبوا الخ) تقدم الكلام على هذا البيت في بحث المجاز العقلي (قوله هي شعار
الخ) عبارة الاطول هي ثوب يلاقي البدن (قوله وهو الضمير في غلاته الخ) أي وفي زرا اذا
قرئ بالهاء لفاعل (قوله لانسلم ان الذكر الخ) فيه تسليم ان المشبه مذكور وقياس ما ذكره
في المطول من ان المشبه في زيد أسد ليس هو زيد بل هو الرجل الشجاع أن يكون المشبه
هنا ليس الشخص المعين العائد اليه الضمائر الشخص الحسن فتدبر (قوله سيف زيد في
يد أسد) فاسد استعارة مع أن المشبه الذي هو زيد مذكور (قوله وتحقيق ذلك) أي ان
الادعاء المذكور لا يقتضي كون الاستعارة مستعملة فيما وضعت له (قوله بطريق التاويل)

باستعارة لان المشبه مذكور وهو الضمير في غلاته وازراره لاننا نقول لانسلم ان الذكر على هذا الوجه ينافي الاستعارة كما في

قولنا سيف زيد في يد أسد فان تعريف الاستعارة صادق على ذلك (ورد) هذا الدليل (بأن الادعاء) أي ادعاء دخول المشبه

في جنس المشبه به (لا يقتضي كونها) أي الاستعارة (مستعملة فيما وضعت له) للعلم الضروري بأن أسداً في قولنا رأيت

أسداً يرعى مستعمل في الرجل الشجاع والموضوع له هو السبع المخصوص وتحقيق ذلك ان ادعاء دخول المشبه في جنس

المشبه به مبنى على أنه جعل افراد الاسد بطريق التاويل قسمين أحدهما المتعارف وهو الذي له غاية الجراءة

في مثل تلك الجنة المخصوصة والثاني (٢٤٤) غير المتعارف وهو الذي له تلك الجراء ولكن لا في تلك الجنة والهيكل المخصوص
ولفظ الابدان هو موضوع للمتعرف
فاستعماله في غير المتعارف استعمال
في غير ما وضع له والقرينة مانعة عن
ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى
الغير المتعارف وبهذا يدفع ما يقال
ان الاصرار على دعوى الاسدية
لرجل الشجاع ينافي نصب
القرينة المانعة عن ارادة السمع
المخصوص (وأما التعجب والنهي
عنه) كما في البيتين المذكورين
(فلبناء على تناسي التشبيه قضاء
الحق المبالغية) ودلالة على أن المشبه
بحيث لا يتميز عن المشبه به أصلاً
حتى ان كل ما يترتب على المشبه به
من التعجب والنهي عن التعجب
يترتب على المشبه أيضاً (والاستعارة
تفارق الكذب بالبناء على
التأويل) في دعوى دخول المشبه
في جنس المشبه به بأن يجعل
افراد المشبه به قسمين متعارفا
وغير متعارف كما هو التأويل
في الكذب (ونصب) أي وينصب
القرينة على ارادة خلاف الظاهر
في الاستعارة لما عرفت أنه لا بد
للعبار من قرينة مانعة عن
ارادة الموضوع له بخلاف
الكذب فان فائده لا ينصب فيه
قرينة على ارادة خلاف الظاهر
بل يبذل الجهد في ترويح ظاهره
(ولا تكون) الاستعارة (علماً)
لما سبق من أنها تقتضي ادخال
المشبه في جنس المشبه به يجعل
افراد قسمين متعارفاً وغير متعارف

متعلق بجعل التأويل هو جعل افراد الاسد قسمين لانه مبني على كونه
موضوعاً للقدر المشترك بينهما الصديق على كل منهما ما كونه موضوعاً لذلك ليس
تحتية قياؤه اذ لا ينافي ان أحد القسمين وهو المتعارف تحتية قياؤه وان التأويل هو القسم
الغير المتعارف (قوله في مثل) أي المودعين في مثل الخ اه سم (قوله والقرينة مانعة
عن ارادة الخ) أي لاعتبار ارادة الجنس بقسميه (قوله وبهذا يدفع ما يقال) أي ببيان
ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتعين المعنى الغير المتعارف بن دفع الخ وجه
الاندفاع ان الاصرار على دعوى الاسدية بالمعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لا يمنع
الاعتبار ارادة المعنى المتعارف فلا منافاة اه فنرى (قوله وأما التعجب الخ) قال
في الاطول ولما اراد الاسد تدل على اشار الى وجه التعجب والنهي عنه بحيث لا يقتضي ارادة
المعنى الحقيقي فقال وأما التعجب الخ ثم قال ولا يخفى أن الكلام قد تم بدونه اذ التعجب
والنهي عنه لم يجعل دليلين على كونهما مستعملين فيما وضعت له بل استعمل بهما على
الادعاء فلما سلم الادعاء ومنع اقتضائه كون الاستعارة مستعملة في معناها الحقيقي فلا حاجة
الى المنازعة في كون التعجب والنهي مبنيين على الادعاء فليكونا مبنيين عليه اذ لا ينافي
الجواز اللغوي اه وذكره هذا البحث أيضاً القنري وأجاب سم بأن المصنف أراد الاشارة
هنا الى منع الادعاء المذكورين والجواب بناء على هذا المنع وجبته يحتاج الى الاعتذار
بما ذكره فيكون قوله الآتي والاستعارة تفارق الكذب الخ مبني على تسليم الادعاء
وأجاب بوجه آخر فأنظره (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهر انسياناً كما يقال تجاهل
أي اظهر الجهل كذا في بس (قوله والاستعارة تفارق الكذب) أي الكلام الذي فيه
الاستعارة يفارق الكلام الكاذب فلا يرد ما يقال الاستعارة في المفرد والكذب في الحكم
فلا اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق اه فنرى وقال في الاطول ولما كان في الاستعارة
توهم كذب وذلك يوجب أن لا تقع في القرآن وكلام الرسول اشار الى أنها تفارقه فقال
والاستعارة أي الذي تتضمنه الاستعارة من دعوى دخول المشبه في جنس المشبه به
تفارق الكذب ولا تلزم به بوجهين بالبناء أي بسبب بناء الاستعارة أي ما تتضمنه على
التأويل والصرف عن الظاهر الذي هو افادة تلك الدعوى واعتقادها الى جعل افراد
الاسد متعارفاً وغير متعارف من غير اعتقاد بل بمجرد ابراز في هذه الصورة ليتوصل به
الى المبالغية في التشبيه ولا كذب مع عدم الاعتقاد ولا يكفي في المفارقة عن الكذب جعل
الافراد قسمين لان الجعل عن اعتقاد هو الكذب اه وكان في قوله ولا يكفي الخ اشارة
الى الاعتراض على الشارح (قوله في دعوى) كان وجه الظرفية أن الدعوى تشغل على
التأويل وتضمنه اه سم (قوله ولا تكون علماً) قال الشارح في شرح المفتاح لا يخفى
أن المراد غير علم الجنس فانه المتبادر من اطلاق العلم هذا ولا يبعد أن يجعل علم الجنس علماً
مخصوصاً بالتجاة لانه علم اضطراري دعا الى القول به أحكام مخوية فحينئذ يدخل علم

الجنس في اسم الجنس فيدخل في الاستعارة الاصولية بلا كفة تمحل في بيانه والجزء عطف
على قوله والاستعارة تشارك الكذب عطف جملة فعالية على اسمية ولأن ثبوتها عطفاً على
قوله تفارق الكذب فيكون التناسب مرعباً اه أطول (قوله ولا تكون الاستعارة)
يشعر بجريان المجاز المرسل في العلم ولا مانع منه لصحة أن يكون للعلم لازم يستعمل فيه لفظ
العلم (قوله لما فاته الجنسية) لقائل أن يقول الجنسية التي بناها النحوي الجنسية حقيقة
دون الجنسية ادعاء للمانع من أن يدعى الجنسية على سبيل التأويل في العلم حتى كأنه
موضوع للذات المتصفة بتلك الصفة أعني الجامع للذات المعينة للمبتدئة وإذا صح
التأويل في المتضمن نوع وصفي فليصح في غيره إذا لفرق إلى الاشتراك بالجامع وعدمه
وذلك لا يقتضي إمكان التأويل في الأول وامتناعه في الثاني اه سم (قوله نوع وصفي)
الأولى نوع وصف لأن الوصف مصدر لا يحتاج في أدله المعنى المصدرى إلى الحاق به
المصدرية اه أطول (قوله بواسطة اشتهاره الخ) متعلق بمتضمن وعبارة الأطول والمراد
بمتضمن الوصف أن يكون الوصف لازماً للشخص نظر إلى ذاته أو بسبب اشتهاره بالوصف
فإن الوصف اللازم ينزل منزلة الموضوع له ويجعل الموصوف فرداً متعارفاً والمستعار له
فرداً غير متعارف هكذا ذكره وفيه أنه تكلف لا يوافق الاستعمال فإن استعمال العلم
في المشبه بدعوى العينية لا بدعوى ادخاله ما تحت جنس وقد ينسبه الشارح به إذا
في التلويح فقال الحقيقة أن الاستعارة تقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص
بالمشبه به فإن وجد ذلك في مدلول الاسم سواء كان علماً أو غير علم جاز استعارته والأفلا هذا
كلامه اه وفي قول الأطول أن يكون الوصف لازماً الخ تخالفه لقول الشارح هنا
بواسطة اشتهاره الخ وقوله في التلويح وجود لازم مشهور لاقتضاء كلام الشارح اشتراط
شهرة الوصف واقتضاء كلام الأطول عدم اشتراطه وإن الشرط انما هو لزوم الوصف
والتوفيق أن المراد بالشهرة في كلام الشارح الشهرة ولو عند المخاطب بالاستعارة فقط
وفي كلام الأطول الشهرة بالمعنى المتبادر منها لمكن التوفيق بذلك يستلزم قول الجميع
بجواز استعارة العلم مطلقاً (قوله كحاشم) اسم فاعل من الحشم بمعنى الحكم جعل اسم الحاشم
ابن عبد الله بن الحشرج الطائي العلم في الكرم ومادراسم فاعل من مدر إذا طان - معني به
رميل من بني هلال بن عامر بن صعصعة لأنه سقى أبلا له من ماء حوض فبه في الحوض
قليل فسلم فيه ومدر الحوض به بخلاً أن يستفي منه وسحبان بوزن عطشان اسم بليغ
يضرب به المثل ومعناه في الأصل صياد يصيد ما مر به والمناسبة ظاهرة وباقول اسم رجل
يضرب به المثل في العي والفهاهة من يوم اشترى ظبياً بأحد عشر درهما فقبل له بكم اشترته
ففتح كفيه وفرق أصابعه وأخرج أسنانه يشير بذلك إلى أحد عشر فأنقلت الظبي (قوله
بالفهاهة) أي مجز اللسان عن البيان (قوله وقرينتها) يتبادر منه ما أشار إليه الشارح أن
المراد القرينة المانعة لانها السابقة في تحقيق المجاز قال في الأطول لكن الانفع أن يراد

ولا يمكن ذلك في العلم (لما فاته
الجنسية) لأنه يقتضي الشخص
ودفع الاشتراك والجنسية تقتضي
العموم وتناول الأفراد (الأذا
تضمن) العلم (نوع وصفي)
بواسطة اشتهاره بوصف من
الأوصاف (كحاشم) المتضمن
الانصاف بالحدود ومادراً بالخيل
وسحبان بانصاحة وباقول بالفهاهة
فيثبت بجواز أن يشبه شخص بحاشم
في الحدود ويتأول في حاشم فيجعل
كأنه موضوع للجواد سواء كان
ذلك الرجل المعهود أو غير كحاشم
في الأسد فهذا التأويل يتناول
حاشم الفرد المتعارف المعهود والفرد
الغير المتعارف ويكون إطلاقه على
المعهود أعني حاشم الطائي حقيقة
وعلى غيره من يتصف بالحدود استعارة
تخویراً بآيت اليوم حاشماً (وقرينتها)
بمعنى أن الاستعارة تكونها مجازاً
لا بد لها من قرينة مانعة عن ارادة
المعنى الموضوع له وقرينتها (أما
امر واحد كما في قولك رأيت أسداً
رمى أو رأيت) أي أمران أو أمور
يكون كل واحد منها قرينة

الاصابع ولهذا عبر عن رؤس الاقران مع كثرتها بجمع القلة وعن أنامله الخمس بجمع
الكثرة إشارة الى أن الرؤس مع كثرتها كأنها قليلة بالنسبة الى أنامله الخمس لاحاطة أنامله
اياها وشمولها لها اه أطول قال القنري ويحتمل أن يريد الشارح بالانامل الاصابع
مجازا اه وما في الاطول من ان جمع القلة مستعمل في الكثرة هو ما في المطول وقيل هو
باق على القلة إشارة الى قلة كفاؤه في الحرب وكتب أيضا قوله أي أنامله الخمس أي العليا
والا فالانامل كناية برئسي اه سم (قوله التي هي في الجود وعموم العطايا بصائب) ففي
البيت استنباع حيث ضمن مدحه بالشجاعة المدح بالسخاء ومن لم يدرك توهم انه لا يلائم
ذكره المقام ولأن تجعل أنامله بصائب العذاب في نزول الصاعقة والنار اه أطول
(قوله أي بصبا) أي الصاعقة (قوله ذكر ان هناك صاعقة الخ) بيان للمعاني الملتزمة
التي جعل مجموعها قرينة لارادة الانامل بالسحاب وكان عليه أن يذكر معها خبيثة مقام
المدح فان قطع النظر عنه يجعل المراد بها الاصابع كذا في الاطول فان أريد بالانامل
الاصابع فلا اشكال (قوله فظهر من جميع ذلك الخ) لك أن تقول اضافة الصاعقة لتصل
السيف كاف في القرينة المذكورة فيخالف ما مر من قوله مربوط بعضها ببعض يكون
الجميع قرينة الخ اه سم (قوله باعتبار الطرفين) أي طرفي الاستعارة ففيه مسامحة أو
طرفي التشبيه وقوله فيما بعد كاستعارة اسم المعدوم للموجود يدل على ان المقصود بالتقسيم
الاستعارة بمعنى المصدر وقوله ومنها التكمية والتعليجية وهما ما استعمل في ضده
يدل على ان المتصور بالتقسيم الاستعارة بمعنى المستعار وكأنه شبه على أن الاستعارة
بالمعنيين سيان في هذه التقسيمات اه أطول وانظر وجه المسامحة (قوله استعار
الاحياء) أي لفظ الاحياء وانما قال استعار الاحياء مع ان المستعار الفعل أعني أحييناه
لان استعارته تبعية لاستعارة المصدر أعني الاحياء قال السيرامي وجه الشبه هو الاتصال
الى المطلوب اه سم (قوله مما يمكن) أي من الشئين الذين يمكن الخ (قوله في شئ) هو
الله تعالى فانه هاد ومحى (قوله وهذا أولى من قول المصنف) أي في الايضاح ووجه
الاولوية أن المستعار منه هو الاحياء لا الحياة وانما قال أولى ولم يحكم بكون كلام المصنف
خطأ لاحتمال أن يكون مراده ايقاع الاستعارة بين لازمي الهداية والاحياء المتعدية
فالمراد من الهداية في كلامه ما هو مصدر المبنى للمفعول وهو الاهتداء اه قنري وقوله
المبنى للمفعول أي لان الهداية التي تشبه الحياة ليست هي الدلالة التي تصدر من الدال
بل أثرها الذي يقوم بالمتهدي (قوله وانما قال نحو أحييناه) أي ولم يقل نحو أو من كان
ميتا فأحييناه حتى يكون مبتدأ داخل في التمثيل أيضا اه سم (قوله لا يوصف
بالضلال) لانه سلوك طريق لا يوصل الى المطلوب وهو لا يكون الامع الحياة وفي عروس
الافراح لان الضلال هو الكفر الذي شرطه الحياة اه فان قلت من مات كافرا فهو
كافر بموته فالميت يتصف بالضلال أي الكفر قلت الميت كافر حكما لاحقيقة اه سم

التي هي في الجود وعموم العطايا
صائب أي يصبا على كفاؤه
في الحرب فبذلكهم بهاولا استعار
السحاب لانامل الممدوح ذكر ان
هناك صاعقة وبين اتهام فصل
سيفه ثم قال على رؤس الاقران
ثم قال خمس فذكر العدد الذي
هو عدد الانامل فظهر من جميع
ذلك انه أراد بالسحاب الانامل
(وهي) أي الاستعارة (باعتبار
الطرفين) المستعار منه
والمستعار له (قسمان لان
اجتماعهما) أي اجتماع الطرفين
(في شئ) اما يمكن نحو أحييناه
في قوله تعالى أو من كان ميتا
فأحييناه أي ضالا فهديناه استعار
الاحياء من معناه الحقيقي وهو
جعل الشئ حيا للهداية التي هي
الدلالة على طريق يوصل الى
المطلوب والاحياء والهداية مما
يمكن اجتماعهما في شئ وهذا
أولى من قول المصنف رحمه الله
ان الحياة والهداية مما يمكن
اجتماعهما فان شئ واحد لان
المستعار منه هو الاحياء لا الحياة
وانما قال نحو أحييناه لان الطرفين
في استعارة الميت للضلال مما
لا يمكن اجتماعهما لان الميت
لا يوصف بالضلال

(واتسم) الاستعارة التي يمكن اجتماع طرفيها في شيء (وفاقية) لما بين الطرفين من الاتفاق (وامامتج) عطف على اما يمكن (كاستعارة اسم المعدوم للموجود لعدم غنائه) هو بالفتح النفع أي لاتقاء النفع في ذلك الموجود كما في المعدوم ولاشك أن اجتماع الوجود والعدم في شيء متمنع وكذلك استعارة الموجود لمن عدم وفقد لكن بقيت آثاره الجميلة التي بقي ذكره وتديم في الناس اسمه (واتسم) الاستعارة التي لا يمكن اجتماع طرفيها في شيء (عنادية) لتعاند الطرفين وامتناع اجتماعهما (ومنها) أي من العنادية الاستعارة (التكسية) ٢٤٨ والقافية وهما ما استعمل في ضده أي الاستعارة التي استعملت في ضد

معناها الحقيقي (أو نقيضه لما مر) أي لتنزيل التضاد أو التناقض منزلة التناوب بواسطة التلج أو تمكيم على ما سبق تحقيقه في باب التشبيه (نحو) بشرهم بعذاب أليم أي أنذرهم استعيرت البشارة التي هي الأخبار بما يظهر سرورا في الخبر به للانداز الذي هو ضده بادخال الانذار في جنس البشارة على سبيل التكميم والاستهزاء وكقولك رأيت أسدا وأنت تريد جباناً على سبيل التلج والظرافة ولا يخفى امتناع اجتماع التبشير والانداز من جهة واحدة وكذا الشجاعة والجليل (و) الاستعارة (باعتبار الجامع) أي ما قصد اشتراك الطرفين فيه (قسمان) لأنه أي الجامع (اماداخل) في مفهوم الطرفين المستعار له والمستعار منه (نحو) قوله عليه الصلاة والسلام خير الناس رجل ممسك بعنان فرسه (كلام مع هبة طار إليها) أو رجل في شعبة في غنمة له يعبد الله حتى يأتيه الموت قال جاب الله الهبة الصيحة التي ينزع منها وأصلها

(قوله واتسم) في قوله واتسم دون أن يقول وتسمى أو سميت اشعار بأن هذه التسمية من جهة المصنف (قوله لعدم غنائه) قال في الاطول ولا يتوقف ذلك أي ما ذكر من استعارة اسم المعدوم للموجود على عدم نفعه أصلاً بل يمكن الاستعارة للنافع في أمر غير النافع في أمر آخر باعتبار عدم نفعه (قوله هو بالفتح النفع) وأما بالكسر مع القصر فهو اليسار ومع المدا التفتي ورفع الصوت (قوله لتعاند الطرفين) أي تنافيهما (قوله التكسية) أي الغرض منها التكميم أي الاستهزاء والسخرية وقوله والتلجيبية أي الغرض منها إيراد القبح بصورة شيء ملج لجرد الاستصلاح والاستظراف (قوله استعيرت البشارة) أي اسمها (قوله في الخبر به) أي في الشخص الخبر بما يظهر سرورا (قوله الذي هو ضده) أي ضد البشارة ونذ كبر الضمير لأنها أخبار (قوله على سبيل التلج والظرافة) اقتصر على ذلك لأنه المحتاج إليه في التمثيل فلا ينافي صحة أن يكون ذلك على سبيل الاستهزاء فتكون استعارة تكسية كالآية (قوله وباعتبار الجامع) يراد به وجه الشبه وتسمى في باب التشبيه وجه الشبه لأنه سبب التشبيه وهذا جامعاً لأنه أدخل المشبه تحت جنس المشبه به ادعاءً وجمعه مع أفراد المشبه به تحت مفهومه اه أطول (قوله قسمان) لأنه اماداخل الخ) ليستغن عن هذا التقسيم للاستعارة بما مر من أن وجه الشبه اماداخل في مفهوم الطرفين أو خارج عنه لأن كل تشبيه لا يكون مبنياً على الاستعارة اه أطول (قوله طار إليها) اسناد طار إلى الرجل مجازي أي طار فرسه بعبء إليها اه أطول (قوله أو رجل) لعل أول تقسيم خير الناس اه سم (قوله في غنمة) أي مع غنمة والتصغير للتقليل اه سم (قوله وأصلها من هاجع يبيع اذا جبن) كان وجه المناسبة أن الفزع منها جبن في الجملة تأمل سم أي فاستعمال الهبة في الصيحة التي يفزع منها من استعمال اسم الشيء في ملزومه (قوله قليل) أخذ التقليل من التصغير (قوله للعدو) أي المثنى بسرعة قال الحفيد والصواب للذهاب بسرعة إذا العدو ولا يناسب الراكب كما يشعر به أقول الحديث اه أقول الشارح قصد مطابقة قول المصنف الاتي فان الجامع بين العدو والخ اه سم والظاهر أن الاعتراض من دفع يجعل الاسناد في طار مجازاً عقلياً كما مر عن الاطول (قوله والظاهر) لعل التعبير بالظاهر إشارة إلى أن يكون الطيران ما ذكر ليس قطعياً وفي القهري أجيب بأن الطيران قطع المسافة بسرعة مع تحريك

من هاجع يبيع اذا جبن والشعبة رأس الجبل والمعنى خير الناس رجل أخذ بعنان فرسه واستعد للجهاد في سبيل الله تعالى أو رجل اعتزل الناس وسكن في روس بعض الجبال في غنم له قليل يرعاها وبكتفي بها في أمر معاشه ويعبد الله تعالى حتى يأتيه الموت استعار الطيران للعدو والجامع داخل في مفهومهما (فان الجامع بين العدو والطيران هو قطع المسافة بسرعة وهو داخل فيهما) أي في العدو والطيران الا انه في الطيران أقوى منه في العدو والظاهر أن الطيران هو قطع المسافة بالجنح والسرعة لازمة له في الاكثر لادخله في مفهومه

فالأولى أن يمثل باستعارة التقطيع الموضوع لازالة الاتصال بين الاجسام المتحركة بعضها ببعض لتفريق الجماعة وابعاد بعضها عن بعض في قوله تعالى وقطعناهم في الارض أعما والجامع ازالة الاجتماع الداخلة في مفهومهما وهي في القطع أشد وافرق بين هذا وبين اطلاق المرسر على الانف مع أن في كل من المرسر والتقطيع خصوص وصف ليس في الانف وتفريق الجماعة هو أن خصوص الوصف الكائن في التقطيع مرعى في استعارته لتفريق الجماعة بخلاف خصوص الوصف في المرسر والحاصل ان التشبيه ههنا منظور بخلافه فانه فان قلت قد تقرر في غير هذا الفن أن جزء الماهية لا يختلف بالشدة والضعف فكيف يكون جامعا والجامع يجب أن يكون في المستعار منه أقوى قلت امتناع الاختلاف انما هو في الماهية الحقيقية والمفهوم لا يجب أن يكون ماهية حقيقية بل قد يكون أمرا كما من أمور بعضها قابل للشدة والضعف فيصح كون الجامع داخلا في مفهوم الطرفين مع كونه في أحد المفهومين أشد وأقوى ألا ترى أن السواد جزء من مفهوم الاسود أعنى المركب من السواد والمحل مع اختلافه بالشدة والضعف (واما غير داخل) عطف على اما داخل (كأمر) من استعارة الاسود للرجل الشجاع والشمس للوجه المتلبل ونحو ذلك

المنحاحين الاختيارى في الهواء والعدو عبارة عن قطع المسافة بسرعة مع الخطى على الارض ولا يخفى أن الجواب انما يصح اذا ثبت النقل عن أئمة اللغة اه سم (قوله فالاولى) عبر بالاولى اشعارا بأن المشاحة في الامم له ليست من دأب المحققين لانها انما تذكر لا يوضح القواعد على تقدير صحتها لكن الاولى أن تكون صحيحة ولان مبنى الاعتراض ليس قطعاً اه سم (قوله أن يمثل) أى للاستعارة التي فيها الجامع داخل في مفهوم الطرفين (قوله وابعاد الخ) تفسيرى اه سم (قوله وهي في القطع أشد) أى لتأثيرها في الاتصال الأشد (قوله والفرق بين هذا) أى اطلاق التقطيع على تفريق الجماعة حيث جعل استعارة (قوله وبين اطلاق المرسر على الانف) حيث جعل مجازا مرسل وكلامه يؤهم أن كون المرسر مجازا مرسل لا يرم وليس كذلك كما أسلفناه والمدار الملبوظ من التشبيه أو الاطلاق والتقييد (قوله خصوص وصف ليس الخ) أما في المرسر فتكونه أنف ذى رسن وموضع اللرسن وأما في التقطيع فتكونه في الاجسام المتحركة كذا في سم (قوله والحاصل) أى حاصل الفرق أن التشبيه أى الضمى اه سم وبه يندفع ما يقال الاستعارة مبنية على تناسي التشبيه ويحتمل أن يراد بالتشبيه المشابهة التي هي علاقة الاستعارة (قوله ههنا) أى في استعارة التقطيع (قوله منظور) أى ملبوظ ضمنا فيكون استعارة بخلافه فكان مجازا مرسل اه سم (قوله قد تقرر في غير هذا الفن الخ) قال الحفيد هذا هو المشهور عند القدماء لكن الدليل على ذلك ليس بنام ولذا اختار بعض المحققين الاختلاف بالشدة والضعف في الذاتيات أيضا اه (قوله يجب أن يكون في المستعار منه أقوى) قال في المطول لتكون الاستعارة مقيدة اه قال سم ومن قوله لتكون الاستعارة مقيدة يظهر الفرق بين الاستعارة والتشبيه حيث لم يعتبر في الجامع فيه أن يكون أقوى على الاطلاق وذلك لانه قد يقصده نحو بيان الحال الكافي فيه المساواة فليست اه (قوله في الماهية الحقيقية) كالانسان والحيوان وكتب أيضا قوله في الماهية الحقيقية ووجه الشبه انما جعل داخلا في مفهوم الطرفين لاني الماهية الحقيقية للطرفين اه مطول (قوله بل قد يكون أمرا) كما من أمور الخ (كفهوم الاسود المركب من الذات والسواد) (قوله واما غير داخل) غير داخل في مفهومهما يحتمل أن يكون داخلا في مفهوم أحدهما كما في تشبيه العدو بالطيران في قطع المسافة بسرعة فانه داخل في مفهوم العدو ودون الطيران كما حققه الشارح وقد خالف المصنف بين تقسيم التشبيه باعتبار دخول وجه الشبه وخروجه وبين تقسيم الاستعارة فقال في تقسيم التشبيه وجهه اما غير خارج عن حقيقة الطرفين أو خارج عنهم ما جعل الخارج عن أحد الطرفين داخلا في القسم الاول وهما جزء داخلا في القسم الثاني ولو أردت تطبيقهما فاجعل الداخل في الطرفين في تأويل الداخل في أحدهما وحينئذ يندفع اعتراض الشارح على التمثيل باستعارة الطيران للعدو اه أطول (قوله بالتمثيل) أى المتلائي المتثور اه سم (قوله

لظهور أن الشجاعة عارض للأسد داخل في مفهومه وكذا التهال للشمس (وأيضاً) للاستعارة تقسيم آخر باعتبار الجامع وهو أنها (العامية وهي المبتدلة

(٢٥٠)

لا يطلع عليها إلا الخاصة الذين أو توادها به ارتفعوا عن طبقة العامة (والغرابية قد تكون في نفس الشبه) بأن يكون تشبيها فيه نوع غرابية (كافي قوله) في وصف الفرس بأنه مؤدب وأنه إذا نزل عنه وأتى عنانه في قربوس سرجه وقف مكانه إلى أن يعود إليه (وإذا احتجب قربوسه) أي مقدم سرجه (بعنانه) * على الشكيم إلى انصراف الزائر * الشكيم والشكيمة هي الحديد الملتصقة في فم الفرس وأراد بالزائر نفسه شبه هيئة وقوع العنان في موقعه من قربوس السرج ممتدا إلى جاني فم الفرس بهيئة وقوع الثوب في موقعه من ركبتى المحتجب ممتدا إلى جاني ظهره ثم استعار الاحتباء وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه ثوباً أو غيره لوقوع العنان في قربوس السرج فجاءت الاستعارة غريبة لغرابية الشبه (وقد تحصل) الغرابية (بتصرف في) الاستعارة (العامية كافي قوله) أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا * (وسالت باعناق المطى الأباطح) جمع أبطح وهو مسيل الماء فيه دقاق الحصى استعار سبلان السيول الواقعة في الأباطح لسير الأبل سيراً حثيثاً في غاية السرعة المشبهة على ابن وسلاسة والشبه فيها ظاهر عامي لكن قد تصرف فيه بما أفاد اللفظ والغرابية (أداسند الفعل) أعنى سالت (إلى الأباطح دون المطى) أو أعناها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الأبل كونها

لظهور أن الشجاعة عارض للأسد أي وصفة خارجة عن المستعار له الذي هو الرجل الموصوف بالشجاعة كذا في الأطول (قوله وكذا التهال للشمس) أي والوجه المتهال (قوله وهي الغريبة) أي البعيدة عن العامة (قوله في نفس الشبه) أي في التشبيه نفسه لا في وجه الشبه ويدل عليه قول الشارح بأن يكون تشبيهاً سم (قوله قربوسه) يحتمل أن يكون فاعل احتجب بتزيله منزلة الرجل المحتجب وكان القربوس ضم إليه فم الفرس بالعنان كما يضم الرجل ركبتيه إلى ظهره ثوباً مثلاً ويحتمل أن يكون مفعولاً وفاعل احتجب ضمير يعود للفرس مضمناً معي جمع أي جمع الفرس قربوسه بعنانه إلى نفسه كما يضم المحتجب ركبتيه فعلى الأول ينزل خلف القربوس منزلة الظهر من المحتجب وفم الفرس منزلة الركبتين وعلى الثاني ينزل القربوس منزلة الركبتين والفم منزلة الظهر والتشبيه على الثاني أتم لأن القربوس أعلى وكذا الركبتان والفم أسفل وكذا موضع ما يحتجب به من الظهر فتدبر والقربوس يفتح الرأى ولا تسكن إلا في الشعر لأن فعله لا نادر لم يأت غير مصعق وهو اسم أعجمي غير منصرف للعلمية والجمجمة وأما خروب بفتح الخاء وهو ثبت يتدأوى به فضعيف والفصح الضم وكذا المحنون وهو أول الريح اه فترى وقوله ولا تسكن إلا في الشعر عبارة الأطول ولا تسكن إلا للضرورة اه (قوله أي مقدم سرجه) فالقربوس مقدم السرج وعبارته في المطول توهم أنه السرج وأن الكلام على حذف مضاف حيث قال أي مقدم سرجه وفي الصحاح القربوس السرج اه والذي رأيناه في الصحاح المعتمد القربوس للسرج اه كذا في الأطول (قوله نفسه) أي نفس القائل فالأصل إلى انصراف عبر عن نفسه بالزائر للدلالة على كمال تأدبه حيث يقف مكانه وإن طال مكانه كما هو شأن الزائر للعيب يدل عليه البيت قبله اه أطول (قوله شبه هيئة الخ) أي لازم هيئة لهو أفاق ما يأتي ولأن الكلام في الاستعارة المفردة (قوله من قربوس) بيان موقع أو من تبعيضية لأن الموقع بالنعل بعض القربوس وكذا ما بعد (قوله ممتداً إلى جاني ظهره) في الأطول ممتداً منحدرًا إلى جاني ظهره اه والذي يظهر أن هذا الاتحاد غير لازم (قوله وهو جمع الرجل الخ) فعلى هذا الاستعارة اضم وجمع مخصوص لازم للهيئة لأن نفس الهيئة فتدبر فيما مر شبه هيئة الخ أي شبه ضما وجمعاً مخصوصاً لازماً للهيئة المذكورة بضم وجمع مخصوص آخر لازم لهيئة أخرى لأن معنى الاحتباء الجمع لا الهيئة اه من حواشي الحفيد على المطول والمختصر (قوله لوقوع العنان) متعلق باستعار (قوله أخذنا بأطراف) أي شرعنا في أطراف الخ والأطراف جمع طرف (قوله فيه دقاق الحصى) أي حال كونه فيه الخ وكتب أيضاً قوله دقاق الحصى بضم الدال بمعنى الدقيق قاله سم والظاهر جواز الكسر جمع دقيق كطريف وطراف (قوله وسلاسة) أي سهولة (قوله قد تصرف) أي الشاعر (قوله أداسند الخ) حاصله أنه حصلت الغرابية بتصرفين حيث أسند السبر إلى الأباطح اسناداً مجازياً فظنوا إلى الأعناق اسناداً مجازياً بتقدير يالان مقتضى

(أداسند الفعل) أعنى سالت (إلى الأباطح دون المطى) أو أعناها حتى أفاد أنه امتلأت الأباطح من الأبل كونها

كونهم في سبيلهم لابس للاعناق أن تكون نفس الاعناق أيضا سائرة (قوله كافي قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا) لا يخفى أنه أسند في الآية الفعل القائم بالجلال أي الشعر إلى المحل أي الرأس لاستغراق الحال وشيوعه في المحل فالتشبيه بالآية يقتضي أن يكون هنا السيلان للحال أعنى المطى لكنه أسند مجازا إلى المحل أي الابطاح فالباء ليست للتعدية بمعنى الاذهاب لانه ليس فعل المطى بل فعل الله تعالى بل الباء للاملاسة أو بمعنى في لان الكلام على التباب فأصله سالت المطى بالابطاح اه حقيقه (قوله في المهادي) جمع هادية وهي العنق يقال أقبلت هادية أو أدبت أعناقها اه فترى وفي سر نقلا عن الصحاح ان الهادية مقدمة العنق وان هذا هو المناسب لكلام الشارح (قوله في الثقل والخفة) أي ثقل السير وخفته (قوله لان المستعار منه الخ) قال في الاطول ولا يخفى أن استعارة العقل للحسي ينبغي أن لا تجوز عند من لا يجوز تشبيه المحسوس بالمعقول وكفى شاهد عليه وقوعه في القرآن على ما سيذكره المصنف وان ما جعله تقسيما باعتبار الثلاثة تقسيمان تقسيم باعتبار الطرفين رباعي وهو أن الطرفين اما حسيان أو عقليان أو مختلفان وتقسيم باعتبار الجامع ثلاثي وهو أن الاستعارة جامعها اما حسي أو عقلي أو مختلف جمعها وسماء تقسيما باعتبار الثلاثة ووجهه خفي اه (قوله لما سبق) من أن الحسي لا يقوم بأمر عقلي ووجه الشبه لا بد أن يكون فاعنا الطرفين اه سم (قوله ثم وفاقهم) هم عمال جسد الخوار في كون الآية استعارة بحث اذ جسد الخوار صريح في أنه لم يكن عمالا اذ لا يقال للبقراته جسد له صوت البقرة وقد أبدل من العجل بدلا لكل وظاهر أنه ليس عين العجل فلا محالة المراد بالعجل مثل العجل فهو تطير حتى يتبين لكم الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر فان بيان الخيط بالنجر أخرجه من أن يكون استعارة إلى التشبيه فكذا ابدال جسد الخوار من عمال أخرجه من أن يكون استعارة فهو تشبيهه بليغ مجمل ذكر فيه وصف المشبه وحده وبه ظهر ضعف ترك المصنف من التشبيه للمجل ما ذكر فيه وصف المشبه وحده بناء على عدم الظفر به في كلامهم كما ذكره الشارح اه أطول (قوله له خوار) الخوار بالضم من صوت البقر والغنم والظباء والنعام اه أطول (قوله بالحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط) وذلك أن السامري كشف له عن أثر فرس جبريل عليه السلام فسوات له نفسه أن تراب ذلك الاتري يكون روحا فيألني فيه وقد كان بنو اسرائيل استعاروا حليا من القبط اعرض لديهم فقال لهم اتوني بالحلي أجعل لكم آله الذي تطلبونه من موسى حيث قالوا أجعل لنا آلهة فصنع منهم صورة العجل وألني فيه ذلك التراب فصار حيوانا بدم ولحم له خوار كالعجل فقال هو واتباعه لبني اسرائيل هذا الهكم واله موسى الذي تطلبونه من موسى نسبه هنا وذهب بطلبه وكان ذلك في وقت ذهاب موسى ببني اسرائيل للمناجاة وسبقهم موسى طلبا لله المناجاة فوعدت تلك القصة (قوله من حلي القبط) قال

كما في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا (وادخل الاعناق في السير) لان السرعة والبطء في سير الأبل يظهران غالبا في الاعناق ويتبين أمرهما في الهوادي وسائر الاجزاء تستند اليها في الحركة وتبعضها في الثقل والخفة (و) الاستعارة (باعتبار الثلاثة) المستعار منه والمستعار له والجامع (سنة أقسام) لان المستعار منه والمستعار له اما حسيان أو عقليان أو المستعار منه والمستعار له منه حسي والمستعار له عقلي أو بالعكس قصير أربعة والجامع في الثلاثة الأخيرة عقلي لا غير لما سبق في التشبيه لكنه في القسم الاول اما حسي أو عقلي أو مختلف نصير ستة وإلى هذا أشار بقوله (لان الطرفين ان كانا حسيين فالجامع اما حسي فهو فأخرج لهم عمال جسد فان المستعار منه ولد البقرة والمستعار له الحيوان الذي خلقه الله تعالى من حلي القبط)

في الاطول الجلي كقفل وبالفخ مايزن به من مصنوع المعديات أو الجارية جمعه على
 كدلى أو هو جمع والواحد حلية كطبية والقبط بالكسر أهل مصر واليهم تنسب الثياب
 القبطية بالضم على غير قياس اه وقال القنري قوله من حلى القبط بضم الحاء المهملة
 وكسر الباء المشددة جمع حلى بفتح الحاء وسكون اللام كندى وندى وقد تكسرفاء الجمع
 لمكان الباء مثل عصى والقبط أهل مصر اه (قوله التي سبكتها الخ) هذا انما
 يناسبه ضبط حلى بصيغة الجمع كما صنعه القنري (قوله السامري) حداد منسوب الى
 سامر وهو اسم قبيلة اه سم (قوله والجامع الشكل) لوجه ترك الخوار اه أطول
 أى لانه أيضا حسى مدرك بالسمع (قوله والمستعار له كشف الضوء الخ) جعل
 المستعار له كشف الضوء لا كشف النهار لان النهار زمان كون العالم مضيئا والليل زمان
 كونه مظلما ولا يسلخ أحد الزمانين عن الآخر بل الضوء عن وجه الظلمة فنبه على أن تعلق
 السلخ بالنهار تجوز حقيقة قد سلخ الضوء لكن كان الاولى أن يقول عن ظلمة الليل
 مستعار له كشف الظلمة اذ ليس المستعار له الكشف عن مكان الليل بل عن الظلمة
 فلا يليق ذكره في مقام البيان وان كان يمكن تصحيحه بجعله مجازا عن الظلمة اه أطول
 (قوله كشف الضوء) أى أزالته اه سم (قوله عن مكان الليل) أى مكان ظلمته لان
 الليل من الزمان والزمان لا يكون في مكان ولا جل ذلك فسرر الشارح بقوله وهو الخ اه سم
 (قوله القاء ظله) قال الحقيق المناسبات ظلمته بدل ظله (قوله وهما حسيان) لا يخفى
 ان كلا من الكشط والكشف ليس حسيين بل هو عقلي اذ لا يدرك بالحواس المعنى المصدري
 الذي هو معناه ما ذكره أنه معدوم في الخارج اللهم الا أن يراد بحسيتهما ان الحاصل
 بالمصدر فيهما حسى فليست أملى ثم رأيت القنري استشكله وأجاب بأن المراد الهيئته الحاصلة
 عند الكشط والانتكشاف اه سم وقبل حسيتهما باعتبار متعلقهما من الجلد والضوء
 بناء على أنه اجرام لطيفة تتصل بالحواس فتوجب ابصاره عادة كما أن الظلمة اجرام كذلك
 توجب عدم ابصارها انصلت به (قوله دائما) كما في ترتيب حصول العلم بالنتيجة على
 حصول العلم بالمقدماتين عند من يقول بلزوم ذلك كالحكام وقوله أو غالبا كما في ترتيب ظهور
 اللحم على الكشط فانه ليس دائما لانه قد يكتشط الجلد عن اللحم يدس عود ونحوه بينهما
 بحيث لا يصير لازما له من غير ازالة له عنه فقد وجد الكشط بدون ظهور اللحم اه ملخصا
 من سم وكتب أيضا قوله دائما أو غالبا هذا التردد لاجل بيان معنى الترتيب من حيث
 هو لا بالنظر الى خصوص المقام اه قنري (قوله وبيان ذلك) أى بيان التشبيه بين كشط
 الجلد وكشف الضوء عن مكان الليل أى الظلمة اه سم (قوله ان الظلمة هي الاصل الخ)
 منهم من عكس (قوله يسترها بضوئها) هذا مبني على جعل الظلمة وجودية كما ذهب اليه
 بعض المتكلمين اه حفيد على المطول (قوله فقد سلخ النهار) أى ازيل ضوء النهار
 وقوله من الليل أى عن مكان ظلمة الليل (قوله فجعل ظهور الخ) الانسب فجعل اظهار

التي سبكتها نار السامري عند القائه
 في تلك الحلى التربة التي أخذها
 من موطن فارس جنبريل عليه
 السلام (والجامع) لهما (الشكل)
 فان ذلك الحيوان كان على شكل
 ولد البقرة (والجميع) من المستعار
 منه والمستعار له والجامع (حسى)
 مدرك بالبصر (واما عقلي فهو)
 وآية لهم الليل نسلخ منه النهار
 فان المستعار منه معنى السلخ وهو
 (كشط الجلد عن نحو الشاة
 والمستعار له كشف الضوء عن
 مكان الليل) وهو موضع القاء
 ظله (وهما حسيان والجامع ما يعقل
 من ترتيب أمر على آخر) أى
 حصوله عقيب حصوله دائما أو
 غالبا كترتب ظهور اللحم على
 الكشط وترتب ظهور الظلمة على
 كشف الضوء عن مكان الليل
 والترتيب امر عقلي وبيان ذلك أن
 الظلمة هي الاصل والنور طارئ
 عليها يسترها بضوئه فاذا غربت
 الشمس فقد سلخ النهار عن الليل
 أى كشط وأزيل كما يكشف عن
 الشيء الشيء الطارئ عليه السائر
 له فجعل ظهور الظلمة بعد ذهاب
 ضوء النهار منزلة ظهور السلخ
 بعد سلخ

الظلمة كأنها راسلوع فان السطح متعده اه حفيد على المطول (قوله اهابه) أى جلده
 (قوله وحينئذ صبح الخ) اصل التعرض للضجة دون الحسن لا تنفائه بناء على ما يأتي عن
 العلامة اه سم أى فى قوله ولوجعلنا السطح الخ (قوله هم مظلون) أى داخلون
 فى الظلام (قوله لان الواقع عقب اذهاب الضوء الخ) قد يقال بل زمان الاذهاب هو
 زمان الاظلام فلا تعقيب هناك لان الزمان الذى يتحقق فيه الاذهاب هو بعينه الزمان
 الذى يتحقق فيه الاظلام فهذا يشك على المفاجأة وبقتضى أنها لا تحسن ويؤيد ما قلنا
 ما يأتي عن العلامة من قوله ولوجعلنا السطح بمعنى التزع الخ اذا التزع هو الاذهاب المذكور
 هنا اه سم ويجب أن مدعى الشارح الصحة لا الحسن وبكفى للصحة التعقيب
 الرتبة وهو هنا متحقق لان الاظلام معلول لاذهاب الضوء فهو عقبه رتبة وان اتخذ زمانا
 كما سيذكره سم عند قول العلامة لم يستقيم ولم يحسن (قوله ففقه اشكال) يمكن أن
 يجاب عنه بأن النهار عبارة عن مجموع المدة من طلوع الفجر الى غروب الشمس أو من
 طلوعها الى غروبها الا عن بعضها فالواقع عقب هذه المدة كلها الدخول فى الظلام اه
 حفيد على المطول أى فالمعنى يظهر منه جميع النهار فبعقب هذا الاظهار الدخول
 فى الظلام ولعل ما أجاب به مستفاد مما يأتي عن العلامة فليست أمثل فاه سم (قوله انما هو
 الابصار) فلو كان المستعار له ظهور النهار من ظلمة الليل لقبل فاذا هم مبصرون اه سم
 (قوله كلام المفتاح) أى قوله ظهور النهار من ظلمة الليل (قوله أى ظهور ظلمة الليل)
 قد يشك هذا على المفاجأة لان ظهور الظلمة يكون معه الاظلام لا عقبه حتى تتأق
 المفاجأة الا أن يراد بظهور الظلمة ابتداءها وبالاظلام التوغل فى الظلام والاستمرار فيه
 اه سم (قوله من النهار) يحتمل التضمن أى منفصلة من النهار أى بفراغه والابتداء
 أى ان الظهور مبتدأ من مكان النهار فليست أمثل اه سم (قوله أو بأن المراد من
 الظهور التميز) أى ومن معنى عن والمعنى أن المستعار له تميز النهار عن ظلمة الليل والواقع
 بعد ذلك التمييز هو الاظلام وفيه أنه ان أريد بالتمييز إزالة النهار عن مكان الليل
 باعدامه فى مرأى العين فهو بعينه الوجه الذى بعده وان أريد بتمييزه مع بقاء وجوده
 فى مكان الليل فلا معنى له تأمل ع (قوله أو بأن الظهور بمعنى الزوال) فالمعنى أن
 المستعار له زوال ضوء النهار عن ظلمة الليل فأقام من مقام عن فيكون موافقا لكلام غيره
 (قوله وذلك عار الخ) عجزيت صدره * اعبرنا بالبانها ولحومها * اه قترى وربطة امرأة
 وقوله ظاهر أى زائل وقوله ألبانها أى الابل (قوله وتلك شكاة) بفتح الشين المعجمة
 الشكائية اه قترى وصدرة * وعبرها الواشون أى أحبها * (قوله وذكر العلامة الخ)
 أقول كان المقصود من نقل كلام العلامة جواب آخر لتصحح المفاجأة اه سم وفى يس
 الاظهر أن يقال المقصود منه تصحيح ما ذكر فى المفتاح ودفع الاشكال من غير احتياج
 لدعوى قلب فى كلامه ولا تأويل للظهور بالتمييز أو الزوال لان الكلام انما هو موقف لهذا

اهابه عنه وحينئذ صبح قوله فاذا هم
 مظلون لان الواقع عقب اذهاب
 الضوء عن مكان الليل هو الاظلام
 وأما على ما ذكر فى المفتاح من أن
 المستعار له ظهور النار من ظلمة الليل
 ففيه اشكال لان الواقع بعده انما
 هو الابصار دون الاظلام وحاول
 بعضهم التوفيق بين الكلامين
 بحمل كلام المفتاح على القلب أى
 ظهور ظلمة الليل من النهار أو بان
 المراد من الظهور التميز أو بان
 الظهور بمعنى الزوال كما فى قول
 الجاسى
 * وذلك عاريا بن ربطة ظاهر
 وفى قول أبي ذؤيب
 * وذلك شكاة ظاهر عنك عارها
 أى زائل وذكر العلامة فى شرح
 المفتاح ان السطح يكون بمعنى
 التزع مثل سلخت الاهداب عن الشاة
 وقد يكون بمعنى الانزاج نحو
 سلخت الشاة عن الاهداب

صريحاً وان لزم من ذلك صحة المفاجأة اه وقال الفسري كلام العلامة يخالف كلام
 الشارح في أن الظلمة هي الاصل والمظروف والنور بطارئ عليه او ظرف فان الظاهر على
 تقرير العلامة أن يكون الليل ظرفاً والنهار مظروفاً اه (قوله فذهب صاحب
 المفتاح الى الثاني) أي تعال بعد الإقاهر كما في المطول وذهب غيرهما الى الأول ومن الغير
 المصنف لان الكشف الذي عبر به المصنف هو النزاع وقول بعضهم لا يلزم أن يكون
 المصنف من غيرهم بل للفرق بين الكشف والنزع فان الأول تدريجي والثاني دفعي فيه
 نظر ظاهر أفاده سم (قوله الى الثاني) وبني عليه قوله السابق أن المستعار له ظهور
 النهار من ظلمة الليل (قوله بالفناء لان التراخي الخ) يعني صح الانيان بالفناء لانها
 موضوع لما بعد في العادة مترابطة غير مترابطة وهذا يختلف باختلاف الامور والعادات
 وربما يطول الزمان بين أمرين ولا يعد الثاني مترابطة لان العادة كانت تقتضي أطول
 من هذا فيستقصه المتكلم ويلحقه بالعدم فيجعل الثاني غير مترابطة ويستعمل الفناء كما
 في هذه الآية على تقرير المفتاح فان الاظلام وان تراخي عن الاخراج بساعات النهار لا
 أن العادة تقتضي أن لا ينقض مثل هذه الاضاعة الا في أضغاف هذه الساعات ولا يأتي
 الاظلام الا بعد مهلة فيجعل الليل لا يانه على خلاف العادة كأنه فجأ عقيب اخراج النهار
 من الليل بلا مهلة كذا في الاطول وكتب أيضاً قوله لان التراخي وعدمه الخ هو بمعنى
 قوله سم التراخي والتعقيب في كل شيء بحسبه ودفع بذلك ما يقال كيف صح قوله فاذا هم
 مظلون مع وجود التراخي بين اخراج النهار من الليل الذي هو الاصبحاح وبين الاظلام
 بعدة النهار (قوله بين اخراج النهار من الليل) الذي هو الاتيان بالضوء وهو الاصبحاح
 وقوله لم يكن لعظم شأن الخ يعني ان دخول الاظلام عظيم الشأن حتى ان حقه أن
 لا يوجد الا بعدة في اضغاف النهار فوجوده بعد النهار فقط كأنه وجود قبل وقته فعد
 النهار لذلك قليلاً يعني ظهور النهار من ظلام الليل يميز النهار عن مكان الاظلام
 بأن ير الضوء النهار عن مكانه اه سم (قوله وكونه مما ينبغي الخ) كأنه من عطف
 المسبب على السبب (قوله عند الزمان قريباً) أي خست الفاء (قوله كأنه بفاجتهم
 عقيب الخ) أي يحصل لهم من غير توقع له حينئذ (قوله وعلى هذا حسن الخ) لان
 دخول الاظلام غير خروج النهار ومفاجئ له بهذا الاعتبار اه سم (قوله عن
 الهواء) الذي هو مكان الظلمة (قوله لم يستقم أو لم يحسن) انما قال أو لم يحسن لان
 نزاع الضوء ودخول الاظلام وان اتحد ازمانا لكنهما يختلفان رتبة بالعلية والمعلولة
 اذ النزاع على لدخول الاظلام فأمكن أن تعتبر المفاجأة باعتبار الترتيب الزمني لا الزماني لكنه
 لا يحسن اه سم (قوله اذا قلنا كسرت الكوز الخ) أي لان الانكسار مع الكسر
 لا عقبه اه سم (قوله كقولك رأيت شعراً وأنت تريد انساناً كالشمس) الاولى بعلاقة
 انه كالشمس لانك لو تزيد بقولك شعراً مفهوم انساناً كالشمس لم يكن استعارة بل تشبيهاً

فذهب صاحب المفتاح الى الثاني
 وصح قوله فاذا هم مظلون بالفناء
 لان التراخي وعدمه مما يختلف
 باختلاف الامور والعادات
 وزمان النهار وان توسط بين
 اخراج النهار من الليل وبين دخول
 الاظلام لكن لعظم شأن دخول
 الاظلام بعد اضاءة النهار وكونه مما
 ينبغي أن لا يحصل الا في اضغاف ذلك
 الزمان عند الزمان قريباً وجعل
 الليل كأنه يفاجئهم عقيب اخراج
 النهار من الليل بلا مهلة وعلى
 هذا حسن اذا المفاجأة كما يقال
 اخرج النهار من الليل ففاجأه
 دخول الليل ولو جعلنا السليخ يعني
 النزاع وقبلنا نزاع ضوء الشمس عن
 الهواء ففاجأه الاظلام لم يستقم
 أو لم يحسن كما اذا قلنا
 كسرت الكوز ففاجأه الانكسار
 وبما مختلف (بعضه حسي
 وبعضه عقلي) كقولك رأيت شعراً
 تريد انساناً كالشمس

ولو زيد الشنا هو في الواقع كالشمس لكن لا بعلاقة هذه المشابهة لم يكن مثالا لما نحن فيه
وقد نبه بجعل مثال هذا القسم مصنوعا على أنه لم يوجد في القرآن ولا في كلام من يوثق به
فلذا تركه المفتاح اه أطول (قوله في حسن الطلعة) أي الوجه وقوله ونباهة الشان
أي رفعتة وشهرته (قوله أي النوم الخ) عبارة الاطول المعنى امامن أيقظنا من رقادنا
فلا استعارة في المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له والمستعار منه عقليان بلا خفاء وامامن
أيقظنا من مكان رقادنا فالمستعار له القبر والمستعار منه المقام ولا خفاء في أنهم ما
حسيان فجعله من قسم أطرفاه عقليان دليل على أن مدار التقسيم في الاستعارة التبعية
على الاستعارة الاصلية التي الاستعارة التبعية مبنية عليها اه (قوله الموت) أي على كون
المرقد بمعنى الرقاد والمستعار له القبر على كون المرقد بمعنى مكان الرقاد (قوله عدم ظهور
الفعل) لان كلامه النائم والميت لا يظهر منه فعل اه سم وكتب ايضا قوله عدم ظهور
الفعل أي الاختيار أي المعتد به فلا يرد أن النائم يصدر منه فعل (قوله والجميع عقلي)
أما الموت وعدم الظهور فأمرهما وانح وأما النوم فلان المراد به انتفاء الاحساس الذي
يكون في البقطة لا آثار ذلك من الغطيط وانسداد العين مثلا ولا شك أن انتفاء الاحساس
عقلي (قوله وقيل الخ) يمكن دفعه بأن المراد عدم ظهور الفعل مع امكانه كما يشعر به
نفي الظهور وهو بالنوم أخص لانه في الموت لتزليه منزلة النوم خيالي لا تحقيقي اه أطول
(قوله فالحق) من جملة التعليل قال في المطول ومن جعل الجامع عدم ظهور الأفعال أي
كالمصنف زعم أن القرينة هو ذكر البعث وفيه نظر لان البعث لا اختصاص له بالموت لانه
يقال بعثه من نومه اذا أيقظه وبعث الموتى اذا نشرهم والقرينة يجب أن يكون لها
اختصاص بالمستعار له اه قال الفري يمكن أن يقال البعث المطلق في صدد ذكر القيامة
وأحوالها انما هو البعث من الموت فيصلح أن يكون قرينة الاستعارة على انه لا يعد أن
يدعى كون البعث حقيقة شرعية في البعث من الموت اه (قوله هو البعث) أي على أنه
موضوع القدر المشترك بين الايقاظ من النوم والاحياء من الموت وهو رد الاحساس
السابق (قوله وأقوى) فيه بحث ونعديله لا يقتضي ذلك اه حفيد (قوله مما لا شبهة فيه
لاحد) بخلافه في الموت فقد أنكره قوم (قوله كلام الموتى) اذا لا يريدون الرقاد بمعنى
النوم لانه لم يكن حاصل لهم اه سم وقوله مع قوله هذا الخ أي لان الذي وعده الرحمن
ومصدق فيه المرسلون وأنكره أولا القائلون هو البعث من الموت (قوله فان المستعار منه
كسر الزجاجة) هذا اذا كان الصدع كسر الزجاجة لكن في القاموس ان الصدع الشق
في الشيء الصلب وقوله والمستعار له التبليغ هذا اذا فسر فاصدع بما تؤمر بأظهر
ما تؤمر أي أظهر الامر اظهارا لا ينمى كالأبلة ثم شق الزجاجة اما اذا فسر بالجهر
بالقرآن فالمستعار له أيضا حسي وله تفسيرات أخر جمعها القاموس اه أطول وكتب أيضا
قوله فان المستعار منه الخ منه ايضا يعلم ان حسنة ما يتعلق بالاستعارة التبعية وعقليته

في حسن الطلعة) وهو حسي (ونباهة
الشان) وهي عقلية (والا) عطف
على قوله ان كانا حسيين أي
وان لم يكن الطرفان حسيين
(فهما) أي الطرفان (اما عقليان
فهومن بعثنا من مرقدنا فان
المستعار منه الرقاد) أي النوم
على أن يكون المرقد مصدرا
وتكون الاستعارة أصلية أو على
أنه بمعنى المكان لأنه اعتبر التشبيه
في المصدر لان المقصود بالنظر
في اسم المكان وسائر المشتقات
انما هو المعنى القائم بالذات
لانفس الذات واعتبار التشبيه
في المقصود الا هم أولى واستسمع
لهذا زيادة تحقيق في الاستعارة
التبعية (والمستعار له الموت
والجامع عدم ظهور الفعل
والجميع عقلي) وقيل عدم ظهور
الأفعال في المستعار له أعني الموت
أقوى ومن شرط الجامع أن يكون
في المستعار منه أقوى فالحق أن
الجامع هو البعث الذي هو في النوم
أظهر وأشهر وأقوى لكونه مما
لا شبهة فيه لاحد وقرينة الاستعارة
هو كون هذا الكلام كلام الموتى
مع قوله هذا ما وعد الرحمن وصدق
المرسلون (واما مختلفان) أي أحد
الطرفين حسي والاخر عقلي
(والحسي هو المستعار منه فهو
فاصدع بما تؤمر

باعتبار أصلها لا باعتبار نفسها كذا في الاطول (قوله كسر الزجاجة) أي ونحوها
 مما لا يلتزم بعد الكسر وقوله وهو وحسب أي باعتبار متعلقه (قوله والمستعار له التبليغ)
 فيه أن التبليغ لا يتعدى بالباء أصلا فلما نسب أن المستعار له الفرق بين الحق والباطل
 كما يشعر به قوله والمعنى ابن الامر الخ ثم ما في قوله بما تؤمر مصدرية أو موصولة والعائد
 محذوف أي بما تؤمر به من الشرائع وينبغي أن يعلم أن التعدية بالباء في طريقة التجوز والا
 فالصدع يعني الشق والكسر يتعدى بنفسه كما في كتب اللغة اه حفيد وقوله الفرق الخ
 أي أو الجهر كما في حواشيه على المطول وفي المعنى قال ابن السخري في قوله تعالى فاصدع
 بما تؤمر خمسة محذوف والاصل بما تؤمر بالصدع به فحذفت الباء فصار بالصدع فحذفت
 أل لامتناع اجتماعها مع الاضافة فصار بصدعه ثم حذف المضاف كما في واسأل القرية
 فصار به ثم حذف الجار كما قال عروبن معديكرب * أمرتك الخيرا فاعل ما أمرت به *
 فصار تؤمره ثم حذفت الياء كما حذفت في هذا الذي بعث الله رسولا اه وبه يعلم
 أن العائد انما حذف منصوبا لا مجرورا فلا يرد أن شرط حذف العائد الجهر وبالطرف
 أن يكون الموصول مخفوضا بقله معنى ومتعلقا ويحتاج الى الجواب بان اصدع بمعنى أوامر
 ومن تجوز كون ما مصدرية الزمخشري واستظهره في المعنى وكأنه إشارة الى رد
 تضعيف أبي حيان له بأنه مبنى على مذهب من يجب أن يكون المصدر يراد به أن والفعل
 المبني للمجهول والصحيح ان ذلك لا يجوز اه وذلك لانهم صرحوا في باب افعال المصدر
 بأن مذهب البصريين جواز رفعه نائب الفاعل على انه لا يلزم من عدم جواز كون
 المصدر الصريح من المبني للمفعول عدم جواز تأويل فعل مبني للمجهول وسرف
 مصدرى بالمصدر لان علمه منع الاول على القول به الاتباع وذلك مفقود في الثاني فتدبر
 كذا في يس (قوله والجامع التأثير) أي وهو أمر مشترك بين الطرفين فالتبليغ فيه
 تأثير هو بيان لا يعود معه المؤثر فيه أي المبين الى الحالة التي كان عليها قبل التأثير فان
 المبين لا يعود الى الخفاء الذي كان عليه قبل البيان ولذا قسمه بقوله ابن الامر ابانة
 لا تنحى أي لا تعود الى الخفاء (قوله وهما عقليان) في كون التبليغ عقليا بحث
 فانه تكلم بكلام مخصوص محسوس على ما فهم من شرح المفتاح ويمكن أن يقال جعل
 المصدر حسيا باعتبار الحاصل بالمصدر تارة كما في السابق وهنا اعتبر نفسه كذا في حواشي
 الحفيد على المطول (قوله والمعنى ابن الامر) أي أظهره وأوضحه هذا هو المناسب
 لقول المصنف والمستعار له التبليغ وفي الفري قوله والمعنى ابن الامر ابانة لا تنحى
 أي افرق بين الحق والباطل بحيث لا يلتزم أحدهما بالآخر كما لا يلتزم الزجاجة المنكسورة
 اه ولعل قوله أي افرق الخ تفسير بللزم (قوله كالا يلتزم) أي يجمع (قوله لما طفا
 الماء) في القاء ومن طفا يطغو وطغوا واطغوا نالضه ما كطغى يطغى كرضى برضى طغيا
 وطفيا نالضم والكسر جازالة در وارتفع وعلا في الكسر وأسرف في المصا

فان المستعار منه كسر الزجاجة
 وهو وحسب والمستعار له التبليغ
 والجامع التأثير وهما عقليان
 والمعنى ابن الامر ابانة لا تنحى
 كالا يلتزم صددع الزجاجة (واما
 عكس ذلك) أي الطرفان مختلفان
 والحسب هو المستعار له (نحو أنا
 لما طفا الماء)

والظلم اه أطول (قوله جلناكم) أى جلنا آباءكم وأنتم في ظهورهم اه
سم (قوله في الجارية) أى في السفينة الجارية على وجه الماء. (قوله وهو
حسى) ذكر الضمير لا كساب الكثرة التذكير من المضياف اليه وحسبيتها
باعتبار متعلقها (قوله الاستعلاء) أى طلب العلو المقرط لكن الطالب اعتبارى في الماء
كما ترى فان قلت السين والتاء في الاستعلاء ليستا للطلب بل للتأنيد قلت يلزم أن
الجامع حينئذ حسى لا عقلى لأن العلوم شاهد اه يس وكتب أيضا قوله الاستعلاء
المقرط المشتهر بين الاستعلاء الحسى والمعنوى اه أطول (قوله والاستعارة) ان
كانت بمعنى اللفظ كان في قوله باعتبار اللفظ المستعار وضع الظاهر موضع المضمهر وكأنه
قال باعتبار نفسها وان كانت بالمعنى المصدري فالامر ظاهر (قوله ان كان اسم جنس)
اسم الجنس في عرف النحاة لا يشمل أسامة ويشمل الاسماء المشتقة فلا يصح أن يقصد
هنا ما هو عرفهم لظهور أن أسامة يرعى استعارة أصلية والحال ناطقة استعارة تسمية فلذا
قال السيد السند والشارح المحقق في شرحى المفتاح يريد صاحب المفتاح باسم الجنس
اسما لمفهوم غير مشخص ولا مشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل فيه نحو رجل وأسد
وقيام ويخرج عنه الاسماء المشتقة من الصفات وأسماء الزمان والمكان والآلة اه
أطول وكتب أيضا قوله اسم جنس هو ما دل على ذات ما من غير اعتبار وصف فخرج
بقولنا من غير اعتبار الخ المشتقات والمراد بالذات في هذا المقام ما يستقل بالمفهومية
عينا كان أو معنى (قوله كافي الاعلام الخ) وانما ألحقت تلك الاعلام بأسماء الاجناس
دون المشتقات لأن تلك الاوصاف خارجة عن الاعلام كافي أسماء الاجناس لا داخلية
كافي المشتقات كذا في الحفيد وبه يدفع تنظير صاحب الاطول فيما ذكره الشارح
وتبعه السيد من أن استعارة تلك الاعلام أصلية بان نحو حاتم وقول بالمتساهى في الجود
فيكون متأولا بصفة وقد استعير من مفهوم المتساهى في الجود لمن له كمال جود فهو
كاستعارة شئ من مفهوم مشتق لمفهوم مشتق فلا يصلح شئ من المشبهة والمشبّه به
لان يعتبر التشبيه بينهما بالاصالة فينبغى أن يعتبر التشبيه بين المعنيين المصدين ويجعل
حاتم في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية دون الاصلية (قوله فاصلية)
لها فاستعارة أصلية لانها ليست تابعة لامر آخر ولانها أصل للاستعارة التبعية
اه أطول (قوله كاسد وقتل) مثلا لان اسم الجنس أو الاستعارة الاصلية على تقدير
استعمالها ما في الرجل الشجاع والضرب الشديد اه أطول والثاني هو المتبادر
فلذا سلبكه الشارح (قوله والافتعية) القوم انما تعرضوا للاستعارة التبعية المصروفة
والظاهر تحقّق الاستعارة التبعية المكنية كما في قولك أعجبني اراقة الضارب دم فريد
ولهم لم يتعرضوا لها لعدم وجدانهم اياها في كلام البلقاء اه فترى (قوله وما يشتمل
منه) أى من الفعل وهذا على قول أو على المسامحة اه سم (قوله وغير ذلك) كسم

جلناكم في الجارية (فان المستعار
له بكثرة الماء وهو حسى
والمستعار منه التكبر والجامع
الاستعلاء المقرط وهما عقليان
(والاستعارة باعتبار اللفظ)
المستعار (قسمان لانه) أى اللفظ
المستعار (ان كان اسم جنس)
حقيقة أو تأويلية كافي الاعلام
المشتقة بنوع وصفية (فأصلية)
أى فالاستعارة أصلية (كاسد)
اذا استعير للرجل الشجاع (وقتل)
اذا استعير للضرب الشديد الاول
اسم عين والثاني اسم معنى (والا
فتبعية) أى وان لم يكن اللفظ
المستعار اسم جنس فالاستعارة
تبعية (كالفعل وما يشتمل منه)
مثل اسم الناعل والمفعول
والصفة المشبهة وغير ذلك (والحرف)
وانما كانت تبعية

التفضيل نحو حاله أنطق من العبارة وأسماء الزمان والمكان والآلة نحو مقتل زيد لزمان
ضربه أو مكانه ومقتاله لآلة ضربه (قوله لأن الاستعارة الخ) اعترض الشارح هذا
الدليل بثلاثة أمور صرح بواحد منها ورمز إلى اثنين بقوله بعد استقامته بينهما
في الحواشي المنقولة عنه كما ستعرف واعترض عليه السيد أيضاً بأنه يصح جعل الصفات
محكوماً عليها لأن الاعتبار فيها حدث ونسبة وذات مأمّن حيث نسب إليه ذلك الحدث نسبة
تقييدية غير مقصودة بالاصالة من العبارة وامتزجت تلك الأمور بحيث صارت كشيء
واحد فجاز أن يلاحظ تارة جانب الذات أصالة فتجعل محكوماً عليها وتارة جانب الوصف
فتجعل محكوماً بها وهذا ولا يخفى أن جعل الصفة محكوماً عليها بإحاطة ما صدق عليه
مفهومها وجعلها محكوماً بها باعتبار نفس مفهومها كما في سائر المفهومات الكلية
فدوران الحكم عليه وبه على الذات المعبر فيه والحدث المعبر فيه كما ذكره غير ظاهر ولك
أن تمنع منافاة عدم التقرر للوصف الضمّي ويرد سوى ما ذكره الشارح والسيد أمور
أحدها أنه وصف في هذا معنى الأفعال والصفات بكونها متعدّدة غير متقرّرة إلى غير ذلك
فلا يكون عدم الثبوت مانعاً عن الوصف وثانيها أنه لا معنى لكون البياض متقرّراً حين
التعبير عنه بل لفظ البياض غير متقرّر حين التعبير عنه بالابيض وثالثها أن المعاني المصادر
أيضاً معرضة للزمان وأيضاً لم يظهر وجه عدم تحقق معاني الحروف التي لم يدخل فيها ولم
يعرض لها زمان اه أطول (قوله تعتمد التشبيه) أي أصلها ومبناها التشبيه وقوله
أو بكونه الخ أشار بأو إلى أنه لا فرق بين التعبيرين في الدلالة على المقصود اه سم (قوله
وانما يصلح للموصوفية الحقائق الخ) أنت خير بأن المجاز المرسل لا يتحقق إلا إذا انصف
المعنى الحقيقي بالزمومية فلا يجري ذلك أيضاً في المشتقات الاتباعية ولم يقل ذلك عن القوم
اه حفيد (قوله وبياض صاف) انما يظهر كونه من الحقائق المتقرّرة على مذهب بقاء
العرض زمانين وهو التحقيق عند كثيرين (قوله دون معاني الأفعال والصفات) كأنه
أشار بالحقام لفظ المعاني إلى اندفاع البحث الذي أورده نفسه في شرح المنتاح وهو أن
الموصوف بالمشاركة نفس المشبه والمشبّه به ودون لا يختلف باختلاف التعبير لعدم صلاح
العبارة الدالة عليه للموصوفية لفظاً لا يقدح في اتصافه بالمشاركة فيجوز أن يستعار
الناسط للدال باعتبار تشبيه الدال بالناسط واتصافهما بالمشاركة وإن لم يصلح لفظهما
للموصوفية ووجه الاندفاع على ما ذكره في ذلك الشرح أن الاعتبار في هذا المعنى مفهوم
اللفظ حتى إذا قيل إنيت صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الصم تبعاً لمفهوم الصم
لاذواتهم فيعتبر في صحة موصوفيته وعدمها اللفظ الدال عليه اذ به يعلم أنه آمن الحقائق
أم من تأليفات العقل اه فترى (قوله بواسطة دخول الزمان الخ) فيه أن التعبير عن
الماضي بالمستقبل أو عكسه من باب الاستعارة حفيد أي مع دخول الزمان في مفهوم
الماضي والمستقبل وهذا يقتضي أن الاستعارة هنا أصليّة لكن صرح السيرامي بأنها

لأن الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه
بقتضى كون المشبه موصوفاً بوجه
الشبه أو بكونه مشاركاً للمشبه به
في وجه النسبة وانما يصلح
للموصوفية الحقائق أي الأمور
المتقرّرة الثابتة كقولك جسم
أبيض وبياض صاف دون معاني
الأفعال والصفات المشتقة
لكونها متعدّدة غير متقرّرة
بواسطة دخول الزمان في مفهوم
الأفعال

تبعية كذا يحط بهم وكتب أيضا قوله بواسطة دخول الزمان الخ اعترض السيد نحو هذا
الدليل في بحث المسند بأن دخول الزمان انما يقتضى تجدد المجموع لا الحدث الذي هو
المقصود فراجع اه سم (قوله وعروضه للصفات) فيه بحث لأن العروض ان منع
جريان التشبيه ينبغى أن لا يجرى في المصادر أيضا لأن عروض الزمان لها حقيقة اللهم
الأن يقال مفهوم الصفات يشتمل على النسبة ولهذا عرض الزمان لها بخلاف المصادر
ومالم يلاحظ نسبة الضرب الى شئ لا يعرض الزمان كما لا يخفى على المتأمل أو يقال المراد
بعروض الزمان للصفات دلالة عليه دلالة بحسب العرف الطارئ على أصل الوضع
اللغوي لا بحسب العقل فقط ولا كذلك نفس المصدر وقدمت عن الفاضل المحشي
في توجيه زيادة اختصاص هل بالافعال تحقيق يرشدك الى ما ذكرته فارجع اليه اه فنرى
(قوله وهو ظاهر) لأن الحرف لا يقع موصوفا اه سم وكتب أيضا ما نصه زاد في المطول
وأما الموصوف في نحو شجاع باسل وجواد فباض وعالم فحذف أى رجل شجاع
(قوله كذا ذكره) لا يخفى أن هذا الدليل يقيد أن لا يعتبر التشبيه أصلا في الافعال
والمشتقات والحروف بل يكتفى بالتشبيه والاستعارة الأصلية في المصادر والمتعلقات
لكنهم اعتبروا التشبيه والاستعارة في الافعال والمشتقات والحروف وقد عرف
الاستعارة فيما سبق بالنظ المستعمل فيما شبه به من الاصل الإبان يقول ويقال المراد تشبيه
جزء المعنى أو متعلقه كذا في الحفيد على المطول وقد يجاب بنسخ افادة الدليل ما ذكره
للفرق الظاهر بين التشبيه والاستعارة القصدين والتشبيه والاستعارة الحاصلتين ضمنا
بطريق السراية (قوله بعد استقامته) فيه اشارة الى منع الاستقامة من وجهين
أحدهما ان كلاما من الحركة والزمان ليس من الامور المقررة مع أنه يقع موصوفا كتولك
زمان طويل وحركة سريعة أو بطيئة وثانيه ما أن مقتضى المدعى هو أن الافعال
والصفات والحروف لا تقع مشبه بها بمقتضى الدليل هو أنه امتنع أن يكون شئ منها
مشبه بالامشبه به فالدليل لا يطابق المدعى وانما قلنا مقتضى الدليل ذلك لانه قال يقتضى
كون المشبه موصوفا دون أن يقول كون المشبه به موصوفا وأجيب عن هذا بأن
اقتضاء كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء كون المشبه به موصوفا
ومحكوما عليه أقول لا يخفى انه لا يلتفت الذين قصدوا تفصيلا الى انصاف المشبه به بوجه
الشبه كما يظهر لانه منفين فلا يلزم أن يكون المشبه به معنى مستقلا بالمفهومية صالحا للحكم
عليه تأمل اه حفيد بايضاح والحجب هو السيد وقول الحفيد أقول الخ مناقشة
في الجواب وقد أجاب السيد عن الوجه الاول أيضا بمنع أن مرادهم بالحقائق الامور
المقررة وادعاء أن مرادهم بها المعاني المستقلة بالمفهومية ولم يسلم له ذلك راجع الفنى
قال في الاطول ويندفع الاعتراض الثاني بما حققناه اه أن المستعار له في الاستعارة
التبعية يجب أن يكون من جنس المستعار منه فيكتفى في ايجاب الاستعارة التبعية

وعروضه للصفات ودون الحروف
وهو ظاهر كذا ذكره وفيه
بحث لأن هذا الدليل بعد
استقامته لا يتناول اسم الزمان
والمكان والآلة

في الافعال والحروف دعوى أنها تقع مشبهة (قوله لانها تصلح للموصوفية) نحو
مقام واسع ومجلس فسيح ومنبت طيب اه مطول وقد يقال الزمان عارض لها أيضا
فدليلهم يجري فيها أفاده في الاطول (قوله وهم أيضا صرحوا الخ) فلا تدخل في المشتق
من الفعل فلا يتناولها المدعى أيضا كما لم يتناولها الدليل اسم وأقول لا يخفى أن
تصريحهم بأن المراد بالمشقتات ما عدا اسم الزمان والمكان والآلة يدفع الاعتراض على
دليلهم بعدم تناوله الثلاثة لدلالته حينئذ على جميع مدعاهم فلا قصور فيه باعتبار مدعاهم
والقصور انما هو في مدعاهم تأمل (قوله الصفات الخ) مما فرق به بين الصفات
وأسماء الزمان والمكان والآلة أن الذات المدلولة للصفات في غاية الابهام والذات المدلولة
للكل الاسماء لها تعين الزمانية والمكانية والآلية كذا في الاطول وراجع (قوله فان
المعنى على تشبيه الضرب الخ) أي لا على تشبيه الموضع المذكور والقبر بالقتل والمرقد
بل شبه الضرب مثلا بالقتل فأطلق عليه اسمه ثم اشتق منه القتل فكان القتل استعارة
تبعية (قوله بل التحقيق) يعني ينبغي أن يغير الدليل على هذا الوجه ليتناول اسم الزمان
والمكان والآلة فكانه قال فالتحقيق في الاستدلال على أنها تتبعية أن يقال إن
الاستعارة الخ اسم والاحسن أن يكون المراد بل التحقيق في الدعوى والاستدلال
لأنه كما حقق الدليل بقوله لأن المصدر الخ حقق الدعوى بقوله إن الاستعارة في الافعال
وجميع المشتقات الخ فأقوى بالدليل شامل لاسم الزمان والمكان والآلة وأقوى بالدعوى
كذلك (قوله وجميع المشتقات) يشمل اسم الزمان والمكان والآلة لانها من المشتقات
حقيقية ولا ينافيه ما تقدم لأنه بحسب المراد لا بحسب الحقيقة اه سم (قوله لأن المصدر
الخ) تعليل لتبعية استعارة غير الافعال في سائر المشتقات كما يدل عليه عبارة المطول
وأما تبعية استعارة الافعال فتحقيق دليلها أن معنى الفعل لما اشتمل على النسبة الغير
المستقلة بالمفهومية كان تمام معنى الفعل غير مستقلا لأن المركب من المستقل وغيره غير
مستقل وغير المستقل لا يصلح للحكم عليه بالموصوفية اعتبارا بتشبيه والاستعارة أولا
في المصدر فتأمل وبسط ذلك أن الفعل لا يصلح للموصوفية اللازمة للتشبيه الذي هو
مبنى الاستعارة ونفي اللازم يقتضي نفي الملزوم لأن الفعل وان دل على الحدث الذي يصح
أن يحكم به ويوصف به لا يصح أن يحكم عليه لأن وصفه اعتبر فيه نسبة إلى الفاعل
لذاتها بل ليتوصل بها إلى حال الفاعل المخصوص فلم يكن الحكم عليه كما أن الحرف لما
وضعه الواضع ليفيد معنى نسبيا كالابتداء في من مثاليته وصل به إلى حال متعلقه
المخصوص كالسير والبصرة لا يصح الحكم على مدلوله لقصد غيره وانما يصح الحكم على
الابتداء عند قطعه عما اعتبر في الحرف لأنه لا يتم المقصود بالحرف لزوم الاعم للاخص
فالفعل والحرف لما كان الغرض من معناه التوصل إلى معنى خاص لم يحكم على
معناه ولا به مادام كذلك لعدم استقلالها بالمفهومية لأن النظر فيه لغيره وانما يصح وقوع

لانها تصلح للموصوفية وهم أيضا
صرحوا بأن المراد بالمشقتات هو
الصفات دون اسماء الزمان والمكان
والآلة فيجب أن تكون الاستعارة
في اسم الزمان ونحوه أصلية بأن
قدّر التشبيه فيه نفسه لا في مصدره
وليس كذلك للقطع بأننا إذا قلنا هذا
مقتل فلان للموضع الذي ضرب
فيه ضربا شديدا أو مرقد فلان لقبره
فإن المعنى على تشبيه الضرب بالقتل
والموت بالرفاد وان الاستعارة
في المصدر لا في نفس المكان بل
التحقيق أن الاستعارة في الافعال
وجميع المشتقات التي يكون القصد
بها إلى المعاني القائمة بالذوات
تبعية لأن المصدر الدال على المعنى
القائم بالذات

الفعل مسند أو محكوم به باعتبار الحدث المقصود الدلالة عليه على وجه الاستقلال فقد
 تبين بهذا وجه تبعية استعارة الفعل والحرف وأما المشتقات فالقصد بالذات فيها ذات
 موصوفة بحدث خاص فالدلالة على الذات المقصودة صحت الحكم عليه وعلى الحدث
 المنسوب صحت الحكم به ونسبته إلى الفاعل لتتقيد به تلك الذات فلم يمنع من الحكم عليه
 لأنها كالعارض فوجه كون الاستعارة فيها تبعية أن الذات المقصودة فيه في غاية الإيهام
 والمخصوص الحدث فاعتبر التشبيه فيه لأن المهم لا يطلب التشبيه فيه للجهل بأوصافه
 وأيضاً المقصود الأهم بالدلالة ذلك الحدث فهو الجدير بأن يعتبر فيه التشبيه كما حققه
 الشارح فتدبر وكتب أيضاً قوله لأن المصدر الدال الخ قال في الأطول ونحن نقول الأولى
 أن يقال إن ما سوى المعنى المصدرى مشترك بين المعنى الحقيقي والمجازي في المشتقات
 فلا استعارة عند التحقيق إلا من معنى مصدرى لمعنى مصدرى فالأحق بالاعتبار أن تعتبر
 هذه الاستعارة في المصدر الخارج لما أدخل له في الاستعارة عن الاستعارة أو يقال اعتبر
 الاستعارة في المصادر ليكون تحصيل مجازات المشتقات بالاشتقاق كتحصيل حقائقها
 ويكون التناسب بين الحقائق والمجازات مرعياً اه (قوله هو المقصود الأهم) لمخصوصه
 بخلاف الذات فانه أهم منه ولأن الشيء إذا اشتمل على قيد فالغرض ذلك القيد (قوله
 والـ) بأن كان المقصود الفات (قوله لذكرت اللفاظ الدالة الخ) مثل مكان فيه الرقاد اه
 سم (قوله فالتشبيه في الأولين الخ) قال الفاضل المحشي فان قلت هل تجرى في نسب
 الأفعال الاستعارة تبعاً على قياس الحرف قلت لا لأن مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح أن
 يجعل وجه الشبهة في الاستعارة بخلاف متعلقات الحروف فانها أنواع مخصوصة لهما
 أحوال مشهورة وفيه بحث لأن المعنى الذي يرجع إليه معاني نسب الأفعال ليس مطلق
 النسبة بل النسبة على جهة القيام ولها أوصاف وخواص يصح بها الاستعارة فإذا أسند
 الضرب إلى الحرّض دلالة على قوة نسبته إليه وشبهت نسبته إليه باعتبار التعريض بنسبته
 إلى من ينسب إليه على جهة القيام وقلت ضرب فلان لم يعد عن الصواب وبالجملة تمكّن
 الاستعارة في الأفعال باعتبار نسبتها بأن يشبه بما يرجع نسبتها إليه بنوع استلزام كطلاق
 الانصاف والقيام مثلاً ما يرجع إليه نسب أخرى كذلك كطلق الآية مثلاً فيقال قتلني
 السوط والسيف فالتبعية في الأفعال لا تختص باعتبار المصادر على ما هو المشهور فيما
 بينهم فتدبر فانه دقيق اه فتدبر وقال في الأطول فان قلت هل تجرى الاستعارة في الأفعال
 باعتبار التشبيه في متعلق النسب المعتبرة فيها والاستعارة فيها فتسرى في الأفعال قلت
 لا لكن لما قاله السيد ونقل ما مر عن السيد وناقشه بما مر في الفري ثم قال بل لأن
 النسبة جزء معنى الفعل فلا يستعار منها بخلاف المصدر فانه لا يستعار من معناه الفعل بل
 يستعار من معناه نفس المصدر ويشتق منه الفعل ولا يمكن مثله في النسبة اه وكتب
 أيضاً قوله فالتشبيه في الأولين الخ قال في الأطول القوم زعموا أن استعارة المشتقات

هو المقصود الأهم الجدير بأن
 يعتبر فيه التشبيه والذكرت
 اللفاظ الدالة على نفس الذات

باعتبار استعارة المصدر لمعنى مصدرى والاشتقاق من المستعار فيلزم الاستعارة في المشتق
بحكم سرية استعارة المأخذ من غير تشبيه لمعنى المشتق بشئ ومن غير استعارة المشتق
واستعارة الحرف لما يستعار له باعتبار استعارة لفظ جعل الواضع معناه آلة لوضع الحرف
لمعانيه الغير المتناهية كالعالية فانه وضع اللام لكل عالية مخصوصة ملحوظة بين عدة
ومعقول بلا حظها بفهوم العلية في استعارة لفظ العلية لفهوم ترتب شئ على شئ انشبيه
الترتب بالعلة فتسرى تلك الاستعارة في استعارة اللام من العلية المخصوصة الملحوظة
بين عدة ومعقول لترتب مخصوص كذلك وهذا هو المراد بمتعلق معنى الحرف حيث قالوا
اعتبر الاستعارة أو لا في متعلق معنى الحرف وهذا مشكل جدا اذ لا يخفى على مستعبر
لمشتق أو حرف أنه لا يتكلم أو لا بالمصدر أو متعلق معنى الحرف ولا يستعير شيئا منهما
وهذا هو الذى يليق بالسكاكى أن يجعل وجه الرتبة المتبعة الى الممكنة اه وأجيب عن هذا
الاشكال بأنه ليس مرادهم جريان الاستعارة في المصدر والمتعلق بالفعل بل المراد جريانها
فيهما اعتبارا وتقديرا ويدل عليه قول المصنف فيقدر في نطق الحال الخ فتدبر وقال
في موضع آخر وبالجملة يتجه ان جعل معاني الحروف والافعال محكوما عليها بالمشاركة
بلا حظها الا بافراطها الفعلية والحرفية والاستعارة بهذا الاعتبار أهون من الحكم
بالاستعارة في المصادر ومتعلقات الحروف اذ لا يساغدها الواقع اه وقد عرفت الجواب
(قوله فالتشبيه في الاولين لمعنى المصدر) فيه ان التشبيه في الاولين بمعنى المصدر لانه
لان الفعل مستعار فيجب أن يعتبر في استعارته التشبيه بمعنى المصدر وكذا الحال في قوله
وفي الثالث لمتعلق معناه ودفعه ظاهر عما حققناه لك من أن المستعار له في الاستعارة
التبعية كالمستعار منه وما يعتد في الافعال من الاستعارة التبعير عن الماضي بالمضارع
وبالعكس بأن يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر
في كونه نصب العين واجب المشاهدة ثم يستعار لفظ أحدهما للآخر قال السيد السند
فعلى هذا الاستعارة في الفعل على قسمين أحدهما أن يشبه الضرب الشديد مثلا بالقتل
ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني أن يشبه الضرب
في المستقبل بالضرب في الماضي في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
المصدرى موجودا في كل واحد من المشبه والمشبّه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير
لقد لا تخرق فصح التشبيه لذلك وفيه أن الضرب حقيقة في كل من الضرب في الماضي
والضرب في المستقبل فكيف يتحقق استعارة من أحدهما للآخر حتى يلزم الاستعارة
بتبعيته في الفعل اه أطول (قوله معاني الحروف) كالاتداء المخصوص وانظر في
المخصوص والغرض المخصوص اه سم (قوله ما يعبر بها عنها) أى معان كلية يعبر بها
أى بدو المعاني الحروف (قوله ابتداء الغاية) المراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم
الجزء على الكل اذ الغاية هي النهاية وليس لها ابتداء وبهذا ظهر معنى قولهم الى لانتها

دون ما يقوم بها من الصفات
(فالتشبيه في الاولين) أى الفعل
وما يشتق منه (لمعنى المصدر) وفى
الثالث أى الحرف (لمتعلق
معناه) قال صاحب المفتاح المراد
بمتعلقات معاني الحروف ما يعبر
بها عنها عند تفسير ما فيها مثل
قولنا من معانيها ابتداء الغاية
وفى معانيها الطرفية وكى معانيها
الغرض

الغاية كذا ذكره الشارح في التلويح واعترض عليه بأن نهاية الشيء ما ينتهي به ذلك الشيء والشيء انما ينتهي بضمته فنهاية الشيء ضمته فكيف يكون جزء منه بل انما تطلق على آخر جزء منه لمجاورة يئنه وبين النهاية ولك أن تقول غاية ما في الباب أن تكون الغاية في المسافة مجازا في المرتبتين ومثله غير عزيز اه فترى (قوله وهذه) أي الابتداء المطلق والظرفية المطلقة والغرض المطلق (قوله والالما كانت حروفا بل أسماء) قال في شرحه للمفتاح وهو ضعيف اذ ربما منع الملازمة بأنه يجوز أن يكون المعنى الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظ له غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر يعني أن يكون مشروطا بحكم الواضع في دلالة أحد اللفظين عليه ذكره متعلق له بخلاف اللفظ الآخر مثلا معنى الكاف الاسمية والظرفية هو المثل الآن هذا المعنى مستقل بالمفهومية من الكاف الاسمية دون الظرفية وهذا التضعيف مبني على مذهب الشارح وقد أبطله الفاضل المحشي وحقق معنى الحرف بوجه لا مزيد عليه فظهر به ضعف التضعيف فلينظر فيه اه فترى (قوله بنوع استلزام) لأن الخواص تستلزم العوالم اه سم (قوله كالمجروح) أي كعني المجروح ولأن تقدير التشبيه في معناه أفاده في الاطول (قوله ليس بصحيح) قد يوجه كلام المصنف بالمصير الى حذف المضاف أي كمتعلق المجروح في قولنا زيد في نعمة وهو التلبس بالخصوص والتشبيه للمتمتع بالمصطلح بالمتعلق اللغوي ويذهب عنه أن مقتضى قولك زيد في نعمة كون النعمة ظرفا لزيد مع أنهم ليست كذلك فامتنع حل اللفظ على حقيقته فعمل على الاستعارة بأن يشبه ما بين زيد والنعمة من التلبس بالخصوص بالظرفية فوق التشبيه أولا في الظرفية المطلقة ثم سرى الى الظرفية المخصوصة التي هي معنى في فاستعمل اللفظ الموضوع للمشبه به الضمى وهو الظرفية المخصوصة في المشبه أعني تلبسه بزيد فالتلبس مستعار له والظرفية مستعار منه ولفظ في مستعار فلا خلل في الكلام هذا ما قيل ولا يخفى فساد اذ لا يلائم سياق كلام المصنف فانه اعتبر التشبيه في لام التعليل في نفس المجروح كما لا يخفى اه فترى (قوله فيقدر) أي اذا كان التشبيه في الاولين لمعنى المصدر وفي الثالث لمتعلق معناه فيقدر الخ اه سم (قوله وان أطلق الخ) قال في الاطول احتمال المجاز المرسل يغني عن تكلف الاستعارة التبعية الذي لا يرضى به أحد من غير اضطراب مع أن في استعارة النطق للدلالة استنباطا آخر وهو أن إيضاح المعنى ليس صفة للنطق بل صفة لدالته فالمشبه به دلالة الحال دلالة النطق والنطق يستحق أن يشبه به الحال والناسق يستحق أن يشبه به ذو الحال اه ملخصا (قوله بل باعتبار أن الدلالة لازمة له) قد أشرنا في أول هذا الفن الى أن اللزوم أمر لازم في جميع أنواع المجاز استعارة أو مجازا مرسلًا باعتبار ذكر الملزوم وإرادة اللزوم لا يكتفي في بيان العلاقة بل لابد من بيان أنها من أي نوع من أنواعها اه فترى أقول يمكن دفعه بأن اللزوم المعبر في جميع أنواع المجاز هو اللزوم بالمعنى العام لسائر العلاقات وهذا هو الذي لا يكتفي ذكره في بيان

وهذه ليست معاني الحروف والالما كانت حروفا بل أسماء لأن الاسمية والظرفية انما هي باعتبار المعنى وانما هي متعلقات لاعتبارها أي اذا أفادت هذه الحروف معاني ردت تلك المعاني الى هذه بنوع استلزام فتقول المصنف في تشبيه متعلق معنى الحروف (كالمجروح في زيد في نعمة) ليس بصحيح واذا كان التشبيه معنى المصدر ولتعلق معنى الحرف (فبقدر) التشبيه (في نطق الحال والحال ناطقة بكذا للدلالة بالنطق) أي يجعل دلالة الحال مشبها ونطق الناطق مشبها به ووجه الشبه إيضاح المعنى وابطاله الى الذهن ثم يستعار للدلالة لنطق النطق ثم يشتق من النطق المستعار الفعل والصفة فتكون الاستعارة في المصدر أصلية وفي الفعل والصفة تبعية وان أطلق النطق على الدلالة لا باعتبار التشبيه بل باعتبار أن الدلالة لازمة له يكون مستعار في أن يكون اللفظ الواحد بالنسبة الى المعنى الواحد استعارة ومجازا مرسلًا

العلاقة وال لزوم المعدود وعلاقة مخصوصة هو اللزوم بالمعنى الخاص وهو عدم الانفكاك
 وبشبه ما قلنا عنهم في أنواع العلاقات الملزومية واللازمية فاحفظه فانه نقيس (قوله
 باعتبار العلاقاتين) المشابهة وغيرها كاللزوم اه سم (قوله وفي لام التعليل) عطف على
 قوله في نقطة الحال وقوله للعداوة عطف على قوله للدلالة وقوله بعلمته الغائية عطف على
 قوله بالنطق ولا يخفى أن التشبيه في لام التعليل مطلقا لا يقتدر للعداوة بعلمته فالاول أن
 يقول وفي لام التعليل في نحو فالتقطه الخ فاعرفه كذا في الاطول وكتب أيضا قوله في لام
 التعليل أي في استعارة لام التعليل للعاقبة فتدله في لام ليس متعلقا بقدر لان التشبيه
 المقدر ليس في اللام بل في متعلقها اه سم (قوله كالحجة) أراد بالحجة محبة الملتقط وهو
 موسى عليه الصلاة والسلام أو أراد آثارها لان محبة الملتقط وهو آل فرعون علة للالتقاط
 متقدمة عليه اه قنرى (قوله والتبني) أي أخذه ابنا (قوله والحصول بعده) تفسيري
 اشارة الى أنه ليس المراد بالترتب الارتباط وال لزوم فانه لا لزوم هنا اه سم (قوله ثم
 استعمل في العداوة) أي في ترتب العداوة الخ (قوله ما كان حقه) أي اللام (قوله
 في العلة الغائية) أي في ترتب العلة الخ (قوله فتكون الاستعارة فيها) الضمير يرجع الى
 ما كان رأشه باعتبار وقوع ما على كلمة اللام (قوله مأخوذ من كلام صاحب الكشف)
 حيث قال معنى التعليل في اللام في قوله تعالى ليكون لهم عداوة واورد على طريق المجاز
 لانه لم يكن داعيتهم الى الالتقاط أن يكون لهم عداوة وحزننا ولكن المحبة والتبني غير أن
 ذلك لما كان نتيجة التقاطهم وغرته شبه بالداعي الذي يفعل الفاعل الفعل لاجله اه
 بطول وفي الاطول وهذا الذي ذكره المصنف مأخوذ من كلام الكشف حيث قال
 وساق عبارة الكشف المذكورة ثم قال لكنه حينئذ يخرج عما هو فيه من كون الكلام
 استعارة تبعية الى كونه استعارة بالكناية اه (قوله غير مستقيم على مذهب المصنف الخ)
 حاصل اعتراض الشارح أن سياق كلام المصنف يفيد أن في مدخول اللام هنا استعارة
 نصريحية وأنه يرد عليه أن المذكور هو لفظ المشبه وذلك مانع من الحمل على الاستعارة
 لانه يجب فيه ترك ذكر لفظ المشبه ويحتمل أن يجاب بأن المصنف لم يرد أن في مدخول
 اللام استعارة بالفعل بل أن فيه تشبيها يصح أن يترتب عليه استعارة وان لم تقع بالفعل
 اه سم وأجاب الحنفيد بأن المصنف لم يدع الاستعارة التبعية في اطلاق الداعي ولفظه بل
 أنه يقدر التشبيه بين العداوة والداعي ثم تستعار اللام الموضوع لترتب العلة لترتب غير
 العلة فالمدكور لفظ المستعار منه لا المستعار له اه (قوله على مذهب المصنف) انما
 قد يبدل لان السكاكي اختار رد التبعية الى الممكنة كما سيجي اه حفيد على المطول
 (قوله أو تبعية) غاية ما في الباب أن التشبيه في التبعية لا يكون في نفس مفهوم اللفظ
 اه مطول أي الذي هو الفعل والمشتق والحرف اه سم (قوله أنه شبه ترتب الخ) قال
 في الاطول فيه بحث لان الترتب هو المعلولية لا العلية فلا مشابهة بينه وبين العلية حتى

باعتبار العلاقتين (و) يقدر
 التشبيه (في لام التعليل نحو
 فالتقطه) أي موسى (آل فرعون
 ليكون لهم عداوة وحزننا للعداوة)
 أي يقدر تشبيه العداوة (والحزن)
 الحاصلين بعد الالتقاط (بعلمته)
 أي علة الالتقاط (الغائية) كالحجة
 والتبني في الترتب على الالتقاط
 والحصول بعده ثم استعمل
 في العداوة والحزن ما كان حقه
 أن يستعمل في العلة الغائية
 فتكون الاستعارة فيها تبعا
 للاستعارة في الجرور وهذا الطريق
 مأخوذ من كلام صاحب الكشف
 ومبني على أن متعلق معنى اللام
 هو الجرور على ما سبق لكنه غير
 مستقيم على مذهب المصنف
 في الاستعارة المصروفة لان
 المتروك يجب أن يكون هو المشبه
 سواء كانت الاستعارة أصلية
 أو تبعية وعلى هذا الطريق المشبه
 أعني العداوة والحزن مذكور
 لا متروك بل تحقيق الاستعارة
 التبعية ههنا أنه شبه ترتب العداوة
 والحزن على الالتقاط بترتب علمته
 الغائية عليه ثم استعمل في المشبه
 اللام الموضوع للمشبه به أعني
 ترتب علة الالتقاط الغائية عليه
 فخرت الاستعارة أولا في العلية
 والغرضية

تستعاره اللام وانما تصح هذه الاستعارة لو كان وضع اللام للمعلولية والترقب ومدخول
لام الغرض وان كان معلولاً من وجه وعلة من وجه لكن لم يقل أحد ان وضع اللام
للمعلولية بل اتفقوا على أن اللام للعلية ولأن متعلق اللام على ما يقتضيه هذا التحقيق
العلية مطلقاً لا علية العلة الغائية للاتقاطاها وكتب أيضاً مانصه والجامع هو الحصول
بعد طلب النفع ولا يخفى أنه اشتهر في ترتب العلة الغائية عليه فاندفع ما قيل هذا غير
واضح لاستدعاء التشبيه الجامع ولا يظهر فيما ذكره من التشبيه اه فترى (قوله
وتبعيتها الخ) أي وجوت تبعيتها (قوله كما ترى نطق الحال) فكأن استعارة نطقت
تابعة لاستعارة النطق للمثالة كذلك استعارة اللام تابعة لاستعارة العلية والغرضية
للاعداد والحزن اه سم (قوله حيث استعبرت لما يشبه العلية) كما استعير الاسد
للرجل الشجاع والحاصل أنه ان قدر التشبيه في أمثال ذلك فيما دخل عليه الحرف
فالاستعارة ممكنة والحرف قرينة زهوا اختيار السكاكي كما اذا قدر في نطق الحال
تشبيه الحال بالإنسان المتكلم ويكون نطق قرينة وان قدر التشبيه في متعلق معنى
الحرف كالعلية والغرضية وما أشبه ذلك فالاستعارة تبعية اه مطول (قوله ومدار)
أي دوران اه سم وكتب أيضاً قوله ومدار قرينتها أي الشائع الكثير فنبه بلفظ المدار
على أن القرينة تكون غير هذه الأمور كقرينة الحال والله أن تجعل القرينة النسبة إلى
الفاعل فيكون الفاعل معار القرينة لانفسها اه أطول (قوله في الأولين) انما قال
في الأولين لما يجي من أن قرينة التبعية في الحروف غير مضبوطة اه فترى قال في
الأطول ولأنه لاتفاف فيه بين قرينة وقرينة حتى يجعل البعض مداراً (قوله نحو نطق
الحال بكذا الخ) فان قلت حاصل القرينة في هذه الأمثلة استحالة قيام المسند بالمسند
المسند وتقدم أن ذلك من قرائن المجاز العقلي قلت لا يضر ذلك لأن المقصود بالقرينة
ما يصرف عن ارادة المعنى الحقيقي وهذه كذلك وان صلت للمجاز العقلي اه سم
(قوله جمع الحق الخ) هذا قول ابن المعتز في مدح أبيه حين خلع المقتدر لفساده من
الخلافه ونصب أي المعتز وقام بالخلافه كما ينبغي اه أطول وابن المعتز هو عبد الله بن
المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن الرشيد (قوله السماح) أي الجود وهو بفتح السين
وكسرهما كما في القاموس (قوله فأن القتل الخ) ولا يخفى أن الفاعل أيضاً قرينة
في أحياء إذ لا يتأتى الأحياء إلا من الله تعالى فجعل كل من القتل والأحياء مما القرينة فيه
المفعول فقط مبنى على الغفلة اه أطول وكتب أيضاً مانصه فليس قتل على معناه الأصلي
بل بمعنى أزال وكذا أحياء ليس على معناه الأصلي بل بمعنى أثبت وأكثروا كذا انقريهم ليس
على معناه الأصلي بل بمعنى نضربهم فالكل استعارة تبعية والجامع بين القتل والأزالة
هو الأعدام وبين الأحياء والكنار السماح هو الأظهار وبين القرى والطعن هو
اتصال شيء من الخارج إلى الباطن اه سم (قوله ونحو انقريهم الخ) نبه بهذا المثال

وتبعيتها في اللام كما مر
في نطق الحال فصار حكم
اللام حكم الاسد حيث استعبرت
لما يشبه العلية وصار متعلق معنى
اللام هو العلية والغرضية
لا الجور وعلى ما ذكره المصنف
سم وافي هذا المقام زيادة تحقيق
أوردناها في الشرح (ومدار
قرينتها) أي قرينة الاستعارة
التبعية (في الأولين) أي الفعل
وما يشق منه (على الفاعل
نحو نطق الحال بكذا) فان
النطق الحقيقي لا يستند إلى الحال
(أو المفعول نحو)
جمع الحق لنافي امام
(قتل البخل وأحياء السماح)
فان القتل والأحياء الحقيقيين
لا يتعلقان بالبخل والجود (ونحو
نقريهم الهدميات) نقديهما
ما كان خاطعاً عليهم كل فرد
الهدم من السنة القاطع فأراد
بهدميات طعنات

الثاني على أن القرينة تدور على المفعول الثاني أيضا كذا في الاطول وأشار إليه في الماطول وقبل هذا البيت

لم تلاق قومهم ثم لاخوتهم * منعشة يجري بالدم الوادى
فضمير يقر بهم للاخوة كما في الاطول وكتب أيضا قوله يقر بهم لهذميان من
القرى وهو الضيافة في القاموس قراءة اضافه والظاهر أنه لا يتعدى الى المفعول الثاني
بنفسه وان البيت على إسقاط الباء (قوله منسوبة الى الاسنة القاطعة) فهو من نسبة
الشيء الى آتية (قوله والنسبة) أى على الثاني من نسبة الشيء الى نفسه للمبالغة (قوله
كاجرى) لشديد الحرارة (قوله تبعية تهكمية) الظاهر عدم دخول هذين الوصفين
في حيز القرينة اه سم وكان عدم دلالة على انها تهكمية لانه لا يمنع كونهما غليظة
(قوله وانما قال ومدار قرينتها) أى ولم يقل وقرينتها وكان معنى قوله ومدار قرينتها
الاصل فيها والاكثر فلذا لم يقتض الانحصار اه سم (قوله باعتبار آخر) أى آخر خاص
والا فالاقسام باعتبار آخر مطلقا لا تنحصر في الثلاثة فانها أقسام باعتبار القرينة فانها
اماحالة أو لفظية واما واضحة أو خفية اه أطول (قوله يلائم المستعار له أو المستعار
منه) أى بحسب اللفظ أو المعنى اه سم (قوله أو تقتزن الخ) أى بأن يذكر ذلك الملائم
مع الاستعارة التامة بدكر قرينتها اذهى مما يلائم المستعار له في المصراحة والمستعار منه
في المكنية فلما اعتبرت لم توجد مطابقة وقيل المقترنة بالقرينة اللفظية مجردة في المصراحة
مرشحة في المكنية فتكون صورة المطلقة الاستعارة التي قرينتها حالية (قوله الاول
مطلقة) هذا وقوله بعد والثاني مجردة والثالث مرشحة يشعر بأن الثلاثة أخبارا لقدرات
ثلاثة وهو بعيد ويمكن انه حل معنى والقريب ان الثلاثة خبر مبتدأ محذوف أى هي
مطلقة ومجردة ومرشحة وملاحظة العطف سابقة على الاخبار ليصح جعلها خبرا عن
ضمير الاقسام الثلاثة كذا في الاطول بتلخيص ونعلل الاقرب الابدال فتأمل (قوله
ولا تفرع) قال السيرامي هو ذكر حكم ينبئ على المستعار له أو منه اه أى وان لم يكن
بصفة تفرع وبذلك يدفع ما أورده القنري هنا وان أجاب عنه تأمل اه سم وعبرة
القنري واعلم أن السكاكي ذكر في لطائف بأرض البلي الآتية أن الخطاب في ما ذكره ترشيح
وليس الخطاب وصفا ولا تفرع كلام واعتبار الوصف الضمني بالمخاطبة تعسف لا يصار
اليه فكان تخصيص الصفة والتفرع بالذكرا بناء على الاغلب لا الحصر فتأمل اه (قوله
مما يلائم) بيان لكل من الصفة والتفرع اه سم (قوله التي هي معنى قائم بالغير) قال
في الاطول الصفة المعنوية تحتل ما قام بالغير وما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو
المقصود اه (قوله لا النعت النحوى) والفرق بين ذاتيهما التباين لان النحوى من
قيس اللفظ والمعنوية من قيس المعنى وبين دال المعنوية والنحوى وبين المعنوية
ومدلول النحوى عموم من وجه لتصادقهما في أعجبني هذا العالم وتفاقرهما في العلم حسن

منسوبة الى الاسنة القاطعة أو
أراد نفس الاسنة والنسبة للمبالغة
كاجرى والقذا القطع وزرد الدرع
وسردها نسجها فالمفعول الثاني
أعنى لهذميان قرينة على أن
يقر بهم استعارة (أو المجرور نحو
قوله تعالى فيشرهم بعذاب اليم)
فان ذكر العذاب قرينة على أن
يشر استعارة تبعية تهكمية
وانما قال ومدار قرينتها على كذا
لان القرينة لا تنحصر فيما ذكر
بل قد تكون حالية كقولك
نات زيدا اذا ضربته ضربا شديدا
(أو للاستعارة باعتبار آخر) غير
اعتبار الطرفين والجامع واللفظ
ثلاثة أقسام لانها اما أن لا تقتزن
بشيء يلائم المستعار له أو المستعار
منه أو تقتزن بما يلائم المستعار له
أو تقتزن بما يلائم المستعار منه
الاول (مطلقة) وهي ما لم تقتزن
بصفة ولا تفرع أى تفرع
كلام مما يلائم المستعار له
أو المستعار منه نحو عندى أسد
(والمراد بالصفة المعنوية) التي
هي معنى قائم بالغير (لا النعت)
النحوى الذى هو أحد النواع

فإن حمن صفة معنوية لأنعت نحوى وفي مررت بهذا الرجل فإن الرجل نعت نحوى
لا صفة معنوية (قوله مجردة) لتجريد هاجن بعض مبالغة لأن ذكر ما يلائم المشبهة أبعد
دعوى الاتحاد التي هي مبنى كل استعارة وبها المبالغة (قوله بما يلائم المستعار له) ينبغي
أن يقدم ما يلائم المستعار له بأن يكون فيه تبعيد للكلام عن الاستعارة وتزييف للدعوى
الاتحاد اذذكروا أن في التجريد كسر المبالغة في التشبيه فعلى هذا لا يكون في قوله

قامت تظلمنى ومن عجب * شمس تظلمنى من الشمس

تجريد من اسناد التظليل لأن التعجب من التظليل أخرجه عن أن يوجب خلافاً في دعوى
الاتحاد إذ لو لم يكن عين الشمس كيف يتعجب من تظليله اه أطول وكتب أيضاً قوله بما
يلائم المستعار له لم يقل بما يلائم المشبهة ليشمل التجريد في الاستعارة بالكناية على مذهب
المصنف فيها لأن كلامه في الاستعارة التي هي قسم من المجاز وكتب كذا يقال في قوله
بعد ومرتبة وهي ما قرن بما يلائم المستعار منه قال في الاطول وههنا نكتة لا بد من
التشبيه عليها وهو أنه إذا اجتمع ملائمان للمستعار له فهتل يتعين أحدهما القرينة
أو الاختيار إلى السامع يجعل أيها شاء قرينة والآخر تجريداً قال بعض الافاضل ما هو
أقوى دلالة على الإرادة للقرينة والآخر للتجريد ونحن نقول أيها ما سبق في الدلالة على
المراد قرينة والآخر تجريد كيف لا والقرينة ما نصب للملاحقة في المراد وبعد سبق
أحد الأمرين في الدلالة لا معنى لنصب الملاحقة فعلى هذا كون الغمر تجريداً وسيماق
الكلام قرينة محل نظر والوجه أن كلام الملائمين الجموعين إن صلح قرينة فقرينة ومع
ذلك الاستعارة مجردة ولا تقابل بين المجردة ومعددة القرينة بل كل متعددة القرينة
مجردة اه (قوله ثم وصفه بالغمر) الذي يناسب العطاء لأن الغمر الاحاطة بالشئ
والتراكم عليه فهو يناسب العطاء دون الرداء لأنه يوصف بالستر دون الغمر إذ لا تراكم فيه
برسبى اه سم وقال في الاطول قد ذكر في القاموس الغمر من الثياب السابغ والغمر
المطلق الماء الكثير فالغمر المضاف إلى الرداء بالترشح أشبه به على أنه لو حمل على الكثرة
لاحتج إلى التجريد من الماء اه (قوله أي شارعا في الضحك أخذاً فيه) يعني أنه قد
يجاوز حد التبسم إلى الضحك كذا في الكشف فالتبسم غير الضحك على ما في الصحاح
فتصحح حالية ضاحكاً بالتوسعة في زمان التبسم كما مر أو يجعل الحال مقدرة وأما إذا
كان التبسم من مراتب الضحك كما هو المفهوم من الاسام والمقدمة فالحال مؤكدة اه
حفيد على المطول وقوله بالتوسعة الخ أي بأن يجعل عمدته احتي وقت الشروع في الضحك
بأن يكون آخر التبسم أول الضحك فتحصل المقارنة بهذا الاعتبار هكذا يظهر في مراده
(قوله أخذاً فيه) تفسير (قوله أي إذا تبسم الخ) يعني إذا تبسم أخذوا أمواله
ونكسوها لأنه لا يمنعها أحد حينئذ فكانم أتاح لهم بضحكه (قوله يقال غلق الخ) هذا
من المجاز المشهور في عرف اللغة وكان من أفاعيل الجاهلية أن الراهن إذا لم يوف ما عليه

(و) الثاني (مجردة وهي ما قرن

بما يلائم المستعار له كقوله غمر

الرداء) أي كثر العطاء استعار

الرداء للعطاء لأنه يصون عرض

صاحبه كما يصون الرداء ما يلقى

عليه ثم وصفه بالغمر الذي يناسب

العطاء تجريداً للاستعارة

والقرينة سياق الكلام أعني قوله

(إذا تبسم ضاحكاً) أي شارعا في

الضحك أخذاً فيه وتماه

غلقت لضحكته رقاب المال

أي إذا تبسم غلقت رقاب أمواله

في أيدي السائلين يقال غلق الرهن

في يد المرتمن إذا لم يقدر على

انفكاكه

في الوقت المشروط ملك المرتبة الرهن اه حفيد على المطول قال المصنف في الايضاح
وعليه أى على التجريد قوله تعالى فأذاقها الله لباس الجوع والخوف وذكري بيانه
ما تنقيحه أن الاذاقة تجريد للباس المستعار لشدائد الجوع والخوف بعلاقة العموم
لجميع عموم اللباس ولهذا اختاره على طعم الجوع الذي هو أنسب بالاذاقة وانما كانت
الاذاقة من ملائعات المستعار له مع أنه ليس الجوع والخوف من المطعومات لانه شاعت
الاذاقة في البلايا والشدائد وجرى مجرى الحقيقة في اصابته فافقه ولون ذاق فلان
البؤس والضرب واذاقه العذاب شبه ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر
والبشع واختار التجريد على الترشيح ولم يقل فكساها الله لباس الجوع والخوف لان
الادراك بالذوق يستلزم الادراك باللمس من غير عكس فكان في الاذاقة اشعار بشدة
الاصابة ليست في الكسوة هذا كلامه وقد ائقني في ذلك أثر الرخى شري فقله شبه
ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر والبشع بيان لوجه تعارف الاذاقة
والذوق في اصابة الشدائد وما ينشأ منه هذا التعارف لا بيان أن في الآية استعارتين
احدهما تسمي بحية وهى أنه شبه ما غشى الانسان عند الجوع والخوف من بعض
الحوادث باللباس لاشتماله على اللباس ثم استعبره اللباس والاخرى مكنية وهى أنه شبه
ما يدرك من أثر الضرر والالم بما يدرك من طعم المتر والبشع حتى أوقع عليه الاذاقة فتكون
الاذاقة استعارة تخيلية لا تجريدا كما ظنوه الخارج فنسب الى القوم والرخى شري
اعتبار ينسب الاستعارتين في الآية لان جعل الاذاقة قرينة للاستعارة بالكناية يقتضى
ارادة حقيقة لها وجعلها تجريدا يقتضى ارادة ما تعارف فيه من اصابة الشدائد
ولا يجتمعان وان قال بعض انه لا بأس بارادة حقيقة الاذاقة لجعلها قرينة على الاستعارة
بالكناية لالا اعتبارها في نظم الكلام وارادة المعنى المتعارف في نظم الكلام لانه خال عن
التخصيل على ان ارادة حقيقة الاذاقة هنا يحتاج لقرينة فكيف يجعل قرينة
على الاستعارة بالكناية اه أطول (قوله والثالث مرئحة) الترشيح تربية الولد باللبان
قليل قليلا حتى يقوى على المص ويقال أيضا ترشح للوزارة تربي وتأهل لها اه حفيد
فالتقوية لازمة للترشيح فالمرئحة المقواة لان فيها تقوية ادعاء الاتحاد (قوله استعبر
الاشترار للاستبدال) أى بقرينة أن الاشتراء الحقيقى لا يقع على الضلالة (قوله من
الربح) أى المنق (قوله وقد يجتمعان) الظاهر انه ليس من الاجتماع الوصف الشامل
لكل من المشبه والمشب به اه سم وكتب أيضا قوله وقد يجتمعان منه به على أن التقسيم
اعتبارى أو على دفع ما يوهى من التناهي بين التجريد والترشيح فان أحدهما يدعى الى
الاتحاد والاخر الى التمسك ووجه اجتماعهما منصرف دعوى الاتحاد الى المشبه المقترن
بالصفة والتفريق والمشب به حتى تستدعى الدعوى ثبوت الملائم للمشب به أيضا اه
أطول ثم قال ودرعا يوجه بأن التجريد متابع للواقع والترشيح متابع لادعاء فليكل

(و) الثالث (مرئحة) وهى ما قرن
بجاء بلائم المستعار منه فهو قوله
تعالى أولئك الذين اشتروا
الضلالة بالهدى فما ربحت
بآياتهم) استعبر الاشتراء
للاستبدال والاختيار ثم فرغ
عليها ما يلائم الاشتراء من الربح
والتجارة (وقد يجتمعان) أى
التجريد والترشيح (كقوله لى
أسد شاكى السلاح)

هذا تجريد لانه وصف بما يلائم المستعار له أعني الرجل الشجاع (٢٦٩) (مقذف له لبد أظفاره لم تقلم) هذا ترشيح

لان هذا الوصف بما يلائم المستعار منه أعني الاسد الحقيقي واللبد جمع البسدة وهي ما تلبد من شعر الاسد على منكبيه والتقليم مبالغة القلم وهو القطع (والترشيح أبلغ) من الاطلاق والتجريد ومن جمع التجريد والترشيح (لاشتماله على تحقيق المبالغة) في التشبيه لان في الاستعارة مبالغة في التشبيه فترشيحها بما يلائم المستعار منه تحقيق لذلك وتقوية (ومبناه) أي مبنى الترشيح (على تناسي التشبيه) وادعاء ان المستعار له نفس المستعار منه لاشئ يشبهه به (حتى انه يبنى على علو القدر) الذي يستعار له علو المكان (ما يبنى على علو المكان كقوله

ويصعد حتى اظن الجهور

بان له حاجة في السماء) استعار الصعود لعلو القدر والارتقاء في مدارج الكمال ثم بنى عليه ما يبنى على علو المكان والارتقاء الى السماء من ظن الجهور أن له حاجة في السماء وفي لفظ الجهور زيادة مبالغة في المدح لما فيه من الإشارة الى أن هذا انما يظنه الجهور وأما العاقل فيعرف أن لا حاجة له في السماء لا تصافه بسائر الكمال المعنى مما خفي على بعض في البيت تقصير الجهور حيث أثبت

وجهة هو مولها او ما قدمناه أعذب وأنسب اه (قوله هذا تجريد لانه وصف الخ) مبنى على أن قرينة الاستعارة حالبة أوفى البيت السابق والافشاكى السلاخ قرينة للاستعارة لا تجريد اه فترى (قوله هذا ترشيح) المشار اليه هو ما بعدم مقذف اما هو فلا ترشيح ولا تجريد لانه يصلح للانصاف به كل من المشبه والمشبّه به هذا ان فسر بكثير للعم ضخيم الجسم فان فسر عن رمي به كثيرا في الخروب والوفائس كان تجريد اعلى الظاهر ثم كون أظفاره لم تقلم ترشيحا مبنى على ان المراد انه ليس من مادة ينسب وشأنه التقليم والافتقار بوجد في بعض أفراد الانسان ذلك أيضا قال في الاطول ولو أريد بعدم تقليم الظفر سلب الضعف على ما في مروح الكشف من انه يقال فلان مقولم الأظفار ضعيف فهو مما لا اختصاص له بشئ من الاسد والرجل القوي الشجاع الا أنه يقال الوصف بعدم الضعف أخص بالاسد اه (قوله والترشيح أبلغ) أي أعظم بلوغا ووصولا الى المنصود ومن الاتحاد وكتب أيضا قوله والترشيح أبلغ ويليه الاطلاق وجمع التجريد والترشيح في مرتبة الاطلاق لتساوقهما بالتعارض ما لم يغلب جانب أحدهما فيكون الحكم له (قوله على تناسي التشبيه) أي اظهار تشابهه ومعاملة معاملة المتناسي وكتب أيضا قوله على تناسي التشبيه أي على شدة تناسيه والافاضل الاستعارة مبنى على تناسيه أيضا (قوله وادعاء الخ) تفسيرى التناسي اه سم (قوله نفس المستعار منه) أي من افرادة (قوله حتى انه) فترى (قوله يبنى على علو القدر) أي يجري وصيغة المضارع للحكاية الحال الماضية اه أطول (قوله حتى اظن) قال الجفريد باللام وصيغة الماضي هو الرواية واللام لام الابتداء على ما يفهم من شروح المفتاح لكن دخول تلك اللام على الماضي المتصرف بدون قدما لا يجوز الجهور ويمكن أن تجعل اللام في جواب قسم محذوف مع قداه وقال الفري اللام في اظن لام الابتداء أدخلت على الماضي بتقدير قد وروى يظن اه (قوله ثم بنى عليه ما يبنى الخ) قال المصنف وتبعه السارح في مطوله فلولان قصده أن تناسي التشبيه ويصر على انكاره فيجعل صاعدا الى السماء من حيث المسافة المسكنية لما كان لهذا الكلام وجه وفيه نظر اذا لو توقف الترشيح على تناسي التشبيه لما صح مع التصريح بالتشبيه فاذا صح البناء على المشبه به مع التصريح بالتشبيه فلا يتم أنه لو لا تناسي التشبيه لما كان لهذا الكلام وجه اه أطول (قوله انما يظنه الجهور) لانه الذي لا كمال عقل له (قوله لا تصافه بسائر الكمال) أي مما يمكن للبشر فلا يحتاج الى شئ فلا حاجة له في السماء (قوله فتوهم أن في البيت تقصيرا الخ) كأن حاصل هذا التوهم ان المقصود الإشارة بزيد صعوده الى المشار اليه بالغاية المذكورة أعني قوله حتى الخ الى علو قدره فاذا كان مزيدا الصعود المشار اليه بالغاية المذكورة انما هو في ظن كامل الجهور بمعرفة الاشياء فلا ثبوت له فلا كبر مدح بذلك وكان حاصل رد هذا التوهم أن مزيد الصعود مجزومه وانما الذي يتعلق به ظن الجهور ان له حاجة في السماء والعاقل يعرف

الجهل بمعرفة الاشياء (ونحوه) أجيء

ما يبنى على علو المكان تناسي التشبيه (٢٧٠) (ما مر من التعجب) في قوله * قامت تطلاني ومن عجب * شمس تطلاني من الشمس
(والنهي عنه) أي عن التعجب في قوله
لا تعجبوا من بلاغاته

قد زرت أزراره على القمر
أذولم يقصد تناسي التشبيه
وانكاره لما كان للتعجب والنهي
عنه جهة على ما سبق ثم أشار
الى زيادة تقرير هذا الكلام فقال
(واذا جاز البناء على الفرع) أي
المشبه به (مع الاعتراف بالاصل) أي
المشبه وذلك لان الأصل في
التشبيه وان كان هو المشبه به من
جهة انه أقوى وأعرف الآن
المشبه هو الأصل من جهة أن
الغرض يعود اليه وانه المقصود
من الكلام بالنفي والاثبات (كما

في قوله هي الشمس مسكنها
في السماء * فعز) أمر من عزاه
حمله على العزاء وهو الصبر (الفؤاد
عزاء جيلاً فلن نستطيع) أنت
(اليها) أي الى الشمس (الصعود *
ولن نستطيع) الشمس (اليسك
التزولا) العامل في اليها واليك
هو المصدر بعدهما ان جورتا تقدم
الظرف على المصدر والافخوف
يقسمه الظاهر فقوله هي الشمس
تشبيه لاستعارة وفي التشبيه
اعتراف بالمشبه ومع ذلك فقد بنى
الكلام على المشبه به أعني الشمس
وهو واضح فقوله اذا جاز البناء
شرط جوابه قوله (فعز جرده)
أي جحد الأصل كما في الاستعارة
البناء على الفرع (أولى) بالجواز
لانه قد طوى فيه ذكر المشبه أصلاً وجعل الكلام خلوا عنه ونقل الحديث الى المشبه به

انه لا حاجة له لاتصافه بكل كمال اه سم (قوله ما يبنى) مع بول البناء اه سم (قوله
تطلاني) فينبغي انه تجريد للملازمة المستعار له وكذا ما قبل لفظ القمر في المثال الاتي اه سم
(قوله جهة) أي وجه اه سم (قوله على ما سبق) الا أن مذهب التعجب على عكس
مذهب النهي عنه فان مذهب التعجب اثبات وصف يمنع ثبوته للمستعار منه ومذهب
النهي عنه اثبات خاصة من خواص المستعار منه اه مطول (قوله لهذا الكلام) أي
لما تضمنه هذا الكلام من صحة البناء على تناسي التشبيه تأمل اه سم (قوله واذا
جاز البناء الخ) حاصل ذلك انه اذا جاز البناء على الفرع أعني المشبه به في التشبيه ففي
الاستعارة أولى وأقرب لان وجود المشبه الذي هو الأصل كانه ينافي ذلك البناء فاذا جاز
البناء مع وجود منافاه فالبناء مع عدمه أولى وأقرب اه سم (قوله من جهة أن الغرض
الخ) أي من التشبيه كبيان الإمكان والحال وغيرهما مما سبق في باب التشبيه اه سم (قوله
كما في قوله هي الشمس الخ) فان قلت الاستشهاد على ما ذكره به هذا البيت لا يصح لجواز
أن يحمل الضمير المنفصل أعني هي على ضمير القصة قلت قوله * فعز الفؤاد عزاء جيلاً *
يدل على ان الضمير راجع الى الحبيبة وأيضاً شرط ضمير القصة أن يكون ما بعده
من القسم المشكوك في الجملة حتى يفيد التأكيد وكون الشمس الحقيقية في السماء
جلي لكل أحد اه فنري وقوله على ضمير القصة أي فيكون الكلام اخباراً عن حال
الشمس الحقيقية ويجاب أيضاً بأن الغرض التمثيل وهو يكفي فيه الاحتمال وكتب
أيضاً ما نصه قال في الاطول ولا يخفى أن قولنا هي الشمس دعوى الاتحاد ومع دعوى
الاتحاد لا اعتراف بالاصل نعم في الاستعارة استغناء عن دعوى الاتحاد لجعله امراً قرراً
فينبغي أن يقال واذا جاز البناء على الفرع مع جحد الأصل فعز بقوله أولى اه (قوله ان
جورتا تقدم الظرف على المصدر) وهو الحق كما تقدم في الخطبة (قوله فعز جرده) متعلق
بالبناء المقدر الذي يشير اليه الشارح وكتب أيضاً قوله فعز جرده أي جحد الأصل الخ فان
قبل معنى البناء على الفرع ذكر ما يخصه وذلك ظاهر في صورة التشبيه بخلاف الاستعارة
فان المراد من اللفظ المستعار الأصل أي المشبه فاثبات خاصة المشبه به للمشبه غير ظاهر
قلنا المستعار في صورة الاستعارة اللفظ المقيد بالخاصة مع ادعاء أن الأصل أي المشبه عين
المشبه به فلا يرده عليه انه ينافي ما سبق من أنه يبنى على علو القدر ما يبنى على علو المكان
كذا في الحفيد وحاصل السؤال ان ذكر ما يخص الفرع أي المشبه به فرع عن ذكره وهو
غير مذكور في صورة الاستعارة وحاصل الجواب منع ذلك وانه يتصور بدون ذكره بأن
يستعار مجموع لفظ المستعار منه مع تقييده بخاصة وقوله مع ادعاء أن الأصل الخ دفع
لما يقال اذا كان المستعار اللفظ المقيد فلا معنى للبناء المذكور لانه انما يناسب المستعار
منه والكلام خلوصه اه سم (قوله أي جحد الأصل) وهو المشبه (قوله وجعل
الكلام خلوا عنه) لانه تنويسي التشبيه وادعى دخول المشبه في جنس المشبه به وانه فرد

منه (قوله وقد وقع الخ) فيه انه يشافى ما سبق من انه لو لم يقصد تناسي التشبيه وانكاره لما كان للتعجب والنهي عنه جهة اللهم الا أن يقال المراد التناهي في نفس الترشيح الواقع بعد تمام الاستعارة أو التشبيه اهـ حفيد وكتب أيضا قوله وقد وقع الخ هذا أيضا بما يقرر ذلك الكلام المتقدم لان فيه البناء على الفرع مع الاعتراف بالاصل لذكر أداة التشبيه المانع من تناسي التشبيه اهـ سم (قوله وأما المجاز المركب) مقابل قوله السابق أما المفرد (قوله فهو اللفظ) أي المركب كذا في الايضاح فكأنه إشارة الى أن المراد باللفظ المركب وتركب التقييد اعتمادا على أن تقييد المعروف بالتركيب يفيد به نفع الجواز المفرد بوضوح قيد التركيب اهـ أطول (قوله فيما شبه بعناه الأصلي) بهذا تم تعريف المجاز المركب الا انه أراد التنبيه على ان التشبيه الذي ينشأ عليه المجاز المركب لا يكون الا تمثيلا وتوضيح انه لا يكون تشبيه صورة منتزعة من متعدد بثلثها الا في وجهه منتزع من متعدد كما اتفقت كلمتهم عليه وان نهناك على انه لا يتم قبح كرفزاد قوله تشبيه التمثيل ولم يحتز به عن الاستعارة المفردة فيغنى عن اعتبار التركيب في التعريف لانه قد سبق منه أن طرف التمثيل قد يكون مفردا وهذا يقتضي صحة بناء الاستعارة المفردة على التمثيل فخرج قوله تشبيه التمثيل تلك الاستعارة لا يصلح للتعويل وزعم السيد السند أن طرف التمثيل لا يصح أن يكون مفردا وما اشتهر في كلامهم كلام ظاهرى مبني على التسامح فكما يذكر الطرف مفردا فعنه ألقاظ مقدرة ينساق الذهن اليها فلما لم يذكر الا مفردا قيل ان الطرف مفردا مسامحة والشارح المحقق وان لم يوافق في هذا في بحث التمثيل الا انه جعل قوله تشبيه التمثيل للاحتراز عن المجاز المفرد اهـ أطول (قوله بعناه الأصلي) أي بالمعنى الخ مثله في الاطول ثم قال بقي أن كون الصورة المنتزعة معنى مطابقا للمستعار منه غير ظاهر اهـ (قوله بالمطابقة) يقتضي أن دلالة اللفظ على المعنى المجازي ليس بالمطابقة وهو خلاف ما صرح به الشارح في شرح الشمسية وغيره كما مر ذلك مبسوطا في قول فن البيان فراجعوا واجب بان مراده المطابقة التي لا يحتاج معها الى توسط قرينة وهذا انما يكون في الحقيقة (قوله منتزعا الخ) فيه انه يفيد أن عنقود الملاحظة لو استعمل للتريال يمكن من المجاز المفرد لان وجهه منتزع من متعدد ولا فائل به في تعريف المجاز المركب تسامح الا أن يقال يخرج نحو ما ذكر بقوله كما يقال الخ فكأنه قال بشرط أن يكون كهذا المثال بأن لا يكون مفردا وان كان خلاف الظاهر (قوله واحتز بهذا الخ) يعني كما احتز بقوله فيما شبه عن المجاز المفرد المرسل اهـ سم (قوله للمبالغة) متعلق بالمستعمل وكتب أيضا قوله للمبالغة في التشبيه إشارة الى اتحاد الغاية في الاستعارة في المفرد والمركب وحاصله أن يشبه احدي الصورتين المنتزعتين من متعدد بالآخرى ثم يدعى أن الصورة المشبهة من جنس المشبه بها فيطلق على الصورة المشبهة اللفظ الدال بالمطابقة على الصورة المشبهة بها اهـ مطول (قوله اني اراك الخ) بيان لكلمة

وقد وقع في بعض أشعار العجم
النهي عن التعجب مع التصريح
بأداة التشبيه وحاصله لا تعجبوا من
قصر ذواته فانها كالليل ووجهه
كالربيع والليل في الربيع مائل
الى القصر وفي هذا المعنى من
الغربة والملاحظة بحيث لا يخفى
(واما) المجاز (المركب) فهو اللفظ
المستعمل فيما شبه بعناه الأصلي
أي بالمعنى الذي يدل عليه ذلك
اللفظ بالمطابقة (تشبيه التمثيل)
وهو ما يكون وجهه منتزعا من
متعدد واحتز به هذا عن
الاستعارة في المفرد (للمبالغة)
في التشبيه (كما يقال للمتردد في
أمر اني اراك

ما وليس مقول القول فانهم والمشهور أرا على صيغة المعروف وللتجهول أيضا ماساغ
وهو جيتند بمعنى الظن ولكل منهما مقام اه أطول (قوله تقدم رجلا) أى مرة
وقوله وتؤخر أخرى أى تؤخرها أى تلك الرجل مرة أخرى فحذف من الأول مرة ومن
الثاني المفعول وموصوف أخرى اه سم وكتب أيضا قوله انى أرا التقدم رجلا
وتؤخر أخرى قال الشارح فى شرح المفتاح ينبغي أن يكون المراد بالرجل الخطوة لأن
المرتد الذى يقدم رجلا لا يؤخر أخرى بل تلك الرجل الاولى ثم بخطو خطوة الى قدام
وخطوة الى خلف وفيه بحث أما أولا فلأن المراد بالقدم قدام الشخص فيكون الخلف
الواقع في مقابلة خلفه أيضا ومن البين ان هذا ليس هيئة للتردد وأما ثانيا فلأن اعتبار
التقديم فى الخطوة لا يخلو عن تكاف وتجاوز لأن الخطوة إنما تحصل بتقديم الرجل لأنها
حاصلة مقرر تقدم تارة وتؤخر أخرى وأما ثالثا فلأن المتبادر من المثل انحدار متعلق
التقديم والتأخير كما لا يخفى على ذى انصاف وعلى ما ذكره الشارح لا يكونان واقعين على
شيء واحد فالوجه أن يقال أخرى صفة تارة والمعنى تقدم رجلا تارة وتؤخرها تارة أخرى
فيتحد متعلق التقديم والتأخير اه فترى وقوله ليس هيئة المتردد أى لأن تأخير الخطوة
المقدمة الى موضع ابتداءه الاولى لا الى خلف المتردد وفى الحفيد على المطول بعد نقله
مال للشارح فى شرح المفتاح مانصه وحاصله انه اذا ذهب المتردد خطى خطوة الى قدامه
وخطوة الى خلفه فإن الموضوع الاول خلف له بالنظر الى قدامه وخطوة الى خلفه فإن
الموضع الاول خلف له بالنظر الى الحالة التى عندها الخطوة الاولى ولا شك انه اذا كان
التقديم والتأخير فى رجل واحدة فهما بالحققة متعلقان بأمر واحد فلا يرد ان معنى المثل
تعلق التقديم والتأخير بأمر واحد وان لا يتحرك المة بدمن قدام وخلف مقابله اه قال
فى الاطول وتباعد السيد السند فى التكاف فقال المراد بالرجل الاخرى الرجل التى
قدمها جعلها رجلا أخرى لانهم من حيث انها أخرت مغايرة لها من حيث انها قدمت اه
(قوله فى الصورة الاولى) أى العقلية (قوله على الصورة الثانية) أى الحسية
(قوله لكون وجهه الخ) يفيد انه لا بد من ذلك فى التمثيل اه سم (قوله المشبهة به)
أى لفظه (قوله وقديسمى) أى المجاز المركب (قوله ويمتاز عن التشبيه) أى التمثيل
كتشبيه الترابعة ود الملاحية وتشبيه الشمس بالمرأة فى كف الاغسل وغير ذلك مما يتر
واضحاً (قوله بأنه يقال له) أى للتشبيه تشبيه تمثيل فلا يطلق عليه اسم التمثيل مطلقاً بل
مقيداً (قوله وفى تخصيص المجاز المركب) أى المستفاد من تعريف الطرفين باللام قال
فى الاطول اعترض الشارح على تعريف المجاز المركب بأنه غير جامع لخروج مجازات
مركبة ليست علاقتها المشابهة كالاخبار المستعملة فى الدعاء والنصر أو التحزن
أو نحو ذلك ولا يبعد أن يقال ماسوى الاستعارة التمثيلية من المجازات المركبة مجازات
بالعرض والمجازات بالاصالة أبرزها والمداخلة فى المجاز المفرد فعد اللفظ الذى صار

تقدم رجلا وتؤخر أخرى) شبه
صورة تردده فى ذلك الامر بصورة
تردد من قام ليذهب فتارة يريد
الذهاب فيقدم رجلا وتارة
لا يريد فيؤخر أخرى فاستعمل
فى الصورة الاولى الكلام الدال
بالمطابقة على الصورة الثانية ووجه
الشبه وهو الاقدام تارة والاهجام
أخرى منتزع من عدة أمور كما ترى
(وهذا) المجاز المركب (يسمى
التمثيل) لكون وجهه منتزعا من
متعدد (على سبيل الاستعارة)
لانه قد ذكر فيه المشبهة وأريد
المشبهة كما هو شأن الاستعارة (وقد
يسمى التمثيل مطلقاً) من غير تقييد
بقوانا على سبيل الاستعارة ويمتاز
عن التشبيه بأنه يقال له تشبيه
تمثيل أو تشبيه تمثيلي وفى تخصيص
المجاز المركب بالاستعارة تقرر

مجازا للتجوز في جرته قسم على حدة من المجاز لكان جاء في أسد وقوله تعالى وأما الذين
 ابيضت وجوههم في رحمة الله وأمثالهما مجازات مركبة ولم يقل به أحد بخلاف
 الاستعارة التشبيهية فأنهم من حيث انها استعارة تشبيهية لا تجوز في شيء من أجزائها بل
 المجموع نقل الى غير معناه من غير تصرف في شيء من أجزائه فالجواز المركب اللفظ
 المستعمل من حيث المجموع فيما يشبه معناه الاصل ولا شيء مما ليس علاقته المشابهة
 كذلك بقي أن قولنا حفظت التوراة لمن حفظها استعمال في لازم معناه من حيث المجموع
 وليس باستعارة الا أن يتكلف ويقال حفظت التوراة لم يستعمل في لازم معناه بل أفيد
 لللازم على سبيل التعريض وفيه بحث فتأمل ثم انه يشك كل استعارة المركب المشتمل
 على النسبة وهي غير مستقلة لانه ينبغي أن لا تجرى فيه الاستعارة بالاصالة كما في الحرف
 فهل هي كالأستعارة التبعية أولا وبعد كونها تبعية اعتبرت الاستعارة أولا في أي شيء
 اه وقوله أجزاؤها الداخلة في المجاز بالمفرد جعل من الأجزاء هيئة المركب الخبرى
 أو الانشائي مكن دخولها في المجاز المفرد المفسر بالكلمة محل بحث الا أن يتجوز
 في الكلمة المأخوذة في تعريفه وتجعل شاملة للهيئة وحاصل الجواب ان التجوز اصاله
 في الهيئة والتجوز في المركب سارا منه من التجوز في هيئته وقوله من غير تصرف في شيء من
 الأجزاء أي بل هي باقية على ما كانت عليه قبل هذا النقل من كونها حقائق أو مجازات
 أو محتلفات وقوله وفيه بحث أي لانه ظاهر كلام القوم ومنهم المصنف أنها مستعملة
 في اللازم على أنه يؤدي الى الغاء اللفظ وكونه غير مستعمل في شيء لانه لم يستعمل
 في الموضوع له ولا في غيره حينئذ اه كذا كتب قدس سره فيها من الاطول وقد يمنع عدم
 استعمال اللفظ في الموضوع له فتدبر وقوله فهل هي كالأستعارة التبعية أولا الخ ذكر
 في شرحه على الرسالة السمرقندية أن التشبيهية تبعية وأنما تبعية لاعتبار التشبيه
 في مضمون الجملة أو في الهيئة المنتزعة فراجع مع حواشيه (قوله لانه كما أن المفردات
 الخ) حاصله ان ما ثبت للمفرد القياس أن يثبت لقسيمه المركب لان المفردات موضوعة
 لشخصا والمركبات موضوعة نوعا فاذا نقل كل عما وضع له فن كان لعلاقة المشابهة
 فاستعارة والافجاز مرسل بلافق بينهما (قوله فالمركبات موضوعة بحسب النوع)
 مثلا هيئة التركيب في نحو زيد قائم موضوعة للاخبار بالاثبات اه مطول (قوله
 والافجاز استعارة) بل مجاز مرسل اه سم (قوله كالجلل الخبرية الخ) كقوله
 هو اى مع الركب اليماني مصعد * جنيب وجنماني بككة موثق
 فان المركب موضوع للاخبار والغرض منه اظهار التحزن والتحصن اه مطول قال
 الحفيد في حواشيه على المطول قوله كقوله هو اى الخ وجه الاستدلال أن البيت
 مستعمل قطعا في غير الموضوع له بلا علاقة المشابهة ولا مانع من أن تعتبر القرينة المانعة
 عن ارادة الموضوع له تبعا ليجز مجازا مرسل ولا وجه لأن يدعى التزام البليغ أن لا تعتبر

لانه كما أن المفردات موضوعة
 بحسب الشخص فالمركات
 موضوعة بحسب النوع فاذا
 استعمال المركب في غير ما وضع له
 فلا بد من أن يكون ذلك لعلاقة
 فان كانت هي المشابهة فاستعارة
 والا فغير استعارة وهو كثير
 في الكلام كالجلل الخبرية التي لم
 تستعمل في الاخبار

القرينة المانعة ليكون كناية قطعاً فحصر المجاز المركب في الاستعارة غير صحيح فلا يرد أنه يجوز أن يكون البيت كناية فلا يتم الاستدلال ولا يجاب بأن البيت مثال لا شاهد إذا دعاه نص من الواضع على مجازية كلامه خروج عن الانصاف وكل تركيب يجعل شاهداً يحتمل الكتابة اهـ بعض تغير وكتب أيضاً مانعاً له لعل العلاقة في استعمال الخبر في معنى انشائي الاطلاق والتقييد بدعوى تبين بأن ينقل من الافادة الاخبارية الى مطلق الافادة ثم منها الى الافادة الانشائية (قوله كذلك) متعلق باستعماله اهـ ميم ويظهر أنه لا فائدة له الرجوع ضميراً استعماله الى المجاز المركب وقد جعله المصنف كالقوم بنفس الاستعارة القسيلية ثم رأيت في الاطول ما لم يخصه فصر الشارح كذلك بكونه على سبيل الاستعارة وجعله احترازاً عن شيوع استعماله على سبيل التشبيه أو في معناه الاصل ويرد عليه أن شيوع الاستعمال على سبيل التشبيه أو في المعنى الاصل غير داخل في نشوء المجاز المركب حتى يحترز عنه بقوله كذلك فالوجه أن المراد به عدم التغير أي متى نشأ المجاز المركب تغيرت كبراً وتناً وافراداً وتثنية وجعاً ولابد من هتته في المورد لاجل المضرب وحينئذ يكون أشد اتصالاً بعبده اهـ (قوله فالوجه الخ) فان قلت هذا يشكك بما اذا وقع التغير بذكر لفظ آخر مرادف له قلت المراد هنا على ما فهم من شرح المقام تغير مصفة اللفظ من التذ كبراً والتأنيث والافراد والتثنية والجمع وبذلك على ذلك أنه لا دخل لكون المثل استعارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو باعتبار أنه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداولاً بينهم اهـ - فبعد على المطول (قوله ولهذا) أي لكونها لا تغير اهـ ميم (قوله الى مضاربها) جمع مضرب وهو الموضع الذي يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستعار له اهـ ميم (قوله الى مواردها) وهي الامور المشبهة بها اهـ ميم (قوله كما يقال للرجل الخ) قال في الاطول ومما ينبغي أن لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في ضيعة اللبن على لفظ التكلم فانه مأخوذ من المثل واشارة اليه فلا ينتقض به الحكم بعدم تغير الامثال اهـ (قوله بالصيف ضيعة اللبن) الباء بمعنى في كما في قولك جلست بالمسجد قال المصنف في ترويض في الصيف مكان بالصيف فكل من الباء وفي مقبول رواية ودراية اهـ فترى وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح المثل بدون الباء وجعل الصيف منصوباً على الظرفية اهـ فتلخص أن في المثل ثلاث روايات (قوله لانه في الاصل لامرأة) هي رسوم بنت اعيط كانت تحت شيخ موسر فسأته الطلاق فطلتها فترجعت شاباً فقيرا فلما شتموا أرسلت الى الشيخ تستعقبه لانه قال ذلك المثل فلما رجع الرسول وأخبرها بما قال الشيخ ضربت يدها على منكب زوجها فقالت هذا ومذقه خير منك ومن لبنك الصكك خير يعني أن هذا الشاب الجليل مع اللبن القليل الممدوق أي الممزوج بالماء خير منك ومن لبنك الكثير وانما خص به الصيف لان سؤاله الطلاق كان في الصيف اهـ فترى مع بعض حذف

(فصل في بيان الاستعارة بالكناية)

(ومعنى فشا استعماله) أي المجاز المركب (كذلك) أي على سبيل الاستعارة (يسمى مثلاً ولهذا) أي لا يكون المثل غنياً فشا استعماله على سبيل الاستعارة (لا تغير الامثال) لان الاستعارة يجب أن تكون لفظاً المشبهة المستعمل في المشبه فالوجه المثل لما كان لفظاً المشبهة فالوجه فلا يكون استعارة فلا يكون مثلاً ولهذا لا يلتفت في الامثال الى مضاربها تذكيراً وتأنياً وافراداً وتثنية وجعاً بل انما يتطرق الى مواردها كما يقال للرجل بالصيف ضيعة اللبن بكسر تاء الخطاب لانه في الاصل لامرأة

(فصل)

في بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية ولما كانت عند المصنف أمراً

معنويين غير داخلين في تعريف
 المجاز أو رده - ما فصل على حدة
 لبته وفي المعاني التي يطلق عليها
 لفظ الاستعارة فقال (قد يضر
 التشبيه في النفس فلا يصح بشئ
 من أركانه سوى المشبه) وأما
 وجوب ذكر المشبه به فائتمامه
 في التشبيه المصطلح وقد عرفت أنه
 غير الاستعارة بالكناية (وبدل عليه)
 أي على ذلك التشبيه المضمري
 النفس (بأن يثبت للمشبه أمر
 مختص بالمشبه به) من غير أن يكون
 هناك أمر متحقق حساً أو عقلاً
 يطلق عليه اسم ذلك الأمر (فيسمى
 التشبيه) المضمري النفس (استعارة
 بالكناية أو مكنياً عنها) أما الكناية
 فلأنه لم يصرح به بل انحادل عليه
 بذكر خواصه ولو أزمه وأما
 الاستعارة فجرد تسمية خالية
 عن المناسبة (و) يسمى (أثبت ذلك
 الأمر) المختص بالمشبه به (للمشبه
 استعارة تفضيلية) لأنه قد استعير
 للمشبه ذلك الأمر الذي يخص
 المشبه به وبه يكون كمال المشبه به
 وقوامه في وجه الشبه لتخيل أن
 المشبه من جنس المشبه به (كما
 في قول الهذلي وإذا المنية أنشبت
 أي علق (أظفارها)
 ألقت كل تيمة لا تنفع
 التهمة الخمر التي تجعل معادة
 أي إذا علق الموت مخبلة في شئ
 ليذهب به بطلت عنده الحيل
 (شبه) الهذلي في نفسه (المنية
 بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر

أي على مذهب المصنف (قوله معنويين) أي ليسا من اللفظ (قوله غير داخلين
 في تعريف المجاز) لأنه من موارد اللفظ (قوله ليس متوفى المعاني) هذا الدليل لا ينتج
 كون المورد فصلاً على حدة اللهم إلا أن يقال أنه دليل الإرادة لا به هذا القيد اه سم (قوله
 التي يطلق عليها لفظ الاستعارة) أي على طريق الاشتراك اللفظي (قوله فلا يصح
 بشئ من أركانه سوى المشبه) يشمل زيد في جواب من يشبهه الأسد فأخرجه
 بقوله وبديل عليه الخ اه أطول (قوله وأما وجوب الخ) جواب ما يقال هذا ينافي
 ما مر في التشبيه من وجوب ذكر المشبه به (قوله ذكر المشبه به) أي باقياً على معناه
 الحقيقي فلا يرد وجوب ذكره في التصريح بحية لأن لفظ المشبه به غيره مستعمل في معناه
 الحقيقي كذا قيل وهو انما يحتاج إليه إذا كان المراد ذكر لفظ المشبه به فان
 أريد ذكر نفس المشبه به فلا إذا المذكور في التصريح بحية المشبه وان كان بلفظ المشبه به
 (قوله وقد عرفت) أي من تعريفه حيث قال والمراد هنا ما لم يكن على وجه الاستعارة
 التحقيقية والاستعارة بالكناية والتجريد اه سم (قوله بأن يثبت الخ) أي لأنه من البين
 أن اثبات خاصة الشئ لغيره يدل على أنه الحق به وزل منزلته (قوله أمر مختص)
 الاختصاص بالاضافة إلى المشبه اه حفيد فالمراد باختصاصه بالمشبه به أن لا يتم المشبه
 (قوله من غير أن يكون هناك أمر متحقق) أي للمشبه به كما في أظفار المنية تثبت بفلان
 فانه ليس بالمنية أظفار محققة حساً وعقلاً بل يطلق عليها لفظ الأظفار اه سم وكتب
 أيضاً مانعه احتراز عن الاستعارة التحقيقية اه سم أي على ما جاوز صاحب الكشف
 في قرينة المكنية (قوله أو مكنياً عنها) أي أو استعارة مكنياً عنها اه أطول (قوله
 ولو أزمه) تفسيري (قوله فجرد تسمية) فيه أن التسمية مجموع استعارة بالكناية
 أو استعارة مكنى عنها الاستعارة فقط ويجب أن أطلق التسمية على جزئها فكانه قال
 فجرد ضم جزء في التسمية بلا مناسبة (قوله خالية عن المناسبة) قد توجه بأن التسمية
 بالاستعارة لشبه ذلك الإثبات بالاستعارة في ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به أفاده
 الفكري ووجهها في الأطول بأنه استعير للدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقه تلك
 الدلالة أداة التشبيه اه (قوله قد استعير) بالمعنى اللغوي (قوله ذلك الأمر) أي
 اثبات ذلك الأمر (قوله وبه يكون كمال المشبه به) كما في المثال الأول الآتي وقوله
 أو قوامه كما في المثال الثاني الآتي وقوام الشئ ما يقوم به ذلك الشئ كجزائه (قوله
 وإذا المنية) من معنى الشئ أي قدرته الموت به لأنه مقدر اه فترى (قوله ألقت) أي
 وجسدت (قوله تجعل معادة) المعادة والتعويض والقوذة كلها بمعنى وهي شئ يتعلق على
 عنق الصبيان صوناً لهم عن العين أو الجفن على زعمهم اه فترى وفي حاشية السراي على
 المطول قيل لا يجوز تعليق التمام لدفع العين كما توهمه العرب وأما تعليق ما كتب فيه
 القرآن أو اسم من أسمائه تعالى فلا بأس به اه (قوله في اغتيال) أي اهلاك (قوله

والغلبة من غير تفرقة بين نفع
وضرار ولا رقة لرحوم ولا بقيا
على ذي فضيلة (فأثبت لها) أي
للمنية (الأنظار التي لا يكمل ذلك
الاغتيال (فيه) أي في السبع
(بدونها) تحقيقا للمبالغة في التشبيه
فتشبيه المنية بالسبع استعارة
بالكتابة وإثبات الأنظار لها
استعارة تخيلية (وكافي قول
الآخر

ولئن نطق بشكر ربك مفصحا

فلسان حالي بالشكائية أنطق

شبه الحال بانسان متكلم في الدلالة

على المقصود وهو استعارة

بالكتابة (فأثبت لها) أي للحال

(الانسان الذي به قوامها) أي قوام

الدلالة (فيه) أي في الانسان

المتكلم وهذا الإثبات استعارة

تخيلية فعلى هذا كل من لفظي

الأنظار والمنية حقيقة مستعملة

في معناها الموضوع له وليس في

الكلام مجاز لغوي والاستعارة

بالكتابة والاستعارة التخيلية

فعلان من أفعال المتكلم

متلازمان إذا التخيلية يجب أن

تكون قرينة للمكنية البتة والمكنية

يجب أن تكون قرينة تخيلية البتة

فمثل قولنا أنظار المنية المشبهة

بالسبع أهلك فلا يكون ترشيعا

للتشبيه كما أن أطول لكن في قوله

سلي الله عليه وسلم أسرعن لحوقا

أطول لكن يد أي نعمة ترشيع

للمجاز هذا

والغلبة (تفسير للقرآن أطول (قوله ولا بقيا على ذي فضيلة) أي لارحة وشفقة
اسم من أقيمت على فلان إذا رحته اه حفيد (قوله بشكر) متعلق بقوله منصف اه سم
(قوله فلسان حالي بالشكائية أنطق) يعني ضرك أكثر من ريك ويحتل شكائية اسان
الحال عن الناطق بشكر البر حيث يعجز عن أداء حقه ففيه التوجية فافهم فانه البديع
الزينة ولا يذهب عليك أن البيت انما يكون من باب الاستعارة بالكتابة لولم يكن اسان
حالي من قبيل بلح المراء اه أطول (قوله بانسان متكلم) قديقال مثله في المثال الاول
بأن يعتبر تشبيه المنية بسبع مفتاح بالأنظار فيكون المثال الاول ايضا اما الامير الخليل به
فيه مقومالا مكمل الا أنه تكلف كذا في الأطول (قوله أي قوام الدلالة) لانه لولم يكن
للانسان لسان لم تحصل الدلالة على المقصود اه سم (قوله أي في الانسان المتكلم)
إشارة الى أن كونه قواما للدلالة انما هو في المتكلم لا مطلق الانسان لانه قد تحصل الدلالة
بالإشارة وفيه أن الدلالة بالإشارة تكون في المتكلم الا أن يقال المراد الدلالة الكتابية
أو التي هي الأصل بالنسبة للمتكلم أو المراد أنه شبه بانسان متكلم من حيث انه متكلم
وقوام الدلالة في الانسان المتكلم من حيث انه متكلم انما هو باللسان واعل هذا أوجه
اه سم (قوله فعلى هذا) أي ما ذكره المصنف من تعريف الاستعارة بالكتابة
والاستعارة التخيلية (قوله وليس في الكلام مجاز لغوي) بل عقلي وهو إثبات ما ليس
للمشبه له (قوله فعلى هذا) أي لا لفظان والمجاز للغوي من عوارض الألفاظ (قوله
إذا التخيلية يجب الخ) فلا توجد التخيلية بدون المكنية (قوله والمكنية يجب الخ)
فلا توجد المكنية بدون التخيلية (قوله فمثل قولنا الخ) أي مما صرح فيه بالتشبيه
وكتب أيضا قوله فمثل قولنا الخ جواب سؤال يرد على قوله متلازمان بأن يقال قد وجد
هنا التخيلية بدون المكنية فأجاب بالمنع وأن الموجود هو ترشيع لا تخيل اه سم
(قوله يكون ترشيعا للتشبيه) أي لا للمكنية لانه شرطها كالمصرحة عدم التصريح
بالتشبيه (قوله أسرعن) خطاب للزوجات الحاضرات في مرض الموت اه حفيد
(قوله لحوقا) أي وصولا أي قربا تأمل اه سم (قوله أطول لكن) أي أكثر كن من
الطول بالضم وهو الامتداد ليكون ترشيعا أما إذا كان من الطول بالقبح وهو الاعطاء
يكون ترشيعا ولا تجر يد العلاقة بكل من الطرفين (قوله ترشيع للمجاز) أي المرسل قال
في الأطول ومن غرائب السوانح وبجانب اللوانح أن الاستعارة بالكتابة فيما يبر
الاستعارات استعارة مقبولة مبتنية على التشبيه المقابول لكمال المبالغة في التشبيه فهو
أبلغ من المصراحة فكما أن قولنا السبع كالمنية تشبيه مقبول يعود القرض منه الى
المشبه به كذلك أنشئت المنية أنظارها استعارة مقبولة استعير بعد تشبيه السبع بالمنية
المنية للسبع الادعائي وأريد بالمنية معناها بهد جعلها اسماء تنبيهها على أن المنية بلغت
في الاغتيال مرتبة ينبغي أن يستعير السبع عنها اسماء دون العكس فالمنية وضعت موضع

ولكن تفسير الاستعارة بالكناية
 بما ذكره المصنف شئ لا مستند له في كلام
 السلف ولا هو مبني على مناسبة
 لغوية ومعناها المأخوذ من كلام
 السلف هو أن لا يصرح بذكر
 المستعار بل يذكر رديقه ولازمه
 الدال عليه فالقصور بقولنا
 أظفار المنية استعارة السبع
 للمنية كاستعارة الاسد للرجل
 الشجاع الأنا لم يصرح بذكر
 المستعار أعني السبع بل اقتصرنا
 على ذكر لازمه وهو الاظفار لانتقل
 منه الى المقصود كما هو شأن الكناية
 فالمستعار هو لفظ السبع الغير
 المصريح به والمستعار منه هو
 الحيوان المفترس والمستعار له هو
 المنية قال صاحب الكشف أن
 من أمرار البلاغة واطافتها أن
 يسكتوا عن ذكر الشئ المستعار ثم
 يرمزوا اليه بذكر شئ من رواده
 فينبهوا بذلك الرمز على مكانه نحو
 شجاع يفترس أقرانه ففيه تنبيه
 على أن الشجاع أسد هذا كلامه
 وهو صريح في أن المستعار هو اسم
 المشبه به المترول لصرح بحال الرموز
 إليه بذكر لوازمه وسيجيء الكلام
 على ما ذكره السكاكي (وكذا قول
 زهير ص) أي سلا مجازاً من الصحو
 خلاف السكر (القلب عن سلى
 وأقصر باطلة) يقال أقصر عن
 الشئ إذا أفزع عنه أي تركه وامتنع
 عنه أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله

السبع لئلا يكون هذا على ما جرى عليه السكاكي اه (قوله هو أن لا يصرح الخ) هو
 بمعنى قول صاحب الكشف لا يأتي أن يسكتوا الخ وظاهره أن الاستعارة المكنية عدم
 التصريح باللفظ المستعار لا نفس اللفظ المستعار ولعل في العبارة مسامحة أي وهو ذو أن
 لا يصرح (قوله ولازمه) تفسيري (قوله كما هو شأن الكناية) أقول فيه إشارة الى أنه
 لا تصح هنا الكناية الا بطلاحة كما هو الظاهر من تقرير الكشف والحقائق الشريف
 بل للكلام شبه بالكناية في الاشعار بالمقصود لا تصريح وذلك لانه يجب أن تستعمل
 الكناية في المعنى الكينائي قطعاً سواء كان المألوم معنى حقيقياً أو لا وسواء استعملت
 في المعنى الحقيقي أيضاً ولا ولا يشك أنه لا يستعمل النقص هنا في ابطال العهد اه حفيد
 على المطول (قوله قال صاحب الكشف الخ) استدلال لما نقله عن السلف فالمراد
 بهم صاحب الكشف ومن قبله أو معه اه سم وناقض صاحب الاطول في حكم الشارح
 والسبب بأن في كلام الكشف تصريح بما مر عن السلف فراجع (قوله ان من أمرار
 البلاغة الخ) يعني أن المقام إذا اقتضى الاستعارة دون الحقيقة لقصد البلاغة في مدح
 أو ذم أو ليكون الخطاب مع ذكرى فن اطافت تلك البلاغة أن يسكتوا الخ (قوله عن ذكر
 الشئ) أي اللفظ (قوله ثم يرمزوا) من باب قتل وفي لغة من باب شرب اه مصباح
 (قوله من رواده) أي روادف معناه (قوله على مكانه) أي كونه أي وجوده وقال
 بعضهم أي مرتبته قال سم وظاهر اللفظ أي سياق عبارة الكشف أن المراد مكان
 المستعار وظاهر قوله على أن الشجاع أسد أن المراد مكان المستعار له فليحذر اه ورجوع
 الضمير للمستعار يناسب تفسير المكان بالكون أي الوجود ورجوعه بالمستعار له يناسب
 تفسيره بالمرتبة فتدبر (قوله أي سلا) من السلا وهو زوال العشق والحزن اه
 فنرى (قوله مجازاً) أي بالاستعارة بجامع انتفاء ما يغيب عن الرشد والمصالح (قوله
 عن سلى) أي معرضاً عنها كذا في الاطول (قوله باطلة) أراد يبطل القلب بميله
 الى الهوى اه سم (قوله أي امتنع باطلة عنه وتركه بحاله) فيه إشارة الى ما قاله في
 المطول من أنه لا حاجة الى ما قبل ان في البيت قلباً أي أقصر هو عن باطلة لصحة أن يقال
 امتنع باطلة عنه وتركه بحاله قال الفري في بحث لان المذكر في الصحاح وغيره من كتب
 اللغة أن أقصر مشروط بكون فاعله ذا قدرة واختيار قال في الصحاح أقصرت عنه أي
 صكفت عنه مع القدرة عليه فان عجزت عنه قلت قصرت عنه بلا ألف والباطل
 ليس ذا قدرة واختيار فهذا القدر يكفي للعمل على القلب الالهه الآن يريد أنه لا حاجة اليه
 بطريق الوجوب لجواز أن يراد بالاقصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع اه
 وفي الاطول وأقصر باطلة أي انتهى باطلة من لوازم حب سلى يقال أقصر وقصر وتقصير
 اه وحينئذ لا حذف في الكلام والمعنى ظاهر ويقال أقصر عنه أي عجز فالتقدير أقصر
 عنه باطلة فينبذ لا محالة في الكلام قلب لان العاجز هو القلب لا الباطل اذ لا ينسب

المجنز الا الى ما من شأنه الاختصار وفي كلام المتن حيث قال انه ترك ما كان الخ اشعار
 بذلك اه (قوله وعزى) كأن المراد أدبيل عن الافراس سروجها وعن الرواحل
 رحالها التي هي آلات ركوبهم للاعراض عن السير المحتاج اليها فيه (قوله ترك ما كان
 يرتكبه زمن المحبة) لا دلالة في الكلام على تركه ما كان يرتكبه زمن المحبة مطلقا على
 ما يقتضيه السوق فتنه وانما يدل على تركه ما كان يرتكبه في حب سلى الا أن يراد بسلى
 جفس المحبوبة كما قدر ارجاها من المحنى ثم لا دلالة على الاعراض عن معاودته الا أن
 يؤخذ ذلك من آيات أخر اه أطول ويكن دفع الاول بأن ال في المحبة للعهد أي
 محبة سلى ودفع الثاني بأن قوله وأقصر باطله يدل على الاعراض عن المعاودة (قوله
 والفنى) هو خلاف الرشيد (قوله وأعرض عن معاودته) هو مأخوذ من قوله
 وأقصر باطله (قوله فبطلت آلاته) أي فلما أعرض بطلت آلاته وليس قوله بطلت آلاته
 نفسيرا لقوله وعزى الخ وال لازم كون الافراس والرواحل وتعريفها الاستعارة الحقيقية
 كما يأتي في الوجه الثاني باحتماله المقضى لخروج الكلام عن وجود الاستعارة الممكنة
 فيه بل لما كان ترك معاودة الشيء يستلزم بطلان آلاته رتبة عليه وأما الافراس
 والرواحل وتعريفها فعلى حقيقة الانه تخيل وهو عند المصنف حقيقة وبهذا يدفع
 بعض ما ذكره العصام في أطوله حيث قال بعد قول المصنف فبطلت آلاته وهما ما بحث وهو
 أنه لم يقصد على مذهب المتن الحقيقة الافراس والرواحل فكيف يدل على أنه بطلت
 آلاته انما يلائم ذلك لو أراد بافراس الصبا آلات ما يلزمه فجعل الاستعارة الحقيقية
 قرينة للممكنة كما سمعته في قوله تعالى ينقضون عهد الله ويتوهم له آلات كما هو شأن
 السكاكي ولو سلم فلا دلالة في تعرية افراس الصبا والرواحل على بطلانها بل على اهمالها
 الى وقت الحاجة كما هو شأن السائر مسيرة اذا فرغ من سلوكها اه (قوله بجهة من
 جهات المسير) جهة المسير هي التي يسير السائر اليها ولاجلها اه سم (قوله الوطر)
 أي الحاجة (قوله ووجه الشبه الخ) قال في الاطول ومن البين أن وجه الشبه في
 هذا المثال هيئة مركبة من عدة أمور فيحتمل أن يكون التنبيه على أن وجه الشبه
 في الاستعارة بالكناية أيضا قد يكون مر كأيضا من فوائد هذا التمثيل اه (قوله غير
 مبال) حال من فاعل المصدر المحذوف والتقدير وركوب المشقة المسالك الصعبة الخ
 (قوله التي بها قوام جهة المسير والسفر) أي قوام المسير الى الجهة فان قلت كثيرا
 ما تقطع المسافات بدون الافراس والرواحل بل بالمشى قلت الكلام في المسير المعتد به
 ولا تقطع عادة بدون ذلك ولو باعتبار جعل زاده ومائه ولومع غيره أو الكلام باعتبار
 الغالب بمعنى أنه في الغالب لا يتأني قطعها الا بما ذكر اه سم (قوله والفتوة) قوة اتباع
 الهوى (قوله كذا في الصحاح) بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال صححه الله
 فهو صحيح وصحاح بالفتح والجارى على السنة الاكثرين كسر الصاد على انه جمع صحيح

(وعزى افراس الصبا ورواحله
 أراد) زهير (أن بين انه ترك
 ما كان يرتكبه زمن المحبة
 من الجهل والفنى وأعرض عن
 معاودته فبطلت آلاته) بالضمير
 ضم معاودته وآلاته لما كان يرتكبه
 (فتشبه) زهير في نفسه (الصبا بجهة
 من جهات المسير كالخج والتجارة
 قضى منها) أي من تلك الجهة
 (الوطر فأهملت آلاتها) ووجه
 الشبه الاشتغال التام وركوب
 المسالك الصعبة فيه غير مبال
 بهلكة ولا يحترز عن معركة
 وهذا التشبيه المضمير في النفس
 استعارة بالكناية (فأثبت له) أي
 للصبا بعض ما يخص تلك الجهة
 عن (الافراس والرواحل) التي بها
 قوام جهة المسير والسفر فثبت
 الافراس والرواحل استعارة
 تخيلية (فالصبا) على هذا التقدير
 (من الصبوة بمعنى الميل الى الجهل
 والفتوة) يقال صبا يصبو صبوة
 وصبوا أي مال الى الجهل والفتوة
 كذا في الصحاح

لا من الصبا بالفتح يقال صبي صباء مثل سمع سماعاً أي لعب مع الصبيان (ويحتمل أنه) أي زهراً (أراد) لا بافراس والرواحل (دواعي النفوس وشهواتهم والقوى الحاصلة لها في استيفاء الذات أو) أراد بها (الاسباب التي قبلت تأخذ في اتباع الغنى إلى أوان الصبا) وعنقوان الشباب مثل المال والمال والاعوان (فتكون الاستعارة) أي استعارة الافراس والرواحل (تحقيقية) لتحقيق معناها عقلاً إذا أريد بها الدواعي وحسباً إذا أريد بها أسباب اتباع الغنى من المال والمال (٢٧٩) مثل المصنف ثلاثة أمثلة الأول

ما تكون التخيلية اثبات ما به كمال المشبه والثاني ما يكون اثبات ما به قوام المشبه به والثالث ما يحتمل التخيلية والتحقيقية

* (فصل) *

في مباحث من الحقيقة والجواز والاستعارة بالكناية والاستعارة التخيلية

وفعت في المفتاح مخالفة لما ذكره

المصنف والكلام عليها (عزف

السكاكي الحقيقة اللغوية) أي

غير العقلية (بالكناية المستعملة فيها

وضعت له من غير تأويل في الوضع

واحترازاً بقيد الأخير) وهو قوله

من غير تأويل في الوضع (عن

الاستعارة على أصح القولين) وهو

القول بأن الاستعارة مجاز لغوي

لكونها مستعملة في غير الموضوع

له الحقيقي فيجب الاحتراز عنها وأما

على القول بأنها مجاز عقلي واللفظ

مستعمل في معناه اللغوي فلا

يصح الاحتراز عنها (فإنها) أي إنما

وقع الاحتراز بهذا القيد عن

الاستعارة لأنها (مستعملة فيما

وضعت له بتأويل) وهو ادعاء

دخول المشبه في جنس المشبه به

يجعل أفراد قسمين متعارفاً وغير

متعارف (وعزف) السكاكي

(المجاز اللغوي بالكناية المستعملة)

في غير ما هي موضوعه له بالتحقيق

وبعضهم ينكره بالنسبة إلى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الآن يقال أنه ثبت رواية عن مصنفه أنه سماه الصحاح بالفتح وبعض الأدباء في استعارة هذا الكتاب مخاطباً لبعض الرؤساء مولاي ان واقبت بابك طالبا * منك الصحاح فليس ذلك بمتكرر
اله قنرى (قوله لاسن الصبا بالفتح) أي مع المذ (قوله ويحتمل الخ) يستفاد منه أنه لا يعاب على البليغ عدم التخصيص على مقتضاه فيما زاد على أصل المقصود بعد وضوحه ولا ضرورة معه في إرادته كلامه محتملاً لطرق متعددة بسلك المخاطب أية شاء بل إرادته كذلك مما يزيد في قدره ويدل على طول باعه ويزيد في نشاط المخاطب حيث نزل ذلك المتكلم منزلة نفسه في معرفة طرق البيان والتنبية للمقصود بوجوه مجردة إشارة البنان
اله أطول (قوله دواعي النفوس الخ) ووجه التشبيه بين الدواعي الخ وبين الافراس والرواحل كون كل واحد في تحصيل ما لا يتخلوا الإنسان عن المشقة في تحصيله (قوله أو الاسباب الخ) قال في الأطول ولا يذهب عليك أنه لا بأس بأن يراد بالافراس والرواحل جميع ما ذكره على سبيل التريديد فكانت قصدي بكلامه أو منع الخلو اه (قوله تتأخذ) أي تجتمع وتتفق اه سم (قوله وعنقوان الشباب) أي أوله اه سم (قوله والمثال) أي ما يطالب ويثاب اه سم (قوله تحقيقية) أي فلا يكون في الكلام مكنية حينئذ عند المصنف وأما كونها تحقيقية فلا يشافي وجود المكنية عند السالف اه ع ق (قوله والكلام عليها) أي وفي الكلام عليها (قوله أي غير العقلية) أي وليس المراد باللغوية ما قابل الشرعية والعرفية (قوله على أصح القولين) متعلق باحتراز اه سم ويصح أن يكون حالاً من الاستعارة (قوله مستعملة فيما وضعت له بتأويل) مجرد قولنا المستعملة فيما وضعت له لا يخرج الاستعارة بل لابد من التقييد بقولنا من غير تأويل اه مطول وكتب أيضاً قوله بتأويل أي وضعاً ملتصقاً بتأويل وصرف للوضع عن الظاهر فإن الظاهر منه ليس الوضع على سبيل الادعاء بل على سبيل التحقيق ولا يخفى أنه كما قيد الدعوى بقوله على أصح القولين يجب أن يقيد الدليل الآن تقيد أحدهما يستوق الذهن إلى تقيد الآخر فيكتفي به اه أطول (قوله اللغوي) أي غير العقلي (قوله إلى نوع حقيقتها) أراد بنوع حقيقة الكلمة مطلق اللفظ الحقيقي في اللغة أو في الشرع أو في العرف (قوله متعلق بالغير) تعلقاته معنوية وتخويلية لأنه بمعنى المغاير وكتب أيضاً قوله متعلق بالغير قال السيد لولم يذكر السكاكي قوله استعمالاً في الغير لكانت الباء في قوله بالنسبة متعلقة بغير في قوله في غير ما هي موضوعه له وكان المقصود حاصله وإنما أعاد الغير لظهر تعلق الجاز به وعرفه ليعلم أن المراد هو الأول وأما إعادة الاستعمال فبالتبعية إظهار المتعلق في الغير اه (قوله للعهد) أي الذكري

استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادته معناها في ذلك النوع وقوله بالنسبة متعلق بالغير واللام في الغير للعهد أي المستعملة في معنى غير المعنى الذي الكلمة موضوعه في اللغة أو الشرع أو العرف غير بالنسبة إلى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان نوع حقيقتها لغويًا تكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي فيكون مجازاً لغوياً وعلى هذا القياس * ولما كان قوله استعمالاً في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها

بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب مع ~~مكون~~ هذا أو وضع وأدل على المقصود أقامه المصنف مقامه أخذ بالخاص من كلام السكاكي فقال (في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به التخاطب مع قرينة مانعة عن إرادته) أي إرادته معناها في ذلك الاصطلاح (وأي) السكاكي (يقيد التحقيق) حيث قال موضوعه بالتحقيق (ليدخل) في تعريف المجاز (الاستعارة) التي هي مجاز لغوي (على ما مر) من أن استعماله (٢٨٠) في ما وضعت له بالتأويل لا بالتحقيق فلو لم يقيد الوضع بالتحقيق لم تدخل هو

في التعريف لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل وظاهر عبارة المفتاح هو نفاذ لانه قال وقول بالتحقيق احترازا عن أن لا يخرج الاستعارة وظاهر أن الاحترازا عما هو عن خروج الاستعارة لاعتدال خروجها فيجب أن تكون لازمة أو يكون المعنى احترازا لئلا يخرج الاستعارة (وردة) ما ذكره السكاكي (بأن الوضع) وما يشق منه كالموضوع مثلا (إذا أطلق لا يتناول الوضع بتأويل) لأن السكاكي نفسه قد فسر الوضع بتعيين اللفظ بأزاء المعنى نفسه وقال قولي بنفسه احترازا عن المجاز المعين بأزاء معناه بقرينة ولا شك أن دلالة الاسد على الرجل الشجاع إنما هو بالقرينة فحينئذ لا حاجة إلى تقييد الوضع في تعريف الحقيقة بعدم التأويل وفي تعريف المجاز بالتحقيق اللهم إلا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تنهيه الحد ويحكم الجواب بأن السكاكي لم يقصد أن يطلق الوضع بالمعنى الذي ذكره يتناول الوضع بالتأويل بل مراده أنه قد عرض للفظ الوضع اشتراك بين المعنى المذكور وبين الوضع بالتأويل كما في الاستعارة

(قوله بمنزلة قولنا في اصطلاح به التخاطب) لانه يؤدى مؤذاه ويقيد بمقاده وإن كان مضمون قولنا استعما لا في الغير الخ تقييد الغير بكونه غير نوع تلك الحقيقة الذي هو الحقيقة في اصطلاح التخاطب ومضمون قولنا في اصطلاح به التخاطب تقييد الوضع ويؤدى إلى تقييد الغير فأفاده سم (قوله وأدل على المقصود) عطف مسبب على سبب (قوله في غير ما) أي معنى (قوله في اصطلاح) يظهر أنه يجوز كل من تعلقه بغير وتعلقه بوضعت اه سم (قوله لم تدخل هي) أي الاستعارة (قوله لأنها ليست مستعملة في غير ما وضعت له بالتأويل) بل هي مستعملة في ما وضعت له بالتأويل فهي مستعملة في ما وضعت له في الجملة فجرت قولنا في غير ما وضعت له لا يخرجها اه سم (قوله احترازا عن أن لا يخرج الاستعارة) كذا في بعض النسخ بآيات عن وفي بعضهم بإسقاطها (قوله أو يكون المعنى احترازا) لئلا يخرج الاستعارة فيكون الحرف المقدر اللام لاعتدال هذا على نسخة إسقاط الحرف اما على نسخة آيات عن فيكون قول الشارح أو يكون المعنى الخ إشارة إلى جعل عن بمعنى اللام التعليمية (قوله لأن السكاكي الخ) عال في الاطول بدلالة موارد الاستعمال على ذلك وناقش في تعليل الشارح المذكور والتابع فيه للمصنف بأنه يجوز أن يكون تفسير السكاكي تفسير الالعدم عنده ولا يلزم من تفسير أحد المعنيين نفي الآخر (قوله بنفسه) أي بنفس اللفظ أي لامع قرينته (قوله اللهم ألا أن يقصد زيادة الإيضاح لا تنهيه الحد) قد يقال إذا كان القصد ذلك لم يصح جعله القيد الاخير احترازا عن الاستعارة لعدم دخول الاستعارة في قوله ما وضعت له حتى يحتز عنها بزيادة القيد الاخير والجواب أن في ذكر الاحتراز تسامحا والمراد بإيضاح الاحتراز فليتمأمل (قوله ويمكن الجواب بأن السكاكي الخ) الفرق بين هذا الجواب وبين ما أشار إليه بقوله اللهم الخ أن الملووظ في هذا مطلق الوضع ودفع أن يحتمل مطلقه على غير الوضع بالتحقيق وفيما أشار إليه الوضع بالتحقيق ودفع أن يجعل ذلك مساويا للوضع بالتأويل أيضا اه حفيد (قوله بل مراده أنه قد عرض الخ) ناقش فيه في الاطول بأن انصرافه عند الإطلاق إلى ما ليس بتأويل ينفي عروض الاشتراك (قوله لا المعنى الذي يستعمل فيه أحيانا) أي بطريق عروض الاشتراك اللفظي (قوله وبهذا) أي بهذا الجواب (قوله يخرج) أي يحصل (قوله لو سلمنا الخ) فيقال في جواب ذلك لم يرد أن مطلق الوضع يتناول الوضع بالتأويل حتى يقال ما ذكر بل أراد أنه عرض له الاشتراك المذكور وتقييد التحقيق ليكون قرينة على المراد به اه سم (قوله فلا يخرج الاستعارة) أي عن تعريف المجاز أي على تقدير عدم زيادة القيد الاخير (قوله أيضا) أي كما لا يخرج

فقيده بالتحقيق ليكون قرينة على أن المراد بالوضع معناه المذكور لا المعنى الذي يستعمل فيه عند أحيانا هو الوضع بالتأويل وبهذا يخرج الجواب عن سؤال آخر وهو أن يقال لو سلمنا تناول الوضع للوضع بالتأويل فلا يخرج الاستعارة أيضا لانه يصدق عليها أنه مستعملة في غير ما وضعت له في الجملة أعني الوضع بالتحقيق إذ غاية ما في الباب أن الوضع يتناول الوضع بالتحقيق والتأويل

لكن لاجهة تخصيصه بالوضع بالتأويل فقط حتى تخرج الاستعارة البتة (ورد) أيضا ما ذكره (بان التقيد بمصطلح به الخطاب) أو ما يؤتى معناه كما لا يتم في تعريف المجاز لدخول فيه نحو لفظ الصلاة اذا استعمله الشارع في الدعاء فجازا كذلك (لا يتم في تعريف الحقيقة) أيضا يخرج عنه نحو هذا اللفظ لانه (٢٨١) مستعمل فيما وضع له في الجملة وان لم يكن ما وضع

له في هذا الاصطلاح ويمكن الجواب بأن قيد الحقيقة مراد في تعريف الامور التي تختلف باختلاف الاعتبارات والاضافات ولا يخفى أن الحقيقة والمجاز كذلك لأن الكلمة الواحدة بالنسبة الى المعنى الواحد قد تكون حقيقة وقد تكون مجازا بحسب وضعين مختلفين فالمراد أن الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما هي موضوعة له من حيث انها موضوعة له لاسيما أن تعليق الحكم بالوصف مفيد لهذا المعنى كما يقال الجواد لا يخيب سائله أي من حيث انه جواد وحينئذ يخرج عن التعريف مثل لفظ الصلاة المستعمل في عرف الشرع في الدعاء لان استعماله في الدعاء ليس من حيث انه موضوع للدعاء بل من حيث ان الدعاء جزء من الموضوع له وقد يجاب بأن قيد اصطلاح الخطاب مراد في تعريف الحقيقة لكنه اكتفى بذكره في تعريف المجاز لكون البحث عن الحقيقة غير مقصود في هذا الفن وبأن اللام في الوضع للعهد بأي الوضع الذي وقع به الخطاب فلا حاجة الى هذا القيد وفي كليهما نظروا وعرضوا أيضا على تعريف المجاز بأنه يتناول الغلط

عند زيادة القيد الاخير (قوله لكن لاجهة) أي لارجه لتخصيصه أي في قولنا غير ما وضعت له (قوله ما ذكره) أي السكاكي في تعريف المجاز (قوله وبأن) عطف على قوله بأن في قوله ورد بأن واعادة الجار تدل على أن كلام المخطوف والمخطوف عليه مستعمل في الرد عليه وليس كذلك لان المخطوف عليه يرتد تعريف الحقيقة والمجاز والمخطوف يخص بالحقيقة فرد ما ذكره بمجموع الامرين فالاولى ترك اعادة الجار اه أطول وقد يقال استقلال كل من المتواطفين في الرد على تعريف الحقيقة يكفي ذكته لاعادة الجار تأمل (قوله) وما يؤتى معناه كالذي عبر به السكاكي (قوله ويمكن الجواب الخ) فان قلت هلا اكتفى بقيد الحقيقة بالنسبة للعجزا أيضا قلت الاصل ذكر القيد وأيضا اذا عبرت الحقيقة في تعريفه يصير المعنى ان المجاز الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له من حيث انه غير ما وضعت له واستعمال المجاز في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير الموضوع له بل من حيث ان بينه وبين الموضوع له نوع علاقة (قوله فالمراد أن الحقيقة الخ) فيه بحث وهو أنه لو أريد بقوله المستعملة فيما وضعت له من حيث انه ما وضعت له أن كونه موضوعا له مستقلة للاستعمال فلا يستقيم لان استعمال المتكلم اللفظ فيما وضع له لاجل أنه موضوع له والخطاب عالم بالوضع وان اكتفى في الحقيقة التعليمية بمجرد أن لها مدخلا فلا خفاء في مداخلية كرن الشيء غير ما وضع له في استعمال المجاز الا أنه لا يكفي بل لا يتم ضمنية التعاق مع كونه غير اه أطول (قوله أن تعليق الحكم بالوصف) المراد بالحكم هنا الاستعمال وبالوصف الوضع اه سم (قوله مفيد لهذا المعنى) لانه يشعر بالحقيقة وكتب أيضا قوله لهذا المعنى أي أن الحقيقة هي الكلمة الخ (قوله وفي كنه ما نطر) أما في الاول فظاهر لما فيه من نوع خفاء وجهالة وذلك لا يجوز في التعريفات وكون البحث عن الحقيقة غير مقصود بالذات في هذا الفن لا يوجب جواز ذلك في تعريفها وأما في الثاني فقال في المطول لانا نقول المعهود هو الوضع الذي استعملت الكلمة فيها أي موضوعة لذلك الوضع لا الوضع الذي وقع فيه الخطاب اذ لا دلالة عليه اه وقوله هو الوضع الذي الخ أي الوضع اللغوي الذي هو عبارة عن تعيين اللفظ بأزاء المعنى بنفسه وقوله اذ لا دلالة عليه أي اذ لا دلالة للوضع المدلول عليه بوضعت عليه لانه عام والعام لا يدل على الخاص اه سم (قوله واعترض) أي المصنف في الايضاح اه سم (قوله بأنه يتناول الغلط) أي الخطأ اللساني وكتب أيضا قوله بأنه يتناول الغلط فلا بد من التقيد بقولنا على وجه يصح اه مطول (قوله والاشارة الخ) رد بذلك ما أجيب به من خروج الغلط بقوله مع قرينة مانعة عن ارادته اذ لا ينسب في الغلط قرينة على عدم ارادة الموضوع له اه سم وقال في الاطول وفيه أي

لان القرس في خذ هذا ٢٦٠ يد في القرس مشيرا الى كتاب بين يديه مستعمل في غير ما وضع له والاشارة الى الكتاب قرينة على أنه لم يرد بالقرس معناه الحقيقي (وقسم) السكاكي (المجاز) اللغوي

في رد الشارح هذا الجواب أنه لو كان هذه قرينة مانعة عن ارادة الموضوع لم يعمد
 الخطاب ساهيا بل هذه الاشارة قرينة مانعة عن ارادته التلطف به و فرق بين الممانعة عن
 ارادة التلطف والممانعة عن ارادة المعنى لان الممانعة عن ارادة المعنى أن ينتقل الذهن منها
 الى عدم ارادته لا الى عدم ارادة التلطف المستتبع لعدم ارادة المعنى من غير أن يلتفت
 الذهن اليه اه (قوله الرجوع الى معنى الكلمة المتضمن للقائدة) ان قيد الاول أعنى
 الرجوع الى معنى الكلمة احتراز عن الرجوع الى حكم الكلمة كما في قوله تعالى وجاء ربك
 والاصول وجاء أمر ربك فالحكم الاصلي ان قوله ربك هو الجزو أما الرفع فجزاؤه وما دله
 أن يكتفى اللفظ حركة لاجل حذف كلمة لا بد من معناها ولا لاجل اثبات كلمة مستغنى عنها
 استغناء واضحا كال كاف في قوله تعالى ليس كمثل شيء والقيد الثاني أعنى المتضمن للقائدة
 احتراز عن استعمال المقيد في المطلق كالمرس في أنف الانسان اه فنرى (قوله وتعرف
 الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي التشبيه) لا خفاء في أن أحد الطرفين بالحقيقة هو المعنى
 وفي أن الموصوف بالذرة حقيقة هو اللفظ وهو المراد بالذرة خفا فوجب أن يراد بأن تذكر
 اسم أحد طرفي التشبيه ولا يجوز أن يراد بأن تذكر أحد الطرفين بواسطة ذكر لفظه لانه
 يقتضى أنه أريد به معناه وليس كذلك وإنما أريد به الطرف الآخر وكذا يقال في قوله
 الاتي عن السكاكي وعنى بالمصريح بها أن يكون الطرف المذكور هو المشبه به أي اسم
 الطرف المذكور هو اسم المشبه به تأمل اه سم ثم قال وقوله وتريد به الآخر أي نفس
 الآخر وهو المعنى سواء كان هو الآخر حقيقة كالرجل الشجاع في المثال الاول أو ادعاء
 كالمنية في الثاني فانه ادعى السبعة لها اه (قوله بأن تذكر الخ) مقتضاه أن يسمى
 الاستعارة نفس ذكر أحد الطرفين وهو وانى قوله السابق وسما تطلق
 الاستعارة على استعمال اسم المشبه به في المشبه لكنه غير مناسب لكون الاستعارة
 قسما من المجاز الذي هو لفظ كذا في سم (قوله أحد طرفي التشبيه) هو المشبه به
 في المصراحة والمشبه في المكنية (قوله كما تقول في الحمام أسد) أي في المصراحة وقوله
 وكما تقول أنشبت الخ أي في المكنية (قوله وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء السبعة
 لها) حاصله أن المراد بلفظ المنية السبع الادعاء وهو الموت اه سم (قوله ويسمى
 اسم المشبه به مستعاراً) صريح في أن المستعار في الاستعارة بالكناية عند السكاكي هو
 لفظ السبع المتروك في المثال المذكور وهو ما يدل عليه بعض عبارات السكاكي وبعض
 عباراته يشعر بأن المستعار هو اللفظ مثل ما وبعضها يدل على أنه لفظ المنية قال الفري
 وسيجي توفيق الشارح بين أقواله اه (قوله الطرف المذكور) أي المذكور باسمه
 (قوله وجعل منها أي من الاستعارة المصريح بها) لم يقسم المكنى عنها الى تحقيقية وهي
 ما كان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه محققا حسا أو عقلا وتخييلية وهي
 ما لم يكن ذلك فيها محققا لاجل حسا ولا عقلا لان المكنية على مذهبه أعنى السكاكي لا تكون

الراجع الى معنى الكلمة المتضمن
 للقائدة (الى الاستعارة وغيرها)
 بأنه ان تضمن المبالغة في التشبيه
 فاستعارة والافعال استعارة (وعرف

الاستعارة بأن تذكر أحد طرفي
 التشبيه وتريد به) أي بالطرف
 المذكور (الآخر) أي الطرف
 المتروك (متدعي ادخول المشبه في
 جنس المشبه به) كما تقول في الحمام
 أسد وأنت تريد الرجل الشجاع
 متدعي أنه من جنس الاسد فثبت
 له ما يخص المشبه به وهو اسم جنس
 وكما تقول أنشبت المنية أظفارها
 وأنت تريد بالمنية السبع بادعاء
 السبعة انها فثبت لها ما يخص
 السبع المشبه به وهو اللفظ
 ويسمى المشبه به سواء كان هو
 المذكور والمتروك مستعاراً منه
 ويسمى اسم المشبه به مستعاراً
 ويسمى المشبه مستعاراً له
 (وقسمها) أي الاستعارة (الى
 المصريح بها والمكنى عنها) وعنى
 بالمصريح بها أن يكون (الطرف
 المذكور) من طرفي التشبيه
 (هو المشبه به وجعل منها) أي من
 الاستعارة المصريح بها (تحقيقية
 وتخييلية)

وانعالم يقل قسمها اليهما لان المتبادر الى الفهم من الحقيقية ٢٨٣ والتخييلية ما يكون على القطع وهو قد ذكر قسمه آخر

سميها المحتملة للتحقيق والتخييل كما ذكر في بيت زهير (وفسر الحقيقة بعامر) أي بما يكون المشبه المتروك منه قسما حسا أو عقلا (وعد التخييل) على سبيل الاستعارة كما في قولك اني أراك تقدم رجلا فتؤخر أخرى (منها) أي من الحقيقة حيث قال في قسم الاستعارة المصريح بها الحقيقة مع القطع ومن الأمثلة استعارة وصف إحدى صورتين متزعتين من أمور لوصف صورة أخرى (ورد) ذلك (بأنه) أي التخييل (مستلزم للتركيب المتنافي للأفراد) فلا يصح عده من الاستعارة التي هي من أقسام المجاز المفرد لان تنافي الأجزاء يدل على تنافي المزومات والالزم اجتماع المتنافيين ضرورة وجود الالزم عند وجود الملتزم والجواب أنه عدا التخييل قسمان مطلق الاستعارة التصريحية الحقيقية لامن الاستعارة التي هي مجاز مفرد وقسمه المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا توجب كون كل استعارة مجازا مفردا **كقولنا** الأبيض أبيض أو غيره والحیوان قد يكون أبيض وقد لا يكون على أن لفظ المفتاح صريح في أن المجاز الذي جعله منقسم الى أقسام ليس هو المجاز في المفرد والمقسم بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له

التخييلية لان المشبه به فيها الذي استعمل فيه لفظ المشبه هو المشبه به الادعائ كالسبع الادعائ أعني الموت المدعى سبعيته وهذا لا يكون الا وحيا اه ملخصا من يس (قوله) وانعالم يقل قسمها اليهما الخ) إشارة الى أنه كان يصح أن يقول وقسمها ابنا على غير المتبادر لصدقهما بالقسم الاخر اه حفيد وكتب أيضا قوله وانعالم يقل قسمها اليهما الخ عبارة الاطول وجعلتها حقيقية سواء كان على سبيل القطع أو الاحتمال وتخييلية كذلك وانعالم يقل قسمها اليهما ما مع أنه قال والمصرح بها تنقسم الى حقيقية وتخييلية نفينا وما قاله الشارح المحقق انه لم يقل وقسمها اليهما ما لانه أراد بالحقيقة والتخييلية ما يكون على القطع كما يتبادر الى الفهم وهو لم يقسمها اليهما بل اليهما والمحتملة للتحقيق والتخييل كما مر في بيت زهير ليس بشئ لان الظاهر من قوله وفسر الحقيقة بعامر أي ما يكون المشبه متحققا حسا أو عقلا الحقيقة السابقة والمفسر بعامر مطلق الحقيقة لا الحقيقة على القطع اه (قوله وعد التخييل) أي الاستعارة التخييلية وقد عرفت أنها قد تسمى التخييل مطلقا كما تسمى التخييل على سبيل الاستعارة فلا وجه لتقدير على سبيل الاستعارة كما يوجهه تقرير الشارح اه أطول وقد يقال قصد الشارح بزيادة على سبيل الاستعارة الايضاح بذكر الاسم الاعرف (قوله وصف إحدى صورتين) أراد بالوصف الاول اللفظ النال على الصورة المشبه بها وانما عبر عنها به لان اللفظ كوصف بالنسبة الى المعنى وبالوصف الثاني معنى البيان فكانه قال استعارة لفظ الصورة الاولى لبيان الصورة الاخرى اه حفيد (قوله ورد ذلك) أي العدا (قوله فلا يصح عده من الاستعارة الخ) والالزم كون ما بين الشئ مندرجا تحته اه أطول (قوله الاوازم) كالافراد والتركيب (قوله المزومات) كالاستعارة والتخييل هنا (قوله المتنافيين) الافراد والتركيب (قوله كقولنا الأبيض أبيض أبيض) لا يقال هذا يدل على أن محصل الجواب أن قيم الشئ قد يكون أعم منه من وجه كما في هذا المثال فيكون الجواب ظاهرا بالتحقيق لان التحقيق أن قسم الشئ لا يكون أعم منه بل يجب أن يكون أخص منه مطلقا والحيوان المنقسم الى الأبيض وغيره ليس قسم الأبيض في المثال بل مطلق الحيوان ضرورة أنه يجب اعتبار المقسم في كل قسم لانا نقول ليس غرضه الاستدلال بأن قسم الشئ قد يكون أعم ولا في كلامه ما يقتضي ذلك بل غرضه أن يقسم المجاز المفرد الى الاستعارة وغيرها لا يقتضي حصر الاستعارة في المجاز المفرد كما أن تقسيم الأبيض الى الحيوان وغيره لا يقتضي انحصار الحيوان في الأبيض فلا يقال ان هذا الجواب ظاهري لا تحقيقي اه ملخصا من سم والفتري (قوله على أن لفظ المفتاح الخ) حاصل هذا الجواب ان المجاز الذي قسمه السكاكي غير ما عرّفه وان وقع التقسيم عقب التعريف بل هو المجاز بالمعنى الاعم منه بقرينة أنه جعل من أقسامه المجاز العقلي والمجاز الراجع الى حكم الكلمة وهو ما لا بدخلان في المجاز المعرف بالكلمة المستعملة

في غير ما وضعت له وفيه انه قال المجاز عند السلف قسمان لغوي وهو ما تقدم ويسمى مجازا في المنسود وعقلي ويسمى مجازا في الجملة وينقسم اللغوي قسمين راجع الى معنى الكلمة وراجع الى حكمها في الكلام والراجع الى معنى الكلمة قسمان خال عن الفائدة ومتضمن لها والمتضمن للفائدة قسمان خال عن المبالغة في التشبيه ومتضمن لها وانه يسمى الاستعارة فالجهاز المقسم وان كان أعم لجعل المجاز العقلي قسمين ~~المقسم~~ المقسم الى الاستعارة وغيرها المجاز اللغوي بالمعنى المتقدم فلا ينفع في منع كون الاستعارة عنده قسمين المجاز المفرد كون المقسم في هذا التقسيم المجاز الاعم لا يقال لا بد من جعل المجاز اللغوي في تقسيمه حيث قال واللغوي قسمان أعم من المجاز اللغوي الذي جعله قسما للمجاز العقلي واللم يصح جعل المجاز الراجع الى حكم الكلمة قسمين فالمراد ما يطلق عليه المجاز لاننا نقول هـ ذامع كونه تكلفا في غاية السهولة يردّه أن ما يطلق عليه المجاز لا ينحصر في المجاز الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها والالم تكن الاستعارة أعم من المجاز المفرد فالوجه أن يقال المقسم هو المجاز اللغوي بمعنى تقدم وجعل الراجع الى حكم الكلمة قسمين لكونه ملحقا به كما صرح به السكاكي نفسه بعد ذلك في بحث المجاز الراجع الى حكم الكلمة اه أطول (قوله على أن لفظ المفتاح) جواب ثان ترقى اليه وكان الاولى تقديم هذا الجواب على الذي قبله كما هو قاعدة الجدلين في تقديم جواب المنع على جواب التسليم (قوله راجع الى معنى الكلمة) بأن يقصد معنى غير المعنى الذي وضع له اللفظ اه سم (قوله وراجع الى حكم الكلمة) بأن يخالف الاعراب الاصل للكلمة بسبب حذف أو زيادة (قوله خال عن الفائدة) كاستعمال اسم المقيد كالمشعر الموضوع اشقة البعير في المطلق كطلق السفة فان العدول عن اسم المطلق الى اسم المقيد مع ارادة المطلق به مما لا فائدة فيه اه سم وفيه أن المجاز مطلقا كدعوى الشيء بينة فكيف يكون بعض صورته خاليا عن الفائدة ويمكن أن يقال المراد فائدة بعينها فتأمل ثم رايت في يس عن ابن كمال باشا أن دعوى خلق المجاز عن الفائدة ممنوعة لان في المجاز فائدة عامة تشمل جميع افراده وربما شمل بعضهم على فائدة أخرى فيزداد حسنه والفائدة العامة تقرير المعنى في ذهن السامع لان المجاز يحتاج في الوصول الى المعنى المراد منه الى ملاحظة المعنى الحقيقي والعلاقة بينه وبين المعنى المجازي والاستعانة بالقرينة الحالية أو المقابلة وكلما كانت الحاجة الى الوصول أكثر يكون التأمل أوفر وتقرير المعنى في الذهن أزيد قال والعجب أنهم يجحدون التصرف والاقتنان في وجوه الكلام فائدة عامة لانواع الالفاظ وهذه الفائدة توجد في المجاز فكيف لا يجحدونها من فوائده اه (قوله وظاهر أن المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة خارجان عن المجاز بالمعنى المذكور) أي فيجب كون المقسم أعم من المجاز بالمعنى المذكور بأن يراد به أعم من الكلمة المنصوصة لبشمل الراجع الى حكم الكلمة ومن اللفظ لا يشمل المجاز العقلي فانه

نه قد قال بعد تعريف المجاز أن المجاز
عند السلف قسمان لغوي وعقلي
واللغوي قسمان راجع الى معنى
الكلمة وراجع الى حكم الكلمة
والراجع الى المعنى قسمان خال عن
الفائدة ومتضمن لها والمتضمن
للفائدة قسمان استعارة وغير
استعارة وظاهر أن المجاز العقلي
والراجع الى حكم الكلمة

ليس بلفظ وقوله فيجب أن يريد بالراجع الى معنى الكلمة أعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين تفريع على ما لزم من قوله وظاهر الخ من وجوب كون المقسم
أعم أى اذا وجب كون المراد بالمقسم أعم من الكلمة بأن يراد به مطلق الجواز أعم من
أن يكون لفظاً أو غيره كلمة أو غيرها كما ذكر وجب أن يراد بالراجع الى معنى الكلمة أعم
من المفرد والمركب ليصح حصر الجواز بالمعنى الأعم في القسمين العقلي واللفظي اذ لو أريد
بالراجع الى معنى الكلمة المفرد فقط كان الحصر في القسمين المذكورين باطلا لان
اللفظي حينئذ لا يشمل الراجع الى معنى الكلمة اذا كان مركباً فيقسم قسم آخر خارج
عن القسمين وهو اللفظي الراجع الى معنى الكلمة المركب فيكون الحصر باطلاً ولما قيل
أن يقول الواجب لخروج الجواز العقلي والراجع الى حكم الكلمة عن الجواز بالمعنى
المذكورين عميم المقسم بحيث يشملها لا تعميم مطلق حتى يجب أن يراد بالراجع الى معنى
الكلمة أعم من المفرد والمركب بل يجوز على هذا أن يراد بالراجع المذكور للمفرد فقط
غاية الامر أن يصير المراد حصر الجواز بمعنى يشمل هذين القسمين أعنى العقلي واللفظي
والراجع الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها في العقلي واللفظي الشامل للراجع
الى حكم الكلمة والمفرد الراجع الى معناها وهو صحيح في تفريع قوله فيجب أن يريد الخ
على ما لزم من قوله وظاهر الخ نظراً فإضح فليست أملاً اهـ (قوله خارجاً عن الجواز
بالمعنى المذكور) وذلك لان المعنى هو الاسناد فهو ليس باللفظ فضلاً عن كونه كلمة وأما
الراجع الى حكم الكلمة فالاعراب ليس كلمة وهذا ظاهر على أنه معنوي وأما على أنه
لفظي فهو وان صدق عليه أنه لفظ وضع لمعنى مفرد لكن المراد في تعريف الكلمة باللفظ
المستقل بخلاف ما لا تحقق له الابلفظ آخر كهذا اهـ سم وبعبارة الاطول وأما الثاني
يعنى الراجع الى حكم الكلمة فلانه اما نفس الاعراب فهو ليس بكلمة واما الكلمة
باعتبار الاعراب فهي غير مستعملة في غير ما وضعت له اهـ (قوله بالمعنى المذكور) أى
الكلمة المستعملة الخ (قوله ليصح الحصر) أى حصر الجواز عند السلف (قوله في القسمين)
أى العقلي واللفظي (قوله نحو كلمة الله) أى قول الله (قوله والثاني أنا لان لم الخ)
فالصورة المفترضة من متعددا تستدعي الامتدادا ينتزع منه ولا تقتضى للدلالة عليها اللفظ
مركباً فليعتبر عن الصورة المفترضة بمفرد مثل المثل والسيد أثبت استلزام التمثيل للتركيب
أولاً بالنقل عن المفتاح وثانياً بأن معنى الاستعارة التبعية على التشبيه التمثيلي وهو
لا يكون الا بين طرفين مركبين وأطال في بيان ذلك وتكفل برده جميعه العصام في أطوله ثم
قال وقد فرغ السيد الثاني بين الاستعارة التبعية والتمثيل على وجوب تركيب الطرفين
في التمثيل ووجوب افراد في التبعية لانها تعبر في المصادر ومتبقيات الحروف ابتداء
وكلاهما مفردات وشمع على الشارح في جعله كلمة على في قوله تعالى أولئك على هدى من ربهم
استعارة تبعية وتمثيل لا وتابعت ظاهر عبارة الكشف وقد وقع بينهما مناظرة فيه وأظن

خارجاً عن الجواز بالمعنى المذكور
فيجب أن يريد بالراجع الى معنى
الكلمة أعم من المفرد والمركب
ليصح الحصر في القسمين وأجيب
بوجود آخر الأول أن المراد
بالكلمة اللفظ الشامل للمفرد
والمركب نحو كلمة الله والثاني
أنا لان لم

في هذا المقام غاية الاطناب ولم يكن لنا غرض يتعلق بإبراده فأعرضنا عنه وإن كان
لنا فمباد كره مباحث لكن نقول لا التباس على ذوي الاساس بعد قياس البناء على
الاساس فتبصر اه (قوله أن القليل) أي الاستعارة التمثيلية (قوله وهو) أي التشبيه
التمثيلي قد يكون طرفاه مفسرين أي فكذا الاستعارة المبينة عليه لأنه إذا اقتصر
في التشبيه التمثيلي على اسم المشبه به صار استعارة تمثيلية مفردة اه سم (قوله مثلهم)
مفرد وقوله كمثل مفرد أيضا (قوله أن إضافة الكلمة) المراد الإضافة اللغوية (قوله
واقترانها) تفسير (قوله هو التقديم المضاف إلى الرجل) فيه إشارة إلى أن المراد الإضافة
اللغوية اه سم (قوله وفي السكل نظراً وردناه في الشرح) هما أورده أتما في الأول فلان
استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح العربية فلا يصح في التعريف من غير قرينة
وأما في الثاني فلانه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به يقع استعارة تمثيلية فهذا الغاي يصلح لرد كلام
المصنف حيث ادعى استلزامه التركيب ولا يصلح لتوجيه كلام السكاكي لأنه قد عذمت
التحقيقية مثل قولنا أراك تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ولا شك أنه ليس مما عبر به عن المشبه
به بمفرد ولا تجوز في مفرد من مفرداته بل في نفس الكلام حيث لم يستعمل في معناه الأصلي
وأما في الثالث فلا قطع بأن لفظ تقدم في تقدم رجلاً وتؤخر أخرى مستعمل في معناه
الأصلي والمجاز انما هو في استعمال هذا الكلام في غير معناه الأصلي أعني صورة ترده من
يقوم ابذهب فتارة يريد الذهاب فيقدم رجلاً وتؤخر أخرى اه سم قال
الفتري قوله لأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ يمكن أن يجاب عنه بأنه على تقدير ثبوت
جريان التمثيل في المفردات لا ريب في صحة التقسيم المذكور اذ تمثيل التمثيل المركب
لا يقتضي حصره فيه غاية ما فيه أنه لم يمثل التمثيل المراد في التقسيم وهو التمثيل في المفرد
اعتماداً على الأمثلة المذكورة في فصل التشبيه فإن جميعها من قبيل المفرد ولا يخفى
أن ما يصح مثالا للتشبيه يصح مثالا للاستعارة بأن يترك التشبيه إلى الاستعارة ومثل
التمثيل المركب دفعا اتوهـم اختصاص التمثيل بالمفرد اه وقال في الاطول لا يخفى أن
هذا المنع أي المشار إليه بقوله لا نسلم أن التمثيل يستلزم التركيب لا يضر المصنف لأنه يكفيه
كون التمثيل مركبا ولا يتوقف ردع التمثيل من الاستعارة الحقيقية على استلزامه
التركيب لا نقول فليكن التمثيل معـدوداً منها لا بتمامه بل ببعض أقسامه أي المفرد
لأننا نقول عذ السكاكي التمثيل منها مطلقاً حيث مثل تلك الاستعارة المعدودة بأراك
تقدم رجلاً وتؤخر أخرى ثم قال في الاطول وهمـ هذا ظهر ضعف ما ذكره الشارح أي
في المطول حيث قال وفيه نظر لأنه لو ثبت أن مثل هذا المشبه به الخ (قوله بما لا يتحقق)
أي استعارة لا يتحقق الخ فلا يرد القول وتطأثره فانه ليس معناه إلا أمراً وهمياً لأنه لم يدخل
تحت المراد بكلمة ما ولما كان لا يتحقق لمعناه حساً ولا علة لا شاملاً لما يتعلق به توهم
أيضاً أضرب عنه بقوله بل هو الخ اه اطول (قوله صورة) أي ذو صورة فإن الصورة

أن التمثيل يستلزم التركيب بل هو
استعارة مبينة على التشبيه
التمثيلي وهو قد يكون طرفاه
متردين كما في قوله تعالى مثلهم
كمثل الذي استوقد ناراً الآية
الثالث أن إضافة الكلمة إلى شيء
أو تشبيهها واقترانها بالشيء
لا يخرجها عن أن تكون كلمة
فالاستعارة في مثل أراك تقدم
رجلاً وتؤخر أخرى هو التقديم
المضاف إلى الرجل المقترن بتأخير
أخرى والمستعار له هو التردد فهو
كلمة مستعملة في غير ما وضع له
وفي السكل نظراً وردناه في الشرح
(وفسر) السكاكي الاستعارة
(التمثيلية بما لا يتحقق لمعناه حساً
ولا عقلاً بل هو) أي معناه (صورة

الظفار في قول الهدى)

• وإذا المنية انشبت أظفارها •

(فانه لما شبه المنية بالسبع في

الاغتبال أخذ الوهم في صورها)

أي المنية (بهورنه) أي السبع

(واختراع لوازمها) أي لوازم

السبع للمنية وعلى الخصوص

ما يكون قوام اغتبال السبع

للفوس به (فاختراع لها) أي

للمنية صورة (مثل صورة الاظفار)

المحققة (ثم أطلق عليه) أي على ذلك

المثل أعنى الصورة التي هي مثل

صورة الاظفار (لفظ الاظفار)

فتكون استعارة تصر بجهة لانه

قد أطلق اسم المشبه به وهو

الاظفار المحققة على المشبه وهو

صورة وهمية شبيهة بصورة

الاظفار المحققة والقرينة اضافتها

الى المنية والتخييلية عنده قد تكون

بدون الاستعارة بالكناية ولهذا مثل

لها بنحو اظفار المنية المشبهة بالسبع

فصرح بالتشبيه لتكون الاستعارة

في الاظفار فقط من غير استعارة

بالكناية في المنية وقال المصنف انه

يهدجته الابدع منه مثال في

الكلام (وفيه) أي في تفسير

التخييلية بما ذكر (نعف) أي أخذ

على غير طريق لما فيه من كثرة

الاعتبارات التي لا يدل عليها دليل

ولا تمس اليها حاجة وقد يقال ان

التعسف فيه هو أنه لو كان الامر

كما زعم لوجب أن نسمي

جاءت بهذا المعنى أيضا اه أطول (قوله وهمية) أي اخترعها التخييلية بأعمال الوهم
أيها فان للانسان قوة لها تركيب المتفرقات وتفريق المركبات اذا استعملها العقل تسمى
مفكرة واذا استعملها الوهم تسمى متخييلة ولما كان حصول هذا المعنى المستعار له
بأعمال الوهم أيها سميت استعارة تخيلية ومن لم يعرفه قال المناسب حينئذ أن تسمى
وهمة وعد التسمية تخيلية من امارات تعسف السكاكي في تفسيره وانما وصف الوهمية
بقوله مخضة أي لا يشوبها شيء من التحقيق العقلي والحسي للفرق بينه وبين اعتبار السلف
فان اظفار المنية عندهم أمر محقق شابه توهم النبوت للمنية فهناك اختلاط توهم
وتحقق بخلاف ما اعتبره فانه أمر وهمي محض لا تحقق له لا باعتبار ذاته ولا باعتبار ثبوته
اه أطول (قوله لا يشوبها الخ) تفسير مخضة (قوله في قول الهدى) أي المعهود السابق
اه أطول (قوله في الاغتبال) أي الاهلاك (قوله أخذ الوهم) بأعمال المتخيلة اه
أطول (قوله واختراع لوازمه) كالاظفار وكتب أيضا مانصة أي مثلى لوازمه
بحسب الصورة لا بحسب الحقيقة فان الاظفار لا تلزم حقيقة السبع اه أطول
(قوله وعلى الخصوص الخ) إشارة الى أن المراد ليس مطلق اللوازم بل اللوازم
الخصوصية المتعلقة بوجه الشبه ثم يبق النظر في كيفية عطفه فيجوز أن ما يكون عطف
على لوازمه وعلى الخصوص حال منه أي عما يـكون ثم رأيت بخط شيخنا الشهاب
البرلسي مانصة معطوف على مقدر تقدير الكلام لوازم السبع لها على العموم وعلى
الخصوص الخ اه وفيه نظر اه سم (قوله قوام) أي حصول اه سم (قوله استعارة
تصر بجهة) أي تصر بجهة تخيلية بدليل أن الكلام في تفسير التخييلية اه سم (قوله
والتخييلية عنده الخ) عبارة الاطول فتعريفه هذا صادق على لفظ مستعمل في صورة
وهمة مخضة من غير أن تجعل قرينة الاستعارة بالكناية فلا تلزم الاستعارة بالكناية
بخلاف تفسير السلف فانها لا تنفل عنهم عن الاستعارة بالكناية وقد صرح به حيث
مثل للتخييلية باظفار المنية الشبيهة بالسبع والسلف اما أن ينكروا المثال ويجعلوه
مصدوعا أو يجعلوا الاظفار ترشيعا للتشبيه لاستعارة تخيلية اه (قوله ولهذا مثل
لها) أي للتخييلية المنفكة عن المسكن عنها (قوله فصرح بالتشبيه) والتعريف بالتشبيه
يدل على كونه غير استعارة فضلا عن أن يكون استعارة بالكناية اه سم (قوله
في الكلام) أي كلام البلاغ (قوله من كثرة الاعتبارات) الظاهر أن ذلك باعتبار المواد
اه حفيد وقال الفسري أي الامر المتخيل ثم تشبيهه باللازم ثم استعارة لفظ اللازم اه
وفي سم قوله الاعتبارات هي أخذ الوهم في تصوير المنية بصورة السبع الخ (قوله وقد
يقال) أي في وجه التعسف (قوله أدنى مناسبة) وهي ان كلام الخيال والوهم
قوة باطنة متعلقة بما لا يتحقق حسا وعقلا اه - فهد قال سم وكان حاصل هذا الترجيح
انما سميت تخيلية لان المتعلق به هو الوهم مناسب للخيال فسميت باسم يناسب المتعلق

هذه الاستعارة توهمية لا تخيلية وهذا في غاية السقوط لانه يكتفي في التسمية أدنى مناسبة على أنهم يسمون حكم الوهم تخيلا

ذكر في الشفاء أن القوة المسماة بالوهم هي الرئسة الحاكمة في الحيوان حكما غير عقلي ولكن حكما تخييليا (ويخالف) تفسيره
 التخيلية بما ذكره (تفسير غيره لها) أي غير السكاكي للتخيلية (بجعل الشيء للشيء) كجعل اليد للشمال وجعل الاظفار للمنية
 قال الشيخ عبد القاهر أنه لا خلاف في أن اليد استعارة ثم أنك لا تستطيع أن تزعم أن لفظ اليد قد نقل عن شيء إلى شيء إذ ليس
 المعنى على أنه شبه شيئا باليد بل المعنى على (٢٨٨) أنه أراد أن يثبت للشمال يدا وبعضهم في هذا المقام كلمات وأهية ينافسها

في الشرح ثم يتجه أن يقال إن صاحب المفتاح في هذا الفن
 خصوصا في مثل هذه الاعتبارات ليس بصدد التقلب بل غيره حتى
 يعترض عليه بأن ما ذكره هو مخالف لما ذكره غيره (ويقضي) ما ذكره
 السكاكي في التخيلية (أن يكون الترشيح) استعارة تخيلية للزوم
 مثل ما ذكره السكاكي في التخيلية من اثبات صورة وهمية
 (فيه) أي في الترشيح لأن في كل من التخيلية والترشيح اثبات
 بعض ما يخص المشبه به للمشبه فكما أثبت للمنية التي هي المشبه
 ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار كذلك أثبت لاختيار الضلالة على الهدى الذي هو
 المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراء الحقيقي من الربح والتجارة فكما اعتبر هنا الصورة
 وهمية شبيهة بالاظفار فليعتبر هنا أيضا معنى وهمي شبيه بالتجارة وآخر شبيه بالربح حتى
 يكون الربح والتجارة بالنسبة إليهما استعارتين تخيليتين إذ لا فرق بينهما ما إلا بان التعبير عن المشبه الذي أثبت له ما يخص المشبه به كالمنية مثلا في التخيلية

بها تأمل اه سم (قوله ذكر) أي ابن سينا (قوله ذكر في الشفاء) الأولى التمسك بما في كتب العربية حيث قال صاحب الصحاح يقال خيل إليه أنه كذا على ما لم يسم فاعلم من التخيل والوهم وصاحب الأساس أفعل كذا على ما خيلت على ما أرتك نفسك وشبهت وأهمتك اه حنسيدي (قوله ويخالف نفسه بغيره لها) عطف على فيه تعسف عطف فعلية على اسمية ولو قال ومخالفة لقب بغيره على أنه عطف مفرد على مفرد لكان أحسن قال جلال الدين الشافعي في شرح الأيضاح يشكك على قول السكاكي ما إذا جع بين المشبه والمشبه به في الاستعارة بالكاتب كما تقول أظفار المنية والسبع نثبت بفلان فان أظفار المنية مجاز عنده وأظفار السبع حقيقة فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز وما على قول المصنف وغيره فلا يلزم هذا المذهب ولأن الاظفار حقيقة وانما التجوز في اثباتها للمنية وإضافتها إليها اه كلامه والجواب أن السكاكي يقدر في مثله اظفارا أخرى بأن يقول التقدير اظفار المنية وكذا اظفار السبع كما نقرر في نظائره اه فنرى (قوله يجعل الشيء للشيء) يصدق على كل مجاز عتلى ودفعه يجعل آل للعهد أي جعل الشيء الذي هو لازم المشبه به للشيء الذي هو المشبه كذا في الأطول (قوله يجعل اليد للشمال) أي في قول الشاعر وغداة ربيع قد كشفت وقرة * إذا أصبحت يد الشمال زمامها
 أي ووب غداة ربيع أزات برودته عن الناس بالاطعام والكسوة وإيقاد النيران والقررة بالكسر البرد معطوف على غداة أو ربيع وأظفار فكشفت اه من الفري والشمال بالفتح ربيع مشهورة (قوله قال الشيخ عبد القاهر الخ) استدلال على المخالفة (قوله في أن اليد) أي اثبات اليد لوافق التفسير بالجعل وقوله الآتي إذ ليس الخ (قوله عن شيء) كالجراحة إلى شيء كالمصورة الوهمية الشبيهة باليد (قوله نعم يتجه أن يقال الخ) فيه أن تغيير تفسير اليد وتبديل الاصطلاح الثابت من غير حاجة وبدون فائدة يعتد بها مما لا يعتد به اه فنرى (قوله الذي هو المشبه) صفة اختيار (قوله الذي هو) صفة المشبه به (قوله وفي الترشيح بغير لفظه) الكلام في ترشيح الاستعارة فلا يراد أن الترشيح قد يقرن بلفظ المشبه كما في قولك مخالب المنية الشبيهة بالسبع فان المخالب ترشيح للتشبيه لا الاستعارة كما مر لكن يرد عليه ترشيح الاستعارة بالكاتب كما سنذكره الآن اه فنرى (قوله الذي هو المشبه) صفة الاختيار والاستبدال اه سم (قوله فاعتباره في أحدهما) أي التخيلية دون الآخر أي الترشيح وكتب أيضا قوله فاعتباره في أحدهما الخ وإن اعتبره فيهما الزعم من يد تعسف ومخالفة للغيظ اه أطول (قوله والجواب أن الأمر الخ) كالاظفار

بلفظه الموضوع له كلفظ المنية وفي الترشيح بغير لفظه كلفظ الاشتراء المعبر به عن الاختيار والاستبدال الذي هو المشبه به مع أن لفظ الاشتراء ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يوجب اعتبار المعنى المتوهم في التخيلية وعدم اعتبار في الترشيح فاعتباره في أحدهما دون الآخر تخيلا والجواب أن الأمر الذي هو من خواص المشبه به لما قرن في التخيلية بالمشبه كالمنية مثلا جعلناه مجازا عن أمر متوهم يمكن إثباته للمشبه

في صورة الخيلية والريح والتجارة في صورة الترشيح وكتب أيضا قوله والجواب أن
 الامر الذي هو من خواص المشبه به الخفية بحث وهو أن هذا الكلام مبنى على أن لا ترشيح
 في الاستعارة بالكناية وبعد تجويزه فيها كما هو الحق فالامر مشكل لان الترشيح فيها يفتقر
 بالفظ المشبه نحو محالب المنية نشبت بفلان فافتقرسته اللهم الا أن يقال الخيلية تسكن
 سورة الاستعارة فلا يحتاج الى اختراع صورة وهمية أخرى فتأمل هذا وقدر الجواب
 المذكور بأن خاصية المشبه به في الخيلية وان قرنت بالمشبه ~~ال~~ كمن المراد بالمشبه به هو
 المشبه به عند السكاكي فلا يثبت الاحتياج الى التوهم وفيه نظر لان المراد بالمشبه وان كان
 المشبه به لكن ادعاء لا حقيقة والخاصة خاصة السبع الحقيقي فثبت الاحتياج اليه على
 أن مجزأ اقتران اللازم في الخيلية بالفظ لا يلائم بحسب الظاهر والترشيح بالفظ يلائم
 بحسبه كاف له فيما ذهب اليه اه فترى (قوله بالفظ المشبه به) كالا شتر (قوله
 كانه هو هذا المعنى) أى الذى هو الاشتراء (قوله حتى ان المشبه به الخ) فان قيل فعلى
 هذا لا يكون الترشيح خارجا عن الاستعارة زائدا عليها لافرق بين المقيد والمجوع
 فالمشبه به هو الموصوف المقيد بالصفة والصفة خارجة عنه لا المجوع المركب منه ما
 وأيضا معنى زيادته أن الاستعارة تامة بدونها مطول وكتب أيضا قوله حتى
 ان المشبه به في قولنا الخ فيه بحث وهو أن هذا التوجيه وان صح في المثال الذى أورد
 أعنى رأيت أسدا يفترس أقرانه لكن لا مبالغ في قوله تعالى اعتصموا بحبل الله
 للقطع بأن اعتصموا طاب شئ يتعلق باهـ لا طاب الاعتصام الحقيقي المتعلق بالحبل
 الحقيقي حتى يستعار هذا المقيد للهدى كما يشهد به الذوق السليم وعلى هذا القياس تطاير
 فتأمل اه فترى قال سم وحاصله أن الترشيح هنا أريد به معنى مجازى لا المعنى الحقيقي اه
 ومثله في الاطول ثم قال الفترى هذا وقدره الفاضل المحشى الجواب المذكور بأنه حينئذ
 يكون ذلك الوصف من تمة التشبيه فلا يكون ذكره تقوية للمبالغة المستفادة من التشبيه
 ولا مبنيا على تناسيه كما هو شأن الترشيح ويمكن أن يقال مراده أن المشبه به هو
 الاسد الموصوف في نفس الامر بالصفة المذكورة لأنه الموصوف من حيث انه موصوف
 ولو سلم فالظاهر أن خروج الوصف عن مذهب المسموع منه كاف في كون ذكره تقوية
 للمبالغة الحاصلة في التشبيه ومبنيا على تناسيه ولا يضر توقف تمام التشبيه على ملاحظته
 فان تعاقب الرؤية مثلا بذات البحر ليس كعقلها بالبحر المقيد بل لا طم الامواج في افادة
 المبالغة المطلوبة اه (قوله المذكور) أى الذى كوراهمه (قوله ويراد المشبه به)
 ذكره تميز الاستعارة المكنى عنها عند السكاكي عنها عند المصنف لكن لاحاجة اليه لأن
 قوله على أن المراد بالمنية الخ يفيد أن المشبه به المذكور يجب أن يراد به المشبه به كذا
 في الاطول (قوله على أن الخ) هذا هو محل الخلاف بين المصنف والسكاكي فان المصنف

وفي الترشيح لما قرن بالفظ المشبه به
 لم يحتاج الى ذلك لان المشبه به جعل
 كانه هو هذا المعنى مقارنا
 للوازمه وخواصه حتى ان المشبه
 به في قولنا رأيت أسدا يفترس
 أقرانه هو الاسد الموصوف
 بالاقتراض الحقيقي من غير احتياج
 الى توهم صورة واعتبار مجاز
 في الاقتراض بخلاف ما إذا قلنا
 رأيت شجاعا يفترس أقرانه
 فانما يحتاج الى ذلك ليصح اثباته
 للشجاع فليست أملى في الكلام
 دقة ما (وعنى بالمكنى عنها) أى
 أراد السكاكي بالاستعارة المكنى
 عنها (أن يكون) الطرف
 (المذكور) من طرف التشبيه
 (هو المشبه) ويراد المشبه به (على
 أن المراد بالمنية) في مقبل انشبت
 المنية أظفارها هو (السبع بادعاء
 السبعية لها) وانكار أن يكون شيا
 غير السبع (بقرينة اضافة
 الانظار) التى هي من خواص
 السبع (اليها) أى الى المنية فقد
 ذكر المشبه وهو المنية وأراد
 المشبه به وهو السبع

يقول المراد بالمنية الموت الحقيقي (قوله بمعنى أنه) أي الحال والشأن (قوله لأن
في اضافة خواص المشبه به) أي الاظفار مثلا (قوله من تفسير الاستعارة المكنى عنها)
عبارة الاطول وادى ما ذكره السكاكي من تفسير الاستعارة بالكناية وجعلها قسمين
الاستعارة التي هي قسم من المجاز وجعل اضافة الاظفار قرينة الاستعارة بأن انظ المشبه
فيها أي في الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا مستعمل فيما وضع له تحقيقا فلا يصح تفسير
الاستعارة بالكناية بأن يكون الطرف المذكور هو المشبه ويراد به المشبه به والاستعارة
ليست كذلك فلا يصح جعلها قسمين او اضافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ولا يدل على
أكثر من التشبيه فلا يصح ما ذكره أنه قرينة الاستعارة وليس ضمير رد إلى مجزئ تفسير
الاستعارة بالكناية كما ظنه المصنف المحقق فانه حينئذ يلفظ قوله والاستعارة ليست كذلك
وقوله واطافة نحو الاظفار قرينة التشبيه ويحتاج في دفع الاخير إلى ما ذكره بقوله وهذا
كانه جواب سؤال مقدور وهو أنه لو أريد بالمنية معناها الحقيقي فبمعنى اضافة الاظفار
اليها اه (قوله بأن انظ المشبه فيها) لفظ المشبه به على مذهب السكاكي نفس الاستعارة
بالكناية فلا يصح أن تجعل الاستعارة ظرفا له فلو قال بأن لفظ المشبه الذي ادعى أنه
استعارة لكان أحسن كذا كتب عن شيخنا ناصر الدين وفيه نظر يؤخذ مما قدمناه قبيل
قوله وقسمها إلى المصريح به بالخ اه سم ومما حصل النظر الذي يؤخذ مما قدمناه أن كون لفظ
المشبه بنفس المكسبة عند السكاكي وجه من وجوه ثلاثة دل على كل منها كلام
السكاكي (قوله والاستعارة ليست كذلك) أي عنده (قوله ولما كان ههنا الخ) قال
الحقيد الاظهر أن يجعل كلام المصنف منع الكون تلك الاضافة دليلا على استعمال
لفظ المشبه في المشبه به حقيقة اه وقوله ~~ون~~ تلك الاضافة الخ أي الذي ادعاه
السكاكي في قوله السابق على أن المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها بقرينة اضافة
الاظفار اليها اه سم (قوله المضمير في النفس) أي على مذهب المصنف (قوله وكان)
يحتمل أنه حرف أو فعل كما في سم (قوله وقد يجاب عنه بأنه) أي الحال والشأن (قوله
الأن المراد به السبع ادعاء) أي فليس مستعملا فيما وضع له تحقيقا فيبأنى كونه استعارة
(قوله من أنا الخ) بيان لما في كما اه سم (قوله مرادفاله) أي لاسمه وكتب أيضا قوله
مرادفاله فيه بحث لأن المنية اسم للفرد الغير المتعارف ولذلك صح معنى الادخال والسبع
اسم للماهية المطلقة فهم ما ~~كروى~~ وروى وانسان فكيف يجتمع اذا الترادف مع ارتكاب
ذلك التأويل اللهم إلا أن يراد بالترادف التصادق اه فترى ومراده التصادق في الجملة
والاورد أن المتصادقين هم الامر ان المختلفان مفهومهما المتساويان ما صدقا أي في سائر
المصادقات وهنا ليس كذلك وأجاب في الاطول عن البحث بما نصه قلت ليس الدعوى أن
جنس المنية من افراد السبع بل ان المنية الخصوصية التي يخرج عنها تحت السبع وحينئذ
لا يعد دعوى الترادف نعم لا يتعين لكنه أبلغ فيما هو المقصود من الادعاء اه (قوله بأن

فلا استعارة بالكناية لا تنقل عن
التخييلية بمعنى أنه لا يوجد استعارة
بالكناية بدون الاستعارة التخييلية
لأن في اضافة خواص المشبه به إلى
المشبه استعارة تخيلية (ورد)
ما ذكره من تفسير الاستعارة المكنى
عنها (بأن انظ المشبه فيها) أي في
الاستعارة بالكناية كلفظ المنية مثلا
(مستعمل فيما وضع له تحقيقا) للقطع
بأن المراد بالمنية هو الموت لا غير
(والاستعارة ليست كذلك)
لانه قد فسرها بأن تذكر أحد
طرفي التشبيه وتريد به الطرف
الأخر * ولما كان ههنا
مظنة سؤال وهو أنه لو أريد بالمنية
معناها الحقيقي فبمعنى اضافة
الاظفار اليها اشار إلى جوابه بقوله
(واضافة نحو الاظفار قرينة
التشبيه) المضمير في النفس يعني
تشبيه المنية بالسبع وكان هذا
الاعتراض من أقوى اعتراضات
المصنف على السكاكي وقد يجاب
عنه بأنه وان صرح بلفظ المنية
الأن المراد به السبع ادعاء كما أشار
إليه في المفتاح من أننا نجعل ههنا
اسم المنية اسمها للسبع ويرادفاله بأن

ندخل المنية في جنس السبع للبالغة في التشبيه يجعل أفراد السبع قسمين متعارفا وغير متعارف ثم نخيل أن الواضع كيف يصح
منه أن يضع اسمين كلفظي المنية والسبع لتحقيقه واحدة ولا يكونان ٢٩١ مترادفين فيأتي لنا من هذا الطريق دعوى

السبعية للمنية مع التصريح
بلفظ المنية وفيه نظر لأن ما ذكر
لا يقتضي كون المراد بالمنية غير
ما وضعت له بالتحقيق حتى تدخل
في تعريف الاستعارة للقطع
بأن المراد بها الموت وهذا اللفظ
موضوع بالتحقيق وجعله مرادفا
لفظ السبع بالتأويل المذكور
لا يقتضي أن يكون استعماله
في الموت استعارة ويمكن الجواب
بأنه قد سبق أن قيد الحيثية مراد
في تعريف الحقيقة أي الحقيقة هي
الكلمة المستعملة فيما هي موضوعه
بالتحقيق من حيث انه موضوع
له بالتحقيق ولأن استعمال
لفظ المنية في الموت في مثل أطفار
المنية استعمال فيما رضع له
بالتحقيق من حيث انه موضوع له
بالتحقيق مثله في قولنا دنت منية
فلان بل من حيث ان الموت جعل
من أفراد السبع الذي لفظ المنية
موضوع له بالتأويل وهذا الجواب
وان كان يخرج له عن كونه حقيقة
الآن تحقيق كونه مجازا ومرادا
به الطرف الآخر غير ظاهر بعينه
(واختار) السكاكي (رد)
الاستعارة (التبعية) وهي ما تكون
في الافعال والحروف وما يستق
منها (إلى) الاستعارة (السكاكي) عنها
بجعل قرينتها أي قرينة التبعية
استعارة (مكتبا عنها)

ندخل المنية الخ ومن لازم هذا الادخال كون لفظ المنية صار اسم السبع فلذا ذكر أنه
وضع للسبع في قوله الآتي كلفظ المنية والسبع اه سم (قوله ثم نخيل) أي توقع
في الخيال وكتب أيضا قوله ثم نخيل الخ لاجابة اليه في اثبات ما أجاب به وانما ذكره لانه كلام
واحد أو رده صاحب المفتاح جوابا عن سؤال آخر أو رده كما يعلم من المطول على أن فيه
تأكيد الجواب لأن تخيل المرادفة مما يوضح صحة كون اللفظ ليس مستعملا فيما وضع له
تحقيقا حتى ينفي الاستعارة اه سم (قوله كيف يصح) انكارى اه سم (قوله وفيه نظر)
أي في هذا الجواب (قوله للقطع بأن المراد بها الموت) وهذا اللفظ موضوع له بالتحقيق
قال في المطول وبه هذا يدفع ما قيل ان لفظ المنية بعد ما جعل مرادفا للسبع فاستعماله
في الموت استعمال فيما وضع له ادعاء لا حقيقة فلا يكون حقيقة بل مجازا وكذا ما قيل ان
المراد به المشبه به أي السبع وهذا مما لا يمكن انكاره وذلك لانا نقول المشبه به هو السبع
الحقيقي المتعارف لا الادعائي الغير المتعارف لأن الادعائي انما هو عين المشبه الذي هو
المنية وهو ظاهر اه (قوله لا يقتضي الخ) أي لتصریح السكاكي بأن ثبوت الشيء ادعاء
لا ينفي فيه حقيقة ولهذا لم يتناقض نصب القرينة على أن المراد غير الموضوع له مع دعوى
أن المراد داخل تحت الموضوع له كذا في الاطول (قوله ويمكن الجواب الخ) نقل
في الاطول عن الشارح أنه زيف هذا الجواب بأن اللفظ لا يستعمل في المعنى الالكونية
موضوعه أول كونه لازما للموضوع له فاستعماله في الموت لكونه موضوعا له اه
ثم أجاب صاحب الاطول عن أصل الاعتراض على السكاكي بأن المنقسم الى الاستعارة
بالكتابة والاستعارة المصروفة ليست استعارة هي قسم المجاز بل ما يطلق عليها الاستعارة
فتمكن الاستعارة بالكتابة حقيقة وهذا التقسيم منه كتقسيمه المجاز الى المجاز العقلي والمجاز
اللفوي بعد تعريفه المجاز بالكلمة المستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق في اصطلاح به
التخاطب ولا شبهة أن المنقسم ما يطلق عليه المجاز لا المجاز بالمعنى المذكور اه (قوله
مثله) أي مثل استعمال لفظ المنية (قوله ومراد به الطرف الآخر) عطف لازم (قوله
غير ظاهر بعد) اذ لم يستعمل في غير ما وضع له وهو المعبر في المجاز عندهم وبه ذاتين بطلان
الاعتراض بأن اللفظ المستعمل اذا لم يكن حقيقة أو كتابة يجب أن يكون مجازا وذلك
لأن مراد الشارح أن تعريف المجاز الذي ذكره لا يصدق عليه وهذا كلام حق لا مريبة
فيه ثم لو عرفت المجاز بما لا يكون مستعملا في الموضوع له من حيث انه موضوع له لدخل
في تعريفه لكن لم يعرفه بذلك اه فترى (قوله واختار السكاكي الخ) فان قيل يجوز
العكس أيضا وفي كل منهما ما تقبل الاقسام فلا يرجح أحدهما على الآخر قلنا لا يجوز
اعتبار التبعية في مثل أمجبن أسان الحال اه حفيد (قوله يجعل قرينتها مكتبا عنها) فيه
بحث لأن هذا لا يتأتى في مثل قوله تعالى اعلمكم بتقون لأن القرينة ههنا احتمالة الترجي
عليه تعالى وكذلك في قوله تعالى ربما يؤدلان القرينة ههنا مناسبة حالهم لكثرة الودادة

قال المناضل المحشى في شرح المفتاح توجيها الارجاع الاستعارة التبعية الى الاستعارة
بالكتابة في الآيتين المذكورتين يجعل الاتقاء استعارة بالكتابة عن المرجو ويجعل
ذكر كل قرينة لها ويجعل الودادة الكثيرة استعارة بالكتابة عن القليله تتم بكتاب الكفار
ويجعل ذكر ربحها قرينة لها وفيه أيضا بحث لأن مدلول تتقون الاتقاء الخاص أعنى
الماخوذ من حيث النسبة على ما حققه في بحث الاستعارة التبعية وقد استعمل على
توجيه السكاكى في المرجوف هذه الاستعارة بالكتابة لا بد أن تكون تبعية كما لا يخفى فلا
يقيد السكاكى في رفع التبعية من الين وكذا الكلام في رعايود الآتية والأوجه ان يقال
طريقة الرده هنا أن يقال مخاطبون استعارة بالكتابة عن ربحي منهم الاتقاء والقرينة
نسبة الاتقاء المرجو واليه يمد كراعل وتتقون وهكذا الحال في ربحي يود فتأمل اه فترى
وعبارة الشارح في شرح المفتاح ليت شعري ماذا يفعل المصنف في كل استعارة تبعية
تكون قرينتها عطفية وكيف يجعلها قرينة على استعارة مكنية اه قال في الاطول ويمكن
أن يقال ما كان مدار قرينة التبعية على الفاعل والمفعول والمجرور على ما صرح به
السكاكى بين الردجه على قرينة التبعية مكنية وأما في نحو فتات زيدا اذا ضربته ضربا
شديدا فيجعل زيد مكنيا عنها باستعماله في المقتول ادعاء وأثبت القتل تخيلية ولا تجعل
القرينة مكنية نعم يتم الرد على السكاكى لو وجد مثال تبعية قرينتها حالية ولم يكن هناك
ما يجعل مكنية والتبعية قرينتها اه والحاصل أن رد التبعية الى المكنية تارة يكون يجعل
قرينة التبعية مكنيا عنها والتبعية قرينة تلك المكنية وعلى هذا اقتصر السكاكى في بيان
الردفاعترض عليه بعدم اطراده فيما اذا كانت قرينة التبعية حالية وغاية ما يمكن
في الاعتماد عنه ما مر عن الاطول ونارة يكون يجعل جزء من الكلام غير قرينة التبعية
مكنية وجعل التبعية قرينتها وهذا اذا كانت قرينة التبعية غائية (قوله ورد ما اختاره
السكاكى الخ) دفعه العصام بوجهين أحدهما أنه يعترض على الذوم بأنهم لم يلقوا
الاعتبار في التبعية لصارت استعارة بالكتابة واستغنوا عن اعتبارها لانهم يجعلون
الاستعارة التخيلية اثبات لازم المشبهة للمشبهة مع استعماله في حقيقة ولا يشعر كلامه
بأنه يردّها الى الاستعارة بالكتابة والتخيلية على مذهبه بل من ينظر في كلامه يعرف أنه
كلام مع القوم وثانيهما أنه جعل الاستعارة التخيلية للصورة الوهمية لتكون حقيقة
باسم الاستعارة في الغاية قبل رد التبعية فله أن يعدل عن القول به لصحة الرد المذكور
لأن النفع فيه أكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة اه وقال في الاطول
بعد قول المصنف واختار رد التبعية الخ مانعه في كون ذلك مختارا السكاكى نظر لانه قال
في آخر بحث الاستعارة التبعية هذا ما أمكن من التخصيص كلام الأصحاب في هذا الفصل
ولو أنهم جعلوا قسم الاستعارة التبعية من قسم الاستعارة بالكتابة بان قلبوا الجمعا
في قولهم نطق الحال هكذا الحال التي ذكرها عندهم قرينة الاستعارة بالتصريح

(و) جعل الاستعارة (التبعية)
قرينتها أي قرينة الاستعارة المكف
عنها (على نحو قوله) أي السكاكى
(في المنية وأظفارها) حيث جعل
المنية استعارة بالكتابة وإضافة
الأظفار اليها قرينتها في قولنا
نطق الحال بكذا جعل القوم
نطق استعارة عن ذلك بقرينة
الحال والحال حقيقة وهو يجعل
الحال استعارة بالكتابة عن المقام
ونسبة النطق اليها قرينة الاستعارة
وهكذا في قولهم نقرهم الهذميات
يجعل الهذميات استعارة بالكتابة
عن المطعومات الشبهة على سبيل
التمكيم ونسبة القرى اليها قرينة
وعلى هذا القياس وانما اختار
ذلك ايثار الاضبط وتقليل الاقسام
(ورد) ما اختاره السكاكى

(بأنه ان قدر التبعية) لنطق في نطق الحال بكذا (حقيقة) بان يراد به معناها الحقيقي (لم تكن) التبعية استعارة (تخييلية لانها) أي التخييلية (مجاز عنده) أي عند السكاكي لا ندفعها من أقسام الاستعارة المصرح بها المنسوبة بذكر المشبهة واردة المشبه إلا أن المشبه فيها يجب أن يكون مما لا تحقق له بناء حسابا ولا عقلا ٢٩ بل وهما فتكون مستعملة في غير ما وضعت له بالتحقيق فتكون مجازا وإذا لم تكن

التبعية تخيلية (فلم تكن) الاستعارة (المكني) عنها مستلزمة للتخييلية بمعنى أنها لا توجد بدون التخييلية وذلك لأن المكني عنها قد وجدت بدون التخييلية في مثل نطق الحال بكذا على هذا التقدير (وذلك) أي عدم استلزام المكني عنها للتخييلية (باطل بالاتفاق) وإنما الخلاف في أن التخييلية هل تستلزم المكني عنها فعند السكاكي لا تستلزم كما في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع وبهذا ظهر فساد ما قيل إن مراد السكاكي بقوله لا تنقل المكني عنها عن التخييلية أن التخييلية مستلزمة للمكني عنها على العكس كما فهمه المصنف نعم يمكن أن ينزع في الاتفاق على استلزام المكني عنها للتخييلية لأن كلام الكشاف مشعر بخلاف ذلك وقد صرح في المفتاح أيضا في بحث المجاز العقلي بأن قرينة المكني عنها قد تكون أمرا وهما كظفار المنية وقد تكون أمرا محققا كالآليات في أنبت الربيع البقل والهزم في هزم الأمير الجند إلا أن هذا لا يدفع الاعتراض عن السكاكي لأنه قد صرح في الجواز العقلي بأن نطق في نطق الحال بكذا أمر وهمي جعل قرينة للمكني عنها وأيضاً لما جوز وجود المكني

استعارة بالكناية عن المتكلم بواسطة المبالغة في التشبيه وجعلوا نسبة النطق اليه قرينة الاستعارة كما فعلوا في أظفار المنية لكان أقرب إلى الضبط اهـ وكلامه هذا صريح في أنه رد الاستعارة التبعية إلى المكنية على قاعدة القوم في نقد الحاجة له إلى استعارة قرينة المكنية شيء حتى تبقى التبعية مع ذلك مجازا ولا تنقل إلى أقسامهم هذا فلا يتم ما رده المصنف رده اهـ بـ ض يلخص (قوله بأنه) أي السكاكي ان قدر هو قدره ببناء الفاعل أو بأنه أي الشأن فتقديره بالبناء فاعول ولا ينبغي أن هذا التبريد قبيح لانه لما قال وجعل التبعية قرينة على نحو قوله في المنية وأظفارها الميق احتمال تقديرها حقيقة والالام يكن على نحو قوله في المنية وأظفارها فكان عليه أن يقول على نحو المنية وأظفارها الجسد من هذا التبريد وأيضاً ينبغي أن يقول ان قدر التبعية غير استعارة لم تكن تخيلية لانها استعارة عنده لئلا يجهل المنع على قوله والأي وان لم يتدر التبعية حقيقة فتكون استعارة لجواز أن تكون مجازا مرسلان لا يضر هذا المنع لأن الكون مجازا مرسلان أيضاً يشارك الكون حقيقة في الفساد وأما ثبات الملازمة بأن العلاقة بين المعنيتين هي المشابهة كما تصدى له الشارع المحقق فدونه خراط القناد اهـ أطول ملخصاً (قوله لم تكن تخيلية) أي على مذهب السكاكي (قوله مجاز عنده) لا عند المصنف والسلف (قوله الآن المشبه فيها) أي في التخييلية (قوله بمعنى الخ) اشار به إلى أنه ليس المراد الاستلزام في التعقل بل في الوجود ولا يعني أن كلامه لا يوجد بدون الآخر لما تقدم من أن التخييلية عند السكاكي قد تكون بدون المكنية (قوله على هذا التقدير) أي تقدير أن التبعية حقيقة اهـ سم (قوله وبهذا ظهر الخ) أي باعتبار السكاكي التخييلية بدون المكنية في قولنا أظفار المنية الشبيهة بالسبع (قوله لا على العكس) عطف على مستلزمة للمكنية أي لا كناية على العكس أي انها تستلزمها المكني عنها وفي بعض النسخ اسقاط على وهو ظاهر (قوله كما فهمه المصنف) أي في الإيضاح (قوله لأن كلام الكشاف) سيد كرد بعد (قوله عن السكاكي) أي في عدم قوله بالاستعارة التبعية وان دفع الاعتراض عليه بأن عدم الاستلزام باطل بالاتفاق اهـ سم (قوله لانه قد صرح الخ) وحيث جعل نطق مستعملاً في أمر وهمي كان استعارة تخيلية في الفعل والاستعارة في القول ليست الاتبعة فقد اضطر إلى اعتبار الاستعارة التبعية (قوله وأيضاً) اعتراض بوجه آخر لزم السكاكي من كلامه اهـ سم (قوله فلاجبهة) أي لا وجه (قوله ان المكني عنها لا تنقل عن التخييلية) لانها قد انفكت عنده في أنبت الربيع البقل وهزم الأمير الجند (قوله فلم يكن مذهب

عن أبيه عن التخييلية كما في أنبت الربيع البقل ووجود التخييلية بدونها كما في أظفار المنية الشبيهة بالسبع فلاجبهة بقوله ان المكني عنها لا تنقل عن التخييلية (والا) أي وان لم يقدّر التبعية التي جعلها السكاكي قرينة للمكني عنها حقيقة بل قدرها مجازاً (فتكون) التبعة كنطق مثلا (استعارة) ضرورة أنه مجاز علاقته المشابهة والاستعارة في الفعل لا تكون التبعية (فلم يكن مذهب

إليه) السكاكي من رد التبعية إلى
الممكن عنها (مغنيا عما ذكره غيره)
من تقسيم الاستعارة إلى التبعية
وغيرها لأنه اضطرر آخر الأمر إلى
القول بالاستعارة التبعية وقد يجاب
بأن كل مجاز تكون علاقته المشابهة
لا يجب أن يكون استعارة لجواز أن
يكون له علاقة أخرى باعتبارها
وقع الاستعمال كما بين النطق
والدلالة فإنها لازمة للنطق بل إنما
تكون استعارة إذا كان الاستعمال
باعتبار علاقة المشابهة وقصد
المبالغة في التشبيه وفيه نظر لأن
السكاكي قد سرح بأن نطقت ههنا
أمر مقدروهمي كإظهار المنية
المستعارة للصورة الوهمية الشبيهة
بالأظفار الحقيقية ولو كان مجازاً
منه لا عن الدلالة لكان أمراً
محتملاً عقلياً على أن هذا لا يجري
في جميع الأمثلة ولو سلم فحينئذ
يعود الاعتراض الأول وهو وجود
الممكن عنها بدون التخيلية ويمكن
الجواب بأن المراد بعدم انفكاك
الاستعارة بالكناية عن التخيلية
أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع
من كلام القصاص إذ لا نزاع في عدم
شروع مثل أظفار المنية الشبيهة
بالسمع وإنما الكلام في الصحة وأما
وجود الاستعارة بالكناية بدون
التخيلية فشائع على ما قرره صاحب
الكشاف في قوله تعالى ينقضون
عهد الله وصاحب المشتاح في مثل

إليه مغنياً الخ) وقال صاحب الكشاف في رده على السكاكي رده الاستعارة التبعية إلى
الممكن عنها أنه قد يكون تشبيه المصدر والمقصود الأصلي والواضح الجلي ويكون ذكر
المتعلقات تابعاً ومقصوداً بالعرض فالاستعارة حينئذ تكون تبعية كما في قوله
تقري الرياح رياض الحزن مزهرة * إذا سرى النوم في الأجفان إيقاظاً
فإن التشبيه هنا إنما يحسن بين هبوب الرياح عليها وبين القرى ولا يحسن التشبيه ابتداءً بين
الرياح والمضيف ولا بين الرياض والمضيف ولا بين الإيقاظ والطعام نعم يلاحظ التشبيه بين
هذه الأمور تبعاً لذلك التشبيه ولا يصح أن يعكس فيجعل التشبيه بين الهبوب والقرى تبعاً
لشيء من هذه التشبيهات فلا يصح هنا رد التبعية إلى الممكنة عند من له ذوق سليم وقد يكون
التشبيه في المتعلق غرضاً أصلياً وأمر اجلياً ويكون ذكر الفعل واعتبار التشبيه فيه تبعاً
فحينئذ يحتمل على الاستعارة بالكناية كقوله تعالى ينقضون عهد الله فإن تشبيه العهد
بالجبل مستفيض مشهور وقد يكون التشبيه في مصدر الفعل وفي متعلقه على السوية
فحينئذ جاز أن يجعل استعارة تبعية وأن يجعل ممكنة كما في نطقت الحال فإن الكلام من
تشبيه الدلالة بالنطق وتشبيه الحال بالكلام ابتداءً مستحسن فظهر أن ما ذكره السكاكي
من الرد مطلقاً مردود اه أطول (قوله) تكون علاقته المشابهة (أي بالصلاحيية
أي فيه مشابهة تصلح للعلاقة بدليل بقية الكلام) (قوله لا يجب الخ) لقائل أن يقول
عدم الوجوب لا يمنع الصحة وإذا صرح به استدارة فلا إشكال على السكاكي بحاله اه سم
(قوله وفيه نظر) أي في هذا الجواب (قوله لأن السكاكي إلى آخر الفصل) حاشية
بخط الشارح قدس سره أدرجه في الشرح كما ذكره الحفيد (قوله في جميع الأمثلة)
لأن بعضها لا يوجد فيه علاقة أخرى غير المشابهة اه سم (قوله ولو سلم) أي جريانه في
جميعها اه سم (قوله وهو وجود الممكن عنها بدون التخيلية) مع أن الممكن عنها لا تنفك
عن التخيلية (قوله ويمكن الجواب الخ) لا يخفى أن الجواب لا يطابق الاعتراض
لأن الاعتراض بلزوم وجود الممكنة بدون التخيلية وذلك باطل وهذا لا يدفعه أن المراد
بعدم انفكاك الممكنة عن التخيلية أن التخيلية لا توجد بدونها فيما شاع وإنما يظهر
الدفع بذلك لو كان الاعتراض بلزوم وجود التخيلية بدون الممكنة وهو عكس ما ذكر في
الاعتراض إلا أن يكون محط الجواب قوله وأما وجود الاستعارة بالكناية بدون التخيلية
فشائع لكن هذا مضمون قوله السابق نعم يمكن أن ينازع في الاتفاق الخ فهذا لا يمكن
أن يجاب بما تقدم من منع الاتفاق الخ تأمل اه سم وكتب أيضاً قوله ويمكن الجواب
الخ جواب عن قوله ولو سلم الخ لأن أصل الاعتراض لأنه قد سبق أنه صرح بأن نطقت
أمر وهمي فاضطرر آخر الأمر إلى اعتبار الاستعارة التبعية كذا في الحفيد (قوله وإنما
الكلام) أي النزاع في الصحة أي في صحة مثل أظفار المنية الشبيهة بالسمع (قوله في قوله
تعالى ينقضون عهد الله) ففي العهد استعارة بالكناية فالعهد مشبه والمشبّه به هو الجبل

أثبت الربيع البقل فصلاً الحاصل من مذهبه أن قرينة الاستعارة بالكناية قد تكون استعارة تخيلية مثل أظفار المنية ونظرة الحال
فوزان

فوزان العهد وزان المنية في أنشبت المنية أظفارها والنقض قرينة هذه الاستعارة
والاستعارة بالنقض هو إبطال العهد وهو أمر محقق لا وهمي فقرينة المكسبة
استعارة تحقيقية (قوله استعارت عن غور الماء) شبه الغور بإدخال الغذاء الجوف
فاستعارة لفظية وهو لفظ البلع (قوله وقد تكون حقيقة كما في أنبت الربيع) فالربيع
استعارة مكنية والانبات قرينتها وهو أمر محقق

(فضل في شرائط حسن الاستعارة) *

أى في بيان ما به أصل الحسن وما يزيد في حسنها ويدور عليه مراتب الحسن ولا يقتصر على
مال أو أهل الخرج من الحسن إلى القبح اه أطول (قوله من التحقيقية) أى غير التمثيل
(قوله على سبيل الاستعارة) زاده الشارح أيضا لا يحتزبه عن مجرد التشبيه التمثيلي
وان ذكره سمع للمعرفة من أن التشبيه التمثيلي لا يسمى التمثيل على الإطلاق (قوله برعاية
جهات حسن التشبيه) لأن معناه ما على التشبيه فيتبعه في الحسن والقبح اه سم وفيه
أيه غير مطرد لا ترى أن قوة وجه التشبيه توجب قبح التشبيه دون الاستعارة وكتب أيضا
قوله برعاية جهات حسن التشبيه أى سوى ما يأتى من أنه لا يعقوى التشبيه بحيث يتخيل
الطرفان متجدين فإنه ليس من شرائط حسن الاستعارة أن توجد فيها جهة حسن
التشبيه هذه وكأنه أراد إظهار المعهود لسبقها وهذه الجهة مجالم تسبق ولا يخفى أنه كما
تدور الاستعارة على التشبيه تحسن برعاية جهات حسنة تدور على القرينة أيضا تحسنها
برعاية حسن القرينة بأن تكون في الخطاب مع الذكى غير واضحة جدا ومع البليد في غاية
الوضوح ومع المتوسط بين بين وكأنه لم يتعرض له لأنه من جهات حسن مطلق المجاز من
غير اختصاص بها اه أطول (قوله كأن يكون وجه التشبيه الخ) الأولى تركه لأنه شرط
الصحة لا شرط الحسن اه حفيد وقد يجاب بأن شروط الصحة الشمول ادعاء لا في نفس الامر
وعذر الشارح في ذكره أن الحسن انما يتصور بعد وجود الصحة اه مم وعبرة الأطول
وكانه أراد ظهور الشمول أو الشمول تحقيقا والافشول وجه التشبيه مما يتوقف عليه
التشبيه لا حسنه اه (قوله من الغرض) أى الغرض من التشبيه كبيان حال المشبه
أو إمكانه (قوله ونحو ذلك) من كون وجه التشبيه غير مبتذل اه حفيد (قوله وأن لا يشم
رائحته لفظا) انما قال لفظا لأن المعنى على التشبيه قطعاً وانما ذكر اشتمام الرائحة المنبث عن
القله لأنه لو زيد عليه بأن يبين مثلا المشبه به المذكور بالمشبه صريحا كما في الخطيب الأبيض
حيث بين بالفجر أوضنا كما في الخطيب الأسود فان تبيين الخطيب الأبيض بالفجر يتضمن تبيين
الخطيب الأسود بالليل أو بأن يذكر وجه التشبيه كما في رأيت أسدا في الشجاعة أو الاداة كما في
زيد كالأسد لم يكن هناك استعارة أصلا بل مثل ذلك تشبيه ومثال اشتمام رائحة التشبيه
قوله قد رزأ زواره على القمور فان فيه ذلك الاشتمام فيقل حسن الاستعارة فيه ولا يخرج
إلى باب التشبيه لأن ذكر المشبه فيه ليس على وجه يشعر بكونه مشبها به بل فيه رائحة

وقد تذكر ان استعارة تحقيقية
على ما ذكره في قوله تعالى يا أرض
ابلقى ماء البلع استعارة عن غور
الماء في الأرض والماء استعارة
بالسكابة عن الغذاء وقد تكون
حقيقة كما في أنبت الربيع
(فصل في شرائط)
حسن الاستعارة

(حسن كل من) الاستعارة
(التحقيقية والتمثيلية) على سبيل
الاستعارة (برعاية جهات حسن
التشبيه) كأن يكون وجه التشبه
شاملا للطرفين والتشبيه واقيا
بإفادة ما علق به من الغرض ونحو
ذلك (وأن لا يشم رائحته لفظا)
أى وبأن لا يشم شيء من التحقيقية
والتمثيلية رائحة التشبيه من جهة
اللفظ

الاشعار بذلك اه ملخصا من الغنري والسيرامي قال في الاطول وأظن ان في التبريد
 أيضا اشتمام را تحته اه (قوله لان ذلك يطل الغرض) ابطاله ياتي أنه من شرائط الحسن
 لان شرائط الصحة فاعمل المراد كمال الغرض اه سم (قوله على أن المشبهة به أقوى في
 وجه الشبه) أي فلا يتأتى ادعاء ما ذكر (وأقول) فيه نظر بدليل المشكك فان بهض أراد
 أقوى من البهض مع شمول الجنس لجميعها فلا مناقاة بين التفاوت في القوة وبين الاشتراك
 في الجنس اه سم (قوله ولذلك يوصي الخ) وجه ترتب التوصي المذكور على أن شرط
 الحسن ذلك أنه اذا لم يكن في اللفظ ما يدل على التشبيه كان التشبيه خفيا فاذا انضم الى
 خفائه خفاء وجه الشبه زاد انما فاء واشتد قصر الاستعارة الغازا بخلاف ما اذا كان
 وجه الشبه جليا اذ ليس فيه من الخفاء ما في ذلك اه سم قال في الاطول وتلك الوصية
 مخصوصة بالتحقيقية المصروفة دون الاستعارة بالكناية كما صرح به في المفتاح قبل ذلك لان
 في الممكنة تصير تحابسا للمشبه فلا تبرز غلظه وجه الشبه بسبب تعمية والغاز اه (قوله
 أي ولان شرط حسنه) أي حسن ككل (قوله أو بواسطة عرف) أي عام (قوله الغازا
 وتعمية) أي سبب الغاز وتعمية أي اخفاء اه أطول (قوله ان روعي شرائط الحسن ولم
 يشم رائحة التشبيه) شرط اقوله لثلاثة سبب الاستعارة الغازا وعدف قوله ولم يشم الخ على
 روعي من عطف الخاص على العام بناء على أن المتبادر أن المراد بالحسن حسن الاستعارة
 وبه صرح في المطول لا حسن التشبيه لان ترك الاشتمام المذكور من جملة مراعاة شرائط
 حسن الاستعارة تبسه عليه مع دخوله فيها اهتماما به وقوله وان لم تراعى ان ضبط بالفوقية
 فالضمير فيه اشترائط الحسن التي منها ترك الاشتمام ونفي مراعاتها صادق مع انتفاء مراعاة
 جميعها بأن لم توجد مراعاة شئ منها ومع انتفاء مراعات بعضها وحصول مراعاة البهض
 الاخر فان اتنى مراعاة الجميع فالتحسين ولم تصير الاستعارة الغازا لان من الشروط عدم
 الاشتمام فاذا أهمل بأن حصل الاشتمام اتنى الا لغازوان كان وجه الشبه خفيا كما هو
 الفرض وعلى هذا فاقوله فان الحسن أي مع تحقق الا لغازا في بعض التقادير كما تقرروا ان
 ضبط بالتحسية فالضمير فيه لعدم الاشتمام أي وان لم يراع عدم الاشتمام بأن حصل الاشتمام فان
 الحسن والا لغازا عدم تحقق الامرين اه سم باختصار (قوله الغزاه) أي بضم اللام ورفع
 الغين اقوله مثل رطب وأرطاب وجاء بضم الغين كعنز واسكانهم كقذل حكاهما الدماميني
 (قوله رأيت ابلا مائة الخ) وانما صار الغازا لان مشابهة الناس بالابل المائة التي
 لا توجد فيها راحلة في عزه وجود مرضى مختب فيهم خفية غير واضحة ولذا صرح
 النبي صلى الله عليه وسلم بالتشبيه فيه فقال الناس كابل مائة لا توجد فيها راحلة وفي رواية
 تجدون الناس كالابل المائة ليست فيها راحلة وقوله كالابل مائة لثان لتجدون
 وقوله ليست فيها راحلة حال أو جملة مستأنفة اه أطول (قوله يرتحل) كان معناه بعده
 للارتحال عليه اه سم وقال في الاطول أي يحط رحله عليه (قوله التي لا توجد في كثير

لان ذلك يطل الغرض من
 الاستعارة أعنى ادعاء دخول المشبه
 في جنس المشبه به لما في التشبيه من
 الدلالة على أن المشبه به أقوى في
 وجه الشبه (ولذلك) أي ولان شرط
 حسنه أن لا يشم رائحة التشبيه
 لفظا (يوصي أن يكون التشبيه)
 أي ما به المشابهة (بين الطرفين جليا)
 نفسه أو بواسطة عرف أو اصطلاح
 خاص (لثلاثة سبب) الاستعارة
 (الغازا) وتعمية ان روعي شرائط
 الحسن ولم يشم رائحة التشبيه
 وان لم تراعى فالتحسين يقال
 الغز في كلامه اذا عني مراده
 ومنه الغز والجمع الغاز مثل رطب
 وارطاب (كالمقيل) في التحقيقية
 رأيت أسدا وأريد انسان أبخر
 فوجه الشبه بين الطرفين خفي
 (و) في التمثيل (رأيت ابلا مائة
 لتجد فيها راحلة وأريد الناس) من
 قوله عليه الصلاة والسلام الناس
 كابل مائة لا توجد فيها راحلة
 وفي الفائق الراحلة البعير الذي
 يرتحل الرجل جلا كان أو ناقه يعني
 ان المرضى المختب من الناس في
 عزه وجوده كالنجيبة التي لا توجد
 في كثير

من الابل (وبهذا ظهر ان

التشبيه اعم محلا) الاعم اذا اطلق
ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
التشبيه من غير عكس بل وان
يكون وجه الشبه غير جلي فتصير
الاستعارة الغارزا كما في المثالين
المذكورين فان قيل قد سبق أن
حسن الاستعارة برعاية جهات
حسن التشبيه ومن جملتها أن
يكون وجه الشبه بعيدا غير
مبتذل فاشترط جلاله في
الاستعارة يتأتى ذلك قلنا الجلاء
والخفاء مما يقبل الشدة والضعف
فيجب ان يكون من الجلاء
بحيث لا يصير الغارزا ومن الغرابة
بحيث لا يصير مبتذلا (ويتصل به)
أي بما ذكرنا من انه اذا خفي
التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتبعين
التشبيه (انه اذا قوى التشبيه بين
الطرفين حتى اتحد كالعالم
والنور والشبهة والظلمة لم يحسن
التشبيه وتبعين الاستعارة)
لا يصير كتشبيه الشيء بنفسه
فاذا فهمت مسئلة تقول حصل في
قلي نور ولا تقول علم كالنور و اذا
وقعت في شبهة تقول وقعت في
ظلمة ولا تقول في شبهة كالظلمة
(و) الاستعارة (المكثي عنها
كالتحقيقية) في أن حسن برعاية
جهات حسن التشبيه لانها تشبيه
مضمرة (و) الاستعارة (التخييلية
حسنها بحسب حسن المكثي عنها)
لانها لا تكون تابعة للمكثي
عنها وليس لها في نفسها تشبيه

من الابل) فيه اشارة الى أن العدد لا تكثيرا للعصر (قوله اعم محلا) الاعم اذا اطلق
ينصرف الى الاعم المطلق ولم يظهر بما سبق الا افتراق التشبيه عن الاستعارة ولا يظهر
به مع ضخمة ما هو ظاهر من اجتماع التشبيه والاستعارة أنه اعم من الاستعارة ما لم يظهر
أن الاستعارة لا تفارق التشبيه وهو لم يعلم بل سيعلم خلافا من أنه قد تعين الاستعارة
ولا يصلح التشبيه فيمنع ما عموما من وجه وليس لذلك أن تحمل العموم عليه لانه خلاف
العبارة ومع ذلك لم يظهر مما سبق وما في عبارة هذه من الخلل غير ما في الايضاح الى قوله
وبهذا ظهر أنهم لا يجتمعان في كل ما يجيء فيه التشبيه اه أطول (قوله ان كل ما يتأتى
فيه الاستعارة الخ) اعترض بأنه ان أراد بالتأتى التأتى على وجه الحسن لم يكن كل ما يتأتى
فيه الاستعارة يتأتى فيه التشبيه بل وان يكون التشبيه بين الطرفين قويا حتى اتحد وان
أراد مجرد التأتى على وجه الحسن أولا فلا نسلم ان ليس كل ما يتأتى الخ فانه اذا كان وجه
الشبه خفيا يتأتى فيه الاستعارة أيضا لكن لا على وجه الحسن اه سم (قوله ويتصل به)
أي يلحق اه سم (قوله بما ذكرنا) أي ضمنا من قوله ولذلك الخ فلا يرد أنه لم يصرح
فيما تقدم أنه اذا خفي التشبيه لم تحسن الاستعارة ويتبعين التشبيه أفاده سم (قوله حتى
اتحد) أي حتى كأنهما اتحد اقاله كلام محمول على المبالغة اه فترى (قوله وتبعين
الاستعارة) أي اذا قصد تحسين الكلام كما يدل عليه قوله لم يحسن لانه تعينت الاستعارة
الجبته ولا يصح التشبيه كيف وقد صرح سابقا أن كل ما يتأتى فيه الاستعارة يتأتى فيه
التشبيه فلا تنافي بين كلاميه اه فترى (قوله لا يصير كتشبيه الشيء بنفسه) قال
في الاطول ومن هذا علم أن من فوائد الاستعارة الاحتراز عن تهمة تشبيه الشيء بنفسه
ولا ينحصر الغرض منه في المبالغة في التشبيه (قوله في أن حسن برعاية جهات حسن
التشبيه) لا بأن لا تشبه رائحة التشبيه انظر لانها تشبيه مضمرة في النفس فلا يتأتى رائحة
التشبيه نعم ينبغي أن يتحاشى عما يوجب ظهور التشبيه اه أطول وقال سم لم يرد بأن
لا تشبه رائحة التشبيه اعطالان من لازم الاستعارة بالكتابة ذكر ما هو من خواص
المشبه به وذلك يدل على التشبيه كما سبق عن شرح المفتاح للسيد فان قيل فيلزم أن يكون
في الترشيع في الحقيقية اسماء رائحة التشبيه لانه من لوازم المشبه به فلا يكون أبلغ قلنا
الفرق ان المذكور في المبالغة لفظ المشبه به فذكر خاصية المشبه به يدل على التشبيه
والمذكور في الحقيقية لفظ المشبه به فذكر ما هو من خواصه يعد التشبيه فضلا عن أنه
يدل عليه فليست أم (قوله لانها لا تكون التابعة للمكثي عنها) أي عند المصنف وأما
صاحب المفتاح فلما لم يقل بوجوب كونها تابعة للمكثي عنها قال ان حسنها بحسب حسن
المكثي عنها متى كانت تابعة لها وقيلما تحسن الحسن البليغ غير تابعة لها ولهذا استعجن
ماء الملام ولقائل أن يقول لما كانت التخييلية عنده استعارة مصرحة معينة على التشبيه
فلم لم يكن حسن برعاية جهات حسن التشبيه أيضا كما ذكره في الحقيقية والمكثي

عنها اه مطول قال في الاطول يريد أي صاحب المفتاح قول أبي تمام
لا تفتني ماء الملام فأنني * صب قد استعذب ماء بكائي

ويريد بالاستعجان ما نقل ان بعض أصحاب الطائي بعث اليه فارورة وقال ابعت لنا فيها ماء
اللام فقال في جوابه ابعت لنا من جناح الذل حتى نبعث لك من ماء الملام يعني أن ما وقع
منه مثل واخضع له ما جناح الذل ولم يلتفت الى ما ذكره في الجواب وجعل الاستعجان
بمكان لان الآية ليست من قبيل ماء الملام حتى يذب عنه الملام لان الطائر عند اشتغاله
وتعطفه على أولاده يخضع جناحه ويلقيه على الارض وكذا عند تعبته ووهنه والانسان
عند تواضعه يطأطي من رأسه ويخضع من بدنه فيشبه ذلك وتواضعه باحدى حالتي الطائر
على طريقة الاستعارة بالكناية ويضاف الجناح اليها اقرينها فانه من الامور الملازمة
للحالة المشبهة بها واستبعد المصنف وجودها بدون المكنية جدا الا يوجد له مثال في كلام
البلغاء وقال قول الطائي ليس فيه دليل على وقوعه بلحوازان يكون أبو تمام شبه الملام
بظرف الشراب لاشتماله على ما يكرهه الملوهم كما أن الظرف قد يشتمل على ما يكرهه الشارب
لبشاعته ومرارته فتكون التخييلية في قوله تابعة لما كنى عنها أو بالماء نفسه لان اللوم قد
يسكن حرارة الغرام كما أن الماء يسكن غليل الأوام فيكون تشبيها على حد بلين الماء فبما
مزايا استعارة والاستعجان على الوجهين لانه كان ينبغي له أن يشبهه بظرف شراب مكروه
أو بشراب مكروه هذا كلاله يعني تشبيهه بطلق الظرف أو بطلق الماء ليس على ما ينبغي
وليس المراد أن عبارته لا تنفي عما قصده من التشبيه بظرف شراب مكروه أو بشراب مكروه
على ما يفهمه الشارح لانه خلاف عبارته ويمكن أن يقال المقام قرينة على ارادة تشبيهه
بالظرف المكروه أو الماء المكروه فلا استعجان على أن لا ننسى أن التشبيه بالمكروه بلحوازان
أن تقول لللاثم على سبيل المجازاة اني لأستعذب ماء الملام مع عذوبته وانما استعذب
ماء بكائي اه (قوله بل هي حقيقة) أي عند المصنف والساف بخلاف السكاكي

(فصل في بيان معنى آخر يطلق عليه لفظ المجاز) *

(قوله على سبيل الاشتراك) فيكون حقيقة في كل (قوله أو التشابه) أي مشابهة الكلمة
التي تغير اعرابها للكلمة المستعملة في غيرها عنها الاصل فيكون اطلاق المجاز على هذه
الكلمة مجازا اه سم (قوله بحذف لفظ أو زيادة لفظ) خرج بهما القيد تغير حكم اعراب
غير في جاني القوم غير زيد فان حكم اعرابه كان الرفع على الوصفية فتغير الى النصب على
الاستثناء لكن لا بحذف لفظ أو زيادته بل لنقل غير عن الوصفية الى كونه أداة استثناء
ليكنه يخرج عن التعريف ما ينبغي أن يكون مجازا وهو حلة حذف ما أضيف اليها وأقيمت
مقامه نحو ما رأيت مذسافر فانه في تقدير مذكر زمان سافر الا أن يقول قوله كلمة مجاز أو أعم
من الكلمة حقيقة أو حكما ويدخل فيها ما ليس بمجاز نحو وانما زيد قائم فانه تغير حكم اعراب
زيد بزيادة ما لا يضافه وان زيد قائم فانه تغير اعراب زيد عن النصب الى الرفع

بل هي حقيقة فغيرها تابع لحسن
متبوعها

(فصل) *

في بيان معنى آخر يطلق عليه
لفظ المجاز على سبيل الاشتراك
أو التشابه

وقد يطلق المجاز على كلمة تغير حكم
اعرابها أي حكمها الذي هو
الاعراب على أن الاضافة للبيان
أي تغير اعرابها من نوع الى نوع
آخر (بحذف لفظ أو زيادة لفظ)
فالاول (كقوله تعالى وجاء ربك
استعمل القرينة) الثاني مثل

يحذف إحدى نوني إن وغير ذلك فالصحيح كلمة تغير حكم اعرابها الاصل الى غيره أى الى غير
الاصلى فان ربتك في وجاه ربك تغير حكم اعرابه الاصل الى أى اعرابه الذى يقتضيه بالاصالة
لا تتبعية شئ وهو الجرفى المضاف اليه الى غير الاصل الذى حصل بمتابعة أمر آخر كالرفع
الذى حصل فيه بقرعة مضافه المحذوف بنباته له وليس ما غير اليه الاعراب الاصل في
الامثلة المذكورة الى غير الاصل بل الى اصيل آخر وكذلك يدخل فيه نحو وليس زيد بمنطلق
وما زيد بقائهم مع أن المتعاقب صرح بأنهم ماله ساججازين وزاد قيدا آخر لاجراجه ما بأن قال
أوزيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا نحو كفى بالله وبجسبك زيد بخلاف ليس زيد
بقائهم وما زيد بقائهم وفير شارحوا المذاتح الاستغناء الواضح بما يظهر لزادته فائدة أصلا
وزيادة البناء في النفي لتأكيد النفي اه أطول (وأقول) يخرج عن التعريف أيضا نحو
قطعت أيدي القرية فان القرية اعرابها لم يتغير مع أنها من مجاز الحذف اذا لوحظ المضاف
المحذوف فتدبر ثم رأيت ما يأتي عن سم من أن مثل هذا لا يكون من مجاز الحذف محالفا
في ذلك لما يأتي عن الفري الموافق لما قلنا (قوله أى جاء أمر ربك لاستحالة الجى على الله
تعالى) فيه أمران الاول أن المقصود به هذا الدليل في ما هو الظاهر من العبارة لا اثبات
أنه من قبيل الحذف وأن المراد أمره لانه لا يشبه لجواز أن يكون هذا الاسناد من قبيل
الاسناد العقلي فالخامس ان هذا الظاهر يمنع ثم بعد الصرف عنه لا متناعه يحتمل الجمل على
أمر منها حذف المضاف والتثنية بل اعتبار هذا الوجه والثاني أنه قد يقال جى الامر
أيضا مستحيل ويجب أن له في نفسه معنى مجازيا كبلوغه الخطابين بل قد يدعى أنه حقيقة
عرفية لان المتبادر عرفا من قولنا جاء أمر السلطان بكذا بلوغ أمره اليها بخلاف الذات
العينية لا يظهر وصفها بنفسها بالجى ولو على وجه مجازي بل مهمان نصب لها رجوع الى
ما يتعلق بها كرسولها أما الامر فانه يوصف بنفسه بنفس الجى ولو بمعنى تجوزى كبلوغه
اليها اه سم (قوله للقطع بأن المقصود الخ) اذ ليس المقام مقام تذكير الخطاب وجهه
معتبرا بفناء أهل القرية حتى يقال أسأل القرية وقل لها ما صنع أهلك كما يقال سل
الارض من شئ أنهارك فانه لا يحذف في أمثال هذا المقام المضاف على ما صرح به الشيخ
عبد القاهر وسوذلك ان التصرف هنا في السؤال والقصد من الامر بالسؤال الامر
بالتمهل في القرية الحالية عن أهلها والاعتبار بها والتذكير لما آل ما يتعلق به الخطاب
من المنازل والمآرب اه أطول وكتب أيضا قوله للقطع بأن المقصود الخ لم يقل للقطع
باستحالة سؤالها لعدم صحة ذلك لامكان سؤالها بالحكمة أو بعد خلق الله الادراك فيها
لصحة خلاف المقصود قطعاً فلا بد من الصرف عن الظاهر ولذلك وجوه منها تقدير
المضاف وعليه التثنية فقوله للقطع الخ استدلال على الصرف عن الظاهر لا على
خصوص تقدير المضاف كذا في سم (قوله لم يكن من هذا القبيل) بل من المجاز اللغوي
(قوله والحكم للاصل في مثله هو النصب لانه خبر ليس) فان قلت اذا كان مثله خبر ليس

(قوله تعالى ليس
أى) جاء (أمر ربك) لاستحالة
الجى على الله تعالى (و) استل
(أهل القرية) للقطع بأن المقصود
هنا سؤال أهل القرية وان جعلت
القرية مجازا عن أهلها لم يكن
من هذا القبيل (وليس مثله شئ)
لان المقصود نفي أن يكون شئ
مثله الله تعالى لانى أن يكون
شئ مثله مثله فالحكم
الاصلى لربك والقرية هو الجز
وقد تفسر في الاول الى الرفع وفي
الثاني الى النصب بسبب حذف
المضاف والحكم الاصل في مثله
هو النصب لانه خبر ليس وقد تغير
الى الجز

ولاشك ان اسمه شئ لزم ان يكون ما هو في موضع المبتدأ مذكورة وما وقع في موقع الخبر معرفة وهو باطل بالاتفاق كما سلف في الفن الاول قلتم كلمة مثل لغاية توغلمها في الابهام لا تعترف فلا محذور اه فترى (قوله بسبب زيادة الكاف) وقيل الزائد مثل لان الزيادة نشأت منه ورجح الاول بأن الحكم بزيادة الحرف أنسب وبأن القول بزيادة مثل يؤدى الى دخول الكاف على الضمير والى الحاجة الى تقديره لائق للجواز أفاده في الاطول (قوله وظاهر عبارة المفتاح الخ) حيث قال في قوله تعالى وجاء بك الحكم الاصل في الكلام لربك هو الجزر وأما الرفع فنجاز وصرح أيضا بأن النصب في القرينة من قوله تعالى واستمل القرينة والجزر في كنهه مجاز وانما قال ظاهرا عبارة المفتاح لا يمكن تأويل الرفع بالرفع من حيث هو مرفوع وهكذا وأقبح ما قال المراد ان الرفع حكم مجازي لكلمة ربك بمنزلة المعنى المجازي في الجواز المعنوي كما ان الجزر حكم لها بمنزلة المعنى الحقيقي هناك ويدل على التأويل سيق كلام السكاكي كما يظهر لمن يتطرق فيه وفي شروحه اه فترى (قوله وما ذكره المصنف أقرب) لان ما ينفهم من المفتاح لا يتم في الجواز بالزيادة فحول ليس كنهه اذ لم يتعد فيه الجر عن كنهه اذ لا يحل للجر في التركيب أفاده في الاطول قال الفترى يشعر هذا بالقيام في الجواز بالحذف مطلقا مع انه غير ظاهر في نحو أعجبني سؤال القوية الا ان يقال هذا الجزر هو الجزر الذي كان في المضاف المحذوف لاجراء الاصل ولا يخفى انه تعييف اه ملخصا قال سم أقول قوله ولا يخفى انه تعييف رده ما في بعض نسخ المطول حيث قال فان كان الحذف أو الزيادة عملا لا يوجب تغيير حكم الاعراب كما رتب في قوله تعالى أو كصيب من السماء أى كمثل ذوى صيب وقوله فبما رجعت من الله أى فبرجعة فالكلمة لا توصف بالمجاز اه (قوله لان الله تعالى موجود) أى ولا يمكن نفي الوجود اه سم (قوله فاذا نفي الخ) ايضاحه ما في المطول من انه نفي لاشئ بنى لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم كما نقول ليس لاشئ زيدا خ فآخوزيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاشئ زيدا من آخ هو زيد فنفيت هذا اللازم والمراد نفي ملزومه أى ليس لزيد آخ اذ لو كان له آخ لكان لذلك الاخ آخ هو زيد فكذا نفيت أن يكون لمثل الله تعالى مثل والمراد نفي مثله تعالى اذ لو كان له مثل لكان هو مثل مثله اذ التقدير أنه موجود اه (قوله نفيا للملزوم) هو آخوزيد وقوله بنى لازمه هو آخ الاخ وكتب أيضا قوله نفيا للملزوم بنى لازمه أى ونفى الملزوم لازم النفي لازمه فقد أريد باللفظ لازم معناه فصدق حد الكتابة اه سم

(الكناية)

(قوله مصدر كنب بكذا) والمضارع على هذا كنى فهو كرمي يرى وقوله وكنوت والمضارع أكنوته وعلى هذا كدعا يدهو (قوله لفظ أريد به الخ) جرى على أن الكناية واسطة بين الحقيقة والمجاز اه سم في اللفظ الكناية طريقتين الاولى أنه مستعمل في غير الموضوع له مع جواز ارادة الموضوع له وعليها كلام

بسبب زيادة الكاف فكما وصفت الكلمة بالمجاز باعتبار نقلها عن معناها الاصلى كذلك وصفت به باعتبار نقلها عن اعرابها الاصلى وظاهر عبارة المفتاح أن الموصوف به هذا النوع من الجواز هو نفس الاعراب وما ذكره المصنف أقرب والقول بزيادة الكاف في قوله تعالى ليس كنهه شئ أخذ بالظاهر ويحتمل أن لا تكون زائدة بل تكون نفيا للمثل بطريق الكناية التي هي أبلغ لان الله تعالى موجود فاذا نفي مثل مثله لزم نفي مثله ضرورة انه لو كان له مثل لكان هو أعنى الله تعالى مثل مثله فلم يصح نفي مثل مثله كما نقول ليس لاشئ زيدا أى ليس لزيد آخ نفيا للملزوم بنى لازمه والله أعلم

(الكناية)

في اللغة مصدر كنب بكذا عن كذا وكنوت اذا تركت التصريح به وفي الاصطلاح (لفظ أريد به لازم معناه مع جواز ارادته

المصنف الثانية أنه مستعمل في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا بل ليقبل منه
 الى غير الموضوع له المقصود بحيث يكون غير الموضوع له متعلق الانبيات والنسب
 ومرجع الصدوق والكذب فيوضح الكلام وأن فقه المعنى الحقيقي بل وان استحالة
 كذا في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى
 فامثال ذلك كتابات عند المحققين من غير لزوم ككذب لأن استعمال اللفظ في معناه
 الحقيقي وطلب دلالة عليه انما هو لقصد الانتقال منه الى اللازم واختاره هذه الطريقة
 في التلويح قال وحيفة ذلك حاجة الى ما قبل ان الكتابة مستعملة في المعنى الثاني لكن مع
 جواز ارادة المعنى الاول ولو في محل آخر وباستعمال آخر بخلاف المجاز فانه مشروط
 بالقرينة المانعة اه قال في الاطول ولنا بحث نذكره لك فله معجب لا ولي الباب وهو أنه
 يمكن أن يجعل الكتابة كلها حقائق صرفة ويكون قصد ما يجعل معنى كتابا من قبيل
 قصد النتيجة بعد اقامة الدليل فيكون قولنا فلان كثير الرماد حقيقة صرفة ذكرت دليلا
 على أنه مضاف فيكون التقدير فهو مضاف ولا يكون هناك استعمال كثير الرماد
 في المضاف اه (قوله معه) فائدة التنبيه على أن ارادة اللازم أصل و ارادة المعنى
 بتعبية ارادة اللازم ولينتقل منه الى اللازم كما يفهم من قولنا جازي مع عمرو واهذا يقال
 جازي فلان مع الامير ولا يقال جاء الامير معه والممنوع هو الجمع بين المعنى ولازمه على وجه
 يكونان مقصودين استعمالا لا على وجه يكون أحدهما تابعا للآخر ووسيلة الى قصده
 وفهمه لكن يرد أن استعمال مع في قوله مع جواز ليس كما ينبغي لأن ارادة لازم المعنى ليس
 تابعا لجواز ارادته معه الآن يقال ان مع تدخل على المتبوع من المتشاكلين وجواز
 ارادة معناه مع لازمه لم يشارك اللازم في الارادة فتأمل اه أطول وقال سم مانصه
 أقول لا يشكل ارادة المعنيين في الكتابة بمنع استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه عنده ولا
 لأن محل ذلك اذا استعمل فيهما على أن كلام مقصود لذاته وما هنا أحدهما مقصود تبعاً
 قال قال في التلويح فان قيل اللفظ في مجموع المعنى الحقيقي والمجازي مجازو المجاز مشروط
 بالقرينة المانعة عن ارادة الموضوع له فيكون الموضوع له مراداً وغير مراد وهذا
 محال قلنا الموضوع له هو المعنى الحقيقي وحده فتجب قرينة على أنه وحده ليس مراداً
 وهو لا تنافي كونه داخل تحت المراد اه (قوله المراد به طول القامة) سياتي جعله
 ملزوماً لمناسبة كلام السكاكي الآتي في الفرق وهو صحيح لأن كل لازم ملزوم تأمل اه سم
 قال ليس وفي قوله لأن كل لازم ملزوم نظر لأن اللازم قد يكون أعم اه (قوله فظهر الخ) قال
 في الاطول وقد أشار الى فائدة قوله مع جواز ارادته معه وهي اخراج الجاز عن التعريف
 بقوله فظهر الخ الا أنه لم يقل نخرج به الجاز مع أنه أخصر وأوضح في المقصود ليكون مع
 الإشارة الى هذه الفائدة تنبيهاً على أن العمدة في الفرق بين الكتابة والمجاز هو هذا الذي
 هو الوجه الاول للفرق الذي ذكره السكاكي والوجه الثاني من الفرق الذي ذكره المشار

مع (أي ارادة ذلك المعنى مع لازمه
 كلفظ طويل التجاد المراد به طول
 القامة مع جواز أن يراد حقيقة
 طول التجاد أيضا (فظهر أنها
 تخالف المجاز من جهة ارادة
 المعنى) الحقيقي

إليه بقول المصنف وفرق بأن الانتقال فيما من اللازم الخ ليس بشئ اه مع بعض تلخيص
 (قوله مع ارادة لازمه) أقول هذا القيد انما يكون فصلا لاخراج الجواز عن من يمنع
 الجمع بين الحقيقة والجواز والمصنف منهم اه سم (قوله فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي) وان وجب فيه كالكناية تصور المعنى الحقيقي لينقل منه الى المعنى المجازى المشتل
 على المناسبة المصححة للاستعمال (قوله معناه من جهة الخ) قال في الاطول ومعنى قوله
 تخالف المجاز من جهة ارادة المعنى الحقيقي أن ارادة المعنى الحقيقي فارق بينهما فانها
 جائزة في الكناية كما ذكره في التعريف وممنوعة في المجاز كما دل عليه تعريف المجاز وحينئذ
 لا يتجه الاعتراض بمنافاة كلامه للتعريف وبأن الكناية كثيرا ما تتخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي ولا حاجة الى تقدير الجواز كما ذهب اليه الشارح اه ملخصا (قوله وجبان
 الكلب) أى عن الهرير بكثرة الضيقان (قوله ومهزول القصيل) لكثرة حلب أمه
 للضيقتان (قوله وان لم يكن له نجاد) بحث فيه في الاطول بأن انتهاء التجاد قرينة مانعة
 عن ارادته اه وفي سم قيل سبق أن المحققين جوزوا استعمال المعنى الحقيقي في الكناية
 وحينئذ لا يعلم الفرق بينها وبين المجاز فان استعمال المعنى الحقيقي من أقوى قرائن المجاز
 فاذا جوز ذلك في المجاز ولم يجعل مانعة من ارادة المعنى الحقيقي لم يتميز الكناية عن المجاز
 في صورة استعمال المعنى الحقيقي نحو نطق الحال بكذا ويمكن أن يجاب بصحة ارادة المعنى
 الحقيقي لو كان ممكنا بحيث يكون مناط الاثبات والنفي أيضا في الكناية دون المجاز
 فليست أمه ملخصا وفي سم أيضا قوله وان لم يكن له نجاد ولا كاب ولا قصيل أو رداءه
 اذ لم يكن له ما ذكر لم تكن ارادة المعنى الحقيقي جائزة في هذا الاستعمال فلم تكن كناية بل
 مجاز أو أجيب بال منع بل هي جائزة ولو استعمال المعنى الحقيقي لقصد الانتقال الى اللازم
 كما رعن التلويح ورد بان ما في التلويح منترع على أن الكناية مستعملة في معناها الحقيقي
 لقصد الانتقال وكلامنا هنا مبني على أنها مستعملة في المعنى المجازى فلا حاجة لارادة
 المعنى الحقيقي للانتقال منه بعد كون اللفظ مستعملا في المعنى المجازى الذي هو المتقبل
 اليه فاذا كان منفي المجاز ارادته لانها انما تجوز اذا كان وسيلة للانتقال ومع استعمال
 اللفظ في المعنى المجازى لا معنى للتوصل الا أن يقال لا مانع من أن يراد باللفظ كلا المعنيين
 المجازى على أنه المقصود والحقيقي للانتقال منه فقوله الا أني لكن قد يمنع ذلك الخ بحول
 على ما اذا كان المعنى الحقيقي مقصودا بالنفي والاثبات اما اذا قصد الانتقال منه فلا يمنع
 فليست أمه ملخصا (قوله هو ان الكناية من حيث الخ) اعترض في الاطول بأنه يوجب
 الدور في تعريف الكناية (قوله لكن قد يمنع ذلك في الكناية بواسطة خصوص المادة)
 أى وان جاز من حيث انها كناية بمعنى أن كونها كناية لا ينافي ارادة المعنى الحقيقي وان
 منعها خصوص المادة قد عرف الكناية صادق على هذه الصورة أيضا (قوله اذ انقوه)
 أى المثل (قوله اترابه) جمع ترب بكسر التاء المثناة من فوق أى اقرانه في السن بأن يكون

(مع ارادة لازمه) كإرادة طول
 التجاد مع ارادة طول القامة بخلاف
 المجاز فانه لا يجوز فيه ارادة المعنى
 الحقيقي للزوم الترتيب الممانعة
 عن ارادة المعنى الحقيقي وقوله من
 جهة ارادة المعنى معناه من جهة
 جواز ارادة المعنى ابوافق ما ذكره
 في تعريف الكناية ولأن الكناية
 كثيرا ما تتخلو عن ارادة المعنى
 الحقيقي للقطع بصحة قولنا فلان
 طويل التجاد وجبان الكلب
 ومهزول القصيل وان لم يكن له
 نجاد ولا كاب ولا قصيل ومثل
 هذا في الكلام أكثر من أن يحصى
 وههنا بحث لا بد من التنبه له
 وهو أن المراد بجواز ارادة المعنى
 الحقيقي في الكناية هو أن الكناية
 من حيث انها كناية لا تنافي ذلك
 كما أن التجاز ينافيه لكن قد يمنع
 ذلك في الكناية بواسطة خصوص
 المادة كما ذكر صاحب الكشاف
 في قوله تعالى ليس كمثل شئ أنه
 من باب الكناية كما في قولهم مثلك
 لا يصلح لأنهم اذ انقوه عن يمثاله
 وعن يكون على أخضر أو صافه
 فقد انقوه عنه كما يقولون بلغب
 اترابه

يريدون بلوغه فقوله ليس كآله شيء وقوله ليس كآله شيء عيارتان معتقتان ٣٠٣ على معنى واحد وهو نفي المماثلة عن ذاته

لا فرق بين ما لا ماتعطيه الكناية من المبالغة ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة وهو نفي المماثلة عن هو مماثل له وعلى أخص أوصافه (و فرقه) بين الكناية والجواز (بان الانتقال فيها) أي في الكناية (من اللازم) إلى الملزوم كالانتقال من طول النجماد إلى طول القامة (وفيه) أي في الجواز الانتقال (من الملزوم) إلى اللازم كالانتقال من الغيث إلى النبت ومن الأسد إلى الشجاع (ورده)

هذا الفرق (بأن اللازم ما لم يكن ملزوما) بنفسه أو بانضمام قرينة اليه (لم ينتقل منه) إلى الملزوم لأن اللازم من حيث أنه لازم يجوز أن يكون أعسم ولا دلالة للعام على الخاص (وحينئذ) أي إذا كان اللازم ملزوما (يكون الانتقال

من الملزوم) إلى اللازم كافي الجواز فلا يتحقق الفرق والسكاكي أيضا معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما امتنع الانتقال منه وما يقال إن

مراده أن اللزوم من الطرفين من خواص الكناية دون الجواز أو شرط لها دونه فما لا دليل عليه وقد يجاب بأن مراده باللازم ما يكون وجوده على سبيل التبعية كطول النجماد التابع لطول القامة ولهذا يجوز كون اللازم أخص كافيا حدث بالفعل للإنسان فالكناية أن يذكر

من المتلازمين ما هو تابع ورديف ويراد به ما هو متبوع ومردوف والجواز بالعكس وفيه قط

ابتداء ولادة الجميع زمانه واحد اه سم (قوله يريدون بلوغه) فانه يلزم من بلوغ اترابه بالسن بلوغه بالسن اه سم (قوله معتقتان) أي واردتان (قوله ولا يخفى ههنا امتناع ارادة الحقيقة) لاستحالة ثبوت مماثلة اه سم (قوله وفرقه) لم ينسبه إلى السكاكي مع أنه ذكره في كتابه لانه لا يخصه كما صرح به في الايضاح اه أطول (قوله) كالانتقال من طول النجماد الخ) ما ذكره هنا من كون طول النجماد لازما وطول القامة ملزوما عكس ما قاله في شرح التعريف السابق ولا تنافي لأن كلا لازم وملزوم اه سم (قوله ومن الأسد إلى الشجاع) هذا لا يظهر لأن الأسد ليس ملزوما للرجل الشجاع وكذا كثير من المجازات المرسلات ولو كانت ملزومات بالقرينة فالكناية أيضا ملزومة بالقرينة كذا في الأطول (قوله) لم ينتقل منه إلى الملزوم لأن اللازم الخ) فيه أنه ان عرف علاقة اللازم بين اللازم والملزوم ينتقل منه إليه لا محالة وان لم تعرف لا ينتقل من الملزوم أيضا اه أطول (قوله) معترف بأن اللازم ما لم يكن ملزوما الخ) ملزومية اللازم بأن يكون أخص أو مساويا فان قلت ان اللازم كيف يكون أخص والعام يوجد بدون الخاص فيلزم وجود الملزوم بدون اللازم قلت أراد باللازم التابع الرديف كطول النجماد التابع لطول القامة اه أطول وقال السعيد في شرح المفتاح أراد باللازم التابع والرديف كما مر ثم إن الانتقال من اللازم إلى الملزوم يحتاج إلى جعله مساويا للزومه أو أخص منه اه وكتب عليه سم مانصه قوله مساويا للزومه أو أخص ههنا استغنى عن ذلك لأن الأعم في الجمله بعيد فليستأمل اه (قوله من خواص الكناية دون الجواز) أي فالانتقال فيها أيضا من الملزوم (قوله) فما لا دليل عليه الظاهر أن المراد لا دليل عليه من حيث صحته في نفسه لا من حيث كونه مراده مع صحته في نفسه تأمل اه سم (قوله) ما يكون وجوده على سبيل التبعية) أي واللازم بهذا المعنى ملزوم فالانتقال منه بمنزلة الانتقال من الملزوم اه سم (قوله) ولهذا يجوز كون اللازم أخص أي يكون المراد باللازم ما ذكره لا ما هو المتعارف اذ ذلك لا يكون أخص والالكان الملزوم أعم فيوجد بدون اللازم وهو متشع اه يس وكتب أيضا قوله ولهذا يجوز كون اللازم أخص مع ان اللازم بغير هذا المعنى لا يكون أخص وانما يكون مساويا أو أعم اه سم (قوله) فالكناية ان يذكر من المتلازمين الخ) إشارة إلى أنه وإن آل الأمر إلى ان الانتقال في الكناية أيضا من الملزوم لأن ذلك التابع والرديف ملزوم الآن الفرق مع ذلك حاصل بينهما وهو أن الانتقال في الكناية باعتبار كون المنتقل منه لازما وان كان ملزوما أيضا وهو في الجواز على العكس اه سم (قوله وفيه نظر) قال في المطول لأن الجواز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في النبت واستعمال النبت في الغيث اه وقد يقال انه بحسب الحثية والاعتبار مختلف كما مر في اعتبار العلاقتين في الفرق بين الجواز المرسل والاستعارة في لفظ واحد فاذا أطلق النبت على الغيث من حيث أنه لازم لا من حيث أنه رديف وتابع فهو بهذا الاعتبار مجاز مرسل

ولا يخفى عليك أن ليس المراد بالزوم ههنا امتناع الانفصال (وهي) أي الكناية (ثلاثة أقسام الأولى) تأنيها باعتبار كونها عبارة عن الكناية (المطلوب بها غير صفة ولا نسبة فتها) أي من الأولى (ما هي معنى واحد) مثل أن يتفق في صفة من الصفات اختصاص بوصف معين فتذكر تلك الصفة ليتوصل بهم إلى ذلك الموصوف (كقوله) الضاربين بكل أيض مخذوم (والطاعنين بجامع الاضغان) المخذوم القاطع والضغن الحقد وجامع الاضغان معنى واحد كناية عن القلوب (ومنها ما هي مجموع معان) بأن تؤخذ صفة فتقسم إلى لازم آخر وآخر تصير جملة مختصة بموصوف فيتوصل بذلك إليه (كقولنا) كناية عن الانسان حتى مستوى القائمة عريض الاظفار) وتسمى هذه خاصة مركبة (وشرطها) أي شرطانين الكنايتين (الاختصاص بالمكنى عنه) ليحصل الانتقال وجعل السكاكي الأولى منهما أعنى ما هي معنى واحد قريبة بمعنى سهولة المأخذ والانتقال فيها البساطة واستغنائها عن ضم لازم إلى آخره لتفريق بينهما والثانية بعيدة بخلاف ذلك وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي (الثانية) من أقسام الكناية

اطلاقا للزوم على الملزوم وإذا أطلق على الغيت من حيث هو رديفه وتابعه كان من هذه الجملة كناية فلا إشكال اه مم وقال في موضع آخر يجاب بأن الانتقال وأن كان فيه أيضا أي في الجواز من اللازم لكن باعتبار كونه ملزوما أه تأمل وكتب أيضا قوله وفيه نظر حاصله منع كون الانتقال في الجواز من المتبوع دائما اذ ربما يتجوز بالنسبة عن الغيت ويمكن دفعه بأن ذلك الفرق مبني على أن الموضوع له مراد أبدا في الكناية لكن لينقل منه إلى الملزوم فال موضوع له في الكناية تابع في الإرادة والانتقال من التابع في الإرادة إلى المتبوع وفي الجواز الانتقال من الموضوع له الذي هو المتبوع المحض للمعنى المجازي لأنه الأصل بالنسبة إلى الخارج ولم تعرضه التبعية بحسب الإرادة ولو بني الكلام على جواز إرادة الموضوع له في الكناية بكون الفرق بينهما في الجملة اه أطول (قوله أن ليس المراد بالزوم ههنا الخ) بل معنى الزوم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي أو عادي أو اعتقادي أو أدعائي اه مم (قوله باعتبار كونها الخ) وقال في الأطول الأولى أي القسم الأول وتأنيثه باعتبار الخبر لأنه الكناية المطلوب بها الخ اه (قوله غير صفة ولا نسبة) كني غير صفة ولا نسبة عن الموصوف فكانه قال المطلوب بها الموصوف كما في عبارة المفتاح لتظهر مقابلة هذا القسم بالقسمين الآخرين كذا في الأطول (قوله ولا نسبة) أي نسبة صفة إلى موصوف (قوله اختصاص بموصوف) المراد بالاختصاص ما يتم الحقيقي كالواجب والمقدم وغير الحقيقي كما إذا اشترى زيد بالمضايقة مثلا وصار تاما فيه بحيث لا يعتد بمضايقة غيره اه مم (قوله بكل أيض) أي سيف أيض (قوله مخذوم) بالخاء المعجمة الساكنة والذال المعجمة المفتوحة اه مم (قوله بأن تؤخذ صفة) لم عبر بالصفة دون اللازم ولم عبر فيما بعده باللازم دون الصفة اه مم (قوله لتصير جملة مختصة) أي لا كل واحد كلفي المثال فان الحى لا يختص بالانسان وكذا أطول القائمة لوجوده في النخل ونحوه وكذلك اعرض الاظفار لوجوده في الفرس ونحوه (قوله حتى) بدل أو بيان من قولنا بمعنى مقولنا وكناية حال منه اه حفيد (قوله ويسمى) أي في اصطلاح العلوم العقلية اه مم (قوله مركبة) كما يسمى الذي قبلها خاصة بسيطة اه مم (قوله وشرطها الاختصاص بالمكنى عنه) اعترض بأنه مستدرك لأن الكناية الانتقال فيها من الملزوم والمزوم مختص قطعا بالمكنى عنه اه مم وفي الأطول من البين أن تخصص هذا الشرط بهذا القسم من الأقسام الثلاثة من غير تخصص اه (قوله الاختصاص) المراد بالاختصاص ما هو اعم من الحقيقي والحكمي كما مر (قوله ليحصل الانتقال) أي منه ما إلى المكنى عنه (قوله بمعنى سهولة المأخذ) دفع الشارح بقوله بمعنى سهولة المأخذ وقوله وهذه غير البعيدة بالمعنى الذي سيجي تنظير المصنف في جعل السكاكي المذكور الذي وجهه الشارح في المطول بأن السكاكي فسر القرية بما يكون الانتقال بلا واسطة والبعيدة بما يكون الانتقال بواسطة والكناية

(المطلوب به صفة) من الصفات كالجلود والكرم ونحو ذلك وهي ضربان قرينة وبعيدة (فإن لم يكن الانتقال) من الكتابة إلى المطلوب (بواسطة فقرية) والقريبة قسمان (واضحة) يحصل الانتقال منها بسهولة (كقوله) كتابة عن طول القائمة طويل تجاده وطويل التجاد (والأولى) أى طويل تجاده كتابة (ساذجة) لا يشوبها شيء من التصريح (وفى الثانية) أى طويل التجاد (تصريح ما تضمن الصفة) أى طويل (الفهم) الرابع إلى الموصوف ضرورة (٣٠٥) احتياجا بها إلى مرفوع مسند إليه فيشغل على نوع نصير يحتمل الطويل له

التي هي معنى واحد والتي هي مجموع معان خاليتين عن الوساطة وحاصل الدفع أن القرب
 والبعد هنا بمعنى آخر اه سم ملخصا (قوله المطلوب به اصفة) بمعنى ما قام بالغير والمكفي عنها
 في طویل التجاد عند التحقيق طول القامة لا طویل القامة وكلام المصنف حيث قال
 كونهما كناية عن طول القامة مشعر بجملة اصفة على هذا المعنى فلا يتجه أنه ان أريد
 بالصفة ما قام بالغير يخرج ما ويل التجاد وان أريد مدلول الصفة المفسرة بمادل على ذات
 مهمة باعتبارها في معنى يخرج نحو ما يحق طول تجاد فلان كناية عن طول قامته لا عن
 طویل القامة اه أصول (قوله وهي ضربان) على جريان في القسم الاول اه سم
 أقول في الاطول بعد تقسيم الثانية الى قريية وبعيدة وتقسيم القريية الى الواضحة
 والظلمية مانصه ومن البين جريان هذين التقسيمين في القسم الاول من الكناية وكاشفهما
 أهملانيه اعدم الاطلاع على أمثلة ما في كلام البلغاء اه (قوله لتضمن الصفة أي طویل
 الضمير) وأما الضمير في تجاده فليس في نفس الصفة اه سم (قوله أي طویل) فالصفة
 في هذه العبارة بمعنى مادل على ذات مهمة باعتبارها بمعنى عين (قوله فيشتمل على نوع
 تصريح بثبوت الطوله) أي وفي ذلك تصريح بما بالمكفي عنه وهو طول القامة اه
 سم (قوله أو خفية) لا يخفى أن الساذجة والمثوبة بالتصريح جارية بان فيه نحو
 عريض قفاه وعريض القفا اه أطول (قوله عريض القفا) فان قلت الانتقال من عرض
 القفا الى بلاهة الرجل ليس بلا واسطة بل يستدل به الاطباء عليهم باواسطة أنه يدل على كثرة
 الرطوبة المستلزمة للبلاهة لما ثبت عندهم ان كثرة البلغم والرطوبة تورث غلبة البرودة
 والنسيان فلا وجه اعده هذا المثال مما الانتقال فيه بلا واسطة قلت ما ذكرته تدقيق
 لا يلاحظه أهل العرف بل ينتقلون منه أو لا الى تلك البلاهة فلا محذور اه فترى (قوله
 وعظم الرأس بالافراط) ادراج لفائدة ذائدة على شرح المثال (قوله بالافراط) انما قال
 بالافراط لان عظم الرأس واستواءه مالم يفرط دليل على عظم الهمة وحسن الفهم
 وليا وصفت بنت أبي هالة النبي صلى الله عليه وسلم بأنه كان عظيم الهامة اه فترى (قوله
 نوع خفاء) كان ذلك بالنظر الى الاصل والافاستلزامه لها في عرفنا أظهر من أن يخفى نعم
 سبب كون البلاهة لازمة له في الخارج خفي اه ضئيد (قوله فانه ينتقل الخ) في المفتاح أنه
 ينتقل من كثرة الرنماد الى كثرة الجهر ومنها الى كثرة الاحراق فتكون الوسائط خسا وعلى
 ما ذكره المصنف تكون أربعة اه سم (قوله أي من كثرة الاحراق) وكذا كل ضمير يأتي
 فهو وراجع الى كثرة قبلة (قوله وهو المضاف) أي مضافا الى المضاياف بدليل أن الكلام

٣٩ يد في الى المطلوب بها (بواسطة بعيدة كقولهم كثير الرماح كناية عن الضياف فانه ينتقل من كثرة الرماح الى كثرة احراق المطب تحت القدر ومنها) أى من كثرة الاحراق (الى كثرة الطبايح ومنها الى كثرة الاكل) جمع اكل (ومنها الى كثرة الضياف) بكسر الصاد جمع ضيف (ومنها الى المقصود) وهو الضياف وبحسب قلة الوسائط وكثرتها تختلف الدلالة على المقصود وضوحا وخفاء

(الثالثة) من أقسام الكناية
 (المطلوب بها نسبة) أي اثبات
 أمر لا مر أو نفيه عنه وهو المراد
 بالاختصاص في هذا المقام
 (كقوله أن السماحة والمرأة)
 هي كمال الرجولية (والندى*)
 في قبة ضربت على ابن الحشر
 فانه أراد أن يثبت اختصاص
 ابن الحشر بهذه الصفات أي
 ثبوتها (لأنه ترك التصريح)
 باختصاصها بها (بأن يقول انه
 مختص بها أو نحوه) مجرور عطفًا
 على أن يقول أو منصوب عطفًا
 على أنه مختص بها مثل أن يقول
 سماحة ابن الحشر أو السماحة
 لابن الحشر أو مع ابن الحشر
 أو حصلت السماحة له أو ابن
 الحشر مع كذا في المقام وبه
 يعرف أن ليس المراد بالاختصاص
 هنا الحصر (إلى الكناية) أي ترك
 التصريح ومال إلى الكناية
 (بأن جعلها) أي تلك الصفات
 (في قبة) تنبيه على أن محلها
 ذوقية وهي تكون فوق الخيمة
 تتخذها الرؤساء (مضروبة
 بـ) أي على ابن الحشر
 فأفاد اثبات الصفات المذكورة
 له لأنه إذا أثبت الأمر في مكان
 الرجل وحيزه فقد أثبت له
 (وضوه) أي مثل البيت
 المذكور في كون الكناية لنسبة
 الصفة إلى الموصوف بأن تجعل
 فيما يحيط به ويشتمل عليه (قوله)

في المطلوب بها صفة (قوله الثالثة المطلوب بها نسبة) سواء كان طرفا النسبة مذكورين
 صريحين فتشترط الكناية في النسبة أو أحدهما مذكورين صريحا والآخر كناية
 فتجتمع الكناية في النسبة مع الكناية عن الموصوف أو الصفة أو كلاهما مذكورين
 كناية فتجتمع الأقسام الثلاثة اه أطول وراجع (قوله وهو) أي لا الحصر وقوله في هذا
 المقام أي القسم الثالث من الكناية في هذا الكتاب كقوله أن يثبت اختصاص الخ
 وفي غيره كقول المفتاح المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف اه سم ملخصا (قوله
 أن السماحة) أي الكرم لا الجود لئلا يكون الندى تطويلا فانه الجود اه أطول
 وقال الحنفى السماحة بمعنى الندى أي الجود ثم نقل عن الحكم الطوسي أن السماحة
 بذل شيء عن طيب النفس مع أنه ليس بذل واجب والندى سهولة الاتفاق للمال الكثير
 في أمور جليلة النفع للعامة على وجه تقتضيه المصلحة والمرأة حصول رغبة صادقة
 في التحمل بالأفادة وبذل ما لا بدأ وأزيد اه (قوله هي كمال الرجولية) بفتح الراء وضمها
 كما في القاموس وكتب أيضا ما نصه يتبادر أن الرجولية لا تثبت للمرأة فيلزم أن لا تثبت
 لها المرأة والوجه ثبوتها لها أيضا ولهذا يقال رجل ورجله أفاده سم ويمكن الجواب
 بأن المراد بالرجولية الانسانية وكتب أيضا قوله هي كمال الرجولية وذكر جهرا والفتها
 الشافعية أن المرأة السيرة أمثلة في زمانه ومكانه اه حفيد (قوله أي ثبوتها) تفسير
 للاختصاص قال في الأطول وجهه إرادة الثبوت بالاختصاص أن الاختصاص هو
 الثبوت لشيء والنسبة عن غيره فأريد هنا بعض معناه ثم قال بئ هذا أنه إذا جعل
 الاختصاص بمعنى ثبوت الصفات له صار قوله فانه أراد أن يثبت اختصاص ابن الحشر
 بهذه الصفات بمنزلة أن يقال أراد أن يثبت ثبوت هذه الصفات له ولا يخفى محتاجته
 والعبارة الصحيحة أراد أن يثبت هذه الصفات له ولا يخفى أنه لم يجعل التعريف في السماحة
 والمرأة والندى للجنس الاستغراق فأفاد حصر هذه الصفات في ابن الحشر لأن جميع
 أفرادها إذا قامت به لا تقوم بغيره إذا الصفة لا تقوم بمحليين ويكون مبالغة في كمال ابن
 الحشر في هذه الصفات بحيث التحقت هذه الصفات في غيره بالعدم فلا يبعد أن يكون
 قول المصنف انه مختص بها وقوله اختصاص ابن الحشر على ظاهرهما وحينئذ يكون
 في البيت كنايةان أحدهما جعل إثبات جميع أفراد الثلاثة له كناية عن الاختصاص
 وثانيه ما جعل جعلها في قبة مضروبة عليه كناية عن الثبوت له اه (قوله وبه يعرف أن ليس
 المراد الخ) ليس استدراكا مع قوله السابق وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام لأن
 المقصود الاستدلال على أن المقصود ذلك اه سم (قوله ومال إلى الكناية) فيه إشارة
 إلى تضمين ترك معنى مال اه سم (قوله وهي تكون فوق الخيمة) أي أكبر منها وليس
 المراد أنه يجعل خيمة ويجعل فوقها شيئا آخر هو القبة كما قد يتوهم اه سم (قوله تتخذها
 الرؤساء) يقال يثبت مقبب جعل فوقه قبة اه أطول (قوله فقد أثبت له) لأن ثبوت هذا

الامر الذي هو صفة يقوم بعمل يقبلها في المكان بتعبية ثبوت محالها وهو الرجل في المكان
فقد استبعد محلبة الرجل لذلك الامر قال في الاطول ولهذا أي لثبوت الصفات
في المكان تبعاً كان هذا من قبيل الكناية دون المجاز اذ لو امتنع ثبوت الصفات في المكان
لامتنع ارادة الحقيقة ولم يكن كناية بل مجازاً ونحن نقول لا يبعد أن كون هذه
الصفات في قبة ضربت على ابن الحشر كناية عن كونها عين ابن الحشر حيث جعل
في مكان ابن الحشر والمتبادر من الكون في المكان الكون بالذات ولا يكون في مكان
الرجل بالذات الانفسه فكأنه جعل ابن الحشر هو السماحة وال مرواة والندى اه
(قوله المجد) أي نيل الشرف والكرم ولا يكون الا بالآباء أو كرم الآباء خاصة والكرم
والحسب أعم من أن يكون من جهة الآباء ونفس الرجل اه أطول (قوله بين نوبيه)
يريد بالنوبين الرداء والازار وكذا المراد بالبردي في قوله والكرم في برديه اه (قوله
في ساحة زيد) الساحة قدام البيت اه سم (قوله بل كنيان) وقد جتمع الثلاثة
كقولك كثير الرماد في ساحة العالم وكفى به عن موضوعه وهو زيد مثلاً لاشتهاره اه سم
(قوله في هذين القسمين) انما خصهما بالذكر لامتناع ذكر الموصوف في القسم الاول لانه
مكنى عنه اه سبراحي (قوله قد يكون غير مذكور) لكن القسم الثاني حينئذ يستلزم
القسم الثالث اذ لا يتصور كون الموصوف غير مذكور عند الكناية عن الصفة مع التصريح
بالنسبة بخلاف القسم الثالث فانه لا يستلزم القسم الثاني فانه يصح الكناية عن النسبة
الى موصوف غير مذكور مع التصريح بالصفة اه أطول (قوله كما يقال الخ) هذا المثال
الذي مثل به لعدم ذكر الموصوف من الكناية عن النسبة وقوله في عرض بالضم أي
ناحية فيكأنك في المثال المذكور أثبتت من ناحية هي لمن سلم المسلمون من لسانه ويده
الى ناحية أخرى هي لاهو ذي ومثال عدم ذكر الموصوف من الكناية عن الصفة قوله في
عرض من يعتقد حل الخمر وأنت تريد تكفيره أنالا أعتقد حل الخمر تكني باعتقاده حل
الخمر المستفاد من تقديم المسند اليه الضمير عن كفره ولا ضرر في كون هذا كناية عن نسبة
الكفر له أيضاً ما تقرر من استلزام الكناية عن الصفة عند عدم ذكر الموصوف الكناية
عن النسبة (قوله فانه كناية الخ) لان حاصله المسلم من لا يؤذى فيكون من قبيل المنطلق زيد
فيفيد حصر المبتدأ في الخبر وقد كنى بحصره فيه عن لازمه وهو اتفاهه عن المؤذى وهذا
من القسم الثالث لانه كنى بنسبة الاسلام الى غير المؤذى على وجه الاثبات عن نسبه الى
المؤذى على وجه النفي وهو موصوف غير مذكور اه سبراحي ملخصاً قال في الاطول
فان قلت حصر الاسلام في غير المؤذى عبارة عن ثبوت له ونفيه عن المؤذى فيكون نفي
الاسلام عن المؤذى مصرحاً قلت الحصر امر اجابى يلزمه تفصيل النفي بحسب المقام
فيجوز أن يكنى بهذا المجل عن هذا المفصل على أنه لو كان معنى الحصر الاثبات والنفي
تفصيلاً يجوز أن يكنى بالكل عن الجزء ويجعل الكل وسيلة الانتقال الى الجزء ويجعل

المجدين نوبيه والكرم بين برديه)
حيث لم يصرح بثبوت المجد
والكرم له بل كنى عن ذلك
بكونه ما بين برديه ونوبيه فان
قلت هي اقسام رابع وهو أن يكون
المطلوب به صفة ونسبة معها
كقولنا كثير الرماد في ساحة زيد
قلت ليس هذا كناية واحدة بل
كنيان احدهما المطلوب ثم نفس
الصفة وهي كثرة الرماد كناية عن
المضيافية والثانية المطلوب بها
نسبة المضيافية الى زيد وهو جعلها
في ساحة لتفيد اثباتها له
(والموصوف في هذين القسمين)
يعنى الثاني والثالث (قد يكون)
مذكوراً كما مر وقد يكون (غير
مذكور كما يقال في عرض من
يؤذى المسلم من المسلم من سلم
المسلمون من لسانه وبه) فانه كناية

الحزم مقصودا بالافادة اه (قوله عن نقي صفة الاسلام الخ) وهذا النقي نسبة (قوله
 وأما القسم الاول) أي من هذين القسمين اه سم فهو ثانی الاقسام الثلاثة (قوله وهو
 ما يكون المطلوب بالكفاية نفس الصفة وتكون النسبة مصرحاً بها) يتبادر أن هذا تفسير
 للقسم الثاني بجملة وأنه يجب فيه التصريح بالنسبة وكلام المطول والسيد مصرح
 في عدم وجوب التصريح بها في جملته فيتعين حل كلامه هنا على أنه اشارة الى قسم للقسم
 الثاني لا الى جملة القسم الثاني وقسمه اشارة الى ههنا هو ما اذا كان الموصوف فيه
 مذكوراً وحيداً لا تنلزم الكفاية عن الصفة الكفاية عن النسبة لا يمكن التصريح حينئذ
 بالنسبة فلا يتصور كفاية عنها كقولك زيد معتقد حل الجركاية عن كفرة فقد انفردت
 في هذا المثال الكفاية عن الصفة عن الكفاية عن النسبة وقسمه الآخر ما اذا كان
 الموصوف غير مذكوراً وحيداً تنلزم الكفاية عن الصفة الكفاية عن النسبة لانه اذا لم
 يكن مذكوراً لم يتصور كون النسبة اليه مصرحاً بها فلا تكون الامكنية عنها دون العكس
 بل وازكون الصفة مصرحاً بها وان لم يكن موصوفها مصرحاً بها فلا كفاية حينئذ الا في نسبتها
 اليه كما تقدم في قوله المسلم من سلم الخ فان الصفة وهي الاسلام مصرحاً بها والكفاية انما هي
 في النسبة ولا يشكل بأن المصرح به الاسلام والممكن عن نسبته نقي الاسلام لا الاسلام
 لان المراد بالكفاية عن نسبة الصفة المصرح بها اعم من الكفاية عن نسبة نفسها ونسبة
 نفسها كما صرح بذلك قول السيد في هذا المثال قد صرح فيه بالصفة أعني الاسلام وكفى
 عن نسبتها بالانتفاء الى المؤذي كذا في سم ومثال ما اذا كان الموصوف غير مذكوراً
 في عرض من يعتقد حل الجركاية ان كفرة أنا لا اعتقد حل الجركاية مصرحاً بذلك (قوله
 أو تقدير) فليس المراد بكونه مذكوراً كونه منطوقاً به بالفعل فقط اه سم ومثال ذكره
 تقدير قولنا فم كثير الرماذ اخباراً عن مضافية زيد عند سؤال سائل عنها بقوله أزيد كثير
 الرماذ أم لا أي هو كثير الرماذ فقد ذكر الموصوف تقدير افاده الفري (قوله بالضم) أي
 بضم العين مع اسكان الراء وضما كعسر وعسر كما في الصحاح (قوله وفيه نظر) وجه النظر
 أن كون التعريض وأمثاله اعم لا ينافي كونه قسم من أقسام الكفاية باعتبار كما يقال
 الايض اما حيوان أو غيره والحيوان قد يكون ابيض وقد يكون أسود مع أنه قد وقع
 قسم من الايض فلو قال تنقسم على هذا الاعتبار لكان مستقيماً لانه قسمه باعتبار وقال
 الحفيد ويحتمل أن يوجه النظر بأن التفاوت لا يعتد بكلمة الى الابتغين أمر آخر
 والمناسب ههنا الانقسام فيد عليه ما يرد على الانقسام تأمل اه سم وبين في الاطول
 وجه النظر بأن التعريض بهذا المعنى وهو كفاية لم يذكر موصوفها ليس اعم من الكفاية
 ثم بحث فيما استقره الشارح ثم قال والاظهر انه قال تنفاوت لمافيه من التبيين على
 تفاوت تلك الاقسام في الدقة والبلاغة دون تنقسم اه (قوله قد تدخل) أي فلا يصح
 جعلها أقساماً لان شأن الاقسام أن تكون متباينة اه بس (قوله وتختلف الخ) من

عن نقي صفة الاسلام
 عن المؤذي وهو غير مذكور
 في الكلام وأما القسم الاول
 وهو ما يكون المطلوب بالكفاية
 نفس الصفة وتكون النسبة
 مصرحاً بها فلا يخفى أن الموصوف
 فيها يكون مذكوراً لا محالة لفظاً
 أو تقدير أو قوله في عرض من يؤدي
 معناه في التعريض به يقال نظرت
 اليه من عرض بالضم أي من جانب
 وناحية قال (السكاكي الكفاية
 تنفاوت الى تعريض وتلويح ورمن
 وايماء وشارة) وانما قال تنفاوت
 ولم يقل تنقسم لان التعريض
 وأمثاله مما ذكر ليس من أقسام
 الكفاية فقط بل هو اعم كذا في شرح
 المفتاح وفيه نظر والا قرب أنه
 انما قال ذلك لان هذه الاقسام
 قد تدخل وتختلف باختلاف
 الاعتبار من الوضوح والخفاء
 وقلة الوسائط وكثرتها

عطف السبب على السبب أي أن تداءلها بسبب اختلافها باختلاف الاعتبار أي
المعتبر برز بين الاعتبار بقوله من الوضوح الخ فقد تكون الوسائط بحيث يمكن اعتبارها
قليلة أو كثيرة بالنسبة لغيرها أو في نفسها والزم بحيث يمكن اعتبارها خفية أو غير خفية ففي
المادة الواحدة قد تعتبر الوسائط فيها كثيرة فيكون تأويلها وقد تعتبر قليلة مع اعتبار
خفاء الزوم فيكون زمنا وضع اعتبار عدم خفائه فيكون إيماء وإشارة فقد صدقت هذه
الأقسام في مادة واحدة فقد تداخلت في تلك المادة بسبب اختلاف الاعتبار تأمل اه سم
(قوله والمناسب) أي وقال السكاكي ما خلاصته المناسب الخ وبين قول السكاكي الكناية
تتفاوت الخ وبين قوله والمناسب فصل طويل وكلام المصنف يوهم الاتصال بينهما فكان
حق البيان أن يقل ثم قال والمناسب الخ (قوله مسوقة لأجل موصوف غير مذكور)
في موضع التفسير للعرضية ولهذا قال الفاضل المحشي في شرح المفتاح عرضية أي
مسوقة لأجل موصوف غير مذكور لكن لا ينبغي أن تذهب به نوع تقصير لجواز أن تساق
الكناية لأجل موصوف غير مذكور من غير أن يقصد به التعريض كما إذا قلت المؤمن
هو غـير المؤمن وأردت نفي الإيمان عن المؤمني مطابقا من غير قصد تعريض بمؤمن معين اه
فترى (قوله إذا قلت قولاً وأنت تعنيه) يعني لا يكون القول مستعملا فيه وانما تعنيه
من عرض الكلام ولهذا لم يقل وأنت تعنيه به (قوله فكذلك أشترت به الخ) ففي المثال
السابق أي المسـلم الخ كانك أشترت به إلى إثبات الإسلام لمن يتلك الصفة وأردت نفي
الإسلام عن المؤمني المعين اه سم وكتب أيضا قوله فكذلك أشترت به إلى جانب وأنت تريد
جانبا آخر الجانب المشار إليه هو مدلول العبارة والآخر هو المعنى المعرض به والتعبير
بكان باعتبار أن المعنى لا يوصف بالجانب حقيقة وقد يقال قضيته هذا التوجيهية تسمية
الكناية تعريضا مطلقا من غير تقييد بكونه عرضية لوجود هذا المعنى في الجميع ويجوز
بأنه لما كان الموصوف غير مذكور كان معنى التعريض أتم حيث أشير بالكلام إلى غير
مذـكور ولا مقتدر فكان إطلاق اسم التعريض عليه أنسب اه سم ملخصا (قوله
ان كثرت الوسائط) بأن زادت على الواحدة كما في شرح المفتاح للسـيد قاله في الاطول
(قوله ان قلت الوسائط) المراد بقلتها عدم كثرتها فيشمل ما لا واسطة فيه أصلا كناية على
ذلك الشارح حيث جعل عريض القفامثالا له وصرح به نفسيرا السيد الرمز بالكناية التي
لا واسطة فيها وفيها واسطة واحدة وبهذا يدفع ما يترأى من التناقض بين جعل الشارح
لها عريض القفا قليل الوسائط المشعر ذلك بوجود الواسطة وجعلها ياء فيما مرر بالواسطة
فيه اه ملخصا من الاطول والفترى (قوله وعريض الواسدة) هو أيضا كناية عن الابله
لكن الانتقال منه إلى الابله بواسطة فانه ينتقل منه إلى عريض القفا ومن عريض
القفا إلى الابله كما في المطول (قوله ثم قال) أي انتقل السكاكي من الكناية في التعريض
إلى تحقيق المجازية فكلمة ثم للتباعد بين البعدين والافتراخ بين كلامي السكاكي واعلم

(والمناسب للعرضية التعريض)
أي الكناية إذا كانت عرضية

مسوقة لأجل موصوف غير
مذكور كان المناسب أن

يطلق عليها اسم التعريض لأنه
أمانة الكلام إلى عرض يدل

على المقصود يقال عرضت لفلان
وبفلان إذا قلت قولاً وأنت

تعنيه فكذلك أشترت به إلى جانب
وتريد به جانبا آخر (و) المناسب

(لغيرها) أي غير العرضية (ان
كثرت الوسائط) بين اللازم والمزوم

كافي كثير الرماد وجبان الكلب
ومعزول الفصيل (التلويح) لأن

التلويح هو أن تشير إلى غيرك من
بعد (و) المناسب (لغيرها ان قلت)

الوسائط (مع خفاء) في الزوم
كعريض القفا وعريض الواسدة

(الرمز) لأن الرمز هو أن تشير إلى
قريب منك على سبيل الخفية لأن

حقيقته الإشارة بالشفة أو الحاجب
(و) المناسب لغيرها ان قلت الوسائط

(بلا خفاء) كافي قوله
أومارأت المجد التي رحله

في آل طلحة ثم لم يصح
(الأيام والإشارة ثم قال) السكاكي

ان السكاكى بعدما سمى أحد أقسام الكناية تعريضا اشتغل عقيب تلك الاقسام بتحقيق التعريض المشهور فقال واعلم ان التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز فاذا قلت اذيتنى فستعرف وأردت مخاطب ومع الخطاب انسان آخر معقدا على قرائن الاحوال كان من القيسل الاول وان لم ترد الا غير الخطاب كان من القيسل الثانى فتأمل وعلى هذا فقس وترع ان شئت فقد نبهتكم فالمراد بالتعريض ليس ماهو أحد الاقسام المذكورة للكناية بل ما اشتهر من التعريض وهو على ما قال الكشاف أن تذكري شيئا تدل به على شئ لم تذكره كما يقول المحتاج للمحتاج اليه جئتكم لا سلم عليكم فكانه امالة الكلام الى عرض يدل على المقصود ويسمى التلويح لانه يلوح منه ما يريد فافادته لا يراد المعنى التعريضي باللفظ بل ينتقل اليه من غير استعمال اللفظ فيه بخلاف المجاز والكناية فلا يكون التعريض مجازا ولا كناية ولا هذا أدرك لفظ السبيل فقال التعريض تارة يكون على سبيل الكناية وأخرى على سبيل المجاز ولم يقل وتارة يكون كناية وتارة يكون مجازا وأوصى بالتأمل لما رأى المقام مظنة غفلة لكن المصنف على ما هو ظاهر كلامه ظن ان اطلاق التعريض على الكناية سابقا من اطلاق العام على الخاص ومقصود السكاكى التنبيه على هذا تقسيم التعريض اليها والى المجاز فاختصر كلام السكاكى فقال والتعريض قد يكون مجازا الخ وهو اختصار محض وقد نبه العلامة على مراد السكاكى حيث قال في شرحه معناه أن عبارة التعريض قد تكون مشابهة للمجاز كما في الصورة الاولى فانما تشبه المجاز من جهة استعمال تاء الخطاب في غير ما هي موضوعة له وليس بمجازا ذلا لا يتصور فيه انتقال من ملزوم الى لازم وقد تكون مشابهة للكناية كما في الصورة الثانية فانما تشبه الكناية من جهة استعمال اللفظ فيما هو موضوع له مراد منه غير الموضوع له وليس بكناية اذ لا يتصور فيه لازم وملزوم وانتقال من أحدهما الى الآخر اذ حاصل ما ذكره أن التعريض ليس بمجاز ولا كناية وان وقع في أثناء تقريره ببعض ما لا يتضح فتأمل وقد صرح ابن الاثير أيضا بأن التعريض لا يستعمل في المعنى التعريضي بل يستفاد من عرض اللفظ وبما يقضى منه العجب أنه بعد ملحق الشارح كلام الكشاف وابن الاثير في هذا المقام زيف كلام العلامة بأن هذا مذهب لم يذهب اليه أحد بل أمر لا يقبله عقل لانه يؤدى الى أن يكون كلام يدل على معنى دلالة صحيحة من غير أن يكون حقيقة في ذلك المعنى أو مجازا أو كناية بل الحق أن الاول مجاز والثانى كناية كما صرح به المصنف وهو الذى قصده السكاكى وتحقيقه أن قولنا اذيتنى فستعرف كلام دال على معنى يقصده به تهديد مخاطب فان استعملته في تهديد مخاطب وغيره من المؤذنين فكناية وان أردت تهديد غير مخاطب بسبب الايذاء بعلاقة اشتراك للمخاطب في الايذاء اما حقيقة او اما فرضا وتقديرا كان مجازا ونم التوضيح تمثيل السيد السند لدلالة الكلام على المعنى التعريضي بدلالة الحذف مثلا على تعظيم المحذوف أو إيهاته فانه افادة من غير استعمال فيه لجعل كلام

الشارح مبنيًا على الغفلة عن مستتبعات التركيب اه أطول ببعض تلخيص وجذف
 وفي السيد نقلًا عن صاحب الكشف مانصه والتحقيق أن اللفظ المستعمل فيما وضع له
 فقط هو الحقيقة المجردة ويقابله المجاز لانه المستعمل في غير الموضوع له فقط والكناية اللفظ
 المستعمل بالامالة فيما لم يوضع له والموضوع له مراد به ما وفي التعريض هما مقصودان
 الموضوع له من نفس اللفظ حقيقة أو مجازًا أو كناية والمعترض به من السياق وفي الكناية
 التعريضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر فالأول بمنزلة الحقيقة في كونه مقصودا والثاني
 هو المعترض به لانه غير مقصود من اللفظ بل من السياق اه قال السيد وقيد أي صاحب
 الكشف الحقيقة بالمجردة أي المفردة احترازًا عن الكناية إذ قد تسمى حقيقة غير مفردة
 حيث يراد منها المعنى الحقيقي أيضًا وتجاوزا رادته ثم قال وحاصله أن المعترض هو أن المعنى
 التعريضية مقصود من الكلام إشارة وسما قال استعماله لا يخاف أن يكون اللفظ مستعملًا
 في معناه الحقيقي أو المجازي أو المكنى عنه وقد دل به أي بالمعنى المستعمل فيه من تلك
 المعاني على مقصود آخر بطريق الامالة إلى عرض فالتعريض يجامع كلام الحقيقة
 والمجاز والكناية وقوله وفي الكناية التعريضية يطلب مع المكنى عنه معنى آخر يريد أن
 الكناية إذا كانت تعريضية كان هناك وراء المعنى الأصلي والمعنى المكنى عنه معنى آخر
 مقصود بطريق التلويح والإشارة وكان المعنى المكنى عنه ههنا بمنزلة المعنى الحقيقي
 في كونه مقصودا من اللفظ مستعملًا هو فيه فاذا قبل المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده
 وأريد به التعريض بنفي الاسلام عن مؤذمين فالمعنى الأصلي هنا انحصار الاسلام فيمن
 سلموا من لسانه ويده ويلزمه اتقاء الاسلام عن المؤذي مطلقا وهذا هو المعنى المكنى عنه
 المقصود من اللفظ استعمالا وأما المعنى المعترض به المقصود من الكلام سببا فانه ونفي
 الاسلام عن المؤذي المعين هكذا ينبغي أن يحقق الكلام ويعلم أن الكناية بالنسبة إلى
 المكنى عنه لا تكون تعريضًا قطعًا والالزام أن يكون المعنى المعترض به قد استعمل اللفظ
 فيه وقد ظهر بطلانه وهكذا المجاز والحقيقة أيضًا ثم قال وإذا تقرر أن اللفظ بالقياس إلى
 المعنى المعترض به لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ولا بالكناية فقد ان استعمال اللفظ في ذلك
 المعنى واشتراطه في تلك الأمور فقول السكاكي أن التعريض قد يكون تارة على سبيل
 الكناية وأخرى على سبيل المجاز لم يرد به أن اللفظ في المعنى المعترض به قد يكون كناية
 وقد يكون مجازًا كما يتبادر لأوهام اليه مما نقله المصنف عنه وصرح به الشارح وأيده بأن
 اللفظ إذا دل على معنى دلالة صحيحة فلا بد أن يكون حقيقة فيها أو مجازًا أو كناية وقد غفل
 عن مستتبعات التركيب فان الكلام يدل عليه دلالة صحيحة وليس حقيقة فيها
 ولا مجازًا ولا كناية لانها مقصودة تبعًا لأصلها فلا يكون مستعملًا فيها والمعنى المعترض
 به وإن كان مقصودا أصليا إلا أنه ليس مقصودا من اللفظ حتى يكون مستعملًا فيه
 انما قصد اليه من السياق بجهة التلويح والإشارة إلى أن قال بل أراد السكاكي أن

(والتعريض قد يكون مجازا
 كقولك آذيتني فستعرف
 وأنت تريد) بناء الخطاب (أنا
 مع المخاطب دونه) أى لا تريد
 الخطاب ليكون اللفظ مستعملا
 في غير ما وضع له فقط فيكون
 مجازا (وان أردت) أى
 الخطاب وانسانا آخره (جميعا
 كان كناية) لأنك أردت باللفظ المعنى
 الاصلى وغيره معا وانجازى
 ارادة المعنى الاصلى (ولا بد فيهما)
 أى فى الصورتين (من قرينة)
 دالة على أن المراد فى الصورة
 الاولى هو الانسان الذى مع
 الخطاب وحده ليكون مجازا وفى
 الثانية كلاهما جميعا ليكون كناية
 وتحقيق ذلك أن قولك آذيتني
 فستعرف كلام دال على تهديد
 الخطاب بسبب الايذاء ويلزم منه
 تهديد كل من صدر عنه الايذاء
 فان استعملته وأردت به تهديد
 الخطاب وغيره من المؤذنين كان
 كناية وان أردت به تهديد غير
 الخطاب بسبب الايذاء لعلاقة
 اشتراكه للخطاب فى الايذاء
 اما تحقيقا واما فرضا فتقدير امع
 قرينة دالة على عدم ارادة الخطاب
 كان مجازا

* (فصل) *

أطبق البلاغ على أن الجواز والكناية
 أبلغ من الحقيقة والتعريض

التعريض قد يكون على طريقة الكناية فى أن يقصد به المعنىان معا أحدهما باللفظ
 والاخر بالنسبى وقديكون على طريقة الجواز فى أن يقصد به المعنى التعريضى فقط
 وللتنبه على هذا المعنى إذا لفظ السبيل اه مع بعض حذف (قوله وأنت تريد بناء
 الخطاب) أى فى آذيتني فستعرف (قوله ليكون اللفظ الخ) علة تريد (قوله وان
 أردت) أى بناء الخطاب بقرينة قوله قبل وأنت تريد بناء الخطاب وظاهر استعمال
 اللفظ فى المعنى الحقيقى والمعنى المجازى وهو ممتنع عند هؤلاء الا أن يقال ارادة المعنى
 الحقيقى هنا للاتقال الى غيره وان كان كل منهما ههنا مقصودا بالاثبات والظاهر أنهم
 لا يسمعون بذلك كما فى ميم وقال الفسرى لم يرد بما ذكره أنه يجوز لك أن تريد
 تارة بضمير الخطاب فى آذيتني فستعرف غير الخطاب وحده فيكون مجازا وان تريد به
 أخرى الخطاب وغيره ما فيكون كناية اذا ليس بين الخطاب وغيره لزوم يعتبر فى الكناية
 أو المجاز بل أراد أن الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد الخطاب بسبب الايذاء
 ويلزمه لزوما عرفيا تهديد المؤذى مطلقا فاذا أردت تهديد الخطاب مع تهديد غيره
 كناية وان أريد به تهديد غير فقط كان مجازا مراكا اه وقول الشارح وتحقيق ذلك الخ يدل
 على ما تاله الفسرى (قوله أطبق) أى أجمع من قواهم أطبق التوم على الامر أجمعوا
 اه أطول (قوله أطبق البلاغ) قال الشارح المحقق والسيد السندى شرحى المفتاح
 يراد بالبلاغ علماء البيان على ما عوا الظاهر لانهم للذير يظهرونهم الاجماع ويمكن أن يراد
 جميع البلاغاء ويجعل اجماع أهل السليقة بحسب المعنى حيث يعتبرون هذه المعانى
 فى موارد الكلام وان لم يعلموا هذه الاصطلاحات اه أطول (قوله على أن الجواز الخ) يرد
 على كون الجواز أبلغ من الحقيقة أن منه الجواز الغير المقيد وهو لفظ المقيد المراد به المطابق
 فانه اذا نظر الى ما أريد به هذا القيل من الجواز كان قائما مقام أحد المترادفين فكأن
 أحد المترادفين اذا أقيم مقام الآخر لم يقصد به معنى آخر بل ذلك المعنى بعينه فلا يعقد مقيدا
 كذلك المشفر اذا أقيم مقام الشفة لم يقصد به الا تلك الحقيقة أعنى العضو المخصوص فلا
 يترتب على قيامه مقام الشفة فائدة بخلاف اطلاق الاصانع على الانامل فانه يقيد بمبالغة
 وكذا اطلاق البدل على القدرة يقيد تصويرها بصورة ما هو مظهرها والجازا الغير المقيد
 لا يكون أبلغ من الحقيقة كيف ولا يصدق فى حقه أنه كدعوى الشئ ببدنه فيجب أن
 يحمل الجواز على الجواز المقيد اه أطول مع بعض تلخيص (قوله أبلغ) يقال بناء أبلغ أى
 مبالغ فيه كثيرا فاعنى أن الجواز والكناية مبالغ فيهما مبالغة أكثر حيث يبالغ فى تقرير
 معنيهما وتحقيقهما فقول أبلغ شاذ من وجهين أحدهما أنه أخذ من المزيد كقواهم هو
 أعطاهم للدينار والدرهم وثانيهما أنه بمعنى المفعول ولك أن تجاوز الشذوذ الثانى الى
 التجوز فى وصف اللفظ بكونه مبالغ فى تقرير معناه وتحقيقه وانما لم يجعلوا الالبغ من
 البلاغة فيكون المعنى ان كلاما فيه كناية أو مجازا أبلغ من كلام فيه الحقيقة الصريحة ويكون

وجه البلاغة كونه أكثر بلاغة لأن كثرة البلاغة لا توجب البلاغة مطلقا بل
في مقام يستدعي البلاغة قريب حقيقة أبلغ من مجاز لوقوعها في مقام لا يستدعي البلاغة
أه أطول ولا يرد على أخذ أبلغ من البلاغة أن المجاز والكناية المفردين لا بلاغة فيهما
في حد أنفسهما إذا لم يحمل المفرد على غيره لا يفهم منه معنى مفيد لأن البلاغة والمبالغة
إذا نسبت إلى الحقيقة أو المجاز أو الكناية فأنما هو على حلة التركيب الذي تضمن ذلك
أفاده سم (قوله لأن الانتقال فيه ما من المزموم) مبنى على مختار المصنف في الكناية
لا على مختار السكاكي أن الانتقال في الكناية من اللازم أه يس وفيه أن اللازم بمعنى
التابع فيكون هو المزموم كما مر ذلك (قوله وعلى أن الاستعارة أبلغ من التشبيه) لأنها
نوع من المجاز (أقول) بعد وضوح كون الاستعارة مجازا والتشبيه حقيقة ليس ذكر هذا
الاطباق بعد ذكر الاطباق الأول الانطوي لا ثم كون التشبيه حقيقة برده ما حقق أن زيد
كالبدع عبارة عن كونه في غاية الحسن وإن نسبة التشبيه إلى الاستعارة كنسبة الكناية
إلى المجاز أه أطول مع حذف (قوله وقد علم أن المجاز الخ) أي وقسم الأبلغ أبلغ من
غيره الأبلغ أه سم (قوله وليس معنى ككون المجاز الخ) شروع في دفع اعتراض
المصنف على الشيخ عبد القاهر كما بسط ذلك في المطول وعبارة قال الشيخ عبد القاهر
وليس السبب في كون المجاز والاستعارة والكناية أبلغ أن واحدا من هذه الأمور يفيد
زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه بل لانه يفيد تأكيد الأثبات المعنى لا يفيد خلافه
فليست مزية قولنا رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا هو والأسد سواء في الشجاعة أن
الأول أفاد زيادة في مساواته للأسد في الشجاعة لم يفده الثاني بل الفضيلة هي أن
الأول أفاد تأكيد الأثبات تلك المساواة لم يفده الثاني وليست فضيلة قولنا كثير الرماد
على قولنا كثير القرى أن الأول أفاد زيادة لقرام لم يفدها الثاني بل هي أن الأول أفاد
تأكيدا لأثبات كثرة القرى لم يفده الثاني واعترضه المصنف بأن الاستعارة أصلها
التشبيه والأصل في وجه النسبة أن يكون في المشبه به أتم منه في المشبه وأظهر فقوانا
رأيت أسدا يفيد للمري شجاعة أتم مما يفيدها قولنا رأيت رجلا كالأسد لأن الأول
يفيد له شجاعة الأسد والثاني يفيد له شجاعة دون شجاعة الأسد فكيف يصح القول بأن
ليس واحدا من هذه الأمور يفيد زيادة في نفس المعنى لا يفيد خلافه ثم أجاب بأن مراد
الشيخ أن السبب في كل صورة ليس هو ذلك وليس المراد أن ذلك ليس بسبب في شيء ليس من
الصور فهذا يتحقق في قولنا رأيت أسدا بالنسبة إلى قولنا رأيت رجلا كالأسد بالنسبة
إلى قولنا رأيت رجلا مساويا للأسد وزائد عليه في الشجاعة ولا يتحقق أيضا في كثير
الرماد وكثير القرى ونحو ذلك وهذا هو من المصنف بل معنى كلام الشيخ أن شيئا من
هذه العبارات لا يوجب أن يحصل له في الواقع زيادة في المعنى مثلا إذا قلنا رأيت أسدا
فهو لا يوجب أن يحصل لزيد في الواقع شجاعة لا يوجبها قولنا رأيت رجلا كالأسد وهذا

لأن الانتقال فيه ما من المزموم
إلى اللازم فهو كدعوى
الشيء ببينة) فإن وجود المزموم
يقضي وجود اللازم لا متناع
أنه كالك المزموم عن لازمه
(و) أطلبوا أيضا (على أن
الاستعارة أبلغ من التشبيه لأنها
نوع من المجاز) وقيل أن المجاز
أبلغ من الحقيقة وليس معنى
كون المجاز والكناية أبلغ أن شيئا
منهما يوجب أن يحصل في الواقع
زيادة في المعنى لا توجد في الحقيقة
والتصريح بل المراد أنه يفيد زيادة
تأكيد الأثبات ويفهم من الاستعارة
أن الوصف في المشبه بالنع حد
الكمال كما في المشبه به وليس بناصر
فيه كما يفهم من التشبيه والمعنى
لا يتغير حاله في نفسه بأن يعبر عنه
بعبارة أبلغ وهذا مراد الشيخ
عبد القاهر بقوله ليس مزية قولنا
رأيت أسدا على قولنا رأيت رجلا
هو والأسد سواء في الشجاعة أن
الأول أفاد زيادة في مساواته
للأسد في الشجاعة لم يفدها الثاني
بل الفضيلة هي أن الأول

كما ذكره الشيخ من أن الخبر لا يدل على ثبوت المعنى أو نفيه مع أن قاطعون بأن المفهوم من
الخبر أن هذا الحكم ثابت أو منفي وقد بينا ذلك في بحث الإسناد الخبري اه وحاصل
جواب المصنف أن مراد الشيخ رفع الإيجاب الكلي ورفع الإيجاب الكلي لا ينافي
الإيجاب الجزئي وأن السبب في كل صورة تأكيد إثبات المعنى ورد السيد جواب الشارح
بأن ما جل عليه الشارح كلام الشيخ معنى ركيك لأن ما نقاه الشيخ حينئذ مما لا يذهب اليه
وهم حتى يدفع فإن شيئا من ذلك لا يوجب ثبوت أصل الشجاعة أو أصل القوي مشلا في
الواقع فكيف يذهبهم إيجابه لزيادة فيه ما بل نفي إيجابه ما الثبوت الزيادة يوجبهم إيجابه ما
لثبوت أصل المعنى فيه والانصاف أن المتبادر من كلام الشيخ ما فهمه المصنف ولصاحب
الاطول وجه آخر في كلام الشيخ فانظره (قوله) أفادنا كيد الإثبات تلك المساواة) كأن
وجهه أنه دل على اتحاد مع الأسد ودلالة الاتحاد على المساواة أبلغ من دلالة الحكم
بالمساواة بينهما الاحتمال التفاوت وأن المساواة باعتبار بعض الوجوه اه سم
هذا آخر ما كتبه أساتذنا الصبان عليه صاحب الرحمة والغفران

(الفن الثالث علم البديع)

أول من اخترع البديع وسماه بهذا الاسم عبد الله بن المعتز العباسي قال في صدر كتابه
وما جمع قبل فنون البديع أحد ولا سبقني إلى تأليفه مؤلف وكان ذلك سنة أربع وسبعين
وما بين فن أحب أن يقتدى بناوية قصر على هذه القمونات فليقل ومن أضاف من
هذه الماهسن أو غير هاشيا إلى البديع وارتأى غيراً شافله اختياره قال الشيخ صني الدين
وكان جملة ما جمع منها سبعة عشر نوعاً وعاصره قدامة بن جعفر الكتاب فجمع منها
عشرين نوعاً وأورد معه على سبعة منها أو سلم له ثلاثة عشر فتكامل له ما ثلاثون نوعاً
ثم اقتدى الناس به ما في التأليف فكان غاية ما جمع منها أبو هلال العسكري سبعة وثلاثين
نوعاً ثم جمع منها ابن رشيح القيرواني مثلاً وتلاهها شرف الدين التيفاشي فبلغ بها السبعين
ثم قصدي لها الشيخ زكي الدين بن أبي الأصبع فأوصلها إلى التسعين وأضاف إليها من
مستخرجاته ثلاثين سلم له منها عشرون وبقياها مسموعة بوق اليه ومدخل عليه وذكر ابن أبي
الأصبع أنه لم يولف كتابه المسمى بالتصريح في هذا الفن إلا بعد الوقوف على أربعين كتاباً
في هذا الفن وعذرها في صدر كتابه المذكور قال ابن معصوم وكنت أظن أن أول من نظم
أنواع البديع على هذا الأسلوب البديع الشيخ صني الدين الحلبي حتى وقفت في ترجمة
الشيخ علي بن عثمان بن علي الأربلي الصوفي على قصيدة لامية له نظم فيها جملة من أنواع
البديع وضمن كل بيت منها نوعاً منه وأولها الجناس التام والمخترق وهو
بعض هذا الدلال والادلال * حال بالهجر والتجنب حالي
ثم قال في الجناس المصحف والمركب
جرت أذن ربيع قلبي وأذلا * لي صبراً ككثرت من أذلال

أفادنا كيد الإثبات تلك
المساواة لم يفهمه الثاني والله أعلم
بكل القسم الثاني والمحمد لله على
جزيل نواله * والصلاة والسلام
على سيدنا محمد وآله
(الفن الثالث علم البديع)
(وهو علم يعرف به وجوه تحسين
الكلام)

فعلت ان الشيخ صني الدين ليس بعاذرة هذا المرام ولا قول من اخترع نظم هذه الجواهر
 في نظام فان الشيخ الاربلي المذكور توفي قبل ان يولد الشيخ صني الدين بسبع سنين وذلك
 ان وفاة الشيخ الاربلي المذكور في سنة سبعين وستمائة وولادة الشيخ صني الدين في سنة
 سبع وسبعين وستمائة وايضا الشيخ صني الدين كان معاصر للشيخ محمد بن أحمد بن جابر
 الاندلسي الاعشى صاحب البديعية المعروفة ببديعية العميان ولا أعلم من السابق منه ما
 الى نظم ببديعية على هذا الاسلوب وان كان الشيخ صني الدين قد حاز قصبات السبق
 في مضمار براعة هذا المطلب اه من انوار الزبيح في انواع البديع لابن معصوم قال
 ع ق والبديع في اللغة الغريب من يدع الشيء بضم الدال اذا كان غابة فيما هو فيه من علم
 أو غيره حتى صار غريبا فيه لطيفا ومنه ابداع أي بشئ لم يتقدم له مثال ومنه اسمع تعالى
 البديع ع في المبدع أي الموجد للأشياء بلا مثال تقدم ولا تختص مادته بالله تعالى
 كما قيل اه (قوله أي يتصور) فهم العلامة الحفيدة أنه تفسير لعلم فاعترض بأن العلم
 يطلق على الملكة وعلى الادراك الكلي وعلى القواعد وتصورت تلك المعاني عبارة عن
 تعاريفها وحدودها والحدود والتعاريف ليست من جملة ما يطاق عليه العلم أصلا
 فكيف يصح قوله أي يتصور وأجاب بأن العلم لا يختص باطلاقة على واحد من تلك
 الثلاث بل يطلق ايضا على التعاريف والحدود ولا حاجة لذلك فان قوله أي يتصور تفسير
 لقوله يعرف واما قوله علم فلم يفسره والانصب حمله على الملكة كما في سم (قوله بقدر
 الطاقة) أشار به الى ان البديعيات لا تنحصر (قوله والمراد بالوجوه) لعل فيه إشارة الى
 أنه لا جهل في التعريف لان الاضافة للعهد وفيه أنه يحتاج لقراءة الأنا يدعى شهرة
 وجوه تحسين الكلام في ذلك المراد اه سم (قوله مامز الخ) فتكون اضافة الوجوه الى
 تحسين الكلام اضافة عهدية فكأنه يقول علم يعرف به الاوجه المشار اليها فيما تقدم
 وهي الوجوه التي تحسن الكلام وتورثه قبول بعد رعاية البلاغة مع الفصاحة ويكون
 قوله على هذا بعد رعاية الخ تائيدا وبياننا لما تقدم ويحتمل أن يريد بوجوه تحسين الكلام
 ما يحسن به الكلام مطلقا سواء كان داخل في البلاغة أو خارجا عنها وأخرج ما يدخل
 في الفئتين السابقتين بقوله بعد رعاية الخ اه ع ق (قوله بعد رعاية المطابقة) وهي المعبر
 منها بعلم المعاني وقوله ورعاية وضوح الدلالة وهي المعبر عنها بعلم البيان (قوله أي
 الخلق عن التعقيد المعنوي) كأنه خص وضوح الدلالة بالخلق عن التعقيد المعنوي مع
 أنه بحسب مفهومه يتناول الخلق عن التعقيد اللفظي أيضا ليكون إشارة الى علم البيان
 على ما ذكره في صدر الكتاب كما أن رعاية المطابقة إشارة الى علم المعاني فيكون تبيينها على
 أن رتبة هذا العلم بعدهما اه سم وبعبارة واما الخلق عن التعقيد اللفظي فداخل في قوله
 رعاية المطابقة لان المطابقة لا تعتبر الا بعد الفصاحة وهي تتوقف على الخلق عن التعقيد
 اللفظي (قوله انما تعد محسنة الخ) قال في المطول والإلا كانت كملين الدور في اعناق

أي يتصور معانيها ويعلم أعدادها
 ونفاصيلها بقدر الطاقة والمراد
 بالوجوه ما مر في قوله ويتبعها وجوه
 آخر ثورث الكلام حسنا وقبولا
 وقوله (بعد رعاية المطابقة
 لمقتضى الحال و) رعاية (وضوح
 الدلالة) أي الخلق عن التعقيد
 المعنوي إشارة الى أن هذه الوجوه
 انما تعد محسنة للكلام بعد رعاية
 الامرين

المنازير (قوله والظرف متعلق بقوله تحسين الكلام) أي فهو ظرف الخوف والواقع
بعدهما هو التحسين في الملاحظة لاني الوجود فانه مقارن فيه واما اذا جعل ظرفا مستقرا
فالذي بعدهما هو الحصول فمقتضى انه متأخر عنهما في الوجود والتقدير حال كون
التحسين حاصل بعدهما (قوله وان كان بعضها قد يفيد تحسين اللفظ ايضا) أي ثانيا
وبالتبع كما في المشاكاة اذ هي ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبة ذلك الغير كقوله
قالوا اقترح شيئا نجد لك طبعه * قلت اطبخوا لي جبة وقيصا .

فقد عبر عن الخياطة بالطبخ لوقوعها في محبة فاللفظ حسن لما فيه من ايها المجانسة
اللفظية لان المعنى مختلف واللفظ متفق لكن الغرض الاصل جعل الخياطة كطبخ
المطبوخ في اقتراحها لوقوعها في محبة وكما في العكس كما يأتي في قوله عادات
السادات سادات العادات فان في اللفظ شبه الجناس اللفظي لاختلاف المعنى ففيه
التحسين اللفظي والغرض الاصل الاخبار بعكس الاضافة مع وجود الصلة اه ع
(قوله كذلك) أي أولا وبالذات وان كان بعضها قد يفيد تحسين المعنى أيضا اه سم
وعبارة عني ولفظي أي منسوب الى اللفظ لان تحسين اللفظ بالذات وان تبع ذلك تحسين
المعنى لانه كلما عبر عن معنى بلفظ حسن استحسن معناه تبعها وان شئت قلت في التحسين
المعنوي أيضا ان كونه بالذات معناه ان ذلك هو المقصد ويتبعه تحسين اللفظ دائما لانه
كلما أفيد باللفظ معنى حسن تبعه حسن اللفظ الدال عليه اه (قوله اما المعنوي) ذكر
منه في هذا الكتاب تسعة وعشرين نوعا (قوله والالفاظ توابع) من حيث ان المعنى
يستحضر أولا ثم يوفق باللفظ على طبقه وقوله وقولها من حيث ان المعاني تتاق منها
وتفهم منها (قوله للطابقة) قال صاحب المفتاح المطابقة مأخوذة من طابق الفرس أي
وضع رجله مكان يده وكونه من وجوه التحسين يعرف بالذوق وكذا باقي الوجوه اه قري
(قوله بين متضادين) هذا أخذ بالاقول كما في قولهم الكلام ما تضمن كلمة بالاسناد
والا فالطابقة جارية فيما فوق المتضادين اه قري (قوله أي معنيين الخ) لما كان يتوهم
انهم ما ضدان حقيقة يمان وهما الامر ان اللذان بينهما غاية الخلاف وليس ذلك شرطاً قال
المصنف أي معنيين الخ (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل في ذلك التقابل والتساوي اه
عق وكان الاولى أن يقول ولوفي الجملة بدليل قوله ولوفي بعض الصور (قوله وتناف)
تفسير (قوله ولوفي بعض الصور) كما في الاعتباري فان التساوي باعتبار المتعلق (قوله
سواء كان التقابل حقيقيا) كتقابل القدم والحدوث وقوله أو اعتباريا كتقابل الاحياء
والامانة فانه لا يتقابلان الا باعتبار أي باعتبار بعض الصور وهو ان يتعلق الاحياء
بمحبة جرم في وقت والامانة بامانة في ذلك الوقت والافلات تقابل بينهما باعتبار انفسهما
ولا باعتبار المتعلق عند تعدد الوقت اه عق وعبارة سم قوله أو اعتباريا كتقابل بين
الشيئين باعتبار المتعلق كالكون والعدم كأي في السراي وقوله

الظرف أعني قوله بعد رعاية متعلق
بقوله تحسين الكلام (وهي) أي
وجوه تحسين الكلام (نسر بان
معنوي) أي راجع الى تحسين
المعنى أولا وبالذات وان كان
بعضها قد يفيد تحسين اللفظ أيضا
(ولفظي) أي راجع الى تحسين
اللفظ كذلك (أما المعنوي)
فدفعه لان المقصود الاصل
والغرض الاولي هو المعاني
والالفاظ توابع وقولها
(فنه المطابقة ونه الطابق
والتضاد أيضا وهو الجمع بين
متضادين أي معنيين متقابلين
في الجملة) أي يكون بينهما تقابل
وتناف ولوفي بعض الصور
كان التقابل حقيقيا أو اعتباريا

كما يأتي أي في شرح قول المصنف أشداه على الكفار من قول الشارح ونحو قوله تعالى
ومن رحمه جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله فان انقضاء الفضل
وان لم يكن مقابلا للسكون لكنه يستلزم الحركة المضادة للسكون اهـ (قوله وسواء
كان) أي التقابل الحقيقي **ككم** في عرق وقوله وسواء راجع لقوله حقيقيا فقط
لأن الحقيقي يكون في الضدين والتقيضين وفي العدم والملكية وفي التضايف (قوله
تقابل التضاد) كتقابل الحركة والسكون بناء على أنهم ما وجوديان وقوله أو تقابل
الاجباب والسلب هو تقابل التقيضين كتقابل مطلق الوجود وسلبه وقوله أو تقابل العدم
والمملكة كتقابل العمى والبصر وقوله أو تقابل التضايف كتقابل الابوة والبنوة وبحث
فيه السيد بأنه ليس فيه مقابلة فهو أنسب بأن يكون من باب مراعاة النظر واجاب عبد
الحكيم بأنهم ما من باب مراعاة النظر من حيث لازمهما في الذهن والنارح ومن باب
المطابقة من حيث أنهم لا يجتمعان في محل واحد (قوله أو ما يشبه الخ) أي أو تقابل
ما يشبه الخ كالبرودة والحرارة الكائنين في قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا فادخلوا نارنا
فان الغرق يستلزم الماء المشتل على البرودة غالباً والنار مشتلة على الحرارة والبرودة
والحرارة متقابلان وكالتقريب والبعده الخاصين في اسمي الإشارة في قوله

مها الوحش الآن طائنا وأنس * قننا الخط الآن تلك ذوايل

(قوله من نوع) قدمه لأن اطف التضاد فيه اتم كلف والمتكلم **ككم** كما جمع الضدين
في تركيب جمعهما في نوع واحد من الكلمة وهذا أغرب من القسم الثاني ولأنه أكثر
دورا ناعلى ألسنتهم يشهد بذلك أنه لم يجهل شيئا من أمثله أقسامه بخلاف أقسام ما يقابله
فانه لم يمثل القسم واحد من أقسامه وقد حكم الشارح بأنه لا يوجد الا هو اهـ أطول
(قوله من أنواع الكلمة) الاسم والفعل والحرف (قوله ايقاظا) جمع يقط ككتف
أو كعضد به في يقظان (قوله وهم رقاد) أي نام جمع راقدا فان البقطة تشتمل على
الادراك بالحواس والنوم يشتمل على عدمه فبينما يشبه العدم والملكية باعتبار لازمهما
والتضاد باعتبار نفسه ما لان البقطة عرض يقتضي الادراك بالحواس والنوم عرض
يمنع الادراك وقد دل على كل منهما بالاسم (قوله يجي ويعيت) فان الاحياء والامانة
ولو صح اجتماعهما في ذات الهي والمميت بين متعلقيهما العدم والملكية والتضاد بناء
على أن الموت عرض وجودي فالشأن في بينهما اعتباري وكأنه لم يجعلهما من الملق الآتي
لاشعارهما من جهة اللفظ بالحياة والموت بخلاف الملق **ككم** يأتي اهـ عرق (قوله
لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت) أي للنفس جزاء وثواب ما كسبت من الطاعات وعليها
عقاب ما كسبت من المعاصي قال الفخرى قال ابن الحاجب ما معناه ان الآية تدل على
زيادة لطف الله تعالى في شأن عباده يثيبهم على الخير كبقا وقوع ولا يجربهم على الشر الا بعد
الاحمال والتصرف اهـ (قوله فان في اللام الخ) لان اللام تميز الملكية المؤذنة بالاتفاق

وسواء كان تقابل التضاد
أو تقابل الاجباب والسلب أو تقابل
العدم والمملكة أو تقابل التضايف
أو ما يشبه شيئا من ذلك (ويكون)
ذلك الجمع (واقظا) من نوع
واحد من أنواع الكلمة (اسمين)
نحو وصفهم ايقاظا وهم رقاد
أو فاعلين نحو يجي ويعيت أو حرفين
محوهما ما كسبت وعليها
ما اكتسبت فان في اللام معنى
الاتفاغ وفي معنى التضاد

أى لا ينتفع بطاعتها ولا يتضرر

بمعصيتها غيرها (أو من نوعين نحو

أو من مكان ميتة فأحييناه)

فانه قد اعتمد برقى الأحياء معنى

الحياة والموت والحياة بمجاية قبالان

وقد دل على الاول بالاسم وعلى

الثانى بالنعل (وهو) أى الطابق

(نشر بان طباق الايجاب كما مر

وطباق السلب) وهو أن يجمع

بين فعل مصدر واحد أحدهما

مثبت والاخر منفي أو أحدهما

امر والاخر نهي فالاول (نحو

واكن أكثر الناس لا يعلمون

يعلمون) ظاهر من الحياة الدنيا

(و) الثانى (نحو فلا تخشوا

الناس واخشوني ومن الطباق)

ما عاها بعضهم تدبىح من دبح

المطر الارض زينةا وفسره بأن

يذكر فى معنى من المدح أو غيره

ألوان اقصد الكتابة أو التورية

وأراد بالالوان ما فوق الواحد

بقريضة الامثلة فتدبىح الكتابة

(نحو قوله تردى) من تردت

اثوب أخذته رداء (ثياب الموت

جرا فأتى لها) أى لتلك الثياب

الليل الا وهى من سندس خضر)

عنى ارتدى الثياب الملوحة بالدم

لم ينقض يوم قتله ولم يدخل فى ليلته

لا وقد صارت الثياب من

سندس خضر من ثياب الجنة

وقد جمع بين الجرة والخضرة وقصد

الاول الكتابة عن القتل وبالثانى

الكتابة عن دخول الجنة وتدبىح

تورية كقول الحريرى قد اغبر

وعلى تشعير بالعلو المشعر بالعمل أو النقل المؤذن بالتضرر فصار تقابلهما

النفع والضرر وهما ضدان وبين ذلك ما فى تقابل اللام وعلى من الخفاء بخلاف ما قبله

فان التقابل فيه مظاهر فلهذا لم يبينه (قوله أى لا ينتفع بطاعتها الخ) أخذ الحصر من

تقديم الجار والمجرور والانتفاع الحاصل من الدعاء والصدقة للغير انتفاع بثمره الطاعة

لا ينتفعها (قوله ميتا) أى ضالا فأحييناه أى هديناه (قوله والموت) أى المعترف ميتا

(قوله عماية قبالان) وهومن تقابل التضاد ان جعل الموت وجوديا ومن تقابل العدم

والمسكة ان جعل الموت عدميا أى عدم الحياة (قوله كما مر) أى من الامثلة (قوله فعلى

مصدر واحد) الفعلان هما يعلمون ولا يعلمون ومصدرهما هو العلم وبينهما تقابل الايجاب

والسلب قال سم ظاهر التقييده اخراج غير الفعلين وقبلى المصدرين فليراجع اه (قوله

لا يعلمون) أى الامر الاخرى ويعلمون أى الامر الذى وى وحيث قد فالتا فى بسبب

الظاهر أى بالنظر للفعلين فى حد ذاتهم ما بقطع النظر عن متعلقهما وكذا يقال فيما بعده

وقوله ظاهر من الحياة الدنيا أى ظاهرها هى الحياة الدنيا ويعلمون عن الباطن الذى هو

الحياة الآخرة فى بيانية أو يعلمون ظاهر الحياة الدنيا التى هى وسيلة الشهوات ولا يعلمون

باطنها الذى هو الحياة الابدية لانها مزرعة لا آخرة فى ابتداءية (قوله فلا تخشوا

الناس واخشوني) نهى للعكاف أن يخشوا غير الله فى حكموماتهم وبداها هو فيها خشية

ظالم أو مراقبة كبير اه أطول (قوله تدبىح) بالدال المهملة والجيم من الديباج اه

حفيد (قوله أو فغيره) كارتائه والتغزل (قوله اقصد الكتابة أو التورية) أى بالكلام

المشتغل على الألوان بخلاف ما اذا قصد المعنى الحقيقى فلا يكون من المحسات لان الحقيقة

يقصد منها المعنى الاصلى وأما اذا قصد المعنى المجازى فلا يكون من المحسات المعنوية بل

اللفظية (قوله وأراد) أى ذلك البعض (قوله بقريضة الامثلة) كالمثال الاول (قوله

نحو قوله) أى قول أبى تمام برى أبان شل محمد بن حديد حين استشهد وقبلة

غزاة زوة والحمد نسج رداه * فلم ينصرف الا وكفاهه الاجر

وبعده كان بنى نهان يوم وفاته * نجوم سماه زال من بينا البدر

وقد كانت البيض القواضب فى الوغى * قواطع نهى الآن من بعده بتر

(قوله ترقى) أى أبس وقوله ثياب الموت أى ثياب الحرب وجر إحال من ثياب وهى

حال مقدرة اذ لا حرة حين اللبس لتأخر تلطفها بالدم عنه اه سم قال بس وفيه نظر ولا يظهر

ان المراد بثياب الموت الثياب التى كفن بها اه وفيه أنه يكفن فى الثياب التى مات فيها

وهو كان لابسها قبل حصول الدم (قوله من سندس) هو مارق من الديباج

(قوله خضر) خبر بعد خبر لان القصيدة مضمومة الروى كما سبق يسلنه (قوله وقصد

بالاول) هو ارتدى بالثياب حمر او قوله وبالثانى هو قوله الا وهى الخ (قوله كقول

الحريرى) أى فى المقامة الثالثة عشرة المعروفة بالبغدادية (قوله قد اغبر) أى فى حين

متعلق بقوله اسود بعده أي اسود هذا الخ (قوله العيش الاخضر) وصف العيش بالاخضر
 كناية عن طيبه ونعمته وكما له فيكون كناية عن لازمه لان اخضرار العود والنبات يدل
 على طيبه ونعمته فيه ~~كفي~~ به عن لازمه في الجملة الذي هو الطيب والحسن والكمال
 والاغبرار كناية عن ضيق العيش ونقصانه وكونه في حال التلف لان اغبرار النباتات والمكان
 يدل على التغير والريانة فيكنى به عن معنى هذا اللازم. وقوله وازورب أي بسد وأعرض
 ومال وقوله اسود كناية عن الحزن فيه. وقوله الايض كناية عن السرور فيه (قوله
 فودي) بفتح الفاء وسكون الواو وهو شجر جانب الرأس مما يلي الاذن وايضا من الشعر
 كناية عن كثرة الهيم والجزن أو أريد به الحقيقة وقوله رني أي رقي وعطف على وقوله
 العدو والازرق أي شديد العدو وأودعه الروم وهم اعداء العرب وقوله فيا حبذا الموت
 الاجر يافيه زائدة للتنبية للنداء أي فيا نعم الموت الاجر اذا أتى اليه والموت الاجر
 الشديد ومنه الحسن أحرأى من أحب الحسن احتمل المشقة وفي الحديث كما اذا اجر
 البأس اتقينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يكن احداً أقرب الى العدو منه وقبل معنى
 الموت الاجر القتل سمي أجراً يافيه من الدم وهو الاظهر من مقصد الحريرى لانه عاق غيره
 من الصفات باللون مثل العدو والازرق والروم زرق العيون فكذلك الموت الاجر وقال
 أبو عبيدة الموت الاجر أنه يتغير بصر الرجل من الهول فيزى الدنيا في عينه جراً وسوداء
 والموت الاغبر هو الموت بهوعا لانه يغبر في عينه كل شيء. والموت الاسود هو الموت
 في غمة الماء والموت الايض هو موت العاقبة اه من عرق ومن الشريشي شارح
 المقامات وغيرهما (قوله انسان له صفرة) ورد أن الصفرة جمال أهل الجنة فليست
 مذمومة كما قد يتوهم لان فيها جرة وبياضا وهو معنى الذهبي (قوله فيكون تورية)
 لانها كما يأتي أن يطلق لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد اه سم أي وباقي
 الالوان ككيات (قوله لا يقتضى أن يكون في كل لون تورية) أي بل قد تجتمع الالوان
 لقصد التورية بواحد منها كما هنا (قوله ويلحق به أي بالطباق) أي فما كان التقابل
 فيه باعتبار المعنيين المدلول عليهم باللفظ المذكور من غير واسطة يقال له طباق حقيقي
 وأما اذا كان التقابل بين معنيين اللفظ يدل عليهم بواسطة ~~كان~~ ملحقا بالطباق قاله
 الفخرى قبل لا وجه للاحاق هذا النوع بالطباق لانه داخل في تعريفه لان منافي
 اللازم منافي للزوم فبين المذكورين تناف في الجملة فيكون طباقا لا ملحقا به وقد يجاب
 عنه بأن معنى قوله في الجملة بوجه تام من وجوه التقابل الاربعة وهذا الامر ليس كذلك
 اذا التقابل الذي فيه ليس تقابلا بين معنيين بل بين أحدهما او لزوم الآخر فيكون ملحقا
 بالطباق بهذا الوجه وأنت جنبر بأن هذا الجواب اعني دفع الاعتراض عن المصنف
 وأما عن الشارح فلا لانه عم التقابل في الجملة غير الاربعة فتأمل اه وقوله وأما عن
 الشارح فلا لانه الخ أي لانه قال أو ما يشبهه شيئا من ذلك قال سم أقول قول الشارح

العيش الاخضر وازورب المحبوب
 الاصفر اسود يوى الايض وياجن
 فودي الاسود حتى رني الى العدو
 الازرق فيا حبذا الموت الاجر
 فالعنى القريب للمحسوب الاصفر
 انسان له صفرة والبعيد الذهب
 وهو المراد ههنا فيكون تورية
 وجمع الالوان لقصد التورية
 لا يقتضى أن يكون في كل لون
 تورية كما توهمه البعض (ويلحق
 به) أي بالطباق شيئا من أحدهما
 الجمع بين معنيين

أو ما يشبه شيئا من ذلك يجوز أن يريد بعلمية معنى لا يشمل مثل هذا أي فيندفع
 الاعتراض عنه أيضا نامل (قوله يتعلق أحدهما) كالرحمة في المثال وقوله نوع يتعلق
 مفعول يتعلق (قوله السببية) المناسبة المسيية فإنه الموافق للمثال (قوله مسببة
 عن الابن) إذ اللين في الإنسان كيفية قلبية تقتضي الانعطاف المستقيمة وذلك الانعطاف
 هو الرحمة فهو مسببة عن الكيفية (قوله غير متقابلين) ولا يستلزم ما أريد بأحدهما
 ما يقابل الآخر به فارق ما قبله (قوله نحو قوله) أي قول دعبل بكسر الدال وسكون
 العين المهملتين وكسر الباء الموحدة شاعر خراعي رافضى قال صحب باسمي في اذن
 مصروع ثلاث مررات فشتي وأصل الدعبل الناقة المسنة وقبل هذا البيت
 ياسلم ما بالاشيب منقصة * لاسوقه يتي ولا ملكا

(قوله لا تعجب الخ) الفرق بين هذا وقوله السابق نحو قوله تردى الخ أن المقابلة ثم بين
 ما أريد باللفظ من الحسرة والخسرة وإن كان كناية عن المقصود بالذات بخلاف المقابلة هنا
 ليست باعتبار ما أريد باللفظ إذ لم يرد هنا بضمت حقيقة الضحك بل الظهور بل باعتبار
 المعنى الحقيقي الذي لم يرد باللفظ اه سم (قوله سلم) مرخم سلمى (قوله فبكي ذلك
 الرجل) أي تذكر الموت والتأسف على زمان الشباب اه أطول (قوله عبر عنه
 بالضحك) أي على سبيل المجاز فرسل لأن الضحك يلزمه عادة الظهور رأى ظهور الانسان
 فغيره عن مطلق ظهورا بياض في ضمن الفعل فكأن فيه تبعية المجاز المرسل (قوله
 ايهام التضاد) أي فهو معنوي باعتبار ايهام الجمع بين المتضادين فلا يرد أنه جمع في اللفظ
 فيكون لفظيا (قوله ودخل فيه أي في الطباق الخ) قال العلامة الحفيد يمكن أن يقال انه
 داخل في مراعاة التظهير بل الاظهر أن المطابقة انما هي جمع الضدين والمراعاة جمع
 الاشياء المناسبة المتوافقة وأما المقابلة فهي المركب منهما فهي أخص من كل
 منهما بحسب التحقق لا الجمل اه وانما آخر المقابلة الداخلة في الطباق من الملقى به مع أن
 المتبادر ذكر الداخل قبل الملقى للخلاف في هذا الداخل هل هو من الطباق أولا والاتفاق
 على الملقى به فناسب ذكر المتفق عليه قبل المختلف فيه (قوله بالتفسير الذي سبق) وهو
 الجمع بين أمرين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة اه جري (قوله باسم المقابلة)
 الاضافة بيانية (قوله وان جعله السكاكي الخ) الواو للسكاكي أي في هذا العمل غفلة
 منه (قوله قسم برأسه) أي مستقلا ولا حسن ما صنعه السكاكي لأن الطباق لا يفيجه
 من حصول التوافق ولذا سمي بالطباق والمقابلة موجبة للتأني بعد التوافق فالأنسب
 أن يجعل قسم برأسها لأن حقيقة كل مباينة لاخرى أفاده عبد الحميد (قوله
 ثم يؤتى بما يقابل ذلك) هذا محل الادخال (قوله على الترتيب) بأن يؤتى بما يقابل الأول
 أولا وبما يقابل الثاني ثانيا وهكذا اه سم (قوله في الجملة) أي من غير تفصيل وتعيين
 لكون التقابل على وجه مخصوص دون آخر لأن ذلك لا يشترط في الطباق حتى تخرج

يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر
 نوع يتعلق مثل السببية واللزوم
 نحو أشداء على الكفار رجاء
 بينهم فان الرحمة وان لم تكن
 مقابلة للشدة لكنهما مسببة عن
 اللين الذي هو ضد الشدة
 (و) الثاني الجمع بين معنيين غير
 متقابلين عبر عنهم بالفظين يتقابل
 معناه ما الحقيقةيان (نحو قوله
 لا تعجب ياسلم من رجل) يريد نفسه
 (ضحك المشيب برأسه) أي ظهر
 ظهورا تاما (فبكي) ذلك الرجل
 فظهر والمشيبي لا يقابل البكاء
 إلا أنه قد عبر عنه بالضحك الذي
 معناه الحقيقي مقابل البكاء
 (ويسمى الثاني ايهام التضاد)
 لأن المعنيين قد ذكر بالفظين
 وهما ان التضاد تنظر الى الظاهر
 (ودخل فيه) أي في الطباق
 بالتفسير الذي سبق (ما يخص
 باسم المقابلة) وان جعله السكاكي
 وغيره قسم برأسه من الحسنات
 المعنوية (وهو أن يؤتى بمعنيين
 متوافقين أو أكثر ثم يؤتى بما
 يقابل ذلك) المذكور من المعنيين
 المتوافقين أو المعاني المتوافقة
 على الترتيب ويدخل في الطباق
 لأنه جمع بين معنيين متقابلين
 في الجملة

المقابلة عن الطابق فصدق حده عليها (قوله والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 أي عدم التناقض وليس المراد به ما تنفقا ما صدق لا منه وما تنقي يتصر على المقابلات ولا
 ما كان بينهما ما مناسب وان اختلفا ما صدقاً ومفهوما حتى يقتصر على المناسبة بين بل
 المراد ما ذكر في شمل المقابلات والمناسبات والخلافين كك الإنسان والطائر (قوله
 متناسبين) أي بينهما ما مناسبة وان اختلفا ما صدقاً ومفهوما كالحسن والقبح والعبد
 والفقر وقوله أو متقابلين أي في أصل الحقيقة وان اختلفا ما صدقاً ومفهوما كإنسان وقائم
 (قوله نحو قوله) أي قوله أي دلالة بضم الدال المهملة زندي بالنون ابن الجون كان صاحب
 نوادر وملح فاسد الدين يردى المذهب وحكاياته مشهورة في كتب الأدب (قوله اذا
 اجتماعاً) أي بالرجل وقوله بالرجل أي اذا اجتمع بالرجل ففي البيت احتباك والرجل وصف
 طرنى ولو قال بالشهر لكان أعم ليشمل المرأة وعجالة الاطول وذكر الرجل تغليباً وخبث
 المرأة معلوم بطريق الاولى لانه اذا لم يدفع قبح الكفر والافلاس كمال الرجل برجوابته
 كيف يدفعه نقصان المرأة بكونها امرأة انتهى (قوله والغنى) أي المعبر عنه بالدنيا اهـ
 (قوله ومقابلة الاربعة بالاربعة الخ) قال الفري في بحث فانه في الآية قسم الرابع
 لان النظم في نفسه تكرر في الآيتين ولم يختلف فاستغنى بمقابلة الاربعة بالاربعة ويحتمل
 أن يكون في نفسه تكرار في معنى فاستغنى عنه لانه اذا تيسر تعديره كان معسر الكثر ذلك غير
 صريح وأما المقابلة الرابعة بين نفس اليسرى والعسرى فيقبح فيه ما سنفقه عن
 الايضاح هذا وقد ذكر الواحد من مقابلة الخمسة بالخمسة بيت المتنبي
 أزورهم وسواد الليل يشفع لي * واتنى رياض الصبح يغري بي
 وفيه نظر لاني وبني صله ليشفع ويغري فهما من تمامهما بخلاف اللام وعلى في قوله
 تعالى لهما ما كسبت وعليهما ما اكتسبت والمقابلة انما تكون بين المتقابلين كذا في الايضاح
 وأما مقابلة الستة بالستة فله قول غيره *

على رأس حرناج عزيزينه * وفي رجل عبد قديدل يشينه

قال الصفدي في شرح الامة هذا أبلغ ما يمكن أن ينظم في هذا المعنى اهـ (قوله فأما من
 أعطى) أي حق الله واثني أي الله وقوله بالحسنى أي بالكلمة الحسنى وهي كلمة التوحيد
 أو بالصلة الحسنى وهي الإيمان أو بالملة الحسنى وهي ملة الاسلام وقوله فسنيسره أي
 نهيه واليسرى الجنة (قوله وأما من بخل) أي بالنفقة في الخير واستغنى عن ثواب الله عز
 وجل فلم يرغب فيه والمراد بالعسرى النار قيل نزلت في أبي بكر الصديق رضي الله عنه
 اشترى بلالاً من أمة بن خلف بيرة وعشرة أواق فأعنته فأنزل الله تعالى والليل اذا
 بغشى الى قوله ان سعيكم لثاقي سعى أبي بكر وأمية اهـ بغوى اهـ سم (قوله والتقابل
 بين الجميع ظاهر) لا يعدن للمقابلة الاربعة بين مجموع سنيسره لليسرى ومجموع سنيسره
 للعسرى لا بين الجزأين الاولين منهما والاتحاد ههنا وعدم المقابلة ولا بين الجزأين في

(والمراد بالتوافق خلاف التقابل)
 حتى لا يشترط أن يكونا متناسبين
 أو متقابلين فمقابلة الاثنين بالاثنتين
 (نحو قوله خذوا قلبه لا وابتكروا
 كثيراً) أي بالضمك والقلة
 المتوافقتين ثم بالكثرة والكثرة
 المتقابلين لهما (و) مقابلة الثلاثة
 بالثلاثة (نحو قوله

ما أحسن الدين والدنيا اذا اجتماعاً
 وأقبح الكفر والافلاس بالرجل)
 أي بالحسن والدين والغنى ثم بما
 يقابلهما من القبح والكفر
 والافلاس على الترتيب (و) مقابلة
 الاربعة بالاربعة (نحو فأما من
 أعطى واثني وصديقاً بالحسنى
 فسنيسره لليسرى وأما من بخل

فسنيسره للحسنى فسنيسره
 واستغنى وكذب بالحسنى فسنيسره
 للعسرى) والتقابل بين الجميع
 ظاهر الا بين الاتقاء والاستغناء
 فينبه بقوله (والمراد باستغنى

(استغنى بشهوات الدنيا عن زعيم الجنة فلم يتق) فيكون الاستغناء مستتبعا لعدم الاتقاء وهو مقابل للاتقاء فيكون هذا من قبيل قوله تعالى أشداء على الكفار رجاء بينهم (وزاد السكاكي) في تعريف المقابلة قيدا آخر حيث قال هي أن يجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وضديهما (وإذا شرط ههنا) أى فيما بين المتوافقين أو المتوافقات (أمر شرطية) أى فيما بين ضدیهما أو أضدادهما (ضده) أى ضد ذلك الأمر (كهاتين) لا يتبين فانه لما جعل التيسير مشتركا بين الاعطاء والاتقاء والتصديق جعل ضده أى ضد التيسير وهو التعسير المعبر عنه بقوله فسيسيره للعسرى (مشتراكا بين أضدادها) وهي البخل والاستغناء والتكذيب فعلى هذا لا يكون قوله ما أحسن الدين والدنيا من المقابلة لانه اشتراط في الدين والدنيا الاجتماع ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده (ومنه) أى من المعنوى (مراعاة النظر ويسمى المناسب والتوفيق) والاشلاف والتلفيق (أيضا) وهى جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد والمناسبة بالتضاد أن يكون كل منهما مقابلا لآخر وهذا القيد يخرج الطباق وذلك قد يكون بالجمع بين أمرين (نحو التيسير والتعسير بحسبان) جمعاً بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الأبل (كأنسى) (قوله)

الجزأين الثابتن لما نقل عن الإيضاح أنها الثابتان كون بين المستقلين وعبارة كناية بدفع بحث القسرى فراجعهم ويفهم من كلامه أن المستقل ما لا يكون تماماً غيره كان يكون الحرف صلة لغيره فراجعهم اسم وقوله وعبارة كناية بدفع بحث القسرى أى في الآية بأنها ليست من مقابلة الأربع بالأربع وقد قدمناه عنه (قوله أنه زهد الخ) يقال زهد في الشيء وعن الشيء إذا رغب عنه ولم يردده ومن فرق بينهما فقد أخطأ كذا في المغرب اه حفيد أى وليس المراد به كثرة المال (قوله بشهوات الدنيا) أى المحرمة (قوله مستتبعا) أى مستلزما (قوله فيكون هذا من قبيل الخ) وهو الجمع بين معنيين يتعلق أحدهما بما يقابل الآخر نوع تعلقى وحيداً للثقل الآية من الطباق الحقيقي أى المقابلة نظراً للعالم أى فالآية من الملقى بالطباق باعتبار الاستغنى والتقى ومن الطباق أى المقابلة باعتبار الثلاثة (قوله من قبيل قوله تعالى أشداء الخ) لكن بين الآيتين فرق وهو أن الأولى أقبح فيها المسبب وهو الرحمة مقام السبب وهو اللين والثانية أقيم فيها السبب وهو استغنى مقام المسبب وهو عدم الاتقاء عكس الأولى (قوله وضدیهما) الأولى أن يزيد أو ضداها بضمة الجاءة لاجل قوله أو أكثر وفي بعض النسخ أو ضداها بضمة التثنية (قوله وإذا شرط ههنا أمر) أى اعتبر فيه قيداه عبد الحكيم وعبارة عرف المراد بالشرط هنا ما يجمع فيه المتوافقان أو المتوافقات لا الشرط المعروف لأن التيسير والتعسير الممثل بهما لذلك ليسا شرطين وحاصله أن شرط المقابلة أن يذكرك في طرف منه معنى يشترك المتوافقان فيه أو المتوافقات أن ذكر مقابلة كذلك في الطرف الآخر وفي التعسير عا يشترك فيه المتوافقات بوجبه من الوجوه بالشرط نوع خفاء اه (قوله وإذا شرط الخ) وأما إذا لم يشترط أمر في الأول فلا يشترط شيء في الثاني كما في قوله تعالى فليخضعوا قليلاً الخ (قوله ولم يشترط في الكفر والافلاس ضده) وهو الافتراق بل الظاهر أنه مبنى على الاجتماع إذا لا اللاس مع الاسلام ليس قبيحاً فلهذا عن كونه غاية في القبح (قوله وما يناسبه) أعم من أن يكون واحداً أو متعدداً (قوله لا بالتضاد) أى بل بالتوافق في كون ما جمع من واحد أو لخصبته في ادراك أولئك في شكل أو ترتب بعض على بعض أو ما أشبهه شيئاً من ذلك ولما كان في هذا الجمع رعاية الشيء مع نظيره أو شبهه أو مناسبة سمي مراعاة النظر اه ع (قوله أن يكون كل منهما مقابلاً لآخر) أى منافياً له لانه تقدم أن المراد بالتضاد مطلق التقابل والتنافي في الجمع (قوله وبهذا القيد) وهو قوله لا بالتضاد (قوله وذلك) أى الجمع لا بالتضاد (قوله نحو الشمس والقمر) أى فهمما متناسبان من حيث تقارنهما في الخيال لكون كل جسم نورانياً سماوياً (قوله بحسبان) أى بحسبان في بروجهما بمقداره معلوم فالشمس تقطع الثلث في سنة والقمر يقطعها في شهر فهو أسرع سيرانها (قوله جمعاً بين أمرين) لاجل قوله قد يكون بالجمع بين أمرين فهو تأكيد له (قوله ونحو قوله) أى الجحوى وقوله في صفة الأبل أى بالهزال والضعف

بالجمع بين أمرين (نحو التيسير والتعسير بحسبان) جمعاً بين أمرين (و) نحو (قوله) في صفة الأبل (كأنسى) (قوله)

(قوله جمع قوس) فان قلت فعل يجمع على فعول كقوس يجمع على قوس قلت هو كذلك الا
 أنهم تصرفوا فيه هنا فقالوا أصل قوس فكرر هو اجتماع ضميتين وواو بين فقدما
 السين على الواو من فقل قسوف وقوت الواو ومطرقة فقلبت بافتقل قسوى اجتمعت
 الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وما دغمت الياء في الياء وقلبت
 ضمة السين كسرة لمناسبة الياء ثم قلبت ضمة القاف كسرة لعمد الانتقال من الضمة الى
 الكسرة هذه ملخص ما في الفنرى (قوله المعطافات) وصف كاشف لان القوس لا يكون
 الا كذلك اهـ (قوله المنحنيات) من الانحناء قال في المطول من عطف العود وعطفه
 حذاء اهـ سم وقوله من عطف أى بالتشديد وقوله وعطف أى بالتخفيف أو بالعكس (قوله
 بل الاسهم) أى بل هى كالاسهم وبل اضرب عن تشبيه الأبل بالقسى ر قوله بل الاوتار
 اضرب عن هذا التشبيه الثانى ووجه التشبيه فى الأخيرين هو الاستواء الا أن الاستواء
 فى الوتر اكل وأتم ولهذا اضرب اليه قال الخفيد ومحصل معنى البيت أن الأبل المهازيل فى
 شكلها ورقة أعضائها شابهت تلك القسى بل أدق منها وهى الاسهم المنحوتة بل أدق وهى
 الاوتار اهـ أفاده سم (قوله مبرية) وصف كاشف (قوله منحوتة) من براه منحه اهـ سم
 (قوله بل الاوتار) أى بل هى كاللاوتار وهى هزيلة جدا (قوله جمع وتر) هو الخيط الجامع
 بين طرفى القوس (قوله جمع بين ثلاثة أمور) ولا تخفى المناسبة بينهما فان كلام من السهم
 والوتر له تعلق بالقوس اهـ سم (قوله ما يسميه) أى قسم يسميه الخ (قوله وهو أن يختم
 الكلام) أى كان جملة أو أكثر (قوله بما يناسب ابتداءه) كان يكون علته كما فى الآية أو
 العكس أو كدليل عليه أو نحو ذلك قال الفنرى لو قال بما يناسب ما قبله لكان أولى لان قوله
 لا تدركه الابصار الذى يناسبه اللطيف وإن كان ابتداء الكلام لا يكونه رأس الآية لكن
 قوله وهو يدركه الابصار الذى يناسبه الخبير ليس ابتداء الكلام اهـ (قوله بما يناسب
 ابتداءه) فهو أخص من مراعاة النظر لانها الجمع بين متناسبين مطلقا أى كانا فى الابتداء
 أو الانتهاء أو الوسط أو أحدهما فى الابتداء أو الآخر فى الانتهاء وهذا الجمع بين
 متناسبين أحدهما فى الابتداء والآخر فى الانتهاء (قوله فان اللطيف يناسب كونه
 غير مدركه بالابصار) أى باعتبار التبادر منه وهو الدقة اذ شأن الدقيق الخفاء وإن كان ذلك
 محالاً فى حقه تعالى اذ اللطيف فى حقه تعالى الرفيق بعباده الرؤف بهم وعبارة الفنرى
 قوله فان اللطيف يناسب الخ فيه تأمل اذ المناسب له هو اللطيف المشتق من اللطافة وهو
 ليس بمراد هنا وأما اللطيف المشتق من اللطف بمعنى الرأفة فلا يظهر مناسبتة له اللهم
 الآن يقال اللطيف ههنا مستعار من مقابل الكثيف لما لا تدركه الحاسة ولا ينطبع فيها
 وهذا القدر يكفي فى المناسبة اهـ (قوله أن يجمع بين معنيين غير متناسبين) أى لعدم
 وجود شئ من أوجه التماثل من تقارن أو علنية مثلا (قوله وإن لم يكونا مقصودين)
 أى بل المقصود غير المتناسبين وعبارة سم قوله وإن لم يكونا مقصودين ههنا أعم من أن

جمع قوس (المعطافات) المنحنيات
 (بل الاسهم) جمع سم (مبرية)
 منحوتة (بل الاوتار) جمع وتر جمع
 بين ثلاثة أمور (ومنها) أى من
 مراعاة النظر (ما يسميه بعضهم
 تشابه الاطراف وهو أن يختم
 الكلام بما يناسب ابتداءه فى
 المعنى نحو لا تدركه الابصار وهو
 يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير
 فان اللطيف يناسب كونه غير
 مدركه بالابصار والخبير يناسب
 كونه مدركه كالابصار لان المدرك
 للشئ يكون خبيراً عاماً (ويلاحظ
 أى مراعاة النظر أن يجمع بين
 معنيين غير متناسبين بلفظين
 يكون لهما معنيان متناسبان
 وإن لم يكونا مقصودين ههنا

(نحو الشمس والقمر بحسبان
والنجم) أى النبات الذى ينجم أى
يظهر من الأرض لاساقه
كالبقول (والشجر) الذى له ساق
(يسعدان) أى ينقادان لله تعالى
فيما خلقه فالنجم بهذا المعنى وان
لم يكن مناسباً للشمس والقمر
لكنه قد يكون معنى الكوكب
وهو مناسب لهما (ويسمى ايهام
التناسب) بمنزلة ما مر في ايهام
التضاد (ومنه) أى من المعنوى
(الارصاد) وهو نصب الرقيب في
الطريق (ويسمى بعضهم التسميم
وبردمهم فيه خطوط مستوية
وهو أن يجعل قبل العجز من
الفقرة) هى في النثر منزلة البيت
من النظم فقوله هو يطبع الاسماع
بجواهر لفظه فقرة ويقرع الاسماع
بزواج وعظه فقرة أخرى والفقرة
في الاصل تحلى يصاغ على شكل
فقرة الظهر (أو) من (البيت ما يدل
عليه) أى على العجز وهو آخر كلمة
من الفقرة أو البيت (إذا عرف
الروى) فقوله ما يدل فاعل يجعل
ونوله إذا عرف متعلق بقوله يدل
والروى الحرف الذى يخفى عليه أو
آخر الايات أو الفقرة ويجب
تكرره في كل منها وقيد بقوله إذا
عرف الروى لأن من الارصاد

لا يتصد واحد منهما كما شمله كلامه أو يكون أحدهما مقصود دون الآخر كما في هذا
المثال اه (قوله نحو الشمس والقمر بحسبان الخ) التمثيل بذلك بالنظر للنجم مع الشمس
والقمر (قوله والنجم) فيه بالنسبة الى الشجر مراعاة النظير وبالنسبة الى الشمس والقمر
ايهامها (قوله ينجم) بفتح الياء التحسية (قوله يتادان لله) فالسجود مجاز عن الانقياد
وقوله فيما خلقه أى من الانتفاع بهما (قوله ويسمى ايهام التناسب) أى فنسبته للمراعاة
كنسبة ايهام التضاد للطباق (قوله بمنزلة ما مر في ايهام التضاد) أى بوجه يتوجه به مثل
الذى وجه به ايهام التضاد بقوله فيما مر لأن المعنيين قد ذكرنا بلفظين يوهمان التضاد فيقال
هنا لأن المعنيين عبر عنهما بلفظين يوهمان التناسب (قوله نصب الرقيب في الطريق) أى
ليدل عليه أو على من يأتي منه قاله سم كما ينصب القطاع من ينظر القافلة ليعرفوا هل
يقصرون منهم وهل معهم شراً ولا ومناسبة هذا المعنى للاصطلاحى ظاهرة لأن ما قبل العجز
يدل عليه فهو كالرقيب عليه اه (قوله التسميم) هو جعل البرد داخل خطوط كان فيه سهاما
قال عرق وجه تسميته تسميها ان ما وضع كذلك مزيد في البيت أو الفقرة ملازم له ليزينه
بدلالته على المقصود من عجزه فصارت منزلة الخطوط في الثوب المزيينة فيه لتزيينه اه (قوله
وبردمهم الخ) أى وهو مأخوذ من البرد المسهم لأن الايات والفقر متساوية المقدار
غالباً ففى كخطوط المسبقة اه سم (قوله من الفقرة) بكسر الفاء وفتحها كما في
الاطول (قوله منزلة البيت) أى شطره في وجوب رعاية الروى فيما إلا أن الفقرة لا تسمى
فقرة بدون أخرى والبيت يسمى يتبادون آخر (قوله فقوله) أى الحريرى في المقامة
الاولى مبتدأ خبره فقرة (قوله هو) أى أبو زيد السروجى وقوله يطبع الاسماع أى بصوغ
الفقر وقوله بجواهر لفظه أى بلفظه الشبيه بالجواهر (قوله ويقرع الاسماع الخ) قرع
الاسماع بزواج الوعاء اسماع الموعظة على وجه محرك للتصوّد (قوله بزواج وعظه) أى
بالزواج من وعظه أى بالامور المانعة للسامع مما لا ينبغي أن يرتكب (قوله في الاصل) أى
الثانى والا فالاصل الاول احدى فقرات الظهر (قوله على شكل فقرة الظهر) أى فيكون
اطلاقها على فقرة النثر مجازاً مرسلأ واستعارة وقوله في الاصل يشعر بذلك فقوله سم
فتكون في الاصل مشتركة بين ذلك وفقرة الظهر محل نظر اه يس (قوله ما يدل عليه) أى
على مادته وصورته فالمادة يدل عليها الارصاد والصورة يدل عليها الروى فالموقوف على
معرفة الروى هو الصورة فقط وعبارة سم قوله ما يدل عليه ليس المراد مجرد الدلالة على مادته
كما في الآية التى ذكرها الشارح فان قوله فاختلفوا يدل على الاختلاف ولا شك أن الدلالة
على المادة لا تتوقف على معرفة حرف الروى بل الذى يتوقف عليه خصوص نوع اللفظ
الذى تؤدى به تلك المادة وتحقق به الفقرة باعتبار آخره كيطلون في الآية وهذا غرض
المصنف من قوله اذا عرف الروى اه (قوله آخر كلمة) أحد الكلمة الأخيرة (قوله
اذا عرف الروى) أى السابق مع ما يلازمه من الحرف الذى قبله (قوله فاعل) أى نائب

فاعل لانهم يعبرون عن نائب الفاعل بالفاعل (قوله ما لا يعرف به العجز) أى صورته أى
ولو فرضنا كفاى الآية (قوله كفاى قوله تعالى وما كان الناس الخ) أى لو فرض ان الآية
لم يعرف فيها الروى والا فالآية عرفت فيها حرف الروى ويدل على ذلك عبارة اليعقوبى
وان كان ظاهر كلام الشارح خلافاً وعبارته ومن أجل أن الشرط هو أن يجعل هنالك
ما يفهم العجز مع الحاجة الى معرفة الروى كان من الارصاد قوله تعالى وما كان الناس
الآية فقد عرفت أن العجز هو يختلفون من معرفة الروى وأنه نون بعد الواو كما كان ذلك
قبل هذه الآية وفيما بعد ما ولولا تلك المعرفة لتوهم أن العجز هو فيما اختلفوا المطابق قوله
فاختلفوا اهـ (قوله نحو وما كان الله ليظلمهم) الثلاثة فى أول سورة الروم وفى التوبة فما
كان بالقاء (قوله ليظلمهم) هذا هو الارصاد فهو يدل على مائة العجز وبعين كون المادة
التي من الظلم مخومة بنون بعد واو معرفة الروى فيما نبت لى الآية (قوله نحو قوله) أى
قول عمرو بن معد يكرب اهـ مطول (قوله اذالم تستطع) هو الارصاد دلالاته على
تستطيع الذى هو العجز (قوله ومنه المشاكلة) اعلم أنه اذا وجد علاقة بين الشئ وذلك
الغير كفاى قوله تعالى وجزاء سينة سينة مثلهما فتملك المشاكلة مجازاً فان السينة الاولى
عبارة عن المعصية والثانية عبارة عن جزاء المعصية وبينهما علاقة السينية فاطلق بالسبب
وأراد المسبب وهو الجزاء وأما اذالم يكن هنالك علاقة كفاى قول الشاعر
قلت اطبوا الى جبة وقصاه فانه ليس هنالك علاقة بين الطبخ والخياطة فليست تلك
المشاكلة حقيقة ولا مجازاً فينتقض حصصهم المتقدم من أن اللفظ لا يكون الاحقيقة
أو مجازاً وكما قال الشارح فى شرح المفتاح ولا يحصى عن هذا الاشكال الا بأن يلتزم
أن هذا النوع من المشاكلة خارج عن الحصر أو يقال ان الوقوع فى الصعبة هو العلاقة
فيكون مجازاً ورده عبد الحكيم بأمرين الاول ان جعل ذلك الوقوع علاقة ينافى عدمه
من الحسنات البديعية فكان عليهم أن يذكروه فى فن البيان الامر الثانى انهم
قالوا لا بد فى المجاز من اللزوم ولوناً ويلا وهذا ليس به هذه المثابة فالمتمسكين هو الاول
وهو انه قسم رابع خارج عن الحصر قال الفنى فان قيل كان ينبغى أن يذكر المشاكلة
فى القسم الثانى أى اللفظى لانها تتعلق باللفظ أجيب بأنها انما صحت مع المطابقة
والمطابقة لتجانسهما ومن ثمة سماها صاحب الكشف بالمطابقة والمقابلة فى قوله ان الله
لا يستحي الآية اهـ وأجيب أيضاً بأن المقصود ألا وبالذات هو المعنى لان فيها ذكر
معنى بلفظ غيره وان كان فيها تغيير لفظ ذلك المعنى الا أن هذا تابع كما تدل عليه عبارة عن
(قوله وهى ذكر الشئ) أى المعنى كالتخاطبة (قوله لو وقع فى صعبته) فان قلت الوقوع
فى صعبته متأخر عن الذكر فكيف يكون علمه بالذكر قبل المراد بالوقوع فى الصعبة فصدد
التكلم الوقوع فى الصعبة والقصد مقدم على الذكر (قوله تحقيقاً) أى بان ذكر هذا الشئ
عند ذكر الغير وقوله أو تقدير أى بان ذكر الفئى عند حضوره معنى الغير فيكون اللفظ

ما لا يعرف به العجز لعدم معرفة
حرف الروى كفاى قوله تعالى وما
كان الناس الا ائمة واحدة
فاختلفوا ولولا كلمة سبقت
من ربك لفضى بينهم فيما هم فيه
يختلفون فلو لم يعرف أن حرف
الروى هو النون لربما توهم أن
العجز هنا فيما هم فيه يختلفوا أو
فيما اختلفوا فيه فالارصاد فى
الفقرة (نحو وما كان الله ليظلمهم
ولكن كانوا أنفسهم يظلمون) فى
البيت فهو (قوله اذ لم تستطع شيئاً
فدعه وجاوزه الى ما تستطع ومنه)
أى من العنوى (المشاكلة وهى
ذكر الشئ بلفظ غيره لو وقع) أى
وقوع ذلك الشئ (فى صعبته) أى
ذلك الغير (تحقيقاً أو تقديرًا)

الدال على الغير مقدرا والمقدر كالمذكور (قوله متحققا) كالوقيل لك اسقيك ماء فقلت بل
استنى طعاما أى اطعمنى طعاما وقوله تقدير كالمذكور أى أنت انسانا يغرس شجرة افقلت لا تغرس
الى الكرام كهذا أى اصنع المعروف الى الكرام فمكانك قلت هذا يغرس الانصار
فاغرس أنت الاحسان مثله (قوله أى وقوع الخ) دفع به ما به وهم أن متحققا راجع للذكر
(قوله اقترح شيئا) أى اطالب شيئا من المطبوعات طلبا الزاميا (قوله اذا سألته) أى
تقول ذلك اذا سألته الخ (قوله من غير روية) أى تأمل في حال المسؤل (قوله وطلبته
الخ) تفسير وقوله على سبيل التكليف أى الازام وقوله والتحكم تفسيرى (قوله وجعله)
مبتدا خبره غير مناسب (قوله ابتدعه) أى حصله وأوجده أقولا (قوله غير مناسب على
مالا يخفى) أى لأن قوله نجد لك طبخه مناف له اذ على تقديره كذلك يصير المعنى ابتدع
شيئا وأوجده نجد لك طبخه ولا معنى لايجاد المطبوع ليطلب وان جمل على معنى أوجدا أصله
ليطبخ نافاه السياق أيضا لأن المراد اطالب ما تريد من الاطعمة المطبوخة تعطاه وليس المراد
اقتنا بطعام نظجه لك وقال سم لانه حينئذ بمنزلة افعول شيئا ففعله أى ذلك الشئ الذى فعلته
لك ولا معنى له اه (قوله نجد) مضارع متكلم اه حفيد وهو بضم النون وكسر الجيم اهم
(قوله أى خبطوا) بكسر الخاء المعجمة وسكون الهمزة التثنية (قوله حيث أطلق النفس
الخ) اعلم أن النفس تطلق على الذات وعلى القلب وهى بالمعنى الاول يجوز اطلاقها على
الله تعالى لكن على سبيل المشاكلة لا على الانفراد لا يهمل أن المراد بها القلب فاندفع قول
بعضهم لا يحتاج للمشاكله اذا كان المراد بالنفس القلب لا يقال انه ورد في الحديث
كنت كما أنتيت على نفسك وفي القرآن ويحذر كم الله نفسه كتب ربكم على نفسه الرحمة
لانا نقول وان أطلق من غير مشاكلة في ذلك لا يجوز اطلاق من غير مشاكلة في غير ما ورد
للاهمام هذا وفي القنرى الظاهر أن مراده أن المعنى ولا أعلم ما في ذاتك فعبر عن الذات
بالنفس لقوله ما في نفسى وأنت خير بأن لا أعلم ما في ذاتك وحقيقته ليس بكلام مرضى
بل الوجه أن يقال عبر عن لا أعلم معلومك بلا أعلم ما في نفسك لوقوع التعبير عن تعلم
معلومى بتعلم ما في نفسى كذا في شرح الكشاف اه وقوله ليس بكلام مرضى يجهل أن
وجه كونه ليس مرضيا أنه لا يظهر كون المعلوم في الذات الا اذا كان مطبوعا فيها مستقشا
والله تعالى منزّه عن ذلك بخلاف الخلق فانه تنطبع المعلومات في نفسه وتنقش فيها
اه سم (قوله في صحبة الغير) أى كصفتنا أو صبغتك في حل الآية الا فى (قوله صبغة
الله) نصب بعامل محذوف وجواب دل عليه قوله آمنا بالله تقديره صبغنا الله بالآيمان
صبغة أى طهرنا الله تطهيرا (قوله لانه فعلة) أى وزنه فعلة بكسر الفاء وسكون العين
المهملة فهو اسم للهية لا للمرة ولما قال الشارح وهى الحالة الخ (قوله وهى الحالة) أى
الهية المخصوصة التى يقع الخ الاولى الحالة الناشئة من الصبغ الا أن يقال المراد
الهية المخصوصة التى يقع عليها أى يتحقق فيها مطلق المصدر الذى هو مطلق الصبغ من

أى وقوعه متحققا ومقدرا (قوله الاول)
كتوله قالوا اقترح شيئا من اقترحت
عليه شيئا اذا سألته اياه من غير
روية وطلبته على سبيل التكليف
والحكم وجعله من اقترح الشئ
ابتدعه غير مناسب على مالا يخفى
(نجد) مجزوم على أنه جواب
الامر من الاجابة وهى تحسين
لشئ (لكن طبخه) قلت طبخوا
لى جبة وقصا) أى خبطوا وذكر
خبطا طبة الجبة بلفظ الطبخ
لوقوعها فى صحبة طبخ الطعام
(ونحو تعلم ما فى نفسى ولا أعلم
ما فى نفسك) حيث أطلق النفس
على ذات الله تعالى لوقوعه
فى صحبة نفسى (والثانى) وهو
ما يكون وقوعه فى صحبة الغير
تقدير (نحو) قوله تعالى قولوا
آمنّا بالله وما أنزل اليّا الى قوله
صبغة الله) ومن أحسن من الله
صبغة ونحن له عابدون (وهو) أى
صبغة ونحن له عابدون (مصدر) لانه فعلة
وله صبغة الله (مصدر) من جلس وهى
من صبغ كالجلسة من جلس وهى
الحالة التى يقع عليها الصبغ (مؤكّد)

لا مناب الله أى تطهير الله لأن

الايان يطهر النفوس فيكون

أما مشتقاً على تطهير الله لنفوس

المؤمنين ودالاً عليه فتكون

صبغة الله بمعنى تطهير الله من كذا

لمضمون قوله آمنا بالله ثم أشار إلى

إلى وقوع تطهير الله في صحة ما

يعبر عنه بالصبيغ تقديره بقوله

(والاصل فيه) أى هذا فى المعنى

وهو ذكر التطهير باقظ الصبيغ (ان

النصارى كانوا يغمسون أولادهم

فى ماء أصفر يسمونه المعمودية

ويقولون انه) أى الغمس فى ذلك

الماء (تطهير لهم) فإذا فعل الواحد

منهم بولده ذلك قال الآن صار

نصارياً حقاً فأمر المسلمون بأن

يقولوا للنصارى قولوا آمنا بالله

وصبغنا الله بالايان صبغة لأمثل

صبغتنا وطهرنا به تطهير لأمثل

تطهيرنا هذا إذا كان الخطاب فى

قولوا قالوا آمنا بالله للكافرين وأن

كان الخطاب للمسلمين فالمعنى أن

المسلمين أمروا بأن يقولوا صبغنا

الله بالايان صبغة ولم نصبيغ

صبغتمكم أيها النصارى (فيعبر عن

الايان بالله بصبغة الله للمشاكلة)

لوقوعه فى صحة صبغة النصارى

تقديره (بهذه القرينة) الحالية التى

هى سبب للنزول من غمس النصارى

أولادهم فى الماء الأصفر وأن لم

يذكر ذلك لفظاً (ومنه) أى من

المعنى (المزوجة) وهو أن

يراجع أى توقع المزاوجة على أن

الفعل مستند

تحقق العام فى الخاص (قوله لا مناب الله) أى عامل دل عليه آمنا (قوله أى تطهير الله)
بإضافة تطهير إلى الله تفسير لصبغة الله ولم يقدمه على قوله مؤكداً لئلا يكون فيه فصل بين
الصفة والموصوف قال ع ق ثم إن إطلاق مادة الصبيغ على التطهير من الكفر بمحار
تشبيه وذلك أنه شبه التطهير من الكفر بالايان بصبغ المغموس فى الصبيغ الحسى
ووجه الشبه ظهور أثر كل منهما على ظاهر صاحبه فمظهر أثر التطهير على المؤمن حساً
ومعنى بالعمل الصالح والاخلال بالطيبة كما يظهر أثر الصبيغ على صاحبه ولا ينفى ذلك
كونه مشاكلة اه (قوله لأن الايمان الخ) علة لمؤكد (قوله مشتقاً على تطهير الله الخ)
من احتمال المزوم على لانه (قوله لمضمون) أى لما تضمنه قوله آمنا بالله وهو الفعل الذى
قد رناه (قوله ثم أشار إلى وقوع) أى إلى وجه وقوع الخ (قوله ما يعبر عنه) أى المعنى الذى
يعبر عنه الخ وهو الغمس (قوله تقديره) راجع لوقوع (قوله يغمسون أولادهم) أى
يدخلونهم أى فهذا الغمس يستحق أن يقال له صبغة لأنه لم يذكرك ذلك اللفظ دالاً على هذا
المعنى فى الآية إلا أننا نرض أنه وجد ذلك اللفظ دالاً على هذا المعنى (قوله فى ماء أصفر)
يوكل به القسيس منهم ويضع فيه الملح لئلا يغير بطول الزمان فتعمر عامتهم بعدم التغير
ويقولون إن ذلك من بركة القسيس كما يغترون باظهاره الزهد فجاءوا استغفاره موجبا
للمغفرة وقوضوا اليه أمر النساء فيباشر امرأتهن إن شاءن وهم راضون بذلك أنخرأهم
الله اه ع (قوله أصفر) أى يثمي يجعلونه فيه كالزعفران (قوله يسمونه) أى ذلك الماء
(قوله المعمودية) هى اسم للماء الذى غسل به عيسى عليه السلام يوم ثالث ولادته
فزاده النصارى ماء وصاروا يغمسون فيه أولادهم وكلما نقض زادوه وهو باق إلى الآن
(قوله تطهير لهم) أى من غير دينهم المجدود عندهم لعنة الله عليهم (قوله نصراً لاحقاً)
أى وتطهر من سائر الأديان اه من ع ق (قوله فأمر المسلمون) أمر المسلمين مفهوماً من
السياق (قوله قولوا) أى يا نصارى أى إن شئتم التطهير الحقيقى والايان المعتبر الذى
يسمأهل أن يسمى تطهيراً فقولوا آمنا بالله الخ اه ع ق (قوله وصبغنا الله الخ) أى غمسنا
فى الايمان الشبيه بالماء الطهور من صبيغ يده فى الماء غمسنا فيه أولادنا الله من صبغه
لونه وقوله لأمثل صبغتنا بأحد المعنيين وهذا اللفظ هو المقدروس كذا يقال فى
الوجه الثانى (قوله ولم نصبيغ صبغتمكم) هذا هو اللفظ المقروض (قوله فمعبر عن
الايان الخ) حاصله أن الصبيغ ليس مذكوراً فى كلام الله ولا فى كلام النصارى ولكن
غمسهم الأولاد عبارة عن الصبيغ وإن لم يتكلموا به والاية نازلة فى سياق هذا الفعل فكان
لفظ الصبيغ مذكوراً سم (قوله عن الايمان بالله) أى عن لازمه وهو التطهير من رذيلة
الكفر (قوله المشاكلة) أى مناسبة المعنى المعبر عنه للمعنى الذى يستحق أن يعبر عنه
باللفظ الصبيغ (قوله من غمس النصارى) بيان القرينة (قوله أى توقع المزاوجة) غرضه
من ذلك أن المبني للمفعول إذا لم يكن مفعول جعل ضميراً المصدر نائب الفاعل قال سم

قضية عبارته الاحتياج لهذا التأويل على تقدير الاسناد الى الطرف ايضا فيه نظر ثم
قال وقد يقال لاحاجة الى ذلك بل وان يقرأ قوله تراوح على لفظ الخطاب اه (قوله
الى ضمير المصدر) وهو المزاوجة لانها مصدر تراوح فيكون التقدير تراوح حواي المزاوجة
أي توقع الخ (قوله أو الوجه الطرف) أي على قول من يقول انه غير لازم للطرفية كما في
قوله تعالى لقد قطع بينكم بضم النون وعليه فيين في المصنف مبنى على الضم (قوله
في الشرط والجزاء) صفة لمعنيين أو حال منه أي حال كونه المعنيين واقعين في الشرط
والجزاء فأجدهما واقع في مكان الشرط بأن يحى به بعد أداتيه والآخر واقع في موضع
الجزاء بأن ربط بالشرط وسبق جوابه (قوله واقعان في الشرط والجزاء) فيه صرف
للعبارة عن ظاهرها (قوله مزدوجين) أي مجتمعين (قوله معنى) وهو مطابق للجواب وان
كان المرتب على الشرط لجاح هو المرتب على الجزاء لجاح هجر (قوله كقوله) أي
قول المجترى اه مطول (قوله ومنعني) تفسير (قوله فلج بي الهوى) أي اذا نهيت عن
الحب فترتب على النهي لجاح الهوى أي لزمه وأصل اللجاح كثرة الكلام والخصومة
والتزامهما ثم عبر به عن مطلق اللزوم الصادق بلزوم الهوى مجازا مرسل من التعبير
بالملزوم عن اللزوم بل من التعبير بالمقيد عن المطلق اه ع ق (قوله فلج) عطف على نهى
وجواب الشرط أصاغت وقوله فلج بهم عطف عليه وفي ترتب لجاح الهوى على انهى
عن جهامبالغة في الحب لاقتضائه ان ذكرها ولو على وجه العيب يزدجها ويشبهه وفي
ترتب لجاح الهجر على وشي الواشى مبالغة في ادعاء كون جهامباضعينا اذ يزيله مطلق
الوشى فكيف لو سمعت أو رأت عيبا (قوله ولزمني) تفسير بقوله لج (قوله أصاغت الى
الواشى الخ) قبل الصواب رواية ودراية أصاغت بالند كيرلان ما قبله
كان الثريا علفت في جبينه * وفي شجرة الشعري وفي خده البدر

وفي شرح التبيان أن في قوله فلج بي الهوى وقوله فلج بها الهجر قلبا لان اللجاح من العاشق
في العشق لامن المعشوق فيه ومن العشق في الهجر لامن الهجر في المعشوق اه فترى
وقوله الصواب أصاغت بالند كيرالخ الذي في شواهد العباسي أنه في مؤنث وأنشد قبله
على انها ما عندها الموصل * وصال ولا عنها المصطبر صبر

وقوله قلبا لان اللجاح الخ أي فالمعنى فليجت في الهوى وليجت في الهجر (قوله أي
استمعت) أي قبلت لان الغالب ان من سمع شيأ قبله (قوله ويرينه) تفسير (قوله فيما
افترى على) أي كذب متعمدا (قوله زواج) أي جمع (قوله وقد يتوهم من ظاهر العبارة)
أي عبارة المصنف فان ظاهرها تعلق قوله في الشرط بقوله تراوح وحينئذ فيفههم منه
ما قاله وقد علمت أنه مرتبط بقوله مهينين (قوله اذا قائل بالمزاوجة الخ) أي لان
المرتب على المحي ليس هو المرتب على الاجلاس (قوله اذا جاءني الخ) فجمع هنا بين
معنيين في الشرط وهما محي وزيدوس لانه عليه ومعنيين في الجزاء وهما اجلاسه

الى ضمير المصدر أو الى الطرف
أعني قوله (بين معنيين في الشرط
والجزاء) والمعنى يجعل معنيين
واقعان في الشرط والجزاء مزدوجين
في أن يرتب على كل منهما ما معنى
مرتب على الآخر (كقوله
اذا ما نهى الناهي) ومنعني عن
جهما (فلج بي الهوى) ولزمني
(أصاغت الى الواشى) أي استمعت
الى التمام الذي يشي حديثه ويرينه
فصدقته فيما افترى على (فلج بها
الهجر) زواج بين نهى الناهي
وأصاغت الى الواشى الواقعين
في الشرط والجزاء في أن ترتب
عليهما ما لجاح شي وقد يتوهم من
ظاهر العبارة أن المزاوجة هي
أن يجمع بين معنيين في الشرط
ومعنيين في الجزاء كما جمع في الشرط
بين نهى الناهي ولجاح الهوى وفي
الجزاء بين أصاغت الى الواشى
ولجاح الهجر وهو فاسد اذا قائل
بالمزاوجة في مثل قوله اذا جاءني
زيد فسلم على اجلسه وأنعمت
عليه وما ذكرناه هو المأخوذ

من كلام السالف (ومنه) أي من المعنوي (العكس والتبديل وهو أن (٣٢٩) يقدم جزء في الكلام) على جزء آخر (ثم يؤخر)

ذلك المتقدم على الجزء المؤخر أولاً
والعبارة الصريحة ما ذكره بعضهم
وهو أن تقدم في الكلام جزأ ثم
نعكس فتقدم ما أخرت وتؤخر
ما قدمت وظاهر عبارة المصنف
صادق على نحو عادات السادات
أشرف العادات وليس من العكس

(ويقع العكس) على وجوه منها

أن يقع بين أحد طرفي جملة وما

أضيف إليه ذلك الطرف

(نحو عادات السادات سادات

العادات) فالعادات أحد طرفي

الكلام والسادات مضاف إليه

ذلك وقد وقع العكس بينهما

بأن تقدم أولاً العادات على

السادات ثم السادات على

العادات (ومنها) أي من الوجوه

(أن يقع بين متعلقين في جملتين

نحو يخرج الحى من الميت

ويخرج الميت من الحى)

فالخى والميت متعلقان يخرج

وقد تقدم أولاً الخى على الميت

وثانياً الميت على الخى (ومنها)

أي من الوجوه (أن يقع بين لفظين

في طرفي جملتين نحو لاهن حل لهم

ولا هم يهلون لاهن) قدم أولاً لاهن

على هم وثانياً هم على لاهن وهما لفظان

وقع أحدهما في جانب المسند إليه

والآخر في جانب المسند (ومنه)

أي من المعنوي (الرجوع وهو

العود إلى الكلام السابق بالنقض)

أي ينقطعه وباطاله (لأنه كقولك

وانعامه عليه اهـ سم (قوله من كلام السالف) أي من أهل البيان (قوله والتبديل)

تفسير (قوله والعبارة الصريحة) أي بالنظر لما قاله المصنف (قوله وظاهر

عبارة المصنف الخ) حيث لم يشترط أن يكون تأخير المتقدم عن الجزء الذي كان التقديم

عليه اهـ سم (قوله وظاهر عبارة المصنف صادق الخ) أي بتطوع النظر عن اصلاح

الشارح له بقوله على جزء وبذلك لا المتقدم على الجزء المؤخر (قوله صادق على نحو الخ)

أي لأن قوله ثم يؤخر ظاهره سواء عن المؤخر أولاً وعن غيره (قوله على نحو عادات

السادات الخ) مما تقدم فيه جزء على جزء آخر ثم آخر المتقدم لكن لا على الذى قدم هو عليه

أولاً اهـ سم (قوله وليس من العكس) أي بل هو من رد العجز على المصدر (قوله ويقع

العكس على وجوه) أي يعنى من محى العام في الخاص أي يتحقق في تلك الوجوه

وبهذا يدفع ما يقال مفهوم العبارة أن العكس يقع على أوجه وتلك الأوجه فسرهما

بوقوع العكس بقوله منها أن يقع فهو من باب وقوع الشيء في نفسه (قوله أن يقع بين)

أي يقع العكس متعلقاً بماى الطرف وما أضيف إليه لا بينهما (قوله أحد طرفي جملة)

أي ويكون العكس هو الخبر في تلك الجملة كما في المثال فيكون إطلاق الجملة عليه باعتبار

الأول لأن العكس انما وقع في عادات السادات وهو مفرد لكن لما عكس وجعلنا عليه

عكسه صار المجموع جملة كما يؤخذ ذلك من عن (قوله عادات السادات الخ) أي

الامور المعتادة للسادات أفضل الامور المعتادة للناس وأشرفها وسيدتها قال ع

لا يقال أن هذا العكس ينبغى أن يعتمد من البديع اللفظي لأن حاصـ له تقدم لفظ على لفظ

ثم تأخر ذلك اللفظ المتقدم وتقدم تلك المؤخر لا نأقول استتبع ذلك حدوثه معنى آخر

وبذلك صح الاخبار به عن الأول اهـ ولعل مراده أنه راجع للمعنى أولاً وبالذات

وان كان راجعاً للفظ أيضاً كما تقدم وفيه تأمل لأن الظاهر أن العكس راجع للفظ أولاً

وبالذات ويلزمه تغير المعنى فيكون رجوعه لفظه معنى بطريق التبع (قوله فعلين) الأولى

عاملين ليتناول نحو يخرج في قوله تعالى ان الله فائق الحب الآية وتكون المصنف لم يحصر

الاقسام بل قال منها لا يدفع الأولية (قوله في جملتين) أي فعلين كائنين في جملتين

لا في جملة واحدة (قوله نحو يخرج الحى) كالدجاجة من الميت كالبيضة ويخرج الميت

من الحى كالبيضة من الدجاجة (قوله بين لفظين في طرفي جملتين) أي لفظين كائنين

في طرفي كل من جملتين أي طرفي كل واحدة منهما (قوله لاهن حل لهم الخ) أي فهاتان

جملتان في كل منهما لفظان هما الضميران أحدهما ضمير جمع الذكور وهو هم والآخر

ضمير الاناث وهو هن (قوله في جانب المسند إليه) في الظرفية تسمي اذهن هو المسند إليه

فالأولى أحدهما المسند إليه وقوله في جانب المسند صحيح لأن هن ليست مسنداً بل المسند

يحلون (قوله لنسكتة) أي والا كان غلطاً (قوله كقولك) أي قول زهير اهـ مطول (قوله

الارواح) الریح واحدة الرياح والارياح وقد تجمع إلى أرواح لأن أمها الواو وانما

ثم عاد الى ذلك الكلام ونقضه بقوله
 (بلى وغيرها الارواح والديم) أى
 الرياح والامطار والنسكة اظهار
 التحير والتوله كأنه أخبر أوليها
 لا تحقق له ثم افاق بعض الافاقه
 فنقض الكلام السابق قائلا بلى
 عفاها القدم وغيرها الارواح
 والديم (ومنه) أى من المعنوى
 (التورية) وتسمى الابهام ايضا
 وهى ان يطلق لفظه معنيين قريب
 وبعد ويراد البعيد (اعتماد على
 قرينة خفية) (وهى ضربان)
 الاولى (مجردة وهى) التورية (التي
 لا تجتمع شيئا مما يلائم المعنى
 القريب نحو الرحمن على العرش
 استوى) فانه أراد باستوى معناه
 البعيد وهو استولى ولم يقرن به
 شي مما يلائم المعنى القريب
 الذى هو الاستقرار (و) الثانية
 (مرتبعة) وهى التى تجتمع شيئا
 مما يلائم المعنى القريب (نحو
 والسماء بنيانها بأيدى) أراد بأيدى
 معناها البعيد وهو القدرة وقد
 قرن بها ما يلائم المعنى القريب
 الذى هو الجارحة المخصوصة
 وهو قوله بنيانها اذ البناء يلائم
 اليد وهذا مبنى على ما اشتهر بين
 أهل الظاهر من المفسرين والا
 فالحقيق ان هذا تمثيل ونصوير
 لعظمته وتوقيف على كنهه جلالة
 من غير أن يتمثل للمفردات
 حقيقة أو مجاز (ومنه) أى من
 المعنوى (الاستخدام وهو أن يراد

جاءت بالياء لانضكا ما قبلها فاذا رجعوا الى الفتح عادت الى الواو كقولك أروح
 الماء وتروقت بالمروحة صحاح اهـ سم (قوله والديم) جمع ديمة وهى المطر الذى ليس معه برق
 ولا رعد اهـ سم وعبارة عن وهى السحاب ذات المطر الكثير سميت بذلك لدوامها غالبا
 (قوله بما لا تحقق له) أى الغيبة عقله فى الحب (قوله بلى عفاها القدم) اشارة
 الى ان ذلك مقدر بعد بلى وان الواو فى قوله وغيرها اللطف عليه (قوله التورية) تقول
 ويرث الخبر تورية اذا سترته وبأظهرت غيره ~~كأنه~~ مأخوذ من وراء الانسان كأنه
 يجمع له وراءه بحيث لا يظهر اهـ صحاح اهـ سم (قوله لفظه معنيين) أى سواء
 كانا حقيقةين أو مجازيين أو مختلفين قال الفخرى قبل أراد به الزيادة على معنى واحد
 سواء كان معنيين أو أكثر ولا يقرب انه أخذ بالقل كما بينا فيمات سبق مثله اهـ (قوله
 قريب وبعيد) أى قريب الى الفهم لكثرة استعماله فيه وبعيد عنه لقلة استعماله
 فيه (قوله اعتماد على قرينة خفية) كاستحالة الاستقرار الحصى فى الآية الاولى
 وكاستحالة البدع فى الجارحة فى الآية الثانية فان كانت ظاهرة صار المعنى البعيد
 قريبا فخرج عن معنى التورية فان لم تكن قرينة أصلا لم يفهم الا القريب فيبطل
~~حكم~~ الارادة ويخرج اللفظ عن التورية أيضا (قوله وهو استولى) أى ارتفع بالقهر
 والغلبة (قوله الذى هو الاستقرار) أى حسا على سطح من السطوح (قوله وهو القدرة)
 وجمع الايدى لافادة كمالها (قوله اذ البناء بلا ثم اليد) لا يخفى أنه يناسب القدرة أيضا لكنه
 أنسب باليد عرفا تأمل (قوله وهذا مبنى) أى ما ذكر من التمثيل بالآيتين للتورية (قوله
 على ما اشتهر الخ) وهو مذهب الخلف المؤولين لان الاستواء باليد مستحيلان على الله
 فيقولان (قوله والا فالحقيق) أى بأن جرينا على مذهب من يوصف بالحقيق ممن يمارس
 مقتضى تراكم البيان (قوله ان هذا) أى ما ذكر من الآيتين (قوله تمثيل) أى استعارة
 تمثيلية بأن شئت هيئة ايجاد الله السماء بالقدرة الازلية بهيئة البناء الذى هو وضع لبننة
 على أخرى باليدى الحسية ثم استعير مجموع بنيانها بأيدى فى الآية الاولى شئت هيئة
 استيلاء الرحمن على العرش بهيئة ملك مستقر على سرير يجمع أن كلا نبي عن الملك القائم
 (قوله ونصوير) قال عبد الحكيم نفسه للتمثيل وليس المراد أنه استعارة تمثيلية أو تشبيه
 تمثيلي لعدم علاقة التشبيه (قوله ونصوير لعظمته) حيث شبه المعقول بالمحسوس الذى هو
 أقوى عند السامع (قوله وتوقيف على كنهه جلالة) أى الكنه الذى يمكن أن يدرك وهو
 كنهه الاجالى (قوله حقيقة) معمول ليشتمل أى يتكلف لها معنى حقيقى أو مجازى
 بل تبقى المفردات على ما كانت عليه فى الاصل من حقيقة أو مجاز (قوله الاستخدام) يعنى
 بالمجهتين من خدمت الشئ قطعه ومنه سيف مخذم وقد قطع هنا الضمير عا هو حقه ويروى
 بالحاء المهملة والمثال المجهمة من خدمت أى قطعت أيضا ويروى بالحاء المجهمة والبدال
 المهملة كأنه جعل المعنى الذى لم يرد أولا تابعا فى الذكر للمعنى المراد فردا ليه الضمير اهـ

بلفظ له معنيان أحدهما ثم يراد بضميره (٣٣) أي بالضمير العائد إلى ذلك اللفظ معناه (الآخر أو يراد

بأحد ضميريه أحدهما) أي أحد المعنيين (ثم) يراد (بالآخر) أي بضمير الآخر (معناه الآخر) وفي كليهما يجوز أن يكون المعنيان حقيقةً وبين وأن يكونا مجازيين وأن يكونا مختلفين (فالاول) وهو أن يراد باللفظ أحد المعنيين وبضميره معناه الآخر (كقوله

أذنزل السماء بأرض قوم وعيناه وان كانوا غضابا) جمع غضبان أراد بالسماء الغيث وبضميره في عيناه النبت وكلا المعنيين مجازي (والثاني) وهو أن يراد بأحد ضميريه أحد المعنيين وبالضمير الآخر معناه الآخر (كقوله فسقى الغضا والساكنيه وانهم شربوه بين جوافي وضلوهي)

أراد بأحد ضميريه الغضا أي الهرور في الساكنيه المكان الذي فيه شجر الغضا وبالأخر أعنى المنسوب في شجره النار الحاصلة من شجر الغضا وكلاهما مجازي (ومنه) أي من المعنوي (اللف والنشر) وهو ذكر متعدّد على التفصيل أو الاجال (ثم) ذكر (مالكل واحد) من أحاد هذا المتعدد (من غير تعيين نقة) أي الذكر بدون التعيين لاجل الوتوق (بأن السامع يرده اليه) أي يرده مالكل الى ما هو له لعله بذلك بالقرائن اللفظية أو المعنوية (فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضمير

سمد) (قوله له معنيان) أي أو معان (قوله ثم يراد بضميره) قال هم الظاهر أن يراد بضميره كاشارته كذلك اه أي كافي قوله

رأى العتيق فاجرى ذالناظره * متمم لج في الاشواق خاطره
فانه أراد بالعتيق أولا المكان ثم أعاد اسم الإشارة اليه بمعنى الدم (قوله أو يراد بأحد ضميريه الخ) أي أو يراد باللفظ معنى ويراد بأحد ضميريه (قوله أي أحد المعنيين) أي اللذين لم يراد باللفظ بل أريد به غيرهما معا (قوله معناه الآخر) أي الذي هو من جملة المعنيين اللذين لم يراد باللفظ (قوله وفي كليهما) أي كلا وجهي التفسير (قوله أذنزل السماء الخ) قال في الاطول الظاهر أن الشاعر وصف قومه بالقوة والغلبة على قن عداهم من الاقوام حتى يرفعوا كلاهم وماءهم من غير ضاهم لكن كان بعض من سمعت منه هذا المقام وهو من الاعلام يقول هذا البيت اظهر اقدرة الله تعالى وانعامه في حق عباده وان كانوا غير شاكرين له تعالى يعني يقول الله تعالى اذا نزل السماء بأرض قوم زريه ونجعل صالحا لان يرعوه وان كانوا غضابا غير شاكرين اه (قوله أراد بالسماء الغيث) أي لانه النازل من جهة السماء (قوله النبت) أي لانه هو المرعى (قوله وكلا المعنيين مجازي) أي لان السماء حقيقة في اطلرم المعروف واطلاقه على الغيث مجاز والعلقة الجالية على النبت مجاز ايضا علاقته السبية بواحدة الغيث (قوله كقوله) أي قول الجعري اه طول (قوله فسقى الغضا الخ) الغضا بالغين والغذا بالمجهتين معصوبا نوع من الشجر معروف اذا وقع فيه النار تشتعل مبرعا ويقتي زمانا أي اللهم اسق شجر الغضا والساكنيه أي الغضا بمعنى مكانه وهم أحبابه فدعى لاحبته النازلين بجنت ذلك الشجر وان حرقوا قلبه بنار الجوى (قوله شربوه) أي أوقدوه أي الغضا بمعنى النار المتعلقة به أي وان أوقدوا النار بين أجزاء الشجرة تلك النار بنار الغضا والجواخ جمع جانحة وهي عظام تلي الصدر والضلوع عبارة عن عظام في الظاهر مقابلة للجواخ (قوله اللف والنشر) كأن وجه تسمية الاول باللف انه طوى فيه سكره لانه اشتغل عليه من غير تصريح به ثم لما صرح به في الثاني فكأنه نشر ما كان مطويا فسمى نشره اه (قوله وهو ذكر متعدّد الخ) الضمير راجع الى اللف والنشر لانهم معانوع واحد من المحسنات المعنوية اه فترى (قوله على التفصيل) أي على وجه التفصيل بأن يعبر عن كل من أفراد المتعدد من المعاني باللفظ الختصاص به بنفسه معانعه وقوله أو الاجال أي وعلى وجه الاجال بأن يعبر عن مجموع المعاني باللفظ يجمع فيه ذلك المتعدد (قوله من غير تعيين) أي من غير أن يعين شئ مما ذكر أولا ما هو له مما ذكر ثانيا والمراد من غير تعيين في اللفظ وان كان هناك تعيين في المعنى والواقع كافي الاشارة الى تسمية (قوله بالقرائن اللفظية) كأن يقال رأيت الشخص بن ضاحكا وعابسة فتأنيت عابسة يدل على أن الشخص العابس المرأة والضحك الرجل وقوله أو المعنوية كأن يقال لقيت صاحب والعدو فأكرمت وأهنت فالقرينة هنا معنوية وهي

(فالاول) وهو أن يكون ذكر المتعدد على التفصيل (ضمير

لأن النشر إما على ترتيب اللف) بأن يكون الأول من المتعدد في النشر الأول من المتعدد في اللف والناسي للناسي وهكذا إلى الآخر
نحو قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم الليل ٣٣ والنهار تسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله) ذكر الليل والنهار على التفصيل ثم ذكر ما لليل

وهو المسكون فيه وما للنهار وهو
الانغام من فضل الله تعالى فيه
على الترتيب فان قيل عدم التعيين
في الآية ممنوع فان المجزور من
فيه عائد إلى الليل لا محالة قلنا نعم
ولكن باعتبار احتمال أن يعود
إلى كل من الليل والنهار فيحقق
عدم التعيين (وإما على غير ترتيبه)
أي ترتيب اللف سواء كان
معكوس الترتيب (كقوله كيف
أولوا أنت حنف) وهو النقا

من الرمل (وغصن * وغزال لحظا
وقد اوردنا) فاللحظ للغزال والفت
للغصن والردي للحنف أو مختلطا
بقوله هوش وسد ويجز جودا وبها
وشجاعة (والثاني) وهو أن يكون
ذكر المتعدد على الاجمال (نحو
وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان
هوذا أو نصارى) فان الضمير في
قالوا لليهود والنصارى فذكر
الفرقان على سبيل الاجمال بالضمير
العائد اليهما ثم ذكر ما لكل (أي

قالت اليهود ان يدخل الجنة الامن
من كان هوذا) قالت (النصارى
ان يدخل الجنة الامن كان نصارى
فلن) بين الفريقين أو القولين
اجمالا (لعدم الالتباس) والثقة
بأن السامع يرد إلى كل فريق أو
كل قول مقوله (للعلم بتضليل كل
فريق صاحبه) واعتقاده أن
اخذ الجنة هو لا صاحبه ولا يتصور
في هذا الضرب الترتيب وعدمه

أن المسحق للأكرام اصحاب والا هان العدو (قوله لأن النشر الخ) فالترتيب قام أولا
باللف وبعد ذلك النشر اتم أن يكون على غلط ذلك الترتيب أولا (قوله لتسكنوا فيه) أي
بالنوم وقوله ولتبتغوا من فضله أي لتطلبوا فيه رزقكم بالتجارة ونحوها (قوله ممنوع) أي
فلا يصح التمثيل بالآية للف والنشر لانه يشترط فيه عدم التعيين (قوله عائد) أي في الواقع
وقوله لا محالة أي قطعا اه (قوله قلنا نعم) أي مسلم انه راجع دليل نظر للواقع وأما بالنظر
لللف فيجمل رجوعه للنهار وحيث أنه فلا تعيين فيه بحسب اللفظ وعدم التعيين المشترط انما
هو بحسب اللفظ وذلك ثبوته في الآية لا بحسب المعنى (قوله معكوس الترتيب) بأن
يكون الأول من النشر لا آخر من اللف والناسي لما قبله وهكذا كما في المثال فان اللفظ
للغزال والفت للغصن والردي للحنف شبهه بالكفل في العظم والاستدارة اه سم (قوله
كقوله) أي قول ابن حيوش اه مطول وهو بفتح الحاء المهملة بعدها شدة فتحة مشددة
ثم شين معجمة بوزن تنور (قوله كيف أسلوا الخ) من الخفيف أي كيف ترك الحجة مع وجود
دواعيها وهو استغفهام انك لا تدري معنى النقي (قوله وأنت حنف) بكسر التاء لانه خطاب
لامرأة كما في ع (قوله وهو النقا من الرمل) تنسير بالاعم اذا نقاهو الرمل المتراكم
كان معه اه وجابح أم لا والحنف الرمل المتراكم الذي معه اه وجابح (قوله النقا)
بالقصر وأما بالمتفهماء النظافة كما في البرامى (قوله لحظا) فمير يحول عن المبتدأ وكذا
ما بعده أي ورد ذلك من الحنف وقتلك كالغصن ولحظك كغزال واللفظ مؤخر الين
والمراد به العين بتمامها مجازا (قوله أو مختلطا) أي مختلطا الترتيب بأن لا يكون
كذلك وهو عطف على قوله معكوس الترتيب (قوله جودا وبها وشجاعة) فالجود للجر
والبها للنشس والشجاعة للأسد (قوله أو نصارى) أربعة في الواو كما يستفاد من
الحل (قوله بين الفريقين) أي المعبر عنهم بالواو في قالوا كما حل به الشارح أولا وقوله
أو القولين أي المستفادين من قالوا وهذا لم يجعل به الشارح أولا وبعبارة ع (قوله
قالوا فريقين اذ لم يميز كل فريق باسمه الخاص به أو نقول لفريقين اذ لم يميز
فيه مقول كل فريق اه (قوله للعلم) علة لعدم الالتباس (قوله ولا يتصور في هذا
الضرب) وهو أن يكون ذكر المتعدد على سبيل الاجمال لعدم وجود الترتيب في اللفظ (قوله
ومن غريب اللف والنشر الخ) قال سم وانظرها لفرق بين هذا وما قبله (قوله الراحة
والتعب الخ) فالراحة والتعب متعدد واحد والعدل والظلم متعدد آخر فقد ذكر متعددان
لكل منهما فردان ثم للجمع مع نشر واحد وهو قوله قدس الخ (قوله قدس الخ) يحتمل وهو
ظاهر العبارة أن كلاما من ضمير أبوابهم بطرقها عائد إلى كل من الاربعة المذكورة ولا تنافي
بين الحكم بسلامة الراحة مثلا وفتح طريقها لان المراد أن لها أبوابا قدس واحدة وفتح آخر
فهو أبدا موجود وكذا الباقي ويحتمل أن ضمير أبوابهم الراحة والعدل وطرقها للتعب
والظلم ويكون الغرض الاخبار بأمر عظيم وهو سلامة باب الراحة والعدل وفتح طريق

ومن غريب اللف والنشر أن يذكر متعددان أو أكثر ثم يذكر في نشر واحد ما يكون لكل من آحاد كل من المتعدين (التعب
أو المتعددين) كأنه لا راحة للتعبد والعدل والظلم قدس من أبوابها ما كان مفتوحا وفتح من طرقها ما كان مسدودا

التعب والظلم ولا ينافي هذا قوله نشر وا - دلالة احتراز عن أن يكون ما لكل من المتعديين
أو المتعدداً بعقبه اه سم (قوله ومنه الجمع) اعلم أن الأقسام سبعة ذ - رمتها سمة
وأسقط التقسيم مع التفريق ووجه السبعة أن الموجودات بالجمع فقط أو التفريق فقط
أو التقسيم فقط أو الجمع مع التفريق أو مع التقسيم أو التفريق مع التقسيم أو الجمع مع
التفريق والتقسيم (قوله بين متعدياً) زاد لفظ بين إشارة إلى أن المتعدداً لا بد أن يكون
مصرحاً به في اللفظ بخلاف ما لو كان المتعدداً لفظاً واحداً كأن كان جهاً مثل قولك البنون
زينة الحياة الدنيا فليس من الجمع (قوله في حكم) أي محكوم به كل زينة (قوله زينة
الحياة الدنيا) أي يتزين بها الإنسان في الدنيا وتذهب عنه عن قريب ومنه قوله تعالى الشمس
والقمر محسبان أي يحسبان معلوم مقدور في بروجها المنتظم به أمور الكائنات
والنجم والشجر يصعدان أي النباتات الذي ينجم أي يطلع من الأرض ولا ساقله والنبات
الذي له ساق ينقادان لما يراجه - ما طبعه انقياد الساجد من المكلفين طوعاً (قوله أي
العتاهية) في القاموس وأبو العتاهية كذا ربيعة لقب أبي إسحق اسمعيل بن أبي القاسم
ابن سويد لا كنيته ووجه - الجوهرى اه قال في الأطول وهو غريب مخالف للمشهور من
أن اللقب لا يصدر بالاب والابن والبنت وكل علم كذلك فهو كنية اه قال يس وقديقال
المشهور قديقالا إذا لم يشهر ما صدر باب أو ابن مدح أو ذم أو وضع للذات ابتداء فان
الاول يصدق حد اللقب عليه والثاني اسم قطعاً ولذا قال بعض المحققين ان الفرق بينهما
اعتباري وحيث كفى هذا الشاعر بأبي اسحق لاداعي تعدد كنيته خصوصاً ولم يقصد من
إطلاق أبي العتاهية عليه إلا الذم لأن العتاهية الخفة والخبون فالذي ينبغي أن يكون
أبو العتاهية لقباً له فقامل اه وبعنا نقلناه عن القاموس تعلم خطايس في نقله عن القاموس أن
أبا العتاهية لقب أبي اسحق محمد بن اسمعيل بن سويد (قوله علمت يا مجاشع الخ) من مشهور
البحر فكل شطريه مشهور وقوله ابن مسعدة اسم رجل وقوله ان الشباب بفتح الهمزة
وب - كسر هاء على الحكاية والشباب حدثة السن مصدرب الغلام يشب شبابا
وقوله والفراغ أي الخلو عن الشواغل (قوله مفسدة) فتدجمع بين الثلاث في المفسدة اه
سم (قوله أي مفسدة) مفسدة مفسدة قال السيرامي وأقول الحكم في هذا الباب يجوز أن
يتعلق بكل واحد كافي الآية وبالمجموع كافي البيت فسقط الاعتراض بأن المفسدة الكاملة
المجموع فلا يكون البيت من قبيل الجمع (قوله تبين) أي افتراق بين أمرين مشتركين
في نوع فليس المراد بالتبين المصطلح عليه بل المعنى اللغوي (قوله في المدح) كافي قوله

حسبت جماله بدراميرا * وابن الهدر من ذال الجبال

(قوله كقوله) أي قول الوطواط بفتح الواو وسكون الطاء المهملة لقب على شاعر معروف
وهو الامام رشيد الدين قال في الصحاح الوطواط الخفاش وقيل الخطاف قال أبو عبيدة
هذا أشبه القواين غمدى بالنصواب والوطواط الرجل الضعيف الجبان قال ولا أراه

(ومنه) أي من المعنوي (الجمع)
وهو أن يجمع بين متعددين اثنين
أو أكثر (في حكم واحد كقوله تعالى
المال والبنون زينة الحياة الدنيا)
ويكقول أبي العتاهية
علمت يا مجاشع من مسعدة
(ان الشباب والفراغ والجدد)
أي الاستغناء (مفسدة) أي داعية
إلى الفساد (لأمر أي مفسدة)
(ومنه) أي من المعنوي (الفرق)
وهو إيقاع تبين بين أمرين
من نوع في المدح أو غيره كقوله

مانوال الغمام وقت ربيع * كنوال الاميرة وقت ربيع * كنوال الاميرة عين * وهي عشرة آلاف درهم (ونوال الغمام قطرة ماء) أوقع التباين بين النوالين (ومنه) ٣٣٤ أى من المعنوى (التقسيم وهو ذكر متعدد ثم إضافة ما لكل اليه على التعيين) وبهذا القيد خرج اللف والنشر وقد أهمل

السكاكى فتوهم بعضهم أن التقسيم عنده أعم من اللف والنشر وأقول ذكر الإضافة معنى عن هذا القيد اذ ليس في اللف والنشر إضافة ما لكل اليه بل يذكر فيه ما لكل حتى يضيفه السامع اليه ويرده (كنواله ولا يقيم على ضم) أى ظلم يراد به (الضمير عائد الى المستثنى منه العام المقدر (الا الاذلان) في الظاهر فاعل لا يقيم وفى التحقيق يدل أى لا يقيم أحده على ظلم يقصده الاذهان (غير الحى) وهو الحمار (والوتد هذا) أى غير الحى (على الخسف) أى الذل (مربوط برمته) هى قطعة جبل بالية (وذا) أى الوند (شج) أى يدق ويشق رأسه (فلأيرنى) أى فلا يرق ولا يرحم (له أحد) ذكر العير والوند ثم أضاف الى الاول الربط على الخسف والى الثانى الشج على التعيين وقيل لا تعين لأن هذا وامتساويان فى الإشارة الى القريب فكل منهما محتمل أن يكون إشارة الى العير والى الوند فالبيت من اللف والنشر دون التقسيم وفيه نظر لاننا لنسلم التساوى بل فى حرف التنييم ايماء الى أن اقرب فيه أقبل بحيث يحتاج الى تنبيه ما بخلاف المجرد عن هذا القريب أعنى العير وذا الاقرب أعنى الوند

سمى به الاتساع بالطائر (قوله مانوال الغمام الخ) مانافسة والغمام السحاب ووقت الربيع زمن سلطان نزول الغيث والسحاب اعطاء ما ينبغي بحسب الطبيعة أى بسهولة وهو أكمل من الجود لانه اعطاء ما ينبغي ولو على الجدة النفس فكل شخص جواد وليس كل جواد ضيا والغمام من قوله فنوال تعليلية والنوال والنول مصدر نال من باب قال اذا أعطى (قوله وهو عشرة آلاف درهم) قال سم الظاهر انه تفسير للمضاف فقط والعين من أسماء الذهب اهـ وغرضه انه لا يصح أن يكون نفس الجوع المضاف والمضاف اليه لاقتضائه أن البدرة من العين عشرة آلاف درهم وهو فاسد لأن العين الذهب والدرهم من الفضة فان قلت فاه معنى الإضافة حينئذ فى كلام الشاعر قلنا النص على أن نواله من العين قلنا البدرة من الدراهم فمعطوف من الذهب يعادك بدرة من الدراهم اهـ يس وقوله لأن العين الذهب والدرهم من الفضة أى فلا تكون العين شاملة للدراهم وقديقال العين تطلق على الفضة أيضا (قوله أوقع التباين بين النوالين) أى حيث أسند الاول بدرة عين وللثانى قطرة ماء (قوله وبهذا القيد) هو قوله على التعيين (قوله وقد أهمل السكاكى) أى أهمل هذا القيد (قوله أعم) لانه حينئذ شامل للتعين وعدمه (قوله وأقول الخ) أى فى الجواب عن السكاكى وفى الاعتراض على هذا التوهم (قوله ويرده) تفسير (قوله كقوله) أى قول المتلمس بضم الميم الاولى وكسر الثانية مشددة أخرج ابن عساکر عن الاصمعي قال قال الخليل بن أحمد أحسن ما قاله المتلمس

واعلم علم حق غير ظن * لتقوى الله خيرا فى المعاد
وحفظ المال خيرا من فناء * ورب فى البلاد بغير زاد
وامسح التلبيل بزيديه * ولا يبق الكثير مع الفساد

(قوله ولا يقيم على ضم الخ) أى لا يتوطن فى مواطن الظلم أحد الا الاذلان اهـ عبد الحكيم (قوله عائد الى المستثنى منه الخ) هو أحد (قوله غير) بفتح العين المهملة وسكون الباء (قوله على الخسف) بفتح الخاء أى مع الخسف وهو حال من مربوط (قوله برشته) بضم الراء (قوله أى يدق) تفسير مراد وقوله ويشق رأسه تفسير بحسب الاصل (قوله فلأيرنى له) أى للمذكور من العير والوند وهو من باب رعى كما فى المختار (قوله الربط على الخسف) عبارة المطول مع الخسف وهى تدل على أن على بمعنى مع كما قدمناه (قوله لانا لانسلم التساوى الخ) أقول وان كانا متساويين فى الإشارة الى القريب لكن يعين الاول الى الاول والثانى الى الثانى بقرينة خبر كل منهما ولا تنحصر إضافة ما لكل منهما على التعيين فى اسم الإشارة فيتحقق التعيين حينئذ لا يكون من قبيل اللف والنشر ع س قال الفهرى وأما ذكره البعض من أن تعين المقصود يحصل من الخبر ولو سلم تساوى الاشارة فنقد عرفت أنه لا يقيد لأن المعبر هو التعيين بحسب اللفظ فان التعيين بحسب المعنى قد يوجد فى اللف والنشر أيضا كما حقهته تأمل اهـ سم (قوله الجمع مع التفريق)

وأما مثال هذه الاعتبار لا ينبغي أن تهمل فى عبارات البلاغة بل ليست البلاغة الا برعاية أمثال ذلك (ومنه) أى من أورد المعنوى (الجمع مع التفريق)

وهو أن يدخل شيان في معنى ويفرق بين جهتي الإدخال ٣٣٥ كقوله فوجهك كالنار في ضوئها * وقلي كالنار في

حرها) أدخل قلبه ووجه الحبيب في
كونهما كالنار ثم فرق بينهما بأن وجه
الشبه في الوجه الضوء والله مان
وفي القلب الحرارة والاحتراق
(ومنه) أي من المعنوي (الجمع

مع التقسيم وهو جمع متعدد تحت
حكم ثم تقسيمه أو بالعكس) أي
تقسيم متعدد ثم جمعه تحت حكم
(فالاول) أي الجمع ثم التقسيم

(كقوله حتى أقام) أي المدوح
ولتضمن الإقامة معنى التسليط
عداها به على فقال (على أرباض)
جمع روض وهو ما حول المدينة
(خرشنة) وهي بلدة من بلاد الروم

(تشق به الروم والصلبان) جمع

صلب انصارى (والبيع) جمع

بيعة وهو متعبدهم وحتى متعلق

بالفعل في البيت السابق أعني قاذ

المقائب أي العساكر جمع في هذا

البيت شقاء الروم بالمدوح ثم

قسم فقال (للسبي هانكحوا

والقتل ما ولوا) ذكر ما دون من

اهانة وقلة المبالة بهم حتى

أنهم من غير ذوى العقول

وملاءمة بقوله (والنهب ما جمعوا

والسار من زرعوا والثاني) أي

التقسيم ثم الجمع (كقوله

قوم اذا ساروا وضروا وعدوهم *

أو حاولوا) أي طلبوا (النفع في

أشباعهم) اتباعهم وأنصارهم

(نفعوا سحبة) أي غريزة وخلق

أورد كلمة مع إشارة إلى أن المحسن اجتماعهما وكذا في سبب ما في وانما لم يذكر اجتماع بعض
الحسنات الاخر بعضها مع بعض كالطباق مع المقابلة لما بين الجمع والتفريق من المقابلة
فاجتماعهما موجب الحسنين زائد على كل واحد منهما اه عبد الحكيم (قوله أن يدخل
شيان) أي فأكثر وقوله في معنى هو المحكوم به كالمشابهة بالنار فالمراد بالدخول في معنى
أن يحكم عليهم ما بشئ واحد كما يرشد اليه قوله أدخل قلبه ووجه الحبيب في كونهما كالنار
تدبر (قوله ثم فرق) أي بين التشبيهين (قوله وفي القلب الحرارة والاحتراق) أي حرارة
القلب واحتراقه وفيه إشارة إلى أن المراد بحرارة النار حرارتها في نفسها لا غيرها اه
(قوله ومنه الجمع مع التقسيم) الفرق بينه وبين التقسيم أن ذكر المتهمة هنا على الإجمال ووجه
على التفصيل وأما الفرق بينه وبين اللف والنشر فباعتبار تعيين الإضافة إلى كل متعدد
هنا بخلاف اللف والنشر اه حفيد قال سم والفرق الذي ذكره بين الجمع مع التقسيم
وبين التقسيم يقتضي أن قولنا الكلمة اسم وفعل وحرف ليس من التقسيم مجرد مع
انهم يقولون انه تقسيم فاعله بغيره هذا المعنى المذكور هنا فلا يرجع اه (قوله وهو جمع
متعدد) كالروم في البيت الاتي فانه شامل للنساء والاولاد والمال والزرع وقوله تحت
حكم أي كاشقام وقوله ثم تقسيمه أي الحكم (قوله كقوله) أي قول أبي الطيب
في سيف الدولة (قوله عداها به على) أي والافالا إقامة تتعدى بالباء أو بني (قوله
خرشنة) بضم الخاء والشين المجتمعتين وقبحهما (قوله تشق به الروم الخ) الشاهد
في الروم وأما الصلبان والبيع فلا شاهد فيهما (قوله صليب انصارى) أي صليب
(قوله جمع بيعة) بكسر الباء وسكون الياء اه معاول (قوله متعلق بالفعل) أي
مرتبط به من حيث انها عطف الفعل الذي بعدها عليه وليست جارة لان حتى الجارة
لا يجوز دخولها على الفعل الغير المؤول (قوله قاذ المقائب) تمامه أقصى شربهم انهم
على الشكيم وادنى سيرها سرع * والضمير لسيف الدولة والمقائب بالقاف والنون جمع
مقنّب بكسر الميم وهو ما بين السلاطين الى الاربعين من الخيل والمراد به العساكر كما قاله
الشارح والنهـل ان شرب الاول ويقابله العلل وهو الشرب ثانياً مرة والشكيم والشكيمة
الحديدة المعترضة في فم الفرس والسرع بوزن غنـب مصدر بمعنى السرعة (قوله جمع في
هذا البيت شقاء الروم الخ) الاظهر أن يقال جمع الروم تحت حكم وهو الشقاء وأضيف ما
لكل مما اندرج تحته اليه الا ترى أنه أضيف الى ما تنكحوا كونه للسبي وهكذا وأما ما
عطف على الروم من الصلبان والبيع فلم يتعرض لحاله في التقسيم حتى يقال انه من المتعدد
المجوع في الحكم اه يس (قوله للسبي ما تنكحوا) أي النساء التي تنكحوها كائنة للسبي
والاولاد التي ولدوها كائنة للقتل والمال الذي جمعوه كائن للنهب والزرع الذي زرعه
كائن للنار (قوله ذكر ما) أي في الموضعين الاوالتين (قوله وملاءمة) عطف على
قوله اهانة (قوله كقوله) أي قول حسان بن ثابت في حق الصنابة (قوله قوم) قد ذكر

فيه المتعدد ثم أضاف به - وذلك في قوله اذا حاربوا الخ ثم جمع الاحوال في قوله تلك هيجية
فقد جمع الخصلتين وهما نفع اولياهم وضرر أعدائهم في محكوم به وهو الهيجية (قوله
تلك الخصلة) التي هي ضرر الاعداء أو نفع الاولياء وتلك مبتدأ والخبر هيجية اه سم
(قوله فيهم) أي فهم فيهم - غمير الخ (قوله ان الخلائق) أي لان الخلة لغير محدثة
(قوله فاعلم) اعتراف بين اسم ان وخبرها اه سم (قوله البدع) قال ع في لا يقال
كون الصفة في الشيء بدعة ينافي كونها خليفة للزوم الخليفة لا ناقول قد نسي خليفة
باعتبار دوامها بعد وحدتها فتكون خليفة دوام بدعة ابتداء اه (قوله في الاول)
أي في الميثب الاول (قوله الاولياء) أي الاتباع والانصار (قوله في الثاني) أي في
البيت الثاني (قوله أي امره) هذا التأويل واجب للجنة المعنى لاستحالة الايمان على
الله تعالى (قوله أي هوله) هذا التأويل واجب للجنة المعنى لاستقامة الظاهر في نفسه
بل للعبارة على المقصود لان المقصود تظيم الامر والمناسب له مجي الهول لا مجرد
الزمان اه سم (قوله لا تكلم) أي لا تتكلم نفس وقوله بما ينفع من جواب أو شفاعنة
قال سم الاقتصار على الجواب والشفاعة اما لعدم المنع من غيره - ما على الاطلاق أو لانه
الانساب بالسباق الذي منه ان احدا لا ينفع احدا بل وانظر ما قبل الآية من ضرورة أغنت
عنهم آلهم التي يدعون من دون الله الخ ولانه الموجب لزيادة الشدة فان المنع من الكلام
وغير ذلك لا يوجب تلك المشقة بخلاف المنع من الشفاعنة وجواب السؤال تأمل اه
(قوله الاباذنة) أي اذن الله كما قال لا يتكلمون الا من اذن له الرحمن وقال صوابا وقوله
في الآية الاخرى لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتدروا لا ينافي ما تقدم لان المأذون فيه هو
الجواب الحق المقبول والمنع هو العذر الباطل الغير المقبول أو الاول في موقف وهذا
في آخر اه ع (قوله فثم) أي الانفس السكاينة يوم القيامة وهي أهل الموقف ولذا قال
الشارح أي من أدل الخ (قوله شق) شامل لشقي الايمان وهو الكافر وشقي الاهمال وهو
العاصي بدلي ما قرره في قوله الا ماشاء ربك وقوله وسعيد شامل سعيد الايمان فقط ولل سعيد
على الاطلاق بدليل ما قرره في قوله الا ماشاء ربك اه سم (قوله اخرج النفس الخ) ينبغي
أن يكون المراد اخرج النفس وردة على وجه خاص كتتابع الاخراج والرد ونوا اليهما
وارتفاع النفس فيهما اه سم (قوله أي - هواق الآخرة الخ) يدل عليه قوله تعالى يوم تبدل
الارض غير الارض والسعوات وان أهل الآخرة لا بدلهم من مظل وقيل وفيه نظر لانه
تشبيه بما لا يعرف أ - ثم الخلق وجوده ودوامه ومن عرفه فاعلم بغيره بما لا على
النواب والعقاب فلا يجدي له التشبيه اه فترى وعجالة ع في ولكن يرد عليه أن ذلك
لا يفهمه الامن به فقد رجود السموات والآخرة والمعتقد لذلك لا يقتصر الى أن يخبر بأن
الخلود بخلود السموات الاخرى لان ذلك معتقده ومن لا يعتقد ذلك لا يفيد التأيد بها
الابدية باعتبارها وان سمات على سموات الدنيا والارض - لذلك لم انهم غير ائمة

(تلك) الخصلة (فيهم) غير محدثة * ان
الخلائق) جمع خليفة وهي
الطبيعة والخلق (فاعلم) لم يشرها
البدع) جمع بدعة أي المبتدعات
المحدثات قسم في الاول صفة
المبدوحين الى ضرر الاعداء ونفع
الاولياء ثم جمعها في الثاني تحت
كونها هيجية (ومنه) أي من
المعدوى (الجمع مع التفریق
والقسيم) ونفسه ظاهر مما سبق
فلم يضر له (كقوله تعالى يوم
يأتى) يعنى بأتى الله أي أمره
او يأتى اليوم أي هوله والظرف
منصوب باضمار اذكر أو به قوله
(لا تكلم نفس) بما ينفع من
جواب أو شفاعنة (الاباذنة فثم)
أي من أهل الموقف (شق) -
مقضى له بالناو (وسعيد) مقضى
له بالجنة (فأما الذين شعوا في
الناو لهم فيها زفير) اخرج النفس
(وشهيق) رده (خالدين فيها
مأدات السموات والارض)
أي سموات الآخرة وأرضها

والجواب أن التأييدها كناية عن الابدية كما يقال لا أفعل كذا ما طلع نجم والمراد لا أفعله
أبدا وهذا وارد في آسان العرب كثيرا اه (قوله وهذه العبارة كناية الخ) أي فالمراد
سموات الدنيا وارثها ولا ينافي التأييدها إنما وها قبل الدخول فضلا عن الخلود لانه على
تقدير الكناية المراد التقدير بلازم الكلام من الطول والمراد طول لانها تله على ما جرى
به اسـ تعامل اللغة في مثل ذلك اه يس (قوله ونفي الانقطاع) تفسير (قوله أي الوقت
مشيئة الله) بمحتمل أنه حمل ما على المصدرية الظرفية فيكون الوقت دخلا في معناها لانها
نايبة عنه. ويحتمل تقديرها بمجرد المصدرية فيكون الكلام على حذف المضاف فالوقت
مقدر في الكلام اه سم (قوله من تخليد الخ) بيان لما (قوله كالكفار) التكاف باعتبار
الافراد الذهبية أو استقصائية (قوله عطاء) مصدر مولى كذا أي أعطوا عطاء يضاوى أو حال
من الجنة اه سم (قوله ومعنى الاستثناء الخ) حاصله أنه استثنى انفساق من الخلد
في النار باعتبار الانتهاء ومن الخلد في الجنة باعتبار الأبداء لانهم لم يدخلوا مع السابقين
فالخلود في حقهم ناقص بحسب المبدأ وظهر أن ما صدق الاستثناء في الاستثناءين واحد
(قوله الذين سعدوا بالايمان) وان شقوا بسبب المعاصي وهذا بيان لأن اطلاق السعادة
عليهم بهذا الاعتبار لا يقان فعلى هذا كيف يكون قوله فخنهم شقى وسعيدة تقسيميا صحيحا لان
من شرطه أن تكون صفة كل قبس منتفية عن قبسه لأن ذلك الشرط من حيث التقسيم
لانفصال حقيقى أو مانع من الجمع وههنا المراد أن أهل الموقف لا يخرجون عن القسمين
وأن حالهم لا يتخلو عن السعادة والشقاوة وذلك لا يمنع اجتماع الامرين في شخص باعتبارين
اه سم أي فتكون أما في قوله وأما الذين سعدوا والمنع الخلو فتجوز الجمع وعبارة عرق فاعلم أن
المراد بالشقاوة ما يعم الكبرى والصغرى وكذا المراد بالسعادة في قوله وأما الذين سعدوا وأما
يعم الصغرى والكبرى فدخول في الشقاوة بعض ما دخل في السعادة والعكس ولا يضرب ذلك
في التعبير بآلة الانفصال وهي أما لأن الانفصال يكون بمنع الخلو وهو موجود هنا إذ
لا يخلو أحد من أهل الموقف من الشقاوة والسعادة ولو اجتمع في العاصي المؤمن
باعتبارين اه وفيه أن آلة الانفصال المذكورة في المنع هي أما بالكسر لا أما بالفتح الا
أن تكون لانفصال أيضا كما يدل عليه هذا الكلام راجع (قوله والتأييد الخ) جواب
شئنا تقديره كيف نقي عن ذلك البعض الخلد في الجنة مع أنهم اذا دخلوها لا يخرجون
منها قاطن اه سم (قوله من مبدأ معين) هو وقت الدخول في الجنة وقوله كما ينقض أي يستثنى
منه وقوله باعتبار الانتهاء أي كافي الآية الاولى وقوله فكذلك باعتبار الأبداء أي كما
في الآية الثانية (قوله ثم فرق) فيه أنه تقدم أنه يشترط في الجمع مع التفریق أن يكون
التفریق في جهتي الادخال والتفریق هنا ليس في جهتي الادخال تقدير اه يس اللهم الا
أن يراد بالتفریق مطلق ذكر الفصل بين شيئين ومحيته فلا يستفاد تفسيره صراحة مما تقدم
اه ع (قوله وقد يطلق التقسيم الخ) قضيته أن التقسيم بالمعنى السابق لا يطبق على

مضافا الى كل من تلك الاحوال
(ما يليق به كقوله)

سأطلب حتى بالقنا ومشايخ
كانهم من طول ما اتهموا مرد
(نقال) أى لشدة وطأتهم
على الاعداء (اذاقوا) أى
حاربوا (خفاف) أى مسرعين
الى الاجابة (اذادعوا) الى كفاية
مهم ودفاع ممل (كثيرا اذاشدوا)
لقبام واحد مقام الجماعة (قابل
اذاعدوا) ذكر احوال المشايخ
وأضاف الى كل حال ما يناسبها
بان أضاف الى الثقل حال الملافة
والى الخفة حال الدعاء وهكذا الى
الاخر (والثاني استيفاء أقسام
الشيء كقوله تعالى يهب لمن يشاء
انثانا ويهب لمن يشاء الذكور أو
يزوجهم ذكرانا وانما ويجعل من
يشاء عقيما) فان الانسان انما أن
لا يكون له ولد أو يكون له ولد ذكر
أو أنثى أو ذكر وأنثى وقد استوفى
في الآية جميع الاقسام (ومنه)
أى من المعنوى (التجريد وهو
أن ينتزع من أمر ذي صفة أمر
آخر منه فيها) أى عمائل لذلك
الامر ذي الصفة فى تلك الصفة
(مبالغة) أى لاجل المبالغة

واحد من هذين الأمرين وهو ظاهر فى غير الاول اذ يصدق عليه أنه ذكر متعدّد وهو الثقال
والخفاف الخ وإضافة مال لكل اليه على التعمين كما أضاف الى الثقال حال الملافة وهكذا
فليست أملى وجوابه أن المتعدّد هناك نفس الشيء وهنا حاله تأمل وفيه أن المتعدّد ثم شامل
للأحوال تأمل اللهم الا أن يخصص المتعدّد فيما سبق بغير أحوال الذى ثم رأيت بخط شيخنا
البراسى بازاء قوله مضافا الى كل من تلك ما نصه من هنا فارق التقسيم بالمعنى السابق حيث
اشترط فيه كما ترأى تكون الاضافة بعد ذكر المتعدّد وهنا يذكر الواحد من الاحوال ويضاف
اليه ما يليق به قبل ذكر الحال الاخر وما يليق به اه سم يتصرف (قوله مضافا) حال من
أحوال والمزاد بالاضافة مطلق النسبة (قوله كقوله) أى قول أبى الطيب المتنبى (قوله
سأطلب حتى بالقنا ومشايخ) القنا جمع قنائة وهى الرمح وفى بعض النسخ بالقنى وهو المناسب
لمشايخ قال الواحدى أراد بالقنى نفسه وبالمشايخ قومه والالتنام وضع اللثام على الفم
والاتف فى الحرب وكان ذلك من عادة العرب اه فترى (قوله لشدة وطأتهم) أى صولتهم
(قوله ممل) أى نازل (قوله اذاشدوا) أى صالوا وجاهلوا على العدو (قوله مقام الجماعة)
أى فى النكاح (قوله وهكذا الى الاخر) أى الى الكثرة حال الشدة والى القلة حال الهذ
(قوله والثاني الخ) التقسيم بهذا المعنى ينبطق على تقسيم الكلمة الى اسم وفعل وحرف
اه سم (قوله يهب لمن يشاء انثانا الخ) قال فى المطول وانما أقدم ذكر الاناث لان سياق الآية
على أنه تعالى يفعل ما يشاء لا ما يشاءه الانسان فكان ذكر الاناث اللاتي هن من جملة
ما لا يشاءه الانسان أهم لكنهم أى الله تعالى لم يبرأ تأخير الذكر وعرفهم لأن فى التعريف تنويعها
بالذكر وكأنته قال ويهب لمن يشاء الفرسان الذين لا يتخفون عليكم أى لشرفهم ثم أعطى
كل الجنتين حقه ما من التقديم الذكور وأخر الاناث تنبيها على أن تقديم الاناث
لم يكن لتقدمهن بل لمقتضى آخر اه فقديين رحمه الله سر تقديم الاناث وتعريف الذكور
ثم تقديم الذكور وقوله تنويعها بالذكر أى تعظيمه له ورفع له يقال نوهه اذ رفعه ونوهه باسمه
أيضا اذ رفع ذكره فالذكر يفتح الذال والكاف وقوله حقه ما من التقديم حقه أن يقول
من المرتبة أو أن فى عبارته حقه فأى والتأخير وقوله بل لمقتضى آخر وهو أن يفعل
ما يشاء (قوله أو يزوجه) أى يجعل لهم الزوج أى الذكور والاناث معا يعنى يجعل لهم
الانثى اه سم ووجه العطف بأوفى هذا القسم مع أن العطف فى السابق واللاحق بالواو
أنه لما ورد الضمير وكان راجعا الى الطائفتين المذكورتين أو أحدهما وجب العطف بأوفى
والالف سد المعنى ولزم أن يكون لكل واحد منهما مع الاناث فقط أو الذكور فقط ذكر
واناث معا فالمعنى أو يزوجهم بدل الاناث فقط أو الذكور فقط ذكر أو اناثا معا ان شاء ذلك
وفائدة السدول عن التصريح بمن يشاء فى الجملة الثالثة الى الضمير وتغيير الكلام عن
أسلوبه الاشارة الى عدم لزوم المشيئة ورعاية الاصح أقاده يسر نقلا عن السيد (قوله
مبالغة) أى لاجل افادة المبالغة أى افادة تلك المبالغة فى وصف المنتزع منه

بتلك الصفة (قوله وذلك) أى المبالغة وقدره إشارة الى دفع ما قد يتوهم من أن فيه متعلق
بالمبالغة وانما هو متعلق بكمالها اهـ بس (قوله لكمالها) أى لا تعاتك كمال تلك الصفة كانت
كاملة فى الواقع أم لا وهو على اللعل (قوله الى حيث) أى الى مرتبة يصح الخ (قوله وهو
أقسام) أى سبعة لان الاتزاع اما أن يكون بحرف أو بدون حرف اما من أو الباء أو فى
والباء اما داخل على المنتزع منه أو على المنتزع وما يكون بدون حرف اما أن يكون لا على
وجه الكناية أو على وجه الكناية ثم هو اما انتزاع من غير التكلم أو من التكلم نفسه (قوله
عن التجريدية) والمناسيب لها حيث دخلت على المنتزع منه أن تكون لا ابتداء لان المنتزع
مبذوؤه ونشأته من المنتزع منه الذى هو مدخول من وأما من جعلها للبيان فلا تفيد
المبالغة فان بيان شئ لثبوت لا يدل على كمال الميزان فى الوصف بخلاف جعله مبدأ ومنشأ فكانه
فيل خرج من فلان الى وأتاني منه صديق آخر اهـ ع (قوله أى قريب الخ) تفسير للعميم
لتقول الصحاح جيمك قريبك الذى تهتم لامره اهـ مطول (قوله هذا) أى مرتبة وقوله
صح معه أى صح مصاحبته للاتصاف بذلك القدر من الصداقة (قوله أن يستخلص) أى
يستخرج (قوله ومنها ما يكون بالباء التجريدية) والظاهر أنها للمعية وفيما يأتي روى
اليه اهـ سم (قوله لتسألن به البحر) أى لتسألن البحر معه أى شخصاً كريماً كالبحر
مصابحاً له (قوله وشوها) أى ورب شوها (قوله لسعة اشد اقها) جمع شذوق وهو جانب
القيم وقوله ولما أصاب من شـ ما اندطرب أى من الضربات والطعنات وفى نسخة صحيفة
أولاً أصاب بالاعطف بأوفضيه إشارة الى قوانين مع الاشعار بترجيح القول للبداهة به وهو
الموافق للمطول حيث قال عقب قوله وشوها ما نصه من شأته الوجوه فجمت وفرس
شوها صفة محمودة يراد به سعة اشد اقها وقبل ارادهم افرساقبج الوجه لما أصاب من
شدائد الحرب اهـ مخلصاً من الفنى وسم (قوله الى صارخ الوغى) الصارخ هو الذى يصيح
وينادى بحضور الحرب والاجتماع اليه وازافة صارخ على معنى فى كما أشاره الشارح
والوغي الحرب أى صارخ فى مكان الوغى (قوله بمسئلتم) حال من الجرور فى بي والباء
للمصاحبة كما قال فهو ليس يبدل من الجرور كما قد يتوهم اذ لا يدل الظاهر من ضمير الحاضر
الا اذا دل على انماطة وشمول فلذا كان تجريداً بخلاف البذل على تقدير محتمل لا يكون
تجريداً (قوله أى لا بس لامة) هى بالهمزة وقد تسهل (قوله والمصاحبة) نفس بمراد
للملابسة والاولى حذف الملابس (قوله مثل القنيق) الظاهر انه صفة لمستلتم اقربه منه
اهـ سم وجعله ع ق صفة لشوها وعبارته ثم وصف الشوها بأنهم مثل القنيق وهو القمل
من الابل الذى ترك أهله ركوبه تكريماً له المرحل أى المزعج والمرسل عن مكانه يشبه
الفرس به فى القوة والعلو وعدم القدرة على مصادمتها اهـ والقنيق يفام مقنوحة فنون
فيما افقاف (قوله وهو القمل) أى الذكر من الابل وقوله المكرم أى الذى يكرمه
صاحبه بعدم ركوبه (قوله من رحل البعير) بتشديد الحاء وقوله أشخصه أى أطلقه

وذلك (لكمالها) أى تلك الصفة
(فيه) أى فى ذلك الامر حتى كأنه
بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى
حيث يصح أن يتزاع منه موصوف
آخر بتلك الصفة (وهو) أى
التجريد (أقسام منها) ما يكون عن
التجريدية (فخو قولهم لى من فلان
صديق جيم) أى قريب بهم لا امره
(أى بلغ) فلان (من الصداقة
حدا صح معه) أى مع ذلك الحد
(ان يستخلص منه) أى من فلان
صديق (آخر مثله فيها) أى فى
الصداقة (ومنها) ما يكون بالباء
التجريدية الداخلة على المنتزع
منه (فخو قولهم لان سالت فلانا
لتسألن به البحر) بالغ فى انصافه
بالسماحة حتى انتزع منه بحراً
فى السماحة (ومنها) ما يكون
بدخول باء المعية فى المنتزع (فخو
قوله وشوها) أى فرس يبيع
المنظر لسعة اشد اقها أولما
أصابها من شدائد الحرب
(تعدو) تسرع (بى الى صارخ
الوغي) أى مستغيت فى الحرب
(بمسئلتم) أى لا بس لامة وهى
الدرع والباء للملابسة والمصاحبة
(مثل القنيق) وهو القمل المكرم
(المرحل) من رحل البعير أشخصه
عن مكانه

وأرسله أي تعدوني ومعي
من نفسي مستعداً للحرب بالغ
في استعداده للعرب حتى انتزع
منه آخر (ومنها) ما يكون بدخول
في المنتزع منه (نحو قوله تعالى
لهم فيها دار الخلد أي في جهنم
وهي دار الخلد) لكنه
انتزع منها داراً أخرى وجهلها
معدة في جهنم لأجل الكفار
ثم ويلا لا مرها ومبالغة في
انصافها بالشدة (ومنها) ما يكون
بدون توسط حرف (نحو قوله فلئن
قبت لا رحلت بغزوة نحوى) أي
تجمع (الغنائم أو يموت) منصوب
بأضمار أن أي الآن يموت (كريم)
يعني نفسه انتزع من نفسه كريماً
مبالغة في كرمه فإن قبل هذا من
قبيل الالتفات من التكلم إلى
الغيبة قلنا لا ينافي التجريد على
ما ذكرنا (وقيل تقديره أو يموت مني
كريم) فيكون من قبيل لي من
فلان صديق حميم فلا يكون قسماً
آخر (وفيه نظر) للحصول التجريد
وعظام المعنى بدون هذا التقدير
(ومنها) ما يكون بطريق التكاية
(نحو قوله

يا خبيث من يركب المظي ولا

يشرب كأساً بكف من بخلا)
أي يشرب الكأس بكف الجواد
انتزع منه جواداً يشرب هو بكفه

وقوله وأرسله تفسير (قوله أي في جهنم) تفسير للضمير المجزوء ربي وقوله وهي أي جهنم
نفسها (قوله ثم ويلا لا) علة لا تنتزع (قوله ومبالغة في انصافها بالشدة) فالصفة هي
الشدة وعبارة عني لكنه يبالغ في انصافها بكونها دار عذاب مخلد حتى صارت بحيث
يصدر عنها دار أخرى هي مثلها في الانصاف بكونها داراً ذات عذاب مخلد اهـ (قوله
ما يكون بدون توسط سرف) أي وبهضم التجريد من المقام (قوله نحو قوله) أي قول
قتادة بن مسيلة الخنفي نسبة لبني حنيفة (قوله فلئن بقيت) أي حيا وقوله لا رحلت أي
لا سافرت وقوله بغزوة أي بسبب غزوة وفي نسخة لغزوة وقوله نحوى الغنائم في المطول الجملة
صفة غزوة وروى نحو الغنائم فالظرف منصوب بأرحلت اهـ (قوله أي الآن يموت)
فأوبعني الأي لكن ان مات كريم فلا تحوى الغنائم (قوله من قبيل الالتفات من
التكلم إلى الغيبة) أي وحيث فلا يكون من قبيل التجريد لأن الالتفات مبني على
الاتحاد والتجريد على التعدد إذا لم يعبر عنه بالطريق الأول والثاني في الالتفات واحد
والمعبر عنه باللفظ الدال على المنتزع منه وباللفظ الدال على المنتزع منه تعدد بحسب
الاعتبار اذ يقصد أن المجزئ شيء آخر غير المجزئ منه (قوله على ما ذكرنا) أي على
مقتضى ما ذكرنا من تعريف التجريد فإنه يقتضي أنه قد يجامعه الالتفات إذا مراد
بالاتحاد في الالتفات الاتحاد في نفس الأمر لا الاتحاد فيه وفي الاعتبار والتعدد في
التجريد تعدد بحسب الاعتبار لا في نفس الأمر أيضاً حتى ينافي الالتفات والحاصل أنه
تجريد نظراً للتغاير الادعائي والتفات نظراً للاتحاد الواقعي (قوله أو يموت مني)
أي فن مقدرة في كلامه (قوله فيكون من قبيل لي من فلان) أي من قبيل التجريد
الحاصل بواسطة من الداخلة على المنتزع منه لأن المقدر كالمذكور (قوله بدون هذا
التقدير) ولا قرينة عليه اهـ مطول (قوله بطريق) أي معصوباً بطريق التكاية
أي تجريد معه كناية بأن ينتزع المعنى ثم يعبر عنه بكناية كما أنه يعبر عنه بصريح (قوله نحو
قوله) أي قوله الاعشى (قوله المظي) جمع مظية وهي المركوب من الإبل والكناس
اناء من خمر (قوله أي يشرب الكأس الخ) هذا هو المعنى الكافي قال سم ذكر السيد
ما حاصله أن مقصود الشاعر وصف المدوح بنبي البخل وإثبات الجود فكيف بنى الشرب
بكف البخل عن نفي ملزومه من كونه بخيلاً ويفهم من نفي كونه بخيلاً كونه جواداً وبه يتم
المقصود ولا دليل على أنه جعل نفي الشرب عن كف البخل كناية عن إثبات الشرب له
بكف كريم منتزع منه مغايرة ادعاءه ليكون تجريداً ثم قال فظهر أن كونه كناية عن كون
المدوح غير بخيل لا يجامع كونه تجريداً ثم كونه كناية عن إثبات شربه بكف كريم منتزع
منه يجامعه فصع ما ادعاء البعض وأما قوله ولو كان الخطاب لنفسه الخ فأنما يراد عليه
إذا كان مراده توجيه ما في الكتاب وأما إذا أراد رده فلا اهـ وقوله فظهر أن كونه كناية
عن كون الخ أي كما قرره هذا البعض ويجاب بأن قول الشارح الكناية لا تنافي التجريد أي

على طريق الكتابة لانه اذا نفي عنه
 الشرب بكف الخيل فقد أثبت له
 الشرب بكف كريم ومع لوم أنه
 يشرب بكفه فهو ذلك الكريم وقد
 خفي هذا على بعضهم فزعم أن
 الخطاب ان كان لنفسه فهو
 تجريد والا فليس من التجريد في
 شيء بل كناية عن كون الممدوح
 غير بخيل وأقول الكتابة لا تنافي
 التجريد على ما قررنا ولو كان
 الخطاب لنفسه لم يكن قسما بنفسه
 بل داخل في قوله (ومنه مخاطبة
 الانسان نفسه) وبيان التجريد
 في ذلك أن يتزع من نفسه شخصا
 آخر مثله في الصفة التي سبق لها
 الكلام ثم مخاطبة (قوله
 لا خيل عندك تهديها ولا مال) *
 فليس بعد النطق ان لم تسعد الحال
 أي الغنى فكان أنه انتزع من نفسه
 شخصا آخر مثله في فقد الخيل
 والمال ومخاطبه (ومنه) أي
 من المعنوي (المبالغة المقبولة)
 لأن المردودة لا تكون من
 الحسنات وفي هذا إشارة إلى الرد
 على من زعم أن المبالغة مقبولة
 مطلقا وعلى من زعم أنها مردودة
 مطلقا ثم أنه فسر مطلق المبالغة
 وبين أقسامها والمقبول منها
 والمردود فقال (والمبالغة) مطلقا
 (أن يدعى لوصف بلوغه في الشدة
 والضعف حدا مستحيلا أو
 مستبعدا) وانما يدعى ذلك (ثلاثا
 بظن أنه) أي ذلك الوصف

الكتابة في نفسها أو على الوجه الذي قررناه ويدل عليه قوله على ما قررنا لا على الوجه
 الذي قرره هذا البعض لعدم تعيينه قال الحميد ينبغي أن يعلم أن قوله ولا يشرب عطفا
 على يركب والضمير لمن قال التجريد أولا في جنس الممدوح وثانيا في الممدوح ففيه مزيد
 مبالغة اه (قوله على طريق الكتابة) أي فقد جرى في إفادة هذا المعنى على طريق
 الكتابة حيث أطلق اسم المزموم الذي هو نفي الشرب بكف الخيل على اللازم وهو الشرب
 بكف الكريم ومع لوم أن المراد بالكريم نفسه ففيه تجريد (قوله ومع لوم أنه يشرب
 بكفه) أي غالبا (قوله وقد خفي هذا) أي كونه انتزع منه جوادا على طريق الكتابة
 الذي يفهم منه اجتماع التجريد والكتابة (قوله على بعضهم) هو الخطأ (قوله أن
 الخطاب) أي بقوله يا خير (قوله والا) أي بأن كان خطابا لغيره (قوله بل كناية الخ) أي
 في قوله ولا يشرب الخ (قوله وأقول الكتابة لا تنافي التجريد) رد لقوله والا فليس الخ وقوله
 ولو كان الخطاب الخ رد لقوله ان كان الخطاب لنفسه فهو تجريد وحاصل كلام الشارح
 اختيار أن الخطاب لغيره والتجريد حاصل وكونه كناية لا ينافي التجريد وأن كون الخطاب
 لنفسه صحيح والتجريد حاصل معه لأنه لا يصح حل كلام المصنف عليه لانه لا يكون حينئذ
 قسما برأسه والمصنف جعله قسما برأسه أفاده سم (قوله مخاطبة الخ) أي ما تدل عليه
 مخاطبة اذا مخاطبة ليست من أنواع التجريد في كلامه مسانحة ولذا قال الشارح وبيان
 التجريد في ذلك الخ (قوله مثله في الصفة الخ) كلفد الخيل والاموال في البيت (قوله
 فليس بعد النطق ان لم يسعد الحال) أي ان لم يكن عندك ما تنوي به المادح فواسمه
 بحسن النطق اه سم وقال ع في أي وحيث لم يوافق في تحصيل الغرض الحال أي الغنى
 لامتناعه وعدم وجدانه فليوافق النطق بالمادح والثناء ليكون ذلك مكافاة للمادح
 بما أمكن اه (قوله المبالغة المقبولة) أي النوع المسمى بذلك وهي الاغراق
 والتبليغ والغلو في بعض صوره (قوله لأن المردودة لا تكون من الحسنات) وهي بعض
 صور الغلو كقول المتنبي

كأن في دحوت الأرض من خبرتي بها * وكان بنا الاسكندر السدم من عزمي
 (قوله وفي هذا) أي النقيض بالمقبولة (قوله أن المبالغة مقبولة مطلقا) أي سواء كانت
 تليها أو غرافا أو غلو اذا حاصلها أن يثبت للشيء من القوة والضعف ما ليس له في الواقع
 وأعذب الكلام أكذبه مع إيهام الصحة وظهور المراد فتكون من الحسنات مطلقا
 (قوله أنها مردودة مطلقا) اذا خفي كلام أو هم كذبا أو حقيقة (قوله والمبالغة) لم يقل
 وهي ثلاثا يعود إلى المبالغة المقبولة اه سم (قوله مطلقا) أي مقبولة أو مردودة (قوله
 أن يدعى) أي أن يثبت لوصف بالدعوى لا بالتحقيق وتضمن يدعى معنى الاثبات عدى
 باللام اه ع في (قوله في الشدة) في معنى من والامثلة المذكورة كلها الشدة ولم يمتثل
 للضعف (قوله حدا مستحيلا) أي عقلا وعادة كما في الغلو وعادة لا عقلا كما في الاغراق

وقوله أو مستبعد بأن كان ممكناً عادة إلا أنه مستبعد كما في التبليغ (قوله غير
 منته) أي بالغ فيه النهاية (قوله وتذكير الضمير) أي في فهم (قوله باعتبار عوده إلى أحد
 الأمرين) فكأنه قيل في أحد الأمرين والأحد مفرد مذ كراه سم (قوله في التبليغ
 الخ) المناسبة بين معانيها الأصلية والاصطلاحية أن التبليغ في الأصل مد الفارس يده
 بعنان فرسه ليزيد في جريه والاعتراق استيفاء النازع في القوم مسدها والغلو مجاوزة
 الحد في الأمر اه حفيد (قوله لا يعجزد الاستقراء) أي الخالي عن الدلائل العقلية
 وقوله بل بالدليل القطعي أي مع الاستقراء وفي نسخة العقل (قوله لان المدعى) وهو
 بلوغ الوصف النهائية في الشدة والضعف وقوله فتبليغ أي فله عوى بلوغه ماذ كرهى
 تبليغا (قوله كقوله) أي قول آخر القيس يصف فرس له بأنه لا يعرق وان كثر العدو اه
 مطول (قوله فعادى) أي والى وقوله عدا بالـ كسر كما في الصحاح (قوله بصرع
 أحدهما) أي القائه على وجه الأرض يقال صرع أي ألقي الصيد أو غيره على وجه
 الأرض اه سم (قوله في طلق واحد) الطلق بفتح العين الشوط اه فترى (قوله دراكاه)
 بكسر الدال ولعله تا كيد فان معنى التابع يفهم من الموالاة خصوصاً مع اعتباره فيها أن
 تكون على الارتئام سم وقال عرق وينبغي أن يحمل هنا قوله دراكاه على معنى أن الموالاة
 بين الصيدين تتبع بعضهم بعضاً في القتل لئلا يفيد أنه قتل الكثير في طلق واحد ولولا يكون
 تا كيد القول عدا اه (قوله ينضج) نضج ان كان بمعنى رشح كان بابه قطع كما هنا وان
 كان بمعنى رشح كان بابه ضرب (قوله فيغسل) يحتمل أن يراد بالغسل المنى غسل العرق
 ويكون تا كيد الفنى العرق ويحتمل أن يراد به الغسل بالماء القراح أي لم يصبه وسبح
 العرق وأثره حتى يحتاج للغسل بالماء (قوله مجزوم) كان اختيار الجزم لموافقة الرواية
 أو التوافق والافانظا هرجوا رنصبه يجعل الفاء للسببية في جواب النفي اه سم (قوله
 في مضمار) أراد به الشوط (قوله وهذا ممكن) أي ما ادعاه (قوله كقوله) أي قول
 عمر بن الاهيم النعلبي (قوله مادام فينا) أي مقيم معنا وفي مكاننا (قوله الكرامة)
 المراد بها الاحسان اللائق به الدافع حاجته وحاجة عباده أي سفر كان مع أي حال كان
 عليه وظاهره تذكير ذلك من سم أي فهو مستحيل عادة لان طباع النفوس على الشح فان
 حلت الكرامة على اعطاء الجار زاده حال الارتحال إلى جهة أخرى فهذا لا يستحيل
 عادة لوقوع مثل ذلك من الاكابر اه عرق (قوله وسار) تفسير (قوله يكاد يطق
 بالمتنع عقلاً) أي لا انطباع النفوس على الشح وعدم مراعاة غير المكافأة (قوله
 مقبولان) أي لعدم ظهور الامتناع الكلي فيها الموجب لظهور الفساد والعكس كذب
 واعلم أن ما ذكره من المقبول والمراد بالنظر إلى البديع واعتبارات الشعر وأما بالنظر
 إلى البيان فالكل مقبول لانها ليست بحجة على معانيها الحقيقية بل كليات أو مجازات
 مرسله كانت أو أسـ معارفاً للنظر إلى المواد والامثلة فقوله تعالى يكاد زيتها يضيء

(غير منتهاه نفسه) أي في الشدة أو
 الضعف وتذكير الضمير وافراده
 باعتبار عوده إلى أحد الأمرين
 (وتنحصر) المبالغة في التبليغ
 والأغراق والغلو لا يعجزد
 الاستقراء بل بالدليل القطعي وذلك
 (لان المدعى ان كان ممكناً عقلاً)
 وعادة فتبليغ كقوله فعادى
 يعنى الفرس (عداه) هو الموالاة
 بين الصيدين بصرع أحدهما على
 اثر ألا تخر في طلق واحد (بين نور)
 يعنى الذك من بقر الوحش (ونجدة)
 يعنى الاثنى منها (دراكاه) أي متتابعاً
 (فلم ينضج بماء فيغسل) مجزوم
 معطوف على ينضج أي لم يعرق فلم
 يغسل ادعى ان فرسه أدرك نوراً
 ونجدة في مضمار واحد ولم يعرق
 وهذا ممكن عقلاً وعادة (وان كان
 ممكناً عقلاً لا عادة فاغراق كقوله
 ونكروم جاراً مادام فينا وتبعه)
 من الاتباع أي نرسل (الكرامة)
 على اثره (حيث مالا) وسار وهذا
 ممكن عقلاً لا عادة بل في زماننا يكاد
 يطق بالمتنع عقلاً (وهما) أي
 التبليغ والاعتراق (مقبولان)
 والا

مجاز من كذب عن كثرة صفاته وقول أبي الطيب مجاز عن كثرة الغبار فوق رؤس الجياد
 وقول القاضي مجاز عن طول سهره وكثرة نظره الى الكواكب (قوله أى وان لم يكن
 ممكلاً عقلاً ولا عادة) هذان القسم الاوّل أعني قوله ان كان ممكلاً عقلاً ولا عادة وترك
 نفي القسم الثانى أى قوله وان كان ممكلاً عقلاً ولا عادة بان يقول أى وان لم يكن ممكلاً عقلاً
 ولا عادة أو عادة لا عقلاً لانه لا يتصور أن يكون شئ ممكلاً عادة منساع عقلاً كما أشار اليه
 الشارح بقوله لا متناع الخ فهو علة لمحدوف أى وترك نفي القسم الثانى لا متناع الخ وقال
 مسم قوله لا متناع الخ لتعليل لاقتصاره في تفسيره والاعلى ما ذكره اه (قوله ولا يتعكس)
 أى ليس كل ممكن عقلاً ممكلاً عادة لان دائرة العقل أوسع من العادة (قوله كقولك) أى
 قول أبي نواس يدح الرشيد بأنه أخاف الكفار جميعاً من وجد منهم ومن لم يوجد (قوله
 وأخفت أهل الشرك) أى أدخلت الرعب في قلوبهم بهم يمينك وبطشك وقوله حتى انه
 يتعين فتح كسرهمزة ان لدخول اللام في خبرها فتكون حتى ابتدائية وقوله لتخافك النطف
 جمع نطفة وهى الماء الذى يخلق منه الا دعى قال سم يجوز تقييدها بنطف أهل الشرك
 ويجوز الاطلاق اه وقوله التى لم تخلق أى لم يخلق منها الانسان بعداً ولم تخلق هى بنفسها
 أى لم توجد (قوله تمتنع عقلاً ولا عادة) وهو من الغلو المردود لعدم اشتقائه على شئ من الامور
 الآتية الموجبة للقبول (قوله الى الصحة) أى الامكان أى امكان وقوعه ولو قال الى
 ما يخرج من الامتناع لكان أصوب والى الادب أقرب نظراً الى تشبيهه بالآية اه يس
 (قوله نحو لفظة بكاد) كاولولاء وحرف التشبيه كما فى المصباح (قوله يكاد زيتها الخ)
 فلوقبل فى غير القرآن هذا الزيت يضىء بلا نار ردة وحيث قيل يكاد يضىء أقاد لأن المحال
 لم يقع ولكن قرب من الوقوع بمبالغة ومعنى قربه من الوقوع توهم وجود أسباب الوقوع
 وقرب المحال من الوقوع قريب من الصحة اذ قد تكثر أسباب الوهم التخيل به او وقوعه
 ولو كان لا يقع فان قيل قرب المحال من الوقوع محال فى نفسه فيحتاج فى ادعائه المقادير
 بكاد الى ما يقربه وذلك يؤدى الى التسلسل قلنا قرب المحال من الوقوع لما فسّر بما ذكر
 صا زاييس بمحال وعلى تسليمه فيجعل كأنه أمر ضرورى فى بعض الصور اه عى (قوله
 يضىء) فاضاءة الزيت كاضاءة المصباح من غير من نار مستحيلة عقلاً أى بالنسبة
 لعقل العوام وأما الخواص فهو ممكن عند عقولهم لان قدرة الله تعالى صالحة لذلك
 (قوله من التخيل) أى تخيل الصحة وتوهمها لكون ما شئت على الغلو يسبق الى
 الوهم امكانه لشهود شئ يغالط الوهم فيه فتبادر صحته كما يذاق من المثال وقد بقوله
 حسننا اشارة الى أن تخيل الصحة لا يتكفى وحده اذ لا يخلو عنه محال حتى اخافة النطف
 فيما تقدم وانما الاعتبار بما يحسن الصحة مغالطة الوهم فيه بخلاف ما يدواتفاؤه للوهم
 بأدنى التفات كما فى اخافة النطف فليس التخيل فيه على تقدير وجوده حسناً فلا يقبل
 لعدم حسنه اه عى (قوله كقولك) أى قول أبي الطيب اه مطول (قوله سنابكها)

أى وان لم يكن ممكلاً عقلاً ولا
 عادة لا متناع أن يكون ممكلاً عادة
 ممكلاً عقلاً اذ كل ممكن عادة ممكن
 عقلاً ولا يتعكس (فغلو كقولك
 وأخفت أهل الشرك حتى انه *)
 الضمير للشان (لتخافك النطف
 التى لم تخلق) فان خوف النطف
 الغير المخلوقة تمتنع عقلاً ولا عادة
 (والقبول منه) أى من الغلو
 (أصناف منها ما أدخل عليه
 ما يقربه الى الصحة نحو لفظة بكاد
 فى يكاد زيتها يضىء ولو لم تمسه
 نار ومنها ما تنضم من نوعا حسناً من
 التخيل كقوله عقدت سنابكها)
 أى حوافر الجياد (عليها) يعنى
 فوق رؤسها

جمع سنبل وهو طرف مقدم الحافر فقول الشارح أى حوافر الجياد أى أطراف مقدم
 حوافر الخيل الجياد (قوله عنبراً) مفعول عقدت (قوله بكسر العين) أى وسكون
 الناء المثلثة وفتح الياء المثناة من تحت (قوله ومن لطائف العلامة) أى الشيرازى لما فيه
 من التورية أو التوجيه (قوله ولا تفتح فيه العين) أشار به إلى ضبط عنبر بنوع لطيف
 يتضمن الإيهام أو التوجيه لأن قوله ولا تفتح فيه العين يحتمل ولا تفتح في لفظ العنبر
 حرف العين ويحتمل لا تفتح في الغبار العين أى الجارحة المخصوصة لئلا يؤذيها بدخوله فيها
 ولكن المراد الأول لأن قصده ضبط الكلمة فان قلنا أنه أبعد المأمنيين كان فيه تورية وإن
 قلنا أنه مساو كان فيه توجيه إلا أن التوجيه يبعد قصد الضبط بالقرينة لأنه يجوز تعيين
 القرينة في التوجيه (قوله وألطف من ذلك) أى عما ذكره العلامة وهذه حكاية ذكرت هنا
 لمناستها وهى اشتغالها على هذه النكتة وهى فتح العين لإرادة معنى خفى فيكون تورية أو
 مساو وهو الأقرب فيكون توجيهاً وإنما كانت اللفظ مما ذكره العلامة لما فيها من التلطف
 الغريب والهجو بوجه لطيف لمن يستحقه بدعوى القائل بقول يس الظاهر أن اللطافة
 فيها ما على حد سواء لاتحاد حسن التورية أو التوجيه فيها ليس بظاهر كما علمت (قوله
 البغاليين) أى الذين يسوقون البغال (قوله عدولاً دار القضاء) هم شهود المحاكم (قوله
 فضرطت البغلة) أى تنفست بصوت قال في المصباح شرط يضطر من باب تعب ضرطاً
 مثل كتف ونخذه وضطر وضطرط من باب ضرب لغة والاسم الضراط بالضم اهـ
 (قوله فقال البغال) أى تنزيهاً عن أن تقابل بذلك الفعل وقوله على ما هو دأبهم أى عادتهم
 عند فعل البغلة ذلك (قوله بلحمة العدل) أى ما فعلت يقع بلحمة العدل لاف وجه السابق
 وفيه تشبيه العدل برجل ذي لحمة على طريق الاستعارة بالكناية (قوله الوقر) بكسر الواو
 أى الحمل وفى المختار الوقر بالفتح نفل الأذن وبالكسر الحمل وأكثر ما يستعمل الوقر
 فى حمل البغل والجمار والوسق فى حمل البعير وأثرت النخلة كثر حملها والوقار بالفتح الحلم
 والرزانة وقد وقس الرجل يقر بالكسر وقار وقرة بوزن عدة فهو وقور والتوقير
 التعظيم وقوله تعالى ما لكم لا ترجون لله وقاراً أى لا تخافون الله عظيمة اهـ (قوله
 افتح العين) يحتمل أن المراد الجارحة وأراد بالمولى من يستحق منه ويحتمل أن المراد افتح
 حرف العين وقل فى لحمة العدل بفتح العين وأراد بالمولى المستحق لذلك وهو الشاهد (قوله
 ومن هذا القبيل) أى ما فيه تورية أو توجيه فى مادة فتح العين (قوله فى قصيدة) أى فى
 مدح ملك (قوله علا) أى ارتفع وقوله يدعو الورى أى الملقى وقوله ملكاً أى سلطاناً
 وقوله ورينما أى حيثما فتحوا عيناً أى عين ملك وهو اللام فصار ملكاً بفتح اللام ومعنى
 آخرو هو أن يراد بالعين الجارحة ولو فتحوا عينهم وتأملوه علموا أنه ملك بفتح اللام
 لا ملك بالكسر فينتج فيه التورية والتوجيه على ما تقدم والمعنى البعيد فتح عين الكلمة
 (قوله ومما يناسب) أى لكونه فيه الإشارة بضم العين إلى معنى خفى ولو لم تكن الإشارة

(وعنبراً) بكسر العين أى غباراً
 ومن لطائف العلامة فى شرح
 المصباح العنبر الغبار ولا تفتح فيه
 العين واللفظ من ذلك ما سمعت أن
 بعض البغاليين كان يسوق بغلته
 فى سوق بغداد وكان بعض عدول
 دار القضاء حاضراً فضرطت
 البغلة فقال البغال على
 ما هو دأبهم بلحمة العدل بكسر
 العين يعنى أحد شقى الوقر فقال
 بعض الطرفاء على الوقر افتح
 العين فان المولى حاضر ومن هذا
 القبيل ما ذق على فى قصيدة
 علافاً صبح يدعو الورى ملكاً
 ورينما فتحوا عيناً غداً ملكاً
 ومما يناسب هذا المقام أن بعض
 اصحابى من الغالب

على لهجتهم امالة الحركات نحو
 القصة أثنائي بكتاب فقلت ان هو
 فقال لمولانا عمر بفتح العين فضحك
 الحاضرون فنظر الى كل متعرف
 عن سبب ضحكهم المسترشد
 لطريق الهواب فرمزت اليه
 بغض الجفن وضم العين فقطن
 له قصد واستطرف ذلك الحاضرون
 (لوتبتغي) تلك الجياد (عقبا) هو
 نوع من السير (عليه) أي على
 ذلك العشير (لامكنا) أي العنق
 اذ هي تراكم الغبار المرتفع من
 سنايك الخيل فوق رؤسها بحيث
 صار أرضا يمكن سيرها عليه وهذا
 تمتع عقلا وعادة لكنه تخيل
 حسن (وقد اجتمعا) أي ادخل
 ما يقرب الى الصحة وتضمن التخييل
 الحسن (في قوله

يخيل لي أن سمر الشهب في الدجى
 وشدت باهدابي الين اجفاني)
 أي يوقع في خيالي أن الشهب
 محكمة بالأسامير لا تزول
 عن مكانها وأن أجفان عيني قد
 شدت باهدابها الى الشهب اطول
 ذلك الليل وغاية سهري فيه وهذا
 تخيل حسن ولغظ يخيل يزيد
 حسنا (ومنها ما أخرج مخرج
 الهزل والخلاعة كقوله

أسكر بالامس ان عزمتم على
 الشرب فعد! ان دامن العجب
 ومنه) أي من المعنوي (المذهب
 الكلامي وهو ايرادجة

باللفظ وإليه تورية ولا توجيه ولذا قال ومما يناسب ولم يقل ومنه (قوله علي لهجتهم)
 أي لغتهم (قوله كالمعرف) أي الطالب لمعرفة سبب ضحكهم (قوله المسترشد) أي طالب
 الرشد (قوله وضم العين) تفسير (قوله فقطن للمقصود) وهو ضم عين عمر (قوله
 واستطرف ذلك الحاضرون) أي اعترفوا بنظر افرافة المشير وفهم المشار له (قوله لوتبتغي)
 أي تطلب وقد سبق أن لومن الانماط التي تقرب الى الصحة فينبذ يكون هذا البيت
 مما اجتمع فيه الامران (قوله هو نوع من السير) وهو السير السريع وعبارة عرق عنقا
 أي سير اسرع (قوله وهذا) أي مشى الخيل على الغبار (قوله لكنه تخيل حسن)
 نشأ من ادعاء كثرة وكونه كالجبال في الهواء (قوله ما يقرب الى الصحة) كلفظ يخيل
 (قوله في قوله) أي قول القاصي الارجاني يصف طوي الليل اه مطول ومن كلامه

اقرن برأيك رأي غيرك واستشر * فالحق لا يخفى على اثنين
 المـرء مرآة تزيه وجهه * ويرى قفاه يجمع مرآتين

(قوله الشهب) هي النجوم وقوله في الدجى أي ظلمة الليل متعلق بسمر وقوله وشدت أي
 عاقت أي ويخيل لي مع ذلك إن شئت الخ فالذي يخيل له شيان وقوله الين أي مائلة اليهن
 والظاهر أن الين معني في له يكون بياناً للمشدد وفيه (قوله محكمة بالأسامير) أي في
 ظلم الليل وهذا مستحيل لأن الظلمة عرض والنجوم اجرام لكن المتكلم لما رأى اجراما
 ايضا كالجواهر سمرت في اجرامهم سود كسائط تخيل الوهم أن النجوم في الظلمة كذلك قبل
 الالتفات الى دليل استحالة ذلك (قوله قد شدت باهداب الخ) شدة الاجفان باهدابها في
 النجوم مستحيل لكن لما رأى المتكلم اجراما معلقة بأحبال في اجرام تخيل الوهم أن
 الاجفان مع الاهداب كذلك (قوله وهذا تخيل حسن) يدرك حسنه الذوق (قوله
 ومنها) أي من أصناف الغلو المقبول (قوله مخرج الهزل) الهزل خلاف الجد وهو
 الكلام الذي لا يرا دبه الا المطاوعة والضحك وليس منه غرض صحيح والخلاعة الشطارة
 يقال فلان خلع العذارى يقول كل ما يريد وليس له مانع من غير الصدق اه سم (قوله
 أسكر بالامس الخ) فسكرة بالامس عند عزمه على الشرب غدا محال حيث أريد بالسكر
 ما يترتب على الشرب الذي هو المقصود لكن لما أتى به على سبيل الهزل لمجرد تزيين المجالس
 وللتضاحك وعلى سبيل الخلاعة قبل قال عني فأن قلت هذا الكلام نفس الهزل فكيف
 قوله المصنف أخرج مخرج الهزل قلت الهزل أعم مما يكون من هذا الباب وخروج
 الخاص مخرج العام معني بحيشه موصوفا بما في العام لوجوده فيه صحيح اه (قوله ان
 دامن العجب) أي سكره بالامس اذا عزم على الشرب غدا (قوله ومنه المذهب الكلامي
 وهو ايرادجة الخ) قال العلامة الحفيد لا يخفى انه شاع في عرف العرب وسائر الناس
 الاستدلال لاسيما بالخطابة والجدل لكن الشائع في الكلام الاستدلال البرهاني فلا
 يناسب أن يسمى بالمذهب الكلامي الاستدلال بالمقدمات المستلزمة للمطلوب على تقدير

التسليم كما لا يخفى اهـ (قوله المذهب الكلامي) أي النوع المسمى بذلك وانما نسب طريق
 الاستدلال إلى المتكلمين وان كان المتكفل ببيانه أهل الميزان لكمال اجتهادهم
 في استعمال القواعد الاستدلالية في المطالب الكلامية بحيث صاروا يضرب بهم
 المثل في البحث والزام الخصوم بأنواع الاستدلال (قوله للمطلوب) متعلق بحجة
 واللام بمعنى على وقوله على طريقة متعلق بإيراد وفي نسخة على طريق وعليها
 فتد كبر الضمير في قول الشارح وهو ظاهر (قوله وهو) أي طريقة أهل الكلام وذكر
 الضمير لأن طريقة مضافة للمذكور فاكتسب التذكير في نسخة وهي ظاهرة
 (قوله أن تكون) بالتاء المثناة فوق كما في بعض النسخ أي الحجة وهو ظاهر وفي بعضها بالياء
 المثناة تحت والتذكير باعتبار كون الحجة بمعنى الدليل أو البرهان (قوله مستلزما
 للمطلوب) ولكن لا يشترط هنا الاستلزام العقلي بل ما هو أعم من ذلك اهـ ع ق (قوله
 لو كان فيهما) أي في السماء والأرض آلهة إلا الله أي غير الله فهي صفة لا إلهة لأن اسم
 بمعنى غيره وقوله لفسدنا أي لما تقر رعادة من فساد الحكموم فيه عند تعدد الحاكم فعلى هذا
 تكون الملازمة عادية ويكون الدليل اقناعيا لحصوله بالمقدمات المشهورات أي لكونها
 لم تفسد أقبليس فيهما ما آلهة غير الله فهو قياس استثنائي حذف منه صغراه والنتيجة للعلم بها
 (قوله عن النظام) أي وهذا النظام محقق مشاهدياه سم (قوله فكذا الملزوم) أي
 باطل أيضا (قوله من المشهورات الصادقة) أي بحسب العادة فإنه قد اشتهر في العرف
 أن المملكة لا تنتظم بملكين (قوله في الخطايات) أي الأمور الخطيئة المفيدة للظن
 (قوله دون القطعيات) لأنه يجوز عدم الفساد مع تعدد الآلهة بأن ينفقوا وقد سرح
 الشارح في شرح العقائد بأن الحجة اقناعية والملازمة عادية على ما هو اللائق بالخطايات
 وأطال في تقرير ذلك واعترض عليه بعض المعاصرين له وانحصر له بعض قلامه
 ومن أراد تنصيل المقام فعليه بحواشي شرح العقائد وحواشي المطول اهـ يس (قوله
 في البرهانيات) أي الأدلة المفيدة لليقين (قوله وقوله) أي قول النابغة من قصيدة
 يعتذر فيها إلى النعمان بن المنذر وقد كان مدح آل جفنة بالشام فتشكر النعمان من
 ذلك اهـ مطول وقوله فتشكر أي تغير واغتم منه لأنه لا آل جفنة أعداؤه (قوله حلفت
 الخ) أي حلفت لك بالله ما أبغضتك ولا خنتك ولا كنت لك في عداوة اهـ ع ق قال يس
 في هذه الآيات مناقشة من وجهين الأول أنه ادعى أنه إذا مدح أقواما أحسنوا إليه
 كما أن أقواما أحسن إليهم فدهوه وهذا عكس ما فعله هو وانما يحصل الإلزام أن لو قال
 ملوك حكموني في أموالهم فدهتهم والافهم قد جعل مدحه لهؤلاء الملوك ساقطاً على
 إحسانهم فلا يحصل الإلزام إذا لم يكن داع إلى الاستدعاء بمدحهم الثاني في قوله
 فلم ترهم في مدحهم لك أنذروا وهل أحذري أن مادحه مذهب وانما كان ينبغي أن
 يقول فلم يرهم غيرهم مدينين بمدحهم لك فلا يرى شي ترائي مذبذب مدحى لغيرك اهـ ويجب أن

للمطلوب على طريقة أهل الكلام
 وهو أن تكون الحجة بعد تسليم
 المقدمات مستلزما للمطلوب (نحو
 لو كان فيهما آلهة إلا الله
 لفسدنا) واللازم وهو فساد
 السموات والأرض باطل لأن
 المراد به خروجهما عن النظام الذي
 هما عليه فكذا الملزوم وهو تعدد
 الآلهة وهذه الملازمة من
 المشهورات الصادقة التي يكتفى
 بها في الخطايات دون القطعيات
 المعبرة في البرهانيات (وقوله

الاول بأن المراد انك اصطفتهم بسبب مدحهم اياك واحسنت اليهم بسبب المدح اذ لو رأيت المدح ذنباً لما كافأت عليه وعن الثاني بأن المراد لم يرهم أحد مذنبين وأنت من جلة من لم يرهم مذنبين وعبر عن هذا العموم بالخطاب كما يقال لا ترى فلاناً الا مصلياً أى لا يراه أحد الا مصلياً أنت وغيرك والخطب في مثل هذه الابحاث سهل اه ع ق (قوله فلم أترك لنفسك) أى بسبب ذلك العيين (قوله أى شكاً) أى فى أى لست بمغض لك (قوله وليس وراء الله الخ) أى لا ينبغي للمعجولوف له بالله العظيم أن يطالب بما يتحقق به الصدق سوى العيين بالله اذ ليس وراء الله أعظم منه يطلب الصدق بالخلف به لانه أعظم من كل شئ اه ع ق (قوله لتوطئة القسم) أى للدلالة على القسم المحذوف (قوله خيانة) أى غشا وبغضا (قوله اللام جواب القسم) أى فى جوابه وجواب ان محذوف دل عليه جواب القسم (قوله الواشى) هو الساعى بالكلام على وجه الافساد (قوله أغش) أقفل تفضيل والمفضل عليه محذوف يريد أغش من كل غاش وأكذب من كل كاذب اه سم (قوله ولكننى الخ) اشار به الى سبب مدح آل جفنة ليكون ذلك ذريعة لئنى اللوم عنه اى ما كنت امرأ قصدت بمدحهم التعريض بنقصك ولكننى كنت الخ أفاده ع ق (قوله أى فى ذلك الجانب) وأراد به الشام اه مطول (قوله مستراد) بضم الميم وسكون السين المهملة والظاهر أن السين زائدة وأصله من تلادى محل الرود الذى هو طلب الرزق وفى المختار ورواد الكلا طلبه وبابه فال وريالاً ابضاً بالمكسر وارتابه ارباباً مثله وفى الحديث اذا بال احدكم فليترد أى فليطلب لبوله مكاناً ليناً ومنحدر راو الرائد الذى يرسل فى طلب الكلا اه (قوله من راد الكلا) بالتصريح أى طلبه والكلا الحشيش (قوله ملوك) مبتدأ خبره محذوف كما اشار له الشارح بقوله اى فى ذلك الجانب وهى جواب سؤال مقدور فكا ته قيل من فى ذلك الجانب الذى يطلب الرزق فيه فقال فيه ملوك ويحتمل ان يكون بدلاً اما من مستراد ومذهب أو من جانب لكن يكون حينئذ على حذف مضاف اى مكان ملوك الخ (قوله واخوان) اى تواضعهم فلا ينافى وصفهم بالاخوة وصفهم بالملوك (قوله أحكم) بضم الهمزة وتشديد الكاف أى اجعل ما كما (قوله اصطفتهم) فى نسطة اصطفتهم اى اخترتهم لصنعتك وتفضيلك (قوله آل جفنة) قال سم ذكر فى الصحاح فى فصل الجيم ان جفنة قبيلة من اليمن ولم يذكر فى فصل الحاء جفنة بالحاء بمعنى قبيلة اه (قوله وهذه الخجة) اى المأخوذة من الايات (قوله على طريق التمثيل) يحتمل ان هذا الاشارة الى الاعتراض على هذا المثال بأن هذا ليس من المذهب الكلامى لان المذهب الكلامى من أنواع القياس والتمثيل قسيم القياس عند أهل الميزان ثم بين تقرير آخر يكون المثال عليه من المذهب الكلامى بقوله ويمكن رده الخ ويحتمل أنه اشارة الى أن المصنف أراد بالمذهب الكلامى ما يشمل التمثيل اه سم وعبارة ع ق وهذه الخجة ان قصد الشاعر أن تؤخذ على هذا الوجه كانت على طريق التمثيل الذى هو ان يحمل معلوم على معلوم لمساواته اياه فى علة الحكم

حلفت فلم أترك لنفسك ريبة
أى شكاً
(وايس وراء الله للمعصية مطلب)
فكيف يحلف به كاذباً (لئن كنت)
اللام لتوطئة القسم (قد بلغت)
على خيانة (مبلغك) اللام جواب
القسم (الواشى أغش) من غش
اذا خان (وأكذب) واكتفى كنت
امرأ الى جانب من الارض فيه
أى فى ذلك الجانب (مستراد) أى
موضع طلب الرزق من راد الكلا
(ومذهب) أى موضع ذهاب
للمعاجات (ملوك) أى فى ذلك الجانب
ملوك (واخوان اذا ما مدحهم
أحكم فى أموالهم) أنصرف فيها
كيف شئت (وأقرب) عندهم وأصير
رفيع الرتبة (كفعلك) أى كما
تفعل أنت (فى قوم أراك اصطفتهم)
أى واحسنت اليهم (فلم ترهم فى)
مدحهم لئلا ذنبوا) أى لا تعاتبني
على مدح آل جفنة المحسنين الى
المنعمين على كما لا تعاتب قوماً
أحسنك اليهم قد حول فكما ان
مدح أولئك لا يعد ذنباً فكذلك
مدحى لمن احسن الى وهذه
الخجة على طريق التمثيل الذى
تسميه الفقهاء

وتقريره هناك أنه حل مدحه آل جفنة على مدح القوم للخطاب في حكم هون في العتاب
لمساواة الاقوال الثاني في علة الحكم وهي كون المدح بلا إحسان فان أراد المصنف
بالمذهب الكلالي مطلق الاستدلال كان المنال مطابقا للمراد على هذا الوجه وان أراد
به الاستدلال بتركيب المقدمات على طريق الاقتراعي أو الاستثنائي لم يكن المنال مطابقا
لما ذكر وانما يطابقه برده الى صورة الاقتراعي أو الاستثنائي فيقرر الاقتراعي هكذا مدح
مدح بسبب الاحسان وكل مدح بسبب الاحسان لا عتب فيه ينتج مدح لا عتب فيه
دليل الصغرى المشاهدة ودليل الكبرى تسليم الخطاب ذلك في مادحه اه باختصار
(قوله قياسا) أي قياسا أصوليا وهو حل أمر على أمر في حكمه لجامع بينهما (قوله ويمكن
رده) أي ما ذكر من الايات (قوله لكان مدح ذلك القوم الخ) بيان الملازمة اتحاد
الموجب للمدح وهو وجود الإحسان (قوله واللازم) وهو التالي وقوله فكذا الملازم
وهو المقدم أي فيثبت المطلوب وهو انتفاء الذنب عني بالمدح ولزم منه في العتب اذا عتب
الا عن ذنب (قوله حسن التعليل) أي النوع المسمى بذلك كقول ابن قنوج يذم أجرودا
لحبة أجرودا اذا حصلت * لم تبلغ العشرين من ذره
تطلعت فاستقيمت وجهه * فأقيمت لانتبت شعره

(قوله باعتبار لطيف) متعلق بـ تدعى والمراد بالاعتبار النظر وباللطف الدقة كما أشار إليه
الشارح بقوله أي بان ينظر الخ أي يثبت لوصف علة حاله كونه الاثبات متبسا بنظر دقيق
بحيث لا يدرك كونه هذا المثبت علة الامن له تصرف في دقائق المعاني (قوله غير حقيقي)
مفصلة لاعتبار والمراد بالحقيقي المطابق للواقع أي الذي في الواقع انه علة كان أمرا
اعتباريا أو حقيقيا أي موجودا خارجا (قوله غير حقيقي) هو أي الاعتبار بمعنى الاعتبار
ففيه استخدام أي غير مطابق للواقع بمعنى انه ليس علة في نفس الامر بل اعتبر بوجه
تخيل به كونه صحيحا كان ذلك الاعتبار أمرا اعتباريا أو موجودا في الخارج (قوله علة له في
الواقع) خبر يكون (قوله كما اذا قلت الخ) تمثيل للمنفى (قوله فانه ليس في شيء) أي في
مرتبة من مراتب حسن التعليل (قوله وما قيل) مبتدأ وقوله فغلط خبر ووجه الغلط أن
الاعتبار هنا بمعنى نظر العقل وهو قد يكون حقيقيا اه ليس (قوله ومنشؤه الخ) أي
فنه هم أن المراد بالاعتبار الامر الاعتباري وأن المراد بقوله غير حقيقي أي غير موجود
في الخارج فاعتراض بأنه لا حاجة لقوله غير حقيقي مع قوله باعتبار وقد فهمت المراد بكل
من أن الاعتبار بمعنى نظر العقل والمنظور فيه يحتمل أن يكون مطابقا للواقع وان يكون
غير مطابق له فيحتاج للتقسيد حيث يثبت بقوله غير حقيقي (قوله أن أرباب الخ) بدل عما منع
(قوله على مقابل الحقيقي) أي الموجود خارجا (قوله ولو كان الامر كما توهم) أي من أن
الاعتبار لا يكون الا غير حقيقي (قوله لوجب أن يكون الخ) واللازم باطل فكذا
الملازم (قوله غير مطابق للواقع) أي مع أن بعضها مطابق للواقع وبعضها غير مطابق

قياسا ويمكن رده الى صورة قياس
استثنائي أي لو كان مدح لا
جفنة ذنب لكان مدح ذلك القوم
لا أيضا ذنبا واللازم باطل فكذا
الملازم (ومنه) أي من المعنوي
(حسن التعليل) وهو ان تدعى لوصف
علة مناسبة له باعتبار لطيف أي بان
ينظر نظرا يشق على لطف ودقة
(غير حقيقي) أي لا يكون ما اعتبر
علة لهذا الوصف علة له في الواقع
كما اذا قلت قبل فلان أعاديه لرفع
ضررهم فانه ليس في شيء من حسن
التعليل وما قيل من أن هذا
الوصف أعني غير حقيقي ليس مفيد
ههنا لان الاعتبار لا يكون الا غير
حقيقي فغلط ومنشؤه ما سمع أن
أرباب المعتول يطلقون الاعتباري
على مقابل الحقيقي ولو كان الامر
كما توهم لوجب أن يكون جميع
اعتبارات العقل غير مطابق للواقع

وعلاها بقوله نجى الخ اى لاجل ان اساءتك اوجبت حذارى منك فلم امكن ان يثقل على
 عندى ولم تترك البكاء نجبا انسان عيني من الفرق بالدموع وقد اوجبت اساءتك نجاة
 انسان عيني (قوله اساءته) اى افساده (قوله حذارك) مصدر مضاف للمفعول والفاعل
 محذوف كما اشار له انشراح ويتعدى بنفسه كما هنا وعن كافي قول المصنف حذاره منه
 (قوله من الفرق) اراد به عدم ظهور الانسان من اطلاق اسم الملزوم على اللازم او هو
 كناية عن العمى (قوله خوفامنه) اى خوفامنى الواشى ان يطلع عليه فيشعر بما عنده (قوله
 او غير ممكنة) عطف على ممكنة بأن تكون مستحيلة لان نية الخدمة انما تكون بمن له ادرالك
 بخلاف غيرة الجوزاء (قوله كقوله لولم الخ) هذا البيت للمصنف وقد وجدنا فارسيا
 بهذا المعنى فترجمه اه مطول وقوله فترجمه اى عزبه وقال المصنف فى الايضاح واما الرابع
 فعنى بيت فارسى ترجمته اه وقال كقوله ولم يقل كقولى اما للتجريد او نظرا للمعناه فانه مقول
 للقارصى تأمل (قوله لولم تكن نية الخ) لو تفيدنى مدخولها شرطاً وجواباً فشرطها هنا نية
 نية الخدمة وجوابها نية رؤية نطاق الجوزاء فتفيد لوفى هذين النصفين فقلت نية الخدمة
 ورؤية نطاق الجوزاء والنطاق ما يشد به الوسط وقد يكون مرصعاً بالجواهر حتى يكون
 كعقد خالص من الدرر او ارباباً بالنطاق هنا حالة شبيهة بالانتطاق الحسى وهى كون الجوزاء
 أحاطت بها تلك النجوم كحاطة النطاق الذى فيه جواهر فصله كعقد من الدرر بوسط
 انسان واعلم ان اللواستعمالين استعمال المنطقة وهو الاستدلال بالعلم بانتفاء التالى
 على العلم بانتفاء المقدم واستعمال اللغويين وهو الاستدلال بانتفاء المقدم على انتفاء التالى
 فى الخارج واعلم ان علمه الانتطاق فى الخارج نية الجوزاء الخدمة فالانتطاق دليل على نية
 الخدمة أى العلم بها اذا علمت هذا فاعلم ان الرؤية علم بنية الجوزاء الخدمة فيكون
 جارياً على استعمال المنطقة وعلى هذا فالمراد بالعلم ما كان علمه فى العلم ولكن الظاهر ان
 مرادهم بالعلم ما كان علمه فى الوجود لا فى العلم (قوله الجوزاء) هى برج من البروج
 الفلكية (قوله من انتطق) اى مأخوذه منه وقوله أى شد الانتطاق أى المنطقة بوسطه
 (قوله صفة) وعلتها رؤية النطاق أى الحالة الشبيهة به وقوله غير ممكنة أى لان النية لا تكون
 الا من الماقل كما تقدم (قوله وفيه بحث) أى فيما قاله فى الايضاح (قوله لان مفهوم هذا
 الكلام) أى البيت أى ما يفهم منه بحسب الاستعمال اللغوى وحديثه فيقال ان فى هذا
 البحث اعتراضاً باصطلاح على اصطلاح آخر (قوله علمه رؤية الخ) أى على قاعدة اللغة
 (قوله كما يقال الخ) تنظير من جهة ان الاول علم والثانى معلول (قوله وهنه) أى رؤية
 الحالة الشبيهة بانتطاق المتتطق صفة الخ (قوله فيكون من الضرب الاول) وهو الصفة
 الثابتة اى لا من الضرب الرابع (قوله وما قيل الخ) حاصله انه جواب عن المصنف برد
 قول المعترض فيكون من الضرب الاول وعامله ان يجعل البيت على قاعدة اللغة ويكون
 من هذا الضرب بأن يراد الانتطاق الحقيقى لاهالة شبيهة به ولا شك ان رؤيته بالجوزاء

اساءته * نجى حذارك) أى
 حذارى اياك (انسانى) أى انسان
 عيني (من الفرق) فان استحسن
 اساءة الواشى يمكن لكن لما خالف
 الشاعر (الناس فيه) اذ لا يستحسنه
 الناس (عقبه) أى عقب الشاعر
 استحسن اساءة الواشى (بان
 حذاره منه) أى من الواشى (نجى
 انسانه من الفرق فى الدموع)
 حيث ترك البكاء خوفامنه (او غير
 ممكنة كقوله

ولم تكن نية الجوزاء خدمته

لما رأيت عليها عقد من متطق
 من انتطق أى شد النطاق وحول
 الجوزاء كواكب يقال لها نطاق
 الجوزاء قبة الجوزاء خدمة
 المدوح صفة غير ممكنة قصد
 اثباتها كذا فى الايضاح وفيه بحث
 لان مفهوم هذا الكلام هو ان
 نية الجوزاء خدمة المدوح علمه
 رؤية عقد النطاق عليها أعنى
 رؤية حالة شبيهة بانتطاق المتتطق
 كما يقال لولم تجبني لم أكرمك بمعنى
 ان علمه الاكرام هو الجبى وهذه
 صفة ثابتة قصد تعليلها بنية
 خدمة المدوح فيكون من
 الضرب الاول وما قبل

غير ثابتة (قوله انه) أى الشاعر وقوله أراد أن الانتطاق أى الحقيقى (قوله فهو مع أنه الخ) رد لما قبل من وجهين الاول مخالفة لما فى الايضاح والثانى أن المراد بالانتطاق الحالة الشبيهة به لا الحقيقى كما ذكره هذا القائل (قوله مخالف اصريح كلام المصنف فى الايضاح) اذ كلامه صريح فى أن المعللية الخدمة والعلية رؤية الانتطاق لا العكس كما ذكره هذا القائل (قوله لان حديث انتطاق الجوزاء) الاضافة للبيان (قوله ثابت بل محسوس) أى فلا يكون من هذا المصنف (قوله والاقراب الخ) هذا يوافق ما فى الايضاح لا مخالف له كما هو ظاهره (قوله بانتقاء الثانى) هو عدم رؤية الانتطاق وانتقاءه يكون برؤية الانتطاق لان نفي النفي اثبات وقوله على انتقاء الاول وهو عدم رؤية الجوزاء خدمته وانتقاءه يكون بنفيه خدمته لان نفي النفي اثبات (قوله على انتقاء الاول) أى على العلم به (قوله فيكون الانتطاق) أى الجمازى على الخ وعبارة المطول فيكون رؤية ما على الجوزاء من ممة الانتطاق على الخ اه (قوله أى دليل عليه) تفسير لقوله على (قوله مع أنه) أى كونية الجوزاء الخدمة (قوله ما بنى على الشك) أى تعليل بنى الخ (قوله لان فيه) أى فى حسن التعليل ادعاء أى لصحة العلة وقوله واصرار أى على ادعاء التحقق (قوله كقول) أى قول أى تمام اه مطول (قوله الغر) أى البيض لان البيض أكثرهم وعامن السود (قوله غين) أى دق (قوله أى تحت الربى) أى فى البيت الذى قبله وهو قوله

رباشفت ربح الصبا بنسبها * الى المزن حتى جادها وهو هاجع

يعنى ساقط الريح المزن اليها ونجاء من الجود وهو المطر العظيم التطور والهامج السائل اه مطول قال النثرى الرباجع ربوة وهى التل المرتفع من الارض وشفت ان كانت الرواية على صيغة المبني للمفعول فهو من الشفع يعنى الضم وان كانت على صيغة المبني للفاعل فالظاهر أنه من الشفاعة بمعناها المتعارف والنسب يطلق على نفس الريح ويطلق على هبوبها لانه مصدر فى الاصل وهو المراد هنا والمزن جمع مزنة وهى السحاب الايض والضمير فى جادها للربا والسحاب يطلق على الواحد والجمع وهو المراد فى البيت الاول بقريشة الوصف بالجمع اه وقوله جمع ربوة مثلثة الراء كما فى سم (قوله الاصل ترقأ بالهمزة الخ) اعلم أن رقى يرقى كعلم يعلم ويرضى معنى صعد وأما رقا بالهمزة ترقأ فعلى ما سكن يسكن كما هنا (قوله تخففت) أى الهمزة للضرورة بقلها الفاعل غير قياس لان الهمزة التى تبدل الفاء شرط سكونها (قوله على سبيل الشك) فكأنه يقول أو جب لى بكها الدائم الشك فى أن سبب ذلك تغييبها حبيبا تحت الربا ولا يخفى ما فى تسمية نزول المطر بكها من لطف التجوز به حسن التعليل اه ع ق (قوله نهى) أى السحاب تنسكى عليها أى تنزل دموعها على الربا لاجل الحبيب الذى تحتها (قوله التفريع) بالغين المهملة وهو فى اللغة جعل الشئ فرعا لغيره وقد روى بالغين المجمة وهو الافاضة والسب

انه أراد أن الانتطاق صفه منسجمة الثبوت للجوزاء وقد أبدتها الشاعر وعلاها بنية خدمة الممدوح فهو مع أنه مخالف اصريح كلام المصنف فى الايضاح ليس بشئ لان حديث انتطاق الجوزاء أعنى الحالة الشبيهة بذلك ثابت بل محسوس والاقراب ان يجعل لوهها مثله فى قوله تعالى لو كان فيهم ما آلهة الا الله لفسدنا عني الاستدلال بانتقاء الثانى على انتقاء الاول فيكون الانتطاق على كونية الجوزاء خدمة الممدوح أى دليل عليه وعلة للعلم مع أنه وصف غير ممكن (وألقبه) أى بحسن التعليل (ما بنى على الشك) ولم يجعل منه لان فيه ادعاء واصرار والشك بنافيه (كقوله كان السحاب الغر) جمع الاغرو والمراد السحاب الماطرة الغزيرة الماء (تخفين تحتها) أى تحت الربا (حبيبا ترقأ) الاصل ترقأ بالهمزة تخففت أى ما تنسكن (لهن مدا مع) عال على سبيل الشك نزول المطر من السحاب بأنهما غيب حبيبا تحت تلك الربا فهى تنسكى عليها (ومنه) أى من المعنوى التفريع وهو أن يثبت

فوجه تسمية هذا القسم بذلك على هذه الرواية هو أن المتكلم قد فرغ الحكم أي من
 المتعلق الأول إلى الثاني اه فترى (قوله لتعلق امر) أي المنسوب لامر فالمراد بالتعلق
 النسبة والارتباط ومصدوق الامر في البيت المخاطبون المضاف لهم الدماء ومنعقله الدماء
 وقوله حكم أي محكوم به كالتقاء ولا يضر اختلاف متعلقه لاتحاد جنس الحكم وقوله
 لتعلق له آخر كالأحلام أي المتعلق كائن له وآخر صفة لتعلق (قوله على وجه يشعر بالتفريع)
 أي تفريع الثاني على الأول وللمراد بتفريع علمه كونه ناشئاً ذكره عن ذكر الأول حيث
 جعل الأول وسيلة إليه حتى أن الثاني في قصد المتكلم لا يستقل عن ذكر الأول أي فلا بد
 أن يكون اثبات الحكم للثاني على وجه التفريع على إثباته للأول وليس المراد
 التفريع في الوجود وقال الفسري أراد بالتفريع التعقيب الصوري والتبعية في الذكر
 كما ينبي عنه لفظ الوصف فيما يأتي لأن شفاء الدماء من الكلب متفرع في الواقع على شفاء
 أحلامهم لسقام الجهل إذ لا تفرغ بينهم ما في نفس الامر أصلاً فلا يزداد أن التشبيه في قوله
 كما دماؤكم يدل على أن أمر التفريع على كسر ما ذكره الشارح إذا المشبه به أصل
 والمثبه فرع فلا حاجة إلى اعتبار القلب على أن الكاف في مثله ليست للتشبيه بل للجرد
 التعليل كما قيل في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اه (قوله والتعقيب) نفسه (قوله
 احتراز عن نحو غلام زيد راكب وأبوه راجل) كذا في المطول بزيادة لفظة وهو قبل
 احتراز قال الفسري الظاهر أن هو راجع إلى قوله على وجه يشعر بالخروج أن يحتز
 بما ذكر عن نحو قولنا غلام زيد راكب وأبوه راكب كما وقع في أكثر نسخ المختصر لأن
 اعتبار اتحاد الحكم المثبت للمتعقلين يخرج المثال الذي ذكره فان الحكم المثبت لاحد
 المنعقلين الركوب وللآخر جوابية اه سم (قوله عن نحو غلام زيد راكب وأبوه
 راجل) أي مائش فالحكم المائش والركوب والامر هو زيد ومعاقه الغلام والاب فلو قيل
 كما أن أباه راكب كان من قبيل التفريع (قوله كقوله) أي قول الكهيت من قصيدة يدح
 بها أهل البيت اه مطول (قوله أحلامكم) أي عقولكم جمع حلم بالضم وأما بالكسر
 فالتأني في الامر (قوله لسقام) ينتج السمين المرض وما في كداماؤكم زائدة لا تمنع الجار
 من العمل كافي قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم أي فبرحمة فتكون الدماء هنا مجروراً
 بالكاف وما بعده أعني تشي من الكلب في موضع النصب على الحال ويجوز أن يكون
 مرفوعاً على الابتداء وما بعده خبره اه فترى (قوله من عض الكلب) بسكون اللام
 وقوله الكلب بكسر اللام أي العقور وهو الذي يأكل لحوم الناس (قوله انزعج) أي انفع
 اه سم (قوله من شرب دم ملك) لأن الدواوى بالنجس غير شرب الحجر جازوك كيفية ذلك
 كما في ع ق والفسري أن يشترط الشريف من اصبع رجله اليسرى فيؤخذ من ذمه قطرة
 تجعل على ثمرة ثم يطعمها المصاب فتبرأ بإذن الله تعالى (قوله دم ملك) المناسب شريف
 لأن البيت المذكور في آل البيت ولذا قال ع ق ان انفع أدوية دماء الاشراف (قوله

لمتعلق امر حكم بعد اثباته) أي
 اثبات ذلك الحكم (لمتعلق له آخر)
 على وجه يشعر بالتفريع
 والتعقيب احتراز عن نحو غلام زيد
 راكب وأبوه راجل (كقوله)
 أحلامكم لسقام الجهل شافية
 كداماؤكم تشفى من الكلب
 هو يفتح اللام شبه جنون يحدث
 للإنسان من عض الكلب المكاب
 ولادواؤه أن ينجع من شرب دم ملك
 كما قال الجاسي

قوله اليسرى في بعض النسخ اليسرى
 لا يحتز اه

بناءً) جمع بان كقضاة جمع قاض وقوله وأساة جمع آس كقاض وهو الطبيب والعلاج يقال له
 أسى كفتى والدواء أساه كداه وقوله كأم أى جراحة أى أنتم تبون المكارم وتؤسسونها
 باظهارها وتطبلون جراح القلب بل بالاحسان (قوله من داه الجهل) الاضافة للبيان
 (قوله بمعنى أنتم ملوك واشراف) اخذ من قوله كادماؤكم الخ وقوله وأرباب العقول
 الراجعة الخ اخذ من قوله وأحلامكم الخ (قوله تأكيد المدح بما) أى بدح يشبه الخ
 (قوله وهو ضربان) قال الحفيد الاظهر أن يقول ضرب لقبوله فيما بعد ومنه ضرب آخر
 وكأنه زعم أن المنهوب ومنه الضربان الاولان اه (قوله من صفة مذم) كالعيب فى البيت
 الاق وقوله صفة مدح نائب فاعل يستثنى ككسر حد السيف من الاعداء (قوله بتقدير
 دخولها) أى بتقدير ادعاء دخولها على وجه الشك فى المقادير بالعلية لان. وفى الاستثناء
 أن يستثنى هذا العيب من المنى الذى بتقدير دخولها ان كان عيباً ومرة بتقدير دخولها أن
 يكون الاستثناء متصلاً فى تعلق بالمحال فان تعلق بقبض الدعوى على كون القول
 عيباً لا يتأتى الا اذا كانت القول داخله فى العيب المنى (قوله دخولها فيها) بأن ندعى
 أن لصفة الذم فردين فرداً متعارفاً وهو المشتمل على الذم وفرداً غير متعارف وهو الفرد
 المشتمل على المدح كالشهادة بأن ندعى أنه فرد من افراد العيب المنى (قوله كقوله)
 أى قول النابغة الذبياني اه مطبول (قوله ولا عيب فيهم الخ) انما كان من تأكيد
 المدح الخ لان نقي العيب على وجه المدح ثم أكد ذلك بآيات صفة المدح وانما كان
 مشبهاً للذم لان ما بعد ادعاء الاستثناء مخالف لما قبلها فان كان ما قبلها نقي عيب مشبهاً
 هنا كان ما بعدها آيات عيب وعكسه وهكذا وجدنا غيرهما صورة صورة
 ذم وان كان ليس ذمياً فى الواقع فهو يشبه الذم فى الصورة فتأمل (قوله جمع فل) بفتح
 الفاء كفلس وفلوس (قوله فى حد السيف) يقتضى أنه قيد فى مفهوم الفل اه سم
 وقال العصام فى أطوله جمع فل كحد والفل النمسواه كان فى حد السيف أو غيره اه (قوله
 الكتاب) جمع كتيبة وهى الجماعة المعدة للقتال (قوله أى مضاربة الجيوش) تفسير
 لقراع الكتاب على الف والقتل المرتب (قوله أى ان كان فلول الخ) جواب ان محذوف
 أى ثبت العيب فيهم والا فلا وحاصله أن المذمى سأل به كية أثبت ابدليل الخلف وهو آيات
 المذمى بابطال تقيضه وبيان الدليل أن قوله غير أن سيوفهم الخ يشترى إلى جله شرطية
 مشتملة على موجبة جزئية وهى ثبت العيب فيهم وهى تناقض السالبة التكمية تقدير
 الشرطية ان كان فلول السبوق عيباً ثبت العيب فيهم لان القول قائم بسبوقهم واللازم
 وهو ثبوت العيب اهتم باطل لانه معلق على محال وهو كون القول عيباً والمعلق على المحال
 محال واذا بطل اللازم الذى هو الموجبة الجزئية ثبت تقيضه وهو مدعا الذى هو سالبة
 كية وبهذا يظهر كلام المصنف (قوله ان كان فلول السيف) أى القول المعهود للسيف
 وهو القول من مضاربة الجيوش والا فللول قد يكون عيباً اه أطول (قوله فثبت

بناءً مكارم وأساة كام
 دماؤكم من الكلب الشفا
 فتترع على وصفهم بشفاء أحلامهم
 من داه الجهل وصفهم بشفاء دماؤهم
 من داه الكلب يعنى أنتم ملوك
 واشراف وأرباب العقول
 الراجعة (ومنه) أى من المعنوية
 (تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو
 ضربان افضلهما ان يستثنى من
 صفة ذم متضمنة من الشئ صفة مدح)
 لذلك الشئ (بتقدير دخولها فيها)
 أى دخول صفة المدح فى صفة
 الذم (كقوله ولا عيب فيهم غير ان
 سيوفهم من فلول) جمع فل وهو
 الكسر فى حد السيف (من قراع
 الكتاب) أى مضاربة
 الجيوش (أى ان كان فلول السيف
 عيباً فثبت شيئاً منه) أى من العيب
 (على تقدير كونه منه) أى كون
 فلول السيف من العيب (وهو)

شي من العيب على هذا التقدير
(في المعنى تعليق بالبحال) كما يقال
حتى يبيض القار وحتى يلج الجمل
في سم الخياط (قالتا كيد فيه) اي
في هذا الضرب (من جهة انه
كدعوى الشيء بيسنة) لانه علق
نقيض المدعى وهو اثبات شي من
العيب بالبحال والمعلق بالبحال محال
فعدم العيب متحقق (و) من جهة
(ان الاصل في) مطلق (الاستثناء)
هو (الاتصال) اي تكون
المستثنى منه بحيث يدخل فيه
المستثنى على تقدير السكوت عنه
وذلك لما تقر في موضعه من ان
الاستثناء المنقطع مجاز واذا كان
الاصل في الاستثناء الاتصال (فذكر
اداته قبل ذكر ما بعدهما) يعني
المستثنى (بهم اخرج في) وهو
المستثنى (مما قبلها) اي ما قبل
الاداة وهو المستثنى منه (فاذا
وليها) اي الاداة (صفة مدح)
وتحول الاستثناء من الاتصال
الى الانقطاع (جاء التأ كيد) لما
فيه من المدح على المدح والاشعار
بأنه لم يجز صفة ذم حتى يستقيم
فاضطر الى استثناء صفة مدح
وتحويل الاستثناء الى الانقطاع
(و) الضرب (الثاني) من تأ كيد
المدح بما يشبه الذم (ان ثبت لشي
صفة مدح ويعقب باداة الاستثناء)
أي يذكر عقيب اثبات صفة المدح
ذلك الشيء اداة استثناء (بليها صفة

الخ) كلام مستأنف وهو فعل ماض وانفاعل ضمير يعود على الشاعر وهو تفرع على
الشرطية (قوله اي هذا التقدير) أي المقدر (قوله بالبحال) وهو كون القول عيبا
(قوله حتى يبيض القار) وهو الزفت (قوله حتى يلج الجمل في سم الخياط) أي حتى يدخل
ما هو مثل في عظم الجرم وهو البعير فيما هو مثل في ضيق المسالك وهو ثقبه الابرة اه فتري
(قوله من جهة انه) أي اثبات المدح فيه وقوله كدعوى الشيء أي الحسي (قوله نقيض
المدعى) وهو عدم العيب وقوله وهو أي النقيض لاثبات الخ وقوله بالبحال وهو كون القول
عيبا (قوله ان الاصل) أي الكثير (قوله في مطلق الاستثناء) أي في مطلق أدوات
الاستثناء بطلع النظر عن المواد وانحال فلا يثبت في ما يأتي من أن لا انتطاع أصل نظر الله واد
وقال سم قوله الاستثناء لعل المراد به اداة الاستثناء وبؤيده أمر ان الاتحل انه لو أريد به لفظ
الاستثناء لم يفد هنا شيأ اذ الموجود في الامثلة الاداة لالفظ الاستثناء والثاني قوله الاتي
فذكر اداته الخ فجعل مدار فهم الاتصال على الاداة فتأمل اه (قوله أي كون الخ) تنسب
للاتصال (قوله وذلك) أي كون الاصل الاتصال (قوله من أن الاستثناء المنقطع مجاز)
أي الاداة مع الانقطاع مجاز أي ان استعمال الاتي المنقطع مجاز وأما اطلاق لفظ الاستثناء
على المنقطع فحقبة وهو قول وعليه عي وغيره (قوله مجاز) أي لان الاستثناء اخراج
وهو فرع الدخول ولا دخول في المنقطع أفاد بعض الافاضل وهذا على ان المراد
بالاستثناء لفظ الاستثناء وهو قول حكي بصيغة التريض (قوله قد كراداته) أي الاستثناء
يعني الاخراج ففيه استخدام (قوله يوهم) أي يوقع في وهم السامع وظنه ان غرض المتكلم
ان يخرج شيأ من افراد ما نفاه من النبي ويريد اثباته حتى يحصل فيه سم شي من العيب اه
وطول (قوله وتحويل الخ) أي بعد ان توهم الاتصال من مجرد ذكر الاداة والمراد يتحول
الى ما ذكرته ورأى المراد الانقطاع (قوله على المدح) أي بعده كني العيب عنهم (قوله
والاشعار الخ) عطف على المدح الجروعي عطف تفسير (قوله وتحويل) عطف على
استثناء (قوله والضرب الثاني) وهو المفضول (قوله أن يثبت لشي) كالنبي عليه الصلاة
والسلام وقوله صفة مدح ككونه أفصح العرب (قوله ويعقب) أي اثبات الصفة لشي
وفي نسخة وتعقب بتشديد القاف أي تلك الصفة (قوله اداة استثناء) نائب فاعل يذكر
(قوله بليها صفة مدح) ككونه من قريب قال عي ويؤخذ من مناهم هنا لهذا الضرب
أن الصفة الثانية لا بد أن تكون مؤكدة لا ولي ولو بطريق الازوم حتى لو قيل من لا زيد
كريم غير أنه حسن الوجه لم يكن من هذا الباب اه (قوله أنا أفصح الخ) الحديث بهذا
اللفظ غريب وأما بلفظ أنا أفصح من لفظ بالصاد فروع فاثبات الافصح على جميع العرب
يشعر بكالها وقوله غير أي من قريب مستلزم لتأكيد الفصاحة اذ قريب أفصح العرب وانما
كان هذا مشبه للذم لان أصل ما بعد الاداة مخالفة لما قبلها فان كان ما قبلها اثبات مدح
كما هنا فالاصل أن يكون ما بعد هاتين مدح فكان مدحا في صورة ذم لان ذلك أصل دلالة

الاداة (قوله يد بمعنى غير) مختص بالمنقطع مضافا الى أن كذا في الرضى وزعم المغنى أن
يد للتعليل فالمعنى أنا أفصح العرب لأجل أنى من قريب ولا يخفى أن هذا التعليل لا يثبت
المذمى وجعل ابن مالك تقدير الكلام ولا نقصان في فصاحته الا انى من قريب فهو من
الضرب الاول وفي القاموس يد وباید بمعنى غير ومن أجل اه أطول (قوله وهو) أى غير
اداة استثناء أى فبعد كذلك لأنه بعينه اه سم (قوله وأصل الاستثناء الخ) الوجه حذف
لفظ أصل لانهم اتوهم خلاف المراد خصوصا اذا انضم لها لفظ أيضا فانه يقتضى أن الأصل
فى الاول الانقطاع فينا فى مامر وقول الشارح كما أن الاستثناء فى الضرب الاول منقطع
يشير لما قلنا اذ لم يتعرض للأصلية وبعضهم يجعله اشارة الى أن هذا الضرب قد يكون
الاستثناء فيه متصلا بأن كان المستثنى منه عاما نحو زيد جمع كل كمال الا أنه كريم (قوله أن
يكون منقطعا الخ) اما الانقطاع فى الضرب الاول فلأن الغرض ان معناه أن يستثنى
من العيب خلافة فلم يدخل المستثنى فى جنس المستثنى منه فيه وأما الانقطاع فى هذا
الضرب فلا تنفاه العموم فى المستثنى منه فيه وانما كان الاصل فى هذين الضربين الانقطاع
لأن ضابطهما لا يتأتى الا اذا كان الاستثناء منقطعا (قوله وهذا) أى كون الاصل فى
هذين الضربين الانقطاع (قوله لا ينافى كون الاصل الخ) لأن اصاله الانقطاع نظرا
لخصوص الضربين واصله الاتصال نظرا لمطلق الاستثناء فلا تنافى بين كلامي المصنف
(قوله لكنه الخ) لما كان الاستثناء فى كل من الضربين منقطعا أراد أن يفرو بينهما فقال
لكنه الخ وحاصل الفرق أن الضرب الاول يجوز فيه تقدير دخول ما بعد اداة الاستثناء
فيما قبلها لكونه صفة عامة والضرب الثانى لا يجوز فيه ذلك لعدم كون الصفة التى قبل
الاداة عامة (قوله وهو أن ذكر اداة الاستثناء الخ) لا يخفى أن بين الوجهين الثانى فى
الضرب الاول والوجه الثانى فى هذا الضرب فرقا لأن الاخراج فى الاول من صفة الذم
المنفية فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة ذم أريد اخراجها من صفة الذم وثابتها
للموصوف لان الاستثناء من النفي اثبات فاذا ثبت بعد ذكره أنه صفة مدح أشعر بأنه
لم يجد صفة ذم يثبتها فيجب التأكيد والخراج فى الوجه الثانى من صفة المدح المثبتة
فيتوهم قبل ذكر المستثنى أنه صفة مدح أريد اخراجها من المبهمنى منه ونفيماعن
الموصوف لان الاستثناء من الاثبات نفي فاذا ثبت بعد ذكره أنه أريد اثباته له أيضا أشعر
بذلك بأنه لم يمكنه نفي شئ من صفات المدح عنه فيجب التأكيد أفاده سم وجوابه أن المراد
بقوله الامن الوجه الثانى أى الاعمال ما قبل فى الوجه الثانى لا بعينه تأمل (قوله المبني
على تقدير الاستثناء متصلا) أى وهو غير ممكن فى هذا اه سم أى لان كلام المستثنى
والمستثنى منه صفة خاصة فلا يتصور شمول احداها لالاخرى فلا يتصور الاتصال
(قوله ضرب آخر) هو يعود للاول فى المعنى اذ المعنى لا عيب فينا الا الايمان ان كان عيبا
ولو كان خلافا فى الصورة التركيبية قال الحنفى يبنى أن يعلم أن الاستثناء فى هذا الضرب
متصل بحقيقة بخلاف الضربين السابقين فانه منقطع فيهما أوفى حكمه اه وناقشه ع ق

يد بمعنى غير وهو اداة الاستثناء
(وأصل الاستثناء فيه) أى فى
هذا الضرب (ايضا ان يكون
منقطعا كـ) ما ان الاستثناء
فى (الضرب الاول) منقطع لعدم
دخول المستثنى فى المستثنى منه
وهذا لا ينافى كون الاصل فى
مطلق الاستثناء هو الاتصال (لكنه)
أى الاستثناء المنقطع فى هذا
الضرب (لم يتقدم متصلا) كما قدر
فى الضرب الاول اذ ليس ههنا
صفة ذم منفية عامة يمكن دخول
صفة المدح فيها واذا لم يكن تقدير
الاستثناء متصلا فى هذا الضرب
(فلا يفيد التأكيد الامن الوجه
الثانى) وهو أن ذكر اداة الاستثناء
قبل ذكر المستثنى يؤهم اخراج شئ
مما قبلها من حيث ان الاصل فى
مطلق الاستثناء هو الاتصال فاذا
ذكر بعد الاداة صفة مدح أخرى
جاء التأكيد من جهة انه كدعوى
الشئ يثبت لانه مبني على التعليق
بالحال المبني على تقدير الاستثناء
متصلا (ولهذا) أى ولكن
التأكيد فى هذا الضرب من
الوجه الثانى فقط (كان) الضرب
(الاول) المفضل للتأكيد من
وجهين (افضل ومنه) أى من
تأكيد المدح بما يشبه الذم (ضرب
آخر)

وهو ان يوثق بمسئتي فيه
معنى المدح معمولاً لفعل فيه
معنى الذم (نحو وما تنقم منا الا ان
امنا بآيات ربنا) أي مانعيب منا
الأصل المناقب والمفاسد وهو
الايمان يقال نقم منه وانتقم اذا
عابه وكرهه وهو كالضرب الأول
في اعادة التأكيد من وجهين
(والاستدراك) المفهوم من لفظ
لكن (في هذا الباب) أي في باب
تأكيد المدح بما يشبه الذم
(كالاستثناء كما في قوله

هو البدر الا انه الجوز اخر

سوى انه الضرعام لكنه الويل)
فقوله الاوسى استثناء مثلي يد
أي من قرين وقوله لكنه استدراك
يفيد فائدة الاستثناء في هذا
الضرب لان الاقوى الاستثناء
المفقطع بمعنى اكن
(ومنه) أي من المعنوي (تأكيد
الذم بما يشبه المدح وهو ضربان
أحدهما ان يستثنى من صفة مدح
منفية عن الشيء صفة ذم بتقدير
دخولها) أي صفة الذم (فيها) أي
في صفة المدح (كقوله فلان لا خير
فيه الا انه يسى الى من أحسن
اليه وثانيهما ان يثبت للشيء صفة
ذم ويعقب باداة استثناء يليها
صفة ذم أخرى كقوله فلان فاسق
الا انه جاهل) فالضرب الأول
يقيد التأكيد من وجهين والثاني
من وجه واحد

بقوله فيه أنه ان جعل متصلاً حقيقة خرج المثال عما نحن بصدده اذ ليس فيه تأكيد المدح
بما يشبه الذم اذ حاصل المعنى انك ما عبت فينا أمراً من الامور الا الايمان بعلته عيباً
وليس يعيب في نفسه كما تعتقد فهو بمنزلة ما لو قيل ما أنكرت من أفعال زيد الا مواصلة فلان
وايست مما يشكر فالنزاع انما هو في المستثنى هل هو كما اعتقده المخاطب أو لا وليس من
تأكيد المدح بما يشبه الذم في شيء لانه لم يستثن مدحاً كدبهم مدحاً وتني العيب وانما استثنى
أمراً سلم الدخول ويقي النزاع فيه هل هو كما زعم المخاطب أو لا بخلاف قولنا لا عيب
عندنا الا الايمان ان كان عيباً فهو بمنزلة ولا عيب فيهم البيت فالتأويل على الانقطاع متعين
فيفيد هذا الضرب ما يفيد الأول من التأكيد بالوجهين وهما ان فيه من التعليق ما هو
كاثبات الشيء بيمينه وان فيه الاشعار بطالب ذم فلم يجده فاستثنى المدح وهو ظاهر (قوله
وهو ان يوثق بمسئتي الخ) كالايمان وقوله معمولاً لفعل وهو تنقم فيكون الاستثناء حينئذ
مفرغاً (قوله وما تنقم) أي يفرعون فالخطاب لفرعون وهو حكاية عن مصرنه (قوله أي
مانعيب) أي شيئاً أو أصلاً من الاصول الأصل الخ (سم) (قوله والمفاخر) تفسير (قوله
نقم منه) بانه ضرب وفهم والاول هو الكبير (قوله اذا عابه) أي في شيء وقوله وكرهه أي
لاجل ذلك الشيء (قوله من وجهين) لا يقال الوجه الاول معنى على التعليق بالحال كما تقدم
ولا يجري ذلك هنا لان كون الايمان عيباً ليس بمحال بدليل ان اعاشهم عليه وقعت منه
بالفعل لانا نقول اعابته لهم عليه لا يقتضي كونه عيباً ولا يخرجهم عن كونه حقائقاً لانها
باطلة قطعاً يقتضي العقل الميم فليتامل (سم) (قوله كالاستثناء) لانهم ما من واحد
اذ كل منهم ما لا يخرج ما هو بصدد الدخول (قوله كما في قوله) أي قول أي الفضل بديع
الزمان الهمداني يمدح خالف بن احمد السجستاني مطول وقوله الهمداني هو بفتح
الهاء والميم والسجستاني بفتح السين والجيم (قوله هو البدر) أقول هذا المثال على
طريق الضرب الثاني السابق لانه أثبت أولاً صفة مدح وعقبها باداة الاستثناء يليها
صفة مدح أخرى الا أن تلك الصفة الأخرى تعدت فاعاها ان التأكيد كمدفه من
الوجه الثاني فقط (سم) (قوله هو البدر) أي في الرفعة والشرف وقوله الا أنه البهر
أي في السكرم وقوله زائر أي مرتفعاً من تراكم الامواج وهو حال من ذهب البحر لتأوله
بالجواد وهو متحمل للضمير فلذا اتصّب عنه الحسب وقوله الضرعام بكسر الصاد المجهة أي
الأسد في الجرأة والقوة وقوله الويل قال ع ق جمع لابل وهو المطر الغزير ولم يكتب بوصفه
بكونه يجر في السكرم عن كونه وبلا فيه لان الويلية تقتضي وجود العطاء والبحرية تقتضي
التهويل للاخذ من كل جانب فالكرم المستفاد من البحرية كالقوة ومن الويلية كالفضل فلذا
لم يكتب بالاول عن الثاني (قوله تأكيد المدح) هذا عكس ما سبق وقوله بما أي بزم يشبه
المدح أي في الصورة (قوله بتقدير) متعلق بمسئتي أي بواسطة تقدير دخولها فيهم او معلوم
أن نفي صفة المدح ذم فاذا أثبت صفة ذم بعد هذا التي الذي هو ذم جاء التأكيد وكان مشبهاً
للمدح لما سبق من ان الاصل فيما بعد الاستثناء لما قبله فيكون ما بعده اثبات صفة المدح

فتأمل (قوله وتحققه) أي تحقيق وجهه فادتمها التوكيد على الوجه المذكور (قوله على قياس ما ذكر) ويأتي فيه الضرب الآخر أعني الاستثناء المفرغ نحو لا يستحسن منه الإجهال والاستدراك فيه بمنزلة الاستثناء فهو وجاهل لكنه فاسق اه مطول (قوله وهو المدح بشئ) كالتأني في الشجاعة وقوله يستتبع أي يستلزم وقوله المدح بشئ آخر ككونه سيدا لصلاح الدنيا ونظامها (قوله كقوله) أي أبي الطيب اه مطول (قوله نهبت) أي أخذت على وجه القهر والاختطاف وقوله حويته أي ضمته له مراكبه وذا منبى على قول المعبر تزلزلة القائلين بأن القاتل قطع على المقتول أبجده ولو زكاهما شاذج ما بقي من أعمار قتلته إلا إلى عمره كان خالد إلى آخر الدنيا ومذهب أهل السنة أنه لم يقطع به بل المقتول مات بانتهاء أجله وقوله لهنت الدنيا أي أقبل لها هنيئلك أي لهني أهلها بخلوده (قوله مدحه بالنهاية في الشجاعة) لأن اغتيال النفوس وأخذها قهرا انما يكون بالشجاعة ولما وصف أعمار تلك النفوس بأنها ألوجعت لنهايتها كانت خلودا دل ذلك على أن القتل ليس أمرا اتفاقيا يمكن اغترابها في الشجاعة بل هو لما عنده من نهاية الشجاعة ومدحه بالنهاية في الشجاعة مدلول الكلام بالقصد الأول وأما كونه سببا لصلاح الخ فتابع له (قوله على وجهه) هو كون الدنيا تأنجخلوده وقوله استتبع أي استلزم (قوله اذلاتهنته الخ) أي فلولا يكن لهذا المدح فائدة لاهل الدنيا ما هني أهلها به اذلاتهنته الخ (قوله ذال على الخ) أشار به إلى أن قوله وفيه الخ ليس مختصا للمصنف كما هو ظاهر بل من كلام على فقيهه إشارة إلى الاعتراض على المصنف (قوله الربيعي) بفهمتين ومهملة نسبة إلى ربيعة بن زرار وربيعة الأزدي وربيعة الجوع من تميم وربيعة بن رشدان بطن من جهينة وربيعة بن حصن بطن من كلب وربيعة بطن من طيء اه انساب (قوله وجهان آخران من المدح الخ) أي مدلولان بالاتزام وهما علو الهمة وعدم الظلم قال الحفيد بل وجوه منها الإشارة إلى كمال همته حيث لم يلتفت إلى العمر فقطر إلى درجات الآخرة اه ووجه الإشارة قوله لو حويته اذ لوت دل على نفي ما دخلت عليه فدللت هنا على أنه لم يحوه أفاده سم (قوله أحدهما) هذا لازم لما جعل هو الأصل وهو النهاية في الشجاعة (قوله أنه نهبت الخ) أي مفاد أنه الخ وهو علو الهمة وذلك لأن العدول عن الأموال إلى الأعمار انما يكون له علو الهمة (قوله وذلك) أي كونه نهبت الأعمار دون الأموال (قوله من تخصيص الخ) لأن تخصيص الشيء بالذكية يقتضي الحصر (قوله وهم) أي البلغاء (قوله يعتبرون ذلك) أي التخصيص والاعراض من حيث ما يشعرون منه اه بهم (قوله في المساورات) أي الخصائص وقوله والخطايا أي الخطيات (قوله وان لم يعتبره) أي التخصيص بالذكية فلا يفيد الحصر لانه لقب وهو لا مفهوم له كقولهم على زيد حج وقوله أئمة الأصول أي أكثرهم وقال به الدقاي والصبر في من الأصوليين قال سمي قدينا هذا ظاهرا بالظن للمعبر فقط أي الأعمار اما اذا نظر إلى مجموع الجار والمجرور

(وتحققه - ما على قياس ما ذكر)
في تأكيده المدح بما يشبهه الذم
(ومنه) أي من المعنوي (الاستتباع
وهو المدح بشئ على وجه يستتبع
المدح بشئ آخر كقوله
نهبت من الأعمار ما لو حويته
لهنت الدنيا بأنك خالد
مدحه بالنهاية في الشجاعة) حيث
جعل قتلته بحيث يخلد وارث
أعمارهم (على وجه استتبع مدحه
بكونه سببا لصلاح الدنيا ونظامها)
اذلاتهنته لا حد بشئ لا فائدة له
فيه قال على بن عيسى الربيعي
(وفيه) أي في البيت وجهان آخران
من المدح أحدهما (أنه نهبت
الأعمار دون الأموال) كما هو
مقتضى علو الهمة وذلك مفهوم
من تخصيص الأعمار بالذكر
والاعراض عن الأموال مع أن
النهب هو البقي وهم يعتبرون ذلك
في المساورات والخطايا وان لم
يعتبره أئمة الأصول

فهو قيد وأئمة الأصول انما يعتبرون مفهومه اه (قوله والثاني الخ) هذا لازم لما جعل
متبعاً وهو انه كان سبباً لصلاح الدنيا (قوله في قتلهم) أي قتل مقتوليه لأنه لم يقصد
بذلك الاصلاح الدنيا وأهلها اه مطول (قوله والاما كان للدنيا سرور بخلوده) بل
سرورها به لانه (قوله اذ الله قته) ولا شك أن المعنى الآخر موقوف في الكلام (قوله
معنى آخر) مدحا كان أو غيره قال في المطول وهذا المعنى الثاني يجب أن لا يكون مصرحاً به
ولا يكون في الكلام اشعاراً بأنه مسنون لاجله فن قال في قول الشاعر

ابى دهرنا اسعافنا في نفوسنا * وأسعفنا فيمن نحب ونكرهم

فقلت له نعم ما فهم أعماها * ودع أمرنا ان المهم المقدم

انه أدمج شكوى الزمان في التهنئة فقد سد بها لأن الشكاية مصرح بها فكيف تكون
مدحجة ولو جعل التهنئة مدحجة لكان أقرب اه وقوله فن قال مبتدأ خبره فقد سد بها
والقائل صاحب المفتاح والاعتراض للمصنف في الايضاح وقول الشاعر أعماها أي أتم
ما استدأته من الذم أي الانعام واركأ أمرنا فان أمرهم مهم والمهم مقدم اه سبرامى
وقوله لأن الشكاية مصرح بها أي في قوله أبادهرنا اسعافنا وقوله ولو جعل التهنئة مدحجة
لكان أقرب أي لأن قوله فقلت له نعم ما الخ دعاء للمدح متضمن للتمنيته بالوزارة (قوله
وقد أسند) أي بضم وقوله الى المفعول الاقل وهو قوله كلام (قوله فهو لشموله المدح
وغيره اعم الخ) أقول لا يناسب تعدد كل منهما على حد مقبل المناسب جعل الادماج محسناً
ثم تقسيمه الى الاستتباع وغيره كما لا يخفى اه حفيد (قوله كقول) أي قول أبى الطيب اه
مطول (قوله أقلب الخ) أي كثرة قلب الاجتنان في ذلك الدليل كثرة أوجب له الشك في
أنه يدعى على الدهر ذنوبه وقوله أجناني جمع جنن وهو غطاء العين من أعلى وأسفل
وقوله أعذبها جعل اجتنانه كالسجة حيث يعتدبها ذنوب الدهر وقوله الذنوب أي ذنوب الدهر
عليه من تفرقة بينه وبين الاحبة مثلاً وعدم استقامة الحال لاذنوبه في الدهر اذ لا معنى
لعتدائها على الدهر (قوله فانه الخ) عله يكون البيت فيه ادماج (قوله وصف الليل
بالطول) أي المأخوذ من قوله أقلب فيه اجتناني الدال على كثرة قلب الاجتنان الدال
على كثرة السهر الدال على طول الليل (قوله الشكاية) أي المأخوذة من قوله كافي أعذب
بها الخ وهو مفعول ضمن (قوله محتملاً لوجهين) أي الحق على الاعلى السواء فلا يتناول التورية
اه فترى (قوله أي متباينين الخ) بيان للاختلاف (قوله ولا يكتفى مجرد احتمال معنيين
متغايرين) أي كما يوهمه كلام المصنف فهو واعتراض عليه بخواريت العين في موضع محتمل
على السواء ان يراد به العين الجارية وان يراد به عين الذهب والفضة فليس من التوجيه
اعدم تضاد المعنيين (قوله لبت عينيه سواء) تنازع فيه المصدر وهو قول والفعل وهو
قال قال ع ق وهذا شرطيت من يبتين أي من الرثل هما قوله

خاط لي عمر وقباء * لبت عينيه سواء

(و) الثاني (انه لم يكن ظالماني
قيلاتهم) والاما كان للدنيا سرور
بخلوده (ومنه) أي من المعنوي
(الادماج يقال أدمج الشيء) في
قوله اذ الله فيه (وهو أن بضم
كلام سيق لمعنى) مدحا كان أو
غيره (معنى آخر) وهو منصوب
مفعول ثان لبضم وقد أسند الى
المفعول الاول (فهو) لشموله
المدح وغيره (أعم من الاستتباع)
لاختصاصه بالمدح (كقوله أقلب
فيه) أي في ذلك الليل (أجناني
كافي * أعذبها على الدهر الذنوب فانه
ذهن وصف الليل بالطول الشكاية
من الدهر ومنه) أي من المعنوي
(التوجيه) ويسمى محتمل الضدين
(وهو ايراد الكلام محتملاً لوجهين
مختلفين) أي متباينين متضادين
كالمادح والذم مثلاً ولا يكتفى بمجرد
احتمال معنيين متغايرين (كقول
من قال لا عورابت عينيه سواء)
يكتفى صحة العين العوراء فيكون
دعاه والعكس فيكون دعاه عليه

فليسأل الناس طرا * أمديحاً أم هجاء

روى أن رجلاً أعطى خطاط اسمه عمرو بالخطبة له فقال له الخطاط لا خطبته بحيث لا تعلم
أقباؤه وام غيره فقال له هذا الشاعر لأن فعلت ذلك لا قنوان شعرا لا يدري أهجاء أم
غيره فلما خط له القباء قال الشاعر ماذا ذكر ولا يفهم من صكونه أحسن الخطاطة أنه دعاه
لأنه جراء الاحسان لاحتمال أن يكون أفند الخطاطة فدعاه عليه وهو توجيه باعتبار
ما يفهم من صورة اللفظ لا بالنظر للقرينة اه وبعبارة الفري فان قلت الظاهر أن الشاعر
أراد المدح لأنه بازا خطاطه وهو احسان ومقابل الاحسان يكون احسانا فلم يستو
الاحتمالان فترى يستقيم عنده من التوجيهات المراد استواء الاحتمالين بالنظر الى نفس
الكلام وان ترجح أخذ الاحتمالين بالنظر الى المقام الكلام بعد محل تأمل اه (قوله
متشابهات القرآن) نحو الرحمن على العرش استوى (قوله وهو احتمالها الخ) قال ع ق
بعد أن نقل جميع هذه العبارة وفي هذا الكلام خطب لا ينبغي لانهم اشتروا في
التوجيه استواء المعنيين في القرب والبعد فكيف يصح أن تكون المتشابهات بوجه
توجيها مع كون أحدهما المعنيين في المتشابهات بعيدا وهو المراد كافي قوله تعالى والسماء
بيننا ما بايد الرحمن على العرش استوى فالمعنى المجازي وهو البعيد منها هو المراد كما تقدم
وأبضا قد ذكر السكاكي أن المتشابهات على الاطلاق من التوجيه باعتبار ورود ذكر بعد
أن أكثرها له معنى قريب وبعبعد وهو يقتضي أن الذي يكون توجيهها من المتشابهات
بالاعتبار هو البعض لا الكل نعم أن صح أن بعض المتشابهات تحتل الضدين على السواء
كانت من التوجيه الصرفة لانها منسبة باعتبار وكذا إن صح أن التوجيه لا يشترط
فيه استواء الاحتمالين وهو بعيد من كلامهم تأمل اه بحروفه (قوله من قبيل
التورية) أي وهي لا بد فهم من معنى قريب وبعبعد والمراد البعيد وقوله والايهام عطف
مرادف (قوله ويجوز أن يكون وجه المقارنة) أي مقارفة المتشابهات للتوجيه
وهذا وجه آخر للفرق (قوله لا يجب تضادهما) يعني بخلافهما في التوجيه فانه يجب
تضادهما فيه كالممدح والذم اه جري (قوله ومنه الهزل الذي يراد به الجذ) حاصله أن
يذكر الشيء على سبيل اللعب والمطايبة بحسب الظاهر والغرض أمر صحيح بحسب
الحقيقة قال في الايضاح وترجمته تغني عن تفسيره اه فترى والجذب بكسر الجيم ضد
الهزل يفتح الهاء وسكون الزاي الذي هو اللهو واللعب وفي السيرة الحلبي يذكر أن
مما أوصى به داود ولده سليمان عليه الصلاة والسلام لما استخلفه يابن ابائه والهزل
فان نفعه قليل ويهيج العداوة بين الاخوان اه (قوله اذا ما عجب) أتاك مفاخر الخ) فان
قولك وقت مفاخرة انسان في حضورك لا تفخر وقل لي كيف تأكل الضب هزل ظاهر
لكنك تريد به الجذ لأنك تريد تعبيه بأن نفسه الى كل الضب فانه مما يتبعه عد عنه
الاشراف وقوله عنه أي تجاوزوا الإشارة في قوله عن ذا الى الاقتضار الذي دل عليه قوله

قال (السكاكي ومنه) أي من
التوجيه (متشابهات الضدين
باعتبار) وهو احتمال الوجهين
مختلفين وتمازجه باعتبار آخر
وهو عدم استواء الاحتمالين لأن
أحد المعنيين في المتشابهات قريب
والآخر بعيد لما ذكر السكاكي
نفسه من أن أكثر متشابهات
القرآن من قبيل التورية والايهام
ويجوز أن يكون وجه المقارنة
هو أن المعنيين في المتشابهات
لا يجب تضادهما (ومنه) أي من
المعنى (الهزل الذي يراد به
الجذ) كقوله

اذا ما عجب أتاك مفاخر
نقل عنه عن ذا كيف أكل الضب

مخافا أن يفسد سم والضرب قال السيوطي هو حيوان يري والجمع أضرب وضرباب والآخر
ضربة قال ابن خالويه الضرب لا يشرب الماء ويعيش سمع ما ثمة فصاعدا ويقال يبول
في كل أربعين يوما قطرة ولا يقطع له سن ويقال إن سنه قطعة واحدة مخرج ومن شأنه أنه
لا يخرج من بخره في الشتاء ويضرب به المثل في الحيرة وعدم الهداية وروى ابن أبي الدنيا
عن أنس قال إن الضرب ليموت في بخره من الأمن ظلم ابن آدم وحديث الضرب الذي كان
الذي صلى الله عليه وسلم خرج ابن عدى والخاتم واليه في الدلائل وسقته في كتاب
المعجزات والخصائص اهـ (قوله وهو كما سماه السكاكي سوق المعلوم) هو مبتدأ ثم يحتمل
أن يكون خبره شرق وعليه فقد حذف ثاني مفعولي سماه اختصارا أي سماه بذلك ويحتمل
أن خبره كما وسوق ثاني مفعولي سماه اهـ سم والأقل هو الظاهر كما يؤخذ من عرق قال
عبد الحكيم الظاهر إن بقول وهو ما سماه إلا أنه اعتبر المغايرة من حيث أنه مسمى بالتجاهل
ومن حيث أنه مسمى بالسوق فزاد كاف التشبيه وهو كقوله وهو كما هو المشبه كذا وهو
كما سمي كذا اهـ وقال غيره أشار بالكاف إلى أن الوجه ما لمكة السكاكي فهو
كالكاف في قولك أخبرني زيد بالامر الفلاني وهو كذلك أي وأخباره على ما هو عليه
في الواقع اهـ (قوله سماه السكاكي) أي فسره وعرفه (قوله سوق المعلوم) قال عرق
والعبارة الثانية أفضل لوجهين أحدهما ما أشار إليه السكاكي من أنه يقع في قول الله
تعالى كما في قوله سبحانه وما تلك بيمينك يا موسى قال فلا أحب أن يقال في الكلام المنسوب
إلى الله تعالى تجاهل العارف يعني بخلاف غيره هذه العبارة فأنم أقرب إلى الأدب ولفظ
الغير فهم وإن كان عبارة عن المجهول لكن دلالة استلزامه والآخر أنه أكر في الدلالة
على المقصود وظاهر كلام المصنف أن هذا الثاني تعريف للأقل الآن السكاكي اختار
تسمية المعنى به وهو قريب مما ذكرناه اهـ بخره (قوله مساق غيره) أي سوقا كسوق
غيره (قوله لئلا يكتة) متعلق بتجاهل وكان حقه التقديم على قوله وهو كما سماه السكاكي إلا
أنه أخره ليكون بيان انتكات متصلا به اهـ عبد الحكيم (قوله لا أحب تسميته) أي سوق
المعلوم الخ (قوله كالتوبيخ) مثال للشكوة (قوله في قول الخارجية) هي ليلي بنت
طريف ترضي أخاها وقد كان قتله يزيد وبعدة

فق لا يريد العز الأمن التقى • ولا الرزق الأمن قنا وسوف

(قوله وهو) أي النابورنهر وقوله ديار بكر محل بالجواز الذي في عرق وهو موضع من
ديار بكر وبكر من عظماء الجاهلية اهـ (قوله مورفا) حال من الكاف عاملة ما في ذلك من
معنى الفعل أي أي شيء ثبت لك حال كونك مورفا (قوله أي فاضرا) أي فاضلا لا ذابلا قال
سم وأعله أخذه من المقام (قوله كالتوبيخ على ابن طريف) اسمه الوليد وكان
رئيس الخارجية فهي تعلم أن الشجر لا يجزع لأن الجزع لا يكون إلا من العاقل فصاعدا
وأظهرت أنه من ذوي العقل وأنه يجزع برعا يوجب ذوبه فلما أورد وبجته على إخراج

ومنه) أي من المعنوي (تجاهل
العارف وهو كما سماه السكاكي
سوق المعلوم مساق غيره لئلا يكتة)
وقال لا أحب تسميته بالتجاهل
لوروده في كلام الله تعالى (كالتوبيخ
في قول الخارجية أبا نصر النابور)
وهو من ديار بكر (مالك مورفا)
أي فاضرا (قوله كالتوبيخ)
على ابن طريف

الورق وأظهرت انه حينئذ نشك في جوعه فاذا كان الشجر يوجب على عدم جوعه فأخرى
 غيره وعبارة المطول فهي تعلم ان الشجر لم يجزع على ابن طريف لكنها تجاهلت فاستعملت
 انظر مكان الدال على الشك وبمذايع لم أنه ليس يجب في كان أن تكون التشبيه بل قد
 نستعمل في مقام الشك في الحكم اه (قوله والمبالغة) عطف على التوبيخ (قوله
 كقوله) أي قول الجعري اه مطول (قوله ألمع برق الخ) فهو يعلم أن ليس ثم الا ابتسامها
 فلما تجاهل أظهر انه التبس عليه الامر فلم يدرك هذا الضمير مع برق الخ وهذا غاية في المدح
 حيث بلغت الك حيث يصير في الحاصل منها ويلبس المشاهدة منها وقوله سرى صفة برق أي
 ظهر في الليل وقوله أم ذره مصباح قال في الاطول ينبغي أن يصغه كالبرق يكونه في الليل
 ليفيد قوة الضوء وكأنه اكتفى بالتعبير بالضوء لانه يستعمل في النور والقوى اه
 وقوله أم ابتسامها أي ام وضوء أسنانها عند ابتسامها وهو عطف على مصباح أي
 أم ضوء ابتسامها كما في سم وعق وقوله بالمنظر المراد به الوجه والباه بمعنى في كافي
 عى والاضاحي بالضاد العجمة والحاء المهملة بمعنى الظاهر كما قال الشارح من هذا
 الطريق ظهر (قوله كقوله) أي قول زهير اه مطول (قوله وسوف أخال أدري) *
 أخال اعتراض بين سوف وأدري وقد حذف مفعولا أخال والتقدير وسوف أدري أخال
 على جمالهم حاصل لا يعني عما أدري في الحال ان آل حصن رجال أم نساء وفي الزمخشر الثاني
 اعلم ذلك وقد تصحى عندهم أنهم رجال ولكن سلك طريق التجاهل لمبالغة في الذم
 اه سم (قوله أي أظن) نفسير لا أخال (قوله وهو القياس) أي لانه مضارع خال
 والمضارع من الثلاثي كقام مفتوح (قوله أقوم الخ) معمول أدري الاولى وقوله وسوف
 الخ معترض بينهما ولا شك انه يعلم أن آل حصن رجال لكن تجاهل وأظهر انه التبس
 عليه أمرهم في الحال فلم يدركهم رجال أو نساء فني تجاهله المتزل منزلة جهله اظهره
 بأنهم يلبسون بالنساء في قلعه غنائهم وضعف فائدتهم وفي ذلك اظهرا نهيانية ذمتهم وانهم
 في منزلة النساء (قوله فيه دلالة الخ) أي حيث قابل القوم بالنساء (قوله هم الرجال
 خاصة) أي لغة وذلك على حذف قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيرا منهم
 ولانساء من نساء عسى أن يكون خيرا منهم عروس الافراح اه سم (قوله والتدله)
 هي بالدال المهملة والهاء (قوله والتدله) عطف مرادف أي اذهاب العقل (قوله
 في قوله) أي قول الحسين بن عبد الله اه مطول (قوله بالله الخ) استعطف لاطبيبات
 والقاع جمعه أقواع وأقوع وقيعان وأضاف الطبيبات الى القاع لكونها فيه قال سم
 كذا قال المصنف والذي يظهر أن هذا من المبالغة في مدح ليلي وانه من القسم السابق
 اه وقوله فلن لنا الخ هو يعلم أن ليلي من البشر فتجاهل وأظهر انه أذهبه الحب حتى
 لا يدري هل هي من الطبيبات الوحشة أم من البشر فلذا سأل الطبيبات عن حالها وقوله
 ليلاي أي ليلي المتسوية الى (قوله وفي اضافة ليلي الخ) أي أن الاضافة فيها استلذاذ

والمبالغة في المدح كقوله

ألمع برق سرى أم ضوء مصباح

أم ابتسامتها بالمنظر الضاحي

أي الظاهر (أو) المبالغة (في الذم

كقوله

وما أدري وسوف أخال أدري *

أي أظن وكسر همزة التكلم

فيه هو الافصح وينو أسد

تقول أخال بالغخ وهو القياس

(أقوم آل حصن أم نساء) فيه

دلالة على ان القوم هم الرجال

خاصة (والتدله) أي وكالتعصير

والتدهش (في الحب في قوله بالله

يا طبيبات القاع) هو المستوى من

الارض (فلن لنا ليلاي منكن

أم ليلي من البشر) وفي اضافة

ليلي الى نفسه أولا والتصريح

بانهما ثانيا استلذاذ

أكثر من عدم الاضافة وكذا التصريح باسمها وهو جواب عما يقال فيه اظهار وضع
 الاضمار (قوله وهذا) أي المذكور من النكات اه سم وفي نسخة وهذه أي النكات
 المذكور وقوله انوزج أي جملة قليلة قال في المصباح بضم الهمزة ما يدل على صفة
 الشيء وهو معرب وفي لغة غونج بفتح النون والذال مفتوحة مطلقا وهو مثال الشيء
 يعمل عليه اه وفي ع ق مانصه في القاموس غونج بفتح النون مثال الشيء والانوزج
 بالهمزة تصغيره في ومع كونه تصغيرا جرى على الالسن اه (قوله وهو) أكثر من ان
 يضبطها القلم أي فلا تدفعل تحت حصرتها التعريض كافي وقوله تعالى وانا اواباكم
 لعل هدى او في ضلال مبين تعريضا بأنهم على الضلال ومنها التحقير كقوله المعروف ما هذا
 إشارة الى انه احقر من ان يعرف ومنها غير ذلك من الاعتبارات البلاغية المستفادة من
 تتبع تراكيب الشعرا وغيرهم اه ع ق (قوله القول بالموجب) أي اعتراف المتكلم بما
 يوجبه كلام المخاطب مع نفي مقصوده وذلك امثاليات مناطة مقصوده أي علمته في شيء آخر
 واما يحمل لفظه في كلام علي غير ما قصد منه اه عبد الحكيم والموجب بكسر الجيم اسم
 فاعل لأن المراد به الصفة الموجبة للحكم وبفتحها اسم مفعول ان أريد به القول بالحكم
 الذي أوجبه الصفة اه من زهر الربيع في أنواع البديع (قوله أحدهما أن تقع
 صفة الخ) الظاهر أن المراد بالصفة الواقعة كناية في الآية ما يدل على ذات باعتبار معنى
 كالأعز والصفة التي روي اثباتها بالغير المعنى القائم بالغير كالعزة فاختلفت الصفتان
 لكن المتبادر بحسب العرف اتحادهما ويمكن أن يقال يصح أن يقال باثبات الصفة
 بالمعنى الاول عند اثباتها بالمعنى الثاني اه حفيد قال سم وعلى الاول ففيه استخدام اه
 أي لان الصفة الاولى في قوله أن تقع صفة أريد بها معنى وأريد بالضمير في قوله فتثبتها
 معنى آخر (قوله صفة) كالأعز والمراد بالصفة اللفظ الدال على معنى قائم بالشيء أعظم من
 النعت النحوي بدليل ما يأتي برسني تأقل اه سم وقوله في كلام الغير كالمناققين وقوله كناية
 عن شيء أي فربق المناققين قال سم هل المراد بالكناية عن الشيء هنا العبارة عنه لا المعنى
 المصطلح لها ابتداء على أن في ثبوتها انكافا بعيدا فان كون فريق الكفار الذي هو المراد
 بالنظ الأعز الذي هو الكناية لازم معنى الأعز غير واضح قلت الظاهر انه يجوز أن يراد بها
 معناها المعروف ويكتفى في اللزوم ادعائهم لانهم يدعون انهم لازم معنى الأعز فليست أميل
 اه (قوله حكم) أي محكوم به كالانحراج (قوله فتثبتها غيره) كالله ورسوله والمؤمنين
 أي للايمان الى أن ذلك الحكم مسلم لزومه لتلك الصفة ولكن لا يفيدك أيها المخاطب لان
 الصفة المستلزمة للحكم انما هي لغير من عبرت بها عنه فقد قيل بموجب تلك الصفة وهو
 استلزامها للحكم لكن هو لغير من عبرت بها عنه (قوله من غير تعرض لثبوتها له أو نفيه
 عنه) الاولى لا ثبوت له ولا نفيه عنه اه أطول فلو تعرضت للحكم اثباتا أو نفيًا خرج
 الكلام عن القول بالموجب (قوله يقولون) أي المنافقون لئن رجعنا أي من غزوة

وهذا انوزج من نكت التجاهل
 وهي أكثر من أن يضبطها القلم
 (ومنه) أي ومن المعنوي (القول
 بالموجب وهو خبر بان أحدهما ان
 تقع صفة في كلام الغير كناية عن
 شيء أثبت له) أي لذلك الشيء (حكم
 فتثبتها غيره) أي فتثبت أنت
 في كلامك تلك الصفة لغير ذلك الشيء
 (من غير تعرض لثبوتها له) أي ثبوت
 ذلك الحكم لذلك الغير (أو نفيه عنه
 فنحو) قوله تعالى (يقولون لئن
 رجعنا الى المدينة لنجرحن الأعز
 منها الأذل) والله العزة ورسوله
 وللمؤمنين) فالأعز صفة وقعت
 في كلام المناققين كناية عن فريقهم
 الأذل كناية عن المؤمنين

بني المصطلق (قوله لفرقةهم) أي المكنى عنه بالأعزاه سم (قوله في الرد عليهم) فقد رد
عليهم بأن العزة تناسب الإخراج كما قلتم لكن ليست اكنم بل لله ثم لرسوله ثم لأمومنين
لا لفرقةكم ويلزم منه إثبات الدلة للمنافقين ولزم ثبوت العزة كون صاحبها هو المخرج
بكسر الراء وثبوت الدلة كون صاحبها هو المخرج بففتحها ولم يتعرض لاثبات الحكم
ولالنفية ولكن فهم بالالتزام فكان الكلام من القول بالموجب (قوله جعل لفظ وقع الخ)
قال ع ق بمعنى ان الغير أطلق لفظا على معنى وجله غير من أطلقه لذلك المعنى على معنى آخر
لم يرد به المتكلم الاقل اه (قوله مما يحتمله) أي من المعاني التي يحتملها ذلك اللفظ قال
في الاطول احتمالا لا حقيقة أو مجازيا فقوله مما يحتمله لا تعمم فلا يكون عارضا عن الفائدة
كما تبادر الى الوجود اه (قوله بذكر متعلقه) متعلق بحمل والباء اسمية والمراد بمتعلقه
ما يناسب المعنى المحمول عليه اللفظ سواء كان متعلقا اصطلاحيا أولا (قوله أي
انما يحتمل الخ) كأنه أخذ الحصر من التخصيص بالذكر اه سم (قوله كقوله قلت الخ)
قال في المطول وأما قول الشاعر

واخوان حسيتهم دروعا * فكانوها ولكن للأعادي

وخلتهم سهاما صائيات * فكانوها ولكن في فؤادي

وقالوا قد صفت مناقيلوب * لقد صدقوا ولكن عن وادي

فألبت الثالث من هذا التبديل واللبتان الأولان قريب منه لأن اللفظ المحمول على معنى
آخر لم يقع في كلام الغير بل وقع في ظنه لمعنى فحمل على خلاف ذلك المعنى اه فيكون
المعنى محتملا بالنظر للمتعلق ونظرا للعصام في أطوله في كلام المطول فراجع اه ان ثبت
(قوله اذا ثبت مرارا) ظرف لقلت أو ثقلت اه أطول (قوله قال ثقلت كاهلي
بالإيادي) أي مننت على مؤاحسنت الى بآتيانك والكاهل ما بين الكفتين اه سم (قوله
بالإيادي) أي التمع جعل نعمة كثيرة حيث ثقلت كاهله (قوله المؤنة) أي المشقة من
نحو كل وشرب (قوله والمثني) تفسير (قوله ومنه الاطراد) قيل الظاهر انه من
اللفظي لأن مرجعه الى حسن السبك وقد يقال بل الى حسن السبك في معنى مخصوص
هو النسب فلمعنى دخل فيه تأمل اه ع ق (قوله بأسماء الممدوح) الظاهر أن يقال
باسم الممدوح لأن يعتبر عطف آياته على الممدوح فلكل من الممدوح وآياته اسم اه
حجيد قال سم قد يشكل على الجواب تقدير الشارح في المعطوف لفظه اسماء الآن يقال
أراد مجزئيان العامل اه (قوله باسماء الممدوح) كما في الحديث الآتي وقوله وغيره
أي غير الممدوح كما في البيت الذي ذكره المصنف (قوله وأسماء آياته) المراد هنا
بالأسماء اثنان فافوق بدليل المثال اه ع ق (قوله على ترتيب الولادة) بأن يذكر الأب
ثم أبوه وهكذا (قوله من غير تكلف في السبك) أي في نظم اللفظ قال القنري المراد من
التكلف في السبك أن يقع الفصل بين الأسماء بلفظ غير دال على نسبة كقولك رأيت

وقد أثبت المنافقون لفرقةهم
إخراج المؤمنين من المدينة
فأثبت الله تعالى في الرد عليهم
صفة العزة لغير فرقةهم
وهو الله ورسوله والمؤمنون ولم
يتعرض لثبوت ذلك الحكم الذي
هو الإخراج للموصوفين بالعزة
اعني الله ورسوله والمؤمنين ولا
لنفية عنهم (والثاني جعل لفظ وقع
في كلام الغير على خلاف مراده)
حال كون خلاف مراده (مما يحتمله)
ذلك اللفظ (بذكر متعلقه) أي
انما يحتمل على خلاف مراده بأن
بذكر متعلق ذلك اللفظ (كقوله
قلت ثقلت اذا ثبت مرارا)

قال ثقلت كاهلي بالإيادي
فلفظ ثقلت وقع في كلام الغير بمعنى
جئتكم المؤنة فحمل على تنقيح عائقه
بالإيادي والمثني بأن ذكر متعلقه اعني
قوله كاهلي بالإيادي (ومنه) أي
من المعنوي (الاطراد وهو أن
تأتي بأسماء الممدوح أو غيره
وأسماء آياته على ترتيب الولادة
من غير تكلف في السبك)

زيد الفاضل ابن عمرو بن بكر وبه يسقط قول بعضهم لا يقال عدم التكلف لا يطلع عليه فكيف يمكن السامع الحكم بوصف الاطراد لانه مجموع بل قد يطلع عليه بالقرائن كان قد يكون تلك الاسماء المرتبة مما يعلم انها لا تحتاج في هذا الترتيب المخصوص الى تكلف بل يمكن ترتيبها كذلك بنسبهم وله ايس وقال ع ق نفي التكلف يرجع فيه الى الذوق السليم فلا يكون ذكره من التعريف بخفي اه وعليه باقى السؤال والجواب المتقدمة
 تأمل (قوله ان يقتلوا الخ) أى ان يقتلوا بقتلهم وبفرحوا به فلا يعظم علينا افتقارهم لان عندنا ما يخفف اذى افتقارهم وهو انك أثرت في عزهم بقتل رئيسهم فكأنك أخذت بنا وتفضلت قبل قتلك فلا افتقار لهم في الحقيقة اه ع ق وقوله فقد نلت باللام أى أذهبت وقوله عروثهم أى عزهم وقوله بعيتية أى بقتله (قوله وتضعضع) أى ضعف (قوله قد نلت عروثهم) أى هلك عزهم (قوله وفرحوا به) تفسير (قوله فان قيل هذا) أى البيت وقوله من تتابع الاضافات أى من ذى تتابع أى وهو مخمل بالفصاحة كما تتر (قوله اذا سلم من الاستكراه) أى بان كان غير ثقل فالحمل بالفصاحة هو ما فيه نقل (قوله الحديث) تمامه ابن الكريم يوسف بن يعقوب بن اسحق ابن ابراهيم (قوله الجناس) بكسر الجيم مصدر جانس كقاتل قتالا وجامع جاعا قال ابن مالك فى الخلاصة لقاعل الفعالم وأقسام الجناس خمسة التام والمخترق والناقص واللاحق والمضارع والمقلوب وفى كل منها تفصيل بأنه ان شاء الله تعالى وذلك ان اللفظين ان اتفقا فى كل شئ فهو التام وان اختلفا فى الهيئة فقط فهو المخترق وان اختلفا فى زيادة بعض الحروف فهو الناقص وان اختلفا فى ترتيب الحروف فهو المقلوب وان اختلفا فى نوع من الحروف فهو ما يشبه المضارع واللاحق أفاده ع ق (قوله وهو تشابههما فى اللفظ) قال فى العروس وقد يقال ان هذا الرسم يدخل فيه نحو قام زيد وقام زيد وغيره من التاكيد اللفظى فان ادعى ان هذا فى الحقيقة لفظ واحد لا تخادمه معناه ورد نحو وتخشى الناس والله أحق أن تخشاه لان الخشية الثانية غير الاولى فان قال هو امتحان فى جنس الخشية ورد عليه نحو زيد بن عمرو وزيد بن بكر فان معناه ما يختلف فليكن جناسا وليس كذلك ثم رد عليه أنه غير جامع لخروج نحو يحيى يحيى احدهما اسم والآخر فعل فانهم ما فى اللفظ متشابهان لان تشابههما فى اللفظ قد دخل فى الجناس فهو زيد بن عمرو حقيقة متماثلة فى المعنى وانما تشابههما فى النطق قد دخل فى الجناس فهو زيد بن عمرو وزيد بن بكر كما سبق ويرد عليه أيضا نحو قام زيد وقام عمرو وليس بجناس ثم ان مطاق المشابهة فى اللفظ تصدق بما ليس بجناس كما اذا كانا متفقين فى لام الكلمة فقط أو عينها أو فائها اه وجوابه لا تخفى فتأمل اه سم وهو ان المراد المشابهة فى جميع حروف اللفظين أو غالبا كما فى ع ق وبعبارة ثم المعبر فى التشابه كما أشرنا اليه أن يصدقون مجموع اللفظ كجموع اللفظ كما تفيد الامثلة فلا يرد أن يقال التشابه المذكور صادق بالتشابه

(كقوله)
 ان يقتلوا فقد نلت عروثهم
 بعيتية بن الحرث بن شهاب
 يقال للقوم اذا ذهب عزهم
 وتضعضع حالهم قد نلت عروثهم
 بمعنى ان يجهروا بقتلك وفرحوا
 به فقد أثرت في عزهم وهدمت
 أساس مجددهم بقتل رئيسهم
 فان قيل هذا من تتابع الاضافات
 فكيف يد فى الحسنات
 قلنا قد تقرر ان تتابع الاضافات
 اذا سلم من الاستكراه ملح واللفظ
 والبيت من هذا القبيل كقوله
 عليه الصلاة والسلام الكريم
 ابن الكريم ابن الكريم الحديث
 هذا تمام ما ذكره من الضرب
 بالمعنى (وأما) الضرب (اللفظى)
 من الوجوه المحسنة للكلام (فنه)
 ابن يبر اللفظين وهو تشابههما

في لام الكلمة أو عينها أو فائها انتم الاتكالي في التعريف على قرينة منغضلة مما يبحث فيه
 اه (قوله تشابه ما في اللفظ) أي مع اختلافه ما في المعنى لاخراج التأكيد
 اللفظي (قوله في اللفظ) أي في التلفظ انما يفسر به لانه لا معنى لتشابه اللفظين في اللفظ
 ضرورة مغايرة وجه التشابه للطرفين والمراد بالتشابه التناسب بوجه مخصوص يعرف
 تنصيصه بتعدد أنواعه كما سيأتي اه سيراى (قوله فيخرج) أي بقوله في اللفظ وقوله
 التشابه في المعنى أي بأن يكون وجه التشابه بين اللفظين اتحاد المعنى بأن يكون معناه
 واحدا وكذا نقول فيما بعده (قوله نحو أسد وسبع) قال سيم للرجل الشجاع اه
 والظاهر انه غير متعين بل يصح أن يكون للحيوان المقترن (قوله أو في مجرد العدد) أي
 في العدد المجرد من النطق وكذا نقول فيما بعده (قوله أو في مجرد الوزن) فهو ضرب و قتل
 فان قلت التشابه بينهما ليس في مجرد الوزن بل في عدد الحروف أيضا قلت الحصر
 المستفاد من لفظ مجرد اضافي بالنسبة الى التشابه المنفي فيهما فلا محذور اه فترى (قوله
 والتام منه الخ) وجهه حسن الجناس التام مطلقا ان صورته صورة الاعادة وهو
 في الحقيقة افادة (قوله أن يتقاه الخ) خبر المبتدأ (قوله في أنواع الحروف) أي
 حقايقها بأن تكون حقيقة الحروف واحدة (قوله نوع) أي برأسه فالالف نوع وتحتة
 أصناف لانها مقلوبة عن راو وعن ياء وأصلية وللباء كذلك لانها امام مدغمة
 أو لام مستددة أولا وعلى هذا القياس فلا يرد أن يقال النوع تحتة أصناف والحروف
 الهجائية انما تحتها أنصاف لا أصناف وقد يجاب وهو أبعد من التكلف بأن المراد بالنوع
 هنا النوع اللغوي ولا يشترط فيه وجود أصناف تحتة اه ع (قوله وبهذا) أي باشتراط
 الانفاق في الحروف وقوله يخرج أي عن التام فلا ينافي ان بينهما الجناس الا الحق وقوله
 نحو يفرح ويمرح فانهم ما اختلفا في القام والميم (قوله وفي اعدادها) بأن يكون مقدار
 حروف أحد اللفظين هومة عدد حروف الآخر قال عبد الحكيم الاول وفي عددها
 وفي همتها اذ ليس توافق الكلمتين في أعداد الحروف والهيئات الا أنه أورد صبغة الجمع
 تنظر الى المواد اه (قوله وبه يخرج نحو الساق والمساك) قال ع في ولأخرج نحو هذا
 بالانفاق في أنواع الحروف الموجودة ما بعده اه قال يس ولا اعتبار بكون الحرف المشدد
 يجرى كباقي اه والمساك مصدر ميمي بمعنى السوق (قوله وبه يخرج نحو البرد والبرد)
 بفتح أحدهما وضم الآخر اه مطول (قوله فان هيئة الكلمة الخ) الظاهر أن يقول
 فان هيئة الحروف كيفية تحصل لها باعتبار الحركة والسكون اذ الكلام في هيئات
 الحروف دون الكلمات اه عبد الحكيم (قوله فنحوض ضرب و قتل الخ) أشار بهذا الى
 أن الاتحاد في الهيئة لا يستلزم الاتحاد في الحروف كما أن الاتحاد في الحروف لا يستلزم
 الاتحاد في الهيئة نعم الاتحاد في الهيئة يستلزم الاتحاد في العدد بناء على أن الهيئة
 كيفية تعبر عن اللفظ باعتبار كثرة وقلته ومدة حروفه (قوله وفي ترتيبها) بأن يكون

في اللفظ) أي في التلفظ فيخرج
 التشابه في المعنى نحو أسد
 وسبع أو في مجرد العدد فهو ضرب
 وعلم أو في مجرد الوزن فهو ضرب
 و قتل (والتام منه) أي من الجناس
 (أن يتقاه) أي اللفظان (في أنواع
 الحروف) ككل من الحروف
 التسعة والعشرين نوع وبهذا
 يخرج نحو يفرح ويمرح (و) في
 (اعدادها) وبه يخرج نحو الساق
 والمساك (و) في (هيئاتها) وبه
 يخرج نحو البرد والبرد فان هيئة
 الكلمة كيفية حاصلتها باعتبار
 الحركات والسكنات فهو ضرب
 و قتل على هيئة واحدة مع اختلاف
 الحروف بخلاف ضرب وضرب
 مبنيا للفاعل والمفعول فانهما
 على هيئةتين مع اتحاد الحروف
 (و) في (ترتيبها) أي تقديم بعض
 الحروف على بعض وتأخيرها عنه

المقدم والمؤخر في أحد اللفظين هو المقدم والمؤخر في الآخر ولو قال وفي ترتيبه المكان
أوفق بما قبله فشرط التام أربعة قال سم فان اختلفا في واحد من هذه الأربعة كان
الجناس ناقصا ولا اعتبار هنا بحركة الحرف الأخير ولا سكونه لانه عرضة للتغيير اه (قوله
والخلف) هو الموت (قوله من أنواع الكلمة) أي الاسم والفعل والحرف (قوله
أو فعين) نحو فلما قال لديهم قال لهم فالقول من القبل لولة والثاني من القول (قوله
أو حرفين) لم يوجد له مثال ويمكن أن يمثله بقولك إذا مررت بزيدا فسأل به بناء على
أن الاختلاف يكفي فيه الاختلاف ولو بسبب الحقيقة والجناس (قوله سمى مماثلا
جريا الخ) قاله ع في المستحق أن يسمى بالمماثل جريا على ذلك الاصطلاح كل من
المجتازين لا الجناس بينهما ولكن لا جري في الاصطلاح اه (قوله فهو ويوم تقوم
الساعة يقسم المحرمون ما لبثوا غير ساعة) في الاتقان وأنكر بعضهم كون الآية من
الجناس وقال الساعة في الموضوعين بمعنى واحد والتجسس أن يتفق اللفظ ويختلف المعنى
ولا يكون أحدهما حقيقة والآخر مجازا بل يكونان حقيقتين وزمان القيامة وإن طال
لكنه عند الله في حكم الساعة الواحدة فإطلاق الساعة على القيامة مجاز وعلى الآخر
حقيقة وبذلك يخرج الكلام عن التجسس كما لو قلت ركبت جارا وأقيمت جارا تعني بليدا
اه مافي الاتقان بجروعه وأقول قضية تمثيل المصنف به ذه وإقرار الشارح والسيد على
ذلك عدم موافقتهم على ما قاله هذا البعض وعلى التسليم فاعلم ما قاله مخصوص بما إذا كان
أحدهما حقيقة والآخر مجازا عن تلك الحقيقة لا مطلقا لانه كثرت مثيلهم بما يكون
أحدهما مجازا كقوله فانه يحى لى يحى فان الأول مجازا والحياة حقيقة لا يتصف بها
الكرم والثاني حقيقة لان الاعلام تتصف بالحقيقة والمجازوص كقوله فدولته ذاهبه
فانه مجاز فان وصف الدولة بالذهاب مجاز وكقوله البسدة شرك الشرك فان اطلاق
الشرك على البسدة مجاز وكقوله من أيدعوا ص عواصم ان أريد الأيدي حقيقة فان
وصفها بعواصم وعواصم مجاز الى غير ذلك مما يظهر بمتتبع أمثاتهم والحكم يرد جميع تلك
الأمثلة مما لا مساع له لكن تخصيص كلامه أعني ذلك البعض بما قلناه بناقمة قوله بل يكونان
حقيقتين فليست أملا اه سم وقال ع في وقد يجاب على تقدير تسليم أن لا جناس بين اللفظ
الحقيقي ومجازيه بأن الساعة صارت حقيقة عرفية في القيامة اه هذا وقال الفري
الالف واللام في الساعة زائدة لا تعتبر ولا كذلك الميم في مساق اه اى فلذلك كانت
الآية من التام بخلاف ساق ومساق فليست أملا (قوله وان كانا من نوعين الخ) سبأنى
مثال الاسم والفعل في البيت ومثال الاسم والحرف رب رجل شرب رب آخر فرب الأول
حرف جر والثاني اسم للعصير المستخرج ومثال الفعل والحرف عل زيد على جميع أهله
أى ارتفع عليهم فعلا الأولى فعل والثانية حرف (قوله سمى مستوفى) لاستيفاء كل من
اللفظين أو صاف الآخر اه ع في (قوله كقوله) أى قول أبى تمام اه مطول (قوله

وبه يخرج الفتح والخلف (فان
كانا) أى اللفظان المتفقان في جميع
ما ذكر (من نوع) واحد من أنواع
الكلمة (ككاهين) أو فعين
أو حرفين (سمى مماثلا) جريا على
اصطلاح المتكلمين من أن المماثلة
هى الاتحاد في النوع (فهو ويوم
تقوم الساعة) أى القيامة (يقسم
المحرمون ما لبثوا غير ساعة) من
ساعات الأيام (وان كانا من نوعين)
اسم وفعل أو اسم وحرف أو فعل
وحرف (سمى مستوفى كقوله

مامات من كرم) ماء ووصولة موضعه رفع على الابداء وخبره بجملة فانه الخ ومن كرم
الزمان بيان لما هم قال ع ق أى مذهب عن أهل الوقت من كرم الزمان المانفى فصار
كالميت فى عدم ظهوره فانه أى فان ذلك الميت من الكرم يحيا أى يظهر كالحى لدى أى
عند يحيى بن عبد الله البرمكى وهو من عظماء أهل الوزارة فى الدولة العباسية اه وقال
عبد الحكيم والمبنى كل كرم اندرس فانه يحيا ويتجدد عنده هذا الممدوح ووقع فى ديوان
مصحح له من مات من حدث الزمان والمبنى كل من مات من حوادث الزمان اذا ابتلى
بالشدائد المفضية الى الموت يحيا لدى يحيى بن عبد الله ويتخلص منها ولك أن تجعل
ما فى مامات نافية ومن زائدة اه (قوله تقسيم آخر) أى الى ثلاثة أقسام متباينة ومفروق
ومرفوق أقسام التام حينئذ خمسة (قوله أحد لفظيه) أى التام اه جري (قوله مركبا)
بأن لا يكون مجموع كلمة واحدة بل كلمتين وجزء كلمة أخرى أو جزأين من كلمتين (قوله
والآخر مفردا) الاول مفردا أو مركبا كما فى البيت الثانى الآن يقال ان جاملا مفرد
تنزىلا فنزل مع مولى الكلمة منزلة الجزم منها فقول مفردا أى حقيقة أو تنزىلا (قوله
سمى جناس التركيب) أى تركيب أحد لفظيه (قوله وحينئذ) أى حين اذ يكون جناس
التركيب (قوله كقوله) أى قول أبى الفتح البستي اه مطول (قوله وعطاء) تفسير
(قوله كقوله) أى قول أبى الفتح اه مطول (قوله كما هم قد أخذ الخ) هذان يتبعان
من مجزوالرمل الخبون المهدوف والجام انا يشرب فيه الخ وقوله ولا جام لنا الخ قال
الحفيد لا يخفى ان الاول مركب من اسم لا وخبرها والثانى من الفعل والمنعول لكنه
مفرد نظرا الى أن الضمير المتصل ومن كان منصوبا لكنه بمنزلة الجزم من الفعل اه وقوله
لكنه مفرد الخ أى فيه صدق على هذا المثال المتسم وهو أن أحد اللفظين مركب والآخر
مفرد ص كما نبهنا عليه سابقا وقوله ما الذى ضرب الخ استهزاء انتكارى فيه عتاب على
الحاضرين فى المجلس وتحمس على حرمانه من الشرب وقوله لوجاملنا فاليم فى جاملنا
متصلة وفى جام لنا منفصلة (قوله هذا) أى كون المركب يقال له جناس مفروق اذ لم يكن
الخ وقصدهم بهذا الاعتراض على المعنف حيث كان قوله والاخص باسم المفروق شاملا
لما ليس من المفروق وهو المرفوق (قوله خص باسم المرفوق) أخذنا من رفا الثوب جمع
بما تقطع منه بالخياطة فكانه فى يمينه عزه الكلمة فأخذنا اليم من طم ورفيناها صاب
فصارت مصاب فالجناس بين مصاب وقولنا صاب بانضمام اليم الى صاب اه من ع ق
وسم (قوله أهذا مصاب الخ) المصاب نصب السكر والصاب عصارة شجر مرصباح
اه سم (قوله وان اختلفا) شروع فى الاقسام الاربعة وهى ماعدا التام من الخمسة وهى
خارجة عن الامور الاربعة فى التام ويلىان خروجها أن ينعدم منها واحد وتوجد الثلاثة
فان انعدم اثنان أو ثلاثة لا يكون جناسا صلا بعد المشابهة (قوله عطف على قوله
التام) فهو عطف جملة فعلية شرطية على جملة اسمية اه سم أى لانها فى تأويل الشرطية

مامات من كرم الزمان فانه *

يحيى لدى يحيى بن عبد الله

لانه كرم يحيى ايه الكرم (وأبضا)

للجناس تقسيم آخر وهو انه (ان كان

أحد لفظيه مركبا) والاخر

مفردا (سمى جناس التركيب)

وحينئذ (فان اتفقا) أى اللفظان

المفرد والمركب (فى الخط

خص) هذا النوع من جناس

التركيب (باسم المتشابهة) لا اتفاق

اللفظين فى الكتابة (كقوله اذ املاك

لم يكن ذاهبه) أى صاحب هبة

وعطاء (قدعه) أى انزكه (قدولته

ذاهبه) أى غير باقية (والا) أى

وان لم يتفق اللفظان المفرد والمركب

فى الخط (خص) هذا النوع من

جناس التركيب (باسم المفروق)

لافتراق اللفظين فى صورة الكتابة

(كقوله كما هم قد أخذنا الجاهم

ولا جام لنا * ما الذى ضرب مدير

السجام) أى الكاس (لوجاملنا) أى

جاملنا بالجمل هذا اذ لم يكن اللفظ

المركب مركبا من كلمة وبعض كلمة

والاخص باسم المرفوق كقولك

أهذا مصاب أم طعم صاب (وان

اختلفا) عطف على قوله التام

منه ان اتفقا

او على محذوف أى هذا ان انفقاران (٢٦٨) اختلاف لفظ المتجانسين (في هيات الحروف فقط) أى انفقافى النوع والعدد

والترتيب (سمى) التجنيس (محرفاً) لا انفقاف احدى الهيئتين عن الهيئة الاخرى والاختلاف قد يكون بالحركة (قوله) جبة البرد جنة البرد) يعنى لفظ البرد والبرد بالضم والفتح (ونحوه) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط قوله (م) الجاهل اما مفرد أو مفترط) لان الحرف المشدد لما كان يرتفع اللسان عنه ما دفعه واحداً كحرف واحد عد حرفاً واحداً وجمع من التجنيس مما الاختلاف فيه فى الهيئة فقط ولذا قال (والحرف المشدد) فى هذا الباب (فى حكم المخفف) واختلاف الهيئة فى مفرد ومفترط باعتبار أن القوام من أحدهما ساكن ومن الآخر مفتوح (و) قد يكون الاختلاف بالحركة والسكون جميعاً (قوله) م البدعة شرك الشرك) فان الشين من الاول مفتوح ومن الثانى مكسور والراء من الاول مفتوح ومن الثانى ساكن (وان اختلفا) أى لفظ المتجانسين (فى أعدادها) أى أعداد الحروف بأن يكون فى أحد اللفظين حرف زائداً وأكثر اذا سقط حصل الجناس التام (سمى) الجناس (ناقصاً) نقصان أحد اللفظين عن الآخر (وذلك) الاختلاف (اما بحرف) واحد (فى الاول مثل والتفت الساق

المناسبة لهذه اذ كانه يقول فيها ان اتفق اللفظان فى جميع الواجه السابقة فهو التام اه عى (قوله) أو على محذوف) فيكون من عطف جملة فعلية على فعلية (قوله) والاختلاف قد يكون بالحركة) أى فقط أى أو بالسكون فقط أو بهما معاً فاقدمه ثلاثة وقد مثل لها على الترتيب (قوله) كقولهم جبة البرد جنة البرد) الاول بالياء والثانى بالنون والبرد كساً مخطوط أى ان الجبة المأخوذة من أصل البرد وهو الصوف وقاية من البرد (قوله) يعنى لفظ البرد والبرد) وأما لفظ الجبة والجنة فن التجنيس اللاحق اه مطول (قوله) فى أن الاختلاف فى الهيئة فقط) أى فليس من الجناس الناقص ردفع قوله ونحوه الخ نحوهم انه من الجناس الناقص حيث كان فيه حرف مشدد (قوله) الجاهل اما مفرد) من الافراط وهو يتجاف هذا الحد وقوله أو مفترط من التفريط وهو التقصير فيما لا ينبغى التقصير فيه (قوله) لان الحرف المشدداً كان يرتفع اللسان عنه الخ) قال بس عبارة للمسمى فى شرح المفتاح الا أن الحرف المشدداً كان فى الصورة الخطية كالمخفف عد حرفاً واحداً لا حرفين اه وافهم بتنشئة الضمير ان هنا حذفاً والتقدير لان الحرف المشدود كان بحرفين لكنهما كان يرتفع اللسان عنهما الخ اه عى قال الجربى والحاصل ان العبرة هنا بالحروف المكتوبة الثانية وصلادوة فى الا المفروضة اه فتلخص ان الحرف المشدد فى هذا الباب فى حكم الواحد لوجهين الاول ان اللسان يرتفع عند النطق عن الحرفين دفعة واحدة كالحرف الواحد وان كان فى الحرفين ثقل ما إلا أنه لم يعتبر اقرب أمره والثانى انهما فى الكتابة شئ واحد (قوله) فى هذا الباب) أى باب التجنيس (قوله) البدعة شرك الشرك) أى شبكة الكثرة هى مؤذبة اليه أى ان اتخاذ البدعة ديدناً وعادة يؤدى الى العقوبة بوقوع الشرك بمنزلة من اتخذ نصب الشرك عادة للصيد فانه يؤدى الى وقوعه فيه (قوله) فان الشين الخ) ولا عبرة به مرة الوصل لسقوطها فى الدرج ولا باللام المدغمة فى الشين لما عرفت فى مفرد ومفترط ه جربى (قوله) حرف زائد) المراد بكونه زائداً انه لا مقابل له فى اللفظ الا تحولا كونه من غير الاصول (قوله) (سمى ناقصاً) وأقسامه ستة لان الزائد اما حرف أو أكثر من حرف وفى كل امان تكون الزيادة فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر (قوله) فى الاول) الاول وهو الاول لان الحرف عن الاول لا مطروف فيه حتى يلزم عليه ظرفية الشئ فى نفسه و كذا قوله أو فى الوسط أو فى الآخر تامل ثم رأيت عى قال وقد تقدم ما فى قوله فى الاول أو فى الوسط أو فى الآخر من التسامح وأنه قصد به ما يمكن متوهمة فإطلاق عليها ما هو وصف الحرف اذ الحرف هو نفس الاول والوسط والاخر عى ما يتبادر والخطب سهل اه جبروفه (قوله) بزيادة الميم) أى على الكلمة الثانية والباقي مجانس لمجموع المقابيل (قوله) جندى جهدى) الجدى بفتح الجيم الغنى والحظ وأما الجدى الذى هو أبو الابد فليس مراد هنا والجهد بفتحها المشقة والتعب والتركيب يسهل وجهين أحدهما أن يكون المعنى خطى

وغنى من الدنيا مجرد اتعاب النفس في المكاسب من غير وصول اليها ويكون تشكيكا
 واخبارا بأنه لا يحصل من سعيه فائدة والاخر أن يكون المعنى أن حظي من الدنيا وغنى
 فيها هو عشقي وجهدي لا بالورثة عن الاب والجد ويكون اخبارا بالنجاة في السعي وأن
 الغنى لا يتوقف على الورثة اه ملخصا من عقي (قوله وقد سبق الخ) جواب عما يقال
 أن جهدي بعد حذف الهاء منه يكون جدي بتفصيل الدال فلا يكون منه وبين
 جدي جناس تام (قوله كقوله) أي قول أبي تمام اه مطول (قوله ولا اعتبار بالتسوين)
 أي في عواصم لزواله بالوقف والاضافة (قوله كما هو مذهب الاخفش) من جواز
 زيادتها في الأبيات (قوله أو على كونها للتبعيض الخ) عبارة عقي قوله فمن أي يد يحتمل
 أن تكون فيه من للتبعيض اما بقية ديره فمما لمفعول محذوف أي يتدون سوا عدد كائنة
 من أي إذا السواء بد بعض الأيدي فكانه يقول يتدون السواء التي هي بعض الأيدي
 واما بأن تجعل كهي في قولهم هم هزم من عطفه وحركته من نشاطه أي هز به العطف
 لأن العطف الشق والعضو للهز وزمنه الكتف مثلا وحركته بعض الاعضاء التي يظهر
 بتحريكها نشاطه اه (قوله هزم من عطفه) عطفا للرجل جانباه وحركة العطف كناية عن
 السرور اه حفيد (قوله أو على أنه صفة محذوف) أي ومن للتبعيض (قوله من أيدي)
 أي كائنة من أيدي (قوله جمع عاصية) أي بمعنى ضاربة بالعصا بمعنى السيف لا عاصية
 بمعنى مذنبية (قوله ضربه الخ) أي لا من عصي بمعنى اذنب قال شمر وقيل من العصيان
 اه والمراد بالعصا هنا السيف بديل ما بعده (قوله قواسم قواضب) فيه الشاهد
 أيضا فالوأي به المصنف كان أولى مما القواضي جمع قاضية من قضى بكذا بمعنى حكم به
 (قوله أي يتدون أيديا) هذا على جعل من زائدة وقوله ضاربات بمعنى عواصم وقوله
 حامييات بمعنى عواصم وقوله للأولياء أي الامداد قوام الاصحاب وقوله حاكمة أي على
 الاعداد بمعنى قواضب وقوله بالقتل متعلق بعامكة والاسناد مجازي وقوله فاطمة أي
 لرقاب الاعداد بمعنى قواضب (قوله مطرنا) أي اطراف الزيادة فيه (قوله ولم يذكروا
 في هذا الضرب الا الخ) أي ولم يذكروا لما إذا كانت الزيادة بكثرة في الأقل أو الوسط اما لعدم
 وجود ذلك في كلامهم أو قل بحيث لا يعتبر (قوله كقولها) هو من الكامل المرفل فنصف
 البيت الالف من الشفاء والهز من النصف الثاني (قوله أي الخنساء) أخت صخر في ردة
 كاذم من لامها على البكاء عليه روى انها بكت عليه حتى ابيضت عيناها اه عقي (قوله
 بين الجواخ) هي الاضلاع التي تحت الترابيد وهي مما يلي الصدر كالأضلاع مما يلي الظهر
 الأول حيدة جانحة صحاح اه سم والبينية كناية عن القلب (قوله هذا النوع) وهو
 ما زيد فيه أكثر من حرف ويحتمل أن يريد به الذي وجد منه فيه هذه الزيادة أخرى
 وعبارته في المطول وربما سمي هذا الذي يكون أكثر من حرف اه وقال العصام
 في أطوله وربما سمي هذا الضرب الذي يكون أكثر من حرف في الآخر مذيل ولا يجعل

وقد سبق ان المشتد في حكم
 الخفف (أو في الآخر كقوله
 يتدون من أيدي عواصم عواصم)
 بزيادة الميم ولا اعتبار بالتسوين
 قوله من أيدي في موضع مفعول
 يتدون على زيادة من كما هو مذهب
 الاخفش أو على كونها للتبعيض
 كما في قولهم هزم من عطفه وحركته
 من نشاطه أو على أنه صفة محذوف
 أي يتدون سوا عدد من أيدي عواصم
 جمع عاصية من عصاه ضربه بالعصا
 وعواصم من عصمه حفظه وجماه
 وقامه تصول بأسياف قواضب
 وقواضب * أي يتدون أيديا
 ضاربات للأعداء حامييات للأولياء
 صاعقات على الاقران بسيفوف
 حاكمة بالقتل فاطمة (وربما سمي
 هذا القسم الذي تكون الزيادة
 فيه في الآخر) مطرنا واما بأكثر
 من حرف واحد وهو عطف على
 قوله اما بحرف ولم يذكروا في
 هذا الضرب الا ما تكون الزيادة
 في الآخر (كقولها) أي الخنساء
 (ان البكاء هو الشفاء من الجوى)
 أي حرقه القلب (بين الجواخ)
 بزيادة النون والماء (وربما سمي
 هذا النوع

مطلق ما يكون الزائد فيه أكثر من جميع الضمير كافي الشرح مما يؤثر به ويعيد عن هذا الاسم وفي قوله وربما إشارة إلى عدم اشتراك التسمية اه فتأمل (قوله مذيل) لان الزيادة في آخره كالذيل (قوله في أنواعها) قال ع ق والاختلاف في أنواع الحروف أن يشتمل كل من اللفظين على حرف لم يشتمل عليه الآخر من غير أن يكون مزيدا والا كان من الناقص اه (قوله فيشترط الخ) جواب الشرط (قوله كافى نصر ونكل) قال في المطول والفقلى ضرب وفروق لفقلى ضرب وسلب اه قال المقزى أورد ثلاثة أمثلة تنها على أن الحرف المتفق عليه أتم في الأول أو في الوسط أو في الآخر اه (قوله متقاربين) كان يكونا حقيقيين معا أو شفوئين معا اه ع ق فيكون المراد بمقاربي المخرج ما يشتمل المتصدين فيه لان الدال والطاء مخرجهما واحد وكذا الهاء والهمزة تأمل (قوله مضارعا) مضارعة المباين لصاحبه في المخرج (قوله وهو ثلاثة أضرب الخ) لا يخفى أن الضمير عائد على الحرف والشارح جعله عائدا على المضارع ففسد المعنى فاحتاج إلى تدبير وكأنه لأن الحديث في الجنس لا في الحرف (قوله لان الحرف الاجنبى) أى المباين لمقابله (قوله أتم في الأول) في زائدة (قوله نحو ينى الخ) أى نحو قول الحريرى وهو نرى وقوله كنى بكسر الكاف وتشديد النون أى ينى والدامس المظلم وقوله طامس أى مظلموس العلامات لا يهتدى فيه إلى المراد اه ع ق (قوله الخليل الخ) هو حديث وتقامه إلى يوم القيامة والخير نائب فاعل معقود أو مبتدأ خبر معقود (قوله ولا يخفى تقارب الدال والطاء) أى فى دامس وطامس لانهم مامن اللسان مع أصل الاسنان وقوله وكذا الهاء والهـ مزة أى فى يهون ويثاون متقاربين اذهـ ما حلقيتان وقوله وكذا اللام والراء أى فى الخيل والخير متقاربين لانهم مامن الحنك واللسان (قوله وان لم يكن الحرفان متقاربين) أى لتباعدهما فى المخرج (قوله سى لاحقا) اذا حدد اللفظين ملحق بالآخر فى الجنس باعتبار جعل الحروف (قوله وهو) أى الحرف الاجنبى (قوله فى الكسر من اعراض الناس) كسر العرض هـ تكه وابطاله بالزامة العيب وقوله والظعن فيها تفسير بأن يلحق العيب بصاحبها (قوله وبناء فعلة الخ) عبارة ع ق وبناء فعلة بضم الفاء وفتح العين يدل على اللزوم والاعتباد لان هذا الوزن يدل فى العربية على ذلك ولا يكتفى فى بناء ذلك الوصف وقوع المشتق منه فى الجملة (قوله تفرحون فى الارض) أى تبطرون وتتكبرون فيها وبما كنتم تفرحون أى تتوسعون فى الفرح اه يضلوى فالمرح نهاية الفرح (قوله وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر) قد يجاب عنه بأن المراد من تقارب المخرج قصر المسافة بين المخرجين وان كانا مختلفين وليس بين مخرجى الفاء والميم تقارب بهذا المعنى لان الميم من ظاهرا الشفتين والفاء من باطن الشفة السفلى وأطراف الاسنان وأنت خبير بأن هذا الجواب يدل على عدم اتحاد مخرجيهما الا على طول المسافة بينهما فليست تأمل اه فترى وفان ع ق وقد يجاب بأن جناس

(مديد لاوان احلقا) أى لفظا المتجانسين (فى أنواعها) أى انواع الحروف (فيشترط أن لا يقع الاختلاف بأكثر من حرف) واحد والبعدين هما التشابه ولم يبق التجانس كافى نصر ونكل (ثم الحرفان) اللذان وقع فيهما الاختلاف (ان كانا متقاربين) فى المخرج (سمى) الجناس (مضارعا) وهى ثلاثة أضرب لان الحرف الاجنبى (أتم فى الأول نحو ينى وبين كنى ليل دامس وطريق طامس أو فى الوسط نحو وهـ يهون عنه ويثاون عنه أو فى الآخر نحو الخيل معقود فى نواصيها الخير) ولا يخفى تقارب الدال والطاء وكذا الهاء والهمزة وكذا اللام والراء (والا) أى وان لم يكن الحرفان متقاربين (سمى لاحقا) وهو أيضا أتم فى الأول نحو ويل لكل همزة لمزة) الهـ مز الكسر واللسم الطعن وشاع استعمالهما فى الكسر من اعراض الناس والطعن فيها وبناء فعلة يدل على الاعتباد (أو فى الوسط نحو ذلكم بما كنتم تفرحون فى الارض بغير الحق وبما كنتم تفرحون) وفى عدم تقارب الفاء والميم نظر فانهم ما شفوئتان وان أريد بالتقارب

أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى فإلهاء والهزمة ليستا كذلك (أو في الآخر نحو) وإذا جاءهم أمر من الأمن وإن (اختلفا) أي لفظا المتجانسين (في ترتيبها) أي ترتيب الحروف بأن يتخذ النوع والعدد والهيئة لكن قدم في أحد اللفظين بعض الحروف وأخرى في اللفظ الآخر (سمى) هذا النوع (تجنيس القلب نحو حسامه فتح لا وإياه تحذف لأعدانه ويسمى قلبا) (لأنه عكس ترتيب الحروف كلها) (ونحو اللهم استعورتنا وآمن روعاتنا ويسمى قلب بعض) اذ لم يقع الانعكاس الا بين بعض حروف الكلمة (واذا وقع أحدهما) أي أحد اللفظين المتجانسين تجانس القاب (في أول البيت) (واللفظ الآخر في آخره يسمى) تجنيس القلب حينئذ (مقلوبا مجعلا) لأن اللفظين بمنزلة جناحين للبيت كقوله
 لاح أنوار الهدى في
 كنسه في كل حال
 (واذا ولي أحد المتجانسين) أي تجانس كان ولذا ذكره بالاسم الظاهر المتجانس (الآخر يسمى) الجناس (مزدوجا ومكثرا ومرددا نحو وجبتك من سبابنا بقين) هذا من التجنيس اللاحق أو مثله الاقسام الأخرى ظاهرة مما سبق

التقارب لا يكفي حتى يوجد نوع خاص منه كان يكون الحرفان من موضع واحد مع اختلاف ما وهما افترقا في الموضعين لما لمت فالأولى لهذا البحث أن يمثل بنحو قوله تعالى وأنه على ذلك شهيد وأنه لطلب الخير لشديده لأن الدال والها متباعدتان مخرجا إذا الأولى من اللسان مع أصول الاسنان والثانية من الحلق اه (قوله أن يكونا بحيث تدغم أحدهما في الأخرى) أي والقه والميم لا يدغمان وقوله فإلهاء والهزمة لعلها بالحواس البسطة المحذوف تقديره فلا يصح لأن الهاء الخ وقوله ليستا كذلك أي لا تدغم أحدهما في الأخرى مع أنه مثلهم بالمتقاربين (قوله نحو وإذا جاءهم أمر من الأمن) فإن الراء والنون متباعدتان مخرجا لأن الراء من شد اللسان على الحنك البلطي على وجه التكرار والنون من شدته على ما يقرب الاسنان العليلة قال سم وفي هذا نظر لأن النون والراء من حروف الذلاقة اه سبكي أي وحروف الذلاقة التي يجتمعها قولك مر بنقل تخرج من طرف اللسان فالراء والنون يفرجان منه ولذا اختار الراء والجرحى أن يخرجهما واحدا وقد يجاب عنه بأنه لما كانت الراء من صفاتها الغنيم والنون من صفاتها الترقيق نزلتا تباعدهما في الصفة منزلة المتباعدتين (قوله وأخر) أي ذلك البعض (قوله تجنيس القلب) لوقوع القلب أي عكس بعض الحروف في أحد اللفظين بالنظر للآخر (قوله حسامه فتح الخ) هذا مأخوذ من قول الأديف

حسامك فيه لا يجاب فتح ورحمك فيه للأعداء حشف

اه مطول والحسام بضم الحاء السيف القاطع أي سيفه نصر لا تباعه وموت لأعدانه (قوله لأنه عكس ترتيب الحروف كلها) فيه نظر لأن التامو تعبت في اللفظين في مكانها وهو الوسط اه ع ق فالأحسن ما قاله في المطول من أنه ان وقع الحرف الأخير من الكلمة الأولى أو الأمن الثانية والذي قبله ثانيا وهكذا على الترتيب سمي قلب الكل والاسم القاب البعض اه (قوله اللهم استعورتنا) جمع غورة وهي الفعل القبيحة اه أطول وقوله وآمن روعاتنا بفتح الراء جمع روعة الخوف أي آمننا مخاف (قوله بعض حروف الكلمة) وهو الراء والعين وما عداهما فهو في محله (قوله حينئذ) أي حين اذ وقع أحدهما في أول البيت والآخر في آخره (قوله بمنزلة جناحين) أي للظائر وقوله للبيت متعلق باللفظين (قوله لاح أنوار الهدى الخ) بالشاهد في لاح وهو رمل مجزوء ووزنه فاعلاتن (قوله وإذا ولي أحد المتجانسين) أي أحد اللفظين المتجانسين بأن لم يكن بينهما فاصل (قوله أي تجانس كان) أي كان تاما أو ناقصا أو لاحقا أو مضارعا أو مقلوبا (قوله ولذا) أي لأجل أن المراد أي تجانس لا تجانس القاب فقط ذكره باسمه الظاهر مع أن المقام للاضمار لو كان المراد تجانس القلب (قوله من سبابا) اسم رجل أو بلد والشاهد في سبابا وبابا في نبالا دخل لها في ذلك (قوله وأمثلة الاقسام الأخرى ظاهرة مما سبق) فغالب التام أن يقام تقوم الساعة في ساعة وضوؤها من طلب شيئا وجدة

وجد ومثال المخرف أن يقال هذه جبة وجنة من البرد للبرد ومثال الناقص قولهم
جدي جهدي ومثال المقلوب أن يقال حسامه لا أولياءه وإلا عداه فتح وحذف (قوله
ويخلق بالجناس) أي في التخصيص فهذان اللفظان ليسا من الجنس ولكنهما ملحقان به
في كونهما مما يحسن به الكلام بحسن الجنس (قوله أحدهما الخ) حاصله أن هذا الواحد
هو الاشتقاق الصغير وأن الثاني أمران الاشتقاق الكبير وغيره والغير ليس هو الصغير
بل توافق آخر كما بين الأرض وأرضيت قال عرق وهذا النوع سهل التناول ~~فكان~~
يقال قام قائم وقعد قاعد وقال قاتل ونحو ذلك اه (قوله أن يجمع اللفظين الاشتقاق)
بأن يكون اللفظان مشتقين من أصل واحد قال سمع الله أراد الصغير ولذا قيد في المطول
الحروف الأصول بكونها من تبة وأراد بالشئ الثاني ما ينم ~~الكبير~~ ولا ينافي ذلك
قوله الآتي وقد توهم الخ لجواز أن يريد توهم أنه الكبير فقط فليتنامل اه (قوله الاشتقاق)
أي الصغير إذا الاشتقاق إذا أطلق لا ينصرف إلا إليه وقوله في الحروف الأصول أي
على وجه الترتيب فلا بد من هذا القيد وقوله في الحروف الأصول خرج به الاشتقاق
الاكبر كالنصب والنم وقولنا على وجه الترتيب خرج به الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب
والمرق والرقم وقوله مع الاتفاق في أصل المعنى يخرج به الجنس لأن المعنى فيه مختلف
(قوله نحو فاقم وجهك للدين القيم) أصل أقم أقوم والقيم صفة مشبهة وأصله قيوم على
وزن فعمل قال في الأطول والقيم المستقيم المعتدل لإفراط فيه ولا تفرط أو القيم بمصالح
العباد وأعلى الأديان السابقة بالشهادة بصحتها اه (قوله من قام) أي من مصدره وهو
القيام (قوله أن يجمع معهما المشابهة الخ) لو قال أن يجمع معهما شبهة الاشتقاق لكان
أخصر وأظهر قال عرق والمراد بالمشابهة الأمر بالمشابهة فهي مصدر بمعنى اسم الفاعل
بدليل تفسيرها بقوله وهي الخ اه ونعت المشابهة قسمان الاشتقاق الكبير وغيره (قوله
فلقطة ما الخ) ان قلت في هذا التفرع نظر لأن هذا المذكر لا يتفرع على هذا التفسير وهو
قوله أي اتفاق بل الذي يتفرع عليه أنه موصوفة فقط قلت وجه التفرع أنه لما علم أن
ما عندها اتفاق صح كل من الموصولية والموصوفية لأنهما يؤديان ذلك المعنى فتأمل بلطف
اه سم (قوله وزعم بعضهم أنها مصدرية) وعليه فالمشابهة على تحقيقتها (قوله أي
أشياء اللفظين) مصدر مضاف للفاعل أي مضافة الخ (قوله لفظا ومعنى) أي من جهة
اللفظ والمعنى وقوله أما لفظا أي أما بيان الغلط من حيث اللفظ (قوله جعل الضمير) أي
المستتر وقوله للفظين أي لأنه جعل اللفظين فاعلا وهما شئ فقد رجع الضمير المفرد لثنائي
وهو لا يصح وقوله الابتأويل بأن يؤتى بالمدكور وقوله بعيد أي بالنسبة لغيره أي
والتأويل لا يرتكب الا عند الاحتياج إليه فلذا قال فلا يصح أي التأويل عند الاستغناء
عنه (قوله فلان اللفظين لا يشبهان الاشتقاق) إذا الاشتقاق معناه التوافق فيما سبق نم
ان قدر مضاف صح أي أشباه توافق اللفظين قال سم وأهل التأويل هنا لما كان أبعد منه

(ويخلق بالجناس شيان أحدهما
أن يجمع اللفظين الاشتقاق) وهو
توافق الكلمتين في الحروف الأصول
مع الاتفاق في أصل المعنى (نحو
فاقم وجهك للدين القيم) فأنهما
مشتقان من قام يقوم (والثاني
أن يجمع معهما) أي اللفظين (المشابهة
وهي ما يشبه) أي اتفاق يشبه
(الاشتقاق) وليس باشتقاق
فلقطة ما موصولة أو موصوفة
وزعم بعضهم أنها مصدرية أي
أشياء اللفظين الاشتقاق وهو غلط
لفظا ومعنى أما لفظا فإنه جعل
الضمير المفرد في يشبه إلى اللفظين
وهو لا يصح التأويل بعيد فلا يصح
الاستغناء عنه وأما معنى فلان
اللفظين لا يشبهان الاشتقاق بل
توافقهما قد يشبه الاشتقاق

في الوجه الاول لم يتعرض له الشارح هنا (قوله بأن يكون الخ) فانه ان هذا الضابط
 لشبه الاشتقاق غير مانع من دخول الغير له لجهته للجناس التام لان في كل من اللفظين فيه
 جميع ما في الآخر وبعض أقسام الباقي كالمطرف نحو جدى وكالمذبذب نحو
 الجوى والجواخ وأي فرق بين هذا المثال ومثال قال اني اعلمكم من القالين وكالمضارع
 نحو طامس ودامس وغير ذلك فكيف يكون ملحقا ثم رأيت ع ق قال وذلك الشيء الذي
 يشبه الاشتقاق هو توافق اللفظين في جل الحروف أو في كلها على وجه يتبادر منه أنهما
 يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق وليس في الحقيقة كذلك لان أصلهما في نفس
 الامر مختلف وذلك نحو قال اني اعلمكم من القالين فقال مع القالين في أحد هما من
 الحروف جل ما في الآخر ويتبادرا لكون الاول فعلا مشعرا من المصدر والثاني وصفا
 انهما من أصل واحد وليس كذلك لان الاقل من القول والقال من القلى فبينهما ما يشبه
 الاشتقاق على الوجه المذكور فكان ما بينهما ملحقا بالجناس وانما قلنا على وجه
 يتبادر منه انهما يرجعان الى أصل واحد كما في الاشتقاق فلا يدخل في هذا القسم نحو
 عواص وعواصم والجوى والجواخ فان في كل من لفظيهما جل ما في الآخر من الحروف
 وكذا نحو الخقف والخفق فان في كل منهما مجموع ما في الآخر وليس من الملحق في شيء
 لعدم كون اللفظين فيما ذكر على الوجه المذكور اهـ بجزوفه (قوله جميع ما يكون
 في الآخر من الحروف) أي الأصول كقال وقالين وقوله أو أكثرها كالارض وأرضيته
 لان الهمزة في الارض أصلية وفي أرضيته للاستفهام فليست أصلية (قوله لكن
 لا يرجعان الى أصل واحد) أي ولكن يتوهم في بادئ الرأي انهما يرجعان الى أصل واحد
 قبل ذلك خرج الجناس بجميع أنواعه لانه لا يتأتى فيه هذا التوهم كما بيناه سابقا (قوله كما
 في الاشتقاق) راجع للمنفى (قوله من القالين) أي المبغضين (قوله من القلى) بفتح
 القاف وسكون اللام لان مصدر الفعل الثلاثي المعدى فعل كما قال في الخلاصة

فعل قياس مع قدر المعدى • من ذى ثلاثة كرددنا

وسمع بكسر القاف وفتح اللام (قوله هو الاشتقاق الكبير) أي فقط مع أن المراد به
 ما يشبهه وغيره (قوله أيضا) أي كالغلط في ما المصدرية (قوله مثل القمر والرقم والمرق)
 فهذه الثلاثة بينها اشتقاق كبير ولعل الرقم والمرق مأخوذان من القمر بتقديم وتأخير
 (قوله وقد مثلوا) الواو للعال وقوله في هذا المقام أي شبه الاشتقاق (قوله اننا قلتم) أهله
 تناقلتم أي ملتم الى متاع الارض قلبت التاء ناء ثم أدغم وأتى به همزة الوصل ومحل
 الاستشهاد الارض وأرضيته (قوله ليس كذلك) أي ليس بينهما ما اشتقاق كبير
 لوجهين الاول وجود الترتيب فيه والاشتقاق الكبير يشترط فيه عدم الترتيب الثاني
 أن الالف في الارض أصلية بخلافه في أرضيته كما بيناه فالتقييد بالكبير بنا في هذا المثال
 الذي مثلناه فيه من أن المراد به ما هو أعم (قوله رد المجز) هو في المشهور هنا كعضد

بأن يكون في كل منهما جميع ما يكون
 في الآخر من الحروف أو أكثرها
 لكن لا يرجعان الى أصل واحد كما
 في الاشتقاق (نحو قال اني
 اعلمكم من القالين) فالأقل
 من القول والتثنية من القلى وقد
 توهم أن المراد بما يشبه الاشتقاق
 هو الاشتقاق الكبير وهذا أيضا
 غلط لان الاشتقاق الكبير هو
 الاشتقاق في الحروف الأصول
 دون الترتيب مثل القمر والرقم
 والمرق وقد مثلوا في هذا المقام
 بقوله تعالى اننا قلتم الى الارض
 أرضيته بالحياة الدنيا ولا يخفى أن
 الارض مع أرضيته ليس كذلك
 (ومنه) أي من اللفظي (رد المجز
 على الصدر

وهو في اللفظ على خمس لغات كفلس وقفل وعلم وكتف اه أطول أى ارجاع العجز للصدر
 بأن ينطق به كناطق بالصدر (قوله وهو في النثر) قال في الاطول ظاهر كلام المفتاح
 اختصاص رد العجز على الصدر بالشعر فرد المصنف بقوله وهو في النثر ولاشتماله على
 الرد صار أهم فقدم (قوله أى المنطقين في اللفظ والمعنى) أى ولا يستغنى بأحدهما عن
 الآخر (قوله أى المتشابهين في اللفظ والمعنى) فيه تصريح باشتراط اختلاف المعنى
 في الجنس اه سم (قوله أى والمحققين بهما) تحته قسمان كما أشار له الشارح بقوله يعنى الخ
 (قوله وقد عرفت معناها) أى في بحث الارصاد وهو أنها في الاصل لاسم اعظم الظهر
 ثم استعيرت للعلو المصوغ على هـ تته ثم أطلقت على كل قطعة من قطع الكلام الموقوفة
 على حرف واحد لحسنها ولطافتها والتحقى أنها لا يشترط فيها أن تكون مصاحبة لآخرى
 كما سيأتى في السجع نقلا عن ع ق فصح التمثيل بقوله وتحشى الناس الخ وبقوله سائل
 التثيم الخ لأن كلامهم ليس معه أخرى (قوله فتكون الانقسام أربعة) لأن اللفظين
 الواقع أحدهما في أول الفقرة والآخر في آخرها اما مكررين أو متجانسين أو ملحقين
 بالتجانسين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق فهذه أربعة (قوله والله أحق أن نخشاه) ولا يضر
 في كونه في آخرها اتصال الضمير به لأنه لكونه منعه كانه من تته اه سم (قوله سائل
 التثيم) الهمزة فيه أصلية أى طالب المعروف من الرجل الموصوف باللامعة والذالة
 وقوله ودمعه سائل الهمزة فيه ليست أصلية إذ أصله الناء فقلبت همزة كفاي بائع والاول
 من السؤال والثاني من السبلان قال في الاطول وضمير معه الى السائل في المشهور
 ويحتمل الرجوع الى التثيم وهو أبلغ في ذم التثيم حيث لا يطبق السؤال اه (قوله
 استغفروا الخ) فبين استغفروا وغفارا شبه التجانس بالاشتقاق لأن مادتهما المغفرة
 قال في عروس الافراح وانما جعل استغفروا في أول الفقرة وان كان أوامها فقلت لأن
 المراد الفقرة في كلام نوح عليه السلام المحكى لافى الحكاية اه أى لان لفظا قلت
 لحكايتها (قوله في المحققين) أى بالجناس وقوله اشتقاقا تميز (قوله في المحققين بشبه
 الاشتقاق) أى في المحققين بالجناس بسبب شبه الخ اه سم فصله المحققين محذوفة وباء
 بشبه سببية (قوله حاصلة من ضرب أربعة) وهى كون اللفظين مكررين أو متجانسين
 أو ملحقين اشتقاقاً أو شبه اشتقاق وقوله في أربعة وهى كون اللفظ الآخر في صدر
 المصراع الاول أو حشوه أو آخره أو صدر المصراع الثانى اه سم (قوله ثلاثة عشر)
 أربعة في المكررين وأربعة في المتجانسين وأربعة في المحققين اشتقاقاً وواحد في المحققين
 شبه اشتقاق (قوله وأهمل ثلاثة) أى من أمثلة شبه الاشتقاق قال في المطول وأهملها
 اما لعدم ظفره بأمثلتها واما اكتفاء بأمثلة الاشتقاق اه قال العصام في أطوله كذا
 ذكره الشارح المحقق وفيه بعد اما عدم الظفر فلانه جعل من الأمثلة قول الحريرى
 فشغوف بآيات المنافخ وهو متصل به قوله ومضطلع بالخص المعانى ومطلع الى

وهو في النثر أن يجعل أحدا اللفظين
 المكررين (أى المتفقين في اللفظ
 والمعنى) أو المتجانسين (أى المتشابهين
 في اللفظ والمعنى) أو الملحقين
 بهما (أى المتجانسين يعنى اللذين
 يجمعهما الاشتقاق أو شبه
 الاشتقاق) (في أول الفقرة) وقد
 عرفت معناها (و) اللفظ (الآخر
 في آخرها) رتب آخر الفقرة
 فتكون الانقسام أربعة (نحو
 وتحشى الناس والله أحق أن نخشاه)

في المكررين (ونحو سائل التثيم
 يجمع ودمعه سائل) في المتجانسين
 (ونحو واستغفروا ربكم انه كان
 غفارا) في الملحقين اشتقاقاً (ونحو
 قال انى اعلمكم من القالين)
 في المحققين بشبه الاشتقاق (و)
 هو (في البظم أن يكون
 أحدهما) أى احد اللفظين
 المكررين أو المتجانسين أو الملحقين
 بهما اشتقاقاً أو شبه اشتقاق (في
 آخر البيت و) اللفظ (الآخر في
 صدر المصراع الاول أو حشوه
 أو آخره أو صدر المصراع الثانى)
 فتصير الانقسام ستة عشر حاصلة
 من ضرب أربعة في أربعة والمصنف
 أورد ثلاثة عشر مثلاً وأهمل ثلاثة

تخلص عاني فيبعد غاية البعد أن يقال لم يظفر به هذا المثال لشبه الاشتقاق وأما
الاكتفاء بأمثلة قسم عن أمثلة قسم آخر بعيد فالوجه أن يقال جعل المحققين بالمتجانسين
قسما واحدا فاكثفي بإيراد أربعة أمثلة لتلك قسم الا انه زاده مثالا واحدا في قسم اه
باختصار (قوله) أي قول الاقيس الشاعر واسمه المغيرة بن عبد الله ينتهي
نسبه لمضر بن نزار ولقب بالاقيس لحره وجهه وكان يغضب من ذلك اللقب وكان شريفا
للخمر ومنهم مكايه لا يدخل في يده شئ الا أنفق فيه وكان له ابن موسر فكان يسأله فيعطيه حتى
كان ذلك فذعه وقال له الى كم أعطيتك مالي وأنت لا تنفك عن شرب الخمر والله لا أعطيك شيئا
أبدا فتركه حتى اجتمع قومه في نادهم وهو فيهم ثم جاءه فوقف عليهم فشكاه اليهم بزمه فوثب
اليه ابن عمه فاطمه وقتاله اه من معاهد النصيب باختصار وهذا شروع في أمثلة
المكثرين (قوله سريع الخ) أي هذا المذموم سريع الى الشر في لطم وجهه ابن
العم وابس بسريع الى العمل بما يدعي اليه من النشوى أي الكرم اه ع ق
(قوله ياطم بكسر الطاء) فهو من باب ضرب كما في المصباح (قوله وقوله) أي قول
صمة بن عبد الله القشيري اه مطول والصمة بكسر الصاد الرجل الشجاع والذكر من
الحيات سمى به هذا الشاعر (قوله تنع) خطاب لصاحب يدل عليه السابق اه
أطول والبيت السابق قوله

أقول لصاحبي والعيس تهوى * بنابين المنية فالضمير

وقوله من شميم مصدر كالشم قال سم وأكثر ما يجي فعيل في الأصوات كالسهيل والهدير
وقوله تحدا الجحد ما ارتفع من الأرض والتهامة ما انخفض منها (قوله من عرار) قال في
المطول وموضع من عرار رفع على أنه اسم ما ومن زائدة اه وفيه نظر لان ما اذا فصل بينها
وبين اسمها أو تقدم خبرها بطل علمها اه سم (قوله وهي) أي العرار وقوله وردة أي
تطاع وتفرش على وجه الأرض لاساذ لها (قوله نعدمه) من باب علم (قوله وقوله) أي
قول أبي تمام اه مطول (قوله ومن كان بالبيض) جمع يضاء قال ع ق وهذه القضية
شرطية اتفاقية لان الولوج بالكواعب يؤولهم عومه للطبيعة الانسانية فيبين أنه اتفاقه
خلاف ذلك وأن من كان مولعا بالكواعب فهو بخلافه وأنه مولع بالسيف واستعمالها
في محالها بالحروب اه (قوله وهي الجارية) أي التي وقوله حين يبدو أي يظهر وقوله
للنهود أي الارتفاع (قوله فإزات بالبيض) جمع أبيض وهذا دليل جواب الشرط
المحذوف أي فلا أنفقت اليه لاني مازلت الخ (قوله وقوله) أي في ذى الرمة (قوله
معرج) اسم مفعول بمعنى المصدر أي تعرج بمعنى إقامة قال في المطول والتعرج على
الشيء الإقامة عليه اه (قوله المالح) من اللام وهو النزول قال ع ق والمعنى أني
أطلب منك أي الخليلان أن تساعدني في اللام بالدار التي ارتحل عنها أهلها فصارت
القبولة فيها والنزول فيها موحشة وأنا لو وجدت أهلها فيها ما كان مقبلا موحشا اه

(قوله)

سريع اليه ابن العم ياطم وجهه
وابس الى داعي الندى بسريع

فما يكون المكثر الا تحرفي صدر

المصراع الاول (وقوله)

تنع من شميم عرار نجد

فما بعد العشي من عرار

فما يكون المكثر الا تحرفي حنود

المصراع الاول وهو البيت استمع

بشم عرار نجد وهي وردة ناعمة

صفراء طيبة الرائحة فانه نعدمه

اذا أمسينا الخرجنا من أرض نجد

ومنا بته (وقوله ومن كان بالبيض

الكواعب) جمع كاعب وهي

الجمارية حين يبدو ثديها للنهود

(مفرما) مولعا (فإزات بالبيض

القواضب) أي السيف القواطع

(مفرما) فما يكون المكثر

الاخر في آخر المصراع الاول

(وقوله وان لم يكن الامعرج ساعة)

هو خبر كان واسمه ضمير يعود الى

اللام المدلول عليه في البيت السابق

وهو الماعلى الدار التي لو وجدت بها

(قوله بها أهلها) هذه الجملة في موضع المفعول الثاني لوجد ويصح نصب أهلها بلامن
 الهاء في وجدت وأبها هو المفعول الثاني (قوله ما كان الخ) جواب لو وقوله وحشا أي
 مو حشا خبر كان وقوله مقيلها أي موضع قبيلاتها اسم كان (قوله صفة مؤكدة) أي ان
 لوحظ جعل قليلا صفة لمعرج بعد تقييده بالاضافة لساعة وقوله مقيدة أي مخصوصة أي
 ان لوحظ جعله صفة لمعرج قبل تقييده بالاضافة لانه حينئذ يصدق بالقبيل والكثير (قوله
 من اضافة التعرّيج الى الساعة) والاضافة على هذا الامة بخلافها على الثاني فانه بمعنى
 في لان من اضافة الشيء الى طرفه (قوله قليلها) ولا تضر الهاء في كونه في العجز لان
 الضمير المتصل بحكمه حكم ما اتصل به (قوله والضمير للساعة) قال العصام في أطولة وضمير
 قليلها الى الساعة بتقدير مضاف أي قليل تعريج ساعة كما ذكره الشارح والاقرب أن
 يكون للتعريج يتأويل الإقامة اه (قوله فيما يكون المكرر الاخر) وهو قليلا (قوله
 وقوله) أي قول القاضي الأرجاني اه مطول وهذا شروع في أمثلة المتجانسين (قوله
 أي اتركاني) اشارة الى أن دعائي تنبيه دع من ودع يدع اه عبد الحكيم (قوله سفاها)
 جعله القنري تميزا وبينهم من حفيد الشارح انه مفعول له وعبارة القنري قوله هو الخفة
 وقوله العقل هذا على تقدير أن يكون سفاها بفتح السين المهلة فيكون نصبا على التمييز
 وتقدير وي بكسر الشين المجبة بمعنى المشافهة نصبا على المصدر أي ملامة مشافهة أو على
 الحال اه سم وقوله انه مفعول له فالعنى اتركاني من لومكما الواقع منكما لاجل سفاهاكما
 أي خفة عقلكما فاني لألتفت اليه لان داعي الشوق الخ (قوله فداعى الشوق) هو جمال
 المحبوب وقوله قبله كما دعاني أي فأجبتني فلا أجيبكما بعده (قوله وقوله) أي قول النعالي
 اه مطول (قوله واذا البلبال) الشاهد في هذا مع الاخير وأما المتوسط فلا شاهد فيه عند
 المصنف كما سيأتي بيانه (قوله بلبل) بضم الباءين (قوله وهو طائر) أي حسن الصوت
 (قوله أفصحت) أي نطقت ألسنتها انطقا كما يلي من الحكمة قال عبد الحكيم يقال أفصح
 الابحصى اذا انطق لسانه وخلصت لغته عن اللكنة وحادث ولم يلحن والمراد باللغات
 النغمات وهي جعل كل كلمة نغمة اه (قوله فانف البلبال) أي أبعد الاخران وقوله
 باحتساء الخ من الحسو وهو الشرب أي بالشرب من كأسات الخمر فالخمر عرق والمعنى انه
 بما يحترق الاشواق اه (قوله بلبال) بفتح الباءين قاله حفيده (قوله بلبله بالضم)
 أي ضم الباءين (قوله أعنى البلبال الاول) اشارة الى أن المقصود بالتمثيل البلبال الثالث
 بالنسبة الى الاول وأما بالنسبة الى الثاني فقال في المطول فهو من هذا الباب على
 مذهب السكاكي دون المصنف اه أي لان السكاكي اعتبر قسمها آخر وهو أن يكون
 اللفظ الاخر في حشو المصراع الثاني ورأى المصنف تركه أولى اذ لا معنى فيه لرد العجز على
 المصدر اذ لا صدارة لمصراع الثاني أصلا بخلاف المصنف مع الاول اه من سم ويس

* بها أهلها ما كان وحشا مقيلها
 (قليلًا) صفة مؤكدة لفهم القلة
 من اضافة التعريج الى الساعة
 أو صفة مقيدة أي الاتعريج
 قليلًا في ساعة (فاني نافع لي قليلها)
 مرفوع فاعل نافع والضمير
 للساعة والمعنى قليل التعريج
 في الساعة ينفعني ويشفي غليلي
 وجدي وهذا فيما يكون المكرر
 الاخر في صدر المصراع الثاني
 (وقوله دعاني) أي اتركاني (من
 ملامك سفاها) أي خفة وقلة عقل
 (فداعى الشوق قبل كما دعاني) من
 الدعاء وهذا فيما يكون المتجانس
 الاخر في صدر المصراع الاول
 (وقوله واذا البلبال) جمع بلبل
 هو طائر معروف (أفصحت بلغاتهما)
 فانف البلبالين) جمع بلبال وهو
 الحزن (باحتساء بلبال) جمع بلبله
 بالضم وهو ابريق فيه الخمر وهذا
 فيما يكون المتجانس الاخر
 أعنى البلبال الاول في حشو
 المصراع الاول

(قوله لان صدره الخ) جواب عما يقال انه في صدره (قوله وقوله) أى قول الخري
في المقامة الثامنة والاربعين وهي البصرية وقبل هذا البيت

بها ما شئت من دين وديننا * واخوان تغالوا في المعاني

والضمير في به اراجع للبصرة وهذه الايات في مدحها (قوله مشغوف) بالغين بعد الشين
قال ع ق البيت في نفسه يحتمل معنيين أحدهما أن يكون الموصوف واحد أى هذا
مشغوف بايات القرآن ومفتنون مع ذلك لركة قلبه برنة المزامير وأن يكون اثنين أى
فهناك مشغوف بالآيات يهتدى بها ويتذكر وأخر مفتون بنغمات المزامير غفلة منه
عن الدار الآخرة ومقام انشاد البيت يعين أحدهما وقد تعين الثاني به لأن البيتين
للخري ومقامهما ما يقتضيه المعنى الثاني ولم يجعل الثاني في الموضوعين من الملحق اشتقاقا
مع اشتراكهما في أصل المادة لان الوصفية تنوسبت فيهما اه (قوله أى القرآن)
تفسير للمثنى وانما قيل فيه مثنان لان القصص والوعده والوعيد تنفي فيه وتطلق المثنى
أيضا على الفاتحة وعلى ما كان أقل من مائتين من الآيات (قوله أى بنغمات) أى
أصوات تفسير لرنات وقوله أو تار المزامير تفسير للمثنى (قوله التمه يضم الخ) أى يضم
بعضهم الى بعض وفي هذا الإشارة الى التسمية (قوله وقوله) أى القاسنى الارجاني
والارجان من بلاد فارس اه أطول (قوله أملمتم الخ) من السريع وعروضه مطوية
مكسوفة وضربه موقوف أي رجوتهم وقوله ثم تأملتم أى تفكرت في أحوالهم هل هم
من يرجى خيره أولا وقوله فلاح لى أى بعد التأمل قال في الاطول وقد أقاد باسعمال
الفاء أنه ظهر بأدنى تأمل اه وقوله ان ليس فيه هم فلاح يسكون الجلاء قال الفخرى ومن
هذه القصيدة قوله

يا قوم قد طال مقامى بكم * من غير نفع الرواح الرواح

(قوله وقوله) أى قول البحرى اه مطول وهو من المتقارب وفي المعاهد البيت نسبه
لبحرئى غالب شراح التلخيص وليس الاثر كذلك وانما هو للسرى الرفاء الموصلى وقد
سرق معناه من بيت البحرى فانداسبق الوهم في نسبه اليه وبيت البحرى لفظه
بلو يا ضرائب من قد نرى * فما ان رأينا لفتح ضريبا

وهو من قصيدة من المتقارب يمدح بها الفتح بن جاقان وبيت السرى الرفاء من قصيدة يمدح
بها أبا القوارس سلامة بن عهد اه يتصرف وهذا شروع في أمثلة المهققين اشتقاقا
(قوله وطبع عليها) تفسير (قوله أبدعتها) قال ع ق فان قيل كونها طبائع وكونه أبدعها
متشابهان اذ لا معنى لاحداث الطبائع وانما يتعلق الانشاء بالطبائع لا بالطبيعات
قلنا المراد انك انشأت آثارها الدالة على أنك طبعت عليها من الاعطاء الانغم والبذل
لكل نقيس أعظم بدليل قوله في السماح اه (قوله في السماح) أى في الكرم والعطاء
(قوله وأصله المثل الخ) أي فهو في الاصل مثل مقيد ثم استعمل في مطلق مثل (قوله

لان صدره هو قوله واذا (وقوله
مشغوف بايات المثنى) أى
القرآن (ومفتنون برنات المثنى)
أى بنغمات أو تار المزامير التي
يضم طاق منها الى طاق هذا فها
يسكون المتجملين الاخر
في آخر المصراع الاول (وقوله
أملمتم ثم تأملتم هم فلاح) أى ظهر
الى ان ليس فيه هم فلاح) أى فوز
ونجاة هذا فيما يكون المتجانس
الاخر في صدر المصراع الثاني
(وقوله ضرائب) جمع ضريبة وهي
الطبيعة التي ضربت للرجل
وطبع عليها (أبأعتها في السماح
فلسنا نرى لك فيها ضريبا) أى
مثلا وأصله المثل

المثل في ضرب القداح في بمعنى من وضرب بمعنى خلط والقداح السهام جمع قدح بكسر
 القاف وسكون الدال وهو سهم القمار وضافة الضرب من اضافة الصفة للموصوف أي
 المثل من القداح المضروبة أي المخلوطة فكل واحد منها يقال له ضرب لانه يضرب به في
 جملتها وهو مثلها في عدم التمييز في المضاربة (قوله فيمكن يكون الملقح الخ) لا يقال الضرائب
 والضرب من قبيل المتجانسين لان معنى الضرائب الطابع والضرب المثل وكلا
 اختلف معنى اللفظين كان من قبيل المتجانسين لانهما قول الاختلاف في المصدوق لا في
 الاتفاق في أصل الاشتقاق الذي يقتضي الاتحاد في مفهوم المشتق منه الذي هو المعبر في
 المشتقات كما تقدم وجنس الضرب متعديهما ولو كان في الضرائب بمعنى الأزام بعد
 الاتحاد الفاعل قد يحدث عادة عن الضرب كضرب الطابع على أذرهم وفي الثاني بمعنى
 التحريك الذي هو هنا أخص من مطلق التحريك الصادق على الضرب فافهم اه ع ق
 (قوله وقوله) أي امرئ القيس اه مطول (قوله يخزن) في الختار بابه نصر وقال في
 المصباح خزت الشيء خزنا من باب قتل جعلته في الخزن وخزنت السر كتمته وخزن اللحم
 من باب تعب تغيرت ريحه منسوب من خزناه (قوله مما لا ضرر له فيه) أي وانما ضرره على
 غيره (قوله وقوله) أي قول أبي العلاء المعري من البسيط (قوله لو اختصرتم) كان الظاهر
 أن يؤخر هذا بعد المثالين المذكورين بعده لانها بقية الأمثلة الأربعة للاشتقاق ومن
 التقديم فوهم البعض ما ذكره أي لو تركتم كثرة الاحسان ولم تتألفوا فيه بل أنيتم بما يعتدل
 منه زركم ولكن أكثرتم من الاحسان فميجر تكمل لكم السكينة لخروجها عن الاعتدال
 وقوله والعذب محذوف أي ولا غرابة في هجران ما به من لخروجها عن حد الاعتدال لان
 الماء العذب الذي هو مطلوب في أصله قد يجبر للافراط في الحصر أي لتجاوزه الحد في
 الصفة المستحسنة منه وهي خصره بفتح الخاء والصاد أي برودته اه ع ق (قوله في
 الحصر) في الختار بابه طرب قال سم في الصوامح الحصر بالتحريك البرد ومثله في القاموس
 ثم قال وكشف البارد اه (قوله لكثرة انعامكم على) أي وعجزى عن شكره فاستحييت
 من الاتيان اليكم بالانعام بحق الشكر فالبيت مدح خلافا لمن قال انه ذم بدليل قوله فميجر
 (قوله حيث كان اللفظ الآخر) وهو اختصرتم وقوله في حشو المصراع الأول أي لسبق
 نوعيه (قوله وفي هذا البيت مما يجمعها شبه الاشتقاق) لانه يتبادر كونهم من مادة
 واحدة وليس كذلك فان الأول وهو الواقع في الحشوا مأخوذ من مادة الاختصار واللفظ
 هو ترك الأكنار والثاني مأخوذ من خصر أي يرد لا يقال لامادة الحصر لانه نفسها اذ هو
 مصدر فليس هنا شبه اشتقاق اذ لم يؤخذ من شيء حتى يتبادر كونهم من أصل واحد لانا
 نقول يكفي فيه رعاية كونه مأخوذا من الفعل على قول اذ التبادر يكفي فيه التوهم وهذا
 بناء على أن لفعا أقامه ع ق (قوله وتندأ رديتها في الشرح) قال في المطول وأما الأمثلة
 الثلاثة التي أهلها المصنف فقال ما يقع أحد المحققين الذين يجمعها شبه الاشتقاق

في ضرب القداح هذا فيما يكون
 الملقح الآخر بالمجانسين اشتقاقا
 في صدر المصراع الأول (وقوله
 اذا المرء لم يخزن عليه لسانه *
 فليس على شيء سواه بخزان) أي
 اذا لم يحفظ المرء لسانه على نفسه
 مما يعود ضرره اليه فلا يحفظ على
 غيره مما لا ضرر له فيه وهذا
 مما يكون الملقح الآخر اشتقاقا
 في حشو المصراع الأول (وقوله
 لو اختصرتم من الاحسان زركم *
 والعذب من الماء) فميجر للافراط
 في الحصر أي البرودة بمعنى
 أن بعدى عنكم لكثرة انعامكم
 على وقد توهم بعضهم أن هذا المثال
 مكرر حيث كان اللفظ الآخر
 في حشو المصراع الأول كما في
 البيت الذي قبله ولم يعرف أن
 اللفظين في البيت السابق مما يجمعها
 الاشتقاق وفي هذا البيت
 مما يجمعها شبه الاشتقاق
 والمصنف لم يذكر من هذا القسم
 الا هذا المثال وأهمل الثلاثة
 السابقة وقد أوردتها في الشرح

في آخر البيت والمحقق الآخر في صدر المصراع الاول قول الحريري
ولاح يلحى على جرى العنان الى * ملهى فسحقه له من لائح لاح
فالاول ماضى يلوح والآخر اسم فاعل من لحاه ومثال ما وقع المحقق الآخر في آخر
المصراع الاول قوله

ومضطلع بتلخيص المعاني * ومطلع الى تخليص عاني

فالاول من عني يعني والثاني من عني يعنو ومثال ما وقع المحقق الآخر في صدر المصراع
الثاني قول الآخر

لعمري لقد كان الثريا مكانه * ثراه فأضحى الآن مشواه في الثرى

فالثري واوى من الثروة والثرى يأتى اه وقوله قول الحريري أى في المقامة الرابعة
والعشرين من قصيدة مطلعها

نماني الشيب عافيه افراحي * فكيف أجمع بين الراح والراح

وقوله قوله ومضطلع الخ أى قول الحريري في المقامة الثامنة والاربعين قال الفسري
والمضطلع بالشئ القوى عليه الناهض به وتلخيص المعاني اقتصافاً لفظها وتحسين
عباراتها وتلخيص المعاني فيمكالك الاسير وبعد البيت المذكور

وكم من قلبي فيها وقارى * أضرب الجفون والجفان

وضمير فيها يرجع الى البصر وقارى الاول الذي يقرأ القرآن وقارى الثاني مطعم الضيفان
واضرب الاول بالجفون لـ قراءته بالليل واضرب الثاني بالجفان لانه أطعم ما فيه
وجعلها خالية اه (قوله وقوله فدخ الوعيد الخ) في المعاهد البيت لأن الكامل ولا أعرف
قائله ونسبه صاحب الدر الفريد بعد الله بن محمد بن أبي عبيدة المهلبى اه (قوله الذباب)
سمى بذلك لانه كلما يطرد يرجع فأصله ذب فأب أى طرد فرجع وقوله يضرب أى يضرب كل
منه ما أخوذ من الضرر والمعنى اترك وعيدك لانه ينشأ منه ضرر لانه كالعدم (قوله
وقوله) أى قول أبي تمام في مرثية محمد بن نهدل حين استشهد وقبله

نوى في الثرى من كان يحياه الورى * ويغم رصف الدهر نائله الغمر

اه مطول وقوله نوى في الثرى أى أقام في التراب وقوله ويغم أى يزيل نائله الغمر أى
الكثير (قوله بتر) أى مقطوعة الأشعة على اذليق الخ (قوله ومنه السجع) قال
ع قى وهذه أربعة ألفاظ ينبغي استحصار معانيها النزول الالتباس في كثرة
دورها على الالسن السجع والفاصلة والقربة والفقرة فالقربة قطعة من الكلام
جعلت من اوجبة لاخرى والفقرة مثلها ان شرط فيها مقارنتها لاخرى والا كانت أهم
سواء كانت مع تسجيع أو لا كما هو ظاهر كلامهم والفاصلة الكلمة الاخيرة من القربة
والسجع توافق الفاصلين أو نفس الفاصلة الموافقة لاخرى اه (قوله على حرف)
على بمعنى في (قوله مقصود الخ) بمعنى ان تسمية الفاصلة تسجيهاً لتمامها ولو وجد التوافق

(وقوله)

فدع الوعيد فاعيد الوعيد لبضارى

اطنين أجنحة الذباب يضرب

وهذا فيما يكون المحقق الآخر

اشتهقا وهو وضارى في آخر

المصراع الاول (وقوله) وقد كانت

البعض القواضب في الوغى *

أى السيوف القواطع في الحرب

(بوتر) أى قواطع لحسن استعماله

اباها (فهى الا ن من بعدهم بتر)

جمع أ بتر اذ لم يبق بعده من يستعملها

استعماله وهذا مما يكون المحقق

الا خراشقة فاقى صدر المصراع

الثاني (ومنه) أى من اللفظ

(السجع قبل وهو توافق الفاصلين

من الشعر على حرف واحد) في

الآخر (وهو معنى قول السكاكي

هو) أى السجع (في الشعر) يعنى ان

هذا مقصود كلام السكاكي

وبحصوله والافالسجع على التفسير

المذكور يعنى المصدر أعنى توافق

الفاصلين في الحرف الاخير

ففيها ولولا ذلك ما سميت فعاد الحاصل الى أن العلة التي أوجبت التسمية هي المسماة
في الحقيقة وفي القصد اه ع ق (قوله وعلى كلام السكاكي هو) أي السجع وفي نسخة
هو أي الاسجاع (قوله في أواخر الفقر) حال من اللفظ أي حالة كون اللفظ كائناً في
أواخر الفقر (قوله ولذا ذكره) أي لكون السجع نفس اللفظ (قوله ولذا ذكره الخ)
استدلال على كونه على كلام السكاكي نفس اللفظ بأمرين أحدهما ذكره بلفظ الجمع
والثاني قوله إنها في النثر كالقوافي ولم يبين وجه الدلالة من الأول لوضوحه وهو أنه لو
كان على كلامه بمعنى المصدر لم يجمعها إذا المصدر يصدق على القليل والكثير ولا يجوز
جمعه إلا لأنه أريد به الأنواع ولا يتأتى لو ادتها هنا لأنه في مقام التعريف لا ينظر فيه
إليها وفيه نظر لو رددته على تقدير إرادته اللفظ بأن يقال كيف ذكره بلفظ الجمع في مقام
التعريف الذي لا ينظر فيه إلى الأفراد فينبغي أن يقال وجه الدليل أنه لا يجوز جمع المصدر
إذا أريد به الأنواع ولم يدل دليل من كلام السكاكي على إرادتها أو ما وجه الثاني فينبغي
بقوله وذلك لأن القافية الخ وحاصله أنه نظر بالقوافي التي هي ألقاظ قطعاً فيكون هو
كذلك اه سم (قوله وذلك) أي وجه دلالة القول المذكور على أن السجع نفس اللفظ
(قوله أو غير ذلك) كأن تكون من المحرك قبل الساكنين إلى الانتهاء اه ع ق (قوله
على تفصيل المذهب) أي الإثني عشر مذاهب وقد ذكرها شيخ الإسلام على الخرجية
(قوله وليست) أي القوافي عبارة الخ أي فيدل التشبيه على أن السكاكي أراد بالسجع
اللفظ اه ع ق (قوله ومرجع المعنيين واحد) وهو التوافق المذكور فإن المعنى
الثاني نفس التوافق الأول الكلمة من حيث التوافق فهو المسمى في الحقيقة اه سم
(قوله مطرف) على صيغة المفعول من الطرف وهو الحديث من المال لأن الوزن
في القاصلة الثانية حديث وليس الوزن الذي كان في القاصلة الأولى اه أطول
وقال ع ق وانما سمى مطرفاً لأنه خارج في التوغل في الحسن إلى الطرف بخلاف غيره
كما يأتي أولان ما وقع به التوافق وهو الاتحاد بين الفاصلتين انما هو في الطرف وهو
الحرف الأخير دون ما بينهما وهو الوزن اه (قوله أي الفاصلتان) أي الكلمتان
الأخيرتان من القرينتين كما يدل له ما يأتي اه سم (قوله في الوزن) قال في العروس
ينبغي أن يكون المعبر هنا الوزن الشعري لا التصريفي اه بس والوزن الشعري
مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة كقابلة ضمة بفتحة والوزن
التصريفي مقابلة حركة بنوع حركة كقابلة ضمة بمثلها (قوله نحو قوله تعالى
مالككم لاترجون الله وقارا) الآية أي مالككم لاتخافون الله عظمة اه فترى والبطوار
جمع طور كنورا أي وقد خلقكم مراتب أولاً عناصر ثم مركبات لتغذي الإنسان ثم نطقاً
ثم علقائهم مضغائهم عظاماً ولحوماً ثم أنشأكم خلقاً آخر اه أطول (قوله مختلفان وزناً) أي
لأن ثاني الأول متحرك والثاني ثانيه ساكن (قوله أي) لم يختلفا في الوزن اه أي

وعلى كلام السكاكي هو نفس اللفظ
المتواطئ الآخر في أواخر الفقر
ولذا ذكره السكاكي بلفظ الجمع
وقال إنها في النثر كالقوافي في الشعر
وذلك لأن القافية لفظ في آخر
البيت أما الكلمة نفسها أو الحرف
الأخير منها أو غير ذلك على تفصيل
المذهب وليس عبارة عن توافق
الكلمتين من أواخر الآيات على
حرف واحد فالحاصل أن السجع
قد يطلق على نفس الكلمة الأخيرة
من الفقرة باعتبار توافقها مع
الكلمة الأخيرة من الفقرة الأخرى
وقد تطلق على نفس توافقهما
ومرجع المعنيين واحد (وهو) أي
السجع ثلاثة أذهب (مطرف) أن
أخفا أي الفاصلتان في الوزن
فحومالكم لاترجون الله وقارا
وقد خلقكم أطواراً فان الوفاة
والأطوار مختلفة وزناً (والا) أي
وإن لم يختلفا في الوزن

كالم يختلف في التقفية لان قوله قبله ان اختلفا في الوزن معناه مع الاتفاق في التقفية اذ
لا يشمل الاختلاف في التقفية أيضا بقريسة تعريف السجع حيث اعتبر فيه التوافق
في الحرف الاخير وحينئذ فلا يشمل قوله ولا ما اذا اختلفا فيهما ولا ما اذا اختلفا
في الوزن فقط لانه نفاه ولا ما اذا اختلفا في التقفية فقط لاتفاقها عن السجع يقتضي
لتعريف فينحصر المتوازي الذي هو من اقسام ذلك فيما ذكره في كل قول الشارح الآتي
وقد يختلف الوزن فقط الخ أي في المتوازي كما هو صريح عبارة المطول لان المتوازي
لا يشمل ذلك كما تقرر ويوجب بأن الشارح لم يقصد أن ذلك داخل في كلام المصنف بل
ضد الاستدلال عليه بان هذه الاقسام خارجة من كلامه مع أنها من المتوازي نعم هذا
الجواب لا يناسب عبارة المطول ولا يضرنا ذلك فليأمل اه سم يتصرف (قوله فان
كان ما في إحدى القريتين) أي القريتين سميت بذلك لانهما تقارن الاخرى أي جميعه
دليل قوله أو أكثره (قوله أي التوافق الخ) تفسير للتقفية (قوله فترصيع) أي فالسجع
لكن في الناصتين على هذه الصورة يسمى ترصيعا تشبيها به يجعل إحدى اللواتين
في العقد في مقابلة الأخرى مثلها اه ع ق وانظر لم عبر في هذا التسميم بالمصدر أعني قوله
رصيع وفي القسمين الآخرين باسم المفعل أعني قوله مطرف ومتواز وعلله للتفتين
في التعبير تأمل (قوله يطبع الاسجاع الخ) قال ع ق شبه ترين السجع بمصاحبه
خيال اللفاظ يجعل الخلى مطبوعا بالجواهر فغير به هذه العبارة على طريق الاستعارة
الكناية اه والمناسب لكلامه انهما استعارة مصروفة تبعية والمناسب للمكنية أن يكون
لمشبه الاسجاع تأمل واضافة جواهر لما بعده من اضافة المشبه به للمشبه وقوله ويقرع
لاسماع الخ شبه الاسماع بأبواب تقرع بالاصابع لتفتح فغير بما ذكر على طريق
لاستعارة بالكناية (قوله فلا يقابله الخ) جواب أما (قوله كان مثلا لما يكون الخ)
ذليست الاذان موافقة للاسجاع في الوزن بحسب لفظها الآن وان كانت موافقة
بحسب أصلها اذا أصلها أذان بوزن أفعال لانه لا ينظر الى الأصل في مثل ذلك وليست
وافقة لها في التقفية اذا آخر تلك العين وهذه التون ويجوز أن يكتفي بذلك في عدم
لتوافق وان كانت موافقة في الوزن بحسب الأصل اه سم (قوله فتبواز) أي فهذا
نوع من السجع يسمى متوازيا المتوازي الفيصلتين وزنا وتقفية دون رعاية غيرهما
التسمية يكتفي فيها أدنى اعتبار اه ع ق (قوله أي وان لم يكن الخ) أي بالنظر لما عدا
فاصله اذا التوافق في الحرف الاخير منهما معتبر في مطلق السجع اه يس (قوله ولا
كثيره) يراد بالاكثر ما قبل الاقل فيصدق بالساوي كما في الآية فان النصف لم يوافق فصح
تمثيل بالآية حينئذ (قوله فيها سرر مرفوعة) الآية السرر جمع سرير مرفوعة عالية
أكواب جمع كؤوب وهو كوز لا عروة موضوعة أي على حافات العيون معدة لشرابهم
قوله وقد يختلف الوزن فقط الخ) هذا من جملة ما دخل تحت الآية صادقة بثلاث صور

(فان كان ما في إحدى القريتين)
من اللفاظ (أو) كان (أو) كثره
أي أكثر ما في إحدى القريتين
(مثل ما يقابله من) القريتين
(الأخرى في الوزن والتقفية)
أي التوافق على حرف الاخير
(فترصيع فحوفه ويطبع الاسجاع
بجواهر لفظه ويقرع الاسماع
بزواجر وعظمه) فجميع ما في
القريتين الثانية موافق لما يقابله
من القريتين الاولى وما لفظه هو
فلا يقابله شيء من الثانية ولو قيل
بذل الاسماع الاذان كان مثلا
لما يكون أكثر ما في الثانية موافقا
لما يقابله في الاولى (والافتواز)
أي وان لم يكن جميع ما في القريتين
ولأكثره مثل ما يقابله من
الأخرى فهو السجع المتوازي
(فحوفها سرر مرفوعة وأكواب
موضوعة) لاختلاف سرر
وأكواب في الوزن والتقفية
وقد يختلف الوزن فقط

لان علام الاتفاق في الوزن والتقفية صادق بالاختلاف فيهما وفي أحدهما (قوله نحو والمرسلات الخ) فالمرسلات مع العاصفات متفقة تان تقفية ولم ينفقا وزنا وكل منهما نصف الفقرة كذا قيل وفيه نظر لان المعبر من الوزن هنا الوزن الشعري كما قيل لا الوزن النحوي وعليه فهم متوافقان اذا المتحرك في مقابلة المتحرك والساكن في مقابلة الساكن وعدد الحروف المنطوق به واحد فيهما وان كان وزن المرسلات في النحوي المقعلات والعاصفات الفاعلات اه ع في قال يس وفي المسائل السفرية لابن هشام علام التعصب عرفا الجواب ان كانت المرسلات الملائكة والعرف المعروف فعرفا مامفعول لاجله واما منصوبه على نزع الخافض وهو الباء والتقدير أقسم بالملائكة المرسله لله مرفوعا أو بالمعروف وان كانت المرسلات الارواح أو الملائكة وعرفا بمعنى متباعدة فاتصاها على الحال والتقدير أقسم بالارواح أو الملائكة المرسله متباعدة اه (قوله وقد تختلف التقفية فقط) أي دون الوزن لفصل على وزن هلك وقافيتهم ما مختلفة فان قافية الاولى اللام وقافية الثانية الكاف وكذا يقال في ناطق وحاشد وأما بين الصامت والاشامت فهم ما فاصلتان لا بدقهم مامن التوافق في الحرف الاخير (قوله حصل الناطق والاصامت) هذا آخر القرينة الاولى والباقي هو الثانية أي حصل عندنا كتاب الناطق كالعبيد واكتساب الصامت كالرداب (قوله قيل الخ) ليس مراده التضعيف بل حكايته عن غيره (قوله ما تساوت قرائته) نقل في المطول عن ابن الاثير صركلا ما يدل على أن المراد التساوي في عدد الكلمات ولا يشترط التساوي في عدد الحروف فلا حاجة لجعل المشدد كاللام في ظل بحر كبح وان هذا مخالف لما سبق في الجنس من جعل المشدد في حكم الخفيف اه يس قال ع في وأحسن هذا الاحسن أقصره قرينة له عوبة ادراكه وعزة اتفاهه واقرب ببعده من السمع وأحسنه ما كان من لفظتين وينتهي الاقصر الى تسع كلمات وما زاد على ذلك تطويل وشرط الحسن أن لا تكون احدي القرينتين تكرارا للاخرى والا كان تطويلا كقوله طاروا وايقن بظهورهم صدورهم وبأصلاهم نحوورهم فان الظهور بمعنى الاصلا والصدور بمعنى النحور اه (قوله في سدر مخضود وطلح منضود) السدر شجر النبق والمخضود الذي لا شوك له كانه نضد أي قطع شوكه والطلح شجر الموزوله نور كثير طيب الرائحة وعن السيدي شجر يشبه طلح الدنيا ولكن له ثمر أحلى من العسل والمخضود الذي نضد بالحل من أسفله الى أعلاه فليست له ساق بارزة وفي الصباح نضد متباعدة نضد بالكسر وضع بعضه على بعض وظل محدود أي تمتد لا تنسخه الشمس اه قري (قوله خذوه) قرينة وفغلوه قرينة ثانية وقوله ثم الجحيم صلوه قرينة ثالثة (قوله من التصلية) أي الاحراق بالنار (قوله أن تؤتي قرينة) في بعض النسخ بالتاء وفي بعضها بالياء أي بقرينة وفي بعضها أن تؤتي قرينة أخرى باللام وعلى هذه النسخة الاخيرة شرح العصام في أطوله حيث قال من الايلاء وأخرى مفعول ثان للايلاء والاول قرينة قابلية

نحو والمرسلات عرفا فالعاصفات
عصفا وقد تختلف التقفية فقط
كقوله لاجل الناطق والاصامت
وهذا الجمل والاشامت (قيل
وأحسن السمع ما تساوت قرائته
نحو في سدر مخضود وطلح منضود
يظل محدود ثم) أي بعد أن لا تتساوى
قرائته فالاحسن (ما طالت قرينته
الثانية نحو والنجم اذا هوى ماضل
صاحبكم وما غوى أو) قرينته
(الشائنة نحو قوله تعالى خذوه
فغلوه ثم الجحيم صلوه) من التصلية
(ولا يحسن أن تؤتي قرينة) أي
ان تؤتي بعد قرينة بقرينة أخرى
(أقصر منها) قصرا (كثيرا)

الفاعل اه وكتب سم ونصه قوله أن تولى قرينة أخرى فالأقصر هي الواو الية اه وحل
 الشارح بقوله أي يوثق بعد قرينة الخ أنسب بنسخة توثق بالتاء أو الياء من نسخة تولى
 (قوله أمده) أي غاية اه سم (قوله يبق الانساء عند سماعه الخ) لأن السمع يطلب مثل
 الاولى او قريناهما فاذا سمع التصير كثيرا حصل ما ذكر اه سم (قوله فيعثر) بابه نصر
 (قوله فيعثر دونها) ففاجاه خلاف ما يتقرب وهو مما يستحق وذلك كالوقيل خاطبني
 خديني وشفاني بكلامه الذي هو كالجوهر النفيس فاقتضيت به أحسن تنفيس اه ع ق
 (قوله احترازا عن نحو قوله الخ) فان القرينة الثانية أقصر لكن لا كثيرا قال ع ق فان
 الاولى من تسع كلمات يبروف الجز والثانية من سبعة ولم يضر فيؤخذ منه أن الزيادة
 بالثلاث لا تضر اه (قوله والاصحاح الخ) قال ع ق ثم أشار الى أمر يرتكب في
 اكتساب حسن السمع وبين أنه منفتح حتى صار أصلا فقال والاصحاح الخ أي الأصل
 الذي يرتكب ويفتقر لتحويل الاصحاح وتكثيرها هو سكون الابعجاز بالوقف اه وهو
 واجب عند اختلاف الحركات الاعزائية ومستحسن عند اتفاقها (قوله مبينة
 على سكون الابعجاز) أي لأن المطلوب الوقف عليها اذا الغرض أن يزوج بينها ولا يتم في
 كل صورة الا بالوقف واذا رأيتهم يخرجون الكلام عن أوضاعها للازدواج كما في قولهم
 أتيت بالغد ايار العشايا أي بالغدوات فاطنك بهم في ذلك اه يس وقوله واذا رأيتهم أي
 رأيت البغاة والعشايا جمع عشية كقضية وقضايا وقوله أي بالغدوات جمع غداة ولا
 تجمع على غدا ايا وانما تكلموا بالازدواج (قوله أي أو آخر الخ) أشار به هذا الى أن
 كلامه على حذف مضاف والقواميل تفسير للاعجاز (قوله اذلايم التواطو والتزواج
 في جميع الصور الا بالوقف والسكون) وان تم في بعض الصور يدونهما بأن تتوافق حركة
 أو آخر القواميل لا يقال كان يمكن اعتبار غير السكون لأن اخراج الحرف عن حركته
 الى السكون أولى من اخراجه الى حركة أخرى لاعتبار السكون في الوقف والضرورة
 وغير ذلك ولأنه الأصل فالرجوع اليه أولى اه سم (قوله التواطو) أي التوافق
 والتزواج أي التشابه (قوله ما بعد ما فات) لأن ما فات من الزمان ومن الحادث فيه
 لا يعود أبدا وقوله وما أقرب ماهوات لأنه لا بد من بلوغه ولذا قال خير الثقلين عليه
 الصلاة والسلام بعثت أنا والساعة كهاتين وأشار الى اصبعيه المباركتين السبابة
 والوسطى من ع ق والاطول (قوله رعاية الأدب وتعظيما) أي لالعدم وجوده في نفس
 الامر (قوله اذ السمع في الأصل هدير الحمام) أي ثم نقل له هذا المعنى ع ق (قوله
 ونحوه) بالرفع عطفا على المضاف أي ونحوه هدير كنصير الناقة لا على المضاف اليه اذ
 الهدير فليس على الحمام (قوله اذ لم يقل أحد الخ) رده ع ق بأن القرآن كلام الله فلا يسمى
 كله ولا جزؤه الابعجاز اياهام فيه ولا نقصان قياسا على تسمية الذات والسمع هدير الحمام
 ونقصان الكهنة نفيسه من النقصان ما يمنع من اطلاقه الا بالاذن ويؤيده هذا ما ورد

لأن السمع قد استوفى أمده في
 الاول بطوله فاذا جاء الثاني أقصر
 منه كثيرا يبق الانسان عند سماعه
 كن يريد الانتهاء الى غاية فيعثر
 دونها وانما قال كثيرا احترازا
 عن نحو قوله تعالى ألم تركب
 فعل بك بأصحاب الفيل ألم يجعل
 كيدهم في تضليل (والاصحاح
 مبينة على سكون الابعجاز) أي
 أو آخر قواميل القرائن اذلايم
 التواطو والتزواج في جميع
 الصور الا بالوقف والسكون
 (قوله لهم ما بعد ما فات وما أقرب
 ماهوات) اذ لم يعتبر السكون
 لفات السمع لأن التام من فوات
 مفتوح ومن أت منون مكسور
 (قوله ولا يقال في القرآن اصحاح)
 رعاية للأدب وتعظيما اذ السمع
 في الأصل هدير الحمام ونحوه وقيل
 لعدم الاذن الشرعي وفيه نظر
 اذ لم يقل أحد بوقف أمثال هذا
 على اذن الشارع

في الحديث من النهي في قوله صلى الله عليه وسلم اسجعا كسجعا الجاهلية فتأمله اه
(قوله وانما الكلام في أسماء الله تعالى) أي الخلاف في أنه يحتاج للاذن الشرعي أولا كما
قال صاحب الجوهرة * واختبر أن أسماءه توقيفيه (قوله بل يقال فواصل) لمناسبة ذلك
اقوله تعالى فصلت آياته ثم هذا يدل على أن السجيع اسم للكامة الأخيرة إذا الفاصلة هي
الكامة الأخيرة وهو موافق لقول الشارح السابق فالجاءل أن السجيع الخ وقد يطلق
على مجموع الفقرة ومنه قول المصنف السابق هو أحسن السجيع ما نبأوت قرآنه وقد
يطلق على مجموع الفقرتين مجازا كما في قوله لان الشطر نفسه الخ ولهذا احتاج الشارح
الى قوله أي الكامة الأخيرة من الفقرة اه يس (قوله وقيل السجيع الخ) مقابل
قوله قيل ان هو نواطوا الفاصلتين من النثر (قوله غير مختص بالنثر) أي بل يجري في النظم
بأن يجعل كل شطر من البيت فقرتين لكل فقرة سبعة فان اتفق فقرتا الشطرين فهو غير
تشطير ولا فهو تشطير أو بان يجعل كل شطر فقرة فيكون البيت فقرتين وهذا كثير كما لقيت
ابن مالك وجوهرة اللغاني وسلم الاخضرى (قوله قوله) أي قول أبي تمام من قصيدة من
الطويل يدح به انصرا (قوله تجلى به) هذا الضمير وما بعده عائدا الى نصر المذكور
في البيت قبله وهو قوله

سأجد نصرا ما حيت واني * لا أعلم أن قد جل نصر عن الحد

اه سم أي مادمت حيا (قوله تجلى به رشدي) أي ظهر بهذا الممدوح رشدي أي
بلوغى للمقاصد بارشاده هذه فقرة ذات سبعة في النظم اه ع ق (قوله ذا نروة)
أي غنى (قوله وفلنض به غدى) أي كثر به مالى المدين قال سم له له كالتا كيد لما قبله
تأمله اه وفي المعاهد والرواية في ديوانه بلنظ بجري بدل غدى اه (قوله هو بالكسر
الماء القليل الخ) قال العصام في أطوله كذا ذكره الشارح في المختصر وفي القاموس
التمد بالفتح ويحزك وككتاب الماء القليل لأعمدة له وفي الديوان أيضا جعله بالفتح ومثله
الصباح اه (قوله والمراد هنا المال) أي القليل وفي نسخة المال القليل (قوله أي
صار ذا وري) أي نار قال في المطول وهذا عبارة عن الظفر المطلوب اه (قوله ذا وري)
يعنى أن الزناد صار ذا نار بالممدوح فهذا يقتضى أن الممدوح محصل لشيء ثم يكن حاصله
(قوله على أنه مضارع للمتكلم) في نسخة على أنه متكلم المضارع وعليها فقيها
قلب أي مضارع المتكلم (قوله فتصنيف) أي تغيير للفظ لانه أبدل فتحة الهجزة ضمة
وأبدل فتحة الراء كسرة (قوله فتصنيف ومع ذلك يأباه الطبع) أي لعدم مطابقة لما
قبله في الفاعل في كونه من طريق الغيبة فلم يجز الكلام على غط واحد وجريانه مع إمكانه
أنسب لبلاغة الشاعر وأضاف فيه الأيما الى ما ينابى المقام لان فيه الإيما الى أن عنده أصل
الظفر المراد ثم استعان بالممدوح حتى بلغ المقصود وكون زنده لا وري له ثم صار بالممدوح
ذا وري أنسب لمقام المدح من أن يخرج نار زنده بأعانة الممدوح مع مباشرته الوري

وانما الكلام في أسماء الله تعالى
(بل يقال) للاسجعا في القرآن
أعنى الكامة الأخيرة من الفقرة
(فواصل وقيل السجيع غير مختص
بالنثر ومثاله من النظم قوله تجلى
به رشدي وأثرث) أي صارت ذات
نروة (به يدي * وقاض به غدى) هو
بالكسر الماء القليل والمراد هنا
المال (أو وري) أي صار ذا وري
به زندي) وأما وري بضم الهمزة
على أنه مضارع للمتكلم من
رايت الزناد خرجت ناره فتصنيف
مع ذلك يأباه الطبع (ومن السجيع
على هذا القول) أي القول
بعدم اختصاصه بالنثر

بالتسبب اه ع ق بتصرف واختصار (قوله ما يسمى الشطير) فان قلت هذا لا يشمل
تعريف السجع السابق لاختلاف الحرف الاخير قلت بل يشمل باعتبار كل شطر فانه يشتمل
على سجعين متفقين الاخر وان لم يشمل باعتبار مجموع الشطرين لعدم اتفاق آخرهما
تأمل اه سم (قوله جعل كل من شطري البيت الخ) أي ومن لازم ذلك أن يكون في كل
شطرين سجعتان متفقتان ضرورة ان السجع موافقة فاصله لاخرى في الحرف حيث
حكم بأن السجعة في الشطر مخالفة للسجعة الشطر الاخر لزم برعاية شرط السجع وهو
الاتفاق في الحرف الاخير أن في كل شطر سجعين ليتحقق معنى السجع فيه فينبذ تكون
سجعتاه مخالفتين لسجعتي الآخر فالمراد بالسجعة الجنس الشامل لاثنين فأكثر اه ع ق
(قوله مخالفة لاختما) بأن لا يتوافقا في الحرف الاخير اه سم قال العصام في أطوله أي
مثلهما واطلاق الاخت على المثل شائع في اللغة قال الله تعالى كلما دخلت أمة لعنت اختها
اه (قوله في موضع المصدر) أي معناه المصدر (قوله أي مسجوعا سجعته) الظاهر أن
سجعة بمعنى تسجيعا كما هو قضية كونها في موضع المصدر وهو الموافق للمعنى لأن كل شطر
ليس سجعة بل سجعتين لكنه سجع تسجيعا فقله أي مسجوعا تقدير المفعول الثاني يجعل
الذي هو عامل سجعة الذي هو في موضع المصدر فتأمل اه سم وقال ع ق سجعة أي
صاحب سجعة فلا اشكال ثم قال وانما قد رنا المضاف للماء لم أن السجعة اما توافق
الفاصلتين أو نفس الفاصلة وبكل تقدير لا يكون الشطر نفس السجعة بل هو ذو سجعة
اه (قوله لان اشطر ليس بسجعة) أي واحدة بل كل شطرية سجعتان (قوله أو هو مجاز
الخ) فيكون أطلق السجعة على مجموع الشطر فيصح الكلام بل تقدير اه ع ق (قوله
تسمية للكل) هو الشطر وقوله باسم جزئه هو الكلمة الاخيرة من الشطر أو من آخر
قرينة الاولى (قوله كقوله) أي قول أبي تمام يدح المعتصم بالله حين فتح عورية بلدة
بالروم وقوله تدبير مبتدأ خبر في البيت الثالث وهو قوله

لم يرم قوما ولم يهد إلى بلد * الاتقدمه جيش من الرعب

اه مطول وقوله عمورية بفتح الاوّل وتشديد الثاني مضموما وتشديد الباء وقوله في البيت
ينهد بفتح الهاء وبضمها أي ينهض ماضيه ثم يدققها قال في القاموس نهض الشدّى كمنع
ونصره وداعب والمرأة كعب تدبها والرب لنهض اه فما وقع لبعض من حنى
المطول من المتأخرين من قوله ينهد بكسر الهاء خطأ (قوله بالله) متعلق بمعتصم والله
متعلق بمنتهم وفي الله متعلق برغب فكل واحد متعلق بما قبله ولم يذكر المرتقب معجولا
قال ع ق وصف المدوح في البيت بأنه ممن يعتصم بالله أي يتحصن به تعالى ويتوكل عليه
ويتقنم ممن انتقم منه في الله أي لأجل أخذ حق الله من ذلك المنتقم منه ويرغب فيما عند الله
ويرتقب من الله تعالى ثوابه ويرجو أن يرفع عنه عذابه فهو خائف راج كما هو صفة
المؤمنين اه (قوله فالشطر الاوّل سجعة) ان كان اطلاق السجعة على جميع الشطر

ما يسمى الشطير وهو جعل كل
من شطري البيت سجعة مخالفة
لاختم أي للسجعة التي في الشطر
الاخر فقله سجعة في موضع
المصدر أي مسجوعا سجعة لأن
الشطرين ليس بسجعة أو هو مجاز
تسمية للكل باسم جزئه (قوله تدبير
معتصم بالله منتقم * الله مرتقب
في الله) أي راغب فيما يربيه من
رضوانه (مرتقب) أي منتظر
نوابه أو خائف عقابه فالشطر
الاول سجعة

بالمعنى المجازى السابق فواضح والافهم مشكل لانه سمعتان لاسبعة الا ان يراد بالسبعة
 هنا التسبيع بمعنى المسجع أى فالشطر الاول مسجع على الميم أو يراد بالسبعة هنا
 الجنس تأمل ا هـ سم (قوله مبينة على الميم) أى ميم معتصم ومنتهى وقوله والثانى على
 البناء أى فى مرتقب ومرتب على سم وهل تسكن الميم وفاء بقوله السابق مبينة على
 سكون الاعجاز ولا كما هو المتبادر وانما يحتاج للسكون ان لم يحصل التوافق بدونه اهـ
 باختصار (قوله أى الكلمتين الاخيرتين الخ) يعنى ان مراد المصنف بالناسخين
 الكلمتان الاخيرتان ا هـ من أن يكونا فاصلتين حقيقة أو مصرعين بدليل ما أتى له
 من التمثيل بالنظم له ماثلة التى هى نوع من الموازنة فى قوله مها الوخت كما سينبه الشارح
 على ذلك فكان الاولى للشارح هنا أن يقول يعنى الكلمتين الخ (قوله من الفقرتين) أى
 فى النثر وقوله أو من المصرعين أى فى الشعر اهـ سم (قوله نحو وغارق الخ) ونحو قوله
 هو الشمس قدرا والمولك كواكب * هو البحر جودا والكرام جداول

والجداول جمع جداول وهو النهر الصغير فكان الكرام تسعة من (قوله وغارق
 مصفوفة وزرابى مبثوثة) الفارق جمع غرقة بالضم والفتح وهى الوسادة الصغيرة والزرابى
 البسط الفاخرة جمع زريبة مبثوثة أى مبسوطة اهـ فترى وقوله بالضم والفتح أى ضم
 النون وفتحها وعبارة العصام فى أطول جمع غرقة بنسب الزاء وفتح النون وضعها اهـ (قوله
 ولا عبرة ببناء التانيث الخ) أى اذا كانت تبدل هاء فى الوقف والافتعبر ككاه بنت
 واخت (قوله على ما بين فى موضعه) أى فى علم القوافى اهـ سم (قوله وظاهر قوله
 دون التقفية الخ) كذا فى المهلول ويحتمل أن يريد أنه يشترط فيها التساوى فى الوزن
 ولا يشترط التساوى فى التقفية وحينئذ يكون بينهما وبين السجع عموم وخصوص
 من وجه لصادقهما فى منهل سرر مرفوعة وأكواب موضوعة وصدق الموازنة
 بدون السجع فى وغارق مصفوفة وزرابى مبثوثة وبالعكس فى مثل مالكم لا ترجون
 لله وقارا وقد خلقكم أطوارا اهـ (قوله عدم التساوى فى التقفية) نحو شديد وقريب
 وأما شديد ومجيد فجميع لاموازنة (قوله حتى لا يكون نحو فيها سرر الخ) أى لانه وجد
 فيها التساوى فى التقفية (قوله ويكون) عطف على التنى وهو لا يكون (قوله مباينة)
 أى لانه اشترط فى السجع التساوى فى التقفية واشترط فى الموازنة عدم التساوى
 فى التقفية (قوله الاعلى رأى ابن الاثير) أى فلا يتباينان وقوله فانه يشترط الخ تعليل
 له هذا المحذوف فعلى كلام ابن الاثير يكون وقارا وأطوارا ليس بجما ولا موازنة فعلى
 كلامه يكون بينهما العموم والخصوص المطلق لانه اشترط فى السجع الموافقة فى الوزن
 والتقفية وفى الموازنة الموافقة فى الوزن دون التقفية فتكون الموازنة أعم (قوله دون
 الحرف الاخير) أى ولا يشترط فى الموازنة تماويهما فى الحرف الاخير الذى هو
 التقفية (قوله فنحو شديد وقريب الخ) أى اذا ختمت بماقري نلتان أو مصرعان (قوله

مبينة على الميم والثانى سبعة
 مبينة على البناء (ومنه) أى من
 اللفظى (الموازنة وهى تساوى
 لفاصلتين) أى الكلمتين الاخيرتين
 من الفقرتين أو من المصرعين
 (فى الوزن دون التقفية نحو وغارق
 مصفوفة وزرابى مبثوثة) فان
 مصفوفة ومبثوثة متساويتان فى
 الوزن لافى التقفية اذا الاولى على
 الفاء والثانية على البناء ولا عبرة
 ببناء التانيث فى القافية على ما بين
 فى موضعه وظاهر قوله دون
 التقفية أنه يجب فى الموازنة عدم
 التساوى فى التقفية حتى لا يكون
 نحو فيها سرر مرفوعة وأكواب
 موضوعة من الموازنة ويكون
 بين الموازنة والسجع مباينة الا
 على رأى ابن الاثير فانه يشترط
 فى السجع التساوى فى الوزن
 والتقفية ويشترط فى الموازنة
 التساوى فى الوزن دون الحرف
 الاخير فنحو شديد وقريب ليس
 بسجع

وهو أخص من الموازنة واذ اتساوى الفاصلتان في الوزن دون التقفية (٢٨٧) (فان كان ما في إحدى القريتين) من الالفاظ

(أو أكثره مثل ما يقابله من) القريته (الأخرى في الوزن) سواء ماثل في التقفية أولا (خيس) هذا النوع من الموازنة (باسم المماثلة) وهو لا يختص بالنثر كما توهمه البعض من ظاهروا هم تساوى الفاصلتين ولا بالنظم على مذهب اليه البعض بل يجري في القيلين فلذلك أورد مثالين نحو آتيناهما الكتاب المستبين وهديناهما الصراط المستقيم وقوله مها الوحش) جمع مهاه أي هن كها الوحش في سعة العين وسوادها وأهداها وقوله الآن ها هنا أي لكن هؤلاء أو انس يأنس بهن العاشق دون الوحشيات فزدن في الفضل بهذا المعنى وقوله قنا الخط أي في طول القدو واستقامته والقنا جمع قناه وهي الرمح والخط بالفتح موضع بالهاجرة بالعين تنسب اليه الرماح المستقيمة له ع (قوله هاتا) فيه ان هاتا لله بقدره المؤنة والنسب ليس مفردا أوجب بأنه مفرد حكما (قوله ذوابل) جمع ذابل من الذبول ضد النعومة والنضارة اه ع (قوله لعدم تماثل آتيناهما الخ) فيه مسامحة لاث التخالف بين النعيلين فقط وأما الضميران فلا تخالف فيهما (قوله قول أبي تمام) الذي في المألوم أنه للحمري قال الفري أي يدح الفتح بن خاقان ويذكر مبارزته للاسد والضمير في أحجم وأقدم للاسد اه (قوله فأججم الخ) أي امتنع الاسد قال ع في والمعنى ان هذا الاسد لم يجد فيك انتوتك عليه طمعاً في تناولك أعجم ولم اعرف أنه لا يجوم منك أقدم داهشا فاقد امه تسليم منه لنفسه لعله بعدد النجاة لال لشجاعة اه وفيك وعنك متوازنان اتراناعروضا وهو كما تقدم مقابلة مطلق حركة بمطلق حركة وان اختلف نوع الحركة فصح كون البيت مثالا للجمع (قوله على المماثلة) أي وارد وجار عليها (قوله الى الاول) أي منتهيا الى الاول (قوله كقوله) أي قول القاضي الارجاني اه مطول (قوله مودته تدوم الخ) قال ع في لاش أنك لو بدأت بالميم الأخيرة من البيت وقرأت منها البيت الى أوله لو وجدت الحاصل هو الموجود أولا لكن مع تبديل بعض الحركات والسكات وتخفيف ما شدد أولا وتشديد ما خفف أولا بـ كـ ذلك لا يضر في القلب لان التغيير في القلب جائز حتى في قصر الممدود ومد المقصور وحذف الالف وتصغيره همزة وتصغير الهمزة أيضا اه قال سم قال في هروس الافراح هذا الذي ذكره المصنف قلب الحروف وبنى نوع آخر يقال له قلب الكلمات كقوله

جدلوا فاضلت لهم دول • سعدوا فاضالت لهم نعم

(كقوله • مودته تدوم لكل هول

وهل كل مودته تدوم

في مجموع البيت وقد يكون ذلك
في المصراع كقوله
أرانا الاله هلا لا ناراً

(وفي التنزيل كل في فاك وربك فكبر)
والحرف المشدد في حكم المخفف
وقد يكون ذلك في المقرد نحو سلس
وتغايير القاب بهذا المعنى لتجنيس
القاب ظاهراً فان المقلوب ههنا يجب
أن يكون عين اللفظ الذي ذكر بخلافه
ثم يجب غنة ذكر اللفظين جميعاً
بخلافه ههنا (ومنه) أي من
اللفظي (التشريع) ويسمى
التوشيح وذا القافيتين (وهو بناء

البيت على قافيتين يصح المعنى عند
الوقوف على كل منهما) أي من
القافيتين فان قيل كان عليه أي
يقول يصح الوزن والمعنى عند
الوقوف على كل منهما لان التشريع
هو أي بيني الشاعر آيات القصيدة
ذات قافيتين على بحرين أو ضربين
من بحر واحد فعلى أي القافيتين
وقفت كان شعراً مستقيماً قلنا
القافية انما هي آخر البيت فالبناء
على قافيتين لا يتصور الا اذا
كان البيت بحيث يصح الوزن
ويحصل الشعر عند الوقوف على
كل منهما والالم تكن الاولى قافية
(كقوله يا خاطب الدنيا) من خطب
المرأة (الدنية) الخسيسة (انها)
شرك الردي) أي عبالة الهلاك
(وقرارة الاكدار) أي مقتر
الكدورات فان وقفت على الردي
قافيت من الضرب الثامن من
السكامل

بذلوا فاشحت لهم شيم * رفعوا غارات لهم قدم

فهو دعاء لهم فاذا انقلبت كلماته صار دعاء عليهم اه (قوله وهل كل الخ) استفهام
انكارى والمقصود وصف خليفته بين بين الاخلاء بالوفاء (قوله في مجموع البيت)
أي حال كون القاب في مجموع الخ (قوله وقد يد) يكون ذلك (أي القلب) (قوله
وربك فكبر) قال سم حرف العطف خارج عن ذلك اه (قوله في حكم المخفف) أي
فلا يضر اختلاف لامى كل وفلك مثلاً تشديداً وتحقيفاً وقال في المطول لان الاعتبار هو
الحروف المكتوبة تأمل اه سم وقوله وقال في المطول لان الخ في بعض نسخ المختصر
هذا التعلييل (قوله نحو سلس) مهملتين كما هو في النسخ الصحيحة قال ع ق وهو يفتح
اللام وكسرها فالاول مصدر والثاني وصف اه قال في المصباح سلس سلسا من باب تعب
سهل وسلس البول استرساله وعدم استمسكه لحصول مرض بصاحبه اه قال يس وفي
الاطول ما يقتضى أنه شكس بالسين المجبة والكاف والسين فانه قال ولا اعتداد بالنقط
حتى انه ذكر الشارح المحقق في المختصر أن في شكس قلباً اه وشكس كشرس وزناً ومعنى
كما في المصباح ودخل بصو كشك وكعلك وخوخ وباب وشش وساس (قوله بخلافه غنة)
ففتح مثلاً اذ قلبته صار حتماً فالاصل غير الذي حصل بالقلب (قوله ويجب غنة الخ)
لان التجانس لا يتحقق بدون ذكر اللفظين اه جري (قوله ومنه التشريع) قال
في العروس وهي عبارة لا يناسب ذكرها فان التشريع قد اشتهر استعماله فيما يتعلق
بالشرع المعظم فيكان الالاتق اجتنابها اه يس (قوله ويسمى التوشيح) بالهاء المهملة
أي التزيين وقوله وذا القافيتين وهو أنسب الاسماء (قوله يصح المعنى الخ) المراد بصحة
المعنى تمام المعنى وتتمام البيت عند الوقوف على كل منهما (قوله فان قيل الخ) حاصل
السؤال اعتراض على المصنف حيث لم يشترط مع اشتراط صحة المعنى صحة الوزن أيضاً مع
أن الشعر لا يتحقق بدونها أجاب عنه بقوله قلنا الخ وحاصله ان لفظ القافية يشعر بذلك
وكذا قوله بناء البيت اه من جري (قوله ذات قافيتين) صفة للقصيدة تفرقها عن اللحن
أو حال منها اه سم (قوله على بحرین) وهو قليل متكلف ولذا لم يمثله المصنف (قوله
كقوله) أي قول الحريري في المقامة الثالثة والعشرين وبعده

دارمقي ما أضحكك في يومها * أبكت غدا بعد الهامن دار

غاراتها لا تنقض وأسيرها * لا يفقدى بجلائل الاخطار

(قوله أي عبالة) بكسر الحاء بمعنى الحبل أي حبل وصل للهلاك كالحبل الموصول الى
الميد (قوله فان وقفت على الردي الخ) بأن اعتبرته تمام البيت أي وتفاعله حينئذ
أربعة ومصراعه على البناء الاولى من الدنية (قوله فالييت من الضرب الثامن) لانه
مجزؤ وكذا في بعض النسخ بالميم قبل النون وهو الصواب وما في بعضهما من الثاني غير
صواب (قوله من السكامل) وزنه متفاعلن ست مرات فيدس على الاصل تارة ويربع

عند الخليل من آخر حرف في البيت
الى أول ساكن يليه مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن فالقافية
الاولى من هذا البيت هو لفظ
الردى مع حركة الكاف من شرك
والقافية الثانية هي من حركة
الدال من الاكدار الى الآخر
وقد يكون البناء على أكثر من
قافيتين وهو قليل متكلف ومن
لطيف ذى القافيتين نوع يوجد
في الشعر الفارسي وهو أن تكون
الالفاظ الباقية بعد القوافي الاول
بحيث اذا جمعت كانت شعرا
مستقيما المعنى (ومنه) أى من
اللفظي (لزم ما لا يلزم) ويقال
له الالتزام والتضمن والتشديد
والاعنات (وهو ان يجيء قبل حرف
الروى) وهو الحرف الذى تبنى
عليه القصيدة وتنسب اليه
فيقال قصيدة لامية أو ميمية مثلا
من رويت الحبل اذا قتله لانه
يجمع بين الايات كما ان القتل
يجمع بين قوى الحبل أو من رويت
على البعير اذا شددت عليه الرواء
وهو الحبل الذى يجمع به الاجال
(أو ما فى معناه) أى قبل الحرف
الذى هو فى معنى حرف الروى
(من الفاصلة) يعنى الحرف الذى
وتبع فى فواصل الشعر موقع
حرف الروى فى قوافي الايات
وفاعل يجيء هو قوله (ماليس
بلازم فى السجع) يعنى أن يبنى
قبله بشئ

بجزوا اخرى وله تسعة ضرب وثلاثة أعاريض والعروض آخر المصراع الاول
والضرب آخر المصراع الثانى وقد أشار الامام الخليل الى ما مضى بهما بقوله
وقل آخر الصدور والعروض ومثله * من الجزاء الضرب اعلم الفرق باعتبارنا
(قوله وان وقفت على الاكدار الخ) بأن اعتبرته تمام البيت وثقاعيله حينئذ ستة
ومصراعه على الهاء من انها (قوله فهو من الضرب الثانى) لانه مقطوع والقطع اسقاط
ساكن الوند المجموع وهو حرفان متحركان يليهما ساكن وثلاثين المتحرك الثانى كأن
تسقط نون متفاعلين وثلاثين اللام فيصير متفاعل نحواً كدارى (قوله من آخر حرف
فى البيت الخ) فيه ادخال من على الآخر وادخال الى على الاول وهو خلاف المشهور
فكان الاول العكس (قوله يليه) أى بلى الحرف ذلك الساكن (قوله مع الحركة
التي قبل ذلك الساكن) فحرف تلك الحركة خارج عنها اه سم وقال فى المطول
بعد قوله والقافية عند الخليل الخ مانصه ويرى عنده أيضاً ان المتحرك الذى قبل
ذلك الساكن هو أول القافية اه وعليه فحرف تلك الحركة منها (قوله وقد يكون
البناء على أكثر من قافيتين) قال فى المطول ولو قال هو بناء البيت على قافيتين أو أكثر
سكان أحسن ليشمل نحو قول الخليل

جودى على المستتر القصب الجوى * ونعطى بئى بوصاله وترجى
ذا المبلى المتفكر القلب الشجوى * ثم اكشفتى عن حاله لانظلى

اه قال الفنى وهذه الايات على قواف عديدة الاولى رائية فى المتهتر والمتهتر
والثانية بائية فى الصب والقلب والثالثة يائية فى الجوى والشجوى وعلى هذا القياس اه
(قوله بحيث اذا جمعت الخ) أى بأن يؤخذ ما بعد القافية الاولى من كل بيت ويجتمع
الماخوذ وينظم (قوله لزوم الخ) أى التزام ما لا يلزم من حرف فقط أو حركة فقط أو هما
كما سأتى (قوله والتضمن) لتضمنه قافيته ما لا يلزمه اه قوله والاعنات أى الايقاع فيما
فيه عنى أى مشقة لان التزام ما لا يلزم فيه مشقة اه ع ق (قوله حرف الروى) قال
يس يؤخذ من قول الشارح لانه يجمع الخ أن الاضافة غير يائية والمعنى الحرف الذى
يجمع بين الايات ويحتمل أنها يائية ولهذا قد يعبرون بالروى بدون حرف مراد به
الحرف المذكور اه (قوله اذا قتله) ويلزمه الجمع (قوله لانه) أى الروى (قوله بين
قوى الحبل) أى طاقاته (قوله الرواء) بكسر الراء والمدة اه سم (قوله أو ما فى معناه) أى
أو يجيء قبل ما فى معناه اه ع ق (قوله يعنى الحرف الخ) فاطلاق الفاصلة على الحرف
الذى تختتم به الفاصلة فهو من تسمية الجزء باسم الكل والظاهر أن الفاصلة باقية
على معناها الحقيقى وهو الكلمة الأخيرة من الفقرة أى حال كونه كأنما من الفاصلة
(قوله ماليس بلازم الخ) ماعبارة عن شئ كما قال الشارح والشئ أمور ثلاثة حرف
وحركة معا كما فى الآية الآتية والايات وحرف فقط ~~القبر~~ ومستمر وحركة

فقط كقول ابن الرومي

لما تؤذن الدنيا به من صروفها * يكون بكاء الطفل ساعة يولد
والأفاني كسبه منها وانها * لاوسع مما كان فيه وأرغد

حيث التزم فتح ما قبل الدال اه من المطول وقوله لما تؤذن من تقديم العلة على الماعول
(قوله لوجعل القوافي) بأن حوات القوافي عن وزن الشعر وجعلت سجعا اه
(قوله من زعم انه كان ينبغي الخ) قال خفيده أنت خير بأن المعنى الذي ذكره الشارح
قدس سره غير ظاهر من العبارة فتأمل اه قال سم أقول لكنه محمل صحيح (قوله لموافق
قوله الخ) أي ويكون فيه حيث ذاك ونشر مشوش (قوله لم يعرف معنى هذا الكلام)
أي معناه الذي أريد به فليست اه سم قال ع في وانما مراده أن القوافي التي هي أعم
من السجعة وغيرها وكذا القوافي لزوم ما لا يلزم فيه ما لا يلزم تلك القوافي ولاتلك
القوافي على تقدير جعلها أسجعا وتحويلها الى خصوص السجعة ومعنى تحويلها الى
السجعة جعل جنسها الشامل لغير السجعة مخصوصا بالسجعة اه فاندفع ما يقال لا معنى
لجعل القوافي أسجعا لان القوافي أصل اسجاع وحاصل الدفع ان القوافي أصل أعم من
السجعة (قوله والا) أي والايكن المراد أن يكون ذلك في بيتين الخ يكون التعريف
غير مانع لشموله كل بيت على حدته مع أن هذا البيت ليس من هذا النوع أي لزوم ما لا يلزم
(قوله كقوله) أي امرئ القيس في معلقته (قوله بسقط اللوى الخ) السقط بكسر
السين المهملة معناه منقطع الرمل حيث يستدق من طرفه واللوى بكسر اللام والقصر
رمل يعوج ويلتوى والدخول بفتح الدال المهملة موضعا وسومل موضع آخر بفتح
الحاء المهملة والميم واسكان الواو بينهما اه دما ميني وسبأ في أن شاء الله تعالى في الفصل
الا في آخر الكتاب في بحث الابتداء كلام للشارح على هذا البيت (قوله وهو ليس
بلازم في السجعة) أي لو حولناه وجعلناه سجعا (قوله نحو فاما التميم الخ) فيه لف
ونشر مشوش (قوله لصحة السجعة بدونها) أي لو حولناه الى سجع آخر (قوله وقوله
سأشكر اعمرا الخ) أي سأبالغ في شكره والافاسل أشكر قد حصل قال الفري قبل
الايات لمحمد بن سعيد الكاتب يدح الاشدق عمرو بن سعيد دخل عليه فرأى كم قصه
مشقوقا من تحته فبعث اليه عشرة آلاف درهم فقال فيه الايات اه وفي المعاهد
الايات من الطويل وقائلها عبد الله بن الزبير الاسدي في عمرو بن عثمان بن عفان وكان
سبيها ما حكاه أبو عسابة قال بلغني ان أول من أخذ نسبته في الاسلام عمرو بن عثمان بن
عفان أناه عبد الله بن الزبير الاسدي فرأى عمرو تحت ثيابه ثوبا ردينا فدعا وكيله وقال
اقترض ما لا فقال هيهات ما يعطينا التجار شيئا قال فأرجعهم ما شاءوا فاقترض له ثمانية
آلاف درهم باثني عشر ألفا فوجه بها اليه مع ثياب فقال عبد الله بن الزبير الايات اه
قال في المطول وفي الاساس شكرت لله نعمته وأشكر والى وقد يشال شكرت فلان يريدون

لوجعل القوافي أو القوافي اصل
اسجاعا لم يحجج الى الاتيان بذلك
الشيء ويتم السجع بدونه فن
زعم انه كان ينبغي ان
يقوله ما ليس بلازم في السجع
أو القافية لموافق قوله قبل حرف
الروي أو ما في معناه فهو لم يعرف
معنى هذا الكلام ثم لا ينبغي أن
المراد بقوله يحيى قبل كذا ما ليس
بلازم في السجع أن يكون ذلك في
بيتين أو أكثر وفي فاصلتين أو أكثر
والأقنى كل بيت أو فاصلة يحيى
قبل حرف الروي أو ما في معناه
ما ليس بلازم في السجع (كقوله
فما نبتك من ذكرى حبيب وميزل
بسقط اللوى بين الدخول فومل)
قد جاء نبت اللام ميم مفتوحة
وهو ليس بلازم في السجع وقوله
قبل حرف الروي أو ما في معناه
اشارة الى أنه يجري في الشعر
والنظم (نحو فاما التميم فلا
تقهر وأما السائل فلا تقهر) فالراء
بمنزلة حرف الروي ويحيى الهاء
قبلها في الفاصلتين لزوم ما لا يلزم
لصحة السجع بدونها نحو فلا تقهر
ولا تسخر (وقوله سأشكر اعمرا
ان تراخت مني) *

قوله أبو عسابة كذا في النسخ
والذي في المعاهد أبو عسابة بالغين
المهجمة والنون فليحذر اه

(ففي غير محبوب الغنى عن صديقه
ولامظهر الشكوى اذا النعل زلت)
زلة القدم والنعل كناية عن
نزول الثمر والمحنة (رأى خلتى)
أي فقري (من حيث يخفى
مكانها) أي لاني كنت أسترها
بالجميل (فكانت) أي خلتى
(قضى عيني حتى تجلت) أي
انكشففت وزالت باصلاحها
بأياديه يعني من حسن اهتمامه
بجعل له كالداء الملازم لا شرف
أعضائه حتى تلافاها بالاصلاح
بحرف الروى هو التفاء وقد جى
قبله بلام مشددة مفتوحة وهو
ليس بالزوم في الجمع لصحة الجمع
بدونها نحو جلت ومدت ومننت
وانشئت ونحو ذلك (وأصل
الحسن في ذلك كاه) أي في جميع
ما ذكر من المحسنات اللفظية (أن
تكون الالفاظ تابعة للمعاني دون
العكس) أي لان تكون المعاني
توابع للالفاظ بأن يؤتى بالفاظ
متكافئة مصنوعة فيتبعها المعنى
كقوله ما كانت كما يفعله بعض
المتأخرين الذين لهم شغف بإيراد
المحسنات اللفظية فيجعلون
الكلام كأنه غير مسوق لافادة المعنى
ولا يبالون بمخالف الدلالات وركاكة
المعاني فيصير كغم من ذهب على
سيف من خشب بل الوجه أن
تنزل المعاني على سميتها فيطلب
لأنفسها الالفاظ تليق بها وعند

نعمته وكأنه أي الشاعر أراد ساكرا عمر وغذف الجار وجعل أيادي بدل اشتغال من عمرو
اه قال الفري فنبغي أن يقدر الرابطة أي أيادي له لوجوبه في بدل البعض والاشتغال
ثم قال قد جاوزنا فضل المحشى في شرح المفتاح كون أيادي مفقولة ثانيا أيضا وفيه نظر لانه
مخالف لتصریح أئمة اللغة حيث صرحوا بعدم تعدية الال الى منعول واحد اللهم الا ان
يبقى على التسامح اه (قوله أيادي) جمع ايدهى النعم والايدي جمع يدوهى النعمة فهو
جمع الجمع اه ع (قوله أي لم تقطع) من المن وهو القطع وقوله أولم تخلط بمئة أي لم
يشبه بمئة من عمرو (قوله فتي) أي هوفتي وقوله غير محبوب قال سم يجوز رفعه نعتا لفتى
بناء على عدم تعرف غير بالاضافة ونصبه على الحال منه أو من ضميره ان كان فيه ضمير بناء
على انه بمعنى متنت اه (قوله رأى خلتى) أي أبصر أماره فقري وهى تقطع ثم القميص
وفي المثل الخلة تدعو الى السلة أي السرقة (قوله أي فقري) تفسير مرادوا لافقهوم
الخلة أعم من الفقر اه سم (قوله قذى عيني) أي قذى عيني فهو تشبيه بليغ والقذى
ما يقط في العين من عود ونحوه فيعالجها حتى يخرجها (قوله من حسن اهتمامه) أي اهتمام
عمرو الممدوح بإزالة فقره وقوله جعله أي جعل المادح فقره المعبر عنه بالخلة كالداء الخ
(قوله الملازم لا شرف أعضائه) أي الممدوح وهو عينا (قوله حتى تلافاها) بالتفاء أي
تدارك (قوله لصحة الجمع بدونها) أي الجمع المعروف أي لوجعلت القوافي سجعا
لا يلزم فيه ذلك (قوله وأصل الحسن) أي شريطة فاطمى غلى الشرط أصلا باعتبار أنه
لا بد منه كما أن الاصل كذلك (قوله من المحسنات اللفظية) اقتصر عليها الكثرة الغاطة
فيها والافالصل المذكور لكل من العنوى واللفظي اه من عرق (قوله تابعة للمعاني)
أي فالمعاني هي المقصودة بالذات والالفاظ تابعة لها (قوله أي لأن تكون المعاني الملح)
الوجه أنه بتفسير لقوله دون العكس لاقوله العكس لتساد المعنى تأمل اه سم (قوله
توابع للالفاظ) أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله متكافئة) أي متكافئة غير
متروكة على سميتها وقوله مصنوعة أي قصد فيها الى الصناعة وتخصيل المحسنات اللفظية
(قوله بمخالف الدلالات) أي اذا كانت الالفاظ مجازات أو كليات وقوله وركاكة المعنى
أي اذا كانت الالفاظ حقائق (قوله فيصير) أي الالفاظ وفي نسخة فتصير بالتاء القومية
أي الالفاظ البديعية (قوله على سيف من خشب) هو المعنى (قوله بل الوجه) أي
الطريق وقوله ان تترك المعاني أي الواقعة والحاضرة عنده (قوله وعنده هذا) أي عند
الاشيان بالفاظ تليق بها (قوله وجين رتب الحريري) أي أعطى وظيفة الاشياء ورتب
فيها وطلب أن يكتب كما يؤمر فيأتى بالالفاظ تابعة للمعاني اه سم والحريري
هو أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري الحر ابي صاحب المقامات وفضلها
أكثر من أن يحصر وأشهر من أن يذكر ومن عرفها حق معرفتها استدل به على فضل
هذا الرجل وغزارة مادته وكثرة طاعته ويقال ان الحريري كان علمها أربعين مقامة

هذا تظهر البلاغة والبراعة ويميز الكامل من القاصر وجين رتب الحريري مع كمال فضله

وسجلها من البصرة الى بغداد وادعاها فلم يصدق في ذلك جماعة من أدباء بغداد وقالوا انها ليست من تصنيفه بل هي لرجل مغربي من أهل البلاغة مات بالبصرة ووقعت أوراقه اليه فادعاها فاستدعاها الوزير الى الديوان وسأله عن صنعته فقال أنا رجل منشي فاقترح عليه انشاء رسالة في واقعة عين فافانقر في ناحية من الديوان وأخذ الدواة والورقة ومكث زمانا كبيرا فلم يفتح الله تعالى عليه بشئ في ذلك فقام يخلان وكان الحريري مولعا بآفة لحية عند الفكرة فنهاه أمير البصرة وتوعده على ذلك وكان كثيرا يخالس له فبقي كالمقيد لا يتجاسر أن يعيث بلمحنته فتسكلم في بعض الايام بكلام أعجب الأمير فقال له سلني شيئا حتى أعطيك فقال له أعطني نديستي قال قد فعلت وكان يسكن في مشاة البصرة وكان أصله منها ويقال ان كان له بمائة ثمانية عشر ألف نخلة وأنه كان من ذوي اليسار ولما رجع الى بلده عمل عشر مقامات أخرى وسيرهن واعتذر من عيه وحصره في الديوان بما لحقه من المهابة وجاءه شخص غريب يزور ويأخذ عنه شيئا فلما رآه استزرى شكله ففهم الحريري ذلك منه فلما التمس منه ان يعلي عليه قال له اكتب -

ما أنت أول سار غيرة فسر * ورائد أعجبته خضرة الدمن

فاختر لنفسك غيري اني رجل * مثل المعبدى فاصبر بي ولا تترني

تجعل الرجل وانصرف وللحريري تأليف حسان مناداة الغواص في دفع أوهام الخواص ومنها ملحمة الاعراب في النحو وشرحها أيضا وله ديوان ورسائل وشعر كثير غير شعره الذي في المقامات فمن ذلك قوله

قال العواذل واهذا الغرام به * أما ترى الشعر في خدي قد بنتا

فقلت والله لو أن المفسد لي * تأمل الرشد في عينيه ما بنتا

ومن أقام بأرض لانبسات بها * فكيف يرسل عنها والريح أني

وله قصائد استعمل فيها التجنيس كثيرا وكانت ولادته في سنة ست وأربعين وأربعمائة ووفى سنة ست عشرة وقيل خمس عشرة وخمسمائة بالبصرة في سكة بني حرام نسبة الى طائفة من العرب سكندوا في هذه السكة وخلف ولدين هما نجم الملك عبدالله وقاضي قضاة البصرة ضياء الاسلام حميد الله رحيم الله تعالى اه معاهدا باختصار (قوله في ديوان الانشاء) أي جعل كاتباً عند الملك يكتب الحجج والقضايا والدعاوى فقد كاف انشاء معان بالانهاض تطابق تلك المعاني (قوله عجز) أي عن أن يكتب كما يؤمر اه سم (قوله فقال ابن الخشاب) أي في سبب عجزه اه سم وكان معاصره له (قوله وذلك الخ) أي معني كونه رجلا متباماتيا (قوله فإين هذا) أي كآب معانيه فرضية من كآب معانيه واقعة وحاضرة (قوله في الترجيح) أي التفضيل (قوله يكتب كما يريد) كالحريري (قوله يكتب كما يؤمر) كان الخشاب (قوله وبين الحالين يون بعيد) فان الحالة الثانية أبلغ من الاولى (قوله واهذا) أي لان بينهما يون بعيدا رعبارة عرق وقد عرفت أن بين الحالين يون بعيدا ألا ترى

في ديوان الانشاء عجز فقال ابن الخشاب هو رجل مقاماتي وذلك لان كتابه حكاية تجبري على سب ارادته ومعانيه تتبع ما اختاره من المناظرة المصنوعة فأين هذا من كتاب أمربه في قضية وما أحسن ما قيل في الترجيح بين صاحب والصابي ان صاحب كان يكتب كما يريد والصابي يكتب كما يؤمر وبين الحالين يون بعيد ولهذا

الى صاحب فانه طالب أن يجانس بين قم الذي هو فعل أمر وبين قم الذي هو اسم مذبذبة
فالم يتيسر له معنى مطابق لمتضى الحال واقع في نفس الامر يكون اللفظ فيه بليغا أنشأ
العزل بلا سبب اقاضي تلك البلدة فكتب اليه أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم فتفطن
القاضي بانه لا غرض له في المعنى وأنه لا يناسب حاله وحال الملك فصارا الكلام فيه كالهزل
فقال القاضي الخ اه (قوله قال تعالى قم) اسم بلدة (قوله والله ما عزلناك فقم) فقم
السجعة مقول القول قال سم بمعنى أنه ليس له غرض في عزلي وحامل عليه الا ذكر هذه
السجعة فهي المقصودة دون المعنى فصارا اللفظ متبوعا والمعنى تابعا اه

(خاتمة نسأل الله حسنها)

(قوله في السرقات الشعرية وما يتصل بها) قال عني انما جمع هذه الاشياء في الخاتمة
ولم يجعلها بابا من البديع أو يجعل كل واحد منها بابا على حدة لوجهين أحدهما ان كلامها
ليس أمر ايم كل كلام أما في السرقات فظاهر نظروا في البديع وكذا في ما يتصل بها
لاختصاصها بالاخذ عن الغير وأما في الابتداء والانتها والخاص فمخرج ما ليس في تلك
الحال وهذا الوجه بعينه يمكن أن يجعل هو السر في جمعها لا شبرا كهافيه والوجه
الثاني ان الحسن في ادون الحسن في غيرها مع سهولة التناول فلم يجعل بابا لعله الاهتمام
بشأنها وتيسرها باعتبار غيرها وان كان الناس يهتمون بأمورها أما في السرقات فلما علم
من أن الابتداء ارفع وأصعب من الانبعاث وان كان فيه تغييرا وكذا في ما يتصل بها
وأما في الابتداء وما والا فلهذا لم من أن رعاية تمام الحسن في جميع أجزاء الكلام أعلى
وأصعب ويمكن جعل هذا أيضا هو السر في جمعها اه (قوله مثل الاقتباس والتضمين
الخ) سبأني معاني هذه الاقارب ووجه اتصال هذه بالسرقات كون كل من القيلين فيه
ادخال معنى كلام سابق في لاحق (قوله لأن المصنف قال) أي في الايضاح الذي هو
كالشراح لهذا المتن (قوله من أصول) أي مسائل (قوله وبقيت أشياء الخ)
ظاهر كما ترى في كون تلك الأشياء من نفس الفن لا خارجة عنه والافلا وجه للتعبير بالبقاء
ولا بقوله يذكروا في علم البديع الخ وكذا قوله والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله الخ فانه
ظاهر في تعلق الخاتمة بهذا الفن اه سم (قوله وهو قسمان) أي الباقي أو مذ كور بعض
المصنفين وفي نسخة وهي (قوله ما يجب ترك التعرض له) أو لعله من المحسنات والافهوا
مذ كور أي وان ذكره ذلك البعض (قوله لعدم كونه راجعا الى تحسين الكلام) مثل
الموصل وهو أن يوفق بكلام يكون كل من كلماته متصلة بالحروف كقول الحريري

فتنتني فجننتني تجن * تجن يفتن غيب تجني

وقوله فجننتني أي صيرتني مجنونا وقوله تجن فاعل فتنتني وجننتني وهو اسم امرأة وقوله
تجن أي باعراض وقوله يفتن أي يتنوع وقوله غيب تجني أي بعد اعراض ومثل

قال قاضي قم حين كتب اليه
الصاحب أيها القاضي بقم قد
عزلناك فقم والله ما عزلناك فقم
السجعة * (خاتمة للفن الثالث) *
(في السرقات الشعرية وما يتصل
بها) مثل الاقتباس والتضمين
والعقد والحل والتاميم (وغير
ذلك) مثل القول في الانتداء
والتخلص والانتها وانما قلنا ان
الخاتمة من الفن الثالث دون ان
نجعلها خاتمة الكتاب خارجة
عن الفنون الثلاثة كما توهمه غيرنا
لان المصنف قال في آخر بحث
المحسنات اللغوية هذا ما يتيسر
بإذن الله تعالى جمعه وتحريره
من أصول الفن الثالث وبقيت
أشياء يذكروا في علم البديع
بعض المصنفين وهو قسمان
أحدهما ما يجب ترك التعرض
له لعدم كونه راجعا الى تحسين
الكلام ولعدم الفائدة في ذكره

المقطع وهو ضد الموصل كقول الوطواط

وأدرك أن زرت دار ورد ددر وورد وورد وورد

أي وأدرك أن زرت دارا محبوبة المسماة بورد الدرد والورد المعلومين وورد أي مادة وورد أي فرسا بين الأشقر والأحمر ومثل التعديل ويسمى سياقة الأعداد وهو إيقاع أسماء مفردة على سياق واحد كقوله وضعنا في يديه زمام الحل والعقد والقبول والرد والامر والنهي والاثبات والنفي والبسط والقبض ومنه قوله المتنبي

الخيل والليل والبيداء تعرفني والسهم والرمح والقرطاس والقلم

ومثل ما يسمى تنسيق الصفات وهو تعقيب موصوف بصفات متواليمة كقوله تعالى هو الله الذي لا اله الا هو الملك القدوس السلام الآية اه مطول بزيادة (قوله) لكونه داخل الخ) مثل ما سماء بعض المتأخرين الايضاح وهو ان ترى في كلامك خفاء دلالة

فتأتي بكلام بين المراد ويوضحه فانه داخل في الاطناب ومثل التوشيع بالمعنى المذكور في باب الاطناب اه مطول (قوله اتفاق الخ) هذا توطئة والقصد بالذات قوله فالأخذ والسرقة الخ (قوله على لفظ التفتية) حال من القائلين وليس صله اتفاق ولا القائلين ووجه

هذا الضبط وراه كونه الرواية أن الاثنين أقل ما يتصوره وفيه الاتفاق والمراد بالقائلين قائل المأخوذ منه ولو كان القائل متعددا وقائل المأخوذ ولومه تعددا أيضا اه من يس باختصار (قوله في الغرض على العموم) أي الكائن على العموم أي في الغرض العام للناس بأن

تترك الناس في معرفته اه جري أي مع الاختلاف في وجه الدلالة لأخذ من المقابلة قال سم قوله ان كان في الغرض ذكر في هذا الغرض أمرين الغرض وكونه على العموم فقابل الاول بقوله الآتي وان كان في وجه الدلالة أي على الغرض لافي الغرض ويبقى مقابل الثاني فانظر هل تركه ولم تركه أو يستفاد من كلامه ومن أين يستفاد اه أقول ذكر ع ق أن

المصنف ترك مقابل الثاني لانه معلوم لا تفصيل فيه وانما تعرض لمفهوم الاتفاق في نفس الغرض وهو الاتفاق في الدلالة على الغرض لمافية من التفصيل بعبارة ثم الاتفاق في نفس الغرض وهو على العموم يتضمن شيئين أحدهما كون الاتفاق في الغرض لافي الدلالة

عليه من الجهة المعهودة للاتحاد وهي الدلالة بالحقيقة وثانيهما كون الغرض عام الادراك لخروج به الغرض الخاص أي المعنى الدقيق الذي لا يستخرجه الا الاذكياء وان كانت الدلالة علم بالحقيقة ومن المعلوم أن الأغراض أي المعاني الدقيقة مما تفاوت الناس في

ادراكها فيمكن أن يدعى فيها السبق أي الغلبة والتقدم والزيادة وعدم ذلك ولكن هذا المعنى لم يتعرض له المصنف لانه معلوم لا تفصيل فيه اه وقال بعض الأفاضل أقول قد يستفاد من كلامه بجعل المقصود من الغرض العام خصوص قيد وهو كونه عاما

ويراد به ما لا يختص به البلغاء وغيرهم ويكون الخاص ما يختص به البلغاء تامل (قوله وهو ذلك) كالبلاغة والذكاء اعتمادا على القامة (قوله فلا يبعد سرقة) جواب الشرط

لكونه داخل في ما سبق من الابواب
والثاني ما لا بأس بذكره لاشتماله على
فائدة مع عدم دخوله فيما سبق مثل
القول في السرقات الشعرية وما
يتصل بها (اتفاق القائلين) على
لفظ التفتية (ان كان في الغرض
على العموم كالوصف بالشجاعة
والسخاء) وحسن الوجه والبهاء
وهو ذلك (فلا يبعد) هذا الاتفاق
(سرقة) ولا استعانة ولا أخذ
من ذلك

(قوله مما يؤدى هذا المعنى) كالتهاب والاعارة والغصب والمسخ وما أشبه ذلك مما يأتى من الالقاب وانما قلنا ان هذه الالقاب تؤدى هذا المعنى الواحد لانها كلها تشترك في الاستناد الى الغير في التوصل وانما اختلفت معانيها باعتبار العوارض على ما سيبيح
 اه ع ق (قوله والاعم) هو ضد الفصح هذا (قوله والمفعم) بفتح الحاء وهو ضد الشاعر أى الذى لا قدرته على الشعر (قوله أى طريق الدلالة) المراد بطريق الدلالة اللفظ الدال على اوصاف العام من حقيقة أو مجازاً ونهاية أو تشبيه هو قوله على الغرض متعلق بالدلالة والمراد الغرض العام أى القائلان متفقان في الطريق أى وفي الغرض العام وأما اذا اختلفا فيها أو اتفقا في الطريق واختلفا في الغرض لا يتحقق فيه السرقة لان السرقة هي أخذ المعنى كما سيأتى ان شاء الله تعالى (قوله كالتشبيه) تمثيل للوجه والمراد به الكلام الدال على التشبيه ليكون لفظ الان وجه الدلالة لفظ (قوله هيات) أى صفات والمراد الجنس وقوله تدل على الصفة أى التى هي الغرض كالجود في المثال الا ترى (قوله لاختصاصها) أنه لتدل أى لاجل اختصاصها بمن أى بوصف فصحى أى تلك الصفة التى هي الغرض له أى لذلك الموصوف فيلزم أن تكون تلك الهيات مستتزمة للصفة التى هي الغرض والاتقال من المذموم الى اللازم كناية فعلم أن ذكر الهيات داخل فيما يقابل الحقيقة الممثل لها بالتشبيه وذلك المقابل هو مطلق الجوز للشامل للكناية اه ع ق (قوله بالمثل) أى البشاشة والسرور اه فترى وعجوبة ع ق أى تلون الوجه فرحاً و سروراً فان هذه الهيات أعنى كون الانسان مثلاً للوجه وكون ذلك التمثال بسبب وكون ذلك السبب ورود السائلين ينتقل منها الى الوصف بالجود اه (قوله جمع عاف) وبجمع أيضاً على عافون كقوله يا خير من يم العافون ساحتهم (قوله بالعبوس) وهو تلون الوجه تلوناً يدل على الاغتمام اه ع ق (قوله عند ذلك) أى ورود العفة وكذا ما بعده (قوله مع سعة ذات اليد) قال ع ق فان ذكر هذه الهيات أعنى كونه عبوساً وكون ذلك عند ورود العفة وكون ذلك عند سعة اليد على الجمل فهذه من الدلالة الكنائية أيضاً اه (قوله أى المال) تفسير لمجموع ذات اليد اه سم وقال العصام فى أطوله وذات اليد المال معنى ذات اليد لان اليد تفعل معها ما لا تفعل بدونه فكانت يأم اليد بالعطاء والامسالة واليد ملوكة اه (قوله وأما العبوس الخ) أى لان عبوسه يدل على تأسفه على ما فات من مراتب السجاء بعدم وجدان المال (قوله فان اشترك الخ) دليل جواب الشرط فى قوله وان كان فى وجه الدلالة وجواب الشرط محذوف تقديره فبشره تفصيل فان اشترك الخ (قوله كتشبيه الخ) المراد به الكلام الدال عليه ليكون لفظاً كما تقدم (قوله والاجاز الخ) هذه هي الحالة التى يمكن فيها تحقق السرقة لكن لا يتعين فيها السرقة ولذا فصلها كما سيأتى اه سم (قوله بأن يحكم بين القائلين فيه الخ) فيه إشارة الى أنه ليس المراد بالسبق هنا مجرد التقدم فى الزمن بل السابق الى علو المرتبة والكمال فان المتبادر من هذا السياق أن قوله

مما يؤدى هذا المعنى (تقرره) أى تقرره هذا الغرض العام (ق) العقول والعادات) يشترك فيه القصيح والاعم والشاعر والمفعم (وان كان) اتفاق القائلين (ق) وجه الدلالة) أى طريق الدلالة على الغرض (كالتشبيه) والجاز والكناية (وكذا كرهيات تدل على الصفة لاختصاصها بمن هي له) أى لاختصاص تلك الهيات بمن تشبه تلك اللفظة (كوصف الجواد بالمثل عند ورود العفة) أى السائلين جمع عاف (و) كوصف (الضيل بالعبوس) عند ذلك (مع سعة ذات اليد) أى المال وأما العبوس عند ذلك مع قل ذات اليد فمن أوصاف الاستياء (فان اشترك الناس فى معرفته) أى معرفة وجه الدلالة (لاستقراره فيها) أى فى العقول والعادات (كتشبيه السجاء بالاسد والجواد بالبحر فهو كالاول) أى فالاتفاق فى هذا النوع من وجه الدلالة كالاتفاق فى الغرض العام فى أنه لا يعتد سرقة ولا أخذاً (والا) أى وان لم يشترك الناس فى معرفته (جازاً بقضى فيه) أى فى هذا النوع من وجه الدلالة (السبق والزيادة) بأن يحكم بين القائلين فيه بالتفاضل

بأن يحكم الى قوله أكمل من الآخر تفسير للسبق وان الثاني تفسير للزيادة فليست أملا
 سم وعبارة ع ق قوله السابق أي اذا كان غير بإمكان ادعاء السابق أي غلبة أحد
 الاثنين به الآخر بأن يكون أكمل منه وأفضل والزيادة أي زيادة أحدهما على الآخر
 فيه بالغلبة والآخر أنقص منه ويحتمل ان المراد بالسبق التقدم أي ان أحدهما أقدم
 والآخر أخذه منه اه (قوله وان أحدهما الخ) تفسير (قوله خاصي) أي منسوب
 الى الخاصة أي هذا المفهوم لا يطلع عليه الا انشاصه وهم البلقاء (قوله غريب) تفسير
 لقوله خاصي لقوله في بحث الاستعارة أو خاصية وهي الغريبة قال الشارح هناك أي
 التي لا يطلع عليها الا الخاصة اه سم (قوله لا ينال الا بفكر) تفه ير غريب أي لا يدركه
 الا الاذكياء كتشبيه الشمس بالمرآة في كفاف الاشئ (قوله عامي) أي تشارك العامة
 الخاصة فيه (قوله كما تر) أي في تشبيه الوجه البهي بالشمس في قوله
 لم تلق هذا الوجه نسم نهارنا * الا بوجه ليس فيه حياء

فان تشبيه الوجه البهي بالشمس مبتذل عامي لكن أضف الى ذلك كون عدم الحياء من
 الشمس هو الذي أوجب لها ادعاء المقابلة لهذا الوجه فخرج بذلك عن الابتذال اه ع ق
 (قوله الباقي على ابتذاله) زائد على ما هنا (قوله فلا اخذ الخ) أي واذا اتقرر هذا
 فلا اخذ الخ اه اطول (قوله فلا اخذ والسرقة الخ) تقسيم السرقة والاخذ الى النوعين
 المذكورين باعتبار كل من الصريين السابقين فكل منهما ما ينقسم الى ذلك اه سم
 (قوله أما الظاهر الخ) تحته ثلاثة عشر قسما لان المأخوذ ان كان المعنى مع اللفظ من غير
 تغيير للنظم فهذا قسم وان كان المأخوذ هو المعنى مع اللفظ وغير النظم فحتمه اقسام ثلاثة
 لان الثاني اما أن يبلغ من الأقل أو مثله أو دونه وان كان المأخوذ المعنى مع بعض اللفظ فحتمه
 اقسام ستة لانه اما أن يغير فيه النظم أولا ويأتي فيه ما تقدم من الثلاثة وان كان المأخوذ
 المعنى وحده فحتمه اقسام ثلاثة أيضا (قوله مع اللفظ كله) أي سواء كان فيه تغيير للنظم
 أولا وكذا يقال في قوله أو بعضه (قوله فان أخذ اللفظ كله من غير الخ) أي المصنف
 بقيود ثلاثة وسيأتي محترزها في كلامه على الالف والنشر المشوش (قوله ويسمى نسخا)
 لانه نسخ كلام الغير ونسبه لنفسه اه ع ق وعبارة سم قوله نسخا لانه نقله الى نفسه
 من قولهم نسخ الكتاب أي نقلت ما فيه الى كتاب آخر وقوله وانما لا يقال اتحل
 فلان شعر غيره وقول غيره اذا ادعاه لنفسه اه (قوله ابن الزبير) هو بفتح الزاي وكسر
 الباء كما في القاموس لانه وازنه بأمر فليس هو العصامي المشهور وعبارة ع ق وليس المراد
 به عبد الله بن الزبير بن العوام العصامي المعلوم وانما المراد به شخص آخر كان قد علم على
 عبد الله بن الزبير العصامي المعروف فلما حرمه من العطاء قال ابن الزبير أعني هذا المذكور
 هذا السيد عبد الله بن الزبير العصامي لعن الله ناقه جلتى اليك فقال له السيد عبد الله بن
 الزبير العصامي ان وراءكها اه (قوله انه فعل ذلك) أي النسخ والاتحال وأنه فعل يجوز

وان أحدهما فيه أكمل من
 الآخر وان الثاني زاد على الاول
 ونقص عنه (وهو) أي ما لا يشترك
 الناس في معرفته من وجه الدلالة
 على الغرض (ضربان) أحدهما
 (خاصي في نفسه غريب) لا ينال
 الا بفكر (و) الآخر (عامي)
 تصرف فيه بما أخرجه من
 الابتذال الى القرابة كما مر
 في باب التشبيه والاستعارة من
 تقسيمهما الى الغريب الخاصي
 والمبتذل العامي الباقي على
 ابتذاله أو المتصرف فيه بما أخرجه
 الى القرابة (فلا اخذ والسرقة)
 أي ما يسمي بهذين الاسمين
 (نوعان ظاهر وغير ظاهر أما
 الظاهر فهو أن يؤخذ المعنى كله)
 اما حال كونه (مع اللفظ كله أو بعضه
 أو) حال كونه (وحده) من غير
 أخذ شيء من اللفظ (فان أخذ اللفظ
 كله من غير تغيير للنظم) أي
 لكيفية الترتيب والتأليف
 الواقع بين المفردات (فهو مذموم
 لانه سرقة محضة ويسمى نسخا
 وانما لا كما حكى من عبد الله بن
 الزبير انه فعل ذلك بقول

كونه بدل اشتمال من عبد الله أى عن فعله ذلك بقول معنى ويجوز كونه بدلا لما حكى
 اه سم وانظر هلا يجوز كونه نائب فاعل حكى بل هو الاظهار اه يس (قوله معنى) بضم
 الميم وفتح العين وهو غير معنى (قوله أخاك) اخوة الصداقة أو النسب اه أطول (قوله
 النصفة) بفتح النون والصاد وهى اسم مصدر الانصاف اه ع (قوله ولم توفه حقوقه)
 عطف تفسير لما قبله اه يس (قوله على طرف الهجران) بكسر الهاء والاضافة بيانية اه
 سم (قوله أن كان يعقل) فيه إشارة الى أن ارتكابه الهجران هو قضية العقل فليتامل
 اه سم وقال العصام فى أطول من باب ضرب أى ان كان يبقى عقله بعد ظلمك وفيه إشارة
 الى أنه يصير مجنوناً بظلمك وبهجران بقى عقله اه (قوله من أن الخ) من تعليلية أى من
 أجل أن تضربه كما فى قوله تعالى مما خطاياهم أغرقوا وظاهر كلام الشارح أنهم جاءوا بدلا
 كما فى قوله تعالى أرضيت بالحياة الدنيا من الآخرة (قوله عن شفرة السيف) شفرة
 السيف حذو صحاح اسم (قوله وتحمل المشاق) تضمر (قوله من حل) بالزاي المجمة
 والحاء المهملة اه فترى وارى بالراء المهملة (قوله فأنتسده هذين البيتين) لأنه كان
 أميرهم يتناشدون عنده القصائد وقيل لان معاوية كان حاقدا عليه وعنده غبطة منه وفى
 بعض النسخ فأنشد ففعوله الاول محذوف أى أنشد لما سألنى (قوله شعرت) بضم العين
 أى صرت شاعرا وبابه ظرف وقوله بعدى أى بعد على بآئك غير شاعر (قوله يا أبابكر)
 كنية عبد الله بن الزبير (قوله فأنشد قصيدته) أنشدت بعدى الى مفعولين يقال أنشدنى
 شعرا ومفعوله الاول هنا محذوف أى أنشد اه فترى (قوله وانى لا وجل) أى أخوف
 من الوجمل وهو الخوف وموضع على أى شانصب لانه مفعول لا درى وقوله وانى لا وجل
 اعتراض وتغدير بالغين المجمة أى يصبح الموت وأول مبنى على الضم لقطعه عن الاضائة
 منويا كما فى قبل وبعد أى أول كل شئ وحاصل المعنى وبقاتك ما أعلم أى نايكون أقدم
 من الآخر فى غدا والموت عليه وانى خائف مترقب اه فترى وقوله بالغين المجمة ليس بمتعين
 بل يصح كونه بالغين المهملة من العدويل قال بعضهم انه الانسب اللهم الا أن ثبتت
 الرواية بالمجمة (قوله فأقبل معاوية الخ) أى التفت له لانه معه فى المجلس (قوله ألم تخبرنى
 الخ) استقهاهم تقررى قال سم يفهم منه أن عبد الله بن الزبير أخبر معاوية بذلك فكانه
 لم يرد نسبتهما اليه الا فتضاهى ما ودعوى عذفة الشعر وما ليس له بل وجهها صحيحا لا يوجب
 ذما وكان ذم هذا فى حد نفسه مع قطع النظر عن مقصد صحيح يخرج به عن الذم تامل اه
 وقوله بل وجهها صحيح أى كقوله هو أخى من الرضاع وأنا أخى بشعره وقوله فى حد نفسه
 خبر كان (قوله كما يقال الخ) مثال لا بد ال الكل نظر الان قوله فانك أنت لما كان من
 الامور العامة التى تشترك الناس فى معرفته والتعبير به كان المراد ما عدا (قوله الخطيئة)
 بالحاء والطاء المهملتين اسم الشاعر سمي به لقصره وقبل لدماعته (قوله دع المكارم الخ)
 مقول القول أى طلبها بدليل قوله لا ترحل لبغيتها والمكارم جمع مكرمة بمعنى الكرامة

معنى بن أوس اذا أنت لم تنصف
 أخاك أى لم تعطه النصفة ولم
 توفه حقوقه (وجدته على طرف
 الهجران) أى هاجرالك مبتدلا بك
 وعواخاك (ان كان يعقل ويركب
 حد السيف) أى يجعل شدا لتؤثر
 فيه تأثير السيوف وتقطعه
 تقطعها (من أن تضربه) أى بدلا
 من أن تظله (اذا لم يكن عن شفرة
 السيف) أى عن ركوب حذو
 السيف وتحمل المشاق (من حل)
 أى مبدف قد حكى أن عبد الله بن
 الزبير دخل على معاوية فأنشده
 هذين البيتين فقال له معاوية لقد
 شعرت بعدى يا أبابكر ولم يفارق
 عبد الله المجلس حتى دخل معنى بن
 أوس المزنى فأنشد قصيدته التى
 أولها

أمرك ما أدري وانى لا وجل

على انما تغدو والمنية أول
 حتى أتمها وفيها هذان البيتان فأقبل
 معاوية على عبد الله بن الزبير وقال
 ألم تخبرنى أنك قال اللفظ له
 والمعنى له وبعد فهو أخى من
 الرضاعة وأنا أخى بشعره (وفى
 معناه) أى معنى ما لم يغير فيه النظم
 (أن يـ ل بالكللمات كلها أو
 بعضها ما يردفها) يعنى أنه أيضا
 مذموم وسرقة محضة كما يقال
 فى قول الخطيئة
 دع المكارم لا ترحل لبغيتها

والنغبة بكسر الهمزة وضمة الحاء كفاي المختار وقوله واقعد فانك الخ أى حاصل القعود
 الطعام والكسوة فلا احتياج الى طلب المكارم والرحلة اه سم بزيادة قال ع والماعى
 لست أهلا للمكارم والمعلى قدعها الغيرك واقنع بالعيشة وهى مطلق الاكل والستر
 باللباس فانك تناله بلا طلب يشق اه (قوله ذرا الما ترالخ) مقول يقال وذرفى مقابلة
 ذع والمما تر مقابل المكارم ولا تذهب مقابل لا ترحل واطلبها بدل لبغيتها واجلس بدل
 واقعد والا كل بدل الطاعم واللبس بدل الكاسى وأما فانك أنت فذ كورفى البيت
 باللفظ (قوله وكما قال الخ) مثال لا بدال البعض (قوله وقوفا) جمع واقف كشاهد
 وشهود من انوقف بمعنى الحبس لامن الموقوف بمعنى اللبس لانه لازم والمذ كورفى البيت
 متعدد مفعوله مطيهم وصحبي فاعل به وانتصابه على المحالبة بمن فاعل نيك أى ففانك فى
 حال وقوف أصحباى مراكبهم على أى لاجلى قائلين لا تهلك بكسر اللام أسأى من فرط
 الحزن وشدة الجزع وتجمل أى اصبر صبرا جليلا اه فترى بزيادة (قوله أخذ) يحتمل أنه
 مصدر وهو اسم كان ومع تفسير خبرها وعليه فقوله أو أخذ بعض اللفظ عطف على كان
 ويحتمل أنه فعل وهو خبر كان واسمها ضمير الشأن قال بعض ويصح أن يكون على صيغة
 اسم الفاعل (قوله مع تغيير لفظه) محترز قوله السابق من غير تغيير لفظه وقوله أو أخذ
 بعض اللفظ محترز قوله كله فهو على اللف والشر المشقوس كما قدمنا قال ع والمراد
 بتغيير النظم هنا أن يدل على المعنى الاول أو على بعضه بوجه آخر بحيث يقال هذا تركيب
 آخر سواء كان بتبديل نوع التركيب كتبديل جملة شرطية مثلا بغيرها أو بدون ذلك أما
 مع افادة المعنى مثلا بطريق الزوم أن أفيد أو لا صراحة وهو لا كثيرا وبدون ذلك
 وبذل على أن هذا هو المراد ما يأتى من الامثلة اه (قوله أو أخذ بعض اللفظ) سواء
 كان مع تغيير النظم أو لا فتحتمس ستة أقسام والامثلة الآتية كلها ما اذا كان المأخوذ
 البعض (قوله اغارة) هى غيب المال اه سم (قوله ومنعنا) لانه بدل صورة ما للغير
 بصورة أخرى والغالب كونها أقبح اه ع وقال سم لان المسخ تحويل الصورة الى
 ما هو أقبح منها وهنا حول الترتيب من صورة الى أخرى اه ومن هنا ينشأ اشكال
 فيما غير المثل أو أبلغ اذ كل منهم ما ليس بتغيير الاقبح ولعل الجواب أنهم اكتبوا بحكمة
 التسمية وهى لا يلزم أن تكون مطابقة للمعنى انفعوى فى تعليله بل يكتفون فيها بأدنى
 مناسبة وقد يؤخذ هذا الجواب من قوله وهنا حول الترتيب الخ تأمل ع ش وكان حاصل
 الجواب ان المراد بالمسخ مطلق التحول من صورة الى صورة سواء كانت أقبح أو لا فهو مجاز
 مرسل من اطلاق المقيد واردة المطلق (قوله كحسن السبك) المراد به انطو عن التعقيد
 المافطى والمعنوى (قوله أو الاختصار) أى حيث يناسب المقام (قوله فمدوح) ويسمى
 حسن الاتباع (قوله كقول بشار الخ) قبله

قالوا حرام تلاقينا فقلت لهم سم ما فى التلاقي ولا فى قبلة حرج

واقعد فانك أنت الطاعم الكاسى
 ذرا الما تر لا تذهب اطلبها
 واجلس فانك أنت الاكل اللابس
 وكما قال امرؤ القيس
 وقوفا يصحبى على مطيهم
 يقولون لا تهلك أسأوتجمل
 فأروده طرفة فى دالبته الأنة
 أقام تجلده مقام تجمل (وان
 كان) أخذ اللفظ كله (مع تغيير
 لفظه) أى نظم اللفظ (أو أخذ
 بعض اللفظ) كله (سمى)
 هذا الاخذ (اغارة ومنعنا)
 ولا يجزاو اما أن يكون الثانى
 أبلغ من الاول أو دونه أو مثله
 (فان كان الثانى أبلغ) من الاول
 (الاختصاصه بفضيلة) لا توجد
 فى الاول كحسن السبك أو
 الاختصار أو الايضاح أو زيادة
 معنى (فمدوح) أى فالتانى مقبول
 (كقول بشار

وبعد البيت المذكور وبعد

أشكو إلى الله هما لا يفارقني * وشر ما في فؤادي الدهر يعتلج

اه معاهد (قوله من راقب الناس) أي باعاهم ومشى على من أجهم وعبارة ع ق أي
راعاهم وحاذرهم فيما يكرهون فيتركه وفيما يبتغون فيقدم عليه لم يظفر بجاحته كلها
لأنه ربما كرهها الناس فيتركها لاجلهم فنقصت مع شدة شوقه إليها اه (قوله القتال)
تنسب القاتل وقوله الحريص على القتلى تفسير اللهج اه سم وعبارة ع ق قوله القاتل
أي المقدم على القتل أو غيره من غير ميلالة بأحد اللهج أي الملازم لطلبه الحريص عليه
من غير ميلالة قتلا كان أو غيره اه (قوله وقول سلم) أي الخناسر بالخاء المعجمة سمي بذلك
لخسارته في تجارته في الأساس سمي سلم الخناسر لأنه باع محضاً وورثه واشترى بثمنه عوداً
يضرب به اه مطول وقبل هذا البيت

أهدى لي الشوق وهو حلو * أغن في طرفه فتور

وفاز الشاهد فيه مع قوله من راقب الناس حيث أخذ بعض اللفظ من غير تغيير للنظم
(قوله أي الشد يد الجراحة) عبارة ع ق الجسور هو الشد يد الجراحة فهو بمعنى القاتل
اللهج وهو أصح في المعنى وأخصر فالمعنى في البيتين واحد هو أن من لا يراقب الناس
فاز بالارغوب ومن راعاهم فانه المطلوب لكن بيت سلم أجود سبكاً دلالة على المعنى لا
حاجة للتأمل بما هو أخص وأوضح وأخصر لفظاً كما لا يخفى وفي نفسه أن لفظ القاتل
اللهج أحسن من لفظ الجسور ونظم الطيبات أحسن من لفظ اللذان والاختصار قد
يدعى عدم مناسبة لان الغرض المرجية بترك مراقبة الناس وذلك يناسبه البسط الدال
على الاهتمام والتأكيده فأنظر اه (فبيت سلم أجود سبكاً) أي لأن قول بشار الثانيك اللهج
فيه غموض وخفاء وقيل من جهة أنه رتب على المراقبة الموت بخلاف بشار فأنه رتب
عليها عدم الظفر بالحاجة اه حال في المطول روى عن أبي معاذ رواية بشار أنه قال أنشدت
بشار أقول سلم فقال ذهب والله بيتي فهو أخف منه وأعدب والله لا أكت اليوم ولا
شربت اه (قوله في البلاغة) أي الحسن وليس المراد به مطابقة الكلام الخ
لوجودها في حكاية منهما (قوله كقول أبي تمام) هو الأصل وهو من بحر الكامل
(قوله في مرثية محمد) بخفيف الباء قال في المطول وكان قد استشهدني بعض غزواته اه
(قوله ابن جني) كرويد اه أطول (قوله هيات) اسم فعل ماض معناه بعد وفاعله
محذوف أي بعد اتیان الزمان بمثله بدليل ما بعده وهو قوله لا يأتي الزمان بمثله أو بعد
نسياني له بدلالة ما قبله وهو قوله

أنسي أبانصر نسيت إذا يدى * من حيث يقتصر الفتى وينيل

هيات الخ اه مطول بزيادة قال الفري قوله أنسي إحدى الهمزتين فيه محذوفة على
نظم قوله تعالى أفترى على الله كذباً والاستفهام أنكراري وينيل من الإالة وهي الاعطاء

من راقب الناس (أي حذرهم
لم يظفر بجاحته * وفاز بالطيبات
القاتل اللهج) أي الشجاع القتال
الحريص على القتل (وقول سلم).

بعده

(من راقب الناس مات هماً) أي
حزنار وهو مفعول له أو تمييز (وفاز
باللذة الجسور) أي الشد يد الجراحة
فبيت سلم أجود سبكاً أو أخصر
لفظاً (وأن كان) الثاني (هونه)
أي دون الأول في البلاغة لقوات
الهمزة (مضموم كقول أبي تمام)
في مرثية محمد بن حنبل

١٥ (قوله ان الزمان بمنزلة الجبل) قال الشيخ عبد القاهر في المسائل المشككة قال الشيخ أبو علي الفارسي في هذا البيت تقصير لان الغرض من هذا الكلام نفي المثل وأن يقال انه يعزوانه لا يكون فاذا جعل سبب تقدم مثله بجعل الزمان به فقد أدخل بالغرض وجوز وجود المثل ولم يمنع من حيث هو بل من حيث بجعل الزمان بالجود بمنزلة ١٥ طول (قوله وقول أبي الطيب) هو المأخوذ (قوله أعدي الزمان سخاؤه) أي سرى سخاؤه الى الزمان ولا يلزم من كون فعل بمعنى فعل أن يتهدى بما يتهدى به قال المفيزي الاعضاء أن يتجاءلوا الشيء من صالحه الى غيره والامم العدو وفي حديث لاهدوي أي لا يعدي شيء شيا ١٥ (قوله فسحابه) أي بما يجاده على ما قاله ابن جني وأبواه ارمه على ما قاله ابن فورجة وكذلك تقول في واقدي يكون به الخ (قوله وأخرجه من القدم) تفسيرى على سخابه ١٥ سم (قوله ولولا سخاؤه) أي الزمان وقوله الذي استفاده منه أي من الممدوح وقوله لجعل أي الزمان وقوله به أي بالممدوح (قوله كذا ذكره) أي هذا التفسير ابن جني قال ليت على ما ذكره ابن جني من الغلو كما تقدم في قوله

وأخلفت أهل الشر لحتى انه * لتخافك النطف التي لم تتخلق

لان الجود قبل وجود الممدوح غير موجود حتى يعدي الزمان فهو متمتع ومثل ذلك لا يقال فيه انه فاسد كما قاله ابن فورجة وإنما يقال فيه غير مقبول تأمل (قوله ابن فورجة) بفتح الفاء وضهما (قوله فاسد) الأولى غير مقبول لغلو اذ ليس بمساسد كما قدمناه (قوله لان سخاء غير موجود) بإضافة سخاء الى غير أي سخاء شخص غير موجود فسحاه اسم ان وقوله لا يوصف بالعدوى خبرها وهو السريان للغير (قوله وإنما المراد الخ) أي فالمدوح كان موجودا سخيا وكان الزمان بخيلا باظهاره الى وهدايتي له لغزارة أموره عند الزمان فلما أعدي الزمان سخاء ذلك الممدوح جاد به على أي بالاتصال به والوقوف عليه بعد سخائه عنى فالمدوح ان الزمان هداني اليه بعد الجبل بالهداية فعرفته فاغناني فالمدوح ولقد كان الزمان بخيلا باظهاره الى ١٥ ع (قوله لما أعدي سخاؤه) نظره لقوله سخابه قال سم أي أعدي سخاؤه الزمان وهو بعد وجوده ١٥ (قوله فالمصراع الثاني) فيه اشارة الى أن الشاهد في المصراعين الأخيرين والافالمصراع الاول من قول أبي الطيب أبلغ من المصراع الاول الذي لا يعم تأمل (قوله لا يشترط الخ) علة لمحذوف تقديره ولا يضر في كونه مأخوذا منه تغاير المعنى والتعبير اذا وقع الاشتراك في الحاصل والمآل ولومع زيادة شيء لا يشترط في هذا النوع الخ كما عبر بذلك ع ق أي لانهم ما اشتركوا في الجبل وهو جواب عن سؤال مقدر تقديره ان الاخذ على تفسير ابن فورجة غير ظاهر لتغاير المعنيين كما لا يخفى (قوله أصلا) أي لا يشترط الاتحاد من كل وجه بل يكفي الاتحاد من بعض الوجوه كما هنا لانهم ما بشرت كان في أصل الجبل على ما قاله ابن فورجة (قوله كما توهمه البعض) أي توهم أنه يشترط الاتحاد من كل وجه (قوله وإلا لم يكن مأخوذا الخ)

(هيات لا باقى الزمان بمنزلة
ان الزمان بمنزلة الجبل)

وقول أبي الطيب

أعدي الزمان سخاؤه) يعنى تعلم
الزمان منه السخاء وسرى
سخاؤه الى الزمان (فسحابه)

وأخرجه من القدم الى الوجود
ولولا سخاؤه الذى استفاده منه الجبل

به على الدنيا واستبقاه لنفسه كذا
ذكره ابن جني وقال ابن فورجة
هذا تأويل فاسد لان سخاء غير

موجود لا يوصف بالعدوى وإنما
المراد سخابه على وكان بخيلا لابه
على فلما أعدي سخاؤه استعدنى

بضمي اليه وهدايتي له لما أعدي
سخاؤه (ولقد يكون به الزمان
بخيلا) فالمصراع الثاني مأخوذ

من المصراع الثاني لا يعم على
كل من تفسيرى ابن جني وابن
فورجة اذ لا يشترط في هذا النوع

من الاخذ عدم تغاير المعنيين أصلا
كما توهمه البعض والالم يكن
مأخوذا منه على تأويل ابن جني

في الاستدلال به ذا الشعار بموافقة البعض على الاخذ على تأويل ابن جني اه يس (قوله
 أيضا) أي كما لا يكون مأخوذا على تأويل ابن فورجة وانما لم يصرح به لان عدم الاخذ
 عليه حينئذ ظاهر ففعله كانه أصل مقيد عليه وبعبارة عق فاعلى هذا التقدير أي تقدير ابن
 فورجة لا يكون مأخوذا من الاقل أيضا لان المعنى عليه ولتد يكون الزمان بخيلا باظهارة
 وهو مخالف للجل بابيجاد مثله الذي في المصراع الاول والسكونه أظهر في عدم الاخذ
 لم يتراض له في الشرح ويرجع المعنى الى حاصل واحد أيضا على هذا التقدير لانه اذا بجل
 باظهارة له اعزته فهو بخيل بفائده اللازمة لوجوده الالسبب فيلزم بجل بوجوده لان
 نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم فبني فائده كنفية فيلزم بجل بأمثاله اه بتصرف وبعبارة سم
 وانما اقتصر الشارح على بيان التغيرات على تفسير ابن جني لان هذا المتوهم اعتقد عدم
 التغير عليه وسلم الاخذ عليه ومنعه على تفسير ابن فورجة لاعتقاده التغير عليه تأمل
 اه سم (قوله لان أتمام الخ) أي فهناك مغايرة بحسب الظاهر وان كان في نفس الامر
 لا مغايرة لان المراد من المثل المدوح كما في قولك مثلك لا يخيل أي أنت لا تبجل (قوله اذ
 المعنى على الماضي) ان قلت من أين يستفاد الماضي من قول أبي تمام * ان الزمان بمنزلة الخيل *
 قلت من الجملة الاسمية الدالة على الثبات والدوام الشامل للماضي هذا وقد يقال العدول
 الى المستقبل في كلام أبي الطيب قصد الى الاستقرار وحكاية للحال الماضية الا ان يقال
 لما لم يبق بجل الزمان بعد ان انسخناه اياه لم يحسن من حمل المضارع على ذلك اه يس وانما
 كان المعنى على الماضي لان الغرض أنه جاد به ووجد بالذهل (قوله فان قيل المراد الخ) أي
 فيكون المضارع واقعا موقعه (قوله وبذله) عطف على وجوده أو على سخا (قوله
 لكن اعدامه الخ) حاصله أنه بعد ايجاد ما صار الذي في تصرف الزمان انما هو اعدامه واما
 ايجاد فلا يتعاقب به لانه فاعلى للحاصل حينئذ (قوله باق بعد) أي بعد وجوده أو
 في المستقبل وقوله في تصرفه أي تصرف الزمان (قوله لا قرينة عليه) أي فلا يصح وبه
 صحته الخ (قوله فأبعد من الذم) من معنى عن أي حقيق بأن لا يذم فأنزل التفضيل ليس
 على بابه (قوله مرتاد) اسم فاعل وأصله مرتيد (قوله الا الفراق) استثناء من دليلا
 ودليلا مفعول بجد ومفعوله الثاني ان كان الذي ينصب مفعولين محذوف أي موجودا
 الخ اه سم قال يس وفيه نظرا والظاهر أن المفعول الثاني دليلا والاستثناء مفرغ على حد
 ما علمت الا لفقاه اه (قوله على النفوس) أي على هلاكها (قوله وهو حال من سبلا)
 أي لانه في الاصل صفة لها فلما قدم صار حالا قال في المعنى في تبيينه الظاهر أن لها من قول
 المتنبي

لولا مفارقة الاحباب ما وجدت * لها المنايا الى ارواحنا سبلا

جار ومجرور متعلق بوجدت لكن فيه تعدي فعل الظاهر الى ضميره المتصل كقولك ضربه
 زيد وذلك ممنوع فينبغي أن يقدّر صفة في الاصل سبلا فلما قدم عليه صار حالا منه كما كان قوله

أيضا لان أتمام على بجل بمثل
 المرتي وأبو الطيب بنفس المدوح
 هذا ولكن مصراع أبي تمام
 أجود سبلا لان قول أبي الطيب
 واقد يكون بلفظ المضارع لم يقع
 موقعه اذ المعنى على الماضي فان
 قيل المراد اقد يكون الزمان بخيلا
 به لانه أي لا يصح به لانه قط لعله
 بأنه سبب لصلاح العالم والزمان
 وان سخا بوجوده وبذله للتغير
 لكن اعدامه واقفا وباق بعد
 في تصرفه قلنا هذا تقدير
 لا قرينة عليه وبعد صحته فصراع
 أبي تمام أجود لاستغنائه عن مثل
 هذا التكلف (وان كان الثاني
 مثله) أي مثل الاول (فأبعد)
 أي فالثاني أبعد (من الذم والفضل
 الاول كقول أبي تمام لوجار)
 أي تحريف في التوصل الى اهلاك
 النفوس (مرتاد المنية) أي
 الطالب الذي هي المنية على انها
 اضافة بيان (لم يجد الا الفراق على
 النفوس دليلا وقول أبي الطيب
 لولا مفارقة الاحباب ما وجدت
 لها المنايا الى ارواحنا سبلا)
 الضمير في لها للمنايا وهو حال من
 سبلا والمنايا فاعل وجدت

إلى أرواحنا كذلك اذ المعنى سبلا مسلوكة الى أرواحنا ولك في لها وجه غريب وهو أن
 تقدر جمع اللهاته كخصاة وحصى وتكون المنايا مضافا اليه ويكون اثبات اللهوات للمنايا
 استعارة شبيهت بشئ يتلع الناس ويكون أقام اللهام مقام الافواه لجاورة اللهوات للقيم اه
 ولم يستحضره سم فكاتب ماهية التخمين اه يس وقول ابن هشام الظاهر ان لها أى لفظ
 لها وقوله ضربه زيد أى ضرب نفسه وقوله فينبغي أن يقتصر في الخ فيكون المعنى هكذا
 لولا مفارقة الاحباب ما وجدت المناسبات لآخرى لها مسلوكة الى أرواحنا وقوله كخصاة
 وحصى أى مما يكون فيه الفرق بين مفرد وجعه بالتاء وقوله وتكون المنايا مضافا اليه
 الاظهر أن يقول وهو مضافة الى المنايا وقوله استعارة أى بالكناية وقوله لجاورة الخ وهو
 من باب ذكر الجزاء واردة الكل (قوله وروى يد المنايا) أى بدل قوله لها المنايا (قوله
 وقد أخذ المعنى كله) لقائل أن يقول ان الاول أفاد ان انحصار السبب في مفارقة الاحباب
 انما هو على تقدير التحير واشتباه الحال وقضية ذلك امكان سبيل آخر عند عدم التحير وكان
 حاصل المعنى أن المنية لها طريق الى الهلاك لكنهما اذا اشتبهت عليهما لا يتجدد طريقا حينئذ
 غير المفارقة وهذا المعنى لم يفهمه الثاني فكيف كم يأخذ كل المعنى الا أن يقال ان
 هذه الزيادة التي قلنا ان الاول أفادها غير مضافة له وانما غير معتبرة ههنا فليست أمه سم
 وعبارة غ ق وقد اجتمع البيتان على الحاصل وهو أنه لا دليل المنية على النفوس الا
 الفراق أما في الاول فواضح وأما في الثاني فلان لولا تشديد أن في الفراق بنى الموصل
 كما أشيرنا اليه فلزم انحصار الموصل في الفراق على انه دليل أو جزء دليل فغنى كل من
 البيتين يعود الى معنى الآخر فبما يقال من أن في الاول الحصر والتقييد بالحيرة فجاء
 أبغ من الثاني لاعبر به اه (قوله وبدل بالنفوس الارواح) الباء داخله على المتروك
 (قوله وان أخذ المعنى وحده) أى دون اللفظ وهو عطف على قوله فان أخذ اللفظ
 (قوله واصله من ألم بالمتزل الخ) فأصل الالم التزل بالمتزل ثم أطلق على مطلق القصد
 ووجه المناسبة هنا أنه اذا أخذ المعنى فقد قصد و كأنه نزل به اه يس (قوله
 فكانه كسط) بابه ضرب وقوله جلدا هو اللفظ (قوله أى مثل ماسى اغارة) أى
 مثله في الانقسام الى ثلاثة أقسام وفي كون الانقسام هي كون الثاني أبغ وكونه
 وكونه مثله بدليل كلام الشارح (قوله واهم نع مبتدأ خبره الجملة الشرطية) أى والجملة
 من المبتدأ خبره الجملة خبر ضمير الشأن وسكت الشارح عن ذلك لظهوره لان ضمير
 الشأن لا محل له كضمير الفصل لانه محال يقر به أحد اه يس (قوله غير) أى فهو خبر
 وقوله وان يرث من راث يرث اه سم وفي المختار وراث على خبره أبطأ وبابه باع وفي مثل
 رب جملة تهب ربنا اه (قوله أى يبطى) من باب شرف قال في المختار ببطو بضم الطاء ببطأ
 بضم الباء فهو بيطى بالمد وأبطأه ومبطى اه (قوله أنفع) ألا ترى أنه يقع في العادة
 أنك لو وعدت أحدا باحسان ثم أبطأت عنه اذا أعطيته زدته على ما كنت تعطيته لو جعلت

وروى يد المنايا فقد أخذ المعنى كله
 مع لفظ المنية والفراق والوجدان
 وبدل بالنفوس الارواح (وان أخذ
 المعنى وحده سمى) هذا الاخذ
 (الماسى) من ألم اذا فسد وأصله من
 ألم بالمتزل اذا نزل به (وسلخا) وهو
 كسط الجلد عن الشاة ونحوها
 فكأنه كسط من المعنى جلدا
 وأبغ به جلدا آخر فان اللفظ
 للمعنى بمنزلة اللباس (وهو ثلاثة
 أقسام كذلك) أى مثل ماسى
 اغارة ومسخ لان الثاني اما أبغ
 من الاول أو دونه أو مثله (أولها)
 أى أول الانقسام وهو أن يكون
 الثاني أبغ من الاول (كقول أبى
 تمام هو) ضمير الشأن (الصنع) أى
 الاحسان والصنع مبتدأ خبره
 الجملة الشرطية أعنى قوله (أن
 يجعل غير وان يرث) أى يبطى
 أقله يت في بعض المواضع أنفع

حياء من ابطاء وجبر الابطاء اه سم (قوله والا حسن أن يكون الخ) الفعل وجوه
 ان كون الضمير للشأن خلاف الظاهر مع افادة هذا الاعراب ما يفيد الا قول من
 الاجمال والتفصيل ومع كونه أفيد له بعدد الحكم فيه اذ فيه الحكم بأن ذلك المتعقل
 الصنع والحكم بأن الصنع من صفته ما ذكر اه سم وقوله ان كون الضمير للشأن خلاف
 الظاهر أي لانه مخالف للقياس من خمسة أوجه عوده على ما بعده لزوما وأن مفسره
 لا يكون الاجله وأنه لا يتبع بتابع وأنه لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواحيه وأنه
 ملازم الافراد اه بس (قوله الى حاضر في الذهن) وهو الموعود به (قوله وهذا كقول
 أبي العلاء الخ) لعل مقصوده التنظير في رجوع الضمير للمتعقل الحاضر في الذهن فان
 هذا هو المناسب في بيت أبي العلاء اذ لا يناسب فيه رجوع الضمير للشأن اذ ما بعد الهجر
 لا يصلح للخبرية عنه فليتأمل اه سم أقول في المغنى في الترجمة التي نصها المواضع التي
 يعود فيها الضمير على ما تأخر افظا ورتبة والثالث أن يكون مخبرا عنه فيسره خبره
 نحو ان هي الاحيات الدنيا قال الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الابعاء لوه وأصله ان
 الحياة الاحيات الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها وبينها قال ومنه
 هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شامت قال ابن مالك وهذا من جيد كلامه
 ولكن في غيبه لم يسمي النفس وهي العرب ضعف لا يمكن جعل النفس والجرب جديين
 وتحمل وتقول خبرين وفي كلام ابن مالك ضعف لا يمكن فوجه ثالث في المثالين لم يذكره
 وهو كون هي ضمير القصيدة فان أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك لأنه
 متعين فيهما فالضعف في كلام ابن مالك وحده اه والظاهر أن كلام أبي تمام والمعري من
 هذا القبيل وان ما يتبع به الشارح أمر سهل قاله يس وبين البينين مناسبة من وجه
 آخر وهو أن في كل منهما أن الشئ المذكور قد يكون سببا في المحبوب كما كان في الاول
 ابطاء الاحسان سببا في كثرته وفي الثاني الصدود سببا في الوصال الآن الظاهر انه لم يرد
 هذا بدليل قوله وهذا نوع من الاعراب فانه يشعر بأن كلامه من جهة الاعراب دون
 غيره أفاده سم (قوله حتى ما يلخيال) ضمير يل للهجر واما ما قيل نافية أي حتى اذا انتفى
 المامه وحصوله فهو خيال لعدم وجوده وقيل زائدة أي حتى اذا ألم فهو خيال لأنه لعدم
 طلبه والاعتبار به بمنزلة المعدوم الذي هو خيال وقيل مصدرية أي حتى المامه خيال
 والمعنى كما في الثاني ويتعين رفع الفعل على هذا الثالث بخلاف الاولين فانه يجوز نصبه
 بحتى اه سم وعبارة ع حتى ما يل أي ينزل خيال من هذا الذي يهجرنا وبعض صدود
 الزائر ين وصال أي لم تنل من هجرنا حتى الصدود لانا لا نلقاه لا بقطة ولا منا ما والصدود قد
 يعد وصالا بالنسبة لمثل هذا الهجر اه ويلم بابه ردة (قوله الراضة) أي المتراضون
 المارسون اصناعة الاعراب ومن المحب أنه تخفف في نسخة سم بالراضية فقال حال في
 الصحاح ان الراضية تخفى في بعض اللغات بمعنى العالية وهذا المعنى يمكن هنا وانظر هل

والا حسن أن يكون هو عائدا
 الى حاضر في الذهن وهو مبتدأ
 خبر الصنع والشرطية ابتداء
 كلام وهذا كقول أبي العلاء
 هو الهجر حتى ما يلخيال
 وبعض صدود الزائر ين وصال
 وهذا نوع من الاعراب لطيف
 لا يكاد يتبعه الا الادهان بالراضة
 من آفة الاعراب

يجوز أن تكون بمعنى المرضية أي المعتبرة اه قال يس وأصل راضة روضة جمع راض
ككامل وكذا وفي نسخة الرائضة أي المتراضة للأعراب المقرنة عليه وبعبارة ع ق وهذا
الأعراب أعني جعل الضمير عائدا على حاضر في المذهب لطيف لا بك كما يتبع له الأذهان
الراضية أي المتراضة بالأعراب من أئمة العربية لأن التقطن لحاضر ذهنا بلتم الكلام
فيه ويحسن بحيث يفيد الكلام معه فائدة البيان بعد الاجمال عماد ق الخ اه (قوله
وقول أبي الطيب الخ) أخذ من معنى وان يرث الخ فالبيتان مشتركان في معنى وهو
اثبات النفع في البطء المستفاد من الشطر الثاني في البيت الأول ومن الشطر الأول
في البيت الثاني (قوله الجهم) بنح الجيم (قوله في بيت أبي الطيب الخ) قد يقال
بينهما تفاوت أيضا فان بيت أبي العيب يدل على أن بطء سيبه مطلقا من الخبر بخلاف
بيت أبي تمام فانه يدل على أنه قد يكون لقوله في بعض المواضع اه سم قال يس وفيه
نظر لا يخفى اه (قوله واذا تألق الخ) من السكامل وشطر البيت على أن من قوله المصقول
(قوله من عضبه) من زائدة (قوله أي سيبه القاطع) شبه لسانه بسيفه بجامع
التأثير (قوله وقول أبي الطيب) من البسيط (قوله كأن أسنهم الخ) قال ع ق
ولاشك ان كلامهم ما أي الكلامين تضمن تشبيه اللسان بالهاتين في النفاذ والمضي
وان كانت الآلة المعتبرة في الأول السيف والآلة المعتبرة في الثاني الرمح ولكن بيت
البحري أجود الخ (قوله السهم) بضم السين ان جرد من التاء والاف بكسرها كما في
السنة حداد وقوله في النطق في معنى عند كذلك ما بعدها كما يدل عليه كلام الشارح
وقوله على رماحهم متعلق بخبر صانا (قوله بالضم والكسر) أي وسكون الراء قال
بعضهم وهذا في المفرد وأما الجمع فبكسر الخاء لا غير قال في المختار والحرص بضم الخاء
وكسرها الخاقصة من الذهب أو الفضة (قوله في المضاء) أي في كونها ماضية وقوله
والنفاذ تفسير (قوله في بيت البحري أبلغ الخ) وأيضا في بيت أبي الطيب لفظ كان الذي
يدل على الشك في التشبيه بخلاف بيت البحري فان فيه لفظ خلت الذي يفيد الرجحان اه
سم وفيه أن كان قد تدل على البقين * كقوله * كان الأرض ليس بها هاشم * نعم لا يعجبني
قول أبي الطيب أسنهم على رماحهم اه يس أي فان امتداد من كلامه أن أسنهم - م
قطعت وجعلت خرصا تار فيه من القبح ما لا يخفى (قوله من الاستعارة التخييلية) فيه
تسمي والوجه أن أحدهما متخيل والآخر ترشيح (قوله بمنزلة الاطفال) التي اثباتها
استعارة تخيلية كما سبق اه سم (قوله بمنزلة الاطفال المعنية) فانها مختصان المشبه به
وهو السيف (قوله ولزم من ذلك الخ) لان التخييلية والمكينة متلازمان على ما سبق اه
يس (قوله تشبيه كلامه) أي لسانه باعتبار اخراج الكلام (قوله وهو استعارة بالكناية)
قال ع ق فان قلت ليس في كلام البحري استعارة بالكناية وانما فيه ترشيح بالتشبيه
لان المشبه بالسيف في الحقيقة هو الكلام لان اللسان لان الموصوف بوجه التشبيه وهو

(وقول أبي الطيب ومن الخبر بط
سبك) أي تأخر عطائك (عنى *
أمرع السحب في المسير الجهم)
أي السحاب الذي لا ماء فيه
واقاماه ماء فيكون بطيا ثقيل
المشي فكذلك حال العطاء في
بيت أبي الطيب زيادة بيان لاشتماله
على ضرب المثل بالسحاب (وثانيها)
أي ثاني الاقسام وهو أن يكون
الثاني دون الأول كقول البحري
واذا تألق أي لمع (في التمدد)
أي المجلس كلامه المصقول
المنقح (خلت) أي حسبت
(لسانه من عضبه) أي سيبه
القاطع (وقول أبي الطيب كان
أسنهم في النطق قد جعلت * على
ما حهم في الطعن خرصانا) جمع خرص
بالضم والكسر وهو السنان يعني
أن أسنهم عند النطق في المضاء
والنفاذ تشابه أسنهم عند الطعن
فكأن أسنهم جعلت أسنة
رماحهم فبيت البحري أبلغ لما في
لفظي تألق والمصقول من الاستعارة
التخييلية فان التألق والعقالة
للكلام بمنزلة الاطفال المعنية ولزم
من ذلك تشبيه كلامه بالسيف وهو
استعارة بالكناية

النقوذ والتأثير فيما يتعلق به هو الكلام لا اللسان قلت على تقدير تسليمه يلزم أن يكون
أجود من بيت المتنبي بترشيح التشبيه كما زعمت على أن التشبيه ليس للسان بل هو
باعتبار تلبسه بما يوجب التأثير والمضاه في الأرواح كالسيف في تلبسه بما يوجب التأثير من
الحدة والقطع ولا ينافي ذلك اعتباراً بالاستعارة بالكناية فيمتحقق به وجه التشبيه وهو
الكلام اه فان قلت فيه جمع بين الضرفين أجيب بأنهم ما مذكوران في تركيب
واحد وأيضاً ذكر اعل وجه لا ينفي عن التشبيه (قوله الغنيان) بالكسر جمع فتى اه أطول
(قوله أرحبهم) خبر كان والرحب بفتح الراء الواسع (قوله رجب الباع) هو قدر مديدين
وقوله والذراع بكسر الهمزة المجهمة طرف المرفق إلى طرف الأصبع الواسع (قوله أي
سختي) فهو مجاز مرسل من إطلاق اسم الملابس وهو ذراع الذراع والباع الذي هو مقدار
اليدين مع ما يتصلان به أو الراحة على كثرة المعطى لأن الراحة والذراع والباع بها
يحصل المعطى عند قصد دفعه فاذا اتسع كثيراً ماؤه فلا تبست السعة الكثيرة عند العطاء
فأطلقت السعة على الكثيرة تلك الملابس مع القرينة اه غرق (قوله الضمير للسلوك)
أي في البيت قبله وهو

يروم الملوك مدى جعفر * ولا يصنعون كما يصنع

اه مطول وقوله يروم أي يقصد وقوله مدى جعفر أي الغاية التي بلغها جعفر في الكرم
(قوله هذا) أي أفهم هذا (قوله لا يهيجني الخ) أي لا يهيجني في هذا الكلام الذي هو قوله
معروفة أوسع قال سم يعني لأن صيغة معروفة واسعة تستعمل في العادة بمعنى دبره
واسع وذلك ذم اه وعبارة ع ق ولكن لا يخفى أن الأول فاد الثاني في التعبير عن الكرم
بطريق التجوز ولهذا قيل ان معروفة لا يجب وقيل ان وجه كونه لا يجب أن المعروف
قديم بربه عن الدبر فيقال معروفة أوسع أي الشيء المعروف منه كناية عن الدبر ولا يخفى
أن هذا التوجيه إنما يتجه ان صح الاخبار عن المعروف بقوله أوسع مراد به هذا المعنى
على وجه الكثرة والافلا يخفى فساد لوجود المعروف في الكلام الباسع ولا يعتريه
الاستحسان بوجه تأمل اه (قوله وأما غير الظاهر) قال ع ق وأما الأخذ غير الظاهر
فأقسام ولم يعددها إلى البالغ والادنى المذموم والمساوي الابعده عن الذم لأن أقسام غير
الظاهر كلها مقبولة من حيث ما أخذت منه اعدم ظهورها منه فان اعترافها راد في جهة
أخرى خارجة عن معنى الأخذ كما يفيد ذلك قوله فيما يأتي وأ كثر هذه الأنواع يعني كذا
مقبولة اه وغير الظاهر أنواعه كثيرة ذكر المصنف منها خمسة قال ع ق وضابطه أن يكون
الثاني بحيث لا يدرك أنه مأخوذ من الأول إلا بتأماً كما يتضح في الأمثلة وحينئذ فالأمثال
الآتية في التشابه قريب من الظاهر بل ينبغي أن يجعل منه لأن ادراك كون الثاني
أصله الأول ظاهر لا يحتاج إلى تأمل اه (قوله أن يشابه المعنيان) أي من غير نقل لبغير
مابعد (قوله معنى البيت الأول) أي المأخوذ منه وقوله ومعنى البيت الثاني أي المأخوذ

(وثباتها) أي ثالث الأقسام وهو

أن يكون الثاني مثل الأول (كقولك
الاعرابي) أي زياد (ولم يلأ أكثر.

الغنيان مالا * ولكن

أرحبهم ذراعاً) أي أوسعهم

يقال فلان رجب الباع والذراع

أي - فني (وقول أشجع وليس)

أي المدوح يعني جعفر بن يحيى

(بأوسعهم) الضمير للملوك (ق

الغني * ولكن معروفة) أي احسانه

(أوسع) فالبيتان متماثلان هذا

ولكن لا يهيجني معروفة أوسع

(وأما غير الظاهر فنه أن يشابه

المعنيان) أي معنى البيت الأول
ومعنى البيت الثاني (كقول جرم

فلا يميزه من ارب) أى حاجة
ان الرجال منهم والنساء سواء
في الضعف (وقول أبي الطيب
ومن في كفه منهم قناة

كن في كفه منهم خضاب)
واعلم أنه يجوز في تشابه المعنيين
اختلاف البيتين تشبيهاً ومديحاً
وهجاءاً واختصاراً ونحو ذلك فإن
الشاعر الخاذق اذا قصد الى المعنى
المختص لينظمه احتمال في اخفائه
فغيره عن افظه ونوعه ووزنه وقافيته
والى هذا أشار بقوله (ومنه)

أى من غير الظاهر (أن ينتقل
المعنى الى محل آخر كقول الصنوبري
سلبوا) أى ثيابهم (وأشترقت
الدماء عليهم) محجزة فكأنهم لم
يسلبوا) لأن الدماء المشرقة كانت
بمنزلة ثياب لهم (وقول أبي
الطيب ييس الجميع عليه) أى
على السيف (وهو محجزة عن غمده
فكان غما هو مغمده) لأن الدم
البابى غمده غمده فنقل المعنى من
القتلى والجرحى الى السيف
(ومنه) أى من غير الظاهر (أن
يكون معنى الثأنى أشمل) من
معنى الاول (كقول جرير
اذا غضبت عليك بنو تميم

وجدت الناس كاهم غضاباً
لأنهم يقوون مقام كاهم (وقول
أبي نواس)
ليس من الله بمستنكر

(قوله من ارب) في المختار الارب بالكسر الحاجة وكذا الارب والارب بفصحين والمأربة
والمأربة بفتح الراء وضمتها قلت ونقل الفارابي أيضاً أربة بالكسر (قوله لحاهم) بضم
اللام وكسرها فاعل يمنع (قوله جمع لحية) بكسر اللام لا غير وهى شعر الخدين والذقن
وفي المختار واللحية معروفة والجمع لحي بكسر اللام وضمتها نظير الضم في ذروة وذرى اه
(قوله سواء الخ) جملة مستأنفة في معنى العلة لما قبلها (قوله ذو العمامة) بالكسرة وهى
المغفر والبيضة وما يلف على الرأس وجمها على الاولين أبلغ وعلى الثالث أوفق بقوله
والجمار اه أطول (قوله وقول أبي الطيب) في سيف الدولة يذكر خضوع بني كلاب وقبائل
العرب نهاهه فنقول فالمعنيان متشابهان من جهة أن الرجال مثل النساء في الضعف قاليت
الاول فيه هذا المعنى وكذا البيت الثانى والتغاير بينهما ما باعتبار أن البيت الاول حكم
بالتمساوى والبيت الثانى حكم بالتشابه (قوله قناة) اى ربع (قوله خضاب) أى صبغ
الحناء قال في المختار الخضاب ما يختضب به وخضبه من باب ضرب واختضب هو وكف
خضيب اه (قوله واعلم الخ) دخول على كلام المصنف (قوله تشبيهاً) هو وصف الجمال
وفي بعض النسخ تشبيهاً بالسين المهمل وهو التغزل في النساء بكراً وصافهن يقال نسب
الشاعر بالمرأة ينسب بالكسر تشبيهاً اذا تشبب به امرأة يطلق على التغزل مطلقاً (قوله والى
هذا أشار بقوله الخ) وجه الإشارة أنه ذكر أنه ينقل المعنى الى محل آخر وذلك صادق بأن
ينقله من التشبيب الى أحد المذكرات اه سم (قوله الى آخر) أى من موصوف
الى موصوف آخر كالقتلى والسيف (قوله سلبوا) على صيغة المجهول اه فنرى (قوله
الجميع) قال في المختار والجميع من الدم ما كان يضرب الى السواد وقال الاصمعي دم
الجوف خاصة اه (قوله وهو محجزة) حال من السيف اه يس أى والجمال ان السيف
خارج من الغمد (قوله مقام كاهم) أى لجمعهم جميع ما في الناس من الكمال اه سم (قوله
وقول أبي نواس) بنون مضمومة بعد دهاواو مخففة كنى بذلك لأنه كان له ذواتان تنوسان
على عاتقه أى تنزلان عليهما قال ع أى قوله لهرون الرشيد لما سجن الفضل البرمكى غيره
منه حين سمع عنه التناهى في الكرم مشيراً الى أن الفضل شيئاً مما في هرون وأن في هرون
جميع ما في الفضل وما في العالم من الخصال مبالغة

قولا لهرون امام الهدى * عند احتفال المجلس الحاشد

أنت على ما بك من قدرة * فليست مثل الفضل بالواجد

* ليس من الله بمستنكر * البيت فأمر هرون بإطلاقه اه والاحتفال الاجتماع
والنشيد بالشين المججمة الجامع وقوله مثل الفضل مفعول الواجد أى لا تجده مثل الفضل
في خدمتك وطاعتك (قوله ليس من الله الخ) الرواية الصحيحة بدون الواو قبل ليس وهو
من السريخ مستفعلن مستفعلن فاعلاتن ودخله حذف السبب فصار فاعلن وفي بعض
النسخ وليس بالواو قبل ليس فقيه من العيوب الخسرم وهو زيادة مادون خمسة أحرف

في صدر الشطر (قوله أن يجمع العالم) أي صفاته اه يسر (قوله وغيرهم) أي من
 الملائكة والجن (قوله وهو أن يكون معنى الثاني نقيض معنى الأول) قال ع ق فأن قلت
 ما وجه كون الكلام الذي هو نقيض معنى الأول مأخوذاً من ذلك الأول فإن المتبادر
 أن نقيض الشيء يناقضه لأنه منه قلت هو وبعبارة لم يرد إلا السلب في الإثبات أو العكس
 ونريد بالسلب والإثبات هنا الايمان بالنساق في الجملة وايضا نقيض الشيء فرع الشعورية
 فذلك الشيء هو الحامل على طلب النقيض فقد انتسأ النقيض عن الأول فأنهم اه (قوله
 أجد الملامة) أي اللوم والانسكار على وقوله في هو اللذبة بكم السكاف خطاب لمؤث
 قال ع ق أي أجد ذلك اللوم فيك لذتنا هي حي فيك حتى صرت اللذبة طاق ذكرك
 على أي وجه كان اه وقرأ فليكني اللوم جمع لأن كصائم وصوم قال العصام في أطوله
 والمراد كل لأن كما يتنصيه المقام اه (قوله والانسكار باعتبار القيد الذي هو الحال)
 أي أنه لا يجب الملامة فيه بل يحبه هو فقط فالتنفي المستفاد من الاستفهام الانكاري
 منصب على القيد على حد قوله تعالى أنأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم (قوله
 كما يقال أتصل الخ) فالمنكر هو وقوع الصلاة مع الحدث لا وقوع الصلاة من
 حيث هي (قوله على تجوز الخ) أي بناء على تجوز الخ وهو مرتبط بقوله الذي هو الحال
 وعبرة العصام في أطوله لتجوز كون المضارع المثبت جالبا للضرورة أو على سبيل
 الشذوذ وأما تجوز البعض الحال إذا كان مضارعا مبنيا مطلقا كما يشعر به كلام
 الشارح فلم نعر عليه مع التفحص البليغ اه (قوله ويجوز أن تكون الواو للعطف)
 قال القنري رجحت الحالية لما في العطف من إيهام تجوز عدم محبته مع محبة الملامة
 فيه اه (قوله راجع إلى الجمع بين الأمرين) قال في المطول بمعنى لا يكون إلا واحدا
 وعبرة ع ق ويحتمل أن تكون الواو للعطف والعطف بالواو وإن كان لا يقتضي
 المعية لكن يقتضي الاجتماع في الحكم فحبه وحب اللوم فيه يقتضي عطف أحدهما
 على الآخر اجتماعهما في الوقوع من شخص واحد وهو الحكم وهذا الاجتماع هو محط
 الانكار أي كيف يجمع حبه وحب اللوم في الوقوع مني اه (قوله وهذا نقيض معنى بيت
 أبي الشيص) لأن في هذا نفي محبة الملامة وفي ذلك إثباتها اه سم (قوله لكن كل منهما
 الخ) أما الأول فهو باعتبار أن لوه يتنهن ذكر المحبوب له ونسبته هو إلى محبته وإظهار
 ذلك وهذا أمر محبوب له وأما الثاني فباعتبار أنه صادر من العدو والصادر منه يكون
 مبغوضا اه سم (قوله ولهذا) أي لأن كلا باعتبار (قوله قالوا الأحسن الخ) قال
 في المطول الآن يكون ظاهرا كما في قول أبي تمام

ونعمة معتف جدواه أحلى * على أذنيه من نعم السماع

وقول أبي الطيب

والجراحات عنده نغمات * سبقت قبل يبه بسؤال

أن يجمع العالم في واحد) فانه يشمل
 الناس وغيرهم فهو أشمل من
 معنى بيت جرير (ومنه) أي من
 غير الظاهر (القلب وهو أن
 يكون معنى الثاني نقيض معنى
 الأول كقول أبي الشيص
 أجد الملامة في هو اللذبة
 حيث ذكرك فليكني اللوم
 وقول أبي الطيب أحبه
 الاستفهام للانكار والانكار
 باعتبار القيد الذي هو الحال أعني
 قوله (وأحب فيه ملامة) كما يقال
 اتصل وأنت محدث على تجوز
 الواو الحال في المضارع المثبت كما
 يهور أي البعض أو على حذف
 المبتدأ أي وأنا أحب ويجوز أن
 تكون الواو للعطف والانسكار
 راجع إلى الجمع بين الأمرين
 أعني محبته ومحبة الملامة فيه (أن
 الملامة فيه من أعدائه) وما يصدر
 من عدو المحبوب يكون مبغوضا
 وهذا نقيض معنى بيت أبي
 الشيص لكن كل منهما باعتبار
 آخر ولهذا قالوا الأحسن

أراد أن يعمم أن المدوح يشتمل على نعمات السائلين لما فيه من الكرم ونهاية الجود وأراد
 أبو الطيب أنه ان سبقت نعمة من سائل عطاء المدوح بلغ ذلك منه مبلغ الجراحة من
 الجروح لأن عادته أن يعطى من غير سؤال اه قال انفرد علمه نعمة مبتدأ وأحلى خبره
 وجدوا أى اعطاءه مفعول معطف بمعنى سائل اه (قوله في هذا النوع) أى القلب
 (قوله أن يبين السبب) ليعلم أن التناقض ليس بحسب الحقيقة بل بحسب الصورة وقد بين
 في الأول أن سبب محبته اللوم تضمنه لذكر المحبوب وفي الثاني أن سبب عدم محبته صدوره
 من العدو اه يس قال ع ق فان قلت أى المعنيين أبلغ التلذذ بلومه في المحبوب أو بغض
 اللوم في المحبوب قلت الانهاه التلذذ بل اللوم لاقتضائه عدم الشغل عن حبه لعار من من
 العوارض ولولم كان منافيا بخلاف بغض اللوم عنده اه فانه يقتضى شغل القلب
 ببغض اللوم والقضاء في الحبيب مطلقا بحيث لا يحس الا بحبه أعظم من العداوة بسببه اه
 (قوله ويضاف اليه ما يحسنه) قال ع ق منهومه أنه ان لم يضاف اليه شئ أصلا فهو ظاهر
 لأن أخذ المعنى من الأول لا يلبس فيه كلاك كان أو مضافا بعد من الظاهر وأما
 اذا أضيف اليه ما لا يحسنه فالزيادة كالعدم فيكون المأخوذ ولو قل لا يلبس فيه أيضا
 فيصير من الظاهر بخلاف البعض مع ترينه بما أضيف اليه فان ذلك يخرج عن سنن
 الاتباع الى الاستداع فكأنه مستأنف فيضئ اه (قوله كقول الافوه) الاودى
 وهو في اللغة الواسع اللهم الطويل الاسنان بحيث خرجت من الشفتين اه أطول
 (قوله وترى الطير) جمع طائر ويقع على الواحد ووجهه طيور وأطيار وقوله على
 آثارنا جمع أثر بمعنى العلم أى مستعملة على أعلاه سامتوقة فوقها فتكون الاعلام
 مقلدة لها طاله في الأطول وترى بصرية وقوله رأى عين مصدره وكذا ترى قال ع ق
 وانما كد قوله ترى بقوله رأى عين لئلا يتوهم أنها بحيث ترى بالنسبة لمن آمن النظر
 بشكاف لبعدها ولئلا يتوهم أن المعنى أنها الماتة معنا كأنها رقت ولولم تلبس لانه يقال
 ترى فلانا يفعل كذا بمعنى أنه يفعله فهو بحيث يرى في فعله لولا المانع اه (قوله حال) أى
 من الطير وقوله أى واثقة فنقطة مصدر بمعنى اسم الفاعل أى تراها حال كونها واثقة (قوله
 مما يتضمنه الخ) أى من العامل الذى يتضمنه قوله على آثارنا وهو كائن قال ع ق فنقطة
 على هذا جواب لسؤاله مقدار كانه قبل لماذا كانت الطيور على آثاركم فقال كانت على
 آثارنا وتبعنا لنقمتها الخ اه (قوله أن ستار) أى بأن فخذ الجار وسومته على ثقة قال ع ق
 يقال ماره أناه بالميرة أى الطعام واطعمه اياه اه (قوله أى ستطم) أى تأكل من طعم فلان
 يطعم أى أكل (قوله وقد ظلت) بالبناء للمجهول وقوله عقبان اعلامه من اضافة المشبه
 به للمشبه أى اعلامه التى هى كالعقبان فى تلونهما ونخامتهما فالمراد بالعقبان الاعلام نفسها
 وقد كان للنبي صلى الله عليه وسلم راية تسمى العقاب لانها سوداء ولون العقاب أسود وكان
 من برد لعائشة رضى الله عنها ذلك اهل السير وقيل الاضافة على أصلها من مباينة

في هذا النوع ان يبين السبب (ومنه)
 أى من غير الظاهر (أن يؤخذ
 بعض المعنى ويضاف اليه ما يحسنه
 كقول الافوه وترى الطير
 على آثارنا رأى عين) يعنى عيانا
 واثقة) حال أى واثقة أو مفعول له
 مما يتضمنه قوله على آثارنا أى
 كائن على آثارنا لو توقها
 (أن ستار) أى ستطم من الحوم
 من نقاتهم (وقول أبى تمام وقد
 ظلت) أى ألقى على الظل وصارت
 ذوات ظل (عقبان) أعلامه من

عقبان طبر في الدماء نواهل) من نـ ل اذاروى نقيض عطش (أقامت) أى عقبان الطير (مع الرايات) أى الاعلام وثوقا بانهم استطعم لحوم القتلى (حتى كأنها) من الجيش (الأنهم) تقابل ٤٠٩ فان باقام لم يلم بشئ من معنى قول الافوه رأى عين)

الدال على قرب الطير من الجيش بحيث ترى عيانا لا تخيلا وهذا مما يؤكده شجاعتهم وقتلهم الاعادى (ولا) بشئ (من معنى قوله ثقة

أن ستمار) الدال على وثوق الطير بالمرء لا اعتمادا بذلك وهذا أيضا مما يؤكده المقصود قيل ان قول اى تمام ظلت المام بمعنى قوله رأى عين لان وقوع الظل على

الرايات مشعر بقربهم من الجيش فحينه نظرا ذقديقع ظل الطير على الراية وهو في جوف السماء بحيث لا يرى أصلا نعم لوقين ان قوله حتى كأنهم من الجيش المام بمعنى قوله رأى عين فانها انما تكون من الجيش اذا كانت قريبا منهم محتططا

بهم لم يعد عن الصواب (لكن زاد) اوتتمام (عليه) أى على الافوه زيادات محسنة للمعنى المأخوذ من الافوه أعنى تسار الطير على آثارهم (بقوله) الأنهم لم تقابل وبقوله في الدماء نواهل

وباقامتها مع الرايات حتى كأنهم من الجيش (وبها) أى باقامتها مع الرايات حتى كأنهم من الجيش (بهم حسن

الاقول) يعنى قوله الا انهم لم تقابل لانه لا يحسن الاستدراك الذى هو قوله الا انهم لم تقابل ذلك الحسن الابدان يجعل الطير مقبلة مع الرايات معدودة في عداد الجيش حتى يتوهم أنها ايضا من المقاتلة هذا هو المفهوم من الايضاح

الاول للثاني والمراد بعقبان الاعلام الصورة المعمولة من ذهب أو فضة أو غيرهما على رؤس الاعلام وهذا يتوقف على أن تلك الصور صنعت على هيئة العقبان ولم يثبت اه ملخصا من ع ق ويس وقال القنرى العقاب الراية وهو العلم الضخم شبهه بالعقاب من الطير اضخمه كذا فى الصحاح اه وقوله بعقبان طير معلق بطالات قال سم جمع عقاب للكثرة كقرباب وغيره ان وجمع القلة أعقب اه وقوله في الدماء نواهل جمع ناهل اسم فاعل أى يؤل أمرها حال تطليها الاعلام الى أن تكون بعد وقوع القتلى نواهل في الدماء فكانت يقول ظلالها لرجائهم بالنهل في الدماء أفاده ع ق قال سم الناهل العطشان والناهل الريان وهو من الاضداد اه أى مما يطلق على الاضداد (قوله اذاروى) يقال في ضدا العيش روى يروى كهوى يهوى ويقال في رواية الحديث ونحوه روى يروى كهوى يهوى قال فى المختار روى من الماء بالكسر روى بوزن رضا ورأيا أيضا بكسر الراء وقحها واروى وتروى كاه بمعنى وروى الحديث والشعر بروى بالكسر رواية فهو راواه (قوله فان الخ) بيان لكون المأخوذ بعض المعنى لاجمعه وعبارة ع ق ثم بين ما أسقطه اوتتمام من المعنى الساكن في البيت المأخوذ منه وما زاده فمن به ما أتى من به ذلك المعنى بقوله فان باقام الخ اه (قوله لم يلم بشئ) أى لم يقصد شيئا من معنى قول الافوه الخ أطول ويلم من ألم الرباعى وما تقدم من قوله حتى ما يلم خيال من لم التلاوة (قوله عما يؤكده المقتضود) أى شجاعتهم وقتلهم الاعادى اه سم (قوله المام) أى اتيان بمعنى الخ (قوله بحيث لا يرى أصلا) فيه نظر لان الظل يصح لبالبعد الكثير الذى يوجب عدم الرؤية ولذلك لم يحفظ رؤية الظل من غير رؤية صاحبه اه ع ق (قوله قريسا) خبر كان ولم يوثقه لانه يستوى فيه المذكور والمؤنث ولا يرد محتط لانه تابع (قوله لم يعد عن الصواب) قال ع ق ويزيد هذا تأكيد لقوله أقامت مع الرايات لان صحة الرايات فى المكانية تستلزم القرب اه (قوله محسنة للمعنى) عبارة المطول لبض المعنى الذى أخذ من الافوه وهو تسار الطير على آثارهم اه (قوله أعنى) أى بالمعنى المأخوذ من الافوه (قوله بقوله الا أنهم الخ) أى زاده عليه بامور ثلاثة أحدها قوله الا أنهم لم تقابل وثانيها قوله في الدماء نواهل وثالثها قوله أقامت مع الرايات الخ (قوله يعنى الخ) أى فالمراد بالاول الاول من الزيادات (قوله لانه لا يحسن الخ) لانه لو قيل ظلات عقبان الرايات بعقبان الطير الا أنهم لم تقابل لم يحسن هذا الاستثناء المنقطع ذلك الحسن اه مطول (قوله هذا هو المفهوم الخ) أى الذى ذكره فى معنى قوله وبها يتم الخ اه سم أى من مرجع الضمير فيها للاخير من الزيادات ومن تفسير الاقوال بالاول من الزيادات وعبارة الايضاح وأما اوتتمام فالمبنى من ذلك لكن زاده على الافوه بقوله الا أنهم لم تقابل ثم بقوله في الدماء نواهل ثم باقامتها مع الرايات حتى كأنهم من الجيش وبذلك يتم حسن قوله الا أنهم لم تقابل اه (قوله هذا هو المفهوم من الايضاح) قال فى المطول وعليه التعويل اه وفيه ترجيح له

ويمكن أن يكون وجهه بعد كونه الموافق للإيضاح أن كون هذه الزيادة محسنة علم من
قوله ويضاف إليه ما يحسنه بخلاف كون بعض الزيادات محسنة للبعض فإنه لم يعلم من ذلك
أه سم (قوله وقيل معنى قوله الخ) عبر في المطول بقوله ويحتمل أن يكون قوله وبها يتم
حسن الأول أي به هذه الزيادات الخ (قوله يتم حسن معنى البيت الأول) أي المعنى
الذي أخذه أبو تمام من بيت الأفره الأول وهو تسار الطيور على آثارهم واتباعها إليهم
في الزحف وفيه تكلف لاحتياجه إلى التقدير وإيهامه أن حسن معنى البيت الأول
متوقف من حيث هو على هذه الزيادات وفيه مخالفة لما في الإيضاح أيضا أه ع (قوله
وأكثر هذه الأنواع ونحوها) الظاهر أن نحوها معطوف على هذه أي وأكثر نحو
هذه الأنواع مقبول وهذا الكلام يقتضي أن من هذه الأنواع ما هو غير مقبول
وأن من نحو هذه الأنواع ما هو غير مقبول أيضا وتعلمهم القبول بوجود نوع تصرف
فيه يقتضي قبول جميع الأنواع غير الظاهر أعني ما ذكر منها وما هو نحو ما ذكر ويؤيد ذلك
أن الظاهر يقبل بالتصرف فكيف بغير الظاهر بهذا يعلم أن الأولى إسقاط لفظ الأكثر
ويقول وهذه الأنواع ونحوها مقبولة أه ع (قوله من قبيل الاتباع) أي كونه تابعاً
لغيره وقوله إلى حيز الابتداء أي الأحداث والابتكار فكانه غير مأخوذ قال ع ق فإن
حسن الصنعة بصير المصنوع غير أصله حتى في المحسوسات فإن الشيء كلما ازدادت فيه
إطائف وأوصاف كان أقرب إلى الخروج عن الأصل والجنس ألا ترى إلى الجوهر مع
الطهر والمسلك مع الدم أه (قوله وكلما كان) أي كل نوع من هذه الأنواع يكون أشد خفاء
وقوله كان أقرب إلى القبول أي إلى نهاية القبول والأفالج مع مقبول وبعد يقبضه أن
نهاية القبول خرجت عن هذا البيان فتأمل قاله في الأطول (قوله مزيد تأمل) أي
وأما أصل التأمل فلا بد منه في غير الظاهر (قوله أي الذي ذكر الخ) فافراد هذا
تأويل المشار إليه بما ذكره من مناقاة بينهما وبين التأكيده بقوله كاه أفاده في الأطول (قوله
بأن يعلم أنه كان الخ) بيان لسبب علم أن الثاني أخذ من الأول وينبغي أن يكون منه أيضاً
أن يقرأ أحد أنه أخذ من الثاني بيت الأول فتأمل ثم عمل على نظيره ونحو ذلك أه سم (قوله
حين نظم) أي حين نظم الثاني كلامه (قوله والأفلا يحكم الخ) أي بأن لم يعلم أخذه من
الأول بأن علم الأول أو جهل الحال قال سم وعبارة المطول والأفلا يحكم بسبق
أحدهما واتباع الآخر ولا يترتب عليه الأحكام المذكورة أه فقره هنا ذلك إشارة إلى
السبق والاتباع والأحكام المذكورة أه (قوله والأفلا) إشارة إلى أن قول المصنف
لجواز الخ لعله لخدوف تقديره ما أشاره الشارح (قوله لجواز أن يكون الاتفاق الخ) أي
اتفاق القائلين في اللفظ والمعنى جميعاً وفي المعنى وحده مطول (قوله أي مجبته) أي
الخاطرا أه ع (قوله من غير قصد للاخذ) أي بلا قصد من الثاني للاخذ من الأول بمعنى
أنه يجوز أن يكون اتفاقهما بسبب ورود خاطر هو ذلك اللفظ وذلك المعنى على قلب الثاني

وقيل معنى قوله وبها أي به هذه
الزيادات الثلاث يتم حسن معنى
البيت الأول (وأكثر هذه الأنواع)
المذكورة لغير الظاهر (ونحوها)
مقبولة) لما فيها من نوع تصرف
(بل منها) أي من هذه الأنواع
(ما يخرج منه حسن التصرف من
قبيل الاتباع إلى حيز الابتداء)
وكل ما كان أشد خفاءً (بحيث
لا يعرف كونه مأخوذاً من الأول
الأبعد مزيداً تأمل) كان أقرب
إلى القبول (لكونه أبعد عن
الاتباع وأدخل في الابتداء) (هذا)
أي الذي ذكر في الظاهر وغيره
من ادعاء سبق أحدهما وأخذ
الثاني منه وكونه مقبولا
أو مردوداً وتسمية كل بالاسم
المذكورة (كله) أنما يكون (إذا علم
أن الثاني أخذ من الأول) بأن
يعلم أنه كان يحفظ قول الأول
حين نظم أو بأن يخبره عن نفسه
أنه أخذه منه والأفلا يحكم بشئ
من ذلك (لجواز أن يكون
الاتفاق في اللفظ والمعنى أو في
المعنى وحده) (من) قبيل (توارد
الخواطر أي مجبته على سبيل
الاتفاق من غير قصد إلى للاخذ)

ولسانه كما ورد على الاول من غير سبق الشعور بالاول حتى يقصد الاخذ منه ويحتمل أن
 يراد بالحوطر العقول فيكون المعنى أنه يجوز أن يكون الاتفاق من توارد عقلي على أمر
 واحد أي ووروده ما عليه وتلقيه ما آياه من مدد التوفيق من غير أن يستعين الثاني
 بالاول لعدم شعوره بقوله حتى يقصد الاخذ عنه اه ع ق (قوله عن ابن ميادة) بفتح الميم
 وضبطه بعضهم بكسر ها قال سم ميادة اسم امرأة صحاح اه فهو ممنوع من الصرف
 للعلمية والتأنيث وعبارة العصام في أطوله المنسوب الى أمه ميادة وهي أمة سوداء اه
 (قوله مفيد) أي م مفيد للمال بشجاعته ومتلاف أي مفترق له أكرمه وتهمل تنویر وجهه
 فرحاله عطاء لكن مع ذلك مهيب يخاف منه كما يخاف من السيف المهند المجتهد من حديد
 الهند اه سرامي (قوله أين يذهب بك) هذا كلام يقال للأزال كقوله تعالى فأين
 تذهبون اه يس (قوله قيل) أي في حكاية ما وقع من المتأخر بعد المتقدم وقوله قال فلان
 كذا أي من بيت أو قصيدة وقوله وقد سبقه اليه أي ذلك القول فلان الخ وانما قلنا
 أو قصيدة لجواز أن يراد بالحوطر معنى القصيدة أيضا بل هو في لفظها فان الخالق على لسان
 الاول هو الخالق على لسان الثاني اه ع ق (قوله ليغتنم فضيلة الصدق) اذ لو ادعى سرقة
 مثلا او عدمها لم يأم أن يخالف الواقع وقوله من دعوى علم الغيب لوعين نوعا كالسرقة
 او عدمها فتدبره اه سم (قوله ونسبة النعمان) لولد ذي السرقة مثلا لولم الغير الذي
 هو الشاعر الثاني (قوله وما يتصل) خبر مقدم والقول مبدأ مؤخر ومن تبعيضية قال
 في الاطول وفي قوله وما يتصل إشارة الى أن المتصل لا ينصرف فماد كراه وفي بعض
 النسخ وما يتصل فالقول فاعل ينصل أي القول في السرقات يتصل به القول أي الكلام
 في الاقتباس الخ (قوله من غه) أي بالتشديد كقوله اه يس (قوله وذلك) أي وجه
 اتصالها بالسرقات وعبارة ع ق ومعنى اتصالها بالسرقات تعلقها بما يتعلق المناسبة من حيث
 ان في كل من هذه الاقواب أخذ شيء من شيء سابق ملل ما في السرقات اه (قوله لان في كل
 منها) أي في كل واحد من الخمسة المذكورة وفي بعض النسخ منها بضمير التقنية أي من
 الخمسة والسرقات الشعرية (قوله أما الاقتباس الخ) هو جازر بلاغة وأما شرعا فقال
 السبيوطي في كتابه الاتفاق في علوم القرآن في آخر النوع الخامس والثلاثين وقد اشتر
 عن المالكية تحريمه أي الاقتباس وتثديده المكبر على فاعله وأما أهل مذهبنا فلم يتعرض
 له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين مع شمول الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له
 قديما وحديثا وقد تعرض له جماعة من المتأخرين فستل عنه الشيخ عز الدين بن
 عبد السلام فاجازه واستدل بما ورد عنه عليه الصلاة والسلام من قوله في الصلاة وغيرها
 وجهت وجهي الخ وقوله اللهم فائق الاصباح وجاعل الليل سكا والشمس والقمر حسباننا
 اقض عني الدين وأغنني من الفقر وفي سيبويه كلام لا يكرهه الله عنه وسيعلم الذين
 ظلموا أي منقلب ينقلبون وفي آخر حديث لابن عمر عن رسول الله اسوة حسنة

كما يحكي عن ابن ميادة أنه أنشد لنفسه
 مفيد ومتلاف إذا ما أنته
 تهمل واهترأه تزار المهند
 فقيل له أين يذهب بك هذا اللعنة
 فقال الآن علمت أي شاعر إذ وافقته
 على قوله ولم أسمع (فأذا لم يعلم) أن
 الثاني اخذ من الاول (قيل قال
 فلان كذا) وقد سبقه اليه فلان
 فقال كذا) ليغتنم فضيلة الصديق
 ويسلم من دعوى علم الغيب ونسبة
 النقص الى الغير (وما يتصل به ذا)
 أي بالقول في السرقات (القول
 في الاقتباس والتضمين والعقد
 والحل والتلخيص) بتقديم اللام على
 الميم من جهة إذا أيسره وذلك لأن
 في كل منها أخذت من الآخر
 (أما الاقتباس فهو أن يضع
 الكلام) نظما كان أو نثرا

اه وهذا كله اغايدل على جوارزه في مقام المواعظ والثناء والدعاء ولادلالة فيه على جوارزه
في الشعرويهن ما فرق فان القاضي أبا بكر من المالكية صرح بأن تضمينه في الشعر مكروه
وفي الثرجانز واستعمله أيضا في الثرجانز عياض في مواضع من خطبة الشفاء وقال
الشرف اسمعيل بن المقرئ صاحب مختصر الروضة وغيره في شرح بديعيته فما كان منه
في الخطب والمواعظ ومدحه على الله عليه وسلم وآله وصحبه ولول في النظم فهو مقبول وغيره
مردود وفي شرح بديعية ابن حجة الاقتباس ثلاثة أقسام مقبول ومباح ومردود فالأول
ما كان في الخطب والمواعظ والعهود والشأن ما كان في الغزل والرسائل والقصص
وامثالها من رين أحدهما ما نسبته الله إلى نفسه ونعوذ بالله من ينقله إلى نفسه كما قيل
عن واحد من بني مروان أنه وقع على بطاقة فيها شكايته من هاتان الدنيا إليهم ثم إن علينا
سماهم والآخر تضمين آية في معنى هزل ونعوذ بالله من ذلك كقول الشاعر

أوحى إلى عشاقه طرفه * هيات هيات لما تواعدون

ورددته بهت من خلفه * لمثل هذا فليعمل العامة لون

قلت وهذا التقسيم من جدادويه أقول اه باختصار وقد أشار إلى ذلك في كتابه عقود
الجان في على المعاني والبيان بقوله

قلت وأما حكمه في الشعر * فمالك مشدد في المنع

وليس فيه عندنا صراحة * لذكر يحيى النري أبا حه

في الثر وعظا دون نظم مطاقتا * والشرف المقرئ فيه حقا

جوارزه في الوعظ والزهد وفي * مدح النبي ولو بنظم فاقني

وتاجنا السبكي جوارزه نصر * إذا التعمي الجليل قد شعر

وقدر أيت الرافي استعمله * وغيره من صلحاء كده

وقوله فمالك مشدد في المنع قال شيخنا اللوزعي الكامل الشهير أبو الامداد الشيخ محمد

الامير والظاهر جل المنع على ما إذا تضمن شدة إساءة أدب فلا يكون تشديد قول

البهازيه خط في الاراد فسطر * من يدع الشعر موزون

ان تنالوا البر حتى * تنفقوا مما تحبون

وأما نحوه قوله

تجرد في الحمام عن قشر أولو * وألبس من ثوب الملاحة ملبوسا

وقد جرد موسى لتزين شعره * فقلت لقد أوتيت سؤلوك يا موسى

وقول محمد بن العفيف التلمساني

يا عاشقون حاذروا * دبسهما من ثغره

وطرفه الساحر مذ * شككتوني أمره

يريد أن يخرجكم من أرضكم بسهر

فاذا هرك اهتبه لما أنه لم يبلغ مبلغ الا قول في الاسافة وأما نحو قول ابن أبي زيد من أئمة
 المالكية آخر رسالته والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله فلا
 بأس به اه (قوله شيأ من القرآن الخ) مفعول ثان ليضمن والاول وهو الكلام مرفوع
 على أنه نائب أي يضمن الكلام كلاما يشبه القرآن أو الحديث وليس المضمن هو نفس
 القرآن أو الحديث لما سيأتي أنه يجوز في اللفظ المقتبس تغيير بعضه ويجوز فيه نقله عن
 معناه الوارد فيه كما في قوله أنزلت حاجتي الخ فلو كان المضمن هو القرآن حقيقة لكان
 نقله عن معناه كقوله وكذلك تغييره أفاده السيرامي قال ع ق وسعى الاتيان بالقرآن
 أو الحديث على الوجه المذكور اقتباسا أخذ من اقتباس نور المصباح من نور القبس
 وهو الشهاب لأن القرآن والحديث أصل الانوار العلمية اه (قوله يعني على وجه الخ)
 أتى بالعناية إشارة الى أن النبي ليس منسباً على المقيد وهو الوجه والطريقة بل منسب
 القيد وهو كونه من القرآن أو الحديث ففسر المثنى أولاً على ظاهره ثم أشار الى بيان المراد
 منه (قوله كما يقال الخ) راجع للمثنى (قوله فالاول) وهو الاقتباس من القرآن في النثر
 (قوله كقول الحريري) أي في المقامة الثانية وتعرف بالحلولة بعد انشاد قوله
 فامطرت اوزوا من نرجس وسقت * وردا وعضت على العناب بالبرد
 (قوله فلم يكن الخ) أي لم يضر من يسيرا لا وأنشد أبو زيد انشادا غريباً وهو قوله
 سألتما حين زارت نضو برتبعها الثعالي وايداع شيمعي طيب الخبر
 فزحزحت شفتا غشي سناقر * وساقطت اوزوا من خاتم عطر
 (قوله فأعرب) بجملة فهم له أي أتى بشئ غريب بديع (قوله الثاني) وهو الاقتباس من
 القرآن في النظم (قوله ان كنت أزمعت الخ) قيل أزمعت يتعدى بنفسه يقال أزمعت
 الامر ولا يقال أزمعت على الامر بخلاف العزم فإنه يتعدى بعلى وقيل يتعدى بنفسه
 وبعلى كائنته وأجمعت عليه والاول مذهب الكسائي والثاني مذهب الفراء وما في قوله
 من غير ما جرم زائدة افتري والجرم بالضم الذنب وقوله فصبر جميل أي فامرنا بالصبر
 جميل اقتبسه من قوله تعالى حكايه عر يعقوب على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام بل
 سؤلتكم أنفسكم أمراف صبر جميل والصبر الجليل هو الذي لا شكوى فيه والصفيح
 الجليل هو الذي لا عتب فيه والهجر الجليل هو الذي لا غيبة فيه وقوله وان تبدلت بنا
 غيرنا أي اتخذت بدلنا في المحبة والمحبة فسدنا الله الخ اقتبسه من قوله تعالى وقالوا
 حسبن الله ونعم الوكيل فانقلبوا بنعمة من الله وفضل اه مختص من المعاهد وعق
 (قوله والثالث) وهو الاقتباس من الحديث في النثر (قوله قول الحريري قلنا الخ)
 أي في المقامة التاسعة والثلاثين وتعرف بالصغار وقوله فلما رأينا نارهم نار الجباب
 وخبرهم كسر اب السباسب قلنا الخ ونار الجباب ما نطأ من الشرار في الهوام تصادم
 نجرين أو بضرب حجر في حافر وتلك نار لا منفعة فيها وقيل الجباب رجل بجمل كان يوقد

شيأ من القرآن أو الحديث لا على أنه
 منه) أي لا على طريقة أن ذلك
 الشئ من القرآن أو الحديث
 يعني على وجه لا يكون فيه اشعار
 بأنه منه كما يقال في أثناء الكلام
 قال الله تعالى كذا وقال النبي من
 الله عليه وسلم كذا ونحو ذلك فإنه
 لا يكون اقتباساً ومثل للاقتباس
 بأربعة أمثلة لأنه أتم من القرآن
 أو الحديث وكل منهما أتم في النثر
 أوفى النظم فالاول (كقوله
 الحريري فلم يكن الا كالمع البصر
 أو هو أقرب حتى أنشد فأعوب
 * والثاني مثل قول الأحرار
 كذت أزمعت) أي عزمتم على
 هجرنا من غير ما جرم فصبر جميل
 وان تبدلت بنا غيرنا * فسدنا
 الله ونعم الوكيل * والثالث
 (مثل قول الحريري قلنا شات
 الوجوه) أي قصت

نارا ضعيفة ثلاثية قصد فان أحسن بانسان اطلقاها ثلاثية تسمى أحسن من ناره وقيل نار
 الجبابرة نار سر اجه وانجله اذا جاء أحد بوقد نار امنه أطفأها وقيل الجبابرة ذباب يطير
 بالليل له شعاع كالسراج وقوله خبرهم الخبر بضم الخاء مصدر خبرت أخبر اذا امتحنت
 والسباسب والسباسب الارض المستوية واحدها سبب وبسبب اه شريشي (قوله من
 الحصا) في نسخة من الحصة وهي صغار الحصا (قوله وقال شامت الوجوه) أي قصت
 بالضم من القبح فقبض الحسن به مطول وعبارة ع ق أي قبحت وتغيرت بانكسارها
 وانهمز ما وعودها بانعيبه مما تريد فلما فعل ذلك انهمز المشركون اه (قوله وقبح) بضم
 القاف وسر الباء مخففة على وزن شرب (قوله من قصه) بابه منع وقوله بالفتح أي فتح
 الباء مخففة (قوله اي اللزيم) وقال العصام في أطوله واللسكع كسر اللين والعبد الاحق
 اه (قوله والرابع) وهو الاقياس من الحديث في النظم (قوله ان رقيب سي الخلق
 فداره) الرقيب الحافظ والحارس والخلق يسكون اللام أي رقيب قبح الطبع غليظه
 فلا طقه لتزال معه المطلوب (قوله فداره) أي لثلاثية منعك عنى اه سم قال يس صوابه يمنعني
 عنك اه (قوله والمخالة) هي المخادعة اه قري وفي نسخة والمخالة وهي المخادعة والتخيل
 (قوله وجهك) مبتدأ أخبره الجنة وما بعد ما حال من الجنة بانهم اقد اه بسر (قوله اي
 أحيطت) أي فلا يتوصل الى كل منهما الا بالارتكاب ذلك (قوله جنة وجهك) من اضافة
 المشبه به للمشبه (قوله ما لم ينقل الخ) أي الاقياس الذي لم ينقل فيه الخ أي بل أريد به
 في كلام المتقدمين كسر الباء ذلك المعنى الاسلي بعينه (قوله عن معناه الاصل) المراد به
 المفهوم منه وان كان الماصدق محتاطا فاصدقه في القرآن والحديث غيره في هذا الكلام
 والمفهوم واحد فحينئذ يكون الاستعمال حقيقة لانه مستعمل في مفهومه وان اختلف
 الماصدق بخلاف ما اذا قل فانه يكون مجازا (قوله كما تقدم من الامثلة) أي فان قوله
 كلمع البصر اه هو أقرب أريد به ذلك المندارد من الزمن كما أريد به في الاصل وقوله قصير جميل
 على معناه وكذا احسن بنا الله ونعم الوكيل وشامت الوجوه أريد به قبح الوجوه وتغيرها
 كما أريد في الاصل وكذا احضرت الجنة بالمكارة فان المفهوم في الاصل والفرع واحد وان
 كان المراد بمصدوق الفرع خلاف الاصل لان الاختلاف في المصدوق لا عبرة به اه ع ق
 (قوله والثاني خلافة) قال في المطول ومن لطيف هذا الضرب قول بعضهم في صبيح
 الوجه دخل الحمام وحلق رأسه

تجرد في الحمام عن قشر لؤلؤه وألبس من ثوب الملاحة لبوسا

وقد برز موسى لتزيين شعره فقلت لقد أوتيت سؤلوك يا موسى اه

وأراد بقشر اللؤلؤ ثوبه والنؤلؤ بدنه وقوله يا موسى خطاب لآله الخلق (قوله كقول ابن
 ازوي) قال في المعاهد البيتان من الهزج ونسب ابن ازوي لكن رأيت في الاغانى
 نسبتها لاسماعيل القراطيسي واظنه حدثا أحمد بن بشر المرادي قال مدح اسمعيل

وهو لفظ الحديث على ما روى أنه
 لما اشتد الحرب يوم حنين أخذ
 النبي صلى الله عليه وسلم كفامن
 الحصار فرمى به وجوه المشركين
 وقال شامت الوجوه (وقبح) على
 البناء للمفعول أي لعن من قبحه
 الله بالفتح أي أبغده عن الخير
 (اللكم) أي اللين (ومن يرجوه
 * و) الرابع مثل (قول ابن عباد
 قال) أي الحبيب (لأن رقيب
 سبي الخلق فداره) من المدارة
 وهي الملاطفة والمخالة وتفسير
 المفعول للرقيب (قلت دعني وجهك
 الجنة حفت بالمكارة) اقتباسا
 من قوله صلى الله عليه وسلم حفت
 الجنة بالمكارة وحفت النار
 بالشموات أي أحيطت بعنف لابة
 اطالب جنة وجهك من تحمل مكارة
 الرقيب كما أنه لا بد لطالب الجنة
 من مشاق التكليف (وهي) أي
 الاقتباس (ضربان) أحدهما (ما لم
 ينقل فيه المتقدمين من معناه
 الاصل) كما تقدم من الاشلة (و)
 الثاني (خلافة) أي انقل فيه
 المتقدمين من معناه الاصل (كقوله)
 أي كقول ابن ازوي

القرطبي الفضل بن الربيع لحرمه فقال فيه وذكر البيهقي اه باختصار (قوله لئن
اسطأت الخ) قبلها ما

الاقل للذي لم يمهده الله الى نفسي

لساني فينت محتاج * الى الضليع والقطع

وأنيابي وأضرابي * الى التفسير القلع

لئن اسطأت الخ (قوله لئن اسطأت في مدحك) أي حيث مدحتك وأنت لا تستحق المدح
وقوله ما اسطأت في منهي أي لاستحقاق المنع حيث مدحت من لا يستحق المدح اه ثم
(قوله مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ) أي حكاية عن سيدنا ابراهيم عليه السلام (قوله
بواد غير ذي زرع) هو مكة المشرفة (قوله وقد نقله ابن الرومي الخ) أي على طريق الجواز
المرسل أو الاستعارة قال ابن يعقوب لا يقال قوله وجهك الجنة حفت بالمكاره نقل الى
جنة هي الوجه والى خوف بالمكاره التي هي مشاق الرقيب والاصل الجنة الحقيقية
والمكاره التي هي التكليف فكيف يعد مما لم ينقل لانا نقول لا تجوز هنا فان الوجه شبه
بالجنة والمكاره أريد بها مصدوقها اذا ريد بها على تأويل مشاق الرقيب وهو أحد مصادقها
وقد تقدم أن الاتحاد في المفهوم يكفي ولا عبرة باختلاف الصدوق بعد اتحاد المفهوم بلا
تجاوز اه (قوله بتغيير يسير) خرج الكثير قال سم را غرضاً بطههما اه يس وعجالة ع ق
وأما اذا غيّر كثيراً حتى ظهر أنه شيء آخر لم يسم اقتباساً كما لو قيل في شاعرة الوجوه قبحت
الوجوه أو تغيرت الوجوه أو نحو ذلك اه (قوله أو غيره) كالتعقبة اه مطول وقال ع ق
كاستواء القرائن في النثر (قوله كقوله) أي قول بعض المغاربة عند وفاة بعض أصحابه اه
مطول (قوله أي وقع) فكان تامة (قوله ما خفت) أي الموت الذي كنت خائفاً أن يكون
(قوله وفي القرآن ان الله الخ) فقد نقص مما أخذ من الآية اللام من لله وانا والضمير من
انا اليه قصد الاستقامة الوزن اه ع ق (قوله أن يضمن الشعر) خرج النثر فلا يجري فيه
التضمن وقوله من شعر الغير خرج به ما اذا ضمن شيئاً من نثر الغير فلا يسمى تضميناً بل عقداً
كما سيأتي اه ع ق قال في المطول ولو قال مكان قوله من شعر الغير من شعر آخر لكان
أحسن ليتناول ما اذا ضمن الشاعر شعره شيئاً من قصيدته الاخرى لكنه لم يلتفت اليه
لندرته في اشعار العرب اه (قوله يتنا كان وما فوقه الخ) هذه الاربعة اتمام التنبيه
أو غده ان كان مشهوراً فالاقسام ثمانية قال ع ق والامثلة المطابقة لها ثمانية
ولكن ينبغي الاستغناء بمثالي البيت عن مثالي الاكثر طول الاكثر مع قلة وجوده
ولكون طريق التنبيه فيه ما واحد لا انفصاله فيهما عن المضمن كما ينبغي الاستغناء بمثالي
المصراع عن مثالي الاقل لأن طريق التنبيه فيهما متصل مع المضمن في بيت واحد غالباً مع
قلة وجوده أيضاً فالاحتجاج اليه على هذا امثالاً للتضمن البيت ومثالان للمصراع فاما امثال
تضمن المصراع مع التنبيه فأشار اليه المصنف بقوله كقوله على أني سأنشئ الخ واما امثال

(لئن اسطأت في مدحك) لئن اسطأت في منهي
اسطأت في منهي * لقد أنزلت
جاني * بواد غير ذي زرع) هذا
مقتبس من قوله تعالى ربنا الخ
أسكنت من ذرتي بواد غير ذي زرع
عند بيتك المحرم ليكن معناه في
القرآن وادلا ما فيه ولايات
وقد نقله ابن الرومي الى جناب لاخير
فيه ولا نفع (ولا بأس بتغيير يسير)
في اللفظ المقتبس (للو وزن أو غيره
كقوله قد كان) أي وقع (ما خفت
أن يكونا * انا الى الله راجعون)
وفي القرآن انا لله وانا اليه
راجعون (وأما التضمن فهو أن
يضمن الشعر شيئاً من شعر الغير)
يتنا كان أو ما فوقه أو مصراعاً
أو مادونه (مع التنبيه عليه) أي
على أنه من شعر الغير

تضمن المصراع بدون تنبيه لاشتماره فأشار له الشارح بقوله كقول الشاعر قد قلت الخ وأما
مثال تضمن البيت مع التنبيه على أنه لغبر المضمن فكقوله

إذا ضاق صدري وخفت العدا * تمناب يتماججالي يلقي
فبأله أبلغ ما أرقجى * وبالله أرفع ما لأطيق

فقوله تمثلت يتما تنبيه على أن البيت من كلام غيره وأما مثاله بدون التنبيه لاجل وجود
الشهرة فكقوله

كانت بذهنية الشيبية سكرة * فصعوت واستبدات سيرة مجمل
وقعدت أنظر الفناء كراكب * عرف المحل قبات ون المنزل

فإن البيت الثاني مشهور بمسلم بن الوليد الأنصاري وأما بذهنية بضم الباء سعة العيش
ورخاء الحال يقال فلان في بذهنية أي في سعة من العيش والسببية الشباب والصحو
خلاف السكر والسيرة الطريقة والمجل الآتي بشئ جميل وأراد بالفناء الموت وربما اجتمع
الامر ان التنبيه والشهرة فيكون التنبيه للتأكييد وذلك كقوله

كانه كان مطبوعا على احسن * ولم يكن في قديم الدهر أنشدني
إن الكرام إذا ما أسهلوا ذكروا * من كان بأفهم في المنزل الخشن

الضمير للصاحب المذكور في الآيات السابقة يشكور رجلا كان يصاحبه في حال فقره
وينشده هذا البيت فلما أسير تركه ونسى ما كان ينشده والمطوى المشغل والاحسن
الضغائن والشحناء وقوله إن الكرام أي أنشدني هذا البيت فقوله أنشدني تنبيه على أن
البيت المذكور بعده أغنية وقوله إذا ما أسهلوا أي دخلوا في السهل واتساع العيش ومن
مفعول ذكروا ثم تضمن أقل من البيت فديكون مع تمام المعنى بلا تقدير كما تقدم في
* اضاعوني وأي فقى اضاعوا * وقد يكون بتقدير ويسمى تضمينا أيضا كقوله
كأما أمس في بؤس نكابه * والعين والقلب منافي قذى وأذى
والآن أقبلت الدنيا عليك بما * تهوى فلا تنسى إن الكرام إذا

يعنى إذا ما أسهلوا ذكروا إلى آخر بيت أبي تمام السابق ولا بد من تقديره لبيت المعنى
ولكن لا يعتدون هذا من تضمن البيت ولو توقف المعنى على تمامه نظرا إلى أن الموجود
بعضه وأراد بالامس الزمان القريب لاحتياقه والبؤس الشدة والمكابدة المقاساة
وقوله في قذى وأذى فيه ألف ونشر مرتب وقذى العين الخبط الذي يقع فيها حالة
الوجع اه بزيادة من السيرامي والقنرى وغيره ما (قوله ان لم يكن ذلك مشهورا)
فان كان مشهورا فلا احتياج الى التنبيه مطرل (قوله وبهذا) أي بقيد التنبيه وما
يقوم مقامه من الشهرة (قوله يتبع عن الاخذ والسرقة) لان فيها تضمن شعرا أيضا
وانما افترقافي أن السارق يئذل الجهد في اظهار كونه له والمضمن يأتي به منسوجا مع
شعره مظهرا أنه لغيره وانما خصه اليه ليظهر الخدق واظهار كيفية الادخال للمناسبة

ان لم يكن ذلك مشهورا عند
البلغاء وبهذا يتبع عن الاخذ
والسرقة

اه ع ق (قوله أي قول الحريري) أي في المقامة الرابعة والثلاثين وتعرف بالزينة من قصيدة من الوافر أولها

لحال الله هل مثل يباع * لكما تشبع الكرش الجباغ
وهل في شرعة الانصاف أني * أكلف خطبة لاستطاع
وان أبلى بروع بعد دروع * ومنلى حنين يسلى لايراع

لحال أبعده والكرش العيال وكرش الرجل عياله وصناراً ولاده والشرعة الطريقة والانصاف العدل والخطبة الامر والروع القزع (قوله الذي عرضه) في المختار عرض الجارية على البيع من باب ضرب اه وقوله أبو زيد أي السروحي الذي يقع في مقامات الحريري وقالوا الأصل (قوله على أي الخ) فانه الغلام عند العرض بأنه يوم البيع يشد ما ذكره بقوله سأشده على أن المصراع الثاني لغيره وقوله عند يبي في بعض النسخ يوم يبي اه سم (قوله أضاعوني الخ) مفعول أنشد (قوله للعريحي) يسكون الراء وهو عبد الله بن عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان رضي الله عنه ينسب الى العريحي يسكون الراء وهو منزل بطريق مكة وقيل هو لامية بن أم الصلت اه مطول (قوله وتعامه الخ) وبعده

كانني لم أكن فيهم وسبطا * ولم تك فديتي في آل عمرو

فري (قوله لام التوقيت) بمعنى في متعلقة بأضاعوني كما يدل عليه كلام الشارح بعد وعبارة ع ق واللام في ليوم كريمة توقيتية وأي استفهام أريد به التعظيم كما تقول عندي غلام وأي غلام أي هو اكمل الغلمان واللام يحتمل ان تتعلق بأضاعوني فيكون المعنى انهم أضاعوني في وقت الكريمة ووقت حاجتهم لسد الثغر فقد أضاعوني أحوج ما كانوا الى ويحتمل ان تتعلق بما تنبئه أي من الكمال أي أضاعوني وأنا أكل القتيان في وقت الكريمة وفي وقت الحاجة لسد الثغر إذ لا يوجد من القتيان من هو مثلي في تلك الشدائد وعلى هذا يكون زمان الاضاعة غير زمان الكريمة وسد الثغور على كل حال ففي الكلام تنديم المضامين وتخطيطهم على اضاعة مثل هذا القائل اه (قوله بكسر السين) وما يغتمها فهو القصد في الدين (قوله في وقت) إشارة الى أن اللام في ليوم بمعنى في كما قدمنا (قوله أجوج الخ) حال من الواو في براعوا وما مصداقاً وكان تامة وقوله الى متعلق بأجوج أي حاله كونهم أجوج الى مدة وجودهم وعبارة السراي أي حال كون هذا الوقت هو أجوج أوقاتهم الى والمقصود تنديهم على اضاعتهم اياه اه (قوله أي كاملاً) فراده بأي فتي نفسه لا التعميم (قوله وفيه تنديم الخ) لانهم أضاعوا براعوا من لا غنى عنه لكونه كاملاً في الفتوة (قوله ونضمن) استئناف كلام وهو مبتدأ وقوله كقول الشاعر خبره (قوله قد قلت لما طلعت الخ) الوجنات جمع وجنة وهي ما ارتفع من الخدين والشميق وردأ مر والغض بالمجتين الطري والمراد به خد الحبيب وروضة آس مفعول اطلعت والاس

(قوله) أي قول الحريري يحكي ما قاله الغلام الذي عرضه أبو زيد للبيوع (على أني سأشده عند يبي) اضاعوني وأي فتى اضاعوا المصراع الثاني للعريحي وتعامه ليوم كريمة وسد الثغور اللام في ليوم لام التوقيت والكريمة من أسماء الحرب وسد الثغور بكسر السين سده بالليل والرجال والثغور موضع الخافضة من فروج البلدان أي أضاعوني في وقت الحرب وزمان سد الثغور لم براعوا حتى أجوج ما كانوا الى وأي فتى أي كاملاً في القتيان أضاعوا وفيه تنديم وتخطيط لهم ونضمن المصراع بدون التنبية لهم - رنه كقول الشاعر قد قلت لما أطلعت وجناته حول الشقيق الغض روضة آس أعذاره الساري العجول ترفقا ما في وقتك ساعة من باس

المصراع الاخير لابي تمام
 (واحسنه) أي أحسن التضمنين
 (ما زاد على الاصل) أي شعر
 الشاعر الاقل (بشكته) لا توجد
 فيه (كالتورية) أي الابهام
 (والتشبيه في قوله اذا الوهم
 أبدى) أي أظهر (الى لماها) أي
 سمرة شفيتها (ونعراها) تذكرت ما بين
 العذيب وبارق ويذكرني من
 الاذكار (من قدها وما دامي
 مجرعو البناو مجرى السوابق)
 اتصب مجر على أنه مفعول ثان
 لذكرني وفاعله ضمير يعود الى
 الوهم وقوله
 تذكرت ما بين العذيب وبارق
 مجرعو البناو مجرى السوابق
 مطلع قصيدة لابي الطيب
 والعذيب وبارق موضعان وما
 بين ظرف للتذكرا وللجعر والجري
 اتساعا في تقديم الظرف على عامله
 المصدر أو ما بين مفعول تذكرت
 ومجر بدل منه والمعنى أنهم كانوا
 نزولا بين هذين الموضعين فكانوا
 يجرون الزماح عند مطاردة الفرسان
 ويسابقون على الخيل فالشاعر
 الثاني أراد بالعذيب تنغير العذب
 يعني شفة الحبيبة وبارق نعراها
 الشبيه بالبرق وبما بينهما ريقها
 وهذا تورية وشبه بجعر قدها بمقابل
 الرمح وتتابع دموعه بجريان
 الخيل السوابق

رأى أخضر كذا في شرح الايضاح للجلال الشاشي والمراد به ههنا الشعر الثابت على وجهه
 والهمزة في أعذاره للنداء وهذا الرجل شعره الثابت في موضع العذار وأراد الساري
 بالنصب على أنه صفة لعدار لأنه سكنه للضرورة وترفعاً أمر من ترفق يترفق أصله ترفقن
 قلبت النون الخفيفة الفاء فترى وقوله ترفقاً أمر الخ فهو مفتوح الفاء المشددة وقتر الجري
 أنه مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وعليه فهو يندم الفاء (قوله المصراع الاخير لابي
 تمام) وهو صديريت وتمامه * تنضى حقوق الاربع الادراس * (قوله يشكته لا توجد
 فيه) بهذا يعلم أن منشأ الحسن هو كون المزيد لشكته ولا فالزيادة على المضمّن لا بد منها فلم
 يحترز بطلن في زيادة عن شيء وانما احتز بكونها لشكته زائدة على ما كان فالهتزاز عنه
 هو الزيادة لغير ذلك أفاده ع (قوله كالتورية أي الابهام) مثال للشكته وقد تقدم
 معناهما وهو أن يكون للكلام معنى بعيد وقريب ويراد به البعيد اقربينة (قوله في قوله)
 أي الموجودين في قوله أي قول صاحب النخب برب الحاء الملهـ له كتاب في المعاني والبيان
 (قوله اذا الوهم) المراد اذا تخيلت ذلك اسم أي لماها ذكرها (قوله أي سمرة شفيتها)
 هي نهاية الحمرة وفي نسخة أي حمرة (قوله ونعراها) أي اسنانها وقوله تذكرت جواب اذا
 (قوله من الاذكار) أي بقطع الهمزة أي لامن الادكار الذي هو الاتعاط (قوله من
 قدها) متعلق بذكرني ومن للنداء اسم (قوله على أنه مفعول ثان) والاولياء
 المتكلم في يذكرني (قوله مطلع قصيدة لابي الطيب) أي أولها فالشاعر الثاني أخذ
 الشطر الاقل وجعله شطرا ثانياً وأخذ الشطر الثاني وجعله شطرا ثانياً أيضاً (قوله
 والعذيب الخ) شروع في بيان مراد أبي الطيب ثم بين مراد المضمّن اسم (قوله
 موضعان) هذان معناهما القريب المشهور وسبأني معناه البعيد (قوله ظرف للتذكرا)
 أي لقوله تذكرت وما زائدة وعلى هذا فقوله مجر وما عطف عليه مفعول تذكرت (قوله أو
 للمجرع والجري) بناء على أنهم مفعولان ويكون التقدير تذكرت جـ ر العوالى
 واجراء السوابق حين وقع ذلك الجـ ر والاجراء بين العذيب وبارق (قوله على عامله
 المصدر) أي لأن مجر معناه الجـ ر ومجرى معناه الاجراء (قوله أو ما بين مفعول الخ) على أن
 ما موصولة وبين صاتها أي تذكرت التي اسـ تقرب بين العذيب الخ وقوله ومجر بدل منه
 أي من ما الواقعة مفعولاً وحيداً يذكر المراد بمجرع والجري المكان أو المصدر الذي
 هو جـ ر الرماح واجراء الخيل (قوله والمعنى) أي معنى بيت أبي الطيب وقوله انهم أي
 القاتل وقومه (قوله نزولا) جمع نازل كـ ر قوف جمع واقف وقعود جمع قاعد (قوله
 فتحناو يجرون الرماح) أي التي هي العوالى وقوله عند مطاردة الفرسان جمع فارس أي
 طرد بعضهم بعضاً وهذا معنى مجرعو البناو وقوله ويسابقون على الخيل معنى مجرى
 السوابق (قوله يعني شفة الحبيبة) هذا هو المعنى البعيد وكذا ما بعده (قوله الشبيه
 بالبرق) أي في اللمعان (قوله وهذا تورية) فالتورية في ثلاثة مواضع وقوله وشبه أي ضمناً

لا صراحة قال سم فزاد على ابي الطيب بجملة التورية والتشبيه اه (قوله ولا يضمر التغير
 البشير) احتزبه من التغير الكثير فانه يخرج به المضمين عن التضمن ويدخل في حدة
 السرقة ان عرف انه للغير والفرق بين الكثير واليسير وكول الى عرف البلغاء فيقال
 فيه هو ذا البعينة ولا فرق بينهما الا هذا الامر الخفيف الظاهر فيسير وما يقال فيه ليس
 هي لها لغة اياه في أمره بعد فكثر اه عى (قوله لما قصد) متعلق بالتغير واللام
 للتقوية وقوله ليدخل عليه للتغير (قوله ليدخل في معنى الكلام) أي لا ينظم فيه ويناسبه
 اه سم (قوله في يهودي) أي ذم له بكونه أقرع (قوله به داء التغلب) أي وهو ان تعظم
 إحدى الرجاين وتنتسخ دون الأخرى اه سم وفي الصحاح وداء التغلب علة معروفة
 يتناثر منها الشعراء يس وما في الصحاح هو المناسب لقوله * متى يضع العمامة يعرفوه * أي
 تعرفوا أن فيه هذا الداء (قوله أقول لمعشر الخ) المعشر الجماعة وقوله غلطوا أي
 في حقه وقوله وغضوا أي بصرهم عنه أي لم يحترموه وقوله من الشيخ يعني ذلك اليهودي
 وقوله الرشيد قل في المطول أراد به الغوى أي الضال على طريق التهلكم اه وقوله هو
 ابن جلا الخ مقول القول (قوله وهو أنا ابن جلا الخ) فراد هذا الشاعر الا قول الاختار
 وانه ابن رجل جلا أمره بالفتح وانه متى يضع العمامة للحرب وتوجه له يعرف قدره
 في الحرب وكما يتبعه بناء على ان المراد بالعمامة ملبوس الحرب أو متى يضع لثامه بالعمامة
 يعرف شهرته ومراد الشاعر الثاني بقوله هو ابن جلا الخ التبعكم باليهودي وانه ابن شعر
 أي صاحب شعر جلا الرأس منه وانه كسفت عن الرأس من هذا الداء أي داء التغلب
 وانه طلاع النبا أي ركاب صعب الأمور وهي مشاق داء التغلب ومشاق الذل والهوان
 ومراده بكونه متى يضع العمامة يعرفوه أنه متى وضع عن رأسه العمامة يعرف دأوه
 وعيبه وأراد بالمعشر اليهودي وغلطهم ذكره على وجه التمليح لما سبته اظاهرا ما يفتخر به والا
 فلم يغلطوا في تبعه وانكاره اه من عى (قوله ليدخل في المقصود) أي ينظم فيه
 ويناسبه وهو كون من نسب اليه ما ذكر على وجه التبعكم متحدث عنه لا متحدث عن
 نفسه كما في ذات البيت اه عى (قوله استعانة) اظهروا التقوى بالبيت على تمام المراد
 بخلاف ما هو دون ذلك ورب على أصلها من القلة أخذ بالظاهر اه عى (قوله فادونه)
 كنصفه (قوله كأنه أودع الخ) كأن كان النظر للمعنى الحقيقي في الموضوعين وكأن
 اسقاط المطول لها بالنظر للمعنى المجازي للايداع والرفوتأمل اه سم (قوله أو غير ذلك)
 بأن كان حكمة من الحكم المشهورة (قوله يعني اذا كان التنازع) حاصله ان التنازع
 في قوله ان ينظم نثر شامل للقرآن والحديث وغيرهما وقوله لا على طريق الاقتباس قيد
 في القرآن والحديث فقط لان الاقتباس لا يكون الا في ما كما تقدم (قوله اذا غير تغييرا
 كثيرا) لانه لا يتغير في الاقتباس من التغير الا اليسير كما تقدم اه سم فهذا القيد يفهم
 من قوله لا على طريق الاقتباس (قوله أو أشير) أي أو غير تغييرا يسير السكن أشير الخ

(ولا يضمر) في التضمن (التغير
 البشير) لما قصد تضمينه ليدخل
 في معنى الكلام كقول الشاعر في
 يهودي به داء التغلب
 أقول لمعشر غلطوا وغضوا
 من الشيخ الرشيد وانكروا
 هو ابن جلا وطلاع النبا
 متى يضع العمامة يعرفوه
 البيت لسحب بن وثيل وهو نايل
 جلا على طريقة التكلم فغيره
 الى طريقة الغيبة ليدخل في
 المقصود (وربما يسمى تضمين البيت
 بخازن) عن البيت (استعانة وتضمن
 المصراع فما دونه ايداعا) كانه
 أودع شعره شيئا قليلا من شعر الغير
 (ورفوا) كانه رفا خرق شعره بشي
 من شعر الغير (وأما العقد فهو
 ان ينظم نثر) قرأنا كان أو حديثا
 أو مثلا أو غير ذلك (لا على طريق
 الاقتباس) يعني اذا كان النثر
 قرأنا أو حديثا فتنظمه انما يكون
 عقد اذا غير تغييرا كثيرا

(قوله أو أشير إلى أنه من القرآن) كقول الشاعر

انلني بالذي استقرضت خطا * واشهد معشر اشد شاهدوه
فان الله خلاق البرايا * عمت بجلال هيئته الوجوه
يقول اذا تدانتم بدين * الى أجل مسمى فاكتبوه

اه مطول قال الفري عليه ألتني اعطني والباء في بالذي للبدل اي بدل الذي استقرضته
والمعشر الجماعة وضمير شاهدوه راجع الى الاستقرض من المدلول عليه باستقرضت أرا الى
الذي في بالذي وقوله عمت أي خضعت وذلت بجملة معترضة بين اسم ان وخبرها اه (قوله
والحديث) كقول الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه

عمدة الخير عندنا كلمات * أربع قالن خير البريه
انني المشبهات وازهد ودعها * ليس يعينك واعمان بيه

عقد قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات وقوله وازهد في
الديا يحبك الله وقوله من حسن اسلام المرء تركه ما لا يعنيه وقوله انما الاعمال بالنيات
اه مطول قال الفري عليه أراد بالمشبهات بسكون الشين المجتمة وكسر الباء الموحدة
الشبه التي لا يعرف حلها وحرمتها اه (قوله اذلا دخل فيه) أي في غير لقرآن والحديث
للاستباس لانه انما يكون في القرآن أو الحديث كما علم من تعريفه السابق (قوله كقوله)
أي قول أبي العتاهية من قصيدة من السريع وقبل هذا البيت
عجبت للانسان في فخره * وهو غدا في قبره يقبر

وبعد البيت

أصبح لا يملك تقديم ما * يرجو ولا تأخير ما يحذر
وأصبح الامر الى غيره * في كل ما يقضى وما يقدر

اه معاهد باختصار (قوله يفخر) من باب نفع ينفع اه مصباح (قوله الجملة) أي جملة يفخر
كافي ع ق وعبارته وجملة يفخر في محل نصب على الحال وصح مجي الحال من المضاف اليه
وهو من لان المضاف بصدد السقوط والعامل مانضمته ما والتقدير أسأل عنه مقفرا ولو
قبل أسأل عنه مقفرا في هذه الحال صح اه (قوله والفخر) مفعول معه أي أي شئ ثبت
لابن آدم مع الفخر وقوله أوله أي أصله نفاة وقوله وآخره جيفة أي وحاله الاخيرة حال
جيفة فن أين يأتيه الاقتضار اه ع ق (قوله لا يتقاصر عن سبك النظم) أي في الحسن وهو
تفسير لما قبله (قوله وأن يكون) عطف على كان سبكه بالنظر لانه معنى اذ معنى قوله اذا كان
سبكه الخ بشرط أن يكون سبكا متار أو الواو بمعنى مع وقوله الموقع الظاهر انه بمعنى الوقوع
براسي اه سم (قوله كقول بعض المغاربة) أي في وصف شخص بأنه سي الظن لقياسه
على نفسه غيره اه ع ق والمغاربة جمع مغربي والباء للنسب والتاء في الجمع عوض عن ياء
النسب (قوله فعلا نه) أي أفعاله (قوله وحفظت فخلاته) أي افكاره وشمارهات انجها

وأشير الى انه من القرآن
والحديث ران كان غير القرآن
والحديث فنظمه عقد كنفما
كان اذلا دخل فيه لا قباس
(قوله ما بال من أوله نطفة
وجيفة آخره يفخر) الجملة حال أي
ما باله مقفرا (عقد قول على رضي
الله تعالى عنه وما لابن آدم والفخر
وانما أوله نطفة وآخره جيفة
وأما الحل فهو ان يتنظم) وانما
يكون مقبولا اذا كان سبكه مختار
لا يتقاصر عن سبك النظم وان
يكون حسن الموقع غير قلق
(قوله قول بعض المغاربة فانه
لما قصبت فعلا نه وحفظت فخلاته)
أي صارت غار فخلاته كالحفظ
لله المارة

١٥ جري قال ع ق وهذه الجملة تمثيلية فانه شبه حال من تبدلت أوصافه الحسنة بغاية ما يستقيم من الاوصاف بحال من له تخلات ثمر الخلو ثم انقلبت ثمر مر في كون كل منهما تبدل عما يستقيم الى الانصاف بما يستقيم فاستعمل الكلام الذي يدل على الحالة الثانية في الحالة الاولى على وجه التمثيل اه (قوله لم يزل سوء الظن يقتاده) أي لما كان قبصا في نفسه قاس الناس عليه فساء ظنهم بهم في كل شيء فصار سوء الظن يقوده الى ما لا حاصل له في الخارج من التخييلات الفاسدة وتوله ويصدق توهمه الذي يغتاده يعني انه لما كان يعتاد العمل القبيح من نفسه توهم ان الناس كذلك فصار يصدق ذلك التوهم الذي أصله ما اعتاد فلم يحصل به بسبب ذلك الا الاثم والعداوة لان أكثر الظن اثم ومعاملة الناس باعتقاد سوء عداوة اه ع ق (قوله حل قبل أبي الطيب) أي وزاد عليه قوله وحفظت تخيلاتني وبمارة ع ق وقد حل في هذا السجع قول أبي الطيب الخ (قوله وصدق) أي في الناس ما يعتاده من توهم أي من أمر توهمه في الناس لا اعتياد مثله في نفسه فان من الكلام المشهور ان الانسان لا يظن في الناس أن يفعله لو اجمعه الا ما يعتقد أن يفعل معهم اه ع ق باختصار (قوله اقول أعدائه) أي أعداء أبي الطيب المتبني (قوله بتقديم اللام الخ) تعريض بما سيرده اه سم (قوله من له) بتشديد الميم (قوله ونظر اليه) فكان الشاعر أو الكاتب نظرا الى المشار اليه ورأاه أي لاحظته الخ ع ق (قوله وكثيرا ما الخ) تاييد لذكره بتقديم اللام اه سم (قوله وان أخذ مذهبها) قال بعضهم انه يجوز ارادته ههنا وانه هو التلميح بتقديم اللام واحد وسبق ذلك في الاستعارة اه سم (قوله في غوى الكلام) أي في أنشائه (قوله أو مثل سائر) أي شائع (قوله أي ذكر واحد من القصة الخ) فالضمير للاحد لان العطف بأو (قوله والمذكور في الكتاب الخ) ومثال التلميح في النظم الى المثل قول عمرو بن كثوم ومن دون ذلك خرط القناد أشار به الى المثل السائر وأصله لكيت وذلك انه لما سمع قول جساس لا عقرون فخلاها وأعز على أهله منها ظن انه يريد فخف لالكيت بسمي عليان فقال دون عليان خرط القناد فصارت مثلا يضرب لكل أمر شاق لا يوصل اليه الا بشكف عظيم فيقال دونه خرط القناد والقناد شجر صلب له شوك كالابر وخرطه أن تمر اليه من أعلاه الى أسفله حتى ينتثر منه شوكه وأما في النثر فالتلميح الى القصة والى الشعر صك قول الحريري فبت بلبلة تابغية وأحزان يعقوبية فأشار بقوله ليله تابغية الى قول النابغة

فبت كافي ساورتني ضئيلة * من الرقش في أنياب السم نافع

والمساورة المقاتلة والضميلة بالصاد المجهة الحسة الرقيقة والرقش الحيات الرقيقة والنافع الشديد وأشار بقوله وأحزان يعقوبية الى قصة يعقوب عليه السلام في فقدان يوسف على نبينا وعليه أفضل الصلاة والسلام والتلميح الى المثل كقول العنبي فيا لها من هزة تعق أولادها أشار الى المثل أعق من الهرة تأكل أولادها اه من ع ق بتصرف

(لم يزل سوء الظن يقتاده) أي يقوده الى تخيلات فاسدة وتوهمات باطلة (وبصدق) هو (توهمه الذي يعتاده) من الاعياد (حل قول أبي الطيب

اذا ساء فعل المرء ساءت ظنونه

وصدق ما يعتاده من توهم)

وتعادي محبته لقول عدائه

وأصبح في ليل من ليلك مكالم

يشكو سيف الدولة واسقاعه اقول

أعدائه (وأما التلميح) بتقديم

اللام على الميم من محبة اذا أصبح

ونظر اليه موصوفا كثيرا ما تسميهم

يقولون لمح فلان هذا البيت

فقال كذا وفي هذا البيت تلميح

الى قول فلان وأما التلميح بتقديم

الميم على اللام أعني الاتيان بالشيء

المليح كما في التشبيه والاستعارة فهو

ههنا غلط محض وان أخذ مذهبها

(فهو ان بشار) في غوى الكلام

(الى قصة أو شعر) أو مثل سائر

(من غير ذكره) أي ذكر واحد من

القصة أو الشعر أو المثل فالتلميح

اما في النظم أو في الشعر والمشار

اليه في كل منهما بما ان يكون قصة

أو شعرا أو مثلا نصير ستة أقسام

والمذكور في الكتاب مثال التلميح

في النظم الى القصة والشعر

(قوله) أي قول أبي تمام وقوله

لحقنا بأخراهم وقد حوم الهوى * قلوبنا عهدنا طيرها وهي وقع
فرقت علينا الشمس والليل راغم * بشمس لهم من جانب الخدر تطلع
نضاضوها صبغ الدجنة وانطوى * ليهجتها نوب السماء المجزع

فوالله الخ والضمير في أخراهم ولهم للاحبة المرتحلين وان لم يجز لهم ذكر في اللفظ وحام
الطير على الماء دار حوله وحومه غيره جمع له دائره فقول وقد حوم الهوى قلوبا أي جعلها
حائمة أي دائره حول الاحباب وطير القلوب ما يتضالج فيه من الخواطر والوقع بالتشديد
جمع واقع كجمع راع أي والحال ان تلك الطير رسا كسنة والمراد بالشمس الاولى
الشمس الحقيقية ادعاء والراغم الغليل وأصله لصوق الانف بالنائم وهو التراب وذلة الليل
شئونه بظهور الشمس فيه والخدر الهوى دج نضاض به وازاله والغدير في ضوئها وبهجتها
للشمس الطالعة من الخدر والصبغ اللون والدجنة الظلمة وانطوى انهم والمراد بانطواء
النوب المجزع خفاء الكواكب والمجزع ذر لونه لان لون السماء غير لون الكواكب اه
ملخصا من المطول والفقرى (قوله وصف) أي ذكر (قوله وطلع شمس الخ) أي وجه
الحبيب الشبيه بالشمس (قوله ثم استعظم ذلك) حتى كانه لا يمكن عادة كرم الشمس اه سم
(قوله وتجاهل تخير الخ) فكانه يقول خلط على الامر لما شاهدت فلم أدركه أنا نائم
وما رأيته حلم أم شمس الخدر رأى وجه الحبيب المذنب أي أزلت بالركب فعاد
يلهم نهارا أم حضرة يوشع فرد الشمس اه عرق فعلم من هذا ان في البيت مقدمة محدودة
وهي أم شمس الخدر الخ (قوله وتدلها) مرادف (قوله أهذا حلم) بضم الحاء وبسكون
اللام أو ضمها كما في المختار ما يراه النائم في نومه (قوله يوشع) بن نون فتى موسى عليه
السلام أي صاحبه (قوله فرد الشمس) أي ردها عن الغروب وأمسكها وليس المراد أنها
كانت غربت فردها (قوله واستيقافه الشمس) أي طلبه من الله تعالى وقوف الشمس لما
عزمت على الغروب اه عرق والظاهر انه من عطف الخاص على العام لانه بعض القصة
(قوله فلما أدبرت الشمس) أي كادت أن تغرب (قوله قبل أن يفرغ منهم) أي من
قتالهم (قوله ويدخل السبت) لانه بالغروب تدخل إليه السبت وهي مثله في الحرمة
(قوله فرد الشمس) أي أمسكها عن الغروب (قوله مع الرضاء) أي مع ذكر الرضاء
ومع ذكر النار رأى لعمره الذي ذكر معه الرضاء وذكر معه النار وعمره وهذا هو المذكور في
البيت الا في والمعنى لعمره والقاتل لكليب أرق منك يا مخاطب لان القاتل لكليب هو الذي
ذكر معه الرضاء والنار (قوله ترمض) من باب طرب اه مختار (قوله حال من الضمير
في أرق) لم يجعل المال من المبتدأ لان الجمهور على عدم مجيئها منه خلافا لسيبويه لكن
يرد عليه ان أرق اسم تفضيل وحاله لا تتقدم الا في مثل زيد مفردا أنفع من عمرو معانا
وليس هذا الموضع منه فالحق تخريج البيت على مذهب سيبويه خصوصا والشارح

(قوله)

فوالله ما أدري أحلام نائم

ألمت بنائم كان في الركب يوشع
وصف لحوقه بالاحبة المرتحلين
وطلوع شمس وجه الحبيب من
جانب الخدر وفي ظلمة الليل ثم
استعظم ذلك واستغرب وتجاهل
تخييرا وتدلها وقال أهذا حلم أراه
في النوم أم كان فيما بين الركب
يوشع النبي عليه السلام فرد الشمس
أشار إلى قصة يوشع عليه السلام
استيقافه الشمس) على ما روى
ن انه علمه السلام قاتل الجبارين
دم الجمعة فلما أدبرت الشمس خاف
من تغيب قبل ان يفرغ منهم ويدخل
السبت فلا يجعل له قتلهم فيه فدعا
لله تعالى فرد له الشمس حتى فرغ
من قتالهم (وكتوله لعمره) اللام
لبنده وهو مبتدأ (مع الرضاء)
أي الارض الحارة التي ترمض
فيها القدم أي تحترق حال من
الضمير في أرق

ذهب اليه في النار لتلظى أفاده يس (قوله مرفوع) معطوف على عمرو أي بن غنم
المفردات لأنه لم يقدر له خبر آخر خبر المرفوع عليه وهو أرق وضح الخبر باسم
التفضيل عن شيتين لأنه يلزم إفراجه وتذكيره ان كان مجردا من آل والاضافة وان كان
موصوفا مشى أو جمعاً ومؤنثاً تقول الزيدان أفضل من عمرو والزيدون أفضل من عمرو
كما قال ابن مالك

وان لم يذكر يصف أو مجردا * ألزم هذا كيرا وأن لو حدا

قال يس لكن يرد عليه ان المعنى لا يساعد لانه ليس المقصود الاخبار عن النار بانها أرق
من الخياط مع عدم ظهور ذلك المعنى الا بكلف والاطهر ان النار ميتة أو جلة لتلظى
خبره والجملة حال من عمرو فهي مترادفة أو من ضمير الظرف أعني مع الرضاء فهي
متداخلة اهـ (قوله تلظى) أي تنوقد (قوله حال منها) أي النار (قوله وما قيل
انها) أي جملة تلظى (قوله من حتى) بكسر الفاء كرضى (قوله وعمرو وهو جساس
ابن مرة) فيه سم ولان عمرو وعمرو بن الحرث وجساس هو جندل بن مرة فليس أحدهما
الآخر وقد ذكر في شرح مجمع الامثال ان جساسا زكب فرسه وأخذ ذروحه واتبعه عمرو
ابن الحرث فلم يدركه حتى طعن كلبا فقتل صلبه ثم وقف عليه فقال يا جساس أغثنى بشربة
ماء فقال جساس تركت الماء وراءك وانصرفا عنه فلم يلقه عمرو فقال يا عمرو أغثنى بشربة
ماء فنزل عمرو اليه وأجهز عليه وهذا صريح فيما قلناه انه فترى قال في المطول ولهذا
البيت قصة وهي ان البسوس زارت اختها الهيلة وهي أم جساس بجار لها من جرهم بن
ريان له ناقة وكلب قد حى أرضا من العالمة فلم يكن يرعاها الا بال جساس لمصاهرة بينهما
فخرجت في ابل جساس ناقة الجرمي ترى في حى كليب فانه كرها كليب فرماها فاختار
بشرعها فولات حتى بركت بفناء صاحبها وشرعها يشخب دما ولينا فصاحت البسوس
واذلا وغرباه فقال جساس أيتها المرأة اهدنى فوائده لا عقرت فخلاه وأعز على أهله منها
فلم يزل جساس ينوق غرة كليب حتى خرج وتباعده عن الحى فبلغ جساسا خروجه فخرج
على فرسه فاتبعه فرمى صلبه ثم وقف عليه فقال يا عمرو أغثنى بشربة ماء فاجهز عليه فقبل
المستجير بعمر البيت ونشب الشرب بين تغلب وبكر أربعين سنة كاهما تغلب على بكر
ولهذا قيل أشأم من البسوس اهـ (قوله وهي ان البسوس بفتح الباء اسم امرأة وهي
خالة جساس وقوة الهيلة تسكون المياه المشناة تحت وقيل بفتحها وقوله بجار أي مع جار
وقوله ناقة أي للجبار وقوله وكلب اسم شخص وهو ابن ربيعة أخو مهلهل الغاهر وخال
امرئ القيس وكان أعز الناس في العرب وبلغ من عزه أنه اتخذ جرو وكلب فاذا نزل بمنزل
فيه كلاب قذف ذلك الجرو فيه فعوى فحيث بلغ عواؤه لا يرى أحد عشب ذلك الموضع الا
بأذنه واذا جلس لا يمرأ - يد بين يديه - إلا لاله ولا يحشى أحد في مجلسه غيره ولا يوقد نار
غير ناره ولا يجير تغلب ولا بكرى رجلا ولا يحمى حى الا بأذنه وكان يحمى الصيد فيقول

(والنار) مرفوع معطوف على عمرو
أو مجرد معطوف على الرضاء
(تلظى) حال منها ويلقبيل انها
صلة على حذف الموصول أي النار
التي تلظى فتعسف لا حاجة اليه
(أرق) خبر المبتدأ من رقله اذا
رجسه (وأحني) من حني عليه
تلطف ونشفق (منسك في ساعة
الكرب) أشار الى البيت
المشهور وهو قوله (المستجير) أي
المستغيث (بعمر) عند كربته
الضمير للموصول أي الذي يستغيث
عند كربته بعمر (المستجير من
الرمضاء بالنار) وعمرو وهو جساس
ابن مرة وذلك انه لما زى كليب
ووقف فوق رأسه قال له كليب
يا عمرو أغثنى بشربة ماء

واردة (قوله من التفتن) أي أنه إذ المتخلفة وقوله وأنواع الإشارة قال سم يحتمل أن يريد
 إشارة البدء وإشارة القريب وإشارة المتوسط ويحتمل أن يريد وجوه التعبير وفنون
 المعاني فليراجع اه وعبارة عق وأنواع الإشارة أي اللطائف المشار إليها بما يناسب
 كل منها ما نزل لأجله ومن خوطب به اه (قوله وكونها) أي القواطع والخواتم هذا
 ظاهره ~~يصح~~ كنهه في المطول نص الأول بالقواطع والثاني بالخواتم حيث قال فان
 إذا نظرت إلى قواطع السور وجلها ومفرداتها رأيت من البلاغة والتفنن وأنواع
 الإشارة ما تقتصر عن وصف كنهه العبارة وإذا نظرت إلى تراجمها وجدتها في غاية الحسن
 ونهاية السبل ليكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ وتحميد وعد يد إلى غير ذلك من
 الخواتم التي لا يبق للنفوس بعدها تطلع ولا تشوق إلى شيء آخر وكيف لا وكلام الله الخ
 اه ويحجب بحمل ما في المختصر على التوزيع فتقوله لما فيها من التفنن وأنواع الإشارة
 راجع للتراجم وما بعد ذلك راجع للخواتم فيستفيق الكتابان ويحتمل أن يبقى على عومه
 وان كلام من جميع المذكورات يناسب الابتداء والانتها خصوصاً مثل التحييدات
 تأمن اه سم (قوله وكونها بين أدعية الخ) أي لا تخلو عن كونها واحداً من المذكورات
 المناسبة للابتداء والانتها (قوله أدعية) كما في الفاتحة وآخر البقرة ووصايا كما في آخر
 آل عمران ومواعظ كما في آخر الزيات وتحييدات كما في الانعام وآخر الزمر وقوله وغير
 ذلك كالوعد والوعيد كما في آخر الانعام والتجليل والتعظيم كما في المائدة (قوله وأصاب
 محزه) أي محله الذي يليق به فالمرز في الأصل موضع التطلع والمراد هنا موضع الكلام
 واللفظ (قوله وكيف لا الخ) يصح رجوعه لكلام الشف أي وكيف لا تكون واردة
 الخ ويصح رجوعه لكلام الشارح قبله (قوله هذا المعنى) هو ورودها على أحسن
 الوجوه (قوله من ذكر الأحوال الخ) أي التي قديتهم عدم مناسبة للابتداء والختم
 اه بس (قوله الأحوال) كما في القارعة وآخرها وقوله الأفراع كما في الحج وقوله
 وأحوال الكفار كما في براءة وقوله وأمثال ذلك كذكر الغضب والذم كما في آخر الفاتحة
 (قوله بالتأمل) أي في معاني القواطع والخواتم (قوله والقواعد) نفسه ير (قوله التي
 لا يمكن الخ) ظاهر العبارة أن هذا نص للأصول والقواعد المذكورة وعبارة عق
 ولطائف القرآن لا يمكن استقصاؤها إلا بالعلام الغيوب (قوله وان كلام السور الخ)
 الوقوف على ذلك لمن نور الله بصيرته (قوله مشتقة على لطف الفاتحة) أي الابتداء وقوله
 ومنطوية على حسن الخاتمة أي الختم وأشار به إلى الختم قال عا مثلاً سورة براءة
 لما نزلت للمناجزة إلى الكفار ومقاطعتهم به بدت بما يناسب ذلك من الأمر بقتالهم
 وعذابهم والنذالهم واسقاط عهدهم وما انتهت إلى ما يناسب التحريض على اتباع الرسل
 قبل أن يدجاء كم رسول الآية فوصفه بما لا عذر لأحد يستعفه في ترك اتباعه ثم أمره
 بالانكفاء بالله والتوكل عليه أن أعرضوا عنه والاستغناء به عن كل شيء فهذه ألفاظ هي

من التفنن وأنواع الإشارة فيها
 وكونها بين أدعية ووصايا ومواعظ
 وتحييدات وغير ذلك مما وقع موقعه
 وأصاب محزه حيث تقتصر عن كنهه
 وصفه العبارة وكيف لا وكلامه
 سبحانه في الرتبة العليا من البلاغة
 والغاية القصوى من النصيحة
 ولما كان هذا المعنى مما قد يخفى
 على بعض الأدهان في بعض
 القواطع والخواتم من ذكر
 الأحوال والأفراع وأحوال
 الكفار وأمثال ذلك أشار إلى
 إزالة هذا الخفاء بقوله (يظهر ذلك
 بالتأمل مع التذكر لما تقدم)
 من الأصول والقواعد المذكورة
 في القنون الثلاثة التي لا يمكن
 الاطلاع على تفاريعها وتفصيلها
 إلا بالعلام الغيوب فانه يظهر
 بتفكيرها أن كلاماً من ذلك وقع
 بوقعه بالنظر إلى مقتضيات
 الأحوال وأن كلاماً من السور
 بالنسبة إلى المعنى الذي يتضمنه
 مشتقة على لطف الفاتحة ومنطوية
 على حسن الخاتمة

مخالفة القياس كما ذكر التنافر والنقل فكلام الشارح ليعلم مقصوداً واجباً بأن الجباه في
 بأن معنى السكاف كما وقع في كلام الإمام النووي (قوله والنقل) عطف تفسير (قوله
 والتعقيد القديم والتأخير) الظاهر وأنه من عطف الخاص على العام لأن التعقيد لا يكون به
 وبغيره وإن حيل التعقيد على التعقيد المعنوي والتعقيد القديم والتأخير على التعقيد
 اللفظي كان من عطف المغاير كما يدل على هذا الأخير عبارة معق وقوله للملبس صفة
 للتعقيد القديم والتأخير لأنهم ما شئوا وأجذب (قوله وإن تكون الانفاط الخ) هلا قال وإن تكون
 متقاربة الخ صكاً سابقاً فان تلك المواضع ألتساط ألتساط لم أظهر في محل الانفاط ولم
 صيرها لا كما ظنوا يعبر بالمواضع وأجاب بعضهم بأنه لو أضمرا بعد الفتح على المواضع
 الثلاثة فيفيد الكلام اشتراط تقلبهم بل بعضهم سماع بعض وليس غيراً بل المراد
 تقارب ألفاظ كل منها تأمل (قوله متقاربة) أي متشابهة (قوله في الجزالة) هي
 ضد الركاكة والمتانة بمعنى الجزالة والرتبة والسلاسة بمعنى واحد أي لطيف النطق
 وتناسبه ضد الغلظ المستقيم أي ع ق (قوله من غير أن يكس الخ) تفسيره لا مناسبة
 (قوله الشريف) أي لأشتماله على المحسنات البديعية وقوله للمعنى الضعيف أي بأن
 يكون غير مطابق لمتقضى الحال (قوله أو على العكس) الأولى حذف على أي
 يكسى اللفظ الضعيف المعنى الشريف (قوله بل يصاغ) أي اللفظ والمعنى وقوله
 صياغة تناسب وتلائم أي فيكون اللفظ شريفاً والمعنى كذلك (قوله وأصح معنى)
 أي أزيد في صحة المعنى فبرعاية الزيادة كان من هذا الباب والافصح المعنى لا بد منها
 في كل شئ أه ع ق (قوله بأن لم) أي المعنى (قوله والامتناع) أي البطلان أه ع ق
 (قوله والابتدال) أي بأن يكون في غاية الظهور ويعرفه كل أحد (قوله ومخالفة
 العرف) أي لأن مخالفة العرف البليغي كالغربة المخلة بالقصاحة أو هي نفسها أه ع ق
 (قوله ونحو ذلك) كالسلامة من عدم المماثلة لمتقضى حال المخاطب أه ع ق قال
 بعض وفيه شئ لأن هذا من علم المعاني (قوله لانه أول ما يقرع الخ) أي الابتداء بمعنى
 المبتدأ به (قوله يقرع) من قرع يقرع من باب نفع بمعنى أصاب أه مصباح وفي المختار
 قرع الباب من باب قطع والقرع الذي ذهب شعر رأسه من آفة وقد قرع من باب طرب
 فهو أقرع وذلك الموضع من الرأس القرعة بفتح الراء أه (قوله فان كان عذاب الخ)
 الأولى التعقيب بآفة قبل التنضيل لموافق ما تقدم للمصنف فهو آفة ونشر مرتب فقوله
 عذاباً راجع لقوله أعذب لفظاً الخ (قوله فوعى جميعه) في المختار وعى الحديث بعينه وعيا
 حفظه أه (قوله كقوله) أي قول امرئ القيس أه مطول (قوله قفانك الخ) هذا
 أول شعر قاله امرؤ القيس لانه رافق ولم يقل شعراً فقال أبوهم هذا ليس ابنى اذ لو كان
 كذلك لقال شعراً ثم قال لاشين من خاصته خذاه واذهباه الى مكان كذا فاذبحاه
 وأتيتاني بدمه فضياه حتى وصل الى الحل المعين فشرع ليذبحه فبكى وقال البيت الى آخر

والنقل (واحد من سبكا) بأن تكون
 في غاية البعد من التعقيد والتقديم
 والتأخير للملبس وإن تكون
 الالفاظ متقاربة في الجزالة والمتانة
 والرتبة والسلاسة وأن تكون المعاني
 متناسبة لالفاظها من غير أن يكس
 الالفاظ الشريف المعنى بل يخب
 أو على العكس بل يصاغ بصياغة
 تناسب وتلائم (وأصح معنى)
 بأن يسلم من التناقض والامتناع
 والابتدال ومخالفة العرف ونحو
 ذلك (أحدها الابتداء) لانه أول
 ما يقرع السمع فان كان عذاباً حسن
 السبك صحيح المعنى أقبل السامع
 على الكلام فوعى جميعه والا
 أعرض عنه وإن كان الباقي في غاية
 الحسن فالابتداء الحسن في تذكار
 الاحبة والمنازل (كقوله)
 قفانك من ذكرى حبيب ومنزل

القصيدة فرجها به الى أبيه زفالا بهذا شعر من على وجه الارض قد وقف واستوقف
 وبكى واستبكي ونعي الحبيب والمنزل في نصف بيت فقام اليه واعتقه وقبله وقال أنت ابني
 حقا قال ابن عبد البر افتح الشعر يا مري القيس وخذ تم بذى الرمة اه قال في المطول
 وقد ح بعضهم في هذا البيت بما فيه من عدم التناسب لانه وقف واستوقف وبكى
 واستبكي وذكر الحبيب والمنزل في نصف بيت عذب اللفظ سهل السبك ثم لم يتفق له ذلك في
 نصه الثاني بل أتى فيه بمعان قليلة في ألفاظ غريبة فبين الاول اه قال العصام في أطار
 اقوال قد نبه المصنف بآرائه انه يكفي في حسن الابتداء حسن الصراع اه (قوله بسقط
 اللوى) بكسر السين والتثنية لغة قاله العيني في الشواهد (قوله منقطع الرن حيث
 يدق) أي طريفه نديم (قوله ملتو) المراد به المنعطف بعضه على بعض (قوله والمعنى
 بين اجزاء الدخول) أي ليصح انعطف بالفاء لان بين لا تضاف الا الى متعدده الافلا تحسن
 الفاء وانما يحسن الواو (قوله الدار) المراد بها مطلق المنزل الصادق بالقصر وغيره بدليل
 المثال (قوله كقوله) أي أشجع السلي اه مطول (قوله وطرحه عليه) إشارة الى تضمين
 خلع معنى الطرح فعدي به الى اسم (قوله وينبغي أن يجتنب) في نسخة ويجب وقوله في
 المديح أي في ابتدائه (قوله بالفرقة) بضم الفاء وسكون الراء اسم موضع الا انها توهم
 معنى آخر فيه كان يتطير منه (قوله العلوى) نسبة لعل لانه من ذريته (قوله فقال
 له الداعي) أي رداعليه وقوله موعد أحبابك يا أعني أي لأحبابي بقوله ولك المثل السوء
 أي الحال القبيح قال في المطول وروى أيضا انه دخل على الداعي في يوم المهرجان فأنشده
 لا تقبل بشري ولكن بشر يا * غزوة الداعي ويوم المهرجان

فتطير به الداعي وقال يا أعني تتبدي بهذا يوم المهرجان

وفيل بطعه أي اللقاء على وجهه وشربه خمسين عصا قال اصلاح أدبه أبلغ من نوابه اه
 ويوم المهرجان أول يوم من فصل الخريف وهو يوم فرح وسرور ولعب وقوله أبلغ من
 نوابه أي احسن من الاعطاء له وفي الفري روى أنه لما بنى المعظم بالله قصره عيبدان
 بغداد وجلس فيه أنشده امحق الموصلي

بادار غيرك البلا ومحال * باليت شعري ما الذي أبلاك

فتطير المعظم وأمر به دمه اه (قوله ويسمى ككون الخ) يقتضى انه مسمى براعة
 الاستهلال نفس الكون المذكور مع انهم يقولون هي ان يأتي المتكلم في أول كلامه بما
 يدل على مقصوده تأمل وعبرة العصام في أطوله ويسمى أي الابتداء المناسب كما هو
 الظاهر وكون الابتداء موافقا للمقصود على مفسره الشارح (قوله براعة الاستهلال)
 هو في الاصل أول ظهور الهلال ثم استعمل في مطلق افتتاح الشيء وازافة البراعة
 الى الاستهلال على معنى الملاينة أي البراعة الحاصلة من الشاعر والكاتب الملاينة
 للاستهلال أي لابتداء الكلام اه ع ق (قوله من برع) بضم الراء وفهها اه سم لكن

بسقط اللوى بين الدخول محمول
 السقط منقطع الرمل حيث يدق
 اللوى رمل معوج ملتو والدخول
 وخومل موضعان والمعنى بين
 أجزاء الدخول (و) في وصف الدار
 (كقوله)

قصر عليه تحية وسلام

خلعت عنه جلالها الايام
 خلع عليه أي نزع ثوبه وطرحه عليه
 (و) ينبغي (أن يجتنب في المديح
 ما يتطير به) أي يتشابه به (كقوله
 موعد أحبابك بالفرقة غد)
 مطلع قصيدة لابن مقاتل الضرب
 تشدها للداعي العلوى فقال له الداعي
 موعد أحبابك يا أعني ولك المثل
 السوء (وأحسنه) أي أحسن
 الابتداء (ما تناسب المقصود) بأن
 يشتمل على إشارة الى ما سبق
 الكلام لا قبله (ويسمى) كون
 الابتداء مناسباً للمقصود (براعة
 الاستهلال) من برع الرجل

مجي مصدوره براءة على وزن فعالة يقتضى أنه بالضم فقط قال في الخلاصة
فعولة فعالة انفعلا * وفي المختار انه من باب خضع وظرف (قوله اذا فاق أصحابه) أى
فكان هذا الكلام فاق على غيره مما يشغل على البراعة (قوله في التهنئة) بالهمزة قال ع
وهى ايجاد كلام يزيد سرور وافر وروح به اه (قوله بشرى الخ) انما كان من البراعة لانه
يشعر بأن ثم احب اسم ورا به وانه امر حدث وهو رفيع في نفسه بهنا به ويشمر من سريره
فصحة الابعاء الى التهنئة والبشرى التى هى المقصود من القصيدة وكذا قول أبى الطيب
في التهنئة بزوال المرض

المجد عوفى العوفيت والمكرم * وزال عنك الى أعداك السقم
اه ع ق (قوله وكوكب المجد الخ) يحتمل أن يريد بكوكب المجد المولود فانه كوكب سما
المجد جعل المجد كاسمه وأثبت له كوكبا هو المولود وأن يريد بكوكب المجد ما يعرف به
طالع المجد أى ظهر به هذا المولود قوة طالع المجد وكون كوكبه فى غاية الصعود اه أطول
وقوله صعدا بكسر العين كما فى المختار (قوله فى المراثية) بالتخفيف مصدرى يرى فله
مصدران الرثاء والمراثية اه من القاموس (قوله هى) أى القصة وما بعد الضمير تفسيره
وقوله بمل فى أى فها قال ع ق ر الممل بكسر الميم ما علة الشئ والمعنى انما تقول
ذلك جهرة بلا اخفاء لان مل الكلام التميم يشعر بظهوره والجهرة بخلاف الخفى
فى طرف من الضم اه قال سم ولا قول للدنيا والمراد بسد دل الابدان وتقلب الاحوال
والمصراع الآخر فى محمل النصب لانه مفعول قوله تقول اه وبعد البيت

فلا يفرركم منى ابتسام * فقولى مضحك والفعل مبدل
بتنجز الدولة اعتبر وافانى * أخذت الملك منه بسيف هلك
وقد كان استطال على البرايا * ونظم جمعهم فى سلك ملك
فلوشم الضمى جارته يوما * لقال لها عتوا أف منك
ولوزهر النجوم أنت رضا * تاني ان يقول رضى عنك
قامسى بعد ما فرغ البرايا * أسير القبر فى ضيق وضنك
أقدر أنه لو عاد يوما * الى الدنيا تسربل ثوب نسك

يقال فرعت قوى أى علوتهم بالشرف أو بالجبال والضمك الضيق اه فترى (قوله
الساوى) نسبة لساوة مدينة بين الرى وهمدان اه أنساب (قوله أى الخروج) أى
وليس المراد به المعنى الاصطلاحى لما سميأتى فى كلام الشارح (قوله قال الامام
الواحدى الخ) استدلال على مقدمة شاذوقة تقديرها وأصل التشبيب ذكر أمور الشباب
من أيامهم واللهو والغزل (قوله واللهو) غطف على أيام وقوله والغزل هو ذكر النساء وذكر
أوصافهن سمى غزلا أخذ من اجتماعهن للغزل كذا قيل (قوله وذلك) أى ذكر أيام
الشباب الخ (قوله يكون فى ابتداء قصائد الشعر) قال العلامة السبوطى فى شرحه على

اذا فاق أصحابه فى العلم أو غيره
(قوله فى التهنئة)

شرى فقد أنجز الاحمال ما وعدا
وكوكب المجد فى افق العلامة

مطلع قصيدة لابي محمد الخزاز
الصاحب بولد لا يتنه (وقوله فى)

المراثية (هى الدنيا تقول بمل فيها
حذار حذار) أى احذر (من)

بطشى) أى أخذى المنسديد
(وقتك) أى قلى بقاء مطلع قصيدة

لأبى الفرج الساوى بربى نغز الدولة
(وثانيها) أى نانى المواضع التى

ينبغى للمتكلم أن يتأنق فيها
(الخلص) أى الخروج (بمناشب)

الكلام به) أى ابتدئ وافتتح فان
الامام الواحدى معنى التشبيب

ذكر أيام الشباب واللهو والغزل
وذلك يكون فى ابتداء قصائد الشعر

بأنه سعاد ما نصه أعلم أنه كان أكثر عادة شعراء العرب انهم إذا أتوا بقصيدة تمدح
افتتحوها بالثيب وهو المعبر عنه بالغزل وهو عند المحققين من أهل الأدب يشتمل على
أربعة أنواع النوع الأول ذكر ما في الحب من الصفات التي تنشأ عن المحبة كالشغف
والهول والذبول والحزن ونحو ذلك النوع الثاني ذكر ما في المحبوب من الصفات التي هي
أسباب المحبة سواء كانت حسية كحمة الخدود ورشاقة القدوماني معناه ما أومعوبة
كالجلالة والخفر وما أشبه ذلك ويسمى هذا النوع تشبيها أيضا النوع الثالث ذكر
ما يتعلق بالحب والمحبوب من هجر ووصل وسوى واعتذار ووفاء واختلاف ونحو ذلك
النوع الرابع ذكر ما يتعلق بغيرهما بسببهم من الوشاة والرقباء ونحو ذلك (قوله فسمى
ابتداء كل أمر تشبيها) أي فهم مجاز من علاقته الاطلاق والتقييد لانه استعمال اسم
المتبسط في المطلق (قوله وان لم يكن في ذكر الشبَاب) أي ولا اللهو ولا الغزل كما في عرق
(قوله من نسب) بيان لما وقوله الى المقصود متعلق بالخلص وقوله مع رعاية الملامة بينهما
هو محط الفائدة وفي نسخة من تشبيب وعلى هذه النسخة فالتشبيب مشترك بين وصف
الجمال وبين الابتداء (قوله كالادب) أي الاوصاف الادبية وقوله وغير ذلك كالهجو
والمدح والنوئل اه عرق (قوله واحتزب هذا) أي بقوله مع رعاية الخ (قوله معناه اللغوي)
هو من المخرج وقوله والافالخلص الخ أي والاراد اللغوي فلا يصح لان التخلص
في العرف الخ أي فيلزم عليه التكرار لان قوله مما شبيب أي اقتح الخ من جملة مدلوله لكن
قال عرق ظاهر قوله الى المقصود مع رعاية الملامة أن التخلص الكائن مع المناسبة ينبغي
أن يتأق فيه بشئ آخر فاعلم به والمقرر أن التخلص في الجملة أهني التخلص اللغوي
وهو الخروج من قول الكلام لغيره في الجملة ينبغي أن يتأق فيه برعاية المناسبة بينه وبين
المخلص اليه فاذا روعيت فيه حصل التأق وحصل التخلص الاصطلاحي وهو الخروج
مما شبيبه الكلام الى المقصود مع وجود المناسبة بينهما ويمكن تصحيح الكلام بأن يراد
بالتخلص المذكور اللغوي ثم يقدر ضمير يعود اليه على طريق الاستخدام وخبره بتخلص
يتعلق به قوله مما شبيب الخ فيكون تقدير الكلام من الموضح التي ينبغي التأق فيها
التخلص والتخلص الذي حصل فيه ذلك التأق هو التخلص مما شبيبه الكلام الى المقصود
مع رعاية المناسبة الخ وبهذا يعلم أن الكلام لا يصح بمجرد جعل التخلص برادبه معناه
اللغوي مع تعلق ما بعده به وذلك ظاهر اه بخروقه (قوله كيف يعون) أي الانتقال
(قوله متلائم الطرفين) هما المقصود وما اقتح به الكلام (قوله من نشاطه) من زائدة
(قوله على اصغاه ما بعده) أي على استماع السامع لابعده فهو من اصافة المصدر للمفعول
(قوله كقوله) أي قول أبي تمام في عبد الله بن طاهر اه مطول (قوله تقول) بالنونية
والتهنية وقوله في قومس بضم القاف وفتح الميم والطرف متعلق بقوله قومي وهو فاعل
تقول ولا ينبغي شدة تناسب قومي وقومس سيما مع تناسب السبب والياء لان أحدهما

يسمى ابتداء أمر تشبيها وان لم يكن
في ذكر الشبَاب (من نسب) أي
وصف للجمال (أو غيره) كالادب
والافتخار والشكابة وغير ذلك
(أي المقصود مع رعاية الملامة
بينهما) أي بين ما شبيبه الكلام
وبين المقصود واحتزب هذا عن
الاقتضاب وأراد به التخلص
معناه اللغوي والافالخلص
في العرف هو الانتقال مما اقتح به
لكلام الى المقصود مع رعاية
للمناسبة وانما ينبغي أن يتأق
في التخلص لان السامع يكون
يقربا للانتقال من الافتتاح الى
المقصود كيف يكون فان جاء
حسنا متلائم الطرفين حرك
من نشاطه وأعان على اصغاه
ابعده والافبالعكس فالتخلص
حسن (قوله تقول في قومس)
سم موضع قومي وقد أخذت *
نالا (مري)

ينقلب بالاخر كما في سادس وسادى اه أطول وقوله وقد أخذت جلة خالية وقوله بنى أى
 من هذا الشخص وقومه والسرى مصدر سريت اذا سرت ليلا ويقال سرينا سرية
 واحدة والابن السرية بالضم والسرى وبعض العرب يؤث السرى والهدى وهم بنو
 أسد توهم أنهم ما جمع سرية وهدي لأن هذا الوزن من أبنية الجمع ويقل في المصادو كذا في
 السماح اه مطول وقوله يؤث السرى والهدى أى يؤث فعله ما بأن يطقه التام مثلا
 كما هب (قوله أى أثرفينا الخ) أشار به الى أن معنى أخذ أثر ومن معنى فى والسرى بمعنى
 السبر لا (قوله ونقص من قرانا) بتخفيف القاف قال تعالى وما يعبر من معبر
 ولا ينقص من عمره (قول عطف على السرى) أى أخذت من السرى وأنجبه من خطا
 المهرية أى نقصت من المهرية بخطاها وشبهها وتحرى كما بالانباء وتكاف مسارتنا معها
 اه ع (قوله لا على الجرو ورفى منا) أى لانه يكون التقدير نقصت من السرى ونقصت
 السرى أيضا من خطا المهرية ولا معنى لنقص السرى من خطا المهرية من حيث انها
 خطا وحده على ان السرى مال فنقص قوى المهرية كما نقص قولنا وكفى عن ذلك بنقص
 خطاها تكلف لا حاجة اليه لوجود غيره فان قلت فيه المبالغة في نقص قواهم حيث
 أفضى بطوله الى نقص قوى ما هو اقرب منهم وهو المهرية قلت لا يتعلق غرضهم بهذه
 المبالغة في المقام لان المقصود الاخبار بشكهم بطول السرى ليجرح منه الى المقصود
 والمعنى الاول كاف فيه وعلى تقدير تسليمه فالعطف بافون لتمامه الجار لا يرتكب
 مع امكان غيره وقد أمكن هنا اه ع (قوله جمع خطوة) بالضم اسم لما بين القدمين
 وبالفتح اسم لنقل القدم وتجمع على خطا كركوة وركا (قوله أى قبيلة) أى من اليمن
 من قضاة ابلهم أنجب الابل (قوله جمع أقود) قال في الخلاصة * فعل انحوأ جرو وجرأ *
 (قوله من اولة السرى) أى معالجته وقوله ومسايرة المطايا بالخطا أى مشيئتها بخطاها
 (قوله أمطلع الشمس) منقول لقوله تؤم والجلة مقول القول وضبطه العصام في أطوله
 بالرفع على الابتداء وخبره تبغى أن تؤم أى قومه فالارباط محذوف (قوله تبغى أن تؤم بناء)
 ان قلت ما معنى طلبه قصد مطلع الشمس وهو ان طلب انما يطلب مطلع الشمس بعينه
 قلت المراد بالقصد التوجه والذهاب الى جهة مطلع الشمس وكثيرا ما يطلق عليه لعلقه به
 فكأنهم قالوا أطلب بهذا المشى أن توجه الى جهة مطلع الشمس ثم المراد بالجهة
 النهاية اه ع (قوله رجع للقوم) أى ارتدعوا عما تقولون وانزجروا فاني لا اطلب لكم
 مطلع الشمس ولكن أطلب لكم الجود وقد خرج بالمناسبة الجواية الى الممدوح
 الذى سماه مطلع الجود فكان فيه حسن التخلص اه ع قال في المطول وأحسن
 التخلص ما وقع في بيت واحد كقول أبى الطيب

نودهم واليمن فينا كانه * قننا انهم أبى الهيجا في قلب فليق .
 اه قال الفري عليه البين الفراق والفيلق الجيش واجمع فيا الى اه فقد نتخلص من

أى أثرفينا السرى بالليل ونقص
 من قوانا (وخطا المهرية) عطف
 على السرى لا على الجرو ورفى منا
 كما سبق الى بعض الافهام
 وهى جمع خطون وأراد بالمهرية
 الابل المسوية الى مهر بن حيدان
 أى قبيلة (أقود) أى الطويلة
 الظهور والاعناق جمع أقود أى
 أثرت فينا من اولة السرى
 ومسايرة المطايا بالخطا ومنه قول
 يقول هو قوله (امطلع الشمس
 تبغى) أى تطلب (ان تؤم) أى
 تقصد (بناء) فقلت كلا رجع القوم
 وتنبه (ولكن مطلع الجود وقد
 يتقل منه) أى مما يشيب به
 الكلام

(المراد باللائحة ويسمى) ذلك

الانتقال (الانتصاب) وهو في اللغة

الانقطاع والارتجال (وهو) أي

الانتصاب (مذهب العرب)

الجاهلية (ومن بينهم من

المخضرمين) بالحاء والضاد

المجتبى أي الذين أدركوا

الجاهلية والاسلام مثل لبيد قال

في الأساس ناقة مخضرمة جدع

نصف اندها ومنه المخضرم الذي

ارث الجاهلية والاسلام كما نطق

نصفه حيث كان في الجاهلية (كقوله

لورأي الله أن في الشيب خيرا

جاورته الأبرار في الخلد شيئا)

جمع أشيب وهو حال من الأبرار

ثم انتقل من هذا الكلام إلى

مالا بلائه فقال (كل يوم تبدى) أي

تظهر (صروف الليالي خلقا من

أي سعيد غريبا) ثم يكون

الانتصاب مذهب العرب

والمخضرمين أي دأبهم وطريقتهم

لا يشاء أن يسلكه إلا مسلمون

ويندعهم في ذلك فان البيهقي

المذكورين لابي تمام وهو من

الشعراء الاسلاميين في الدولة

العباسية وهذا المعنى مع وضوحه

قد خفي على بعضهم حتى اعترض

على المصنف بأن أبا تمام لم يدرك

الجاهلية فكيف يكون من

المخضرمين (ومنه) أي من

الانتصاب (ما يقرب من التخص

في انه يشوبه شيء من المناسبة

الدوديع إلى وصف البين بالعظم الدال على عظم التدويع قائل (قوله إلى مالا بلائه)

أي إلى مقصود لا بلائه (قوله الانتصاب) لانه في هذا قطعاً عن المناسبة وقوله

والارتجال بالجمع أي الانتقال من غير تهيب قال في المختار ارتجال الخطبة والشعر

ابتداؤه غير تهيب لذلك اه (قوله أي الذين أدركوا الجاهلية والاسلام)

الشعراء على أربع طبقات الجاهليون كأمريئيل الفيس وزهير ومطرفة والمخضرمون

الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كحسان وليد والمتقدمون من أهل الاسلام كالقرزوق

وجريزي الرمة هؤلاء كلهم يستشهدون بكلامهم في اللغة والمحدثون من أهل

الاسلام الذين جاؤا بعد الصدر الأول من المسلمين كالبحري وأبي الطيب والاستشهاد

بكلامهم الآن يجعل ما يقونه بمنزلة ما يرويه ولا وجه لهذا العمل وان صدر عن صاحب

الكشاف في أثناء تفسير قوله تعالى كلما أضاء لهم مشوا فيه وإذا أظلم عليهم قاموا الآن

مبنى الرواية على الوثوق والضبط ومبنى القول على الدراية والاحاطة والاتفاق في القول

يستلزم الاتفاق في الثاني والقول بأن ما يقول بمنزلة نقل الحديث بالمعنى ليس بسديد بل

هو بعمل الراوي أشبه وهو لا يوجب السماع اه فتري (قوله جدع) بالدال المهملة

أي قطع (قوله كما نطق نصفه الخ) المعنى أنه قطع منه شيء يشبهه النصف

وهو الجزء الذي فات من عمره في الجاهلية فهو ملغى غير معتبر كما مقطوع (قوله كقوله)

أي قول أبي تمام كما سيأتي في كرم الشارح (قوله لورأي الله أن في الشيب الخ) قال

في الاطول يخالفني الخبي عن الشيب ما جاء في مدح الشيب وقضه في الشرع فاللائق

بحال الشاعر المسلم الاجتناب عن مثله اه وقوله خيرا الرواية في الديوان فضلا بل خيرا قاله

في المعاهد وقوله جاورته أي جاورت الله أي رحمته والابرار خيار الناس وقوله في الخلد

أي في جنة الخلد (قوله جمع أشيب) أي بمعنى شائب (قوله إلى مالا بلائه) أي مقصود

وهو مدح أبي سعيد فهذا مدح لابي سعيد وما قبله ذم للشيب ولا مناسبة بينهما قال سم قد

يقال لا يتعين كون هذا من الانتصاب لان أول كلامه يذم الشيب ويحتمل أن يكون أبو

سعيد أشيب فيكون مناسباً لأول الكلام اه ومنه في بس ورده ع بقوله وأما ما يقال

من أنه لا يتعين أن يكون اقتضاباً لا احتمال أن يكون أبو سعيد أشيب فيكون ذكره مناسباً

لذم الشيب قبله فلا وجه له لان المتبادر مدح أبي سعيد ولان اللفظ لا يشعر بالمناسبة اذ ليس

في البيت الثاني ذكر الشيب نعم لو قال مثلاً وأبو سعيد أشيب فلا يبقى فيه خبراً يمكن

ما ادعى على ما فيه من البرودة فافهم اه (قوله صروف الليالي) أي حوادثها وزيارتها

وقوله خلقا أي طبيعة حسنة وقوله غريباً صفة لخلقاً ورواه في المعاهد غريباً أي واسعاً

(قوله من الشعراء الاسلاميين) المراد بهم من كان غير مخضرم وكان موجوداً زمن

الاسلام ولو كان كافراً (قوله وهذا المعنى) أي قوله كون الانتصاب الخ (قوله ما يقرب

من التخص) أي اقتضاب أو اتفاق كما في ع ولم يجعل هذا القسم تخلصاً قوياً

إِنَّ لِلطَّاعِينَ مَبْدَأَ مَحْذُوفٍ الْخَبِيرِ

مَا بِاثْبَاتِ الْخَبْرِ أَعْنَى قَوْلِهِ ذِكْرُ وَهَذَا مُشْعِرٌ بِأَنَّهُ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا

غرض الى غرض آخر وقوله الفصل أى القطع بين الكلامين وقوله الذى هو أحسن أى عند البلغاء من الوصل أى التخلّص فليس المراد بالفصل والوصل ما تقدم فى المعانى قال ع ق ومما يدل على أنها أحسن من التخلّص وقوع الانتقال بهما كثيرا فى الكلام المعجز وأيضاً الربط بهما على وجه الحالبة الحقيقية وهى مطردة بخلاف الربط بالنسبة كالجارية فى قوله * فقلت كلا ولكن مطامع الجود * وكالتشبيه فى قوله

وبدا الصباح كأن غزته * وجاء الخلدنة حين يمدح

فقد لا يحلوم: تحمل وعدم مطابقة ما فى نفس الأمر اه وقال بعضهم المراد بالوصل وصل ما قبل من أفعالهم بأن يحذف لفظ هذا (قوله وهو علاقة) أى لفظ هذا وصله كالعلة للأحسنية وقوله وكيدة أى قوية شديدة أى يتأكد الاتيان بها عند الخروج من الكلام الى كلام آخر (قوله ومنه قول الكتاب ههنا باب) قال ع ق لانه ترجع على ما بعده وينبذ أنه انتقال من غرض الى آخر والالم يحجج للتبويب فلما كان فيه التنبية على أنه أراد الانتقال لم يكن الاتيان بما بعده بغتة فكان فيه ارتباط ما وقد تقدم أن الربط بالمناسبة وجد فيه البغته أيضاً لأن المأثري به بغت ما هو فيه لكن بمناسبة فعليه يقال نفي البغته لا يكفى فى الربط بل التنبية على أنه أراد الانتقال من شئ الى غيره يتضمن الجمع بين الشئين في ذكرهما فهو نوع من مطلق الارتباط ومنه يجب أن الكلام الذى فيه الربط لمناسبة لا بغته فيه أصلاً لأن البغته هى محجى ما لا يترقب ولا يناسب وانما زدت فى تقيد البغته ما لا يناسب لأن المناسبة تقتضون الثانى من طريق القول ومن غم فلم ينجأ النفس ما هو بعيد عن غم الارتقاب فأمله فان فيه دقة اه قال فى الماعول ومن هذا القبيل لفظاً أيضاً فى كلام المتأخرين من الكتاب اه قال سم ولعل المراد أيضاً ابتداء الكلام نحو وأيضاً كان أفلاً فليأمل اه وقوله الكتاب جمع كاتب (قوله الانتهاء) أى انتهاء قصيدة أو خطبة أو رسالة ولا يخفى فى حسن ختم الكتاب بالانتهاء (قوله ويرتسم فى النفس) أى يدوم ويبقى فيها (قوله فالانتهاء الحسن) أى ما به الانتهاء وهو فى المثال جميع البيت اه سم (قوله كقوله) أى قول أبى نواس فى الخصب بن عبد الحميد اه مطول (قوله وانى جدير الخ) فى كلام المصنف تورية لأن معانى البيت القريية هى ما قصدها الشاعر والبعيدة هى ما قصدها المصنف باعتبار أن كآبه ختمه وبلغ مناه فيه وبعد ذلك يطالب من مولاه أن ينبذ على ذلك وفى البيت الاوّل رد المعجز على الصدر (قوله خليق) أى حقيق (قوله اذ بلغتك) أى وصلت اليك بالمدح وقوله بالمنى متعلق بجدير وهو على حذف مضاف أى يلوغ المنى وقد أشار لذلك الشارح (قوله بالامانى) جمع أمنية وهى ما يتمناه الانسان (قوله الجليل) أى الاحسان والافضال (قوله أى فأنت أهل) أى تحذف المبتدا (قوله عاذر) أى ملقن لك عذراً وهو ما عدمه تيسر المعطى فى ذلك الوقت أو كونه قد تم فى

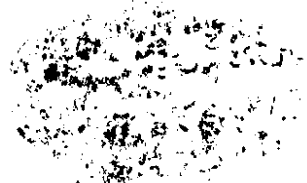
قال ابن الأثير لفظ هذا فى هذا المقام من الفصل الذى هو أحسن من الوعد وهو علاقة وكيدة بين الخروج من كلام الى كلام آخر (ومنه) أى من الاقتضاب القريب من التخلّص (قول الكتاب) هو مقابل الشاعر عند الانتقال من حديث الى آخر (ههنا باب) فان فيه نوع ارتباط حيث لم يبدئ الحديث الاخر بغتة (ونالها) أى ثالث المواضع التى ينبغى للمتكلم ان يتأنق فيها (الانتهاء) لانه آخر ما يعيه السمع ويرتسم فى النفس فان كان حسناً مختاراً فلقاه واستلذه حتى جبر ما وقع فيما سبقه من التقصير والا كان على العكس حتى ربما أنساه الحسن الموردة فيما سبق فالانتهاء الحسن (كقوله وانى جدير) أى خليق (اذ بلغتك بالمنى) أى جدير بالقوز بالاء الى (وانت بما أملت منك جدير فان تولي) أى تعطى (منك الجليل بأهله) أى فأنت أهل لا عطاء لك الجليل (والافانى عاذر) اياك (شكور)

أحد من الخديوية من جندته ووالاه عزير الدين المصربة ووالاهي حموزتها النيلية
ومحمد آل اربابا بعد له الخلى جناب اسمعيل بن ابراهيم بن محمد علي عهده اشتهر بالبحالة
السكرام وحرسهم بعينه التي لا تنام ولما تباطأ طبعها التمام وتقلد وشاح الختام بالذوالى
تقرىظها أدهم البراعة في ميدان الابداع والبراعة فقال مؤرخا تمام طبعها مثبعا على
نحو وضعها مادنا من اعنى يجمعها

ما وفاء النيل في ابانة * وكظام الارض تبغى التباد
ورياض نهعت المزن بها * فكسرت من فهور جناد
أصبح الشجر ورديها ساجعا * ولايات التسايح تباد
يا حيلي في من حاشية * طالع السعد بها قد اكمل
هي للصبيان كانت طورا * في جباه السعد تبغى بطر
حاذقا يجمعها بحريده * ويدوى صدعها والعلل
قبائلها أخوة فجدتها * مصطفى البناي تاج النبلا
ففضى بغيتها من فضله * وكساها ثوب حنين وحلا
أحرز بالاطبع ضبط الم تكن * أحمر زنه بين أسود النسل
ثم لما كملت طبعها وقد * أهدرت من كل ناف جند
قات يا حيلي فيها أرخا * طبع بحرية البين اكتملا
١٠ ٨١ ٦١ ٩٤ ٩٢

١٠٨٤

هذا وكان تمام الطبع في التام في المذكور في رمضان ذى الحجة المأثور من حسنة
مائتين وخمسة عشر ألف من هجرة من خلقه تعالى أكل
وصف فالحمد لله رب العالمين والالهالة والسلام على
خاتم المرسلين وعلى آله وصحبه وأئصاره
وأخا به ما نوالى الجديدان
وطلع الزبرقان



To: www.al-mostafa.com